الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة جيلالي ليابس بسيدي بلعباس
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم العلوم الإنسانية

الثقافة السياسية لدى أعضاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية فرحات عباس – بن يوسف بن خدة نموذجا

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في تاريخ الحركة الوطنية والثورة الجزائرية

إعداد الطالب الباحث:
مجاود حسين

إشراف أستاذ التعليم العالي:
إبراهيم لونيسي

المشرف المساعد: أستاذ التعليم العالي
علي بن حويدقة

أعضاء لجنة المناقشة

ولد النبية كريم	أستاذ التعليم العالي	جامعة سيدي بلعباس	رئيسا
لونيسي إبراهيم	أستاذ التعليم العالي	جامعة سيدي بلعباس	مشرفا ومقررا
بن حويدقة علي	أستاذ التعليم العالي	جامعة سيدي بلعباس	مشرفا مساعدا
تيزي ميلود	أستاذ محاضر (أ)	جامعة سيدي بلعباس	مناقشا
لونيسي رابح	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهران (1)	مناقشا
بوعوفالة ودان	أستاذ التعليم العالي	جامعة معسكر	مناقشا

السنة الجامعية: 2016-2017

إهداء

إلى أرواح شهداء الجزائر...

إلى والدي الكريمين أطال الله في عمرهما

إلى زوجتي العزيزة التي تحملت أعباء الترجمة وتداعيات غيابي وانشغالي، فكانت لي خير عون وسند.

إلى إخوتي وأخواتي

إلى تاج أسرتي إبنتي العزيزة "ترتيل فاطمة"

إليكم جميعا أهدي هذه الرسالة.

قائمة المختصرات :

- A.L.N : Armée de Libération Nationale
- C.C.E : Comité de Coordination et d'Exécution
- C.I.G :Comité Interministériel de Guerre
- C.G.T.U: Confédération Général du Travail Unitaire
- C.R.U.A : Comité Révolutionnaire d'Unité et d'Action
- C.A.U : Comité d'Action Universitaire.
- C.I.S.C: Confédération International des Syndicats Chrétiens
- C.I.S.L: Confédération International des Syndicats Libres.
- C.N.R.A: Conseil National de la Révolution Algérienne.
- C-O-M: Commandement des Opérations Militaires.
- D.S.T :D'érection Sécurité Territoire
- D.P.U: Dispositif de la Protection Urbaine.
- E.M.G: Etat Major Général.
- F.F :Féderation de France du FLN
- F.L.N :Front de Libération National
- F-S-M : Fediration Syndicale Mondiale.
- G-P-R-A : Gouvernement Provisoire de la République Algérienne.
- M.T.L.D :Mouvement pour le Triomphe des Libertés Démocratique
- O.A.S :Organisation Armée Secrète
- O.S : Organisation Spéciale
- P.C :Poste de Commandement
- S.A.S: Section Administrative Spéciale.
- S-C.I : Service civile internationale .
- U.G.E.M.A :Union Générale des Etudiants Musulmans Algériens
- U.G.T.A: Union Générale des Travailleurs Algériens.
- U.G.T.A.N : Union Générale des Travailleurs de l'Afrique Noire.
- U.G.T.T: Union Générale des Travailleurs Tunisiens.
- U.S.T.A: Union Syndicale des Travailleurs Algériens.
- Z-A-A: Zone Autonome d'Alger.

مقدمة

عمد المستعمر الفرنسي منذ أن وطأت أقدامه الجزائر إلى تلوين أشكال وأساليب احتلاله ابتداء بالاحتلال والإلحاق والإدماج وانتهاء بمحاولة خلق الاتحاد الفرنسي، إذ لم يتقاعس عن إنعاش تفاؤله بالاستمرارية معتمدا في ذلك أدوات أكثر مساسا بهوية الجزائر وشخصيتها التاريخية عن طريق القمع والاضطهاد والسلب، ومحاولة طمس الهوية الجزائرية من قيم دينية واجتماعية وثقافية وسياسية وتفريغ الإنسان الجزائري من قيمه وأبعاده الحضارية. بيد أن الجزائري لم يستسلم ولم يغفل عن مقاومة الاحتلال، فخاض أعنف المعارك سواء عن طريق المقاومة المسلحة في القرن التاسع عشر أو النضال السياسي من خلال الحركة الوطنية في النصف الأول من القرن العشرين، ورغم أن مختلف المقاومات الشعبية لم تستطيع طرد المستعمِر، إلا أن ذلك لم يؤدي إلى الاستسلام بل خلق نوعا من الحيرة والبحث عن أسلوب أنجع لتدارك الأخطاء وقلب موازين القوى وهذا ما تجسد من خلال الثورة الجزائرية التي وصلت إلى أوج فعاليتها في المرحلة التي أعقبت مؤتمر الصومام حيث اتضحت هياكلها العسكرية والسياسية واتسع مداها العسكري وزاد التلاحم بين الشعب وجيش التحرير الوطني الذي أفضى إلى تحقيق الاستقلال عن جدارة واستحقاق.

غير أنّ هذا الاستقلال لم يأت من فراغ بل عن طريق رجال حملوا على عاتقهم تحرير الإنسان الجزائري من السيطرة الفرنسية.

وأغلب صناع الثورة التحريرية هم أعضاء سابقون في المنظمة الخاصة وهم أصلا مناضلون في حزب الشعب والحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية، تربوا ونهلوا من مبادئ هذا الحزب التاريخي. فلم يكن "مصطفى بن بولعيد" ،"العربي بن مهيدي" ، "محمد بوضياف" ،"ديدوش مراد" ،"كريم بلقاسم" و"رابح بيطاط"... مجرد 'همجيين' بل كانوا رجالا مسؤولين يقومون بمهمات على المستوى الوطني والإقليمي والدولي. كما أن لجنة الاثنين والعشرون (22) ضمت مثقفين على أعلى مستوى على غرار "باجي مختار" (مستوى بكالوريا) و"سويداني بوجمعة" وكذا "بن عبد المالك رمضان". كما تجدر بنا الإشارة إلى الدور الأيديولوجي الذي قام به "محمد بوضياف" الذي كان على دراية كبيرة بالأمور السياسية والأيديولوجية، كذلك إنّ هؤلاء جميعا يحترفون العمل السري والتنظيم الثوري ويحملون إيديولوجية متينة، وإن كانت فتية آنذاك تقوم على الاستقلال والعدالة الاجتماعية التي ستنمو بعد ذلك لتصبح هدفا موحدا تلتف حوله الإرادة الشعبية.

التحق بركب هذه الطليعة مجموعة من المناضلين المثقفين منهم: "عبان رمضان"، "بن يوسف بن خدة"، "سعد دحلب"، "محمد يزيد"، "الأمين دباغين" ، "فرحات عباس"، "أحمد فرنسيس"، "عمار أوزقان"، "البشير الابراهيمي"، "محمد خير الدين"، "توفيق المدني"، الذين استغلوا خبراتهم النضالية في إعداد الإستراتيجية والتنظيم وكذا الاستعلامات. ليساهموا بعدها في إنشاء إدارة تتكفل بالنظام والتنسيق والأوامر ومنها تصدر الخطوط العريضة للسياسة المنتهجة.

حدد قادة الولاء والانتماء للشرعية الثورية الضوابط والاتجاهات والقناعات بخصوص دور المؤسسات في تفعيل وترجمة مجموعة الاتجاهات والمعتقدات والمشاعر التي تعطي نظاما ومعنى للعملية الثورية، ومن خلال هذا يتحدد التصرف السياسي في نطاق هذه القيم الاجتماعية أو ما يعرف بالثقافة السياسية.

إنّ الثقافة السياسية المكتسبة لدى رجالات الثورة عامة وأعضاء الحكومة المؤقتة الجزائرية خاصة، لم تتشكل في وجود الدولة ولكن في ظروف استعمارية موجودة لأكثر من قرن من الزمان، سعت خلالها فرنسا الاستعمارية إلى تشكيل اتجاهات وقناعات طويلة الأمد تحدد الظواهر السياسية التي تخدم مصالحها، وهذا عن طريق نقل مجموع رموزها وقيمها وتصوراتها إلى أفراد المجتمع الجزائري، حتى يتخلى على مبدأ المقاومة ويخضع للإرادة الاستعمارية، لكن ما يميز الثقافة السياسية بأنها متغيرة، فهي لا تعرف الثبات المطلق، وتتوقف على معدل التّغير الذي قامت به الإدارة الاستعمارية الفرنسية في الأبنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ودرجة الاهتمام الذي خصصته لإحداث هذا التغيير في ثقافة المجتمع الجزائري، وحجم رسوخ هذه القيم في نفوس الأفراد.

وفي هذا الإطار يندرج بحثنا والموسوم بـ"**الثقافة السياسية لدى أعضاء الحكومة المؤقتة (فرحات عباس – بن يوسف بن خدة نموذجا)**" سنحاول التعرف على هؤلاء الرجال بإتباع تنشئتهم السياسية ، أي كيف هيأوا لكي يتكيفوا ويعيشوا ويتفاعلوا مع المجتمع. والقيم والاتجاهات السياسية التي سيحملونها عندما يجندون في مختلف الأدوار الاجتماعية والنضالية، والتنشئة السياسية تعد جزء من عملية تنشئة أكبر وأشمل تنصب أساسا على الجانب أو البعد السياسي للمجتمع، أو ما يسمى بالثقافة السياسية.

من هنا كان محور إشكالية موضوعنا : **كيف تشكلت وتطورت الثقافة السياسية لدى أعضاء الحكومة المؤقتة الجزائرية؟ وما مدى مساهمة كل من فرحات عباس ويوسف بن خدة في العملية السياسية في الجزائر قبل وخلال فترة الثورة؟**

يحمل الموضوع المدروس الكثير من الأسئلة التي ما تزال عالقة في أذهان المؤرخين والباحثين، فإننا سنحاول التركيز على طرح الأسئلة الجزئية الآتية:

- ما مدى تمكن رواد الثورة التحريرية من خلق الروابط –السياسية والاجتماعية– والقيم وتفعيلها على مستوى المجتمع، وعلى مستوى الفرد؟
- من أين استمدوا مصدر هذه الروابط؟
- ما مدى فاعليتها على مستوى الممارسة؟
- كيف ساهم كل من فرحات عباس وبن يوسف بن خدة في بلورة الفكر السياسي خلال الثورة؟
- ما هو موقفهم من مختلف القضايا المطروحة في الساحة السياسية الجزائرية قبل وأثناء الثورة؟

للإجابة على هذه الإشكالية والأسئلة الفرعية، كان علينا الاعتماد على المادة العلمية التي تمكننا من الوصول إلى الحقيقة التاريخية (تبقى نسبية). تنوعت مضامين البحث بين المصادر والمراجع وتنوعت أشكالها، فاعتمدنا في دراستنا أساسا على بعض الوثائق الرسمية المطبوعة، وشهادات الفاعلين الشفوية والمسجلة، وعلى الصحف المواكبة للأحداث، وعلى مذكرات القادة والسياسيين والمساهمين والمطلعين على قضايا وأحداث الموضوع، وفي الدرجة الثانية اعتمدنا الدراسات والمراجع التي تناولت بعض جوانب الموضوع. نشير هنا أننا استندنا على بعض المصادر والمراجع باللغتين الفرنسية والعربية، وهذا أولا لتسهيل مهمة الترجمة وثانيا من أجل إثراء قائمة البيبليوغرافيا.

لقد ركزنا كثيرا على المذكرات في تناول موضوع بحثنا لأنها تمكننا من الوصول إلى الحيثيات التي من خلالها نستطيع الوصول إلى الثقافة السياسية لبعض قادة الثورة، إن المذكرات والسير الذاتية متفاوتة القيمة وتتوقف أهميتها على عوامل عديدة ولا يمكن التعويل عليها كثيراً كمصدر لكتابة التأريخ إلا بعد نظرة تحليلية فاحصة، يتم من خلالها الإحاطة الدقيقة بشخصية كاتبها وموقعه ودوره في الأحداث التي يتحدث عنها وبالتالي مدى اطلاعه على تفاصيل تلك الأحداث ومدى التزامه بالموضوعية والحيادية في سرد مذكراته وهى شروط قد لا تتحقق إلا نادراً، ذلك لأن المذكرات والسير ذات طابع ذاتي ومن الصعب على أي إنسان أن يتجرد من أهوائه وميوله وآرائه ورؤيته للحياة خلال تدوين تفاصيل الأحداث، التي كان طرفاً فيها، وصاحب المذكرات له الحق في أن يكون له وجهة نظر خاصة حول الأحداث والوقائع التي أثرت في حياته ومصيره، هذا خلاف المؤرخ الذي يعتمد على الحقائق فقط وهذا من حقه وواجبه وحدود عمله.

- **الوثائق الأرشيفية:**

- محفوظات الثورة الجزائرية بالمركز الوطني للأرشيف **بالجزائر العاصمة**، جمعت في علب مصورة (**Micro fiches**) وهي نوعان:

1/ محفوظات الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وخاصة محاضر اجتماعات الحكومة المؤقتة، وتقارير العلاقات الخارجية، والسياسة العامة، وهي كثيرة أهمها في الدراسة:

1) C.A.N. (G.P.R.A.), Boite :03, Dossier: 03, Document : 3, « FERHAT ABBAS », «Le problème des frontières entre l'Algérie et le Maroc», du 11/07/1961.

2) CAN : GPRA, G009, Communiqué du GPRA 12/11/1959 Tunis, Le Président : « FERHAT ABBAS » .

2/ محفوظات أرشيف المجلس الوطني للثورة الجزائرية في شكل تقارير ورسائل هامة حول نشاطات قادة الثورة ومؤسساتها السياسية، خاصة وزارة الإعلام ووثائقها الدعائية.

1) C.A.N. : Micro fiche N° : C005+ C006+ C007 : Procès verbal de la première session de (C.N.R.A) à Tripolis du 16 /12/1959 au 18/01/1960.

2) C.A.N. : Micro fiche N° : C010 : Compte rendu des cent jours des réunions au sommet des dix Colonels à Tunis du 11/08/1959 au 16 /12/1959

3) C.A.N. : Micro fiche N° : C024+ C025+ C031+ C033 : Procès verbal de la deuxième session de(C.N.R.A) à Tripolis du 09 /08/1961 au 27/08/1961.

4) C.A.N. : Micro fiche N° : C055: Procès verbal de la quatrième session de(C.N.R.A) à Tripolis du 27 /05/1962 au 07/06/1962.

5) C.A.N. : Micro fiche N° : C054+ C055 : Projet du programme pour la réalisation de la révolution démocratique populaire.

- **الشهادات المكتوبة والشفوية**

وتبقى الشهادة تساهم في تسليط الضوء على زوايا محجوبة من الصورة الحقيقية للثقافة السياسية لهؤلاء القادة، وتساهم ولو بجزء في إحياء الذاكرة الجماعية للشعب الجزائري، كما أنها توضح الكثير من الأمور التي ما زال يدور حولها النقاش ويكتنفها نوع من الجدل. ومن بين المذكرات نذكر:

- حسين آيت أحمد، مذكرات مقاتل، روح الاستقلال (1942-1952). يتعرض هذا المصدر لسيرة الذاتية له، وكذلك بعض المحطات من نضاله خاصة في المنظمة الخاصة، كما يتعرض فيه لموقفه من الأزمة البربرية.
- بن يوسف بن خدة، شهادات ومواقف، أين يتناول مراحل نضاله السياسي، كما يتطرق إلى الأزمة بين المصاليين والمركزيين، ويذكر موقفه من اندلا ع الثورة، ثم انضمامه إليها، ودوره من خلال لجنة التنسيق والتنفيذ والحكومة المؤقتة الثالثة وصراعه مع هيئة الأركان، ثم تخليه عن السلطة أثناء أزمة صائفة 1962 لصالح بن بلة-بومدين.
- عبد الرحمن بن إبراهيم العقون، الكفاح القومي السياسي
- بورقعة (لخضر)، مذكرات الرائد سي لخضر بورقعة: شاهد على اغتيال الثورة.
- علي كافي، مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري (1946-1962)
- عمار أوزقان، الجهاد الأفضل (كلمة حق عند سلطان جائر)
- عيسى كشيدة، مهندسو الثورة

- Mohamed Khalifa, Ahmed Ben Bella Itineraries, 1987

كما استعانت الدراسة بمجموعة من الشهادات التاريخية الشفوية المسجلة ، نذكر منها خاصة:

- بن بلة ومشاركته في حصة "شاهد على العصر" قناة الجزيرة. أين يذكر فيه سيرته الذاتية ومواقفه السياسية في مختلف محطات نضاله سواء قبل أثناء أوبعد الثورة.
- -مقتطفات فيديو لحوار فرحات عباس عبر المعهد الوطني للسمعي البصري Ina(Institut national de l'audiovisuel) ، يترك لنا فرحات عبّاس رئيس الحكومة المؤقّتة شهادة ناطقة مصوّرة، يتناول فيها شهادته ومواقفه من مختلف أطوار نضاله السياسي ، حيث يذكر في هذا الصدد: ((ناضلت بلا هوادة ..وظلم لا أحبه..كنت أتشاجر دائما في المدرسة وفي الفيلق، كان مقالي الأول في صحيفة "الإقدام" للأمير خالد عام 1919)) ، ثم ينقلنا إلى فترة الثورة التحريرية بدأ من انضمامه إلى الثورة مرورا برئاسته للحكومة المؤقتة الجزائرية، ونهاية بإستقالته من المجلس التأسيسي بعد تقرير المصير احتجاجا على سياسة بومدين وبن بلّة ، كما يؤكد في أخر حواره على دور فرنسا في تكوينه حيث يقول: ((فرنسا هي الّتي جعلت منّي رجلا ... أحبّ الحضارة الفرنسية))، وهذا له دلالته فيما يخص تأثير تنشئته السياسية في توجهاته السياسية ورؤيته وموقفه من فرنسا الاستعمارية.
- مقتطفات فيديو لبن يوسف بن خدة أين يعلن عن وقف إطلاق النار، وكذلك تصريحه بإنهاء مهام هيئة الأركان. كما يحدد المهام السياسية للحكومة المؤقتة في فترة أزمة صائفة 1962.

- فيديو خاص بحسين آيت أحمد يذكر فيه سيرته الذاتية وبعض مواقفه أثناء الثورة وعشية الاستقلال. كما أن هناك فيديو آخر لآيت أحمد في سنة 1963 وهو يحمل السلاح ضد السلطة الحاكمة في الجزائر.

- **المنشورات الرسمية لجبهة التحرير الوطني:**

- " **المقاومة الجزائرية**"، لسان حال جبهة وجيش التحرير الوطني، بأعدادها التسعة عشرة، مؤرخة من يوم الخميس 1956/11/01 إلى 1957/07/17 م، ط: 1، وزارة الإعلام، الجزائر 1984، بطبعاتها الثلاث.
- " **المجاهد**": كما اعتمدت الدراسة على جريدة المجاهد باللغتين العربية والفرنسية كمصدر أول بصفتها لسان حال جبهة التحرير الوطني، ومكنتنا من التقرب من نمط الثقافة السياسية لرجالات الثورة، وساعدتنا من معرفة توجهاتهم الإيديولوجية، كما أن حرية الطرح وعدم رقابة القيادة العليا للثورة أوجد منبر حر مكن من أن يترك لنا البصمات الفكرية لهؤلاء القادة. كما مثلت هذه الجرائد، صورة صادقة عن القيم الاجتماعية والسياسية لرجالات جبهة لتحرير الوطني، وللتأكيد خاصة أن البعد العربي الإسلامي للثورة كان منتشرا في مختلف أوساطها المثقفة المعربة والمفرنسة على حد سواء. رغم طابعهما الدعائي باعتبارهما موجهتين للرأي العام الخارجي أكثر منه إلى الداخل، هدفت منهما الثورة مخاطبة الرأي العام الدولي سواء كان عربيا خاصة بالنسبة للمقاومة الجزائرية، والنسخة العربية للمجاهد، أو غربيا وبالخصوص الرأي العام الفرنسي، بالنسبة للنسخة الفرنسية للمجاهد **El Moudjahid** ، والتي لم تكن ترجمة حرفية للعربية، بل هناك اختلاف في المضمون باستثناء النصوص الرسمية، مما سمح لكل كاتب أن يترك بصماته الفكرية، لم تستطع رقابة القيادة العليا للثورة التحكم فيها.

✍ الجزء الأول: أعداد:(1- 33) (مع نقص الأعداد 4-5-6-7) المؤرخ من 19 نوفمبر 1958 م إلى 8 ديسمبر 1958 م، ط: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، وزارة الإعلام، الجزائر 1984 م.

✍ الجزء الثاني: أعداد: (34- 62) المؤرخ من الأربعاء 1958/12/24 م إلى يوم الاثنين 1960/02/22

✍ الجزء الثالث: أعداد: (63- 91) المؤرخ من الثلاثاء 1960/02/23 م إلى يوم الأحد 1961/03/26 م.

✍ الجزء الرابع: أعداد: (92- 120) المؤرخ من الاثنين 1961/03/27 م إلى يوم الاثنين 1962/04/30

- **El Moudjahid**" باللغة الفرنسية، طبع بيوغوسلافيا في جويلية 1962 م:

✍ الجزء الأول: بعنوان: **Les Années Héroïques** من العدد الأول إلى العدد رقم 29 المؤرخ في 17 سبتمبر 1958

✍ الجزء الثاني: بعنوان: **La renaissance de l'Etat Algérien et les développements de la guerre de la libération**، يبدأ بعدد خاص في 1958/09/19 م إلى العدد 60 في 1960/02/20 م .

✍ الجزء الثالث: بعنوان: **Vers l'indépendance** أعداد: (61- 91) المؤرخ من 1960/03/16 م إلى يوم 1962/03/19 .

- **الصحافة الناطقة باسم التيارات السياسية الوطنية الفاعلة في الثورة:**

أخص بالذكر هنا باللغة العربية:

جريدة " **البصائر" و"الشهاب"**، الناطقة باسم جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، خاصة الافتتاحيات والنداءات التي كانت توجهها للرأي العام الفرنسي والدولي حتى يستيقظ الضمير الإنساني من أجل مناصرة الثورة والوقوف بشدة وحزم في وجه القوى الاستعمارية الشرسة.

وباللغة الأجنبية:

- Ferhat Abbas, éditorial de L'entente Franco-musulmane , N° 23-24-32-39
- El Oumma (La Nation Algérienne),Organe (E.N.A.) et (P.P.A.).
- Algérie Libre, Organe (MTLD).
- « Egalité », Organe d' (A.M.L.).
- Jeune Musulman, Organe des Jeunes de l'Association des Oulamas musulmans d'Algérie.
- Lutte Sociale, Organe du (PCA).
- Réalités algériennes et marxisme, Revue théorique clandestine éditée par le comité central du P.C.A.
- République Algérienne, Organe de (UDMA).
- Le Patriote", Organe de (CRUA).

كما أخذنا عينة من مقالات الصحفية وخطابات ورسائل لكل من فرحات عباس وبن يوسف بن خدة، ساعدتنا على التعرف المنتوج الفكري والتوجه السياسي والتأثير الإيديولوجي لديهم.

- **المصادر المطبوعة:** كما أننا اعتمدنا على مجموعة من المصادر نذكر منها:

– فرحات عباس في دراساته الأربع:

1/ Le jeune Algérien" أو " الشاب الجزائري" الذي عرفنا بنشاطه ومواقفه السياسية مع نهاية العشرينات وبداية الثلاثينات، كما يعطي لنا صورة عن الثقافة السياسية لدى الاندماجيين.

2/La nuit coloniale أو" ليل الاستعمار"، يحدد لنا التحولات الكبرى في العمل السياسي للحركة الوطنية الجزائرية حتى تأسيس جبهة التحرير الوطني.

3/- L'aurore - Autopsie d'une guerre تشريح حرب" الذي يتناول التحاق فرحات بالثورة، ثم يتطرق خاصة إلى عمل الحكومة المؤقتة برئاسته وكذا مسألة تدويل القضية الجزائرية، وتحديد أبعادها الدبلوماسية والإستراتيجية.

4/ L'indépendance confisquée 1962-1978,ed Flammarion, 1992. أينا يتناول المرحلة الاستقلال وترؤسه لأول للمجلس الوطني بعد الاستقلال، كما يعرض لنا موقفه من النظام الاشتراكي المعتمد من طرف بن بلة، قم يذكر لنا موقفه من ميثاق 1976.

- مؤلفات بن يوسف بن خدة سواء بالعربية أو الفرنسية، التي أعطتنا صورة على مراحل نضاله السياسي وبعض مواقفه من بعض القضايا خاصة منها الصراع بين السياسيين والعسكريين من خلال عمله على رأس الحكومة المؤقتة وكذلك في مرحلة ما بعد وقف إطلاق النار في 19 مارس 196 او ما عرف بأزمة صائفة 1962. ونذكر منها:

✓ بن يوسف بن خدة ، نهاية حرب التحرير في الجزائر ، اتفاقيات إيفيان، أينا يتطرق إلى مراحل اتفاقيات ايفيان وصولا إلى وقف اطلاق النار في 19 مارس 1962، كما يذكر لنا قرارات مؤتمر طرابلس وانسحابه منها.

✓ بن يوسف بن خدة، جذور أول نوفمبر 1954، يعالج فيها المرحلة التي سبقت اندلا ع الثورة، ودور اللجنة المركزية في التحضير للثورة، كما أنه يزودنا بمجموعة من الأرشيف.

✓ Ben Kheda(Benyoucef) :Abane- Ben Mhidi—leur apport à la révolution Algérienne, Ed: Dahlab, Alger 2000

✓ Les origines du1erNovembre 1954, Ed, Dahleb, Alger 1989

✓ la crise de 1962, edition dahlab,alger, 1997 .

- حربي (محمد)، في كتبه الأساسية في الدراسة وهي:

✓ جبهة التحرير الوطني – الأسطورة والواقع- أو (Le FLN Mirage et Réalité) الذي اعتمدت عليه الدراسة خاصة في تحديد التنشئة السياسية لدى رجالات الثورة وكذلك ثقافتهم السياسية من خلال جبهة التحرير الوطني، وبالخصوص التشخيص السلطوي الذي سوف تحدد من خلال الصراع الذي كان قائم بين قادة الثورة خاصة بعد مؤتمر الصومام وصولا إلى صائفة 1962.

✓ الثورة الجزائرية – سنوات المخاض- الذي استفادت منه الدراسة في معرفة أسباب وردود الفعل عن الثورة من خلال المنظور الفرنسي.

✓ Une Vie debout حياة تحد وصمود(1945-1962) مذكرات سياسية -ج :1، حول فتح جبهة جديدة بفرنسا بعد تأسيس فيدرالية جبهة التحرير الوطني.

✓ Mohammed Harbi, les archive de la révolution algerienne1954-1962.

هذا الكتاب الأخير الذي يحصي مجموعة كبيرة من أرشيف الجزائر.

- محمد بوضياف، التحضير لأول نوفمبر 1954
- محمد بجاوي ، **الثورة الجزائرية والقانون** (1960-1961 م)، ترجمة علي الخش، اعتمدت عليه الدراسة في تحديد البعد التاريخي والإنساني للثورة الجزائرية.
- محمد جغابة ، بيان أول نوفمبر- دعوة إلى الحرب، رسالة للسلام- قراءة في البيان.

- Ahmed Mahsas, Le mouvement révolutionnaire en Algérie de 1ére guerre mondial à 1954
- Mustapha Lachraf Abdelkader, Histoire: Culture et Société
- Saad Dahleb, pour l' indépendance de l' Algérie mission accomplie.

- **المراجع الأساسية:** أما المراجع المعتمدة فكانت كثيرة ومتنوعة، منها ما كان يخدم الموضوع بشكل مباشر، ومنها ما كان له طرح يغذي المسار العام لموضوع الدراسة.
- **الأطروحات والرسائل الجامعية:** واستنارت الدراسة بعدة مساهمات علمية أكاديمية، التي كان لها صلة بموضوع الدراسة، خاصة التي تناولت شخصية كل من فرحات عباس وبن يوسف بن خدة، من بينها:

- بخوش الجودي والموسومة بـ"دور بن يوسف بن خدة في الثورة التحريرية (1954-1962) دراسة تاريخية.
- عز الدين معزة ، " فرحات عباس ودوره في الحركة الوطنية ومرحلة الاستقلال 1899-1985".
- بن ديدة مختار،" الثقافة السياسية وإشكالية السلطة في الجزائر –دراسة سوسيو سياسية".
- لحسن بومالي "ظاهر من تنظيم جبهة التحرير الوطني في بداية الثورة 1954-1956".
- خيثر عبد النور وجاءت بعنوان " تطور الهيئات القيادية في الثورة التحريرية 1954-1962".
- ابراهيم لونيسي ،" التجربة الديمقراطية في الوطن العربي –الجزائر نموذجا-(1952-1992".

للإجابة عن الإشكالية المطروحة ومن أجل التوصل إلى الحقائق التاريخية تطلب منا الأمر وصف وتقرير المعطيات التاريخية وتحليل الوقائع ومناقشتها والمقاربة أحيانا بين التنشئة السياسية لكل واحد منهم ثم مقاربة مواقفهم وأرائهم من مختلف القضايا وكذلك مقاربة من خلال مساهمتهم في صنع الأحداث ، وعليه اعتمدنا أساسا المنهج التاريخي الوصفي في استعراض وتقصي التطورات والأحداث التاريخية ومظاهر الثقافة السياسية، وسلكنا المنهج التحليلي النقدي في دراسة النصوص والوقائع ومناقشة المواقف والسياسات وفي الربط بينهما واستنتاج الأحكام والخصائص العامة التي وجهت ثقافتهم السياسية، واستخدمنا كذلك المنهج المقارن في المقاربة بين المواقف السياسية ومقارنة بعضها ببعض، وذلك بهدف رسم المعالم العامة للثقافة السياسية لأعضاء الحكومة المؤقتة وللشخصيتين النموذجيتين المتمثلة في "فرحات عباس" و"بن يوسف بن خدة" وبيان خصائص كل واحد. وقد استعنا كذلك ببعض العلوم المساعدة من أجل تغطية الموضوع من مختلف جوانبه السياسية والفكرية ولعل علم الاجتماع السياسي كان له الأثر الكبير في موضوع الدراسة، إذ اعتمدنا على إقتراب الثقافة السياسية، حيث يركز دعاتها من أمثال: "هربت هيمان" (Herbert Hyman) و"غابرييل ألموند" (G.Almond) و"كمال المنوفي" وغيرهم، على أن الاتجاهات والقيم السائدة في أي مجتمع هي مكتسبة وليست فطرية، حيث تغرس الأسرة مجموعة من التصورات والمعتقدات السياسية في الطفل وفقا للسياق الاجتماعي–السياسي القائم والذي يغذي الطرح الأبوي، بالإضافة التنشئة السياسية التي تكسب الفرد التوجهات والمعتقدات والقيم السياسية.

وفيما يخص تبويب البحث فقد قمنا بتقسيم موضوع دراستنا إلى أربع فصول، الفصلين الأولين نظريين؛ يعبران على المستوى الكلي (مستوى الجماعة) للثقافة السياسية، أي مستوى النظام الكولونيالي والوجهات الجماعية للجزائريين حول العناصر الأساسية لهذا النظام، حيث حددنا فيهما الإطار العام لجذور الثقافة السياسية للمجتمع الجزائري في المرحلة الكولونيالية، أما الفصل الثالث والرابع تطبيقيين؛ شكلا المستوى الجزئي (مستوى الفرد) للثقافة السياسية، أي الإطار الخاص للثقافة السياسية لأعضاء الحكومة المؤقتة وبالأخص لشخصيتين موضوع الدراسة وهما "فرحات عباس" و"بن يوسف بن خدة"، وأنهينا الفصلين التطبيقيين بخلاصة عبارة عن استنتاجات توصلنا إليها، وأتممنا دراستنا بخاتمة وملاحق ، ساهمت هذه الملاحق في إثراء فصولنا كما استعنا بمجموعة من الصور ارتأينا أنها ذات دلالة لمراحل مهمة من

عمل أعضاء الحكومة المؤقتة الجزائرية وكذا لنشاط كل من فرحات عباس وبن يوسف بن خدة، وقائمة المصادر والمراجع التي تعتبر المادة المعرفية التي اعتمدتها من أجل التقرب إلى الحقيقة التاريخية التي تبقى في جميع الأحوال نسبية.

الفصل الأول والذي جاء بعنوان:" **أصول ومكونات الثقافة السياسية لدى أعضاء الحكومة المؤقتة الجزائرية"**، تناولنا فيه خطوات أولية في فهم كيفية تكوين الاتجاهات والسلوكات السياسية لديهم . من خلال البحث عن مكونات ثقافة الشخصية الجزائرية التي تحدد الإطار العام الذي يحوي الثقافة العامة للمجتمع من قيم وعادات وتقاليد وتعابير لغوية وفكرية وتوجهات سياسية متضاربة ومتعارضة، إنها الثقافة المتعددة: الأمازيعية والعربية والإسلامية والثقافة الأوروبية، وهنا يجب رصد المضمون الثقافي للإسلام ومدى تأثيره على منظومة القيم ودور الثقافة العربية الإسلامية من المحددات الثقافية، إلى جانب ذلك المشروع الاستعماري الغربي والمنظومة الغربية ومضمونها الثقافي، ومدى تأثيرها على منظومة القيم أي السياسية الفرنسية كوسط سوسيو ثقافي وتأثيرها على الشرائح الاجتماعية وتغلغلها في تركيبة المجتمع لإعادة إنتاج مجتمع يفكر بعقلية المدرسة الأوروبية، ثم حددنا التقسيمات السياسية التي أفرزتها السياسية الاستعمارية، ومساهمتها في إعادة إنتاج التشكيلة الاجتماعية الجزائرية وفق المتغيرات والمستجدات الداخلية والخارجية التي عرفها المنتصف الأول من القرن العشرين.

أمّا **الفصل الثّاني** والذي جاء بعنوان: " **دور الحركة الوطنية في إذكاء الثقافة السياسية لدى أعضاء الحكومة المؤقتة الجزائرية "**، حيث تطرقنا إلى الحراك السياسي أو ما يعرف بالحركة الوطنية الجزائرية الذي سبق الثورة التحريرية، وإفرازاتها: الشيوعية، الاندماجية، الإسلامية أو الاستقلالية، التي تعد أحد الركائز التنشئة السياسية لدى أعضاء الحكومة المؤقتة، ووعاء كبير تمكن من خلاله هؤلاء غرف منه أفكارهم السياسية، فكانت الحركة السياسية والإصلاحية أرضية للقيم والاتجاهات السياسية التي من خلالها هيأ قادة الثورة لكي يتكيفوا ويعيشوا ويتفاعلوا مع الكيان الاستعماري الفرنسي، والقيم والاتجاهات السياسية التي سيحملونها عندما يخوضون معركة النضال والكفاح ضد المستعمر، حيث تناولنا الصراع الفكري والسياسي بين تيارات الحركة الوطنية كمدخلات والسلطة الاستعمارية من حيث مخرجاتها. والنتيجة التي سوف يستخلصها مهندسو الثّورة وهي وجوب القطيعة مع الممارسات السّياسية العقيمة والتّوجه نحو العمل المسلح كخيار وحيد من أجل استرجاع السّيادة الوطنية.

ثم جاء **الفصل الثّالث** والموسوم بـ " **الثقافة السياسية من خلال عمل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية"**، حيث خصصنا فيه الجانبّ التطبيقي الذي حدد قادة الولاء والانتماء للشرعية الثّورية، وترجم مجموع الاتجاهات والمعتقدات والمشاعر التي تعطي نظاما ومعنى للعملية الثّورية، وتناولنا فيه كيف ترجم تشكيل الحكومة المؤقتة الجزائرية في إعطاء دلالة سياسية قوية تتمثل أساسا في **"إعادة بعث الدولة الوطنية"**، التي كانت تحملها الثورة الجزائرية منذ إعلان بيان أول نوفمبر. كما أعطى تأسيس GPRA نضج سياسي للثورة التحريرية حيث أصبحت تقودها نخبة عريضة تحمل لواء قضية وطنية وتحظى بتأييد جماهيري معتبر، وبذلك أعطت الثّقافة السّياسية لأعضاء الحكومة المؤقتة الجزائرية نظاماً ومعنى للعملية السياسية، كما ساهمت في خلق علاقة بينها وبين المواطن، من حيث تحديد الأدوار والأنشطة المتوقعة منها، ومن حيث طبيعة الواجبات التي يتعين على المواطن القيام بها، وتناولنا في هذا الفصل كذلك استكمال التنظيم المؤسساتي الذي عرفته الثورة التحريرية بعد مؤتمر الصومام، وكيف ساهمت الحكومة المؤقتة في تنمية الثّقافة السّياسية لدى

أعضاء الحكومة المؤقتة، لأن هذه الأخيرة سوف تكون على المحك، نتيجة لتغيرات في أسلوب النضال، حيث انتقلت الحركة الثورية من أسلوب العنيف المحض إلى ممارسة السياسة الخالصة في تسيير حركية الثورة، سواء في تعاطيها مع الطرف الفرنسي أو من خلال عملها السياسي والدبلوماسي في مختلف المحافل الدولية، إذن فإن تأسيس الحكومة المؤقتة ونشاطها سيعطينا تصورا للثقافة السياسية لرجالات الثورة، فرغم الصراع الذي نشب بينهم على مستوى القمة وتغييب القاعدة الشعبية، والذي سيلقي بضلاله في الخلاف ما بين الحكومة المؤقتة الجزائرية وبين هيئة الاركان العامة وانعكاساته فيما يسمى بأزمة صائفة 1962 إلا أن الفكر السياسي لدى رجلات الثّورة عامة وأعضاء الحكومة المؤقتة خاصة يبقى خصبا بشكل استثنائي، يمكن أن نحدده من خلال التوجه السياسي الذي عرضه مفجري الثورة على الساحة الجزائرية ومتمثل في توحيد الصفوف في بوثقة واحدة هي جبهة التحرير الوطني الممثل الشرعي للثورة، التي تهدف في الأساس إلى التخلص من الاستعمار الفرنسي. ثم انهينا فصلنا هذا بالتطرق إلى دور أعضاء الحكومة المؤقتة في ترسيخ القيم والاتجاهات السياسية والاجتماعية للشعب الجزائري عبر عملهم في الحكومة المؤقتة والتي دامت أربع سنوات رغم ظروف الثورة الصعبة، أين استطاعوا تحقيق الحرية والاستقلال للشعب الجزائري الذي ترجمه وقف إطلاق النار واستفتاء تقرير المصير .

وفي الأخير جاء **الفصل الرابع** بعنوان " **الثّقافة السّياسية عند فرحات عباس وبن يوسف بن خدة"**، تطرقنا فيه إلى شخصيتين قياديتين للثورة الجزائرية وهم "فرحات عباس" و"بن يوسف بن خدة"، حيث قمنا بالتّعريف بهم من حيث مستواهم التعليمي والسلم الوظيفي وكذا نشاطهم الحزبي ، وكذا منابعهم السياسية، وتطرقنا إلى توجهاتهم وقناعاتهم السياسية وآرائهم ومواقفهم من مختلف القضايا التي كانت مطروحة على الساحة سواء قبل الثورة أو أثناءها، منها التوجه الاندماجي لفرحات عباس والاستقلالي لبن يوسف بن خدة، موقف بن يوسف بن خدة من أزمة حركة انتصار الحريات الديمقراطية والصراع الذي كان دائرا بين المصاليين والمركزين والذي كان بن خدة أحد أطرافه، وكذا موقفه من الأزمة البربرية سنة 1949 م، وموقف كل من "فرحات عباس" وبن يوسف بن خدة" من اندلا ع الثورة ، ثم تطرقنا إلى انضمامهم للثورة ونشاطهم من خلال المؤسسات التي انبثقت عن مؤتمر الصومام ، انطلاقا من المجلس الوطني للثورة مرورا بلجنة التنسيق والتنفيذ وانتهاء بالحكومة المؤقتة وموقف بعض القادة من هذه المؤسسات ، كما تطرقنا إلى صراعهم كرؤساء للحكومة المؤقتة مع هيئة الأركان ، وصولا إلى موقفهم من أزمة صائفة 1962م وانسحابهم من الساحة السياسية. اتبعنا عملنا بعرض بعض النماذج من منتجوهم الفكري من خلال كتاباتهم الصحفية التي تندرج في الخطابات السياسية بالإضافة إلى تصريحاتهم وخطاباتهم ومؤلفاتهم، حيث حاولنا أن نستخرج من خلال ما تركوه من مذكرات وكتابات وما كتب عنهم، تصورهم السياسي وثقافتهم السياسية وكيف وظفوها في خدمة مصلحة الشعب الجزائري .

وجاء هذا الفصل أطول من سابقيه لأننا حاولنا من خلاله القيام بقراءة سوسيولجية وسياسية للخطاب السياسي للشخصيتين "فرحات عباس" و"بن يوسف بن خدة"، وكذا القيام بمقارنة مسارهم التكويني والرصيد الثقافي والسياسي المكتسب، ثم مقارنة توجهاتهم السياسية قبل الثورة، ثم تناولنا ثقلهم ووزنهم السياسي أثناء الثورة وكذا إنتاجهم الفكري الذي مازال يشكل رهانات سياسية حتى في وقتنا الحالي.

كانت خاتمتنا عبارة على استخلاص لأهم النقاط التي شكلت ونمت الثقافة السياسية لأعضاء الحكومة المؤقتة عامة و"فرحات عباس" و"بن يوسف بن خدة" خاصة، وكيف مكنتهم من طرد أخطر استعمار في التاريخ المعاصر.

وإننا لا نعتبر النتائج التي توصلنا إليها قطعية ،وإنما ركنا إليها على ضوء ما توافر لدينا من وثائق ومصادر ومراجع تحمل وجهات نظر مختلفة، وقد تظهر مستقبلا وثائق ودراسات تضيف أو تحور ما توصلنا إليه من نتائج خاصة وأن الموضوع ما يزال بكرا.

أما فيما يخص دوافع اختيار الموضوع فتتمثل أساسا:

-تعتبر هذه الدراسة استكمالا لمذكرة الماستر التي تناولنا فيها الثقافة السياسية لرجالات الثورة.

-نقص الدراسات حول الثقافة السياسية للشخصيات الوطنية.

-الرغبة في التعرف على وجه آخر من المسار النضالي لقادة الثورة، رغم العقبات الاستعمارية والظروف القاسية، والصراعات الفكرية والسياسية وحتى الدموية منها إلا أنهم توحدوا على غاية وهدف واحد وهو التخلص من المستعمر الغاشم وهذا ما تحقق فعلا.

-محاولة إسقاط الثقافة السياسية التي عرفها أعضاء الحكومة المؤقتة الجزائرية وإفرازاتها مع ما تشهده الساحة السياسة الجزائرية اليوم من تغيرات في المفاهيم والتصورات الفكرية للعملية السياسية.

لا شك أن البحث في مثل هذا الموضوع الواسع يخلق صعوبات جمة أمام الباحث المبتدأ، فقد تطلّب منا الأمر تجاوز الصعوبات المتعلقة بظروف البحث وجمع المادة وتحمل مشاق تنقيب عن الوثائق ..

وواجهتنا صعوبات تتعلق بالحصول على أرشيف الموجود بالمركز الوطني للأرشيف سواء الخاص بالثورة بصفة عامة والحكومة المؤقتة بصفة خاصة ، كما واجهتنا صعوبات تتعلق بموضوع البحث، منها ما يتعلق بحدود مشروع البحث مكانا وزمانا، ومنها ما يتعلق بتنوع حقول البحث المعرفية (تاريخ، لغات، علوم سياسية، علاقات دولية...الخ)، ومنها ما يتعلق بتعدد مضامين الموضوع (أرشيف، شهادات ،صحف، مذكرات، دراسات...الخ)، وكذا بتعدد أطراف الموضوع، التي تشترك فيما هو جوهري، وتختلف في كثير من السمات التي تحدد سياستها .

وكل هذا يتطلب دقة في التحليل والمقاربة تتجاوز القواسم المشتركة وتنوع الاختلافات وحتى الخصوصيات أحيانا.

وأما حساسية قضايا الموضوع وقلة الدراسات حول بعض جوانبه وعدم الإفراج عن الوثائق الأرشيفية والإفصاح عن الشهادات فهي معوقات تطلّبت منا الاحتراز من الوثيقة والشهادة، والموضوعية في الطرح ومقاربة المضامين المختلفة للوصول إلى الحقيقة التاريخية.

وأخيرا تبقى هذه الدراسة عبارة عن رسم لثقافة السياسية لبعض قادة الثورة هذا الجزء من الكل التي تحتاج إلى دراسات متعددة ومتعمقة كما ونوعا، غذ انه من الصعب جدا تغطية كل الأحداث في دراسة عامة مفردة.

تم بحمد الله يوم: الاثنين 10 شوال 1438 الموافق لـ 03 جويلية 2017.

الطالب: مجاود جسين.

تعد المفاهيم والمصطلحات من أهم الأدوات المساعدة في ترسيم البحث الأكاديمي، خاصة إذا كانت الدراسة لها أبعاد فكرية كموضوع بحثنا، فكان لابد من تحديد المفهوم، الذي هو أساس لغة التعامل الإنساني ووسيلة الإنسان للتعبير عن أفكار وحالات وأوضاع محدَّدة، حيث عرف قاموس ويستر Webster المفهوم بأنه: ((لفظ عام يعبر عن مجموعة متجانسة من الأشياء، وهو عبارة عن تجريد للواقع بما يسمح لنا بأن نعبر عن هذا الواقع من خلاله)). كما عرف المصطلح بأنه ((الوسيلة الرمزية التي يستعين بها الإنسان للتعبير عن المعاني، والأفكار المختلفة بغية توصيلها لغيره من الناس)) [1].

إن المفهوم إذن تعبير عن أشياء متجانسة، دون أن يعني شيئا واحدا؛ فهو عبارة عن وصف تجريدي لوقائع ملحوظة، ولكنه لا يتحدث عن واقعة بعينها. وفي مجتمعنا المعاصر يعسر على البحث أن يرصدَ كمّ المفاهيم والمصطلحات المتراكم – نتيجة أزمة الاضطراب الفكري، وتبلبل الآراء، وعدم دقة المصطلحات — مما يدور على ألسنة المثقفين من أبناء مجتمعنا دون الفقه لمعناها أو التحديد الدقيق لمغزاها، ولعلَّ من أظهر هذه المصطلحات : العلمانية، والعولمة، والليبرالية، والدولة المدنية، والدولة الدينية، الديمقراطية ، والاشتراكية، والرأسمالية، وما إلى ذلك من المحاور في حياة الفكر ...مثلا عندما نقول نظام سياسي، فنحن هنا نقصد أي نظام سياسي دون تحديد، هل هُو نظام رئاسي أو نيابي، ملكي أو جمهوري، ديمقراطي أم ديكتاتوري، عادل أم ظالم؟ الخ. مفهوم نظام سياسي مع أنه متفق على معناه العام، إلا أن كل شخص يملك تصورا ذهنيا خاصا عن شكل هذا النظام السياسي، وعليه، فإن لم يحدد الباحث الذي يستعمل هذا المفهوم منذ البداية أيا من الأنظمة السياسية يعني، فإنه يخلق إرباكا عند القارئ يؤثر على عملية البحث بمجملها. [2]

وبما أن موضوع دراستنا يتناول "الثقافة السياسية لدى أعضاء الحكومة المؤقتة الجزائرية"، فكان من البديهي تحديد مفهوم الثقافة السياسية لدى القارئ ، فالباحث والقارئ بحاجة ماسة للاتفاق على المدلول الذي عناه الباحث للمصطلحات المهمة في بحثه والتي تتكون منها مشكلة البحث حتى لا تفسر من قبل القارئ بمدلول مختلف.

كما يتطرق بحثنا إلى مفاهيم ومصطلحات أخرى ارتأينا أن نضعها في مدخل الرسالة حيث يتمكن القارئ الرجوع إليها كلما اقتضى الأمر ذلك. ويساعد تعريف المصطلحات في وضع إطار مرجعي يستخدمه الباحث في التعامل مع المشكلة الخاصة بالبحث، من هنا تأتي أهمية هذه الخطوة وهي ضرورة إلتقاء كل من الباحث والقارئ على مدلول واحد للمصطلح المتكرر في البحث .

---

1 ابن كمال باشا، تقديم التعريفات والاصطلاحات، تحقيق وتعليق، د/ خالد فهمي، مؤسسة العلياء، القاهرة، ط1، سنة 2009، صـ3.

2 زكي نجيب محمود، د/ ميرفت عزت بالي، دور اللغة في تجديد الفكر العربي ، ضمن كتاب " زكي نجيب محمود مفكرًا عربيًّا ورائدًا للاتجاه العلمي التنويري "، تصدير وإشراف د/ عاطف العراقي، دار الوفاء، الإسكندرية، سنة 2001، صـ 193.

مدخل في المفاهيم والمصطلحات

أولا: مفهوم الثقافة السياسية:

يقصد بالثقافة السياسية ((مجموعة المعارف والآراء والاتجاهات السائدة نحو شئون السياسة والحكم، الدولة والسلطة، الولاء والانتماء، الشرعية والمشاركة))[1]. وتعنى أيضاً ((منظومة المعتقدات والرموز والقيم المحددة للكيفية التي يرى بها مجتمع معين الدور المناسب للحكومة وضوابط هذا الدور، والعلاقة المناسبة بين الحاكم والمحكوم)). ومعنى ذلك أن الثقافة السياسية تتمحور حول قيم واتجاهات وقناعات طويلة الأمد بخصوص الظواهر السياسية، وينقل كل مجتمع مجموعة رموزه وقيمه وأعرافه الأساسية إلى أفراد شعبه، ويشكل الأفراد مجموعة من القناعات بخصوص أدوار النظام السياسي بشتى مؤسساته الرسمية وغير الرسمية، وحقوقهم وواجباتهم نحو ذلك النظام السياسي. ولما كانت الثقافة السياسية للمجتمع جزءاً من ثقافته العامة، هذا ما يؤكده "فيربا وألموند" بأن الثقافة السياسية ليست إلا جزءا أو رافدا من روافد الثقافة[2] الشاملة للمجتمع[3]، فهي تتكون بدورها من عدة ثقافات فرعية[4]، وتشمل تلك الثقافات الفرعية: ثقافة الشباب، والنخبة الحاكمة والعمال، والفلاحين، والمرأة.. الخ. وبذلك تكون الثقافة السياسية هي مجموع الاتجاهات والمعتقدات والمشاعر التي تعطى نظاماً ومعنى للعملية السياسية، وتقدم القواعد المستقرة التي تحكم تصرفات الأفراد داخل النظام السياسى[5]، وبذلك فهي تنصب على المثل والمعايير السياسية التي يلتزم بها أعضاء المجتمع السياسي، والتي تحدد الإطار الذي يحدث التصرف السياسي في نطاقه. أي أن الثقافة السياسية تدور حول ما يسود المجتمع من قيم ومعتقدات تؤثر في السلوك السياسي لأعضائه حكاماً ومحكومين.

ويعرفها كمال المنوفي على أنها "مجموعة القيم المستقرة التي تتعلق بنظرة المواطن إلى السلطة، والتي تعد مسؤولة إلى حد بعيد عن درجة شرعية النظام القائم، فالثقافة السياسية تؤثر في علاقة المواطن بالسلطة من حيث تحديد الأدوار والأنشطة المتوقعة من السلطة، ومن حيث طبيعة الواجبات التي يتعين على المواطن القيام بها، كما أن الثقافة السياسية تتضمن التفاصيل الخاصة بهوية الفرد والجماعة"[6].

1. مفهوم الثقافة السياسة عند غابريال ألموند:

يعتقد غابرييل ألموند (G.Almond) أحد رواد المدرسة الوظيفية في العلوم السياسية أن أي ثقافة من الثقافات تضم ثلاث جوانب؛ جانب معرفي يتعلق بمعارف المرء عن النظام السياسي، وجانب شعوري يخص التعلق

---

1 هشام محمود الاقداحي، علم الاجتماع السياسي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2009، ص 315.

2 تعريف الثقافة: يعرفها المفكر الجزائري مالك بن نبي بأنها " المحيط الذي يعكس حضارة معينة، والذي يتحرك في نطاقه الإنسان المتحضر". يعرف تايلور الثقافة بأنها: "ذلك الكل المركب المعقد الذي يشمل المعلومات والمعتقدات والفن والأخلاق والعرف والتقاليد والعادات وجميع القدرات الأخرى التي يستطيع الإنسان أن يكتسبها بوصفه عضوا في المجتمع". أنظر: سامية حسن الساعاتي، الثقافة والشخصية : بحث في علم الاجتماع الثقافي ط2، دار النهضة العربية، بيروت، 1983، ص53. ينظر: مالك بن نبي، مشكلة الثقافة، ترجمة عبد الصابور شاهين،ط4، دار الفكر، بيروت، بدون سنة، ص03.

3 عبد الله محمد عبد الرحمن، علم الاجتماع السياسي (النشأة التطورية والاتجاهات الحديثة والمعاصرة)، دار النهضة العربية، بدون تاريخ ، ص 436.

4 الثقافات الفرعية: إن مصطلح الثقافة السياسية لأمة ما، في الواقع، لا يعدو كونه مجرد تجريد إلى رمز يشير إلى ظواهر تتحقق في العالم الخارجي. ويطلق هذا المصطلح –كما سبقت الإشارة إليه– على التوجهات القيمية والسيكولوجية للجماعات أو الأفراد نحو الموضوعات السياسية، إلا أنه يمكن أن نتصور في نفس الوقت أن يكون لدى هذه الجماعات المختلفة توجهاتها ورؤاها المختلفة التي يمكن أن ينتج عنها أولاً ثقافة متناسقة متماسكة. وهذه التوجهات الخاصة هي ما أصطلح على تسميته أو التعبير عنه بالثقافات الفرعية. أنظر: علي الصاوي، مدخل في الاجتماع السياسي للإدارة، مكتبة نهضة الشرق:جامعة القاهرة، 1995، ص 84.يرى هانز بولاو، أنه من الأفضل أن نتحدث ونفكر في مجموعة ثقافات فرعية بدلا من الثقافة الكلية أو الشاملة. فالدين والطبقة الاجتماعية واللغة والإقليم والمهنة كلها جماعات مرجعية بالنسبة لكثير من أفراد المجتمع وغالبا ما تكون مصدر النزاعات السياسية المختلفة. وهناك إلى جانب ذلك ما يسمى بثقافات الدور، وهي تنبع من توجهات العامة والرؤى المشتركة المرتبطة بموقف معين يشغله المرء في النسق السياسي أو في البيروقراطية أو الحزب السياسي أو جماعات المصلحة.

5علي الصاوي، المرجع السابق، ص 89.

6– كمال المنوفي، الثقافة السياسية للفلاحين المصريين: تحليل نظري ودراسة ميدانية في قرية مصرية، دار بن خلدون، بيروت، 1980، ص 14.

الشعوري بالقادة والمؤسسات، وجانب تقييمي يشكل الأحكام والآراء التقييمية عن الظواهر السياسية، ومنه يمكن تعريف الثقافة السياسية بأنها عند هذا المنظر: " مجموع ما يملكه الفرد من معارف عن النظام السياسي، ومشاعر إيجابية أو سلبية نحو القادة والمؤسسات وأحكام تقييمية بشأن الظواهر والعمليات السياسية " وهناك تعريف آخر أشمل و أوجز مفاده أن الثقافة السياسية هي " الجوانب السياسية للثقافة السائدة في مجتمع من المجتمعات باعتبار أن هذه الجوانب تشكل جملة متناسقة الأجزاء"[1].

يعود تاريخ هذه الأفكار إلى نهاية الخمسينات من القرن الماضي لما قام ألموند في فترة (1958 – 1963) بتحقيق يشمل خمسة بلدان هي: أمريكا وبريطانيا وألمانيا وإيطاليا والمكسيك، وسأل فيه خمسة آلاف شخص، كان موضوع الدراسة البحث في الثقافة المدنية تحديدا وليس الثقافة السياسية، يعني دراسة الثقافة السياسية بالنظر إلى القيم الديمقراطية لمعرفة إذا ما كانت هذه الثقافة تساعد على تنمية الديمقراطية أو تعرقلها، بخلفية أن الهدف المثالي هو الديمقراطية الأمريكية والبريطانية.

قام ألموند بتحليل الثقافة السياسية وميز بين ثلاثة أصناف منها ما سماها ثقافة محلية Culture Localiste وثقافة التبعية Culture De Sujétion وثقافة المشاركة Culture Participante"[2].

الثقافة المحلية تكون متجهة نحو الأنظمة الفرعية المحلية مثل القرية والعشيرة من دون النظام السياسي برمته، وثقافة التبعية أو الخضوع تجعل الناس يعلمون بوجود النظام السياسي لكنهم يقفون منه موقفا سلبيا، ينتظرون منافعه وخدماته ويخشون تجاوزاته ولا يرون أنفسهم قادرين على التأثير فيه.

أما ثقافة المشاركة فهي النقيض من ذلك. هنا يعتقد المواطنون أنه بإستطاعتهم أن يؤثروا في سير النظام وفي العملية السياسية بطرق ووسائل شتى كالإنتخابات والمظاهرات وتنظيم الجماعات الضاغطة، في نظر ألموند كل صنف من الثقافة السياسية يقابلة نوع من البنية السياسية أي نظام حكم خاص به، فالثقافة المحلية تكون في نظام غير ممركز تماما، فيه لامركزية واسعة وظاهرة، وثقافة الخضوع في نظام ممركز سلطوي، وثقافة المشاركة في نظام ديمقراطي.[3]

التطابق بين الثقافة السياسية وبنية النظام السياسي ضروري عند ألموند وضروري لإستقرار النظام وعمله بشكل جيد والتفاوت بينهما يسيء إلى النظام ويهدد استقراره.

أوضح ألموند أن ما حدده من أصناف الثقافة السياسية إنما هي نماذج مثالية لا توجد بصورة خالصة في أي نظام من الأنظمة إنما الملموسة في هذه نجد مزيجا من الثقافات الثلاث، والمهم بنظره أن يكون المزيج جيدا، وهو الذي تغلب عليه ثقافة المشاركة.

إنطلاقا من هذا التحقيق إنتهى ألموند أن بريطانيا وأمريكا تحققان مزيجا جيدا ومتوازنا من الثقافات السياسية تسوده ثقافة المشاركة بما يجعله ملائما للديمقراطية، وهو ما جعله يعلن أن التنمية السياسية ناتجة من تطور المجتمع المدني، إلا أنه عاد في سنة 1980 فناقض نظريته وقلب المعادلة قائلا: "إن التنمية السياسية أو التطور الديمقراطي هو الذي ينتج المجتمع المدني ".

---

1 - Duverger Mourise, Sociologie De La Politique, PUF, Paris, 1973, P121.

2 عبد الله محمد عبد الرحمن، علم الاجتماع السياسي، المرجع السابق، ص 437.

3 المرجع نفسه، ص ص 437-439.

وجهت إنتقادات عديدة لألموند "بسبب خلفية واضعيها وتفضيلهم لنماذج بلدانهم، وترددها بشأن الأسبقية في ثنائية الديمقراطية والمجتمع المدني، لكنها فتحت حقل البحوث في الثقافة السياسية لرصد العلاقة بينها وبين الديمقراطية"[1].

فيما يخص البلدان العربية، بحكم طبيعة الإرتباط القوى بين الثقافة السياسية والثقافة بوجه عام من جهة، ولجوء البعض من دعاة المدرسة الوظيفية التي ينتمي إليها غابريال ألموند إلى التاريخ لتفسير طبيعة الثقافة السياسة السائدة ضمن مجتمع معين، "وعندما تبين أن البلدان العربية تبدي مقاومة شديدة للديمقراطية في عالم تزايدت فيه تجارب التحول الديمقراطي واتسع نطاقها وكثرت الدراسات السياسية والإجتماعية حولها، كان من الطبيعي أن يُقبل العديد من الباحثين العرب وغير العرب على النظر في الثقافة العربية الإسلامية، خاصة من جهة تناقضها وإتفاقها مع الديمقراطية"[2] وانقسموا في ذلك فرقاً، فقال بعضهم أن الثقافة العربية لا يمكن أن تتعايش مع الديمقراطية وأنها من أهم معوقات قيامها في هذه البلدان، وقال آخرون العكس جاعلين الموانع والعقبات أمام الديمقراطية بهذه البلدان على مستوى الحكام والأنظمة.

تمثل الثقافة السياسية فرعا من الثقافة العامة للمجتمع، وهي تتضمن أنساقا متعددة ومختلفة من الثقافات السياسية بحسب الأجيال والبيئات والمهن، وهي عموما تمثل محصلة تفاعل الخبرة التاريخية والوضع الجغرافي والمعتقدات الدينية والظروف الاقتصادية الاجتماعية لبلد ما.

2. عناصر الثقافة السياسية:

- تمثل الثقافة السياسية مجموعة القيم والاتجاهات والسلوكيات والمعارف السياسية لأفراد المجتمع[3].
- الثقافة السياسية ثقافة فرعية. فهى جزء من الثقافة العامة للمجتمع تؤثر فيه وتتأثر به، ولكنها لا تستطيع أن تشذ عن ذلك الإطار العام لثقافة المجتمع.
- تتميز الثقافة السياسية بأنها متغيرة. فهي لا تعرف الثبات المطلق[4]، ويتوقف حجم ومدى التغير على عدة عوامل من بينها : مدى ومعدل التغير في الأبنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ودرجة اهتمام النخبة الحاكمة بقضية التغير الثقافي، وحجم الاهتمام الذي توليه وتخصصه الدولة لإحداث هذا التغيير في ثقافة المجتمع، ومدى رسوخ هذه القيم في نفوس الأفراد.
- تختلف الثقافة السياسية بين مجتمع وآخر كما تختلف من فرد لآخر داخل المجتمع. هذا الاختلاف تفرضه عوامل معينة كالأصل ومحل الاقامة والمهنة والمستوى الاقتصادى والحالة التعليمية.

3. أنواع الثقافة السياسية:

ويمكن رصد ثلاثة أنواع من الثقافات السياسية:

- ثقافة ضيقة: لا يستطيع في إطارها المواطن إصدار أحكام وتقييمات بخصوص النظام السياسي واقتصاره على تلقي **مخرجات** النظام والإمتثال لها لقصوره على تصور بدائل أخرى أو لعجزه وعدم رغبته في ذلك.

---

1 - Duverger Mourise, OP , PP 120 - 126.

2 - Ghassan salamé, démocraties sans démocrates, fayard, Paris, 1994, PP 106 -107.

3 عبد الهادي الجوهري، دراسات في العلوم السياسية وعلم الاجتماع السياسي، المكتبة الجامعية، الطبعة الثامنة،الاسكندرية، 2001، ص 286.

4علي الصاوي، المرجع السابق، ص 80.

- ثقافة سياسية تابعة: تتميز بمساهمة متواضعة تصل في بعض الأحيان إلى حد العزوف في بلورة **مدخلات** للنظام السياسي لاعتقاد المواطن بعدم جدوى ذلك، بالرغم من وعيه واستيعابه لقواعد اللعبة، ويقترن هذا الشكل من الثقافة السياسية بالمجتمعات ذات الأنظمة التسلطية التي تضيق هامش الحريات وتعمل على إقصاء القوى الحية المعارضة،
- الثقافة المشاركة : والتي ترتبط بمعرفة ووعي الجماهير بحركة نظامها السياسي والقواعد التي تعتمدها ومؤسساته **ومدخلاته ومخرجاته** وبالتزام أفراد المجتمع بالمشاركة السياسية الفعالة"[1].

ثانيا: مكونات الثقافة السياسية[2]:

يمكن الحديث عن مجموعة من العناصر أو المكونات للثقافة السياسية سواء تلك التي تتبناها الدولة (ثقافة الحكام) أو الثقافة الرسمية وتلك السائدة لدى أفراد المجتمع (المحكومين) والتي تسمى الثقافة غير الرسمية ومن هذه المكونات:

1. **المرجعية** : وهى تعنى الإطار الفكري الفلسفي المتكامل، أو المرجع الأساسي للعمل السياسي، فهو يفسر التاريخ، ويحدد الأهداف والرؤى، ويبرر المواقف والممارسات، ويكسب النظام الشرعية، وغالباً ما يتحقق الاستقرار بإجماع أعضاء المجتمع على الرضا عن مرجعية الدولة، ووجود قناعات بأهميتها وتعبيرها عن أهدافهم وقيمهم. وعندما يحدث الاختلاف بين عناصر النظام حول المرجعية، تحدث الانقسامات وتبدأ الأزمات التي تهدد شرعية النظام وبقائه واستقراره[3].

ومن أمثلة المرجعيات الديمقراطية، والاشتراكية، والرأسمالية، والعلمانية .. الخ وأغلب الظن أنه لا يوجد أثر محسوس للاختلاف بين عناصر المجتمع في الديمقراطيات الغربية، إذ أن هناك اتفاقا عاما على الصيغ المناسبة لشكل النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي، أما في الدول النامية فالمسائل المتعلقة بشكل نظام الحكم وطبيعة النظام الاقتصادي وحدود العلاقة بين الدين والدولة لم تحسم بعد ولا تزال مثار خلاف وصراع.

2. **التوجه نحو العمل العام**: هناك فرق بين التوجه الفردي الذي يميل إلى الإعلاء من شأن الفرد وتغليب مصلحته الشخصية، وبين التوجه العام أو الجماعي الذي يعنى الإيمان بأهمية العمل التعاوني المشترك في المجالين الاجتماعي والسياسي[4].

والتوجه نحو العمل العام والإحساس بالمسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع وقضاياه من أهم مكونات الثقافة السياسية، ذلك أن هذا الشعور بالمسئولية يدفع المواطن إلى الإيجابية في التعامل مع القضايا والموضوعات في ظل ثقافة متشابهة مؤداها الإحساس بالولاء للجماعة.

3. **التوجه نحو النظام السياسي**: الاتجاه نحو النظام السياسي والإيمان بضرورة الولاء له والتعلق به من ضرورات الإحساس بالمواطنة وما ترتبه من حقوق والتزامات. فكل ثقافة سياسية عليها أن تحدد النطاق العام المعقول

1- علي الدين هلال ، نيفين مسعد، النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير ، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة 5 ، بيروت، 2012، ص 125.

2 عبد الهادي الجوهري، المرجع السابق، ص 286.

3 المرجع نفسه، ص 286.

4 عبد الهادي الجوهري، المرجع السابق، ص 286.

للعمل السياسي والحدود المشروعة بين الحياة العامة والحياة الخاصة. ويتضمن هذا النطاق تحديد الأفراد المسموح لهم بالمشاركة في العملية السياسية ووظائف المؤسسات السياسية كل على حدة.

كما تفرض الثقافة السياسية معرفة حدود المشاركة في هذا النظام مثل السن والجنس والمكانة الاجتماعية والوضع العائلي، بالإضافة إلى أن بعض الثقافات السياسية تحرص على تحديد الأبنية والوظائف السياسية في الدولة، وكذلك الأجهزة المنوطة بتحقيق الأهداف التي تحددها الدولة. فالثقافة السياسية هي التي تدعم النظام، وتحدد أطره، وتغذيه بالمعلومات المستمدة من واقع البيئة وخصوصيتها، وتحافظ عليه وتضمن بقاءه[1].

4. **الإحساس بالهوية:** يعتبر البعض أن الإحساس بالانتماء من أهم المعتقدات السياسية، ذلك أن شعور الأفراد بالولاء للنظام السياسي يساعد على إضفاء الشرعية على النظام، كما يساعد على بقاء النظام وتخطيه الأزمات والمصاعب التي تواجهه، فضلاً عن أن الإحساس بالولاء والانتماء للوطن يساعد على بلورة وتنمية الشعور بالواجب الوطني وتقبل الالتزامات، كما يمكن من فهم الحقوق والمشاركة الفاعلة في العمليات السياسية من خلال التعاون مع الجهاز الحكومي والمؤسسات السياسية ، وتقبل قرارات السلطة السياسية والإيمان بالدور الفاعل لها في كافة مجالات الحياة[2].

ثالثا: ما هو مضمون الثقافة السياسية[3]

تحتوى الثقافة السياسية لأي مجتمع على عدد من القيم السياسية يتراوح مضمونها فى الآتى:

1. الحرية والإكراه : حيث أن الثقافة السياسية قد تؤكد على قيمة الحرية وهنا فان طاعة الفرد للسلطة الحاكمة يكون على أساس الاقتناع وليس الخوف ويكون لدى الفرد أحساس بالقدرة على التأثير فى مجريات الحياة السياسية والمشاركة الايجابية أو قد تؤكد على قيمة الإكراه وفى هذه الحالة فعادة ما ينصاع الفرد للحكومة بدافع الخوف لا الاقتناع ويفتقد الإحساس بالقدرة على التأثير السياسي.

2. الشك والثقة : حيث يعتبر عنصر الشك أو الثقة في السلطة الحاكمة عنصراً أساسيا من عناصر الثقة السياسية مع ويتوقف مدى ثقة الفرد أو شكله في الحكومة على طبيعة سلوك الحكومة تجاه الأفراد ومدى استجابتها لمطالبهم كذلك فان انخفاض الثقة بين الأفراد وبعضهم البعض يقلل من ثقة الأفراد في حكومتهم.

3. المساواة والتدرج :فقد تؤكد الثقافة السياسية أما على المساواة بين الأفراد أو على التمييز والتفرقة بينهم وتزداد درجة المشاركة السياسية في المجتمع كلما زاد الإحساس بالمساواة بين أفراده.

4. الولاء المحلى والولاء القومي: ففي المجتمعات التي تعلى من قيمة الثقافة القومية يتجه الفرد بولائه نحو الدولة ككل بما يتضمنه ذلك من شعور بالمسئولية العامة وإعلاء المصلحة العامة على المصلحة الخاصة. والاهتمام بالقضايا القومية. أما فى المجتمعات التي تعلى من قيمة الثقافة المحلية يتجه الفرد بولائه إلى أسرته أو قبيلته أو جماعته الدينية أو العرقية أو اللغوية على حساب الدولة ويصاحب ذلك غياب الشعور بالمسئولية العامة والانغلاق على القضايا المحلية والذاتية.

---

1 المرجع نفسه، ص 287.

2 نفسه، ص 286.

3 علي الصاوي، المرجع السابق، ص 82.

رابعا: أثر الثقافة السياسية على النظام السياسي

يحتاج أي نظام سياسي إلى وجود ثقافة سياسية تغذيه وتحافظ عليه. فالحكم الفردي توائمه ثقافة سياسية تتمحور عناصرها في الخوف من السلطة والإذعان لها، وضعف الميل إلى المشاركة، وفتور الإيمان بكرامة وذاتية الإنسان، وعدم إتاحة الفرص لظهور المعارضة. أما الحكم الديمقراطي فيتطلب ثقافة تؤمن بحقوق الإنسان، وتقتنع بضرورة حماية الإنسان وكرامته في مواجهة أي اعتداء على هذه الحريات، حتى لو كان من قبل السلطة نفسها، كما يشترط لاستمرار النظام والحفاظ على بقائه توافر شعور متبادل بالثقة بالآخرين في ظل مناخ اجتماعي وثقافي يعد الإنسان لتقبل فكرة وجود الرأي والرأي الآخر، ويسمح بوجود قدر من المعارضة في إطار قواعد وأطر سياسية موضوعة بدقة لكي تنظم العلاقة بين أفراد المجتمع السياسي.

تساهم الثقافة السياسية السائدة في المجتمع إلى حد كبير في بلدان كثيرة في تحديد شكل نظام الحكم، بل أنها قد تساهم في تحديد عناصر القيادة السياسية. فقد تكون القيادة السياسية حكرا على عائلة معينة أو على مجموعة صغيرة ذات وضعية خاصة دينية أو مذهبية أو عرقية أو تعليمية، وحيث يقدر المجتمع كبار السن ويعلى الذكور على الإناث، يغلب أن تجيء القيادة من صفوف المسنين الذكور، وفى كثير من الأنظمة السياسية ينظر إلى فئة معينة على أنها الأجدر بالسيطرة على المستويات العليا للسلطة، هذه الفئة قد تكون رجال الدين أو العسكريين أو المحامين ...الخ. وفى مثل هذه الحالة يتوقع أن تعكس السياسة العامة مصالحهم في المقام الأول وتؤثر الثقافة السياسية كذلك على علاقة الفرد بالعملية السياسية ، فبعض المجتمعات تتميز بقوة الشعور بالولاء الوطني والمواطنة المسئولة، وهنا يتوقع أن يشارك الفرد في الحياة العامة، وأن يسهم طواعية في النهوض بالمجتمع الذي ينتمي إليه. وفى دول أخرى يتسم الأفراد باللامبالاة والاغتراب وعدم الشعور بالمسئولية تجاه أي شخص خارج محيط الأسرة. وفى بعض الأحيان ينظر المواطن إلى النظام السياسي على أنه أبوي يتعهد من المهد إلى اللحد ويتولى كل شيء نيابة عنه ويعمل على ضمان رفاهية الجماعة، وفى المقابل قد يتشكك الفرد في السلطة السياسية ويعتبرها مجرد أداة لتحقيق مصالح القائمين عليها ليس إلا.

لذلك يمكن القول أن الاستقرار السياسي يعتمد على الثقافة السياسية. فالتجانس الثقافي والتوافق بين ثقافة النخبة والجماهير يساعدان على الاستقرار، أما التجزئة الثقافية والاختلاف بين ثقافة النخبة وثقافة الجماهير[1]، فإنه يشكل مصدر تهديد لاستقرار النظام السياسي[2].

خامسا: تعريف التنشئة السياسية:

تعرف التنشئة السياسية على أنها عملية توصيل للثقافة السياسية، وبالتالي تكون نتيجتها الطبيعية وجود مجموعة من الاتجاهات والمدارك ومعايير للقيم والأحاسيس تجاه النظام السياسي وأدواره المختلفة وشاغلي هذه الأدوار، كما أنها تتضمن الإلمام بالقيم المؤثرة والمشاعر مدخلات المطالب إلى النظام مخرجاته السلطوية.[3]

---

1 النخبة ضد الثقافات الجماهيرية : لقد كشفت البيانات المسهبة التي أجريت ودققت من خلال مسوح كثيرة في الولايات المتحدة وبريطانيا أن فهم مبادئ الثقافة الديمقراطية الليبرالية والموافقة عليها إنما يتركز بين نخب السياسيين والفاعلين وقادة الرأي. كما كشفت الدراسات والمسوح أيضاً أن هناك فجوات ثقافية بين القادة السياسيين في دول العالم الثالث الذين تلقوا تعليمهم وتدريبهم في مدارس أجنبية. إذ اكتسبوا القيم الأجنبية وهي قيم غريبة عن قيم الجماهير، ولذلك اتسمت نظرتهم بالعلمانية والانفتاح.

2 http://www.saidaa.com/vb/showthread.php?t=2333 (Date :07/01/2013) (H : 18 :00)

3 لعوج (نصر الدين)، الأسس الإيديولوجية والأبعاد الحضارية للثورة الجزائرية (1954-1962 م)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: محمد مجاود ، جامعة الجيلالي ليابس بسيدي بلعباس، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الإنسانية، شعبة التاريخ، السنة الجامعية: 2012-2013، ص ص 27-38.ينظر كذلك: عبد الهادي الجوهري، دراسات في العلوم السياسية وعلم الاجتماع السياسي، المكتبة الجامعية، الطبعة الثامنة،الاسكندرية، 2001، ص 284. ينظر:

وهناك مجموعة أخرى من المفاهيم والمصطلحات تم الاعتماد عليها في دراستنا نذكر منها:

✓ التنظيم الاجتماعي:

يشير التنظيم الاجتماعي كمصطلح سوسيولوجي ، إلى كل الأساليب والطرق التي تضفي طابعا نظاميا على السلوك الإنساني ، وهذا الانتظام يرجع إلى البيئة الاجتماعية المحيطة بأعضاء المجتمع ، والتي تتألف من عنصرين متكاملين هما : بناء العلاقات الاجتماعية المتبادلة بين مختلف الوحدات الاجتماعية والضوابط الموجهة للسلوك .كما يشير التنظيم الاجتماعي إلى الأساليب التي تضمن انتظام السلوك بالشكل الذي يمكن ملاحظته، ويتوقف ذلك على الظروف الاجتماعية التي يعيشها الأفراد ، وتشير عناصر التنظيم الاجتماعي إلى توافر علاقات اجتماعية بين عدد كبير من الأفراد ، وتوافر معتقدات مشتركة توحد بينهم وتوجه سلوكهم . ووفق هذا التصور نستطيع أن نجد أمثلة كثيرة على التنظيمات ، فهي تشمل الوحدات الاجتماعية الرسمية مثل المصانع ، والهيئات الحكومية التي تمارس الخدمة المدنية والجيش ، والمستشفيات ، والجامعات والبنوك ، والسجون ، والنقابات ... الخ ، والغير رسمية وهي وحدات صغيرة التي تجمعهم مثل اللهجة، ، الطقوس الدينية، الأعراش والقبائل، العرف، العادات ... فكل هذه الوحدات الاجتماعية أنشئت لكي تحقق أهدافا محددة ، وتستعين بعدد من التدابير والإجراءات التي تضمن بها تحقيق أهدافها[1].

✓ مصطلح الإيديولوجية:

يرتبط تعريف الإيديولوجية ارتباطا وثيقا بمن يطرحه ويدافع عنه، ولهذا لا يكون كل حديث حول تعريفها حياديا وبشكل موضوعي[2].

واستعمل المدلول اللغوي الاشتقاقي لكلمة "إيديولوجية" ذات الأصل اليوناني، لأول مرة في العصر الحديث بمفهوم: «العلم الذي يدرس الأفكار بمعناها الواسع» [3].

تتطور مع الإيديولوجيين الموسوعيين باعتبارها: " منظومة منسقة ورؤى طبقة أو فئة اجتماعية محددة تتضمن معايير سلوكية... "[4] ، أو بمفهوم آخر " مجموعة من الآراء والأفكار والقيم التي يؤمن بها الإنسان بما فيها السياسية والقانونية والأخلاقية والفنية والدينية سواء بطريقة علمية أو غير علمية أي إما انعكاسا صادقا أو زائفا للواقع الاجتماعي"[5] ، ليصل مفهوم " الإيديولوجيا" مع بداية القرن العشرين إلى معناه السياسي الاجتماعي الصِّرف، حينما احتدم الصراع بين الأفكار الرأسمالية والشيوعية [6].

عبد الله محمد عبد الرحمن، علم الاجتماع السياسي ...، المرجع السابق، ص ص 444-446.ينظر كذلك: نور الدين حاروش، مواقف بن يوسف بن خدة النضالية والسياسية (قراءة في تاريخ الجزائر الحديث)، دار الامة، 2012، ص 164.

1 حسين عبد الحميد رشوان ، المجتمع ، دراسة في علم الاجتماع ، الإسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث ، 1990.

2 بشير خلدون، « ما هي الإيديولوجيا ؟ »، دورية ملتقى الإعلام والإيديولوجية بنادي الصحافة بالجزائر في:12-1984/05/13 ، ص: 08 .

3 محمد محمود ربيع، « الإيديولوجيات السياسية المعاصرة »، شركة كاظم للنشر والتوزيع، الكويت 1979، المقدمة.

4 محمد سبيلا، « الإيديولوجية نحو نظرة متكاملة »، المركز الثقافي العربي ، ط: 1 ، بيروت 1998 ، ص: 188

5 عبد المجيد عمراني ، محاضرات في تاريخ الفكر الفلسفي والسياسي، منشورات الحبر، الجزائر 2008، ص: 154

6 جوران روبودون ، « إيديولوجية السلطة وسلطة الإيديولوجية »، ترجمة: إلياس مرقص، دار الوحدة، بيروت 1982، ص: 18

ويقابل مصطلح الإيديولوجية في اللغة العربية مصطلح المذهب وهو المنهج أو الطريقة أو المعتقد، إلا أن الاستعمال اللغوي المعاصر لكلمة مذهب أصبحت أقرب إلى الدّين منه إلى السياسة، بينما الإيديولوجية أكثر ارتباطا بالسياسة [1]، وهذا ما ذهب إليه الفيلسوف العالمي "باشلار" بقوله: « الإيديولوجية هي جملة التّمثُّلات المصاحبة للعمل السياسي » [2].

وهو ما أكده المفكر المغربي المعاصر "عبد الله العروي": « الإيديولوجية في الاستعمال اليومي مرادفة للسياسة، والسياسة هي التطبيق العملي للإيديولوجية وهي فكر عملي تعبوي بهدف الحفاظ على الواقع الاجتماعي كما هو، أو إلى تغييره ...» [3].

وتبناه معظم المؤرخين الجزائريين من بينهم "زوزو عبد الحميد" بقوله : « الإيديولوجية هي جملة أفكار وتصورات لمفاهيم معينة لدى جمعية أو حزب من الأحزاب في شكل أهداف عقائدية لابد من بلوغها بواسطة مذهب ما » [4].

يبدو أن هناك العديد من التعارف المنبثقة من رؤى ومدارس فكرية مختلفة، وهي تتفق كلها على أهمية دور الإيديولوجية في المجتمع [5]، ونخلص أن الجامع المشترك بين مختلف هذه التعارف " للإيديولوجية" أنها:« نظام منسق من الأفكار والرؤى يفسر موقف المثقف من واقع مجتمعه، ويؤدي إلى اعتماد نوع معين من السلوك العملي يُجَسِّم تلك الأفكار والرؤى» [6].

واعتبارا لذلك فمدلول الإيديولوجية في الدِّراسة هو بمعناها الواسع العام الذي يشمل الفكر السياسي والاجتماعي والفني والفلسفي والديني [7]، وهي مجموع القِيم التي آمنت بها فئات مختلفة من نخب المجتمع الجزائري في شكل تصورات فكرية سياسية اجتماعية لما يجب أن يكون عليه مشروع الدولة والمجتمع الجزائريْن، وعملت من أجل تحقيقه وتجسيده على أرض الواقع في مواجهة الاستعمار الفرنسي، باستعمال مختلف أصناف الخطاب الدِّيني والسياسي والاجتماعي لتحقيق الشعبية، وكسب الجماهير الجزائرية، وهو ما أفرز عدة تيارات سياسية واجتماعية وجَّهت الحياة العامة للجزائريين منذ العشرينات من القرن العشرين الميلادي حتى الاستقلال 1962 م، في شكل جمعيات وأحزاب سياسية وجَبَهات اتحادية وطنية فيما بينها تنوعت أدبياتها ومواثيقها وبرامجها السياسية، بقدر ما تنوعت مرجعيات خطابها الإيديولوجي وتعددت أشكاله التعبيرية كتصورات للعمل والممارسة [8]، انصهرت كلها في جبهة التحرير الوطني منذ سنة 1956 م، التي كانت إيديولوجيتها وطنية تحررية ثورية ، تعود جذورها إلى أكثر من ثلاثين سنة مع نجم شمال إفريقيا[9]،

---

1 جميل صليبيا، « المعجم الفلسفي »، الجزء 2 ، مرجع سابق ، ص :361

2 Bachler (Jean), « Qu'est-ce que l'idéologie ? – C. Idées – N° : 345 Gallimard- Paris 1976 , p : 21

3 عبد الله العروي ، « مفهوم الإيديولوجيا »، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء، المغرب، ص: 6 .

4 عبد الحميد زوزو، «الهجرة ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين [1919-1939] »، ط:2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1985، ص71.

5 أحمد حمدي، الثورة الجزائرية والإعلام – دراسة في الإعلام الثوري- ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1990، ص:94

6 حسن صعب ، علم السياسة، ط: 2، دار العلم للملايين، بيروت 1979، ص:53

7 محمد عابد الجابري ، إشكاليات الفكر العربي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، ط: 2، بيروت 1990، ص: 51

8 أحمد حمدي ، جذور الخطاب الإيديولوجي الجزائري – معالم – دار القصبة، الجزائر 2001، ص. ص:43-51

9 Zouhir Ihaddaden, Regard sur l'histoire de l'Algérie, Ed : ATTURATH, Alger2001, p : 118

وتطورت هذه الإيديولوجية الوطنية طيلة سنوات حرب التحرير الجزائرية لتتجسد في مسلسل أفكار تأسيسية: الأمة، السيادة الشعبية، الديمقراطية الاجتماعية – الاقتصادية، الاستقلال، الحداثة، التنمية الشاملة المخططة.[1]

وأكد هذا التطور التدريجي للإيديولوجية الوطنية في جبهة التحرير الوطني أحد منظريها قائلا:«... إن لم يكن نية جبهة التحرير الوطني إيديولوجية في البدء – لأنها كانت تستهدف إنهاء النظام الاستعماري دون سواه – فتطور الكفاح المسلح نفسه كان لابد له من أن يحث على تحويل المشروع الأصلي تدريجيا إلى إيديولوجية، ويحول الوعي الوطني إلى وعي ثوري...» [2].

قسم الدكتور لعوج نصر الدين الإيديولوجية الوطنية للثورة الجزائرية إلى[3]:

1/ " إيديولوجية وطنية ضد- كولونيالية": Idéologie National et anticoloniale

أكدتها مواثيق ونصوص الثورة بعد مؤتمر الصومام في 1956/08/20 م، صحيح أنه سيحدث فراغ إيديولوجي نتيجة رفض وضع هذه النصوص والمبادئ موضع التنفيذ وتجسيدها بالشرح والإثراء إلى عناصر تفكير حية مجسدة في الواقع .

2/ " إيديولوجية شعبوية":Idéologie Populisme

تعرف الشعبوية لغة كمصطلح مرادف لمفهوم الأمة أو الجنسية أو المجتمع، بل حتى لمجموعة دينية كالقول بالشعب الإسلامي، واصطلاحا تعني سياسيا جميع الهيئة المدنية ومجموع المواطنين [4]، استعملت كخطاب وممارسة اعتبار الشعب المحدد الأساسي للسلطة، ومصدر الوحي الأعلى للعمل السياسي والمستفيد الأول منه، تؤمن بأن السيادة ملك للشعب، وسيادة الإجماع على أساس أن المجتمع موحد تختفي فيه الطبقات والنزاعات والفروق بمختلف أصنافها، وارتباط الشعب بقائده بنزعة أبوية مرتبطة المصالح، وموحدة الأهداف[5]، اعتمدت عليها جبهة التحرير الوطني في تحقيق الشرعية ضد المصاليين، والنجاح في تعبئة الشعب للكفاح التحرري، تحولت إلى قيمة حضارية في النظام السياسي الجزائري[6].

3/ إيديولوجية ثورية: "Idéologie Révolutionnaire ": كان مصطلح " ثورة" في أدبيات الجزائر موروثا من الثقافة السياسية للجمهورية الفرنسية [7]، وظل استعماله في مواثيق الحركة الوطنية والثورة الجزائرية ووسائل إعلامها في حالة وصف: " ثورية "، وكان الشيوعيون الجزائريون أول من استعمل مصطلح الثورة بحديثهم عن " ثورة السكان الأهالي " منذ بداية تأسيس الحركة الوطنية الجزائرية [8]، ولم ينتشر في الخطاب الإيديولوجي الجزائري مصطلح " الثورة " خارج الوصف قبل الثلاثينات من القرن العشرين، حيث لم يكن متداولا سواء لفظا أو مدلولا بين الأوساط الوطنية الحزبية والشعبية، ولا حتى في أدبيات الحركة الوطنية، باستثناء التغني بشعارات الثورة الفرنسية (1789-1799 م)، ومبادئ الثورة البلشفية 1917م، وتم تداول مصطلح "الثورة " بالجزائر لأول مرة في مؤتمر طلبة شمال إفريقيا سنة

---

1 لعوج نصر الدين، المرجع السابق، ص 29.

2 Malek (Réda), Tradition et révolution- Le véritable enjeu, Ed : Bouchene, Alger 1991, p : 139

3 لعوج نصر الدين، المرجع السابق، ص ص 34-37.

4 غي برفيليي، النخبة الجزائرية الفرانكفونية (1880-1962)، ترجمة: حاج مسعود وبكلي بلعربي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص ص 564-566.

5 Gonidec (P. F), Les systèmes politiques Africains, LGDJ, Paris 1971, p : 155

6 Addi (Houari), L'impasse du populisme- L'Algérie : Collectivité politique et Etat en construction, ENAL, Alger 1990, pp :81-84

7 Pervillé (Guy), Les principes de 1789 et le mouvement national algérien, in Revue Française d'histoire d'Outre-mer, N° : 282-283, du 1989, pp : 231-237

8 Ada Foughali, L'Idée de révolution en Algérie, mémoire pour le diplôme d'études supérieures des sciences politiques, Université d'Alger, Sans date, p 125.

1935 م بمدينة تلمسان بمفهوم غير واضح يشوبه طابع رومانتيكي غير براغماتي[1]، وبعدها بسنة وبنفس المدينة خاطب"مصالي الحاج" أنصاره قائلا:«... إن الثورة يجب أن تكون شمولية لا سياسية فقط، وإن كانت السياسة هي المحرك الأساسي للثورة... والمسألة مسألة مبادئ، فإما الثورة أو الإصلاح ولا ثالث لهما... والثورة بالنسبة للجزائر ممكنة وضرورية، فالمهم أن تكون لنا نظرة ثورية ننظر بواسطتها إلى المشاكل الأساسية، وإلى الحلول المترتبة عليها... »[2].

توسع استعمال الخطاب الإيديولوجي ذو الصبغة الثورية لدى الشبان الجزائريين المنخرطين في صفوف حزب الشعب الجزائري ثم حركة انتصار للحريات الديمقراطية، إذ حسم " الأمين دباغين" غداة الحرب العالمية الثانية في مسألة "الثورة" حيث أكد مثلا أمام أعضاء اللجنة المركزية لحزب الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية سنة 1949 م قائلا: «...هل نحن نعمل للثورة أم لمجرد التوعية الوطنية؟ فإذا كان الحزب يعمل للتوعية، فإن نتائج الانتخابات تبين أنه قد حقق هدفه، إذ أصبح الشعب كله وطنيا! وما علينا إلا أن نهنئ أنفسنا ويودع كل منا صاحبه! أما إذا كانت التوعية الوطنية مجرد مرحلة للعمل الجدي وهو الثورة، فإن الطريق الذي نسلكه لا يقودنا إلى الهدف المنشود، وإذا كنا حريصين على الثورة فيجب علينا أن نعيد النظر في خطة العمل وفي المسؤولية على حد سواء، ولنفسح المجال لرجال تربوا وتدربوا على العمل الثوري، فأصبحوا بذلك أكثر استعدادا لقيادة المرحلة الجديدة من مسؤولين مثلنا درجوا على العمل السياسي وسكنوا إليه...»[3].

وأكد المناضل " حسين آيت أحمد" هذه الحقيقة قائلا:« ... أصبح وهم العمل الشرعي ظاهرا للعيان، فبعد الجزرة الانتخابية، جاءت العصا التي تطرح المسألة في مستوى القوة الجسدية، فالبديل لم يكن بين الرضوخ أو الانسحاب، بل بين النضال والوجود، لم يبق أمام " مصالي الحاج "والقيادة سوى العودة إلى الخط المحدد في مؤتمر فيفري 1947 أي نحو أفق العمل المسلح الذي كان مبرر إنشاء المنظمة الخاصة (OS) التي كانت أرضية رسو وانطلاق القوات الثورية... »[4].

ودافع " مصطفى بن بولعيد" عن فكرة الثورة بحيث أن :«... سي مصطفى بدأ في أواخر 1953 م يعلن للمناضلين بأن زمن السياسة التقليدية قد ولى، وأن ساعة الثورة قد أذنت... »[5].

وفعلا لم يتبخر الحلم بالثورة – كما توقع "حسين آيت أحمد"[6] – بعد الأزمة البربرية الأولى المفتعلة سنة 1949 م داخل حزب الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية[7]، بل إن رياح الثورة كانت عامة، وشملت مختلف اتجاهات الحركة الوطنية الجزائرية، بدأت بوادرها الأولى مباشرة بعد فشل مشروع بلوم فيوليت سنة 1936 م، تحت تأثير موقف "الشيخ عبد الحميد بن باديس" نفسه بقوله:«... والله لو وجدت عشرة من عقلاء الأمة لأعلنتها ثورة على المستعمر... »[8].

---

1 قنانش (محمد)، المسيرة الوطنية وأحداث 08 ماي 1945، منشورات دحلب، الجزائر 1982، ص. ص: 58-63

2 رابح بلعيد، رسالة الأطلس، عدد 129، الحلقة:36، مؤرخة في (17-1997/03/23)،

3 محمد عباس ، رواد الوطنية، دار هومة، الجزائر 2005، من خلال شهادة حية للمجاهد " حامد روابحية"، ص ص: 239- 243.

4 حسين آيت أحمد ، مذكرات مقاتل، روح الاستقلال (1942-1952)، ترجمة: سعيد جعفر، منشورات البرزخ، 2002، ص ص: 165- 215.

5 محمد عباس ، ثوار عظماء، دار هومة، الجزائر 2005، من خلال شهادة حية للمجاهد" علي بن شايبة"، ص: 46

6 ينظر تراجم الأعلام في آخر الرسالة.

7 Elsenhans (Hartmut), La guerre d'Algérie (1954-1962)- La Transition d'une France à une autre, Le Passage de la IV à la V République, EDIF 2000,pp : 206-207

8 رابح (بلعيد)، رسالة الأطلس، العدد 117، الحلقة:24 الصادرة في 23-1996/12/29،

وموقف الشيخ " البشير الإبراهيمي" الثائر ضد جريمة فرنسا في 1945/05/08 م حيث كتب: «...ذلكم هو يوم الثامن ماي... لو أن تاريخ فرنسا كتب بأقلام من نور، ثم كتب في آخره هذا الفصل المخزي بعنوان مذابح سطيف وقالمة وخراطة لطمس هذا الفصل ذلك التاريخ كله »[1].

بل انتقل صداها حتى للنخبة الجزائرية ذات الثقافة الفرنسية كما يصور معاناتها الفكرية والنفسية المفكر الجزائري " كاتب ياسين" قائلا: «في سطيف عام 1945 م واجهت طبيعتي الإنسانية لأول مرة أبشع المناظر، وكان عمري ستة عشر عاما، ولم أنس أبدا الصدمة التي استشعرتها أمام المجزرة الوحشية التي أفضت إلى موت الآلاف من المسلمين، وهناك توطدت وطنيتي... هناك الإنكار لكل ما تعلمناه هو الذي أزال الغشاوة من عيني»[2].

وغيرت هذه الرياح الثورية المسار السياسي لفرحات عباس وأنصاره فيما أطلق عليه:" الثورة بالقانون"[3]، وقد تفطنت إليه من جهتها السلطات الاستعمارية، نذكر منها تقرير:" روبرت أرون"(ARON Robert) الذي جاء فيه:«... يرى شباب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري(UDMA) أن معارضة هذا الحزب للإدارة ليست قوية بدرجة كافية... ويعاني نفوذ الحزب أزمة سوف تقضي إذا استحكمت... إلى أن يهجر هذه الحركة عناصر فتية معظمها من الأذكياء المثقفين، وسوف تزود المصاليين بالكوادر التي تعوزهم...»[4].

وفعلا سيكون للفكر الثوري صداه حينما نقرأ رد "فرحات عباس" على " شارل ديجول" بقوله: «... نفضل أن نكون عشرة ملايين من الجثث على أن نكون عشرة ملايين من الفرنسيين...»[5]. فانتصرت إرادة الكفاح العسكري والرغبة في تفجير الثورة المسلحة ضد الاستعمار، بإعلان ميلاد ثورة تحريرية شاملة في الجزائر تحت قيادة وطنية ثورية جديدة في فجر أول نوفمبر 1954 م، استفادت من رصيد النضال الثوري وإمكانيات الشعب، لتحرير الإنسان الجزائري من أبشع أنواع الاستعمار الاستيطاني في العصر الحديث، بالقضاء على مائة واثنين وثلاثين سنة من التخلف والجهل والفقر والمرض والاستغلال والاستعباد، واسترجاع سيادته الوطنية، وإعادة ربطه بأمته العربية الإسلامية، بل واقتلاع جذور الاستعمار من إفريقيا والفكر الإنساني[6].

- ✓ **الديمقراطية الشعبية:** ظهرت مع نهاية النصف الأول من القرن العشرين, وذلك نتيجة للانتقادات التي تعرضت لها الديمقراطية الليبرالية من الماركسيين. ومن هنا فإن الديمقراطية الشعبية كان تركيزها الشديد على المحتوى الاجتماعي والاقتصادي دون المحتوى السياسي. فهي تسعى إلى تحسين مستوي الفرد المعيشي والصحي والتعليمي على أساس مبدأ العدالة الاجتماعية[7].
- ✓ **الليبرالية** : مذهب اقتصادي واجتماعي يرتكز على مبدأ الحرية الفردية، ويستبعد أي تدخل للدولة في الشؤون الاقتصادية.

---

1 الإبراهيمي (محمد البشير)، مصدر سابق، ص: 371

2 محمد لحسن أزغيدي ، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية(1956-1962)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1989، ص: 22

3 فرحات عباس ، ليل الاستعمار، ترجمة أبو بكر رحال، منشورات المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر 2006، ص. ص: 125-133

4 رابح بلعيد، رسالة اطلس، العدد: 129، الحلقة 36، الصادرة في 17-1997/03/23،

5 عباس (محمد)، نصر بلا ثمن- الثورة الجزائرية(1954-1962)، دار القصبة، الجزائر 2007، ص: 257

6 لعوج (نصر الدين)، المرجع السابق، ص ص 27-38.

7 بن ديدة مختار، المرجع السابق، ص 366.

✓ **الشيوعية** : مذهب سياسي اجتماعي اقتصادي يهدف إلى القضاء على الرأسمالية والملكية الخاصة ، ويعتبر مذهبا اشتراكيا راديكاليا .

✓ **الاشتراكية** : هي نظام سياسي اقتصادي و اجتماعي ، يعتمد على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، تم استعمال مصطلح "الاشتراكية" قبل مؤتمر طرابلس الرابع، مرة واحدة على لسان العربي بن المهيدي في مقالة له في المجاهد أين أشار إلى أهداف الثورة بالقول أن "الشعب الجزائري يحمل السلام مرة أخرى لطرد المحتل الامبريالي والحصول على شكل للحكم هو الجمهورية الديمقراطية والاجتماعية، ومن أجل نظام اشتراكي يتضمن بشكل خاص إصلاحات زراعية عميقة وثورية في سبيل حياة معنوية ومادية لائقة"[1]

✓ **الامبريالية** : تعرف في التاريخ المعاصر على أنها لون من ألوان الاستعمار الجديد ، تعني سيطرة دولة على دولة أو دول أخرى ،وقد تكون السيطرة اقتصادية ، مالية وثقافية دون القضاء على النظام السياسي للدولة الخاضعة . باستخدام أدوات مختلفة منها الأنظمة العميلة ، الشركات الاحتكارية ، الإغراق بالديون ...

✓ **البرجوازية**: هي طبقة اجتماعية ظهرت في القرنين 15 و 16، تمتلك رؤوس الأموال والحرف, كما تمتلك كذلك القدرة على الإنتاج والسيطرة على المجتمع ومؤسسات الدولة للمحافظة على امتيازاتها ومكانتها بحسب نظرية كارل ماركس.و بشكل أدق البرجوازية هي الطبقة المسيطرة و الحاكمة في المجتمع الرأسمالي ، و هي طبقة غير منتجة لكن تعيش من فائض قيمة عمل العمال ، حيث أن البرجوازيين هم الطبقة المسيطرة على وسائل الإنتاج ، ويقسمهم لينين إلى فئات حيث يشمل وصف البرجوازيين بالعديد من الفئات تنتهي بالبرجوازي الصغير و هم المقاولون الصغار وأصحاب الورش الصغيرة.

✓ **العلمانية**: تعني اصطلاحاً فصل الدين والمعتقدات الدينية عن السياسة والحياة العامة، وعدم إجبار الكل على اعتناق وتبني معتقد أو دين أو تقليد معين لأسباب ذاتية غير موضوعية. ينطبق نفس المفهوم على الكون والأجرام السماوية عندما يُفسّر بصورة مادية عِلمية بحتة بعيداً عن تدخل الدين في محاولة لإيجاد تفسير للكون ومكوناته. وفي تعريف آخر للعلمانية: هي رفض أية سلطات تشريعية أو تنفيذية في الدين تتدخل بحياة الفرد. فالدين في العلمانية ينتهي عندما يخرج الفرد من المسجد أو من الكنيسة. مثال للتوضيح: لو حكم على شخص بالإعدام على أساس ديني فهذا الحكم مرفوض في النظرة العلمانية. فيجب أن يكون الحكم مبني على قانون قضائي وطني تضعه حكومة الدولة ولا يتدخل رئيس الدولة فيه لأنه يجب أن يكون القضاء مفصولاً عن الحكم.فالعلمانية لا تنهى عن اتباع دين معين أو ملة معينة، بل تنادى فقط بأن يتم فصل الدين عن السياسة والدولة، وبأن تكون الأديان هي معتنق شخصي بين الإنسان وربه[2].

✓ **التيوقراطية** : مصطلح لاتيني مكون من تيوس: الله، و"كراتيس" القوة والسلطة ، وهو نظام لا علاقة له بالإسلام، حيث لا طاعة لمخلوق في معصية خالق3.

✓ **الطوباوية**: (الاشتراكية الخيالية) هي نظرية مثالية تدعو إلى بناء مجتمع إنساني سعيد يقوم على الملكية الجماعية و التساوي في توزيع المنتجات و العمل الإلزامي لكل أعضاء المجتمع. وأما اشتقاق المصطلح نفسه فيعود إلى

---

1 رابح لونيسي، دراسات حول ايديولوجية.....، المرجع السابق، ص ص 97-98.

2 مهند عدنان صلاحات،" العلمانية ضرورة للتعبير في المجتمعات وخاصة العربية"، ديوان العرب، منبر حر للثقافة والفكر والأدب، السبت 01 ماي 2004، http://www.diwanalarab.com/spip.php?page=article&id_article=984

3 الحنفي (عبد المنعم) ، المعجم الفلسفي ، ط: 1،مكتبة مدبولي، القاهرة 1992، ص: 70. أنظر كذلك: عبد المعطي (علي محمد)، السياسة بين النظرية والتطبيق، دار الجامعة المصرية، الإسكندرية 1976 ، ص:307

كون الاشتراكية بما تتيحه من مساواة و عدالة وكفاية لأعضاء المجتمع كافة، حالة سعادة وسلام مثالية للبشر وأما الشق الثاني من المصطلح "خيالية" فيعود إلى بعدها عن الواقع وقربها إلى الخيال من جهة وإلى ضعف تشخيص أسلوب الوصول إلى هذا الهدف عند المفكرين الاشتراكيين الخياليين من جهة ثانية.[1]

✓ **الشوفينية** : جاءت هذه الكلمة من اسم نيكولا شوفان الجندي الفرنسي الذي جرح عدة مرات في حروب الثورة الفرنسية وحروب نابليون ولكنه ظل أبداً يقاتل في سبيل مجد فرنسا ومجد نابليون. تعني أصلا المغالاة في حب الوطن أو الأمة التي ينتمي اليها الأنسان. ومع مرور الزمن أصبحت صفة تلصق بالأشخاص المتعصبين لقوميتهم و الذين يتعاملون بصورة استعلائية إزاء الأمم و الشعوب الأخرى . كثيرا ما يعتبر هؤلاء شعوبهم شعوبا مختارة لأداء رسالات سامية ، بينما تحتل الشعوب الأخرى برأيهم مواقع دونية . ومن هنا فهم ينكرون على الأمم الأخرى الحقوق والتطلعات التي يعتبرونها شرعية لشعوبهم . وتؤدي الشوفينية في نهاية المطاف إلى تبني المفاهيم العنصرية و التمييز العنصري. ويمكننا القول بأن الشوفينية كانت دائما وراء زرع بذور الفرقة و الخصام بين الشعوب و الأمم المتعايشة مع بعضها و تسببت في كوارث إنسانية كبرى و بخاصة خلال القرنين الأخيرين. فالشوفينية الألمانية أفرزت هتلر و الهتلرية المعادية للجنس البشري. ولا تختلف الشوفينية التركية التي أنجبت الاتحاد والترقي والكمالية كثيرا في مبادئها و تطبيقاتها عن شقيقتها الهتلرية. ويمكن القول بأن الشوفينية العربية بصورتها البعثية الصدامية على الأرض العراقية . و بمعنى آخر الشوفينية هي فكرة متطرفة وغير معقولة وهي التحزب باسم المجموعة التي ينتمي إليها الفرد، وخاصة عندما يتضمن الحزب حقد وكراهية تجاه أي فريق منافس. كأصحاب التميز العرقي(حركة منشأها بريطانية). في الوقت الحاضر الشيفونية هي مصطلح شائع الاستخدام يدل على عنجهية الرجل (بالأنكليزية: male chauvinism)، والتي تشير إلى الاعتقاد بأن الذكور تتفوق على الإناث كذلك الأمر بالنسبة للإناث الشوفينيات) ، بالإنجليزية: (female chauvinism) التي تعتقد أن الإناث أعلى من الذكور. وبمعنى آخر الشوفينية هي المغالاة في التعصب. ففي حال التعصب القومي وحب الوطن يعتبر الشوفيني وطنه أفضل الأوطان وأمته فوق كل الأمم وخصوصاً عندما تكون هذه المغالاة مصحوبة بكره للأمم أخرى[2].

✓ **مصطلح النهضة** : لقد غدت هذه الكلمة من أعقد المصطلحات الآن، ومن أكثرها إثارة للنقاش، لاسيما بعد بروز مصطلحات أخرى (التنوير– الحداثة– المعاصرة – ما بعد الحداثة..)، وبعد الانتكاسات والمشاكل التي يعانيها المجتمع العربي بشكل عام .

إن ابن منظور[3] يقترح علينا طائفة من المعاني، يمكن أن تعود أساسا إلى محورين:

أ– محور الدلالة على الحركة والقيام (نهض: قام– انتهض القوم وتناهضوا:نهضوا للقتال – أنهضه: حرّكه للنهوض– أنهضتِ الريح السحاب : ساقته وحملته – طريق ناهض: صاعد في الجبل– النهضة:عتبة تعوق وتتعب الإنسان أو الدابة).

ب– محور الدلالة على القوة والطاقة والمقاومة (النهضة: الطاقة والقوة – ناهضته : قاومته– أنهضه بالشيء: قواه به– الناهض: الفرخ الذي قوي جناحاه فاستعد ليطير و النَّهْض:القسر – النّهاض: السرعة .

---

1 ينظر: موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، الطبعة الثالثة، 1990، ص 198.

2 ينظر: قاموس المعاني، قاموس عربي انجليزي (http://www.almaany.com/ar/dict/ar-en/chauvinist/). وينظر كذلك: منتديات راديو دجلة الالكتروني (http://www.radiodijla.com/forums/showthread.php)

3 ينظر: ابن منظور: لسان العرب المحيط،(نهض) .

لقد تجمّع لدينا معنى لغوي عام يختزن ويربط دلالات (الحركة والقيام والطاقة والقوة وتجاوز الصعوبات)، وهو – رغم بساطته – يفصح عن أهم مكونات دلالة المصطلح اجتماعيا وثقافيا، بل إن صورة الفرخ الذي كبر وقوي جناحاه (قوة وطاقة بوسيلة) فاستعد وتأهل للطيران ، لذات دلالة رمزية وافية على الحالة التي نحن بصددها.

الفصل الأول: أصول ومكونات الثقافة السياسية لدى أعضاء الحكومة المؤقتة

أولا: الأصول الثقافة السياسية لدى أعضاء الحكومة المؤقتة

ثانيا: المكونات الثقافة السياسية لدى أعضاء الحكومة المؤقتة

ثالثا: معالم اليقظة الجزائرية

رابعا: العوامل الداخلية المساهمة في بناء الثقافة السياسية عند أعضاء الحكومة المؤقتة

خامسا: العوامل الخارجية المساهمة في إذكاء الثقافة السياسية عند أعضاء الحكومة المؤقتة

الفصل الأول: أصول ومكونات الثقافة السياسية لدى أعضاء الحكومة المؤقتة

إن بداية تشكل الثقافة السياسية عند رجالات الحكومة المؤقتة كانت مع تنشئتهم السياسية[1] وتكوينهم وصولا إلى الممارسة السياسية من خلال نشاطاتهم في الحركة الوطنية والثورة الجزائرية، التي أعطت صورة واضحة عن الصراع والتوجه السياسي لدى أعضائها.

إن معرفة المكونات والأصول التاريخية المساهمة في تكوين البنية الثقافية لدى أعضاء الحكومة المؤقتة، يمكن أن تقدم لنا خطوات أولية في فهم كيفية تكوين الاتجاهات والسلوكات السياسية لديهم.

أولا: الأصول الثقافة السياسية لدى أعضاء الحكومة المؤقتة الجزائرية

تعتبر التركيبة الاجتماعية والثقافية من الأصول والمنطلقات التاريخية الأولى التي بني عليها المجتمع الجزائري، حيث شهدت الجزائر أقدم الحضارات واحتضنتها في سواحلها (الفينيقية، النومدية، الرومانية، البيزنطية) وكانت مهدا لها. كما أن الجزائر هي المغرب الأوسط في العصر الوسيط، فالشعب الجزائري اعتنق الإسلام منذ القرن الأول الهجري وتأسست عدد من الدول الإسلامية (الرستمية، الحمادية، الموحدية، الزيانية) والتي أعطت للجزائر وجهها المتميز والحضاري وزادها تميزا انضمامها إلى الدولة العثمانية وسيطرتها على البحر المتوسط لمدة ثلاثة قرون. كما تعتبر الجزائر محور اتصال بين قطبي العالم العربي الشرقي والغربي وجسرا طبيعيا للعالم الإسلامي. بالإضافة إلى ذلك الاحتلال الاستيطاني الفرنسي ومخلفاته.

يعكس هذا البناء التاريخي جزءا كبيرا من القيم والاتجاهات السياسية المكتسبة التي ساهمت في بناء الهوية الجزائرية، مما يدفعنا إلى البحث عن مكونات ثقافة الشخصية الجزائرية التي تحدد الإطار العام الذي يحوي الثقافة العامة للمجتمع من قيم وعادات وتقاليد وتعابير لغوية وفكرية وتوجهات سياسية متضاربة ومتعارضة، إنها الثقافة المتعددة: البربرية والعربية الإسلامية والثقافة الأوروبية، ولكل هذه المكونات أصوله الاجتماعية وتكويناته الفكرية وطبيعته الهيكلية التي تتجلى لنا من خلال إفرازات الحركات الوطنية: الشيوعية، الاندماجية، الإسلامية أو القومية الوطنية [2]، وبالتالي شهدت الجزائر ثقافة متنوعة إحداها تستمد من الشخصية الجزائرية وانتمائها العربي الإسلامي والأخرى تستمد من التوجه الاندماجي على حد تعبير مصطفى الأشرف: "الثقافة الملتزمة والثقافة الأجنبية"[3]، وهنا يجب رصد المضمون

1 ينظر تعريف التنشئة السياسية في مدخل الرسالة.

2 Sahli (Cherif Mohamed), Décoloniser l'histoire (Voix de l'anticolonialisme), Edition ANEP, 2007, l'université du Michigan, sept 2010, , PP 95-96.

3 مصطفى الأشرف، الجزائر الأمة والمجتمع، تر: حنفي بن عيسى، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984،، ص 423.

الثقافي للإسلام ومدى تأثيره على منظومة القيم ودور الثقافة العربية الإسلامية من المحددات الثقافية[1]، إلى جانب ذلك المشروع الاستعماري الغربي والمنظومة الغربية ومضمونها الثقافي، ومدى تأثيرها على منظومة القيم أي السياسية الفرنسية كوسط سوسيو ثقافي وتأثيرها على الشرائح الاجتماعية وتغلغلها في تركيبة المجتمع لإعادة إنتاج مجتمع يفكر بعقلية المدرسة الأوروبية[2]، ولإعادة إنتاج التشكيلة الاجتماعية الجزائرية، وبالتالي بروز أنماط اجتماعية جديدة ومعارف جديدة تتعارض والتشكيلة الاجتماعية الأولى، الشيء الذي يسمح بتكوين أنماط ثقافية متضاربة ذات بؤر ونزاعات أحدثت انقساما وشرخا خطرا في صفوف المجتمع، ساهم في إيجاد تركيبة اجتماعية وثقافية متصارعة بسبب ظهور قيم ذات وازع قبلي ناجم عن تقسيمات سياسية أوجدتها السياسية الاستعمارية كالطائفية والقبلية والجماعات الدينية والصراعات الثقافية واللغوية.[3]

I. الثقافة العربية الإسلامية:

يعتبر الإسلام العنصر الموحد للجزائريين، وهو الغالب على الثقافة الجزائرية من جميع جوانبها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، كما يعتبر البعد الإسلامي للجزائر صمام أمان وقلعة حصينة مانعة للاختراق الثقافي والديني في العهد الاستعماري، حيث لعب هذا المحدد الثقافي دورا كبيرا في الحفاظ على أصالة المجتمع وفي إيجاد شرائح اجتماعية كبيرة بفضل الاعتناق الجماعي للإسلام[4].

كان الوازع الديني دائما هو المنجي من ذوبان الشعب الجزائري في الفضاء الفرنسي، كما أن هناك صلة وثيقة عند الجزائريين بين اللغة العربية كلغة والإسلام كدين، وذلك لكون العربية لغة القرآن، روح الإسلام وقلبه النابض، ولهذا كانت جهود جمعية العلماء المسلمين تعمل لأجل الحفاظ على اللغة العربية والدين الإسلامي اللذان يمثلان أهم مقوم للهوية الجزائرية.[5]

---

1 George A. Talidoros, Arabo Islamique et la naissance du nationalisme Algérien (1830-1962), Ed : entreprise du livre, Alger, 1985, PP 25-35.

2 لو ابتعدنا قليلا عن الفترة الاستعمارية، وانتقلنا إلى المرحلة الأولى من الاستقلال وهي فترة البناء في جميع المجالات السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية نجد أن الثقافة السياسية لأعضاء الحكومة المؤقتة –الذين حملوا مشعل البناء– اصطدمت بوجود هيكل إداري موروث من الإدارة الفرنسية بالجزائر وظهور شرائح اجتماعية تعبر عن تطلعاتها وتخدم أهدافها بغض النظر إن كانت متطابقة مع أهداف الثورة أولا، مما خلق واقع من الصعب على القيادات الثورية تصفيتها أو الحد من نفوذها، لا سيما أن أغلب رواد الثورة كانوا في حقيقة الأمر يفتقدون إلى التكوين السياسي والخبرة في التسيير الإداري والممارسات اليومية لشؤون الحكم، مما جعل هذه القوة تشد الجزائر دوما إلى دائرة النفوذ الفرنسي، إضافة للإفرازات التي خلفها الاستعمار على مدى مائة واثنين وثلاثين سنة. يرى مصطفى الأشرف "أن الثقافة في الجزائر بعد 1962 ولدت ونمت مشوهة ومعطوبة". ينظر: Mustapha Lachraf Abdelkader, Histoire: Culture et Société, ANEP, Alger, 2004, p45. ينظر كذلك: عبد الخالق عبد الله، التبعية والتبعية السياسية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1986.

3 Thiery Michalion, Le monde diplomatique (des états contre leur société, l'Algérie des cousins), Paris , 16 novembre, 1994 , P1.

4 J.C. Vatin, L'Algérie politique-histoire et société, presse de la fondation des sciences politique, Paris, 1974, pp 82-110.

5 جلول بن طيب ، مسألة الهوية في أدبيات الحركة الوطنية الجزائرية (1919–1954)، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: محمد مجاود، كلية الاداب والعلوم الانسانية، معهد التاريخ، سيدي بلعباس، السنة الجامعية: 2010/2009، ص 22.

اعتمد الاحتلال الفرنسي على محاربة الثقافة الجزائرية والقضاء على الشخصية والهوية الجزائرية، فطمس المواسم الوطنية، والتاريخ، واللغة ، وحول المساجد إلى كنائس أو مستشفيات أو متاحف، كما أن المثقفين الجزائريين قد فقدوا تدريجيا الاتصال بماضيهم نتيجة لفقدان الكتب والمدارس بلغتهم، أما الفلاحون فقد تركوا للخرافات والجهل[1].

كما حاصر الاحتلال الفرنسي اللغة العربية وثقافتها ومنعها من مسايرة التطور العلمي، ولو في أبسط صوره، ونجم عن ذلك أضرارا فادحة في الميدان الثقافي كنتيجة لسياسية التجهيل، وإبعاد اللغة العربية عن منافسة اللغة الفرنسية، وتركها تدرّس كثقافة تراثية مقتصرة على المبادئ الأساسية وحصر تعليمها في الكتاتيب والزوايا[2]، وبهذا أصبحت اللغة العربية أكثر النظم الوطنية الجزائرية معاناة[3] .

هذا العداء الاستعماري للمكون الثقافي للشعب الجزائري ما هو إلا استمرارية لحالة التواصل العقلي والنفسي والسلوكي في العداء للعروبة والإسلام ، إن فرنسا الاستعمارية استخدمت كل القوى في سبيل ذلك من رموز النخبوية الدينية أو الفكرية والسياسية والعسكرية وامتدت إلى وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة، الموجهة والمدعومة بكل الإمكانات المالية وغيرها من أجل صنع كيان فرنسي مكان الجزائري.[4]

لم يكن بإمكان حاملي الثقافة العربية في بداية الاحتلال تجاوز مستوى المقاومة والرفض والدفاع عن الهوية الذاتية، لأن طبيعة المجتمع من جهة وطبيعة التوجهات من جهة أخرى لم تكن تبلغ بعد من القوة الشمولية، ما يجعلها ترتفع بالمجتمع إلى مستوى التحديث فتفرض نفسها كبديل ونموذج ضمن النماذج الثقافية القائمة. عكس ما كان عليه في الثلاثينات من القرن العشرين أين ظهرت نخب سياسية واصلاحية حركت هذا المكون الثقافي، مثل أعضاء جمعية العلماء المسلمين الجزائريين الذين رفعوا لواء الإصلاح وإحياء اللغة العربية وإعلاء الدين الإسلامي الصحيح. مما مكن الشعب الجزائري نزع اللثام على سباته وتحرك على بكرة أبيه من أجل تحقيق الاستقلال والحرية. والذي كان رواد الثورة حاملي رايته.

II. الثقافة الأمازيغية

تعرض الشعب الجزائري طوال الهيمنة الاستعمارية إلى تحديات كبيرة لإثبات وجوده وترسيخ هويته وشخصيته الجزائرية، كانت الهجمات مباشرة وغير مباشرة وتعددت بشكل مستمر طوال الفترة الاستعمارية، بالتغلغل السياسي، الاقتصادي، الثقافي والديني المقترن بالعمل العسكري، حيث عمل الاستعمار على تفكيك المكون الاجتماعي الجزائري الموحد تاريخيا ودينيا وحضاريا (العرب –أمازيغ)، حيث عمد الاستعمار على استئصال المكون الأمازيغي عن باقي

1 أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية 1900-1930 ، ج2، دار الغرب الاسلامي، بيروت لبنان، ط1، 1992، ص 61

2 مصطفى الأشرف، المصدر السابق ، ص418.

3 أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية ، ج2، المرجع السابق، ص 61

4 أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية 1900-1930 ، ج2، المرجع السابق، ص 61.

النسيج الاجتماعي الجزائري ، حيث اعتقدت فرنسا الاستعمارية أن إسلام سكان المنطقة سطحي وأن القرآن لم يدخل بشكل عميق إلى تقاليدهم وعاداتهم، وأن هذا الدين لم يتمكن من النفاد إلى حياتهم العائلية والاجتماعية وانطلاقا من ذلك حاول التشكيك في إسلام سكان منطقة القبائل، كما صرح الكاردينال لافيجري[1] أن: ((القبائل والفرنسيين من سلالة واحدة هي سلالة الرومان، وعلامة مسيحية واحدة، خلقت كلها بين القبائل والفرنسيين))[2].

إحدى الركائز التي اعتمدت عليها السياسة الفرنسية لإضفاء طابع الشرعية على مخططها التفكيكي، هو اعتبار القبائلي لا يتعامل مع ذويه باللغة العربية، ومن ثم فإن هذه اللغة تعتبر دخيلة على لغة السكان المنطقة لذا استغل اللهجة المحلية الأمازيغية لتطبيق فكرة "فرق تسد" وزرع الخلاف حتى يسهل عليه فصل المنطقة من الوطن الجزائري[3].

يعرف على الأمازيغ (السكان الأصليون للجزائر)[4] منذ القدم استماتتهم في سبيل الحرية، وحبهم للاستقلال، فكانوا لا يرضخون للغالب ولا يجنحون إلى الاستكانة، ولهم ولع شديد في الاحتفاظ بعوائدهم وأخلاقهم ولغتهم ومع أنهم عاشوا نحو ثلاثة آلاف سنة تحت احتلال الأمم المختلفة غير أنهم لا يزالون محافظين على مميزاتهم الذاتية وأحكامهم الخاصة.[5]

لقد عرف الأمازيغ نمطا ثقافيا ونظاما اجتماعيا خاصا يقوم على أساس القرية والقبيلة المستقرة[6]، ويقوم أيضا على أساس الارتباط الاجتماعي والإرث الثقافي المشترك، هذا النمط الذي عرفته هذه الثقافة جعل حاملها طوال الحقبة التاريخية من التميز والمفاصلة ورفض أي شكل من أشكال الاندماج المفروض من أي قوة احتكارية (الحكم الأجنبي

---

1 يعتبر الكاردينال لافيجري شخصية دينية من أبرز رجال الدين المسيحيين، كونها شكلت لوحدها قطبا رئيسيا لدفع مسار الإرساليات التنصيرية التي عملت على بسط نفوذ التواجد المسيحي توازيا مع النفوذ العسكري والسياسي الفرنسي بالجزائر.ينظر: فهرس تراجم الأعلام في آخر الرسالة. ينظر كذلك: Le Librairie Paussielgue , Paris 1898, p 6.7 Baurnard (M), cardinal Lavigerie,

2 مقران يسلي ،الحركة الدينية والإصلاحية في منطقة القبائل1920 ، ماجستير، قسم الفلسفة ، جامعة الجزائر ،1991 ، ص119.

3 Sahari Samia, étude des pratiques et des conduites religieuses chez les convertis au christianisme en Kabylie, mémoire de magister, université mouloud Mammeri, Tizi-Ouzou, 2012, p37.

4 بالنسبة لتاريخ منطقة القبائل ، فقد كانت هذه الناحية تابعة في العهد الروماني لنوميديا ، وكان حاكمها ماسينيسا يتمتع بالاستقلال الداخلي ، وبعد ثورة يوغرطة حول حكمها إلى موريتانيا السيزارية أي شرشال بدلا من نوميديا وصارت تحت حكم روما المباشر بدلا من الاستقلال الداخلي ، أما في العهد الإسلامي فإن بلاد القبائل كانت قطعة من قبيلة كتامة الممتدة من دلس إلى القالة ، وبعد تداول الدول الفاطمية ثم بني زيري وانتقال الحماديين من القلعة إلى بجاية بقيت بلاد القبائل تابعة لحكم بجاية في عهد الحماديين ثم في عهد الموحدين فالحفصيين، وفي أواخر العهد الحفصي احتل الإسبان بجاية وذلك سنة 917هـ الموافق ل 1510 م فعندئذ تكونت في بلاد القبائل إمارتان هما القبائل الصغرى وكان يتداول حكمها آل المقراني ، وكانت قاعدتها بني عباس ثم مجانة ، أما الإمارة الثانية هي إمارة آل ابن القاضي وكانت تضم بلاد القبائل الكبرى وقاعدة حكمها جبل كوكو ، ومؤسس هذه الدولة هو الشيخ أحمد القاضي الزواوي قاضي بجاية في عهد الحفصيين هذا الذي لعب دورا هاما ، حيث كان بين الذين دعوا الإخوة عروج وخير الدين للتدخل ضد الإسبان في بجاية. وكان سكان المنطقة بإتفاق معظم المؤرخين يثورون المرة بعد الأخرى على الحكام كيفما كانت أجناسهم وديانتهم ونظام حكمهم ، وكانت المنطقة قبيل الإحتلال الفرنسي تعرف بهذا التقسيم: -القبائل الكبرى (تيزي وزو) -القبائل الصغرى (بجاية) - قبائل الحدرة وتمتد إلى المليلية وجيجل وبعض أهلها ينتمون كبقية القبيلتين إلى العنصر البربري ، إلا أنهم بخلاف القبائل الكبرى والصغرى فقد احتفظت بلغتهم الأصلية.ينظر: البوعبدلي المهدي ، نبذة تاريخية عن ولاية تيزي وزو ، الملتقى السابع للتعرف على الفكر الإسلامي ، منشورات وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية ،مج5 ، تيزي وزو ، 1993 م-1973 م، ص ص2256 -2257 .وينظر كذلك: بوعزيز يحي، الثورة في الولاية الثالثة1954 ، 1962، ط2 ، دار الأمة، الجزائر، 2010 ، ص 216.

5 أكيلال محمد أحسن، "التنصير في منطقة القبائل"، البصائر، العدد 360، ديسمبر 2013، ص 04.

6 Pierre Bourdien, Sociologie de l'Algérie, presse universitaire, Paris, 1980 , p 62.

القرطاجي والروماني والبيزنطي)، الشيء الذي سمح لهذا الكيان بالحفاظ على شخصيته وتواجده وبلغته التراثية التي ساهمت في إيجاد لبنات لأرضية ثقافية، اجتماعية واقتصادية[1].

ومع مجيء العرب الذين نشروا بينهم الإسلام، وعمموا فيهم اللغة العربية، ولم يرد في أي مصدر من مصادر التاريخ الإسلامي أن الفاتحين المسلمين جهروا بالعداء لثقافة أهل البلاد، أو دعوهم للتخلي عنها، وهو الأمر الذي شجع البربر على قبول الإسلام دينا، واستخدموا لغتهم المحلية في الدعوة للإسلام ونشره .وتكيفوا مع شريعته مع الحفاظ على وسائل معيشتهم ولغتهم[2].

لكن هذا التمايز الثقافي والاجتماعي القائم على البنية القبلية واللغوية أصبح مصدر توتر وصراع داخلي، حيث ساهم في توسيع وتفاقم حدة التوترات الثقافية، الذي سمح بتكوين تركيبة اجتماعية ذات نزاعات قبلية متعددة ناجمة عن ممارسة الهيمنة الكولونيالية، التي فرضت على هذا النمط الثقافي العزلة الشديدة وحينها اكتفت هذه الفئات الاجتماعية بالدفاع عن الهوية الثقافية وحماية المجتمع من الاختراق الداخلي بعد المقاومة المستمرة (حيث تم استكمال احتلال منطقة القبائل إلا في سنة 1857)[3]، لكن السيطرة الاستعمارية التي شجعت سياسة الانقسام الجهوي من جهة، والنظام القبلي القائم هو الآخر على التمايز العرقي واللغوي من جهة أخرى، سمح ببروز ثقافة مبنية على حب التسلط وعلى الجهوية والقبلية والطائفية، وبالتالي أصبح كل فرد ينتمي إلى مجموعته الضيقة: العائلة، العشيرة، الرابطة اللغوية...الشيء الذي أتاح اختلالا في التوازن بين بنية المجتمع القديم والمجتمع الجديد، حيث أن الصراع حول مسألة الهوية الثقافية لا يزال قائما إلى يومنا هذا بين العناصر الاجتماعية الأمازيغية والعربية[4] ، والذي أصبح يهدد مستقبل كيان المجتمع الجزائري.[1]

---

1 محمد زبير، "دور الثقافة في بناء المغرب الكبير"، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 97، بيروت، 1985، ص 44.

2 موريس لومبار، الإسلام في عظمته الأولى (من القرن الثامن حتى القرن الحادي عشر ميلادي)، ترجمة :ياسين الحافظ،ط1 ،دار الطليعة، بيروت 1977 ،ص ص52 -53.

3 البوعبدلي المهدي ،، نبذة تاريخية عن ولاية تيزي وزو...، المرجع السابق، ص262.

4 كان مفهوم الأمة هو المفهوم السائد، والانتماء للدين لا تنازعه أو تتنافس معه انتماءات فرعية أخرى، عاش الأمازيغ والعرب معا على مدى قرون طويلة يربطهم ويضمهم الانتماء لدين واحد وهوية واحدة. فقد كان الإسلام حينها هو الرابط الوحيد والضامن لوحدة وتماسك عنصري الأمة واستمرارها. وفي ظل هذا التلاحم، اتخذ الانتماء والهوية في الجزائر شكلاً متميزًا، فالمرجعية الوحيدة للهوية الوطنية هي الإسلام ولا شيء عداه، وأي إعلاء لرابطة أخرى من شأنه أن يؤدي إلى الانقسام والتمزيق لوحدة الأمة. وعندما كان الحال على هذا النحو، لعب البربر دورًا هامًا في ظل الحضارة والهوية الإسلامية. فبعد اعتناقهم الإسلام، ظل تمسكهم بالدين الجديد جليًا وقويًا حيث مثلوا رأس حربة لجيوش الفتح الإسلامي–طارق بن زياد– في شمال أفريقيا وأوروبا (الأندلس وصقلية مثلا). كما قام البربر أكثر من مرة بإنشاء ممالك ودول ذات طبيعة إصلاحية دينية (كالمرابطين والموحدين –محمد بن تومرت–)، وقاموا بنشر تلك الدعوة الإسلامية الإصلاحية في السودان وأفريقيا (كما حدث أيام المرابطين). واستمرت حركاتهم الإصلاحية في الظهور، حتى أيام الاحتلال الأجنبي، واقترنت مقاومتهم لهذا الاحتلال بالمحافظة على الهوية الإسلامية القومية. ونذكر في هذا الصدد حركة الشيخ عبدالحميد بن باديس الإصلاحية في الثلاثينيات من القرن العشرين، وهو أمازيغي الأصل ينتسب إلى قبيلة صنهاجة المشهورة بعراقة ملكها، وهذه الحركة لم تتبنّ دعاوى عرقية وإنما جاهدت من أجل المحافظة على الهوية والثقافة الإسلامية ومع الرغبة في اللعب بورقة الأقليات، خاصة مع بداية عهد الاستعمار، وتزايد النظر إلى البربر على أنهم أقلية مختلفة عن العرب، بدأت التوترات تظهر بينهم وبين العرب شركاء الحكم والقتال والإصلاح في الماضي.ثم تداعت كل التوترات لتفرز ما عرف «بالقضية الأمازيغية في الجزائر... » حيث نشب أول احتكاك بين العرب والأمازيغ في نهاية الأربعينيات –ما سمي بالأزمة البربرية–حينما اعترض ـ كما يشير معظم الباحثين ـ أن بعض الأمازيغ المشاركين في النضال ضد الاستعمار ضمن صفوف «الحركة من أجل انتصار الحرية والديموقراطية MTLD» على التوجه العروبي لقيادة الحركة، معتبرين أنها يجب أن تضم كل الجزائريين أيًا كانت انتماءاتهم، ومعترضين في الوقت ذاته على دكتاتورية مصالي الحاج.ويرى البعض الآخر من المحللين أن الأزمة في جوهرها كانت بين جيل من الشباب تصادف أن معظمه من الأمازيغ وجيل أكبر في القيادة تصادف أنه عربي،وأن هذا النوع من الأزمات المرتبطة «بصراع الأجيال» وارد حدوثه في كل التنظيمات.إلا أنه ـ أيًا كانت أسباب الصراع ونوايا البربر المشاركين فيه ـ فمنذ ذلك التاريخ صار ينظر إلى الأمازيغ من قبل قيادات الاستقلال من العرب بكثير من الشك والارتياب، وتم النظر إلى مطالبهم باعتبارها تمثل حركة إثنية انفصالية، وهو ما لم يكن

III. الثقافة الفرنسية:

لقد كان لبروز الثقافة الفرنسية في الجزائر واصطدامها بالثقافة الوطنية خلال هذه الفترة دور في إدخال تصورات ثقافية وإيديولوجية متضاربة ومتصارعة في آن واحد، ساهمت كل واحدة منها في إيجاد شرائح اجتماعية ذات شبكة ثقافية متميزة ومختلفة تعبر عن رؤى وأفكار كلا النموذجين: الأوربي والعربي الإسلامي.

لقد أنتجت الحضارة الأوربية جيلا يمثل مصالحها الثقافية والاستعمارية الاحتكارية خلال فترة تاريخية حاسمة حدثت نتيجة تعارض أفكار تراثية وتنويرية اشتد فيها الصراع بين النموذج التأصيلي (المجتمع الجزائري) والنموذج الغربي الأوربي.

يحدث هذا التأثير نتيجة الانبهار بالأفكار الأوربية الجديدة [2]، هذه المظاهر وغيرها أثرت في تركيبة المجتمع الجزائري الثقافية والاجتماعية وسمحت بتكوين فئات وسطى جديدة (هذا من خلال نضال الحركة الوطنية بمختلف

صحيحًا.إلا أنه تم تنحية المسألة البربرية جانبًا، وانهمك الجميع - عربًا وبربرًا - في حرب التحرير التي اندلعت في عام 1954م ضمن جبهة التحرير الوطنية (FLN) التي قادت النضال، واشترك في صفوفها الكثير من البربر أمثال حسين آيت أحمد،وكريم بلقاسم، وديدوش مراد،والعربي بن مهيدي، وعبان رمضان، وحسيبة بوعلي وزيغود يوسف، وآخرين. وقد ساهم الأمازيغ بالكثير من أجل تحقيق حلم التحرير، فمن بين الأعضاء المؤسسين التسعة لجبهة التحرير الوطنية، اثنان من الأمازيغ هما: آيت أحمد، وبلقاسم كريم، كما أن مشاركة إقليم القبائل بالجنود والعتاد والأسلحة فاقت على الدوام نسبتهم إلى عدد السكان؛ حيث تراوحت دائمًا ما بين (35 إلى 50%) من مجموع مساهمات جميع الأقاليم. أما نسبة مشاركتهم في مجالس وزراء حكومات ما بعد الاستقلال فقد انخفضت بشدة، وانحصرت في المناصب الشرفية والوزارات غير المهمة؛ وأدى ذلك بالطبع إلى إحساسهم الشديد بخيبة الأمل. وفي أعقاب الاستقلال مباشرة، تنامت حدة سخط البربر وغضبهم وتفجر ذلك الغضب من خلال أحداث ربيعي عامي 1980م و 2001م. على الرغم من أن جذور المشكلة البربرية تعود إلى سياسات المستعمر الأجنبي ومحاولاته للتفريق بين العرب والبربر، إلا أن تفاقم المشكلة يمكن إرجاعه إلى سوء تعاطي دولة ما بعد الاستقلال مع المشكلة، وفشلها الذريع في التعامل مع قضايا جوهرية تؤثر بشكل مباشر على وضع البربر، مثل: قضية الهوية والتعريب، السياسات الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية، التمثيل داخل النظام السياسي والمجتمع بصفة عامة.

ينظر: محمد حربي، جبهة التحرير الأسطورة والواقع (1954-1962)، ترجمة: كيمل داغر، ط1، مؤسسة الابحاث العربية، بيروت، 1983 ، ص ص 61-62. ينظر كذلك: حسين آيت أحمد، مذكرات مقاتل، روح الاستقلال (1942-1952)، ترجمة: سعيد جعفر، منشورات البرزخ، 2002، ص ص 196-224. وينظر كذلك: بن يوسف بن خدة، جذور أول نوفمبر 1954، المصدر السابق، ص ص 235-254.وينظر كذلك:- إبراهيم سعدي، «الهوية وصورة الأنا والآخر في المجتمع الجزائري» الحياة، 2 فبراير 2001، ص10. -حنان إعميمي. «الحركة الأمازيغية بين الثقافي والسياسي» الفرقان، 1997، ص 26 – 27. -خالد السرجاني، «الجزائر: انتفاضة البربر وتطورات الأزمة الداخلية»، السياسة الدولية، يوليو 2001، ص 136 – 141. -خالد عمر بن قفه،"بربر الجزائر: تدمير ذاتي وحضور إعلامي"، من : سعد الدين إبراهيم، الملل والنحل والأعراق، (القاهرة:مركز ابن خلدون، 1999) ص 81 – 94. -رغيد الصلح، «الأمازيغية والخيار الديموقراطي في الجزائر»، الحياة، 14 يونيو 2001 ، ص 9. -نهلة الشهال، «الطور الجديد من الأزمة الجزائرية: نحو التبلور الوطني»، الحياة، 3 يونيو 2001، ص 17. -هيو روبرتس، الجزائر بين الطريق المسدود والحل الأمثل. (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية) 1996.

1 ينظر إلى جذور الأزمة البربرية من خلال موقف بن يوسف بن خدة في الفصل الرابع من هذه الرسالة ابتداء من ص

2 خير ما ينطق ويعبر عن ظاهرة التفاني في الذوبان في الفكر الكولونيالي الفرنسي هو الشريف بن حبيلس رائد الاندماجيين الجزائريين الفرنكوفونيين ، والذي يعد أحد الأعضاء الأكثر تأثيرا ضمن حركة " الشبان الجزائريين" (Les Jeunes Algériens)، و قد كان قاضيا وعضوا بارزا في نادي صالح باي بقسنطينة،ويعد كتابه: "الجزائر الفرنسية من منظور أحد الأهالي" (l'Algérie Française vue par un Indigène) المنشور عام 1914، عبارة عن شهادة حية لمنتوج الثقافة الكولونيالية الفرنسية. وهو يجسد الأفكار الاندماجية لأحد المثقفين الفرنكوفونيين الجزائريين الذين تشبعوا حتى النخاع بالثقافة الفرنسية بمختلف مستوياتها، وهو كما وصفه المؤرخ Ageron عبارة عن مرافعة رزينة و لكنها عاطفية موجهة نحو الفرنسيين في صالح "أولائك الذين جاءوا بحماس لأخذ مكانة لهم ضمن العائلة الفرنسية مبتعدين بذلك إلى الأبد عن مجتمعهم الأصلي" ، الأهلي جزائري تربى على مقاعد المدرسة الفرنسية و يحب بعمق الاسم الجميل لفرنسا. مدح ابن حبيلس فرنسا لجلبها الأمن والهدوء والطمأنينة إلى الجزائر التي كانت تعيش قبل الاحتلال في الإضراب و الفوضى متبنيا في ذلك وجهة نظر المستعمرين في القول بأن الجزائر كان يسودها جو من العنف وعدم الاستقرار بسبب الصراعات القبلية والهمجية وغياب شخصية تاريخية لها. أما فيما يخص الاستعمار فقد خصص له مدحا متحمسا، فبالإضافة إلى المحاسن الاجتماعية والاقتصادية التي قدمها للأهالي الذين هم مدينون له بها، فإنه "منح للبعض الثروة، للأغلبية الرفاهية و للجميع رغد العيش و الهناء و حالة صحية أحسن ... إنه أحدث تغييرا جذريا في معالم المجتمع الجزائري إذ مكنه من الخروج من حالة الخمول المستحكمة فيه منذ قرن من الزمن". و يضيف المؤلف بأن للاستعمار إيجابية أخرى، وهي إقناعه للأهالي بأن الاحتلال الفرنسي دائم و لا مفر منه، و عليهم

شرائحها وتشكيلاتها) إلى جانب العلاقات المستمرة بين الحضارة الغربية الأوروبية والإسلامية التي تأكدت جليا في أشكال النشاط الاقتصادي والإنتاج في مرحلة ما قبل الموجة الاستعمارية[1].

لقد كان لهذا التأثير الأوربي نتائج وخيمة على العلاقات بين أفراد المجتمع وعلى مستوى الطوائف الدينية والعائلية، ساهمت في إيجاد تركيبة فكرية أوربية برجوازية علمانية[2] من حيث المستوى التعليمي والمركزي الاجتماعي والدور القيادي الثقافي السياسي، حيث ظهرت هناك نخبة[3] من إنتاج محيط غربي ذات توجه وطني برجوازي تجمع بين المطالبة

الاستسلام لذلك، و أكد في هذا الشأن قائلا: "نضيف دون أن نخشى معارضة أحد بأن هذا الاستسلام لا يشوه أي ندم، بل بالعكس فهو كله احترام و إعجاب" متغاضيا هكذا عن عمليات التشريد والحرمان التي تتعرض لها الشعب الجزائري بسبب الاستعمار. ولم يظهر ابن حبيلس المشكل الإنساني الذي طرحه الاستعمار إلا في نهاية الفصل الطويل، فأوضح هذا الأمر قائلا :"بقي علينا أن نعرف إلى أي مدى يمكن للأهالي الذين قدموا سواعدهم للاستعمار التمتع بمزاياه، و إن كان قد خلق عراقيل أخرى بدلا التخفيف من الحواجز المعنوية و المادية التي تفصل بين الشعبين و المتمثلة في ميلاد فئة من المتميزين على حساب الجماهير الأهلية".أما بالنسبة لوسطه الأهلي فقد حكم عليه المؤلف بقسوة ممزوجة بعاطفة أبوية، فوجه للأهالي من جهة انتقادات حادة إذ ندد بالكسل النابع منهم و بلا مبالاتهم و أفكارهم الضيقة و استسلامهم للبؤس وللأمراض وتصديقهم للخرافات وممارسة الشعوذة، لكنه أشاد من جهة أخرى "بهذه الطبقة من الفلاحين البسطاء و الوديعة التي قدمت تلاميذ نجباء للمدرسة الفرنسية" . ويرى بأن هذا الشعب البائس ليس لديه ما يخسره إن أصبح فرنسيا، العرقلة الوحيدة أمام ذلك هي تأثير الأفكار السلفية المتعصبة، و لكن بإمكان التعليم الفرنسي من إزالتها. و رفض الحجة القائلة بأن الجزائريين كانوا غير قابلين للتعليم والتصحيح وأنهم أعداء للمدرسة، بل إن التعليم في نظره ضرورة وخير بالنسبة للمهزومين، فطالب بنشر التعليم الفرنسي والثقافة الأوروبية بأسرع ما يمكن لتطوير المجتمع الجزائري.

ويرى ابن حبيلس بأن الشعب الجزائري وصل إلى درجة كبيرة من الانحطاط. لهذا يجب الاعتراف بالجميل نحو فرنسا التي تنشر التعليم وسط رعاياها الأهالي، ودعا إلى محاربة الجهل والكسل مؤكدا في هذا الشأن: " هنا يكمن عدونا الحقيقي".

لم تكن تتطابق إيديولوجية المجنسين هذه التي تحمست للاندماج عن طريق التجنيس بغض النظر عن الدين مع الإيديولوجية التي تبنتها أغلبية المثقفين والتي كانت ترحب بفكرة الاندماج مع الاحتفاظ بالأحوال الشخصية لأن ذلك يجعل منهم فرنسيين ومسلمين في آن واحد.

ينظر:.Chérif Benhabyles, l'Algérie française vue par un indigène. Alger, 1914

ينظر كذلك: Ageron, Histoire de l'Algérie contemporaine (1871 – 1954), Tome II, PUF, p.239

ينظر كذلك: عبد الله حمادي، الحركة الطلابية الجزائرية (1871-1962) "مشارب ثقافية وايديولوجية"، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الطبعة الثانية منقحة ومزيدة، 1995، ص ص 74-78.

1 Simone, Vant riet, « Introduction à l'histoire contemporaine, le monde musulman contemporain , Bruxelles, 1962, p19.

2 مفهوم البرجوازية والعلمانية : ينظر إلى مدخل في المفاهيم والمصطلحات من هذه الرسالة.

3 كان الأمير خالد، حفيد الأمير عبد القادر، من بين هؤلاء ،الذي رفض الذوبان الكلي مع فرنسا، حيث رفض التجنيس وأنكره و راح يطالب بالحقوق السياسية مع المحافظة على الشخصية الإسلامية. فقد وقف الأمير خالد في برامجه الانتخابية – الانتخابات البلدية التي جرت بالعاصمة في ديسمبر 1919 - في صحيفة "L'Ikdam ضد المناصرين للتجنيس ودافع بشدة عن الأحوال الشخصية للجزائريين، و قد عبر عن موقفه هذا بقوله: " لا يقبل المسلم الجزائري بديلا عن جنسيته بجنسية أخرى في نطاق شخصيته الخاصة لسبب جوهري واحد وهو المحافظة على دينه و شريعته الإسلامية" .

ينظر: Ageron "L'Emir Khaled fut-il le premier nationaliste algérien ?". In politiques coloniales au Maghreb, P.U.F, 1973; p.265. ينظر كذلك: ينظر: حركة الأمير خالد في الأسفل ص

كما أن فرحات عباس قد رد على القول بفقدان النخبة لشخصيتها و ذوبانها في فرنسا " بأن الإسلام هو الوطن الروحي الذي لا حدود له يوحدنا من المهد إلى اللحد"، و لهذا كما قال " بقيت مسلما و جزائريا، و لكن الثقافة الفرنسية أعطتني معنى رفيعا للحياة و جعلتني أفهم الديمقراطية و الإنسانية، فبقيت مخلصا لها إن كان ما يريده فرحات عباس هو رأية الجزائريين المسلمين يتحصلوا على المواطنة الفرنسية دون تجنيس لأن هؤلاء فرنسيون و بالتالي فهم ليسوا بحاجة للتجنس.

وعلى عكس الشريف بن حبيلس الذي مجد الاستعمار، أعطى فرحات عباس في كتابه " الشاب الجزائري" (Le Jeune Algérien) نظرة صادقة عن معاناة المهزومين من مظالم الاستعمار الذي يعني بالنسبة له التقتيل والتشريد والتخريب. وفي الوقت التي تعرض فيه ابن حبيلس إلى المبادئ الإسلامية لإشعار مواطنيه بالخجل مما أصبحوا عليه، كان فرحات عباس على العكس، يرجع إليها للإشادة بالحضارة العربية الإسلامية و الدفاع عن العروبة و الإسلام. و لم يكتفي بتمجيد الماضي و التأسف عن الزمن الغابر، أي قبل 1830، بل كان لديه إيمان قوي بالمستقبل الرائع الذي ينتظر العالم الإسلامي و الشعور بالغبطة لنهضته.إن هذا الميل نحو الإسلام الذي عبر عنه فرحات عباس يترجم حرصه على عدم قطع الصلة بأمجاد الماضي الغابر و بوسط الأهل. و قد فضل المواطنة في إطار قانون الأحوال الشخصية على التجنيس الفردي، ذلك ما يفسر التقارب الذي وقع بينه و بين عبد الحميد ابن باديس منذ انعقاد المؤتمر الإسلامي الجزائري سنة 1936 و التعاون الذي أصبح يربطه بجمعية العلماء و الذي استمر إلى غاية انضمامه إلى جبهة التحرير الوطني سنة 1956. ولكن هذه الإيديولوجية التي تطمح إلى تحقيق الاندماج مع التمسك بالقيم الثقافية والدينية الخاصة بالمجتمع الجزائري، تتناقض تماما مع أصحاب

بالشخصية الوطنية وتصحيح العلاقة مع السلطات الفرنسية، وفي مقابل هذه الثقافة برزت فئات أخرى عربية وقومية إسلامية متأثرة بدعوة النهضة في الشرق (الأعضاء المؤسسين لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين)[1].

يرى "عمار بلحسن" أن هذه الفترة أنتجت أربعة أنماط من المثقفين عاشوا في إطار ثقافة سياسية معينة ذات نسق معيّن من القيم والاتجاهات والمعتقدات السياسية المكتسبة يمكن رصد سماتها الثقافية من خلال الجدول التالي:[2]

الأنماط الثقافية	الخصائص والسمات الثقافية
1-ثقافة المساجد والزوايا والمدارس الإسلامية	استمرارية التراث —المحافظة على الهوية الوطنية
2-ثقافة الموروث الكولونيالي	ثقافة برجوازية ذات آفاق علمانية واشتراكية ذات نزعة اندماجية
3-الثقافة المزدوجة	ثنائية اللغة —ضعيفة الإحساس الوطني
4-الثقافة الشعبية الشفوية	جماهيرية-واسعة الاستهلاك -وطنية

جدول : يوضح خصائص الأنماط الثقافية

عند تتبعنا للسيرة الذاتية لأعضاء الحكومة المؤقتة[3] خاصة منهم الرعيل الأول للثورة الجزائرية ، نجد أن جلهم ينتمون إلى النمط الثقافي الأول والرابع، الأول المتمثل في القبيلة والأسرة التي وفرت لهم الغطاء الديني من خلال المدارس القرآنية ، والنمط الرابع المتمثل في الثقافة الشعبية الشفوية التي ساهمت في انغماس عدد كبير من الأفراد في مؤسسات مشتركة ذات بعد جماهيري وسمات ثقافية ذات بعد وطني محض.

أما من أعضاء الحكومة المؤقتة الملتحقين بركب الثورة نجد منهم من يجمع بين النمط الأول والثالث والرابع كـ"بن يوسف بن خدة" ومنهم من ينتمي إلى النمط الثقافي الثاني والثالث كـ "فرحات عباس" .[4]

نلمس ذلك من خلال مختلف مؤسسات التنشئة السياسية لأعضاء الحكومة المؤقتة، حيث من الملاحظ أن دور هذه المؤسسات في التنشئة دور متداخل، بمعنى لا يمكن القول بأن دور الأسرة مثلا يقف عند حد معين أو مرحلة معينة،

إيديولوجية تؤمن بالفرنسية التامة وتعمل على التنصل من الثقافة الوطنية والسعي لتقمص هوية المستعمر والذوبان في المجتمع الفرنسي.ينظر: Ferhat Abbas, Le Jeune Algérien. Ed. Garniers Frères, Paris, 1981, pp 27.28.

1 ينظر جمعية العلماء المسلمين في أسفل الفصل الأول من هذه الرسالة.

2 عمار بلحسن، "المشروعية والتوترات الثقافية حول الدول العربية والثقافة في الجزائر"، **المستقبل العربي**، مركز الدراسات الوحدة العربية، العدد 141، بيروت، 1990، ص ص 62-63.

3 ينظر معجم تراجم الاعلام في أخر الرسالة. وينظر: الملحق رقم (01) و (02) .

4 ينظر : الفصل الخاص بالثقافة السياسية لفرحات عباس وبن يوسف بن خدة في الفصل الرابع من هذه الرسالة .

لكن يمكن القول أن دور الأسرة أو غيرها يقل أو يزيد في مرحلة معينة من حياة الفرد. ففي المرحلة الأولى من حياة الفرد، يبدو دور الأسرة هو الرئيس والأعظم وهكذا دواليك مع بقية المؤسسات[1].

نلاحظ من خلال هذا كله أن التنشئة السياسية تشترك مع التنشئة الاجتماعية التي هي عملية يتلقاها كل فرد يعيش في محيط اجتماعي بطريق مباشر أو غير مباشر، رغب في ذلك أو لم يرغب، وتبدأ مع الإنسان منذ ولادته، وبهذا تكون عملية التنشئة الاجتماعية عملية شاملة ومستمرة طول فترة العمر، حيث تكون نواتها الأولى الأسرة ثم المدرسة بمختلف أطوارها وبعدها المؤسسة أو مقر العمل دون أن ننسى المحيط الاجتماعي ككل، وهكذا تدرج أعضاء الحكومة المؤقتة من خلال مختلف هذه المؤسسات حتى أصبح لهم مجموعة قيم اجتماعية وسياسية ورصيد معرفي استطاعوا من خلاله انتهاج سبيل النضال السياسي والكفاح المسلح من أجل تحقيق الهدف المنشود وهو قيام دولة جزائرية الحديثة[2].

ثانيا: المكونات الثقافة السياسية لدى أعضاء الحكومة المؤقتة:

إن الحديث عن الاتجاهات السياسية لدى أعضاء الحكومة المؤقتة مربوط بدرجة كبيرة بالتأثيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لذلك فإن تحليل هذه الاتجاهات يقتضي معرفة المناخ العام للوسط الفئوي الجزائري من خلال الأدوار الاجتماعية والمهنية لأن هذه العوامل هي التي تؤثر في المواقف السياسية التي تصدر من قبل الطبقة أو الجماعة أو الأفراد حسب المكانة التي يحتلونها، يقول "فلاديمير ماكسيمينكو": ((إن الثقافة السياسية تتطلب تغييرا أكثر صرامة، ويمكن القول أنها تتشكل بالدرجة الأولى تحت تأثير عوامل هامة مثل: الوضع الاقتصادي والاجتماعي ونمط حياة الفئات التي تمارس هيمنتها في مجتمع ما؛ أسلوب القيادة السياسية والحكم؛ الوضع الثقافي في البلد))[3] .

I. الاقتصادية والاجتماعية:

عند دراسة النشاط الاقتصادي الجزائري يلاحظ الطابع الزراعي والرعوي الذي تمركز أساسا في الأرياف وأطراف المدن هذا في حين أن الحواضر تكاد تنفرد بالنشاط الحرفي[4].

1يمكن تقسيم المؤسسات الاجتماعية والرسمية التي تقوم بعملية التنشئة الاجتماعية والسياسية إلى ثلاث مجموعات: الجماعات الأولية:وتشمل الأسرة والتنظيمات المحلية مثل النوادي الاجتماعية وترتكز عملية التفاعل الاجتماعي(هنا) على أساس المواجهة الشخصية والمباشرة. الجماعات الثانوية:وتشمل على الاتحادات العمالية والتجمعات المهنية حيث ينغمس عدد كبير من الأفراد في مؤسسات مشتركة، ولكن تفتقر العلاقات بينهم إلى العنصر الشخصي. جماعات الإحالة: وهي ليست بالضرورة جماعات بالمعنى الدقيق للكلمة. وقد تستخدم جماعات الإحالة (وهي عبارة عن طبقات اجتماعية يستخدمها الفرد لتحديد ذاتيته) لترتيب المكانة الاجتماعية. وقد تستند هذه الجماعات على الجنس مثل التمييز بين البيض والسود، وكذلك على العوامل العرقية أو الدينية. ينظر: عبد الله محمد عبد الرحمن، المرجع السابق، ص ص 452-458

2 النصوص الأساسية لثورة أول نوفمبر 54 (نداء أول نوفمبر، مؤتمر الصومام، مؤتمر طرابلس)، تصدير: عبد العزيز بوتفليقة، منشورات المؤسسة الوطنية للاتصال النشر والاشهار، الجزائر، 2008، ص 11.

3 فلاديمير ماكسيمينو، "الانتلجانسيا المغاربية" المثقفون أفكار ونزاعات، ترجمة: عبد العزيز جوباكيير، دار الحكمة، دار النهضة، الجزائر، 1994، ص 97.

4 جمال قنان ، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث (1500-1830)، دار هومة، الجزائر، ط1، 1995، ص 75.

لقد اعتمد المجتمع الجزائري في بنيته الاقتصادية والاجتماعية على: الزراعة المعاشية المخصصة للعيش، والرعي المتنقل ضمن الترحال المؤقت، اقتصاد العائلي ودور القبيلة فيه.[1] ولكن نتيجة لقساوة الطبيعة وضعف وسائل الإنتاج، حيث كان الجميع يستعمل وسائل بسيطة كالمحارث والمنجل، أما الماشية فكانت تعتمد على الطبيعة ، حيث كان بعض الأراضي تنتج من أجل السوق، أما الأخرى فكانت تنتج من أجل إشباع حاجيات أفراد الأسرة والتي تمثل القاعدة العامة.

ولقد كانت لكل منطقة منتوج زراعي خاص بها نظرا لاختلاف المناخ فنجد سكان المناطق الساحلية وسكان السهول القريبة من المدن قد اهتموا بزراعة العنب الذي كان يستخدم في صناعة الخمور وأيضا إنتاج زيت الزيتون والتين[2].

أما سكان السهول العليا تخصصوا بزراعة الحبوب كالقمح والشعير والأرز هذا بالإضافة إلى المنتجات الزراعية والصناعية، كالقطن، الكتان، العسل، الشمع والتبغ، وكانت المنطقة الواقعة بين الأطلسين التلي والصحراوي وشط الحضنة والحدود المغربية المنطقة الرئيسة لتربية المواشي كالأبقار، الأغنام، الماعز، الدواجي، الإبل، النحل، ودودة القز[3].

ولقد أشار إلى ذلك وليام شالر ((... فإننا نجد هنا جميع أنواع الحيوانات، الدواجن بكثرة بما في ذلك الفرس، الجمل، والثور والحمار والغنم والبغل والماعز والخيول العربية التي تتمتع بشهرة عالية، وإن تربية الحيوانات تلائم عدم الاستقرار وتمكن أهل الريف من أن تتهرب من الضرائب التي كان يفرضها الأتراك على المزارعين والتي تأخذ عينا وكان اهتمام سكان الأرياف بتربية الحيوانات..)) [4]

وكان لتغيير هذه البنية من قبل الاستيطان الأثر الكبير على المجتمع وعلى وضعه الديمغرافي وتشكيله الطبقي، ثم تحطيم الأسس الذاتية للشعب الجزائري بالدرجة الأولى[5]، من خلال السياسة الاستعمارية قائمة على استيعاب الريف ودمج القطاع الزراعي في الحياة الاقتصادية، الأمر الذي سمح بتكوين رأسمال كولونيالي مهيمن على الاقتصاد، بعد الاستيلاء على الملكية الخاصة لأغلبية الشعب الجزائري، عن طريق إغراق الفلاحين الجزائريين بالديون الربوية، خاصة وأن الجزائري وبسبب قلة اقتصاده وقلة تحسبه للعواقب وعدم اكتراثه بالغد يرى في الاستدانة السلامة وفي اجلها المحدود أمدا طويلا لا ينقضي فهو لا يتردد والحالة هذه أدت إلى قبول العروض المفلسة[6].

مما دفع بالعديد من الشرائح الاجتماعية التفكير في الهجرة سواء نحو المدن –في الداخل– أو الهجرة نحو الخارج (فرنسا...) ، نظرا للفقر والبطالة التي أصابت عددا كبيرا من سكان الريف، أدت هذه العملية إلى اختفاء المؤسسات

---

1 Y.Gouthier, J.Kexmas , Naissance et croissance de la république Algérienne démocratique et populaire ,ed Marketing , Paris , 1978, P 185.

2محفوظ قداش ، الجزائر جزائريون تاريخ الجزائر (1830-1954)، دار الثقافة، بيروت، ط1، 1983، ص ص 15-20.

3 بشير كاشة الفرحي، مختصر ووقائع وأحداث ليل الاحتلال الفرنسي للجزائر (1830-1962)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2 ، 2000 ، ص1 .

4 أبو عيد دودو، الأمير عبد القادر والعلاقات الفرنسية العربية في الجزائر، دار الغرب الإسلامي، بيروت،1990 ، ص170 .

5 مغنية الزرق، نشوء الطبقات في الجزائر، تر: سمير كرم، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1980، ص67.

6محمد بلقاسم حسن بهلول، القطاع التقليدي في الزراعة الجزائرية، مكتبة الوطنية، 1985 ، ص 30.

القبلية وتفكيك البنية الاجتماعية التي كانت سائدة في الأرياف وبالتالي تقسيم المجتمع إلى مجموعات اجتماعية:عمال الأرض خماسين وعمال موسميين -يتمركزون في الريف-، عمال يدوين وحمالون في الموانئ، التجار والحرفيون المتوسطون - يتمركزون في المدن الكبرى- حتى هؤلاء تم مزاحمتهم من طرف الجالية الأوروبية، البرجوازية الصغيرة المندمجة في "النظام الاستيطاني"، البرجوازية الإدارية[1].

من خلال هذه المجموعات الاجتماعية يمكن التعرف على التركيب الطبقي للمجتمع الجزائري في ظل الاستعمار، ويظهر لنا التفاوت الطبقي من خلال حجم ومستوى المعيشة بين الطبقتين: الطبقة الاجتماعية الجزائرية والطبقة الرأسمالية الأوربية.

هذا الوضع خلق فوارق اجتماعية نتج عنها مظاهر الفقر والجهل، واستمرار ظروف العيش القاسية في أوساط الجزائريين (الأهالي)، حيث عمد الاستعمار الفرنسي بعد سلب الأراضي على إبقاء الجزائريين في حالة تدهور وفقر شبه تام، حيث عاش الجزائريون أزمات ومصاعب حادة على سبيل المثال في أعوام 1867، 1893، 1897، و1920، أين تفشت بينهم الأمراض والأوبئة المعدية، كالكوليرا والتيفوس وهجم عليهم الجراد وداهمهم القحط والجفاف، مما دفع بالجزائريين إلى أكل الحشيش ولحم القطط والكلاب واضطر الكثير منهم إلى نبش عن الموتى في القبور لأكل لحومهم، حيث في مجاعة 1867-1868 لوحدها أدت إلى وفاة أكثر من خمسة مائة ألف (500000) جزائري، أما المعمرون كانوا في منأى من هذا البلاء حيث أن الأضرار لم تمسهم. بل كان ينعم أكثريتهم بمستوى عيش رفيع.[2]

إن وجود هذا التباين الطبقي أحدث تغييرا في البنية الاقتصادية، وساهم إلى حد كبير في تخلف عدد كبير من فئات المجتمع، وفي تشتيت التنظيم القبلي وتكوين الجماعات الاجتماعية القبلية وتحالفها مع الإدارة الفرنسية تماشيا مع المصلحة الاقتصادية والاجتماعية[3].

أن هذه الوضعية المتمثلة في عدم الاستقرار الاقتصادي[4] في ظل تفاوت طبقي اجتماعي ساهمت في خلق توجهات سياسية متباينة في المواقف والأفكار والتصورات نظرا للتفاوت في المستوى المعيشي والاقتصادي وفي المكانة الاجتماعية والدور المركز بالنسبة للشرائح الاجتماعية، هذه التوجهات السياسية المتفاوتة هي بدورها خلقت صراعا

---

1 Y.Gouthier, J.Kexmas , op.cit, p 187.

ينظر كذلك: يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1985، ص 40

للمزيد من الاطلاع عن البرجوازية الإدارية ارجع إلى عنصر الثقافة الأوربية في الأعلى.

2 يحي بوعزيز، سياسة التسلط....، المرجع السابق، ص 40

3 عبد المالك خلف التميمي، "الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي"، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، الكويت، 1983، ص 40-41.

4 لو أحدنا على سبيل المثال فترة الثلاثينات من القرن العشرين نجدها فترة اتسمت بالركود الاقتصادي حيث أثرت الأزمة الاقتصادية العالمية 1929 سلبا على الطبقة الاجتماعية الجزائرية، حيث غلاء المعيشة أصبح واضحا، خاصة إذا راعينا أن الدخل الشهري عند العامل اليدوي الجزائري لم يتعدى 11.70 فرنك، في حين أن ثمن الخبز وصل حتى 2.15 فرنك، كما أن ظاهرة البطالة والتسول عمت المدن الجزائرية ومست العنصر الجزائري أين ضعف مردوده الاقتصادي وبالتالي عجز عن سد حاجياته الضرورية.ينظر: إبراهيم مهديد، "انتخابات الأهالي بوهران 1919-1939،رسالة الدراسات المعمقة، قسم التاريخ، وهران، 1979، ص 29. 68.

سياسيا، سيظهر تدريجيا بين صفوف الفئة الاجتماعية ويتطور فيما بعد مع تطور هذه التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية وانعكاساتها الايجابية على وعي أعضاء الحكومة المؤقتة، حيث لم يكون هؤلاء –الرجال- في منأى عن هذه التأثرات إذا علمنا أن جلهم ينحدرون من الأرياف، وينتمون إلى طبقة الفلاحين الذين اغتصبت أراضيهم وصودرت ممتلكاتهم، وتم تحويلهم من ملاك إلى عمال (خماسين أو عمال موسميين) بالأجرة في أراضيهم السابقة، وكذا تشريدهم وتهجيرهم نحو المناطق الجبلية والوعرة، فاضطروا الهجرة إلى المدن للاستقرار على أطرافها في أحياء قذرة ، حيث نجد في سنة 1925 نصف مليون شخص يسكنون الأكواخ بين خمسة وعشرة أشخاص في كل خيمة،[1] هذه الحالة ترسخت في أذهان الأبناء، إن هذا الظلم البين الذي عاشه أباء هؤلاء الرجال سوف يتم نقلهم إليهم، مما سوف يدفعهم الابتعاد عن التيارات السياسية المعتدلة الي ظهرت على الساحة الجزائرية، وسيشكلون هؤلاء الأبناء الجمهور الأكبر لجماعات النزعة الوطنية الشعبية[2]، وبهذا سيكون دخول هؤلاء الرجال المباشر ساحة النضال السياسي ومن خلال ما يحملونه من أفكار اجتماعية وسياسية من خلفيات عن الاستعمار، وما أفرزه هذا الأخير من تباعد اجتماعي واقتصادي، سيرسم اتجاه وطبيعة تصور رواد الثورة وكذا مواقفهم واختياراتهم من مسألة الاستعمارية[3]، وهذا ما سيتضح من خلال انتهاجهم الكفاح المسلح كخيار أوحد من أجل التحرر من الاستعمار بالدرجة الأولى، والتخلص من الأعباء الاقتصادية والاجتماعية من ناحية ثانية، وإعطاء متنفس جديد للشعب الجزائري حتى يتمكن من تحديد مصيره التنموي بيده في ظل الاستقلال والتمتع بالسيادة الوطنية.

1. التقاليد القبلية ونمط التنشئة الأسرية:

تعتبر الأسرة أول مؤسسة اجتماعية يعايشها الفرد الجزائري، ولعبت دورا هاما في الفترة الاستعمارية في تنشئة جيل الثورة، حيث يرجع إليها الفضل في إشباع حاجاته المادية والروحية والثقافية، وأن عملية التلقين في مرحلة الطفولة تشكل تأثيرا عميقا على السلوك والاتجاهات السياسية فيما بعد. وهذا ما يجعل الأسرة تعتبر بحق أهم مؤسسات التنشئة السياسية. حيث عمدت الأسرة الجزائرية على غرس القيم الإسلامية في نفوس رجالات الثورة عن طريق تلقين علوم القرآن، حيث نجد أن معظم أعضاء الحكومة المؤقتة درسوا في المدارس القرآنية. كما أن الفرد في المجتمع الجزائري يعيش في كنف العائلة ويظل مرتبطا بها حتى ما بعد مرحلة الزواج وخلالها يتشبع بمجموعة من القوانين أو معايير مثل الجزاء والعقاب يجازي فيها الفرد أو يعاقب حسب أسلوب تصرفه ضمن هذه المعايير الاجتماعية ، وكذلك السلطة الأبوية التي لها دور في تلقين القيم السياسية والثقافية، حيث إذا كان الأب أوتوقراطيا في معاملته وعلاقته مع أفراد أسرته كان احتمال قيم الإكراه وعدم الحرية والتدرج لدى أفراد أسرته كبيرا ، ومثال على ذلك ما يُذكر عن كريم بلقاسم الذي تمرد على

1 يحي بوعزيز، سياسة التسلط....، المرجع السابق، ص 57.

2 محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع , المصدر السابق، ص 145.

3 محمد قنانش، المواقف السياسية بين الاصلاح والوطنية في فجر النهضة الحديثة، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980، ص 37.

عائلته ورفض الذوبان في كنف الاستعمار، حيث حاولت عائلته إغرائه بالدخول إلى مدرسة الضباط في شرشال، لكنه رفض واتخذ سبيل النضال في صفوف حزب الشعب من أجل تحقيق الحرية والاستقلال[1].

وبالعكس إذا كانت سلطة الأب مبنية على الديمقراطية فإن احتمال سيادة قيم الحرية والمساواة لدى أفراد العائلة يكون كبيرا، حيث يذكر حسين آيت أحمد[2] أن تشبعه بالديمقراطية كان من خلال تربيته الأسرية —لم تكن علاقته الأسرية علاقة عمودية–ملزمة[3]. وبالتالي حددت الأسرة ولو جزئيا نمط ثقافة أعضاء الحكومة المؤقتة السياسية، حيث يحاكي أو يتقبل الفرد الجزائري المبادئ التي يلقنها له والديه وطرق معاملتهم مع السلطة. ومثال على ذلك ما قام به قايد (caïd) السعيد عباس والد فرحات عباس، بإدخال ابنه للمدرسة الفرنسية والتكلم باللغة الفرنسية والتشبع بالثقافة الكولونيالية التي حددت خصوصيته والعوامل الموجهة له ومكانته في الحركة الوطنية ثم بعد ذلك من خلال نشاطه السياسي أثناء الثورة .[4]

أما والد بن يوسف بن خذة وهو قاض، قام بتوجيهه نحو التعليم المزدوج في المدرستين القرآنية والفرنسية فكانت من خصائص وسمات الثقافية لبن يوسف بن خدة هي الاستمرارية والمحافظة على الهوية الوطنية ، مما جعله واحدا من عناصر النخبة الجزائرية المثقفة القلائل الذين انضموا إلى الحزب الاستقلالي والذين لم يتجاوزوا عشرين عنصرا على أكثر تقدير[5].

أما أخذنا مثال عن الجيل الأول لمجري الثورة، نجد أن والد مصطفى بن بولعيد وخوفا من تأثره وذوبانه في الشخصية الاستعمارية أوقفه عن الدراسة حيث كان يخش عليه من التنصير أو التجنيس فأحاطه بعناية خاصة حيث جعله ملازما له يعاونه في أعمال التجارة...[6]. كما يروي لنا أحمد محساس كيف كان أبوه يقص عليه بعض مآثر أجداده ومنها المشاركة في ثورة المقراني 1871.[7] إذ نجد أن الأسرة ساهمت في الحركية التاريخية الرافضة والمقاومة للوجود الاستعمار.

---

1 محمد عباس، ثوار ... عظماء (شهادة 17 شخصية وطنية)، المصدر السابق, ص 112.

2 ينظر تراجم الأعلام في آخر الرسالة.

3 حسين آيت أحمد، مذكرات مقاتل، المصدر السابق، ص 19.

4 Amar Naron, Ferhat Abbas, oŭ les chemins de la souveraineté ed, Donoel, France, 1961, p : 27

5 بن يوسف بن خدة، جذور أول نوفمبر 1954، المصدر السابق، ص 7 وص 601. ينظر كذلك: محمد عباس، رواد الوطنية ..، المصدر السابق ، ص 98.

6 عثماني مسعود، مصطفى بن بولعيد (مواقف وأحداث)، دار الهدى، الجزائر، 2009، ص 52.

7 محمد عباس، عظماء (شهادة 17 شخصية وطنية)،المصدر السابق، ص 140.

إلا أن دور الأسرة في تلقين القيم السياسية يبقى نسبيا جدا، خاصة في المجتمعات التقليدية مثل المجتمع الجزائري الذي يقتصر دور الأسرة فيه على التربية وإشباع الحاجات الأساسية لأفرادها.[1] حيث يذكر "عيسى كشيدة" في كتابه "مهندسوا الثورة" ما سمعه من قول أبيه وهو يردده لأمه : "أنا أشقى كثيرا لأضمن عيش أولادي". [2]

كما أن الفرد الجزائري تتحدد مكانته الاجتماعية على أساس الولاء القرابي والقبلي، مما كون لديه مجموعة من الاستعدادات والتصورات والاتجاهات التي أثرت في سلوكه الاختصاصي والسياسي.

من هنا فطبيعة التكوين الوظيفي والاجتماعي للعائلة الجزائرية ارتكز على مسألة الولاء للقبيلة قبل المجتمع والدولة، فيقول محمد حربي: ((فالولاء والانتماء إلى القبيلة كان هو المسيطر على حساب الهوية الوطنية، ففي المناطق التي يغلب عليها العنصر اللغوي (القبائل-الأوراس) أو الديني (مزاب) كان الجزائريون المتحدون ضد فرنسا يشعرون بعصبة قوية وولاء كبير نحو منطقتهم التي يعتبرونها وطنهم الصغير، فوجود كيانات جهوية يرتكز على المعطيات الجغرافية والتاريخية كانت اللغة البربرية إحدى مقوماتها))[3] . هذا النمط المتبع سوف يولد صراعا سياسيا، حيث كلما **تعلى فيه قيمة الثقافة المحلية يتجه الفرد بولائه إلى أسرته أو قبيلته أو جماعته الدينية أو العرقية أو اللغوية على حساب الدولة ويصاحب ذلك غياب الشعور بالمسئولية العامة والانغلاق على القضايا المحلية والذاتية. لهذا عمد أعضاء الحكومة المؤقتة إلى إعلاء قيمة الثقافة القومية لدى مناضلي جبهة التحرير الوطني بولائهم نحو الوطن ككل بما يتضمنه ذلك من شعور بالمسئولية العامة وإعلاء المصلحة العامة على المصلحة الخاصة. والاهتمام بالقضايا القومية.**[4]

2. الزوايا والطرق الصوفية:

انتظم معظم المتصوفة منذ القرن الثاني عشر الميلادي في المغرب الأوسط، في صورة طرق صوفية تحت سلطة المشايخ. وكان للطريقة مركز مادي يتمثل في **الزاوية**، التي كانت ملاذ المريدين، وكانت غالباً ما تُبنى قرب ضريح مؤسّس الطريقة، وهذه الزاوية كان يتفرع عنها زوايا أخرى، أقل شأنا، تكون تابعة لنفس الطريقة[5].

عاش المتصوفة يبثون عقائدهم ويلقنون أبنائهم الأذكار والأوراد مبتعدين عن صخب الحياة الدنيا، مؤثرين العزلة والعبادة، وكثرا ما كانوا يعلمون المريدين والعامة مبادئ الدين أيضا، فإذا اشتهر أحدهم بين الناس أسس له مركزا يستقبل

---

1 عبد الهادي الجوهري، دراسات في العلوم السياسية ..، المرجع السابق، ص 288.

2 عيسى كشيدة، مهندسو الثورة، تقديم: عبد الحميد مهري، ترجمة: موسى أشرشور، منشورات الشهاب، 2003، ص 42.

3 محمد حربي، الثورة الجزائرية ...سنوات المخاض، ترجمة: نجيب عياد وصالح المثلوثي، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1994، ص32.

4 علي الصاوي، المرجع السابق، ص 84.

5 تركي رابح، التعليم القومي والشخصية الجزائرية (1931-1956)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الجزائر، 1981، ص 237. ينظر كذلك:
Roudout (L.), L'Islam et les musulmans d'aujourd'hui, vol.1,Paris 1958, pp.204_206.

فيه الزوار والغرباء والأتباع ويعلم فيه الطلبة، ويتبرع الناس لهذا المركز فيكبر ويثرى ويتضاعف ويصبح المكان يدعى بين الناس زاوية سيدي فلان أو رباط سيدي فلان، فإذا مات سيدي فلان يدفن في الزاوية أو في الرباط، بين أهل الناحية وتنتشر سمعتها ونفوذها إلى نواحي أخرى، وكانت كل مدينة كبيرة أو صغيرة، محروسة بولي من الأولياء، فهو الذي يحميها من العين ونكبات الطبيعة ومن طمع الطامعين[1] .

فهناك صلحاء:

-**مدينة الجزائر** :ضريح عبد الرحمان الثعالبي، وزاوية عبد القادر الجيلالي.

-**مدينة قسنطينة** :سيدي الكتاني، سيدي عبد المؤمن، سيدي عفان،راشد.

-**مدينة تلمسان** : زاوية سيدي بومدين، سيدي محمد التوسي.

وتعد مدينة بجاية وزواوة من أغنى مناطق الجزائر بالزوايا، فقد تصل فيها إلى 50 زاوية أهمها زاوية تيزي راشد (زاوية ابن الأعرب) وزاوية الشيخ محمد التواتي.[2]

لعبت الزاوية في الريف[3] دورا أكثر إيجابية من الزاوية في المدينة، عندما نأخذ في الاعتبار أن اغلب أفراد المجتمع في الريف، وابتداء من سن معينة، كانوا ينتسبون إلى واحدة أو أكثر من الطرق الصوفية الموجودة على التراب الجزائري، ولا نبالغ إذا قلنا بأن تأثير الطرق الصوفية والزوايا كان يمس جميع سكان البوادي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. وذلك بخلاف سكان المدن، الذين ظلّ كثير منهم يحتفظ باستقلاليته عن الزوايا [4].يقول لوتورنو بهذا الشأن "إن الطرق الصوفية والزوايا في المدن، هي أقل شأناً وأهمية من نظيراتها في الريف الجزائري" [5] فكيف نفسّر هذا الانتساب الجماعي المكثف إلى الزوايا؟ إننا نرجع ذلك إلى كون ممارسة الإسلام في الريف ظلت " لا تنفصل بحال من الأحوال عن الحياة اليومية للسكان، إذ ترتبط هذه الممارسة بالمعتقدات والعادات الموروثة والمواسم الزراعية"[6] ، كما كان المرابطون يقودون أتباعهم في الحروب الجهادية وينصرون المجاهدون ويطعمونهم في زوايا ويتحالفون مع الأمراء المكافحين من أجل الدين وحماية البلاد .

سوف يتركز حديثنا هنا حول التأثير الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للطرق الصوفية[7] والزوايا والمرابطين، وتعد الطرق الصوفية والزوايا في الواقع الجزائري جزء لا يتجزّأ من بنية مجتمع الريف خصوصا، بل إن الانخراط في هذه

1عبد الرحمان الجيلالي، "الجامع الكبير لمدينة الجزائر معماريا وتاريخيا"، **مجلة الأصالة**، الجزائر، 1972، ص8

2 محمد بن ميمون الجزائري، ، تحفة مرضية في البكتاشية في بلاد الجزائر المحمية، تقديم: محمد بن عبد الكريم شركة النشر والتوزيع الجزائر، 1981، ص 59.

3 أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج1، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، 1998، ص 468.

4 Dépont (O.) et Copolani (X.), Les confréries religieuses musulmanes, Impr. Jordan- Alger, 1897, pp: 211_212.

5 Roger Le Tourneau, Les Villes musulmanes de l'Afrique du Nord, 1957, p :93.

6أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج1، المرجع السابق، ص 469.

7التصوف يعني التفرغ لعبادة الله تعالي وفعل الخير.

الطرق الصوفية، والانتماء إلى هذه الزوايا كان – في غالب الأحيان– يستجيب لرغبة نفسية قوية لدى سكان الريف في الخروج من حالة التهميش ومحاولة لعب دور اجتماعي، عن طريق الاندماج في مؤسسات المجتمع [1]. وسوف نكون أقرب إلى تصور واقع المجتمع الجزائري إذ يقول علي مراد حول ارتباط الزاوية بالمجتمع الريفي: «إن بعض المرابطين في الدوار والقبيلة قدَّموا خدمات جليلةً لمجتمعاتهم»، ذلك أن هذه الزوايا التي حافظت على تقاليدها وسمعتها، أرست قواعد لتقاليد جماعية تقوم على العمل بتعاليم القرآن الكريم والعرف في بعض المناطق، وعلى تحكيم مشايخ الزوايا. وهكذا فقد عملت الزوايا على تربية سلوك حضاري إسلامي لدى سكان الأرياف، بغرس الأخلاق الاجتماعية المتمثلة في احترم العهد وكرم الضيافة ومعاني العدل والعفو عن الآخرين. كما عملت هذه الزوايا في الجزائر على التخفيف من الآلام المادية للمحرومين، حيث بالإضافة إلى كونها مراكز للنشاط الديني كانت مدارس للتعلم وملاجئ وبيوتا للعمل الخيري.[2]

وإلى جانب هذه الوظائف الاجتماعية، فإن الزوايا قامت بدور بارز في المحافظة على الشعور الديني متوقدا لدى سكان الأرياف[3] ، وهذا ما سيكون له دور بارز في المقاومة العسكرية للاستعمار الفرنسي فيما بعد .

وقدرت المصادر الفرنسية عدد الزوايا في الجزائر كلها حتى عام 1871 بألفي زاوية (2000) منتشرة في مختلف مناطق البلاد، ومن بينها نذكر: في بلاد القبائل: زاوية سيدي عبد الرحمن اليلولي، شلاطة، ابن ابي داوود، سيدي منصور في بني خيار...، في بلاد الجنوب: زاوية الهامل، سيدي علي بن عمر، سيدي خالد، أولاد جلال...، أما في الشمال: زاوية سيدي عبد الرحمن بن الحملاوي، ابن الشرقي، السيد الميسوم، زاوية مازونة ومعسكر...[4]

الطرق الصوفية :لعبت دورًا مهمًا في الحفاظ على الهوية الثقافية للمجتمع الجزائري وتحصينه ضد الغزو الثقافي والتسميم السياسي (الفرنسيّين)، وظلت تلعب دورًا مهمًا في تشكيل التصورات الإسلامية من خلال نشاطها التعليمي المتمثل في الاعتناء بتحفيظ القرآن وتعليم ما يستلزمه من العلوم اللغوية، والشرعية والتاريخية والفلسفية[5]. حيث يقول توفيق المدني: "**لبعض الطرق الصوفية بقطرنا هذا (الجزائر) مزية تاريخية لا يستطيع أن ينكرها حتى المكابر، تلك هي أنها استطاعت أن تحفظ الإسلام بهذه البلاد في عصور الجهل والظلمات، وعمل رجالها الكاملون الأولون على تأسيس الزوايا يرجعون فيها الضالين إلى سوء السبيل، ويقومون بتعليم الناشئين، وبث العلم في صدور الرجال ولولا تلك الجهود العظيمة التي بذلوها والتي نقف أمامها موقف المعترف المعجب لما كنا نجد الساعة في بلادنا أثرا للعربية ولا لعلوم الدين**"[6]

---

1 Roger Le Tourneau,op.cit , p.203

2 Ali Mérad, Le réformisme musulman en Algérie de 1925 à 1940 : essais d'histoire religieuse et sociale, Mouton-Paris1967, , p 69.

3 Ali Mérad, Le réformisme musulman en Algérie.., op.cit, pp.67_68

4 رابح تركي، التعليم القومي والشخصية الجزائرية ..، المرجع السابق، ص 242.

5 المرجع نفسه، ص ص 238-239.

6 نفسه، ص ص 239-240.

وبهذا كانت الزوايا إلى عهد قريب من المراكز الهامة التي حافظت على الشخصية الجزائرية ومقوماته الحضارية، التي أراد الاستعمار الفرنسي القضاء عليها عن طريق الاستيلاء على الأوقاف الإسلامية التي كانت تعتمد عليها الزوايا في أداء رسالتها، كما أنها استطاعت استقطاب بعض رجالاتها لخدمة المصالح الفرنسية، وهذا ما أدى إلى إضعاف دورها في بداية القرن العشرين، خاصة بعد ظهور التيارات السياسية والجمعيات الإصلاحية.

3. النقابات العمالية

شهدت الجزائر مع بداية التوسع الاستعماري في الجزائر وتطبيق سياسة الاستيطان، أول انتقال للبنية الاجتماعية الاقتصادية المبنية على الزراعة المعاشية والصناعة الحرفية إلى البنية الاجتماعية الرأسمالية ذات الفكر التوسعي التملكي المهيمن على وسائل الإنتاج، الذي نتج عنه ظهور البرجوازية التجارية الفرنسية، حيث سارعت فرنسا إلى نزع الملكيات بمصادرة أملاك الأوقاف، واغتصاب ملكية القبائل وتجريد السكان من ممتلكاتهم ورفع التكاليف الضريبية لتهجيرهم، وتسهيل نقلها للأوروبيين بداية من إصدار مرسوم 1845[1] ثم قانون 1963[2]، مرورا بقانون فارني جويلية 1873[3] ومن بعده قانون 22 أفريل 1887 ، يهدفون كلهم إلى القضاء على الملكية الجماعية للأعراش وتسهيل عملية تحويلها إلى الأوروبيين، بالإضافة إلى قانون المستثمرات الفلاحية الذي يسمح للشركات الأوروبية بالاستثمار في قطاع الزراعة النقدية، وتملك المعمر لها، وأصبح الفرد الجزائري عامل في أرضه لا مالك لها[4]. في ظل هذه المتغيرات بدأ نشاط العمالي الجزائري الغير المقنن، من خلال الفئة العمالية الزراعية الجزائرية التي بدأت مسيرتها بالعمل على استعادة ملكية الأرض المنتزعة من قبل المستعمرين، والتنديد بالسياسة الاستعمارية المسلطة على الفئة العمالية الفلاحية المعدمة والمحطمة من دفع الضرائب والغرامات والخاضعة لنظام الإدارة الفرنسية، وعلى الرغم من ذلك فقد واصلت النضال معلنة متابعة المعركة ضد المستعمرين بصور متعددة.

---

1 مرسوم 31 جويلية 1845: مرسوم حكومي قاضي بالسماح للعسكريين بحجز الأراضي الزراعية في حالة حدوث أي نشاط عدائي للوجود الفرنسي أو أهملوا أراضيهم والتحقوا بالثوار أو غادروا منازلهم لمدة تجاوزت ثلاثة أشهر. ينظر: بن داهة عدة ، "الخلفيات الحقيقية للتشريعات العقارية في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي (1830-1873)"، الملتقى الوطني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أو ل نوفمبر 1954، المنعقد بولاية معسكر، يومي 20-21 نوفمبر 2005، ص 319.

2 القرار المشيخي Sénatus –Consulte 22 أفريل 1863: أرسى هذا القانون تحويل الملكية الجماعية لأراضي القبائل إلى ملكية فردية وفرض بذلك التوجه الرأسمالي في المجتمع الجزائري والتخلي على الاقتصاد التقليدي، وهو الأمر الذي ساهم في القضاء على وحدة القبيلة الجزائرية والنظام الجماعي لاستغلال هذه الأراضي وبذلك تم نقل أكثر من 6 ملايين هكتار من الأراضي الزراعية للكولون وتحول كثير من الجزائريين من ملاكين إلى خماسين في حقولهم. ينظر:الطاهر بن خلف، "التحول الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للريف الجزائري 1830-1962"، **الذاكرة**، المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، العدد الثاني، ربيع 1995، ص 150.

3 قانون 26 جويلية 1873 قانون وارني La loi Warnier يهدف إلى القضاء على الملكية الجماعية للقبائل والأعراش وإقرار الملكية الفردية للجزائريين وهو امتداد للقانون المشيخي 1963. ينظر:صالح عباد، الجزائر بين فرنسا والمستوطنين 1830-1930،ديوان المطبوعات الجامعية، قسنطينة،د-ت، ص 114-115.

-وارنيي Warnier: ممثل الجزائر في الجمعية العامة نائب يمثل الكولون الجزائريين في البرلمان الفرنسي، وهو الذي بناء على اقتراحه تم التصويت على قانون تحويل الملكية الجماعية في الجزائر إلى ملكية خاصة.

4 جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1994، ابتداء من ص 117.

بعد ما انتقلت الظاهرة النقابية [1] من بريطانيا إلى فرنسا التي اعترفت هذه الأخيرة قانونيا بحق ممارسة العمل النقابي في 21 مارس1884 [2] ،والذي عرف بقانون فالداك روسو [3]، ولكن لم يسمح بتطبيقه بالجزائر إلا في سنة 1901، بدأت البوادر الأولى للحركة العمالية في الجزائر مع سنة 1878، أين شكل عمال المعادن والطباعة الحجرية غرفتين نقابيتين في مدينة الجزائر، وبعد ذلك بدأت تتنامى وتتسع حيث يشير الجدول التالي الى الإحصائيات التي تصدرها الحكومة العامة[4]:

السنة	الجزائر العاصمة	وهران	قسنطينة	المجموع النقابات
1887	10	5	3	18
1901	49	30	22	101
1911	126	61	54	241
1924	203	82	59	344

من خلال الجدول نلاحظ تنامي عدد النقابات في الجزائر، حيث تضاعف أكثر من ثلاث مرات مابين 1901 و1924، ، كل هذه النقابات كانت تنشط تحت تأطير الكونفدرالية العامة للشغل الفرنسية (confédération général du travail)[5]، وكانت امتداد طبيعي لنظيراتها في المتروبول، كما يلاحظ غياب كلي لتنظيم نقابي جزائري (مسلم) خالص، لأنه كان حكرا على الفرنسيين والأوروبيين فقط، وهذا رغم ارتفاع عدد العمال الجزائريين المهاجرين من الريف إلى المدينة، لكن النقابات الفرنسية قامت باحتواء التحرك العمالي الجزائري الذي نما وترعرع في رحم المؤسسات الفرنسية . لم يتمكن العمال الجزائريون من الوصول إلى ممارسة وتقلد مسؤوليات نقابية داخل النقابات الموجودة آنذاك، وتأخر هذا الأمر إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية.[6]

---

1 رافق ظهور الثورة الصناعية في بريطانيا، ظهور النقابات العالمية .ويرجع ظهور أول نقابة عمالية إلى سنة 1720 في بريطانيا، عندما" تجرأ "عمال يشتغلون في الخياطة ولأول مرة في التاريخ على رفع مظلمتهم إلى البرلمان، تم الإعتراف بالنقابة إعترافا قانونيا في سنة 1825 وأسس عندئذ عمال الإنجليز أول نقابة التي هي بمثابة جمعية مهنية تدافع عن المصالح المهنية للعمال كما تعمل على تخفيف الأثار السلبية لدى العمال والإنجازات التي حققتها الحركة النقابية ، ثم ما لبثت هذه التنظيمات أن ازدادت قوة وانتشارا منذ ذلك العهد. ينظر: ادريس بولكعيبات، "الحركة النقابية الجزائرية بين عصرين، اشكالية العجز المزمن عن فك الارتباط بالمشروع السياسي"، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الثاني عشر، نوفمبر 207، ص 149-163.ينظر كذلك: Pelling(H.), Historique du syndicalisme Britanique 1963 résumé P1.25

2 جاء هذا القانون لينظم النشاط النقابي بفرنسا ويسمح بإنشاء النقابات العمالية بدون اللجوء إلى طلب نسخة مسبقة من الحكومة الفرنسية، ورغم صدور هذا القانون إلا أنه لم يسمح بتطبيقه بالجزائر إلا في سنة 1901. ينظر: .René Mouriaux, le syndicalisme en Frence, PUF, Paris, 1992, P22. ينظر كذلك: خلوفي بغداد، الحركة العمالية الجزائرية ونشاطها أثناء الثورة التحريرية 1954-1962، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، تحت إشراف: بن نعمية عبد المجيد، جامعة وهران، قسم التاريخ وعلم الآثار، 2014-2015، ص 20.

3 فالداك روسو : وزير داخلية فرنسي سابق، في فترته تم الإعتراف بالحق النقابي الفرنسي سنة1884 .

4 أدريس بولكعيبات، المرجع السابق، ص150 .

5 تأسست الكونفيدرالية العامة للشغل CGT في سنة 1895، بعد سماح السلطات الفرنسية بتطبيق قانون سنة 1884 بالجزائر. ينظر: خلوفي بغداد، المرجع السابق، ص 21.

6 أقنون بهية، تطور الحركة النقابية في الجزائر من الأحادية إلى التعددية، مذكرة ماجستير في فرع التنظيم السياسي والاداري، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر، إشراف: محمد رضا مزوي، السنة الجامعية 2004/2003، ص 17.

تميزت المرحلة الأولى للكفاح العمالي الجزائري بالانضمام إلى عضوية النقابات الفرنسية، ثم طرح مطالبهم ضمن إطار هذه النقابات، إلا إن ذلك لم يستمر طويلا حيث شهدت الحركة العمالية الجزائرية عشيت نهاية الحرب العالمية الأولى تغيرًا واضحًا، أين تشكلت أول حركة عمالية في المهجر، وكان ذلك لعدة عوامل من بينها ما أفرزته ظروف الحرب العالمية الأولى من هجرة وتهجير للجزائريين نحو جبهات القتال والعمل في المصانع، والاحتكاك بأبناء المستعمرات الفرنسية، خاصة الفئة الشغيلة، وكذا الإحتكاك مع الحركة العمالية النقابية من خلال الكونفدرالية الفرنسية العامة للعمل، زيادة على ذلك بداية ظهور حركة سياسية وطنية في الجزائر، فقد بدأ العمال بتنظيم صفوفهم من خلال الكونفدرالية العامة الاتحادية للشغل[1] confédération général du travail (CGTU) unitaire المنشقة عن (CGT) وذات المطالب الثورية المنددة للاستعمار، بالإضافة إلى المطالب الاقتصادية المتمثلة في التظاهر والاعتصام؛ مطالبة بتخفيض ساعات العمل؛ الزيادة في الأجور؛ الضمان الاجتماعي؛ الحصول على نصف الأجر في حالة المرض...، ظهرت الجبهة السياسية[2]، حيث رفعوا العمال شعار الحرية والاستقلال بدلا من شعار الاندماج والمساواة، وهذا ما اتضح من خلال مشاركة المندوب عن عمال الجزائر في مؤتمر الرابطة الدولية من اجل استقلال الشعوب في بروكسل سنة 1927، واستطاع ان يقنع المؤتمرين بالتصويت على قرار يدعو إلى استقلال الجزائر وإعطائها حرية حق تقرير المصير والمساواة في الحقوق السياسية.[3]

وبعد احتفالية المأوية للاحتلال الجزائر، بدأت الحركة العمالية الجزائرية تنمو وتأخذ مواقع جد متطورة في العمل النقابي، حيث نظمت عدة اضرابات مهنية ووطنية منددة بالرأسمالية وبالإمبريالية الفرنسية والمطالبة بالاستقلال المستعمرة[4]، كما ساعد العمال المزارعين في وهران وسيدي بلعباس وبجاية إضرابات عمال السكك الجزائريين في العاصمة ضد العمال الفرنسيين .[5]

وشهد عام 1935 انطلاقة جديدة للحركة النقابية الجزائرية وازداد في ذلك الوقت إنشاء اللجان العمالية والنقابية المحلية، خاصة بعد تولي الجبهة الشعبية دواليب السلطة في فرنسا، التي كانت تنظر إليها التيارات السياسية

---

1 انفصلت سنة 1921 الكونفدرالية العامة الاتحادية للشغل (CGTU) confédération général du travail unitaire عن الكونفدرالية العامة للشغل ، وهي ذات توجه شيوعي ثوري يجمع بين المطالب المهنية الاجتماعية والمطالب الثورية ضد الهيمنة الكولونيالية. ينظر: خلوفي بغداد،المرجع السابق، ص22.

2 الحركة النقابية تعمل وتتفاعل من خلال ثلاث جبهات: الجبهة السياسية،والجبهة الصناعية والجبهة التعاونية، أما الجبهة السياسية فتكون جزءًا من حزب سياسي كعكاز للوصول إلى الأهداف الاقتصادية ، أما الجبهة الصناعية الهادفة الى مغانم اقتصادية فتأتي من حركة العمل،لان حركة العمال أنفسهم إجراء يستخدمون في المنشآت الصناعية، أما الجبهة التعاونية فهي إنتاجية واستهلاكية ناجمة عن تخطيط لحماية العامل المستهلك من احتكار السوق وأسعار السلع العالية. ينظر:محمد محمود الحبيب، إيديولوجية حركة العمل في الشرق الأوسط، دراسة مقارنة مع الدول النامية، مطبعة حداد، البصرة،1968 ، ص 1-2، ينظر كذلك: صادق جعفر الفلاحي، "الحركة النقابية نشأتها وطبيعتها ومهامها"، **مجلة الثقافة الجديدة**، العدد 46 ، مطبعة الشعب، بغداد، 1973 ، ص38 .

3 سعد توفيق عزيز البزاز، "تطور الحركة العمالية والنقابية في الجزائر بين عامي 1830-1962"، **مجلة التربية والعلم**، المجلد (19)، العدد (5)، قسم التاريخ /كلية الآداب، جامعة الموصل، العراق، 2012، ص 159.

4 خلوفي بغداد، المرجع السابق، ص 27.

5 سعد توفيق عزيز البزاز، المرجع السابق، ص 159.

الجزائرية بعين الارتياح في تلبية مطالبها، هذا ما زاد من انخراط الجزائريين في الكونفدرالية العامة للشغل، وفي عام 1936 تأسس الاتحاد المستقل للعمال المزارعين تحت ظل اللجنة العامة للعمال وضم 40.000 عامل، ولم تتوقف مشاركة الحركة العمالية في تنظيم الفئات الفلاحية في القرى على العمال المزارعين فقط بل امتدت كذلك الى الصغار الفلاحين، وبهذا بدأت تتجسد فكرة نقابة جزائرية على المستوى القاعدي[1].

وخلال هذه الفترة يلاحظ عدم تأثير الاختلافات التي كانت بين الحزب الشيوعي ونجم شمال افريقيا على توجهات الطبقة الشغيلة، حيث شاركت الحركة العمالية الجزائرية في احتجاجات منظمة ضد حل نجم شمال افريقيا في جانفي 1937، وضد توقيف مصالي الحاج في أوت 1937. كما امتازت علاقة النقابيون مع جمعية العلماء المسلمين بالتعاون والود، وهذا ما يلاحظ من دعهم لإطلاق صراح الشيخ الطيب العقبي عندما اتهم بمقتل المفتي كحول. [2]

وهذا ما يبرز قدرة الحركة النقابية على توحيد العمال الجزائريين رغم اختلاف توجهاتهم وقناعاتهم السياسية في نفس المعركة وهذا دليل على عمق الثقافة السياسية لدى الطبقة العاملة، حيث تمكنت من كسر الحاجز الإيديولوجي والسياسي والثقافي بينها وبين الأوروبيين الذين أرادوا خلقوا صراع عنصري يهدف إلى تحقير الأهالي وخلق طبقة أرستقراطية أوربية تخدم بقائهم ومصالحهم، وتمكنوا من وصول بعض الجزائريين إلى مناصب مسؤولية داخل الحركة النقابية[3] . ولكن مع بداية الحرب العالمية الثانية تم حل أو تجميد كل التيارات سياسية والنقابية بسبب التعبئة العسكرية والتوقيفات الاحتياطية.

وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية تغير مضمون العمل النقابي في الجزائر، وأصبح يشبه عمل الأحزاب، حيث بدأ التفكير في تأسيس نقابة وطنية معتمدة على قاعدة عمالية ناشئة، إلا أن الحكومة الفرنسية بدلا من أن تستجيب لمطالب الشعب الجزائري وحركته العمالية واجهت ذلك بالرصاص والاعتقالات وتكثيف الإجراءات القمعية، ثم ارتكبت المجازر بحق الشعب الجزائري المتمثلة خاصة في مجازر 08 ماي 1945 ، وعند ذلك أدرك الشعب الجزائري وفئته العمالية بضرورة تطوير المواجهة ووضع أسس جديدة للكفاح تبلورت فيما بعد بالكفاح المسلح[4].

بدأت تأخذ عملية جزأرة النقابات العمالية خطوات سريعة خاصة بعد انقسام الكونفيدريالية العامة للشغل إلى عدة نقابات مع حلول سنة 1947، بالإضافة إلى تأسيس الاتحاد العام التونسي للشغل المستقل عن النقابات الفرنسية حيث كان له صدى ايجابي في نفوس العمال الجزائريين، ووصول عدة جزائريين إلى المناصب القيادية، لكن هؤلاء القادة

---

1 المرجع نفسه، ص 159.

2 خلوفي بغداد، المرجع السابق، ص41.

3 خلوفي بغداد، المرجع نفسه، ص41.

4 سعد توفيق عزيز البزاز، المرجع السابق، ص 160.

عمليا وفكريا لم يكونوا مستعدين إلى اتخاذ قرار الانفصال التام عن الكونفيدرالية العامة للشغل، وبالتالي البقاء دائما تحت مراقبة وفي أحضان الحركة النقابية الفرنسية[1].

في خضم هذا الحراك كان على التيار الاستقلالي العمل على استقطاب الفئة العاملة إلى جانبه، حيث شكلت حركة انتصار للحريات الديمقراطية في سنة 1947 هيئة مركزية للقضايا العمالية[2] وعهد إلى رئاستها للمناضل النقابي "عيسات ايدير"[3]، وفي عام 1948 أخذت اللجنة المركزية للحركة العمالية على عاتقها بناء التشكيلات النقابية في القطاعات الاقتصادية والتجارية والمهنية، ويعد الأول من نوفمبر عام 1954 بداية لمرحلة جديدة شهدت انتهاء العلاقة بين الحركة العمالية الفرنسية والحركة العمالية الجزائرية، فقد حدد النقابيون الجزائريون موقفهم بصورة نهائية من الوضع الشاذ للوجود الفرنسي في الجزائر ومن المؤسسات الرسمية والمهنية التي تعكس وجه النظام الاستعماري البشع وأعلنوا موقفهم من جبهة التحرير الوطني الجزائري وحمل السلاح مع المناضلين لتحرير الجزائر بعد استعمار ابتدأ منذ عام 1830[4].

أيقن القادة السياسيين لجبهة التحرير الوطني بضرورة استقطاب كل الشرائح الاجتماعية الجزائرية وتأطيرها وجعلها في خدمة الثورة التحريرية، فاجتمع كل من عبان رمضان وبن يوسف بن خدة مع عيسات ايدير وبوعلام بورويبة[5] في 14 فيفري 1956 من أجل الإسراع في تأسيس مركزية نقابية تابعة لجبهة التحرير الوطني[6] .

فجاء تأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين[7] في 24 فبراير 1956 برئاسة عيسات إيدير كحوصلة لنضال الطبقة العمالية الجزائرية، وكان رافدا هاما من روافد الثورة الجزائرية، حيث عمد على جمع شمل الفئة العاملة الجزائرية في تنظيم نقابي واحد للمساهمة في الدفاع عن مصالح العمال المادية والاجتماعية، وتحرير البلاد من الاستعمار الفرنسي، فاستطاع الاتحاد ورغم وجود نقابات أخرى مثل الاتحاد العام للنقابات الجزائرية UGSA واتحاد نقابات العمال الجزائريين USTA لكنه تمكن من الاستحواذ على العمل النقابي في الجزائر[8]. وكان دوره السياسي واضحا، خاصة من خلال إضراب جانفي 1957 عندما كانت القضية الجزائرية تناقش في الأمم المتحدة.

---

1 خلوفي بغداد، المرجع السابق، ص 72.

2 محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، المصدر السابق، ص 124.

3 عيسات إيدير: ينظر قائمة الاعلام والتراجم.

voir aussi :Fares Mohamed, Aissat Idir, documents et témoignage sur le syndicalisme algérien, ENAL , Alger, p 14.

4 سعد توفيق عزيز البزاز، المرجع السابق، ص 162.ينظر كذلك: عبد القادر جغلول، تاريخ الجزائر الحديث ...، المرجع السابق،، ص 160-161.

5 بوعلام بورويبة: ينظر قائمة الاعلام والتراجم.

6 محمد حربي، جبهة التحرير الوطني، السطورة والواقع، المصدر السابق، ص 125. ينظر كذلك: Fares Mohamed, Aissat Idir, documents et témoignages op.cit, pp 86-87.

7 من بين الأعضاء الذين أسسوا الاتحاد العام للعمال الجزائريين : عيسات ايدير، بن عيسى عطا الله، بورويبة بو علام، جرمان رابح، علي يحي مجيد. وكان هؤلاء أعضاء السكرتارية الوطنية الأولى. ينظر: محمد حربي، الاسطورة والواقع، المصدر السابق، ص 342.. ينظر كذلك: سعد توفيق البزاز، المرجع السابق، ص 161

8 Weiss (F), Doctrine et action syndicale en Algérie, ED Cujas, Paris 1970, p 28.

لم تكن السلطات الفرنسية غافلة عن نشاطات الاتحاد فانطلقت شرارة القمع الفرنسية ابتداء من شهر ماي عام 1956 حيث تعرض العديد من النقابيين الجزائريين إلى الملاحقة والاعتقال بتهم متعددة وملفقة منهم عيسات ايدير مع 40 ناشط نقابي بعد ثلاثة أشهر من تأسيس الاتحاد، ومع أن التهمة لم تثبت عليه إلا انه تعرض لأبشع أنواع التعذيب من قبل المظليين.كما قامت السلطة الاستعمارية بتوقيف إصدارتهم الصحفية، وابرز هذه الصحف هي (العامل الجزائري) التي صدر أول عدد منها في 7 أبريل 1956 لكنها أقفلت ثلاثة عشر مرة من المرات الخمس عشرة التي صدرت فيها، ولهذا أوقف صدورها في الجزائر.كما قامت بمصادرة جميع عقارات الاتحاد العام للعمال الجزائريين ونهب جميع ما فيها، وصودرت أمواله التي بلغت 450.000 فرنك فرنسي، وقد أغلق مصرف العمال في جانفي 1957 وحجزت أمواله، وأغلقت جميع مقرات النقابات العمالية في الجزائر بواسطة القوات العسكرية الفرنسية في فبراير 1957. مما دفع بالكثير من النقابيين في صفوف الاتحاد العام للعمال الجزائريين العمل في سرية أو صعود الجبال أو التوجه إلى الخارج[1].

احتدم الصراع بين الاتحاد العام للعمال الجزائريين ومن ورائه جبهة التحرير الوطني واتحاد نقابات العمال الجزائريين ومن ورائه الحركة الوطنية الجزائرية من أجل السيطرة على العمال الجزائريين بفرنسا ووضعهم في خدمة أهداف كل طرف. مما دفع UGTA إلى إعلان تأسيس الودادية العامة للعمال الجزائريين (AGTA) بفرنسا في 21 فيفري 1957[2]، حيث برز دور الفئة العاملة الجزائرية في المهجر ، إذ أسهم العمال الجزائريون مساهمة فعالة وكبيرة في دعم الثورة من خلال الاشتراكات المالية التي كانوا يدفعونها لفروع فدرالية جبهة التحرير الوطني في مختلف المدن الفرنسية للثورة ، ففي سنة 1961 بلغ ما كان يجمعه العمال 500 مليون فرنك فرنسي. كما برز دور الفئة العاملة بعد نقل الحرب إلى فرنسا، وفتح جبهة ثانية، من خلال مجموع الأعمال الفدائية التي كانت باريس والمدن الفرنسية الأخرى مسرحا لها. فضلا عن تنظيم الإتحاد لعدد من الإضرابات في ربوع الوطن وخارجه، خاصة إضراب 28 جانفي 1957 والذي دام ثمانية أيام ، وقد نفذ الإتحاد برامج وأهداف الإضرابات بكل دقة وإحكام وهذا يدل على الوعي والنضج السياسي الذي تتمتع به الفئة العاملة في الجزائر إبان الثورة. وقد أكدت مشاركة الإتحاد في هذه الإضرابات للرأي العالمي؛ على وحدة الشعب الجزائري ومدى تعلقه وتمسكه بمبادئ جبهة التحرير الوطني الممثل الوحيد والشرعي للشعب الجزائري.

ولم يسلم أعضاء الودادية العامة للعمال الجزائريين من الاضطهاد والسجن والتعذيب والتقتيل، خاصة بعد حل الودادية في 23 أوت 1958 من طرف السلطة الفرنسية، وبداية العمل السري لهم، ومشاركتهم في مظاهرات 17 أكتوبر 1961،أين أظهروا تلاحمهم الشامل مع الشعب الجزائري وجبهة التحرير الوطني.[3]

---

1 Weiss (F), Doctrine et action.., op.cit, pp 30-34.

2 خلوفي بغداد، المرجع السابق، ص 207.

3المرجع نفسه ص 212.

وقد انضم الاتحاد UGTA فور تأسيسه إلى الكونفدرالية العالمية للنقابات الحرة[1]، رغم أن هذا الأمر ضد توجهه الإيديولوجي المعادي للامبريالية والدول الاستعمارية[2]، لكن الاتحاد كان يبحث عن دعم متواصل للثورة الجزائرية في نضاله ضد الاستعمار بمختلف المحافل الدولية، وكان دوره السياسي والدبلوماسي واضحا، من خلال كسب عطف عمال المعسكر الغربي إلى جانب القضية الجزائرية[3]، كما استفادت UGETA من الكونفدرالية العالمية للنقابات الحرة بأن اتخذها وسيلة لإيصال صوت العمال الجزائريين والشعب الجزائري المكافح إلى كل أنحاء العالم وذلك عن طريق المشاركة في المؤتمرات الكونفدرالية وعن طريق بياناتها ضد السياسة الاستعمارية بالجزائر وعن طريق ما كانت تقدمه من مساعدات مادية للاتحاد UGTA وللشعب الجزائري وخاصة للاجئين الجزائريين بتونس والمغرب[4].

وكان لإعلان قبول عضوية الاتحاد العام للعمال الجزائريين داخل الكونفدرالية العالمية للنقابات الحرة آثار ايجابية على الثورة الجزائرية بصف عامة وعلى العمل الدبلوماسي للحكومة المؤقتة الجزائرية حيث كان الاتحاد قاعدة خلفية لها، ومن أهم انجازات الاتحاد:

- إفتكاك دعم الكونفدرالية من خلال مؤتمرها بتونس في جويلية 1957 لمبدأ حق تقرير المصير للشعب الجزائري وفتح مفاوضات عاجلة مع الممثلين المؤهلين للشعب الجزائري. [5]
- كما تمكنت UGTA من خلال مؤتمر الكونفدرالية السادس ببروكسل في ديسمبر 1959 من التوصل من إقناع كل الإطراف المشاركة بأن النظام المطبق في الجزائر انتزع السلطة الفعلية من يد الشعب الجزائري والإرادة الحرة في تحديد مصيره وتطلعاته، وبذلك هو ينتهك ميثاق من مواثيق الأمم المتحدة ويهدد بذلك الاستقرار السياسي والأمن العالمي. كما أشاد المؤتمر بتصريح رئيس الجمهورية الفرنسية "ديغول" الذي اعترف للشعب الجزائري بحق تقرير المصير والرد الايجابي للحكومة المؤقتة الجزائرية[6]
- وبطلب من الاتحاد UGTA صادق أعضاء الكونفدرالية المجتمعين ببروكسل في 09 فيفري 1961 على لائحة تدعوا إلى وقف الدعم المقدم من طرف الحلف الشمال الأطلسي إلى فرنسا وأن المفاوضات بين فرنسا والحكومة المؤقتة الجزائرية يجب أن تبدأ بأسرع وقت ممكن حول مبدأ وقف إطلاق النار والضمانات المقدمة حول تقرير المصير من أجل حصول الشعب الجزائري على الاستقلال.[7]

---

1 تأسست الكونفدرالية العالمية للنقابات الحرة ببروكسل ببلجيكا في سنة 1949، كان هدفها منع المد الشيوعي لهذا حاولت جمع تحت لوائها أغلب النقابات الغير الشيوعية في استراتيجية ترمي إلى حماية أوروبا انطلاقا من قواعد تقع على أطراف القارة (الجزر البريطانية، اسبانيا، إفريقيا الشمالية والشرق الأوسط)، وبهذا كانت الجزائر مركز اهتماماتها. ينظر: خلوفي بغداد، المرجع السابق، ص ص 285 - 286.

2 طلب UGETA العضوية في الكنفدرالية كان نتيجة الانشقاق عن الاتحاد العام للنقابات الجزائرية التابع للكنفدرالية العامة للشغل (CGT) المنضوية تحت لواء الفيدرالية النقابية العمالية ذات التوجه الشيوعي، بالاضافة إلى الدعم القوي الذي حضي به من طرف الاتحاد العام التونسي للشغل والاتحاد المغربي للشغل الذين كانا منخرطين داخل هذه الكونفدرالية العالمية . ينظر: خلوفي بغداد، المرجع السابق، ص ص 290-292

3 خلوفي بغداد، المرجع السابق، ص ص 290-291.

4 خلوفي بغداد، المرجع السابق، ، ص 292.

5 المرجع نفسه، ص ص 292-293.

6نفسه ص ص 294-295

7 نفسه، ص 296

- تمكن الاتحاد UGTA في اجتماع اللجنة التنفيذية للكونفدرالية ببروكسل من 30 أكتوبر إلى 02 نوفمبر 1961 من افتكاك بيانات خاصة بالجزائر أهما: بعث بنداء ملح من أجل استئناف المفاوضات بسرعة بين الحكومة الفرنسية والحكومة المؤقتة الجزائرية، وكذا احترام الوحدة الترابية ، وإدانة الحركة الإرهابية -OAS -المنتهجة من طرف أطراف تؤخر استتباب الأمن بالجزائر . كما تمكن الاتحاد من خلال لسان الكونفدرالية ببعث بنداء إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة من أجل الاسراع في حل القضية الجزائرية.[1]

وهكذا كانت الكونفدرالية العالمية للنقابات الحرة نافذة للاتحاد العام للعمال الجزائريين ومن ورائه الحكومة المؤقتة الجزائرية على العالم الخارجي حيث تمكنت إحراج فرنسا في الأماكن التي كانت تعتبرها قواعد مناصرة وموالية لها، واستطاع بواسطتها افتكاك واعتراف الهيئات الدولية بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره والإنعام بالحرية والاستقلال.

إن الطبقة الشغيلة الجزائرية كان لها دور في تحريك مجموع القيم الاجتماعية لدى عامة الشعب الجزائري من خلال ثقافة سياسية مبنية على تحرير الإنسان من عبودية والتسلط الاستعماري وطمع المعمر البرجوازي ذو الفكر التملكي التوسعي، ويعد الإتحاد العام للعمال الجزائريين من أبرز الاتجاهات الاجتماعية التي لعبت دورًا كبيرًا ومميزًا في بناء الثقافة السياسية لدى الفئة العمالية الجزائرية من خلال مطالبها ومؤتمراتها التي كانت تدعوا إلى إعادة الاعتبار للإنسان الجزائري من خلال نبذ العنصرية والمساواة في الأجور والمنح والضمان الاجتماعي وتحرير المرأة الجزائرية، والاعتراف بالأعياد الإسلامية كأعياد شرعية ومدفوعة الأجر ، كما عمدت الفئة العمالية على رص صفوفها لخدمة أهداف الثورة التحريرية، ووضع تصور مستقبلي لعملية النضال والتنمية. وهذا يدل على الوعي والنضج السياسي الذي تتمتع به الفئة العاملة في الجزائر إبان الثورة. كما أكدت مساهمة الفئة العمالية في الثورة التحريرية للرأي العالمي؛ على وحدة الشعب الجزائري ومدى تعلقه وتمسكه بمبادئ جبهة التحرير الوطني التي استوحتها من مجموع القيم الاجتماعية والثقافية للشعب الجزائري.

II. الثقافية

1. التعليم:

يجمع الكتاب والمؤرخون الذي تناولوا الواقع الاجتماعي والثقافي للجزائريين، وأرخوا لحياتهم عشية الاحتلال الفرنسي لبلدهم وعقبه، أن التعليم فيها كان منتشرا على نطاق واسع في المدن والأرياف، وأن نسبة الأمية فيها كانت محدودة بل أقل من فرنسا نفسها. يقول الدكتور سعد الله : ((منذ نهاية القرن 16م أصبح بعض الكتاب يتحدثون عن الجزائر باعتبارها "اسطنبول الصغرى" لمكانتها الدينية والعلمية والاقتصادية))

1 نفسه، ص 297

[1]. وتمكن المجتمع الجزائري يضيف سعد الله: (من بلوغ مرحلة المجتمع الواعي المتماسك والمتجاوب ضمن قيم وعادات وتقاليد مستمدة من التشريع الإسلامي التي تشكل عامل وحدة قوية في المجتمع.[2]

كما أورد " اسماعيل أوربان"[3] عام 1846م تأكيدا في هذا؛ بأن نسبة الأمية الجزائر ليست أكثر من فرنسا. يقول: ((كان التعليم في الجزائر سنة 1830 يساوي مثيله في فرنسا سنة 1845، ففي بايلك الجزائر كان هناك ما بين 2000 و 3000 شاب يتلقون تعليما يؤهلهم لمرحلة أعلى، وتتضمن الدراسة علوم القرآن، وأصول الدين، والحساب، ومبادئ الهندسة، والجغرافية، والتاريخ..))[4]

هكذا فإن جل أفراد المجتمع تقريبا كانوا يعرفون القراءة والكتابة، بل تكاد الجزائر تخلوا من الأمية، لكن من يواصلون تعليمهم العالي كانوا بالتأكيد قلة.

ولا بد الإشارة هنا إلى تداخل وظيفة المدرسة والزاوية والمسجد في ميدان التعليم في الجزائر خاصة في الفترة ما قبل الاحتلال، إذ كانت بعض المساجد والزوايا تؤدي وظيفة المدرسة في نشر التعليم، بجميع أطواره وخصوصا التعليم الثانوي منه. كما كانت بعض الزوايا عبارة عن مدارس أو مساكن للطلبة. وكانت بعض المدارس ملحقة بالزوايا وأخرى ملحقة بالمساجد. وهذه الصعوبة في تمييز الوظائف التي تؤديها هذه المؤسسات جميعا، راجعة إلى كونها توجد في مجتمع « يقوم التعليم فيه أساسا، وقبل كل شيء على الدين» [5].

وكان الفضل الأكبر في انتشار القراءة والكتابة واللغة العربية في الجزائر كلها خلال هذه المرحلة على الأقل، يرجع إلى القرآن الكريم، وقد عبر أحد الكتاب عن ذلك، حين قال بأن القرآن الكريم كان يمثل «البراءة الأولى للتربية عند العرب» [6] . واستمرت هذه الهيمنة للقرآن على منظومة التعليم بالجزائر، إلى مرحلة تاريخية معاصرة جدا.

وكانت الثقافة السائدة في الجزائر قبل الاحتلال هي ثقافة البلاد الإسلامية، إذ كانت تتمحور حول العلوم الدينية، من تفسير وحديث وفقه وعقائد . وقد جعل هذا التداخل المنصهر بين الدين والتعليم بالنسبة للمستعمر الفرنسي كل سياسة مدرسية غاية في الصعوبة، إذ ليس الجهاز المدرسي دينيا صرفا فحسب، وإنما العلم ذاته يقتصر على المعرفة التي نزلت مع الوحي، إذ لم يكن هنالك من نور آخر في هذا العالم العربي التقليدي للقرن 19 إلا القرآن

---

1 أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج3 ، ط1 ، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1996 ص195

2أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج1، المرجع السابق، ص153.

3 إسماعيل أوربان، صحفي ومترجم فرنسي، مولود في كايين .درس اللغة العربية في مصروأتقنها واعتنق الإسلام، ثم عمل مترجمًا للسلطات الفرنسية في الجزائر. ينظر: ميشال لوفالوا ،" إسماعيل اوربان بدأ مناصرا للاستعمار ونضال الشعب الجزائري جعله يدعم المقاومة"، جريدة الفجر، السبت 25 ماي 2013 م الموافق لـ 15 رجب 1434هـ .

4محمد العربي ولد خليفة، المحنة الكبرى، الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية، الجزائر، 1999، ص 29.

5 أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج1، المرجع السابق، ص280. ينظر كذلك: ايفون توران، المواجهات الثقافية في الجزائر المستعمرة (المدارس والممارسات الطبية والدّين 1830-1880)، ترجمة: محمد عبد الكريم أوزغلة، مراجعة والاشراف: مصطفى ماضي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2005، ص ص 126-127.

6 ناصر الدين سعيدوني و المهدي البوعبدلي، الجزائر في التاريخ، العهد العثماني، ج4، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص137

وتفاسيره،[1] ولهذا كان في طليعة المثقفين الفقهاء في الدين الاسلامي، الذين كانوا يتمتعون بالقيادة الفكرية والروحية، والتي ظل يشاركهم فيها مشايخ الطرق الصوفية ومقدّموها في الأرياف[2] .

لهذا عمد الفرنسيون منذ الوهلة الأولى لاحتلالهم الجزائر يوظفون كل ما لديهم من قوة ظاهرة أو خفية للقضاء على الإنسان "الأهلي"، وتجفيف مصادر ثقافته الوطنية؛ حيث هدمت المساجد وحولت أعداد كبيرة منها إلى كنائس، ثكنات، ومستشفيات...الخ. كما وجه الاستعمار ضربات قاسية للمثقفين الجزائريين: اضطهادا، سجنا، نفيا وتقتيلا... وظل يطاردهم قصد منعهم من أداء واجبهم في الحفاظ على الشخصية القومية للمجتمع الجزائري. فقد عمدت فرنسا على استعمال النص التعليمي والثقافي في محاربة وجود وكيان الحضاري للإنسان الجزائري، والعبث بالقيم الدينية والثقافية الوطنية – قصد المسخ والتذويب، ومحو كيان الأمة للنيل من هويتها الوطنية.

إن ما يمكن أن نخلص إليه من خلال تتبعنا لواقع التعليم والمؤسسات الثقافية في الجزائر المستعمرة أن نسبة تعلم أبناء وبنات الجزائر 1830-1954 م وما بعدها وحتى نهاية الاحتلال؛ لم تتجاوز 08 % ممن هم في سن التعليم، بل تقل كلما صعدنا السلم التعليمي. وبصفة خاصة بين الرجال الذين بلغت الأمية عندهم 95% و بين النساء الجزائريات 99% ؛ حيث يعتبرها "محمد حربي": أكثر من 85% بين الجنسيين ! ففي التعليم الابتدائي يمثل أبناء المستوطنين 5/4 حظوظ أبناء الجزائريين، ويصل عددهم:08 أضعاف أبناء الجزائر، وفي الثانوي يصلون 36 ضعفا بينما في التعليم الجامعي 192 ضعفا وتحديدا في جامعة الجزائر– وهي الجامعة الوحيدة آنذاك !– حوالي 15 مرة حظ الجزائريين في المدارس المهنية[3] هذا حتى عشية اندلا ع الثورة التحريرية. وبذلك يظهر جليا بأن النظام الاستعماري الفرنسي قد جند كل الوسائل المادية والفنية ليشجع إستيلاب الشعب الجزائري ثقافيا وحضاريا؛ على اعتبار ذلك الوسيلة المثلى لإخضاعه والتحكم فيه بصفة مستمرة و دائمة.

وقد أورد الأستاذ "محفوظ قداش" إحصائية نقلها عن المؤرخ الفرنسي " روبرت أجيرون " تؤكد مستوى انهيار التعليم بين أبناء الجزائر خلال هذه الحقبة. إذ أكد ضياع التعليم القرآني والعربي لجيل كامل؛ ففي قسنطينة مثلا انخفض عدد التلاميذ من: 600 إلى60 تلميذا، وعدد المدارس من 66 إلى ثلاثين[4].

وفيما يلي معطيات إحصائية تعكس جوانب من هذه السياسة الفرنسية المتبعة تجاه أطفال الجزائر؛ بهدف فرنستهم و تغريبهم، أو فرض واقع الأمية و التجهيل على الجزائريين، وسحق التعليم العربي عبر تضييق

---

1 ايفون توران، المرجع السابق، ص 126.

2 المرجع نفسه، ص 126.

3 تركي رابح، "وضع النساء و الفتات الجزائريات في التعليم".. مجلة الثقافة، العدد: 84 الجزائر 1984، ص :178.

4 أبو القاسم سعد الله، أبحاث و آراء، ج1، المرجع السابق، ص 265 . ينظر : البيان الفرنسي الموجه للسكان الجزائرية عشية الاحتلال 1830 ،ص ص 277-280.

الخناق على مؤسساته الشعبية للقضاء عليها في النهاية. لتسهل بعدها السيطرة على الجزائريين وتذويب شخصيتهم الوطنية العربية الإسلامية، وبالتالي قتل روح المقاومة والجهاد في نفوسهم ضد المحتلين الفرنسيين لأرضهم، المنتهكين لحرماتهم و مقدساتهم:

واقع التعليم العمومي الفرنسي في الجزائر الموجه للجزائريين مابين 1872-1887م

السنة	عدد التلاميذ الجزائريين المتمدرسين	النسبة المئوية
1872	3172	%0.62
1883	4095	%0.77
1887	9064	%01.69

لقد بلغ عدد التلاميذ الجزائريين البالغين سن الدراسة سنة 1896م أكثر من: 535389 تلميذا، التحق منهم بالمدارس الفرنسية:10631 تلميذا؛ أي ما نسبته: 01.98% والرقم يدل على عملية التجهيل المعتمدة من طرف الإدارة الفرنسية اتجاه الجزائريين.

وما يعكس كساد التعليم الفرنسي الموجه للجزائريين وعدم جدية القائمين عليه؛ المقارنة الموالية من خلال عينة بين واقع التعليم المذكور والتعليم الموجه للمستوطنين في الجزائر ليوضح التباين الصارخ واللامساواة بل العنصرية الممارسة تجاه أطفال الجزائر.[1]

السنة	تعليم الأهالي	النسبة %	تعليم الأوروبيين	النسبة%
1920	45341	4.4	32979	72.7
1928	55476	3.4	84344	91

كما إننا سنورد إحصائيتين عن واقع التعليم الأهلي بالجزائر عشية اندلا ع الثورة التحررية المباركة، تعكسان غياب الضمير الأخلاقي والإنساني في النظام التعليمي الفرنسي المطبق في الجزائر، كما تخدمان نفس الغرض السابق ذكره. فالجدول الأول عبارة عن إحصائية فرنسية رسمية سنة 1953م توضح انتساب الأطفال الأوروبيين والمسلمين إلى المدارس الفرنسية:[2]

1 عمار هلال، أبحاث و دراسات في تاريخ الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1995، ص ص 120-121.

2أبو القاسم أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر ، ج2 ، ط1 ، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1996 ، ص 23.

النسبة %	في التعليم العالي	في الثانوي	عدد المتمدرسين في الابتدائي	عدد السكان
100 %	5132 طالبا	24ألف طالب	135000	الأوروبيون 01مليون
13.5 %	507 طلبا	4159 طالبا	266000	الجزائريون 10مليون

أما الجدول الثاني فيخص حصيلة التعليم الموجه للجزائريين سنتي: 1955/1954 م[1]

في التعليم العالي	في الثانوي	في الابتدائي	المتمدرسون الجزائريون السنة
589 جامعي 5187 مهني	6260 عادي 515 تقني	302000	1954
/	/	322700	1955

يذكر عدد النخبة الجزائرية ذات التكوين الفرنسي على النحو التالي: 354 محاميا، 28 مهندسا 185 أستاذا، و 165 طبيبا وصيدليا!؟ إن هذه الفئة الأخيرة لم تتلق تعليما آخر سوى التعليم الاستعماري، إلا أن متّكأ غالبيتهم كان صلبا لا يلين ولا يتأثر غالبا بغير الثقافة التي تغذوا بها وهم في المهد؛ أي داخل الأسرة ومن البيئة الاجتماعية لطفولتهم الأولى. هذا ما أكده فرحات عباس –وهو واحد من هذه النخبة الجزائرية المفرنسة– حين قال: (ثقافتنا لم تفصلنا عن شعبنا بل بقي فكرنا دائما عالقا به)[2].

وعلى الرغم من كل الأفعال المنافية للمبادئ القانونية والأخلاقية، الممارسة في حق الجزائريين ثقافيا والسعي إلى إدماجه مدنيا وسياسيا... إلا أن تمسك المجتمع الجزائري بكيانه المدني، اللغوي، والديني... كان يعكس بحق مدى تعلقه بتراثه وانتمائه الثقافي العربي الإسلامي. فنشأ جيل كامل من الجزائريين في القرى والأرياف والمدن الجزائرية الكبرى؛ تربي في حضن قيمه الوطنية والحضارية كما تمسك بأصالته العربية الإسلامية. فأعطى بذلك نفسا وروحا جديدين للتعليم العربي في الجزائر. وإحياء جذوة الإيمان والعقيدة في نفوس وقلوب الجزائريين، كما رفض الإدماج وكل صور التبعية. فالنخبة المثقفة المعربة بالأساس هي التي اضطلعت بمهمة حماية كيان وهوية المجتمع والأمة، كما الذود عن الكرامة والمقدسات. فهيأت بعملها ذاك الظروف الملائمة لعملية التحرير الوطني؛ عبر توفير شروط ميلاد جيل نوفمبر؛ الذي فجر الثورة في

1 أحمد محساس ، التعليم و الثقافة خلال الحقبة الاستعمارية ، مجلة الثقافة العدد :85–الجزائر 1995 ص:60 و ينظر كذلك: محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، المصدر السابق,ص 73 ،وينظر أيضا:

Guy pervillie , préface de Mohamed Harbi: les étudiants algériens de l université française (1880-1962), édition casbah, dépôt légal .Alger mai 1997.pp19.

2فرحات عباس، حرب الجزائر و ثورتها (ليل الإستعمار) ، ترجمة: أبو بكر رحال، منشورات anep ، الجزائر،2005، ص 143.

وجه العدو الفرنسي؛ وأثر على باقي النخب الجزائرية التي تبنت الفكرة وآمنت بها وعملت على الدفاع عنها، فقضوا بذلك على أحلام وأوهام الاستعمار الفرنسي !؟

2. المنظمات الطلابية

لقد عرفت الجزائر مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ميلاد نمط ثقافي جديد متمثل في فئة الطلبة الجزائريين، بحسب التقسيم الاجتماعي السائد وقتئذ يوجد شريحتين بين صفوف الطلبة، طلبة النخبة التي سعفها الحظ في مزاولة الدراسة النظامية بالمدارس الابتدائية و الإعدادية أو بالمعاهد العليا و الجامعات أو أوروبا وبالخصوص في باريس. أما الفئة الثانية فتمثل عامة الشعب الجزائري والتي كان نصيبها من التعليم بين جدران الزوايا والكتاتيب القرآنية والمدارس الحرة.[1]

خلق التباين التكويني الفكري والأيديولوجية لهذه الشريحتين تيارين، أولها هو التيار الطلابي الذي تشبع بالمبادئ الغربية، وتعلم اللغة الفرنسية، وتأثر بمبادئ الثورة الفرنسية [2]، والثاني يمثله التيار الطلابي المحافظ الذي نهل من العلوم الدينية و تشبع بالمبادئ الإسلامية وتقرى على الحضارة العربية ولذلك فلا غرابة من أن نجد أن الانتماء الفكري ينعكس أساسا على التنظيمات الطلابية التي عرفتها الجزائر في نهاية القرن التاسع عشر، وبداية القرن العشرين مع مطلع النهضة الجزائرية وبداية العمل السياسي المنظم.

ساعد في ظهور فئة الطلبة إنشاء جامعة[3] الجزائر في 30ديسمبر1909 الذي ضمت كل المدارس العليا للجامعة ، التي ظهرت جذورها الأولى في حي القصبة منذ 1859 والمتمثلة في المدرسة التحضيرية للطب والصيدلة، ومنذ صدور قانون جول فيري في 14 ديسمبر 1879 الخاص بتطوير التعليم، وكذا إسهامات" بول بير" الذي أسس ثلاث مدارس عليا في القانون والآداب والعلوم، وتعد من أقدم الجامعات في الوطن العربي وظلت الجامعة الوحيدة على المستوى الوطني حتى الاستقلال[4]. كان هدف تأسيسها من الوجهة الفرنسية هو تطوير معارف وإستقطاب طلبة شمال إفريقيا، وإتمام المشروع الاستعماري المتمثل في تكوين الطالب الجزائري وفق الإيديولوجية الاستعمارية الرافضة للاعتراف بالطرف

---

1 عبد القادر جغلول، الاستعمار و الصراعات الثقافية في الجزائر، ترجمة: سليم قطوس، ط1 ، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1984،ص6 .

2 أحمد مريوش، القضايا الوطنية في اهتمامات الإنتالجانسيا الجزائرية ما بين1876 /1927، النخبة المزدوجة الثقافة نموذجا، مجلة دولية المؤرخ ،عدد2 ، اتحاد المؤرخين الجزائريين 2002،ص225 .ينظر: أحمد مريوش، الحركة الطلابية الجزائرية ودورها في القضية الوطنية وثورة التحرير 1954، تحت إشراف: ناصر الدين سعيدوني، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، قسم التاريخ، 2005-2006، ص 25

3تعد الجامعة قمة النظام التعليمي ، كما يراد منها أن تكون الحارسة الحقيقية و الباحثة عن الحقائق الجديدة، بل و المتمردة أحيانا على المعتقدات القديمة الجامدة والمحافظة على تراث المجتمع و المشكلة لشبابه و الباحثة على سبل مستقبله، ويتمثل دور الجامعة في الإطلاع على الأمم و معرفة مقومات الحضارة وسيرورة التاريخ وازدهار الأمم و انحطاطها، كما ترمي إلى تنمية قوى الأذهن و توسيع الآفاق المعرفية و تنشئة المواهب التي تميز الإنسان المثقف،و بعث التنوع الفكري الذي يؤول إلى تنمية ملكة الوعي الوطني والحضاري و تقوم بالبحث والاستكشاف لتوسع نقاط المعرفة الإنسانية، وبهذا تعد الحياة الجامعية من أهم منابع الثقافة السياسية، لأنها مليئة بالأحداث والمفاهيم والقيم و الجوانب العلمية و التحصيلية ، مما يجعلها الرائدة الأولى إلى وعي القضايا الوطنية والمعضلات الإنسانية.

ينظر: سهام محمود العراقي، الطلاب و القضايا الجامعية، ط1 ،دار المطبوعات الجامعية ، 1984 ،ص8 . قسنطين رزيق، دور الجامعة في الحياة الوطنية مجلة المعرفة، وزارة الثقافة و الإرث القومي دمشق ،العدد3 ، أيار 1962 ،ص15 .حسين صعب،ثورة الطلاب في العالم،ط1 ، دار العلم للملايين، بيروت 1968 ،ص33 .

4 Pierre Gionard ; Algérie L'œuvre Française, Edition : Robert Laffont, Paris, 1984;P258.

الجزائري كشريك لها، والسعي لقطع الصلة بين الجزائريين وهويتهم من جهة وعزلهم عن كيانهم العربي وامتدادهم الإسلامي حينما حرمت التعامل و التخاطب باللغة العربية من جهة أخرى[1].

عمدت جامعة الجزائر على تصفية طلبات الالتحاق بها من الطلبة الجزائريين، كما أن كلياتها لم تلبي كل الرغبات، مما دفع بعض الطلبة تسجيل أنفسهم في الجامعات الفرنسية وخصوصًا في باريس التي تعد قبلة الطلبة، يذكر جوليان في هذا الصدد بقوله: ((...أرسل قسم من البرجوازية أبناءهم للتعليم بالمعاهد الفرنسية وإتمام دراستهم بباريس، وهناك اكتشف الطلبة المتنبئون للحركة الوطنية الأيديولوجية الديموقراطية باتصالاتهم برجال السياسة الفرنسيون فأصبحت قاعدة لرغبتهم))[2].وقد تأثرت هذه الفئة من الطلبة بما عايشوه في الخارج، إذ كانت مرحلة مليئة بالأحداث والمفاهيم والقيم والجوانب العلمية والتحصيلية، فهي تميز حياتهم الخاصة التي لم يألفوها في السابق، بل تكون منهم النموذج الخاص، لأنهم يمتلكون مراكز التفوق والسمو في المجتمع، كما أنهم يمثلون الأقلية الفعالة والمسؤولة التي هيأت لخدمة الأكثرية بطريقة مقيمة إجتماعيا، وبها وصل الطالب الجزائري إلى الحد الأعلى في مجال النشاط [3]. فقد وصفهم فرحات عباس بقوله: ((فالحركة الطلابية هي هيئة ثقافية وسياسية كانت تضم الطلبة المسلمين الجزائريين وقد أسماها بجمعية الطلبة))[4]. مما سيجعلهم مصدر بعث للحركة الوطنية الجزائرية، وبالفعل قد أخذ العديد من الطلبة الجزائريين بأفكار التحرر وحرية التعبير.

لكن العديد من هؤلاء الطلبة صعب عليهم التأقلم والإندماج مع المحيط الجديد، وفضل بعضهم الإلتحاق بالمعاهد التعليمية في المشرق العربي، كما أرغم الكثير من الذين رفضوا المدرسة الفرنسية والعيش تحت نظام وعلم السلطة الفرنسية، بالهجرة باتجاه جامع الزيتونة بتونس وجامعة القرويين بالمغرب أو الأزهر الشريف أو بلاد الحجاز والشام. وحتى إلى تركيا– التي كانت مقر الخلافة الإسلامية– لمتابعة دراستهم الجامعية[5]. ارتقى من خلالها هؤلاء الطلبة في تكوينهم الفكري والسياسي إلى مستوى المنظر والمشرع السياسي الذي ساهم في مجرى التحول في البناء السياسي خلال الحركة الوطنية والثورة الجزائرية، ومن خلال بناء عقلية جديدة استطاعت أن تتكيف مع الظرف الاستعماري ومقتضياته، وتعمل على التخلص منه من خلال مساهمتهم في دعم الثورة الجزائرية ماديا ومعنويا.[6]

يعد المكون الفكري والإيديولوجي للتنظيمات الطلابية أحد أهم المكونات الثقافة السياسية المطروحة في الحركة الوطنية والثورة الجزائرية، حيث حملت الحركة الطلابية في مسيرتها مخاض عسير في إعادة إحياء البعد الحضاري للشعب

---

1 جامعة الجزائر، منبر الجامعة، العدد9 ، الموافق ل7 إلى 20 جوان1997

2 جوليان، تاريخ إفريقيا الشمالية، المرجع السابق، ص168

3 مصلح الصالح، الشامل قاموس مصطلحات العلوم الاجتماعية، ط1، دار عالم الكتب المملكة السعودية، 1999 ، ص185 .

4 فرحات عباس ، حرب الجزائر وثورتها، ليل الاستعمار، ترجمة أبو بكر رحال،مطبعة فضالة المحمدية، المغرب، ص167

5 Pierre Gionard ; Algérie L'œuvre Française ,op.cit, P258

6 عبد القادر جغلول، الاستعمار والصراعات الثقافية في الجزائر، المرجع السابق، ص 06.

الجزائري رغم اختلاف في مشارب تنظيماتها[1]، ورغم مراهنات المدرسة الفرنسية وطروحاتها في تكوين جيل جديد فرانكفوني متشبع بالمبادئ اللائكية يعمل على خدمة السياسية الاستعمارية[2]، والعمل على عدم نشر الثقافة الفرنسية على نطاق واسع بين جميع الجزائريين، لأنها كانت تعتقد أن ذلك يمثل خطر عليها، لهذا اجبر الجزائريين على التخلي على ثقافتهم الخاصة، ومنعوا في الوقت ذاته من الالتحاق على قدم المساواة مع الأوربيين بثقافة الدولة الاستعمارية[3] . رغم هذا فإنها لم تستطع اختراق التواصل القِيمي الذي كان ينقله الاجداد والإباء للأبناء والأحفاد، وكانت ثقافته الذاتية محصنة في وجه كل ثقافة مفروضة.

بدا التفاعل الطلابي مع الانفتاح السياسي النسبي خاصة بعد نهاية الحرب العالمية الأولى، وانتشار الأفكار التحررية وحقوق الشعوب في تقرير مصيرها، فظهرت عدة تنظيمات طلابية وسط الجامعة الفرنسية (في الجزائر أو فرنسا) وكانت قريبة نوعا ما من تفكيرها و توجهاتها مع خط المدرسة الفرنسية ومتأثرة بالحضارة الغربية، ولو العديد من هؤلاء الطلبة تطوروا تطورا إيجابيا تجاه القضية الجزائرية بتطور الأحداث ونجد:

أ. **الجمعية الودادية للتلاميذ المسلمين في إفريقيا الشمالية** (L'association amicale des élèves musulmans nord Africains)

ظهر هذا التنظيم مع نهاية الحرب العالمية الاولى برئاسة بلقاسم بن حبيلس ومساعدة الهادي بن سماية[4]، كان ميلاده نتيجة التهميش والتعسف التي عانها الطالب الجزائري من قبل الجامعة الفرنسية، اتضح ذلك جليا في طردهم من جمعية الطلبة الفرنسيين[5] بدعوى أنهم ليسوا مواطنين فرنسيين وليست لهم كل الحقوق، وجمعية الطلبة مخصصة للمواطنين الفرنسيين[6] ، فأنشأ هذا الفضاء من أجل التعبير عن وجوده وعن كفاءته وإمكاناته الفكرية والشخصية، وأخذت على عاتقها التفكير بكل جدية في القضايا الجوهرية أمام سياسة التعليم الفرنسية العنصرية.

حسب ما جاء في المادة الثانية من القانون الأساسي للجمعية الودادية فإن وجودها لم يكن لخوض في القضايا السياسة بقدر ما كان يهدف إلى الاهتمام بقضايا الطلبة المادية والمعنوية ومناقشة قضايا الدراسة ونحوها[7]، لكن من خلال

---

1 صالح جديد ,"الانتليجانسيا الشابة و الزمن نحو التحرر"،**جريدة رسالة الأطلس**,عدد235 ، الموافق ل5 إلى 11 أفريل1999

2 أبو القاسم سعد الله، أفكار جامحة، المرجع السابق، ص 66.

3 مجلة الثقافة، فيفري 1985، العدد 85.

4 سعد الله ,الحركة الوطنية، ج 3 ، المرجع السابق، ص102 .ينظر كذلك :يحي بوعزيز" ,الطلبة الجزائريون و دورهم في الثورة" ,**مجلة الثقافة** ,العدد , 83 الموافق لسبتمبر / أكتوبر الجزائر , 1984 ص275 . كذلك: Charles Robert Ageron, Histoire de l'Algérie contemporaine de l'insurrection de 1871au déclenchement de la guerre de libération, T2(P. U. F. 1979) , P 538 .
محمد بلقاسم، الاتجاه الوحدوي في المغرب العربي1910 – 1954 ، رسالة ماجستير تحت إشراف الدكتور أبو القاسم سعد الله،نوقشت سنة 1996 بمعهد التاريخ جامعة الجزائر.

5 أول تنظيم ظهر سنة 1877 على شكل تنظيمات عامة في الجامعة الفرنسية وتجمعت كل التنظيمات في حدود 1907 لتشكل ما يسمى :الاتحاد الوطني للتجمعات الطلابية بفرنسا (U.N.E.F.) وتحول هذا التنظيم إلى (UNAEF). اسم الاتحاد الوطني للطلبة بفرنسا ينظر :عبد الله حمادي، المرجع السابق، ص 45.

6 سعد الله، الحركة الوطنية، ج3 ،ص102

7 ينظر الملحق رقم (07): الجمعيات والنوادي الثقافية التي كانت تنشط قبل الحرب العالمية الأولى

نشاطها يتبين أنها لم تكن قضايا السياسة بعيدة عن هذا الجيل خاصة فكر المساواة والحق المدني وحتى إشكالية التمثيل النيابي الذي أصبح مطلبا هاما لدى النخبة.[1]

كما أنشأت الودادية دورية خاصة سنة 1927 ، وقد تحولت الدورية فيما بعد إلى مجلة التلميذ سنة 1931 ، وكان الغرض من ذلك هو توسيع مهام الودادية من جهة ، وتسهيل و توصيل أفكارها و مبادئها إلى كافة الجزائريين و خصوصا المهتمين بالثقافة من جهة ثانية، لما حملته هذه المجلة من هموم طلابية وطنية،هذا فضلا على اهتماماتها بخدمة القضايا الثقافية وبالخصوص التركيز على تفعيل وتدعيم الثقافة العربية الإسلامية.[2] لم ترق الودادية إلى استقطاب جميع الطلبة الجزائريين وخصوصا الذين كانوا يزاولون دراساتهم في الجامعات الفرنسية وهم الأكثرية.

ب. **جمعية الطلبة المسلمين الجزائريين بفرنسا** (A.E.M.A.F)

أسس هذا التنظيم الشريحة الطلابية المغربة، المتجنسين والمتمدرسين في فرنسا، الذين انسلخوا عن كيانهم الأصلي، وارتد بعضهم عن دينهم مثل عمار نارون (Amar Naroun) رئيس الجمعية، والمدعو حنفي لحمك Hanafi Lahmek صاحب كتاب "رسائل جزائرية" (lettres Algeriennes) المعادي للإسلام والداعي للاندماج مع فرنسا، واعتنقوا المسيحية وتشبعوا بالفكر الفرنكوفوني[3]. وكانت تهدف الجمعية إلى تجسيد الاندماج ونشر المسيحية ومحو التاريخ الإسلامي في المنطقة وإبعاد فكرة الشرقية عن طلبة المغرب العربي وخصوصا الجزائريين منهم ، وهذا من خلال تأسيسهم لنادي إنتلجنسيا البحر الأبيض المتوسط Cercle intellectuel de la méditerranée الذي يعمل على انجاح مشروع الحضارة المتوسطية، وهذا ما يؤكده تصريح مدير نشرية الجزائر الطالب Alger étudiant التابعة للجمعية "بيير ملاتيير" Pierre Malaterre قائلا: ((لا يهمنا أن نعرف أنكم طلبة مسلمون، يكفينا فقط أن نعرف أن ثقافتكم فرنسية، لا يوجد عندنا ما يسمى بطلبة مسلمين ولا مسيحيين ولا لائكيين لكن يوجد في جمعيتنا طلبة فرنسيون فحسب))[4] . كانت ردة الفعل ضد هذا التوجه من خلال رجال الإصلاح وبالخصوص رجال جمعية العلماء المسلمين التي رأت أن هدف الجمعية الطلابية هو ضرب الهوية الوطنية الممثلة في قيمها اللغوية والدينية.[5]

ج. **جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين:**

Association Des étudiants musulmanes nord Africains

---

1 Mahfoud Kaddache, Histoire du nationalisme algérien ,2éme édition tome 1 , ENAL, Alger 1993, P77.

2 محمد ناصر، الصحف العربية الجزائرية من 1847-1939 ، ط 1، (الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر 1980)، ص 116.

3 Guy Pervillie, les étudiants algériens..., op.cit, P95.

4 عبد الله حمادي، المرجع السابق، ص48

5Guy Pervillé ,Les étudiants Algériens… , op.cit, P92.

ينظر كذلك : عبد الله حمادي، المرجع السابق ،ص47-48.

تأسست في باريس في شهر ديسمبر1927 ، تولى رئاسة فرع جمعية في الجزائر فرحات عباس وهو من الطلبة النشطاء ما بين 1927 إلى غاية 1931 [1] ، وكانت له مساهمة كبيرة في تحويل الودادية إلى جمعية أصبحت طرفا شريكا مع جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين بفرنسا[2] ، تضم هذه الأخيرة طلاب أقطار المغرب العربي الثلاثة (تونس، الجزائر و المغرب).[3] سارت على نهج الودادية ولم تخوض في قضايا السياسة، كانت تهدف إلى توحيد طلبة شمال إفريقيا والدفاع عنهم ماديا ومعنويا، وتشجيع شبان المغرب العربي على استكمال دراسته بفرنسا وتسهيل إقامتهم بمنح وإعانات وتأسيس مأوى لإسكان الطلبة و استقبالهم في باريس، وكل ذلك يوحي بأن الجمعية لم تكن جمعية سياسية.[4]

ذلك لم يمنع من العمل المشترك بين الطلبة في المهجر، تجسد ذلك في مساندتهم لقضايا شعوبهم، كما جاءت جمعية لخدمة مقومات الشخصية العربية والإسلامية، حيث تحدث فرحات عباس على ضغوطات الإدارة الاستعمارية قائلا: ((و قد واجهتنا في هذا المجال مشاكل عديدة مثل مشكلة المحافظة على الثقافة و اللغة العربية ومشكلة توجيه الطلبة وتخصصهم الدراسي)) . [5]

كما اعتبرتها جمعية العلماء المسلمين الجزائريين انتصارا لمبادئها الإصلاحية حيث أن أهم شروط قبول العضوية في صفوف جمعية الطلبة رفضها للمتجنسين من أبناء المغرب العربي لأنها جمعية إسلامية جاءت لخدمة قضايا مصيرية للطلبة المسلمين[6] . كما تتضح توجهاتهم من خلال معارضتهم لسياسة المؤتمر الأفخارستي [7] الذي عقد في قرطاج بتونس ما بين7 إلى 11 مارس1930 ، والظهير البربري [8]بالمغرب الأقصى في 16 ماي1930 ، والذي اعتبروه ضربة جديدة لمحاربة الديانة الإسلامية و تمجيد العرف والتقاليد وتقسيم المجمع المغربي إلى طوائف، وقد تزامنت هذه الأحداث

---

1 عبد الله حمادي ، المرجع السابق ، ص 53. ينظر كذلك: Ferhat Abbas, Ferhat Abbas, Autopsie d'une guerre: l'aurore ,France: éditions Garnier,1980,p.125

2 Benjamin stora et zakya daoud, Ferhat Abbas une autre Algérie (édition casbah 1995), P41.

3 مجلة المجاهد، العدد 74 ، الموافق ل8 أوت 1960 .

4 محمد بلقاسم، الاتجاه الوحدوي في المغرب العربي1910 – 1954، رسالة ماجستير تحت إشراف:أبو القاسم سعد الله،نوقشت سنة 1996 بمعهد التاريخ جامعة الجزائر، ص 93.

5 Benjamin stora et zakya daoud, op.cit, P41.

6 سعد الله ,الحركة الوطنية ,ج ,3 ص105

7 المؤتمر الإفخارستي إحتضنته مدينة قرطاج التونسية، و قد حضره رجال الديانة المسيحية، و كان دعوة صريحة لضرب الديانة الإسلامية و خدمة للمسيحية و اعتبره الفرنسيون حمله صليبية جديدة، و ترك ردود أفعال تونسية و أخرى من دول العالم الإسلامي كان عاملا حاسما في بعث اليقظة التونسية و بناء الحياة السياسية .للمزيد ينظر .:الحبيب ثامر، هذه هي تونس، مطبعة الرسالة – د.ت ، ص 95

8يعد الظهير البربري حلقة جديدة في توطين الاستعمار الفرنسي في المغرب الأقصى ومن أكبر المساهمين في وضعه المستشرق الفرنسي ميشو بلير الذي أسس مدرسة اللهجات البربرية في منطقة سلا كما أسس بها مكتبة وألقى بلير محاضرة بعنوان":السوسيولوجية المغربية "دعا فيها إلى الاستفادة من التجربة الجزائرية وضرورة تطبيقها على المغرب وخلاصتها أن قبائل الجزائر حافظت على الأعراف السابقة للإسلام ومن خلاله قاومت الغزو العربي والتركي والإسلام عند هؤلاء بمثابة غلاف سطحي وقشرة خارجية .للتعرف أكثر على حيثيات هذا الظهير. راجع:أبو بكر القادري، مذكراتي،ج1 ،ط 1 ،مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء، 1992، ص40 وكذلك:حسن العمراني، أبطال الوطنية، عن حياة محمد بن الحسن الوزاني وتاريخ الحركة الوطنية،ج 1،ط 1،مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء، 1996، ص23 .

بالاحتفالات الفرنسية المئوية لاحتلال الجزائر[1] ، أسهمت بشكل أو بآخر في تقارب وجهات النظر بين شعوب المنطقة و اعتبروها حربا صليبية ضد المقدسات الدينية و الوطنية[2].

وتمكن الطلبة مع مرور الوقت وتطور الأحداث من التموقع في مركز التأثير الاجتماعي، وتزايد نشاطهم في كل الوسائل والوسائط المتاحة (الصحافة، الأحزاب، المؤتمرات، الملتقيات، التجمعات....) . وعملية تفعيل دورهم في الساحة السياسية، من خلال سلسلة من المؤتمرات خاصة بعد الاحتفالات الفرنسية بمرور مائة سنة على احتلال الجزائر، التي كانت تصب في الدفاع عن الشخصية العربية الإسلامية، والمساهمة في تكوين وعي وطني يعيد للجزائر كيانها واستقلالها.[3]

د. الاتحاد الوطني للطلبة الجزائريين: (U.N.E.A)

ظهر هذا التنظيم الطلابي في شهر ديسمبر من سنة 1953بباريس، يضم في صفوفه كل الشرائح الطلابية الفرانكوفونية اليسارية ،كان منفتحا على كل الشرائح الطلابية من أصل جزائري، يحمل نفس الأفكار التي يحملها الحزب الشيوعي الجزائري، حاول تنظيم مؤتمره بفرنسا سنة 1954 من أجل تنصيب نفسه الناطق الرسمي باسم جميع الطلبة الجزائريين، لكن الحزب الشيوعي الفرنسي الوصي عليه رفض المقترح، لأنه كان يرى ضرورة تأسيس تنظيمين طلابيا الأول بفرنسا يضم الفرنكولايكوشيوعيين (فرنكوفوني –لائكي –شيوعي)، وتنظيم ثاني بالجزائر مفتوح على الطلبة الجزائريين. لقي هذا التوجه معارضة شديدة من طرف القاعدة الطلابية خاصة منهم المنتمين إلى جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين، وعملوا على إجهاضه في مهده، وذلك من خلال استمالة كل الأطياف باختلاف مشاربها السياسية والدينية سواء كانت من الطلبة المتعاطفين مع جمعية العلماء المسلمين الجزائريين أو المنخرطين مع حركة الانتصار للحريات الديموقراطية (MTLD) أو المعجبين بمبادئ حركة أحباب البيان والحرية (UDMA) ، إضافة إلى قاعدة اتحاد الطلبة الفرنكولايكوشيوعية .[4]

---

1 التوفيق المدني، هذه هي الجزائر، ط1 ، مكتبة النهضة المصرية ،ب–ت، ص166

2 Mahfoud Kaddache, la vie politique à Alger de 1919 à 1939, éd SNED, Alger, 1970,P192.

3 يحي بوعزيز، مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية، الجزائر، 1999، ص 347.

4 عبد الله حمادي، الحركة الطلابية،المرجع السابق، ص51–53.

هـ. ميلاد الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين (UGEMA) وانضمامه إلى الثورة التحريرية

بدأت الثقافة السياسية للطلبة الجزائريين تنمو وتتطور، وأصبح لدى الجزائر جيل من الطلبة كبير العدد والعدة الثقافية، يتمتع بمستوى من الحس الحضاري والوطني، خاصة بعد مجازر 08 ماي 1945، التي أكدت عقم الحل السياسي أمام الغطرسة الفرنسية والانسداد الذي عرفته الأحزاب السياسية هذا على مستوى الداخل، أما خارجيا انتشار موجة التحرر سواء في الهند وباكستان، وسوريا العراق وليبيا، وانتقال مواطن القوة من الدول الاستعمارية التقليدية فرنسا وبريطانيا، إلى كل من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة، بالإضافة إلى تأسيس هيئة الامم المتحدة والجامعة العربية، ونجاح الثورة المصرية في 23 جويليا 1952، واندلاع الكفاح المسلح في كل من تونس والمغرب، كل هذه العوامل أثرت ثقافتهم السياسية وتخلصوا شيئا فشيئا من الشوائب التي علقت بهم والافكار التي زرعها الاستعمار في نفوسهم وثقافتهم، فأصبحوا أكثر ادراكا بمواجع الشعب ومعاناته، كل هذا هيئا مناخ جديد وخلق حراك لطلبة الجزائريين يصب أكثر في اتجاه العمل الثوري.[1] ولعل ذلك ما قصده مصالي بقوله: "فالشبيبة المدرسية (يقصد بها الطلبة) إن كانت عزيزة بثقافتها شريفة النفس بما اقتبسته من تاريخ الحضارة العربية، يجب عليها زيادة على ذلك أن تكون في طليعة الكفاح الوطني ، وأن تقود جماهير الشعب إلى حيث الانتصار على الاستعمار و إلى حيث الحرية و الاستقلال.... "[2] .

مع بداية 1952 عمدت جمعية الطلبة المسلمين لشمال إفريقيا[3] إلى حركة انتصار للحريات الديمقراطية (MTLD) برئاسة "بلعيد عبد السلام"[4] ، عمل هذا الأخير على توحيد الصفوف الطلابية تحت تنظيم جديد وهو "الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين" وفرض حرف « M » أي المسلمين Musulman والتصدي لتوجهات الاتحاد الوطني للطلبة الجزائريين (UNEA)، وبالموازاة التقرب من جمعية العلماء المسلمين ممثلة في أحمد الطالب الابراهيمي[5] و"عياشي ياكر" الناطق باسم الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري (UDMA) ، مما خلق صراع فكري وإيديولوجي بين صفوف الطلبة خاصة بين (UNEA) الداعية إلى انفتاح على كل الشرائح الطلابية الجزائرية بغض النظر عن جنسهم وعرقهم ولغتهم ودينهم من بينهم محمد حربي الذي كان رأس الحربة وإينال أحمد، ودعاة حرف الميم (M) الذين يصرون على استرجاع الشخصية والهوية الجزائرية المسلوبة والتي تمثلها الحضارة العربية الإسلامية[6]، وتكلل

---

1 يحي بوعزيز، مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية، المرجع السابق، ص 351.

2 أحمد مريوش، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، الجزء الأول، كنوز الحكمة، الجزائر، 2013، ص 169. ينظر: جمعية الطلبة، الثمرة الثانية 1947 – 1948، مطبعة التليلي، تونس، 1948 ، ص 8 .

3 كان التداول على رئاسة "جمعية الطلبة المسلمين لشمال افريقيا" بين طلبة المنطوين تحت لوء كل من حركة أحباب البيان، جمعية العلماء المسلمين، الحزب الشيوعي، حزب الشعب. ينظر: جريدة الشروق، حوار مع الأمين خان، العدد 4877، تاريخ 2015/10/05.

4 بلعيد عبد السلام: ينظر فهرس تراجم الاعلام في آخر الرسالة

5 –أحمد طالب الإبراهيمي : ينظر فهرس تراجم الاعلام في آخر الرسالة.

6 يشير الأمين خان في هذا الصدد" وكان التوجّه الأيديولوجي منذ البداية واضحا في أذهاننا، وهو تأسيس اتحاد يضم الطلبة المسلمين الجزائريين، وهنا أريد أن أوضح ماذا قصدنا بالمسلمين، لأنه على مستوى التديّن الشخصي، ربما وقتها- غفر الله للجميع – لا أحد منّا كان يؤدي فريضة الصلاة، لكن هذا الشرط التنظيمي المعبّر عنه بـ"المسلمين " وضعناه للتعبير عن الانتماء والهوية الإسلامية والتميّز عن الطلبة الفرنسيين في جامعة الجزائر. ينظر حواره مع جريدة "الشروق" في 2015/10/06، العدد 4878، أين يقف عند مسيرة الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين

ذلك بتمكن أنصار حرف (M) من حسم النزاع لصالحهم وإعلان الاستقلال عن الاتحاد الوطني للطلبة الفرنسيين الذي تشبث بعقليته الاستعمارية[1]، وأسسوا تنظيم مستقل يحمل بين طياته مدلول التوجه الأيديولوجي الجديد لجموع الطلبة، وسموه " الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين" (UGEMA) [2] وذلك في 8-15 جويلية 1955 وترأسه أحمد طالب الابراهيمي[3] وكان تحت لواء جبهة التحرير الوطني.[4]

عمدت جبهة التحرير الوطني على استقطاب مختلف شرائح المجتمع من أجل الالتفاف حول الثورة الجزائرية، وعزل فرنسا عن الشعب الجزائري، فوجهت الثورة الجزائرية عدة نداءات إلى الشعب الجزائري بمقاطعة والانفصال أو الاستقلال التدريجي المرحلي عن فرنسا وتنظيماتها الهيكلية واتحاداتها التي كانوا ينتسبون إليها، وإنشاء منظمات منفصلة، كان الطلبة الجزائريون في جامعة الجزائر من أوائل الفئات التي استجابت لنداء أول نوفمبر 1954، وسعت قيادة هذه الأخيرة إلى التنسيق مع التنظيمات الطلابية بغرض التعاون وإنجاح الثورة مما مكنها من استمالة الكثير من الطلبة الذين تطوعوا في صفوف الثورة التحريرية بشقيها المدني والعسكري[5]. و لعل ذلك ما أشار إليه فرحات عباس بقوله: ((إن ميلاد الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين يمثل نقطة تحول حاسمة في تاريخ الكفاح الثوري الجزائري ..)) [6].

واندمج الاتحاد في الحركة الثورية فكريا وسياسيا وعسكريا، وربط مصير الطلبة بمصير الأمة الجزائرية، وعمل على إزالة الحواجز البسيكولوجية المتمثلة في عقدة التفوق التي غرستها الجامعة الفرنسية في نفسية الطلبة الجزائريين لإبعاده عن الواقع ومعاناة وطن، كما دافع عن المصالح المادية والمعنوية للشرعية الطلابية في الجزائر ، وفتح الآفاق للتبادل الثقافي والفكري مع الدول الصديقة وخاصة المجاورة منها كتونس و المغرب وغيرها. وارتسمت بذلك المعالم الوطنية للاتحاد ،وقد أشار إلى ذلك أحمد طالب بقوله : ((إذا كان هناك اكره أو ضغط يمارس على الطلاب المسلمين الجزائريين فهو ضغط ضميرهم عليهم الذي أبى أن يقف وقفة المتفرج على آلام شعبه ، بل أملى عليهم التضامن على آماله وأمانيه والمساهمة في كفاحه المشروع . وللمرة الأخيرة نؤكد على أمر هام وهو إذا كانت كلمة العصاة أو الخارجون عن القانون نفي بها أناس

---

1 رضا مالك،" الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين المغزى من حرف الميم في هذه التسمية" ،**جريدة الخبر**، الموافق ل 5 جويلية2005

2 حمادي عبد الله، المرجع السابق، ص 56.

3 من مؤسسي الاتحاد وفروعه: أحمد طالب الابراهيمي-عبد الحميد مهري-بلعيد عبد السلام-محمد الصديق بن يحي-مسعود آيت شعلال-عبد الرحمن شريط-عيسى مسعود- مولود قاسم – الجنيدي خليفة- يحي بوعزيز-الطاهر عمراوي-صالحي أرزقي- أبو القاسم سعد الله- عبد الحميد بن هدوقة..... ، ينظر: يحي بوعزيز ،مع تاريخ الجزائر...، المصدر السابق، ص 362.

4 Guy Pervillé ,Les étudiants Algériens , op.cit, P114-119

ينظر كذلك:عبد الله حمادي، المرجع السابق، ص ص 51-55.

Youssef Zertouti ;Les alliés de l'adversaire ; in : Histoire magazine n 202 ; 17 novembre 1972 ;p 278

5 يحي بوعزيز ، مع تاريخ الجزائر في الملتقيات ...، المرجع السابق ، ص ص 350-351.

6 المجاهد ، عدد ، 74 ، الموافق ا 8 أوت1960

يطالبون بحقهم في الحرية، الذين يكافحون من أجل كرامتهم وحقهم في العيش فالمسلمون الجزائريون بما فيهم إخوانهم الطلاب كلهم عصاة أوخارجون عن القانون)) [1].

أصدر الاتحاد العام للطلبة المسلمين في ربيع 1956 بيانا فضحوا من خلاله السياسة الفرنسية، وقد احتوت اللائحة على تعلق الطلبة بالفكرة الاستقلالية، ومساندة الثورة ونند الإجراءات التعسفية الفرنسية ومما جاء فيها:"أن الاستعمار مصدر البؤس والجهل وسلب كرامة الشعوب، وأننا نعلن بأن كفاح الشعب الجزائري عادل شرعي ومساير للتطور التاريخي للشعوب وأن هذا الكفاح لن يكون له أي نهاية غير وصول الشعب الجزائري إلى سيادته[2].

بلغ التفاعل الطلابي ذروته مع الثورة التحريرية من خلال إضرابات 19 ماي 1956 الذي دام إلى 14 أكتوبر 1957 (17 شهرا كاملا) ، وهذا بتنسيق مع جبهة التحرير الوطني، الممثلة في كل من بن يوسف بن خدة وعبان رمضان[3] ، حيث ترك الطلبة مقاعد الدراسة والتحقوا بجيش التحرير وخلايا جبهة التحرير، حيث نص نداء الاضراب على :".. إننا لنشعر بأن وقوفنا موقف القاعد المتفرج أمام الحرب التي تجري معاركها تحت أعيننا يجعلنا شركاء المفتريات البديئة الصادرة من الأفاكين الآثمين ضد جيشنا الوطني الباسل... ولذا فإن الواجب يناديا إلى القيام بمهمات تفرضها الضروف علينا فرضا وتتسم بسمة السمو والمجد، فالواجب يناديا إلى تحمل الآلام ليلا ونهارا بجانب من يكافحون ويموتون أحرارا تجاه العدو..... فلنهجر مقاعد الجامعات ولنتوجه إلى الجبال والأوعار ولنلتحق كافة بجيش التحرير الوطني وبمنظمته السياسية جبهة التحرير الوطني .."[4]

تعددت مسؤوليات الطلبة من الجندية إلى الإعلام والأخبار(نشريات وإصدار جرائد خاصة مثل الثورة وصوت الجبل والحرب، والمقاومة الجزائرية ومجلة المجاهد وغيرها) والمحافظة السياسية إلى النشاط الدبلوماسي إلى الصحة العسكرية (التمريض وإجراء العمليات الجراحية والإسعاف) والقضاء والتدريس والتربية والتوعية والتعبئة العامة مع الثورة وكذا جهاز الاستخبارات العامة للثورة وأعضاء للحكومة المؤقتة الجزائرية، ولعل ذلك ما أشارت إليه جريدة المجاهد بقولها: ((ودخل الطالب الجزائري ميدان الكفاح من نوع جديد فهو إما في الجبال جندي مقدام ، أو مفوض سياسي ، أو ممرض ، أم مدرس يبين للمواطنين القواعد العامة الضرورية للحياة من شؤون حفظ الصحة على القراءة والكتابة ، وإما نجده هنا و هناك من بلاد العالم يجوبها و يشرح لشعوبها حقيقة الثورة الجزائرية التي تنفق الدعاية الاستعمارية الأموال الطائلة لإظهارها بمنظر مزري بشع...)) [5]

---

1 ينظر كذلك: حسن السعيد ، " نشأة الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين ودوره في معركة التحرير " ، **مجلة الأصالة** ، العدد 22 ، أكتوبر- نوفمبر1974 .

2 المقاومة الجزائرية ، العدد 3 ، الموافق ل 3 ديسمبر1956

3 الشروق اليومي، حوار مع الأمين خان، بتاريخ 2015/10/06، العدد 4878.

4 المجاهد ، العدد 1 ، بدون تاريخ. ص ص 19-20. ينظر الملحق رقم (14): نداء الطلبة للإضراب التاريخي 19 ماي 1956 فرع الجزائر

5 المجاهد ، العدد 11 ، الموافق ل 1 نوفمبر1957

تمكنت الثورة التحريرية في توحيد الطلبة رغم تنوع مرجعياتهم الفكرية والإيديولوجية المختلفة، من خلال هدف واحد وهو استرجاع السيادة الوطنية المسلوبة لقرابة قرن واثنين وثلاثون سنة، عمل الطلبة من خلالها إلى توصيل صوت الجزائر للرأي العام الفرنسي والدولي، أين قادوا الوفود نحو عواصم العالم للتعريف بالقضية الجزائرية في المحافل الدولية، من واشنطن إلى جاكرتا، مرورا بدول أوروبا وآسيا، حتى أنهم اضطروا لدخول الكنائس في عيد المسيحيين كل يوم أحد ليخطبوا فيهم حول قضية الشعب الجزائري.[1]

استمرت مسيرة الطلبة من خلال مؤتمراتهم وكسبهم لمعركة الدعم الطلابي العالمي، وكانت مؤتمرات ناجحة خدمت الثورة بالدرجة الأولى، بداية من المؤتمر التأسيسي بباريس 8-14 جويلية 1955 مرورا بالمؤتمر الثاني في 28 مارس 1956 بباريس[2]، والمؤتمر الثالث الذي عقد ما بين 23-26 ديسمبر1957 بباريس[3]، خرجت كلها بلائحة سياسية هامة احتوت على مطالب جمة منها توحيد صف الطلبة وتعزيز الثورة إعلاميا ودبلوماسيا وضرورة التعبئة لخدمة الثورة وتقديم الدعم المادي و المعنوي لها وكذلك المطالبة بالاستقلال التام [4]

وأثناء ذلك قررت السلطة الاستعمارية في 28 جانفي 1958 حل الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين وقامت باعتقال أعضاءه في باريس[5]، لكن هذا لم يثني من عزيمة الطلبة ،حيث اضطرت اللجنة التنفيذية لـ (UGEMA) مغادرة فرنسا إلى سويسرا، واستمرت مسيرة الطلبة بعقد المؤتمر الرابع بتونس سنة 1960 الذي عزز بدوره الثورة بعد تألق مسار الحكومة المؤقتة وإنشغالها بملف الطلبة، عبر الاتحاد من خلال المؤتمر عن تعاونه الوطيد مع الحكومة الجزائرية المؤقتة ،باعتبارها الممثل الشرعي والدبلوماسي للقضية الوطنية، هذا المؤتمر حضرته الوفود الكثيرة من طلبة العالم كلها استنكرت الظاهرة الاستعمارية وساندت حركات التحرر بما فيها المطلب الجزائري الذي يبحث عن السلام أي بمعنى أن مؤتمر الطلبة قد مكن من الضغط على الحكومة الفرنسية لاعتراف العلني والرسمي بجبهة التحرير الوطني كممثل شرعي ووحيد للقضية الوطنية، و الجلوس إلى طاولة المفاوضات.[6]

أما المؤتمر الخامس فقد احتضنته الجزائر المستقلة، ومر بمرحلتين أولهما مؤتمر سبتمبر 1962 الذي كلل بالفشل الذريع وخيبة أمل بين جموع الطلبة بسبب الصراع الجوهري الذي أضحى جليا بين فئتين من الطلبة هما الجناح المعرب الذي نهل من الجامعات والمدارس العربية و الجناح المغرب الذي درس في الجامعات والمعاهد الأوروبية، وشهد عودة الصراعات

---

1 الأمين خان حواره مع جريدة "الشروق" في 2015/10/05، العدد 4877، أين يقف عند مسيرة الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين ودورهم في الثورة التحريرية .

2 يحي بوعزيز، مع تاريخ الجزائر...، المصدر السابق، ص 352.

3 يحي بوعزيز، مع تاريخ...، نفسه، ص 361.

4 شهادة الأمين خان حول موقع الطلبة في الحركة الوطنية و الثورة بتاريخ 2002/05/15 مركز الدراسات في الحركة الوطنية و ثورة التحرير.ينظر كذلك: حسن السعيد , المرجع السابق,ص129 .

5 يحي بوعزيز ,مع تاريخ الجزائر...، المصدر السابق، ص 360. ينظر كذلك: عبد الله حمادي، المرجع السابق، ص 126.

6 يحي بوعزيز ,مع تاريخ الجزائر...، المصدر السابق، ص ص 366-368، ينظر كذلك: عبد الله حمادي، المرجع السايق، ص 133 و ص 150.

الفكرية والإيديولوجية بين الفريق المناصر لحرف"M" أي المسلمين والفريق اللائيكي الشيوعي المدعم لحرف "L" Laïques ، والمعروف أن أصحاب التوجه الشيوعي خرجي الجامعات الفرنسية بالخصوص ،كانوا في مناطق صناعة القرار وفي مراكز نفوذ حيث سيطروا على مقاليد الإدارة وخزائن الدولة، مما أكسبهم قوة وتأثير،[1] وهذا على حساب طلبة الشرق ذو التوجه العربي الإسلامي، أما المرحلة الثانية فتتمثل في العودة من جديد إلى عقد المؤتمر الخامس في شهر أوت 1963ولو أنه لم يختلف عن مرحلته الأولى بعد بروز شرخ جديد في صفوف الطلبة، لكن هذه المرة كان جناح السلطة هو الأقوى وتمكن من التحكم في المسار الطلابي بل ومن الحسم في الموقف الذي آل في نهاية المطاف إلى إلغاء حرف الميم من التنظيم الطلابي، بمعنى التخلص النهائي من المرجعية الدينية[2]، حيث تحول الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين إلى الاتحاد العام للطلبة الجزائريين (L'UNEA)، وأصبح تحت توجيه جبهة التحرير الوطني ، وفي خدمة تنفيذ سياسة الدولة وقراراتها وأصبحت (L'UNEA) الممثل الوحيد للطلبة الجزائريين في ظل التوجه الاشتراكي.[3]

مما سبق ذكره نخلص إلى القول أن شريحة الطلبة والفئة المتعلمة لم تكن ببعيدة عن الساحة السياسية الوطنية، و حتى الدولية إذا كان الكثير من عناصر الطلبة قد كشفوا عن انتماءاتهم السياسية و الحزبية وأصبحوا أعضاء ناشطين في الجمعيات و الأحزاب فإن ذلك لم يولد شرخا كبيرا في مسار الحياة الثقافية في الجزائر.

برغم التنوع في مرجعيات التكوين الطلابية، و غنى ذلك و بروز بعض الحساسيات المفرطة لدى البعض الآخر، فإن هناك حقيقة تبقى هامة في مسار الحركة الطلابية الجزائرية، وهي ميول الأكثرية منهم إلى الحفاظ على الهوية الوطنية بما فيهم طلبة الجامعات الفرنسية.

لذلك فإن بروز الائتلاف الطلابي و ميلاد الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين لم يكن وليد الصدفة بل كان حسا عميقا في التكوين الفكري والاجتماعي للكثير من طلبة الجامعات الغربية، ولم يكن ميلاد الاتحاد هو مؤامرة كما يقول البعض بل هو تجميع جديد للصف الطلابي وفق مقومات الأمة الجزائرية، وصفعة جديدة ضد دعاة الجهوية والعرقية والإقليمية.

3. نوادي والجمعيات:

بعد فشل المقاومة الوطنية التقليدية في القرن التاسع عشر انتقل مركز نمو الوعي الوطني إلى الأوساط الحضرية، وبدأت بوادر الممارسة السياسية تظهر في المقاومة السياسية للاستعمار بوسائل عصرية وتنظيمية سليمة، تمثلت في الجمعيات والنوادي الاجتماعية والثقافية، والوظائف الاجتماعية والسياسية (التنشئة الوطنية السياسية) والأفكار والبرامج

---

1 الشروق اليومي، حوار مع عثمان سعدي حول مساهمة الطلبة في المقاومة والثورة، 17 نوفمبر 2005

2 عمار أوزقان، الجهاد الأفضل (كلمة حق عند سلطان جائر)، ترجمة: ميشال سطوف، سهلة بينيشو، علي عراب، دار القصبة، الجزائر، 2005، ص 152.

3 Houari Moufok , parcours d'un étudiant Algérien de L'UGEMA à L'UNEA préface de Nourredine Saadi ,éd bouchene,Alger , 1999,P 21.

السياسية التي ساهمت في بناء الثقافة السياسية لجيل الثورة الذي أعد التصورات الدستورية المؤسساتية التي ساهمت فيما بعد في حكم الحياة السياسية بعد الاستقلال.

أبرز مظاهر النهضة الجزائرية، كانت الجمعيات والنوادي الاجتماعية والثقافية إذ شهدت المدن الكبرى ميلاد العديد منها[1]، و قد كانت شبيهة في نشاطها بالمنتديات الأدبية و العلمية في المشرق العربي، وتزامن ظهورها مع ظهور حركة الشبان الجزائريين، وكانت في بدايتها جمعيات مختلطة فرنسية-أهلية[2].

1.3 الجمعيات:

أ. **الجمعية الراشدية:** تأسست سنة 1902 من شباب جزائري خريجي المدارس الفرنسية الجزائرية وبتأييد من بعض الفرنسيين المتعاطفين مع الجزائريين، استطاعت أن تنشئ فروعًا لها عبر أنحاء الجزائر وتحقق بذلك الانتشار بسرعة[3].

كان هدف الجمعية هو مساعدة الشباب الجزائري على العمل والتفكير، والعيش عيشة حديثة، وتعريفهم على الثقافة الفرنسية للتمكن من إدماجهم في الوسط الفرنسي[4]. وهذا لا يعني أنها كانت منغلقة على الثقافة العربية الإسلامية، حيت تم إلقاء المحاضرات لتوعية الشعب الجزائري ونشر الثقافة الإسلامية للحفاظ على الشخصية العربية الإسلامية، ومن أهم عناوين المحاضرات التي نظمتها الجمعية لعام 1907 «التضامن والأُخوة بين المسلمين»، «التشريع الإسلامي في الجزائر منذ 1832» ، « الحضارة العربية قبل وبعد الإسلام» للشيخ عبد القادر المجاوي، «التنظيم السياسي لفرنسا» للمحامي بن الحاج ، « حسن التعليم وفوائده» لإبراهيم فاتح، « الأدب العربي» للشيخ عبد الحليم بن سماية ، « السل الرئوي» للحكيم بلقاسم بن التهامي....[5] .

من خلال عناوين هذه المحاضرات يتبين لنا مدى تنوعها (آداب، قانون، سياسة، علوم...) ومدى، حرصها على التعلم والتفتح على اللغات والعلوم وعلى التعريف ببعض الأنظمة السياسية والقانونية. نلاحظ إقحام وإدراج المواضيع ذات البعد السياسي والوطني والتركيز على بث وغرس القيم الوطنية والسياسية[6].

- ✓ **الجمعية التوفيقية:** أُنشئت عام 1908 م، ثم أعادت النخبة[1] تنظيمها سنة 1911، استطاعت هذه الجمعية أن تستقطب عددًا كبيرًا من الأعضاء وصل إلى مائتي عضو خلال سنة واحدة، يرأسها

---

1 الملحق رقم (07): الجمعيات والنوادي الثقافية التي كانت تنشط قبل الحرب العالمية الأولى

2 أحمد صاري، شخصيات وقضايا من تاريخ الجزائر المعاصر، تقديم: أبو القاسم سعد الله، المطبعة العربية، غرداية، 2004، ص 108.

3 بشير بلاح، موجز تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر (1830/1889م)، دار المعرفة، الجزائر، 1999، ص 332.

4 أحمد صاري، شخصيات وقضايا .. ، المرجع نفسه، ص 109. ينظر كذلك: خيثر عبد النور؛ سعيدي مزيان؛ بوقجاني أحمد، منطلقات و أسس الحركة الوطنية (1830-1954)، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث ،المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954، الجزائر 2007، ص 238.

5 أبو القاسم سعد الله،الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930، الجزء الثاني، المرجع السابق، ص 137.

6 المرجع نفسه، ص 140.

الدكتور "ابن التهامي"، هدف هذه الجمعية الثقافية هو جمع الجزائريين الذين يرغبون في تثقيف أنفسهم وتطوير الفكر العلمي والاجتماعي وكانت بمثابة مدرسة و منتدى ينشر العلم والمعارف.و قد نظمت سلسلة من المحاضرات في القانون و الآداب و الحضارة العربية والتاريخ[2] .

ب. **الجمعية الصديقية:** أثرت هذه الجمعيات بشكل بارز في انتقال النشاط الثقافي إلى مناطق عديدة من الجزائر، فقد ظهرت الجمعية الصديقية في مدينة تبسة عام 1910 وكان هدفها العناية بالتربية الإسلامية والإصلاح الاجتماعي، وهناك جمعيات أخرى هيئت الأرضية للحراك السياسي والإصلاحي في السنوات اللاحقة.[3]

إن النشاط الفكري و الثقافي لتلك الجمعيات يعكس حقيقة الجهود الثقافية والاجتماعية التي كرست لخدمة المصالح العامة للجماهير، وقد أظهرت اهتماما خاصا باللغة العربية التي حاولت السياسة التعليمية الإستعمارية طمسها. [4]

ج. الجمعيات الرياضية:

ساهمت النوادي والجمعيات الرياضية في بلورة القيم الاجتماعية والسياسية لأفراد المجتمع الجزائري وخاصة فئة الشباب التي سوف يكون لها القيادة في تفجير الثورة التحريرية. وقد شهدت هذه الجمعيات الرياضية تطورا معتبرا خاصة في الفترة 1925-1931 إذ قفزت من 41 جمعية إلى 103 جمعية[5].

عمد مناضلو حزب الشعب الجزائري التغلغل في النوادي والجمعيات الرياضية ، للاجتماع من أجل مناقشة سياسة الحزب والمبادرات الواجب اتخاذها لنشر الدعاية في أوساط منخرطيها. وبهذا لجأ الشباب إلى ممارسة الرياضة مثل سباق الدراجات والملاكمة ، وخاصة كرة القدم ، التي عبأت الجماهير، أثناء المباريات التي اتخذت شكل الصراع بين المجموعتين الأوروبية والإسلامية . [6]

كانت كرة القدم أفضل وسيلة للتنقل بسهولة عبر كامل التراب الوطني دون مشاكل، وهو ما كان يساعد على نقل الرسائل والمعلومات للمناضلين بسهولة مطلقة، إضافة لكل هذا فقد كان التدرب اليومي والتحضير البدني مهما جداً وساعد الكثير منهم في الكفاح المسلح، بعد اندلا ع الثورة خاصة بالنسبة للذين توجهوا نحو الجبال، لذا فلا يمكن إطلاقا أن ننقص من قيمة كرة القدم ومساهمتها الكبيرة في الثورة .

---

1 حصرت الكتابات الاستعمارية الفرنسية مفهوم النخبة في تلك الفئة القليلة التي ربطتها علاقة مميزة بالمستعمر سواء بسبب نفوذها المالي أو بسبب تعاملها الإيجابي مع التواجد الاستعماري والتي ساعدته على تثبيت أقدامه على أرض الجزائر، بالإضافة إلى تلك الفئة التي غلبت عليها الثقافة الفرنسية و جعلتها عدوا أساسيا للثقافة العربية الإسلامية بما تحمل من مقومات و ركائز. و بهذا المعنى أصبح مفهوم النخبة في كل الكتابات حتى الجزائرية منها يحمل في جوهره فكرة التيار الإندماجي في الحركة الوطنية الجزائرية والتي تزعمته العناصر المفرنسة ثقافيا و اجتماعيا. وفي المقابل كانت هناك نخب جزائرية ذات ثقافة العربية منها أعضاء جمعية العلماء المسلمين وكذلك مجموعة عمال المهجر الذين أسسوا التيار الاستقلالي. ينظر: أحمد طالب الإبراهيمي : من تصفية الإستعمار إلى الثورة الثقافية، 1962-1972، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ص18 . ينظر كذلك : عبد القادر حلوش، سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، ط .1 دار الأمة، الجزائر، 1999 ص 252.

2 أبو القاسم سعد الله ، تاريخ الجزائر الثقافي .الجزء .5 الطبعة الأولى .دار الغرب الإسلامي، بيروت، ص47

3 خيثر عبد النور ، المرجع السابق، ص 136.

4 المرجع نفسه، ص239 .

5 عمار هلال، أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة (1830-1962)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995، ص 275.

6 علي بن حويدقة ، دور الجمعيات الرياضية في دعم النضال السياسي بالقطاع الوهراني 1930-1954، الملتقى الوطني حول الحركة الوطنية والثورة التحريرية في الغرب الجزائري، مخبر الدراسات الفكرية والحضارية، قسم التاريخ وعلم الآثار، تلمسان، 17-18 أفريل 2013. (تحت الطبع).

اعتمد نشطاء سياسيون، إنشاء جمعية رياضية بأهداف سياسية بقصد التمويه على الاستعمار الفرنسي، وجرى تشكيل جمعية " إقبال " الرياضية عام 1898 وتم اختيار ألوان الفريق بالأخضر والأسود لاعتبارات دينية وتوجهات سياسية فالأخضر يرمز للدين الإسلامي والأمل في الحرية والاستقلال، أما الأسود فكان حداداً وحزناً على الجزائر في الحقبة الاستعمارية... واستمرت جمعية "إقبال" في أداء لقاءاتها الكروية في إطار ودي حتى سنة 1914، هو تاريخ اندلاع الحرب العالمية الأولى حيث قامت السلطات الفرنسية بالتجنيد الإجباري لكافة أعضاء ومؤسسي جمعية "إقبال" وأرسلتهم إلى جبهات القتال، حيث لقي العشرات منهم حتفهم فتوقفت المسيرة تماماً طيلة سنوات الحرب العالمية.[1]

إنشاء نادي النجم المسلم القسنطيني في 1918 لخلافة جمعية " إقبال " المنحلة بعد نهاية الحرب العالمية الاولى قام من تبقى من أعضاء "إقبال" بإنشاء ناد رياضي جديد يكون امتداداً للجمعية الأولى مع المحافظة على نفس الألوان (الأخضر والأسود) ونفس الأهداف ،فتم إنشاء "نادي النجم المسلم القسنطيني" وكان ذلك سنة 1917 لكن النادي لم يعمر طويلاً رغم نهاية الحرب العالمية الاولى وتوقيع الهدنة في 11 نوفمبر 1918 .[2]

وبالرغم من أن السلطات الاستعمارية تفطنت لأهداف النجم القسنطيني وأوقفت نشاطه إلا أنه خلال مسيرته القصيرة تمكن من الفوز بكأس شمال إفريقيا بعد فوزه بنتيجة (4-2) أمام فريق فرنسي يمثل العاصمة التونسية ،لكن بعد الفوز بكأس شمال إفريقيا وبعد أن عمت الفرحة مدينة "سيرتا" خشيت السلطات الفرنسية من زيادة النشاط السياسي لهذا الفريق فقامت بحله في نهاية سنة 1918 ،وانتهى بذلك الفصل الثاني من تاريخ أعرق الفرق الجزائرية وكان الركود هذه المرّة طويلاً لأنه امتد ثماني سنوات كاملة.

شهدت الجزائر بعد الحرب العالمية الأولى ظاهرة جديدة تمثلت في ازدهار الفرق الرياضية الإسلامية، نذكر فريق "مولودية الجزائر – Mouloudia club Algérois " الذي تأسس في 07 – 08 – 1921 من طرف عبد الرحمن عوف رفقة أصدقائه من حي القصبة العتيق و باب الوادي، وقاموا باقتراح العديد من الاسماء على غرار البرق الرياضي الجزائري، الهلال الجزائري، النجم الرياضي، الشبيبة الرياضية، و قد وجدوا صعوبة في اختيار الاسم المناسب و في لحظة لم يتوقعها أحد صعد صوت من داخل المقهى من شخص مجهول مناديا: "مولودية" نسبة للمولد النبوي الشريف الموافق لذلك اليوم، وهي التسمية التي لاقت تجاوب هؤلاء الشبان ليتم الاتفاق على تسمية الفريق "المولودية الشعبية الجزائرية"،

1 العربي الجديد، "تاريخ الكرة الجزائرية الحلقة الآولى: أدية رياضية بأهداف سياسية"، العربي الجديد، 2014/06/02، ص 13.
https://www.alaraby.co.uk/sport/2014/6/2/

2 العربي الجديد، المرجع السابق. ص 13.
https://www.alaraby.co.uk/sport/2014/6/2/

و اختيار ألوان العلم الوطني كألوان رسمية للفريق و هي الأخضر و الذي يرمز للأمل، إضافة لكونه اللون الرمزي للإسلام، أما اللون الأحمر فهو يمثل حب الوطن و التضحية . [1]

بلغ الوعي الوطني ذروته وتم إنشاء "حزب نجمة شمال إفريقيا " برئاسة مصالي الحاج وبعد 3 أشهر من ذلك وبالضبط في 26 جوان 1926 تم الإعلان عن ميلاد النادي الرياضي القسنطيني "Csc"، وتم الاحتفاظ باللونين الأسود والأخضر ليكون "سي. أس. سي" امتداداً تاريخياً "لجمعية إقبال "و"النجم المسلم القسنطيني"،لكن السلطات الفرنسية كعادتها تدخلت، ووضعت العديد من الشروط لقبول ملف اعتمادها ومنها ضرورة وجود عضوين فرنسيين ضمن مكتبها على الأقل. [2]

كما تم تأسيس فريـق " الاتحاد الرياضي الإسلامي لوهران – U.S.M.O " في ماي 1926، بعد التحام عدة جمعيات، والذي كان مرشحا أن يصبح خصما عنيدا للنوادي الأوروبية في منطقة استيطانية، خاصة فريق "الرياضي العباسي – Le S.C.B.A " الذي حصل سبع مرات على بطولة شمال إفريقيا. [3]

وهنا تجدر الإشارة بالنظر إلى ظروف الاستعمار، إلى أن تكوين الفرق الإسلامية التي كتب لها الاستمرار، قد اتخذ منحى آخر، حتى لو بقيت في إطار المشروعية، باستعمالها لكرة القدم وسيلة قوية للتأكيد على الهوية. إذ اتسمت المقابلات بين الفرق الأوروبية و الفرق الإسلامية بالصدامات العنيفة أحيانا – سواء فوق أرضية الميدان أو في المدرجات – التي سببت مشاكل للسلطات الفرنسية بما أنها أبرزت كل المفارقات التي يعيشها المجتمع الاستعماري. و كانت الأحداث التي شهدتها مقابلة " الاتحاد الرياضي الإسلامي العباسي l'U.S.M.B.A " و" الاتحاد الرياضي الإسلامي لوهران U.S.M.O " "بتحريض من المدعو صابري (Sabri) – مناضل في حزب الشعب الجزائري – فرع سيدي بلعباس –تعكس ما حملته الفرق الرياضية من برنامـج و آمال للأحياء القيم الاجتماعية والثقافية للشعب الجزائري. [4]

أخذت الجمعيات الرياضية منحى سياسيا يناهض الوجود الفرنسي، حيث أشار علي بن حويدقة[5] في تقرير للشرطة أن المجلس الإداري للجمعية الرياضية " للملاكمة العباسية – Le boxe Belabbesienne " يضم أعضاء من حزب الشعب الجزائري، وزيادة على الممارسة الرياضية، كان الرياضيون يتلقون تربية سياسية حول الحركة الوطنية.

---

1 علي بن حويدقة ، دور الجمعيات الرياضية في دعم النضال السياسي..، المرجع السابق.

2 العربي الجديد، "المرجع السابق، ص14.

https://www.alaraby.co.uk/sport/2014/6/2/

3 علي بن حويدقة ، دور الجمعيات الرياضية في دعم النضال السياسي ...، المرجع السابق.

4 علي بن حويدقة، الحياة السياسية بمنطقة سيدي بلعباس (من نهاية الحرب العالمية الاولى إلى اندبع الثورة التحريرية 1919-1954)، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، تحت إشراف: محمد مجاود، كلية الاداب والعلوم الانسانية، سيدي بلعباس، قسم التاريخ، 2009/2008، ص ص 411-432. ينظر: علي بن حويدقة ، دور الجمعيات الرياضية في دعم النضال السياسي..، المرجع السابق.

5 علي بن حويدقة، الحياة السياسية بمنطقة سيدي بلعباس ...، المرجع السابق، ص ص 411-432.

بالإضافة إلى ذلك، تحملت اللجنة المركزية لحركة انتصار الحريات الديمقراطية جزءا من اعتمادات الجمعية كما قدرت "مصلحة التنسيق في شمال إفريقيا " – S.L.N.A – أن من بين اثنين و ثلاثين فرقة إسلامية (عام 1950) في القطاع الوهراني:

- اثنتا عشر منها تنتمي إلى حزب الشعب الجزائري P.P.A
- سبع تنتمي إلى الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري U.D.M.A
- أربع تنتمي إلى الحزب الشيوعي الجزائري P.C.A
- اثنتان بدون لون سياسي.

اتخذت المنافسة الرياضية (في كرة القدم) صبغة سياسية حيث أن انتصار أي فريق إسلامي على خصمه الأوروبي، كان يحمل معنى غير المعنى الرياضي. إذ بعد تصاعد الحركة الوطنية من خلال نجم شمال إفريقيا وحزب الشعب الذي تمكن من جلب الجماهير إلى الملاعب وإقامة تجمعات خماسية و قد دلت سنة 1936، عن التعجيل بمسار هوية "نحن" nous ضد "هم" eux المستعمرين. وكان التعبير عن هذا المسار واضحا في سنوات 1936-1939، من خلال تكوين فرق أحادية الانتماء ومنها "الاتحاد الرياضي الإسلامي لتموشنت " l'USMT عام 1937، في الوقت الذي كانت المراسيم تمنع تأسيسهم وترمي إلى إذابة الهوية الإسلامية داخل الفرق الأوروبية للحيلولة دون إثبات أي خصوصية وطنية. [1]

كما شاركت الجمعيات الرياضية بكل قوة في محاربة المراسيم العنصرية ، دون أن تتهم بالدعاية للنشاط الوطني، حيث رافقت فرقة " الاتحاد الرياضي الإسلامي العباسي – U.S.M.B.A " (عام 1933) ، تطور الحركة الوطنية ، إذ أصبحت أول جمعية عصرية تسيرها نخبة من المناضلين الذين ترددوا كثيرا على المدرسة الإصلاحية والنوادي الوطنية ، و نقلوا الصراع مع الاستعمار إلى الملاعب أولا من خلال البذلة التي كانت ترمز إلى العلم الوطني ، وحرف " M " الذي يرمز إلى الهوية الإسلامية Le "M" identitaire أي: " مجتمع يرفض التخلي عن شخصيته ، و التنكر لماضيه الحافل بالعطاء الحضاري، لأن وجوده التاريخي يندرج أساسا في السياق العربي – الإسلامي " . [2]

وهذا لدليل على عدم قدرة السياسية الفرنسية في سعيها إلى تذويب الرياضيين المسلمين في الفرق الأوروبية ، كما لم تستطع توقيف انتشار الفكرة الوطنية ، حيث تواصلت الحوادث في الملاعب على خلفيات عرقية و سياسية ،

---

1 علي بن حويدقة، الحياة السياسية بمنطقة سيدي بلعباس ...، ص ص 411-432. ينظر: علي بن حويدقة ، دور الجمعيات الرياضية في دعم النضال السياسي..، المرجع السابق.

2 علي بن حويدقة، الحياة السياسية بمنطقة سيدي بلعباس...، المرجع السابق، ص 430.

وتسارع مسار هوية " نحن – Nous " ضد " هم – Eux " المستعمرون في الملاعب و المدرجات.في ظل هذا الإصرار، فشلت الإدارة الاستعمارية في إيقاف انتشار الحركة الوطنية. حسب علي بن حويدقة في ديسمبر 1945 شهدت مقابلة الاتحاد الرياضي الإسلامي لتموشنت وفريق بني صاف الأوروبي، عرض نشيد"من جبالنا" من قبل فرقة تموشنت كما ظهر "التمرد " في صفوف الشباب المنتمي إلى التيار الوطني ضد رموز الإدارة الاستعمارية.[1]

يظهر من خلال رصد أهم الجمعيات في مختلفة المجالات الرياضية والثقافية والتعليمية والدينية، والتي نشأت في فترة تاريخية حاسمة تفصل بين الكفاح المسلح والنضال السياسي، أنها كانت ذات طابع اجتماعي سياسي تتركز أهدافها في المطالبة بالمساواة والدفاع عن مصالح المسلمين، وكان انضمام جمهور المسلمين إليها يجعل الطابع السياسي ظاهرًا فيها، لذلك يمكن القول :إنها معدة للعمل الحزبي الذي يسبقه التحضير والتنظيم والتربية السياسية، والتعبئة الوطنية.

2.3 النوادي:

أ. **النوادي الثقافية:** بدأ ظهورها منذ منتصف القرن التاسع عشر، واتسع نشاطها العملي إلى مطلع القرن العشرين ومن أشهر هذه النوادي:

ب. **نادي صالح باي**[2] : تأسس بقسنطينة في عام 1907 ، من طرف "أريب" (Arribe) نائب رئيس مجلس عمالة قسنطينة، وكان ثمرة لمبادرة من طرف مجموعة من المثقفين الجزائريين أمثال: محمد المولود بن الموهوب ومصطفى باشطارزي ومحمد ابن باديس، وكانت له فروع في عدد من المدن مثل : عين مليلة، و واد الزناتي وقالمة وسوق أهراس ،كان شعاره" : **العمل و التعاون**[3]"، كما كان هدفه تربية الشعب تربية فكرية وتشجيع الهوايات الأدبية والعلمية ونشر التعليم، والمساعدة على تحرير الجماهير، وتربية الجزائريين المسلمين على الطرق الاقتصادية، كما كان يهدف على مساعدة الفقراء ومواساة الضعفاء والمرضى، وتأسيس المكتبات للمطالعة. وتذكر لجنة تأسيس النادي أنه لا دخل لها في الأمور السياسية ولا الدينية، فهي تمنع من النقاش في هذين الأمرين بناديها[4].

ثم توالى تأسيس النوادي في مختلف أنحاء الوطن خاصة في فترة العشرينات والثلاثينات، وهذا نتيجة تطور في الذهنيات، حيث بمشاركتهم في الحرب العالمية الأولى تمكنوا من الاطلاع على أفكار جديدة وعلى حياة الأوروبية، كما زادت مطالبهم السياسية والمدنية، كما أن رجوع العديد من الطلاب الجزائريين من المشرق أو من تونس أين كانوا يواصلون تعليمهم، الذين تشبعوا وتأثروا بحركة النهضة والإصلاح التي كانت قد غيرت مجرى حياة هذه الشعوب، مما سيدفعهم إلى نشر هذه الأفكار الإصلاحية في الأوساط الجزائرية، مما دفعهم إلى تأسيس الجمعيات والنوادي وفتح المدارس للتعليم وإنشاء الصحف. ومن أشهر هذه النوادي نجد:

---

1 المرجع نفسه، ص 431.

2 صالح باي مؤسس مسجد سيدي الكتاني ومدرسته وغيرهما....ينظر: أحمد صاري، شخصيات وقضايا...، المرجع السابق، ص 111.

3 محمد علي دبوز ، النهضة الجزائرية الحديثة، الجزء (1) ، المطبعة الجزائرية، 1971 ، ص264

4 أحمد صاري، المرجع نفسه، ص 112.

ج. **نادي الترقي**: تأسس في شهر جويلية 1927 ، من طرف بعض أعيان العاصمة، كان له دور أساسي في الحركة الوطنية لكونه شكّل منارة ثقافية ومركز إشعاع حضاري وذا بعد عربي-إسلامي، وقد تأسست به العديد من الجمعيات أشهرها "جمعية العلماء المسلمين الجزائريين" التي اتخذ منه مقرا لها، كما كان النادي مكانا للعديد من الاجتماعات واللقاءات التي كان لها أثر على مسيرة الجزائر وحتى على بلدان المغرب، ومن بينها انعقاد المؤتمر الثاني لجمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين في شهر أوت 1932.[1]

ساهم نادي الترقي في دعم حركة التعليم العربي "الحر"، يعد من المراكز التي احتضنت معظم الهيئات الجزائرية ذات الاتجاه العربي الإسلامي، بالإضافة إلى أنه مركز للمحاضرات العلمية باللغة العربية، كما كان مركزا للدروس الدينية والاجتماعية التي تعالج أمراض ومشاكل المجتمع الجزائري على ضوء تعاليم الاسلام وأحكام الشريعة، ومن الشخصيات الذين كانوا يلقون فيه المحاضرات والدروس الحية في شتى الموضوعات الدينية والاجتماعية والوطنية، الإمام عبد الحميد بن باديس، العقبي، البشير الابراهيمي وأحمد توفيق المدني، والتبسي وغيرهم من قادة التجديد الإسلامي وحركة التعليم العربي في الجزائر.[2]

هناك عدة أندية أخرى تأسست في فترة الثلاثينات من بينها "**نادي الشباب الجزائري** "في تلمسان ، نادي"**الإقبال**" بجيجل، نادي "**التقدم**" بالبليدة، "**نادي السعادة**" بقسنطينة، "**نادي الأخوة**" بالعاصمة الذي تأسس من طرف جمعية علماء السنة في مارس 1933، "**نادي الاصلاح**" تأسس سنة 1934 ببلكور، "**نادي الاسلامي**" تأسس سنة 1933 بميلة من طرف مبارك الميلي...،... الخ[3]. كاانت هذه النوادي تهدف إلى حث المواطنين على التأمل والتفكير في أسباب التخلف، ثم البحث عن سبيل الرقي باقتباس العلوم العصرية التي كانت السبب في نهضة أوروبا نفسها، كما لعبت دورا كبيرا في تبليغ المبادئ الإسلامية والثقافة العربية، وكانت همزة وصل بين المدرسة والمساجد والجمعيات[4] ،فكانت هذه النوادي بحق المحرك الأساسي للعمل السياسي وزرع الوعي الوطني في صفوف الشباب، كما استطاعت هذه النوادي الحفاظ على مجموع قيم المجتمع الجزائري من دين لغة عادات وتقاليد الذي عمل الاستعمار على محاولة طمسها .

لعبت هذه الجمعيات والنوادي دورا سياسيا بمساندتها لمطالب الحركة الوطنية وتنديدها بالإجراءات الإدارية المتخذة ضد هذه الأخيرة. فإن ازدياد عدد هذه الجمعيات والنوادي لم يكن ليرضي السلطات الإدارية الفرنسية، خاصة

---

1 نفسه، ص 117.

2 رابح تركي، التعليم القومي والشخصية الجزائرية (1931-1956)، المرجع السابق، ص 232.

3 أحمد صاري، المرجع السابق، ص ص 115-117.

4 عبد الكريم بوصفصاف، جمعية العلماء الجزائريين ودورها في تطور الحركة الوطنية 1931-1945، عالم المعرفة، الجزائر، 2008، ص 149.

وأن أماكن الاجتماع هذه كانت توصف بأنها مراكز لمقاومة الوجود الفرنسي، مما دفع الإدارة الفرنسية في الجزائر على إصدار مرسوم جانفي 1938 للحد من نشاطاتها.[1]

3.3 الجمعية الإصلاحية المتمثلة في جمعية العلماء المسلمين:

تأسست سنة 1931، تبنت الجمعية إستراتيجية قائمة على تغيير عقليات الناس، وهذا يؤذي بالضرورة إلى تغيير محيطهم الاجتماعي، فعمدت على تهيئة الأمة بإعادة تكوينها الثقافي والقومي والنهوض بنهضة علمية تدحض انحرافات المجتمع وتزيل نقائصه[2]، وانطلاقا من ذلك كان اهتمامها منصبا على الإصلاح الديني والثقافي معتبرة إياه الطريقة المثلى لتجنيد الرأي العام الجزائري ضد الأيديولوجية الاستعمارية، فرسمت لنفسها برنامجا قائما على :

- ❖ الاعتماد على جانب التربية والتعليم وتشييد المدارس الحرة.
- ❖ تأسيس الحركة الصحفية النشيطة كجريدة "السنة، الصراط، الشريعة والبصائر"، وتوجيهها لخدمة الإصلاح والتثقيف.
- ❖ تأسيس الجمعيات الخيرية وتقديم الخدمات الاجتماعية.
- ❖ تأسيس النوادي الثقافية والتكفل بالحركة الشبابية مثل "الحركة الطلابية" و"الحركة الكشفية الإسلامية" و"شباب المؤتمر الإسلامي". وبهذا ما قامت به جمعية العلماء هو ترويجها لفكرة الأمة الجزائرية والدفاع عن أصالتها، والوقوف ضد التجنيس والاندماج في الوسط الفرنسي. وإعادة إحياء البعد الحضاري المتمثل في الإسلام واللغة العربية في نفوس الجزائريين.[3]

4. الحركة الكشفية الإسلامية الجزائرية:

تعد الكشافة الإسلامية مدرسة تربوية وطنية، وتعتبر من أهم التنظيمات الشبانية التي ظهرت في منتصف الثلاثينات من القرن العشرين، إلا أن تأسيس فيدرالية الكشافة الإسلامية الجزائرية كان في جويلية من عام 1939 برئاسة "محمد بوراس"، حيث ساهمت بنصيب وافر في نشر الروح الوطنية والوعي القومي، من خلال ما دأبت عليه من برامج تعليمية ونشاطات مختلفة، فكانت تناضل دفاعا عن الشخصية الجزائرية وتعبّر عن تطلعات شبابها في الحرية والاستقلال.

شكلت الحركة الكشفية الإسلامية وسيلة فعالة للدعاية والدعاية المضادة، استهدفت الطفل والشاب الجزائر، فخاطبت عاطفته بالدين الإسلامي والتاريخ، باستعمال عدة وسائل تربوية هادفة كالإرشاد والحفلات الدينية (المولد النبوي الشريف وليلة السابع والعشرين من رمضان...)، الأعياد الدينية، الأناشيد الوطنية والقومية، وتنظيم حلقات

---

1 أحمد صاري، المرجع السابق، ص ص 121-122.

2 ساجد أحمد عبل، "الشيخ عبد الحميد بن باديس والوعي القومي"، **مجلة المستقبل العربي**، السنة الثالثة والعشرون، العدد 254، أفريل، 2000، ص 80.

3 أحمد صاري، المرجع السابق، ص ص 121-122.

التدريس ومحاضرات وتقديم عروض مسرحية تعالج الواقع المعيشي وغيرها من الأنشطة الهادفة، التي أيقظت وعيه القومي والسياسي. فكانت بحق شكل من أشكال النهضة الثقافية والسياسية التي شهدتها الجزائر خلال تلك الفترة.[1]

كما حظيت الحركة الكشفية الجزائرية بمساعدة وتأييد كل الفئات الاجتماعية والتنظيمات والتيارات السياسية الوطنية،وكانت علاقتها متفاوتة معها ، حيث في بدايتها نجدها قد نشأت في أحضان جمعية العلماء المسلمين، إذ أن معظم الأفواج الكشفية الإسلامية تشكلت وترعرعت في أحضان الجمعية، حيث يقول المؤرخ سعد الله أن: "كل التنظيمات الشابة كانت تضم نخبة البلاد المستقبلية وتطمح إلى تولي المسؤوليات السياسية وتتدرب على ذلك بالاجتماعات والمؤتمرات والمشاركة في الحياة العامة، ولما كانت منظمات الشباب غير سياسية في مظهرها فقد التقت في كثير من نقاط برامجها مع مخطط وبرامج جمعية العلماء"[2] . إن مبادئ وأفكار الكشافة الإسلامية الجزائرية مستمدة من مبادئ جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، حيث أخذت بنفس الشعار الذي تنادي به الجمعية وهو "الإسلام ديننا، العربية لغتنا، والجزائر وطننا" وبهذا فإن الكشافة الإسلامية الجزائرية عملت على إحياء تاريخ الجزائر وإعطائه توجها وطنيا وبعدا عربيا إسلاميا، باعتباره الجنسية والوطنية والمقومات الأساسية للشخصية الجزائرية ودعامة الإصلاح لتعريف الخلف بأمجاد وشهامة السلف[3] .

كما أنها تفاعلت مع حركة أحباب البيان والحرية (أنشئت في 14 مارس 1944) وهذا من خلال تجاوبها مع الشخصيات الوطنية المكونة لهذا التكتل من أمثال: البشير الإبراهيمي، فرحات عباس ومناضلي حزب الشعب الجزائري المحضور. حيث كانت كل الجولات التي قام بها وفد الممثل لحركة أحباب البيان إلى مختلف المناطق من أجل شرح أهداف "البيان الجزائري" وكسب مساندة مختلف التيارات والشخصيات السياسية،لم يخلوا من زيارة الأفواج الكشفية، حيث خاطبهم فرحات عباس –بصفته محافظا فيدراليا للكشافة الإسلامية الجزائرية– في أحد المرات قائلا: "**يوجد بينكم قادة الجزائر في المستقبل**"[4]، كما حضر فرحات عباس والبشير الابراهيمي المخيم الفيدرالي للكشافة الإسلامية الجزائرية المنعقد ما بين 23-30 جويليا 1944 بتلمسان أين ألقى خطابا شجع فيه العناصر الكشفية، مركزا على أنها هي آمال الجزائر الجديدة، وعليها أن تعمل بعناد وإصرار لتحقيق مطالب الجزائريين إذ صرح: "...**اجتهدوا في المدارس، تعلموا**

1 عبد القادر العمودي، "أهداف الكشافة الإسلامية الجزائرية أخلاق–وفاء–معاملات"، دراسات وبحوث الندوة الوطنية الأولى حول تاريخ الكشافة الإسلامية الجزائرية، المركز الوطني والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 1999، ص 97.

2 أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1930-1954، ج3، ط4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992، ص 107.

3 Mohamed Medjaoud, « l'Action Réformiste de l'association des Oulémas Musulmans Algériens 1920-1940 », thèse de doctorat nouveau régime histoire et civilisation, université paul vaalery Montpelier III , 1991-1992, p 24.

4 مصطفى أوعامري، "المقاومة السياسية الوطنية بعمالة وهران ما بين (1942-1951) تجربة التحالفات وإرهاصات الثورة الجزائرية"، أطروحة دكتوراه، قسم التاريخ، جامعة وهران–السانيا، 2009/2008، ص 159.

المهن، اليدوية، وتعلموا المبادئ الكشفية عن صدق لأن ذلك سيفيدكم يوما في خدمة البلاد، كونوا فخورين بشخصيتكم الجزائرية، امشوا أمام العدو ورؤوسكم مرفوعة... » [1]

وتعود علاقة فرحات عباس –ومن خلاله الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري– مع الكشافة الإسلامية الجزائرية إلى سنة 1942، حينما استنجدت الكشافة الإسلامية الجزائرية بالنواب المسلمين الجزائريين الذين كانوا ينشطون في إطار علني بعد إعدام رئيسها الأول "محمد بوراس"[2]، فأصبح بروكردنة –مستشار وطني وصيدلي– رئيسا لفيدرالية الكشافة الإسلامية الجزائرية وفرحات عباس نائبا له[3] .

لكن تأثير "حركة الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري" على الحركة الكشفية بقي متواضعا إذا ما قورنت بتأثير الإصلاحيين والاستقلاليين.

تجلت علاقة الكشافة الإسلامية الجزائرية بالتيار الاستقلالي – حزب الشعب الجزائري (حركة إنتصار الحريات الديمقراطية) في كونها أكثر عمقا وأكثر توطيدا حيث نجد أن الكثير من مناضلي حزب الشعب الجزائري هم نشطي الكشافة الإسلامية الجزائرية، إذ نجد أن بعد حل حزب الشعب الجزائري في 26 ديسمبر 1939 لجأ العديد من مناضليه إلى الانخراط في صفوف الحركة الكشفية الإسلامية، وتم تشكيل عدة أفواج كشفية عبر ربوع الوطن بإيعاز من مناضلي حزب الشعب الجزائري، مثال على ذلك: فوج "**المنصورة**" بتلمسان حيث غالبية أعضائه من حزب الشعب الجزائري، "الفلاح" (مستغانم 1941)، "الأمل" (سيدي بلعباس 1942)، "الهلال" (سعيدة)، "الصلاح" (غيليزان)، "الهلال" (القبائل)، "النصر" (سكيكدة)، "الجمال" (عنابة)، " الشهاب" بالقصبة وغيرها..... [4] ، كما أن تأسيس فوج "**الرمال**" بوادي سوف سنة 1947 كان بإيعاز من العربي بن المهيدي، ومن مؤسسيه كذلك العمودي عبد القادر (شارك في اجتماع 22)، حيث دخل هذا الفوج في العمل السري تحت لواء المنظمة الخاصة وساهم قادته الإعداد للثورة بجمع السلاح من الأقطار الشقيقة المجاورة وعند اندلا ع الثورة التحق جميع القادة بها من أمثال: الشهيد **علي عيادي** والشهيد

---

1 Abdelouahad Baghli, « l'itinéraire d'un chef meute Khaled Marzouk Scouts Musulmans Algériens groupes El Mansourah de Tlemcen 1936-1962 », Edition Daoud Brikci, Tlemcen, 2000, P :92.

2 الفكر الثوري "محمد بوراس" جلب له سخط الإدارة الاستعمارية وكلفه حياته، حيث كان ينتمي إلى "لجنة العمل الثوري لشمال إفريقيا" سنة 1939، هذه الأخيرة دخلت في اتصالات مع ألمانيا قصد مساعدتها بالسرح، والتي وعدت اللجنة بتقديم المساعدات عند بداية الكفاح المسلح، إلا أنهم لم يحصل منها على شيء، فبعد عودة محمد بوراس إلى الجزائر وضع تحت المراقبة المستمرة من شهر أكتوبر 1940 إلى شهر ماي 1941، وأصدرت محكمة الجزائر العسكرية يوم 14 ماي 1941م حكما بالاعدام عليه وعلى رفيقه الكشفي "محمد بوشارب" بتهمة التآمر، وفي 27 ماي 1941م نفذ فيهما الحكم رميا بالرصاص في حسين داي (العاصمة). ينظر: الشيخ أوعمران، محمد جيجلي، "محاكمة جائرة في حق الشهيد محمد بوراس مؤسس الكشافة الاسلامية"، جريدة الشروق اليومي، العدد 1523، يوم 31 أكتوبر 2005، ص 10.

3 عبد الكريم أبو الصفصاف، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وعلاقتها بالحركات الجزائرية الأخرى (1931-1945)، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1996، ص 381.

4 عبد الكريم أبو الصفصاف، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين..، المرجع السابق ، ص ص 157-164.

الارقط الكيلاني أول من أعلن انطلاق الثورة بالأوراس عن طريق إطلاق رصاصة البداية ليلة الفاتح نوفمبر. [1] فوج "**الفتح**" بسوق أهراس بإشراف "**باجي مختار**" (من لجنة 22 التاريخية). [2]

وبعد تأسيس المنظمة الخاصة L'OS في 13 فبراير 1947 تحت رئاسة "محمد بوزداد" نجد العديد من قادة وعناصر الحركة الكشفية التحقوا بهذا التنظيم، نذكر منهم: "حمو بوتليليس"، "العربي بن المهيدي"، "عبد القادر العمودي"، "مصطفى بن بولعيد"، "حسين آيت أحمد" (كان كشافا بعين الحمام)، "بوقرة أحمد"، "باجي مختار"، "سويداني بوجمعة"(قالمة)، "ديدوش مراد" (فوج المرادية بالعاصمة)، أسعيدي بوعلي (قسنطينة: من جماعة 22)، زيغود يوسف.....كما نجد من أعضاء لجنة 22 التاريخية، 17 كانوا من الحركة الكشفية.[3]

يعتبر الانتماء الكشفي من أخصب مراحل التنشئة السياسية لرجالات الثورة، حيث نمت فيهم روح التضحية وحب الوطن ، وهذا من خلال الاحتكاك مع بقية الشعب الجزائري من مختلف أنحاء القطر الجزائري، هذا التقارب ساهم إلى حد بعيد ومكن من تبادل الآراء حول القضايا المصيرية للوطن التي كانت تشهدها الساحة، حيث التدرب وتبادل الزيارات بين الأفواج الكشفية سمح بملاحظة الفروق الجوهرية بين أبناء الوطن الذين يعيشون حالة بؤس وحرمان، وبين المعمرين الذين يتمتعون بكل الحقوق والامتيازات، واستحواذهم على خيرات البلاد، مما جعل مفهوم الثورة على هذه الأوضاع يتبلور في أذهان الكثير من المناضلين الوطنيين.

III. الإعلامية – الصحافة–:

يعتبر الإعلام أهم وسائل التعبئة وتشكيل الرأي العام، وتقرّ معظم النظريات والمدارس الإعلامية بالوظائف والمهام التي يضطلع بها ويؤديها في القضايا الهامة للأمم والشعوب ،حتى أصبح يصنف ضمن "القوى الناعمة" الأكثر تأثيرا واستعمالا من قبل الدول، بل إنّ الكثيرين جعلوه سلطة رابعة، و حتى سلطة أولى تستأثر بنشر أفكارها ومبادئها في بسط نفوذها وسيطرتها على المستوى العالمي.

كما يأتي الإعلام كوسيلة نضالية سامية لا تقل أهمية عن النضال العسكري لحركات التحرر، فهو يتبوأ مكانة متقدمة إلى جانب الجبهتين العسكرية والدبلوماسية، فوسائل الإعلام ترافق حتما الآلة العسكرية وتعزز المساعي الدبلوماسية.

---

1 علوان أمال، أثر الحركة الكشفية الاسلامية على الحركة الوطنية والثورة التحريرية (1935-1962)، رسالة دكتوراه تخصص التاريخ الحديث والمعاصر، تحت إشراف: مجاود محمد، كلية االعلوم الانسانية والاجتماعية، سيدي بلعباس، 2013/2012، ص 100.

2 علوان أمال، المرجع السابق، ص 94.

3 المرجع نفسه، ص ص 173-177.

تطرقنا فيما سبق أنه يتم نقل الثقافة السياسية أو خلقها أو تغييرها عن طريق عملية التنشئة السياسية ، ويقوم بهذا الدور عدد من الأدوات أهمهما الأسرة والمدرسة وجماعة الرفاق والأحزاب السياسية ووسائل الإعلام المختلفة، إذ عرفت الجزائر مع بدايات القرن العشرين حركية من جراء الفعالية التي أحدثتها الصحافة الجزائرية سواء كانت عربية أو فرنسية وكذلك من خلال توجه بعض الجزائريين إلى محاولة إحياء التراث الثقافي الجزائري من خلال عمليات التأليف والترجمة وإعادة طبع التراث، ومحاولة ربط أواصر العلاقات بين المشرق العربي ومغربه، وفي الوقت نفسه توجهت فئة أخرى إلى الغرب في محاولة للإستفادة من الحضارة الغربية وكذا العمل على ردم الهوة التي أصبحت تفصل بين العالمين الغربي والإسلامي في مجال التطور العلمي و التكنولوجي[1].

تعد هذه المرحلة من تاريخ الجزائر من الأهمية بما كان، حيث أنها تمثل الجسر التاريخي الذي يربط أصول الحركة الوطنية الجزائرية و بين انطلاقتها بشكل رسمي حاملا معه سمات سياسية.

وهذا الأخير كان له دور كبير في تعبئة مختلف فئات الشعب، حيث لم تتوقف الأحزاب والجمعيات يوما عن طرح أفكارها وبرامجها عبر المنابر الإعلامية ممثلة في الصحف والمطبوعات، ولا عجب أن يتلازم مسار النضال السياسي والحزبي ارتباط متينا بالنضال الإعلامي والصحفي، وعليه فإن الاستقلال هو نتاج تلازم مختلف هذه المسارات. ومن هنا سوف نقوم بتسليط الضوء على أنواع هذه الصحف وأعلامها والأحزاب والجمعيات التي أشرفت عليها.

1. الصحافة الفرنسية –الحكومية–:

أصدر الفرنسيون عددا كبيرا من الجرائد منذ السنوات الأولى للاحتلال، وذلك باللغة العربية والفرنسية، وكانت أول جريدة صدرت عن السلطات العسكرية الفرنسية الغازية جريدة **هي" البريد العسكري للجزائر "** (Alger ' Estafette d) أو **"l'estafette de sidi Fredj"**، **تضمنت أخبارا عن الحملة الاستعمارية**، وتضليل الرأي العام الفرنسي والدولي، وتصوير الجزائر له بأنها أرض بلا شعب ولا تاريخ ولا هوية، ولهذا صدر العدد الأول من ''بريد الجزائر ''في 01 جويلية 1830 أي قبل الإنزال البحري الفرنسي على شاطئ سيدي فرج وقبل معركة اسطاوالي رغم أن العدد يحمل تاريخ 25 جويلية 1830 [2]، **ولم تعمر كثيرا لتستبدل بجرائد أخرى استعمارية، من بينها** "المرشد الجزائري" (Le Moniteur Algérien) **التي** صدرت في 27 جانفي 1832 [3]، كانت تنشر القرارات والإعلانات الرسمية الصادرة من الإدارة الاستعمارية، وأعمال الحكومة الفرنسية، ومواقف المصالح العسكرية والمدنية[4]،

---

1 خيثر عبد النور، المرجع السابق، ص 85.

2 إبراهيم لونيسي، القضايا الوطنية في جريدة المبشر (1847-1870)، تحت اشراف: أبو القاسم سعدالله، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 1993-1994، ص 10.

3 المرجع نفسه، ص 12.

4 أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، الجزء الاول، ط3، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1990، ص 15. ينظر كذلك:

Sers- GAL, la presse algérienne de 1830 à 1852 in : documents algériens , série politique synthèse de l'activité algérienne 1948 (périodique annuelle) imp. Officiel. Alger, 26 mai 1949, P .59.

ولعبت دورا بارزا، في الدفاع عن الوجود الفرنسي في الجزائر، والعمل على تدعيمه بشتى الوسائل، بتحضير الرأي العام في الجزائر، لتقبل العديد من القرارات الصادرة عن الإدارة، واتباع سياسة تخويف الأهالي وتثبيط عزائمهم[1]، كما عملت على تحقيق الأهداف المسطرة من قبل الاستعمار وهي محو الخصائص القومية وسلخ الجزائريين من شخصيتهم وفصلهم عن انتمائهم الحضاري العربي الإسلامي. ثم تلتها صحف أخرى مثل صحيفة "الأخبار" منذ 1839 [2]، وكانت جريدة سياسية إخبارية بالإضافة إلى اهتمامها بالأبحاث التاريخية[3].

إلى جانب ذلك صدرت النشرية الرسمية لأحكام الحكومة (officiel des actes du gouvernement Bulletin) هي جريدة رسمية بحتة تغيرت تسميتها عدة مرات في 1858 ، أصبحت تسمى الجريدة الرسمية للجزائر والمستعمرات (Journal officiel de l'Algérie et des colonies) ، لتتغير من جديد في 1861 وعرفت بالنشرية الرسمية للحكومة العامة الجزائرية (Bulletin officiel du gouvernement général de l'Algérie)، واستمرت بذلك 66 سنة ففي 1927 اندثرت، لتخلفها الجريدة الرسمية الجزائرية (Journal de l'Algérie officiel : J.O.A) ، والتي استمرت إلى غاية الاستقلال 1962[4]

لكن الصحيفة الأولى التي أصدرها الفرنسيون باللغة العربية –قريبة من الدارجة– هي صحيفة (المبشر) 1847-1926، وهي صحيفة رسمية ذات مقاصد سياسية استعمارية وهي أن يطلع الجزائريون في صفحاتها على التعاليم والقوانين الصادرة من الولاية العامة، ثم لتخذل بها الروح الثورية المقاومة التي انفكت تتقد بها قلوب المواطنين ضد عدوهم، ومن ثم فإنها لم تخف نواياها حين كتبت في افتتاحيتها في العدد الثاني موضوعا يلخص مضمون الصحافة الحكومية وأهدافها إذا جاء فيها: ((إنها –فرنسا– ستحارب أهل الشيطنة، وأنها لا تخرج من هذا البلد الذي رزقها الله به بفضل جيوشها)) [5]، اتخذت الإدارة الاستعمارية هذه الجريدة وسيلة لتغيير وتحطيم الشعب الجزائري وخلق شعب آخر يمتاز بالخضوع والخنوع[6].

1 إبراهيم لونيسي، '' القضايا الوطنية في جريدة المبشر 1847 – 1870 ،'' المرجع السابق، ص 13.

2 زهير احدادن، مدخل لعلوم الإعلام والاتصال، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ص 91. ينظر كذلك: محمد ناصر، الصحف العربية الجزائرية من 1847-1939، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1980، ص 09.

3 أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، الجزء الاول، المرجع السابق، ص 15.

4 Claud COLLOT, Les institutions de l'Algerie, durant la période coloniale, C.N.R.S., office des publications universitaires (O.P.U.), Alger, 1987, P. 329

5 زهير احدادن، مدخل لعلوم الإعلام والاتصال، المرجع السابق، ص 91. ينظر كذلك: محمد ناصر، الصحف العربية الجزائرية من 1847- 1939، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1980، ص 09.

6 ابراهيم لونيسي، القضايا الوطنية في جريدة المبشر..، المرجع السابق، ص 27.

كما استغل جيروم نابليون منبر الصحافة لدعم سياسته في الجزائر في عهد وزارة الجزائر المستعمرات، حيث قام بدفع مالا بالعاصمة الجزائرية لوكيل الاعلان والدعاية "زيلي كليمون دوفرنوا" كي يَدْعم بقلمه سياسته في الجزائر[1].

وبدأ هذا النوع من الصحافة في التطور والتنوع إلى صحف يومية، وأسبوعية ومجلات عامة، ومتخصصة وخصت " الصحافة اليومية" بكثرة المدن الكبرى مثل: " الصحافة الحرة"؛ " صدى الجزائر"، "جريدة الجزائر"؛ "صدى وهران"، النصيح، صحيفة المغرب....الخ. ومع هذا الازدهار النسبي بلغ عدد الصحف بالجزائر ما يزيد عن 150 صحيفة[2].

ونظراً لطابعها الرسمي فقد دافعت تلك الصحف عن المواقف الحكومية الرسمية، ودعمتها ضد انتقادات صحف المعمرين للسياسة الرسمية، كما ساهمت في تشجيع الاستيطان من جهة، وتهدين الأهالي من جهة أخرى. وفتحت صفحاتها لبعض الكتاب الجزائريين، مثل عمر راسم الذي عبر من خلال المبشر، عن مواقفه من فرض قانون التجنيد الإجباري[3]، وبالتالي ساهمت إلى جانب الصحافة المتعاطفة مع الأهالي، في تمكين الجزائريين من دخول الميدان الصحفي، وإدراك أهمية الصحافة كسلاح نضال سياسي، وبالتالي كان له دور في ظهور الصحافة الجزائرية.

3. 2. صحافة المعمرون:

تعبر صحافة المعمرين عن وجهة نظر المعمرون المقيمين بالجزائر، ولسان حال هذه الفئة (المعمرين) والمدافع عن مصالحها، والمعبر عن مطالبها والمترجم لمواقفها، فهي تصدر عن المعمرين الذين يديرونها ويحررونها، بحيث لم تكن تضم في هيئة تحريرها عناصر غير المعمرين، وكانت تكتب بلغتهم الفرنسية، وتعبير عن آمالهم وتطلعاتهم، وردود فعلهم المختلفة، حيث يذكر علي مراد في هذا الصدد: ((إن أصحاب هذه الصحف مشغوفون بلهفة، بالدفاع عن مصالحهم وحقوقهم ضد الإدارة المحلية، ضد الأحزاب المعادية وضد الأهالي)).

ولأن التعليم كان واسع الانتشار في أوساط المعمرين، فقد كانت الصحافة عامل جامع، بين مختلف العناصر الأوروبية المتباينة الأصول، والتي كانت تشعر بالغربة في بلاد غريبة، وبعيدة عن المتروبول، الذي لم يكن يهتم كثيرا بالجزائر، كما أن حرص المعمرين على مصالحهم، جعلهم يهتمون بإنشاء الصحافة، وهذا ما نلمسه في محتواها.

وفي المقابل كانوا يحرصون على إطلاق أسماء جزائرية على صحفهم ومجلاتهم وهي في الحقيقة لا تملك من الجزائرية إلا المنشأ والتوزيع[4]، حيث تتجاهل بشكل مطلق "الأهالي"، وتحرر من قبل الفرنسيين وناذرا ما يكتب فيها جزائريون.

---

1 كميل ريسلير، السياسة الثقافية الفرنسية بالجزائر، ترجمة: نذير طيار، دار كتابات جديدة للنشر الالكتروني، ط1، أوت 2016، ص 297.

2 Zohir IHEDDADEN, Histoire de la presse indigène en Algérie, op. cit, P. 136, P. 136.

3 Zohir IHEDDADEN, Histoire de la presse indigène en Algérie, op. cit, P. 136, P. 136.

4 الزبير سيف الإسلام، تاريخ الصحافة في الجزائر، ج2، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1982، ص 33.

عرفت صحافة المعمرين رواجا كبيرا خلال الجمهورية الفرنسية الثالثة (1870 - 1940)، وكان من عوامل نموها، ازدياد عدد الوافدين المعمرين واستقرارهم بالجزائر، تبعاً لسياسة التوطين الرسمية واشتداد أزر التيار الاستعماري، وكذا شعور المعمرين بكيانهم الخاص المستقل عن المتروبول، حيث ظهرت عدة صحف كبرى كانت تضاهي الصحف الباريسية، تتمثل في اليوميات الإخبارية الكبرى مثل: **صحيفة "الجزائري" (L'Algérien)**، **صحيفة "الجزائر الجديدة" (L'Algérie Nouvelle)**، البرقية الجزائرية (Dépêche Algérienne) 1885، برقية قسنطينة (Dépêche de Constantine) 1908، صدى الجزائر (Echo d'Alger) 1912، برقية الشرق (Dépêche de l'est) 1913، صدى وهران (Echo d'Oran) التي ظهرت منذ 1845... [1]

وقد اتسم إصدار الصحف الفرنسية في الجزائر بالكثرة والتنوع في الاختصاصات والاهتمامات، مع إصدار قانون 1881 الخاص بالصحافة، المطبق على الجزائر، الذي سمح بمجيء رجال قلم ودعاية يضعون أفكارهم غالبا في خدمة القضية الاستعمارية بكل أنواعها[2]. وقد بلغت 30 جريدة عام 1871 و28 جريدة عام 1883 و50جريدة عام 1886، و92 جريدة عام 1890.[3]

وتنوعت بين جرائد يومية ودوريات إعلامية وحتى مجلات ساخرة ذات بعد شعبي، مثل: مجلة موريطانيا، المجلة الشمال –إفريقية المصورة، والحوليات الإفريقية، كلها كانت ترسم رسالة سياسية استعمارية، ومن بين روادها نجد كل من "ستيفان شرازي"، "موزيت"، "طرزيالي"، "إيبرهات"، "راندو"، "مارفال"، "غوجون"، "أشار" ، "مارفال برتوان"، "لويس مورل"، "بايلاك"..كلهم ساهموا في نشر الايديولوجية الامبريالية[4].

حول طابعها يعترف المؤرخ ميرسي (Ernest Mércier): ((ينقصها الشرف وتنتهج جدلاً لا مثيل له)). وأما المؤرخ هاردي (Hardy) الذي كان مديرا لجامعة الجزائر فيقول : ((المؤرخ الذي يطّلع على الصحافة المحلية – لم يحذر منها– حقيقة سيصاب لرعب))[5].

وتمكن المعمرون بفضل امتلاكهم لهذا السلاح الفعال، من أن يمثلوا لوبي سياسي حقيقي، وأن يعرقلوا العديد من المشاريع الإصلاحية الفرنسية، وكانوا لا يخجلون في إهانة مسؤولين سامين، وانتقادهم لعدم استجابته لمصالحهم، لذلك حذرت دورية العالمين (Revue des deux mondes) –استشراقية– في 1904 من أن الإهانات والتهجمات الموجودة لدى الصحف الجزائرية، جعلت أغلب المعاصرين يحذرون من خطورة أن ينخدع المؤرخين بمحتواها،

1 Charles Robert AGERON, France colonial ou partie coloniale? Publications universitaires françaises, (P.U.F.), Paris, 1978, P. 188

2 كميل ريسلير، السياسة الثقافية الفرنسية بالجزائر، ترجمة: نذير طيار، دار كتابات جديدة للنشر الالكتروني، ط1، أوت 2016، ص 297.

3 الزبير سيف الإسلام، تاريخ الصحافة في الجزائر، ج3، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1982، ص 10.

4 كميل ريسلير، المرجع السابق، ص 297.

5 عواطف عبد الرحمان، الصحافة العربية في الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص 29.

بحيث إذا أراد أحفادنا- بعد قرون- كتابة تاريخ الجزائر، من خلال مستودعات صحف زماننا، سيذهلون من عدد الموظفين السامين، كيف نهم كانوا قتلة قطاع طرق مهربين...[1]

وندد الرسميون بالعقلية الجزائرية (الاستعمارية)، لكن دون أن يجرؤ على السعي لإقامة توازن بين المجموعتين الأوربية والمسلمة، بفعل التأثير الذي كان يمارسه المعمرون، وعدم السماع لصوت الجزائريين، خاصة إثر الحركات الانفصالية، التي شهدتها الجزائر خلال نهاية القرن 19 والتي قادها المعمرون، والمتبوعة بالحركة المعادية لليهود، ووصلت " جمهوري قسنطينة (Républicain de Constantine) ديسمبر 1912 إلى التحذير التالي: ((إن سياسة الاختلال المتبعة في الجزائر، هي نفسها التي أدت إلى ضياع أمريكا بالنسبة لإنجلترا، وكل المستعمرات الإسبانية))[2].

توسعت همجية المعمرين طوال فترة الاحتلال، وزجوا بكل قوتهم المالية والإعلامية لكسر أي محاولة قد ترفع شأن الجزائريين، وبهذه المواقف برهنوا عن ضحالة ثقافتهم وتحجر عقولهم، فهم كما وصفهم فرحات عباس ضعاف سياسيا ومنحطين أخلاقيا[3]، وأكبر ذليل على ذلك إنشائهم مع بزوغ ضوء استقلال الجزائر، المنظمة العسكرية الخاصة (OAS).

3. 3. صحافة المتعاطفون مع الأهالي :

هي صحف أنشأها مستوطنون فرنسيون رافضون للسياسة الاستعمارية المنتهجة في الجزائر، خاصة بعد الشروع في تطبيق "قانون الأهالي"[4] وقد تميزت أعمدتها بتناول مكثف لانشغالات واقتراحات الأهالي بمختلف أشكالها الإدارية والاجتماعية والاقتصادية، ولم تتردد في بعض الحالات في مهاجمة الإدارة الاستعمارية، ومن الأمثلة البارزة لهذه الصحف صحيفة "الهلال" 1906-1907 لمديرها ورئيس تحريرها الفرنسي "Vulpillere" وكان صدورها ثلاث مرات في الشهر، وكانت مزدوجة اللغة وشعارها "صيفية مطالب الأهالي الشرعية" من أشهر كتابها Spilman وهو شخصية فرنسية اشتهرت بدفاعها عن حقوق الأهالي[5] .

1 Charles Roberte AGERON, Histoire de l'Algérie contemporaine, T. II, P.U.F., Paris, 1979, P.133.

2 Ibid, P 133.

3 Ferhat Abbas, la nuit coloniale, op.cit, p :229.

4 قانون الأهالي: هو مجموعة من القوانين الاستثنائية فرصت على الشعب الجزائري بمقتضى قوانين 29 أوت و11 سبتمبر 1874، أي منذ ظهور مرسوم ينظم القضاء الجنائي الخاص بالجزائريين، والذي أخضعهم إلى المخالفات الخاصة، ثم عممت وجمعت هذه المخالفات في قانون 28 جوان 1881 عندما اتسعت الأراضي المدنية على حساب الأراضي التي تخضع إلى الحكم الاستعماري.والحقيقة أن قانون الأهالي واحد من مجموعة القوانين الردعية الكثيرة المسلطة على الجزائريين تصب كلها في قالب واحد، كانت أداة السوط في يد الإدارة المحلية الاستعمارية، وفي كل مرحلة من مراحل التسلط يدعم هذا القانون بمجموعة من النصوص الزجرية والتشريعات المجحفة بحجة المحافظة على الأمن العام، لكن الهدف الحقيقي كان المحافظة على النظام الاستعماري. ينظر: ولد النبية كريم، الجزائريون والإدارة المحلية الاستعمارية في عمالة وهران (1866-1947)، رسالة دكتوراه، قسم التاريخ، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2005-2006، ص 132.

5 محمد ناصر، الصحف العربية الجزائرية من 1847-1939، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980، ص 21.

وقد أتاحت هذه الصحف للعناصر الوطنية المتعلمة في الجزائر أن تتعرف على أهمية سلاح الكلمة وخطورة سلاح الصحافة وضرورة القيام بامتلاكه لتحقيق الأهداف الوطنية من خلاله.

3. 4. الصحافة الأهلية –الوطنية:

أسس هذه الصحف مسلمون جزائريون، وأشرفوا عليها من ناحية التسيير الإداري والمالي، ومن ناحية التحرير والتوزيع، تعلمت هذه الفئة من الجزائريين أصول العمل الصحفي والإعلامي على يد الفرنسيين بعد السماح لها بالتعلم في المدارس الفرنسية، ومن خلال احتكاك بعضهم بالمهنة كمترجمين أو كمحررين، أومن خلال النضال الحزبي أو الاحتكاك بالجمعيات والتنظيمات الفرنسية المتعاطفة مع الشأن الجزائري أنداك. وتعلق مضمون هذه الصحف بقضايا الإسلام والمسلمين في الجزائر وعلاقتهم بالوجود الفرنسي، مع الاعتراف بالسيادة الفرنسية، ومدى قدرة فرنسا على دعم المسلمين وإلحاقهم بالركب الحضاري، لكن قامت السلطة الفرنسية بإيقاف كل الصحف التي كانت لها نزعة وطنية أو حتى إصلاحية، ومن أهم النماذج لهذه الصحافة نذكر "المبصر 1883"، "الحق العنابي1893" ثم صحيفة "المصباح" 1904-1905، أنشأها "العربي فخار" وهي امتداد أو تعبير عن تيار "الشباب الجزائري" والذي يدعو إلى مساواة الأهالي في الحقوق بالفرنسيين وكانت تحرر باللغتين العربية والفرنسية وكان شعارها "فرنسا بالأهالي" la France par les arabes».[1] ثم صحيفة "الحق الوهراني 1912"، "الفاروق 1915"، و"ذو الفقار 1913"، ومن أعلام هذه الفترة نذكر: أحمد البدوي، عبد الحليم بن سماية، عبد القادر المجاوي، عمر بن قدور، عمر راسم، محمد كحول، الصادق دندن، الأمير خالد....

لقد ساهم هؤلاء في نشر الوعي من خلال المقالات التي كانوا يدبجونها سواء باللغة الفرنسية أو العربية، فنجد "عمار سمار" يكتب موضوعا بجريدة "الحق العنابي عام 1894" بعنوان "c'est notre droit" أيضا كتب "الصادق دندن" في جريدة "الإسلام" في العدد 100 عام 1912 موضوعا بعنوان "notre action" وموضوعا آخر بنفس الصحيفة عام 1913 بعنوان "l'élection présidentiel et la politique indigène"، كذلك نشر "الأمير خالد" عدة مقالات "وطنية" بجريدة "الاقدام" عام 1921 حول "التجنيد الجبري والإصلاحات" وبنفس الجريدة عام 1922 بعنوان "هل نستطيع إسماع صوتنا بالمجلس؟"[2].

بعث الصحافة الوطنية كان نتيجة عدة عوامل سياسية واجتماعية داخلية وخارجية، فإن الأوضاع التي كان يعيشها الوطن العربي والإسلامي قبيل الحرب العالمية الأولى وأثناءها وبعدها فتحت أعين الجزائريين وساعدتهم في الاستفادة من الصحافة في سبيل الخروج من تخلفهم، والاتصال بالجماهير العريضة من أجل تعبئة مختلف فئات الشعب،

1 محمد ناصر ، المرجع نفسه، ،ص 28.

2 Zohir Ihddadan, Histoire de la presse Indigène en Algérie, des origines jusqu'en 1930, Edition ENAL, Alger, PP 11-17.

حيث لم تتوقف الأحزاب والجمعيات يوما عن طرح أفكارها وبرامجها عبر المنابر الإعلامية ممثلة في الصحف والمطبوعات.[1]

عرفت الساحة الإعلامية الجزائرية تأسيس العشرات الصحف الحزبية والمنابر الإعلامية لشرح وجهات النظر وتعبئة الشعب وتجنيده قصد الحصول على هذه الحقوق كالحق في الانتخاب والترشح وغيرها من الحقوق المدنية والسياسية، ومن هذه الصحف نذكر: المنتخب، المبصر، الحق، النصيح، المغرب، الأخبار، المصباح، الهلال، الجزائر، الحق الوهراني، الفاروق، ذو الفقار، النجاح، الإقدام، الاستقبال، وكانت تصدر في كل من الجزائر العاصمة ووهران وقسنطينة وعنابة وغيرها من المدن الجزائرية.[2]

ولكن أهم الصحف التي كان يصدرها المثقفون الجزائريون، هي تلك التي أصدرها الامام عبد الحميد بن باديس وزملائه من مؤسسي جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ونذكر منها: "المنتقد" و"الشهاب" 1925 –صدرتا بجهد من الامام ابن باديس–، "الجحيم" و"الشريعة" و"السنة النبوية" 1933، "الصراط السوي" 1934، "البصائر" 1935، حيث لجأت الجمعية إلى تغيير العناوين والصدور من جديد بمجرد توقيف صحيفة أو منعها.[3]

أما من صحف الأحزاب نجد: "المغرب العربي" 1937 وهي لسان حال الشبان المسلمين، وصحيفة "الشعب" صدرت 25 أوت 1937 لسان حزب الشعب الجزائري، و"الوطن" صدرت عام 1948 وهي لسان حال "حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري" ،وصحيفة "أحباب البيان" صدرت بالجزائر عام 1952 وهي لسان حال حزب أحباب البيان.[4]

لكن الملفت للانتباه أن الطريق لم تكن معبدة، فقد كانت تعيش واقعا صعبا يفقدها القدرة على الاستمرار بسبب ما تتعرض له من صعوبات مالية وإدارية، ناهيك عن ملاحقة السلطة الاستعمارية لها، الأمر الذي كان يعرضها للتعطيل والإغلاق "فإن أول ما يلفت النظر لمتتبع تاريخ هذه الصحافة هو التساقط المتتابع وهذا الانقطاع المستمر فإن أغلبها لا تعد أعمارها بالسنوات ولكن بالشهور والأيام"[5]. حيث يؤكد بن يوسف بن خدة في هذا الصدد : "إننا كنا نتابع صعود الوئيد لنجم شمال إفريقيا عبر الأنباء النادرة التي كانت تسربها الصحف"[6]. هذا لدليل على صعوبة تواصل هذه الصحف مع "الأهالي" الجزائريين.

---

1 محمد ناصر، الصحف العربية الجزائرية من 1847–1939، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980 ،المرجع السابق. ص28

2 تيسير أبو عرجة، دراسات في الصحافة والاعلام، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط1، 2000، ص 247.

3 Zohir Ihddadan, op.cit , pp 11-17.

4 Ibid.

5 محمد ناصر ، المرجع السابق، ص 8.

6 بن يوسف بن خدة، جذور أول نوفمبر، المصدر السابق،ص 179.

وحتى نسلط الضوء على دور الذي قامت به الصحف الجزائرية في بلورة الثقافة السياسية لدى الفرد الجزائري بصفة عامة ورجالات الحكومة المؤقتة الجزائرية بصفة خاصة، سوف نستدل بما صدر على لسان اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير في دورتها السابعة، حيث ثمنت دور هذه الصحف بقولها:"إن إلقاء نظرة خاطفة على التجربة الإعلامية قبل اندلاع ثورة نوفمبر 1954 تؤكد أنها وظيفة الإعلام الوطني الذي كان يعكس في أحلك الظروف مميزات الشعب الجزائري ويعبر عن صموده وإصراره على البقاء والحفاظ على مقوماته رغم محاولات الإبادة والاستئصال والهيمنة الاستعمارية المطلقة فكان الإعلام أداة تنشيط للعمل السياسي والثقافي والتربوي في نفس الوقت الذي كان فيه وسيلة معبرة عن الاستمرارية التاريخية للأمة الجزائرية منذ أقدم العصور"[1] .

ثالثا: معالم اليقظة الجزائرية :

إن النهضة الجزائرية لم تكن وليدة الصدفة، بل جاءت كمحطة لجهود علماء جزائريين ومثقفين، حاولوا إنقاد المجتمع الجزائري من حالة التعفن والتخلف والجهل التي وصل إليها من جراء كثرة البدع والخرافات والانحرافات، ولقد تولى مهمة محاربة هذه البدع وأحداث الانبعاث الثقافي في الجزائر الكولونيالية مجموعة كبيرة من المصلحين والعلماء والمثقفين، كما أن هناك جملة من المعالم ساعدت نهوض الجزائر والجزائريين من سباتها نذكر من بينها:

I. ظهور النخبة الجزائرية ومسار تطور ثقافتها السياسية

اعتمدت السياسة الاستعمارية على تجفيف منابع البنية الاجتماعية والفكرية والاقتصادية للمجتمع الجزائري، وجعلت من الجزائريين غرباء عن وطنهم وفقدوا الكثير من مؤسساتهم الثقافية التقليدية، وكان بديل لهذه الأخيرة المدرسة الفرنسية التي رغم ضعف إنتاجها إلا أنها كونت جيلا موالي لسياستها وأقل ارتباطا بالفكرة الوطنية[2]. وقد أصبح هذا الجيل من الجزائريين يمثل مدرسة الدمج الثقافية وفق إيديولوجية استعمارية الرافضة لمقومات الشخصية الوطنية المتمثلة في اللغة العربية والدين الاسلامي.[3]

في المقابل لم يستسلم الجزائريين لهذه السياسة، بل حاول الجزائريين مع نهاية القرن التاسع عشر من الاستفادة من التناقضات التي أفرزتها الظاهرة الاستعمارية، وظهرت نخبة من المثقفين الجزائريين الذي أعطوا انطلاقة هامة في مجال الكتابة والنشر والتأليف[4]، كما حمل بعضهم قضايا مطلبية تمثلت في المطالبة بالمساواة في الحقوق والواجبات كما هو الشأن بالنسبة للفرنسيين، وبرزت بقوة فعالة كتابة العرائض ،كما شكلت الوفود، و أضحى ضروريا توضيح و تقديم المطالب إلى الإدارة الفرنسية، ومن جملة المطالب التي قدمتها النخبة المثقفة في أواخر القرن التاسع عشر ،مطالب

1 تيسير أبو عرجة، المرجع السابق، ص 253.

2 أبو القاسم سعد الله، أفكار جامحة، المرجع السابق، ص 66.

3 عبد القادر جغلول، المثقفون الجزائريون المعاصرون 1880/1930، المرجع السابق، ص 11.

4 المرجع نفسه.

بلقاسم بن سديرة للإدارة الفرنسية سنة 1876 و التي تناولت إصلاح شؤون التعليم العربي، وإعادة الاعتبار لقضايا الديانة الإسلامية في الجزائر بعدما تعرضت للمسخ والتشويه.[1]

وبرغم هذه المطالب التي تعد بادرة جديدة أراد من خلالها جماعة النخبة تحميل فرنسا مسؤولياتها تجاه الجزائريين، فإن جهود بن سديرة استثمرتها مدرسة الاستشراق الفرنسية، وخدمتها أكثر ما خدمت القضية الوطنية بحسب تعبير الدكتور سعد الله.[2]

والظاهر أن مطالب نخبة نهاية القرن19 والتي من جملتها مطالب بن سديرة وجماعته لم تحمل في طياتها القضايا الجوهرية والعميقة التي كانت الأمة الجزائرية تعاني منها وقتئذ، ومع ذلك فإننا لا يمكن إهمال مثل تلك الجهود المبكرة لابن سديرة وصحبه، بل تعد محاولة فاعلة نفضت الغبار على أذهان الجزائريين كما أنها أرجعت بعض الأمل إلى ذوي النزعة الوطنية، التي سوف تثمر لاحقاً عشية إنهاء الحرب العالمية الأولى، وبروز حركة الجزائر الفتاة التي تولت الدفاع عن المطالب الجزائرية مع تنظيم حركة الشباب الجزائري.[3]

كما ظهرت في نفس الفترة نخبة تكونت في المؤسسات الدينية والمراكز الإسلامية ساهمت في إحياء القيم الاجتماعية للمجتمع الجزائري، كما كانت دعوتهم مبنية على التعايش مع الحاضر والعمل بفكر الحداثة والربط بين الأصالة والمعاصرة، ولذلك ظهرت أشبه ما يكون بمدارس حركة الإصلاح والتجديد والتي أسماها سعد الله بالمدرسة المتنيرة.[4]

رغم التفاوت والاختلاف في التوجه الإيديولوجي بين رواد المدرسة الفرنسية ذات التوجه اللائيكي، والنخبة ذات التكوين الإسلامي والعربي، لم يكن هناك شرخ كبير بين النخبتين رغم معيار التكوين المختلف، مرد ذلك إلى الإرث الحضاري المتأصل وإلى الظاهرة الاستعمارية السائدة. حيث يشير عبد القادر جغلول إلى ذلك بقوله: ((فإن كانت هذه التمايزات تعبر عن اختلاف أكثر منها عن تناقضات ذات طابع صراعي فإن هذا يرجو بالدرجة الأولى إلا أن هؤلاء المثقفين أيا كانت طبيعة تكوينهم أو اللغة التي يستعملونها يمثلون القطب الموجب))[5] .

أما رؤية سعد الله فإنها تختلف بعض الشيء عما ذهب إليه جغلول ،و يرى أن الفرو قات واضحة بين الجيلين ،وأن مدرسة الإصلاح قدمت خدمة جليلة للوطن أكثر من غيرها من المدارس الأخرى وبالخصوص المدرسة الفرنسية التي خدمت الاندماج والانسلاخ أكثر ما اهتمت بالقضية المصيرية للجزائريين، وقد أشار إلى ذلك بقوله: ((كان

---

1 Combes، Rapport Sur l،enseignement، P332.

2 أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي ، الجزء السادس، دار الغرب الاسلامي، الطبعة الاولى، بيروت، 2007، ص 27.

3 عبد القادر جغلول، المثقفون الجزائريون المعاصرون 1930/1880، المرجع السابق، ص11.

4أبو القاسم سعد الله، أفكار جامحة، المرجع السابق، ص 77.

5 عبد القادر جغلول، المثقفون الجزائريون المعاصرون ..، المرجع السابق، ص11.

إطلاع و ثقافة وتأثير إسماعيل حامد يمكن أن ينضم إلى أنشطة محمد بن رحال[1] ومحمد بن أبي شنب وعبد القادر المجاوي وابن علي فخار وابن الموهوب وأن تتكون منهم نواة لحركة إسلامية متجددة تدعو إلى التعليم والنهضة في وقت مبكر لهم فئة تملك الرؤية والقلم واللسان لكن الجهود كانت مشتتة والرؤية ليست واضحة فكانت دعوة إسماعيل حامد إلى تكريس الواقع لا إلى تغييره وإلى توحيد الاهتمام بالروابط الفرنسية لا بالروابط العربية الإسلامية وكان الاهتمام الذي حظي به يرجو إلى دعوته إلى التقارب الجزائري الفرنسي والاندماج وهو ما لم يحظ به فكر بن رحال ولا فكر المجاوي وابن سماية ممن كانوا يعتبرون من أصحاب العمائم القديمة رغم ثقافتهم العصرية ورأيتهم المستقبلية[2].

وتعد مدينة قسنطينة من المدن السباقة التي بادر أعيانها إلى تقديم المطالب الجزائرية للإدارة الفرنسية، وبعثوا بالعرائض العديدة ما بين سنة 1881 و1895 للسلطة الاستعمارية، و برزت خلال هذه الفترة أسماء لامعة لعائلات قسنطينية ساهمة في ذلك، من بين هذه الأسماء المكي بن باديس، والطيب بن وادفل، وصالح بن مهنا ،ومحمود بن السويكي، وعائلة الفقون، وباشتارزي، و عائلة ابن جلول، وغيرهم من الشخصيات المنتمية للعائلات المثقفة من أعيان المجتمع القسنطيني وقتئذ.

وقد رفضت الكثير من هذه الوجوه الصمت، و عبرت عن سخطها أمام مظلمة الاستعمار، و يذكر المؤرخ الفرنسي شارل أندري نوشي أن مبادرة النخبة القسنطينية في رفعها للمطالب الجزائرية، وعلي رأسها عائلة بن باديس تعد بادرة هامة في بداية العمل السياسي المنظم، بعد أن أرسلت هذه الجماعة سنة1881 عريضة تحوي مطالب إلى المجلس العام بقسنطينة تطالب من خلالها بتوسيع مقاعد التمثيل الجزائري في المجالس المختلفة، و نفس المساهمة أكدها ألان كر يستلو في دراسة له حول مساهمة المكي بن باديس في إرساء دعائم الحركة الوطنية.[3]

وهذه نماذج من عرائض النخبة القسنطينية في أواخر القرن 19 موقعة بأسماء لامعة لعائلات مرموقة أمثال عائلة بن باديس، وبن المهنا و الونيسي و باشتارزي ونحوهم و لعل الشيء الملاحظ على هذه النماذج من هذه العرائض أنها ركزت بالدرجة الأولى على الجوانب الدينية و الإسلامية و دعت إلى ضرورة إصلاح أمور المساجد وترميم هياكلها و تقديم لها الدعم المادي والمعنوي حتى تصبح فاعلة في خدمة المجتمع و من تم فإن عرائض هؤلاء الجماعة برغم كونها دينية ألا أنها تعد دعما حيا لنصرة المطالب الجزائرية التي تجلت في الأفق والتي شملت أيضا التوجهات السياسية و بالتالي أصبح المطلب الديني يصب في الوعاء السياسي والعكس صحيح.

---

1 ينظر فهرس تراجم الشخصيات في آخر الرسالة.

2أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي ، الجزء السادس، المرجع السابق، ص 241. ينظر: أحمد مريوش، الحركة الطلابية الجزائرية ودورها في القضية الوطنية وثورة التحرير 1954، إشراف: ناصر الدين سعيدوني، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص 19

3 André Nouschi,La Naissance Du Nationalisme algérien 1914-1954, Editions de minuit, paris, p20.

ولعل الشيء الملفت للانتباه هو أن الإدارة الاستعمارية لم تستجب مباشرة للمطالب الجزائرية التي تضمنتها هذه العرائض و نحوها، و لكنها أخذت تبحث عن صيغ جديدة في تعاملها مع اليقظة الجزائرية، ولعل ما يفسر ذلك التوجه الفرنسي المهادن للجزائريين، أنه في سنة 1891 أرسلت باريس لجنة برلمانية إلى الجزائر برئاسة جول فيري للوقوف عند أوضاع الجزائريين، ورسم معالم لسياسة جديدة أقل ما يقال عنها أنها تهدف إلى احتواء الجزائريين، وذلك بالتشاور و التنسيق مع الحاكم العام جول كامبون الذي ولي حاكما عاما على الجزائر مابين 1891و 1897 ويعد الرجل من بين الحكام الواعين بالسياسة الفرنسية الجديدة التي سوف تنتهج في الجزائر.[1]

والظاهر أن زيارة اللجنة البرلمانية إلى الجزائر، لم تكن بعيدة عن إنشغالات النخبة الجزائرية، ومن تم فأنه لا يستبعد أن تكون اللجنة البرلمانية قد التقت ببعض عناصر النخبة الجزائرية إذ تذكر بعض المصادر التاريخية إنه خلال سنة 1891 سافر إلى باريس وفد من أعيان الجزائر بقيادة عناصر لامعة، منهم الدكتور محمد بن العربي، والشيخ محمد بن رحال وهما من العناصر الفاعلة في الحياة الجزائرية وقتئذ، و قد احتوت هذه العريضة التي سلمت للإدارة الفرنسية على جملة من المطالب الأساسية نلخصها في النقاط التالية:[2]

- ✓ تعميم التعليم لكافة الطبقات، و فتح الآفاق أمام التعليم العالي مع ضرورة الاعتناء باللغة العربية وأصول الفقه الإسلامي.
- ✓ التراجع عن تطبيق قرار سبتمبر 1886 القاضي بإلغاء المحاكم الإسلامية واستبدالها بالمحاكم الفرنسية.
- ✓ إعانة الفقراء و المعوزين وتوزيع مدا خيل الأوقاف لخدمة المشاريع الخيرية.
- ✓ التخلي عن فكرة الملكية الجزئية للأملاك المشاعة بين العائلة الواحدة.
- ✓ لا يعاقب البريء بجريمة المجرم وسط القبيلة الواحدة.
- ✓ إلغاء قانون الأهالي الجائر. تجنيد الجزائريين في الجيش الفرنسي يكون اختيارياً مع إلزامية الترقية في الرتب والمسؤوليات كبقية الفرنسيين.
- ✓ إلزامية الجزائريين بالجنس هو كراهية على ترك الشريعة الإسلامية التي التزمت فرنسا باحترامها.
- ✓ فتح آفاق الانتخابات لكل الجزائريين والاحتكام لعامل الكفاءة لا للمساومة.
- ✓ ضرورة إشراك الجزائريين في المجلس الأعلى الذي من مهامه معالجة قضايا الأهالي.
- ✓ انتخاب الأهالي لنيابة مجلس الأمة الفرنسي، أو إرسال وفد من الجزائريين في كل سنة لإيصال المطالب وحضور جلسات مجلس الأمة.
- ✓ ضرورة اشتراك الجزائريين في المجلس الجنائي للنظر والتداول في الخصومات والأحكام.
- ✓ مراجعة قانون الغاب وتخصيص أماكن للأهالي للحفاظ على ثروتهم الحيوانية.

---

1 Gabriel Esquer, Histoire de L'Algérie (1830-1960), presse universitaire de France (Vendôme, impr.de P.U.F), 1960, p90.

2عبد الرحمان بن العقون، الكفاح القومي والسياسي ..، ج1، المرجع السابق، ص19.

- ✓ تأسيس بنك عقاري خاص لمساعدة الفلاحين.
- ✓ سلطة الحاكم العام تكون مستوحاة من مجلس الوزراء الفرنسي، وتبقى بعيدة عن ضغوطات الكولون.
- ✓ تخفيف الضرائب المفروضة على الأهالي.
- ✓ الحفاظ على الملكية للصالح العام على أن تكون بالشاوي بين الجزائريين والمعمرين في التمثيل المزايدة وشراء الأراضي.

ومن الواضح أن مطالب النخبة الجزائرية أصبحت تتبلور أكثر فأكثر مع حلول القرن العشرين، واتجهت نحو ضرورة إشراك الأهالي في المجالس المنتخبة والسماح بالحصول على الحقوق المشروعة ولو كان ذلك في كنف الوجود الفرنسي. لأن ذلك يحقق نمط المساواة مع المعمرين.

وبعد سنة واحدة من زيارة فيري للجزائر، وفي سنة 1892 ازدادت اهتمامات النخبة بالقضايا الوطنية وخصوصاً مطلب إعادة الاعتبار للهوية العربية الإسلامية، وتجسدت تلك المطالب في اهتمامات الشيخ بن رحال ومنها مسألة تعليم الجزائريين التي جعل منها مطلباً أساسياً أمام لجنة التحقيق البرلمانية التي زارت الجزائر، بعد أن أكد لها ضرورة إحياء وتنظيم المدارس الإسلامية، وتوسيع مؤسسات التعليم ومراقبتها من طرف الجزائريين، مع ترقية الفئة المتعلمة اجتماعيا وسياسياً.[1]

وخلص بن رحال في مشروعه إلى أن التعليم باللغة الفرنسية أضحى عديم الفائدة بالنسبة للجزائريين، لذلك كانت دعوته واسعة لتعليم تدريس اللغة العربية بين الجزائريين دون الانبهار بما تحتويه الثقافة الفرنسية. لذلك نجد بن رحال ربط في مفهومه المطلبي بين الأصالة والتجديد في دعوته لتحضير الجزائريين، وكانت دعوته غير مرغوب فيها لدى الدوائر الاستعمارية وقد أشار إلى ذلك الشيخ عبد الرحمان الجيلالي بقوله:"و يا للفزع والهول الذي يلحق الفرنسيين حينما كان يقف بن رحال يخطب في المحافل السياسية أو يكتب في الصحف والمجلات الدورية ويأتي بحججه القاطعة في نصرة الإسلام والعروبة والوطن".[2]

وقد لقيت مطالب بن رحال رواجاً معتبرا في أوساط النخبة الجزائرية القريبة من توجهاته الفكرية، وآزرته ورحبت بمطالبه، ومن بين هؤلاء الذين هللوا لعمله عمر بن بريهمات، والحاج الطيب الشرشالي، وحمود بن مخفوجي ونحوهم وكانت مسعاهم ترمي إلى إصلاح دائرة تعليم الجزائريين في إطار استعادة الهوية العربية الإسلامية دون التشدق بأمجاد الثقافة الفرنسية.[3]

1عبد القادر جغلول، تاريخ الجزائر الحديث، المرجع السابق، ص88.

2عبد الرحمان الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، ج4، المرجع السابق، ص466.

3 المرجع نفسه، ص466.

ومع حلول القرن العشرين ومجيء "جو نار" على رأس الولاية العامة، عرفت الجزائر سياسات جديدة تحت ضغط الكولون، بعد أن استفادوا من قرار 19 ديسمبر 1900 الذي نص على منح الاستقلال المالي للمستعمرة على حساب مصلحة الأهالي، و لعل ما يفسر ذلك الإجحاف عدم التساوي في مقاعد المجلس بين الفرنسيين و الجزائريين فالنصيب الفرنسي يشغل 48 مقعدا، في حين يشغل الطرف الجزائري 21 مقعدا، و تختارهم الإدارة الفرنسية، بحسب ميولا تهم المعهودة لخدمة المصلحة الفرنسية الاستعمارية و تهدئة الرأي العام الجزائري.[1]

وبرغم هشاشة التمثيل الجزائري في المجلس المالي، فإن ذلك الاشتراك يعد مكسبا إضافيا للمطالب الجزائرية التي كثيرا ما طالبوا بها منذ بداية القرن ،و جعلت من الحكومة الفرنسية تولي بعض الاهتمام لقضايا الجزائر، و تمثل ذلك في زيارة الرئيس الفرنسي "لوبي" إلى الجزائر، والتي استغرقت قرابة النصف شهر ما بين 10إلى 26 أفريل سنة 1903.

ومن دون شك فإن زيارة الرئيس الفرنسي للجزائر للوقوف عند أحوال الجزائريين قد فتحت الآفاق أوسع أمام مطالب النخبة ،ومنها مبادرة بن رحال الذي ألقى خطابا هاما أمام الرئيس الفرنسي، ويعد الرجل الوحيد من بين جماعة النخبة الذي أوضح صراحة عن حقوق المسلمين الجزائريين، ورفض سياسية الاندماج كما طالب بتوسع دائرة التمثيل السياسي للأهالي، وإلغاء قانون الأهالي البغيض .[2]

الظاهر أن الرئيس الفرنسي قد استمع للمطالب الجزائرية، ووعدهم بالمزيد من الإصلاحات، خصوصا وأنه قد لمس فيهم ملامح التوجه نحو الأخذ بمظاهر النهضة والتجديد، وذلك ما كانت تخشاه فرنسا على مستقبل بقائها في الجزائر . وبرغم تماطل الإدارة الفرنسية، وما عرف عنها من سياسة الهروب نحو الأمام، وتأجيل معالجة القضايا الجزائرية ، فإنه بعد مرور بضع سنوات من زيارة لوبي إلى الجزائر تحصل الأهالي سنة 1908 على مكسب سياسي جديد تمثل في إشراكهم في المجالس العمالية، وحصولهم على عضوية الثلث من مجموع لأعضاء المجلس.[3]

II. بداية الطروحات السياسية من خلال تشكيل الوفود و تقديم المطالب:

ووسط هذه الأجواء المشحونة بحمى المطالب والآمال الجزائرية من جهة، وازدياد الحذر والمخاوف الفرنسية من جهة أخرى شهدت الجزائر العاصمة سنة 1908 إعلان النخبة عن ميلاد نواة هامة جمعت عناصر

1ابن العقون، الكفاح القومي...، ج1، المصدر السابق، ص 24.

2 Ch.R.Ageron, Histoire de l'Algérie contemporaine (1871 – 1954). Tome second, PUF, p.239.

3جوان غيليسبي، الجزائر الثائرة، تعريب: خيري حماد، ط1، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1961، ص 34.

فاعلة تدعى "**لجنة الدفاع عن مصالح المسلمين الجزائريين**" وكان من أبرز عناصرها رائد النخبة اللائكية الشريف بن حبيلس، و عمر بوضربة و الحاج موسى وابن التهامي.[1]

وكانت هذه الجماعة السباقة لأخذ مثل هذه المبادرة بغرض الدفاع عن مصالح الجزائريين، وذلك لغياب التمثيل الشرعي الوطني باستثناء المحاولات اليتيمة التي بادر بها بن رحال كما أسلفنا سابقا ومن تم صح القول أن مبادرة النخبة في العاصمة كانت ترعى مصالحها أولا قبل مصالح الجزائريين، وحتى تتحصل أيضا على وسام الفضل والسبق في العمل السياسي الذي ظل بعيدا عن طموح الجزائريين .

وبعد صدور قانون التجنيد الإجباري الغير عادل، وجد أعضاء لجنة الدفاع عن مصالح المسلمين الجزائريين أنفسهم وكأنهم موكلين للدفاع عن مطالب الجزائريين ضد هذا الإجراء التعسفي والعنصري في حق الشباب الجزائري، وارتأت جماعة النخبة إرسال عريضة مورقة في 27 ماي 1912 إلى الحكومة الفرنسية والمجلس الوطني احتوت على جملة من المطالب منها :[2]

- ✓ إن قانون التجنيد جاء معاديا للديمقراطية وهو ينطبق على الفقراء دون سواهم.
- ✓ مدة الخدمة العسكرية غير عادلة بين أبناء الأهالي و المعمرين .
- ✓ تعويض الأهالي عن التجنيد بمبلغ 250 ألف بعد إهانة ويعدهم مرتزقة
- ✓ ضرورة بناء قانون التجنيد على مبادئ الحرية و العدالة و المساواة.
- ✓ إلغاء قانون الأهالي التعسفي .
- ✓ التخلي عن العمل بالأحكام الزجرية .
- ✓ التوزيع العادل للضرائب بين الجزائريين و غيرهم من الأوروبيين .
- ✓ توسيع دائرة التمثيل النيابي للجزائريين بما في ذلك المجلس الوطني الفرنسي .

وقد عرفت سنة 1912حركة شبانية واسعة رافضة لحركة التجنيد الإجباري وحركت من مشاعرهم وأجمعت شملهم ووحدت من مفاهيمهم، وكثرت العرائض الداخلية وتأججت الأوضاع و لاحت في الأفق الإضرابات وبدت حركة الاحتجاجات والاضطرابات وحينها سعت النخبة كعادتها إلى المبادرة و البحث عن مخرج لهذه الوضعية المتأزمة التي لم تكن في صالح فرنسا ولا حتى في صالحها هي أيضا باعتبارها صاحبة الامتيازات، ولذلك نشطت هذه الحركة الشبانية التي أطلقت على نفسها حركة الجزائر الفتاة و أحيانا بيان الشباب الجزائري.[3]

وقد تمكنت حركة الشباب الجزائري أن تتوصل إلى تشكيل وفداً يضم مجوعة من الأسماء المعروفة وقتئذٍن أمثال بن رحال وبن التهامي، والحاج سعيد، وبوشريط علاوة والدكتور موسى وقارة علي وابن عصمان وابن ديدوش

---

1 Chérif Benhabyles, l'Algérie française vue par un indigène. Alger, 1914, pp 117-122.

2ابن العقون، الكفاح القومي..، ج1، المصدر السابق،، ص 36.

3يحي بوعزيز، الاتجاه اليميني في الحركة الوطنية من خلال نصوصه 1912-1948، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987، ص23.

وغيرهم، وقد مثلت هذه الوجوه مناطق مختلفة كالجزائر وقسنطينة وجيجل وبسكرة وتلمسان وعنابة، وقد سافر الوفد في رحلته الثانية من نفس السنة إلى باريس، وقدمت عريضة كما أحلى للبعض تسميتها.

والدارس لمطالب الوفد في رحلته الثانية يجدها لم تخرج عن أثرها الأولى، ولم تصف المطالب الجديدة، والعريضة مقسمة إلى قسمين: أولها مطالب مساندة للسياسة الفرنسية مع الإبقاء على قرار التجنيد مع إدخال تعديلات على بنوده كتخفيض المدة الزمنية إلى سنتين كما هو الشأن لدى الفرنسيين، والمطالبة أيضاً برفع عمر المجند إلى عشرين سنة بدلا من الثمانية عشر سنة، مع إلغاء المنحة التي خصصت للمجندين الجزائريين.

أما القسم الثاني من العريضة فهي مطالب تعويضية وهي أشبه بالمكافئة للنخبة على مواقفها مع السياسة الفرنسية، ولو أن تلك التعويضات قد شملت الطبقة العريضة من الجزائريين كإبطال قانون الأهالي والمحاكم الزجرية الرادعة ورفع تمثيل الجزائريين في المجالس المنتخبة مع التوزيع العادل للضرائب ومدا خيل الميزانية بين الجزائريين والفرنسيين.[1]

وبرغم ذلك كله، فإن مطالب النخبة سنة1912 تعد مرحلة هامة ومبكرة من عمر الحركة الوطنية المنتظمة، ولو أنها ظلت بعيدة عن جميع كل المطالب الجزائرية وخصوصاً ما كان متعلقاً منها بالهوية والمقومات العربية الإسلامية، ولو أن أحد أعضاء الوفد وهو بن رحال قد نقل تلك الاهتمامات للسلطة الفرنسية، وقد تعادل بذلك هذه المدة علي ياسن حمية الذي التقى بالوفد وأعجب بابن رحال الذي وجده ملماً بالمسائل الإسلامية لإطلاعه وصدقه ومعرفته ودرايته بالسياسة الفرنسية لمدة ثلاثين سنة لم يرى فيها إلاَّ الخيبة وسوء المعاملة لأبناء جنسه حسب تعبير باش حمبة إلى أنه يقول: "أتى إلى هنا مقلداً سبحته وبيده عصاً يخيل لنا موسى ماراً بأرضٍ فرعون".[2]

وعلى الرغم من شرعية المطالب الجزائرية المقدمة للحكومة الفرنسية، فإن إدارة الاحتلال لم تبالي بها، وزجت بحوالي ربع مليون من الشباب الجزائري في رحى الحرب العالمية الأولى منهم ثمانون ألف ألحقتم بقطاع الصناعة والمناجم ومعامل البارود وقطاع الزراعة لتمويل جبهات الحرب. كما جندت ما لا يقل عن الأربعمائة ألف لمحاربة الألمان مات منهم حسب ما ذكره توفيق المدني ما يزيد عن الثمانين ألف من خيرة أبناء الجزائر.[3]

وتذكر المصادر التاريخية أن معارضة الشباب الجزائري لسياسة التجنيد الإجباري كانت قوية جداً في كافة أنحاء الوطن تقريباً، إذ قابل المواطنون حاكم منطقة بني يعقوب بضواحي المدية بالرجم بالحجارة، ونفس المصير تعرض له أيضاً حاكم منطقة المعاضيد بضواحي برج بوعريريج، أما منطقة الأوراس فقد انتفض شبابها وتمردوا عل الإدارة

1أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج2، المرجع السابق، ص449.

2المرجع نفسه، ص449.

3توفيق المدني، هذه هي الجزائر، المصدر السابق، ص161.

الفرنسية، ولم يمتثلوا لقرار التجنيد وحضر منهم 25 من مجموع 141 من المدعوين لقرار التجنيد، وبنفس الغضب عبر سكان الغرب الجزائري، وانتفض سكان ندرومة–مدينة الشيخ بن رحال وامتثل للتجنيد عنصر واحد من مجموع 460 مسجل، كما هرب شباب تلمسان إلى المغرب الأقصى كي لا يجند لخدمة العلم الفرنسي. أما مدينة قسنطينة فقد عبر شبابها هي الأخرى عن رفضهم لسياسة التجنيد وصرح أعيانها سنة1914 رئيس المكتب العربي للشؤون الأهلية بقوله:"بإمكانكم الزيادة في الضرائب ونحن قابلون لكننا لا نسلم لكم أبناءنا".[1]

حركة الإحياء التاريخي :

لقد عرفت بداية القرن العشرين دعوة هامة للنهوض بالإحياء الثقافي، ومخاطبة العقل وبناء الذات والبحث في الذاكرة، وتولد في ذلك رغبة جامحة لدى العديد من الجزائريين الذين مكنهم الحظ من الدوام على العمل الثقافي، وظهرت عدة دراسات كتبها جزائريون سلطت الأضواء على قضايا الجزائر التاريخية، ومنها تأليف أبن عمار سنة 1902 وأبن مريم سنة 1907 والرحلة الورتلانية سنة 1908 وموسوعة الشيخ الحفناوي سنة 1907 بعنوان "تعريف الخلف برجال السلف " وتعد بحق معلما تاريخيا هاما ساهم في نفض الغبار على تاريخ الجزائر الثقافي، وأعطى انطلاقا فاعلا في التمهيد لرؤية جديدة لمدرسة تاريخية وطنية أرسى أسسها الشيخ مبارك الميلي حينما أسهم هو الآخر في تأليف موسوعة أخرى بعنوان "تاريخ الجزائر في القديم والحديث"[2] الذي أقلق الدوائر الفرنسية باعتراف كتابهم وتجلى ذلك بالخصوص في كتابات المستشرق الفرنسي جو زيف ديبارمي الذي أعتبر أن الإحياء التاريخي الذي عرفته الجزائر مع مطلع القرن الماضي يعد بحق نهضة فكرية وسياسية أيقظت المجتمع الجزائري من سباته.[3]

1 Nonschi، la Naissance du Nationalisme, op.cit, P25.

2 رابح لونيسي، دراسات حول ايديولوجية وتاريخ الثورة الجزائرية، كوكب العلوم للنشر والتوزيع، ط2، الجزائر، 2012، ص ص 153-157.

3أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج2، المرجع السابق، ص153.

رابعا: العوامل الداخلية المساهمة في بناء الثقافة السياسية عند أعضاء الحكومة المؤقتة

نقصد بها المناخ أو الفكر السياسي الذي ساد النخبة السياسية الوطنية قبل وخلال اعتمادها أسلوب الممارسة السياسية في مواجهتها السياسية الفرنسية، ونقصد بها أيضا العوامل الإيديولوجية والسياسية الفكرية التي ساهمت في تكوين أو بلورة الوعي الوطني السياسي في ذهنية التشكيلات السياسية الجزائرية وفي تشكيل ثقافة سياسية خاصة تنبع ضمن الإطار الفكري والسياسي، حقيقة لم يتشكل الوعي الوطني القومي والسياسي إلا خلال هذه الفترة الطويلة التي حددت معالم الصراع السياسي الشيء الذي يدفعنا إلى تتبع هذه الفترة وذلك بالعودة إلى الكيفية الاستعمارية وإلى الحركة الوطنية من خلال بعض النصوص والأدبيات التي تعكس الصورة الحقيقية لدى رجالات الثورة للواقع السياسي التي كانت تحياه آنذاك، ولهذا فإن التطرق إلى هذا المناخ السائد في تلك الفترة قد يساعدنا على فهم طبيعة الثقافة السياسية لرجالات الثورة ومن بينهم أعضاء الحكومة المؤقتة.

I. فشل المقاومة الشعبية:

لقد فشلت المقاومة الشعبية في الحصول على أهدافها المتمثلة في توقيف الاحتلال وإجهاض مشاريع فرنسا الاستيطانية، وبرغم شدة المقاومة واتساعها جغرافيا إلى مناطق عديدة من أقاليم الجزائر كمقاومة الأمير "عبد القادر" و"أحمد باي" و"المقراني" و غيرها من المقاومات الشعبية العديدة، التي لم تخمد إلا بعد اعتماد أسلوب العمل السياسي المنظم خلال منتصف العشرينيات، وبرغم بقاء فلول المقاومة الشعبية من حين لآخر باعتراف الفرنسيين أنفسهم و قد أشار إلى ذلك الدكتور "فيتال" الذي كتب من قسنطينة إلى صديق له في 8 أفريل 1864 بقوله: "ما تزال هناك كلمات تهز هذا البلد هزا كلما ورد ذكرها، هي كلمات القومية والإسلام و الأرض المقدسة، التي يجب تطهيرها من الكفر.. هذه الكلمات عندما تتردد تجعل الشعب مستعدا للثورة".[1]

II. الإجراءات الفرنسية التعسفية

إن تمادي الإدارة الفرنسية الاستعمارية في إصدار قوانينها التعسفية قد مكن مستقبل بقائها في الجزائر، وخنق حرية صوت الجزائريين و عمل على تحقيق منظومة الاستيطان، ودمج الجزائر في الكيان الفرنسي و اتضح ذلك في العديد من القوانين و المراسيم و الإجراءات التي نصت عليها التشريعات الفرنسية مند إنهاء مرحلة التردد وصدور القرار الملكي الخاص بإلحاق الجزائر بفرنسا، إلى أن تشكلت الخريطة السياسية الوطنية التي وسعت من المطالب الجزائرية، و حينها لجأت الإدارة الفرنسية إلى التقليل من قوانينها الجائرة . التي تدعي إيصال الحقوق و الحريات للشعوب المستعمرة، وإخراجها من عصور الظلام إلى عهد الأمان، بل كان هدفها الحقيقي من وراء ذلك هو تقييد الجزائريين، و التحكم في رقابهم وخنق أصواتهم، وغرس النعرات بينهم و تفضيل بعضهم عن بعض. بل وتنصيب

1محمد الميلي ،ابن باديس و عروبة الجزائر، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980، ص38

أحدهم في المسؤولية خدمة لها لا للصالح العام وأرادت بذلك زرع اليأس و الخنوع في نفسية الأهالي، و مع المداومة للإنصياغ و الامتثال لهذه القوانين الجائرة ،التي تصبح مع مرور الزمن بالأمور العادية في نظرها و هي جزء لا يتجزأ من حياتها الطبيعية وبالتالي لا تجرأ على معارضتها.[1]

III. تمكين سياسة الاستيطان الأوربي

منذ الوهلة الأولى للاحتلال انتهجت فرنسا سياسة الاستيطان و تجريد الجزائريين من أراضيهم و ممتلكاتهم، وإفقارهم اقتصاديا حتى يسهل لها تركيعهم و إبعادهم عن زعامات المقاومة، بل وتهجيرهم إلى المناطق القاحلة و أحيانا إلى خارج الوطن، و خصوصا بعد إخماد ثورة المقراني 1871، و قيام الإدارة الفرنسية الاستعمارية بمصادرة أملاك الجزائريين و نفي البعض إلى نوميا بكاليدونيا الجديدة و البعض الآخر إلى فرنسا و كورسيكا و البعض الآخر إلى كيان بأمريكا الجنوبية، و بهذا الأسلوب تخلص الفرنسيون من أولاد ابن عاشور، و أولاد ابن عز الدين سنة1864 ومن الثوار الآخرين عام 1871 مثلما فعلوه مع عائلة المقراني بمجانة و عائلة أولاد سيدي الشيخ بالجنوب الوهراني و عائلة الحداد بصدوق بمنطقة بجاية.[2]

وقد عان الشعب الجزائري من ويلات الاستعمار، وموورست ضده سياسة التهجير والطرد والإقصاء بوسائل قهرية وأحيانا إغرائية، و أبعد إلى مناطق جبلية جافة، وإلى فيافي الصحراء، وعاش عيشة البؤس والحرمان والفقر والجهل، حتى يظل خادماً للسياسة الاستعمارية وممتثلا لأوامرها، و كان الأكثرية من الجزائريين قد فتك بهم المرض و الحرمان والجهل والتشريد و البؤس والعيش تحت ضيم الاستعمار البغيض.

هكذا إذا قدمت فرنسا للجزائريين نموذجا من الفقر و البؤس و الحرمان بدلا من الحضارة الموعودة التي وعدت بها الجزائريين عشية الاحتلال من خلال المنشور الذي وزع عليهم و الذي ذكرهم بأن، الوجود الفرنسي في الجزائر جاء لطرد الأتراك وتحرير الجزائريين.

وقد انتهجت حكومة باريس سياسة جديدة اغرائية لجلب الجالية الأوروبية للاستيطان في الجزائر، بعد أن وفرت لهم الإمكانيات المادية و المعنوية، و أصدرت لذلك مجموعة من المراسيم والقوانين بين 1871 إلى 1914 تقنن جلب الاستعمار وتدمير بنية السكان الجزائريين وإبعادهم عن ممتلكاتهم وأراضيهم. .[3]

---

1 Charles robert Ageron, Histoire de l'Algérie contemporaine (P.V.F paris 1964), p53.

2يحي بوعزيز، مظاهر المقاومة وروادها في الشرق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1980، ص25.

3 Jean mirant, la France et les œuvres indigènes en Algérie ,Publication du comité national métropolitain du centenaire de L،Algérie, p124.

3 Emmanuel Fouquet ; Dictionnaire Hachette Encyclopédique ; p328

وبرغم تحذير الجنرال "الفريد شان زي" من مغبة ردود فعل الجزائريين الرافض لسياسة الاستيطان الأوروبي، بعد تعيينه حاكما عاما على الولاية العامة ما بين 1873إلى 1879 خلفا لهنري قيدون، فإن حكومة باريس لم تبال بنصائح شان زي، مع العلم أن الرجل اشتغل مدة طويلة مع فرقة الزواف بالجزائر، قبل أن يترقى في المسؤوليات العسكرية حتى رتبة جنرال خلال سنة1871. وواصلت سياسة توطين المعمرين وتهجير الجزائريين.[1]

وقد تذكر في ذلك الصدد الكثير من المصادر التاريخية أن الحاكم العام شان زي تعامل مع ملف الاستيطان الأوروبي، و فتح آفاق الهجرة الأوروبية إلى الجزائر بنوع من الليونة، و كان دوما يسعى في أعماله إلى ضرورة الإبقاء على ملكية الأراضي للجزائريين. و لو كان ذلك بالشيء القليل، مقارنة مع النسبة الإجمالية لأملاكهم الواسعة [2].

والظاهر أن رغبة الكولون وضغوطا تهم على حكومة باريس لإقصاء الجزائريين ونزع ملكيا تهم، كانت أقوى من سياسة الحاكم العام، بل ذهبوا إلى أبعد من ذلك، وأرغموا حكومة باريس خلال سنة1887 على إصدار قانون جديد يتجاهل ما يرفضه نظام العروش من عدم تجزئة الأراضي، وبالتالي استحوذوا على الأراضي، وأبعدوا أصحابها بوسائل الترغيب والترهيب، بل لم يكتف المعمرون بذلك، و تمكنوا من إنهاء مهام شان زي الذي حكم قرابة الستة سنوات كاملة، و عوض بحاكم جديد يدعى ألبير قريني الذي ظل على رأس الولاية العامة إلى غاية 1881.[3]

وكانت سياسة الولاية العامة دوما في خدمة الجالية الأوروبية، برغم اختلاف منهجية ومطروحات كل حاكم عام، لكن ذلك ظل يصب في خدمة المصلحة الفرنسية على حساب مصلحة الجزائريين، الذين أبعدوا عن ممتلكاتهم المشروعة، وأقصوا من المسؤوليات وحرموا من الحقوق، و قد ارتكزت فلسفة الاستعمار الفرنسي على حد قول محمد حربي على عنصر التفوق والإقصاء والتهميش وغرس المهانة و المذلة في النفسية الجزائرية، و قد أشار إلى ذلك بقوله:"منذ سنة 1848 فرضت الجمهورية الثانية الاقتراع العام في المستعمرات، وأقرت للأوروبيين صفة المواطنة، و منحتهم حق التمثيل في البرلمان، وجعلت من شمال الجزائر مقاطعات فرنسية. أما الإمبراطورية الثانية فإنها قامت بمراجعة هذه السياسة، وفكرت في إنشاء مملكة عربية، وبعد سقوط هذه الإمبراطورية فرض المعمرون سنة1881 على الجمهورية الثالثة نظام الارتباط بفرنسا، وبذلك خرج مصير الجزائر من أيدي العسكريين، وحقق المعمرون انتصارا كبيرا، وكان التفاوت والتمايز هو القاعدة ولم يكن للجزائريين بوصفهم رعايا الحق في الاقتراع، ولا المشاركة في انتخابات المجلس الوطني، وكان تمثيلهم في المجالس الجزائرية منقوصا، وعلى المستوى الجزائري كانوا يستهدفون لمجموعة

---

1 Charles Robert Ageron، Les Algérien Musulmans Et La France (1871-1919), p.u.f, 1968,P83.

2 عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر، المرجع السابق، ص574 .

3 المرجع نفسه، ص574 .

من الإجراءات الاستثنائية تعرف باسم قانون الأهالي، رغم التعديلات العديدة التي أدخلت على المؤسسات، فأنها بقيت غير عادلة في أساسها."[1]

وقد أقر الفرنسيون أنفسهم بذلك التفوق والجبروت الذي حققوه على حساب الجزائريين، وذلك ما أوضحه أستاذ القانون بجامعة الجزائر ايميل لرشي سنة 1903 بقوله:((إن وضع الفرنسيين اليوم بالجزائر شبيه بوضع الإفرنج في غاليا القديمة .جنس غالب يفرض هيمنته على جنس مغلوب ،هناك إذا أسياد و رعايا، وأصحاب امتيازات وأناس لا امتيازات لهم، فلا محل هنا للمساواة)).[2]

IV. محاولة القضاء على مقومات الشخصية الجزائرية

عمدت فرنسا على طمس معالم ومقومات الشخصية الوطنية الجزائرية اللغوية منها والتاريخية والدينية، حتى تقضي بذلك على مكونات الوحدة الوطنية، و كانت الإدارة الاستعمارية تسعى دوما إلى تغييب الدين الإسلامي عن مشاعر الجزائريين، باعتباره أهم مقوم للشخصية الجزائرية، و لذلك فلا غرابة أن نجدها تحاربه منذ الوهلة الأولى لاحتلال الجزائر ففي 11 جويلية 1830 أقامت إدارة دوبورمون حفلا دينيا ضخما في الساحة الرئيسية لمدينة القصبة بالجزائر، و قد حضره العديد من الجنرالات و الضباط والجنود للتعبير عن نشوة الانتصار الصليبي. وقد روى أحد الذين حضروا الاحتفال، وعبر عن مشاعر الحضور بقوله:"إن الاحتفال الضخم جرى في القصبة التي بناها أبناء محمد (صلى الله عليه وسلم) لمواجهة أبناء عيسى(عليه السلام) و قد رتلوا آيات الإنجيل بأصوات عالية أمام آيات القرآن التي أصبحت ميتة، و التي كانت تغطي كل الجدران."[3]

ومنذ ذلك التاريخ و الإدارة الفرنسية تتمادى في إصدار قوانينها لتجريد ما وجدت عليه من الإجراءات والقوانين النابعة من الشرع الإسلامي، و انتهجت إدارة الاحتلال سلسلة من الإجراءات التعسفية لإنجاح مشروعها التغريبي، ففي سنة1841 قررت أن تكون المحاكم الفرنسية هي المسؤولة المباشرة عن النظر في القضايا الهامة، ومن تم أصبح دور القاضي الجزائري كتابة العقود، وإصدار الفتوى و نحوها، وفي 31 ديسمبر 1859 أصدرت إدارة الاحتلال مرسوما جديدا يتضمن إلغاء مجالس الاستئناف، و إعطاء هذه الصلاحيات إلى المحاكم الفرنسية دون غيرها.

وهكذا تمكنت الإدارة الفرنسية من تعطيل القضاء الإسلامي، وأصبح القاضي المسلم يعمل تحت رقابة القضاء الاستعماري، وقد نتج عن ذلك التخلي عن العمل بالقوانين الإسلامية التي كانت مستعملة ومنتشرة بين

1محمد حربي، الثورة الجزائرية، سنوات المخاض، المصدر السابق،ص87.

2محمد حربي، المصدر السابق، ص87.

3أبو القاسم سعد الله، الحركة وطنية، ج1، المرجع السابق، ص72 .

الجزائريين قبل الاحتلال، و كانوا يرجعون إليها في حل نزاعاتهم و تنظيم حياتهم، ومن تم أصبح القضاء الفرنسي هو السائد وهو المرجع الأساسي في التشريع، وأصبح القاضي المسلم مجبر على تعلم اللغة الفرنسية للمرافعة بها، وقد أشار إلى ذلك عمار بوحوش بقوله :"و بما أن الجزائريين لا يعرفون القوانين الفرنسية، ومعظمهم لا يجيدون الحديث باللغة الفرنسية ،فإنه أصبح من المحتم عليهم الالتجاء إلى الوسطاء الفرنسيين عند عرض قضاياهم على المحاكم الفرنسية ."[1]

وبالفعل تمكن الاستعمار الفرنسي من محاربة الشرع الإسلامي، وكتب في ذلك الصدد أحمد توفيق المدني يصف تلك المرارة التي ألحقت بالجزائريين، بعد أن ضربوا في أقدس مقدسا تهم بقوله:"هل يعلم عربي في دنيا العروبة أن القضاء في قطر الجزائر العربي المسلم قضاء فرنسي كله؟ و أن أهل البلاد ليست لهم أدنى مشاركة فيه؟ إن القضاء الشرعي الإسلامي قد حطمه الاستعمار تحطيما، فالقاضي المسلم المتخرج من المدرسة الحكومية هو موظف فرنسي يحكم بين المسلمين في أمور الزواج، والطلاق والحضانة والمواريث، إنما أحكامه تعتبر كلها ابتدائية وللمتقاضين استئنافها للمحاكم الفرنسية التي يكون لها القول الفصل.أما في بلاد القبائل فالقضاء الإسلامي يعتمد هناك منذ 1874 على العرف و التقاليد، أكثر ما يعتمد على الفقه الإسلامي، لتحقيق السياسة الخرافية التي ترمي إلى الفصل بين العربي و البربري، فالقضاء في القطر الجزائري مصيبة من أعظم المصائب الاستعمارية التي نكبت بها البلاد".[2]

وقد أكد هذا المسخ الاستعماري أحد خدم السياسة الاستعمارية في الجزائر و المدعو بيرك، الذي كان مسؤولا على تسيير مديرية الشؤون الأهلية، وكشف عن سياسة فرنسا تجاه رجال الديانة الإسلامية في الجزائر بقوله:"لقد وصل بنا امتهان واحتقار الدين الإسلامي إلى درجة أننا أصبحنا لا نسمح بتسمية المفتي، أو الإمام إلا من بين الذين اجتازوا سائر درجات التجسس، ولا يمكن لموظف ديني أن ينال أي رقي إلا إذا ما أظهر للإدارة الفرنسية إخلاصا منقطع النظير.."[3]

وكانت جميع الإجراءات الفرنسية التدميرية السالفة الذكر، تراهن على دمج الجزائريين وتجنسهم بالجنسية الفرنسية ،لكنها لم تفلح في تلك السياسة، وذلك باعتراف الفرنسيين أنفسهم، و لعل الجدول التالي خير دليل على ذلك، إذ يوضح طلبات الجزائريين للحصول على الجنسية الفرنسية منذ فاتح جانفي 1899 إلى فاتح أكتوبر 1909. وكانت قليلة جدا مقارنة بالعدد الإجمالي للجزائريين الذي قدر مع بداية القرن العشرين ب4'5 مليون نسمة.

السنوات	عدد الطلبات المودعة	عدد الطلبات المرفوضة	عدد الطلبات المقبولة	الملاحظة

1عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر ، المرجع السابق، ص174.

2أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، المصدر السابق، ص138.

3 المصدر نفسه، ص148.

1899	31	10	21	/
1900	49	30	19	امرأة واحدة
1901	36	22	14	/
1902	47	17	30	/
1903	61	23	28	/
1904	57	18	39	2 امرأة
1905	51	18	33	2 امرأة
1906	63	22	41	8 امرأة
1907	65	26	39	5 امرأة
1908	55	08	47	11امرأة
1909	36	20	16	3 امرأة
المجموع	551	214	337 منها 305 ذكور	32 إناث

La Revue indigène No 63 -64 ; Année Juillet Août ,1911, P :405.

V. صدور مرسوم التجنيد الإجباري 1912

يعد مرسوم التجنيد الإجباري[1] الذي صدر في 3 فبراير1912 بداية جديدة في ردود الفعل الجزائري ضد سياسة التعسف الاستعمارية، لأن القانون جاء لتجنيد الشباب الجزائري لخدمة المصلحة الفرنسية، خصوصا وأن مضمون المرسوم غير عادل في محتواه إذ ما يطبق على الجزائريين غير ما كان يطبق على الفرنسيين، سواء من حيث سن التجنيد أو مدة الخدمة، أو المرتبات والرتب والترقيات و نحوها، وقد ترك ذلك المفعول تذمرا و سخطا وسط الشباب الجزائري، الذي عبر عن رفضه واستيائه من القانون بالعصيان والمقاطعة والهجرة والعنف أحيانا.[1]

1 قانون التجنيد الاجباري، صدر ضد الاهالي الجزائريين ، نص على مجموعة من الاجراءات التعسفية تهدف إلى تجنيد الشباب الجزائري في الجيش الفرنسي استعدادا للحرب العالمية الاولى، وتم رفضه من طرف الجزائريين والمعمرين على السواء، لانهم كانوا يعتقدون –المعمرين– أن التجنيد وسيلة لمساواة الجزائريين بهم. ينظر: الجيلالي صاري، المجموعة /الجزائر في التاريخ–المقاومة السياسية 1900–1954. ص 153.

1أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج2 ، ص449.

وإذا كان الشباب الجزائري قد فضل الهجرة والهروب من البقاء تحت خدمة العلم الفرنسي في الجزائر، وفضل البلاد الإسلامية الآمنة[1] ، فإن الإدارة الاستعمارية تفطنت لذلك النزيف، و أشرفت بنفسها على تنظيم الهجرة منذ سنة1916 وأسست لذلك مصلحة " عمال المستعمرات "تحت إشراف وزارة الحربية الفرنسية، التي تولت التكفل بنقل المهاجرين الجزائريين وتوزيعهم وإلحاق معظمهم بوحدات الجيش، قبل مرحلة الخدمة العسكرية بحيث أن دفعة سنة 1917 قد أجبرت على اللحاق بالعمل العسكري قبل الأوان بسنة كاملة، وفي نفي الوقت كانت السلطة قد جندت عنوة 17000عامل في الدفاع الوطني .[2]

وبرغم سلبية قانون التجنيد فقد ترك ضجة واسعة عمقت من الحس الوطني لدى الجزائريين، وقد وصف عبد الرحمان الجيلالي حالة الجزائريين وقتئذ بقوله:"فاستثناء الناس لهذا الإجراء الغريب، ونشأ عن ذلك اضطراب كبير أدى إلى مظاهرات عدائية من طرف الشعب، و رفض الناس التجنيد في الحرب الأولى، وكانت هناك فتن و قلائل في الأوساط قتل فيها عدد من الموظفين و المعمرين الفرنسيين ولا سيما بناحية الأوراس سنة1916 وكان من المسلمين من هاجر إلى الخارج، من بلاد الإسلام، وفر بعضهم إلى الفيافي والجبال والمناطق النائية هروبا من الانصياع لفرنسا[3].

1أحمد توفيق المدني ، " هذه هي الجزائر"، المصدر السابق،ص138

2عبد الحميد زوزو ، الهجرة و دورها في الحركة الوطنية بين الحربين 1919-1939، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر،، ص 14.

3عبد الرحمان الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، ج 4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994، ص335.

خامسا: العوامل الخارجية المساهمة في إذكاء الثقافة السياسية عند أعضاء الحكومة المؤقتة:

هناك جملة من عوامل خارجية التي ساهمت من قريب أو من بعيد في إذكاء معالم الثقافة سياسية لدى رجالات الثورة والتي من خلالها يمكن أن تحدد النطاق العام المعقول للعمل السياسي وذلك بإنماء الحس المعرفي والثقافي، و بعث اليقظة الجزائرية من جديد و قد تجلت في معالم مختلفة كما أشرنا آنفا، ولذلك صح القول أن النهضة الجزائرية ذاتية متجدرة بقدر ما هي متأثرة بالأحداث المعاصرة لها. سواء أكان ذلك على الساحة العربية و الإسلامية أو الدولية، ومن تم فأننا نعتبر جل التحولات التي عرفتها الساحة الجزائرية مع مطلع القرن العشرين ظاهرة صحية غيرت من مجرى الفرد والمجتمع الجزائري نحو الإيجاب، والبحث عن مجال جديد لمقاومة الاستعمار. ومن العوامل التي دعمت بوادر النهضة:

I. النهضة العربية الإسلامية

تتميز النهضة[1] العربية بأنها حركة فكرية استهدفت خروج العرب من مرحلة الانحطاط إلى مرحلة التغيير والتجديد، إنها صحوة للعقل استنتجت الواقع الخطير للأمة. ومن خلال ما كتبه رواد النهضة العربية من أمثال رفاعة الطهطاوي وجمال الدين الأفغاني[2] وعبد الرحمان الكواكبي وعبد الحميد ابن باديس.. وغيرهم ، يرى محمد أركون: ((أن الفكر العربي اكتشف أول ما اكتشف وجود حياة حديثة مصنوعة خارجه، وعلى حسابه جزئيا))[3]، واكتشف أيضا خطورتها عليه إن بقي كما هو، ولذا فإن النهضة العربية سترتبط بالنضال، وهي " كنظرية للولوج إلى الحضارة تحدد أولويات، وتصوغ – إذا صحّ التعبير– استراتيجية للعمل الجماعي ، وتشير إلى معايير للاختيار بين الجوهر والعرض في هذه الحداثة، وبين الصالح والطالح منها [4]. ومن هنا، فإن النهضة، كإيديولوجية نضال، ستغطي رسالتين متكاملتين [5]:

---

1 مصطلح النهضة : لقد غدت هذه الكلمة من أعقد المصطلحات الآن، ومن أكثرها إثارة للنقاش، لاسيما بعد بروز مصطلحات أخرى (التنوير– الحداثة– المعاصرة – ما بعد الحداثة..)، وبعد الانتكاسات والمشاكل التي يعانيها المجتمع العربي بشكل عام .

إن ابن منظور1 (47) يقترح علينا طائفة من المعاني، يمكن أن تعود أساسا إلى محورين:

أ– محور الدلالة على الحركة والقيام (نهض: قام– انتهض القوم وتناهضوا:نهضوا للقتال – أنهضه: حرّكه للنهوض– أنهضتِ الريح السحاب : ساقته وحملته – طريق ناهض: صاعد في الجبل– النهضة:عتبة تعوق وتتعب الإنسان أو الدابة)

ب– محور الدلالة على القوة والطاقة والمقاومة (النهضة: الطاقة والقوة – ناهضته : قاومته– أنهضه بالشيء: قواه به– الناهض: الفرخ الذي قوي جناحاه فاستعد ليطير و النَّهْض:القسر – النّهاض: السرعة .

لقد تجمّع لدينا معنى لغوي عام يختزن ويربط دلالات (الحركة والقيام والطاقة والقوة وتجاوز الصعوبات) ، وهو – رغم بساطته – يفصح عن أهم مكونات دلالة المصطلح اجتماعيا وثقافيا، بل إن صورة الفرخ الذي كبر وقوي جناحاه (قوة وطاقة بوسيلة) فاستعد وتأهل للطيران ، لذات دلالة رمزية وافية على الحالة التي نحن بصددها.ينظر: ابن منظور: لسان العرب المحيط،(نهض) .

2 يرجع في تعريف شخصية الافغاني إلى معجم تراجم الاعلام في آخر الرسالة

3 محمد أركون، الفكر العربي، ترجمة: عادل العوّا. دار عويدات– بيروت– سلسلة زدني علما، 1979، ص 147.

4 برهان غليون ، اغتيال العقل، ط6، دار الفارس للنشر والتوزيع، عمان، 1992 ص 193 .

5 محمد أركون، المرجع السابق، ص 147.

- الرجوع إلى العصر الذهبي للإسلام وإلى الثقافة المدرسية.

- محاربة التأثير الانحلالي، ومقاومة الاعتداءات العسكرية والدبلوماسية والاقتصادية والثقافة الغربية، مع العمل أن تتكامل في الشخصية العربية المكتسبات الإيجابية للحياة الحديثة ".

ويمكن أن يعطينا هذا التصور مفهوما واضحا لتلك الجهود التي حفل بها عهد النهضة؛ (ترسيخ مظاهر ومقومات الحياة الحديثة الأوروبية خصوصا- مقاومة الاستعمار والغزو- مقاومة التبعية والانحلال- ترسيخ الهوية في وجه الوافد). لقد أدى الاحتكاك بالغرب والاستعمار على وجه الخصوص، إلى ظواهر ميّزت فترة النهضة :

- المقاومة والنضال ضد الهيمنة الأجنبية ، وضد بقايا عصر الضعف .

- البحث والتركيز على دور العقل والعلم ، كاستجابة للحاجات والتحديات الأولى بالنظر إلى مظاهر التفوق الغربي .

- تقليد الغرب ، الذي أخذ صورة التطويع والانتقاء لدى البعض ، وصورة التغريب لدى البعض الآخر ، مما أسس الملامح الأولى للصراع الطويل بين الاتجاهين .

تعد الجامعة الإسلامية[1] أحد أهم معالم النهضة العربية، حيث هي حركة تدعوا إلى تضامن المسلمين من أجل الوحدة والقوة بينهم في وجه التوسع الأوروبي، وتقوم على الإصلاح الديني والاجتماعي، تعتمد على تمجيد العقل والعودة إلى مذهب السلف، بدأت هذه الحركة في الربع الخير من القرن التاسع عشر (19) بزعامة جمال الدين الأفغاني (1838-1897) والشيخ محمد عبده (1849-1905) ورشيد رضا (1865-1935) وقد تبنى هذه الحركة السلطان عبد الحميد الثاني، قصد جمع المسلمين تحت خلافة قوية، وأنه الرمز الوحيد والسياسي لهذه الحركة.[2]

دعت الجامعة الإسلامية إلى تضامن المسلمين وتوحيدهم في وجه التوسع الاستعماري، ولذلك فلا غرابة أن نجد صداها يصل إلى مسامع الجزائريين، ويأخذون بمبادئها خصوصا في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، بعدما تألق نجم دعاة هذه الجامعة أمثال جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده ورشيد رضا وغيرهم[1]. وكان لأفكار هؤلاء الرواد

---

1 الجامعة الإسلامية: تعني في الأساس ذلك التيّار الفكري والسياسي الذي رأى قادته وأنصاره أنّ هناك جملة من التحديات التي تُطرح في مواجهة الفكر الإسلامي والشعوب والأمم الإسلامية، سواء أكانت تحديات داخلية، كالتخلّف الفكري والروحي والانحدار الحضاري والسياسي والصراعات القبلية والإقليمية، أو تحديات خارجية متمثلة في الاستعمار الأجنبي القادم من أوروبا على الشرق، في القرن التاسع عشر تحديداً. و"إن تيار الجامعة الإسلامية هو الذي أبصر أصحابه هذه التحديات، ثم آمنوا بأن تشخيصها في مختلف هذه البلاد، له كذلك طريق واحد يؤدي الى تلك الغاية الواحدة المنشودة، وهي التغلّب على هذه التحديات، والعودة بهذه الأمم والشعوب الإسلامية إلى دائرة التأثير الإنساني والعطاء الحضاري كما كانت قبل أن تقهرها هذه التحديات" . ومن أبرز تيارات الجامعة الإسلامية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ذلك التيار الذي تزعمه جمال الدين الأفغاني(1838-1897م)، والذي زامله فيه الإمام محمد عبده (1849-1905م) "الجامعة الإسلامية والفكرة القومية". ينظر: محمد زيدان، "الدولة عند جمال الدين الأفغاني الجامعة الإسلامية والدولة القومية"، مجلة المستقبل ،الأربعاء 8 آب 2012 - العدد 4424 - رأي و فكر - ، ص 19.

2أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية (1900-1939)، ج2، المرجع السابق، ص: 109.

1 أبو الصفصاف عبد الكريم ، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ، المرجع السابق، ص 63-64.

الوقع الهام على الحركة الوطنية الجزائرية، وخصوصا بعد تولى السلطان العثماني عبد الحميد الثاني شؤون الدولة العثمانية ودعوته للإصلاحات، فكان مصدر دعم لنشاط الجامعة الإسلامية في الجزائر، ويذكر أبو القاسم سعد الله أن علاقة الجزائر بالعالم الإسلامي خاصة المشرق العربي ليست بالأمر الجديد، وأن الجامعة الإسلامية شجعت حركة الهجرة الجزائرية إلى المشرق العربي (البشير الابراهيمي، العقبي، ابن باديس...) في أواخر التسعينيات من القرن 19، وانظم الجزائريون إلى لجان الجامعة العربية التي أنشئت لتمثيل المسلمين الذين كانوا تحت الحكم الأوروبي.[1]

لعبت فكرة الجامعة الإسلامية دورا أساسيا في بلورة الأفكار التحررية في الجزائر خاصة في دعوتها إلى المحافظة على الشخصية العربية الإسلامية وكذا دعوتها إلى وحدة العالم الإسلامي.و قد وصلت أفكار الجامعة الإسلامية إلى الجزائر عن طريق الحجاج والطلبة في المشرق العربي[2] ، ويذكر أبو القاسم سعد الله أن الجزائريين كانوا ينظرون إلى الدولة العثمانية على أنها دولة الخلافة، لكن ضعفها هو الذي جعلهم لا يتوقعون منها الكثير[3].

اتخذت جامعة الإسلامية كذلك نهج سياسي يتمثل في إثارة الشعور والحماس الوطنيين المطعمين بالروح الإسلامية والعمل من أجل استرجاع حرية الشعوب واستقلالها، وقد تزعم هذا التيار الأمير شكيب أرسلان [4] منذ بداية القرن العشرين حيث اتصل بمجموعة من علماء مصر الذين أخذوا من أفكاره ومنهم :محمد عبده ومحمد رشيد رضا ومصطفى كامل وسعد زغلول.....إلخ، وقد ساهم من مقره في جنيف بسويسرا في نشر الوعي عن طريق محاضراته ونشرياته المطبوعة و على رأسها مجلة الأمة العربية (LA NATION ARABE)، التي كانت تصدر باللغة الفرنسية، وكان بحق من الأوائل الذين حركوا فترة الجمود الفكري والسياسي في أرجاء العالم الإسلامي.[5]

قد كان لاتصالات أرسلان المباشرة مع الزعماء الوطنيين في دول المغرب دورا بارزا في توجهاتهم الوطنية وفي غرس روح الكفاح المصبوغ بالروح العربية الإسلامية ضد الوجود الفرنسي ، ومن بين الشخصيات الجزائرية الهامة التي أثر فيها شكيب أرسلان تأثيرا مباشرا وقويا مصالي الحاج زعيم الجناح الثوري في الحركة الوطنية الجزائرية[6].

ظهر مفعول أفكار الجامعة الإسلامية كقوة مؤثرة جليا على الجزائريين بظهور جمعية العلماء المسلمين الجزائريين سنة 1931 ، وبناء على رأي أبو القاسم سعد الله فان من نتائج أفكار الجامعة الإسلامية على الجزائريين، أن أصبح

1أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية ،ج2، ص113.

2 عبد الرحمن بن العقون،الكفاح القومي...،ج1، المصدر السابق، ص26.

3 أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، الجزء الثاني، ص82.

4 يقول عنه شارل أندري جوليان (CHARLES ANDRE JULIEN): (أنها شخصية عجيبة تلك التي لهذا الإقطاعي اللبناني الذي بث طيلة ثمانية عشر عاما من مكتبه بجنيف تعليماته الإسلامية في دول حوض البحر المتوسط، وبرز ككاتب وداعية، و كان متضلعا في اللغة العربية حتي لقب بأمير البيان (LE MANIFESTE PRINCE DU). ينظر: شارل أندري جوليان، إفريقيا الشمالية تسير، ترجمة :محمد مزالي و آخرين، الدار التونسية للنشر، 1976 ، ص32 . ينظر: تعريف شخصية أرسلان في معجم تراجم الأعلام في آخر الرسالة.

5عبد الرحمن بن العقون، الكفاح القومي... ،ج1، المصدر السابق، ص55 .

6أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، الجزء الثاني، ص127 .

الصراع بين الجامعة وفرنسا، كما قدمت للحركة الوطنية أفكار جديدة من خلال الكتب والصحافة، وكذلك تشجيع الجزائريين على الهجرة نحو المشرق، كما عملت على بث فكرة رفض التجنيس، كما نقلت القضية الجزائرية إلى مجال أوسع[1] .

وإذا كانت أفكار الجامعة الإسلامية قد نجحت في جلب انتباه الجزائريين إليها، فان ذلك راجع بالدرجة الأولى إلى استعدادهم لتقبل هذه الأفكار وهي التي كانت متأصلة لديهم، لولا أن الاستعمار عمل على شل مفعولها بالإجراءات التي اتخذها وكذلك محاولته غلق الأبواب أمام أي تواصل بين الجزائريين وأشقائهم المسلمين في المشرق والمغرب.

II. زيارة بعض علماء المشرق العربي للجزائر:

كانت لزيادة بعض علماء المشرق العربي للجزائر الأثر الواضح على تفعيل الحياة الفكرية والثقافية للجزائريين مع بداية النهضة، ومنها زيارة محمد عبده للجزائر سنة 1903 التي تركت وقعا هاما على نفسية دعاة التجديد والإصلاح الإسلامي وقد أشار الشيخ البشير الإبراهيمي إلى ذلك بقوله "كان الأستاذ الإمام أعجوبة الأعاجيب في الألمعية وبعد النظر وعمق التفكير وحدة الخاطر واستنارة البصيرة وسرعة الاستنتاج واستشفاف المخبآت، حكيم بكل ما تؤديه هذه الكلمة من معنى ،منقطع النظير في صدق الإلهام و سداد الفهم و صدق العزيمة..."[2] .

ويذكر إبراهيم بن العقون في مذكراته أن محمد عبده حمل ذكرى سيئة عن الجزائر خاصة فيما يتعلق بتدهور اللغة العربية وهناك سببين رئيسيين جعلاه يأخذ هذا الإنطباع عن الجزائر:

الأول : إضطهاد الإستعمار للثقافة الوطنية و هذا أمر لا جدال فيه.

والثاني : أن محمد عبده لم يتصل بالطبقات الشعبية ولا بالمثقفين ثقافة عربية إسلامية خاصة و قد عرف عنه كرهه خوض الأمور السياسية، كما أنه لم يقابل إلا الشخصيات التي قدمتهم له فرنسا، وهم أصلا مثقفين ثقافة فرنسية[3] .

يقول شارل أندري جوليان في معرض حديثه عن زيارة محمد عبده للجزائر" في سنة 1904 لم يثر مرور محمد عبده انتباها خاصا، و قد تحدث مفتي القاهرة أمام جمع صغير من المستمعين بمسجد متواضع، و لم يخطر على بال أحد ما يظهر بأن ذلك العالم المفسر كان باعث النهضة السياسية والدينية والثقافية والإسلامية " [1].

1أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، الجزء الثاني، المرجع السابق، ص127 .

2محمد البشير الإبراهيمي، أثار الامام البشير الابراهيمي، المؤسسة الوطنية للكتاب، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ، ص34 .

3 عبد الرحمن بن العقون، الكفاح القومي... ،ج1، المصدر السابق، ص56 -57.

1 شارل أندري جوليان، المرجع السابق، ص125 .

يقول علي مراد على النقيض من ذلك بأن زيارة محمد عبده، قد أثرت بصورة مباشرة على الجزائريين وذلك بأفكاره عن الإصلاح الديني والجامعة الإسلامية حيث كانت تنشرها الجرائد مثل المغرب(1903) وذو الفقار (1913-1914) ، وكذلك جريدة الإحياء (1906-1907).[1]

نخلص من هنا إلى القول أن أعراض النهضة الوطنية كانت دفينة في نفسية الجزائريين، وحينما حانت عوامل ذاتية ودولية برزت تلك المعالم من جديد في حياة الجزائريين بعد أن تغير نهج العمل مع مطلع القرن العشرين واتضح ذلك في المقاومة السياسية والسلمية ذات النهج البطيء الدائم الأثر، كما راهنت حركة النهضة الجزائرية على مخاطبة العقل في حركية التغيير و التعبير و ذلك ما مهد عشية إنهاء الحرب العالمية الثانية إلى ميلاد فئة شبانية منظمة أدخلت لبنة جديدة في منهجية العمل والمطالب السياسية التي آلت في نهاية المطاف إلى تبني خيار الكفاح المسلح كوسيلة من أجل استرجاع السيادة الوطنية المسلوبة ما يقارب 127 سنة، واختاروا عن وعي وإصرار الحل الذي تتميز به الشعوب الحية والأصيلة، المحصنة بالقيم والمدعمة بالذاكرة التاريخية الواعية[2].

1. الاعتداء الإيطالي على ليبيا :

هزت مشاعر الجزائريين الاعتداء الإيطالي على ليبيا سنة 1911، وقد بادر الجزائريون إلى جمع التبرعات وتقديمها لإخوانهم في ليبيا، كما ساندوا حركة الجهاد قولا وعملا، وشنت الصحافة الجزائرية حملة واسعة النطاق ضد إيطاليا ولصالح الليبيين والجامعة الإسلامية، وقد نشر عمر بن قدور الجزائري دعوة صريحة للوقوف إلى جانب الإخوة الليبيين نشرت في جريدة الحضارة جاء فيها : ((و تنصب الدسائس على بلاد العرب وتروج فيها الأكاذيب الأجنبية وتقوم الفتن في كل ناحية وتنتهك حرمات بيضة الإسلام ويزري بها أهلها ويتبرأ منها ذووها، هناك بود كل موحد لو أن رأسه حز عنه نخيل واحة طرابلس الغرب وبرقة دون أن يعاين هذا المصاب الجلل ولعذاب الآخرة أكبر فليتق الله أرباب الأمر في طرابلس الغرب وبرقة أن كانوا يعقلون))[3].

2. الحرب العالمية الأولى

بلغت السياسة الفرنسية في الجزائر قبيل الحرب العالمية الأولى أوجها، حيث عمدت إلى طمس التاريخ والشخصية الجزائرية وإزالتها من تاريخها وآثارها، والعمل على صنع الجزائر الفرنسية بكل ما يعنيه ذلك من أبعاد، وكذا قهر أي نوع من أنواع المقاومة التي يمكن أن تعجز أمن فرنسا في الجزائر.[4]

---

1 Ali Merad, Le Réformisme Musulman en Algérie de 1925 a 1940, Paris, 1967, p110.

2 ناصر الدين سعيدوني، الجزائر منطلقات وآفاق، دار الغرب الاسلامي، ط1، بيروت، 2000، ص ص 274...

3صالح خرفي، عمر بن قدور الجزائري، المؤسسة الوطنية للكتاب،الجزائر، 1984، ص107.

4 أبو القاسم سعد الله: أبحاث واراء في تاريخ الجزائر،ج.4،ط.1،دار الغرب الإسلامي،الجزائر،1996، ص90.

من بين الإجراءات التي قامت بها فرنسا لبلوغ أهدافها هي سياسة الاستيطان المبنية على امتلاك المعمرين أجود الأراضي الزراعية، بالإضافة إلى السياسة التعليمية التي سعت إلى تغيير ملامح الشخصية الجزائرية ونشر الجهل والخرافات في أوساط الشعب الجزائري، وخلق فئة مفرنسة تعمل لصالحها.

مع بداية العشرية الثانية من القرن العشرين ومع بزوغ بوادر اندلاع الحرب العالمية الأولى، قامت فرنسا الاستعمارية بإصدار مرسوم التجنيد الإجباري في 03 فيفري 1912 [5]، أي تجنيد الشبان الجزائريون التي تتراوح أعمارهم بين 18 و20 سنة وذلك للدفاع عن فرنسا دون أن تمنحهم الحقوق السياسية التي تصحب عادة أداء الواجب العسكري ، جاء في المنشور تجنيد الأهالي الجزائريين عن طريق القرعة حيث حددت مدة الخدمة في مدة ثلاث سنوات مقابل منحة تقدر ب250 فرنك كما نص على إجراءات : الإعفاء وتأجيل التجنيد والاستثناءات الأخرى، نصت المادة 27 على منح الجنود القدامى امتيازات عديدة [6].

تصدى الشعب الجزائري لهذا المرسوم بتكوين لجنة دفاع في ماي 1912، أين توجهت بعريضة إلى المجلس الوطني الفرنسي تعبر فيه عن معارضتها لقانون التجنيد الإجباري، الذي كان معاديا للديمقراطية مهينا للجزائريين، وكذلك غير عادل، وفي جوان من نفس السنة استقبل الوفد الثاني من طرف "بوان كاري" وسلمت إليه مذكرة عن مطالب المسلمين في الجزائر كتعويض عن الخدمة العسكرية وقالت المذكرة بان التجنيد العسكري الإجباري قد آثار مشاعر سخط في كامل الجزائر، وتضمنت عدة مطالب أهمها: ضرورة إنهاء الإجراءات الاضطهادية، تمثيل نيابي جاد للجزائريين في كل المجالس بالجزائر وفرنسا، وكذا توزيع عادل للضرائب وتنقيح قانون التجنيد الإجباري أهمها تبديل سن التجنيد من 18 إلى 21 سنة وغيرها من المطالب [7].

مع تمادي السلطة الفرنسية في تطبيقها لعملية التجنيد، وعدم تفاعلها مع مطالب الجزائريين، شعر بعض الجزائريين انه لا مستقبل لهم في بلادهم فذهبوا يبحثون عن ملجأ لهم في الخارج، حيث غادر سنة 1911 مئات الجزائريين متجهين نحو سورية، حيث يذكر أبو القاسم سعد الله أن أكثر من 1200 عائلة غادرت الجزائر باتجاه المشرق العربي خاصة سوريا [8].

---

5 تضمن مرسوم 03 فيفري 1912، ومرسوم 19 سبتمبر 1912، ومرسوم 13 جويلية 1913 للمجندين القدماء وغيلانهم عدم إخضاعهم لقانون الأهالي ، وتجعلهم يتمتعون بالمشاركة في الانتخابات ، وبحق التقاعد إلى ما امضوا مدة 25 سنة في خدمة الجيش الفرنسي على الأقل 45 سنة على الأكثر والتمتع بالحقوق السياسية والتعليمية وتخصيص المنح للمعطوبين والمرضى. كما قامت فرنسا بهذا الإجراء بعد أزمة مراكش، حيث كان صراع أوروبي في المنطقة، أدى إلى احتلال مراكش سنة 1912 من قبل فرنسا. ينظر: أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية 1900–1930**، ج.2، المرجع السابق، ص.ص.124.121 .

6شارل روبير اجيرون: **الجزائريون المسلمون وفرنسا**، ترجمة: حاج مسعود، ج.2، دار الرائد للكتاب، منشورات ANEP، 2008،ص.241.

7سعد الله : **الحركة الوطنية الجزائرية 1900–1930**، مرجع سابق، ص.210. ينظر: العنصر الخاص بتشكيل الوفود وتقديم العرائض في نفس الفصل.

8ابو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية 1900–1930**، ج.2، المرجع السابق، ص.ص.124.121

عاش الشعب الجزائري أثناء الحرب العالمية الأولى، أوضاع اقتصادية واجتماعية صعبة، حيث قامت فرنسا بتسخير كل الإمكانيات الجزائرية من أجل تمويل الحرب، حيث أن المخزون نفذ وكان المحصول الزراعي يوجه إلى فرنسا وعلى الخصوص لوزارة الحرب، كما ظهر نقص كبير في البضائع الصناعية، مما أدى إلى زيادة سعر السلع خاصة القمح الذي يعد الغداء الرئيسي للجزائريين، حيث وصل سعر القنطار إلى 50 و60 فرنك ، ففي رسالة بعثها الحاكم العام إلى الحاكم الفرنسي بفرنسا وصف فيها الحالة المزرية للسكان قائلا:" إن الأهالي جياع"[1]، كما كانت الأسواق العامة مغلقة خاصة بالمناطق التي حدثت فيها ثورات وتوقف حصاد الحبوب وقطع الحلفاء، وإلى جانب هذا التدهور الذي عانى منه المجتمع الجزائري جراء القمع الفرنسي، نجد أن فرنسا أثقلت كاهل الشعب الجزائري بدفع الضرائب وبالتالي هناك الكثير من الأبناء الجزائريين الذين وجدوا في التجنيد خلاصا من حالتهم الاقتصادية التعسفية التي أدت إلى البؤس والشقاء فقد أكدت المصادر التاريخية أن اغلب الجزائريين كانوا يموتون جوعا نظرا للحالة الاقتصادية التي يعيشونها خلال الحرب فكم من مزارع حرقت، وكم من عمال وزراعيين قتلوا ، وكم من أراضي بزرعها أحرقت كل ذلك جعل من الحالة الاقتصادية في فترة الحرب العالمية الأولى مترديه جدا [2] .

كما تناقصت الاتصالات الاقتصادية مع المتروبول (فرنسا) بصورة كبيرة، فانتقال الصناعة الفرنسية إلى تنفيذ الطلبيات العسكرية جعلها لا تستطيع تزويد المستعمرات ببضائعها، كما كانت المواصلات البحرية مشغولة بالدرجة الأولى بإيصال القوات والشحنات العسكرية، بالإضافة إلى أن النقل بحرا أصبح غير آمن في ظروف تبعية الاقتصاد الجزائري التامة بالاقتصاد الفرنسي[3].

قامت فرنسا في بدايات سنة 1914 بعدة محاولات للإصلاح في الجزائر، قصد كسب الجزائريين لانضمام إلى صفها في جبهات الحرب العالمية الأولى، فقد صدر قرار بتوسيع قسم الانتخاب الجزائري الذي نص على زيادة الجزائريين في مجالس هذه البلديات من ¼ إلى 3/1 ، وكان على المصوت الجزائري عمره عن 25 سنة ومقيم باستمرار في بلديته وهناك عدة شروط لابد على المصوت أن يحقق إحدى الشروط على الأقل موظفا عند الدولة [4].

وكل ما يمكن أن يقال عن تعديلات 1914 أنها كانت تعبر عن الحيرة الفرنسية إزاء الواقع الجزائري عشية الحرب كانت على بعد أيام فقط، فإن الفرنسيين شعروا بأنه عليهم أن يفعلوا شيئا خاصة أن قانون التجنيد الإجباري قد

1مرجع نفسه،ص291.

2سعد الله:الحركة الوطنية الجزائرية1900-1930، المرجع سابق،ص.291.

3 فوبليكون وآخرون، تاريخ الأقطار العربية المعاصرة من 1917-1970، ج.2،دار التقدم،1976،ص.316.

4أبو القاسم سعد الله :الحركة الوطنية(1900-1930)،مرجع سابق،ص.287. ينظر: عبد الرحمن بن العقون، الكفاح القومي.. ، ج1، المرجع السابق، ص 73.

اجبر جل الجزائريين على الذهاب إلى الجبال بدل صفوف الجيش، وبالتالي فقد عملت فرنسا على وضع إصلاحات حتى تجذب الجزائريين للمشاركة في الحرب إلى جانبها[1]

رغم أن الجزائريين كانوا مجردين من القيادة ومن الحريات المدنية فإنهم قاموا بحملة سياسية ضد الفرنسيين في الجزائر وفي الخارج، فلجئوا للمظاهرات والاحتجاجات والمنشورات وقاموا بذلك رغم ادعاء الفرنسيين بأنهم كانوا مخلصين لهم ودخول فرنسا في حرب ضد ألمانيا يعني تحطيم الأولى لان كثيرا من الجزائريين يتذكرون حرب 1870.

ضنت الجماهير الجزائرية المعزولة أن حكم فرنسا قد انتهى وأن الجزائر كانت في طريقها إلى الحرية ،ونجد انه خلال الحرب اكتشف الفرنسيون رسالة سنة 1914 كتبها احد الجزائريين إلى شخصية ايطالية تتضمن الحالة التعسفية والغير العادلة التي يعيشها الجزائريون ،تتضمن أيضا الوضعية القائمة التي مفادها سبب محاربة الجزائريين ضد الألمان ودفعهم ضد شعب ليس للجزائريين معه علاقة ولا عداوة[2].

ساعدت الحرب العالمية الأولى الجزائريين في التعبير عن رفضهم المطلق للسياسة الفرنسية المنتهجة في بلادهم، ودليل ذلك أن الجزائريين تحدوا الكولون بأنهم سيسترجعون أراضيهم بمساعدة ألمانيا، إضافة إلى ذلك نجد أن جماعة النخبة الجزائريين قد استعملوا بمهارة القلم بدل السيف لإثارة الأهالي كي يطالبوا بالتعويض السياسي على الخدمة العسكرية[3].

ففي سنة 1916 نوقش المشكل الجزائري علنية في جنيف وفي نفس السنة من سبتمبر أمرت فرنسا بتجنيد الجزائريين إجباريا بقطع النظر عن الشروط التي نص عليها قانون يفرض التجنيد لا على الجنود فقط بل على العمال أيضا ، وقد أثارت هذه الإجراءات غضبا شديدا في الجزائر وكان تمردا وعصيانا في أوساط الجزائريين، فقد أعلن الأهالي مقاومتهم لفرنسا وكذلك رفضوا تسليم السلاح في بعض المناطق وأصبح الجزائريون على أبوب الثورة ستندلع بعد ذلك [4]

.

إن الحملة السياسية التي قام بها الجزائريون ضد المستعمر كانت كافية للتعبير عن رفضهم المطلق للسياسة القمعية الفرنسية وليس الولاء كما ادعى الفرنسيون، فبالرغم من أن الجزائريون كانوا مجردين من الحرية في التعبير إلا أنهم لم يستسلموا بل حاولوا الوصول إلى الهدف المرجو واسترجاع الحرية بالرغم من القمع الشديد ، فلجئوا إلى المظاهرات، والاحتجاجات والمنشورات وغيرها ، وبعد عرض الموقف من الناحية السياسية تبين رفض الجزائريين للولاء الفرنسي، مما ولد كفاح مسلح ضد الفرنسيين خلال الحرب العالمية الأولى فبالرغم من أن الجزائريين كانوا يقمعون بطريقة وحشية من

1أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية(1900-1930)، مرجع سابق ،ص.291.

2مرجع نفسه ،ص286.

3 احمد مهساس ، الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة ،تر :مسعود مسعود ،دار القصبة للنشر ،الجزائر ،ص.95

4سعد الله : الحركة الوطنية (1900-1930)،مرجع سابق،ص.236.

قبل فرنسا إلا أنهم كانوا ينتظرون الفرصة المناسبة للتعبير عن رفضهم المطلق لفرنسا ومطالبها ، وما الثورات و حرب العصابات في تلك الفترة إلا دليل على ذلك. [1]

لقد خلفت الحرب العالمية الأولى خسائر بشرية كبيرة في صفوف الجزائريين، إذ نسجل أكثر من خمسة وعشرون ألف قتيل، وأكثر من 80 ألف جريح[2]، إلا أنها جلبت بعض الظواهر الجديدة في حياة الجزائر الاجتماعية، حي تزايدت هجرة سكان الريف إلى المدينة، حيت تتركز مصانع التبغ والجعة والورشات الميكانيكية، وورشات السكك الحديدية[3]، كما تزايد هجرة الجزائريين نحو فرنسا، التي ظهر فيها نقص في الأيدي العاملة، حيث شجعت السلطات الفرنسية استيراد الأيدي العاملة الرخيصة من الجزائر، حيث قامت بتجنيد 177 ألف كجنود في جبهات الحرب، وبجلب أكثر من 78000 جزائري للعمل في المصانع التابعة للجيش الفرنسي[4]. في حين ذكر توفيق المدني أن عدد المشاركين الجزائريين بلغ 400 ألف منهم 80 ألف في جبهات القتال 80 ألف في معامل الذخيرة والبارود.[5]

من أهم نتائج الحرب العالمية الأولى من الناحية الاجتماعية هو زيادة البلوريتاريا الجزائرية إذ أنها زادت أكثر مما كانت عليه مسبقا ومشاركة الجزائريين في الحرب كان كبيرا جدا[6]، ومهما كان العدد فان هؤلاء المساهمين وجدوا بعد سراحهم من الجندية أنهم تعلموا بعض الحرف والتجارب، فكانوا مستعدين للعمل كعمال في الموانئ، وعمال يدوين في الصناعات المحلية ، وعمال زراعيين، وعمال في القطارات والبريد، وهي من النتائج الايجابية إلى حد ما لان الجزائريين على الأقل تعلموا حرف[7].

أدت هذه الهجرة إلى تقارب الطبقة العاملة الجزائرية بنظيرتها الفرنسية، فازداد بذلك وعيهم، ومعها فتحت آفاق غير محدودة أمام الجزائريين وأدخلتهم في عهد جديد، وصفه بعض الكتاب (العقد العشرينيات) على أنه عهد النهضة في الجزائر ويسميه بعضهم "الاندفاع الوطني" وآخرون الاتجاه نحو الثورة السياسية والإصلاح الديني والأخلاقي، بالإضافة إلى النهضة الأدبية والعلمية[8].

---

1 آجيرون، مرجع سابق،ص ص،816،815. ينظر: سعد الله: الحركة الوطنية 1900- 1930،مرجع سابق ،ص ص،245.246، وص.251.
ينظر: محفوظ قداش: جزائر الجزائريين(تاريخ الجزائر1830-1954)، المرجع السابق،ص.256.

2 عبد الرحمن بن العقون، الكفاح القومي..، ج1، المرجع السابق، ص 73.

3آجيرون: الجزائريون المسلمون وفرنسا ، مرجع سابق،ص.816

4عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر، المرجع السابق،ص ص.214. 215. ينظر: يحي بوعزيز، السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري (1830-1954)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995، ص 291.

5 أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، المصدر السابق،، ص 161.

6 فوبليكوف وآخرون: مرجع سابق، ص.319.

7سعد الله:الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930، مرجع سابق،ص.324.

8 عبد الله شريط، مختصر تاريخ الجزائر السياسي والثقافي والاجتماعي، دار الغرب للنشر والتوزيع ، الجزائر، ص 245.

انطلاق النشاط السياسي للحركة الوطنية الجزائرية، إذ نجد أغلب من تزعم الحركات السياسية أثناء بداية ظهورها، كانوا ممن عملوا في صفوف الجيش الفرنسي سواء تطوعا أو مجبرين، وكذلك الذين مارسوا العمل السياسي من خلال الأحزاب السياسية الفرنسية، ودخلوا المجالس الفرنسية المختلفة (الأمير خالد، ابن التهامي...) في فترات متقطعة، وكان هؤلاء في الغالب من المثقفين ثقافة فرنسية، أو من الأسر الميسورة.[1]

وقد ظهرت مع مطلع القرن العشرين مجموعة من الاتجاهات الوطنية نذكر منها: الاتجاه المحافظ، الاتجاه المعتدل، والاتجاه الليبرالي، والاتجاه الثوري، والاتجاه الإصلاحي بالإضافة إلى الاتجاه الاشتراكي الشيوعي.[2] فرغم ما أفرزته الحرب إلا أنها أفادت الجزائر من حيث التطورات السياسية التي عرفتها البلاد، والتي كانت بفعل تأثير الأحزاب الثورية الفرنسية، اتحادات العمال ورحالات الجزائريين إلى فرنسا، كما أن الاهتمام بحقوق الإنسان السياسية الواردة في مشروع الرئيس الأمريكي ويلسون بنقاطه (الأربعة عشر 14) ، ولا سيما مبدأ تقرير المصير، حيث رفض الأمير خالد (منبع الحركة الوطنية) إصلاحات فيفري 1919[3] وطالب بحق تقرير المصير باسم مبادئ ويلسن[4]، كما أن هذه الحرب كانت بادرة إشعار حركت مشاعر أفراد الشعوب المستعبدة ومن هنا بدأ الوعي القومي يتجسد لدى الأفراد الذين شاهدوا كيف تدافع الأمم عن حريتها وسيادتها وفي نفس الوقت أسقطت هذه الحرب قرون المعمرين وأضعفت قواهم وعرفتهم أن الجزائر واحدة منهم[5].

كما أن مشاركة الجزائريين في الحرب العالمية الأولى مكنتهم من أن يندمجوا مع الشعوب الأخرى، ونتيجة ذلك شاعت بينهم أفكار جديدة وتعلموا لغات مختلفة، ومارسوا عادات لم تكن معروفة لديهم واستفادوا من تجارب أخرى إذ أنهم جربوا الحياة الأوروبية، ولامست عقولهم أفكار لم تتسرب أبدا إلى أجدادهم[6].

ومن أهم ما شد انتباههم فكرة المساواة والديمقراطية التي كثيرا ما سمعوا عنها بالرغم من أنهم لم يتمتعوا بها مع الفرنسيين، وهذه الحقيقة سوف تجعلهم كثيري النقد للطريقة الفرنسية في الجزائر في ممارسة المساواة عندما عادوا إلى

---

1 سعد الله:الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930، ج2، مرجع سابق، ص ص 228-229.

2 مرجع نفسه، ص ص 228-229.

3 قام جورج كليمنصو رئيس وزراء فرنسا بإصدار قانون 04 فيفري 1919، الذي تضمن إصلاحات نذكر منها: -إلغاء القوانين الأهلية الزجرية في الشمال والجنوب/2- السماح بحق التصويت لبعض المسلمين من كبار الملاك الزراعيين والتجار وحاملي الأوسمة./3- السماح لبعض الجزائريين من الترشح لمناصب إدارية كانت على الأوروبيين./ 4- إلغاء قانون الغابات الذي كان يمنع حق الرعي في الغابات ويفرض على الأهالي حراستها مجانا. ينظر: يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري..، المرجع السابق، ص 79.

4سعد الله:الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930، مرجع سابق،ص 324.

5إدريس خيضر، البحث في تاريخ الجزائر الحديث (1900-1930)، ج.1، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006، ص.310.

6إدريس خيضر، المرجع سابق، ص 309.

وطنهمّ، بالإضافة إلى حيازة الجزائريين مزيدا من الوعي السياسي والاجتماعي بفعل الدعاية الألمانية والتركية المعادية لفرنسا ومشاركتهم في المعارك واحتكاكهم بالمجندين والمجتمعات الأخرى، واطلاعهم على الأحداث الكبرى كالثورة البلشفية*.[1]

* اندلعت الثورة البلشفية في أكتوبر 1917 ونجحت في الإطاحة بالنظام الروسي القيصري الأوتقراطي (حكم فردي استبدادي)، وتبني الفكر الماركسي الذي يرتكز على نظام اشتراكي شيوعي، الذي يعتمد على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج بواسطة التخطيط والعدالة الاجتماعية من خلال تدخل الدولة لتوجيه نشاط المجتمع، ومن ملامح النظام السوفياتي الجديد في جانبه السياسي: نشأة الاتحاد السوفياتي و إرساء دكتاتورية البروليتاريا التي تمارس سلطتها في مؤسسة السوفياتات (هي مجالس منتخبة من العمال والجنود والفلاحين) وتولي ستالين الأمانة العامة للحزب بداية من 1922.تميز النظام الجديد بالبيروقراطية و المركزية الشديدة، أما ملامحه الاقتصادية تمثلت أساسا في: التأميم والتخطيط والتصنيع أما ملامحه الاجتماعية تمثلت في : تحسين أوضاع العمال – تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة –إجبارية التعليم ومجانيته لأجل مقاومة الأمية –بروز نخبة من المفكرين والفنانين ملتزمة بمبادئ الثورة. تأثرت بالثورة البلشفية دول عديد في العالم خاصة من خلال الأممية الثالثة التي ساندت حركات التحرر الوطني في العالم لكن وإن رفضت الثورة نموذج الديمقراطية البرلمانية الغربية إلا أنها لم تفلح في تكريس ديمقراطية البروليتاريا.

1 محمد الصالح بجاوي: متعاونون ومجندون جزائريون في الجيش الفرنسي 1830-1918، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009 ، ص 458 وص 475.

الفصل الثاني: دور الحركة الوطنية في إذكاء الثقافة السياسية لدى أعضاء الحكومة المؤقتة الجزائرية

أولا: انبعاث التيارات السياسية

ثانيا: النشاط السياسي ما بين 1945–1954

ثالثا: دور الثورة التحريرية الجزائرية في تنمية الثقافة السياسية لدى أعضاء الحكومة المؤقتة

رابعا:من هؤلاء القادة؟

الفصل الثاني: دور الحركة الوطنية في إذكاء الثقافة السياسية لدى أعضاء الحكومة المؤقتة الجزائرية

أولا: انبعاث التيارات السياسية

يعد الحراك السياسي أو ما يعرف بالحركة الوطنية الجزائرية الذي سبق الثورة التحريرية أحد الركائز التنشئة السياسية لدى أعضاء الحكومة المؤقتة، ووعاء كبير تمكن من خلاله هؤلاء غرف منه أفكارهم السياسية، فأخذوا منه الايجابي وتركوا السلبي، فكانت الحركة السياسية والإصلاحية أرضية للقيم والاتجاهات السياسية التي من خلالها هيئ قادة الثورة لكي يتكيفوا ويعيشوا ويتفاعلوا مع المجتمع. إن هذا البعد السياسي للمجتمع أو ما يسمى بالثقافة السياسية هو الذي سيحملونه عندما يجندون في مختلف الأدوار الاجتماعية والنضالية.[1]

ومن منطلقات الشعور الموحد لأفراد المجتمع الجزائري الذي لم يظهر إلا مع ظهور الاعتداء الذي مس المصير المشترك للأمة الجزائرية، ظهر الشعور الوطني الذي حاول الفرنسيون أن يقضوا على مقوماته التي تعتمد على اللغة والدين والعادات والتقاليد ... لكن ذلك كان عاملا حاسما في ظهور الحركة الوطنية الجزائرية **" لا لكونه قد خلقها ولكن لأنه أيقضها "** كما يقول ذلك الدكتور أبو القاسم سعد[2].

يمكن تصنيف أحزاب الحركة الوطنية، على أساس مواقف وتصريحات وخطب النخب السياسية الجزائرية من الوجود الاستعماري، فالتصورات والمفاهيم الثقافية السياسية تكونت نتيجة وجود خطابين :الأولّ يستمد مرجعيته الفكرية من الحركة الإصلاحية الدينية الداعية إلى العودة بالمجتمع إلى قيمه وأصالته، وإصلاحه من الداخل .والثاني يستمد أسسه من المنظومة الفكرية المرتبطة بالظاهرة الاستعمارية، حيث أشار أحد المهتمين بفكر الحداثة بقوله :" **فقد أفرز النظام الاستعماري دون وعي ظاهرة بروز أحزاب سياسية ونقابات ومنظمات استمدت مواصفات بعدها الوطني من الأرضية التي حددها الاستعمار نفسه...**"[3]، الأمر الذي سمح ببروز شرائح وقوى اجتماعية وسياسية تنتقل من مرحلة الدفاع والمقاومة إلى مرحلة المطالبة بالاستقلال والتحرر وبناء الدولة الوطنية.

ومن هنا سوف نحاول أن نتطرق إلى مختلف التيارات السياسية والإصلاحية التي بنت الحركة الوطنية الجزائرية .

---

1 ينظر: تصريح حسين آيت أحمد من خلال لقطات فيديو خاص يذكر فيه سيرته الذاتية وبعض مواقفه أثناء الثورة وعشية الاستقلال. كما أن هناك فيديو آخر لآيت أحمد في سنة 1963 وهو يحمل السلاح ضد السلطة الحاكمة في الجزائر.المعهد الوطني للسمعي البصري الفرنسي L'INA، على CD ROM : من الدقيقة 3 إلى 3:30.

2 أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، الجزء الثاني، المرجع السابق، ص70 .

3 محمد عبد الباقر الهرماسي، المجتمع والدولة في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 1987، ص 38.

I. حركة الأمير خالد:[1]

شكلت حركة الأمير خالد التي كانت استمرارا لحركة الشبان الجزائريين منعطف الانبعاث السياسي في الجزائر خلال القرن العشرين، فمنذ 1919ازدهرت حركته السياسية على إثر ثلاث أحداث رئيسة شهدتها هذه السنة وهي:

-انعقاد مؤتمر الصلح في باريس سنة 1919 ، والذي حضره الرئيس الأمريكي "ولسن " صاحب المبادئ الأربعة عشر، ومنها مبدأ حق تقرير مصير الشعوب.

-دور قانون 4 فبراير 1919 م الخاص بالتجنس ، والذي جاء ليسهل عملية التجنيس لتصبح في يد القضاء لا الإدارة.

-انتخابات مجلس بلدية الجزائر العاصمة في نوفمبر 1919 م.

وقد دفعت هذه الأحداث بالأمير خالد إلى التحرك السياسي، حيث أرسل عريضة مطلبية إلى الرئيس الأمريكي ولسن خلال مؤتمر الصلح بباريس في ماي 1919 م، شرح فيها أوضاع الجزائريين في ظل الإدارة الاستعمارية الفرنسية، ثم انتقل إلى المطالبة بحق تقرير المصير للشعب الجزائري[2]، وبهذا فقد كان الهدف الأسمى لحركة الأمير خالد هو استقلال الجزائر ، غير أن ذلك لم يمنعه من العمل على تخفيف الأوضاع المزرية التي يعيشها أبناء وطنه، من خلال النضال السياسي الإصلاحي داخل الأجهزة الفرنسية، ولذلك شارك في انتخابات بلدية الجزائر العاصمة في نوفمبر 1919م وشن فيها هجوما شديدا على المتجنسين، ودعا إلى التصويت لصالح (المترشحين المسلمين غير المتجنسين) لئلا يتولى أمورهم المرتدون[3].

وهو ما مكنه من تحقيق انتصار باهر في هذه الانتخابات، غير أن الدسائس الاستعمارية بمساعدة أعوان الإدارة الفرنسية من المتجنسين الجزائريين أدت إلى فشل مسعاه الانتخابي، وفي سنة 1923 تم استدعاء الأمير من قبل الحاكم العام" تيودور ستيق " (Théodore Steeg) ، حيث عرض عليه اقتراح الحكومة الفرنسية الذي يدعوه إلى الكف عن النشاط السياسي مقابل أن تعطى له وضعية ملائمة لمركزه ،وإن رفض ستتخذ ضده قرارات صارمة ،ولكن الأمير رفض هذا العرض بصفة مطلقة، وعندها تم اعتقاله ونفيه إلى الإسكندرية بمصر [4]. ولكن ذلك لم يمنعه من الاستمرار في أداء دوره النضالي فبعد أن سمح له الرئيس الفرنسي" هريو " (Herriot) بالدخول إلى باريس خلال شهر ماي 1924 اثر فوز تيار اليسار بفرنسا، كتب رسالته المشهورة التي بعث بها إلى الرئيس الفرنسي والتي لخص فيها مطالب الجزائريين الأساسية حيث جاء فيها ما يأتي:[5]

-مساواة التمثيل النيابي في البرلمان الفرنسي بين الجزائريين والأوروبيين القاطنين في الجزائر.

---

1 ينظر فهرس تراجم الأعلام في آخر الرسالة.

2 أبو القاسم سعد الله ، أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر – الجزء الثاني– المرجع السابق، ص ص54-58.

3 محفوظ قداش، الأمير خالد، المرجع السابق،ص28 .

4Mohamed Lebjaoui , vérités sur la révolution algérienne ,anep,p19

5 محفوظ قداش، الأمير خالد، المرجع السابق ص.39

-إلغاء القوانين والإجراءات الاستثنائية الخاصة بالجزائريين في محاكم الجنايات إلغاء كاملا نهائيا،وإبطال الرقابة الإدارية مع الرجوع إلى القانون العام دون قيد ولا شرط.

-نفس الحقوق والواجبات مع الأوروبيين في الخدمة العسكرية.

-ارتقاء الجزائريين إلى جميع الرتب المدنية والعسكرية دون تقييد ذلك بشرط سوى الكفاءة والمقدرة الشخصية.

-تطبيق قانون التعليم الإجباري تطبيقا شاملا على الجزائريين مع الاحتفاظ بحرية الاختيار في نوع التعليم.

-حرية الصحافة والاجتماع.

-تطبيق قانون فصل الدين عن الدولة على الشريعة الإسلامية.

-عفو عام على المعتقلين والمتهمين.

-تطبيق القوانين الاجتماعية والعمالية على الجزائريين.

-الحرية المطلقة للعمال الجزائريين من جميع الحرف والمهن في الذهاب إلى فرنسا.

كما ساهم الأمير خالد أيضا في إحياء الحياة الثقافية داخل المجتمع الجزائري، إلى جانب عدد من المصلحين الآخرين، ويعود إليه الفضل في تأسيس المسرح الجزائري، وذلك بتأسيس أول جمعية مسرحية بمدينة المدية، وفرقتين مسرحيتين في كل من العاصمة والبليدة، حيث طرح من خلال هذا المسرح القضايا الوطنية والاجتماعية، ومعالجتها والترفيه في نفس الوقت والتخفيف من آلام الشعب. [1]

ولقد دعا الأمير خالد الشعب الجزائري إلى التضامن الوطني، ولكي يتم ذلك أسس جمعية سماها "جمعية الأخوة الجزائرية" وذلك في 23 جانفي 1922 والتي كان هدفها خدمة القضايا السياسية والاجتماعية والثقافية[2].
ونتيجة للنشاط المتزايد للأمير خالد، والذي كان يثير مخاوف الإدارة الفرنسية، عمدت هذه الأخيرة للترصد له،واستمر الأمير خالد في نضاله حيث ظهر اسمه على قائمة الشيوعيين المتجمعين فيما كان يسمى كتلة العمال الزراعيين اثر الانتخابات البلدية لعام 1925 بالجزائر العاصمة والتي زورتها الإدارة الاستعمارية، وتم إقصاء الأمير خالد من الحياة السياسية بمدينة الجزائر بحجة عدم إقامته بها، وانتهت إلى نفيه خارج الوطن سنة 1923[3]، ولكن على الرغم من نفيه إلا انه ظل وفيا لوطنه، فلقد واصل كفاحه حيث نقل معركته هذه من الجزائر إلى فرنسا ، ولقد تمكن الأمير من أن يشكل هيئة تدافع عن حقوق العمال المغاربة في فرنسا، والتي أصبحت فيما بعد ما يطلق عليها "نجم شمال إفريقيا."
وهكذا فقد أسس الأمير النواة الأولى للحركة السياسية الجزائرية الثورية، والتي سيكتب لها النجاح في دفع القضية الوطنية

---

1 بن عدة عبد المجيد، "جانب من كفاح الأمير خالد"، **مجلة المبرز**، عدد 7، جوان 1996، ص: 63.

2 أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج2، ص: 42.

3أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، ص: 364.

إلى الإمام، ومنه فقد تمكن من تحقيق ما اخفق في تحقيقه في الجزائر، ليستقر في الأخير بسوريا حتى وفاته عام 1936وهو في العقد السادس من عمره[1].

إن المتتبع لحركة الأمير خالد ونضاله السياسي الذي حاول من خلاله التعريف بمطالب الجزائريين وتطلعاتهم وتمسكهم بالشخصية العربية الإسلامية، يلاحظ أنه وظف الوسائل الديمقراطية في تحقيق أهدافه السياسية، حيث استعمل وسيلة الانتخابات للدخول إلى المجالس البلدية، سواء في انتخابات عام 1921 أو انتخابات عام 1925 م كما أن مجموع المطالب التي كان قدمها الأمير إلى السلطات الفرنسية تضمنت التأكيد على حق الشعب الجزائري في التمتع بمختلف الحقوق السياسية، ومنها المساواة في التمثيل النيابي بين الجزائريين والأوربيين في البرلمان الفرنسي ، والمساواة في الحقوق والواجبات، وفي الخدمة العسكرية وحرية الصحافة والاجتماع، والحرية الدينية وحرية العمال في السفر إلى فرنسا.

وما يمكن استخلاصه مما سبق، هو الدور الكبير الذي لعبه الأمير خالد في الحركة الإصلاحية، فهو يعد لبنة هامة في بناء المسرح السياسي للجزائر المعاصرة، وكانت مطالبه جامعة وشاملة وربطت بين البعد التربوي والإصلاحي والاجتماعي والسياسي في قالب ثوري، خاطبت العقول واذكت الأحاسيس وأنمت الشعور، كما ساهم عمله هذا في تنوير الطريق والدرب إمام الجزائريين.

وبهذا يمكننا القول أن حركة الأمير خالد الإصلاحية حملت الكثير من القيم الاجتماعية والسياسية كان لها الأثر الايجابي في التنشئة السياسية لرجالات الثورة وتكوين ثقافتهم السياسية خلال مسارهم السياسي، كما دعوته إلى حق الشعب الجزائري في التمتع بالحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية ساهمت في تحديد المسار السياسي لدى الجيل القادم والمتمثل في جيل الثورة.

II. التيار الاستقلالي: نجم شمال إفريقيا وحزب الشعب الجزائري

بدأ نشاط نجم شمال أفريقيا الذي يجمع المؤرخون أنه ظهر في أوساط العمال الجزائريين المهاجرين بفرنسا، خلال الفترة الممتدة ما بين 1924 و 1925 م، ومن بين هؤلاء العمال: " أحمد بن الغول وحاج علي عبد القادر ومصالي الحاج ".كما لعب الأمير خالد دورا أساسيا في تشكيله[2].

وأما بداية نشاطه بصفة رسمية فكانت في شهر مارس 1926 تحت رئاسة حاج علي عبد القادر، وعقد النجم أول اجتماع له في 12 جوان 1926 وتلاه اجتماع عام للمناضلين في 2 جويلية بقاعة "غرانج أوبال" (Grange Opale) تم خلاله انتخاب لجنة مركزية، وعين عبد القادر حاج علي رئيسا للحزب ومصالي الحاج أمينا عاما، والجيلالي شبيلة أمينا للمال[3]، وضم النجم الذي بدأ عمله في شكل جمعية مناضلين جزائريين، لكنه كان مفتوحا للعمال المغاربة من البلدان الثلاث، وتمثل هدفه في الدفاع عن المصالح المادية والمعنوية والاجتماعية لمسلمي شمال أفريقيا.

---

1 أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، المرجع السابق، ص: 364.

2 Mahfoud Kaddache, Histoire du nationalisme algérien , tome 1 , op.cit, p : 189.

3 أحمد مهساس، الحركة الثورية في الجزائر (من الحرب العالمية الأولى إلى الحرب الثورة المسلحة) ، ترجمة: الحاج مسعود مسعود ومحمد عباس، وزارة المجاهدين، الجزائر 2002 ،ص ص 62-63.

وفي بداية سنة 1927 م تولى مصالي الحاج[1] قيادة النجم فبدأت تنسحب منه العناصر الشيوعية، ومنهم عبد القادر حاج علي الذي أنسحب في العام الموالي، وعندها بدأ النجم يأخذ البعد الوطني ويبتعد عن العناصر الشيوعية ، ثم شارك النجم في" مؤتمر بروكسل" الذي أنعقد في الفترة ما بين ، 10 – 14 فيفري 1927 **2** ، وألقى فيه مصالي الحاج خطابا هاما أكد فيه على مطلب استقلال الجزائر، وجلاء قوات الاحتلال الفرنسي، بالإضافة إلى جملة من المطالب الآنية وتتمثل في ما يأتي[3] :

- ✓ الإلغاء الفوري لقانون الأنديجينا والقوانين الاستثنائية.
- ✓ العفو لمن هم في السجون أو تحت الإقامة الجبرية أو المبعدون.
- ✓ حرية الصحافة، والجمعيات والاجتماعات.
- ✓ التمتع بالحقوق السياسية والنقابية المساوية لما يتمتع بها الفرنسيون في الجزائر.
- ✓ تحويل المجلس الحالي المنتخب بأقلية إلى برلمان جزائري منتخب بالاقتراع العام.
- ✓ انتخاب المجالس البلدية والعمالية بالاقتراع العام أيضا.
- ✓ التمتع بحق التعليم في جميع المراحل.
- ✓ إنشاء مدارس للعربية.
- ✓ تطبيق القوانين الاجتماعية.
- ✓ إعانة صغار الفلاحين بقروض واسعة .

أدت هذه المطالب بالسلطات الاستعمارية إلى حل النجم سنة 1929 م ، بحجة أن برنامجه يمس السيادة الفرنسية في أفريقيا الشمالية.

وعندها اعتمد النجم تسمية جديدة هي" نجم شمال إفريقيا المجيد"ولكن الادارة الاستعمارية الفرنسية استمرت في التضييق عليه إلا أن ألغى رئيس حكومة الجبهة الشعبية "ليون بلوم[4] " قرار حل الحزب ،وأقر عفوا لصالح رئيسه مصالي الحاج على أمل دمج الحزب في المشروع الإصلاحي الذي طرحته حكومة الجبهة الشعبية على الطبقة السياسية الجزائرية والذي عرف بمشروع" بلوم فيولث "، ولكن رفض النجم لهذا المشروع الادماجي وتمسكه بمطلب استقلال الجزائر، وانتقال نشاطه إلى داخل الوطن، وعداء الحزب الشيوعي الفرنسي له ، دفع بحكومة الجبهة الشعبية إلى حله يوم 27 جانفي 1937.[5]

---

1 ينظر تراجم الاعلام.

2 يعد مؤتمر بروكسل كأبر حدث سياسي من نوعه على الصعيد الدولي في تلك الفترة، نظمته " الجمعية المعادية للاضطهاد الاستعماري " وحضره ممثلون عن المنظمات الوطنية في جاوة (أندونيسا) والهند الصينية وسوريا ومصر وأقطار إفريقيا الشمالية ، وممثلون عن زنوج إفريقيا ، ينظر: محمد الطيب العلوي : مظاهر المقاومة الجزائرية 1830 – 1954، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، ص100 .

3 محمد الطيب العلوي، مظاهر المقاومة الجزائرية الجزائرية ..، المرجع نفسه.ص173

4 ينظر فهرس الشخصيات في آخر الرسالة.

5 عبد الكريم بوالصفصاف ، جمعية العلماء المسلمين...، المرجع السابق، ص230 .

تأسيس حزب الشعب الجزائري:

وعندها أسس مصالي الحاج في 11 مارس 1937 "حزب الشعب" وعمل على نقل نشاطه إلى الجزائر ، فكانت أهدافه لا تختلف في جوهرها عن أهداف النجم البعيدة المدى وهي : إنشاء حكومة وطنية وبرلمان ، واحترام الأمة الجزائرية ، واحترام العربية و الإسلام وقد شبهه بعض الكتاب عند ميلاده بالحزب الدستوري التونسي أو بكتلة العمل المغربية[1] .

وفي شهر جوان 1937 اشترك أعضاء الحزب لأول مرة في الانتخابات المحلية بالجزائر و على الرغم من عدم حصول الحزب على الأصوات اللازمة في الانتخابات البلدية لمدينة الجزائر ، لكنه من جهة أخرى حقق نجاحا كبيرا لأنه أصبح معروفا في الأوساط الجزائرية[2].

وفي 14 جويلية 1937 م قام الحزب بمظاهرات كبيرة رافعا العلم الجزائري ، مما دفع بالسلطات الفرنسية إلى التضييق عليه، حيث اعتقل زعماء الحزب في27 أوت 1937 بتهمة القيام بحملة معادية لفرنسا، وإعادة العمل بحزب محلول، وحكم على مصالي بالسجن لمدة سنتين وعلى خمسة من أتباعه[3].

وعلى الرغم من اعتقال الكثير من أعضاء الحزب إلا أن عددا من مناضليه واصلوا النشاط، ونشرت جريدة " الأمة " لسان حاله في عددها الصادر في جانفي 1938 م برنامج الحزب حيث جاء فيه بخصوص الميدان السياسي ما يأتي:

1-إلغاء قانون الأنديجينا ، ونظام الغابات وكل القوانين الاستثنائية.

2-منح الحريات الديمقراطية : حرية الصحافة ، الجمعيات ، التفكير ، النقابة الاجتماعات، مساواة الفرنسيين والجزائريين أمام الخدمة العسكرية، احترام الديانة الإسلامية مع إعادة الأوقاف التابعة لها وكذلك إدارتها.

3-إلغاء الإعانات المقررة للديانة الكاثوليكية والبروتستانتية من طرف الحكومة.

4-حرية السفر إلى فرنسا و إلى الخارج.

5-تحويل النيابات المالية إلى مجلس جزائري منتخب انتخابا عاما بدون تمييز في العرق أو في الدين.

6-فصل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية[4] .

قد استمر الحزب في المشاركة في الانتخابات حيث حقق بعض أعضائه نجاحا في انتخابات أكتوبر سنة 1938م وانتخابات أفريل 1939 م ، وأنشأ جريدة جديدة بعنوان "البرلمان الجزائري " ، وصار أعضاؤه في الجزائر

1أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1930 - 1945، الجزء الثالث، المرجع السابق، ص141

2المرجع نفسه ص141 .

3 نفسه، ص142

4 محمد الطيب العلوي، المرجع السابق ص174

عشية الحرب الثانية حوالي3000 شخص، غير أن التطورات التي عرفها العالم عشية الحرب العالمية الثانية دفعت الفرنسيين في سبتمبر 1939 م إلى حل حزب الشعب ومنع جريدة "الأمة" من الصدور، كما اعتقلت السلطات الفرنسية مصالي الحاج من جديد في أكتوبر 1939 م بعد ما كان قد أنهى المدة المقررة له في 25 أوت 1939 م[1]، وسيمثل في 17 مارس 1941مع سبعة وعشرين مناضلا أمام المحكمة العسكرية ، وتصدر بحقهم أحكامٌ قاسية، بلغ مجموعها 123 سنة أعمال شاقة، و114 سنة سجن، و 560 سنة نفي وغرامة قدرها 161.000 فرنك[2].

نتيجة لسياسة فرنسا القمعية وتنكيلها بالوطنيين بدعوى حماية الجبهة الجزائرية في ظل الظروف الصعبة التي يمر بها العالم، فرض حصار على عناصر حزب الشعب خلال الحرب العالمية الثانية إلا أن مناضلي الحزب واصلوا العمل لصالح القضية الوطنية، حيث عمدت مجموعة من الطلبة في جامعة الجزائر إثر النكبة التي حلت بفرنسا في جوان 1940 ، وكانوا حوالي14 طالب منهم شوقي مصطفاي ومولود بوقرموح وعلي بن عبد المؤمن، وعبد الرحمن علاق، وأحمد سيدي موسى ومولود معمري وعمار برجم ...وقرروا بعد سلسلة من الاجتماعات تفجير الثورة في الفاتح أكتوبر 1940، ووضعوا برنامج العمل، لكن اتصالهم بالأمين دباغين فتح أعينهم على الطابع الطوباوي لمشروعهم ، فتخلوا عنه وانضم معظمهم إلى حزب الشعب).[3]

ظهرت وفي نفس السياق العديد من المنظمات التي سعت إلى نقل النضال الوطني إلى مرحلة الكفاح المسلح ، ولعل أولها ظهورا: " لجنة العمل الثوري لشمال أفريقيا C . A . R . N . A : Comité d'Action Révolutionnaire Nord Africain " التي أسسها بعض قياديي حزب الشعب (بلقاسم راجف ، ياسين عبد الرحمن، محمد طالب ، واعمارة رشيد ، محمود عبدون، حمزة عمر...)[4] إثر اتصالات جرت مع الألمان في أواخر 1938، وأطلق على هؤلاء في ذلك الوقت "المغامرين السياسيين" (les Aventuristes politiques)، وكان هدفهم الحصول على مساعدات من المحور قصد تفجير الثورة عند قيام الحرب العالمية الثانية التي كانت تلوح في الأفق[5]. لكن معارضة مصالي لهذه الجماعة، كما يتبين من خلال قرار فصل جميع عناصرها من الحزب ، وعدم جدية الألمان في التعاون معها، جعل هذا التنظيم يستنفذ أغراضه ويدخل في بيات شتوي حتى نوفمبر 1942 ، حيث بعث الإنزال الأنكلو –أمريكي الحيوية في بقاياه، فكونت منظمة جديدة، وكان حي القصبة بمدينة الجزائر مركز نفوذها، وقامت بعدة أعمال كجمع السلاح، والدعاية المضادة للتجنيد، وتوزيع بيان الشعب الجزائري، وإصدار جريدة "العمل الجزائري " [6] ، وهذه الديناميكية أقنعت مصالي في أفريل أفريل 1944 بإعادة إدماج تلك العناصر في الحزب.[7]

---

1 أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية ، ج3، المرجع السابق ص144 .

2 Mahfoud Kaddache , Histoire du nationalisme algérien , tome 1 , op.cit op.cit, p.611-612.
ينظر كذلك: عبد القادر وقواق ، مساهمة في تاريخ المقاومة الجزائرية، منشورات دحلب الجزائر، 1992 ،ص ص 50- 52 .

3Abderrahmane KIOUANE, Moments du mouvement national: Textes et Positions, Ed Dahlab, Alger,1999, p46-47 .

4 محمد عباس، رواد الوطنية، منشورات دحلب، الجزائر، 1992 ، ص ص: 19-20.

5فرحات عباس، ليل الاستعمار، المصدر السابق، ص 182. ينظر كذلك:
AINET THABET RADOUANE, Le 8 mai 1945 en Algérie, OPU, Alger, 1985, P 179

6 محمد عباس، رواد الوطنية، المرجع السابق، ص 94.

7 Mahmoud Abdoun, Témoignage d'un militant du mouvement nationaliste, Ed Dahlab, Alger ,p46-47

وفي نفس الفترة (1942) ، وفي حي بلكور، قامت مجموعة من الشباب المناضل في حزب الشعب (محمد بلوزداد ، أحمد محساس ، أحمد يوسفي ، محمد تازير باشا...) بتأسيس تنظيم شباني حمل اسم" لجنة شباب بلكور CJB :Comité de la Jeunesse de Belcourt " اضطلع إلى جانب النشاطات السياسية كتوزيع المناشير، ومقاومة التجنيد الإجباري و الدعوة للاستقلال ...بالنشاطات شبه العسكرية تمثلت خصوصا في سرقة الأسلحة من المعسكرات الأمريكية والإنكليزية الموجودة في سهل متيجة[1]

وفي عام 1944 ، بعد إدماج هاتين المنظمتين في منظمة واحدة، قامت إدارة حزب الشعب بانتقاء 20 مناضلا (محمد بلوزداد، مصطفى عبد الحميد، والي بناي، يوسف حداد، مصطفى دحمون أحمد حدانو، عبد القادر بودة، محمد هني، عبد القادر تاغليت، رابح زعاف...) وكونت منهم مجموعة مسلحة تتولى حماية اجتماعات الحزب وإطاراته وتأديب الخونة وغلاة الشرطة الاستعمارية وأسندت قيادتها إلى بلوزداد[2] .

لم يكن التحضير للكفاح الوطني يجري داخل التنظيمات الوطنية فحسب بل كان يتم في قلب الجيش الاستعماري أيضا، والأمثلة على ذلك كثيرة، منها محاولة الرقيب اعمر أوعمران[3] الذي كوّن شبكة وطنية بمدرسة مختلف مختلف الأسلحة بشرشال، ضمت أكثر من 40 جنديا وضابطا صف من الجزائريين) معسكري قدور، علي راسم، شريفي محمد، بن مقدم، سعدون، دزيري،...) وخططت للاستيلاء على مخازن الأسلحة والذخيرة ثم الالتحاق بالجبل، إلا أن وشاية أحد أعضاءها إثر حوادث ماي 1945 أدى إلى كشفها وتفكيكها[4].

كما أسهم حزب الشعب الجزائري في إعداد" بيان الشعب الجزائري "الصادر في 10 فيفري 1943 م إذ كان أحمد بودة بمعية فرحات عباس وراء تحرير البيان [5]، وبعد رفع حالة الطوارئ الناجمة عن الحرب العالمية الثانية ومجازر 8ماي 1945 ،أطلقت السلطات الاستعمارية الفرنسية سراح مصالي الحاج في شهر أكتوبر من سنة 1946 م ليستقر في بوزريعة بأعالي العاصمة[6]، قام هذا الأخير رفقة أعضاء الحزب في تشكيل حركة سياسية جديدة خلفا لحزب الشعب المنحل.

وبهذا فإن المتتبع لمسيرة الإتجاه الاستقلالي (نجم شمال إفريقيا ،حزب الشعب ، حركة الانتصار للحريات الديمقراطية) منذ تأسيسه وإلى غاية سنة 1946 يسجل أنه تميز بالتأكيد على خصوصية المجتمع الجزائري ورفض سياسة الإدماج التي كانت تطرحها فرنسا، وتأسيسه للوعي الاستقلالي في أوساط الجماهير الشعبية بالجزائر ، وعلى الرغم من تشكله في المهجر إلا أنه سرعان ما استطاع التغلغل في الأوساط الشعبية بالجزائر حتى أصبح أكبر الأحزاب الجزائرية وأكثرها انتشارا وشعبية.

---

1 M'hamed YOUSFI, L'Algérie en marche, Tome I, ENAL, Alger, 1985, p.29-38.

2 Benyoucef Benkhedda , Les Origines du 1er NOV 1954 .ED Dahlab,1989, P. 125-126

رواية أحمد يوسفي ، في: محمد عباس، ثوار عظماء، المرجع السابق، ص167.

3 ينظر تراجم الأعلام في آخر الرسالة.

4 Radouane AINAD TABET , Le 8 mai 1945 , op.cit, p.65-66 et p.190-192.

5 بن يوسف بن خدة، جذور أول نوفمبر 1954، المصدر السابق، ص 179.

6 العمري مومن ، حركة الانتصار للحريات الديمقراطية نشأتها وتطوراها 1946 -1954، رسالة ماجستير، جامعة منتو ري /قسنطينة– قسم التاريخ،1999 -2000، ص63.

وأما عن مكونات الثقافة السياسية عند رجالات الحكومة المؤقتة الجزائرية، كان أكبر منبع لها هو هذا التيار الاستقلالي بكل امتياز، فيمكننا التأكيد أن كل المواثيق التي أصدرها الاتجاه الاستقلالي عبر مختلف الهياكل الحزبية التي أسسها قد حددت بشكل كبير القيم الاجتماعية والسياسية للفرد والمجتمع الجزائري وبالتالي تشكيل الثقافة السياسية عند شباب الثورة ، ومنها المطالبة بإلغاء القوانين الاستثنائية وحرية الصحافة ، والجمعيات والاجتماعات وإقامة مؤسسات منتخبة من قبل الشعب دون تمييز عرقي أو ديني وفصل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وإقامة جمهورية ديمقراطية واجتماعية تحترم الأبعاد الحضارية للشعب الجزائري، وعليه فان التيار الاستقلالي (نجم شمال إفريقيا–حزب الشعب–حرجة انتصار الحريات الديمقراطية)كان يعتبر أن القيم الاجتماعية والسياسية هي التي ستمكن الشعب الجزائري من تحقيق حريته السياسية، واحترام مقوماته الشخصية، وهي بذلك ضرورية لمحاربة الاستعمار وبناء مستقبل الأمة الجزائرية .

III. اتحادية المنتخبين المسلمين الجزائريين:

تأسست هذه الاتحادية[1] أثناء مؤتمر عقد بالجزائر في 11 سبتمبر 1927 ،وانتخب الدكتور بن تامي رئيسا لها[2]، وكانت تضم قسما من " الشباب الجزائري " من أمثال الدكتور بن جلول[3] وفرحات عباس، وكان هؤلاء من المنتخبين في المجالس المختلفة وأكثرهم مثقفين باللغة الفرنسية[4] ، ثم تأسست اتحاديتان أخريتان في كل من وهران وقسنطينة على غرار اتحادية العاصمة، ففي قسنطينة قامت جماعة من المنتخبين خلال سنة 1930 م بإنشاء اتحادية هدفها التعاون والتنسيق في أيام الانتخابات ، وكان أعضاؤها في بداية عهدها من الموظفين الجزائريين في الإدارة الفرنسية برئاسة شريف سيسبان ، وكانت في أول الأمر تابعة لاتحادية العاصمة ، وأما اتحادية وهران فلم يكن لها نشاط بارز[5]، بينما كانت اتحادية قسنطينة أكثر نشاطا فتحكمت في كتلة المنتخبين، وعلى اثر تأسيس اتحادية المنتخبين المسلمين أعلن رئيسها الدكتور ابن تامي عن أهدافها المتمثلة في المطالب الآتية:

1–تمثيل الجزائريين في البرلمان الفرنسي.

2–مساواة الأهالي في الخدمة العسكرية مع الفرنسيين.

3–المساواة في مرتبات الموظفين وتطبيق القوانين الاجتماعية الفرنسية على الجزائريين.

4–حق التعليم للأهالي المسلمين.

5–حرية السفر للعمال الجزائريين إلى فرنسا.

---

1 هناك من يذكرها على الشكل التالي: فيدرالية المسلمين الجزائريين.

2الجمعي خمري، حركة الشبان الجزائريين والتونسيين 1900 – 1930، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة قسنطينة، 2002–2003 ، ص 434 .

3 ينظر فهرس تراجم الشخصيات في آخر الرسالة.

4 أحمد مهساس، الحركة الثورية في الجزائر، المصدر السابق، ص56 .

5عبد الكريم أبو الصفصاف ، جمعية العلماء المسلمين...، المرجع السابق، ص258 .

6-إلغاء القوانين الاستثنائية وعقوبات الأهالي. [1]

وفي سنة 1930 م كرر أعضاء الاتحادية البرنامج نفسه الذي أعلنوه سنة1927 وأضافوا إلى ذلك مطالب أخرى، مثل مشاركة المنتخبين المسلمين في انتخاب رئيس النيابات المالية ، وإعادة النظر في قانون الغابات بإلغاء المسؤولية الجماعية في حالة الحرائق ، وإنشاء قرض فلاحي خاص بالمسلمين ، وإعطاء الموظفين الجزائريين. المنحة الجزائرية ، ونشر التعليم الفرنسي بين الجزائريين[2] .

وفي سنة 1933 م ترأس الدكتور بن جلول كتلة النواب في قسنطينة حيث تزعم هذا الاتجاه أثناء فترة الثلاثينيات إلى جانب الصيدلي فرحات عباس، وخلال شهر أكتوبر 1934 م جرت انتخابات المستشارين العامين، حيث تحصلت كتلة النواب على الأغلبية ، ومن بين الأسماء التي فازت "فرحات عباس "عن سطيف و"الدكتور سعدان" عن بسكرة و "قاهرية الزين" عن سوق أهراس و"خلاف" عن جيجل "والدكتور الأخضري " عن قالمة و"ابن عبود " عن عين البيضاء و"بوصوف" عن ميلة "وسراوي" عن "الخروب"، وعندها بدأت هذه الكتلة تلعب دورا هاما في حياة الجزائر[3].

وأثناء انتخابات الوفود المالية لسنة 1935 م طالب بن جلول بإلغاء قانون الأهالي وقانون الغابات، وبالمساواة في الخدمة العسكرية[4] ، وكان هؤلاء المنتخبين يؤمنون أشد الإيمان بفرنسا ، ومبادئ "الحرية والمساواة والأخوة " وتركز خلافهم مع النظام الاستعماري والكولون، وبعد انتصار الجبهة الشعبية في فرنسا في شهر ماي 1936 كلف"ليون بلوم" "موريس فيوليث "بشؤون الجزائر، فكان اقتراح هذا الأخير لمشروع "بلوم فيولث "الذي يتضمن إعطاء المساواة السياسية لجزء صغير من الشعب الجزائري ثم يوسع ليشمل عددا أكبر، من دون التخلي عن الأحوال الشخصية الإسلامية[5]، فأدى ذلك إلى إحياء آمال الطبقة السياسية الجزائرية في تحقيق جزء من مطالب الشعب الجزائري ، فكان المؤتمر الإسلامي المنعقد في جوان 1936 م والذي شارك فيه إلى جانب المنتخبين الحزب الشيوعي وجمعية العلماء ، بينما رفض نجم شمال إفريقيا المشاركة فيه لطابعه الإدماجي ، وترأس المؤتمر الإسلامي الدكتور بن جلول، حيث خرج بجملة من المطالب رفعت لحكومة الجبهة الشعبية، ولكن الحكومة الفرنسية خيبت أمل الاتجاه الإصلاحي تحت تأثير وضغط الكولون ، فكان فشل مشروع" بلوم فيولث "بعد سقوطها رغم التنقلات الكثيفة للوفود الجزائرية نحو باريس للحصول ولو على جزء من هذه الإصلاحات ،وعندها أدرك فرحات عباس أهمية دور الجماهير في الحياة السياسية بعد فشل تهديدات النواب بالاستقالة في تحقيق الإصلاحات، فبدأ يفكر في إنشاء حزب سياسي على غرار الحزب الشيوعي الجزائري، الذي تأسس عام 1936م، وحزب الشعب الذي تأسس عام 1937 م، وبالفعل أنشأ في أواخر جويلية 1938 م حزب تحت اسم " الاتحاد الشعبي الجزائري"[6]، و تضن برنامجه المطالب الآتية[7]:

---

1 عبد الكريم أبو الصفصاف ، جمعية العلماء...المرجع نفسه ص269 .

2 المرجع نفسه، ص270 .

3 أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية ، ج3 المرجع السابق ،ص65 .

4 المرجع نفسه ، ص68 .

5 Benjamin stora , histoire de l Algérie coloniale 1830-1954, ENAL Rahma , P 82.

6 الأمين شريط ، التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية 1919 – 1962، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 1998 ،ص22 .

7 Mohamed Teguia, L'Algérie en guerre, opu, Alger, p 85.

-المساواة والحرية السياسية.

-الخبز.

-تدريس اللغة العربية.

-تعليم الشبيبة المسلمة.

-حرية المعتقد.

-الصحة الاجتماعية.

-المساواة بين الأجناس والأخوة الإنسانية.

-ضد الإمبريالية[1].

وأما صديقه بن جلول الذي بقي وفيا لفكرة الإدماج فأسس في أفريل 1938 م "التجمع الفرنسي الإسلامي الجزائري" وكان يسعى من خلال هذا التجمع إلى جمع مختلف الفئات والأحزاب والطبقات والجمعيات، على الشكل الذي كان عليه المؤتمر الإسلامي[2]. غير أن اندلا ع الحرب العالمية الثانية أدى إلى إنهاء العمل السياسي إلى غاية نزول الحلفاء في الجزائر في 8 نوفمبر 1942 ، فتجدد النشاط السياسي لفرحات عباس من خلال إشرافه على إصدار بيان فيفري 1943 م، حيث اشتركت النخبة في إعداد هذا البيان إلى جانب الأطراف الأخرى للحركة الوطنية، باستثناء الحزب الشيوعي الذي رفض المشاركة في مشاورات إعداد البيان، وفي 31 مارس 1943 م، تم تبليغ البيان وتسليمه إلى الوالي العام آنذاك" مارسال بيروتون "وسلمت نسخ منه إلى ممثلي الولايات المتحدة وإنجلترا وروسيا وإلى الجنرال ديغول في لندن وإلى الحكومة المصرية بالقاهرة.[3]

وتضمن البيان قسمين أساسين:

القسم الأول : يحلل فيه فرحات عباس الاستعمار الفرنسي للجزائر مع نقد شديد له.

القسم الثاني : يتضمن برنامج الإصلاحات المطلوبة والمتمثلة أساسا في:

أ -إدانة الاستعمار وإنهائه.

ب -تطبيق حق الشعوب في تقرير المصير.

ج -منح الجزائر دستورا خاصا بها يضمن:

---

1 ينظر مصطلح الامبريالية في مدخل في المفاهيم والمصطلحات.

2 Mohamed Teguia, L'Algérie en guerre, op.cit, p 87 .

3 محمد الطيب العلوي ، المرجع السابق ص197 .

-الحرية والمساواة التامة بين جميع سكانها بدون تمييز في العرق أو الدين.

-إلغاء الملكية الإقطاعية الكبيرة بإصلاح زراعي هام وحق البروليتاريا الفلاحية في الازدهار.

-الاعتراف باللغة العربية لغة رسمية.

-حرية الصحافة وحق إنشاء الجمعيات.

-التعليم المجاني والإلزامي للجنسين.

-حرية العبادة وتطبيق مبدأ فصل الدين عن الدولة.

د -مشاركة الجزائريين المسلمين الحالية والفعلية في حكومة بلدهم.

هـ -تسريح كل المعتقلين السياسيين[1].

ثم أضيف ملحق للبيان جاء فيه :"عند نهاية الحرب ، تصبح الجزائر دولة جزائرية لها دستور خاص يضعه مجلس تأسيسي جزائري منتخب من قبل الجزائريين قاطبة"[2] .

ورغم مرونة البيان إلا أن موقف الجنرال ديغول تميز بالرفض الشديد لأي تعديل في دستور الجزائر القديم، كما أبدى ممثله في الجزائر الجنرال " كاترو" نفس الموقف وعندها توجه الجزائريون إلى توحيد صفوفهم وجهودهم، فاتصل فرحات عباس بمختلف المنظمات للتأسيس لحركة سياسة جامعة، تضم أفرادا من مختلف الاتجاهات والأحزاب السياسية، لكنها تملك تصورا لحل مشكلة الاستعمار ، وفي 14 مارس 1944 تأسس تجمع أحباب البيان والحرية[3] .

ومن أهم المواد التي وردت في القانون الأساسي لحركة " أحباب البيان والحرية" المادة الرابعة التي جاء فيها : ترويج فكرة إنشاء دولة جزائرية ، و تأسيس جمهورية مستقلة مترابطة بروابط فيدرالية مع جمهورية فرنسية جديدة مناوئة للاستعمار، وخلق روح التضامن في الجزائريين الإسرائيليين والمسلمين والمسيحيين وبث شعور المساواة ، ورغبة التعايش في السراء والضراء ، تلك الروح التي هي حسب رأينا " أساس تكوين كل أمة" [4] وقد لقيت هذه الحركة إقبالا جماهيريا كبيرا حيث وصل الاعتقاد ببعض الناس أنه بمجرد انخراطهم في حركة " أحباب البيان والحرية وحصولهم على بطاقة الانخراط ، سيحصلون على الاستقلال وهو ما دفع السلطات الاستعمارية إلى تدبير مؤامرة ماي 1945 م لسحق كل تفكير في الاستقلال وبفعل التواجد الكبير لعناصر حزب الشعب أنسحب فرحات عباس من تجمع البيان بعد رفضه استعمال العنف من قبل أنصار حزب الشعب.

---

1 الأمين شريط ، المرجع السابق، ص44 .

2محمد الطيب العلوي ، المرجع السابق، ص198 .

3الأمين شريط ، المرجع السابق، ص45 .

4محمد الطيب العلوي ، المرجع السابق، ص201 .

وهكذا فإن تيار النخبة الذي تعلم في المدارس الفرنسية وينتمي إلى الطبقة البورجوازية انتهج النهج الإصلاحي فطالب بإجراء إصلاحات في الجزائر خلال الثلاثينيات لتحسين أوضاع الأهالي بدمجهم في المجتمع الفرنسي ليكونوا مسلمين فرنسيين ، ولكن تحالف الإدارة الاستعمارية مع الكولون أدى إلى فشل مساعيهم المختلفة سواء الفردية أو المشتركة مع بقية أطراف الحركة الوطنية، مما دفعهم إلى المطالبة بتأسيس حكومة جزائرية وبرلمان متحد مع فرنسا في نظام فيدرالي ورفض النظام الاستعماري حتى نهاية الحرب العالمية الثانية ، حيث تفككت الاتحادية ليؤسس فرحات عباس حزبا جديدا هو الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري.

ومن خلال التعرف على اتحادية المنتخبين نجد أنها تبنت العمل في إطار المبادئ الثورة الفرنسية حيث دعت إلى تحقيق المساواة بين الجزائريين والفرنسيين، سواء في الخدمة العسكرية أو في المرتبات والوظائف، كما طالبت بتمثيل الجزائريين في البرلمان الفرنسي وذلك لإشراك الجزائريين في حكم بلادهم، كما طالبت بحرية السفر إلى فرنسا بالنسبة للعمال الجزائريين وإلغاء القوانين الاستثنائية، وجاءت كذلك المطالب الواردة في حركة أحباب البيان تدعو إلى الحرية والمساواة وإقامة الحياة الدستورية في الجزائر وهو ما يعني إرجاع السيادة للشعب الجزائري، وذلك هو جوهر النظام الديمقراطي كما استعملت الاتحادية الأسلوب الديمقراطي في نضالها من خلال المشاركة في الانتخابات المختلفة لتحقيق الإصلاحات التي كانت تنشدها ، وبهذا يمكننا القول أن اتحادية المنتخبين تطلعت هي أيضا إلى تطبيق القيم الديمقراطية في الجزائر وناضلت من أجلها كما حملت برامجها هذه المبادئ الديمقراطية.

IV. جمعية العلماء المسلمين الجزائريين:

تأسست جمعية العلماء المسلمين الجزائريين يوم الخامس من ماي سنة1931 بالجزائر العاصمة، وقد ضم الاجتماع التأسيسي لها 72 عالما جزائريا جاؤوا من مختلف أنحاء القطر، ومن مختلف الاتجاهات الدينية، وكان من بينهم المصلحون وغير المصلحين .[1]

وتألف مجلسها الإداري من ثلاثة عشر عضوا وعلى رأسهم "الشيخ عبد الحميد ابن باديس"[2] الذي لم يحضر إلا في اليوم الثالث و الأخير للاجتماع، وكان انتخابه غيابيا.

ومن أبرز العلماء الذين حضروا تأسيس الجمعية ، وكانوا أعضاء في مجلسها الإداري الشيخ محمد البشير الابراهيمي، والشيخ الطيب العقبي، والشيخ مبارك الميلي ، والشيخ إبراهيم بيوض ،والشيخ عبد الحميد بن باديس[3]، وأما عن أهداف الجمعية فقد لخصها الشيخ محمد خير الدين سنة 1935 بقوله:[4] " إن أهداف جمعية العلماء تتمثل في إحياء الإسلام بإحياء الكتاب والسنة ، وإحياء اللغة العربية ، وآدابها ، وإحياء التاريخ الإسلامي وآثار رجاله المخلصين."

---

1 أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية الجزائرية،ج3، المرجع السابق ص81 .

2 ينظر فهرس تراجم الاعلام.

3 أبو القاسم سعد الله،الحركة الوطنية الجزائرية ،ج3 المرجع السابق،ص82

4 عبد الكريم بوالصفصاف، جمعية العلماء...، المرجع السابق ،ص110 .

كما حدد الشيخ البشير الإبراهيمي أهداف الجمعية في النقطتين هما[1] : "إحياء مجد الدين الإسلامي، وإحياء مجد اللغة العربية" ، ويلخص الأستاذ عبد الكريم بوصفصاف برنامج العلماء في هدفين رئيسيين أولهما حالي والثاني بعيد المدى:

يتمثل **الهدف الأول** في تصفية الإسلام مما علق به من الشوائب ، ومحاربة جمود الزوايا وإحياء اللغة العربية ، ومعالم التاريخ القومي الإسلامي وإنشاء المدارس ، والمساجد الحرة ، وفصل الدين عن الحكومة ، وتوعية وتثقيف الشعب الجزائري صغاره وكباره وتربية الشباب تربية إسلامية ، ومحاربة الآفات الاجتماعية بكل أنواعها ، والوقوف ضد محاولة مسخ الشخصية الجزائرية ومحو معالمها التاريخية ، وتوحيد الشعب الجزائري قاطبة حول هدف واحد بتوحيد الفكرة و الاتجاه.

أما **الهدف الثاني** : فكان استرجاع استقلال الجزائر وتكوين دولة عربية إسلامية[2] وأما عن وسائل عمل العلماء فقد خضعت للظروف، لكنها ظلت في جوهرها تركز على المسجد والمدرسة والنادي والصحافة، فالمسجد كان للوعظ والإرشاد بطريقة العلماء الجديدة في فهم الدين ودوره في الحياة ، والمدرسة كانت لتربية وتعليم النشء الجديد وتخريج إطارات متشبعة بالثقافة العربية الإسلامية ، والنادي كان للتوعية والتوجيه الوطني بالخطب والمحاضرات والمسامرات والمسرحيات والأشعار والأناشيد،والصحافة التي كانت تنشر المبادئ والأهداف وتدعو إلى اليقظة والدفاع عن الجمعية ضد خصومها سواء كانوا من الإدارة الفرنسية أو من قطاعات المجتمع الأهلي[3] ، وأضيفت إلى ذلك خلال الثلاثينيات وسائل أخرى كانت في الواقع بنت المناسبات من ذلك الاحتجاج والمقالات وإرسال الوفود والرحلات والمشاركة في التجمعات العامة[4] .

وأما عن أبرز عمل سياسي قام به العلماء فكان المشاركة في المؤتمر الإسلامي عام 1936 م إلى جانب النواب والشيوعيين، حيث لعبوا دورا أساسيا في نجاحه، فقد جاء في مقالة حررها الشيخ البشير الإبراهيمي بمجلة الشهاب قوله[5] : "فلما فازت الأحزاب الشعبية، ومبادئها الإنسانية المعروفة لجميع الناس وبادرت بالإعلان بلسان صحفها والإفصاح عما تُبيِّته للشعب الجزائري من إصلاح سياسي واجتماعي وما تضمره له من خير ورحمة هو أهل لهما، واحتف بتلك التصريحات والوعود ما دل على أنها ليست من جنس الوعود السالفة التي لم ينجز منها ولا واحد." ويواصل قائلا[6]: " – "– لما وقع ذلك — كان من المعقول جدا أن يكون هوى المسلمين الجزائريين مع الجبهة الشعبية وميلهم إليها وأن يقابلوا الخير بمثله ، خصوصا وقد كانت تلك التصريحات والوعود من أحزاب اليسار مُسوغة في قالب يقتضي العطف على الشعب الجزائري ، والاعتراف بجميله وأهليته لتلك الحقوق ، ويا ما أشرف عرفان الجميل إذا كان متبادلا بين الطرفين."

---

1 عبد الكريم بوالصفصاف، جمعية العلماء...، المرجع السابق ، ص111

2 المرجع نفسه ، ص ص111 -112.

3 أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية الجزائرية،ج3، المرجع السابق ص87

4 المرجع نفسه، ص88

5 محمد الطيب العلوي ، المرجع السابق، ص136

6 المرجع نفسه، ص136 .

عند افتتاح أشغال المؤتمر تقدمت كل كتلة بمطالب تمثل وجهة نظرها حيث قدم عبد الحميد ابن باديس باسمه الخاص مطالب عامة تهم في مجموعها الشعب الجزائري قاطبة وأهمها : إلغاء قانون الأهالي والمساواة بين العمال الجزائريين والفرنسيين ، المساواة في التجنيد الإجباري وإلغاء المصرفيات ومجالس المجرمين والتمثيل الكامل للجزائريين في المجالس المختلفة[1].

كما قدمت مطالب باسم الجمعية انصبت في معظمها على اعتبار اللغة العربية لغة رسمية ثانية في البلاد إلي جانب اللغة الفرنسية، بالإضافة إلي إنشاء جمعية وكلية دينية وإصلاح المحاكم الشرعية[2] .

وفي الأخير خرج المؤتمر بجملة من المطالب أهمها[3]:

أولا : إلغاء جميع القوانين و القرارات الاستثنائية الخاصة بالجزائريين المسلمين.

ثانيا: إلغاء الولاية العامة الجزائرية،و مجلس النيابات المالية، و نظام البلديات المختلطة و المحاكم العسكرية.

ثالثا : المحافظة على الحالة الشخصية الإسلامية مع إصلاح هيئة المحاكم الشرعية بصفة حقيقية مطابقة لروح القانون الإسلامي وتحريره.

رابعا : الاعتراف بحق التمثيل النيابي للجزائريين في البرلمان الفرنسي.

خامسا : إصدار العفو عن المحكوم عليهم في حوادث 5 أوت.

وبعد هذه المساهمة الفعالة في المؤتمر الإسلامي شهدت الجمعية أياما عصيبة بفعل المؤامرات الاستعمارية التي حيكت ضدها والتي يمكن إيجازها في النقاط الآتية:

-اغتيال مفتي الجزائر العاصمة واتهام الشيخ الطيب العقبي بذلك.

-تخلي بعض النواب عن تأييد الجمعية ، والدفاع عنها حيث بلغ الأمر بابن جلول أن تحامل على الجمعية وأتهمها بالعنف .

-صدور قرار 8 مارس 1938 م الذي وضع قيودا على التعليم العربي الحر.

-القاء السلطات الإدارية الفرنسية القبض على بعض رجال جمعية العلماء أمثال: عبد القادر الياجوري، على بن سعد ، عبد العزيز الهاشمي.

-مضايقة المدارس ، ومركز التثقيف والتعليم.

-خلاف ابن باديس مع الطيب العقبي حول إصدار بيان بالولاء لفرنسا وتأييدها في حربها ضد ألمانيا.

---

1 عبد الكريم بوالصفصاف، جمعية العلماء...، المرجع السابق ،ص343

2 المرجع نفسه، ص343 .

3 نفسه ،ص342

-محاولة اغتيال الشيخ أحمد الحبيباتني بقسنطينة ضمن خطة مدبرة ضد عبد الحميد ابن باديس[1].

-إصدار مرسوم 27 أوت 1939 م الذي يعطي حق مصادرة ومنع الإصدارات التي تشكل خطرا على الأمن الوطني الفرنسي ، وهو ما جعل من الصعب صدور جرائد العلماء.

-وضع الشيخ البشير الإبراهيمي تحت الإقامة الجبرية في أفلو[2].

-المرض الذي أدى إلى وفاة الشيخ عبد الحميد بن باديس في أفريل 1940 م وهو ما كان له عميق الأثر في عامة الجزائريين وأعضاء الجمعية على الخصوص.

وعلى إثر استيلاء الحلفاء على الجزائر وتحريرها من جماعة " فيشي [3]" الموالية للألمان في نوفمبر1942 م أطلق سراح البشير الإبراهيمي ، ثم بدأت اتصالات بين السلطات الفرنسية بقيادة الجنرال" دارلان "وفرحات عباس الذي تزعم النشاط السياسي خلال الحرب ، حيث طلب منه الجنرال الفرنسي مساعدة فرنسا الحرة في تحرير الأراضي الفرنسية ، وعند ذلك بدأت التحضيرات للمطالب الجزائرية التي سيتضمنها بيان فيفري 1943 م والتي أسهم فيها العلماء بشكل فعال ، ففي شهر جانفي من عام 1943 م أتفق قادة الحركات الوطنية في الجزائر أن يعقدوا اجتماعا مشتركا بقصد تكوين تحالف بين الحركات السياسية في الجزائر وتحديد المطالب السياسية للشعب الجزائري، وحضر الاجتماع التأسيسي لهذا التحالف الدكتور بن جلول وفرحات عباس وتوفيق المدني ، و تم الاجتماع في مكتب المحامي أحمد بومنجل، وبعد نقاش طويل اتفق الجميع على إصدار وثيقة تتضمن النقاط الأتية:

-إنشاء مجلس تأسيسي لتحرير دستور لدولة الجزائر.

-تكوين حكومة جزائرية مستقلة تشارك مع فرنسا ومع المتحالفين في المجهود الحربي بصفة جزائرية معترف بها.

-إلغاء تبعية الجزائر لفرنسا ، على أن تكون العلاقات بينهما محددة بواسطة معاهدة حرة.

-إلغاء نظام الاستعمار ، وتحديد ملكية الأراضي ، وتوزيع الأراضي من جديد على الفلاحين الذين انتزعت منهم في الماضي.

-الكف عن سياسة وحدة العلم البحري التي تجعل الجزائر أسيرة خاضعة لشركات النقل البحرية الفرنسية وتخسر بذلك أموالا طائلة.

-إنشاء النقد الجزائري الخاص بالدولة الجزائرية على قاعدة: الدينار يساوي 1000فرنك ، والدرهم يساوي 100فرنك، والفلس يساوي فرنكا.

---

1 محمد الطيب العلوي، المرجع السابق، ص158 -159.

2 Mahfoud kaddache , Histoire du nationalisme algérien , tome 1, op cit , page 614.

3حكومة فيشي : تشكلت تحت الاحتلال الألماني لفرنسا بقيادة الجنرال بيتان وأتخذت مدينة فيشي مقرا لها ، وأصبحت المستعمرات تحت قيادتها منذ جوان1940 .

-دخول الجزائريين المستحقين حالا ميدان الوظائف العامة ، على أن تصبح بعد قليل أغلبية الوظائف بيدهم حسب عددهم.

-إعلان وجود " الجنسية الجزائرية " على أن تشمل كل المسلمين مع من يريد من الفرنسيين واليهود.

-إنشاء مجلس استشاري يضم نخبة الجزائريين حالا لكي يقف على تنفيذ هذا المنهج.

-تدعا الدولة الجزائرية حالا ، دولة مشاركة مع المتحالفين "تقاتل معهم ثم تحضر كل مؤتمرات السلام ، وتكون عضوا بهيئة الأمم المتحدة ، بعد قرار السلام".[1]

ومن خلال هذه الوثيقة قام فرحات عباس بكتابة بيان فيفري 1943 م ، وعليه يمكننا القول أن العلماء أتبعوا خطى النواب في الأمور السياسة، فبعد أن شاركت الجمعية في بيان الشعب الجزائري ودعمته، شاركت في تجمع أصدقاء البيان وقدم رئيسها الشيخ البشير الإبراهيمي مذكرة مطولة إلى لجنة الإصلاحات الإسلامية التي أنشأتها السلطات الفرنسية للنظر في مطالب البيان وملحقه، تدعو فيها الجمعية في مجال الإصلاحات السياسية إلى:

-إنشاء المواطنة الجزائرية.

- إنشاء حكومة جزائرية تكون مسؤولة أمام برلمان جزائري[2].

وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية وحوادث 8 ماي 1945 عادت الجمعية إلى نشاطها برئاسة الشيخ البشير الإبراهيمي حيث ركزت نشاطها على تأسيس شبكة واسعة من المدارس الحرة في المدن والقرى والمداشر، وعلى بناء المساجد الحرة التي عرفت إقبالا شعبيا واسعا ، وتوجت نشاطها الثقافي والديني بتأسيس " معهد عبد الحميد بن باديس " بقسنطينة ، كما شرعت في إصدار السلسلة الثانية من صحيفة " البصائر " التي كانت قد أوقفتها في بداية الحرب[3] .

وبالإضافة إلى المجهود التربوي و الإعلامي واصلت الجمعية المشاركة في المبادرات السياسية الوطنية حيث أسهمت في تأسيس الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحريات الديمقراطية واحترامها بمشاركة حزب الشعب– حركة الانتصار للحريات الديمقراطية و الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري والحزب الشيوعي في 5 أوت 1951 على أساس برنامج يقتصر على الدفاع عن الحريات الديمقراطية[4] .

وخلال الجمعية التأسيسية التي انعقدت بقاعة سينما " دنيا زاد " بحضور700 مندوب ألقيت مجموعة من الخطب ومنها كلمة الشيخ العربي التبسي والذي تحدث عن أهداف الجبهة، حيث أكد أنها تتمثل في جزائر موحدة حرة ويتمتع أبناؤها بكل مواردها دون تمييز عرقي أو ديني[5] .

1عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962 ، المرجع السابق، ص266 .

2 بن يوسف بن خدة، اتفاقيات ايفيان، تعريب: حسن زغدار ومحل العين جبائلي ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1987 ،ص133 .

3 Mahfoud kaddache, Histoire du nationalisme algérien , tome 1 , op.cit, page 87.

4 الأمين شريط، المرجع السابق، ص55 .

5 محمد الطيب العلوي ، المرجع السابق، ص216 .

كما اهتمت الجمعية في هذه الفترة الممتدة من 1946 إلى غاية 1954 بإقامة علاقات ثقافية وسياسية وتعليمية مع دول المشرق العربي ، وتحقيقا لهذا الهدف قامت الجمعية بإرسال رئيسها الشيخ البشير الإبراهيمي إلى القاهرة سنة 1952 لكي يقيم اتصالات ثقافية وسياسية مع الدول العربية والإسلامية في المشرق ، ويعرف بالجزائر هناك ، وكان يساعده في هذه المهمة النبيلة الأستاذ الفضيل الورتلاني[1].

وابتداء من سنة 1952 قررت جمعية العلماء تعيين أحمد توفيق المدني أمينا عاما لها إثر نجاحه في إدارة جريدة البصائر حيث أصبحت الجمعية من أكثر التنظيمات نجاحا في الميدان الإعلامي بفعل انتظام صدور هذه الجريدة إلى ما بعد قيام ثورة التحرير فساهمت بذلك في توعية أبناء الشعب الجزائري والتعبير عن آراء الفئة المثقفة في الحرية والاستقلال والتمسك بالمبادئ الثلاثة، التي هي شعار جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وهي ": الإسلام ديننا ، العربية لغتنا ، الجزائر وطننا "[2].

وعشية اندلاع الثورة يذكر أحمد توفيق المدني أنه علم بوقت اندلاعها من أحد الرجال في باتنة عند افتتاح مدرستها الكبرى، ولهذا بادر باتفاق مع الشيخ محمد خير الدين بإرسال دعوة مستعجلة لجمع المجلس الإداري لجمعية العلماء المسلمين على أن ينعقد بقسنطينة في معهد عبد الحميد ابن باديس يوم غرة نوفمبر 1954 على الساعة العاشرة صباحا[3].

وفعلا عقد الاجتماع وناقش موقف الجمعية من الثورة المعلنة وقضية معهد عبد الحميد ابن باديس والمدارس الابتدائية التي يدرس بها نحو خمسين ألف تلميذ ، وبعد مناقشات طويلة ، قررت الجمعية أنها مع الثورة، وأنه لا يمكن إطلاقا أن لا تكون مع الثورة، مع الحذر التام، ودعت الجمعية رجالها وطلبتها أن يعملوا ما استطاعوا لدعم الثورة مع المحافظة على مكتسبات الأمة الجزائرية التي هي المعهد والمدارس الابتدائية، ثم راسل أحمد توفيق المدني رئيس الجمعية الشيخ محمد البشير الإبراهيمي لإعلامه بالثورة وأهدافها[4] .

وبعد فترة وجيزة نشر الشيخ البشير الإبراهيمي نداء إلى الشعب الجزائري جاء فيه: ((**أيها المسلمون الجزائريون ..... هذا هو الصوت الذي يسمع الأذان الصم ، وهذا هو الدواء الذي يفتح الأعين المغمضة وهذه هي اللغة التي تنفذ معانيها إلى الأذهان البليدة ، وهذا هو المنطق الذي يقوم القلوب الغلف ، وهذا هو الشعاع الذي يخترق حجب الأوهام...**)) [5] ، ويواصل الشيخ البشير الإبراهيمي قائلا: ((**أخلصوا العمل لله ، وأخلصوا بصائركم في الله ، واذكروا دائما وفي جميع أعمالكم ما دعاكم إليه القرآن من الصبر في سبيل الحق ، ومن بذل المهج والأموال في سبيل الدين واذكروا قبل ذلك قول الله تعالى: " وجاهدوا في سبيل الله**

1عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية لغاية 1962م، المرجع السابق، ص268 .

2عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية لغاية 1962م، المرجع السابق ، ص 269 -270.

3 أحمد توفيق المدني، حياة كفاح (مع ركب الثورة التحريرية)، الجزء الثالث ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر،1982 ، ص20 .

4 المصدر نفسه، ص23 .

5ا نفسه، ص26

بأموالكم وأنفسكم "وقول الله :« كم من فئة قليلة غلبت فئة كثيرة بإذن الله ، والله مع الصابرين...)) .[1]

وبهذا اندفعت عناصر الجمعية في دعم الثورة ومساندتها سواء من خلال أعمال الشيخ البشير الإبراهيمي في الخارج لجلب المساعدة والدعم العربي والإسلامي،أو من خلال جمع التبرعات وحمل البريد للثورة في الداخل، أو من خلال صحيفة البصائر التي كانت تعبر عن الوضع الذي تعيشه الجزائر خلال الثورة، ثم انضمام العناصر القيادية إلى جبهة التحرير الوطني بصفة رسمية في أوائل1956 وعليه فقد أسهمت جمعية العلماء في تشكيل الوعي الثقافي والديني والسياسي للشعب الجزائري بواسطة نهجها الإصلاحي، إلا أنها اقتنعت بالفكر الراديكالي الذي أسس له حزب الشعب وألتحق أعضاؤها بالثورة التحريرية فأسهموا فيها كغيرهم من عناصر الحركات الوطنية الأخرى سواء بالعمل السياسي أو العسكري.

V. الحزب الشيوعي الجزائري

تأسس الحزب الشيوعي الجزائري خلال المؤتمر التأسيسي المنعقد في الجزائر العاصمة يومي 17 و 18أكتوبر 1936 [2]، إلا أن الحركة الشيوعية في الجزائر أقدم من ذلك إذ تعود إلى سنة 1920 م حيث أنشأت فروعا للحزب الشيوعي الفرنسي في الجزائر والتي تشكلت من الأوروبيين وبعض المسلمين الجزائريين ، و أشرفت على بعض المظاهرات العمالية ومنها مظاهرات أول ماي 1922 التي شارك فيها ألفان من المسلمين بالجزائر العاصمة[3].

وقد كانت فكرة الحزب الشيوعي الفرنسي بخصوص قضية المستعمرات تتلخص في كون عمال المستعمرات لا يمكنهم التمتع بوجود مستقل إلا بعد أن تستولي البروليتاريا في الميتروبول على الحكم [4] ، غير أن التصور الجديد الذي طرحه لينين ابتداء من سنة 1920 م حول قضية المستعمرات والمتمثل في ضرورة مساعدة الحركات التحررية من طرف الأحزاب الشيوعية، دفع الحزب إلى تغيير موقفه أثناء مؤتمره المنعقد عام 1921 م، ولكن الخلايا المحلية للحزب في الجزائر بقيت مؤيدة للطرح الأول، وعلى الخصوص فيدرالية سيدي بلعباس، ويمكننا أن نميز خلال هذه المرحلة الممتدة من 1920إلى 1936 اتجاهين بالنسبة للتيار الشيوعي:

-الاتجاه الأول : وتمثله فروع الحزب الشيوعي الفرنسي في الجزائر المناوئة لجميع أشكال الوطنية الجزائرية.

-الاتجاه الثاني : ويمثله الحزب الشيوعي الفرنسي على المستوى الخارجي ويتضمن الدعوة إلى استقلال الجزائر من هيمنة الإمبريالية الفرنسية[5] ويعود هذا الموقف من الأوساط الشيوعية في الجزائر اتجاه قضية التحرر من السيطرة

1نفسه.

2 Benyoucef ben khedda , Les origines du1erNovembre , op.cit,p 46..

3 Mahfoud kaddache , Histoire du nationalisme algérien , tome 1 , op.cit ,p 136.

4 الأمين شريط ، المرجع السابق ص37.

5 عبد الكريم بوصفصاف، جمعية العلماء.. المرجع السابق، ص289

الاستعمارية إلى كون أغلب أعضاء الحزب من المعمرين العنصريين، فقد جاءت إجابة فرع وهران عن سؤال هل يمكن للمسلمين قبول النظرية الشيوعية ؟ بما يلي[1]:

« إن التقارب الغريزي مع هذه الاستعدادات لا يجعل المسلمين الجزائريين مستعدين لفهم الماركسية، فالأهالي لا يمكنهم فهم واستيعاب النظرية الشيوعية بسبب افتقارهم إلى التعليم والتوجيه، لأن هذه النظرية معقدة ، تستدعي خصوبة الاستعدادات في الطبيعة الإنسانية».

ولكن استراتيجية الحزب الشيوعي الفرنسي تغيرت ابتداء من يوم 26 جوان 1934 حين تقرر إنشاء الجبهة الشعبية بالتعاون مع الحزب الاشتراكي الفرنسي لمحاربة الفاشية والنازية وانقاد الديمقراطية، وهو ما جعله يتخلى عن المطالبة باستقلال الجزائر. [2]

وفي بداية 1936 م بدأ قادة الحزب الشيوعي الجزائري يتعاونون مع الأحزاب الوطنية في الجزائر، وكانت خطتهم تقوم على أساس أن جبهة المؤتمر الإسلامي تتحالف مع الجبهة الشعبية في فرنسا، فيكون التحالف مع الشعب الفرنسي ، وتدخل هذه الخطة في إستراتيجية الحزب الشيوعي الفرنسي الذي أعلن قائده " موريس طوريز" بأن المهمة الأساسية لفرنسا في العالم هي " توحيد الشعوب المستعمرة مع شعبنا " أي الشعب الفرنسي[3]، وعلى هذا الأساس ساند الحزب الشيوعي الجزائري عام 1936 مشروع "بلوم– فيوليث "الرامي إلى منح صفة المواطن الفرنسي إلى النخبة الجزائرية[4] ، وبعد فشل الجبهة الشعبية وفشل مشروع "بلوم– فيولث " غير الحزب الشيوعي الفرنسي خطته في العمل ، وظهر هذا التغير في الخطاب الذي ألقاه زعيم الحزب الشيوعي الفرنسي" موريس طوريز" بمدينة الجزائر يوم 11 فيفري 1939 حيث تحدث عن التحالف بين الجزائر وفرنسا ضد الفاشية العالمية وأكد أن الأمة الجزائرية ، في رأيه تتكون من حوالي 20جنسية مختلفة: بربر، قرطاجيون عرب، أتراك، يهود، يونانيون، مالطيون، إسبانيون، إيطاليون وفرنسيون (وكلهم ينتمون في الأصل إلى فرنسا والجمهورية الفرنسية التي لا تتجزأ ولا يمكن تقسيمها[5] .

وعليه فقد سقط الحزب الشيوعي الجزائري الذي كان تحت التأثير المباشر للحزب الشيوعي الفرنسي في مقولة أن" الجزائر أمة في طور التكوين " وتحتاج من أجل نضجها وتحقيق الوحدة بين مختلف الأعراق والأجناس إلى " مساعدة الجمهورية الفرنسية "ومهمة الحزب هي العمل على تحقيق هذه الوحدة ، وما دامت تلك الأجناس متشتتة ومتنافرة فلا يمكن الانفصال عن فرنسا الوطن الأم [6].

وعندما اندلعت الحرب العالمية الثانية توجه عمل الحزب الشيوعي الجزائري الذي أصبح محظورا في الجزائر مند عام 1939 للعمل من أجل تحرير فرنسا من النفوذ الألماني ، وبمجرد نزول قوات الحلفاء في الجزائر يوم 8 نوفمبر 1942

---

1 المرجع نفسه، ص293 .

2 عبد الكريم بوصفصاف، جمعية العلماء.. المرجع السابق ، ص39 .

3 عمار بوحوش ،المرجع السابق ،ص282

4محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، المصدر السابق، ص10 .

5عمار بوحوش، المرجع السابق ،ص283

6الأمين شريط ، المرجع السابق ،ص40

أعلن قادة الحزب الشيوعي الجزائري أنهم يعملون من أجل تكوين اتحاد عام بين الشعب الجزائري والشعب الفرنسي، وذلك بقصد محاربة الفاشية وإقامة جزائر حرة[1] ، وتحقيقا لهذا الهدف قاموا بعدة محاولات لإقامة جبهة مشتركة مع الأحزاب الوطنية عام 1944 لكنهم قرروا الانسحاب من هذا التحالف في شهر سبتمبر من العام نفسه وأنشؤوا تحالفا آخر هو " أصدقاء الديمقراطية"[2] .

وعلى إثر مجازر 8 ماي 1945 ساءت العلاقة بين الحزب الشيوعي الجزائري وحزب الشعب، حيث أتهم أعضاء الحزب الشيوعي عناصر حزب الشعب بالوقوف وراء هذه الأحداث، وحملوا الحزب مسؤوليتها، فهو الذي نظم مظاهرات في الأسبوع الأول من هذا الشهر للمطالبة بتحرير مصالي[3] ، كما اتهم أعضاء الحزب بأنهم من المشاغبين والمؤيدين للفاشية الدولية، وقد أدى هذا الموقف إلى ابتعاد العديد من ، العناصر الجزائرية عن الحزب، فلم يحقق النتائج المرجوة في انتخابات جوان 1946 وعندها صدر تصريح عن الحزب في 21 جويلية 1946 في شكل نقد ذاتي كان منعطفا حاسما له ، حيث اعترف الشيوعيون بأهمية الحركة الوطنية وبطابعها التقدمي واقترحوا تشكيل جبهة وطنية ديمقراطية بين الحزب الشيوعي الجزائري وحزب الشعب الجزائري والعلماء والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وشعب فرنسا كحليف لها ، وبهذا بدأ الحزب يقترب من الأطروحة الوطنية، ووافق على إقامة جمهورية جزائرية في إطار الاتحاد الفرنسي في انتظار تأسيس جمهورية اشتراكية مستقلة [4].

واستمر الحزب في هذا التوجه الداعي إلى توحيد الجهود ، لكن وفقا للنظرة الشيوعية لا على أسس وطنية كاملة، حيث أصدر نداء بعد المؤتمر الخامس المنعقد يوم 29 ماي 1949 جاء فيه: "إن المؤتمر الخامس للحزب يناديكم مرة أخرى ويدعوكم إلى الاتحاد والكفاح بجانب الاتحاد السوفياتي، وبجانب الطبقة الشغيلة والشعب الفرنسي في معسكر الديمقراطية، هلموا إلى صفوف الحزب الشيوعي الجزائري حزب الشجعان وقتلى التحرير الوطني الجزائري، هلموا إلى صفوف حزب الاتحاد والأخوة الإنسانية تحيا الجزائر سائرة نحو الحرية والسلم يحيا الحزب الشيوعي الجزائري ." [5]

ويتضح من خلال هذا النداء أن الحزب لا يزال يؤكد على الوجود الفرنسي على الرغم من طرحه لفكرة الجزائر السائرة نحو الحرية والسلم ، ورغم ذلك فقد استمر مسعى الحزب في التقرب من الأحزاب الوطنية حتى استطاع الحصول على عضوية الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية التي تأسست في5 أوت 1951 وضمت حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري والحزب الشيوعي وبعض المستقلين[6] .

---

1 عمار بوحوش، المرجع السابق ،ص284

2عمار بوحوش، المرجع السابق ، ص284 .

3أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية الجزائرية ،ج3، المرجع السابق، ص247 .

4الجيلالي صاري ومحفوظ قداش ، المقاومة السياسية 1900-1954: الطريق الاصلاحي والطريق الثوري، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987، ص88 .

5عبد الرحمان بن إبراهيم بن العقون ، الكفاح القومي،ج1، المصدر السابق، ص96

6 محمد الطيب العلوي ، المرجع السابق، ص259 .

وقد تركزت مطالب الجبهة إثر الانتخابات المزورة في 17 جوان 1951 على احترام المبادئ الديمقراطية وحرية الانتخاب،والحريات الأساسية كحرية الرأي والصحافة والاجتماع ،وإطلاق سراح المساجين السياسيين، ولكن هذه الجبهة تفككت بعد سنة من تأسيسها[1] .

وخلال المؤتمر السادس للحزب في فيفري 1952 م تم الحديث على ضرورة العمل الموحد فوق التراب الوطني لأجل جزائر مستقلة، وأكد الحزب الشيوعي بأن تحرير الجزائر لا يمكن أن يكون بواسطة عمل شخص أو حزب أو مجموعة معزولة ولكن من خلال مجهود كل الشعب الموحد[2] .

وقد استمر الطرح الوحدوي للحزب حيث إلتقى مع الطرح الذي دعت إليه اللجنة المركزية لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية ، ففي الفاتح نوفمبر 1953 دعت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي كل الأحزاب والحركات الوطنية إلى تأسيس" جبهة وطنية جزائرية ديمقراطية" ، وفي 10 ديسمبر 1953 م أصدرت اللجنة المركزية لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية نداء من أجل تشكيل " مؤتمر وطني جزائري " فوافق الحزب الشيوعي على تأسيس هذا المؤتمر الوطني ولكن الأزمة التي شهدتها حركة الانتصار لم تسمح بتحقيق هذا المؤتمر[3].

وبعد اندلا ع الثورة التحريرية في الفاتح نوفمبر 1954 م رفض الحزب الشيوعي الانضمام إليها واتهم أعضاء جيش وجبهة التحرير يوم 14 نوفمبر 1954 بأنهم لا يثقون في الجماهير ولهذا التجؤوا للعمل العسكري[4]، ثم قرر الحزب الحزب في شهر مارس 1956 إنشاء منظمة عسكرية خاصة أطلق عليها اسم "المحاربون للتحرير" Les combattants de la libération .

وتتكون هذه المنظمة من بشير حاج علي ، الصادق هجريس، قروج بوعلام خالفة ومن الأوروبيين "كامي لاريبير" ،" جاك سالور "،" ويليم تسورطيس" [5]، وفي يوم 5 جوان 1956 تمكن الجيش الفرنسي من القضاء على معظم معظم الأفراد الذين جندتهم هذه المنظمة وأرسلتهم إلى ناحية الشلف وتنس ، وفي أول جويلية 1956 تفاوض الصادق هجريس مع عبان رمضان بشأن قبول البقية من المحاربين الشيوعيين في صف جيش التحرير ، وكلفت الولاية الرابعة بدمج الشيوعيين في حركة التحرير وقد استعان عبان رمضان بهؤلاء الشيوعيين في التحضير لمؤتمر الصومام، ومن بين الشخصيات التي أشرفت على إعداد ميثاق الصومام عمار أورزقان الذي كان أمينا عاما للحزب الشيوعي الجزائري خلال الثلاثينيات و الأربعينيات.

إن المتتبع لمسيرة الحزب الشيوعي الجزائري يلاحظ أن هذا الحزب كان امتدادا للحزب الشيوعي الفرنسي في الجزائر الذي تأسس سنة 1920 م، وهو بذلك أقدم حزب سياسي في الجزائر بالمفهوم العصري ، كما أنه كان يتشكل من أغلبية أوروبية وبعض الجزائريين، وبعد سنة 1936 م دفع الحزب بعدد معتبر من الجزائريين إلى مراكز القيادة ومنهم "عمار أوزقان" الذي كان أمينا عاما للحزب خلال الثلاثينيات والأربعينيات ثم العربي بوهالي من الأربعينيات إلى غاية

1 Mohamed Teguia , op cit, p 122-123.
2 Ibid, p 126.
3 Mohamed Teguia , op cit, p 127

4 عمار بوحوش ، المرجع السابق، ص285 .
5 المرجع نفسه، ص286

1962م ، وقد بدأ الحزب فكره اتجاه القضية الوطنية برفض أي انفصال جزائري عن فرنسا، ثم تطور إلى الاعتراف بالأمة الجزائرية التي هي بحسب الحزب خليط من الأجناس، تحتاج إلى وقت طويل لتتكون ولهذا وجب أن تبقى ضمن الإطار الفرنسي.

وأمام التطورات التي عرفتها الحركة الوطنية اضطر الحزب إلى انتهاج سياسة التقرب من الأطراف الوطنية، فأشترك معها في عضوية " الجبهة الجزائرية للدفاع واحترام الحريات" ، ثم اعترف في أواخر1950 م بضرورة الاستقلال، وعلى الرغم من رفض الحزب الانضمام إلى جبهة التحرير الوطني إلا أن العديد من عناصره

شاركت في الثورة التحررية انطلاقا من سنة 1956 م .

ثانيا: النشاط السياسي ما بين 1945-1954

عرفت الحركة الوطنية عدة أحداث ومحطات تحضيرية هامة، قبل انطلاق الكفاح المسلح ما بين سنة 1945 و1954، هذه الأحداث ساهمت بشكل مباشر في تفجير ثورة الفاتح من نوفمبر1954.

I. مجازر 08 ماي 1945

تبدأ أولى المحطات التحضيرية لاندلا ع الثورة مع شهر ماي 1945، حيث بدأت القطيعة مع الأساليب القديمة للنضال السياسي السلمي في الأطر النظامية المتعارف عليها أي تقديم العرائض تنظيم مظاهرات والشعارات والتنديدات التي كان مناضلي حزب الشعب الجزائري (***PPA***) مع باقي الأحزاب السياسية الأخرى ينتهجونها.

يعود سبب هذا التحول إلى مجاز 08 ماي 1945، حيث كانت الجزائر مسرحا لأحداث دامية سقط فيها الضحايا بالآلاف ، وهذا نتيجة للقمع الاستعماري الفرنسي في حق الشعب الجزائري، هذا الأخير الذي خرج في مظاهرات سلمية حاملا لافتات كتبت عليها عدة شعارات مثل: "تحيا الجزائر المستقلة" و"يسقط الاستعمار"، "أفرجوا عن مصالي الحاج"، كما تم رفع العلم الوطني، وما أن شاهده الفرنسيون حتى قام محافظ الشرطة بإطلاق النار على حاملها الشاب "بوزيد شعال"، وكان استشتهاده بداية لمذبحة من افضح المذابح الاستعمارية في العا لم، اشترك فيها جميع الأوربيين بالجزائر دامت عدة أيام أسفرت عن مقتل أكثر من 45 ألف جزائري واعتقال6460 شخص وحكم بالإعدام على 99منهم. فكانت مجزرة بشعة على يد الفرنسيين الذين كثيرا ما تباهوا بالتحضر والحرية والإنسانية.[1]

بعد هذه المجازر شددت فرنسا الخناق على زعماء الحركة الوطنية إذ نقل مصالي الحاج إلى برازافيل واعتقل فرحات عباس والبشير الإبراهيمي ولم يطلق سراحهم إلا في 1946.

إن مجازر مايو 1945 رغم بشاعتها وجرمها إلاّ أنها أتت بثمارها، المتمثل في ترسيخ الوعي والاعتقاد بان الاستقلال لا يتحقق إلا بالكفاح المسلح، لذا بدا البحث عن بدائل جديدة لمواجهة السياسة الاستعمارية.

1 يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، الجزء الثاني، ثورات القرن العشرين، الطبعة الثانية، منشورات المتحف الوطني للمجاهد ، ص 82.

ترسخت الثقافة السياسية أكثر بعد مجازر 08 ماي، عند الطبقة السياسية الجزائرية، حيث نرى تغيير في توجهات معظمها، الميالة أكثر إلى استرجاع القيم الاجتماعية والثقافية للشعب الجزائري، ولكن ليس تحت أحضان فرنسا الاستعمارية وإنما عن طريق إعادة بعث الدولة الجزائرية المستقلة، وهذا ما سيحمله جيل نوفمبر 1954.

II. الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري:

بعد صدور العفو العام من المجلس التأسيسي الفرنسي وإطلاق سراح المساجين والمعتقلين السياسيين بادر فرحات عباس [1] في شهر مارس 1946 بتأسيس حزب أطلق عليه"الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري" [2]وبذلك أكد انفصاله التام عن " أحباب البيان والحرية " حيث أصبح فرحات عباس يرفض العمل مع العناصر الراديكالية لحزب الشعب على إثر حوادث8 ماي 1945 بعد أن تبين له أنهم وراء هذه الأحداث ، وقد ضم الحزب الجديد العناصر البرجوازية المنتمية لنزعة المنتخبين والمعتدلين ومن أبرز أعضائه : أحمد بومنجل ، وقدور ساطور وسعدان وابن خليل وأحمد فرنسيس ومحداد وحميد بن سالم ....[3]

وفي أول ماي 1946 أصدر " فرحات عباس " نداءه المعروف " نداء إلى الشباب الجزائري من المسلمين والفرنسيين[4]" أوضح فيه مفهوم تحرير الجزائر ":لقد تركنا نهاية الطرق القديمة المعهودة لنسلك الجادة الكبرى " جادة " الوطن الجزائري " أعني المساواة والحرية ، لا اندماج ولا سيد جديد ولا انفصال، شعب فتي يقوم بتثقيفه الديمقراطي والاجتماعي وينجز تجهيزاته الصناعية والعلمية ومواصلا بذلك تجدد الفكر الأدبي بالاشتراك مع دولة كبيرة متحررة، ديمقراطية شابة وحديثة المولد تقودها الديمقراطية الفرنسية الكبيرة تلكم هما الصورة والتعبير في أتم وضوحها لحركتنا من أجل الجديد الجزائري" [5]، وهذا ما يبين أن الحركة في الأصل مفتوحة للجزائريين والأوربيين على حد سواء، و تهدف إلى إقامة دولة مرتبطة بفرنسا[6] ، وقد قرر الحزب الجديد أن يشارك في انتخابات المجلس التشريعي الفرنسي الثاني في 2 جوان 1946 فكان نجاحه مذهلا حيث تحصل " الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري " على أحد عشر مقعدا من مجموع ثلاثة عشر مقعدا[7] .

وعندها اعتبر فرحات عباس أن هذه الانتخابات كانت تأييدا مطلقا لسياسة الحزب و قضت نهائيا على سياسة الادماج[8] .

وفي يوم 9 أوت 1946 م قدم فرحات عباس باسم حزبه المشروع الجديد للإصلاحات السياسية والذي يتضمن النقاط الأتية:

---

1 فرحات عباس: ينظر سيرته الذاتية في الفصل الرابع من هذه الرسالة.

2 محمد الطيب العلوي ، المرجع السابق، ص221 .

3 الجيلالى صاري ومحفوظ قداش ، المرجع السابق، ص85 .

4 جوان جلسبى ،ثورة الجزائر، ترجمة: عبد الرحمن صدقي أبو طالب، الدار المصرية للتأليف والترجمة، 1966، ص71 .

5 الجيلالي صاري ، محفوظ قداش : المرجع السابق، ص86

6عمار بوحوش : المرجع السابق، ص24

7 فرحات عباس، ليل الاستعمار ، المصدر السابق، ص 201.

8 المصدر نفسه،ص202 .

1-جمهورية ذات استقلال ذاتي تتمتع بالسيادة وعلمها.

2-دولة منضمة إلى الاتحاد الفرنسي.

3-برلمان يتم انتخاب أعضائه في اقتراع سري من قبل جميع الجزائريين.

4-حكومة تتكون من رئيس جمهورية يتم اختياره بطريقة مباشرة.

5-يمثل فرنسا في الجزائر مندوب عام ، ويكون له صوت استشاري في مجلس الوزراء[1] (5).

وبهذا يتأكد تحول فكر فرحات عباس ورفاقه من الإدماج إلى الجمهورية ذات الاستقلال الذاتي، والمنضمة إلى الاتحاد الفرنسي، ولكن الإصلاحات السياسية التي تضمنها قانون 20 سبتمبر 1947 الخاص بالجزائر والذي صوت عليه البرلمان الفرنسي يوم 27 أوت 1947 ،كان مخالفا لمطلب الجزائريين الراديكاليين منهم أو المعتدلين ليغلق باب العمل الشرعي ، ويفتح طريق العنف على مصراعيه.

ثم إزداد موقف الأحزاب الوطنية العاملة في حقل الشرعية الانتخابية سوءا على إثر مجيء" نايجيلان "كحاكم عام جديد يوم 11 فيفري 1948 م، وقراره إجراء انتخابات المجلس الجديد الذي نص عليه قانون 1947 م، ثم قيامه بتزوير تلك الانتخابات حيث نجحت قائمة المستقلين (عملاء الإدارة الاستعمارية) ولم تحصل الأحزاب الوطنية إلا على عدد محدود من المقاعد منها ثمانية للاتحاد الديمقراطي، وبقي فرحات عباس باهتا لا يصدق ما تراه عيناه[2] .

وفي سنة 1951 م ، انضم حزب الاتحاد الديمقراطي إلى غيره من أحزاب المعارضة في محاولة لكسب القوة عن طريق الوحدة ، وكون مع حركة الانتصار للحريات الديمقراطية والعلماء والحزب الشيوعي ، الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها[3] ، وتمثلت الأهداف الرئيسة لهذه الجبهة في إبطال نتائج الانتخابات

التشريعية التي أجريت في جوان 1951 م واحترام حرية التصويت لأفراد الطائفة الانتخابية الثانية ، واحترام الحريات الأساسية المتعلقة بالعقيدة والتعبير عن الرأي والنشر والاجتماع ، ومعارضة القمع في كل أشكاله[4] .

ولكن هذا الاتحاد لم يعمر طويلا بسبب الاختلاف حول برنامج واضح للجزائر وفي أوائل الخمسينيات ضعفت قوة حزب الاتحاد الديمقراطي ، وحماسته على إثر مؤتمره للإطارات الذي انعقد بمدينة الجزائر في أفريل سنة 1954م، فقد لاحظ فرحات عباس ضروب الكفاح النشيط الذي تقوم به تونس و مراكش ضد فرنسا ، بينما كانت الجزائر هادئة في الظاهر، وقال يعلق على دور حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري: "يجب أن نعترف بأن التعمية الهائلة والاحتيال الشرير الذي أصبحت الجزائر فرنسية لهما منذ إصدار الإصلاحات ، كادت تقضى علينا ، وواضح

---

1 جوان جلسبي ، المرجع السابق ،ص92 .

2 المرجع نفسه، ص95

3عمار بوحوش ، المرجع السابق، ص243

4أحمد مهساس، الحركة الثورية في الجزائر، المصدر السابق، ص61

بالتأكيد أن حزبا تقدميا قد أسس تصرفاته على احترام الشرعية ، ويكافح لصالح " الثورة عن طريق القانون" لم يعد يستطيع التقدم عندما تضع السلطات العامة نظاما تحكميا للدولة هذه هي مأساة حزبنا"[1].

وبهذا وصل حزب فرحات عباس إلى طريق مسدود بسبب تزوير الإدارة الاستعمارية للعمليات الانتخابية، إلى أن اندلعت الثورة التحررية في الفاتح نوفمبر 1954 م، حيث تمكن عبان رمضان من إقناع فرحات عباس بالانضمام إلى الثورة إثر اتصالات بين الرجلين بدأت منذ شهر ماي 1955 [2]، وانتهت بالتحاق فرحات عباس والدكتور أحمد فرنسيس بوفد جبهة التحرير الوطني في القاهرة خلال شهر أفريل 1956 م.

III. تأسيس حركة الانتصار الحريات الديمقراطية:

جاء التوجه نحو الكفاح المسلح من داخل حزب الشعب الجزائري ، فبعد إطلاق صراح زعيمه مصالي الحاج سنة 1946 ليستقر في بوزريعة بأعالي العاصمة[3]، قام هذا الأخير رفقة أعضاء الحزب في تشكيل حركة سياسية جديدة خلفا لحزب الشعب المنحل، فعمل مصالي الحاج على دفع الحزب من جديد إلى الشرعية بواسطة المشاركة في الانتخابات، خاصة وأنه تلقى وعدا من فرحات عباس بأنه في حالة ترشح "حزب الشعب الجزائري" للانتخابات البرلمانية فإن حزبه لن يترشح ، ليترك المجال حرا لحزب الشعب[4] ، وعندها أعلن مصالي الحاج رسميا عن تأسيس "حركة الانتصار للحريات الديمقراطية "يوم 2 نوفمبر سنة 1946 م، وأعلن أيضا عن تقديم مرشحين تحت اسم" حركة الانتصار للحريات الديمقراطية"، لأنه كان يؤمن بأن الجزائر يمكنها أن تحقق الاستقلال عن طريق صناديق الاقتراع، ورغم التضييق الاستعماري إلا أن خمسة من قيادي الحركة فازوا في الانتخابات البرلمانية .[5]

بدأت مع هذا الاجتماع القطيعة الإيديولوجية داخل الحركة الثورية الجزائرية ،حيث ظهر خلاف جلي بين أعضاء حزب الشعب الجزائري (حركة انتصار الحريات الديمقراطية)، فزعيم الحزب مصالي الحاج أصبح يدعو إلى المشاركة في الانتخابات ومسايرة السياسية الاستعمارية،أي الاستمرار العمل داخل الأطر الشرعية،وهذا ما جعل العناصر الشابة الجيل الجديد من مناضلي الحركة والمؤمنين بالعمل المسلح يجهرون بمعارضتهم لأسلوب الذي انتهجه مصالي الحاج وجماعته. هذه العناصر الشابة هي التي شكلت المنظمة الخاصة والتي أصبحت تؤمن بالكفاح المسلح، وترى أنه ضروري لبلوغ الهدف المنشود لتحقيق الاستقلال[6] .

لقد اقتنع الكثير من المناضلين بأنه لا حل إلاّ بالكفاح المسلح لتقويض أركان الاستعمار، حيث قامت المجموعة المتحمسة للعمل المسلح والمتشبعة بالأفكار الثورية بإجراء عدة اتصالات ومشاورات فيما بينها،كان فحواها الحث على

---

1 Mahfoud kaddache , Histoire du nationalisme algérien , tome 1 , op.cit, p 892 .

2 حميد عبد القادر، عبان رمضان مرافعة من أجل الحقيقة ،منشورات الشهاب 2003 ،ص ص71 -72.

3 العمري مومن ، حركة الانتصار للحريات الديمقراطية ....، المرجع السابق،، ص63.

4 محمد الطيب العلوي، المرجع السابق، ص223 .

5 المرجع نفسه، ص67.

6 Med Boudiaf," La préparation du premier Novembre 1954",ed : Darenoamane, Alger,2011, P14-15.
وينظر كذلك، عبد الرحمن رزاقي،" الحركة الوطنية وفكرة العمل المسلح "، **مجلة الباحث**، العدد 2، نوفمبر 1984، المطبعة المركزية الجيش، ص26.27، و31 .

العمل المسلح كخيار أساسي لإيجاد حل للقضية الجزائرية، هذا الخيار الجديد وجد فتوراً ومعارضة من قبل بعض المناضلين[1] .

عندما نقرأ في أدبيات الحركة نجد الأسماء –تمثل جماعة بلكور– التي كانت تدعو إلى العمل المسلح حيث نجد على رأسهم محمد الأمين دباغين[2] ، عمّار أوصديق[3] وعمّار ولد حمودة[4] والطيب بالحروف[5] ، في حين رأى الاتجاه الآخر بأن العمل المسلح لم يحِن بعد، بل يجب تدويل القضية الجزائرية والمشاركة في الانتخابات في الوقت نفسه، تبنى هذا الاتجاه رئيس الحزب الحاج مصالي وأتباعه[6].

انعقد المؤتمر الأول لحزب"حركة انتصار الحريات الديمقراطية "(**MTLD**) في 15-16 فبراير1947 ببلكور في سرية تامة، عقد الاجتماع في اليوم الأول ببوزريعة وفي اليوم الثاني ببلكور[7]، ومن بين الذين حضروه [8]: مصالي الحاج، الحاج، حسين لحول، بن يوسف بن خدة ، محمد خيضر ،أحمد مزغنة ، محمد بلوزداد، عمر أو صديق، سيد علي عبد الحميد ، عبد الرحمن طالب ، محمد الأمين دباغين، مسعود بوقادوم ، حسين أيت أحمد ، حمو بوتليليس ، هواري سويح ، محمد يوسفي، مبارك فيلالي ، واعلي بناي ، إبراهيم معيزة ، شوقي مصطفاي ، سعيد عمراني، أحمد بودا، حسين عسلة ، عبد المالك تمام، محمد ممشاوي ، حاج محمد شرشالي.

وهو المؤتمر الذي قال عنه الحاج مصالي " **أنه انعقد في جو منعدم الثقة وفيه تصفية الحسابات، وحرب التكتلات والدسائس والتسابق نحو السلطة، وكان مسرحاً لأكبر ديمغوجية عرفها الحزب** "[9].

طُرحت خلال هذا المؤتمر عدة قضايا من بينها مشاركة الحزب في الانتخابات القادمة أو عدم مشاركته، وتحت أي تسمية فحزب الشعب كان محظوراً، أما "**حركة انتصار الحريات الديمقراطية** " التي حلت محله فلم تتبلور بعد ولم تظهر قيادتها[10] ، فالقيادة القديمة للحزب المحظور بعضها في المنفى والبعض الآخر في السجون، وبالتالي كانت غائبة مدة طويلة عن الساحة السياسية، بحيث أن وضعت علامة استفهام حول أسباب إبعاد فرنسا لهم عن الحياة السياسية قرابة

1من بينهم شوقي مصطفاي الذي حذر دعاة الكفاح المسلح منه أن السلطات الفرنسية على علم بهذا المشروع . ينظر: Benyoucef Benkhadda, Les origines du1erNovembre, op.cit, P127.

2 ينظر فهرس تراجم الاعلام في آخر الرسالة.

3 ينظر فهرس تراجم الاعلام في آخر الرسالة.

4 ينظر فهرس تراجم الاعلام في آخر الرسالة.

5 ينظر فهرس تراجم الاعلام في آخر الرسالة.

6 Mohamed Harbi, Le FLN Mirage et Réalité, OP.Cit, P 34. Voir aussi, Henry Alleg, La guerre D'Algérie, De l'Algérie des origines à L'insurrection, T1, temps actuels , Paris1981, P345.346.

7 محمد الطيب العلوي، المرجع السابق، ص233 .

8 بن يوسف بن خدة، جذور أول نوفمبر...، المصدر السابق، ص ص 462-464.

9 ينظر تقرير مصالي الحاج إلى مؤتمر هورنو بلجيكا أيام 13-14-15-16 جويلية 1954 ،كتاب، يحي بوعزيز، الاتهامات المتبادلة بين مصالي الحاج واللجنة المركزية وجبهة التحرير الوطني ، 1946-1962 ، دار هومة ، الجزائر ، 2003 ، ص 31.30 . ينظر كذلك: Gilbert Meynier, Histoire intérieure du FLN 1954.1962, Ed, Casbah, Alger, 2003, P79.

10 Benkhadda. , Les origines du ..,OP.Cit, P12 .

عشر سنوات[1]، وهو ما ذكره الحاج مصالي في تقريره حيث قال: " **أثناء هذا المؤتمر رأيت بوضوح كبير وشعرت بأن الشخص المسئول عن الحزب ليس له اعتبار كبير، وبحكم ابتعادي عن الحزب مدة عشر سنوات كاملة وجدت نفسي أجهل أغلب المسئولين، ومعزولاً عن الكل تقريباً** "[2]، وخلال هذا الغياب انضمت عناصر جديدة للحزب حاملة معها أفكاراً جديدة، فمنهم من كان في تنظيم آخر، والبعض من لم يسبق له النضال الحزبي، كما أنها كانت لا تعرف بعضها البعض، وكان لكل واحد تصوراً خاصاً به، وشكلت هذه العناصر المعارضة القوية داخل الحزب، وظهرت لاسيما بعدما رفضت توكيل مهمة تعين قيادة الحزب للحاج مصالي، وهو ما ذكره هذا الأخير بقوله : "...**وكرست كل وقتي للتعرف على المسئولين، والمشاكل السياسية قبل أن أصدر حكما نهائيا وموضوعيا**. "، وفُصل في هذا الأمر بعد أن تكونت لجنة تتولى هذه المهمة، وتألفت لجنة ترشيحات من الحاج مصالي وأحمد مزغنة[3] والأمين الدباغين وأحمد بودة[4] وحسين لحول[5] ، وبدأت اللجنة في عملها، ورُجحت في الأخير الكفة للأمين الدباغين وأنصاره كونه كان على رأس الحزب في الجزائر خلال الفترة ما بين (1939 و1947)، الأمر الذي سمح له بمعرفة العناصر المناضلة الجديدة التي انخرطت في الحزب خلال هذه الفترة، في الوقت الذي كان فيه الحاج مصالي غائباً، ولم يكن يعرف إلاّ الإطارات القديمة[6] . ورغم الخلاف الذي وقع أثناء الاجتماع إلاّ أنه تقرر في نهاية الأمر وضع صياغة نهائية تحدد معالم الحزب الجديد ونشاطه السياسي المعلن وغير المعلن، وأنهى المؤتمر أعماله بالموافقة على القرارات التالية[7] :

أ- المشاركة في الانتخابات تحت اسم حركة انتصار الحريات الديمقراطية بقيادة أحمد مزغنة، كوسيلة تكتيكية لعرض البرنامج السياسي للحزب مع الالتزام بعدم المشاركة في أي نشاط برلماني.

ب- إنشاء منظمة سرية شبه عسكرية تحت اسم المنظمة الخاصة بقيادة محمّد بلوزداد أي بداية رسم معالم الكفاح المسلح في الجزائر .

ج- إبقاء على حزب الشعب المحظور يعمل في السرية بقيادة أحمد بودة .

وبالإضافة إلى هذه القرارات أكد المؤتمرون، وبكل وضوح على مبادئ وفلسفة الحركة وبرنامجها الذي يتمحور حول المسائل الآتية:

1عمّار هلال، " الحركة الوطنية بين العمل السياسي والعمل الثوري 1947 – 1954، ظروف ميلاد المنظمة الخاصة السرية "، **مجلة أول نوفمبر**، العددان 154-153، 1997ص41. ينظر كذلك :

Yves courière , La guerre D'Algérie 1958-1962. L'heure des colonels. Les feux du désespoir, T2, R. Laffont, Paris1990, P44.

2 يحي بوعزيز، الاتهامات المتبادلة... المرجع السابق، ص 30.

3 ينظر فهرس تراجم الاعلام في آخر الرسالة.

4 ينظر فهرس تراجم الاعلام في آخر الرسالة.

5ينظر فهرس تراجم الاعلام في آخر الرسالة.

6مصطفى الهشماوي، "جذور نوفمبر 54 " ، المقاومة السياسية ، مجلة أول نوفمبر، العد 148، 1996، ص6 .

7بوعزيز، الاتهامات المتبادلة... المرجع السابق، ص 12، ينظر كذلك، الهشماوي، المرجع السابق، ص7، وينظر كذلك:

Mohamed Harbi, Le FLN Mirage et Réalité.., OP Cit, PP 38, 41, Et, Jacques C. Dichemin, Histoire du FLN, La table ronde, Paris, 1962, P33. Et, Mohamed Boudiaf, op.cit, P4. ET, Serge Bromberger, " Qui tient la barre de l'Algérie en 1954 ", Historia Magazine, 1954 la guerre D'Algérie, P20.

- إلغاء السيطرة الإمبريالية، واستعادة سيادة الشعب الجزائري.
- إنشاء دولة وطنية تتمتع بكل مقومات السيادة (ممارسة السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية).
- التطبيق الصحيح لمبادئ الديمقراطية التي تعبر عنها الشعارات الآتية: الكلمة للشعب ، الجمعية التأسيسية الجزائرية ذات السيادة المنتخبة بالاقتراع العام المباشر بهيئة انتخابية واحدة لا تمييز فيها من حيث الجنس والدين.[1]

وبهذا فإن حركة الانتصار كانت تناضل من أجل دولة وطنية جزائرية مستقلة، وإن المشكلة الجزائرية ليست مشكلة إصلاحات ولكن مشكلة سيادة، كما أقرها نجم شمال إفريقيا وحزب الشعب[2]، ثم تمكنت الحركة من حل المشاكل التي واجهتها واستطاعت العودة من جديد إلى النشاط والانتشار، وفي ظرف ثلاث سنوات من 1947 إلى 1950م أصبحت حركة الانتصار للحريات الديمقراطية حزبا قويا ، يتمتع بمساندة الجماهير الشعبية، وبجهاز سياسي قوي وفعال وله أهداف محددة وواضحة وإمكانية عمل كبيرة. ولكن بحلول سنة1950 م بدأت الحركة تواجه مشاكل عويصة، كان أولها اكتشاف المنظمة السرية في مارس 1950 من قبل السلطات الاستعمارية الفرنسية، وملاحقة عناصرها، ثم الدعاية المغرضة والاتهامات الخبيثة التي وجهها المستعمرون وأذنابهم إلى الحركة، حيث اتهمت تارة بالإمبريالية، وأخرى بالتطرف، ومرة بالتعصب الشوفيني[3]، وهو ما دفع اللجنة المركزية للحركة في شهر ديسمبر 1951 م أن تصدر الميثاق القيادي الذي تم نشره على نطاق واسع وجاء فيه :((إن الحرية كانت ولا زالت أغلى حاجة لدى الشعب الجزائري ، فقد عاشها طوال التاريخ ولا زال متعلقا بها وهو الآن في غاية التعطش لها، لأنها هي وحدها التي تعطيه حريته السياسية وتحترم كرامته ، وأمواله ودينه، وخاصة تراثه الثقافي، وهذا ما يجعلنا نعرض اليوم الحرية كمبدأ لازم لمكافحة الاستعمار اليوم ، ولبناء مستقبل أمتنا غدا)).[4]

IV. المنظمة الخاصة L'OS:

يبدو أن أهم ما خرج به المؤتمر 16/15 فبراير1947 هو الإعلان عن ميلاد المنظمة السرية الخاصة الشبه العسكرية (***OS***)، التي أسندت قياداتها لمحمّد بلوزداد، والتي تنحصر مهمتها في الإعداد للثورة المسلحة، وأعطى هذا المؤتمر لهذه المنظمة أولوية هامة ووعدها بمد يَد المساعدة، لكن الواقع كان غير ذلك، حيث كثيراً ما اصطدمت بعدة عراقيل وصعوبات[5] .

بدأ محمّد بلوزداد في تحريك المنظمة وتهيئتها، حيث اجتمع مع بعض قيادي الحزب لوضع الأسس لانطلاق المنظمة في العمل المسلح، بحيث تكونت هيئة أركان ضمت كل من: محمّد بلوزداد، محمد بوضياف، حسين آيت أحمد، أحمد بن بلة، أحمد محساس، بلحاج الجيلالي[6] ، محمّد ماروك[1]، الجيلالي رجيمي[2] ، الذين اجتمعوا بمنزل محمّد بلوزداد

1العمري مومن : المرجع السابق، ص97 .

2 mahfoud kaddache, Les origines du .., op cit p 811.

3 ينظر مصطلح الشوفينية في مدخل الرسالة

4عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون : الكفاح القومي والسياسي ، الجزء 2 ، المرجع السابق، ص199

5 Mohamed Harbi, Le FLN Mirage et Réalité.., OP. Cit, P41. Et Yves Courrière, T2, OP Cit, P 52.

6 ينظر فهرس تراجم الاعلام في آخر الرسالة.

بالقبة في 13 نوفمبر 1947 لوضع خطة شاملة للانطلاق العملي للمنظمة، وعلى الرغم من أنها كانت تشكل تنظيماً مغلقاً بعدد محدود يتراوح ما بين 1000 و1500 مناضل إلاّ إنها بنهاية سنة 1948 بلغت درجة عالية من حيث الجانب النفسي وقليلاً من الجانب المادي[3]، واجتمعت مرة أخرى في ديسمبر 1948 بزدين (قرية فلاحية صغيرة تقع بمقاطعة عين الدفلى حاليا)، بمزرعة بلحاج الجيلالي الذي كان مسؤول عن التدريب بالمنظمة الخاصة[4] ، وطرحت قيادتها بلسان حسين آيت أحمد السؤال الذي ينبغي طرحه: " متى يتم إعلان الثورة ؟ "[5]، وأصبحت هذه المنظمة قائمة بأركانها ومناضليها مستعدة للدخول في المعترك الحقيقي بعد سنة من تأسيسها، حيث قامت بعدة ترتيبات للدخول في مرحلة فعلية جديدة، كفصل جميع الإطارات والمناضلين المنخرطين في المنظمة من جميع مهامهم، وإعلان ذلك حتى تُبعد الرقابة الفرنسية عنهم، وتم تقسيم التراب الجزائري إلى مناطق ووضع على كل منطقة رئيسا[6] .

اكتسبت المنظمة الخاصة خبرة تنظيمية وعسكرية لم تكن لديها من قبل، خاصة بعد تدريبات أعضائها في كل من شرشال وعين وسارة، وقيامها بعدة محاولات هجومية كالاستيلاء على مركز بريد وهران في أفريل 1949، ومحاولة تفجير تمثال كاشرو الذي نصبه الفرنسيون بمعسكر في أكتوبر 1949، وقام سويداني بوجمعة[7] بفليفلة (سكيكدة) بمهاجمة المحجرة والاستيلاء على المتفجرات في سنة 1948، وغيرها من العمليات[8] . واستطاعت هذه المنظمة خلال ثلاث سنوات أن توفر الشروط الضرورية للمعركة الفاصلة مع الاستعمار الفرنسي، إلاّ أن اكتشاف أمرها من طرف الشرطة الفرنسية في مارس 1950 فوّت عليها فرصة الإسراع في العمل المسلح، مما أدى إلى اعتقال عدد كبير من أعضائها[9].

أمام هذا الوضع كان حزب"حركة انتصار الحريات الديمقراطية" ***(MTLD)*** يتخبط في مشاكل سياسية غير مبال بأمر المنظمة الخاصة، تغذيه صراعات جانبية وحزبية ضيقة، مما أدى بأعضاء المنظمة إلى إعادة النظر في كيفية بعثها من جديد، ومواصلة مشوارها في تحرير البلاد عن طريق الكفاح المسلح مرة أخرى، متجاوزة الحزب الذي كان غارقاً في مشاكل لا حصر لها بما تقتضيه الظروف والمستجدات، ولاسيما أن الحزب أنكر وجود هذه المنظمة العسكرية عند اكتشافها، واتهم الشرطة الفرنسية بتدبير مؤامرة كاملة لحل حزب "حركة انتصار الحريات الديمقراطية "، مما أدى إلى حلها

---

1 ينظر فهرس تراجم الاعلام في آخر الرسالة..

2 ينظر فهرس تراجم الاعلام في آخر الرسالة.

3وجدت المنظمة صعوبة في التغلب على التسلح والجانب المالي ، فالمالية التي كانت متوفرة عليها لا تزيد عن 400 فرنك بالإضافة إلى تبرعات المناضلين، إلا أنها تحصلت على 300 قطعة سلاح، ينظر : مصطفى الهشماوي ، ح 6 ، المرجع السابق ص 8 .وكذلك، Boudiaf, OP .Cit, p5

4عرف هذا الاجتماع باجتماع زدين . ينظر :

Benkhadda, Les origines du .., OP Cit, P137.138. Voir aussi Mohamed Harbi, Le FLN Mirage et Réalité.., OP Cit, PP 38, 41, Et, Jacques C. Dichemin, Histoire du FLN, La table ronde, Paris, 1962, P47 Et,71, Voir, G. Meynier, OP.Cit, P81.

5محمد عباس، " في كواليس التاريخ، الدكتور الأمين الدباغين..- محاولة حرق المراحل "، جريدة الشروق اليومي، الصادرة في 01 نوفمبر 2007.

6أسندت منطقة الجزائر ومتيجة لبلحاج الجيلالي، ومنطقة القبائل أوكلت لعمار ولد حمودة، وهران لأحمد بن بلة، وقسنطينة لمحمد بوضياف أما الصحراء فعين على رأسها أحمد مهساس وعين آيت احمد خلافا لمحمد بلوزداد لأسباب صحية .

7 ينظر فهرس تراجم الاعلام في آخر الرسالة..

8 Boudiaf, OP .Cit, P6

9من بين الذين نجوا من السلطات الفرنسية و اتجهوا نحو الأوراس زيغود يوسف وعمار بن عودة في أفريل 1951 ، أما بن بلة و محساس ففرا في مارس 1952من سجن البليدة باتجاه القاهرة . أنظر: Boudiaf, OP .Cit, P6, Voir aussi, G. Meynier, OP .Cit, P87.

في ربيع 1951، ورفض إعادة بعثها من جديد من طرف قيادة الحزب، وتجريد أعضائها من ممارسة أي مسؤولية داخل الحزب، وإبعاد معظم مناضليها[1] ، وهو ما آثار استياء أعضاء المنظمة، وحاول كل طرف سواء من المصاليين أو اللجنة المركزية تحميل الطرف الآخر مسؤولية الآثار السلبية لسياسة شارك فيها الجميع سواء على صعيد العمل السري بتأسيس المنظمة الخاصة، أو على صعيد العمل العلني بالمشاركة في انتخابات المجلس الوطني الفرنسي والمجالس البلدية الجزائرية، ثم معالجة عواقب اكتشافها، وهو الحدث الذي أحدث ضجة كبيرة لدى المناضلين، وجعل الجدل يدور حول الجوانب الشخصية والإجراءات بدل البحث في جوهر الخلاف والوصول للأسباب العميقة للأزمة[2] .

قرار حل المنظمة الخاصة من طرف الحزب هو أول شرخ بين الثوريين والحزب، وازداد هذا الشرخ أكثر بعد انضمام الحزب إلى تنظيم جديد سمي"بالجبهة المشتركة للدفاع واحترام الحرية- **F**ront **C**ommun pour la **D**éfense et le **R**espect de la **L**iberté " في نفس السنة، وهو ما اعتبره أعضاء المنظمة الخاصة نكسة سياسة بحجة أن هذه الجبهة لم تحدد الإطار الذي يتم فيه الدفاع عن الحرية[3]، إلاّ أن هذا التحالف بين الحركات الوطنية[4] الوطنية[4] يدل على وجود قاسم مشترك بينها والتي كانت تبحث عن طريق التجمع والتكتل لتعويض نقص التعاطف الذي أبدته الجماهير تجاهها، وكذلك كرد فعل إزاء السياسة الاستعمارية التعسفية بجبهة قوية متينة ومتراصة، إلاّ أن ذلك لم يجدي نفعاً، فسرعان ما تصدعت تلك الجبهة المشتركة بسبب تباين اتجاهاتها الإيديولوجية، وأهدافها ووسائلها[5] .

٧. التحضيرات الأولى للكفاح المسلح

وصل الصراع في ظل هذه الأوضاع إلى حد المواجهات العنيفة، وتجسيداً لفكرة العمل المسلح من جديد بادر كل من محمد بوضياف، مصطفى بن بولعيد، ديدوش مراد والعربي بن المهيدي منذ مطلع سنة 1952 بتشكيل لجنة عمل اتخذت بعد سلسلة من اجتماعات القرارات التالية :

أ- بعث نشاط المنظمة الخاصة من جديد دون اخذ موافقة " حركة انتصار الحريات الديمقراطية"

ب- الشروع في تحضير وسائل العمل من أسلحة وقنابل....

ج- التفكير من جديد في توحيد الأحزاب الوطنية، عملاً بمبدأ " الإتحاد والعمل " الذي ظهر من جديد غداة الحرب العالمية الثانية .

د_ الاتصال بالثوار في كل من تونس و المغرب(مشروع الكفاح المغاربي المشترك).

---

1 Benkhadda, Les origines du1erNovembre, OP.Cit P20.

2عبد الحميد مهري، "بيت القصيد، جبهة التحرير الوطني، إلى أين ؟ "، جريدة الشروق اليومي، الصادرة في 14 فيفري 2004.

3 Benkhadda, Les origines du1erNovembre ,OP.Cit, P20. Voir aussi, Slimane Chikh, L'Algérie en armes, Ou le temps temps des certitudes, 2eme Edition, Edition Casbah, Alger 1998, P72.

وقع على هذه الجبهة كل من حركة الانتصار والعلماء والإتحاد الديمقراطي للبيان والحزب الشيوعي، وبعض اللجان كلجنة إغاثة ضحايا القمع التي تأسست عام 1948، ولجنة الدفاع عن حرية التعبير التي أنشأت سنة 1950في 5 أوت 1951.

4 ينظر: الملحق رقم (11): استفتاء حول اتحاد الجزائريين من خلال الجبهة المشتركة للدفاع واحترام الحرية.

5يحي بوعزيز ، ثورات الجزائر ...، المرجع السابق، ص 113.114

وصادف هذا أن أرسل الأمير عبد الكريم الخطابي من القاهرة في جوان 1952 مبعوثين من أجل البحث عن آفاق العمل المشترك مع الحركات الاستقلالية في أقطار بلدان المغرب العربي، فكان ذلك تحفيزاً وتشجيعاً للعناصر الثورية في تحركهم المستقل في اتجاه العمل الثوري[1] .

ويصف محمد بوضياف أن فترة 1952 / 1953 تميزت بأزمة انعدام الثقة بين الجماهير والأحزاب السياسية لكون لا أحد من هذه الأحزاب اقترح السبيل الواضح لتحرير البلاد الذي يكمن في العمل الثوري، خاصة بعدما انطلق الكفاح المسلح في كل من المغرب وتونس، وهو الوضع الذي جعل الثوريين ينتقدون الحزب انتقاداً لاذعاً[2] .

تعددت اللقاءات والمشاورات لمعالجة هذه الأوضاع، وما ميّز هذه اللقاءات هو انعقاد المؤتمر الثاني لحزب الشعب (***PPA***) "حركة انتصار الحريات الديمقراطية MTLD" من 04 إلى 06 أبريل 1953 بالجزائر[3]، الذي انتهى بنظام محكم بعد أن صوّت على اللوائح والقوانين التي قدمتها اللجنة المركزية[4]، وعبر عن موقف الحزب من الحياة السياسية، ومن الوضع الراهن، وعن أسلوبه الجديد المتمثل في توجهه الشرعي وانتهاجه الإصلاحي، هذا النهج الذي لم يكن يخدم طروحات المنظمة الخاصة التي كانت ترى فيه مضيعة للوقت وترى من الضروري الإسراع في انتهاج العمل الثوري لتحرير البلاد، متشبثة بفكرة " ما يُؤخذ بالقوة لا يرد إلاّ بالقوة"، في الوقت نفسه فإن ما أفرزه المؤتمر هو موقف غريب من حزب عتيد ناضل أكثر من ربع قرن وهو ينادي بفكرة الاستقلال ، ليصل في نهاية الأمر إلى مسايرة السياسة الاستعمارية والإصلاحية الإمبريالية .

يذكر رابح بيطاط أثناء مداخلته في المؤتمر الأول لتاريخ الثورة التحريرية المنعقد بنادي الصنوبر من 28 إلى 31 أكتوبر 1981، بأن أعضاء المنظمة الخاصة اتهموا بأنهم مؤيدين اللجنة المركزية، مما أدى بمصالي للتهجم عليهم، وصار المناضلين يضربون بعضهم البعض بالعاصمة، أكد هذه الشهادة أيضا عبد الحميد مهري بحيث قال أنه حين كانت مجموعة من أعضاء المنظمة الخاصة (محمد بوضياف، رابح بيطاط، مراد ديدوش، عيسى كشيدة) منكبه للتحضير للعمل المسلح،كانت هذه المجموعة في نفس الوقت تتعرض للضرب بالهروات والقضبان الحديدية في وسط العاصمة من طرف بعض المناضلين المتعاطفين مع مصالي، والذين أُوهموا بأن تلك المجموعة منحرفة عن الخط الثوري[5]، ورداً على هذا التصرف قام بعض أعضاء المنظمة الخاصة بإرسال جماعة لاقتحام مقر الحزب وضرب عدداً من المناضلين، وذلك ليبُينوا أنهم ليسوا عاجزين على الرّد بالمثل، ويضيف كذلك رابح بيطاط أن العنف أصبح وسيلة من وسائل حل الخلاف داخل الحزب[6]، ويشير إلى هذا أيضا المؤرخ محمد حربي في كتابه "حياة تحدٍّ وصمود" ، بحيث يذكر أن القادة الحقيقيين كانوا

1محمد عباس، "في كواليس التاريخ، محمد بوضياف..- الطريق الاستثنائي للثورة "، جريدة الشروق اليومي، الصادرة في 14 فيفري 2004.

2 Boudiaf,OP.CIT, P 8.

3 بنيامين سطورا، مصالي الحاج (1898-1974) رائد الوطنية الجزائري،ترجمة: صادق عماري ومصطفى ماضي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 1998، ص ص 210-211. أنظر: Benkhadda, Les origines du1er Novembre, OP.CIT, P206.207.

4عضو الوحيد الذي أمكنه الحضور في هذا المؤتمر هو رمضان بن عبد المالك الذي طرح مشاكل الحزب وضرورة التغيير ومشكل حل المنظمة الخاصة، لكن دون جدوى، فلم يستطيع زعزعة لا اللجنة المركزية ولا المؤتمرين الذين كانوا عاجزين عن إدراك المشاكل التي يجهلون وجودها . محمد حربي، جبهة التحرير الوطني...، المصدر السابق، ص 53. ينظر كذلك: أحمد مهساس، الحركة الثورية في الجزائر، المصدر السابق، ص ص 359-362.

5عبد الحميد مهري، " جبهة التحرير إلى أين...."، المصدر السابق.

6ينظر تدخل رابح بيطاط في كتاب لـ: مولود قاسم نايت بلقاسم ، "ردود الفعل الأولية على أول نوفمبر داخلا وخارجا أو بعض مآثر فاتح نوفمبر"، الطريق إلى نوفمبر كما كما يرويها المجاهدون، المقاومة الوطنية والحركات السياسية حتى ليلة نوفمبر1954، المجلد الأول، الجزء الثالث، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون تاريخ نشر .

يباركون العنف، ويوفرون له الغطاء، وذكر في هذا الصدد رسالة مولاي مرباح إلى الحاج مصالي المؤرخة في 10 ماي 1954، والتي جاء فيها ((قام مناضلو القصبة أمس بهجوم مباغت ضد بعض القياديين المشكوك فيهم أيضاً، مثل محرري النشرة المعنية (***Le patriote***)، يبدوا أنهم أخذوا ضربات مبرحة،... تعرض مناضل من القصبة إلى الاعتداء لمّا كان وحيداً، لكن الشوط لم ينتهي بعد حسب ما علمت))[1] ، واستفحل هذا الأمر خاصة عندما فاجأ الحاج مصالي بإعلان ميلاد " لجنة الإنقاذ العمومي– **C**omité du **S**alut **P**ublic **(CSP)**" في 11 مارس 1954، التي أوكل لها مهمة استعادة صلاحيات الإشراف على الحزب، وقام بتوزيع مناشير يوضح فيها أسباب خلافه مع اللجنة المركزية والتشهير بهم [2]، بل تعدى الأمر ذلك واتهم معارضيه من المركزيين بالبيروقراطية وبالنزعة البرجوازية والإصلاحية، ووصفهم بالانتهازية والنفاق، وذهب إلى حد اتهام حسين لحول باختلاس أموال الحزب لمنافع شخصية[3] ، ونتج عن ذلك تحول خطير في مسار التيار الاستقلالي الذي لم يسبق له من قبل إشراك القاعدة النضالية بصورة مباشرة في أي خلاف[4].

VI. تأسيس اللجنة الثورية للوحدة والعمل

بادر أعضاء المنظمة الخاصة أمام هذه الظروف إلى بعث حركة رأي لدى القاعدة للحفاظ على وحدة الحزب لتوجيه التيار الاستقلالي نحو الغاية التي وُجد من أجلها، وتحديد طريق الهدف بوضوح بانتهاج الكفاح المسلح كخيار وحيد لتغيير الواقع الاستعماري البائس،وهذه الخطوة والفكرة هي أصل إنشاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل(***CRUA***) التي تأسست في 23 مارس 1954 من طرف كل من: "محمد بوضياف، مصطفى بن بولعيد (عضو في اللجنة المركزية) ، ديدوش مراد، محمد دخلي (عضو في اللجنة المركزية)، بوشوبة رمضان(عضو في اللجنة المركزية)،"[5]، وأصدرت جريدة ناطقة باسمها وهي " الوطني – ***Le patriote*** " [6]، وتضمن بيانها التأسيسي الاتفاق حول الالتزام بمبدأ المحافظة على وحدة الحزب من خلال الدعوة إلى مؤتمر موسع وحر لحل كل الخلافات، وتعيين قيادة غير متنازع حولها، والالتزام بالحياد بين الحاج مصالي والمكتب السياسي المناصر له وبين اللجنة المركزية، في الوقت نفسه عملت على إقناع المركزيين بتبني العمل المسلح بمنح الحزب قيادة ثورية، واستدعت قدامى إطارات المنظمة الخاصة للبحث عن وسائل العمل وطبيعته. [7]

1محمد حربي، حياة تحدٍّ وصمود، مذكرات سياسية 1945 – 1962 ، ترجمة عبد العزيز بوباكير وعلي قسايسية، دار القصبة للنشر، الجزائر 2004، ص 139.

2كان على رأس تلك اللجان أمثال عبدا لله فيلالي، مولاي مرباح، أحمد مزغنة وغيرهم .

3 M.Harbi, Les archives de la révolution algérienne, Edition jeune Afrique, Paris 1981, PP 57.60.

4محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1984، ص 81.

5 Boudiaf, OP.CIT, P 14. ينظر: عثماني مسعود، مصطفى بن بولعيد مواقف وأحداث، دار الهدى، الجزائر، 2009، ص ص 36-45.

6صدر عن هذه الجريدة ستة أعداد كان آخرها في 5 جويلية 1954، وشارك في تحريرها العربي بن مهيدي ، سيد علي عبد الحميد...، ينظر: Benkhadda, Les origines du 1er Novembre, OP.CIT, P243.244.

7عبد النور خيثر، تطور الهيئات القيادية في الثورة التحريرية 1954-1962، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ المعاصر،إشراف الدكتور شاوش حباسي، جامعة الجزائر 2006 ، ص 88.

ولعل أهم الأسباب التي عجلت بفكرة العمل المسلح هي انقسام الحزب على نفسه، ودخول المناضلين في صراع حاد بينهم تاركين آمال الجماهير تتحطم، ثم ظهور اللجنة الثورية للوحدة والعمل(***CRUA***) وتحملها مسؤولية الكفاح المسلح، وتجاوزها كل الخلافات والصراعات الحزبية .[1]

خلال هذه الأثناء كان رئيس الحزب الحاج مصالي يعارض هذا المسعى إذ لم يعترف باللجنة الثورية إذ يقول محمد بوضياف: "...**هذا ما يفسر غضب العناصر المصالية علينا فقد فوجؤوا بهذه المبادرة التي من المحتمل أن تعيد النظر في الانتصارات التي حققوها على أعضاء اللجنة المركزية**"[2]. وتأكد ذلك خاصة عند اتصال مصطفى بن بولعيد باسم العناصر الثورية بمصالي الحاج بفرنسا، حتىّ يؤكد له عزم هذه العناصر على الشروع في الكفاح المسلح، وليطلب منه كذلك توظيف مكانته وصلاحيته للمحافظة على وحدة الحزب من جهة، ولحشد جميع الجهود لدعم عمل المجموعة الثورية من جهة أخرى، نظراً لموقعه السياسي والجماهيري القوي الذي يحظى بتأييد عريض من القاعدة النضالية سواء في الجزائر أو فرنسا، لكن الحاج مصالي كان يعيد نفس الجواب كلما ألحّ عليه مصطفى بن بولعيد في الطلب " **إن ما تقومون به حسن، ولكن يجب تطهير الحزب أولاً** !! "وكان يقصد المركزيين، وهذا الجواب نزل كالصاعقة على بن بولعيد نظراً للاحترام الكبير الذي كان يكنّه لمصالي[3] ، هذا القرار أدى إلى الإسراع في تنظيم الصفوف، وتجاوز الخلافات والنزاعات باتخاذ العمل المسلح منهجاً لا غنى عنه لتحرير البلاد.

VII. اجتماع لجنة "22":

انعقد اجتماع الاثنين والعشرين التاريخي في بيت إلياس دريش بحي "كلوصالومبي" بالمرادية يوم 25 جوان 1954 برئاسة مصطفى بن بولعيد الذي تولى تلاوة التقارير السياسية التي أعدتها اللجنة الخماسية (محمد بوضياف، مصطفى بن بولعيد، ديدوش مراد، العربي بن مهيدي، رابح بيطاط) حول الأوضاع العامة في البلاد، وحول التأزم الداخلي للحزب، وأشار إلى عدة نقاط، وهي حسب محمد بوضياف: تاريخ المنظمة الخاصة، حصيلة القمع والتنديد بالسلوك الانهزامي لقيادة الحزب، وشرح موقف اللجنة الثورية عن وجود حرب التحرير في تونس والمغرب ، وما يجب القيام به، وأعمال أعضاء المنظمة ما بين 1950 و1954 [4].

ولم يكن هذا الاجتماع عملا ارتجاليا أو قرارا بدون مقدمات، بل رغم الجو الحماسي والعنف الثوري إلا ان القرار كان حكيما، قد أملته المعطيات السياسية والإقليمية والدولية السائدة آنذاك. وقد أسفر النقاش عن ظهور اتجاهين متفقين من حيث المبدأ لكنهما مختلفان من حيث التوقيت:

الاتجاه الأول: يدعو إلى الشروع في العمل المباشر لتجاوز الخلافات الهامشية التي سادت الوسط السياسي في البلاد .

---

1 محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول،المصدر السابق، ص 82.

2 محمد بوضياف، التحضير لأول نوفمبر 1954، عناية وتقديم: عيسى بوضياف، دار النعمان للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، 2011، ص 46.

3عبد الحميد مهري، " جبهة التحرير إلى أين..."، المصدر السابق.

4محمد بوضياف، التحضير لأول نوفمبر 1954،المصدر السابق ص ص 46-51. أنظر كذلك: Harbi ET, Meynier, Le FLN documents et histoire, 1954.1962.Ed, Casbah, Alger, 2004, P28.29.

الاتجاه الثاني: يؤمن بفكرة العمل المسلح لكنه يرى أن وقته لم يحن بعد.

خوفا من ضياع فرصة قد لا تعوض واحتمال ظهور تصدّع بين أوساط هذه الطليعة الرائدة الحاملة لأحلام هذه الأمة وآمالها، وقف "بوجمعة سويداني"، وقد ضاق ذرعًا بما كان يظنه مماطلة ويراه تهربا من المسؤولية التاريخية لأصحاب الاتجاه الثاني، وقد إغرورقت عيناه بالدموع وتساءل: "**هل نحن ثوريون حقا، فإذا كان الأمر كذلك، وإذا كنا صادقين مع أنفسنا فماذا ننتظر للقيام بالثورة؟** " فقطعت مداخلته المؤثرة هذه قول كل خطيب. ولا يقل تدخل العربي بن مهيدي ذكاءً أيضا عندما قال مخاطبا المترددين: "**ألقوا بالثورة إلى الشارع فسيحتضنها الشعب**"، وأراد العربي بن المهيدي تمرير رسالة مفادها أننا لسنا الوحيدين على الساحة، ولسنا وحدنا في الميدان فكل الشعب الجزائري معنا. فلم يبق بعدها مجال للكلام أو التردد أو طلب التريث.[1]

انتهى هذا المؤتمر بتحرير مذكرة شملت اتخاذ القرار بإعلان الثورة وتحرير البلاد، حيث انتهت بعبارة " **الاثنين والعشرون يكلفون المسئول الوطني الذي يتم انتخابه بوضع قيادة ستكون مهمتها تطبيق قرارات هذه المذكرة** ".[2]

خلال الاجتماع ظهر اختلاف وتعارض في طريقة تعيين لجنة التنسيق والتنفيذ وكذا طريقة التي تم بها الاقتراع وفي شخص الفائز كمسؤول –محمد بوضياف–، ومن المعارضين نجد ما سمي بجماعة قسنطينة[3] التي لم ترضى بالنتيجة فقررت الانسحاب.[4] حيث ظهرت مجموعة قسنطينة تجاه محمد بوضياف، بشكل مكشوف، حيث يذكر محمد مشاطي: ((كان يستوجب انتخاب قيادة عبر اختيار عضوين من بين الخمسة المشكلين للمكتب فقط والذين سيختارون بدورهم، عن طريق التعيين، والأعضاء الآخرين، أي ضمنيا من ضمن الحضور قصد الإدلاء بالأسماء في العمل السري، لم يكن ذلك هو الحال لأن الاختيار كان قد تم مسبقا لأنهم نفس الأشخاص الذين سيكونون أعضاء المكتب)) ثم يضيف: ((طريقة الانتخاب مفتعلة، فقد تم اختيار الاسمين وكانا على ما يبدو بوضياف وبن بولعيد وفوضوا لهما مهمة اختيار القيادة))[5] . في حين نجد مشاطي يذكر في نفس الشهادة أنه صوت لصالح بن بولعيد وبن عبد المالك رمضان[6] وهذا ما يجعله متناقضا مع نفسه، وأصبح قوله بإن الاختيار كان محدودا غامضا غير مفهوم **!** ويبدو أن مشاطي يحاول تقديم تبريرات واهية لعملية انسحاب مجموعة قسنطينة من عملية التحضير للثورة التحريرية مباشرة بعد انتهاء اجتماع مجموعة الـ22.[7]

حسب بوضياف فإن عملية التعيين المسؤول الوطني كانت على النحو التالي: ((وقع الاتفاق على انتخاب المسؤول الوطني فقط بأغلبية الثلثين ثم يختار هذا الأخير أعضاء اللجنة الآخرين الذين لا يعرفهم إلا هو فقط)) ، وتمكن

---

1 محمد بوضياف، المصدر السابق، ص ص 49-50. ينظر: محمد حربي، الثورة الجزائرية (سنوات المخاض) ،المصدر السابق, ص 60.

2 محمد بوضياف، الصدر السابق، ص ص 49-50.

3 جماعة قسنطينة هم: عبد السلام حباشي، سعيد بوعلي، رشيد ملاح، يوسف حداد، عبد الرحمان كراس، محمد مشاطي. أنظر: محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع،المصدر السابق, ص ص 95-96. ينظر كذلك: محمد مشاطي، مسار مناضل، ترجمة: زينب قبي، منشورات الشهاب، 2010، ص ص 122-124.

4 محمد بوضياف، التحضير لأول نوفمبر 1954، المصدر السابق، ص 47.

5 محمد مشاطي، المصدر السابق، ص 122. ينظر كذلك: محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع, المصدر السابق، ص 60 وص 95.

6 محمد مشاطي، المرجع السابق، ص 123.

7 محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع ,المصدر السابق ، ص 61.

بوضياف بعد الدور الثاني من أن ينتخب مسؤولا وطنيا، وقام بعدها باختيار الجماعة التي تتولى تفجير الثورة، والمتمثلة في لجنة الخمسة "مصطفى بن بولعيد، محمد بوضياف، ديدوش مراد، العربي بن المهيدي، رابح بيطاط" ثم أُضيف "كريم بلقاسم" لتمثيل منطقة القبائل بعد جهد طويل فأصبحوا ستة، كما تم تعيين وفد خارجي مكون من أحمد بن بلةوحسين آيت أحمد ومحمد خيضر لتمثيل جبهة التحرير الوطني، والدعوة للثورة التحريرية باسمها في الخارج، وبذلك أصبحوا تسعة .[1]

أكد بوضياف أن رغم الإجراءات التي تم اتخاذها للمحافظة على الصبغة السرية لهذه القيادة، إلا أن ترسيخ مبدأ القيادة الجماعية كان أكثر من ضروري خاصة في ظل ما كان يعيشه الحزب –حزب الشعب /حركة انتصار الحريات الديمقراطية (من خلال الزعامة المصالية)، حيث يقول: "أن اللجنة اشتغلت بكيفية ديمقراطية وبفعاليّة كبيرة إلى حد أول نوفمبر".[2]

يذكر عيسى كشيدة في مذكراته "مهندسوا الثورة" أن مجموعة الـ22 خلال مناقشتها لكيفية اختيار القيادة التي تتولى مسؤولية التنسيق والحركة أقرت بالإجماع عملية انتخاب المسؤول وليس تعينيه بطريقة عشوائية وأن كل الحضور أعربوا عن ثقتهم في "مصطفى بن بولعيد" ليقوم بفرز الأصوات ويبلغ من سيقع عليه الاختيار، ويذكر أنه عقب انتهاء الاجتماع قام بن بولعيد بفرز القصاصات الاثنتين والعشرين وأشار إلى الحصول على نتيجة عقب الدور الثاني حيث بلغ بوضياف قائلا: "أنت الذي انتخبوك"، فرد بوضياف: "مع رفقائنا الثلاثة العربي ومراد ورابح الذين ساعدونا في تحضير هذا اللقاء سنكون خمسة في انتظار قرار نهائي بخصوص عدد العناصر التي تشكل هيئة الأركان".[3]

كلفت لجنة الستة بالتخطيط والتحضير الجدي لتفجير الثورة ولهذا عقدت سلسلة من الاجتماعات، طرحت فيها الكثير من القضايا المتعلقة مباشرة بالعمل المسلح، ومن أبرز وأخطر القضايا التي طرحتها اللجنة هي قضية الغطاء السياسي للحركة، لأن هذه العناصر لم تكن لها قاعدة شعبية لأنهم كانوا يعملون في الخفاء، وهو الأمر الذي دفعهم إلى البحث عن شخصية سياسية معروفة على الساحة الوطنية وتستطيع جذب الشعب إليها. فتوجهت إهتماماتهم نحو الدكتور محمد الأمين دباغين النائب السابق في البرلمان الفرنسي والشخصية الثانية في الحزب خلال الحرب العالمية الثانية إلى غاية خروجه منه سنة 1949، وكان يحظى بتقدير كبير لديهم، بل وكانوا يعتبرونه الأب الروحي لفكرة العمل المسلح في الجزائر، فاتصل به كل من محمد بوضياف وكريم بلقاسم ومصطفى بن بولعيد، فطلب منهم مهلة للتفكير متعهدا للرد عليهم خلال أسبوعين، كان يظن أن المجموعة تريد الاستفادة من خبرته وتجربته، في حين أن المجموعة طلبت منه الموافقة على تزعم الحركة بدون قيد أو شرط، مما سيجعل كل تردد من جانب دباغين يثير عندهم تحفظهم المعهود من السياسيين، وهو ما حصل فعلا حيث اعتذر بلباقة عندما خاطبهم قائلا: "**ثقتي فيكم كاملة لكنني لا أستطيع أن أقول مثل الآخرين**" (هل كان يقصد من كانوا أزاحوه من القيادة عام 1949؟) والتحق فيما بعد بجبهة التحرير

1 محمد بوضياف، التحضير لأول نوفمبر 1954، المصدر السابق، ص 50.

2 محمد بوضياف، التحضير لأول نوفمبر 1954، المصدر السابق، ص 50.

3 عيسى كشيدة، المصدر السابق، ص ص 72-73.

الوطني تحت اسم "الدكتور موتو". كما قُدم العرض إلى مهري عبد الحميد ومولود قاسم لكن المحاولات لم تثمر.، أمام هذه المواقف السلبية قررت لجنة الستة الاعتماد على القيادة الجماعية.[1]

اجتمعت لجنة الستة في 10 أكتوبر 1954 لأول مرة بمنزل "كشيدة عيسى" أحد مناضلي الحزب في باب الواد، ثم توجه الستة للإلتقاء بمجموعة القاهرة في برن، وعقدوا اجتماعاً مع أحمد بن بلة، ثم عاد الستة إلى الجزائر، واجتمعوا مرة أخرى في 23 ثم 24 أكتوبر 1954 في منزل الإسكافي مراد بوكشورة بحي بالرايس حميدو (بوانت بيسكاد سابقاً)، قبل تفجير الثورة التحريرية بأسبوع واحد، وذلك لإعطاء اسم للحركة الجديدة، وتحديد يوم الانطلاقة، وفي اليوم التالي صيغ بيان إعلان الثورة التحريرية الذي حدّد البرنامج العملي الثوري لهذه الحركة الجديدة من أجل الاستقلال، وقسموا التراب الوطني إلى عدة مناطق مع تعيين مسؤول لكل منطقة[2] ، وفي نهاية الاجتماع اتجه الستة إلى مصور في شارع لامارن بباب الواد، وأخذوا صورة تذكارية تاريخية لهم، ثم افترقوا على أمل اللقاء بعد ثلاثة أشهر لدراسة نتائج أعمالهم، وإلتحق الجميع بمناطقهم التي كانت على الشكل التالي:[3] .

1_ المنطقة الأولى : (أوراس النمامشة) قائدها مصطفى بن بولعيد بمساعدة شيهاني بشير وعباس لغرور وعاجل عجول، بالإضافة إلى مسعود بن عقون .

2_المنطقة الثانية : (الشمال القسنطيني) قائدها مراد ديدوش بمساعدة يوسف زيغود وباجي مختار ولخضر بن طوبال وعمّار بن عودة، بالإضافة إلى زيغود يوسف .

3_المنطقة الثالثة : (القبائل) قائدها كريم بلقاسم بمساعدة اعمر أوعمران وسعيد محمدي، بالإضافة إلى عميروش آيت حمودة وصادق دهليس وعلي ملاح .

4_المنطقة الرابعة : (الجزائر وضواحيها) قائدها رابح بيطاط بمساعدة سويداني بوجمعة، أحمد بوشعيب الزبير بوعجاج، بالإضافة إلى عثمان بلوزداد ومحمد مرزوقي .

5_المنطقة الخامسة : (وهران ضواحيها) قائدها العربي بن مهيدي بمساعدة رمضان بن عبد المالك وعبد الحفيظ بوصوف والحاج بن علاّ، بالإضافة إلى أحمد زهانة. أما منطقة السادسة الصحراء فتركت فيما بعد. في الوقت نفسه غادر محمد بوضياف الجزائر إلى جينيف يوم 25 أكتوبر في طريقه إلى القاهرة[4] .

وهكذا قررت الطليعة الثورية إلى اتخاذ القرار الحاسم بتمردها على الشرعية السياسية في ظل الاستعمار، والانتقال إلى الكفاح المسلح، واستطاعت أن تحقق خلال أشهر قليلة قبل انطلاق الثورة التحريرية على جملة من المكاسب لصالح

---

1 نفسه، ص 74.

2يحي بوعزيز ، الثورات...، المرجع السابق، ص 123. أنظر كذلك:

M.Guentari, Organisation politico – Administrative et militaire de la révolution algérienne de 1954 à 1962, Tome 1, OPU, Alger 2000, P 84.

1. 3يحي بوعزيز ، الثورات...، المرجع السابق، ص 123.120. أنظر كذلك:.M.Guentari, OP. Cit, P86 . ينظر الملحق رقم (12): صورة للقادة الستة – مفجري الثورة–

4المرجع نفسه ، ص 123.

المشروع الثوري، بحيث يعتبر جمع شتات ولم شمل المنظمة الخاصة، ثم حشد الرجال وجمع العدة من أهمها، كما نجحت في إلحاق أول هزيمة سياسية بالجناح المؤيد للحاج مصالي عندما تمكنت من إقناع قادة منطقة القبائل بالانضمام إلى صفها، وألحقت هزيمة أخرى بالمركزيين والمصاليين على حد سواء، وذلك عندما تمكنت من الانقلاب على"حركة انتصار الحريات الديمقراطية " في القاهرة، وفي مقابل هذا النجاح أخفقت في إقناع عدد من الوجوه البارزة في التيار الاستقلالي بتولي قيادة الواجهة السياسية للثورة، وأيضا في منع حدوث الانشقاق داخل الحزب، وفشلت في الحصول على تأييد المركزيين للمشروع الثوري[1] ، إلاّ أن ذلك لم يمنعها من الانطلاق، بل فاقت التصور في اندلاعها،وكان يوم الفاتح من نوفمبر 1954 بداية لعهد جديد مع الاستعمار الفرنسي، صنعته قوافل من الشهداء والمجاهدين التي أنارت دمائهم سواد ليل استعمارهم قرابة القرن والربع من الزمن.

ثالثا: دور الثورة التحريرية الجزائرية في تنمية الثقافة السياسية لدى أعضاء الحكومة المؤقتة

يعد تفجير الثورة التحريرية حصيلة لثورات شعبية ونضالات سياسية متعاظمة أكثر فأكثر، فكانت ثورة على الإدارات السياسية الأنانية لاستعمار شعب، ولم تكن نتاج إستراتيجية مصاغة ببرودة، ويطبقها جهاز سياسي واحد، إنها بالأحرى تركيبة تناقضية لاعتداءات ثقافية مستديمة، ولمعاملات اجتماعية غير متكافئة، ولممارسة أحكام متباينة بتباين المعمرين والأهالي، هي التي صاغت وصهرت الثقافة السياسية للحركة الوطنية، وأناطت الانتفاضة بطابعها الشمولي، خارج الأجهزة، قامت أقلية عرفت كيف تجد الكلمات الصحيحة لكسب التأييد. رغم غياب الإجماع والتوحد والضوابط التنظيمية التي فرضها لاحقا انصهار كل الأطياف والتيارات في بوثقة جبهة التحرير الوطني وتغييب رواسب الماضي، فما كان مهما عند اندلا ع الثورة، هو التكامل في العمل، والبحث عن ضمانات ملموسة تسمح بنمو فعالية سياسية، اجتماعية وثقافية، غنية ومتنوّعة، وهذا ما ساعد أعضاء المنظمة الخاصة (OS) على تكييف عملهم التعبوي وخطابهم مع تنوع المواقع والمواقف والمطالب المتشابكة، مقدمين إطارا تعبيريا مشتركا، ستكون نتاجه جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير، رافعة بذلك الالتزام بالكفاح المسلح لاسترجاع حقوق الجزائريين في المقام الأول، وكانت تأتي في المقام الثاني الشعارات والإنشاءات الإيديولوجية الظرفية .

I. اندلا ع الثورة التحريرية

اتفقت لجنة الستة على الإعلان الثورة بتاريخ 15 أكتوبر 1954 إلا أن هذا التاريخ سرعان ما تغير بسبب تسرب الخبر وإطلا ع بعض المركزيين عليه في الخارج- القاهرة- والجزائر العاصمة فتأجل تاريخ تفجيرها إلى آخر اجتماع عقدته لجنة الستة وكان ذلك في 23 أكتوبر 1954.وتم تكليف محمد بوضياف بالسفر إلى القاهرة لإبلا غ الوفد الخارجي المتكون من:أحمد بن بلة- حسين آيت أحمد- محمد خيضر، بساعة الصفر من الفاتح نوفمبر 1954. الذي

1عبد النور خيثر، المرجع السابق، ص 119.

يمثل عيد القديسين بالنسبة للفرنسيين وكذلك يمثل عطلة للجنود الفرنسيين مدة 24 ساعة لراحتهم 1954 ، انطلقت الرصاصات الأولى كما كان مخطط لها و في الحقيقة إن إستراتجية قادة الثورة كانت تقوم على أساس خلق جهاز سياسي لجبهة وجيش التحرير الوطني وقد اعتمد المناضلون السرية التامة، وفي هذا الصدد يقول أحمد الوهراني "... لم يكن المناضلون يعرفون الأمور السرية، ولا حتى الأسماء الحقيقية للقادة، وكان يتم تكوين خلايا، كل خلية لاتعرف الأخرى، وكل واحدة لها قادة يحملون بطاقات تعريف عديدة حتى يتمكنوا من الدخول والخروج من الوطن متى شاءوا...".[1]

استهدفت الثورة في بداية انطلاقها مراكز الدرك والثكنات وذلك للحصول على الأسلحة، وإتلاف المنشآت الاقتصادية للعدو، وفي هذا الصدد يقول ويصف بن بولعيد ذلك بـ"يجب وحسب إمكانياتنا أولا وقبل كل شيء مهاجمة مراكز الدرك وثكنات الجند،وإن وسائلنا متواضعة، ويتوجب تعويض هذا النقص بأهمية الهداف، فإذا نحن هاجمنا مراكز القوات المسلحة وأضرمنا النيران في المخازن فإننا نصيب قصور السلطات الاستعمارية المتعسفة".[2]

إن أحداث ليلة أول نوفمبر 1954. كانت شاملة، حيث انفجرت الثورة في كل المناطق وفي نفس الوقت تقريبا، وفيما يلي أهم العمليات، التي كانت على الشكل الآتي[3]:

أما في المنطقة الأولى: الأوراس تم تقسيم الثوار إلى مجموعات وزمر من طرف بن بولعيد، حيث تتكون كل مجموعة من عشرة إلى عشرين رجل، يتقاسم كل اثنين بندقية، وتعددت العمليات في عدة أماكن، في باتنة : هاجموا ثكنتين ومقر الدائرة، ومراكز للتموين وقتلوا عسكريين اثنين.

أما في أريس تم فتح مدرسة ومنزل لمعلم فرنسي وأخذ كل محتوياتها وتمت العملية بقيادة محمد بن الهاشمي القاسمى.

أما في خنشلة قام عباس لغرور بمهاجمة منزل دار الحاكم، أما سعدي امعمر ومعاونيه قاموا بالهجوم على ثكنة عسكرية.

وفي تكوت: هاجموا مركز درك، واسروا 8 رجال، و4 نسوة، و5 أطفال، وعزلوا القرية تماما.

أما في ما يخص المنطقة الثانية – الشمال القسنطيني- : هاجم بعض الثوار الثكنات ومراكز الشرطة في مدينة سمندو- زيغود يوسف حاليا- أما في منطقة الخروب أطلق النار على حارس مستودع الوقود، وفي منطقة الحروش تم تجريد أحد الحراس من سلاحه.

أما المنطقة الثالثة – القبائل- انطلقت فيها الهجومات بقيادة كريم بلقاسم واستهدفت تخريب وسائل الاتصال في المنطقة وتركزت العمليات خاصة في مدينتي العزازقة و ذراع الميزان أحرقوا مخزن لجمع الفلين والتبغ.

---

1 يحي بوعزيز ، ثورات الجزائر ...، المرجع السابق، ص ص 119-120.

2 المرجع نفسه، ص ص 119-120.

3 نفسه، ص ص 121-123.

وانطلقت الهجومات في المنطقة الرابعة– الجزائر العاصمة وضواحيها– بقيادة زوبير عجاج، هاجم الثوار دار الإذاعة، مستودع " موري" لزيت البترول، أما في البليدة فقد هاجموا ثكنة "بيزو" بقيادة رابح بيطاط، كما هاجم ثوار بوفاريك مستودع الفواكه. تم تخريب ثلاث جسور بين البليدة والعاصمة.

وكذلك المنطقة الخامسة – وهران– هوجمت منطقتين بين ويليس و بوسكي أما في سيدي بلعباس هاجم أحمد زبانة مقر إدارة الغابة وقتل الحارس، وفي ربوسلادو قام وداح بن عودة إخراج قطار وهران، عين تموشنت من سكته.

أما في منطقة الجنوب يقول السيد عمر صخري أن السيد "محمد ولد الحاج كان موجود في سوف، ويشرف على تحضير أول نوفمبر...لكن ألقي عليه قبل أول نوفمبر الذي قطع الصلة بين المناضلين والقيادة...وأما معركة سبعة عشر نوفمبر 1954، التي وقعت بسوف، إلا شاهدا على ذلك".ولهذا فإن عمليات 1 نوفمبر 1954 تميزت بالطابع الرمزي لأنها كانت في أغلبها عمليات تهدف إلى تحقيق وقع معنوي لصالح الثورة.

II. الثقافة السياسية من خلال نداء أول نوفمبر 1954:

أصدر رواد الثورة الأوائل من خلال "جبهة التحرير الوطني " أول تصريح رسمي عرف بـ "بيان أول نوفمبر"[1] الذي يعد استجابة تاريخية لصمود شعب ضد الدوبان والزوال في أكناف المستعمر الغاشم، وقد وجهت هذا النداء إلى الشعب الجزائري مساء 31 أكتوبر 1954 ووزعته صباح أول نوفمبر، حددت فيه الثورة مبادئها ووسائلها ، ورسمت أهدافها المتمثلة في الحرية والاستقلال ووضع أسس إعادة بناء الدولة الجزائرية والقضاء على النظام الاستعماري . بينت الجبهة في البيان الشروط السياسية التي تكفل تحقيق ذلك دون إراقة الدماء أو اللجوء إلى العنف، كما شرحت الظروف المأساوية للشعب الجزائري والتي دفعت به إلى حمل السلاح لتحقيق أهدافه القومية الوطنية، مبرزة الأبعاد السياسية والتاريخية والحضارية لهذا القرار التاريخي. يعتبر بيان أول نوفمبر 1954 بمثابة دستور الثورة ومرجعها الأوّل الذي اهتدى به قادة ثورة التحرير وسارت على دربه الأجيال.

ظهرت البوادر الأولى لصدور البيان من خلال اجتماع أكتوبر 1954 لأعضاء لجنة الستة[2]، كلفوا من خلالها ديدوش مراد ومحمد بوضياف بتحريره في منشور على أن يتم مراجعته بعد أيام، وقد استعان بوضياف في تحرير البيان بالصحفي "محمد العيشاوي" من أجل الصياغة النهائية. وفي اجتماع 23 أكتوبر 1954 ناقش الأعضاء الست نص البيان وتم تحديد طريقة ومكان كتابته.

تمت كتابة نص البيان في منطقة القبائل بقرية "إيغيل أمولا" يوم 27 أكتوبر وتم سحب 110 نسخة من البيان ثم تم نقل النسخ إلى الجزائر العاصمة لتوزيعها عشية إندلا ع الثورة.

---

1 النصوص الاساسية لثورة أول نوفمبر 54 (نداء أول نوفمبر، مؤتمر الصومام، مؤتمر طرابلس)، تصدير: عبد العزيز بوتفليقة، منشورات المؤسسة الوطنية للاتصال النشر والاشهار، الجزائر، 2008، ص 15.

2 أعضاء الستة: مصطفى بن بولعيد – العربي بن المهيدي – رابح بيطاط – محمد بوضياف – مراد ديدوش –كريم بلقاسم. ينظر الملحق رقم (11).

وأسندت للجنة الستة إلى "محمد بوضياف" مهمة نقل النداء إلى القاهرة والاتصال بالوفد الخارجي لتزويده بالوثائق الضرورية لإعلان الثورة وإذاعة بيان أول نوفمبر عل أمواج صوت العرب، إلا أن إجراءات السفر والحصول على التأشيرة من سفارة مصر بسويسرا، جعلته يتأخر ولا يصل إلى القاهرة إلا يوم 02 نوفمبر، "ومع ذلك فقد تمكن من إرسال بيان أول نوفمبر بالبريد السريع إلى القاهرة".[1]

البيان عرض أسباب ودوافع اختيار العمل المسلح من أجل الاستقلال الوطني في إطار الشمال الإفريقي وقد حدد البيان هذه الدوافع فيما يلي:

-بلوغ الحركة الوطنية المرحلة النهائية أي أنها استنفد كل الطرق السياسية والسلمية في تحقيق مطالبها.

-اعتبار الشعب الجزائري متحدا حول قضية الاستقلال الوطني.

-استغلال الوضع الدولي المناسب لحل القضية الجزائرية بالأسلوب الدبلوماسي ومساندة الإخوة العرب والمسلمين.

-اندلا ع الثورة في كل من تونس والمغرب الأقصى حمل دلالة واضحة على الكفاح التحرري المغاربي.

-وجود الحركة الوطنية في حالة من الروتين والركود ومحرومة من سند الرأي العام.

-إخراج الحركة الوطنية من أزمتها التي سببها صراع الأشخاص.

تمثل برنامج البيان في إعلان إسم الحركة التجديدية التي ستحمل لواء العمل المسلح وهي **جبهة التحرير الوطني** "**التي وضعت المصلحة الوطنية فوق كل الاعتبارات التافهة والمغلوطة**"، وأن هذه الجبهة مفتوحة لجميع الجزائريين بمختلف انتماءاتهم. أي أنها تقترح على تيارات الحركة السياسية الالتحاق بها بصفة فردية وليس كأحزاب أو منظمات، فحسب "مصطفى الأشرف": "**جبهة التحرير الوطني ليست حزبا كالأحزاب الأخرى، بل هي ائتلاف واسع يعكس مختلف الاتجاهات المتكثلة حول برنامج كفاح نشيط**"[2] وبهذا فإن خيار الكفاح المسلح لجبهة التحرير الوطني يظهر أنها مختلفة ومتميزة عن الاتحادات والائتلافات الظرفية كما سبق في عهد الحركة الوطنية مع المؤتمر الاسلامي 1936 أو حركة أحباب البيان والحرية وغيرها... وطرحت المسألة من عمقها وحضرت مشروعها السياسي بدقة، وربطت مصير النضالي كله رهن فكرتها الاستقلالية وبذلك ضيقت من خيارات القوى الأخرى أو المعاندة للانضمام إليها، "**فقد حددت جبهة التحرير الوطني هويتها، في بداية نشوئها بأنها الأسلوب الجديد للتعبير عن القومية الجزائرية التحريرية الديمقراطية الاجتماعية**".[3]

1 عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية وإلى غاية 1962، دار الغرب الإسلامي 1997، ص 361.

2 مصطفى الاشرف، الجزائر: الامة والمجتمع، المصدر سابق، ص 169.

3 نفسه.

وبحسب أحمد مهساس:" **فإن جبهة التحرير الوطني لم تكن اتحادا للأحزاب السياسية السابقة بل كانت عبارة عن حزب وطني نادى كل الجزائريين من مختلف الاتجاهات السياسية والشرائح الاجتماعية للمشاركة في الثورة التحريرية**"[1].

1. البرنامج السياسي:

-الاستقلال الوطني التام وإقامة الدولة الجزائرية ذات السيادة ضمن المبادئ الإسلامية " **إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية**"، وفي هذا الاطار فإن البيان يبين البعد الحضاري للثورة المتمثل في العروبة والإسلام كما يؤكده عبد الكريم بوصفصاف "فقرر البيان أن تكون الثورة الجزائرية والدولة الناتجة عن انتصارها ممثلة جميع قيم الإسلام"[2]. وكذلك رفض كل شكل من أشكال التبعية سواء كانت على شكل مشاركة، اتحاد، فيدرالية، الحكم الذاتي أو الكيان الذاتي المشترك.[3]

-إحترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني.

بنص البيان فإن الدولة الجزائرية تكون ديمقراطية اجتماعية تمارس سيادتها، بما ينسجم مع ما تقره المبادئ الإسلامية، بمعنى الأساس الثقافي للسلطة يكمن في عدم اتخاذ أي سلوك سياسي لهذه الدولة منافيا أو متعارضا مع المبدأ الإسلامي، الذي هو مجموعة الأخلاق وقسم التي يجب مراعاتها والانتباه إلى حرمتها عند تنظيم شؤون المجتمع وتصريف أمور الدولة، والتركيز على إضفاء الطابع الديمقراطي الاجتماعي، على نمط المؤسسات وثقافة النظام السياسي، يفسر كآلية توفيقية بين المبادئ الإسلامية والديمقراطية على أنها قادرة على خدمة الدولة المنشودة دون تطرف أوتناقض.[4] وتظهر الديمقراطية في البيان كمبدأ وهدف، لم يحصرها في الجانب السياسي المحض بل شملت كل الجوانب السياسية والاجتماعية، وعمَّمها حتى بالنسبة للأوربيين المستوطنين، الذين عرض عليهم العيش بنفس الحقوق والواجبات، كما وسَّعها على كل الشعوب المضطهدة في العالم، مجسدا بذلك المبدأ العالمي : "حق الشعوب في تقرير مصيرها"، حيث أكد البيان أنه:

« في إطار ميثاق هيئة الأمم المتحدة نؤكد عطفنا الفعال تجاه جميع الأمم التي تساند قضيتنا التحريرية».[5]

وأكد أحد منظري البيان " العربي بن مهيدي" أن انتصار الشعب الجزائري هو من أجل الدّيمقراطية العالمية ضد الفاشية، وضد الإمبريالية في إفريقيا، ومن أجل التوازن والسلم في حوض البحر المتوسط [1].

---

1 Ahmed Mahsas, Le mouvement révolutionnaire en Algérie de 1ére guerre mondial a 1954 : essai sur la formation du mouvement nationale, l'harmattan, Paris, 1979, p 231.

2 اسعيد علوان، "قسم الاسلام في مواثيق الثورة التحريرية الجزائرية (من خلال بيان أول نوفمبر 1954-من ميثاق مؤتمر الصومام -برنامج طرابلس 1962)، القيم الفكرية والانسانية في الثورة التحريرة الجزائرية (1954-1962)، إعداد: عبد الكريم بوصفصاف وأساتذة آخرون ،ج1، دار الهدى، الجزائر، ص33-34 .

3 محمد جغابة، بيان أول نوفمبر 1954 دعوة إلى الحرب، رسالة للسلام قراءة في البيان، تقديم: محمد العربي ولد خليفة، دار هومة، بدون طبعة ، بدون سنة، الجزائر، ص 58.

4 بن ديدة مختار، المرجع السابق، ص 215.

5 النصوص الاساسية لثورة أول نوفمبر 54 (نداء أول نوفمبر، مؤتمر الصومام، مؤتمر طرابلس)، تصدير: عبد العزيز بوتفليقة، منشورات المؤسسة الوطنية للاتصال النشر والاشهار، الجزائر، 2008، ص 15.

التزم البيان بالبعد الاجتماعي وأكد على ضمان تكافئ الفرص بين الجميع، وتحقيق التكافل الاجتماعي، من خلال التأكيد على مساواة في التضحية والاستشهاد، ومساواة في الحياة بتحقيق عدالة اجتماعية كفيلة بضمان الحق في الصحة والتعليم والعيش الكريم، وتحقيق حياة اجتماعية مناسبة في نطاق الشخصية القومية الجزائرية وباعتبار التطور التاريخي في العالم، مع حفاظ غير المواطنين الجزائريين على كامل حقوقهم السياسية والاقتصادية[2] .

كما أعطى البيان مفهوم السيادة بُعدا وطنيا شاملا في وحدة التراب الوطني، ووحدة الأمة بُعدا تحرريا يرفض كل أشكال الوصاية والتبعية، سواء كان حكما ذاتيا داخليا منقوصا يؤمن بما يعرف في القاموس السياسي لبعض الحركات الوطنية "بسياسة المراحل" تحت شعار: « خذ ثم طالب» أو أنواع الاتحاد الفدرالي أو الكنفدرالي، أو في إطار سياسة الاستقطاب الجديدة للمعسكرين الشيوعي والليبرالي في إطار صراع الحرب الباردة.

كما أن عبارة دون تمييز عرقي وديني، تكشف فيه عن هوية الثورة بالنسبة للرأي العام الخارجي، إذ البيان موجه في مدلوله إلى الأقلية الأوروبية على أنها تحظى بنفس الاهتمام إذا اختارت البقاء ضمن الإطار الجزائري، إلا أن هذا الشرط قد يكون قاصدا التنوع الثقافي الذي تقوم عليه شبكة العلاقات الاجتماعية في المجتمع الجزائري، لأن التجربة بينت مع الأزمة البربرية أنه هناك أطرافا تراهن على استغلال هذا الموضوع لتفكيك المجتمع وضربه من الداخل وبالتالي إجهاض كل عمل ثوري محتمل، كما أن نفي التمييز الديني في التعامل الاجتماعي، تبرزه الوثيقة من خلال تمسكها باحترام مبادئ الإسلام حتى لا تكون حكرا على فئة دون أخرى، على أساس أنه دين الأغلبية الساحقة في المجتمع، وبالتالي فهو عامل انصهار لمختلف الفئات كشعب وأمة وهو كذلك يكتسي دورا خاصا في صيانة ووحدة المجتمع الجزائري وكرامته.

ودون تمييز ديني الواردة في البيان تتوجه إلى باقي الديانات الأخرى (المسيحية واليهودية)، التي يعتنقها هؤلاء الأوربيون بحكم تواجدهم الاستعماري، بالاحترام والتعايش، ولا تفترض عليهم لتزامات دينية أخرى مخالفة لعقائدهم الأصلية، لأن الإسلام يقر بالتعايش السلمي بين أهل الكتاب.[3]

ويرى صالح فيلالي أن:" ونظرا لأهمية الاسلام في الثقافة السياسية الجزائرية فقد ضمن في برنامج الجبهة كوسيلة لربح التأييد الشعبي الواسع. بعبارة أخرى فالإسلام باعتباره يمثل أيديولوجية الشريحة العريضة من المجتمع استغلته الجبهة بطريقتين: تجنيد الجماهير ضد الاستعمار الفرنسي من جهة وعزل الأحزاب أو الحركات الوطنية التي رفضت الالتحاق بالثورة عن الجماهير من جهة أخرى"[4].

2. الأهداف الداخلية:

---

1 ابن مهيدي (محمد العربي) ، ثورتنا وأهدافها الأساسية، المجاهد ، ج: 1 ،ع: 2 ، سنة 1956 م،وزارة الإعلام، الجزائر 1984 م ، ص: 27

2 أمانة المجاهد، لماذا نكافح؟ في جريدة المجاهد ، ج: 1 ، ع: 2 ،سنة 1956م، ص: 43

3 أحسن بومالي، استراتيجية الثورة في مرحلتها الأولى 1954-1956، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع 1991م، ص 367

4 صالح فيلالي، "الخلفيات الايديولوجية لثورة أول نوفمبر 1954"، أعمال الملتقى الدولي الأول حول: ثورة التحرير الجزائرية والاستعمار الفرنسي (المنطلقات-الحقائق والأبعاد)، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، دار الهدى، الجزائر، 2007، ص ص 97-117.

–التطهير السياسي: بإعادة بناء الحركة الوطنية بإعادتها إلى منهجها الحقيقي والقضاء على جميع مخلفات الممارسات السلبية السابقة. وتحويل الممارسات إلى طاقة حية وايجابية مؤمنة بالكفاح التحرري واضحة المعالم صارمة المطلب وحدوية المسعى.

–جمع وتجنيد الطاقات الوطنية: ويرتكز على:

- ✓ الشمولية في التجنيد أي غياب الاقصاء.
- ✓ الطابع الشعبي المنطوي تحت لواء جبهة التحرير الوطني.
- ✓ شمولية العمل والنضال الثوريين.
- ✓ رفض الأطر التنظيمية السابقة ودعوة للانصهار في جبهة التحرير الوطني .
- ✓ ضمان مختلف أشكال النضال السياسي، العسكري، القضائي، الاعلامي والتنظيم الاجتماعي الذي تتجسد خلاله الدولة المستقلة.

3. الأهداف الخارجية

- ✓ تدوين القضية الجزائرية : تم طرحها نتيجة الحراك الدولي المتمثل في ظهور القطبية الثنائية الإيديولوجية (الاتحاد السوفياتي–الولايات المتحدة الأمريكية) و الحركات التحررية التي بدأت تنظم نفسها على أساس وحدوية المصير، هذا سمح بإبراز القضية الجزائرية في المنابر القارية والجهوية والدولية مثل : جامعة الدول العربية، مؤتمر "باندونغ"، هيئة الأمم المتحدة.
- ✓ تحقيق وحدة شمال إفريقيا في إطارها الطبيعي العربي والاسلامي.
- ✓ تأكيد التعاطف الفعال تجاه جميع الأمم التي تساند القضية الجزائرية: حدد البيان آخر الأهداف الخارجية للثورة، في مساندة جميع الشعوب التي تساند القضية الجزائرية، وهو هدف كانت الحركة الوطنية قد تبنته، وكرسته جبهة التحرير الوطني مما أعطى للثورة الجزائرية بعدها العالمي والانساني[1]، وبذلك فإن إعلان الثورة هو نتيجة حتمية لسياسة الاستعمار **"الذي رفض أمام وسائل الكفاح السلمية أن يمنح أدنى حرية".** هذا الموقف الاستعماري، الذي أضحى فاقدا لكل تأسيس سياسي أو تاريخي في ظل المعطيات الجديدة التي عاشها العالم منذ الحرب العالمية الثانية، تلك المعطيات التي تفاعلت معها الحركة الوطنية، وعبر عنها بيان الفاتح نوفمبر في مضمونه من خلال ما تضمنه من أبعاد سلمية، إنسانية، بدءا من تأكيده على أن الاستقلال الوطني يستهدف إلى "**احترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني** "، ولن يكون الاستقلال في منظور البيان استقلال إلا بتصفية النظام الاستعماري، وهو ما يجعل منظمة الأمم المتحدة، معنية مباشرة بالقضية، ومدعوة لتحمل مسؤولياتها "**في إطار ميثاق الأمم المتحدة، نؤكد عطفنا الفعال اتجاه جميع الأمم التي تساند قضيتنا التحررية"**

4. وسائل الكفاح:

1 بن أزواو، "إيديولوجية جبهة التحرير الوطني من خلال بيان أول نوفمبر ومؤتمر الصومام"، مجلة النائب المجلس الشعبي الوطني، الجزائر، عدد خاص، سنة 2004، ص39 .

إذا كانت الحركة الوطنية السياسية، قد عجزت عن تزويد إيديولوجيتها بوسائل فعالة تضمن تطبيقها، وتنفيذها فإن بيان الفاتح من نوفمبر قد نجح إلى حد بعيد في تحديد هذه الوسائل، وذلك عن طريق العمل المسلح المدعم بالنضال السياسي في الداخل والجهد الدبلوماسي في الخارج[1].

يقترح البيان في فقرتين في منتهى الدقة على الشعب الجزائري، ثمن استقلاله حيث جاء في نص الفقرة الأولى ما يلي: "**انسجاما مع المبادئ الثورية، واعتبارا للأوضاع الداخلية والخارجية فإننا سنواصل الكفاح بجميع الوسائل حتى تحقيق الهدف**" فيسجل البيان ويحذر أن الانسجام مع المبادئ الثورية يتخلص في وحدة الصفوف، وفي استعمال كل الوسائل المتاحة، ولا مجال لأي تنازل عن الهدف النهائي، كما أن عبارة استعمال كل الوسائل بما فيها الوسائل السياسية والتفاوضية، تعني أن الشرط الوحيد في ذلك هو الاستقلال الوطني التام.

والفقرة الثانية تنص: "**إن جبهة التحرير الوطني، لكي تحقق هدفها يجب عليها أن تنجز مهمتين أساسيتين في وقت واحد، وهما العمل الداخلي سواء في الميدان السياسي، أو في ميدان العمل المحض، والعمل في الخارج لجعل القضية الجزائرية حقيقة واقعة في العالم كله وذلك بمساندة كل حلفائنا الطبيعيين**"[2] فإذا كان الانسجام مع المبادئ الثورية يتجلى في وحدة الصفوف، والمقصود به كل من هو مع الثورة الجزائرية كقضية عادلة، بدون قيد أو شرط يعتبر حليفا طبيعيا، إن كان ذلك بحكم الانتماء الحضاري أو الجغرافي، أو بحكم تبني المبادئ العادلة. وإن البيان وإن أعلن الكفاح المسلح، فإنه طرح بديلا للسلم والمسالمة وهو المفاوضات إن اعترفت فرنسا بمطالب الجزائريين، كاملة غير منقوصة، وقد جاء في نص البيان البيان ثلاثة شروط لذلك:[3]

-الاعتراف بالجنسية الجزائرية والسيادة الوطنية.

-فتح المفاوضات مع الممثلين الشرعيين للشعب الجزائري.

-خلق جو من الثقة باتخاذ التدابير السلمية الضرورية.

وهكذا انطلق بيان أول نوفمبر من ضرورة وجود استراتيجية فعالة للثورة التحريرية، نابعة من الواقع المحلي الخاص مع ضرورة السعي للتأثير في الموقف الدولي، بما يخلق أفضل الظروف التي تساعد على تحقيق هذه الاستراتيجية.[4]

5. قبول مبدأ السلم بشروط:

تضمن البيان الحل السلمي وهذا بدعوته إلى التفاوض لوقف الحرب، وهذا دليل ضمني على اصطباغ إيديولوجية "جبهة التحرير الوطني بصيغة السلم"[1]،فالبيان كما هو واضح، يدعو إلى تفادي العنف، وإراقة الدماء وكل ما ينجم عن النزاعات، أي أنه يدعو إلى السلم واحترام حقوق الإنسان.

---

1 بن أزواو، المرجع نفسه، ص 39.

2 محمد جغابة، المرجع السابق، ص ص 75-76.

3 بن أزواو، المرجع السابق، ص 40.

4 لحسن بومالي، "ظاهر من تنظيم جبهة التحرير الوطني في بداية الثورة 1954-1956"، رسالة ماجستير، معهد الإعلام والاتصال، جامعة الجوائر، 1985، ص 23.

وتحقيقا لذلك قام بتقديم مقترحات داعيا إياه إلى الجلوس على مائدة المفاوضات وحل النواع سلميا، على أسس تتماشى وروح العصر، والنصوص الدولية، معلنا إطار الثقة الذي يتعين أن تتم فيه المفاوضات الجادة والذي يتوجب:

-تخلي السلطات الفرنسية، عن أطروحتها بشأن تبعية الجوائر لفرنسا.

-التفاوض مع المثلين الشرعيين للشعب الجزائري على أساس الاعتراف بالسيادة الجزائرية والواحدة الترابية.

-الكف عن مطاردة القوات المكافحة، وإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين[2]. وعلى الرغم، من أن فرنسا ظلت تراهن على انتصار الحل العسكري في مواجهة ثورة شعبية، اعتمد منذ البداية حرب العصابات المدعومة بنضال سياسي ودبلوماسي واسع[3]، فإن الأحداث المتلاحقة كانت تؤكد انتصار نهج جبهة التحرير الوطني، وانحياز الرأي العام العالمي لطروحاتها السلمية مما جعل الطروحات الاستعمارية تتراجع إلى درجة أن أضحت فرنسا الدولة الكبرى، مهددة بالانهيار، وكان النصر في النهاية للمبادئ السلمية والإنسانية التي ناضل من أجلها الشعب الجزائر.

6. الأبعاد المستقبلية لبيان أول نوفمبر

أصبح البيان الدليل الذي يسترشد به الشعب والنخب السياسية في مسارها في الحاضر وتوجهها نحو المستقبل، ومن الأبعاد المستقبلية التي يتضمنها البيان نجد:

المبادئ والقيم السياسية: ترتكز على منطلق كون ثورة نوفمبر هي انجاز للشعب بكامله وليس لجماعة أو طبقة أو طائفة معينة، وبالتالي فإن الشعب هو مصدر السلطات وبالتالي إن التمسك بهذا المبدأ لتحقيق تطلعات المجتمع إلى المستقبل هي مهمة منيطة بالجيل الحاضر والأجيال المستقبل أيضا.

القيم الاجتماعية والحضارية: جعلها البيان الهدف الأول للدولة الجزائرية المستقلة من خلال "إعادة بناء الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية في إطار المبادئ الإسلامية" حيث حددت هذه الفقرة الإطار العام لما يسمى بمشروع المجتمع الذي يرتكز على مسألة التكافل والتي هي قيمة اجتماعية في مجتمعنا كما أن الإسلام هو قيمة ثابتة في المجتمع لا تتغير. بهذا أكد على أصالة الشعب الجزائري وانتمائه الحضاري جغرافيا وروحيا ، وبهذا نجد أن البيان رسم ملامح مجتمع المستقبل كما حدد الثوابت التي يتحرك ويرتقي في إطارها.

كما أن البعد الإنساني كان موجود من خلال الدعوة إلى السلم وهذا ما نجده في الفقرة التالية "...**رغبتنا الحقيقية في السلم**...." وكذلك "**من خلال احترام الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني**" لدليل قاطع للفضاء العالمي الذي تسجل فيه الثورة رغبتها في احترام مبادئ حقوق الإنسان والمواثيق العالمية مثل ميثاق الأمم

---

1 بن أزواو، المرجع نفسه، ص 42.

2عمار رخيلة، " أبعاد ومفاهيم في بيان أول نوفمبر"، مجلة المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954، العدد 14، 2001، ص ص 67-70.

3 نفسه، ص 70.

المتحدة، بهذا تكون الثورة الجزائرية قد ساهمت بقسط كبير في تكريس هذه المبادئ في المحافل الدولية، خاصة في ما يخص حق الشعوب في تقرير مصيرها. [1]

7. إيديولوجية جبهة التحرير الوطني من خلال البيان أول نوفمبر 1954.

لا يتضح البعد الايديولوجي لبيان أول نوفمبر بالحد المطلوب ، سواء كان إسلامي، اشتراكي أو ليبرالي، رغم أن الوثيقة أثارت إلى أهمية الفكر الديمقراطي والإسلامية في ثقافة الدولة، إذن هذه الازدواجية بين تقنيات التنظيم الديمقراطي ومفاهيم الفكر السياسي كحضارة، سوف تتعامل معها جبهة التحرير كمرجعية في تحديد مسيرتها التنموية. ويرى سعد الله: "أن محرري البيان كانوا "اشتراكيين" في توجههم ...وأنهم يقفون إلى يسار الخط الإيديولوجي الاشتراكي"، ويرى سعد الله أن تعبير "**دولة ديمقراطية اجتماعية**" يعني تقليد النظم التي تدور في فلك المعسكر الاشتراكي وبعض الجمهوريات الشيوعية ذات النظام الديمقراطي الاجتماعي في آسيا[2].

وهناك من يرى إن أصول الإيديولوجية لرجالات الثورة هي امتداد للتيار الاستقلالي (حزب الشعب –حركة انتصار الحريات الديمقراطية) إلا أنها كانت عبارة عن منظمة ثورية جديدة تهدف إلى القطيعة مع الوضع السياسي الذي كان سائدا آنذاك. ويذكر صالح فيلالي قول ويليم هـ–لويس H-LEWIS WILLIAM "إن عصيان 1954 سجل قطيعة مع جيل القيادة الوطنية السابقة، وفي جوهره العميق كان ثورة ضد اللاأهلية والليبرالية والقيادة البرجوازية المعتدلة، وأخيرا ضد المصاليين والزعامة المصالية"[3].

أما محمد حربي فإنه يرى أن رجالات الثورة من خلال أصلهم الاجتماعي يختلفون سياسيا وإيديولوجيا عن البرجوازية الصغيرة (التي تمثل فئة النخبة في الحركة الوطنية)، حيث وطد رجالات الثورة علاقات جديدة مع عامة الشعب في المناطق الريفية والحضرية، لهذا وصفت إيديولوجيتهم بأنها وطنية وشعبوية، وانتهجوا خيار الكفاح المسلح من أجل تحرير البلاد .[4]

وهناك من يرى أن عدم إبراز المرجعية الإيديولوجية في البيان هو من أجل استقطاب الجميع على حد أدنى من الإجماع؛ " **نداء أول نوفمبر لا يثير لا مذهب ولا إيديولوجية، إنه نداء للتجمع من أجل الحرب المسلحة، لأن الوسائل الأخرى للمطالبة بالاستقلال قد فشلت**"[5]. الوظيفة الإدماجية التي طورتها جبهة التحرير كانت متهجة في غايتها القصوى إلى المجتمع الجزائري، لأن هذا الأخير كان موضوعا لمحاولات اندماجية واحتوائية من طرف السلطات الاستعمارية التي عجز نظامها عن التجاوب مع مطالب الحركة الوطنية السلمية في نطاق الديمقراطية الفرنسية ذات الأبعاد الإنسانية والعالمية.[6]

---

1 جمال قنان، "الدلالة الحضارية لثورة نوفمبر 1954 وأبعادها المستقبلية"، أعمال الملتقى الدولي الأول حول : ثورة التحرير الجزائرية والاستعمار الفرنسي (المنطلقات–الحقائق والأبعاد) 11 و12 ديسمبر 2006، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، ، دار الهدى، 2007، ص ص 09-13.

2 أبو القاسم سعد الله، "تاريخ الجزائر الثقافي، الجزء العاشر (1954–1962)، دار الغرب الاسلامي، الطبعة الاولى، بيروت، 2007، ص ص 78-79.

3 صالح فيلالي، "الخلفيات الايديولوجية لثورة أول نوفمبر 1954...، المرجع السابق، ص 109

4 Mohamed Harbi, Le FLN: mirage et réalité ,op.cit, p 104.

5 بن ديدة مختار، المرجع السابق، ص 217. عن : Mohamed Teguia, l'Algérie en guerre, , O.P.Y, Alger 1988 , p157

6 بن ديدة مختار ، المرجع نفسه.

وراء هذا الاستقطاب، تتستر الأفكار والميولات الاجتماعية، ويخفت مفعول الفعل الايديولوجي إلى حين "**لذا فإن هذا الاستقلال الذي طالما يرجى تحقيقه، والذي بفضله تم إنجاز إتحاد مقدس، لا يكون له لدى الجميع، الشكل نفسه، والمضمون الاجتماعي نفسه، ولا الاهتمامات نفسها**"[1] .

لذا يمكن القول أن ايديولوجية جبهة التحرير من خلال البيان أو حتى خلال مرحلة الثورة كانت عبارة عن وحدة متناقضة، نجحت في تجنيد الجماهير ضد الايديولوجية الاستعمارية، لكنها لم تتمكن من خلق بديل ايديولوجي متماسك، وهذا ما جعل ايديولوجية جبهة التحرير تخفق في تجاوز تناقضتها الداخلية المتمثلة في تواجد اتجاهات أيديولوجية متعددة داخل بناءها، وبهذا فإن رجالات الثورة تمكنوا من تحقيق الهدف الاساسي المتمثل في الحصول على الاستقلال، لكنهم أخفقوا في حل تناقضاتهم الداخلية، وهذا ما سوف نشهده في فترة الاستقلال باستمرار المشاكل الايديولوجية الأمر الذي حال دون استقرار الجزائر سياسيا واجتماعيا واقتصاديا.

وعليه فإن الثقافة السياسية لمفهوم الدولة والمجتمع، كمشاريع وبرامج في وثيقة أول نوفمبر، لم يستقر ولم يحافظ على نفي المضمون السياسي، مما أدى إلى ظهور ضعف أدوات الربط من أجل التوفيق بين القضية الوطنية والمسألة الاجتماعية، تعبيرها السياسي الملائم، لأن التحرير اعتبر شرطا أساسيا لأي إصلاح اجتماعي (تنمية وطنية)، ومن ثمة تبرز أهمية وثيقة مؤتمر الصومام قصد تتبع الخط العام الذي يستمد منه المشروع الوطني أسسه وأهدافه وتنظيماته في كل المجالات السياسية منها والعسكرية والاجتماعية.

---

1 بن ديدة مختار، المرجع السابق، ص 217. عن: Abdelkader Yefsah, la question du pouvoir en Algérie, Alger E.N.A.L , 1990, p38.

III. الثقافة السياسية من خلال مؤتمر الصومام 20 أوت 1956:

يعتبر مؤتمر الصومام من أبرز الأحداث التاريخية للثورة الجزائرية، ومنعطفا حاسما في رسم معالم الثقافة السياسية لدى رجالات الثورة، ويصور لنا أنماط مختلفة لهذه الثقافة من حيث التوجهات الاجتماعية والسياسية، وسيطرح لنا توجهات إيديولوجية سوف يكون لها تابعات على مستوى الموروث الثقافي والبعد الحضاري للشعب الجزائري، مما خلق صراع واصطدام بين بناة صرح الثورة.

يعد مؤتمر الصومام محطة مهمة في تاريخ جبهة التحرير الوطني، وقد جاء كنتيجة حتمية للظروف التي أحاطت بالثورة والمتمثلة في جملة التطورات والانتصارات السياسية والعسكرية التي حققها من تاريخ اندلاعها في أول نوفمبر1954 إلى غاية انعقاد المؤتمر[1] . فبات من الضروري تحديد إستراتيجية سياسية، عسكرية عامة لجبهة التحرير الوطني تهدف إلى وضع منهجا تحدد فيه بوضوح مسارها، لهذا السبب استدعي قادة الثورة لعقد مؤتمر بوادي الصومام يوم 20 أوت1956، الذي تمكنوا من خلاله تحديد الأهداف السياسية للثورة وتنظيمها تنظيما شاملا في كل المجالات السياسية منها والعسكرية والاجتماعية.

1. ظروف عقد المؤتمر:

كانت النتائج المحققة خلال هجومات 20 أوت 1955 دافعا قويا للمسؤولين لمحاولة التعرف على حقيقة، الوضع بعد ذلك، وتقييمه منذ انطلاقة الثورة وتوضيح الرؤى المستقبلية[2]. إضافة إلى هذا هناك جملة أخرى من العوامل ساعدت على عقد المؤتمر تمثلت في صعوبة الاتصال بين مختلف قيادات جيش التحرير الوطني حيث أن مناطق الكفاح قبل انعقاد مؤتمر الصومام كانت لها قيادات خاصة، أي لا يربط بينها إلا الاتجاه الثوري العام. ولم يكن على رأسها قيادة موحدة وهذا ما جعل المناطق شبه معزولة عن بعضها البعض. لهذا كانت فكرة عقد مؤتمر أصبحت أكثر من ضرورة، لأن الغاية من ذلك كان توحيد مصدر القرار داخل الثورة والإبتعاد عن الإرتجالية والمبادرة الفردية بحسب محفوظ قداش: "الصومام كان بمثابة تحقيق لرغبات وقرارات الرجال الذين فجروا الثورة والذين قرروا الإجتماع ثلاثة أشهر بعد تفجيرها إلاّ أنّ الظروف لم تسمح بذلك ففشلت مبادرة زيغود يوسف ونجح عبان في عقد المؤتمر"[3].

ضعف التنسيق في الداخل مع الخارج شكل تهديدا خطيرا ونقطة ضعف يمكن للعدو أن ينفذ منها إلى قلب الثورة، إذ أن بعد ستة أشهر من أندلاع ثورة أول نوفمبر 1954، لم يبق من مجموعة الـ22 سوى 10 أعضاء لا صلة بينهم، استشهد منهم أربعة (4): باجي مختار، بن عبد المالك رمضان، ملاح سليمان، ديدوش مراد (من لجنة الستة) واعتقل ثمانية (8) منهم: رابح بيطاط ، مصطفى بن بولعيد[4] ، بوعجاج، بوعلي، بوشعيب، بلوزداد حباشي، ومرزوقي،

---

1 يحي بوعزيز ، ثورات الجزائر ...، المرجع السابق، ص 151.

2 النصوص الاساسية لثورة أول نوفمبر 54 (نداء أول نوفمبر، مؤتمر الصومام، مؤتمر طرابلس)، تصدير: عبد العزيز بوتفليقة، منشورات المؤسسة الوطنية للاتصال النشر والاشهار، الجزائر، 2008، ص 15.

3الخبر الأسبوعي، العدد 3624 ليوم 10 نوفمبر 2004م.

4استطاع الفرار من سجن قسنطينة رفقة 11 مناظلا يوم 19 نوفمبر 1955م والتحق بالمنطقة الأولى كقائد لها. أنظر: يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، المرجع السابق، ص319.

ورحيل بوضياف إلى الخارج واستشهاد سويداني بوجمعة في الولاية الرابعة. وتشتت الآخرين ما بين الجزائر، فرنسا، تونس ،المغرب والقاهرة. بالاضافة إلى نقص الإمكانيات المادية المتمثلة في نقص المال لشراء السلاح وضعف الإستراتيجية التي أدت إلى ضعف التكوين السياسي للفرق المسلحة حيث يكاد يكون معدوما[1] .

وفي نفس الوقت صمم الإستعمار على القضاء عليها عن طريق تنفيذ مخططاته خاصة بعد تعيين لاكوست Yves Lacoste وزيرا مقيما في الجزائر والذي كان متفهما لرغبات الأوربين أو كما قال:"إنّ الحكومة ستحارب، وأن فرنسا ستناضل من أجل بقائها في الجزائر وأنها ستبقى هناك، إن الجزائر لا مستقبل لها بدون فرنسا"[2].

عرفت فترة ما بعد هجومات 20 أوت 1955، تدفق مجموعة من القوى المختلفة ذات انتماءات إيديولوجية متباينة[3] في الحركة الثورية، لكن الفعل الايديولوجي هذا سيخفت مفعوله إلى حين، وتتستر الافكار والميولات الاجتماعية، حيث أن الثقافة السياسية سوف تصطدم بعدة مطبات وهذا ما ستؤكده أزمة صائفة 1962 وفترة ما بعد الاستقلال إذ **هذا الاستقلال الذي طالما يرجى تحقيقه، والذي بفضله تم إنجاز إتحاد مقدس، لا يكون له لدى الجميع، الشكل نفسه، والمضمون الاجتماعي نفسه، ولا الاهتمامات نفسها**[4] .

هذا التحول في التركيبة البشرية في الحركة الثورية سوف يؤدي إلى تحول وتغير في موازين القوى على مستوى القيادة، وذلك بظهور قيادة[5] جديدة تتكون من **كريم بلقاسم، عمر أوعمران**[6]**، عبان رمضان**[7]. وقد قام هذا الأخير الأخير باستقطاب العناصر البارزة في الحركة الوطنية من أمثال: يوسف بن خدة، عبد الحميد مهري، سعد دحلب، عيسات إيدير، محمد يزيد، الوناشي، تمام (أعضاء اللجنة المركزية لحركة انتصار الحريات الديمقراطية)، الأمين دباغين...، بالاضافة إلى انضمام الأحزاب والجمعيات إلى الثورة، حيث أعلن حزب البيان عن حل نفسه وانضمام أعضائه إلى الثورة على رأسهم فرحات عباس وأحمد فرنسيس، وأعضاء من جمعية العلماء المسلمين يرأسهم الشيخ البشير الإبراهيمي، ابراهيم المزهودي، أحمد توفيق المدني والعربي التبسي[8] ،وأعلنوا تأييدهم للثورة علانية. وقد التحق زعماء هؤلاء وأولئك بالوفد الخارجي، بينما أفواج من المعلمين والسياسيين والطلبة بالجبال، وفي نفس الوقت تكونت منظمات جماهيرية ومهنية موالية لجبهة التحرير كالاتحاد العام للعمال الجزائريين (1956/02/24) والاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين (جويلية 1955) الذي بدوره دخل في إضراب مفتوح تلبية لنداء الجبهة في 19 ماي 1956، بالاضافة إلى الاتحاد العام للتجار الجزائريين في 1956/09/20، واتحاد النساء الجزائريات، إضافة إلى جمعية الكشافة الاسلامية، فضلا عما قام به الهلال الأحمر الجزائري للاجئين الجزائريين سواء بالمغرب أو تونس وذلك بتأطيرهم ضمن ما عرف بالتنظيم

---

1 أحمد بن النعمان، بن يوسف بن خدة: شهادات ومواقف، دار النعمان، الطبعة الاولى، الجزائر، 2004، ص 59.

2عمار بوحوش ، المرجع السابقم، ص101.

3- أحمد مهساس، الجزائر ثورة وديمقراطية، دار المعرفة، الجزائر، ص 20.حسب محساس بمناسبة الذكرى ال50 لاندلاع الثورة 2004/10/31 لجريدة الشعب عدد خاص أن "الفكر الثوري هو الذي صنع نوفمبر أما الفعل الايديولوجي فشل".

4 بن ديدة مختار، المرجع السابق، ص 217. عن: Abdelkader Yefsah, la question du pouvoir en Algérie, Alger E.N.A.L , 1990, p38.

5 نقصد عبان رمضان، بن يوسف بن خدة، سعد دحلب،كريم بلقاسم، العربي بن مهيدي، لمين دباغين...

6 ينظر فهرس تراجم الاعلام في آخر الرسالة.

7 ينظر فهرس تراجم الاعلام في آخر الرسالة

8 عمار بوحوش ، المرجع السابق، ص 387.

السياسي المدني لجبهة التحرير الوطني.[1] وتمخضت عن هذه الاستراتيجية الوحدوية أو ما يسمى بثقافة الاندماج أو الانضمام إلى مشروع التحرير الثوري نتيجة ملموسة حيث اتسعت قاعدة جبهة التحرير الوطني وتعززت صفوفها وزاد نطاق تداخلها إتساعا.[2]

ساعد على تشكيل هذه النواة الجديدة إنضمام العربي بن مهيدي أحد التاريخيين إليها مع بداية 1956 إلى جانب الاتصال عبان رمضان بزيغود يوسف قائد الولاية الثانية لإضفاء طابع الشرعية والمصداقية على القيادة الجديدة للثورة (المتمثلة في لجنة التنسيق والتنفيذ).[3]

إن ظهور قيادة مستحدثة وجديدة في هذه الظروف أغلب عناصرها لم تسجل اسمها مع بداية اندلا ع ثورة نوفمبر 1954 ، فتحت الباب أمام الكثير من الشكوك ودفعت بالبعض من قادة المناطق إلى البحث عن من وراء تشكل هذه القيادة، فبدأت التفسيرات والتساؤلات تطرح هنا وهناك، كما شكل هذا التوجه الجديد صراعا بين الداخل والخارج باعتبار أن الوفد الخارجي، كان يرى نفسه الممثل الوحيد للثورة والمؤهل لقيادتها سياسيا وعسكريا، كما أن بناة صرح الثورة الأوائل فرضوا حتى في وعي خصومهم، عقدة المقاتل الأول والملتحق فيما بعد، من ذاك نفهم أن الصراع غدا صراعا داخل الجهاز مع ما يرافق ذلك من مؤامرات وتحالفات ظرفية ودسائس وإشاعات[4] .

سجلت الثورة الجزائرية في هذه الفترة حضورها على المستوى الدولي، في عدة محافل دولية منها مؤتمر باندونغ Ban dung 24 أفريل 1955م[5]، واستطاعت أن تفند ادعاءات فرنسا بأن المسألة الجزائرية مسألة داخلية وليست قضية تصفية استعمار بعد إدراجها في جلسات الجمعية العامة للأمم المتحدة بداية من أكتوبر 1955م، ونالت تأييد الحكومات العربية والإسلامية التي ساهمت في تدويل القضية الجزائرية.إن هذا التحول في الموقف الدولي من القضية الجزائرية تأكد بعد الإضراب العام الذي دعت إليه جبهة التحرير الوطني (FLN) يوم 05 جويلية 1956م*.[6]

لذلك عمدت القيادة الجديدة في عقد مؤتمر لأجل تحقيق الأهداف التالية :

1. تقييم المرحلة السابقة من عمر الثورة، بكل إيجابياتها وسلبياتها قصد إزالة السلبيات، وتدعيم وتطوير ما هو إيجابي.
2. وضع إستراتيجية تنظيمية موحدة وشاملة ودائمة للعمل الثوري على الصعيدين الداخلي والخارجي.
3. الخروج بتنظيم جديد ومحكم في الميدان السياسي والعسكري والإداري وكذا الاجتماعي.
4. إيصال صدى الثورة الجزائرية إلى الرأي العام العالمي.
5. إصدار وثيقة سياسية عملية للثورة.

---

1 أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، الجزء العاشر، المرجع السابق، ص 83. ينظر كذلك: سيد علي أحمد مسعود، التطور السياسي في الثورة الجزائرية 1960-1961، دار الحكمة، الجزائر، 2010، ص 57. ينظر كذلك: أحمد بن النعمان، بن يوسف بن خدة: شهادات ومواقف، المرجع السابق، ص 61.

2 أحمد بن النعمان، بن يوسف بن خدة: شهادات ومواقف، المرجع السابق، ص 60.

3 محمد عباس، ثوار عظماء،المصدر السابق، ص ص 80-81. أنظر كذلك: علي كافي، مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري (1946-1962)، دار القصبة، الجزائر، 1999، ص 97.

4 محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع ,المصدر السابق ، ص ص 145-146.

5انعقد بأندونيسيا (جزيرة جاوا) ما بين 18 و24 أفريل 1955م، شارك فيه وفد عن جبهة التحرير الوطني يقوده حسين آيت أحمد وبضم حسين الاحول ومحمد يزيد.

* الإضراب العام 05 جويلية 1956م، الذي ساهم فيه التجار والحرفيين وأصحاب المهن الحرة بالجزائر العاصمة.

6لحسن بومالي، استراتيجية الثورة في مرحلتها الأولى 1954-1956، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع 1991م، ص383.

6. توحيد المواقف بالنسبة للقضايا المطروحة على الساحة الوطنية آنذاك[1] .

للظروف السالفة الذكر جعلت القيادة العليا تتخذ القرار بعقد مؤتمر وطني فيه قادة جبهة التحرير وجيش التحرير لوضع قاعدة أساسية تقوم عليها إستراتيجية العمل الثوري. وفي هذا الصدد يقول المجاهد ابن طوبال:"قررنا تنظيم ملتقى أو ندوة وطنية....للمناقشة وبدا ذلك منذ شهر أفريل 1956 في تنظيم المؤتمر"[2].

شرع منذ ذلك التاريخ القادة في الإعداد للمؤتمر، فجرت اتصالات عديدة بين مسؤولي المناطق وقادتها،حيث قام "زيغود يوسف" قائد المنطقة الثانية " الشمال القسنطيني" ببعث رسائل إلى قادة المناطق يقترح فيها عقد مؤتمر وطني بهدف دراسة التجربة الثورية وتوحيد العمل السياسي والعسكري، ووضع إستراتيجية جديدة للثورة[3]، فتلقى زيغود جوابا بالموافقة لكل من "كريم بلقاسم" قائد المنطقة الثالثة و"أعمر أوعمران" قائد المنطقة الرابعة ونائبه "عبان رمضان" بواسطة الطالب " رشيد عمارة** " [4]، وكانت الفكرة متجهة إلى عقده في المنطقة الثانية، فأعطى زيغود تعليماته بالإعداد لاحتضان المؤتمر، وتمت الموافقة على المكان المسمى " بوزعرور" في شبه جزيرة القل، كمقر لاحتضان المؤتمر لحصانته وانطلقت الأشغال بتوفير الأمن وإعداد التموين[5].

لكن صعوبات وصول نبأ استشهاد " مصطفى بن بولعيد"[6] اثر على عملية التحضير إذ أصبحت الظروف غير مواتية لعقد المؤتمر هناك، وبعد ذلك تم اقتراح الأوراس وجبال سوق أهراس، ثم الأخضرية الواقعة بالمنطقة الرابعة، وحدد يوم 21 جويلية 1956 لعقد المؤتمر، لكن تسرب الأخبار عن مكان وزمان عقد المؤتمر لسلطات الفرنسية أدى بالقيادة الثورية إلى إلغائه[7].

وبعد مداولات عديدة تم الاتفاق على عقد المؤتمر في منطقة وادي الصومام، حيث مركز الولاية الثالثة وبالضبط في قرية "افري أوزلاقن"، الذي يقع في جبل "أزرو" من جهة "وادي الصومام"[8] ، ولم يكن اختيار هذا المكان عشوائيا وإنما نتيجة لمجموعة من الأسباب يمكن إجمالها فيما يلي :

1. وجود المكان في منطقة حصينة، ومحاذية لغابة أكفادو الكثيفة والتي لها اتصال بغابة جرجرة وجبالها.
2. كان دوار أوزلاقن في تلك الفترة منطقة هادئة، لمتحدث فيها أية عملية حربية، لمدة تسعة أشهر، مما جعل العدو يعتقد بأنها منطقة آمنة وسالمة ولا علاقة لها بالثورة.

---

1 النصوص الاساسية لثورة أول نوفمبر 54 ، المرجع السابق، ص ص 16-17.

2 محمد عباس، ثوار...عظماء (شهادات 17 شخصية وطنية)،المصدر السابق، ص 370.

3 علي كافي، المصدر السابق،، ص97.

** كان رشيد عمارة طالبا في كلية الآداب في جامعة الجزائر قبل أن يصبح أحد الأعوان المباشرين لعبان رمضان خلال عام 1955، وتم اعتقاله في أواخر 1955 والتحق بالولاية الرابعة فور الافراج عنه في ربيع 1956، واستشهد بضعة شهور بعدها في الأطلس البليدي.

4 محمد عباس، ثوار...عظماء (شهادات 17 شخصية وطنية)، دار هومة، الطبعة الثانية، الجزائر، 2003، ص 370.

5 النصوص الاساسية لثورة أول نوفمبر 54، المرجع السابق، ص 18.

6 استشهد مصطفى بن بولعيد في 23 مارس 1956م ورغم ذلك عين في المجلس الوطني لأن خبر استشهاده لم يتأكد منه بعد وأحدث فراغا كبيرا في منطقته.

7 يحي بوعزيز، ثورات الجزائر.... المرجع السابق،ص 151.

8 النصوص الاساسية لثورة أول نوفمبر 54، المرجع السابق، ص 19.

3. بعد الحملة التي قام بها الجنرال ديغول، أعلن العدو أنه قد سيطر على المنطقة وأنها أصبحت تحت سلطته. وأنها باتت خالية من الثورة، لذلك أراد الثوار إثبات العكس وذلك بعقد المؤتمر في تلك الجهة.

أما عن سبب اختيار 20 أوت كتاريخ لعقد المؤتمر فيعود إلى كونه يوافق ثلاث ذكريات هامة :

أ- انتفاضة 20 أوت 1955 التي عمت منطقة الشمال القسنطيني.

ب- نفي محمد الخامس ملك المغرب يوم 20 أوت 1952 إلى جزيرة مدغشقر بصفته ممثل الفكر التقدمي الحر في مراكش يومئذ.

ت- قرب ذكرى انعقاد دورة هيئة الأمم المتحدة في أكتوبر 1955 التي دخلتها القضية الجزائرية رغما عن فرنسا[1].

بعد أن أتمت قيادة المنطقة الثالثة كافة الترتيبات الأمنية والاستعدادات المطلوبة لعقد المؤتمر، انطلقت أشغاله يوم 20 أوت واستمرت إلى غاية 5 سبتمبر 1956 في بيت المدعو "مخلوف" وقد اكتمل وصول الوفود المشاركة في المؤتمر والتي تمثل المناطق التالية[2]:

-المنطقة الثانية: يوسف زيغود، الاخضر بن طوبال، علي كافي، ابراهيم مزهودي، حسين رويبح، مصطفى بن عودة.

- المنطقة الثالثة: كريم بلقاسم، عميروش آيت حمودة، سي الصادق.

- المنطقة الرابعة: عمر أوعمران، بن محمد بوقرة، صادق دهيلس.

- المنطقة الخامسة: محمد العربي بن مهيدي: رئيس الجلسة.

-منطقة الجزائر المنطقة المستقلة: رمضان عبان: أمين عام المؤتمر، وسي الشريف[3]

تغيب عن حضور المؤتمر ممثلي المنطقة الأولى "الأوراس" بسبب استشهاد القائد" مصطفى بن بولعيد" في 25 مارس 1956، غير أن بعض المصادر تذكر بأن هناك وفدين قدما من منطقة الأوراس للمشاركة في أعمال المؤتمر لكنهم وصلوا بعد انتهاء أشغاله[4]، بالإضافة إلى عدم حضور ممثلي المنطقة السادسة "الجنوب فيما بعد" وذلك لظروف حالت دون حضورهم المؤتمر غير أنهم بعثوا بتقريرهم، وسجل كذلك عدم حضور الوفد الخارجي الممثل لجبهة التحرير، وذلك لصعوبة الوصول إلى مكان انعقاده من جهة، وإلى كون جيش التحرير ما يزال متواجدا في كل من تونس والمغرب من جهة أخرى، كما أن البحر والجو كانا مراقبين من طرف فرنسا، ومع ذلك فقد شاركوا في أشغال المؤتمر بصفة غير مباشرة

---

1 نفسه، ص 17.

2 محمد حربي، جبهة التحرير الوطني : الاسطورة والواقع، المصدر السابق ، ص 149.ينظر كذلك: عيسى كشيدة، المصدر السابق، ص ص 215-216.

3قائد ولاية الجنوب التي استحدثها مؤتمر الصومام وإسمه الحقيقي على ملاح الذي يذكر أنه تغيب في بعض المراجع وبعض الشهادات تقول أنه حضر المؤتمر. ينظر: محمد حربي، جبهة التحرير الوطني : الاسطورة والواقع، المصدر السابق ، ص 149.

4 النصوص الاساسية لثورة أول نوفمبر 54، المرجع السابق، ص 25.

عن طريق "محمد خيضر" الذي قدم اقتراحات باسمهم في إطار ما تمت مناقشته في المؤتمر من ناحية الخطة السياسية المراد إنتاجها[1].

وعدم حضور ممثلي البعثة الخارجية (الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني) أكدت تصريحات أحمد بن بلة ومحمد بوضياف أنهما سافرا من ايطاليا إلى طرابلس قصد الدخول إلى الجزائر لكن دون جدوى وهذا ما يطرح العديد من الإستفهامات، حيت أدى إلى خلق أزمة الشرعية بين شرعية الكفاءة والمبادرة السياسية الجديدة بزعامة "عبان رمضان" ضد الشرعية التاريخية الثورية، حيث صرح "عبان رمضان" إلى"فرحات عباس" قائلا: «**إن الثورة الجزائرية ليست ملكا لأحد، إلا لأولئك الذين يقومون بها، إن المؤتمر عارض شرعية الرُّزنامة بشرعية المُمارسة**» [2] .

وهكذا استطاع المؤتمر استعراض حصيلة 22 شهرا من الكفاح خلال عشرة أيام مناقشة لجدول أعمال شامل كل ما يتعلق بالثورة من قضايا الساعة وآفاق المستقبل[3].

فيما يخص جدول أعمال المؤتمر: فإن أرضية الصومام كتبت في حوالي أربعين صفحة، تحت شعار:"من أجل ضمان انتصار الثورة الجزائرية في حرب التحرير"عكست الثقافة السياسية لجيل جديد، من بينهم [4] "عبان رمضان"، "عبد الرزاق شنتوف"، و"لبجاوي محمد" إلى جانب محرره الرئيسي "عمار أوزقان"، ويذكر سعد الله بأن أوزقان يعد "أحد أقطاب الحزب الشيوعي السابقين، فلا غرابة عندئذ أن يصطبغ محضر المؤتمر باللون اليساري والعلماني، وهو الأمر الذي اعتبره بعض قادة الثورة الأوائل "انحرافا" خطيرا عن روح بيان أول نوفمبر وروح الانتماء الحضاري للجزائر"[5]. وهذا ما ذكره محمد حربي في كتابه "جبهة التحرير: الاسطورة والواقع": "كان البرنامج يحمل بصمة محرره الرئيسي عمار وزقان (الذي لم يكن في عداد المندوبين)، الأمين العام السابق للحزب الشيوعي الجزائري، لذا فإن القومية والشعبوية وحتى النزعة الاجتماعية المحافظة معبّر عنها بلغة ذات وجه ماركسي". [6]

تقرر انطلاق في الاشغال اعتبارا من يوم 13 أوت 1956 ، أين أسندت رئاسة المؤتمر للعربي بن مهيدي و أسندت الأمانة العامة لرمضان عبان، الذين شرحا الأسباب التي دعت إلى عقد هذا المؤتمر والمواضيع التي سيتناولها المشاركون[7].

-كان أول تدخل من طرف زيغود يوسف، الذي قدم تقريرا مكتوبا تعرض فيه للوضعية المادية والعسكرية للمنطقة الثانية، تمثل في نقص عدد القوات المسلحة.

---

1 النصوص الاساسية لثورة أول نوفمبر 54، المرجع السابق، ص26.

2 مبروك (بلحسين)، المراسلات بين الداخل والخارج، (الجزائر والقاهرة)، (1954-1956)، دار القصبة للنشر، الجزائر 2004 ، ص: 65

3 أزغيدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956-1962، دار هومة، الجزائر، 2009، ص 135.

4 Lebjaoui (Mohamed) , Vérités sur la révolution Algérienne, A.N.E.P, Alger 2005 , p : 112 ينظر كذلك: أحمد بن نعمان، بن يوسف بن خدة...، المرجع السابق، ص 62 .

5أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، الجزء العشر، المرجع السابق، ص 84.

6 محمد حربي ، الثورة الجزائرية – سنوات المخاض- ، مصدر سابق، تراجم للقادة، ص. ص: 181-191. محمد حربي، جبهة التحرير الوطني: الاسطورة والواقع، المصدر المصدر السابق ، ص 150.

7عيسى كشيدة، المصدر السابق، ص 217. الملحق رقم (15): صورة للقادة المشاركين في مؤتمر الصومام

-ثم قدم " كريم بلقاسم " تقرير شفهي عن الإمكانيات المادية والبشرية للمنطقة الثالثة تحدث عن أفراد الجيش، كميات الأسلحة، المصاريف...

-أما "عمر أوعمران" فقد تناول في تقريره الإمكانيات العسكرية والمادية للمنطقة الرابعة.

-وعن المنطقة الخامسة فقد ورد تقريرا للعربي بن مهيدي تناول فيه الوضعية المالية والعسكرية.

-كما أعاد اعمر أوعمران تقديم تقريرا أخر عن المنطقة السادسة نيابة عن سي الشريف (علي ملاح)* تناول فيه إمكانيات المنطقة- المادية وكذا العسكرية[1].

خلال الاجتماع طرحت النقاط المدرجة في جدول الأعمال للنقاش وتمحور حول[2] :

1. دراسة ومناقشة تقارير المناطق التي تضمنت عرضا مفصلا عن الجوانب العسكرية والسياسية، المالية :

أ- تقرير نظامي: عن كيفية التقسيم والهيكل العام للجيش ومراكز القيادة.

ب- تقرير عسكري: عنعدد المناضلين والمجاهدين، الوحدات ونظام تركيبها والأسلحة.

ت- تقرير مالي: المداخيل، المصاريف.

ث- تقرير سياسي: عن معنويات المجاهدين والشعب.

2. القاعدة السياسية والنشرات المقررة.
3. التوحيد:

أ- توحيد النظام وتقسيم المناطق: تعيين مراكز القيادات المحلية وإجراء التغيرات على القيادات.

ب-توحيد عسكري: في الوحدات والرتب العسكرية والمنح العائلية.

ت-توحيد سياسي: المحافظون السياسيون ومهماتهم.

ث-توحيد إداري: المجالس الشعبية.

4. جبهة التحرير الوطني: مبادئها وقوانينها الأساسية، تنظيمها الداخلي، والهيئات المسيرة.
5. جيش التحرير الوطني: الألفاظ المستعملة (المجاهد، المسبل، الفدائي)، توسيع الهجومات والإكثار من العمليات.
6. العلاقة بين جبهة التحرير وجيش التحرير: العلاقة بين الداخل والخارج وخصوصا تونس والمغرب وفرنسا.
7. العتاد والسلاح.
8. نظام العمل: سياسيا وعسكريا، وسائله المادية، إيقاف القتال والمفاوضات، هيئة الأمم المتحدة والحكومة المؤقتة.

---

* علي ملاح (المدعو سي الشريف): مسؤول الولاية السادسة بعد مؤتمر الصومام ، استشهد بضواحي قصر البخاري يوم 28 ماي 1957.

1 عيسى كشيدة، المصدر السابق، ص ص 217-219.

2 أزغيدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام..، المرجع السابق، ص 135-136.

9. مواضيع مختلف.

وفي سرية تامة نوقشت هذه البنود، وذلك لضمان السير الحسن لأشغال المؤتمر هكذا درست كل نقطة من نقاط جدول الأعمال دراسة متأنية، وشكلت لجان لاقتراح الحلول للمشاكل التي تعترض الثورة، وفي اليوم الأخير صادق أعضاء المؤتمر على الوثيقة السياسية، ثم عقدوا اجتماع مع كبار ضباط الولاية الثالثة حيث قدموا لهم عرضا عن سير المؤتمر والنتائج التي خرج بها.[1]

2. قرارات المؤتمر:

تعتبر قرارات مؤتمر الصومام من وثائق الثورة الهامة وتتقسم إلى قرارات سياسية وأخرى عسكرية، شملت تحديد نظام الجيش التحرير وتحديد أهداف الجبهة من الحرب وعلاقتها بجيش التحرير، ويمكن ترتيبها على النحو التالي [2]:

1.2 على الصعيد السياسي :

التنظيم السياسي ويشمل المهام الأساسية لكل محافظ سياسي وهي :

1. تنظيم الشعب: في القرى والمداشر عن طريق تشكيل الخلايا أو المنظمات السياسية، الإدارية وتنطوي تحتها كل الفئات الشعبية.
2. الدعاية والإعلام: تنشر أخبار وأوامر جبهة التحرير الوطني.
3. حرب العصابات: العلاقة مع الشعب، العناية بالأقلية الأوربية ومساجين الحرب وهؤلاء المندوبون السياسيون يعطون آرائهم في جميع الأعمال العسكرية، والقضايا لجيش التحرير الوطني.
4. الأموال والتموين: شكلت مجالس الشعب بواسطة الانتخابات تنظر في القضايا العدلية والمالية والاقتصادية والشرطة، تتكون من خمسة أعضاء.الأول خاص بالشؤون المدنية، الثاني خاص بالشؤون العدلية والثقافية والثالث مسؤول عن الشؤون المالية أما الرابع مسؤول عن حفظ الأمن والخامس فهو رئيس المجلس.

❖ تحديد القانون الأساسي والنظام الداخلي لجبهة التحرير الوطني والمنظمات المسيرة:

أ- القانون الأساسي والنظام الداخلي: تكفلت بتحريره لجنة التنسيق والتنفيذ.

ب- المنظمات المسيرة : هيئات القيادة

- المجلس الوطني للثورة الجزائرية CNRA ويتكون من أربعة وثلاثين 34 عضوا منهم 17 دائمين و17 إضافين. يعتبر أعلى جهاز للثورة، يجتمع مرة في السنة مدة وجود الحرب، له الحق في إيقاف القتال والمفاوضات مع مراعاة الإطار الذي عينته القاعدة الأساسية.

الأعضاء الدائمون	الأعضاء الإضافيون
مصطفى بن بولعيد[1]	نائب مصطفى بن بولعيد

1 النصوص الاساسية لثورة أول نوفمبر 54، المرجع السابق، ص27. ينظر كذلك: أزغيدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام..، المرجع السابق، ص 135-140.

2النصوص الاساسية لثورة أول نوفمبر 54، المرجع السابق، ص ص 28-37

زيغود يوسف	الأخضر بن طوبال
كريم بلقاسم	محمدي السعيد
عمار أوعمران	سليمان دهيليس
العربي بن مهيدي	علي ملاح
رابح بيطاط	عبد الحفيظ بوصوف
محمد الأمين	بن يحي محمد
فرحات عباس[2]	محمد بجاوي
عبان رمضان	عبد الحميد مهري
بن يوسف بن خدة[3]	سعد دحلب
عيسات إيدير	رضا مالك
محمد بوضياف	ممثل الإتحاد العام للعمال الجزائريين[4]
حسين آيت أحمد	صالح الونشي
محمد خيضر	الطيب الثعالبي: ممثل الإتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين
أحمد بن بلة[5]	أحمد فرنسيس
توفيق المدني	إبراهيم مزهودي
محمد يزيد	عبد المالك تمام[6]

– لجنة التنسيق والتنفيذ CCE: تتكون من 5 أعضاء (العربي بن مهيدي مكلف بالعمل الفدائي على مستوى مدينة الجزائر، عبان رمضان مكلف بالشؤون السياسية والمالية، بن يوسف بن خدة مكلف بالاتصالات خاصة مع الاتحادات

1استشهد في 23 مارس 1956م ورغم ذلك عين في المجلس الوطني لأن خبر استشهاده لم يتأكد منه بعد وأحدث فراغا كبيرا في منطقته.

2مؤسس الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري UDMA ومحرر بيان فبراير 1943م، ثم ترأس الحكومة المؤقتة الجزائرية GPRA في 19 سبتمبر 1958م وكان كريم بلقاسم نائبا له.

3من المركزيين رفقة أمحمد يزيد.

4يبقى من صلاحيات لجنة التنسيق والتنفيذ في تعيينه.

5أحد أهم المعارضين لقرارات مؤتمر الصومام وممثل الثورة ضمن الوفد الخارجي منذ 1954م.

6 شارك في إعداد وثيقة مؤتمر الصومام.

الطلبة والعمال لإدارة شؤون مدينة الجزائر، كريم بلقاسم مكلف بالتنسيق بين الولايات وقائد للولاية الثالثة وسعد دحلب مسؤول عن صحيفة المجاهد والدعاية الذي سيخلفه نهائيا رضا مالك) لها سلطة مراقبة المنظمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية، وهي مكلفة بإنشاء ومراقبة اللجان المختلفة، لها الحق أيضا في تشكيل الحكومة المؤقتة بالتنسيق مع المندوبين.

5. تحديد العلاقة بين جبهة التحرير وجيش التحرير: تعطي الأولوية للسياسي على العسكري، وفي مراكز القيادة، يتعين على القائد العسكري والسياسي أن يسهر على حفظ التوازن بين جميع فروع الثورة.
6. تحديد العلاقة بين الداخل والخارج: تعطى الأولوية للداخل على الخارج مع مراعاة مبدأ التشاور في الإدارة.
7. يجب على الداخل إعطاء جميع المعلومات التي بحوزته لتسهيل مهمة الممثلين في هيئة الأمم المتحدة.

2-2 على الصعيد العسكري [1]:

1. تقسيم البلاد إلى ستة مناطق مع وضع الحدود لكل منطقة، وإبتداء من تاريخ المؤتمر ثم تغيير لفظة " المنطقة " وأستعمل مكانها كلمة "ولاية " و"الناحية " تصبح "منطقة" والقسم "ناحية" ويصبح تقسيم الولاية على النحو التالي: الولاية ثم المنطقة ثم الناحية ثم القسم.
-ولكل ولاية قائد برتبة "صاغ ثاني" عقيد يساعده ثلاثة نواب برتبة "صاغ أول" رائد.
-وللمنطقة قائد برتبة ضابط ثاني نقيب يساعده ثلاثة نواب برتبة "ضابط أول" ملازم أول.
-والناحية قائد برتبة ضابط ثاني يساعده ثلاثة نواب برتبة "ملازم أول" مرشح.
-والقسم قائد برتبة مساعد ونوابه الثلاثة برتبة "عريف أول" أما مراكز القيادة فإنها تخضع إلى الإدارة الجماعية على مستوى مجالس الولاية والمنطقة والقسم، وأن قائد الولاية يمثل السلطة المركزية للجبهة وعلى كل الهيئات التابعة لجبهة التحرير الوطني أن تحترم هذا المبدأ وتطبيقه.
2. توحيد النظام العسكري: ويتمثل في هيكلة جيش التحرير الوطني. تأسيس نواة الجيش الوطني الشعبي- تركيبة وحدات جيش التحرير الوطني كالتالي :
   - الفوج: يتركب من 11 جنديا من بينهم عريف واحد وجنديان أولان.
   - نصف الفوج: يشتمل على 5 جنود من بينهم جندي أول.
   - الفرقة: تتكون من 35 جنديا. ثلاثة أفواج مع رئيس الفرقة ونائبه.
   - الكتيبة: تشتمل على 110 جندي، ثلاثة فرق مع خمسة إطارات.
   - الفيلق: يشتمل على 350 جندي ثلاثة كتائب زائد 20 إطار.
3. تحديد الألفاظ المستعملة في صفوف جيش التحرير الوطني، حيث تقرر استعمال الكلمات التالية:
   - المجاهد: وهو جندي جيش التحرير.

1 النصوص الاساسية لثورة أول نوفمبر 54، المرجع السابق، ص ص 31-38.

– المسبل: هو المشارك في العمل العسكري. – الفدائي: هو عضو الجماعة المكلفة بالهجوم على المراكز في المدن.

4. تعميم الرتب العسكرية، وكذلك تحديد المرتبات الشهري لأفراد جيش التحرير الوطني، من القاعدة إلى القمة، كما أن النظام الاجتماعي الذي وضعه المؤتمر كان في المستوى، خاصة ذلك المتعلق بالمرتبات الشهرية التي تمنح لعائلات المجاهدين والمسبلين والفدائيين، فلم يهمل أي جانب بل كان شاملا متكاملا، كما خص لهاته العائلات ببعثات من الممرضين يزورونهم في القرى والبوادي ليفحصوا أحوالهم الصحية ويوزع عليهم الأدوية لمحاولة منهم لمحاربة الأمراض الفتاكة.

3. نتائج المؤتمر :

يعتبر عقد المؤتمر في حد ذاته من أهم منجزات الثورة الجزائرية حيث أن عقد بوادي الصومام بالذات يعتبر تحديا من طرف قادة جيش التحرير الوطني. وكما يقول توفيق المدني:" **لقد كان مؤتمر الصومام صغيرا في حجمه، كبيرا في سمعته، كانت مقرراته تشبه ميثاقا وطنيا. أعطى أول مرة محتوى الثورة الجزائرية. فقد أعطى نتائج أكثر مما كان متوقعا منه. حيث أذل مؤتمر الصومام، فكرة الزعامة وأقر أن الثورة من الشعب وإلى الشعب...**"[1]

جاء مؤتمر الصومام بنتائج سياسية هامة سواء على المستوى الداخلي أو على المستوى الخارجي.

أ–على المستوى الداخلي : قام المؤتمر بنبذ السلطة الفردية وإحلال محلها القيادة الجماعية[1]، حيث أكد الميثاق على الحفاظ على وحدة القيادة الثورية قائلا:« ففي فترة قصيرة جدا من الزمن وفقت جبهة التحرير الوطني إلى التفوق... ولم يحدث ذلك عرضا ومصادفة، ولكن كان نتيجة توفر الشروط الضرورية التالية: منع النفوذ الشخصي وإقرار مبدأ الإدارة الجماعية المؤلفة من رجال أطهار أمناء يتنزهون عن الرشوة، شجعان لا يردهم الخطر ولا السجن ولا رهبة الموت ...». وذلك لأن الإدارة الجماعية تتغلب على الصعوبات والعراقيل التي تواجه الثورة، واستطاع تنظيمها حيث خرج بقيادة وطنية موحدة تمثلت في المجلس الوطني للثورة ولجنة التنسيق والتنفيذ ووثيقة سياسية بمثابة الدستور الذي نظم شؤون الثورة[2]، وتمكن من ضبط وتحديد السياسة الداخلية والخارجية لجبهة التحرير الوطني والاعتراف بها كممثل شرعي ووحيد للشعب الجزائري منذ 5 سبتمبر 1956 أي تاريخ انتهاء أشغال المؤتمر، وأصبحت القوة السياسية الوطنية التي التف الشعب الجزائري حولها لتحرير الجزائر من قوات

---

1 أحمد توفيق المدني، حياة كفاح (مع ركاب الثورة التحريرية)، الجزء الثالث، المصدر السابق، ص231.

1 إذا كان مبدأ القيادة الجماعية موجود في جميع المواثيق الثورة ومؤسساتها إلا أننا نلاحظ من الناحية الواقعية قد حوكما بدونه، إذ نجد أن تركيز واحتكار السلطات في يد فرد واحد أو جماعة مفردة، وما تابعات مؤتمر الصومام ومقتل عبان رمضان وأزمة صائفة 1962 إلا دليل على ذلك، حيث كان الصراع على تبني الزعامة السياسية التي تعد سمة من سمات الحكم الفردي في الجزائر، وهذا منذ الحركة الوطنية (زعامة مصالي الحاج)، فالحكم الجماعي الذي كا يقوده رجالات الثورة منذ نشأة جبهة التحرير الوطني، أصبح في حقيقة الأمر حكما فرديا وصراعا على السلطة خاصة بعد سنة 1956 على إثر اختفاء القادة التسعة من قيادة الحزب وذلك بسبب اعتقال بعضهم عند تحويل الطائرة واستشهاد آخرين ، ومن هنا يتبين ارتباط الحزب أو الحكم بالشخصيات وليس بالبرامج ، وهذا الحكم الفردي سوف يولد احتكار السلطات في يد فرد أو جماعة قليلة مما يدفع إلى الارتجالية في أخذ القرارات، وهذا سوف يؤدي إلى صراعات دامية أثناء الثورة، خاصة بين السياسيين والعسكريين، أدت إلى تصفية بعضهم البعض، وهذا ما سوف نجده بعد الاستقلال بتصفية المعارضة السياسية. أنظر: مختار بن ديدة، المرجع السابق، ص ص 318-319.

2 النصوص الاساسية لثورة أول نوفمبر 54، المرجع السابق، ص 29.

الاحتلال – الفرنسي، وتحرير الوطن وتحقيق الاستقلال التام، وإقامة دولة جغرافية اجتماعية تقوم سياستها الخارجية على عدم التدخل في شؤون الغير والعمل في إطار المصالح المتبادلة[1].

- قاعدة أولوية السياسي على العسكري:أكد " عبان رمضان" في تبريره لهذا القرار قائلا في تقريره للمجلس الوطني للثورة سنة 1956 م:«... بالنسبة لأولوية السياسي على العسكري، فإنه مبدأ عالمي تأخذ به كل الدول والثورات، زيادة على أنه يظهر الطابع السياسي لكفاحنا من أجل تحقيق الاستقلال»[2].

وأجمعت التبريرات المؤيدة لهذا الطرح على أن هدف القرار هو من جهة التركيز على التفاوض مع الحكومة الفرنسية لضبط شروط وقف القتال، بعدما تأكد لدى الجميع أنه من المستحيل تحقيق انتصار عسكري على أكبر الدول الاستعمارية مدعمة بقوات الحلف الأطلسي، ومن جهة أخرى حفاظ الثورة على استقلالية قرارها وتجنيبها الوقوع ضحية المساومات والضغوط الخارجية[3]، وكان هذا الطرح مطابقا للواقع، وما امتاز به بيان أول نوفمبر الذي جعل من اندلا ع الثورة مطلبا سياسيا في الأصل والمبدأ والهدف[4]، فأكدت أرضية الصومام: « إن أهداف الحرب هي نهاية الحرب، التي يبدأ منها تحقيق أهداف السلم »

لكن ظهر إنقلاب العسكريين على السياسيين في مؤتمر القاهرة ل(C.N.R.A) بين: 20-1957/08/27 م [5]حيث تقرر تكريس مبدأ ضمني غير مُعلن وهو مبدأ أولوية العسكري على السياسي، خاصة بعد تصفية:"عبان رمضان"[6]في: 1957/12/27 م كبداية لقبر العبقرية السياسية، وتحويل الجيش وليس الجبهة إلى مدرسة للتكوين الإيديولوجي[7].

- قاعدة أولوية الداخل على الخارج: أكد "بن طوبال لخضر"حقيقة هذه القضية الحيوية في مصير الجزائر: « نقصد الأشخاص – العباد – وليس الوطن» [8].

وتمثل فكرة نبيلة تجعل الهياكل الداخلية في الجزائر مصدر كل قرار مصيري لتصبح ممثلة للإرادة الشعبية، وتستمد منها شرعيتها، وتربط القمة بالقاعدة [9]، وتوقف النزيف البشري الذي إذ أن«معظم الزعماء الجزائريين كانوا قد عاشوا خارج الجزائر »[10].

---

1 النصوص الاساسية لثورة أول نوفمبر 54، المرجع السابق، ص 29.

2 El moudjahid :20 août 1956- 20 aout1957,n° 9 Alger :20 août1957 ,p101

ينظر كذلك: حميد عبد القادر، عبان رمضان مرافعة من أجل الحقيقة ،المرجع السابق، ص: 112

3 محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر (1942-1962)،ج2، دار هومة، الجزائر 2000، ص. ص: 76-77

4 Benyoucef Ben Kheda , Abane- Ben Mhidi—leur apport à la révolution Algérienne, Ed: Dahlab, Alger 2000, pp: 25-27

5 رابح لونيسي، الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين، مرجع سابق، ص. ص : 18-19

6 يرى ايف كوريه أن بوصوف هو الذي أمر بقتله في إحدى ضواحي المغرب (بين طنجة وتيطوان) بأمر من لجنة التنسيق والتنفيذ وبموافقة من السجناء الذين أرادوا وضع حد لنشاطه. أنظر: Yves Courriere, L'heure des colonels, Paris, EdM Fayard, 1970, pp 153-154.

7 بلعيد (عبد السلام) ، شهادة حية سمعية ، في منتدى القناة الإذاعية الثانية، بالجزائر في يوم 2005/12/29 م

8 ابن طوبال (لخضر) ، شهادة سمعية بصرية في تاريخ الجزائر، قرص مضغوط سابق

9 جغابة (محمد) ، مصدر سابق، ص: 98

10 أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية الجزائرية (1900-1930)، ج: 2 ، المرجع السابق ، ص: 433

كما قام بإنشاء هيئات اجتماعية مختلفة تعمل للتوعية، والتوجيه من أجل بناء الجزائر وتمثلت في :

– الاتحاد النسائي: الذي لعب دورا كبيرا في توعية المرأة التي شاركت في معركة التحرير، إذ ورد في نهاج الصومام قولا عن الحركة النسائية:" توجد في الحركة النسائية إمكانيات واسعة تزداد وتكثر... ولا يخفي أن الجزائريات قد ساهمت مساهمة إيجابية فعالة في الثورات الكثيرة التي توالت وتجددت في بلاد الجزائر منذ سنة 1830 ضد الاحتلال الفرنسي"[1].

الفرنسي"[1].

– النشاط الصحفي والجرائد: ظهرت جريدة المجاهد الناطقة بلسان الثورة الجزائرية، وتطورت النشرات المحلية، فعرفت بالقضية الجزائرية لدى الهيئات والمحافل الدولية.

– الحكومة المؤقتة: تطورت لجنة التنسيق والتنفيذ وأزداد أعضاؤها بعد مؤتمر القاهرة 1957، الذي انعقد في طنجة في شهر أبريل 1958، وتم الاتفاق على فكرة تأسيس الحكومة الجزائرية وأعلن عنها رسميا في 19 سبتمبر 1958 برئاسة فرحات عباس[2].

ب–على المستوى الخارجي : لقد تمكن مؤتمر الصومام من تكثيف الجهود لتصبح القضية الجزائرية قضية دولية من خلال الحصول على تأييد الشعوب والدول المناهضة للاستعمار، كما قام بإنشاء مكاتب لجبهة التحرير الوطني في الخارج، وتمكن أيضا من تأكيد حضورها في المحافل والهيئات الدولية وقام بتدعيم العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني، وذلك بتعيين السيد:" محمد الأمين دباغين " مسؤولا على مندوبية الخارج[3].

وقد حرص المؤتمر أيضا إقامة علاقة سياسية مع تونس والمغرب وتنسيق المجهودات الدبلوماسية من أجل الضغط على الحكومة الفرنسية في الميدان الدبلوماسي حيث أشاروا في وثيقة الصومام إلى اندماج القضية الجزائرية مع القضيتين المغربية والتونسية، كما اعتبر المؤتمر أن استقلال المغرب وتونس بدون استقلال الجزائر لا قيمة له، وبالتالي يجب تحقيق الاستقلال في إطار موحد[4].

لكن ما يمكن أن يؤخذ على مؤتمر الصومام أنه طرح إشكالية المحتوى الإيديولوجي للثورة الجزائرية في هويتها العقائدية التي كان بيان أول نوفمبر قد حسم فيها بتأكيده صراحة وعلنا للمرجعية الإسلامية للثورة: «إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة في إطار المبادئ الإسلامية».

فلماذا حذفت هذه المرجعية " في إطار المبادئ الإسلامية" ؟

أكد ميثاق الصومام وحدة الهدف بإعلانه :[5]

1أزغيدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام..، المرجع السابق، ص 149.

2 النصوص الاساسية لثورة أول نوفمبر 54، المرجع السابق، ص 41.

3محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، قسنطينة، المصدر السابق، ص 119.

4 أحد العدو، "بلاد المغرب العربي "، **المجاهد الثقافي**، العدد 16 ،أكتوبر 1980، ص 37.

5 لعوج نصر الدين، المرجع السابق، ص ص

«... وإنما تريد الثورة الجزائرية أن تسترد الاستقلال الوطني[..] في كفاح وطني يهدف إلى تدمير حكم الاستعمار الفوضوي[..] في سبيل نهضة دولة جزائرية في شكل جمهورية ديمقراطية واجتماعية، وليس في سبيل إعادة حكم ملكي أو نظام تيوقراطي بائد » . ويلاحظ في البداية نقطة إيجابية وهي إصرار الميثاق على الاعتراف بوجود الدولة الجزائرية قبل الغزو الفرنسي، وحدد مهام الثورة في إحيائها بنفس القيم أي في شكل جمهورية ديمقراطية واجتماعية، واستبعد النظرية السياسية "التيوقراطية "[1] .

ويضيف المحررون أن : "حرب الجزائر ليست حرب دينية"، ويدافع محرري النص عن هذا التوجه بالقول أنه لا يعني أبدا البعد عن الإسلام وقيمه، بل هو نابع من روح الإسلام وقيمه . وإنما من أجل التصدي لإدعاءات خداع فرنسا للرأي العام الفرنسي والأجنبي بتعريفهم للمقاومة الجزائرية على انها حرب دينية متعصبة تخدم الوحدوية الإسلامية. وأنها سوف ترمي جميع من يعتنق دين غير الاسلام في البحر [2]. كما عرفت أرضية الصومام انفتاح إيديولوجي بالتأكيد على السماح بإشراك الأوربيين في الحركة العمالية ل(U.G.T.A)، والتودد إلى يهود الجزائر ودعوتهم- بالرغم من مواقفهم المترددة والسلبية تجاه الشعب الجزائري- إلى تعايش صادق ونزيه، وضمان المساواة التامة بين جميع السكان بدون تمييز عرقي أو ديني [3]، فهل يمثل انفتاحا ليبراليا بخلفيات إيديولوجية علمانية لائكية ؟ أم هو تجسيد عملي لمبدأ إسلامي لقوله تعالى: «**لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدّين، ولم يخرجوكم من دياركم أن تبرّوهم وتقسطوا إليهم إن الله يحب المقسطين، إنما ينهاكم الله عن الذين قاتلوكم في الدّين وأخرجوكم من دياركم وظاهروا على إخراجكم أن تولّوهم ومن يتولّهم فأولئك هم الظّالمون**».[4]

ولكن حسب بن بلة أن مؤتمر الصومام طرح الاتجاه اللائكي حاول تشويه مبدأ فصل الدّين عن الدولة أو السياسة لتمرير بعض القناعات المناقضة للمبادئ الإسلامية[5] ، وهو ما أكده "بنجامين ستورا Stora (Benjamin) Benjamin" «إن الطرح اللائكي يعود إلى ثقافة "عبان رمضان" وجماعته المتأثرة بقيم الجمهورية التي كانت سائدة في ذلك الوقت، ومنتشرة في أوساط جماعة أحباب البيان والمثقفين اليساريين والبورجوازيين»[6].

لكن نجد في المقابل أن محرري ميثاق الصومام أشادوا بدور جمعية العلماء المسلمين الجزائريين مرتين، ووصفوها بالحركة التقدمية، وإدانتهم وذمّهم للحزب الشيوعي الجزائري، واستنكارهم انتهاك الاستعمار حرمة الدّيانة الإسلامية ومسخ وجهها السمح بتسخير القائمين عليها واستئجارهم، وتنديدهم بخنق الاستعمار للغة العربية كلغة قومية ولغة

---

1 ينظر مصطلح "التيوقراطية " في مدخل لهذه الرسالة .

2 اسعيد أعلوان، "قيم الاسلام في مواثيق الثورة التحريرية الجزائرية (من خلال بيان أول نوفمبر 1954 من ميثاق مؤتمر الصومام 1956، برنامج طرابلس 1962)"، مقالة لمخبر الدراسات التاريخية والفلسفية، من كتاب: القيم الفكرية والانسانية في الثورة التحريرية الجزائرية (1954-196)، الجزء الاول، رئيس المشروع: عبد الكريم بوصفصاف، جامعة منتوري، كلية الاداب والعلوم الانسانية ، قسنطينة، 28 أفريل 2003، ص ص 30-44.

3 Mohamed Lebjaoui, OP cit, pp :114-120

4 الآية رقم: 8- 9 من سورة الممتحنة ، رواية ورش.

5 ابن بلة (أحمد) ، شهادة حية سمعية بصرية ، موقع أنترنيت سابق،

6 Benjamin Stora , Les sources du nationalisme Algérien , Parcours idéologiques Origines des actes, L'Harmattan, Paris 1989, p : 31

الأغلبية، فضلا عن استخدام الميثاق لأول مرة لمصطلحات إسلامية، كالجهاد والمجاهدين، والتشديد على أسس الإسلام في الجوانب التنظيمية للثورة سياسيا وعسكريا، وقضائيا، واجتماعيا، وإعلاميا[1].

أما فيما يخص محددات الانتماء الحضاري، فيركز محرري الوثيقة أكثر على شمال إفريقيا، ويذكر الانتماء للأمة العربية الإسلامية مرة واحدة باهتة بقوله:[2]

«ليست الثورة الجزائرية تابعة للقاهرة، كان موقف البلاد العربية عامة ومصر خاصة سببا في ذلك الفتور، فقد كان تأييدها للشعب الجزائري محدودا ومرهونا بتطور دبلوماسيتها».

هذا أجّج البُعد القومي العربي الإسلامي الذي كان يتبناه أنصار أحد القادة التاريخيين "أحمد بن بلة" المدعم من طرف قادة الثورة المصرية [3].

كما ذهب"أحمد محساس" – بين الإيديولوجية العربية الإسلامية التي آمن 178هام فجروا الثورة، وبين الإيديولوجية الفرنكفونية التي يمثلها " عبان رمضان" بامتياز؟ [4]

يحسم المجاهد "علي كافي " في مذكراته بالإيجاب مؤكدا: [5]

« وجود توافق إيديولوجي بين مصر والثورة الجزائرية، حاول مؤتمر الصومام تكسيره بإعادة توجيهه» .

وكشفت وثائق سرية عن محاولة ميدانية ترفع شعار الإيديولوجية الناصرية، عقَّدت مؤتمرا موازيا لتكسير شرعية الصومام بجبال " سوق أهراس" شرق الجزائر في :1956/12/15 م عارض مؤتمِروه ما وصفوه بقرارات " الصدام" وليس الصومام[6]، وحاولوا على إثره تدبير انقلاب بزعامة ضباط قياديين في منطقة "الأوراس– النمامشة " [7]، انتهى بفشل مؤامرتهم، وأُصْدِرت أحكام بالإعدام ضدهم[8].

يتضح مما سبق أن ميثاق الصومام وفر للثورة أرضية إيديولوجية في شكل نظرية كفاح تحرير وطني، وقواعد سلوك ومبادئ محددة ومنسقة: خطة وقيادة ومشروع مجتمع قائم على قيم العمل والانضباط والتنظيم، كما يحددها " عبان رمضان" بقوله: «إن قوة الثورة لا تكمن في السلاح فقط ولا في نوعيته، ولا في شجاعة الرجال وحدها، بل تكمن أساسا في قوة التنظيم والانضباط» [9].

---

1 رابح لونيسي ، إيديولوجية الثورة بين النظرية والتطبيق، في محمد مجاود وآخرون، الأبعاد الحضارية للثورة الجزائرية، ملتقى مغاربي يومي 11-12 جوان 2003، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر 2005، ص: 102

2 لعوج نصر الدين، الأسس الإيديولوجية والأبعاد الحضارية ...،المرجع السابق، ص 239.

3 إبراهيم لونيسي، الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية (1954-1962)، دار هومة، الجزائر 2007، ص 57-59

4 عباس (محمد)، ثوار عظماء، مرجع سابق، ص: 155

5 Kafi (Ali) , Interview au journal : Algérie Actualité , N° : 1140 , du 20/08/1987

6 موهوب (يحي) ، مقال سابق بجريدة " اليوم " في 1999/10/03 م ، ص: 21

7 حربي (محمد)، جبهة التحرير الوطني، مصدر سابق، ملحق: 6 ، ص: 327

8 زروال (محمد) ، اللمامشة في الثورة، ، مرجع سابق، ص. ص : 380-382

9 لخضر بورقعة، مذكرات الرائد سي لخضر بورقعة: شاهد على اغتيال الثورة، تحرير: صادق بخوش، ط: 2 ، دار الأمة ، الجزائر 2000 ، ص:39

ساهم ميثاق الصومام في إثراء الثقافة السياسية لجبهة التحرير الوطني بعدما حولها إلى حركة مفتوحة أمام مختلف الإيديولوجيات، التي التحق أنصارها بالمسار الثوري دون أن يقدموا أي دليل على تخليهم عن إيديولوجياتهم السابقة[1]، وهذا ما جعل ايديولوجية جبهة التحرير تخفق في تجاوز تناقضتها الداخلية وبهذا فإن رجالات الثورة تمكنوا من تحقيق الهدف الأساسي المتمثل في الحصول على الاستقلال، لكنهم أخفقوا في حل الصراعات الداخلية، وهذا ما سوف نشهده في فترة الاستقلال باستمرار المشاكل الايديولوجية الأمر الذي حال دون استقرار الجزائر سياسيا واجتماعيا واقتصاديا.

IV. الثقافة السياسية من خلال مؤتمر طرابلس (27 ماي- 06 جوان 1962)

بعد أن وضعت الحرب أوزارها كان على قادة الثورة التفكير في مرحلة ما بعد الاستقلال لذلك اجتمع المجلس الوطني للثورة باعتباره السلطة العليا وبرلمان الثورة في مؤتمر أو اجتماع خاص في طرابلس، وحضر المؤتمر كل القيادات السياسية والعسكرية ما بين (**27** ماي- 06 جوان 1962) لوضع برنامج ومنهاج الثورة الجزائرية المستقلة[2]، بنص إيديولوجي جديد باسم مشروع برنامج لتحقيق الثورة الديمقراطية الشعبية ، الذي يعرف ببرنامج طرابلس[3]، وهو الذي أخذ فيما بعد تسمية ميثاق" طرابلس" الذي حدد معالم السياسة العامة والتوجه السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدولة الجزائرية المستقلة[4].

وفي إطار التحضير لانعقاد هذا المؤتمر جرى تعيين لجنة لإعداد مشروع برنامج وكان ضمن هذه اللجنة:

أحمد بن بلة ومحمد يزيد(عضوان من الحكومة المؤقتة) بالإضافة إلى :"محمد بن صديق يحي"[5] ، "مصطفى الأشرف"[6]، "محمد حربي"[7] ، "عبد المالك تمام"[8] ،"رضا مالك"[9] .

تم تقسيم المهام على النحو التالي: حيث كلف كل من "**رضا مالك**"و" **مصطفى الأشرف**" بتحديد طبيعة الثورة الجزائرية وأهدافها، بينما كلف كل من "**محمد بن يحي**"و " **حربي محمد** " برسم الملامح العامة للسياسة الاقتصادية والاجتماعية والخارجية، بالإضافة إلى بناء الحزب الذي كلف به "**عبد الملك تمام**"، وقد أعطيت اللجنة مهلة عشرة أيام لانجاز مهامها، وكانت اللجنة مستقلة لم تتلقى توجيهات لا من الحكومة ولا من الولايات ولا من فدرالية فرنسا[10]،

---

1 محمد العربي الزبيري ، تاريخ الجزائر المعاصر، ج2، المصدر سابق، ص. ص: 119-120

2 C.A.N. : Micro fiche N° : C055: Procès verbal de la quatrième session de(C.N.R.A) à Tripolis du 27 /05/1962 au 07/06/1962.

3 احمد منغور، موقف الراي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية ,(د-ط) , دار التنوير: الجزائر, 2008, ص ص 116, - 117

4 C.A.N. : Micro fiche N° : C054+ C055 : Projet du programme pour la réalisation de la révolution démocratique populaire.

ينظر كذلك: عبد الحميد زوزو، المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة (مؤسسات ومواثيق)، دار هومة، الجزائر، 2009، ص 46.

5 ينظر فهرس تراجم الاعلام في آخر الرسالة.

6 ينظر تعريف مصطفى الأشرف في معجم تراجم الأعلام في آخر الرسالة.

7 ينظر تعريف محمد حربي في معجم تراجم الأعلام في آخر الرسالة.

8 ينظر تعريف عبد المالك تمام في معجم تراجم الأعلام في آخر الرسالة.

9 ينظر تعريف رضا مالك في معجم تراجم الأعلام في آخر الرسالة.

10 فيدرالية فرنسا كان لها مشروع ثاني مقترح، وهو حصيلة عمل مجموعة من التنظيمات التابعة لهذه الفيدرالية مثل الوداية العامة للعمال الجزائريين والفرع الجامعي للطلبة، وهذا المشروع لا يختلف كثيرا عن برنامج الحمامات (تونس) من حيث المنحى الايديولوجي الاشتراكي، إلا أن مشروع الصادر عن فيدرالية فرنسا كان أكثر راديكالية. أنظر: عبد الحميد زوزو، المصدر السابق، ص 47 ثم 53-68.

وبالمقابل وضعت تحت تصرف اللجنة تقارير لكل من محمد سعدي وقايد أحمد وخيضر وبيطاط وبن بلة، هذا الأخير كان يشدد على الثوابت خاصة العروبة والإسلام، تم إنجازه في ظرف عشرة أيام بالحمامات بتونس[1].

1. **مشروع طرابلس**: جاء في ثلاثة أقسام[2]:

القسم الأول: يعطي صورة مجملة عن الوضعية الجزائرية في شكل دراسة تاريخية لثورة التحرير ونتائجها بالنسبة لكل من الجزائر وفرنسا، فثورة التحرير التي أوصلت إلى الانتصار الذي كرسته اتفاقيات ايفيان كان نصرا سياسيا لا مرد له، وضع حدا نهائيا للهيمنة الاستعمارية التي دامت قرنا ونيف، غير أن الأمر الأساسي يكمن في وصول كفاح الشعب الجزائري إلى مرحلة البناء الاقتصادي والاجتماعي بعد تحقيق الاستقلال، أما بالنسبة لفرنسا فإن ميثاق طرابلس يعطينا صورة عن النظام الاستعماري الذي اتخذ أسلوب الإبادة الجماعية والذي دعهما الحلف الأطلسي، لكنها باءات بالفشل، مما أدى بها إلى محاولة خلق نظام الاستعماري جديد غايته المحافظة على المصالح الأساسية لفرنسا في مجالي الاقتصاد والاستراتيجية، وهذا ما تعبر عنه اتفاقيات إيفيان.

ثم ينتقل المشروع إلى دراسة الوضعية العامة للجزائر عشية الاستقلال من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية حيث يعدد:

-المشاكل الاقتصادية:

خلال الاستعمار الفرنسي للجزائر كان الاقتصاد الجزائري منهارا .يسير من قبل فئة اجنبية ما اثر كثيرا على خراب الاقتصاد الجزائري قبيل الاستقلال.

بالإضافة الى هجرة الاطارات الفنية الاوربية وهذا ما نتج عنه فراغ في القطاع الصناعي والزراعي الى جانب حرق المحاصيل الزراعية وتخريب المؤسسات الاقتصادية.

كما ان الوضع المالي كان عاجزا نتيجة هروب رؤوس الاموال اما التجارة الخارجية كانت بنسبة 80% مع فرنسا.

هكذا كان الاقتصاد الوطني منهار بحاجة الى من يفكر في كيفية النهوض به من جديد واقامة دولة جزائرية قوية.

-المشاكل الاجتماعية:

- مشكلة اللاجئين اللدين بدو يتوافدون على البلاد خاصة من تونس و المغرب.
- انتشار الامية في الاوساط الجزائرية.
- مضاعفة عدد الايتام وارامل الحرب والمعطوبين .....
- حرق السكنات الاجتماعية وتشريد سكانها كله ادى الى تفكيك البنية الاجتماعية.

فكانت هده الأوضاع توجب حتما إعادة تنشيط المؤسسات المهملة و النهوض بها والتغلب على الصعوبات الكبيرة من تمويل وإيجاد الإطارات وبصفة عامة إيجاد السبل اللازمة لبناء الدولة الجزائرية المستقلة.

---

1 حربي (محمد) ، جبهة التحرير الوطني، مصدر سابق، ص: 270

2 النصوص الاساسية لثورة أول نوفمبر 54 (نداء أول نوفمبر، مؤتمر الصومام، مؤتمر طرابلس)، تصدير: عبد العزيز بوتفليقة، منشورات المؤسسة الوطنية للاتصال النشر والاشهار، الجزائر، 2008، ص ص 49-109.

-المشاكل الإدارية:

- شلل الإدارة بهجرة الفنيين الأوربيين الدين كانوا يتحكمون في كل الادارات بنسبة 80 % وكان اغلب من يحتل المناصب اليهود.

- إدارة استعمارية مستبدة قائمة على حرمان الجزائريين من فرص التعليم و التكوين.

-الحاجة الماسة إلى إطارات إدارية ذات كفاءة لتسيير الجهاز الإداري[1] .

الأمر الذي فرض تمويل وبحث عن الأطر مع التعجيل في تكوين فنيين جزائريين ودلك لبناء الدولة الجزائرية المستقلة.

-المشاكل السياسية:

نجد أن المشروع قدم نقد ذاتي مهم عن **النقائص السياسية لجبهة التحرير الوطني** والانحرافات المنافية لروح الثورة، إذ يعتبر برنامج طرابلس أن جبهة التحرير الوطني انحصرت نظراتها في العمل الثوري في إطار الكفاح من اجل الاستقلال، وأهملت الجوانب الأخرى خاصة الجانب الاقتصادي والاجتماعي وحتى الفكري وبالتالي إهمال التربية السياسية والاجتماعية للفرد الجزائري والتركيز على التربية الثورية.

ومن الأسباب والخلفيات التي نتجت عنها هده النقائص تتمثل فيما يلي:[2]

ا-جهل المؤهلات الثورية العميقة للشعب في الأرياف.

ب-المظاهر الإقطاعية في بعض جوانب نظام الجبهة ((رغم محاربة جبهة التحرير الوطني لأسس الاقطاعية الاجتماعية والاقتصادية الا انها لم تهتم بمحاربة الاقطاعية السياسية وتجسد ذلك في وجود زعماء سلطويين ويرجع هدا الى انعدام ثقافة او تربية ديمقراطية بين الاوساط السياسية والمواطنين بصفة عامة)).

ج-انفصال القيادة عن الجماهير ((**وجود قطيعة بين القمة والقاعدة الشعبية**)).

د- غياب التمييز الإيديولوجي في استراتيجية الجبهة وهذا يرجع إلى عدم تجاوزها إيجابيا الهدف المسجل في البرنامج التقليدي للحركة الوطنية وهو الاستقلال.

و-عدم التمييز لدى الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بين مفهومي الدولة والحزب، مما قاد إلى إضعاف كليهما، فالخلط بين شيئين قد أدى بجبهة التحرير الوطني في الداخل إلى التخلي عن مسؤولياتها، بل وإلى الاختفاء من الميدان لصالح جيش التحرير بفعل طول الحرب وضراوتها.[3]

وينهي برنامج طرابلس نقده وتحليله لنقائص جبهة التحرير الوطني بتأكيد إن تجربة سبع سنوات ونصف اثبتت انه: « من غير إيديولوجية ناضجة ومنسجمة لا يكون هناك حزب ثوري، بل لا وجود للحزب إطلاقا» **1**.

---

1 عامر رحيلة، التطور السياسي والتنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني (1962-1980)،(د-ط)، ديوان المطبوعات الجامعية:الجزائر 1993,ص ص 98 -99

2 برنامج طرابلس(27 ماي-6جوان 1962),منقولة من كتاب النصوص الاساسية لجبهة التحرير الوطني(1954-1962),وزارة الاعلام والثقافة : الجزائر،1979.

3 عبد الحميد زوزو، المرجع السايق، ص 47.

كما اعتبر البرنامج اتفاقيات ايفيان انتصار سياسي لا مرد له فقد وضع حد لحرب الإبادة لم يعرف التاريخ مثيلا لها. إلا أن هذه الاتفاقية وضعت مقابل الاستقلال قيود التبعية الاقتصادية والثقافية وتطبيق سياسة التعاون بين فرنسا والجزائر ولكن هدا التعاون كان بمثابة نظام استعماري جديد، فقد تحول النظام الاستعماري الفرنسي الذي كان ذوا طبيعة استغلالية أبادية إلى استعمار يسعى للمحافظة بأشكال جديدة على أهم المصالح الاقتصادية والإستراتيجية لفرنسا وأوصى برنامج طرابلس انه يجب الحذر من هده السياسة الجديدة لفرنسا: ((المهمة العاجلة لجبهة التحرير الوطني هي القضاء بجميع الوسائل على الاستعمار في شكله الذي ما يزال باديا بعد ايقاف القتال)) .

وقد قام برنامج طرابلس بالتطرق الى كل بند من بنود اتفاقيات ايفيان وتحليله ومحاولة ايجاد الحلول له فمثلا: نجده تناول الامتيازات التي اعطيت لفرنسا لاحتفاظها بقاعدة المرسى الكبير والمطارات العسكرية والمنشآت النووية. وعلى الجزائر في اطار استكمال وحدتها وسيادتها الوطنية التملص من هده البنود تدريجيا[2] .

فقد عبرت الاتفاقية عن تنازلات كبيرة قبل بها ممثلو الحكومة المؤقتة ولقد بينت هده الاتفاقيات على حد تعبير الامين شريط : ((إبقاء الجزائر أرضا فرنسية اقتصاديا وثقافيا رغم زوال الوجود السياسي منها ولذا عملت على رسم صورة للدولة الجزائرية المتطورة كما تريدها فرنسا وتتمناها واعتبارها بمثابة استعمار جديد للبلاد))[3] .

كما يقول العربي الزبيري في هدا الصدد ((إن اتفاقية ايفيان بقدر ما كانت انتصار سياسي باسترجاعها للسيادة الوطنية فمن جهة أخرى ربطت البلاد بقيود التبعية الاقتصادية))[4] .

ويتناول القسم الثاني: وهو الجزء العقائدي للبرنامج، حيث طرح هذا المشروع مصطلح جديد عن القاموس السياسي الجزائري وهو " **الثورة الديمقراطية الشعبية**"، حيث حاولوا تعريفها على ضوء معطيات موضوعية تعكس الواقع الجزائري وتبين الكيفية التي يتم بها التشييد الواعي للمجتمع والسلطة[5]، أي أن الشعب الجزائري تمكن من استرجاع سيادته الوطنية واستقلاله بفضل الثورة التحريرية، لكن المعركة الكبرى لم تنته بعد، ويجب أن تتواصل وتتوسع لدعم الاستقلال بواسطة الثورة الديمقراطية الشعبية التي هي تشييد واع للبلاد في إطار مبادئ الاشتراكية وسلطة في أيدي الشعب[6]، أي أن الشعب هو مصدر السلطة تحت شعار: السلطة من الشعب وإلى الشعب.

– **الثورة الديمقراطية الشعبية**: الثورة الديمقراطية الشعبية[7] مصطلح جديد لان المصطلح لم نجد له وجودا في بيان أول نوفمبر ولا في وثيقة الصومام ولم يكن معروفا في أوساط المناضلين الجزائريين حيث يرى الميثاق إن الشعب الجزائري تمكن من استرجاع سيادته الوطنية بفضل الثورة الجزائرية إلا أن هدا العمل لا يمكن اعتباره نهاية المعركة فهي ما تزال متواصلة وهدا بواسطة الثورة الديمقراطية الشعبية التي هي تشييد واع للبلاد ((في إطار المبادئ الاشتراكية

---

1 وزارة الإعلام والثقافة ، مصدر سابق، برنامج طرابلس، ص: 68

2 برنامج طرابلس(27 ماي –6 جوان 1962).منقولة من كتاب النصوص الاساسية لجبهة التحرير الوطني(1954-1962) ,وزارة الاعلام والثقافة: الجزائر,1979.

3الامين شريط، المرجع السابق، ص111

4محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر (1942-1992),ج2, المصدر السابق ,ص329

5 عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص 48.

6 وزارة الإعلام والثقافة ، برنامج طرابلس، مصدر سابق، ص: 68

7 ينظر مصطلح الديمقراطية الشعبية في مدخل الرسالة.

وسلطة في أيدي الشعب))[1] . فالشعب عند محرري البرنامج هو العامل المحرك للثورة بفئاته المحرومة المكونة بالخصوص من الفلاحين وبروليتاريين ومن الحرفيين وصغار التجار والعمال الذين زودوا حركة التحرير الوطنية بالإطارات السياسية. [2]

حدد ميثاق طرابلس المهام الأساسية للثورة الديمقراطية الشعبية والذي يرى عدم إمكانية انجازها بالطبقة البرجوازية[3] كما أن "الميلي محمد" يرى أن مهام هده الثورة هائلة ولا يمكن انجازها بطبقة اجتماعية إذ أن الشعب قادر وحده على انجازها على الوجه الأكمل[4]. وتعني هذه الثورة بناء الدولة والمجتمع ومهامها الأساسية كالأتي:

– إعادة الاعتبار للوطن بعد تعرضه للاستعمار ودلك من خلال إعادة بناء مؤسسات جديدة يكون هدفها ضمان حرية الإنسان وتمكينه من ممارسات حرياته .

–الشعب هوى الوسيلة الوحيدة لتحقيق هده الثورة ويتمثل هدا الشعب في الفلاحين والعمال على العموم والشباب والمثقفون الثوريون وإشراك النساء.....

–إن الفكر الديمقراطي يجب أن يكون له دورا واسعا في مؤسسات الدولة حتى لا يكون مجرد فكر نظري وانما فكر تطبيقي حتى يحل محل الفكر الإقطاعي الذي يحمل في طياته بذور التسلط . أي تحويل الديمقراطية إلى شيء ملموس ومجسد في الواقع يقوم على روح المسؤولية الجماعية، حيث جاء في الميثاق:

((...إن الفكر الديمقراطي لا يجب أن يكون مجرد تخمينات نظرية، إنه يجب أن يتحقق في مؤسسات الدولة، ويحدد تحديدا في كل قطاعات الحياة الاجتماعية للبلاد، إن روح المسؤولية وهي المظهر الأول للفكر الديمقراطي يجب أن تحل محل مبدأ السلطة الذي كان جوهره إقطاعيا وميزته تسلطية...والديمقراطية لا يجب أن تتوقف عند تفتح الحريات الفردية، بل يجب أن تكون خاصة تعبيرا جماعيا للمسؤولية الشعبية، إن تشييد دولة حديثة على أسس ديمقراطية مضادة للإمبريالية ومعادية للإقطاعية لا يكون ممكنا إلا بمبادرة الشعب ويقظته ومراقبته المباشرة))5.

والتزم الميثاق الصمت فيما يخص الديمقراطية السياسية، حيث استبعد حق المعارضة الشرعية باستثناء مبدأين نص عليهما الميثاق، وهما استقلالية النقابات عن الحزب واعتبارها منظمة جماهيرية، والاعتراف بحق الإضراب بشرط عدم ممارسته لضرب الثورة الاشتراكية[6].

–وضع فكر سياسي واجتماعي يعكس بوفاء مطامح الجماهير ودلك بواسطة طليعة واعية وهدا الفكر الجديد هو الدي سيكون اساس بناء الدولة الجزائرية العصرية[1].

---

1 برنامج طرابلس(27 ماي –6 جوان 1962).منقولة من كتاب النصوص الاساسية لجبهة التحرير الوطني(1954–1962) ,وزارة الاعلام والثقافة :الجزائر,1979.

2 عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص 48.

3 ابراهيم لونيسي ، التجربة الديمقراطية في الوطن العربي –الجزائر نموذجا–(1952–1992)، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر: جامعة الجزائر 2003–2004 , , ص ص360- 361

4 محمد الميلي، فرانس فانون والثورة الجزائرية, ط 1, الشركة الوطنية للنشر والتوزيع: بيروت –لبنان 1973, ص 91

5 وزارة الإعلام والثقافة ، برنامج طرابلس، مصدر سابق، ص: 68.

6 لعوج نصر الدين، المرجع السابق، ص 239.

–الاشتراكية:

وطرح الميثاق مصطلحا أخر لم يسبق استعماله في الأدبيات السياسية للثورة الجزائرية وهو مصطلح الاشتراكية[2] حيث رأى الميثاق ضرورة تسيير الشؤون الجزائرية وفق التوجه الاشتراكي باعتباره التوجه الوحيد الذي سيكفل لها إرضاء حاجات المجتمع[3].

تبنى ميثاق طرابلس الأيديولوجية الاشتراكية لأول مرة في الإيديولوجية الوطنية ((**إن الثورة الديمقراطية** الشعبية **تشييد واع للبلاد في إطار المبادئ الاشتراكية**)) وبين الميثاق ان اختيار الاشتراكية يندرج ضمن سياسة مدروسة ومتكاملة وشاملة ومتوازنة هدفها السيادة بأبعد معانيها[4].

ولقد حدث الخلاف حول الاشتراكية المطروحة في برنامج طرابلس، فهناك من رأى انها لا تختلف عن الشيوعية، وفريق ثاني كان يرى في الاسلام دين الاشتراكية وينبغي تطبيقه, وطرف ثان أراد تطبيقا متطرفا للاشتراكية اي كانت له ميول شيوعية.اي كانت له ميول شيوعية[5] وعندما سئل بن طوبال من احد الاطارات عن مستقبل النظام الاشتراكي في البلاد رد بالحرف الواحد (**لا نقول ان الجزائر ستكون اشتراكية ولاكن ستكون اجتماعية)[6]** .

وكانت أغلبية الساحقة من المجلس الوطني للثورة الجزائرية ضد الشيوعية وبالتالي قد تجاوزوا هده الخلافات وتمت المصادقة وبسرعة على البرنامج لان اهتمام المؤتمرين كان منصبا حول تشكيل المكتب السياسي[7].

–نظام الحزب الواحد:مهما يكن فقد حصل الميثاق بالإجماع على اقرار الشرعية الثورية برفض المجال للتعددية السياسية والفكرية وتحويل جبهة التحرير الوطني الى حزب طلائعي حاكم ووحيد وتبنى النظام الاشتراكي كمنهج للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والفكرية[8].

التزم ميثاق طرابلس في هدا الصدد ملحقه خاص بالمبادئ العامة لجبه التحرير الوطني (...إن هدف جبهة التحرير الوطني هو بناء جمهورية جزائرية حرة ديمقراطية واجتماعية لا تكون متناقضة مع مبادئ الاسلام]...[الحزب هو الذي يضع الخطوط الكبرى لسياسة الوطن ويقترح نشاطات الدولة بواسطة مساهمة المناضلين....).

ويشترط البرنامج في هدا الصدد:

---

1 ابراهيم لونيسي ، التجربة الديمقراطية في الوطن العربي..، المرجع السابق، ص361

2 تم استعمال مصطلح "الاشتراكية" مرة واحدة على لسان العربي بن المهيدي في مقالة له في المجاهد أين أشار إلى أهداف الثورة بالقول أن "الشعب الجزائري يحمل السلام مرة أخرى لطرد المحتل الامبريالي والحصول على شكل للحكم هو الجمهورية الديمقراطية والاجتماعية، ومن أجل نظام اشتراكي يتضمن بشكل خاص إصلاحات زراعية عميقة وثورية في سبيل حياة معنوية ومادية لائقة". أنظر: رابح لونيسي، دراسات حول ايديولوجية.....، المرجع السابق، ص ص 97-98.

3 محمد العربي الزبيري ,الثور الجزائرية في عامها الاول, المصدر السابق، ص248

4 يوسف قاسي، مواثيق الثورة الجزائرية (1954-1962) –دراسة تحليلية نقدية–، إشراف: عبد الكريم بوصفصاف، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، كلية العلوم الانسانية؛ قسم التاريخ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، 2008-2009، ص 125.

5 الشيخ (سليمان)، مرجع سابق ,ص

6 رابح لونيسي ، دراسات حول ايديولوجية..، مرجع سابق, ص99

7 عامر رحيلة ، مرجع سابق ,ص167.

8الامين شريط، مرجع سابق ص 88

ـ إن يكون رئيس الحكومة وأغلب أعضائها من المناضلين

- يكون رئيس الحكومة عضوا في المكتب السياسي

- تكون أغلبية الأعضاء في المجلس من الحزب[1].

أما القسم الثالث: فتناول المهام الاقتصادية والاجتماعية للثورة الديمقراطية الشعبية: حيث يعتبر ميثاق طرابلس 19مارس1962 تاريخ انطلاقة لمعركة جديدة وهي ثورة من اجل البناء والتشييد وقد سماها مؤتمر طرابلس **بالثورة الديمقراطية الشعبية** في إطار المبادئ الاشتراكية ووضع السلطة في يد الشعب وقد مست هده الثورة الكثير من الجوانب منها: في المجال الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والعلاقات الخارجية للبلاد .

أ-المجال الاقتصادي:

لقد تحدث برنامج طرابلس بان الثورة الديمقراطية هي ثورة زراعية بالدرجة الاولى وتكون في اطار القيام ب:

- الاصلاح الزراعي- تحديث الزراعة – المحافظة على العقار- تأهيل اليد العاملة- اقامة شبكة مواصلات تربط المدن بالريف والمزارع، وتوسيع الأسواق الداخلية.

أما قطاعات النشاط الاقتصادي الأخرى كوسائل النقل والقرص والتجارة الخارجية والطاقة والتصنيع، فينبغي أن تشملها كلها عملية التأميم إما في الأجل أو العاجل، إذ:((لا يمكن تحقيق تقدم الاقتصاد الفلاحي وتعبئة الجماهير من اجل تنمية البلاد إلا بالاعتماد على قاعدة تقنية واقتصادية تكون نتيجة التقدم المحقق في ميدان الصناعة)) ولا يكون تطور الصناعة إلا بخلق صناعات قاعدية تخدم الفلاحة المتطورة وان الجزائر تملك المواد اللازمة لخلق صناعة ثقيلة- الحد من استغلال البرجوازية للقاعدة الصناعية- تشجيع المبادرة الفردية في هدا المجال.

ب-المجال الاجتماعي:

تحقيق كل المطامح الاجتماعية للشعب حيث نادى بتحسين مستوى معيشة السكان: - القضاء على البطالة – مجانية التعليم والعلاج- تكوين اطارات وطنية في مجال التعليم, وإطارات طبية وطنية- مكافئة المرأة واعتبارها ركيزة اساسية للمجتمع فنادى بكسر القيود التي تعيق تطور المرأة والقضاء على كل الافكار والمعتقدات الرجعية والعمل على اشراك المرأة في امور السياسة ((... **منح النساء مسؤوليات حزبية**)).[2]

ج-مجال العلاقات الدولية والمجال السياسي:

مجال العلاقات الدولية:اهتم البرنامج بوضع علاقة الجزائر(الدولة الحديثة) بالعالم واعتبارها ضمن اولوياته ومشاغله وقد قامت هده السياسة على:

---

1 مرجع نفسه، ص 88

2 برنامج طرابلس(27 ماي -6 جوان 1962),منقولة من كتاب النصوص الاساسية لجبهة التحرير الوطني(1954-1962),وزارة الاعلام والثقافة :الجزائر,1979

– محاربة الاستعمار والامبريالية واستغلال الانسان لأخيه الانسان ولا يكون هدا الا بمساندة الحركات الاستقلالية – اقامة علاقات مع دول اشتراكية– اقامة تحالفات هع الدول المستقلة حديثا– السعي وراء اقامة وحدة المغرب العربي– تجنيد كل الطاقات المادية والمعنوية من اجل تحقيق السلام في العالم ولا يكون ذلك الا في اطار التعاون الدولي.

✓ **أما الملحق بالبرنامج فقد خصص للحزب**[1]:رأى أصحاب البرنامج أن تحقيق المهام الاقتصادية والاجتماعية للثورة الديمقراطية الشعبية لابد له وسيلة ترافقه، وتتمثل في حزب جماهيري قوي وواعي يحقق هذه الأهداف. ولم يجد البرنامج افضل من تحويل جبهة التحرير الوطني إلى حزب جماهيري.

وبصفة الحزب هو الذي يقوم ببناء هيكل الوطن فقد وضع شروطا في برنامجه منها:

–اختيار رئيس الحكومة وأعضائها من المناضلين.

–أن يكون رئيسها من المكتب السياسي.

–أن تكون أغلبية الأعضاء في المجالس من الأحزاب.

وهكذا يمكن حصر صورة موافقة للمجلس الوطني على الهيكل العام للحزب:

– **المؤتمر الوطني لإطارات الحزب**:يقوم بانتخاب أعضائه القاعدة الشعبية ويعتبر السلطة العليا للبلاد وهو الدي يضع السياسة العامة ويتولى تنفيذها.

– **الأمين العام للحزب**:ويختاره المؤتمر الوطني ويتولى رئاسة الحكومة إذا فاز بالأغلبية.

–**المكتب السياسي**:**ويجري** اختيار أعضائه بطريق الاقتراع المباشر وهدا المجلس وهو الذي يشكل الحكومة الجزائرية في عهد الاستقلال.

وهكذا يكون البرنامج قد وضع الركائز الاساسية لشكل الدولة الجزائرية الحديثة[2].

2. الانتقادات التي وجهت لبرنامج طرابلس:

لكن من المعروف ان برنامج طرابلس لم يكن محل إجماع حقيقي. بل مجرد مشروع يعبر في الحقيقة عن الاهتمامات لبعض السياسيين في الجبهة اكثر مما يعبر عن طرح سياسي للجبهة .مما جعل القوى الغير الموافقة عليه تعتبره مجرد ثرثرة عابرة[3].

–نقد الاشتراكية:

المشكلة لا تقف عند الاشتراكية في حد ذاتها ولكن في مجال تطبيقها فالأشخاص الذين سطروا خطوط هده الاشتراكية كانوا على دراية بان المجتمع الجزائري أمي بنسبة 80 %. ولكي لا يستعملوا نفس المصطلحات الماركسية

---

1 C.A.N. : Micro fiche N° : C054+ C055 : Projet du programme pour la réalisation de la révolution démocratique populaire.

2 برنامج طرابلس(27 ماي –6 جوان 1962),منقولة من كتاب النصوص الاساسية لجبهة التحرير الوطني(1954–1962),وزارة الاعلام والثقافة :الجزائر,1979

3 محمد العربي الزبيري, الثور الجزائرية في عامها الأول، المصدر سابق, ص247

اخترعوا تسمية جديدة وهي الثورة الديمقراطية الشعبية. فأعضاء المجلس في تبنيهم الاشتراكية، استوردوا قيم اجتماعية وثقافية غريبة عنه على الاقل في تلك الفترة وكان عليهم تهيئة الارضية الخصبة أولا لتلك المبادئ ثم العمل على نشره.

-نقد نظام الحزب الواحد:

-إن هم المؤتمرين كان في معالجة الأمور السياسية (**إرساء نظام الحزب الواحد**)وهدا الأخير رغم أولويته وأهميته لم يرد إلا على ملحق حزب.

ولم تتوقف الأمور عند الملحق فهناك أمور وردت في البرنامج غامضة ومتناقضة:

- ففي ملحق الحزب نجد عبارة(لتحقيق أهداف ثورة ديمقراطية شعبية لا بد من حزب جماهيري قوي وواعي) وقد ربط كلمة قوي وواعي بحزب جبهة التحرير.

- ونجد البرنامج في تعداده للنقائص وردت عبارة أخرى (نقائص جبهة التحرير الوطني، وقلة وعي وطني منافي للثورة) نلاحظ التناقض ظاهرا بين وصف الجبهة بقلة الوعي من جهة، ومن جهة ثانية اعتبارها حزب قوي وواعي.

- ومن جهة أخرى يراها أنها كانت بعيدة في ممارساتها عن الوعي الجماعي والرأي الجماهيري ,وكانت هناك هوة بين القمة والقاعدة .

فكان على المؤتمرين تجنب هدا الأمر ولكن على العكس فالشعب الجزائري لم يكن على دراية مما كان يجري في المؤتمر ولم يكن له رأي[1].

- ومن المؤاخذات التي يعاقب عليها برنامج طرابلس في مجال دراسته للحزب لم يحدد طبيعة هدا الحزب هل هو حزب جماهيري أم حزب طليعة.

ونلمس التناقض بوضوح بين الطليعة والجماهيري حيث ورد ((لتحقيق أهداف ثورية ديمقراطية شعبية لابد من حزب جماهيري قوي وواعي) .. (ان الحزب الذي هو طليعة القوى الثورية في البلاد))[2] .

ادن هل هدا البرنامج يعتبر الجماهير طليعة في حد ذاته؟ أو أن الحزب يجمع في داخله طليعة الجماهير؟ ويبقى الغموض واللبس متواجدين عند تصريح البرنامج بعد دلك (إن عملية تسجيل المناضلين يجب إن تخضع لشروط محددة ودقيقة لأن فعالية أي تنظيم تقاس بنوعية أعضائه لا بمجموع أفراده) وبالتالي اختيار النخبة التي تشكل الحزب[3].

-كما رفض الميثاق تعايش تعدد الإيديولوجيات بقوله: ((لا يمكن أن يكون تطور سليم ونهائي إلا إذا اقترن منذ البداية بجهد عظيم للتمييز الإيديولوجي))[4].

1محمد العربي لزبيري , الثور الجزائرية في عامها الأول، المصدر سابق, ص247

2المصدر نفسه، ص243

3 سليمان الشيخ، المصدر سابق, ص56

4 لعوج نصر الدين، المرجع السابق، ص239.

– وأنكر ميثاق الصومام الذي كان الغائب الأكبر في مؤتمر طرابلس ، واكتفى بالتلميح لنقائصه في توليد ما وصفه بـ: "إيديولوجية البورجوازية الصغيرة" رغم أنه قَبِل لا شعوريا بمشروعيته التاريخية في التأكيد على مبدأ أولوية الداخل على الخارج التي أكد عليها ميثاق الصومام [1].

– فرفض رفضا مطلقا وبصراحة الإيديولوجية البورجوازية الليبرالية بتأكيده:((إن البورجوازية تحمل عقائد انتهازية، ميزتها الأساسية الانهزامية والديماغوجية وروح التهويل، والاستخفاف بالمبادئ وقلة الإيمان الثوري، وهي كلها أشياء تجعلها ترتبط بالاستعمار الجديد،... يجب العدول عن أساليب الليبرالية التقليدية، لإجراء تحول حقيقي في المجتمع)) [2].

وهكذا عرف مشروع طرابلس الكثير من التناقضات والغموض مما أدى إلى تكاثر الانتقادات واختلاف وجهات النظر, حوله وترجع كل هده الأمور على حد تعبير "محمد العربي الزبيري" إلى عدم اهتمام الحكومة المؤقتة عند تعيينها لمجموعة العمل التي كلفت بالتحضير للمشروع .بعدم التناسق والتجانس بين أعضائها وبعبارة اصح لم يكن واضعو البرنامج من المناضلين المتشبعين بإيديولوجية الحركة الوطنية فقط, بل العديد منهم كان قد اكتسى بثقافة غربية ومنم من كان لا دراية له بالحضارة الإسلامية العربية لتحديد مصير الشعب ولدلك كونهم كانوا يعيشون خارج البلاد[3].

في حين يذهب سليمان الشيخ :يرى أن جبهة التحرير الوطني بحثت في عجلة من أمرها وخاصة النظام الحزبي ما يخدم مستقبل الدولة على المدى الطويل وبالتالي مدى السرعة أعطت برنامجا أو مشروعا لم يكن ثمرة نقاش واسع بل كان صادرا عن مجموعة ضيقة من المناضلين في لقاء جمعهم فيما يشبه الخلوة .

ومن هده الانفرادية للمؤتمرين يبرز لنا التناقض الذي لمسناه بين إشادة البرنامج بالشعب و تقديسه، وبين ما وضع من طرف مجموعة محددة, فقد كانت الجماهير الشعبية غائبة كل الغياب وبدل ان يخرج البرنامج بخطة سليمة لبناء الدولة الجزائرية المستقلة حديثا زاد البلاد مشاكل وقامت صراعات على السلطة بين القادة التاريخيين وهو الذي دفع الكثير بنعته بالمؤتمر المشؤوم[4] .

بينما يرى رابح لونيسى؛ إن وثيقة طرابلس تم وضعها في ظرف مختلف بكثير عن الظرف الذي وضعت فيه وثيقة أول نوفمبر، أي بعد اعتراف فرنسا باستقبال الجزائر ولم تعد الجماعة التي صاغت الوثيقة بحاجة إلى اكتساب الجزائر ما دام أخد السلطة ستقرره القوة العسكرية فلهذا لا معنى إن تأتي الوثيقة معبرة عن قيم المجتمع وطموحاته بل جاء معبرا عن مصالح ضيقة للطبقة التي تستعد للسيطرة على الحكم. [5]

فالوثيقة التي فرضها أحمد بن بلة وجماعته على الجزائر فقد ناقضت بيان أول نوفمبر وذلك بإدخالها النظام الاشتراكي على الشاكلة السوفياتية. يذكر "بن يوسف بن خدة" في هذا الصدد، أن فتح الطريق أمام هؤلاء، أصحاب

---

1 لعوج نصر الدين، المرجع السابق، ص239.

2 نفسه، ص 239.

3 محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول،المصدر سابق, ص243

4 سليمان الشيخ، المصدر سابق، ص56

5 رابح لونيسي ، دراسات حول إيديولوجية وتاريخ الثورة الجزائرية، مرجع سابق, ص99.

الإيديولوجيات الأجنبية الهدامة، والانتهازيين والمغامرين، والمدفوعين بحب المفرط للسلطة وعبادة الذات، ولم يكونوا يخشون الله، الذين تسللوا إلى دواليب الدولة والحزب ليراقبوا الأجهزة الحيوية فيها..[1] وبهذا فإن بصمة هؤلاء من خلال برنامج طرابلس تجسد هذه المواقف المعارضة رغم أنها جاءت متأخرة من البعض بل من وافق عليه.

ولم تكتفي المجموعة الماركسية التي اختارها أحمد بن بلة لصياغة الوثيقة بنقل النموذج الشيوعي على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي فقط ,بل آخذت ما أسوء في هدا النظام وهو فكرة **نظام الحزب الواحد** الذي سيحتكر السلطة في البلاد الذي يناقض تماما مبدأ الديمقراطية والحريات الأساسية التي طرحها بيان أول نوفمبر فبدلك اختنقت حرية المفكرين والمثقفين الدين يجب عليهم التفكير ما سيطرحه الحزب الواحد, وإلا ينعت المثقف والمفكر بنعوت الرجعية والبرجوازية والعمالة والعداء للثورة الاشتراكية[2] .

كما يقول في هدا الصدد "علي كافي":الجدير بالتسجيل هو إن البرنامج السياسي الذي تمت المصادقة عليه بالإجماع دون مناقشته اذ لم يغير منه حرف واحد وهكذا طويت وثيقة ذات اهمية قصوى في مستقبل البلاد السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي بكل سرعة وسهولة وإهمال ,لإفساح المجال للمطامح الشرسة (بدأت مرحلة الصراع على السلطة ومرحلة تجسيم التحالفات المحسوبة وبالتالي الاستيلاء على السلطة)[3] .

3. نتائج المؤتمر:

– الأزمة في الخارج:

بدل ان ينقل مؤتمر طرابلس الجزائر من مخلفات الحرب الى عهد الدولة الحديثة القائمة على قواعد وأسس متينة حدث العكس وجر البلاد الى مشكلة جديدة ومشكلة الاستقلال التي ظهرت بشكل ازمة انفجرت بين قادة الثورة المؤتمرين في طرابلس عند اقتراح هؤلاء تشكيل مكتب سياسي يكون بمثابة قيادة مركزية مؤقتة لجبهة التحرير الوطني[4].

وفي الاخير تم الاتفاق على تشكيل قائمة من سبع –7– أعضاء لتمثيل عضوية المكتب الساسي وتم الترشيح لدلك :**–احمد بن بلة – محمد خيضر – رابح بيطاط – ايت احمد – محمد بوضياف – بن علا الحاج – محمدي السعيد.**

وما نلاحظ على هده القائمة لأعضاء المكتب السياسي إن القيادة العامة للجيش استطاعت اقصاء خصومها من أعضاء الحكومة المؤقتة وكان بمثابة هزيمة لها وخاصة ان رئيسها لم يفز بعضوية المكتب السياسي وقد صادق المجلس الوطني على قائمة أعضاء المكتب السياسي ب33 صوت مقابل31 صوت بلا [5].

---

1 بن يوسف بن خدة، شهادات ومواقف، المصدر السابق، ص 107.

2 رابح لونيسي ، دراسات حول ايديولوجية وتاريخ الثورة الجزائرية، مرجع سابق, ص99.

3 علي كافي، المصدر السابق, ص 2012

4 عامر رحيلة، مرجع سابق, ص107

5 علي كافي، المصدر سابق, ص360

ويقول بن يوسف بن خدة في شهادته عن المؤتمر(**ما حدث** في طرابلس **ليس مؤتمر ولكن اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية وكان مجسدا في برنامج** طرابلس الدي يتمحور حول نقطتين **الاختيار الاشتراكي والحزب الواحد وقد تمت المصادقة عليه بالإجماع بما فيه انا شخصيا هدا البرنامج الدي يتنافى مع الاسلام (فاللهم اغفر للجميع) ولكن وقع صراع حول تعيين المكتب السياسي**)[1] .

وبدأت تيارات الصراع (جماعة الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان)تستعد لنقل النزاع الى الداخل للوطن وبدل دخول ارض الوطن عصبة واحدة حاملين صورة الدولة الجزائرية الحديثة لشعب خرج منهمكا من حرب تحريرية حدث العكس ودخل كل فريق من ناحية.

وتبع الصراع الخارجي صراع داخلي وستكشف لنا هده الازمة مصير **الوحدة التي لا تتجزأ** التي طالما طالب بها قادة الثورة[2] .

– الأزمة بالداخل:

تحولت الأزمة التي ظهرت في طرابلس إلى داخل البلاد حيث أخذت ولايات الوطن بحكم رؤيتها لشتات السلطة السياسية إلى اخذ استقلاليتها وإخضاع المناطق التي تحت سلطتها وتسييرها تسييرا ذاتيا وحاول المكتب السياسي بدل جهود كبيرة للقضاء على الوضع الجديد أي فدرالية الولايات[3].

واشتد الخلاف بعد رجوع الحكومة المؤقتة إلى الوطن مع القيادة العامة للجيش المتحالفة مع بن بلة واشتدت هده النزاعات إلى درجة أصبح فيها أندار الحرب الأهلية يدق ناقوس الخطر على البلاد واشتد الخلاف وتحول إلى درجة الاقتتال بين الأخوة .

وكان الامر شديد الصدمة على القاعدة الشعبية التي وقفت رافضة لما يحدث بين المتناحرين ونادى الشعب بشعاره الشهير **سبع سنين بركات**[4] .

وبدا الشعب بالتعبير عن موقفه بمظاهرات عفوية رافضة للوضع لتتطور تدريجيا حيث يلقي الشعب بأجساده الحية على الأرض للتوسط بين الطرفين المتقاتلين وبإقامة أجسادهم حاجزا بين القوات المتضاربة.

وفعلا كان موقف القاعدة رمز للطاقات الثورية التي يملكها الشعب ومرآة عاكسة للوعي السياسي اتجاه لا مسؤولية القمة وحرص الشعب على الوحدة الوطنية وبدأت الأزمة في الانفراج بعد دخول هواري بومدين العاصمة على

---

1 سليمان الشيخ، المصدر سابق, ص412

2 سليمان الشيخ، المصدر سابق، ص413

3 نور الدين زمام، السلطة الحاكمة والخيارات التنموية بالمجتمع الجزائري 1962-1998، دار الكتاب العربي، الطبعة الاولى، الجزائر،2002 ، ص 109.

4 احمد توفيق المدني، حياة كفاح ، الجزء الثالث، المصدر السابق، ص 116.

رأس 4000 جندي من القوات الموالية للمكتب لتنتهي هده التوترات لصالح هدا الأخير. بدأت تنفتح طريق التعاون نوعا ما بين الأطراف المتخاصمة ابتداء من سبتمبر 1962.[1]

في الأخير يمكن القول أن من خلال ميثاق طرابلس يتضح عمق التدمير الذي لحق بمكونات الثقافة السياسية للشعب الجزائري التي استطاع من خلالها افتكاك حريته واستقلاله من أعته استعمار في العصر الحديث، والذي أثر على ظروف تشكل الملامح الأولى للمسألة الوطنية، ومن ثم على كيفية تصور المسألة الاجتماعية، حيث قامت فئة من قادة الثورة بفرض تصورها الخاص للمفاهيم والأساليب التي يدار بها الحكم، ومعالم السياسة العامة والتوجه السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي للدولة الجزائرية المستقلة دون الرجوع إلى الشعب والاحتكام إليه، وبهذا فإن انطلاق سيرورة الاستقلال تشكلت وفق محكمات ومحددات خاصة، تبلورت ضمن ظروف حرب، وترسخت بعد أن غدتها الطموحات الفردية والزعمات المتعددة.

مهما يكن فقد حصل ميثاق طرابلس بالإجماع على إقرار الشرعية الثورية، برفض مجال التعددية السياسية والفكرية، وتحويل جبهة التحرير الوطني إلى حزب طلائعي حاكم ووحيد، وتبنى النظام الاشتراكي كمنهج للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والفكرية، كأول نص نظري للجبهة في بداية الاستقلال[2] ، فسَدَّ الفراغ الإيديولوجي، بوضع مشروع مجتمع للمستقبل، كشف عن كثير من الأمور الحسّاسة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والحضارية، وساهم نص الميثاق في التنبيه للكثير من الأخطاء الإستراتيجية في العلاقة بين السلطة والمجتمع، والشخصية والثقافة الوطنية، وهي أمور على غاية من الأهمية والفائدة حتى بالنسبة لسلوكنا الراهن وفي المستقبل[3] .

أما فيما يخص مقومات الشعب الجزائري الثقافية والحضارية وثوابت الأمة، التي هي منبع أي ثقافة سياسية ،فإن مشروع طرابلس لم يراعي هذا، إذ نجده حيد الكثير منها مقترحوه الذين انساقوا وراء شعارات الساعة وأخضعوه لذاتياتهم المتأثرة بالثقافة الأوروبية الشرقية منها والغربية وطبعوه بمفاهيم وقيم غربية عن المجتمع الجزائري العربي الإسلامي، فوقع فصم وحدثت قطيعة بين ما يمكن تسميته بمقتضيات الحال أو بضرورات الواقع وقيم المجتمع وثوابت الأمة.

رابعا: من هؤلاء القادة؟

I. الرعيل الأول

هم أعضاء سابقون في المنظمة الخاصة L'OS، ناضلوا في حزب الشعب وحركة انتصار الحريات الديمقراطية، إذ تربوا ونهلوا من مبادئ هذا الحزب التاريخي، وهم مؤسسو جبهة التحرير الوطني، وحاملو راية التحرير ضد الاستعمار. كان هؤلاء الرجال ينمون عن استراتيجية وإيديولوجية ناشئة ارتبطت بالخبرة المكتسبة خلال الفترات المتقطعة من النضال،

1 عامر رحيلة، مرجع سابق, ص118

2 الأمين شريط، مرجع سابق ، ص: 88

3 عبد الله شريط ، مع الفكر السياسي الحديث والمجهود الاديولوجي في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية :الجزائر, 1998. ص:159

تمثلت في الأفكار التحررية سمحت للأمة الجزائرية بإيجاد نفسها شيئا فشيئا لتسجل بعد ذلك حضورها ومصيرها في القرن العشرين.[1]

إن صانعوا الثورة سواء كانوا جماعة "22" التاريخية أو هيئة الأركان الأولى المتمثلة في لجنة الستة:"مصطفى بن بولعيد؛ محمد بوضياف؛ العربي بن مهيدي، ديدوش مراد؛ رابح بيطاط ؛كريم بلقاسم "، بالإضافة إلى الوفد الخارجي:"أحمد بن بلة، حسين آيت أحمد، محمد خيضر" تبلورت وجهات النظر لديهم داخل المنظمة الخاصة، وكذا تجربتهم المشتركة في العمل السري هي التي جعلت منهم جماعة وحيدة الاتجاه بمواجهة الجماعات الأخرى (المصاليين والمركزيين).[2]

كان رواد الثورة يعتبرون منذ عام 1947 أن ثمة وضعا ثوريا في الجزائر، وأن سياسة قيادة حزب الشعب –حركة انتصار الحريات الديمقراطية– ترفض الاستفادة منه، خوفا من المخاطرة وبتأثير إصلاحاتها، ولا يمكن فهم هذا التقدير، معزولا عن مسار أعضائها. وكان الأكثرية الساحقة من رواد الثورة قد انضموا إلى حزب الشعب كرد فعل عن مجازر 08 ماي 1945، حيث بدأت القطيعة مع الأساليب القديمة للنضال السياسي السلمي في الأطر النظامية المتعارف عليها أي تقديم العرائض تنظيم مظاهرات والشعارات والتنديدات التي كان مناضلي حزب الشعب الجزائري (***PPA***) مع باقي الأحزاب السياسية الأخرى ينتهجونها.[3]

وإن الخلاف الذي دار بين رجالات الثورة وأعضاء اللجنة المركزية في إطار اللجنة الثورية للوحدة والعمل، الذي كان في مضمونه خلافا إيديولوجيا أكثر منه تكتيكي (الاعتماد المباشر والعاجل على الكفاح المسلح من عدمه)، والاتهامات الموجهة للإدارة بشأن اعتناقها التدريجي للبرجوازية ، إضافة إلى الرفض والتنديد بالانفراد بالحكم والمطالبة بالقيادة الجماعية كلها عوامل عجلت بظهور حزب جبهة التحرير الوطني.كان لأكبر دليل على أن قادة الثورة كانوا بحق هم أول من قاس الطريق المنتهج صمتا من جانب الشعب الجزائري [4] .

II. تدفق الموجة النضالية الجديدة

شهدت الثورة بعد هجومات 20 أوت 1955، تدفق الموجة النضالية الجديدة، تدفقا يعد غير مسبوق من قبل المناضلين المثقفين على غرار عبان رمضان وبن يوسف بن خدة وسعد دحلب ومحمد يزيد، الأمين دباغين، فرحات عباس، أحمد فرنسيس، عمار أوزقان...، الذين استغلوا خبراتهم النضالية في إعداد الإستراتيجية والتنظيم وكذا الاستعلامات. ليساهموا بعدها في إنشاء إدارة تتكفل بالنظام والتنسيق والأوامر ومنها تصدر الخطوط العريضة للسياسة المنتهجة. ويمكن أن نشير إلى الدور الهام الذي قام به صانعي قرارات مؤتمر الصومام[5] وعلى رأسهم شخصية عبان رمضان في:

---

1 محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع (1954-1962)، المصدر السابق، ص 103.

2 نفسه، ص ص 103- 104.

3 محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع (1954-1962)، المصدر السابق، ص ص 103- 104.

4 عمار أوزقان، الجهاد الأفضل (كلمة حق عند سلطان جائر)، المصدر السابق، ص 108.

5 الملحق رقم (13): صورة للقادة المشاركين في مؤتمر الصومام

– توحيد القوى الثورية وتنظيمها في إطار متناسق يخضع لأوامر قيادة مركزية موحدة، بالإضافة إلى تأسيس لجان تسيير.

– فتح أبواب حزب جبهة التحرير الوطني أمام كل المناضلين وخاصة المناضلين المنتمين إلى منظمات وأحزاب أخرى على غرار الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وجمعية العلماء المسلمين والحزب الشيوعي الجزائري –كأفراد–، وذلك لتكوين جبهة موحدة تمثل الأفالان الذي يمثل بدوره الأمة بكل مكوناتها وخصوصياتها، وبهذا يكون عبان رمضان قد وضع حدا للطابع الفوضوي الذي ميز العمل النضالي، وهذا بالرغم من تحفظات بن بلة وزيغود يوسف. ومما لا شك فيه أن مؤتمر الصومام كان بمثابة المرحلة المهمة في مسار جبهة التحرير الوطني، إذ خرج بقرارات تاريخية أعطت للكفاح نفسا جديدا، الأمر الذي جعلها نقطة ائتلاف بين جميع المناضلين المثقفين. ليتواصل المد الثوري ليضم طلبة الجامعات والثانويات الذين انخرطوا في صفوف جيش التحرير.[1]

ولكن في ماذا تمثلت أدوارهم؟

لقد تكفل عدد منهم بالمهام الآتية: أمناء ولايات وأمناء دوائر كما تكلف البعض منهم بمهمة الإعلام على مستوى الجيش، كما تقلد عدد منهم مناصب حساسة على غرار المحافظين السياسيين. أما البعض الآخر فقد أوكلت له مناصب تقنية محضة بالأخص المهام الطبية، حيث استشهد الكثير من الأطباء وهم يؤدون واجبهم النضالي، كما شغل المناضلون المثقفون مهام دبلوماسية وإعلامية على المستوى الخارجي، وهما القطاعان الحساسان اللذان يلعبان دورا هاما في معركة الرأي العام العالمي، حيث تمكن مثقفونا من إيصال صوت الجزائر، وذلك من خلال الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين.[2]

إن الهدف الرئيسي لرجالات الثورة لم يكن يقتصر فقط على التعريف بالقضية فحسب، وإنما تعدتها إلى أدوار أخرى تتعلق بالأساس في التحليل والتوضيح ومواجهة المسائل التي كانت تعترض سبيل كفاح الأمة آنذاك. وتؤكد على أن الأفكار التحريرية لم تكن سوى قيما معنوية سمحت للأمة بإيجاد نفسها شيئا فشيئا لتسجل بعد ذلك حضورها ومصيرها في القرن العشرين، الأمر الذي يؤكد بأن الثورة التحريرية ضد الاستعمار لم تكن مجرد استمرارية وحتمية، بقدر ما كانت تنم عن إستراتيجية وإيديولوجية ناشئة، ارتبطت بالخبرة المكتسبة خلال الفترات المتقطعة من النضال لتفسح المجال أمام المبادرات التي تهدف إلى تأسيس مجتمع.[3]

III. المستوى التعليمي لقادة الثورة

نتيجة التدهور والانحطاط الفكري والتعليمي العميقين الذي شهده الأهالي الجزائريين أثناء الفترة الاستعمارية من جراء سياسة التجهيل التي طبقها الاستعمار الفرنسي، فمثلما أبعدته عن التعليم الفرنسي عدا فئة قليلة ممن سعفها الحظ ومعظمها في المدن، فقد منعته كذلك من التعليم العربي -الإسلامي الذي كان يقام في المدارس والكتاب القرآنية والزوايا إما بغلقها أو مصادراتها أو تحويلها إلى مصانع و ورشات وكنائس أو عن طريق حصر التعليم فيها في حفظ القرآن ولصغار

1 أحمد بن نعمان، بن يوسف بن خدة: شهادات ومواقف، المرجع السابق، ص 80.

2 Gilbert Meynier, Histoire intérieure du FLN 1954-1962, op.cit, p p 140-149.

3 Ibid.

فحسب، فيقول فرحات عباس: ((أن ثوار 1954 من أمثال كريم، ديدوش، بن مهيدي، خيضر وبن بلة لم يرفضوا الذهاب إلى المدرسة، ولا أن يتعلموا، ويحتلوا مناصب في الوظيفة العمومية، ولا أن يسهموا في تطوير بلدهم، ويتقاسموا مسؤوليات السلطة مع غيرهم، ولكن مثل هذه الفرص قد منعت عليهم...))[1] .

فيقول **Gilbert Meynier** حسب إحصائيات 1954-1961 لـ 87 عضو في الهياكل القيادية (أعضاء في لجنة التنسيق والتنفيذ، الحكومة المؤقتة، المجلس الوطني للثورة وأعضاء فيدرالية فرنسا) فإننا نجد: 2.7% أميين، 45.3% مستوى الابتدائي، 25.3% مستوى الثانوي و 26.7 مستوى العالي.[2]

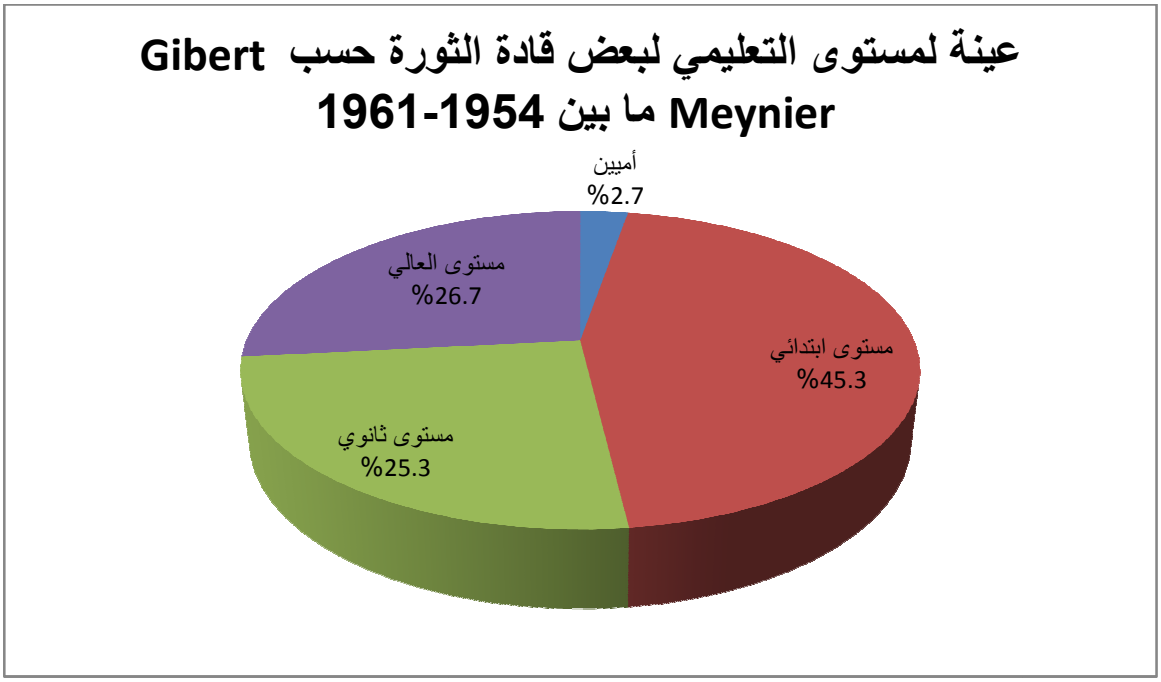

من خلال هذه الإحصائيات يتبين لنا أنا هناك تباين من حيث مستوى العلمي بين رجالات الثورة[3]، وهذا نجده خاصة بين القيادة الأولى المفجرة للثورة والقيادة الثانية الجديدة التي جاءت بعد مؤتمر الصومام، هذه الفوارق سوف تخلق نوع من التصادم في الأفكار والممارسات، ما يمكن أن نستخلصه أن الكثير من رجالات الثورة الجزائرية استمدوا أفكارهم السياسية خارج الأطر الأكاديمية (مراكز مختلفة وعديدة للفكر والتجربة السياسيين: مؤسسات تعليمية للفكر السياسي، معاهد وأبحاث، ووسائل الاعلام الجماهير...)، بل استكملوا ثقافتهم السياسية أثناء انشغالهم العميق في الصراعات السياسية مع المستعمر الفرنسي ومحاولة الاستجابة لمتطلبات شعبهم الشغوف للحرية والانعتاق من الاستعمار الغاشم، فاستطاعوا أن يصيغوا مبادئ سياسية جديدة ضمن إطار اجتماعي أوسع وهذا ما نستشفه من خلال مختلف المواثيق والمراسيم الثورية سواء في بيان أول نوفمبر الذي ندى بالاستقلال التام عن فرنسا وبتأسيس جمهورية جزائرية ديمقراطية شعبية في إطار المبادئ الإسلامية، وفسح المجال للجميع سواء أفراد أو كيانات سياسية أو إصلاحية بالالتحاق إلى الثورة والانضمام إلى جبهة التحرير الوطني، كما انهم رسخوا مبدأ القيادة الجماعية.

---

1 فرحات عباس، تشريح حرب، ترجمة: أحمد منور، المسك للطباعة والنشر، الجزائر، 2010، ص 232.

2 Gilbert Meynier, op.cit, p : 714.

3 ينظر الملحق رقم (01): المستوى الثقافي والعلمي لوزراء الحكومة المؤقتة الجزائرية. وينظر كذلك: الملحق رقم (02): المستوى الثقافي والعلمي لبعض القيادات التي تقلدت مهام إدارية وسياسية قبل وأثناء تشكيل الحكومة المؤقتة الجزائرية زائد انتمائهم السياسي قبل الثورة التحريرية.

حاولنا وضع سلم وظيفي[1] لمختلف المسؤوليات التي تولاها رجالات الثورة، فنجد حسب محمد حربي أن ثلاثة وثلاثون من مفجري الثورة كانوا إطارات في الحزب (PPA-MTLD)، كان محمد خيضر وحسين آيت أحمد قد اعتلوا مناصب في المكتب السياسي، وأربعة منهم في اللجنة المركزية وهم: حسين آيت أحمد، أحمد بن بلا، مصطفى بن بولعيد ومحمد خيضر، ومارس ثمانية آخرون العمل التنظيمي : محمد بوضياف مسؤول التنظيم في فرنسا، ديدوش مراد مساعد بوضياف، العربي بن مهيدي، عبد الحفيظ بوصوف، بن عبد المالك رمضان، محمد مشاتي، بوعلي الشريف وكريم بلقاسم. وحسب محمد حربي دائما فإن كانت هناك أقلية لهم معرفة بالبلاد ومشاكلها وبالتاريخ الداخلي للحزب، فإن الكثير منهم لم يجتازوا الإقليم الذي ولدوا فيه لهذا كانوا مجبولون على العمل داخل الإقليمية الطبيعية .[2]

يذكر Gilbert Meynier فإن الانتماء السياسي لـ 87 عضو في الهياكل القيادية (أعضاء في لجنة التنسيق والتنفيذ، الحكومة المؤقتة، المجلس الوطني للثورة وأعضاء فيدرالية فرنسا) في فترة ما بين 1954-1961، فإننا نجد: 72.7% من حركة الانتصار الحريات الديمقراطية (الأغلبية العظمى) و9.2% من الاتحاد الديمقراطي لأحباب البيان، و 3.4% من جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، ونجد ما نسبته 14.7% بلا إنتماء.

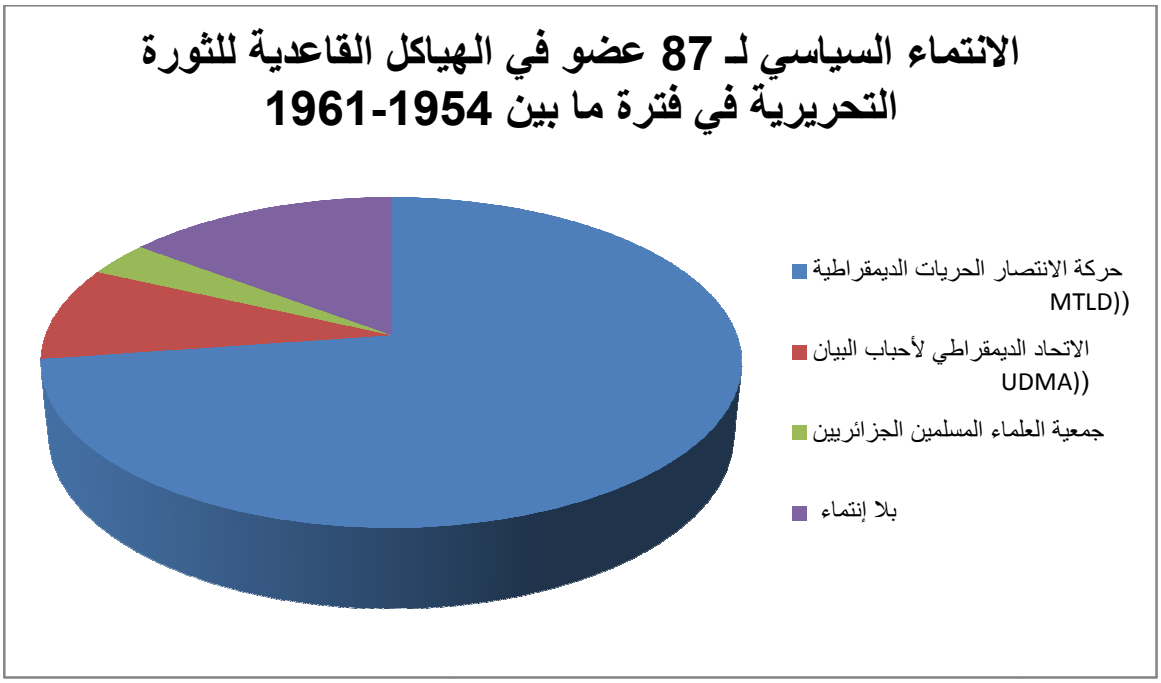

ثم يضيف Gilbert Meynier فيما يخص أعضاء المنخرطين في جبهة التحرير الوطني في بدايتها نجد (64 عضو) ما يعادل نسبة 75.41%، أما الملتحقين بها ما بين 1956/1955 فإننا نجد (23) أي ما يعادل 27.59%، ويذكر 31 عضو من 87 عضو هم سياسيين (أي ممتهنين السياسية) و(56) عضو الباقيين أي ما يعادل 64.37% ضباط عسكريون.[3]

1 الملحق رقم (02): المستوى الثقافي والعلمي لبعض القيادات التي تقلدت مهام إدارية وسياسية قبل وأثناء تشكيل الحكومة المؤقتة الجزائرية زائد انتمائهم السياسي قبل الثورة التحريرية.

2 محمد حربي، جبهة التحرير الوطني: الأسطورة والواقع، المصدر السابق، ص 104.

3 Gilbert Meynier, op.cit, p : 716.

إن التنشئة المبكرة لرواد الثورة كان لها الأثر البالغ في نقل القيم المشتركة التي تملي عليهم الطريقة التي يتفاعلون بها مع بعضهم البعض، حيث ينحدر معظمهم من الريف، وهم من أبناء الفلاحين الفقراء أو النازحين إلى المدن أو المهاجرين إلى الخارج أو المستبعدين من المجتمع الرسمي، وكمنتزعين من وسطهم ومقتلعين من أرضهم فإنهم لا محالة سيشيحون بوجوههم عن التيارات المعتدلة، وسوف يشكلون جماعة النزعة القومية الشعبية.[1]

لقد كانت العائلة والأسرة في المجتمع الجزائري التي عاش في كنفها رواد الثورة لا تختلف عن باقي الأسر الجزائرية، حيث أن الفرد يبقى مرتبط بها حتى مرحلة الزواج ويلاحظ طيلة هذه المرحلة مجموعة من القوانين أو المعايير في شكل ثواب وعقاب يجازي فيها الفرد أو يعاقب حسب أسلوب تصرفه ضمن هذه المعايير الاجتماعية، وتكون لرب الأسرة السلطة الفعلية في اتخاذ القرار دون نقاش وذلك بحجم المرتبة الاجتماعية، وبالتالي تتكوّن لهذا الفرد صورة أولية عن السلطة ممثلة في المسؤول الأول الذي يحدد سياسة العائلة ويتخذ القرارات التي تهمها ويراقب العلاقات مع العائلات والأسر الأخرى.[2]

إن هذه الصورة المتمثلة في عدم الاستقرار الاقتصادي وفي ظل تفاوت طبقي اجتماعي بين الجزائري والأوروبي، ساهمت في خلق توجهات سياسية متباينة التي خلقت بدورها صراعات سياسية، سيظهر تدريجيا بين صفوف حزب الشعب –حركة انتصار الحريات الديمقراطية، حيث ظهرت فئة نشطة من الشباب تنادي بالعمل المسلح كوسيلة وحيدة للتخلص من الكيان الاستعماري .

من خلال القيم الاجتماعية الأسرية والاتجاهات السياسية المكتسبة التي ساهمت في بناء هوية الجزائرية لمهندسي الثورة. يمكن أن نحدد **معالم الهوية الجزائرية عندهم من خلال المواثيق الثورية** [3].

إن معرفة المقومات الأصيلة للهوية الجزائرية لا تتأتى إلا من خلال الإبحار في التاريخ، حيث إن التكوين التاريخي للمجتمع الجزائري أثبت أن لهذا الأخير هوية قائمة على الإسلام دينا وحضارة وعلى العروبة والأمازيغية[4] لغة وتاريخا وعلى الجزائر موطنا .

هناك إذن أربع أبعاد يمكن أن تحدد الإطار التاريخي للشخصية الجزائرية تتمثل في:

1. البعد المكاني (المجال الجغرافي): هو الوطن الجزائري بحدوده الحالية، أي بمفهومه القطري لا بالمفهوم القومي.
2. البعد الحضاري: عبرت عنه العقيدة الاسلامية وما تحمله من قيم وسلوك.

---

1 محمد حربي، جبهة التحرير الوطني: الأسطورة والواقع، المصدر السابق، ص 104.

2 عبد الحفيظ مقدم، المؤشرات الثقافية على التسيير والتنمية، بحوث ومناقشات الملتقى الدولي المنعقد بالجزائر (الثقافة والتسيير)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص 32.

3 ينظر ما سبق في نفس الفصل.

4 نسجل هنا أن البعد الأمازيغي لم تتضمنه الدساتير والمواثيق خلال الثورة الجزائرية ولا حتى خلال خمسة عقود من الاستقلال، بل تم إضافته كتعديل وتتمة للأمر 76-35 رقم 03-09 وهو مؤرخ في 14 جمادى الثانية عام 1424هـ الموافق لـ 13 أوت 2003، لقد تضمنت مادته الثانية وهي معدلة :"... المكونات الأساسية لهوية الشعب الجزائري والتي هي الاسلام والعروبة والأمازيغية..." وهو بعد لا يتوقف عند حد اعتبار الأمازيغية كانتماء حضاري وثقافي، بل هي لغة وطنية، فقد ورد في المادة الثامنة مكرر: "يدرج تعليم تمازيغت لغة وطنية... تعمل الدولة على ترقية وتطوير تعليم الامازيغية في كل تنوعاتها اللغوية المستعملة على التراب الوطني...". ينظر: كوسة فاطمة الزهرة، أزمة الهوية عند الشباب الجزائري دراسة استكشافية، بحث مقدم لنيل درجة ماجستير في علم النفس العيادي، إشراف الدكتور فرحات بلمان، قسم علم النفس وعلوم التربية والأرطفونية، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2005/2004،، ص ص 41-43.

3. البعد الزماني: حصيلة الماضي المشترك للشعب الجزائري والذي انبثق عنه دولة جزائرية ذات سيادة.
4. البعد الوطني: المتمركز على الاحساس العميق بالانتماء إلى الجزائر والذي كرسته الحركة الوطنية وزادته الثورة التحريرية عمقا وأصالة.[1]

كانت الثقافة السياسية لرجالات الثورة لها هوية ومرجعية وانتماء حضاري ضارب في التاريخ وأن معالم شخصيتهم وشخصية الشعب الجزائري تتلخص في رقعة جغرافية محددة هي الجزائر، وشعب ذي ماض عريق هو الشعب الجزائري وانتماء حضاري متميز ببعده –الامازيغي– العربي الاسلامي، وشعور وطني هادف للمحافظة على الكرامة والحرية. وأن أي مساس بهذه القيم والتشكيك في أي عنصر من عناصرها أو طرحه للمناقشة أو التساؤل تحت أي غطاء وفي أي ظرف يعتبر بمثابة خيانة ومساس بمستقبل الشعب الجزائري.

IV. بناء القوة السياسية من خلال الثقافة السياسية لدى أعضاء GPRA

نجد أن أصحاب ولادة الثورة الجزائرية حرصوا على إقرار الممارسة الجماعية في القيادة والعمل، والتأكيد على أهمية وضرورة الاحتكام باستمرار لإرادة الجماعة، حتى تتجنب الثورة الانشقاق والتناحر وتدرأ محاولات الاستحواذ والتفرد بقيادة الثورة. ومن أجل توطيد العمل الجماعي ودفعه باستمرار نحو المزيد من الرقي والتوسع قامت لجنة الستة بتأسيس جبهة التحرير الوطني، لكن بعد مرور سنتين من تفجير الثورة، أصبح هناك فراغ سياسي في الساحة وهذا نتيجة لعدة ظروف –قمنا بذكرها سلفا–، مما أدى إلى تشكل قوة سياسية جديدة ، التي أرست فيما بعد نواة السلطة، عمدت على استحواذ على القرار واستجماع قبضة القوة في جهة واحدة و قوة معينة، وكانت في بداية الأمر موضوعية تتعلق أساسا بمسائل تنظيمية —وهذا ما أسس له مؤتمر الصومام–، لكن ما فتئ أن عاد تيار التفرد بالقيادة والحكم من جديد للساحة النضالية الجزائرية، فكانت بداية تقهقر السلطة الجماعية؟ لأول مرة وتحولها إلى شكل خاص ذي طبيعة عسكرية .
وكانت النقطة الفاصلة التي أدت إلى أخد هذا المنحى هو مقتل عبان رمضان، وبالطبع كانت هذه التصفية سابقة خطيرة أرخت لمرحلة جديدة من تطور أساليب الازاحة والاستحواذ على مواقع النفوذ...فهي أساليب تتجاوز الإطار المؤسساتي، كما يقول حربي: "**تسوى كل الامور خارج المؤسسات الموجودة**"[2]. وكما يؤكده أيضا محمد لبجاوي: "**فقد حرف موت عبان كل مصير المنظمات القائدة لجبهة التحرير الوطني، حيث كرس التقسيم المؤسف بين السلطة الشرعية والسلطة الفعلية...(وكان من نتائج ذلك) عدم احترام، وبشكل نهائي، لمبدأ الجماعة فيما يتعلق بالمسائل الهامة، فالثلاثة –يقصد بن طوبال، بوصوف وبلقاسم les trois B– يتخذون القرارات والباقي ينصاع**"[3].

وبهذا الاغتيال انتقلت القوة السياسية إلى العقداء أو ما يسمى بالباءات الثلاث، الذين أدى أحكامهم للسيطرة على مصير الثورة إلى تعزيز المنحى التسلطي، واستفحال الاستبداد ليطبع سيطرة هؤلاء العقداء على المجلس الوطني للثورة

1 ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص ص 273-274.

2 Mohamed Harbi, Le FLN mirage et réalité, op.cit, p 197.
3 M.lebjaoui, op.cit, p52.

للثورة منذ 1959، تعني بداية انقسام السلطة الجزائرية بين سلطة رسمية ظاهرة –الحكومة المؤقتة– وسلطة فعلية خفية – الباءات الثلاث– يتسم عملها بالكتمان والسرية.

أصبح العقداء يتصرفون من دون ضابط قانوني، مما جعل بعض الساسة آنذاك يتخوفون على مصير الثورة الجزائرية من هؤلاء، وما يؤكد ذلك ما قاله عبان رمضان: " **قضية من الأهمية بمكان من أن تسند إليهم**"[1].

وتعد مرحلة ما بين 1959 و أزمة صائفة 1962 من أصعب الفترات التي مرت بها الثورة التحريرية، وهذا لعدم إيجاد توازن بين الداخل والخارج، بين العسكري والسياسي، وكان الصراع أمر حتمي، حيث فيما يخص أولوية الداخل على الخارج نعرف أن مؤتمر القاهرة بتاريخ أوت 1958 قد سوى بينهما، لكن بعد ذلك مالت الكفة لصالح الخارج نهائيا، وكذلك الأمر بالنسبة للسياسي والعسكري إذ عمل المؤتمر الأول للمجلس الأعلى للثورة على أن لا فرق بينهما في الأولوية، لكن في الواقع كانت كفة العسكريين أميل، وتكرس الأمر لهم خلال صائفة 1959، ليؤكده المؤتمر الثاني لمجلس الثورة في ديسمبر 1959/يناير 1960 بعد إنشاء القيادة العامة لأركان الجيش E.M.G ، إذ يعتبر بداية ترسيخ انتقال السلطة في أيدي العسكريين، حيث بعد فترة وجيزة سوف يطرح نفسه كقوة بديلة، ويزيح أي منافس من حلبة القيادة والتوجيه والحكم[2]، مما أدى إلى تشكل مجموعتين متعارضتين:

فهناك من جهة الحكومة المؤقتة التي تقف إلى جانبها المنطقة المستقلة الجزائر العاصمة، وفيدرالية فرنسا، وكل من الولاية الثانية والثالثة والرابعة (قسنطينة ومنطقة القبائل والجزائر)، وبالمقابل القيادة العامة لأركان الجيش بقيادة هواري بومدين وتأييد من بن بلة التي كانت تضم جيش الحدود بالإضافة إلى الأوراس والقطاع الوهراني.

حسم الصراع لصالح (بن بلة– بومدين)، وبهذا تجسد هرم السلطة في الجزائر المستقلة، الذي رافقته محكمات ومحددات خاصة، تبلورت ضمن ظروف الحرب، وتشكلت وترسخت الطموحات الفردية والزعامات المتعددة، وبالتالي كأن عجلة الزمن تعيدنا إلى نقطة البداية ألا وهي الصراع الذي كان يدور بين المصاليين والمركزيين على مبدأ القيادة الجماعية، والذي رسخه القادة الأوائل لثورة التحرير.[3]

الشيء الجيد بالنسبة للشعب الجزائري، ومعظم مجاهدي الداخل أنهم كانوا لا يعلمون بهذا الصراع القائم بين القادة وكان شغلهم تحرير الجزائر، وهذا شيء إيجابي جدا للثورة الجزائرية، حيث بقيت متماسكة ولم تنقسم على نفسها، لأنهم عرفوا كيف يحافظون على سرية صراعهم، الذي بقي محصورا في القمة ولم ينزل إلى القاعدة، فمثلا اغتيال عبان رمضان لم تعلن عنه (جبهة التحرير الوطني) إلا يوم 29 ماي 1958 ، عندما كتبت جريدة المجاهد[4] في صفحتها الأولى " عبان استشهد في معركة الشرف." [5]

---

1 Abdelkader Yefsah, op.cit, p 50.

2 عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص 44.

3 نور الدين زمام، السلطة الحاكمة والخيارات التنموية بالمجتمع الجزائري 1962-1998، المرجع السابق ، ص ص 77-94.

4 "في أوائل النصف الأول من شهر أفريل وقع اشتباك عنيف بين قواتنا، وقوات العدو...وخلال المعركة التي دامت عدة ساعات، أصيب عبان رمضان، وحدث له نزيف حاد ...معلومة سيئة وصلتنا ...شجاعة وإرادة عبان رمضان تمثل مرحلة هامة من كفاح الشعب الجزائري ...نبكي أخا مناضلا، وذكراه سيبقى دليلنا El Moudjahid, du 29 mai 1958 " .

5 حميد عبد القادر، عبان رمضان...، المرجع السابق ،ص 161 .

هذا يدفعنا إلى القول أن الثورة الجزائرية كانت منذ البداية حركة جماعية، وقيادة جماعية ومعاناة جماعية وأفقا لا جماعيا[1].

أي أن قادة الثورة نجحوا في حل التناقض الرئيسي بين المستعمِر والمستعمَر وهو الحصول على الاستقلال، لكنهم اختلفوا فيما بينهم على مستوى القيادة الأمر الذي جعل هذا التناقض يستمر إلى فترة ما بعد الاستقلال.

1 بن ديدة مختار، المرجع السابق، ص 224.

الفصل الثالث: الثقافة السياسية من خلال عمل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية

أولا: مخاض تأسيس الحكومة المؤقتة

ثانيا: الأهداف من تأسيس الحكومة المؤقتة

ثالثا: تشكيلات الثلاث للحكومة المؤقتة الجزائرية

رابعا: مفاوضات وإتفاقيات إيفيان

خامسا: محطات من عمل الحكومة المؤقتة الجزائرية

خلاصة الفصل الثالث

الفصل الثالث: الثقافة السياسية من خلال عمل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية

بلغت الثورة الجزائرية مرحلة الشمولية والتنظيم، عقب مؤتمر الصومام ووصلت أوج فعاليتها ، حيث اتضحت هياكلها العسكرية والسياسية واتسع مداها العسكري وزاد التلاحم بين الشعب وجيش التحرير الوطني، كما حدد قادة الولاء والانتماء للشرعية الثورية الضوابط والقناعات بخصوص دور المؤسسات في تفعيل وترجمة مجموعة الاتجاهات والمعتقدات والمشاعر التي تعطي نظاما ومعنى للعملية الثورية، ومن خلال هذا يتحدد التصرف السياسي في نطاق هذه القيم الاجتماعية أو ما يعرف بالثقافة السياسية، التي تؤثر على سلوك الحاكم والمحكوم. ومعنى ذلك أن الثقافة السياسية تتمحور حول قيم واتجاهات وقناعات طويلة الأمد بخصوص الظواهر السياسية، ويفرز كل مجتمع مجموعة رموزه وقيمه وأعرافه الأساسية إلى أفراد شعبه، ويشكل الأفراد مجموعة من القناعات بخصوص أدوار النظام السياسي بشتى مؤسساته الرسمية وغير الرسمية في ظل الحقوق والواجبات[1]، لهذا فإن الثورة التحررية في الجزائر كانت تحمل دوما دلالة سياسية قوية، وهذا ما ترجمه بيان الإعلان عن تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية والمتمثل في"**إعادة بعث الدولة الوطنية**"[2]. وأعطى تأسيس GPRA نضج سياسي للثورة التحريرية التي بدأت في شكل حرب عصابات تفتقد إلى الحضور الجماهيري والإجماع السياسي داخليا، وتفتقر إلى الدعم والإسناد في الخارج في السنوات الثلاثة الأولى من بدايتها، لكنها مع نهاية 1958 أصبحت حركة سياسية تقودها نخبة عريضة تحمل لواء قضية وطنية وتحظى بتأييد جماهيري معتبر، وتمتلك ذراعا عسكريا تحول بعد مؤتمر الصومام من مجموعات من المجاهدين المتطوعين إلى وحدات شبه نظامية تنامت قدراتها بشكل متسارع في فترة لم تتجاوز سنتين فقط، وبذلك تعطي الثقافة السياسية نظاماً ومعنى للعملية السياسية، كما تؤثر في علاقة المواطن بالسلطة من حيث تحديد الأدوار والأنشطة المتوقعة من السلطة، ومن حيث طبيعة الواجبات التي يتعين على المواطن القيام بها، كما أن الثقافة السياسية تتضمن التفاصيل الخاصة بهوية الفرد والجماعة.[3]، وتقدم القواعد المستقرة التي تحكم تصرفات الأفراد داخل النظام السياسى [4].

على ضوء هذه الأرضية سنتطرق للثقافة السياسية من خلال عمل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ما بين 1958-1962، إذ يعد تأسيسها بعد أربع سنوات من عمر الثورة حدثا تاريخيا هاما في مسيرة الثورة التحريرية، واستكمالا لبنائها المؤسساتي، وإعادة بعث للدولة الجزائرية الحديثة، التي انتهكت مع بداية الغزو الفرنسي للجزائر في 14 جوان 1830، والتي خسر على إثرها الشعب الجزائري سيادته على أرضه.

تميزت الظروف الدولية خاصة عقب الحرب العالمية الثانية بعدة معطيات منها انحصار الظاهرة الاستعمارية وتزايد قوة حركة التحرر الوطني، وهو ما ساعد أيضا الحركة الوطنية الجزائرية على التخلص من صراعاتها الداخلية السابقة وتبنيها لخيار الكفاح المسلح بقيادة جبهة التحرير الوطني، وبرزت إلى الوجود تحت قيادة الجبهة مؤسسات وهياكل

---

1 عبد الله محمد عبد الرحمن، علم الاجتماع السياسي ...،المرجع السابق، ص 436.

2 ينظر الملحق رقم (24): جريدة المجاهد، العدد 30 (10-10-1958): تحليل فرحات عباس للمغزى السياسي لإعلان عن الحكومة المؤقتة (تصريح بتاريخ 26 سبتمبر 1958)، الذي سمح بالقول بأن قادة الثورة استدركوا الهفوة التي وقع فيها محررو بيان أول نوفمبر الذين أعلنوا أن الهدف كان يتمثل في إقامة الدولة الوطنية بدل الإشارة إلى فكرة إعادة بناء أو إحياء الدولة التي تضفي عليها البعد الحضاري والتاريخي العريق.

3 كمال المنوفي، الثقافة السياسية للفلاحين المصريين..، المرجع السابق، ص 14.

4 علي الصاوي، مدخل في الاجتماع السياسي للإدارة، المرجع السابق، ص 89.

تنظيمية تبلورت في شكلها النهائي بمقتضى مقررات الصومام مثل المجلس الوطني للثورة ولجنة التنسيق والتنفيذ والتنظيمات الجماهيرية.

أنيطت بهذه التنظيمات والمؤسسات بالإضافة إلى عملها الداخلي، مهام خارجية لتدويل القضية الجزائرية وفق ما ورد في بيان أول نوفمبر، وبهذا أكد إعلان الحكومة الجزائرية المؤقتة على تقدم الثورة نحو تحقيق الاستقلال وذلك بتعزيز العمل العسكري بمجهود سياسي ودبلوماسي.

كما يعد تأسيس الحكومة المؤقتة منعرج حاسم في بلورة الثقافة السياسية لدى أعضاء الحكومة المؤقتة، لأن هذه الأخيرة سوف تكون على المحك، نتيجة لتغيرات في أسلوب النضال، حيث انتقلت الحركة الثورية من أسلوب العنيف المحض إلى ممارسة السياسة الخالصة في تسيير حركية الثورة.

تعبر هذه المؤسسة من خلال نشاطها عن الدولة الجزائرية بجميع مكوناتها الحضارية والثقافية والاجتماعية، وهذا سواء في تعاطيها مع الطرف الفرنسي أو من خلال عملها السياسي والدبلوماسي في مختلف المحافل الدولية، إذن فإن تأسيس الحكومة المؤقتة ونشاطها، يمكِّننا من التعرف على الثقافة السياسية لأعضائها، وهذا ما سوف نبحثه من خلال تتبعنا لمختلف الأطوار التي مرت بها هذه المؤسسة .

أولا: مخاض تأسيس الحكومة المؤقتة:

I. على المستوى الداخلي:

يعتبر مفجري الثورة –من خلال مواثيق الثورة– أن الإحساس بالانتماء من أهم المعتقدات السياسية، ذلك أن شعور أفراد الشعب بالولاء لجبهة التحرير الوطني، يساعد على إضفاء الشرعية لها، و يساعدها على البقاء وتخطيها الأزمات والمصاعب التي تواجهها، فضلاً عن أن الإحساس بالولاء والانتماء للوطن يساعد على بلورة وتنمية الشعور بالواجب الوطني وتقبل الالتزامات[1].

في خضم التطورات التي عرفتها الثورة الجزائرية خاصة على مستوى هرم القيادة، وتمثلت أساسا في اختطاف الطائرة المغربية بتاريخ 22 أكتوبر 1956 التي كان على متنها قادة الثورة التحريرية وهم: أحمد بن بلة، محمد بوضياف، حسين آيت أحمد، محمد خيضر، والكاتب مصطفى الأشرف. وتداعياتها على مسرح الأحداث، والفراغ الذي تركوه على مستوى القيادة ، خلق صراعا على السلطة ستظهر ملامحه من خلال الخلافات التي وقعت بين أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ ، حول القرارات المرفوعة للمجلس الوطني للثورة في دورته الأولى في الفترة من 20 و27 أوت 1957، المتمثلة أساسا في التخلي عن مبدئي أولوية الداخل على الخارج، وأولوية السياسي على العسكري ، وكان كريم بلقاسم من أشد الحرصين على تجسيد هذا القرار، وطرح فكرة إسناد مسؤولية الثورة للقيادة التاريخية[2] ، وهذا لسد الطريق أمام المركزيين

1 كمال المنوفي، المرجع السابق ، ص 286.

2 إبراهيم لونيسي ، الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني ..، المرجع السابق، ص 73.

(سعد دحلب، بن يوسف بن خدة)، والتصدي لهيمنة عبان رمضان على هرم السلطة وعزله عن بقية مساندیه، وتمكين العسكريين من اعتلاء أعلا المناصب في أجهزة الثورة، وتم توسيع أعضاء لجنة إلى 09 بدلا من 05 أعضاء [1] .

هذا الصراع بين عبان رمضان والباءات الثلاث (كريم بلقاسم، عبد الحفيظ بوصوف، لخضر بن طوبال)، وفي غياب الانسجام بين أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ خاصة السياسيين بفعل سكوتهم وعدم معارضتهم للتوجهات الجديدة المتمثلة في ممارسة العسكريين للحكم المطلق، انتهى بتصفية عبان رمضان أواخر ديسمبر 1957 من قبل الباءات الثلاث، وبهذا فقدت اللجنة الكثير من مصداقيتها [2].

ساعد تنامي الخلاف والصراع حول السلطة الثورية بين سنتي 1957-1958، وغياب القادة التاريخيين عن مسرح الأحداث بسبب السجن، على ظهور فئات جديدة وأشخاص غير معروفين على المسرح الثوري حيث تمكنت من التموقع القوي داخل أجهزة الثورة سواء السياسية أو العسكرية، سيكون لها الدور الفعال والبارز لاحقا في إدارة الصراع وتوجيهه، ورسم وصناعة سلطة ما بعد الاستقلال، ومن بين هذه الفئة؛ قيادة الأركان، وضباطها العسكريين الملتحقين بالثورة حديثا، الذين انتظموا جميعهم عسكريا خارج الحدود (المرابط في كل من تونس والمغرب) بقيادة العقيد هواري بومدين ومساعديه علي منجلي وأحمد قايد وغيرهم.[3]

انخراط في الثورة مع انعقاد مؤتمر الصومام لبعض النخب من الطلبة والمثقفين أعظمهم ذوي النزعة اليسارية أمثال: عمار أوزقان، رضا مالك، مصطفى الأشرف ، محمد حربي، عبد المالك تمام، عبد الرازق شنتوف، محمد الصديق بن يحي، خليفة لعروسي، مبروك بلحوسين، الأمين خان ومحمد البجاوي وغيرهم[4]، وكانت لعبان رمضان دورا في جلبهم وإدماجهم داخل أجهزة مؤسسات جبهة التحرير، مثل المؤسسات الإعلامية "المجاهد" الناطقة بالفرنسية، في سكريتاريات الوزارات، في لجان العمل ورشات بالمجلس الوطني للثورة، وكذلك ضمن البعثات الدبلوماسية للثورة في الخارج.[5]

---

1 تضم اللجنة الثانية : 5 عقداء هم: كريم بلقاسم، عبد الحفيظ بوصوف، عمر أوعمران، لخضر بن طوبال ومحمود شريف و4 سياسيين هم: عبان رمضان، فرحات عباس، محمد الأمين دباغين، وعبد الحميد مهري. ينظر: إبراهيم لونيسي، الصراع السياسي المرجع السابق، ص 75-76.

2 إبراهيم لونيسي ، الصراع السياسي ..، المرجع السابق، ص 75-76..

ينظر: عقيلة ضيف الله، التنظيم السياسي والاداري في الجزائر (1954-1962)، رسالة دكتوراه دولة في التنظيم السياسي والإداري، إشراف: عمار بوحوش، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1995 ،ص 362. مغراوي (لقمان) ، أزمة الهوية في السياسة التعليمية الجوائرية، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، تخصص: التنظيم السياسي والإداري، إشراف: عقيلة ضيف الله، جامعة الجزائر يوسف بن خدة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2005/2004.

3 إبراهيم لونيسي ، الصراع السياسي ..، المرجع السابق، ص 76.

4 لقد أوكلت إلى هؤلاء العناصر صياغة وتحرير معظم النصوص السياسية الخاصة بالتنظيم الداخلي وبالتوجيهات السياسية والعسكرية للثورة الجزائرية، وكانت هذه المجموعة من المثقفين تشغل وظائف سياسية وإعلامية هامة داخل أجهزة الحكومة المؤقتة وفي فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا.، وتنسب لهم إعداد أهم الوثائق السياسية للثورة ابتداء من 1956 (أرضية الصومام، القوانين الداخلية 1960، ميثاق طرابلس 1962). ينظر: Gilbert Meynier, Histoire intérieure du FLN 1954-1962, préface de Mohamed Harbi, Casbah Editions, Alger, 2003.

5 إبراهيم لونيسي ، الصراع السياسي ..، المرجع السابق، ص 76.

وكان يرى فرحات عباس ضرورة أن يقود الثورة "مثقفون" قادرون على تنشيط الثورة فكريا وسياسيا، والتصدي لمخططات الحرب النفسية والدبلوماسية الفرنسية المتجددة، والعمل على نقل الثورة من مجرد عمل مسلح أو حركة متمردة، إلى ثورة قائمة على نظريات ومعتقدات فكرية وسياسية...[1]

كل هذا عجل بإحياء الصراعات القديمة في خلفياتها وأشخاصها؛ الجديدة في أساليبها ومواقعها وانعكاساتها، ومع تزايد المتطلبات الثورية: سياسيا وتنظيما وعسكريا، واشتداد ضربات المستعمر... توفرت الظروف الملائمة لتنامي الصراع وتفريخه وهذا ما ستشهده مختلف المؤسسات والتنظيمات التي ستخلق فيما تبقى من الثورة التحريرية، حيث يذكر الكاتب الأمريكي "كواندت" في هذا الصدد : "ليس صحيحا أن الثورة الجزائرية حققت الوحدة من خلال القيادة ولم تلاحظ الثورة على الخصومات القديمة وحسب، بل خلقت مصادر جديدة من التوتر بين القادة السياسيين"[2].

في ظل هذه التطورات كانت الحاجة ماسة إلى استكمال البناء المؤسساتي، مما جعل تأسيس الحكومة الجزائرية المؤقتة ضرورة حتمية لتحقيق النماء السياسي والدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني والثورة الجزائرية. وإعادة بناء اللحمة الوطنية ولملمة الفوارق وزرع الثقة بين القادة.

عاش الشعب الجزائري قبيل تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية أوضاع اجتماعية صعبة وجد سيئة، سواء بالداخل أو على الحدود (بتونس و المغرب الأقصى)، أشار في هذا الصدد فرحات عباس في تقريره الذي صدر في 20 جوان 1959 والخاص بالسياسة العامة للحكومة المؤقتة الجزائرية، أنها ستعمل من أجل التخفيف من متاعب الشعب الجزائري بتلبية مطالبه المستعجلة ورفع معنوياته، وهو ما كان يمكن لهذه الهيئة السياسية تحقيقه[3] .

سعى الاستعمار الفرنسي في هذه الفترة أكثر من غيرها إلى استهداف ولاء الشعب للثورة، وتجسد هذا المسعى في السياسة الديغولية في شقها الاقتصادي والاجتماعي، وهو ما تخلص في مشروع قسنطينة 1958، والذي تضمن بناء 200 ألف مسكن وتوزيع 250 ألف هكتار من الأراضي على الجزائريين وتوظيفهم، وبناء المدارس خلال خمس سنوات، و الذي كان هدفه خلق طبقة برجوازية حليفة للاستعمار الفرنسي.

أثرت الإجراءات العسكرية الفرنسية على الوضعية الاقتصادية للسكان الجزائريين، خصوصا مع توسيع نطاق المناطق المحرمة وإقامة المحتشدات الإجبارية الخاصة بالجزائريين، وهي إحدى الوسائل القمعية الرهيبة التي لجأت إليها فرنسا لخنق الثورة عن طريق عزل الشعب عنها وضمت قرابة ثلاث مليون جزائري.[4]

شنت المصالح النفسية المختصة في الجيش وإدارة الفرنسيين حربا نفسية على أفراد الشعب الجزائري، وتأتي في طليعة هذه المصالح المكاتب الإدارية المختصة(SAS) ، التي شرع في إنشائها منذ سنة 1955، وقد ضاعفت من مجهوداتها بعد 13 ماي 1958، فركزت جهودها على المرأة الجزائرية وفئة الشباب، مستعينة بالوسائل الدعائية

---

1 عبد الكريم بوصفصاف وآخرون، "القيم الفكرية والانسانية في الثورة الجزائرية (1954-1962)، ط1، ج1، منشورات مخبر الدراسات التاريخية والفلسفية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2003، ص 237.

2 وليام .ب. كوانت، الثورة والقيادة السياسية الجزائرية (1954-1968)، ترجمة ونشر مركز الدراسات والأبحاث العسكرية، دمش سوريا، 1981، ص 19

3 عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (سبتمبر 1958-جانفي 1960)، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2012، ص 30

4 عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي...، المرجع السابق، ص 30

كالصحافة المكتوبة، الإذاعة والسينما، وسعت هذه المصالح إلى تثبيت عزائم الشباب وزرع اليأس فيهم، بقمعهم بالقوة ثم بالتحدث لهم عن خط الموت " على الحدود"، وعن نذره الأسلحة والذخيرة، ثم محاولة صرف اهتمامهم عن الثورة بوسائل مختلفة، كالرياضية والإكثار من النوادي، وتكوين مؤثرين متمتعين بالفرنسية، ودفع البعض الآخر نحو الانحراف كشرب الخمر والدعارة، من أجل زرع الإحباط النفسي لدى الشباب الجزائري الذي يعتبر خزان الثورة التحريرية.[1]

عرفت الثورة الجزائرية بعد مؤتمر الصومام، وخاصة بعد خروج لجنة التنسيق والتنفيذ من التراب الوطني، منعطفا حاسما في تسير العمليات العسكرية في الجزائر، حيث عاشت أوضاع عسكرية جد حرجة وصعبة للغاية، تلقت الثورة ضغطا عسكريا من طرف الجيش الاستعماري الفرنسي وفرق "الأمن" بمختلف وحداتها، كإنشاء مناطق محرمة في الأرياف الجزائرية، وإتباع سياسة القمع والإيقاف والتجويع الجماعي، وإخضاع المواد الغذائية للتقنين، بإضافة إلى إنشاء مكاتب الفرق الإدارية لاصاص. [2] حيث أصحبت المبادرة من جانب الوحدات العسكرية الفرنسية، التي تأقلمت مع أسلوب الحرب الثورية، وقد عم الإرهاق في الداخل من جراء الإستراتيجية العسكرية الديغولية، وبدأ الحماس الذي عرفته الثورة عند بدايتها يتناقص[3] .

تلقت قوات جيش التحرير الوطني خسائر فادحة في الأرواح، نتيجة الاجراءات العسكرية الفرنسية الشاملة ، والمتمثلة بتكثيف العمليات العسكرية لضرب وحداث الجيش ومنع تواصلها مع غلق الحدود التونسية والمغربية بخطين مكهربين ، خط موريس[4] على طول الحدود الفاصلة بين الجزائر ودول الجوار تونس والمغرب ، ودعم هذا الخط بآخر بعد وصول الجنرال ديغول إلى السلطة سنة 1958 ويعرف باسم خط شال[5] على الحدود الجزائرية المغربية. ويعد هذا العمل من أخطر ما أنتجته المخابر الإستعمارية، وكان عرضه يتراوح بين 20 مترا وعدة كيلومترات وقوة تياره تصل إلى حوالي 20 ألف فولت بينما زرعت أرضه على امتداد العرض بألغام شديدة الحساسية. [6] ويذكر فرحات عباس رئيس الحكومة المؤقتة في هذا الصدد:((... الخط الدفاعي الفرنسي المسمى "خط موريس" يبقى لحد الآن غير قابل للاختراق، لقد أعاق الدخول من تونس باتجاه الجزائر، ونفس المانع يعزل الجزائر عن المغرب. وقد أفرز هذا الحصار فوضى خطيرة، خصوصا على الحدود الجزائرية التونسية، ذلك أنّ كتائب جيش التحرير المتوقفة قسرا صارت مركزا للتحريض والمنافسة القبلية)) [7].

---

1 إدريس خضير، البحث في تاريخ الجزائر الحديث 1830-1962، الجزء الثاني، دار الغرب، الجزائر، 2003، ص 279-280..

2 العربي الزبيري، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954-1962، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص ص 127-128

3 عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي، المرجع السابق، ص 26. ينظر: العربي الزبيري، كتاب مرجعي..، المرجع السابق، ص ص 127-128

4 سمي باسم آندري موريس وزير الدفاع في حكومة "بورجيس مونري"، انطلقت به الأشغال في أوت 1956، ويمتد على مسافة 750 كلم من عنابة إلى نقرين جنوبا وعرضه من 30 م إلى 60 م وغرابا من الغزوات شمالا إلى بشار جنوبا، حيث تتراوح طاقته الكهرابائية بين 5000 و6000 فولت. ينظر: ذدرافور بيكار، الجزائر شهادة صحفي يوغسلافي عن حرب الجزائر، ترجمة: فتحى سعيدي، موقم للنشر والتوزيع منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2001، ص ص 375-376. ينظر: الملحق رقم (18): خط موريس.

5 خط شال سمي باسم قائد القوات الفرنسية "شال موريس" كانت بداية الأشغال به مع نهاية سنة 1958، جاء موازي لخط موريس والمسافة قد تزيد أو تضيق حسب طبيعة الأرض رابح ومسالكها وهو عبارة عن حقول من الألغام والخنادق والحفر الخداعية العميقة في بعض الأحيان تصل إلى مسافة ما يزيد عن 05 كلم. ينظر: محمد العيد مطمر، هواري بومدين رجل القيادة الجماعية، دار الهدى، الجزائر، 2003، ص 38.

6 جمال قندل، خطا موريس وشال (على الحدود الجزائرية التونسية والمغربية وتأثيراتهما على الثورة الجزائرية 1957-1962)، الطبعة الاولى، دار الضياء للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006، ص 43 و ص 74 وص 84.

7 Farhat Abbes, autopsie d'une guerre,op.cit, p246.

تعد عملية اختراق خطي شال وموريس، غير مضمونة العواقب إطلاقا، واستهلك الكثير من الجهد، الذي أفقد الكثير من قوة جيش التحرير، واستشهد الكثير من عناصره وسط الأسلاك المكهربة، حيث وجه العقيد "عمر أوعمران" المسؤول عن التسليح في 08 جويلية 1958 رسالة إلى أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ يبلغهم فيها أن خط موريس المكهرب قد أصبح يشكل خطرا كبيرا على جنود جيش التحرير الوطني الذين يقومون بمحاولات قطع الأسلاك الكهربائية، أو فتح ثغرات بهدف فتح الطريق أمام إعادة تهريب الأسلحة إلى داخل الجزائر، فقد أدت هذه المحاولات إلى استشهاد حوالي 6000 مجاهد خلال فترة لا تتجاوز 60 يوما[1]. مما أدى إلى انحطاط معنويات مقاتلي جيش التحرير الوطني، فكان لزاما على لجنة التنسيق و التنفيذ إيجاد مخرج لهذا المأزق[2].

تعد المرحلة ما **بعد 1959م** من أصعب المراحل التي مرت بها الثورة الجزائرية إذ تواصلت العمليات العسكرية وتوسعت بشكل ضخم، وهذا بعد أن أسندت قيادة الجيش الفرنسي للجنرال شال الذي شرع في تطبيق المشروع العسكري[3] الحامل لإسمه للقضاء على الثورة وذلك بإتباع الخطوات التالية[4]:

– عزل الولايات عن قواعدها الخلفية اللوجستيكية الموجودة في الخارج، بتعزيز الخط المكهرب الذي أقيم على طول الحدود الشرقية والغربية، وقد أقيم حاجز جديد، هو خط شال إلى جانب خط موريس.

– العمل على إبادة جيش التحرير الوطني في الجبال والأرياف باستعمال أسلحة محرمة دوليا كقنابل النابالم.

– القيام بعمليات عسكرية جوية –برية– بحرية مكثفة لتمشيط البلاد والقضاء على المجاهدين.

– تجنيد المزيد من العملاء والحركة.

ومن أبرز العمليات التي تضمنها مخطط شال:

– عمليات الضباب في منطقة القبائل.

– عمليات التاج بالولاية الخامسة (opération couronné)، قادها الجنرال "غامبيازGambiez " و"ايزنو Izano" والعقيد "بيجارBigeard" وامتدت من فيفري إلى أفريل 1959.

–عمليات المجهر أو المنظار (Jumelles)قادها الجنرال شال صيف 1959 في الولاية الثالثة.

–عمليات الأحجار الكريمة (Pierres précieuse)قادها الجنرال "أولييه" نوفمبر 1959 على جبال الشمال القسنطيني وأجزاء من الولايتين الثالثة والأولى.

–عمليات الشرارة على مناطق جبال الحضنة بقيادة الجنرال شال شخصيا.

---

1 Mohamed Harbi, Le f.l.n : Mirage et réalité, op.cit, p 208.

2 أزغيدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام، المرجع السابق، ص ص 164-188.

3 الملحق رقم (19): خريطة مشروع شال العسكري عامي 1959-1960

4 صالح بلحاج، "مخطط شال وأثره في تطور حرب التحرير"، **مجلة المصادر**، عدد 02، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، 2000، ص 201.

وإلى جانب كل هذا لجأ الاستعمار إلى الإكثار من المحتشدات وتهجير السكان ليفصل بينهم وبين جيش التحرير الوطني. [1]

ضاعفت في المقابل قوات جيش التحرير الوطني عملياتها الصغرى منذ جانفي 1958، ضد القوات العسكرية الفرنسية على الحدود الجزائرية التونسية، و بذلك تبدأ "معركة الحدود" التي ستنتهي في أواخر شهر ماي من نفس السنة، و قد تكبدت وحدات جيش التحرير الوطني خسائر فادحة في هجماتها ضد خط" الموت" موريس ، قدرتها السلطات العسكرية الفرنسية بستة آلاف (6000) شهيدا وأربع آلاف (4000) قطعة سلاح[2].

أنشئت لهذا الغرض لجنة العمليات العسكرية (COM) [3] بالإضافة إلى تجاوز مفهوم الولايات تطبيقا لقرار المجلس الوطني للثورة الجزائرية 1957 [4] ، القاضي بإنشاء قيادة موحدة لجيش التحرير مقسمة إلى فرعين، الفرع الأول ترأسه العقيد "هواري بومدين" ، ومقره الحدود الجزائرية المغربية، و أما الفرع الثاني فترأسه العقيد "محمد السعيد"، ويتواجد على الحدود الجزائرية التونسية، وقد عرفت هذه الجهة صعوبات جمة منها قضية لعموري ، مما أدى إلى تأزم الوضع على الحدود الشرقية ثم انتقلت آثاره إلى الداخل خاصة بالولاية الأولى والقاعدة الشرقية. [5]

اتسعت الخصومات بين ضباط جيش التحرير، وسادت روح الفوضى وعدم الانضباط لدى جيش الحدود، واتهام كريم بلقاسم وزير الدفاع بالجهوية واتخاذه للقرارات الفردية ذات العواقب الوخيمة، من بينها إقدامه على فتح باب المناصب السامية في هياكل جيش التحرير الوطني للفارين من الجيش الفرنسي، الذين شرعوا في التوافد على القواعد الحدودية، وشكلوا فيما بعد جزءا مهما من الإطارات الإدارية والعسكرية داخل أجهزة الحكومة المؤقتة وفي صفوف هيئة الأركان العامة، هذا الإجراءات جعلت كريم بلقاسم يفقد نفوذه شيئا فشيئا داخل صفوف التحرير على الحدود، وسعى هؤلاء الضباط إلى العمل على طرده ومن ولاه من قادة الثورة، بدعوى الفشل الذريع في إيجاد حلول ناجحة للمشاكل الخانقة التي كانت تعاني منها الثورة، وفي مقدمتها مشكل التسليح[6]، التي زادت حدتها الأسلاك المكهربة على الحدود الحدود ومصادرة سفينة سلوفينيا التشيكوسلوفاكية المحملة بـ مائة وثمانية و أربعين 148 طنا من الأسلحة إلى جيش التحرير الوطني بالمغرب الأقصى. [7]

كما أن دافع القوي لتأسيس الحكومة المؤقتة هي الحاجة إلى طرف جزائري مفاوض له صفة تمثيل الثورة التحريرية، وخاصة بعد ارتدادات إضراب ثمانية أيام (من 28 جانفي إلى 04 فبراير 1957)، إن كان على المستوى

---

1 سليمان الشيخ، الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين، المصدر السابق، ص 112. ينظر كذلك: أزغيدي محمد لحسن، مؤتمر، المرجع السابق، ص ص 164-188.

2 أزغيدي محمد لحسن، مؤتمرالصومام...، المرجع السابق، ص ص 164-188.

3 تعرف في مصادر أخرى باسم هيئة أركان شرقية وغربية، شكلتها لجنة التنسيق والتنفيذ في أفريل 1958 وكانت تضم ستة عقداء : أربعة على الحدود الشرقية في غار الدماء (على الحدود التونسية الجزائرية) وهم العقداء : محمدي السعيد، عمارة بوقليز ، محمد العموري ، عمار بن عودة ، واثنين على الحدود الغربية في الناظور (على الحدود المغربية الجزائرية) هما: هواري بومدين وسليمان دهيليس ، ينظر علي كافي، من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946 -1962 ، دار القصبة، الجزائر، 1999، ص288. محمد عباس: فرسان الحرية ،المصدر السابق ،ص 100.

4 عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي، المرجع السابق، ص 26.

5 المرجع نفسه، ص ص 27-28

6 عمر بوضربة، االمرجع السابق، ص ص 38-39.

7 نفسه ص 24و ص 28-29.

الداخلي بالالتفاف الشعب بالثورة وتمسكه بخيارات جبهة التحرير الوطني، ويذكر في هذا الشأن محمد بجاوي أنه : ((كل المحاولات السلطة الاستعمارية القضاء على ذلك الإضراب الرهيب، فإنها لم تستطع أن تفكه وتفرق شمله وذلك بفضل القوة الشعبية الرزينة...))[1] ، وبهذا تحققت القطيعة النهائية بين النظام الاستعماري وبين كل فئات الشعب الجزائري، أما على المستوى الخارجي أعطى دفعا جديدا لأبعاد القضية الجزائرية في المحافل الدولية، حيث يضيف محمد بجاوي: ((إن هذا الإضراب أدهش الرأي العام الدولي بنجاحه، وسعد نطاقه، ومدته والوسائل الاستثنائية التي لجأت إليها السلطات الفرنسية لمحاولة إحباطه))[2] . حيث تعزز موقف جبهة التحرير الوطني على الصعيد الدولي، حيث تم مناقشة القضية الجزائرية في الدورة الحادية عشر للجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة في 17 فيفري، والثانية عشر في 13 ديسمبر 1957، وخرجت بتوصيات تعتبر المشكلة الجزائرية تندرج ضمن مبادئ ميثاق الأمم المتحدة في حق تقرير المصير[3].

من إرهاصات تأسيس الحكومة المؤقتة الجزائرية ، ظهور بوادر في السياسة الفرنسية للجلوس على طاولة التفاوض، خاصة بعد مجيء الجنرال ديغول إلى هرم السلطة في فرنسا إثر حوادث 13 ماي 1958 التي قادها غلاة المعمرين وقادة الجيش الاستعماري بالجزائر، كان ديغول يحظى بسمعة طيبة دوليا، وأعطى أهمية كبيرة للسياسة الفرنسية الجزائرية، التي كانت محورا أساسيا في برنامج الجمهورية الفرنسية الخامسة، فديغول بعودته هذه أعاد القوام والقوة للنظام الفرنسي، والذي يعول أساسا على الجيش والحل العسكري للقضاء على الثورة الجزائر وتحقيق طموحات المعمرين، حيث عمل على إضفاء الشرعية القانونية على الوجود الكولونيالي في الجزائر، إذ أعلن عن استفتاء شعبي في الجزائر بتاريخ 28 سبتمبر 1958 بصورة متزامنة مع استفتاء الفرنسيين حول الدستور الجديد لفرنسا، وهذا من أجل قطع الطريق على الثورة في بحثها على الاعتراف الدولي بالقضية الوطنية[(4)]، و في هذه الظروف شرعت لجنة التنسيق والتنفيذ في دراسة ملف ملف تحولها إلى حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية، من أجل مواجهة سياسة ديغول داخليا سواء عسكريا أو سياسية، و إيجاد جهاز سياسي شرعي يمكنها من أن تساهم في التعجيل بعملية المفاوضات و إيجاد تسوية سلمية.

بعدما استنفد ديغول كل السبل في إيقاف نزيف الثورة الجزائرية، التي فرضت عليه الجلوس على طاولة التفاوض، إذ جرت أولا المحادثات بين "كريم بلقاسم " مرفوقا بـ"فرحات عباس" و"جان عمروش" وهو كاتب من أصل جزائري ،كان صديق "لأوليفي غيشار" أحد المقربين من "الجنرال ديغول" ، وعندها فهم كريم من محدثه أن الرئيس الفرنسي يبدي استعدادا واضحا للتفاوض مع جبهة التحرير الوطني.[5]. شريطة أن يجد ندا له في قيادة الثورة، ثم وقع لقاء

---

1 محمد بجاوي،الثورة الجزائرية والقانون (1960-1961)، ترجمة علي الخش، راجعه: محمد الفاضل، دار اليقظة العربية ، بيروت، 1961 ص 100

2 المصدر نفسه، ص 100.

3 Resistance Algérienne, Edition B , Tétouan (Maroc), N°20, du 1er au 10 février 1957.

4 بعد اعتلاء ديغول سدة الحكم في فرنسا عام 1958، قام بزيارتين ميدانيتين للجزائر، وبادر بطرح ثلاثة مشاريع (مناورات) باتجاه الرأي العام الفرنسي والدولي تمثل في الاستفتاء، أما اتجاه القادة الميدانيين للثورة عبر عنه من خلال سلم الشجعان، أما اتجاه الشعب الجزائري فطرح مشروع قسنطينة، كما حاول أن يكبح إقدام قادة الثورة في الخارج على تأسيس الحكومة المؤقتة ، بالتلويح إفشال أي مسعى في الاتصالات بين الطرفين. ينظر: عبد النور خثير، تطور الهيئات القبادية للثورة التحريرية (1954-1962)، إشراف: حباسي شاوش، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص 169.

jean Lacouture , De Gaulle : politiques 1944-1959 , TomeII ,édition Le seuil , Paris , 1985, p 614 . Patrick Eveno -jean Planchais , La Guerre d'Algérie : dossier et témoignage , ed (la phonic- la decoverte) , Alger , 1990, p 220

5 عمر بوضربة، المرجع السابق،، ص 114. ينظر كذلك: محمد عباس: ثوار...عظماء (شهادات 17 شخصية وطنية)، المصدر السابق، ص 128.

آخر بين كريم بلقاسم مرفوقا بفرحات عباس مع جان عمروش، فكان ذلك دافعا قويا إلى تأسيس الحكومة لمواجهة استحقاقات مرحلة التفاوض[1].

II. على المستوى الخارجي:

يعد التغيير الجذري في موازين القوى بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، والتغيرات التي عرفها الوضع الدولي، بانتقال الزعامة من أوروبا إلى الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي، وظهور بوادر الصراع بينهما، وخروج القوى التقليدية (المتمثلة خصوصا في بريطانيا وفرنسا) منهكة اقتصاديا وعسكريا، وتأسيس هيئة الأمم المتحدة كهيئة دولية تهتم بكل القضايا العالمية العالقة بعد الحرب العالمية الثانية، منها قضية الاستعمار، وجعلها قضية دولية، حيث نجد في مواثيقها حق الشعوب في تقرير مصيرها[2]. مما انعكس سلبا على الحركة الاستعمارية العسكرية، حيث بدأت تظهر بوادر انهيار النظام الامبريالي الاستعماري، بظهور دول وطنية جديدة فتية مثل:الهند ، باكستان، إندونيسيا، بعدما تمكنت من تحقيق استقلالها السياسي، وبدأت حركة التحرر تأخذ منحنى تساعدي بين 1944-1956 نال 15 بلد أسيوي استقلاله، كما تمكنت دول إفريقيا مثل: ليبيا ، مصر، السودان والمغرب وتونس من نيل استقلالهما، وتسارعت وتيرة حركة التحرر في منتصف الخمسينات باستقلال أكثر من 40 بلدا[3]. مما دفع إلى خلق جبهة موحدة بين معظم شعوب العالم الثالث ضد الامبريالية الاستعمارية، ويجسد ذلك مؤتمر باندونغ[4] في أفريل 1955 والتضامن الأفرو آسياوي، إذ خاطب جمال عبد الناصر المؤتمرين بقوله :((إنني أستسمحكم في أن أعرب عن عميق تقديرنا للتأييد الكامل الذي لقيته قضايا شعوب شمال إفريقيا من جانب أعضاء المجموعة الآسيوية الإفريقية في الأمم المتحدة ، ذلك التأييد الذي كان مصدر النهوض المعنوي و الإلهام لشعوب تونس و الجزائر ومراكش في نضالها من أجل الحرية و الاستقلال)).[5]

إن هذا التوجه الشامل مكن جبهة التحرير الوطني من البروز على الساحة الدولية وأن تكون لها كلمتها في المناقشة الدولية القائمة على حق الشعوب في تقرير مصيرها، وبذلك أصبحت حركة التحرر الوطني الجزائرية جزء من حركة التحرر العالمية للقضاء على الظاهرة الاستعمارية وقوى الامبريالية العالمية.[6]

---

1 محمد عباس، ثوار عظماء ،المصدر السابق، ص 128.

2 مريم صغير، مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية (1954-1962)، الطبعة الثانية، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2012، ص 26.

3 تريبيكلوف، تفاقم الأزمة العامة للرأسمالية، ترجمة: خيري الضامن، دار التقدم، موسكو (روسيا)، 1975، ص ص 121-122.

ينظر: رياض عبد الصمد، العلاقات الدولية في القرن العشرين، ج2، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، 1983، ص 60

4 انعقاد مؤتمر باندونغ في إندونيسيا بحضور وفود 29 دولة أفريقية وآسيوية، واستمر المؤتمر لمدة ستة أيام (18-24 أفريل 1955)، وكان النواة الأولى لنشأة حركة عدم الانحياز. من أهم مبادئه: -احترام حقوق الإنسان -سيادة جميع الدول ووحدتها -عدم التدخل في شئونها. -تسوية المنازعات بالطرق السلمية. -تنمية المصالح المتبادلة بينها والتعاون .ونتج عن مؤتمر باندونج توطيد العلاقات الشخصية بين بعض زعماء الدول الحضور؛ فقد كان باندونغ أول رحلة للرئيس المصري جمال عبد الناصر خارج مصر بعد نجاح ثورة يوليو ، فتوطدت العلاقات بينه وبين الزعيم الهندي نهرو. حيث رافق الرئيس المصري وفد جزائري برئاسة محمد يزيد وحسين آيت أحمد، مما أعطى فرصة ذهبية للجزائر لتكثف جهودها من أجل أن تشارك فيه، حيث تمكن الوفد من إعطاء شرعية أكبر للدبلوماسية الجزائرية، ليقودا القضية الجزائرية، نحو التدويل في مختلف الهيئات الدولية وبالخصوص على مستوى هيئة الأمم المتحدة. إذ قدمت مجموعة من الدول الإفريقية والآسيوية في صيف 1955 بمذكرة إلى الأمين العام للأمم المتحدة طلبت فيها تسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة العاشرة للجمعية العامة التي تم عقدها في أكتوبر 1955 . ينظر: مالك بن نبي، مشكلات الحضارة: فكرة الإفريقية الآسيوسية (في مؤتمر باندونغ)، ترجمة: عبد الصبور شاهين، الطبعة الثالثة، دار الفكر ، دمشق –سورية، 2001.

5 عمار رخيلة، "الثورة الجزائرية والمغرب العربي"، **مجلة المصادر**، السداسي الأول، العدد الأول 1999.

6 Slimane Chikh, L'Algérie en arme…, op.cit, pp 455-457.

يعد البعد العربي أحد الدعائم الثورة الجزائرية، وبعد جيوسياسي للدبلوماسية الجزائرية، وجذور الدعم العربي جاء مباشرة بعد إنشاء جامعة الدول العربية في عام 1945، وكذلك من خلال المكتب المغرب العربي المؤسس في 05 جانفي1948، وكانت حركة انتصار للحريات الديمقراطية عضوا فيه إلى جانب حزب الاستقلال من المغرب الأقصى والحزب الدستوري الحر من تونس، والتي كان يرأسه الأمير عبد الكريم الخطابي، يعمل من أجل تحرير أقطار المغرب العربي من الاستعمار الفرنسي [1]، ثم أثناء الثورة التحريرية، إذ ورغم التذبذب والتردد في مواقفها اتجاه اندلا ع الثورة التحريرية في نوفمبر 1954، إلا أن الجامعة تداركت تأخرها وطرحت مشكلة الجزائر في الجامعة منذ 1955، إذ حركت الدول العربية المشرقية (سوريا، العراق، الأردن، لبنان، فلسطين وليبيا) في شكل مساعي دبلوماسية منسقة، كما اتخذ مجلس الجامعة في اجتماعه المنعقد يوم 29 مارس 1956 في القاهرة بالإجماع القرار التالي: ((**لقد قررت جامعة الدول العربية أن تؤيد تأييدا كاملا وبدون تحفظ الشعب الجزائري في كفاحه من أجل استرجاع الاستقلال**))[2]، كما تنوعت مظاهر الدعم العربي ، بين دعم مالي من خلال التبرعات الشعبية والهبات الحكومية لتغطية احتياجات الثورة المختلفة ،ودعم عسكري بإرسال الأسلحة والذخيرة، وهناك أيضا الدعم الطبي المتمثل في الأدوية وإسعاف المجاهدين الجزائريين الجرحى في المستشفيات العربية[3] ، ومن الأوجه الأخرى للدعم والتضامن العربي لكفاح الشعب الجزائري ما قدمته الحكومات العربية من تسهيلات للطلبة الجزائريين لمواصلة دراستهم في مدارسها ومعاهدها وجامعاتها ، وبالفعل تخرجت دفعات من الطلبة في مختلف التخصصات العلمية كانت رافدا قويا للثورة ، من خلال ما قدمه هؤلاء الطلبة من تضحيات في العمل المسلح والتعريف بقضية بلادهم في الخارج، وحتى الاستفادة من خبرتهم في وضع أسس الدولة الجزائرية المستقلة في سياق الدعم العربي للثورة ، تجدر الإشارة إلى دور الشعوب العربية والمنظمات الجماهيرية في دفع الأنظمة السياسية العربية بما فيها تلك التي تدور في فلك دول الغرب ، لاتخاذ مواقف قومية مبدئية من ثورة الشعب الجزائري . [4]

زيادة على أن المساندة العربية الجماهيرية كانت دائما موحدة وباستمرار من بداية الثورة التحريرية حتى إفتكاك الجزائر لاستقلالها، وتجاوزت التعبئة الجماهيرية العربية بجانب الثورة الجزائرية حدود البلاد العربية من خلال مطالبة القوى العالمية المناهضة للاستعمار والحركات النقابية العالمية بالتضامن مع الشعب الجزائري والاعتراف بحقه في تقرير مصيره . [5]

كان للصحافة ووسائل الإعلام العربية الأخرى دور في تعميق هذا الشعور القومي العربي الجياش تجاه الثورة الجزائرية في الوجدان العربي، ومضاعفة التعبئة الجماهيرية بواسطة حملاتها التشهيرية على مدى خطورة وبشاعة القمع والتدمير الفرنسي المسلط على الشعب الجزائري ، داعية في نفس الوقت الشعوب العربية للتعبير عن رفضها واستنكارها بواسطة المظاهرات والمسيرات والتجمعات المنددة بفرنسا وحلفائها[6] .

---

1 عبد الرحمان العقون، الكفاح القومي والسياسي، الجزء الثالث، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص 56.

2 مولود قاسم نايت بلقاسم، ردود الفعل الاولية داخلا وخارجا على غرة نوفمبر ..، المصدر السابق، ص ص 193-194

3 مريم صغير، المواقف الدولية..، المرجع السابق، ص ص 204- 205.

4عبد الحميد دغبار،جامعة الدول العربية والقضايا المعاصرة ، قراءة في المواقف والقرارات ، ط1، الجزائر، دار الخلدونية، 2007، ص 101.

5مولود قاسم نايت بلقاسم، ردود الفعل الاولية داخلا وخارجا... ، المصدر السابق، ص 196

6 أحمد بشيري، الثورة الجزائرية والجامعة العربية، ط2، الجزائر، منشورات تالة، 2009، ص ص 35-36.

اعتمدت الثورة الجزائرية في بداية الأمر على إذاعات الدول العربية الشقيقة التي وقفت إلى جانب ثورتنا مثل: إذاعة القاهرة، في سنة 1958م تمكن السيد حامد روابحية الذي كان رئيسا للبعثة الجزائرية بالعاصمة العراقية من إعداد برنامج خاص بالثورة الجزائرية، بالإضافة إلى صوت الثورة الجزائرية بليبيا من خلال محطتين إذاعية محطة طرابلس تبث حصة تتضمن أخبار عسكرية وتعليقا سياسيا تحت إشراف قاضي، ثم تلاه محمد الصالح الصديق ، مع تطور الثورة الجزائرية، وعدم وصول الإذاعات إلى الشعب أدت الحاجة إلى ضرورة إنشاء إذاعة سرية التي بدأ نشاطها الفعلي في سنة 1957[1]. كما استطاعت الحكومة المؤقتة للجمهورية من تأسيس: " **وكالة الأنباء الجزائرية**" [2] بتونس سنة 1961 م، التي ارتبطت مع وكالات الأنباء العالمية، خاصة وكالة أنباء الشرق الأوسط، لنقل نشرة أخبار يومية مدعمة بخدمة مصورة، مما مكن الإعلام الجزائري من الوقوف ندا لترسانة الإعلامية الاستعمارية وحلفائها [3].

ومن مظاهر الدعم العربي للثورة الجزائرية، الدور السياسي والدبلوماسي الذي لعبته مصر في تدعيم مشاركة وفد جبهة التحرير الوطني في فعاليات مؤتمر باندونغ عام 1955. وقد مكن الموقف المصري هذا من تحقيق الثورة لعدة مكاسب يمكن حصرها في تدويل القضية الجزائرية في المحافل الدولية والتزام المؤتمرين بتقديم المساعدة المادية للثورة الجزائرية والتأكيد على شرعية وعدالة المطالب الجزائرية . وقد تعرضت مصر من جراء مواقفها المبدئية المساندة للثورة الجزائرية على كافة المستويات لعدة أخطار من طرف القوى الإمبريالية التي رأت في التعاون والتنسيق المصري الجزائري تهديدا لمصالحها في المنطقة العربية. فراحت تمارس عليها الضغوط والتهديد، وكان العدوان الثلاثي عام 1956 إشارة واضحة من قبل هذه القوى للحكومة المصرية لوضع حد لدعمها لجبهة التحرير الوطني. ولم تكن مصر البلد العربي الوحيد الذي تعرض للتهديدات، فهناك أيضا تونس والمغرب وليبيا فرغم الظروف الحرجة التي كانت عليها هذه الدول فقد سارعت حكوماتها وشعوبها في توفير الرعاية وحفاوة الاستقبال على المستوى الشعبي والرسمي،لكل الجزائريين الذين أقاموا على أراضيها[4].

وما يبين الدعم العربي للجزائر في المحافل الدولية، قيام مجلس الجامعة العربية في دورته التاسعة بتكليف المملكة السعودية برفع القضية الجزائرية إلى مجلس الأمن، وهذا ما قام به الممثل السعودي الدائم في هيئة الأمم المتحدة الذي قدم رسالة إلى مجلس الأمن بتاريخ 05 جانفي 1955 لفت فيها انتباهه إلى خطورة الوضع السائد في الجزائر[5]، كما حملت المملكة العربية السعودية من خلال ممثلها "أحمد الشقيري" فرنسا المسؤولية الكاملة عما يحدث للشعب العربي في الجزائر[6]. الجزائر[6]. كما تمكنت من إقناع أربعة عشر دولة إفريقية وآسيوية من الدول المشاركة في دورة الأمم المتحدة لعام 1955 في دعم طلب إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة[7]. وتم التنسيق المواقف العربية خاصة خاصة منها العراق وسوريا والكويت لكسب التأييد الدولي للقضية الجزائرية[8].

---

1 رشيد حمليل وآخرون، ، الإعلام ومهامه أثناء الثورة، دار هومة، الجزائر، 2005، طبعة خاصة وزارة المجاهدين، ، ص: 398.

2 لعوج نصر الدين، المرجع السابق، ص ص 355 -357.

3 الصادق دهاش ، مقتطفات من الإعلام في الثورة التحريرية الكبرى، في ملتقى الإعلام ومهامه أثناء الثورة، مرجع سابق، ص. ص: 149-163

4 أحمد بشيري، المرجع السابق، ص ص 35-36.

5 مريم صغير، المواقف الدولية..،المرجع السابق، ص ص 214-215.

6 جريدة المجاهد، العدد 10، بتاريخ 5 سبتمبر عام 1957، ص 09. ينظر: مريم صغير، المرجع السابق، ص 215

7 مريم صغير، المرجع السابق، ص 215

8 المرجع نفسه، ص 215

كما وجه ممثل الوفد السعودي في دورة 1956 للمجلس الأمن، لومه لدول الحلف الأطلسي التي أزاحت القضية الجزائرية من جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة قائلا: "**كيف تقفلون أبواب الأمم المتحدة في وجه القضية الجزائرية، نحن لا نريد لفرنسا إدانة ولا إهانة، كل ما نريده هو الوصول إلى حل سلمي ديمقراطي وفق أهداف الأمم المتحدة** "[1]. وهكذا كان التحدي العربي والمسعى المتواصل من أجل افتكاك حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره.

وبعد إنشاء GPRA حظيت الجزائر بدخولها الجامعة العربية كعضو مراقب[2]، ويقدم لنا أحمد توفيق المدني صورة عن التضامن جامعة العربية للقضية الجزائرية قائلا: ((أن انضمام الجزائر للجامعة العربية جاء متأخرا نتيجة تردد هذه الأخيرة أمام الجانب القانوني للقضية الجزائرية، انطلاقا من مزاعم فرنسا بأن الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا، وبالتالي فإن أي مناقشة لقضيتها تعتبر تدخلا سافرا في شؤونها الداخلية))[3]. لكن الآفاق العربية فتحت المجال أمام الدبلوماسية الجزائرية في الفترة التي أعقبت تأسيس الحكومة المؤقتة الجزائرية.

يعتبر الدعم المغاربي من أهم روافد الثورة الجزائرية، وهذا نتيجة للانتماء الحضاري والمعاناة المشتركة من الاستعمار الفرنسي والوعي بالمصير المشترك للشعوب المغرب العربي، وتعد أحداث ساقية سيدي يوسف[4] في 08 فبراير 1958 بالحدود الجزائرية التونسية، كأحد التضحيات النضال المشترك بين شعوب المنطقة، وجاء كرد فعل للدعم التونسي للثورة الجزائرية والتي سقط فيها العديد من الشهداء الجزائريين والتونسيين، هذه الأحداث زادت الضغط على أقطاب المغرب العربي، مما عجل بتنظيم مؤتمر طنجة[5] بالمغرب الأقصى من 27 إلى 30 أفريل 1958، الذي جمع حزب حزب الاستقلال المغربي وحزب الدستور التونسي وجبهة التحرير الوطني الجزائرية[6] وأوصى بتأسيس حكومة جزائرية مؤقتة مؤقتة وبعث فكرة ندوة مغاربية من أجل تفادي التدخل المصري في المنطقة وتحديدا من البوابة الجزائرية [7] .

---

1 مريم صغير، المرجع السابق ، ص 215.

2 Chikh (Slimane) : *Le Mechreck Arabe et la Guerre d'Algérie, Aix en provence, gis, 1982*, p 77.

3 أحمد توفيق المدني، حياة كفاح (مع ركاب الثورة التحريرية)، الجزء الثالث، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر، 1982، ص ص 272-273.

4 شرعت القوات العسكرية الفرنسية في تطبيق حق المتابعة ضد جنود جيش التحرير الوطني عبر الحدود، تطبيق لأوامر سالان، الذي أصدر أوامر تقضي بحق المتابعة، من هنا جاءت أوامر للطيران الحربي الفرنسي بقنبلة منطقة ساقية سيدي يوسف يوم 08 فيفري 1958 التي أدت إلى استشهاد 69 مدنيا وحصيلة ثقيلة من الجرحى قدرت بمائة و ثلاثين، من الطرفين التونسي والجزائري، ويعد ذات الهجوم مؤشرا لتزايد الضغط في المغرب العربي.

5 من بين القرارات العلنية التي صادق عليها المؤتمرون تتمثل فيما يلي : – إقرار مبدأ تقديم مساعدة مالية للجزائر في حربها – حق الشعب الجزائري الثابت في السيادة الاستقلال، بوصفه الشرط الوحيد لفض النزاع الفرنسي الجزائري – استنكار واستياء من الدعم الذي تتلقاه فرنسا من قوات الحلف الأطلسي والذي يؤثر على السلام والتعاون الدوليين – المطالبة بكف القوات الفرنسية استعمال التراب المغربي والتونسي كقاعدة للعدوان ضد الشعب الجزائري، وضرورة تصفية الاستعمار في المغرب العربي– اعتبار الوحدة المغاربية مشروطة باستقلال الجزائر ومساعدة هذه الأخيرة في كفاحها ضد المستعمر . ينظر: " وقائع مؤتمر طنجة "، افريل 1958، المجاهد الأسبوعي ، العدد 1186، الجمعة 29 افريل 1983.

Slimane SHIKH, L'Algérie en arme .., op.cit, P 205.

6 الوفد الجزائري المشارك في المؤتمر: فرحات عباس، عبد الحميد مهري، عبد الحفيظ بوصوف، أحمد فرنسيس، أحمد بومنجل ورشيد قايد. ينظر:

La conférence de l'unité (TANGER 27-30 AVRIL 1958)Ireman Bibliothèque Secrétariat d'état à L'information – République Tunisienne.

ينظر: عمار رخيلة، "الثورة الجزائرية والمغرب العربي"، **مجلة المصادر**، السداسي الأول، العدد الأول 1999، ص ص 112-125.

7 (8)) Ferhat abbas , autopsie d'une guerre ,édition Garnier frères paris 1980,pp :232-233.

ينظر كذلك: أزغيدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير ، المرجع السابق،ص 170.

على رغم من أهمية النتائج التي توصل إليها مؤتمر طنجة فإن الظروف الداخلية والدولية للأطراف الثلاثة المشاركة في المؤتمر لم تكن تسمح بتجسيد تلك القرارات والتوصيات، حيث طرأ تغير على موقف حكومتي تونس والمغرب باستغلالهما للقضية الجزائرية وتلاعبهم بمصيرها لتحقيق مكاسب شخصية، إذ تعرضت الثورة الجزائرية لضغوط من طرف نظامي تونس والمغرب الأقصى، نتيجة لإصدار فرنسا لحق المتابعة العسكرية لعناصر جيش التحرير الوطني عبر الحدود، مما شكل خوف لدى نظامي تونس والمغرب من أخطار امتداد الحرب إلى بلديهما، مما دفعهما لمحاولتهما احتواء الثورة الجزائرية، وهذا ما جسد فعلا في ضغوط سياسية و"نصائح" للركون إلى المفاوضات.

تجلت الآثار السلبية في بعض مواقف الدولتين تونس والمغرب الأقصى من الثورة الجزائرية ، مباشرة بعد استقلالهما، فقبل انعقاد مؤتمر طنجة كان حزب الاستقلال قد أثار مسألة الحدود بين الجزائر والمغرب مطالبا الملك بضرورة مفاوضة الفرنسيين لاسترجاع بعض المناطق التابعة للمغرب في الجزائر، واشتد الإلحاح المغربي على جبهة وجيش التحرير الوطنيين حول إعادة تقسيم الحدود، وأقحم الملك المغربي " محمد الخامس" في حملة هذه المطالب، حيث طرح مطالبه التوسعية لأول مرة في 1958/02/25 م ، والمتمثلة في تأسيس مملكة مغربية كبرى تشمل أجزاء من حدود الجزائر – المغربية، مرورا بالصحراء المغربية وانتهاءا بضم موريتانيا، واحتج رسميا ضد منح فرنسا تراخيص للشركات الأجنبية للبحث عن التنقيب عن البترول في حوض تندوف الجزائري أصلا، وضد التجارب الصاروخية الفرنسية في منطقة بشار الجزائرية، والتفجير النووي في منطقة رقان (التي وصفها في مؤتمر الدار البيضاء 1961/03/8 م بأنها جزء من أرضنا)[1]، وهكذا فإنه في ((الوقت الذي كانت فيه حرب التحرير في أعنف معاركها شكل المغرب سنة 1958 لجنة للتفاوض مع الاستعمار الفرنسي حول الحدود المغربية الجزائرية))[2].

وكان من شأن ذلك الطرح أن يؤدي بعد استرجاع الجزائر لاستقلالها إلى مشادات في حدود القطرين.كما قامت حكومة مراكش بالاستيلاء على الأسلحة التي تمكنت قيادة وهران من شرائها وتهريبها عبر مراكش[3]، مما أدى إلى احتقان شديد وقوع مناوشات مسلحة بين وحدات جيش التحرير والقوات الملكية في أوت 1959.[4]

أما فيما يخص الجانب التونسي فعقد مع فرنسا في جوان 1958 اتفاقية "إيجلي " لتحويل البترول الجزائري عبر أنبوب نفط من آبار إيجلي (بالجنوب الجزائري) إلى ميناء قابس (شمال شرق تونس)، وكانت موافقة الحكومة التونسية على تلك الاتفاقية سببا كافيا لتعكير العلاقة بين جبهة التحرير الوطني والحكومة التونسية[5]، فإن جريدة المجاهد نقدا للموقف التونسي "عنونت افتتاحية العدد 27 بالعنوان التالي: "الخبز المسموم"جاء فيها على الخصوص "إن الدماء التي دفعها شعبنا في المغرب العربي بسخاء لم يبذلها في سبيل " الخبز المسموم" الملطخ بالدماء و المذلة و الجرائم الاستعمارية ".[6] وأضافت المجاهد:" نحن لا ننازع في أن مد الأنابيب البترولية من تونس ستستفيد منه البلاد التونسية بما لا يقل عن

---

1 لعوج نصر الدين، المرجع السابق، ص 300. ينظر: الملحق رقم: (20)خريطة المطالب المغربية في الأراضي الجزائرية.

2 عمار رخيلة، "الثورة الجزائرية والمغرب العربي"، المرجع السابق، ص ص 112-125 .. د.إسماعيل دبش ،السياسة العربية والموافق العربية والدولية تجاه الثورة الجزائرية (1954-1962) مرجعية لترشيد حاضر ومستقبل سياسة الجزائر الاقليمية والدولية، دار هومة ،الجزائر. 2007، ص 110.

3 فتحي الديب ، جمال عبد الناصر والثورة الجزائرية ،الطبعة الاولى ،دار المستقبل العربي ،القاهرة مصر 1984 ص387 .

4 Hartmut Elsenhans, la guerre d'Algérie 1954-1962, ED publisud, 1999, p 88.

5 إسماعيل دبش، السياسة العربية...، المرجع السابق، ص 110.

6 المجاهد : العدد 27 الصادر بتاريخ 7 ماي 1958

مليار فرك سنويا، ولكننا نعتقد أن تونس تستطيع أن تضحي بهذا المليار في سبيل انتصار الجزائر" . [1] يعد تصرف الحكومة التونسية منافيا لقرارات مؤتمر طنجة، الذي تم فيه التأكيد على المصير المشترك لبلدان المغرب العربي. لكن هذه المواقف يمكن اعتبارها سقاطات من الحكومة التونسية الفتية، التي نالت استقلالها منذ سنتين فقط، وهي تجربة قصيرة يمكن تفهمها خاصة وأن المواقف التونسية ستصبح أكثر إيجابية مع القضية الجزائرية خاصة في جانبها السياسي والدبلوماسي، وكذلك الدعم الطبيعي للشعب التونسي للنشاط المسلح لجيش التحرير الوطني ، وبذلك تصاعد التضامن والتنسيق بين الشعبين الجزائري والتونسي أصبح أقوى لمواجهة استعمار واحد يمس تونس قبل الجزائر.[2]

كما إلتقت الحكومتان المغربية والتونسية بلجنة التنسيق والتنفيذ عن الجزائر في مدينة المهدية بتونس في منتصف شهر جوان (17-20 جوان 1958) ،وهو اللقاء الذي يعرف بـ"مؤتمر المهدية "[3]، والذي خصص لبحث كيفيات تنفيذ توصيات مؤتمر طنجة، وأكد على حق الشعب الجزائري في الاستقلال والسيادة، فإن موضوع إنشاء حكومة جزائرية أرجئ البت فيه، لكن لجنة التنسيق و التنفيذ بدأت في الحقيقة منذ شهر جوان 1958 في إسناد وظائف حكومية معينة لأعضائها، وكانت قد شكلت "شبه حكومة " من السادة:

-فرحات عباس: الشؤون الإعلامية.

-كريم بلقاسم، عمار وزقان، عبد الحفيظ بوصوف: الشؤون العسكرية.

-محمد الأمين دباغين: الشؤون الدبلوماسية.

-الأخضر بن طوبال: الشؤون الداخلية.

-محمود الشريف:الشؤون المالية

-عبد الحميد مهري: الشؤون الاجتماعية[4]

وكانت تلك التشكيلة الحكومية باشرت المهام المسندة إليها إلى غاية الإعلان الرسمي عن " الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية " بتاريخ 19 سبتمبر 1958، ولما كان الإعلان عن الحكومة المؤقتة من القاهرة، فإن ذلك كان نتيجة " رفض طلب جبهة التحرير الوطني بتكوين حكومة جزائرية مؤقتة في المغرب أو تونس قبل تقديم نفس الطلب إلى مصر " [5] وإن كان الإعلان تم في نفس الوقت في كل من الرباط وتونس.

وعلى الرغم من استمرار الدعم الأقطار المغاربية للثورة الجزائرية دبلوماسيا وماديا من خلال تواجد قوات جيش التحرير الوطني واستعمال أراضي الأقطار المذكورة كمناطق ومنافذ إستراتيجية لعمل جيش التحرير الوطني، فإن ما كان

1المجاهد : العدد 27 الصادر بتاريخ 7 ماي 1958. ينظر: عمار رخيلة، "الثورة الجزائرية والمغرب العربي"، المرجع السابق، ص ص 112-125.

2 إسماعيل دبش، السياسة العربية...، المرجع السابق، ص ص 112-113.

3 Slimane SHIKH, L'Algérie en arme…, op.cit, P : 491.

4 عمار رخيلة، التطور السياسي والتنظيمي لجبهة التحرير الوطني، ديوان المطبوعات الجامعية، 1993، ص78.

5 إسماعيل دبش ، "المواقف العربية والدولية تجاه الثورة الجزائرية "، **مجلة العلوم السياسية** ،ع1. 1994.

يشوب العلاقات من حين لآخر من اختلافات نتيجة التباين في الرؤية الإستراتيجية ونتيجة طبيعة جبهة التحرير الوطني كحركة تحررية، وحرص السلطتين في المغرب وتونس على ممارسة دورهما كدولتين ذات سيادة، لكن يمكن القول أن مؤتمر طنجة يعد من أبرز الفرص التاريخية الضائعة بالنسبة لمشروع "الوحدة المغاربية".

وبهذا توفرت الأسباب الكافية لتعجيل بتأسيس الحكومة المؤقتة الجزائرية. التي كانت في الأساس موجودة في أجندة قادة الثورة، حيث ظهر أول اقتراح على يد كل من بن بلة وخيضر وآيت أحمد في عام 1956 في الرسائل التي كان أعضاء الوفد الخارجي يتبادلونها مع قيادة العاصمة، لكنها قوبلت بالرفض الشديد من عبان رمضان ومعللا ذلك بامتعاضه من فكرة تشكيل حكومة جزائرية في المنفى[1]، وفي المقابل أقر مؤتمر الصومام بإمكانية تحويل لجنة التنسيق والتنفيذ إلى حكومة مؤقتة[2].

ثم طرحت الفكرة من جديد حيث أشار رضا مالك أن حسين آيت أحمد بعد اعتقاله مع رفاقه بقي يراسل لجنة التنسيق والتنفيذ ويحثها على الإسراع بتشكيل حكومة مؤقتة في بداية عام 1957 [3] .

ثانيا: الأهداف من تأسيس الحكومة المؤقتة

يعتبر تأسيس الحكومة المؤقتة الجزائرية مكسب للأمة الجزائرية، وواجهة تعيد للوطن الجزائري حريته واستقلاله بعد قرابة قرن وربع من الاستعمار، وتعيد زرع روح التفاؤل والأمل لدى فئات الشعب الجزائري الطامحة إلى فتح قناة شرعية تُواصل الثورة من خلالها المكاسب المحققة طوال الأربع سنوات الماضية من الكفاح، وتعيد بعث الدولة الجزائرية على خريطة العالم من جديد[4].

لتحقيق هذا المكسب كان على قادة الثورة التخلص من رواسب الماضي والمصالح الضيقة وتغليب المنفعة العامة للوطن، ولهذا كان من أهداف تأسيس GPRA تحقيق نوع من الانسجام والوحدة التي لطالما كانت لجنة التنسيق والتنفيذ تفقدها، ويذكر عباس فرحات في هذا الصدد أن الهدف من إنشائها هو إيجاد حلول ناجحة لتلك الصراعات التي كانت تحدث بين الأشخاص والقيادات داخل الثورة والتي أدّت إلى تربع كريم بلقاسم على عرش الزعامة والسيطرة عليها مع إبقاء كل من بن طوبال وبوصوف متربصين به[5]، كما أنّ الجميع كان يسعى لكسب المزيد من النفوذ والتموقع في المراكز العالية.[6]

أرست القوة السياسية الجديدة نواة السلطة القادمة، مبنية على التفرد بالقيادة والحكم من جديد، مع العلم أن أصحاب ولادة الثورة الجزائرية حرصوا على إقرار الممارسة الجماعية في القيادة والعمل، فكانت بداية لتقهقر السلطة الجماعية، وتحولها إلى شكل خاص ذي طبيعة عسكرية، خاصة بعد مقتل عبان رمضان، وبالطبع كانت هذه التصفية

---

1 Mabrouk Belhocine, le courrier Alger-le Caire 1954-1956 édition Casbah, Alger, 2000, p149

2 النصوص الأساسية لثورة أول نوفمبر 54، المرجع السابق، ص 41.

3 رضا مالك، الجزائر في ايفيان، تاريخ المفاوضات السرية 1956-1962، ترجمة: فارس غصون، ط1، دار الفارابي، الجزائر، 2003، ص 44-46.

4 عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي، المرجع السابق، ص 40.

5 يرى محمد العربي الزبيري أن تأسيس GPRA يعد انقلابا عسكريا قام به الباءات الثلاث. عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي، المرجع السابق، ص 46.

6 حميد عبد القادر، فرحات عباس، رجل الجمهورية، دار المعرفة، الجزائر، 2001 ، ص 188. ينظر: محمد حربي، الجزائر الأسطورة والواقع، المصدر السابق، ص 189.

سابقة خطيرة أرخت لمرحلة جديدة من تطور أساليب الإزاحة والاستحواذ على مواقع النفوذ...فهي أساليب تتجاوز الإطار المؤسساتي، كما يقول محمد حربي: ((**تسوى كل الأمور خارج المؤسسات الموجودة**))[1]. وكما يؤكده أيضا محمد لبجاوي: ((فقد حرف موت عبان كل مصير المنظمات القائدة لجبهة التحرير الوطني، حيث كرس التقسيم المؤسف بين السلطة الشرعية والسلطة الفعلية...(وكان من نتائج ذلك) عدم احترام، وبشكل نهائي، لمبدأ الجماعة فيما يتعلق بالمسائل الهامة، فالثلاثة –يقصد بن طوبال، بوصوف وبلقاسم les trois B– يتخذون القرارات والباقي ينصاع))[2].

ومن بين الأهداف تأسيس GPRA، وضع حل لمشكلة تزويد الثورة بالسلاح، خاصة بعد إقامة خطي شارل وموريس على الحدود التونسية والمغربية، وأصبحت هناك صعوبة في إدخال الأسلحة إلى التراب الوطني، وفك الذائقة التي كانت تعاني منها جبهات القتال في كل الولايات تقريبا. لهذا عمدت الحكومة المؤقتة من الناحية العسكرية الإسراع في التسليح وتقوية القدرات العسكرية لجيش التحرير الوطني، حتى يتسنى لها الضغط على فرنسا على مستوى الأرض والتفرغ لها في المحافل الدولية لإجبارها على التفاوض وامتثال لمبدأ حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره.[3]

تتمثل أهداف الحكومة المؤقتة أيضا في إقناع الرأي الوطني أن هناك مؤسسة سياسية تعمل على إضفاء الشرعية السياسية للكفاح المسلح، وتمهيدا لبناء الدولة الجزائرية الحديثة بمعايير وقيم جزائرية، وإقناع الرأي العام العالمي بأن المفاوض الجزائري الشرعي موجود، إنه مستعد للدخول في مفاوضات رسمية مع الحكومة الفرنسية طبقا للشروط التي حددها بيان أول نوفمبر 1954 ، والتي أقرها مؤتمر الصومام 1956 ، ويتمثل الهدف الآخر في وضع حد فاصل لما تدعيه الحكومة الفرنسية في مناسبات عديدة بأنها لا تجد أمامها ممثلا حقيقيا للمسلمين الجزائريين تتفاوض معه رسميا[4]. وقد لخص أحمد توفيق المدني الهدف الذي أنشئت من أجله الحكومة المؤقتة ومهمتها بقوله: ((المقصود منها إقناع الرأي العام العالمي بأن المفاوض الجزائري موجود وهو يظهر رغبته في الاتصال ضمن مفاوضات رسمية بالحكومة الفرنسية على مقتضى الشروط التي أعلنتها الثورة... والمهمة الأساسية للحكومة المؤقتة هو تحقيق الاستقلال وتمكين الجزائر من إبداء صوتها في وسط عالمي، والتهيئة لهذا العمل))[5] .

كما توضح أيضا الرسالة التي وجهتها الحكومة غداة تشكيلها للرئيس المصري جمال عبد الناصر الهدف من إنشاءها حيث جاء فيها: ((إن تشكيل هذه الحكومة ...في هذا الوقت بالذات، إنما هو رد عملي علني على ذلك التحدي الصارخ الذي ألقت به الحكومة الفرنسية على وجه الشعب الجزائري المجاهد عندما أعلنت سياسة الاندماج التام، وأخذت توافي تنفيذها بواسطة إرغام الشعب على المشاركة في الاستفتاء الذي تقوم به فرنسا يوم 28 سبتمبر 1958 حول الدستور الفرنسي الجديد... وتضع حدا فاصلا لما تدعيه الحكومة الفرنسية في مناسبات عدة من أنها لا تجد أمامها ممثلا صحيحا تفاوضه رسميا لمحاولة إيجاد حل للقضية الجزائرية)).[6]

---

1 Mohamed Harbi, Le FLN mirage et réalité, op.cit, p 197.

2 M.lebjaoui, Vérités sur la révolution Algérienne, A.N.E.P, Alger 2005, p52.

3 عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي، المرجع السابق، ص ص 38-39.

4 عقيلة ضيف الله، التنظيم السياسي والإداري في الجزائر، المرجع السابق، 1995 ،ص 363.

5 أحمد توفيق المدني، حياة كفاح، الجزء الثالث، المصدر السابق، ص ص 399-400. ينظر كذلك: أزغيدي محمد لحسن: المرجع السابق ،ص 171.

6أحمد توفيق المدني، حياة كفاح، الجزء الثالث، المصدر نفسه، ص ص 402-404.

تحددت الثقافة السياسية لدى أعضاء الحكومة المؤقتة في إعادة ضخ وأحياء القيم الاجتماعية للشعب الجزائري بمنحه الاستقلال التام عن فرنسا وانسلاخه من كل الرواسب التي تركها المستعمر ، وإدماجه من جديد كشخص من أشخاص القانون الدولي، ببعث للدولة الجزائرية وإحيائها من جديد، من خلال العمل الدبلوماسي الذي قاده أعضاء الحكومة المؤقتة بشرح القضية الجزائرية في الأوساط الدولية والعمل على كسب تأييد الرأي العام الدولي، هذا النشاط الدبلوماسي أربك السلطات المدنية والعسكرية الفرنسية مما عرضها للانتقادات من طرف الرأي العام الفرنسي، والوقوف إلى جانب تقرير مصير الشعب الجزائري.[1]

ثالثا: تشكيلات الثلاث للحكومة المؤقتة الجزائرية

يعتبر تشكيل الحكومة المؤقتة في هذه الفترة بالذات من تاريخ الثورة الجزائرية تطورا هاما قد اقتضته ظروف الحرب، وأملته ضرورة شمولية التحرك السياسي وتوسيع ذلك إلى نطاق عالمي أشمل وأوسع بهدف التعريف بالثورة وبإنجازاتها، وبالتالي الحصول على تأييد دولي كامل للشعب الجزائري الذي يحارب من أجل استقلاليته. وبهذا جسد قادة الثورة من خلال ثقافتهم السياسية النطاق العام المعقول للعمل السياسي والحدود المشروعة للأفراد المسموح لهم بالمشاركة في العملية السياسية، كما حددوا النظام العام لوظائف ومهام الحكومة المؤقتة ، من هذا المنطلق تم تحديد أعضاء الحكومة المؤقتة الجزائرية التي ستمارس مهامها [2].

I. تشكيل الحكومة المؤقتة الأولى[3]:

يذكر محمد حربي أن لجنة التنسيق والتنفيذ عقدت عدة اجتماعات ما بين شهري جويلية وسبتمبر 1958 لطرح وجهات النظر حول الوضعية الصعبة التي تعرفها الثورة. وبعد مخاض عسير أخذت لجنة التنسيق والتنفيذ قرار تحولها إلى حكومة[4].

اقترح فرحات عباس فيما يتعلق بتوزيع الحقائب الوزارية، أن تمثل في الحكومة التشكيلات الأربع الموجودة في جبهة التحرير الوطني، وهي اللجنة الثورية للوحدة والعمل، وحركة الانتصار للحريات الديمقراطية، والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، والعلماء، وأشار بن يوسف بن خدة في هذا الصدد أن التشكيلة الحكومية كانت تتوفر على مبدأ الوحدة الوطنية أستثنى منها إلا الشيوعيين[5]، وأما رئاسة الحكومة فأقترح أن تعود إما لصالح كريم بلقاسم باعتباره أحد التاريخين أو أو تعود إلى الدكتور الأمين دباغين على اعتبار أنه كان رئيس الوفد الخارجي[6]. لكن الاقتراحين اصطدما بمعارضين، فالاقتراح الأول القاضي بتعين كريم بلقاسم على رأس الحكومة اعترض عليه كل من لخضر بن طوبال وعبد الحفيظ

---

1 الغالي غربي، "الإستراتيجية الفرنسية بعد مؤتمر الصومام 1956-1957"، مجلة الرؤية، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، العدد3، الجزائر، ص ص 70-71

2 عبد الهادي الجوهري، دراسات في العلوم السياسية وعلم الاجتماع السياسي، المكتبة الجامعية، الطبعة الثامنة،الاسكندرية، 2001.، ص 287.

3 الملحق رقم (21): تشكيلة أول حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية.

4 Mohamed Harbi : Le FLN Mirage et Réalité, op.cit. pp 212.215.

5 بن يوسف بن خدة، "الذكرى الثلاثون لتأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية"، **مجلة أول نوفمبر**، عدد سبتمبر-أكتوبر، 1988، ص11. ينظر كذلك: جمال قنان، "تشكيل الحكومة المؤقتة نقله نوعية في ديبلوماسية جبهة التحرير الوطني"، مجلة الذاكرة، العدد 04، 1996،ص 29.

6Ferhat Abbas , autopsie d'une guerre ,op.cit,p244.

بوصوف حيث رفضا إعطاء كريم سلطة أعلى من سلطتهما، وأما الاعتراض على الاقتراح الثاني المتعلق بتولي الأمين دباغين رئاسة الحكومة فقد جاء من السجناء وبالخصوص من طرف أحمد بن بلة[1]، وفي 19 سبتمبر 1958 ، أعلنت جبهة التحرير الوطني من القاهرة عن إنشاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وتعيين فرحات عباس بالإجماع على رأسها[2] .وقد صدر بلاغ إنشائها في نفس الوقت من تونس والرباط بالمغرب، وبعض العواصم العربية الأخرى، إذ تلا "فرحات عباس" نص الإعلان عن تشكيلها بالفرنسية، ثم تلاه "عبد الحميد مهري" فقرأ نص الإعلان بالعربية[3]، وقد ورد في مرسوم تشكيلها ما يأتي:

نظر للسلطات التي خولها المجلس الوطني للثورة الجزائرية إلى لجنة التنسيق والتنفيذ (لائحة 28 أوت1957) فإن لجنة التنسيق والتنفيذ قد قررت تكوين حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية[4] .

إن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية مسؤولة أمام المجلس الوطني للثورة الجزائرية، وهي تباشر مسؤولياتها ابتداء من هذا اليوم، الجمعة 04 ربيع الأول 1378هـ، الموافق ليوم 19 سبتمبر 1958، على الساعة الواحدة بعد الزوال بتوقيت الجزائر.[5]

وضمت هذه الحكومة الشخصيات التالية[6]:

-فرحات عباس : رئيس الحكومة

- أحمد بن بلة: نائب الرئيس الوزراء

- كريم بلقاسم : نائب الرئيس الوزراء ووزير القوى المسلحة

-حسين أيت أحمد: وزير دولة

-ربح بيطاط : وزير دولة

-محمد بوضياف : وزير دولة

-محمد خيضر : وزير دولة[7] .

-محمد الأمين الدباغين: وزير الشؤون الخارجية

-محمود الشريف : وزير التسليح والتموين

---

1 Ferhat Abbas , autopsie d'une guerre ,op.cit,p244.

2 محمد لحسن أزغيدي ،مؤتمر الصومام، المرجع السابق، ص 172

3 الملحق رقم (20): تشكيلة أول حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية.

4 أزغيدي محمد لحسن ، المؤتمر الصومام، المرجع السابق، ص 172

5 المجاهد، طبعة خاصة، 19 سبتمبر 1858، ص1.

6 الملحق رقم (22): صورة تذكارية لبعض أعضاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية الأولى.

7 كل من احمد بن بلة وحسين أيت أحمد ورابح بيطاط وبوضياف وخيضر كانوا معتقلين في فرنسا.

-عبد الله بن طوبال : وزير الداخلية

-عبد الحفيظ بوصوف : وزير المواصلات والاتصالات العامة والمخابرات

-عبد الحميد مهري: وزير شؤون شمال إفريقيا

-أحمد فرنسيس: وزير الشؤون الاقتصادية والمالية

-محمد يزيد : وزير الأخبار والإعلام

-بن يوسف بن خدة : وزير الشؤون الاجتماعية

-أحمد توفيق المدني : وزير الشؤون الثقافية

-الأمين خان: (عضو مجلس ولاية قسنطينة) كاتب دولة

-عمر أو صديق (عضو مجلس ولاية الجزائر): كاتب دولة

-مصطفي اسطنبولي (عضو مجلس ولاية وهران): كاتب دولة .[1]

تشكلت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من تسعة عشرة عضوا (19) يمثلون مختلف التشكيلات التي انضمت إلى جبهة التحرير ووسع تمثيلها ليشمل الداخل كذلك من خلال كتاب الدولة الثلاث (الأمين خان، عمر أو صديق، مصطفى اسطنبولي)، كما شملت السجناء الخمسة في فرنسا ومن الملاحظ على هذه التشكيلة الحكومية أنها استبعدت أحد أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية وهو" اعمر أوعمران" [2]، وضمت إليها عضوين جديدين هما "بن يوسف بن خدة" الذي تم استبعاده من لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية بعد ما كان عضوا في الأولى و"محمد يزيد" الذي كان مبعوثا لجبهة التحرير في الأمم المتحدة. [3].

يظهر من خلال تشكيل الحكومة المؤقتة الجزائرية أنها ممثلة من طرف كل أطياف التيارات السياسية، لكن الحقيقة تبرز سيطرة العناصر الثورية الراديكالية على أهم المواقع التنفيذية واستحواذهم على النصيب الأكبر من المناصب الوزارية

---

1 بن يوسف بن خدة ، نهاية حرب التحرير في الجزائر ، اتفاقيات إيفيان ، تعريب: لحسن زغدار و محل العين جبائلي، مراجعة عبد الحكيم بن الشيخ الحسين، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 1987 ، ص 52.

2 عند ملاحظة تقسيم مهام CEE التي نشرها محمد حربي في كتابه "أرشيف الثورة الجزائرية" والمعنونة بـ"تقسيم المهام داخل لجنة التنسيق والتنفيذ في أفريل 1958" وأول تشكيلة لأعضاء الحكومة المؤقتة أن هناك قيادة فعلية مصغرة واصلت تزعمها للمشهد السياسي في تلك الفترة تمثلت أساسا في الباءات الثلاث إلى جانب محمود الشريف، في غياب العقيد "أعمر أوعمران" بسبب انتقاده لعمل قادة الثورة في الخارج مما دفع بكريم بلقاسم بالشد عليه (كما فعل مع عبان في جويلية 1957 بتونس) ونعته بأنه أصبح مصدر إزعاج للجميع، ولم يكتف رفاقه بحرمانه من عضوية الحكومة المؤقتة وإنما أبعدوه إلى تركيا في مهمة تمثيل دبلوماسية شكلية. ويذكر جيلبر مينيي أن اعمر أوعمران تعرض إلى الابتزاز المعنوي (إثارة مسائل عائلية وشخصية) قبل تهميشه، ولكن تمكن أعمران مع نهاية عام 1959 العودة إلى المجلس الوطني للثورة الجزائرية، بعد اعترافه بالأخطاء التي نسبت إليه ودفاع كريم بلقاسم عنه.

ينظر: Voir aussi :Gilbert Meynier, Histoire intérieure .Mohamed Harbi , les archives de la révolution ,op.cit, pp 182-183 du FLN 1954-1962, op.cit, p 183.

3 بن يوسف بن خدة ، نهاية حرب التحرير في الجزائر .....،المصدر السابق، ص 52.

فيها [1]، لأن من الناحية العملية هناك سوى عشر وزراء فعليين إلى جانب رئيس الحكومة فرحات عباس، لأن مناصب نيابة رئاسة الحكومة التي أسندت إلى بن بلة ووزراء الدولة لبوضياف وخيضر وآيت أحمد وبيطاط كانت بصفة شرفية، كما أن طبيعة كتابات الدولة الثلاث التي منحت لكل من الأمين خان وعمر أوصديق ومصطفى اسطنبولي لم تكن واضحة بشكل يسمح بالقبول بها كهيئات فعلية داخل الجهاز التنفيذي الجديد للثورة، وتم إلغاؤها في الحكومة المؤقتة الثانية (جانفي 1960)[2]، وكان لترأس فرحات عباس للحكومة المؤقتة ضرورة تفرضها المرحلة الآنية، تتمثل أولا في قطع الطريق على كريم بلقاسم من طرف باقي الباءات الثلاث لتولي الرئاسة والانفراد بالسلطة[3] ، وثانيا لتسويق صورة سياسية ودبلوماسية جديدة للثورة في الساحة الدولية، نجد أن كل من "سليمان الشيخ" و"محمد حربي" و"علي كافي" يذهبون اتجاه هذا الطرح، إذ يعتبرون تعيين فرحات عباس على رأس الحكومة المؤقتة كان يهدف إلى تلميع صورة القيادة الثورية في الخارج ويعبر عن رغبة قيادة الثورة في التفاوض مع فرنسا في آن واحد، بينما اعتبره "سعد دحلب" أن ذلك الاختيار فرضته الظروف والمستجدات الدولية وجاء كحل وسط للتنافس حول القيادة. [4]

تنوعت أنماط التكوينية لأعضاء الحكومة المؤقتة، حيث تباينت إلى حد التناقض أحيانا، يمكن تصنيف الفريق الحكومي إلى مجموعتين رئيسيتين تكونت أولاهما من وزرات "سيادة أو سلطة فعلية" وتضم القوات المسلحة والداخلية والاتصالات العامة والتموين والتسليح والخارجية، أما المجموعة الثانية فقد كانت تشمل على وزرات "تقنية" يسميها البعض مثل سليمان الشيخ "بالوزرات الفنية" ضمت كل من المالية والإعلام والشؤون الثقافية والشؤون الاجتماعية والشؤون الشمال إفريقية[5] .

كما قام "كواندت" بتقسيم أعضاء الحكومة المؤقتة الجزائرية إلى ثلاث مجموعات، وفق تنشئتها الأسرية والاجتماعية ومنابع ثقافتهم السياسية، ومن خلال نضالا تهم في الحركة الوطنية والوسائل والأساليب التي وجب استعمالها وتوظيفها لمقاومة الاستعمار فنجد:

المجموعة الأولى: تمثل التيار الإصلاحي المعتدل سياسيا، ويتكون من رئيس الحكومة فرحات عباس وعضوية أحمد فرانسيس وأحمد توفيق المدني، فالأولان كان عضوان بارزان في الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري "UDMA"، والثاني هو أحد قادة العلماء المسلمين الجزائريين، وقد اضطلعوا داخل الحكومة بمسؤولية الرئاسة والتموين والمال والثقافة، وكان ينظر لهم بعين الريبة من قبل زملائهم في الحكومة كونهم مرنين طيعين لا يؤتمنون على قضية الثورة بحسبهم !، وتمتعت هذه الفئة المعتدلة بالبريق السياسي والشهرة والوزن الدبلوماسي، وهذا ما جعل الحاجة إليهم في تلك الفترة الحرجة عسكريا ودبلوماسيا؛ التي كانت الثورة تواجهها ضد سياسة ديغول ومخططاته للقضاء على الثور، لكن بدأ التخلص منهم الواحد

---

1 بن يوسف بن خدة، "الذكرى الثلاثون لتأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية"، مجلة أول نوفمبر، عدد سبتمبر-أكتوبر، 1988، ص11. ينظر كذلك: جمال قنان، "تشكيل الحكومة المؤقتة نقله نوعية في ديبلوماسية جبهة التحرير الوطني"، مجلة الذاكرة، العدد 04، 1996،ص 29.

2 محمد بجاوي، الثورة الجزائرية والقانون، المصدر السابق، ص ص 152-154.

3 الملحق رقم (23): اجتماع الحكومة المؤقتة الجزائرية الأولى سنة 1958.

4 رابح لونيسي، الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين، المرجع السابق، ص ص 27-28. ينظر كذلك: سليمان الشيخ، الجزائر تحمل السلاح، المصدر السابق، ص 90. علي كافي، مذكرات علي كافي، المصدر السابق، ص 227.

Mohamed Harbi, mirage et réalité, op.cit, p222.
Saad Dahlab, mission accomplie, op.cit, p 96

5 سليمان الشيخ، الجزائر تحمل السلاح، المرجع السابق، ص 90.

تلوا الآخر مع تقدم الثورة وبداية الانفراج والقرب من الحل النهائي المتمثل في الاستقلال، وكان أول الضحايا "توفيق المدني" الذي تم الاستغناء عنه في الحكومة الثانية، وأما عباس وفرنسيس سيتم التخلي عنهم في الحكومة الثالثة أوت 1961. ومثلت شخصية فرحات عباس صمام الأمان للحكومتين الأوليتين، لأنها اتسمت بالمرونة والقدرة على إدارة الصراعات الداخلية. [1]

أما المجموعة الثانية: يمثلون قدماء حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، وهم : بن يوسف بن خدة، محمد يزيد، محمد الأمين دباغين، وقد عكسوا التيار الراديكالي في الحكومة، بينما دباغين كان يميل إلى "الثورة المتحفزة"، وقد استأثروا بقطاعات الشؤون الاجتماعية والإعلام، الشؤون الخارجية الديبلوماسية، كما حملوا شعار: "الصراخ في وجه الرصاص"، وستحظى هذه المجموعة بقيادة بن خدة بموقع جيد في الحكومة ويفضي على نشاطهم الصفة الثورية وطابع الوطنية والنزاهة، ولعبهم دور الوسيط داخل المجلس الوطني للثورة فيما يخص تسوية الخلافات بين الحكومة وقيادة الأركان، و سترفع استقالة بن يوسف بن خدة من عضوية الحكومة الثانية من رصيده السياسي الثوري وتؤهله لتبوء رئاسة الحكومة الثالثة بتزكية من أعلى هيئة قيادية للثورة وهي المجلس الوطني للثورة الجزائرية في دورة أوت 1961. لكن سيتخلى مرة ثانية عن السلطة بعد أزمة صائفة 1962. [2]

المجموعة الثالثة: وهي تمثل رجال الثورة الأوائل ومكونة من كريم بلقاسم، عبد الحفيظ بوصوف، ولخضر بن طوبال، وهي المجموعة القوية التي تمثل القيادة الكبرى "الباءات الثلاث" وتتحكم في أهم الوزرات: وزارة الحرب، والاتصال والاستخبارات والداخلية. وسيزداد نفوذها رغم صراعاتهم الشديدة، ولكن سيبقون على شعرة معاوية التي تمكنهم من البقاء داخل الحكومة حتى الاستقلال. [3]

وبهذا كانت السلطة الحقيقية داخل الحكومة المؤقتة بيد الثوريين وهذا كان ينبئ بإمكانية تفكك الإجماع السائد بسهولة [4]، حيث جاء في قول بن يوسف بن خدة عن عملها الداخلي: ((لقد نشأت في المنفى بيروقراطية سياسية وعسكرية تميزت بغياب الحياة الداخلية ، فقد جرى تجاهل الديمقراطية الداخلية والنقد الذاتي والعوامل الهامة في اختيار القادة فاتحين المجال للوصولية والمجاملات))، هذا الخلل البنيوي سيكرس ظاهرة تعدد القوى في صفوف الجهاز التنفيذي[5].

تكفل أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ بإطلاع الدول الشقيقة بالقرار من أجل الحصول على تأييدها واعترافها، حيث قام السيد عبد الحميد مهري بالاتصال بفتحي الديب* ، وقام لمين دباغين من جهته رفقة العقيد بوصوف بزيارة إلى مملكة المغربية للإعلام محمد الخامس بالقرار، في حين زار كريم بلقاسم ومحمود شريف تونس، وأطلعها رئيسها لحبيب

---

1 وليم ب.كواندت، الثورة والقيادة السياسية، مرجع سابق، ص 173-175.

2 المرجع نفسه، ص 173-175.

3 وليم ب.كواندت، الثورة والقيادة السياسية، مرجع سابق، ص 173-175.

4 نفسه ،ص 175.

5 نفسه ،ص176

* قائد في جهاز المخابرات المصري ،مكلف بملف الثورة الجزائرية من قبل الرئس المصري جمال عبد الناصر.

بورقيبة[1] على قرار لجنة التنسيق والتنفيذ كما تم تسليم بيان عن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ليلة الإعلان عنها لكل السفارات العربية بالقاهرة وإلى رئيس جمال عبد الناصر. وتم الإعلان الرسمي عن تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية يوم 19 سبتمبر 1958 بالعاصمة المصرية القاهرة في حفل كبير حضرته الصحافة ووكالات الأنباء، وسفراء بعض الدول العربية، حيث قام بتلاوة بيان تأسيس رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية السيد فرحات عباس، علما أن حفلين آخرين نظما بتونس والرباط في نفس الوقت[2].

1. الموقف المحلي ودولي من إنشاء الحكومة المؤقتة

تعتبر الحكومة المؤقتة الجزائري بمثابة الوكيل المؤقت عن الميراث الثوري وحقوق الشعب الجزائري، وتمثل الإطار السياسي التنفيذي للتكفل بقضاياه باسم "الجمهورية الجزائرية"[3]، وقد عبرت عن طبيعتها المشروعة ووظيفتها الثابتة جريدة المجاهد بقولها: "**عندما بلغت جبهة التحرير مرحلة النضج استطاعت أن تنشئ حكومة مؤقتة جزائرية، وهذه إنما تلائم تعريفها، بحكم أصولها وما ندبت نفسها له من حيث هي حكومة، إنما تقوم فوق كل التحزبات، وتعبر عن سيادة كل الشعب، لا عن رأي هذه الشلة أو تلك، وتضع نفسها مباشرة على مستوى الوجود الحكومي الدولي**"[4]، ونتيجة لذلك استقبل الشعب الجزائري خبر إعلان الحكومة المؤقتة بهذه الشخصيات التي تضمنتها بفرح بالغ ، وأقام الشعب في كل جهة من التراب الجزائري حفلات كبيرة، فرحا بميلادها[5].

كما أدى إعلان الحكومة واستجابة الشعب لها إلى زيادة الوعي في صفوف الرأي العام الجزائري الذي صار يتابع باهتمام بالغ مبادرات حكومته. وبهذا فإن الثقافة السياسية تؤثر في علاقة المواطن بالسلطة من حيث تحديد الأدوار والأنشطة المتوقعة من السلطة، ومن حيث طبيعة الواجبات التي يتعين على المواطن القيام بها. وهذا ما سوف نلاحظه من خلال استجابة الشعب الجزائري للنداءات الحكومة المؤقتة المختلفة.

رغم التأييد الذي عرفته الحكومة المؤقتة من طرف الشعب وجيش التحرير الوطني، ورغم آراء المسؤولين البارزين فيها، إلا أنها وجدت معارضة من قادة الولايات الذين أخذوا على قيادة الخارج ممثلة في لجنة التنسيق والتنفيذ جملة من المآخذ منها:

- ✓ عدم استشارة قادة الولايات في الداخل حول الموضوع.
- ✓ إن القرار لم يتخذ بطريقة قانونية حيث أن أمر كهذا يعتبر من صلاحيات المجلس الوطني للثورة الجزائرية الذي يعتبر برلمان الثورة وجهازها التشريعي[6].

---

1 ينظر فهرس تراجم الأعلام في آخر الرسالة .

2 Ferhat Abbas , autopsie d'une guerre ,.cit,p244

3 محمد بجاوي، الثورة الجزائرية والقانون، المصدر السابق، ص 123

4 المجاهد، "مرحلة جديدة للثورة الجزائرية"، عدد 32، الصادر بتاريخ: 1958/11/29.

5 أزغيدي محمد لحسن ،المؤتمر الصومام، المرجع السابق، ص 172

6 محمد العربي الزبيري، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954-1962، المرجع السابق، ص ص 110-113.

كما أن هناك من عارض رئاسة فرحات عباس لهذه الحكومة بحجة أنه رجل معتدل التحق بالثورة بعد اندلاعها ولا يوثق في ولائه لها، وهناك من رأى أن تأسيس GPRA يعد انقلابا عسكريا قام به الباءات الثلاث[1]،كما أن الانفراد في اتخاذ القرار يجسد فكرة سيطرة الخارج على الداخل، رغم أن الثورة تقام على الأرض وفي الداخل وهذا ما سيخلق انشقاق في صفوف الثورة وبين العسكريين والسياسيين وبين الداخل والخارج.[2]

أما علي كافي ورغم معارضته لقرار التأسيس، لأنه لم يتم استشارته بصفته عضو في المجلس الوطني للثورة، وأحد قادة الداخل –قائد الولاية الثانية: الشمال القسنطيني–، فقد اعتبر أن تشكيل الحكومة المؤقتة الجزائرية يعد حدثا تاريخيا وبعثا للدولة الجزائرية وانتقاما من عار إنزال القوات الفرنسية بميناء سيدي فرج، ورد لكرامة الشعب الجزائري.[3] كما اعتبر علي كافي تشكيل الحكومة المؤقتة وسيلة تكتيكية تهدف إلى خلق جهاز رسمي له صلاحيات قيادة دولة كما يمكن اعتباره محاولة مسؤولة لفتح الباب أمام مفاوضات أو حوار لجس نبض نية السلطات الفرنسية خاصة بعد مجيئ ديغول.[4]

في نفس الإطار يؤكد سعد دحلب الذي كان عضوا في مجلس الثورة ، ومقيما بألمانيا الفدرالية حيث يمثل الحكومة وجبهة التحرير هناك، أن الحكومة المؤقتة لم تعين من قبل المجلس الوطني للثورة لأنه لم يتم استشارة كل أعضائه ، وأن هذا الفعل وضع الجميع أمام الأمر الواقع غير أن ذلك بحسب علمه لم يدفع بأي عضو للمطالبة بتوضيحات حول القرار، وأن الجميع كان يثق في السياسية التي يتبعها القادة[5] .

تمثل رد فعل السلطات الفرنسية التي يتزعمها "الجنرال ديغول "على إعلان الحكومة المؤقتة في طرح مناورات إصلاحية خادعة تمس الجانب السياسي والاجتماعي والاقتصادية تهدف إلى تحسين ظروف معيشة السكان الجزائرية. لقد بدأ ديغول منذ صائفة 1958 في تحضير استفتاء حول دستور خامس للجمهورية الفرنسية، المزمع إجراؤه يوم 26سبتمبر 1958، و في هذه الظروف شرعت لجنة التنسيق و التنفيذ في دراسة ملف تحولها إلى حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية، من أجل مواجهة سياسة ديغول داخليا سواء عسكريا أو سياسية، و إيجاد جهاز سياسي شرعي يمكنها من أن تساهم في التعجيل بعملية المفاوضات و إيجاد تسوية سلمية.[6]

ثم طرح ديغول مبادرتين هما "مشروع قسنطينة"[7] الذي طرح في 3 أكتوبر 1958 وهو أحد المشاريع الإصلاحية الإصلاحية التي جاء بها "ديغول " بهدف عزل الشعب عن الثورة وخلق فئة بورجوازية موالية لفرنسا حيث تضمن توفير فرص عمل ل 400000 جزائري وتوزيع الأراضي الزراعية عليهم، وتساوي الأجور ، وتوفير مقاعد الدراسة

---

1 عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي، المرجع السابق، ص 46.

2 علي كافي، مذكرات، المصدر السابق، ص 225.

3 المصدر نفسه، ص 225.

4 نفسه، ص 227.

5 Saad Dahleb, pour l' indépendance de l' Algérie mission accomplie, édition dahleb , Alger 2001, p 97.

6 Jean Daniel, De gaulle et l'Algérie, ed le seuil, Paris, 1986, p p 491-496.
Henri ALLEG , LA guerre d'Algérie, Tome II, Ed Temps actuels, paris, 1981, p 201.

7 قام ديغول بجولة إلى الجزائر في 03 أكتوبر وتوجه إلى قسنطينة، حيث ألقى خطابا على المستوطنين وبعض قوات الجيش الفرنسي، أكد فيه ارتباط الجزائر بفرنسا، وطرح مشروع قسنطينة أهم ما جاء فيه: –توزيع 250 ألف هكتار من الأراضي على الفلاحين–بناء السكن لمليون جزائري، وهي عبارة عن محتشدات للشعب الجزائري – إحداث 400 ألف منصب ووظيفة للجزائريين وترقيتهم– إدماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد الفرنسي –بعث برجوازية جزائرية ترتبط مصالحها بمصالح فرنسا– بناء المدارس والمراكز الصحية – توفير مقاعد دراسية لجميع الأطفال البالغين سن التعليم – تنمية الريف وتحسين مستوى معيشة السكان – إنشاء مدن جديدة تماشيا مع النمو السريع للمدن الكبرى . ينظر: عمار ملاح، محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2007، ص ص 205–208.

لأبنائهم[1]،كما وجه خطابه الذي ألقاه في قسنطينة لرجالات الثورة قائلا: "...**أقول موجها كلامي إلى الذين يطيلون أمد الحرب، لماذا القتل؟ يجب أن نعيش، لماذا التهديد؟ يجب أن نبني أوقفوا هذه المعارك وسترون السجون فارغة والأمل يظهر والمستقبل يفتح للجميع**"[2]. وبذلك فإن تحقيق مشروع قسنطينة يقتضي إعادة توطيد الأمن ويتيح الإبقاء على وجود الفرنسي في الجزائر.

تلت هذه المبادرة مبادرة إصلاحية أخرى عرفت" بسلم الشجعان" [3] الذي عرضها الجنرال ديغول يوم 13 أكتوبر 1958 ، وهو ما يعني الخيانة والاستسلام لعناصر جيش التحرير الوطني، وجاء كرد على استعدادا الحكومة المؤقتة الجزائرية الدخول في مفاوضات حرة مع فرنسا من غير شروط سابقة ولا تحفظات، وكان موقف المعمريين منه أنهم كانوا يرونه بغير عين الرضا [4] وأما على المستوى الخارجي فقد حذرت فرنسا سائر الحكومات من الاعتراف بالحكومة المؤقتة والقيام بالتبادل الدبلوماسي معها[5] .

2. اعتراف الدول العربية بالحكومة المؤقتة الجزائرية:

يفسر صدى ثورة الجزائر عربيا كونها أعطت نفسا جديدا لحركات التحرر العربي وذلك لمحتواها الثوري النابع من طابعها الشعبي، فكان نبأ إعلان الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية له صدى واسعا لدى تأسيسها في الخارج، فكان بخلاف ما توقعته الحكومة الفرنسية، سارعت الأقطار العربية وأغلبية دول أسيا وإفريقيا بالاعتراف بها، حيث في نفس اليوم اعترفت كل من الجمهورية العربية المتحدة ، والعراق ، وليبيا وباكستان واليمن[6] ، ثم توالت الاعترافات بها[7].

تعد العراق[8] أول بلد عربي بادر بالاعتراف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية[1] ، وكان ذلك في نفس اليوم الذي تم فيه الإعلان عن تأسيسها، حيث ما إن أنهى الرئيس فرحات عباس كلمته التي ألقاها أمام جمع غفير من الجمهور

---

1 سليمان الشيخ، الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين ..، المصدر السابق، ص 110.

2 يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرن التاسع عشر والعشرين، ج2، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، المؤسسة الوطنية للنشر والاشهار، الجزائر، ط2، 1996، ص ص 283-281

3سلم الشجعان مناورة سياسية وحرب نفسية أطلقها ديغول يوم 23 أكتوبر 1958، أراد ديغول من وراء هذه التسمية استمالة عواطف جبهة التحرير الوطني بدعوتهم إلى الاستسلام، حيث من خلال الندوة التي عقدها في 23 أكتوبر 1958 دعى قائلا: " على الذين بدأو القتال أن يوقفوه... وعليهم أن يعودوا إلى عائلاتهم، وعلى قادتهم أن يتصلوا بقادتنا العسكريين بواسطة استعمال العلم الأبيض، أما أعضاء المنظمة الخارجية للثورة ما عليها إلا أن يتوجهوا إلى سفرة فرنسا لكي يبحثوا شروط الاستسلام في النطاق الفرنسي تماما كما يتوجه الفرنسي إلى سفارته في الخارج عندما يحتاج إليها". يلاحظ من خلال خطابه أنه غير مدرك لثقل وحجم الثورة الجزائرية داخليا وخارجيا ، حيث كان يهدف إلى إفراغ الثورة من محتواها وإظهارها إلى العالم على أنها ثورة جياع. . ينظر: عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، ثلاث أجزاء، دار البعث، قسنطينة، الجزائر، ج2، 1991، ص 141.

4 حسينة حاميد، المستوطنون الأوروبيون والثورة الجزائرية 1954-1962، منشورات الحبر، الجزائر، 2007، ص ص 170.

5 محفوظ قداش، وتحررت الجزائر، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص 179 وص 187.

6 أحمد توفيق المدني، :حياة كفاح (مع ركاب الثورة التحريرية)، الجزء الثالث، المصدر السابق ،ص 400.

7 ينظر الملحق رقم (25) : جدول البلدان التي اعترفت بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية .

8 نجاح الثورة العراقية في 14 جويلية 1858 التي أدّت إلى الإطاحة بالنظام الملكي، وإقامة نظاما جمهوريا تقدميا بقيادة "عبد الكريم قاسم" رئيس الوزراء، وأصبح الموقف العراقي حكومة وشعبا أكثر ايجابية وفعالية من الثورة التحريرية. ينظر: محمد العربي، كتاب مرجعي...، المرجع السابق، ص 101. اسماعيل دبش، السياسة العربية...، المرجع السابق، ص 91.

وعدد كبير من المصوريين ومحرري الصحف بالقاهرة حتى نهض سفير العراق بالقاهرة ليعلن أن الحكومة العراقية قد اعترفت على الفور بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وأبدى استعداده لدعم الثورة ماديا ومعنويا،[2] حيث في يوم 1958/11/13 أعلنت حكومة الثورة في العراق انتصارها للجزائر المجاهدة المعبر عنه بقطع العراق لعلاقاته الاقتصادية مع فرنسا. وقد نقلت صحيفة المجاهد هذا الخبر للشعب الجزائري مع صورة لقائد الثورة العراقية الزعيم عبد الكريم قاسم بالصيغة التالية: ((**نقلت وكالات الأنباء في يوم 1958/11/13 أن حكومة العراق وفي إطار التأييد والمؤازرة اللتين تحيط بهما قضية الجزائر قد قررت وقف كل نشاط اقتصادي وتجاري للفرنسيين في العراق، وطلبت من الموردين والشركات الخاصة التي تعمل لحساب الدولة العراقية أن تمتنع عن إبرام أية عقود جديدة مع الشركات الفرنسية**))، وأضافت المجاهد : ((... **وعلمنا أن الشركات الفرنسية كانت فيما مضى تعتبر العراق فريسة شهية تدر عليها الربح الوفير على حساب الشعب. وان 70% من المشاريع العراقية الكبرى، مثل تعبيد الطرق وإقامة الجسور والسدود والمنشئات العامة والمصانع كانت تنفذ على يد شركات فرنسية، تجني من وراء هذه العمليات أموالا طائلة تحولها إلى رصاص يوجه نحو صدور الجزائريين. وإذا علمنا ذلك أدركنا مدى الصدمة العنيفة التي تركها هذا القرار في الدوائر الاقتصادية الفرنسية التي لم تخف حيرتها وقلقها من جراء هذه الخطوة وما سيتبعها من خطوات في هذا الميدان**)).[3] كما التزم العراق بدفع نصف مليون دولار حصته من المساعدات المالية المقررة من طرف الجامعة العربية للحكومة الجزائرية[4] ، واعدا في إعادة النظر في رفعها، ضمن قرار الجامعة العربية بتخصيص 12 مليار فرنك للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية. لقد وصف قرار حكومة الزعيم عبد الكريم قاسم بأنه من أجرأ الخطوات لمعاقبة فرنسا ردا على جرائمها بحق الشعب الجزائري الشقيق[5].

أتاحت اقرب فرصة لتنسيق الجهود بين الحكومتين الثوريتين الفتيتين في العراق والجزائر زار الوفد الوزاري العراقي برئاسة السيد خالد النقشبندي، عضو مجلس السيادة للجمهورية العراقية " أعلى سلطة دستورية في العراق"، مقر الحكومة الجزائرية بالقاهرة واجتمع برئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة المرحوم فرحات عباس وعدد من وزراء الثورة الجزائرية، منهم وزراء الشؤون الثقافية وشمال إفريقيا والشؤون المالية والاجتماعية والاقتصاد. وعلى مدى ساعة ونصف من المداولات، تم الاتفاق على تقديم العراق لكل الإمكانيات المتاحة لمساعدة الثورة الجزائرية.[6]

كما جاء موقف الجمهورية العربية المتحدة — مصر وسوريا – مدعما للفكرة التأسيس، ومن الدول الأولى التي اعترفت بها، حيث تم إذاعة برنامج الحكومة المؤقتة في أواخر شهر سبتمبر 1958 تمهيدا للإعلان عن قيام الحكومة، رغم بعض التحفظات التي أبدتها القيادة المصرية حول شخصية رئيس الحكومة المؤقتة فرحات عباس، الذي كان ضد

---

1 ينظر الملحق رقم (24+): جدول البلدان التي اعترفت بالحكومة المؤقتة الجزائرية

2 محمد بجاوي، الثورة الجزائرية والقانون 1960-1961، المصدر السابق، ص 158

3 المجاهد في عددها 33 الصادر في 1958/12/8، ص 06.

4 المجاهد في عددها 15 الصادر في 1958/01/5، ص 10.

5 اسماعيل دبش، السياسة العربية، المرجع السابق، ص ص 94-95.

6 مريم صغير، المرجع السابق، ص ص 268-269

الدكتاتورية العربية والمتأثر بالديمقراطية الغربية حيث تم اتهامه بميولاته الغربية وبأفكاره البعيدة عن الوحدة العربية[1]، واعتباره رجل دخيل عن الثورة ولا يؤمن إلا بأنصاف الحلول، وسوف يدفع بالثورة إلى التفاوض مع فرنسا وبالتالي إخراج الجزائر من الميدان الثوري العربي إلى ميدان التعامل مع الغرب والسير في ركابه[2]، كما أبدى فرحات عباس حسب جمال عبد الناصر ميولات مغاربية في مؤتمر طنجة المنعقد بين 27 و29 أفريل 1958، أين اتفقت الأقطاب المغاربية على تشكيل جبهة موحدة وذلك لم يرض الرئيس المصري الذي كان يؤمن بالقومية العربية وتزعمها[3]. ومع ذلك اعترفت مصر بالحكومة الجزائرية المؤقتة وهذا ما جاء على لسان فتحي الذيب، حيث قال للأستاذ أحمد توفيق المدني: "سجل الآن أننا أول معترف بهذه الحكومة"[4]

أما المملكة العربية السعودية بقيت على الطريق الذي رسمته لنفسها في الدفاع عن الثورة الجزائرية، حيث اعترفت بالحكومة المؤقتة الجزائرية بتاريخ 20 سبتمبر 1958. ثم تلاه اعتراف كل من المملكة الهاشمية وفلسطين في نفس اليوم، فاليمن يوم 21 من نفس الشهر، والسودان يوم 27 سبتمبر، فلبنان يوم 15 جانفي 1959 حيث أكد وزير الشؤون الخارجية اللبناني أمام رئيس فرحات عباس قائلا: "**يسرني أن أؤكد لدولتكم مضمون البرقية التي تشرفت بإرسالها لكم لإبلاغكم اعتراف لبنان بحكومة الجزائر المؤقتة و هذا نصها: قررت الحكومة اللبنانية اليوم الاعتراف قانونيا بحكومة الجزائر المؤقتة**".[5]

فضلا عن هذا فإن مئات التصاريح الرسمية التي صدرت عن رجال السياسة العربية بمختلف المناسبات قد أكدت رغبة هذه البلاد في اعتبار الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية "حكومة شقيقة، وأنها دون سواها هي الحكومة الشرعية المشروعة و المحقة".

3. اعتراف الدول الإسلامية بالحكومة المؤقتة الجزائرية:

يمثل العالم الإسلامي بالنسبة للحكومة الجزائرية المؤقتة، امتداد طبيعي للبعد الديني للشعب الجزائري والمتمثل في الانتماء إلى الأمة المحمدية، لهذا كان نشاط الدبلوماسي مع الفضاء الإسلامي من أجل الحصول على الدعم المادي والمعنوي وكذا تقوية القضية الجزائرية في المحافل الدولية، وكان لدول الإسلامية الغير العربية مثل إندونيسيا وأفغانستان وباكستان وتركيا وإيران الأثر الايجابي في ذلك خاصة بعد الاعتراف بالحكومة المؤقتة الجزائرية[6]. حيث رحبت اندونيسيا ترحيبا بقيام الحكومة الجديدة ، وتم اعترافها الرسمي يوم 27 ديسمبر 1958، وقالت "أن الحكومة الاندونيسية تؤمن بأن ميثاق الأمم المتحدة و مبادئ مؤتمر باندونغ العشرة ستفتح مجالا للدولتين وهما الجزائر وفرنسا لتعيدا علاقتهما التي كانت قائمة على أسس استعمارية إلى علاقة بين دولتين مستقلتين تقوم على مبادئ القانون الدولي و العرف الدولي". إن قرار

---

1 سعد دحلب، المهمة المنجزة، المصدر السابق، ص 208. عز الدين معزة، فرحات عباس ودوره في الحركة الوطنية ومرحلة الاستقلال 1899-1985، لأطروحة ماجستير، جامعة قسنطسنة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، 2004-2005، ص ص 243-244

2 عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1988، ص 476

3 حميد عبد القادر. فرحات عباس، المرجع السابق، ص 208.

4 فتحي الديب، جمال عبد الناصر والثورة الجزائرية ،الطبعة الاولى ،دار المستقبل العربي ،القاهرة مصر1984 ، 362-363.

5 عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، المرجع السابق، ص 60.

6 مريم صغير، المواقف الدولية من القضية الجزائرية....، المرجع السابق، ص ص 227-275.

الحكومة الاندونيسية بالاعتراف بحكومة الجزائر المؤقتة يتفق مع رغبة الشعب الاندونيسي المناهض للاستعمار كما يتفق مع سياسة الحياد الايجابي التي تتمسك بها اندونيسيا[1] ، وبرغم الضغوط والتهديدات الفرنسية لها لم تتراجع عن اعترافها بها وعن برمجة زيارة لرئيسها السيد فرحات عباس إليها في خريف 1959، بل وأكدت دعمها وموقفها المبدئي الصارم بمنحها هبة مالية ثانية بعد تلك التي منحتها للثورة و المقدرة بـ: خمس مائة ألف (500.000) دولار في مارس 1958[2] .

سعى السيد لخضر إبراهيمي مسؤول مكتب جاكارتا على توسيع مجالات اتصالاته بالدول المجاورة مثل ماليزيا التي وعدت ممثل الجزائر بالتدخل لدى حكومات الفلبين واليابان بقصد تسهيل نشاط الجبهة بهما، والحصول منها على مواقف مؤيدة في الأمم المتحدة[3] .

4. اعتراف الدول الإفريقية والآسيوية بالحكومة المؤقتة الجزائرية

ففي إفريقيا التي كان للثورة الجزائرية دور في تسريع وتيرة تحرر العديد من بلدانها، تجسد هذا الدعم من خلال الجمعيات والفدراليات على غرار فيدرالية الطلبة الأفارقة التي قدم أعضاؤها في عريضة إلى حكومات بلدانهم في1960 تتعلق بتقديم الدعم والتأييد لكفاح الشعب الجزائري أكدوا فيها "أن البلدان الإفريقية لم تنل الاستقلال والسيادة إلا بفضل كفاح الشعب الجزائري" ، ومن بين الدول الإفريقية التي تعاقبت على الاعتراف بالحكومة المؤقتة الجزائرية نجد: غينيا، أنغولا، غانا ، ليبيريا، مالي، توغو، الكونغو[4] . في المقابل تمكنت فرنسا من استمالة بعض الدول الإفريقية من أجل تأيد بقائها في الجزائر على غرار مدغشقر والسنغال وساحل العاج (كوديفوار).[5]

تعتبر مجموعة الدول الآسيوية أول بوابة فتحت في طريق تدويل القضية الجزائرية بعد الوطن العربي من خلال السماح لممثلين عن جبهة التحرير حسين آيت أحمد، ومحمد يزيد، المشاركة في مؤتمرها التأسيسي للكتلة في باندونغ في أفريل 1955، و هو ما سيفتح آفاقا رحبة أمام تسوية القضية الجزائرية من خلال إخراجها من ثنائية الصراع الفرنسي الجزائري.هذا التضامن مرده معاناة معظم دولها من السيطرة الاستعمارية الغربية .[6]

بعد تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية أرسل الرئيس الصين "ماو تسى تونغ" ورئيس مجلس الدولة "شو ان لاى" الى رئيس الوزراء الجزائري ببرقيتين للتهنئة علي التوالي، فقررت الحكومة الصينية اعترافها بالحكومة الجزائرية المؤقتة يوم 22 سبتمبر من نفس العام، إذ أصبحت الصين أول دولة غير عربية تعترف بالحكومة الجزائرية المؤقتة. وبعد ذلك

---

1 عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، المرجع السابق ص 60

2 مريم صغير، المواقف الدولية..، المرجع السابق، ص ص 238-239.

3 المرجع نفسه، ص 239.

4 عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، المرجع السابق، ص61

5 المرجع نفسه، ص 77

6 نفسه، ص 60

أقيمت العلاقات الدبلوماسية بين الصين والجزائر، ثم اعترفت بها كوريا الشمالية يوم 25 سبتمبر ثم الفيتنام الشمالية يوم 26 سبتمبر من نفس السنة. [1]

يعد الاتحاد السوفياتي أحد قطبي الحرب الباردة، ومن خلال إستراتيجيته الخاصة في صراعه مع الولايات المتحدة الأمريكية، فقد استغل نقمة شعوب المستعمرات على الدول الاستعمارية الرأسمالية، فقام بمساعدة حركات التحرر في المستعمرات ماديا ومعنويا من أجل إضعاف الدول الرأسمالية الاستعمارية من جهة، وأملا في كسب تلك الشعوب بعد استقلالها في صف المذهب الشيوعي من جهة أخرى، فقد تأخر اعتراف الاتحاد السوفياتي بالحكومة المؤقتة الجزائرية حتى سنة 1960، وأرجعت ذلك حسب ما ذكره بن يوسف بن خدة على لسان نائب رئيس حكومة الاتحاد السوفياتي عندما استقبل وفد الحكومة المؤقتة الجزائرية في الكريملن قائلا: ((ليس من مصلحتكم أن يعترف بكم الاتحاد السوفياتي؛ لأن ذلك يسبب لكم تضامن قوات الحلف الأطلسي مع فرنسا ضدكم، لكننا سنقدم لكم مساعدات في مجالات أخرى))[2]، لكن هناك سبب آخر يرجع إلى سياسة الرئيس "نيكتا خروتشوف"[3] المتجهة نحو التعايش السلمي مع المعسكر الغربي، لهذا كان يرى أنه ليس من اللائق مضايقة فرنسا الديغولية. [(4)]

دعمت الهند القضية الجزائرية بفضل زعيمها جواهر لال نهرو، الذي عرف بتضامنه مع حركات التحرر العالمية، وسيتطور دعم الهند للثورة التحريرية بدءا من سنة 1958 حيث استطاع "توفيق بوعنورة" والسيد "شريف قلال" أن يفتحا مكتبا لجبهة التحرير في نيودلهي، و سيكلل هذا المسعى بنجاح خلال دورة حزب المؤتمر الحاكم الذي جرت أشغاله في جانفي 1959، حيث تمكن ممثل الجبهة من الالتقاء عدة مرات مع مسؤولين سامين في وزارة الخارجية الهندية، وسيتعزز موقف الهند تزامنا مع اغتيال النقابي الجزائري "عيسات ايدير" مؤسس الاتحاد العام للعمال الجزائريين، حيث شهدت حركة احتجاجات في أوت 1959. كما اتخذ السيد شريف قلال من الهند مركزا لنسج اتصالات مع زعماء العالم الثالث الذين كانوا يفدون إليها[5] .

5. العقبات التي اعترضت عمل الحكومة المؤقتة الأولى:

تطورت الثقافة السياسية لدى رجالات الحكومة قد أصبحت أكثر نضجا، لكن ما يعاب عنها أنها لم تستطيع أن تكون مدرسة حقيقية للأجيال القادمة، وهذا ما سوف نلاحظه من خلال الخلافات والمشاكل التي اعترضت عملها، وكذا ما تمخض من مشاكل مباشرة عقب الاستقلال، من تشتت سياسي وعبث بالقيم الاجتماعية. كان السمة الغالبة على الساحة الوطنية .

---

1 نفسه، ص 60

2 باتريك إيفينو؛ جون بلانشايس، حرب الجزائر ملف وشهادات، ترجمة: بن داوود سلامنية، الجزء الثاني، دار الوعي، الجزائر، 2013، ص 09.

3 نيكتا خروتشوف، شخصية سياسية سوفياتية، حكم الاتحاد السوفياتي من 1953- إلى 1964، دعا إلى التعايش السلمي بين المعسكرين، بإبعاد شبح الحرب الساخنة لتسوية الخلافات الدولية وتفضيل حلاها بالطرق السلمية وبالحوار، مع القبول بازدواجية النظام الدولي في ظل التعايش وتبادل المصالح والمنافع.

4 عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، المرجع السابق ص 60

5 المجاهد "الهند إلى جانب الجزائر، 1959/06/04. ينظر: سيد علي أحمد مسعود، التطور السياسي في الثورة الجزائرية 1960-1961، دار الحكمة، الجزائر، 2010، ص 151.إسماعيل ديس، السياسة العربية والمواقف الدولية....، المرجع السابق، ص ص 157-159.

واجهت الحكومة المؤقتة الأولى منذ تأسيسها مشاكل خطيرة كان أولها مؤامرة "محمد العموري"[1] ، التي بدأت برفض هذا العقيد تطبيق العقوبات التي أقرت ضده من قبل لجنة (C.O.M)، وبالأساس من كريم بلقاسم، فبينما طبق بن عودة العقوبة المفروضة عليه بالتوجه إلى لبنان ، الذي رتب لمحاولة انقلابية ضدها بمساعدة الطرف المصري، لكن تم إفشال ذلك وألقي القبض عليه والمتآمرين معه في 16 نوفمبر 1958 وقدموا للمحاكمة، حيث تشكلت هيئة المحكمة من العقيد هواري بومدين رئيسا ، والرائد على منجلي وكيلا والعقيد الصادق محاميا ، وانتهت المحاكمة بإصدار حكم الإعدام في حق العقيد العموري [(2)].

برزت حادثة أخرى سرعان ما عملت على تفكيك الحكومة المؤقتة، ففي أفريل 1959 وقعت ما يعرف بحادثة مقتل "علاوة عميرة " في القاهرة بمكتب رئيس الحكومة المؤقتة فرحات عباس، اتهم عميرة الحكومة المؤقتة بالعجز عن إيجاد الحلول للمشاكل العويصة التي كانت تعاني منها الثورة، كما عارض عميرة ترأس فرحات عباس للحكومة المؤقتة معتبرا إياه لا يمثل التوجه الثوري، كما اتهم لمين دباغين كل من فرحات عباس وبوصوف بإغتيال صديقه علاوة ، وعندها ساءت العلاقة بين لمين دباغين والحكومة وانتهى الأمر باستقالته منها[(3)].

ومن المشاكل الأخرى التي واجهت الحكومة الاتهامات التي أطلقها العقيد "هواري بومدين" ضد ها حيث اتهمها بالتقصير في إمداد الناحية الغربية من البلاد بالسلاح والمؤونة ، كما اتهمت بأنها لا تقوم بعملية إيصال الأسلحة التي تسلمها الجمهورية العربية المتحدة إلى الثوار بل تكدسها في ليبيا [(4)].

وقد دفعت هذه الانتقادات بكريم بلقاسم الذي كان يحاول إمداد الداخل بالسلاح والذخيرة بإعتباره مسؤولا عن القوات المسلحة بينما كانت السدود المكهربة تمنعه من تحقيق ذلك، إلى اعتماد استراتيجية تغيير الحكومة لكي يتمكن من مقاومة انتقادات وتمرد المجاهدين حيث تعوض الحكومة المؤقتة بواسطة الثلاثي (كريم بلقاسم ، بن طوبال ، بوالصوف) القادرين بحسب اعتقاده على الوقوف في وجه الخطر القادم من الداخل، وفي 29 جوان 1959 اجتمعت الحكومة بالقاهرة برئاسة فرحات عباس، فأخذ كريم بلقاسم الكلمة واقترح التشكيلة الجديدة للهيئة التنفيذية[5] ، ولكن اقتراحه وجد معارضة من قبل باقي وزراء الحكومة ، فالوحيد الذي له مصلحة في تشكيل حكومة جديدة هو كريم بلقاسم الذي يأمل في ترأسها، ولكنه لم يكن يعلم بأن زملاءه من الثوريين (بن طوبال وبوالصوف) يرفضون هذا التوجه غير أن الموقف الأصعب كان من العقيد محمود الشريف، فبعد أن شكك كريم بلقاسم في قدرته على أداء دوره ، ثارت ثائرته وتهجم بقوة على كريم بلقاسم واتهمه أنه وراء الفوضى الواقعة بالحدود ، وأنه وراء مؤامرة العموري وأن المال الذي لا

---

1 ينظر فهرس تراجم الاعلام في آخر الرسالة.

2 أحمد توفيق المدني، حياة كفاح (مع ركاب الثورة التحريرية)، الجزء الثالث، المصدر السابق ،ص 405.

3 Mohamed Harbi, Le FLN… , op.cit, p 394. . ينظر كذلك: أحمد توفيق المدني، حياة كفاح، الجزء الثالث، المصدر السابق ،ص 405. ينظر كذلك: علي كافي، المصدر السابق، ص ص 235-236.

4 عقيلة ضيف الله، التنظيم السياسي والإداري في الجزائر (1954-1962)، المرجع السابق ، ص373.

5 Ferhat Abbas , autopsie d'une guerre, op cit, p 268.

يدخل إلى الجزائر سببه هو، ثم بلغ الأمر بينهما إلى حد التهديد بالقتل والتصفية، حيث صاح كريم بلقاسم " سأحطمك "ورد عليه محمود الشريف "سأقضي عليك" [1]. وعلى إثرها انفض الاجتماع .

وبهذا شكلت هذه الممارسات مشاكل كبيرة للحكومة وأعاقت الممارسة الديمقراطية فيها، وفي 10 جويلية عاد فرحات عباس إلى أعضاء الحكومة بعد أن لاحظ أنها صارت مشلولة وأن المجلس الوطني للثورة مطعون في عضوية بعض أعضائه[2]، باقتراح يتمثل في إعطاء صلاحيات كل الوزراء لمجلس الولايات ، وبعد اجتماعات مجلس الولايات يعقد اجتماع ثالث للحكومة لتشكيل حكومة جديدة ، وحتى ذلك الحين تقوم الحكومة بتصريف الأعمال اليومية فقبل اقتراح فرحات عباس من طرف الجميع وعندها حررت استدعاءات إلى قادة الولايات ورفعت جلسة الحكومة[3] .

يتبين من خلال هذه الصراعات والصعوبات التي عرفتها الحكومة المؤقتة، أن أعضائها أثروا وتأثروا بها، فتغذت ونمت ثقافتهم السياسية ، وفق المناصب التي كانوا يتولونها وتأثيرات التغيرات التي حملتها هذه الصراعات.

II. تشكيل الحكومة المؤقتة الثانية:

وصلت حدة الصراع على مستوى هرم السلطة نتيجة أخطاء وانحرافات مجموعة الباءات إلى نفق مسدود، مما دفع فرحات عباس –بوصفه رئيسا للحكومة المؤقتة– إلى دعوة مجالس الولايات للانعقاد، على إثر ذلك كلفت الحكومة الثلاثي: كريم بلقاسم ،بن طوبال، بوصوف بالاجتماع بالقادة العسكريين الآخرين لتعيين لجنة وطنية للثورة الجزائرية [4]، تعطي للثورة إستراتيجية دبلوماسية سياسية وعسكرية جديدة، وبناء على ذلك عقد اجتماع العقداء العشرة[5]، الذي دام 94 يوما وحضره كل من : كريم بلقاسم ، عبد الحفيظ بوالصوف والأخضر بن طوبال عن الحكومة المؤقتة، ومحمدي السعيد عن القيادة الشرقية وهواري بومدين عن القيادة الغربية وعبيد الحاج لخضر عن الولاية الأولى، وعلى كافي عن الولاية الثانية ، والسعيد يازوران عن الولاية الثالثة ، وسليمان دهيليس (المدعو الصادق) عن الولاية الرابعة، وديغن بودغن (المدعو لطفي) عن الولاية الخامسة.[6] .

والملاحظ أن هؤلاء القادة يسيطرون على الفعل العسكري سواء على مستوى الحكومة أو قيادة الأركان أو الولايات وبعد مداولات طويلة اتفق هؤلاء القادة على التركيبة الجديدة للمجلس الوطني للثورة الجزائري، ودعوة الهيئة العليا للثورة إلى اجتماع بطرابلس في منتصف ديسمبر1959 ، وبالفعل عقد مجلس الثورة دورته الثالثة بالعاصمة الليبية طربلس[7]، حددت فيه نقاط أعماله في ثلاث قضايا وهي:

- الأولى: بلورة برنامج عمل الحكومة المؤقتة...

---

1 Ferhat Abbas , autopsie d'une guerre, op cit., p 269.

2سليمان الشيخ ، الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين ، المصدر السابق، ص 534.

3 Ferhat abbas, Autopsie dune guerre, op cit ,p269

4 لجنة مكونة من: محمدي السعيد وهواري بومدين وسعد دحلب. ينظر: سعد دحلب، المهمة، المصدر السابق، ص ص 107-113.

5 محمد عباس، ثوار...عظماء، المرجع السابق، ص 304. ينظر كذلك: وليم ب،كواندت: الثورة والقيادة السياسية الجزائر 1954-1968، مركز الدراسات والأبحاث العسكرية، دمشق 1981، ص 176.

6 علي كافي، المصدر السابق، ص254 .

7 عقيلة ضيف الله ، التنظيم السياسي والاداري في الجزائر، المرجع السابق، ص374 .

❖ الثانية: وضع نظام داخلي لجبهة التحرير الوطني.

❖ الثالثة: تعديل عضوية المجلس الوطني للثورة الجزائرية[1]

شكلت لجنتين لإثراء هذه النقاط، فاللجنة الأولى والمتكونة من : عمر أوصديق، فرونس فانون، عبد الرازق شنتوف ومحمد الصديق بن يحي (وجميعهم ذوي ميول ومسحة يسارية، ولقبو بجماعة الاختصاصيين أو التقنيين أو الخبراء والتكنوقراط...) وقد كلفت باعداد مشروع البرنامج.

أما الثانية فتألفت من : بن يوسف بن خدة، مبروك بن الحسين والأمين خان، وكلفت بملف النظام الداخلي للجبهة.

أما النقطة الثالثة فتركت بيد العقداء أنفسهم، وكانت محل اهتماماتهم لأنها تعبر على حرب التموقع على هرم السلطة. وبدا الصراع على أوجه والخلاف وصل حده، حيث سعى كريم جهده لإفتكاك إقرار بزعامة الثورة لكونه الشخصية التاريخية الوحيدة التي مازالت تباشر المسؤولية الفعلية بعد استشهاد كل من "ديدوش" و"بن بولعيد" و"بن مهيدي" وأسر "بيطاط" و"بوضياف"، لكنه لم يفلح لتصلب العقداء الآخرين خاصة: علي كافي، لطفي وبومدين. وتدخل كوسطاء كل من :بن خدة، أوصديق، أوعمران، ومبروك بن الحسين، لتخفيف حدة الخلاف.[2] وانتهى بتعيين مجلس وطني للثورة وتحديد الفترة ما بين 16 ديسمبر إلى 18 جانفي 1960 لدورة المجلس الجديد. وخرج الاجتماع بقرارات شملت[3]:

أ-تشكيل حكومة مؤقتة جديدة حيث تم تقليص عدد أعضائها من 19 إلى 13 عضوا فقط، مع إبقاء على فرحات عباس رأسها.

ب-تشكيل لجنة وزارية للحرب CIG (comité interministériel de la guerre) تكون مسئولة على شؤون الحرب وتشرف على هيئة الأركان تحت مسؤولية الباءات الثلاث.

ج-المصادقة بالإجماع على نصين* أساسيين للجبهة .[4]

وضمت الحكومة جديدة العناصر الآتية :

-فرحات عباس رئيس مجلس الوزراء

-كريم بلقاسم نائب رئيس المجلس ووزير الشؤون الخارجية

---

1 C.A.N. : Micro fiche N° : C005+ C006+ C007 : Procès verbal de la première session de (C.N.R.A) à Tripolis du 16 /12/1959 au 18/01/1960.

ينظر كذلك: محمد حربي، جبهة التحرير، الأسطورة والواقع، المصدر السابق،ص 205.

2محمد حربي، جبهة التحرير، الأسطورة والواقع، ص 206.

3 C.A.N. : Micro fiche N° : C010 : Compte rendu des cent jours des réunions au sommet des dix Colonels à Tunis du 11/08/1959 au 16 /12/1959 .

* ينظر الفصل الرابع من هذه الرسالة.

4 العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، مرجع السابق، ص 118.

-أحمد بن بلة نائب رئيس المجلس

-حسين أيت أحمد وزير دولة

-رابح بيطاط وزير دولة

-محمد بوضياف وزير دولة

-محمد خيضر وزير دولة

-محمدي السعيد وزير دولة

-عبد الحميد مهري وزير الشؤون الاجتماعية والثقافية

-عبد الحفيظ بوالصوف وزير التسليح والاتصالات العامة

-أحمد فرانسيس وزير المالية والشؤون الاقتصادية

-امحمد يزيد وزير الإعلام

-الأخضر بن طوبال وزير الداخلية[1].

وبناء على توصية المجلس الوطني للثورة الجزائرية عينت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية كريم بلقاسم نائب رئيس الحكومة ووزير الشؤون الخارجية والأخضر بن طوبال وزير الداخلية ، وعبد الحفيظ بوالصوف وزير التسليح والاتصالات العامة كأعضاء في" اللجنة الوزارية الثلاثية للحرب" التي حلت محل وزارة القوات المسلحة[2]،كما تقرر أن تتولى الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تعيين هيئة الأركان العامة (E.M.G) التي تضم "هواري بومدين"، قائدا للأركان وسليمان (قايد أحمد)، وعلي منجلي مساعدين له ، على أن تعمل تحت أوامر اللجنة الوزارية للحرب[3] .

يلاحظ في تركيبة الطاقم الحكومي الجديد، تقليص عدد أعضائها وأصبح 13 بدلا من 19، حيث تم إلغاء حقيبة كاتب الدولة، التي منحت في السابق للثلاثي الأمين خان وعمر أوصديق ومصطفى اسطنبولي، وهذا حسب محمد بجاوي أن مهامها لم تكن واضحة بشكل يسمح بالقبول بها كهيئات فعلية داخل الجهاز التنفيذي الجديد للثورة. [4] ولم يعد من بين أعضائها كل من: توفيق المدني الذي عين مبعوثا في القاهرة، محمد شريف، الامين دباغين انسحب بعد اغتيال صديقه علاوة، وبن يوسف بن خدة الذي انسحب بعد رفض اقتراحه بإنشاء إدارة للداخلية، وانضم للطاقم

1بن يوسف بن خدة : اتفاقيات ايفيان، المصدر السابق ، ص53

2 المجاهد، العدد 60، في 25 جانفي 1960، ص 8-9.

3 بن يوسف بن خدة، اتفاقيات ايفيان، المصدر السابق ، ص53 . ينظر : علي كافي: المصدر السابق ،ص257.

Mohamed Harbi, le F.L.N : mirage et réalité, op.cit, p 249.

4 محمد بجاوي، الثورة الجزائرية والقانون، المصدر السابق، ص ص 152-154.

الجديد العقيد محمد السعيد الرئيس السابق للقيادة الشرقية وعين بمنصب فخري هو منصب وزير الدولة من دون أية مسؤولية خاصة[1]

ويرى على كافي أن تشكيل هيئة الأركان العامة حدث إيجابي في إطار الهيكلة النظرية للإشراف والتنسيق، وتموين جيش التحرير الوطني بالأسلحة والمتطوعين والمال والتموين والمساهمة في إعداد إستراتيجية عسكرية محددة، وكان من المفروض أن تكون الهيئة المرآة لمطامح الشعب ومبادئ أول نوفمبر ولكن الواقع بحسب على كافي لم يكن كذلك لأن تشكيل الهيئة كان غطاء لخلافات وتيارات ومطامع شخصية[2]، وبهذا واجهت الحكومة صعوبة كبيرة في هيكلة الثورة وضبطها عسكريا كما استمر هذا الصراع بين الطرفين حتى الاستقلال.

1. الخلاف ما بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وهيئة الأركان العامة:

تعرضت الحكومة المؤقتة الجزائرية الثانية لعقبات في تسيير نشاطها وأخطرها خلافاتها مع هيئة الأركان التي بدأت عملها يوم 23 جانفي 1960 ، وكان الخلاف بينها وبين اللجنة الوزارية للحرب فيما يتعلق بالصلاحيات وطريقة سير الحرب وكذا حول الإشراف على الولايات في الداخل فكلاهما أراد أن تكون تحت رقابته(3).

وهكذا بدأت معارضة هيئة الأركان تشتد للجنة الوزارية للحرب والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، إلى غاية شهر جوان 1961 حيث انفجرت أزمة "خطيرة بين قيادة الأركان والحكومة المؤقتة إثر حادثة إسقاط طائرة" ف 84الفرنسية على الحدود التونسية الجزائرية ، وأسر طيارها الملازم "Frédéric gaillard" بالتراب التونسي[4]، وأمام إلحاح بورقيبة على إطلاق سراحه أمرت الحكومة المؤقتة هيئة الأركان العامة بتلبية طلب الرئيس التونسي، وبعد تردد سلم هواري بومدين الطيار وانصاع إلى أوامر الحكومة المؤقتة ثم أعلن عن استقالته ، وفي 15 جويلية 1961تحولت الاستقالة إلى استقالة جماعية لهيئة الأركان العامة ، وكانت هذه الاستقالة مرفوقة برسالة مطولة إلى رئيس الحكومة المؤقتة[5].

شرحت هذه الرسالة أسباب الاستقالة وقدمت نقدا صريحا للحكومة ومما جاء فيها: "لقد حاولنا أن نبين أن نزاعا خطيرا وخلافا عميقا حول الأساليب كان دائما يجعلنا في تعارض مع حكومتنا ، لقد نددنا بالاستسلام المتواصل وغياب النفوذ ، وناهضنا روح التعصب والتكتل ... " .[6]

ويواصل أعضاء الهيئة قولهم: ((...فإننا نلجأ في هذه الوضعية التي نحن عليها إلى التحكيم النزيه لجميع أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية ، سواء منهم الذين بالداخل أو الذين في الخارج وخاصة بريق الأمل والثقة الذي بقي لنا والذي نتوجه به إلى المسجونين (الخمسة) الذين يبقون الحكام في نظرنا لأن الأحداث- ولحسن الحظ – قدرت لهم

---

1 سليمان الشيخ، الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين، المصدر السابق، ص 117 وص 184.

2 علي كافي ، المصدر السابق ،ص282

3 المصدر نفسه، ص258 .

4 سيد علي أحمد مسعود، التطور السياسي..، المرجع السابق، ص 62. ينظر كذلك: محمد عباس ، رواد الوطنية ، المصدر السابق، ص410 .

5 محمد عباس ، المصدر نفسه، ص 411.

6 على كافي ، المصدر السابق، ص263

هذه المهمة الدقيقة والشافية لا ريب ، وبالتالي نكون أمام حكم أصوات ممثلي الوطن الأكفاء والشعب والجيش والتاريخ ....)).[1]

ولكن رد الوزراء المحتجزين تميز بالوقوف على الحياد، ودعوة أعضاء قيادة الأركان لتقديم تظلماتهم إلى المؤسسات العليا للثورة المؤهلة لمعالجة المشكلة[2] .

وبهذه الرسالة فجرت هيئة الأركان كل مشاعرها ، ونواياها ، كما كشفت وثيقتها عن برنامج سياسي حقيقي سواء فيما يتعلق بالقضايا الداخلية أو الخارجية وظهر بومدين قائدا دون منازع لهذه العناصر، كما أحدثت هذه الاستقالة صدى واسعا في أوساط جيش التحرير الوطني وكان أثرها المباشر، دعوة مجلس الثورة للانعقاد بعد أقل من شهر من هذه الحادثة.[3]

III. تشكيل الحكومة الثالثة المؤقتة للجمهورية الجزائرية:

اجتمع المجلس الوطني للثورة الجزائرية يوم 09 إلى 27 أوت 1961 أي بعد شهر من استقالة هيئة الأركان العامة وقد كانت هذه الأخيرة تتهم رئيس الحكومة ونائبه بأن الأول غير متشبع بإيديولوجية الثورة وغير قادر على مواجهة الحكومة الفرنسية[4]، كما يذكر محمد حربي أن المركزيين على رأسهم بن يوسف بن خدة وسعد دحلب اتهموا فرحات عباس بالافتقار الحزم في مسألة المفاوضات خاصة قضية الصحراء، حيث صرح دحلب: ((**يمكن الوثوق بفرحات عباس حين نكون أقوياء لا حين نكون ضعفاء، إن حكومته لن تصنع السلم ولن تصنع الحرب، وهو بممارساته كبرلماني قديم واستعجاله للفراغ من المسألة، سوف يفقد حتى فكرة التفاوض حظوتها، ستكون تلك كارثة للجميع**))[5] ،أما الثاني كريم بلقاسم رأت هيئة الأركان أنه لم يحسن الدفاع عن الملف الجزائري في المفاوضات مع الجانب الفرنسي، واعتبرت المفاوضات تتجه نحو التضحية بالثورة لصالح شكل جديد من الاستعمار يقوم على التعاون مع فرنسا[6] ، كما اتهمت الحكومة المؤقتة هيئة الأركان بالتدخل في السياسة حيث لم تمد الداخل بالسلاح المكدس على الحدود والأموال التي منحت لها. وكان بن يوسف بن خدة قد شن حملة منذ شهور من أجل تشكيل حكومة مضيقة مشكلة على الأكثر من خمسة أعضاء وتنصيبها في الجزائر مهما كلف الأمر ذلك[7] . كما طالب بانعقاد المجلس الوطني للثورة الجزائرية من أجل تحيد أرضية المفاوضات بوضوح.[8]

يلاحظ من خلال تصريحات بن خدة أنه كان معارضا للحكومة، ويبحث على حجج وذرائع من أجل إسقاطها، وأكبر ذليل على ذلك ما قاله صديقه سعد دحلب عن مزاولة حكومة المؤقتة نشاطها داخل التراب الوطني،

---

1 على كافي ، المصدر السابق ،ص ص264 -265.

2 سليمان الشيخ، المصدر السابق ،ص541

3 Saad Dahleb : op cit, p 184.

4 محمد عباس، رواد الوطنية، المصدر السابق، ص 411.

5 محمد حربي، جبهة التحرير الأسطورة والواقع، المصدر السابق، ص ص233-234.

6 Mohamed Harbi, fln mirage et réalité, op cit p 280

7 Saad Dahleb, op.cit,p151

8 محمد حربي، جبهة التحرير الأسطورة والواقع، المصدر السابق، ص 234.

حيث وصفها بالعملية الانتحارية، واستشهد بمغادرة لجنة التنسيق والتنفيذ للتراب الوطني نتيجة ملاحقة ومطاردة الجيش الفرنسي لأعضائها ومنهم بن خدة، حيث نفذوا بأعجوبة من أيدي المظلين سنة 1957.[1] ويعد إبعاده من الحكومة المؤقتة الثانية أحد الأسباب لنقده لها. خاصة في ما يخص ملف المفاوضات، حيث طرح عليه تولي برئاسة بعثة المفاوضات لكنه رفض، ولكن الأيام ستثبت أن حججه عبارة عن مناورات فقط، سيقف بين خيارين كلهما صعب .

بعد أيام من الاجتماعات قرر المجلس الوطني للثورة الجزائرية[2] تنحية السيد فرحات عباس من رئاسة الحكومة وتعيين بدله السيد يوسف بن خدة[3]، الذي اعتبر بمثابة الرجل الوطني القادر على انقاد الثورة من الخلافات الموجودة بين قادتها، بفتح حوار مع هيئة الأركان، كما اعتبر بالرجل الراديكالي الذي لن يرضخ بسهولة لمطالب الفرنسية، واعتبر بعض المؤرخين أن هذا الإجراء انتصار لهيئة الأركان العامة، والتي طلب منها سحب استقالتها. وفي الأخير خرج الاجتماع بالقرارات الآتية:

- ✓ تشكيل حكومة مؤقتة جديدة أسند رئاستها لشخصية بن يوسف بن خذة.
- ✓ تعزيز نشاط جيش التحرير الوطني وتعبئة الجماهير الجزائرية ورفع مستواها النضالي.
- ✓ ضبط المحتوى الديمقراطي والاجتماعي لكفاح الشعب الجزائري.
- ✓ تأكيد حق الشعب الجزائري في الاستقلال وتقرير المصير، بواسطة الحل التفاوضي الذي يحافظ على سلامة التراب الجزائري بأكمله بما فيه الصحراء، وعلى وحدة الشعب الجزائري، والتعاون على قدم المساواة باحترام سيادة الشعب[4].

ضم الطاقم الحكومي الجديد الأعضاء التاليين[5]:

- ✓ بن يوسف بن خدة رئيسا ووزير المالية والشؤون الاقتصادية.
- ✓ كريم بلقاسم نائب الرئيس ووزير الداخلية.
- ✓ أحمد بن بلة نائب الرئيس.
- ✓ محمد بوضياف نائب الرئيس.
- ✓ حسين آيت أحمد وزير دولة.
- ✓ رابح بيطاط وزير دولة.
- ✓ محمد خيضر وزير دولة.
- ✓ لخضر بن طوبال وزير دولة.
- ✓ محمدي السعيد وزير دولة.

---

1 سعد دحلب، المهمة المنجزة، المصدر السابق، ص 135.

2 C.A.N. : Micro fiche N° : C024+ C025+ C031+ C033 : Procès verbal de la deuxième session de (C.N.R.A) (C.N.R.A) à Tripolis du 09 /08/1961 au 27/08/1961.

3 Saad Dahleb, , op.cit,p151.

4 رياض يودلاعة، القيم الديمقراطية في الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962، تحت إشراف: عبد الكريم بوصفصاف، كلية العلوم الانسانية، قسم التاريخ والآثار، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006، ص 156.

5 بن يوسف بن خدة، اتفاقيات ايفيان...، المرجع السابق، ص 54. ينظر: اسماعيل دبش، السياسة العربية والمواقف الدولية ....، المرجع السابق، ص 251.

- ✓ سعد دحلب وزير الشؤون الخارجية.
- ✓ عبد الحفيظ بوصوف وزير التسليح والاتصالات العامة.
- ✓ أمحمد يزيد وزير الإعلام.

ومع التشكيل الحكومي الجديد، بقي الباءات الثلاث يتقلدون المناصب الوزارية حيث بقي كريم بلقاسم نائبا للرئيس، وعبد الحميد بوصوف وزيرا للتسليح والاتصالات العامة، أما الأخضر بن طوبال وزيرا للدولة، وعين لأول مرة سعد دحلب وزيرا للخارجية.

تمكن المركزيين بقيادة بن يوسف بن خدة وسعد دحلب من العودة إلى السلطة وقيادة الثورة وهذا بتعاون مع كريم بلقاسم مثلما فعلوا في الفترة الممتدة من سنة 1955 إلى غاية 1957، وقد استفادوا من الخلافات التي كانت بين الحكومة السابقة وهيئة الأركان[1]. حيث قامت هذه الأخيرة في 15 أوت 1961 بتقديم استقالتها للحكومة المؤقتة الثانية وذلك إثر حادثة إسقاط الطائرة الفرنسية من طرف وحدات جيش الحدود في 21 جوان 1961 بالتراب التونسي، وأسر طيارها بعد أن قام بقنبلة مركز ملاق التابع لوحدات جيش التحرير[2].

ولقد رأى فرحات عباس في هذا القرار سيطرة المركزيين وإبعاد التيارات السياسية الأخرى المتمثلة في العلماء، وحزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري ، وعودة إلى اختلافات ما قبل الثورة بين أحزاب الحركة الوطنية، بالعودة إلى عقلية الاحتكار والوصايا على الثورة من قدماء حزب الشعب حركة انتصار للحريات الديمقراطية، وجاء على لسانه: ((إنه يظهر جليا، بعد التحليل أن الحكومة المؤقتة الجديدة لم تمثل جبهة التحرير الوطني في مجموعة، بل الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية وحدها، فالمؤتمرات التي حبكت في تونس قد أدت إلى إبعاد ممثلي الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، مع اقتراب موعد الاستقلال، وتجمع المركزيين))[3]، وحسب سعد دحلب أنه عرض على فرحات عباس منصب وزير دولة ولكنه رفض[4] .هكذا خرجت جبهة التحرير من المؤتمر مقسمة ولم تعرف منذ تلك الفترة تجمع كل التيارات المعروفة داخلها.

يتنافى هذا التصريح من طرف فرحات عباس، مع المهام مختلف مؤسسات الثورة، إذ أن المجلس الوطني للثورة باعتباره الهيئة القيادية الأعلى للثورة، والسلطة التشريعية السيدة المخولة الوحيدة بإقالة أو تشكيل حكومة جديدة، ومن ثم على الجميع الخضوع لقراراته والابتعاد عن إحياء النعرات والنزعات القديمة، خاصة وأن الثورة في منعرج حاسم لتحقيق الاستقلال.

1. مسار الحكومة المؤقتة الجزائرية الثالثة

عرفت الحكومة المؤقتة برئاسة الأخ بن يوسف بن خدة في بدايتها، فترة من التردد إزاء استئناف المفاوضات، لكنها وجدت نفسها، ومعها قيادة الأركان العامة، أمام وضعية سياسية تجعل استئناف المفاوضات حتمية لا يمكن

1 حميد عبد القادر،فرحات عباس، المرجع السابق، ص 209 .

2 علي كافي، المصدر السابق، ص 260.

3 Ferhat Abbas, Autopsie d'une guère, op cit , p318.

4 Saad Dahleb, op.cit,p151

تجاهلها، وعند استئناف المفاوضات لم تبعد الحكومة الجديدة كثيرا عن خطة التفاوض التي وضعتها الحكومة السابقة. وكان من المفروض أن تدار المفاوضات هذه المرة بتفاهم وتناغم أعمق بين الحكومة وقيادة الأركان وان يتلافى الطرفان الأسباب التي أدت إلى الأزمة التي اندلعت قبل مفاوضات إيفيان الأولى. ويفترض أن هذا التفاهم كان ممكنا ما دام رئيس الحكومة وقيادة الأركان قد انطلقا معا من موقع ناقد للمفاوضات السابقة.[1]

بعد تولي الحكومة الثالثة بقيادتها الجديدة مقاليد السلطة التنفيذية[2]، كان عليها معالجة قضيتين أساسيتين هما المفاوضات مع السلطات الفرنسية التي توقفت في لوقران خلال شهر جويلية 1961 بسبب قضية الصحراء ، وكذلك قضية الخلاف مع القيادة العامة للأركان بقيادة العقيد هوراي بومدين[3] ، ولكن أغلبية أعضاء الحكومة ورئيسها فضلوا التفرغ لقضية المفاوضات وتأجيل حسم الصراع مع قيادة الأركان[4].

وكان لطرح المسألة الجزائرية على منظمة الأمم المتحدة في 21 ديسمبر 1961 [5]ودعوتها إلى مواصلة المفاوضات صدى على الطرفين، وبالإضافة إلى دعوة الحكومة المؤقتة إلى عقد اجتماع للمجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس لدراسة نص اتفاقية إيفيان في كل جزئياتها واتخاذ موقف واضح منها[6]. سمح باستئناف المفاوضات إلى أن انتهت باتفاقيات" ايفيان" التي صوت عليها المجلس الوطني للثورة الجزائرية بالإجماع في دورته المنعقدة بطرابلس من22 إلى 27 فيفري 1962 [7] ، وبعد التوقيع على هذه الاتفاقيات يوم 18 مارس1962 أمر رئيس الحكومة بن يوسف بن خدة بوقف إطلاق النار على أمواج إذاعة تونس ومما جاء في خطابه: ((باسم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ، وبتفويض من المجلس الوطني للثورة الجزائرية ابتداء من 19 مارس 1962 على الساعة الثانية عشرة ، أمر باسم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية كل قوات جيش التحرير الوطني المكافحة بوقف العمليات العسكرية والاشتباكات المسلحة على مجموع التراب الوطني))[8].

انتهت الحكومة المؤقتة في ملف المفاوضات ودخلت الجزائر مرحلة انتقالية تنتهي بإجراء استفتاء تقرير المصير[9] خلال فترة لا تتعدى ستة أشهر وفقا لترتيبات اتفاقيات "ايفيان". إرتكز عمل الحكومة المؤقتة بعد وقف إطلاق النار في:

-احترام اتفاقيات ايفيان المبرمة مع فرنسا بصفتها هي الطرف المفاوض.

-الاحتفاظ بالسلطة عن طريق استعمال سلطة جبهة التحرير الوطني.

---

1 بن يوسف بن خدة ، جدور أول نوفمبر، المصدر السابق، ص 31.

2 الملحق رقم (28): اجتماع لأعضاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية الثالثة برئاسة بن يوسف بن خدة.

3 بدأت هيئة الأركان العامة عملها يوم 23 جانفي 1960، وسرعان ما تعارضت صلاحياتها وتصادمت مع صلاحيات اللجنة الوزارية للحرب (الباءات الثلاث)، فيما يخص سير الحرب، سيتفع هيئة الأركان العامة للعمل لصالحها الخاص بوضعها على الحدود، حيث ستضع كل أجهزتها في خدمة توجهاتها، ثلاثة وعشرون (23) فيلق ترابط على الحدود، أي حوالي 23 ألف جندي، بالإضافة إلى خمسة كتائب ثقيلة، جيش كلاسيكي حقيقي يتمرد على كل من يتجرأ على سلبه تفوقه وسيادته. ينظر: علي كافي، المصدر السابق، ص 258.

4 علي كافي، المصدر نفسه، ص 27.

5 ينظر لاحقا في نفس الفصل فيما يخص مساعي الحكومة المؤقتة على مستوى هيئة الأمم المتحدة ابتداء من ص

6 بن يوسف بن خدة، اتفاقيات ايفيان، المصدر السابق، ص ص 56-75.

7 الملحق رقم (31): مصادقة المجلس الوطني للثورة على مفاوضات الجارية بين GPRA والحكومة الفرنسية في 22 إلى 27 فيفري 1962.

8 بن يوسف بن خدة : اتفاقيات ايفيان، المصدر السابق، ص38 . ينظر: سعد دحلب، المهمة منجزة ..، المصدر السابق، ص ص 160-161.

9 الملحق رقم (38): استفتاء تقرير المصير

-عدم استدعاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية لعقد اجتماع له حتى لا تكثر المناقشات حول مستقبل الوطن في وقت غير ملائم لهذا النقاش.[1]

أوكلت للهيئة التنفيذية المؤقتة[2] (كان مقرهاّ بومرداسrocher-noir) المنبثقة عن اتفاقية ايفيان برئاسة عبد الرحمان فارس[3]، السهر على تطبيق هذه الإستراتيجية وإدارة البلاد في المرحلة الانتقالية، واعطيت لهذه الهيئة صلاحيات حسب مرسوم ديقول 62-524 بتاريخ 21-04-1962 ...وحسب المرسوم تقاسم، الصّلاحيات مع الهيئات الأخرى رقم 62-390 بتاريخ 09-04-1962 ... حسبما جاء به المرسوم المفسّر لاتّفاقية افيان في ما يخصّ تنظيم السّلطات جميعها 62-306 بتاريخ 19-03-1962، وقام عبد الرّحمان فارس وفريقه بتسيير المرحلة الإنتقالية من 06 أبريل 1962 إلى 26 أكتوبر 1962....[4]مستندا على القوانين الفرنسية السّارية المفعول ووفق التّشريعات الفرنسية القائمة أنذاك و كانت مهّامه[5] ثلاث : تسيير المرحلة، تنظيم إستفتاء تقرير مصير الشّعب الجزائري في 01-07-1962، تنظيم إستفتاء حول القبول أو عدم القبول بالمجلس التّأسيسي يخلف هذه الهيئة المؤقّتة ، وبنفس تاريخ الإستفتاء يكون إنتخاب أعضاء المجلس التّأسيسي في 20-09-1962، لكن نتيجة لغياب التنسيق بين الولايات في الداخل من جهة، وبين الولايات والهيئة التنفيذية المؤقتة من جهة أخرى، واعتراض الولايات على الهيئة التنفيذية المؤقتة أفرغها من كل سلطة واستحال فرض تواجدها ، و لقد أعاب شوقي مصطفاي عضو الهيئة التنفيذية المؤقتة على الحكومة المؤقتة عدم قدرتها التنسيق بين الولايات والهيئة مما صعب مهمة هذه الأخيرة.[6]وبعد نهاية مهمّة عبد الرّحمان فارس رئيس الهيئة التّنفيذية المؤقّتة ... قام هذا الأخير بتسليم الحكم للمجلس التّأسيسي المنتخب عبر رسالة خطّية، و قام كذلك يوسف بن خدّة رئيس الحكومة المؤقّتة بتسليم المهام للمجلس التّأسيسي المنتخب عبر رسالة خطّية.

2. عودة الخلاقات بين هيئة الأركان العامة والحكومة الثالثة المؤقتة للجمهورية الجزائرية

واجهت الحكومة المؤقتة من جديد ضغوطات عناصر قيادة الأركان الذين بدؤوا يتطلعون إلى السلطة، حيث يرى عبد الحميد مهري بأنّ معارضة اتفاقيات إيفيان لم تكن هي السبب الوحيد الذي جعل قيادة الأركان العامة تعود لموقعها المعارض للحكومة[7]، بينما يرى محمد حربي أن هيئة الأركان كانت تريد الاستفادة من تنازلات الحكومة المؤقتة في

---

1 محمد حربي، الجزائر الأسطورة والواقع ، المصدر السابق، 256.

2 تتكون الهيئة التنفيذية المؤقتة من 12 عضوا: 3 أوروبيين هم : روجر روث (نائب الرّئيس) ،جون موسوني (مندوب المالية)، شارل كوينق(مندوب الأشغال العمومية) ، وتسعة جزائريين 4 من خارج جبهة التحرير الوطني وهم : عبد الرّحمان فارس رئيسا للهيئة ، الحاج إبراهيم بيّوض مندوب الشّؤون الثّقافية ، بو مدين حميدة مندوب الشّؤون الإجتماعية، عبد القادر الحصّار مندوب النّظام العام ، أما الخمسة (5) المحسوبين جبهة التحرير هم: شوقي مصطفاي (شؤون اقتصادية)، عبد الرزاق شنتوف (شؤون ادارية)، عبد السلام بلعيد (شؤون اقتصادية)، محمد بن تفليفة (شؤون البريد)، حميدو الحاج (المنتدب للصحة). لم تعترف بها الولايات وقوبلت بالرفض، مما صعب من عملها. ينظر: محمد حربي، الأسطورة والواقع، المصدر السابق، ص 264. ينظر: الملحق رقم (34): أعضاء الهيئة التنفيذية المؤقتة برئاسة عبد الرحمان فارس.

3 ينظر فهرس تراجم الاعلام. ينظر: الملحق رقم (35): تولي عبد الرحمان فارس رئاسة الهيئة التنفيذية.

4 الملحق رقم (41): رسالة من الرئيس الفرنسي ديغول إلى عبد الرحمان فارس رئيس الهيئة التنفيذية المؤقتة في 1962/07/03.

5 الملحق رقم (36): مهام الهيئة التنفيذية المؤقتة

6 محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، المصدر السابق، ص 264 و ص 266.

7 عبد الحميد مهري، النقاش حول المرحوم الرئيس بن خدّة، معهد الهقار، الخميس 16 سبتمبر 2010.

المفاوضات لوضعها على كرسي الاتهام والظهور كالمدافع الوحيد عن التطلعات الوطنية[1]. علما بأنّ هذه المعارضة كانت المدخل للأزمة التي عاشتها البلاد صائفة 1962، وفي الحملة التي تعرّضت لها الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ورئيسها إذ ذاك بن يوسف بن خدّة، وستتوالى الصراعات بينهم دون توقف حتى استلام السلطة من بن بلة المؤيد من طرف هيئة الاركان[2].

استطاعت قيادة الأركان استمالة عددا من القادة الخمسة [3]المفرج عنهم بعد وقف إطلاق النار وعلى رأسهم أحمد بن بلة بدافع إيجاد غطاء سياسي لحركتهم[4]، وخلال اجتماع المجلس الوطني للثورة المنعقد في طربلس من 27 ماي إلى إلى 4 جوان 1962 [5]طالبت هذه المجموعة بإنشاء مكتب سياسي من سبعة أعضاء ليشرف على جبهة التحرير الوطني حيث اقترح بن بلة ومحمد خيضر أن يتشكل من القادمة الخمسة :وهم أحمد بن بلة ، محمد خيضر وحسين أيت أحمد ،محمد بوضياف ، ورابح بيطاط ويضاف إليهم الحاج بن علا ومحمدي السعيد[6] ، استطاعت بهذه القائمة القيادة العامة للجيش إقصاء خصومها من أعضاء الحكومة المؤقتة وكان بمثابة هزيمة لها وخاصة أن رئيسها لم يفز بعضوية المكتب السياسي وقد صادق المجلس الوطني على قائمة أعضاء المكتب السياسي[7] ب33 صوت مقابل31 صوت بـ لا[8]، حيث أدلى بن خدة في 28 جويليا 1962 بالتصريح التالي: ((لقد قبلت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في اجتماعها يوم 23 جويليا المكتب السياسي كما انبثق من طرابلس والذي يضم سبعة أعضاء وذلك حرصا منها، وبأي ثمن كان، على أن لا تكون هناك مواجهة دموية بين الجزائريين، غير أنها أردت أن يصادق على ذلك المجلس الوطني للثورة الجزائرية..))[9]، وعلى إثرها اندلعت أزمة صيف 1962 التي سعى عناصر المكتب السياسي للسيطرة على السلطة في الجزائر بدعم ومساندة من قبل قيادة الأركان.[10]

وبهذا عمد المكتب السياسي على إبعاد عناصر الحكومة المؤقتة من السلطة السياسية لمرحلة ما بعد الاستقلال، غير أن رفض حسين آيت أحمد ومحمد بوضياف المشاركة في هذا المكتب أدى إلى فشل هذه المحاولة، وعندها قدم بن يوسف بن خدة استقالته إلى المجلس الوطني للثورة ولكنها رفضت بالأغلبية[11] . وأمام فشل المجلس في الوصول إلى حل

---

1 محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، المصدر السابق، ص 240.

2 المصدر نفسه، ص 240.

3 قادة الثورة المختطفين هم: أحمد بن بلة، حسين آيت أحمد، محمد خيضر ومصطفى الأشرف (الصحفي)، وكانوا حينها بالمغرب في زيارة رسمية إلى الملك محمد الخامس قبل توجههم إلى تونس للمشاركة في قمة تونس إلى جانب الحبيب بورقيبة والملك محمد الخامس إلا أن سلاح الجو الفرنسي وبإيعاز من المخابرات الفرنسية قامت بتحويل اتجاه الطائرة المغربية إلى الجزائر وبالتالي استطاعت اختطاف قادة الثورة، ينظر: محمد بجاوي، الثورة الجزائرية والقانون، المصدر السابق، ص 106.

4 الملحق رقم (40): الصورة لبعض قادة الثورة بوجدة على الحدود المغربية الجزائرية بتاريخ 27 مارس 1962.

5 ينظر الفصل الثاني من الرسالة .

6 Saad dahleb , op cit, p 184. Mohamed lebjaoui :op cit ,p172

7 أسندت المهام على أعضاء المكتب السياسي على النحو التالي: أحمد بن بلة (يشرف على السلطة التنفيذية)- بن علا (مسؤول عن الجيش)- رابح بيطاط (مكلف بجبهة التحرير الوطني) – محمدي السعيد (مسؤول عن قطاع التربية) – محمد بوضياف (مكلف بالعلاقات الخارجية) – محمد خيضر (مكلف بالتنسيق بين الجميع ومصلحة الارتباط والاستخبارات). –حسين آيت أحمد (رفض أن يشارك في أعمال المكتب السياسي). كان للمكتب السياسي صلاحيات الحكومة والحزب في آن معا واعتبر نفسه السلطة السيدة، وهو ما يبعده عن الدور الذي أوكله اليه برنامج طرابلس. ينظر: محمد حربي، الأسطورة والواقع..، المصدر السابق، ص 300.

8 علي كافي، المصدر السابق, ص360.

9 سعد دحلب، المصدر السابق، ص 182.

10 Mohamed lebjaoui :op cit ,p172

11 Saad Dahleb , op cit, p 185.

حول الصراع الدائر بين بن بلة المدعوم من قبل قيادة الأركان، والحكومة المؤقتة بدأ عدد من أعضاء المجلس الوطني للثورة يغادرون مواقعهم ، وانتهى الاجتماع قبل تحديد المسؤوليات ودون انتخاب قيادة شرعية، وانسحاب رئيس الحكومة بن يوسف بن خدة مع بعض وزراءه من المؤتمر ، عائدون إلى تونس ليواصلوا مهامهم لأن الحكومة المسئولة عن تطبيق اتفاقيات إيفيان .[1]

في المقابل دعى بعض أعضاء الحكومة المؤقتة ومنهم أحمد بن بلة –أحد نواب الرئيس– في القاهرة إلى عدم الاعتراف بقراراتها، مما دفع بمحمد خيضر تقديم استقالته من الحكومة المؤقتة، واشتد الخلاف بعد رجوع الحكومة المؤقتة إلى الوطن مع القيادة العامة للجيش المتحالفة مع بن بلة واشتدت هده النزاعات إلى درجة أصبح فيها إندار الحرب الأهلية يدق ناقوس الخطر على البلاد واشتد الخلاف وتحول الى درجة الاقتتال بين الإخوة . وكان الأمر شديد الصدمة على القاعدة الشعبية التي وقفت رافضة لما يحدث بين المتناحرين ونادى الشعب عبر طرقات الجزائر بشعاره الشهير **سبع سنين بركات** [(2)] ..

تطرقت الحكومة المؤقتة، في آخر اجتماع لها في 4 جويلية 1962، لدراسة وضع المؤسسات الدولة، لكن نتيجة لضغوطات وانتقادات أحمد بن بلة ومحمد خيضر للعمل الحكومة، دفع بالكثير من زملاء بن خدة التخلي عنه ومنهم سعد دحلب وزير خارجية الذي قدم استقالته بعدما لاحظ تداخل الصلاحيات التي تسمح له بمزاولة مهامه، وبقي بن خدة يمثل الحكومة المؤقتة رغم تفرق أعضائها في عدة تحالفات[3]، تمثلت أساسا في: جماعة تلمسان بقيادة بن بلة، وجماعة تيزي وزوز بقيادة كريم بلقاسم ومحمد بوضياف بالاضافة الى الولاية الثالثة بقيادة محند ولحاج المتعاطفة مع الحكومة المؤقتة، والولاية الرابعة بقيادة يوسف الخطيب الذي تمكن بالاستحواذ على المنطقة المستقلة للجزائر بالإلقاء القبض على قادتها عز الدين وأوصديق ثم إطلاق صراحهم، والولاية السادسة تحت قيادة العقيد شعباني[4]، وفي 7 أوت أصدرت الحكومة المؤقتة بيانا أكدت فيه تنازلها عن جميع صلاحيتها للمكتب السياسي مع بقائها كهيئة للثورة إلى غاية انعقاد المجلس الوطني للثورة الجزائرية وبالتالي انسحاب الحكومة المؤقتة من صراع حول الشرعية وبقائها كصيغة قانونية لتطبقها مع الوضع الدبلوماسي نضرا لتحصلها على 30 اعتراف دولي.لقد أثر غياب الحكومة المؤقتة عن السير الحسن للتنفيذية المؤقتة لذا استقال شوقي مصطفاوي منها في 6 أوت وهذا بعدما أصبحت عاجزة عن تطبيقها اتفق عليه أثناء تعيين أعضاء جبهة التحرير التنفيذية المؤقتة.[5]

وبدا الشعب بالتعبير عن موقفه بمظاهرات عفوية رافضة للوضع لتتطور تدريجيا حيث يلقي الشعب بأجساده الحية على الأرض للتوسط بين الطرفين المتقاتلين وبإقامة أجسادهم حاجزا بين القوات المتضاربة. وفعلا كان موقف القاعدة رمز للطاقات الثورية التي يملكها الشعب ومرات عاكسة للوعي السياسي اتجاه لا مسؤولية القمة وحرص الشعب

---

1 سعد دحلب، المصدر السابق، ص 174.

Rédha Malek, l'Algérie à Evian (Histoire des négociations secrétes 1956-1962, Edition ANEP, 2002, p265

2 احمد توفيق المدني, حياة كفاح ,ج3, المصدر السابق, ص 116.

3 سعد دحلب، المصدر السابق، ص 181.

4المصدر نفسه، ص 177. ينظر: الملحق رقم (39): صورة لتحالف محمد شعباني مع جماعة تلمسان (بن بلة– بومدين–بوتفليقة)

5 نفسه، ص 193. ينظر كذلك: Rédha Malek, l'Algérie à Evian… ,op.cit, pp 263-265

على الوحدة الوطنية وبدأت الأزمة في الانفراج بعد دخول هواري بومدين العاصمة على رأس 4000 جندي من القوات الموالية للمكتب لتنتهي هده التوترات لصالح هدا الأخير. بدأت تنفتح طريق التعاون نوعا ما بين الاطراف المتخاصمة ابتداء من سبتمبر 1962[1].

تخلى بن يوسف بن خدة عن السلطة الشرعية[2]، مخافة أن يتحول الأمر إلى حرب أهلية، و ما قد ينجر عنه من ضياع لحصاد السنتين من الجهاد و الاستشهاد، ففضل الانسحاب على أن يرهن البلد إلى المجهول والضياع الحتمي للاستقلال والانتقام الشنيع من المجاهدين و تشفي الأعداء في الشهداء... إذا ما انساق نحو التمسّك بالكرسي اللعين تحت شعار "الشرعية الثورية" التي لم تكن تنقصه!![3]

1 Ibid, p 266.

2 يعد بن يوسف بن خدة بذلك أول رئيس عربي (قبل الجنرال المؤمن سوار الذهب في السودان بعد نجاحه في انقلاب سنة 1988) يتخلى عن الكرسي طواعية من أجل الوطن. بن يوسف بن خدة ، شهادت ومواقف، المصدر سابق، ص 16.

3 بن يوسف بن خدة ، شهادت ومواقف، المصدر سابق، ص 16.

رابعا: مفاوضات وإتفاقيات إيفيان:

عرفت الاتصالات بين فرنسا وجبهة التحرير الوطني عدة محطات، من بينها السرية التي بدأت سنة 1956 وقد شملت عدة لقاءات منها لقاء "محمد خيضر" مع جزيف بيغار (Joseph Begarre) في أفريل 1956 بالقاهرة، ولقاء أحمد فرنسيس ومحمد يزيد مع بيار كونتال (Pierre contin) في جزيرة بريوني (Brioni) برعاية يوغسلافية في 26 جويلية 1956، ثم لقاء روما بين نفس الممثلين في 17 أوت 1956. غير أن هذه اللقاءات كلها باءت بالفشل لسوء نية فرنسا، التي تمثلت في جس نبض جبهة التحرير الوطني ومعرفة توجهاتها، من أجل التمكن من تطويقها والقضاء عليها.[1]

تعد مفاوضات إيفيان من أهم الاستحقاقات التي واجهت الحكومة الجزائرية المؤقتة، حيث بعد إعلان ديغول مبدأ تقرير المصير في 16 سبتمبر 1959 في خطاب مذاع ومتلفز[2]، أين طرح ثلاث اختيارات: إما الاستقلال، وإما الفرنسة وإما المشاركة مع فرنسا، هذا الخيار الذي تبناه ديغول إعطاء حكم ذاتي أي السيادة المحدودة[3]، رغم المواقف المتباعدة واعتراض الحكومة المؤقتة لهذا الاستفتاء، لأنه يتعارض مع مفهوم الأمة الجزائرية المكونة من شعب واحد، وتاريخ و دين واحد وثقافة عربية – امازيغية ومصير مشترك، وتتعارض مع قرارات مؤتمر الصومام الخاصة بمسألة المفاوضات والتحديد الدقيق لشروط وثق إطلاق النار، والمبنية أساسا في: الاعتراف بالأمة الجزائرية الموحدة وحدة لا تتجزأ، سيادة الجزائر في كل المجالات بما في ذلك الدفاع الوطني والشؤون الخارجية[4]، إلا أنها اعتبرته منفذ ووسيلة ديمقراطية وسلمية تمكن الشعب الجزائري من تحقيق الإستقلال[5].

I. الاتصالات الأولية بين الحكومة المؤقتة الجزائرية وممثلي ديغول.

1. لقاء "مولان " (Meulin):

بدأت المفاوضات بلقاء" مولان" من 25 إلى 29 جوان 1960، والذي شارك فيه عن الطرف الفرنسي "روجي موريس" (Roger Moris) الكاتب العام للجنة المكلف بالقضية الجزائرية في رئاسة الجمهورية الفرنسية، والجنرال" قاستين" (Gastines)، أما الطرف الجزائري فكان ممثل من "محمد الصديق بن يحي" و"أحمد بومنجل"، لكن المفاوضات فشلت لتعنت الطرف الفرنسي وتمسكه بفكرة وضع السلاح دون تحديد الشروط العسكرية والسياسية لوقف إطلاق النار، وأما وجهة نظر الوفد الجزائري فقد تركزت على تحديد الشروط السياسية والعسكرية لوقف إطلاق النار، ثم ضمان حرية الاختيار ، غير أن اللقاء انتهى بالفشل [6] ، ويؤكد بن يوسف بن خدة أن الحكومة الفرنسية تعاملت مع المبعوثين الجزائريين لا على أساس مفاوضين بل عاملتهما على أساس "متمردين "وعزلتهما في مقر عمالة "مولان "من 25 إلى 29 جوان 1960 حيث حرمتهما من كل الحريات الفردية والزيارات والاتصالات مع الصحافة ،

---

1 مالك رضا، الجزائر في ايفيان، المصدر السابق، ص ص 40-41.

2 الملحق رقم (30): صورة مأخوذة للجنرال ديغول من اللقاء المتلفز في 16 سبتمبر 1959

3 بن يوسف بن خدة، إتفاقيات ايفيان، المصدر السابق، ص 17.

4 المصدر نفسه ،ص 16.

5 عمار ملاح، المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية من 19 مارس إلى سبتمبر 1962، دار الهدى، الجزائر، 2005، ص 71.

6 Saad Dahleb, op.cit, p133.

وأن هدف"ديغول "هو تحميل الحكومة المؤقتة مسؤولية فشل مفاوضات "مولان" أمام الرأي العام الدولي، ثم توقفت المفاوضات بين الطرفين لمدة ثمانية أشهر[1] .

وخلال هذه الفترة شهدت الجزائر انتفاضة شعبية عارمة يوم 11 ديسمبر1960 في المناطق الحضرية للجزائر، التي أظهرت روح الكفاح والقدرات النضالية للجماهير الجزائرية رغم إرهاب وجبروت القوات العسكرية الفرنسية في تعاملها مع المتظاهرين ، إلا أن هذه المظاهرات تعتبر منعرجا حاسما للثورة الجزائرية، حيث أقنعت السلطات الفرنسية بأن الحل الوحيد للقضية الجزائرية هو العودة إلى المفاوضات وأن محاولة فرض الحل العسكري لن يجدي نفعا[2].

قامت وسائل الإعلام بدور هام في نقل المظاهرات بكل حقائقها وواقعية ونزاهة، الشيء الذي أدى إلى التعريف والتشهير عالميًا بالوضع السياسي والعسكري في الجزائر، وهو ما يزيل الشك من موقف وصمود الشعب الجزائري في جدته وتصميمه على خوض المعركة التحريرية تحت قيادة جبهة التحرير الوطني.[3]

ومن نتائج هذه المظاهرات ما يلي:

– اندهاش السلطة الاستعمارية وعلى رأسها الجنرال ديغول لهذا الانفجار الشعبي المنظم في مظاهرات عارمة سلمية عبر مدن الوطن، وقد عبرت عن الوحدة والتضامن، وعن إرادة الشعب الجزائري السياسي الذي لم يتقهقر ولم يصبه الوهن أو الفشل رغم ما سلطه عليه المستعمر من ألوان التعذيب والتقتيل والتدمير، ولم ينسلخ عن قيادة جبهة التحرير الوطني الذي هو وعاؤه ودرعه.

– إن المعركة التي خاضها الشعب أثناء المظاهرات، ضد قوات العدو المدنية والعسكرية قد كان لها أبلغ صدى، وأعمق أثر في العالم وبالأخص في رواق منحى الأمم المتحدة.

– إن ما نشرته الصحف العالمية عن هذه المظاهرات يعد انتصارًا ساطعًا للقضية الجزائرية وشهادة في قبضتهم وتحت رحمة الوحدات القمعية DOP، وأن المدد العسكرية لم يصل من الخارج إلى جيش التحرير الوطني بسبب خطي "شال"و"موريس" وأن الثورة في حالة احتضار.[4]

والملاحظ هنا تجسيد لمفهوم الثقافة السياسية المبني على علاقة الشعب بالحكومة من حيث تحديد الأدوار والأنشطة المتوقعة من السلطة، ومن حيث طبيعة الواجبات التي يتعين على المواطن القيام بها.

2. لقاء " لوسارن " (**Lucerne**)

وبعد شهرين من هذه الأحداث جرى **لقاء" لوسارن** " (**Lucerne)** يوم 20 فيفري 1961 بسويسرا، حيث مثل الطرف الجزائري "الطيب بولحروف" و"أحمد بومنجل" ومثل الطرف الفرنسي" جورج بومبيدو " (Georges

---

1 بن يوسف بن خدة: اتفاقيات ايفيان ،المصدر السابق ،ص 19.

2 المصدر نفسه ،ص 19. ينظر: محفوظ قداش، وتحررت الجزائر، المرجع السابق، ص 233.

3أزغيدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام ...، المرجع السابق، ص ص 246-248.

4 المرجع نفسه، ص ص 246-248.

Pampidou) و"برونو دو لوس" (Bruno de leuss)،كان الجنرال "ديغول "يثق بهما كثيرا مما أعطى طابعا جديا لهذا اللقاء، وقد أثار "بومبيدو "النقاط الآتية:

1-المؤسسات المؤقتة.

2-ضمانات لتقرير المصير.

3-جنسية الأقلية الأوربية.

4-مفهوم وشكل السلطة التنفيذية المؤقتة التي تسير المرحلة الانتقالية بين وقف إطلاق النار والاستفتاء..

5-ضمانات وتمثيل الأقليات.

أما الوفد الجزائري فقد أكد المبادئ السابقة وتمسكه بما تقره الحكومة المؤقتة حيث رفضت هذه الأخيرة الفصل بين وقف إطلاق النار وضمانات تقرير المصير، ورفضت فكرة تجزئة التراب الوطني على أساس عرقي وجغرافي، وعلى الخصوص فكرة فصل الصحراء التي جاء بها الممثل الفرنسي، حيث أكد بومبيدو بأن "قضية الصحراء لا نقاش فيها" وأضاف:" أن الصحراء بحر له سواحل تسكنها شعوب ساحلية والجزائر واحد من تلك الشعوب، وعلى فرنسا أن تستشير الجميع" ، ورغم ذلك كانت مفاوضات" لوسارن" بداية لطرح المشاكل وكان لها الفضل في إبراز النقاط التي كانت محل خلاف بين الطرفين بكل وضوح[1] .

والملاحظ في هذه المرحلة من المفاوضات التعبير عن الوحدة الترابية والانتماء للوطن وهي أهم سمات التي تشكل الثقافة السياسية لدى رجل القرار.

تمكنت الحكومة المؤقتة من خلال سلسلة من المفاوضات من افتكاك اعتراف الحكومة الفرنسية بها كممثل وحيد وشرعي للشعب الجزائري، فبدأت مرحلة جديدة من المفاوضات كانت بدايتها محادثات" ايفيان " 20 ماي 1961[2].

1 بن يوسف بن خدة، اتفاقية ايفيان، المصدر السابق ، ص ص 20-22.

2 المصدر نفسه، ،ص 24.

II. محادثات ايفيان ونهاية المفاوضات

1. إيفيان الاولى Evian:

بدأت المفاوضات في "ايفيان "بين الوفد الجزائري [1]برئاسة كريم بلقاسم والوفد الفرنسي برئاسة "لويس جوكس" (Louis Joxe) وزير دولة مكلف بالجزائر ، حيث حققت بعض التقدم إذا اعترف الجنرال" ديغول " بأن السياسية الخارجية هي من صلاحيات الدولة الجزائرية، ولكنه تمسك بموقفة إزاء الصحراء [2]، وهو ما دعا الحكومة المؤقتة إلى تنظيم مظاهرات وطنية في يوم 5 جويلية 1961 ضد التقسيم، حيث جاء في نص ندائها الموجه إلى الشعب الجزائري ما يأتي " **:في وقت واحد وفي كل مدن الجزائر من العاصمة والمدن الكبرى إلى أصغر دشرة ، وأبعد دوار ينفد الإضراب العام تنفيذا دقيقا شاملا وتجري المظاهرات التي يشارك فيها كل المواطنين من رجال ونساء وشيوخ وأطفال ...وفي نفس الوقت يقوم جيش التحرير بهجومات خاطفة مظفرة على المراكز العسكرية الفرنسية وبنصب الكمائن لدوريات وقوافل الجيش الفرنسي**" .

ورغم التهديدات والاستفزازات الفرنسية كانت استجابة الشعب واسعة وخرج ليعلن للعالم وحدته ووحدة بلاده في كل من الجزائر العاصمة و وهران وسيدي بلعباس وقسنطينة وبجاية وسكيكدة وعنابة، كما امتد الإضراب إلى السجون ورفعت هذه المظاهرات شعار " الصحراء جزائرية " [3] .

والملاحظ هنا هو ذلك الالتفاف الشعبي حول العمل السياسي والدبلوماسي الذي تقوم به الحكومة المؤقتة مما أعطاها مصداقية ديمقراطية أمام الرأي العام العالمي وعزز من موقعها التفاوضي أمام المستعمر الفرنسي، وهناك تتعالى الثقافة السياسية لدى أعضاء الحكومة المؤقتة حيث بلغت درجة النضج، من خلال مخراجاتها ومدخلات أفراد الشعب، أي بلوغ المشاركة السياسية أوج عطائها.

---

1 ضم الوفد الجزائري كل من: كريم بلقاسم، سعد دحلب، أحمد فرانسيس، أحمد بومنجل، محمد الصديق بن يحي، الطيب بولحروف، رضا مالك المتحدث باسم الوفد والرائدين قايد أحمد وعلي منجلي .ينظر: رضا مالك ، الجزائر في ايفيان، تاريخ المفاوضات السرية 1956-1962، ترجمة: فارس غصون، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والاشهار، الطبعة الأولى، 2003، ص 162.

2 تحتل الصحراء الجزائرية أهمية جيوسياسية في استراتيجية الفرنسية، حيث تعد امتداد اقتصادي لها خاصة بعد اكتشاف أول حقل للبترول في حاسي مسعود بداية من جانفي 1956 ، كما تعد أرضية لانجاز قواعد إستراتيجية لاختبار أسلحة الدمار الشامل، كما تمثل درعا يقي ظهر المجموعة الأورو إفريقية، وبوابة لعمق إفريقيا السوداء الفرنسية، مما دفعها للتحرك في الصحراء والعمل على توحيد الخطط في جميع الميادين السياسية، الادارية، الاقتصادية والعسكرية من أجل انجاز هذا المشروع المستقبلي الحيوي. ينظر: أحمد مسعود سيد علي، تطور الثورة الجزائرية سياسيا وتنظيميا (1960/1961) من خلال محاضر مجلسها الوطني المنعقد بطرابلس من 09 إلى 27 أوت 1961، ترجمة: محمد العربي الزبيري، كلية العلوم الانسانية، القسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2001/2002، ص 124.

2 عمار ملاح، المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية..، المرجع السابق، ص ص 76-78.ينظر كذلك: ازغيدي محمد لحسن،المرجع السابق ، ص218

3 عمار ملاح، المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية ...، المرجع السابق، ص ص 76-78. ينظر كذلك: أزغيدي محمد لحسن ،المرجع السابق ، ص218 .

2. لقاء لوقران (Lugrin):

استؤنفت المفاوضات في "لوقران " (Lugrin) الفرنسية (القريبة من الحدود السويسرية) من جديد في 20 جويلية 1961 ولكنها أخفقت من جديد بسبب مشكلة الصحراء، حيث أظهرت فرنسا مدونة كبرى بالنسبة لامتيازات الأوروبيين بالجزائر، بالإضافة إلى رفضها أن تكون الصحراء خاضعة للسيادة الجزائرية حتى بعد استقلال الجزائر، مما دفع بالوفد الجزائري طلب تعليق المفاوضات يوم 1961/07/26.[1]

وأمام تعثر المفاوضات مع الطرف الفرنسي حول قضية فصل الصحراء، كان على هذه الحكومة الثالثة بقيادتها الجديدة ، أن تواجه قضيتين أساسيتين هما المفاوضات مع السلطات الفرنسية التي توقفت في لوقران خلال شهر جويلية 1961بسبب قضية الصحراء ، وكذلك قضية الخلاف مع القيادة العامة للأركان بقيادة العقيد هوراي بومدين، حيث انسحب ممثلي هيئة الأركان من الوفد المفاوض وهما قايد أحمد وعلي منجلي ، ولكن أغلبية أعضاء الحكومة ورئيسها فضلوا التفرغ لقضية المفاوضات وتأجيل حسم الصراع مع قيادة الأركان[2].

ألقى بن يوسف بن خدة الخطاب في 15 سبتمبر 1961 بتونس، أين أشاد برافعي مشعل المقاومة في ربوع الوطن حيث ذكر: ((أنتم الذين يطوفون الجبال، أنتم الذين يواجهون صعوبات الاضطهاد، أنتم الذين يكافحون في الظروف الصعبة الخاصة بالسرية في المدن، أنتم الذين يقاسون الآلام في السجون والمحتشدات، بفضلكم جميعا وفضل تضحياتكم وفضل جهودكم المتواصلة قد اجتزنا مسيرة معجزة تحت قيادة جبهة التحرير الوطني))[3] ، كما ندد بوحشية الاستعمار الفرنسي في الجزائر وافريقيا، الذي بدأت بوادر انهياره تظهر على العلن وأفاق الحرية تلوح في الزمن القريب، كما اشاد بانتصارات الثورة على المستوى الخارجي، حيث اتسعت رقعة البلدان والشعوب المحبة للحرية المساندة للثورة[4]، أما فيما يخص ملف المفاوضات فذكر: ((بأننا مستعدون لتسهيل الحل السلمي للنزاع مع فرنسا، ونظن أنه غير مفيد تأجيل الاستقلال الجزائر، لأن الأمر خطير بالنسبة للسلم الدولي وأيضا للعلاقات المستقبلية بين شعبي الجزائر وفرنسا وأن حلا عادلا وواقعيا ممكن، والمهم هو العدول عن السياسة السلبية التي كانت سببا في توقيف مفاوضات ايفيان–لوقرين)) ، كما اتخذ موقفا حازما من المنظمة العسكرية الخاصة (OAS)[5]حيث جاء في خطابه: ((..وفيما يخص المتعصبين الأوروبيين الذين يمارسون في المدن الجزائرية الاعدام التعسفي والسلب والنهب بمساعدة ومجاملة الجيش فإنهم يغرضون للخطر مستقبلهم في الجزائر المستقلة، وفي الوقت الذي نحاول ايجاد حل عادل لمشكلهم فإن افعالهم لا تشكل الا عرقلة جديدة للتعايش مع الشعب الجزائري)) [6].

---

1 عمار ملاح، المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية من 19 مارس إلى سبتمبر 1962، المرجع السابق، ص 78.

2 بن يوسف بن خدة ، اتفاقيات ايفيان..،المصدر السايق، ص 27.

3 سعد دحلب، المهمة المنجزة، المصدر السابق، ص 250.

4 سعد دحلب، المهمة المنجزة، المصدر السابق، ص ص 250-255.

5 تأسس هذا التنظيم الارهابي O.A.S يوم 1961/02/10 بمدريد من طرف جون جاك سوزيني وبيار لغيار، وأسندت رئاسته إلى الجنرال المتقاعد "صلان" بمساعدة الجنرال "جوهر" و"غاردي" و"سوزيني"، قاموا بأعمال وحشية وإرهابية ضد العديد من الجزائريين ومن مختلف الشرائح، تنفيذ سلسلة من التفجيرات حوالي 2293 بالعبوات البلاستيكية وذلك ما بين سبتمبر 1961 ومارس 1962 أسفرت عن مقتل 700 ضحية، وحرق العمدي للعديد من المؤسسات منها مكتبة جامعة الجزائر يوم 7 جوان 1962 وإتلاف أزيد من 600 ألف كاتب. وحرق مكاتب الضمان الاجتماعي والمدارس والمستشفيات. ينظر: نور الدين حاروش، مواقف بن يوسف بن خدة...، المرجع السابق، ص 344.

6 سعد دحلب، المهمة المنجزة، المصدر السابق، ص ص 254-255.

تطورت الأوضاع داخل فرنسا والجزائر حيث شكلت المظاهرات الشعبية التي قام بها الشعب الجزائري يوم 3 و5 جويلية 1961، بالإضافة إلى المظاهرات التي قامت بها الجالية الجزائرية يوم 17 أكتوبر 1961 ، التي تعد تعبيرا صادقا على مدى الوعي الذي وصل إليه الشعب الجزائري في ظل الهيمنة الاستعمارية التي حاولت بكل ما أوتيت من قوة طمس مقوماته و إخماد وطنيته، لكنها لم تفلح في ذلك ، نظرا لإيمان هذا الشعب بقضيته العادلة التي كانت تتطلب منه نضالا مستميتا وشجاعة نادرة ، فكانت مظاهرات 17 أكتوبر 1961 التعبير الحقيقي لنضجه السياسي. أين أكدت على تمسك الشعب الجزائري بوحدته الترابية، وقيادته المتمثلة في جبهة التحرير الوطني[1]، وحقه في تقرير مصيره والحصول على استقلاله.

كما بادرت الحكومة المؤقتة بقيادتها الجديدة برئاسة بن يوسف بن خدة يوم 24 أكتوبر 1961 بطرح اقتراح جاء فيه:((التخلي عن فكرة تقرير المصير، إعلان الاستقلال من طرف فرنسا وبالمقابل وقف إطلاق النار فورا أما المسائل المعلقة فهي: وضع الأقلية وجلاء القوات الفرنسية والتعاون الاقتصادي والتقني والثقافي، هذه المسائل ستحل مع الحكومة الجزائرية المستقلة)) [2] .

كما وجهت الحكومة المؤقتة الثالثة في 30 أكتوبر 1961 نداء إلى الشعب الجزائري تدعوه فيه إلى التظاهر يوم الفاتح نوفمبر 1961 الذي له رمزية خاصة، لتحقيق استقلال الجزائر في نطاق وحدة الشعب ووحدة التراب الجزائري وسلامته عن طريق التفاوض فورا بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية والحكومة الفرنسية [3]

وقد كانت استجابة الشعب كبيرة في كل أنحاء الجزائر من العاصمة إلى وهران وقسنطينة وبسكرة والأغواط، وهو ما دفع وزير الأخبار في الحكومة المؤقتة "محمد يزيد" إلى التصريح بأن هذه المظاهرات شكلت مصادقة واضحة على سياسة الحكومة المؤقتة حيث جاء في تصريحه: "**أما الشعب الجزائري فقد قرر مصيره في هذه المظاهرات بالمصادقة على سياسة الحكومة المؤقتة الجزائرية ، وبذلك قدم الشعب الجزائري مساهمة حاسمة لقضية التفاوض والسلم** " [4] .

عرفت فرنسا أوضاع جد صعبة، بتمرد جنرالات الجيش الفرنسي، التي أساءت إلى سمعة فرنسا، فضلا عن تدهور الأحوال الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى تنامي خطر المنظمة السرية العسكرية التي حصدت أرواح الطرفين وعملت على تقويض أركان الجمهورية الخامسة، كما أدانت هيئة الأمم المتحدة الجرائم التي يرتكبها الجيش الفرنسي في الجزائر،[5] . أصاب الجنرال ديغول في مقتل ، حيث خلال ندوة صحفية في 5 سبتمبر 1961 اعترف بسيادة الجزائر على الصحراء، وهو ما حمل الحكومة المؤقتة على مواصلة المفاوضات.

3. لقاء "بال" (Balle) 1961/29/28 ثم 1961/11/09.

1 أحمد مسعود سيد علي، تطور الثورة الجزائرية سياسيا وتنظيميا (1961/1960) ..، المرجع السابق، ص 128.

2 بن يوسف بن خدة، اتفاقيات ايفيان ، المصدر نفسه، ص 28.

3 ازغيدى محمد لحسن ، مؤتمر الصومام..، المرجع السابق، ص220

4 المرجع نفسه، ص220 .

5 أحمد مسعود سيد علي، تطور الثورة الجزائرية سياسيا وتنظيميا (1961/1960) ..، المرجع السابق، ص 128.

مكن نضج الثقافة السياسية لدى أعضاء الحكومة المؤقتة بعدم التفريط في الصحراء، حيث تمكنت في لقاء بال الأول (Balle) 28سبتمبر 1961 من افتكاك اعتراف فرنسا بالسيادة الجزائرية على الصحراء [1]، بدأت فرنسا تسلم بالطابع الجزائري للصحراء ورغبتها الحقيقية في إنهاء الحرب في الجزائر، خاصة بعد الأوضاع الصعبة التي مرت بها الجزائر في تلك المرحلة والتي طغى عليها نشاط المنظمة العسكرية الخاصة (OAS) ، أين تمادت في أعمالها الإجرامية من هدم وإتلاف وحرق ومطاردات للمسلمين وقتلهم [2] ، حيث قام ديغول في 05 سبتمبر 1961 بعقد ندوة صحفية صرح فيها: ((**فيما يخص الصحراء فلا بد من اعتبار الواقع...فليس هناك جزائري واحد، لا يرى أن الصحراء يجب أن تكون جزء من الجزائر**))[3] ، وهو اعتراف من طرفه بالسيادة الجزائرية على الصحراء، لكن رفض "ديغول " أن يكون استفتاء تقرير المصير واحدا بالنسبة للشمال والجنوب.

أما في **اللقاء بال** الثاني فإن الحكومة المؤقتة الممثلة في وزير خارجيتها سعد دحلب بالاضافة إلى رضا مالك ومحمد الصديق بن يحي، درست مقترحات الوفد الفرنسي المتعلقة بحقوق الأوروبيين في الجزائر المستقلة، حيث وافق الوفد الجزائري مع تحديد اختيار إحدى الجنسيتين ورفضت الجنسية المزدوجة، كما أنها قبلت أن تبقى الجزائر خلال المرحلة الانتقالية تحت السيادة الفرنسية، لكن مع تخويل الهيئة التنفيذية المؤقتة صلاحيات تنظيم الإدارة، حفظ الأمن وإعداد الاستفتاء، أما بالنسبة للتعاون الاقتصادي فإن الدولة الجزائرية هي وحدها المخولة منح الامتيازات البترولية، مع قبول تطبيق القانون البترولي الحالي.[4]

4. مفاوضات إيفيان الثانية:

تعد هذه المرحلة أخر حلقة من المفاوضات التي امتدت من 07 إلى 18 مارس 1962، ضم الوفد الجزائري كل من كريم بلقاسم، لخضر بن طوبال، سعد دحلب، محمد الصديق بن يحي، الطيب بولحروف، رضا مالك، الصغير مصطفاي ومصطفى بن عودة، أما الوفد الفرنسي فضم لويس جوكس، روبير برونو (Robert Brono) وجون بروقلي (Jean Broglie)، وتم خلالها تزكية ما تم الاتفاق عليه في محادثات ليروس السرية (Lerousse) والاتفاق على النقاط العالقة، وانتهت اتفاقيات" ايفيان "التي صوت عليها المجلس الوطني للثورة الجزائرية بالإجماع في دورته المنعقدة بطرابلس من 22إلى 27 فيفري 1962 ، وبعد التوقيع على هذه الاتفاقيات يوم 18 مارس1962 أمر رئيس الحكومة بن يوسف بن خدة بوقف إطلاق النار على أمواج إذاعة تونس ومما جاء في خطابه :((باسم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ، وبتفويض من المجلس الوطني للثورة الجزائرية ابتداء من 19 مارس 1962 على الساعة الثانية عشرة ، أمر باسم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية كل قوات جيش التحرير الوطني المكافحة بوقف العمليات العسكرية والاشتباكات المسلحة على مجموع التراب الوطني)) [5] . وبذلك طويت صفحة الإستعمار الفرنسي في الجزائر.[6]

---

1 عمار ملاح، المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية من 19 مارس إلى سبتمبر 1962..، المرجع السابق، ص 80.

2 المرجع نفسه، ص 80.

3 شارل ديغول، مذكرات الأمل، ترجمة: سموحي فوق العادة، منشورات عويدات، بيروت، 1971، ص 57.

4 عمار ملاح، المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية من 19 مارس إلى سبتمبر 1962..، المرجع السابق، ص ص 79-80.

5 بن يوسف بن خدة ، اتفاقيات ايفيان، المصدر السابق، ص38

6 الملحق رقم (33): إمضاء وقف إطلاق النار بين ممثل GPRA "كريم بلقاسم" وممثل الحكومة الفرنسية "لويس جوس".

إن الدارس لعمل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية يمكنه أن يسجل بوضوح أنها انتصرت في معركتها الدبلوماسية والسياسية، فبعد الاعتراف بها من قبل عدد كبير من دول العالم واحتلالها لمكانة بارزة في وسط المجموعة الإفريقية الآسيوية استطاعت أن تتوصل إلى تحقيق استقلال الجزائر في ظل المبادئ التي أصرت عليها المواثيق الثورية من بيان أول نوفمبر وميثاق الصومام، وهي وحدة التراب الوطني والسيادة الكاملة ووحدة الشعب الجزائري ، غير أن عملها نحو الداخل وخاصة على الصعيد العسكري عرف صعوبات كبيرة حيث لم تتمكن من توفير السلاح اللازم للثورة بالكمية المطلوبة، وذلك رغم الأطر التنظيمية المختلفة التي أنشأتها وعلى رأسها قيادة الأركان العامة التي انقلبت على الحكومة وتوجهت لمعارضتها على الرغم من أنها هيئة تابعة لها وفق قرار تشكيلها.

III. دراسة لمحتوى اتفاقية ايفيان:

سعت فرنسا خلال المفاوضات الخروج بأقل الأضرار والحفاظ على كرامتها وصيانة هيبتها ومكانتها، أما الطرف الجزائري اتسم بالحزم واليقظة فيما يخص بالأمور الأساسية والجوهرية، ومرن فيما هو ثانوي ومفرق بين ما هو دائم وما هو مؤقت وآني.[1] وتمثلت بنود اتفاقية ايفيان على النحو التالي:

- ✓ تسليم فرنسا بتطبيق تقرير المصير مع السيادة الجزائرية الكاملة على التراب الوطني.
- ✓ الافراج عن جميع الجزائريين المنفيين والأسرى والمعتقلين السياسيين بسبب نشاطهم الوطني قبل وبعد 1 نوفمبر 1954 خلال عشرون يوما من اتفاقية وقف إطلاق النار.
- ✓ إنشاء هيئة تنفيذية مؤقتة تشرف على إعداد الانتخابات الخاصة بتقرير المصير في مدة أقصاها 6 أشهر، وتحافظ على الأمن العام وتسير الشؤون العامة المختلفة في الفترة الانتقالية بدل الإدارة الفرنسية، تبقى في السلطة لغاية يوم إجراء الانتخابات.[2]
- ✓ يجرى استفتاء في جميع ولايات القطر الجزائري البالغ عددها خمسة عشر ولاية.
- ✓ تشكل محكمة من قضاة مسلمين وقضاة أوروبيين (متساوية الأعضاء) لحل المنازعات التي تبرز خلال الفترة الانتقالية.
- ✓ تحل المنازعات بالطرق السلمية، وفي حالة عدم الاتفاق تستطيع كل دولة الالتجاء إلى محكمة العدل الدولية.
- ✓ يختار الجزائريون بين الاستقلال التام للدولة الجزائرية أو الاستقلال والتعاون بين الجزائر وفرنسا.
- ✓ يحتفظ الأوروبيون بجنسيتهم ويتعين عليهم الاختيار بين الجنسية الجزائرية أو الفرنسية خلال ثلاث سنوات القادمة.
- ✓ احترام الخصوصيات الثقافية والدينية للأوروبيين والمحافظة على مؤسساتهم الدينية، وضمان حرية المعتقدات وإقامة الشعائر المسيحية واليهودية، وكذا حرمة أماكن العبادة

---

1 سعد دحلب، المهمة المنجزة، المصدر السابق، ص 142.

2 محمد حربي، جبهة التحرير الوطني...، المصدر السابق، ص 241.

- ✓ يحق للأوروبيين استخدام لغتهم في التعامل مع السلطات الجزائرية ويحتفظ الأوروبيون بأملاكهم في الجزائر، وإذا وقع تأميم لهذه الأملاك يحصلون على تعويض من الجزائر، كما يتم وضع نظام خاص في المدن ذات الحجم الأوروبي الغالب.
- ✓ استخدام اللغة الفرنسية في الحياة السياسية والإدارية والقضائية، تحرر النصوص الرسمية باللغة العربية واللغة الفرنسية.
- ✓ الاتفاق على المبادئ العامة للتعاون الاقتصادي والتقني ، حيث تتعهد الدولة الجزائرية الناشئة باحترام مبادئ الليبرالية الاقتصادية وصيانة مصالح الرأسمالية الفرنسية، مع مطالبة بتحديد حجم المساعدات الفرنسية، لكن هذه الأخيرة جعلتها ورقة مساومة، وربطتها بمدى قدرة الجزائر على احترام الاتفاقيات المبرمة.
- ✓ إنهاء جميع العمليات العسكرية بالقطر الجزائري بانسحاب الجيش الفرنسي من الجزائر بعد إجراء الاستفتاء الخاص بتقرير المصير، وتقليص تعداده إلى 80 ألف جندي في مدة 12 شهر من تاريخ الاستفتاء.
- ✓ الاحتفاظ بالقواعد العسكرية بالصحراء من بينها قاعدة عين عاقر للتجارب الذرية[1].
- ✓ تسمح الجزائر لفرنسا باستخدام قاعدة المرسى الكبير لمدة خمسة عشر 15 قابلة للتجديد باتفاق البلدين[2].

تعتبر المفاوضات الجزائرية الفرنسية امتحان صعب لانتزاع الحقوق الضائعة والمحافظة عليها، لهذا كان المفاوض الجزائري أمام رهنات كبيرة تمثلت أساسا في 130 سنة من الاستعمار الاستيطاني، و7 سنوات من الكفاح المرير لاسترجاع السيادة الوطنية وإعادة بعث الدولة الجزائرية المستقلة، وأمام تعنت الطرف الفرنسي الذي استسلم للأمر ولكن ليس بأي ثمن، حيث سعى للحصول على مكتسبات اقتصادية وعسكرية تمكنه من حفاظ ماء الوجه، والبحث عن آليات تمكنه من المحافظة على امتيازاته الاستعمارية .

تتجلى الثقافة السياسية لرجالات الثورة الجزائرية والممثلين في أعضاء الحكومة المؤقتة، حيث كانوا صارمين فيما يخص المبادئ الأساسية للدولة الجزائرية، والمتمثلة في استرجاع السيادة الوطنية ووحدة الأمة والتراب الجزائري، التي نصت عليها كل مواثيق الثورة الجزائرية، بينما كانت مرنة في الأمور القانونية والوقتية ، وبهذا مكنها من كتابة عهد جديد للدولة الجزائرية المستقلة، والسماح لها بولوج العصر الحالي في ظل خريطة التشكيلات السياسية الجديدة.

تمكنت الدولة الجزائرية المستقلة التخلص من قيود اتفاقيات ايفيان إتباعا[3]، وبثمن بهيض، رغم بقاء جزيئات فضلاتها ، لكنها لا تؤثر على النسيج الاجتماعي للشعب الجزائري، المتحصن بانتماءاته الحضارية وبمكتسباته الثورية.

IV. دراسة المجلس الوطني للثورة الجزائرية لعمل الحكومة المؤقتة – اتفاقيات المفاوضات–

---

1 كانت الحكومة المؤقتة الجزائرية تعلم أن فرنسا تريد الاحتفاظ بالقواعد العسكرية لمواصلة تجاربها الذرية والفضائية، لذلك قبلت المبدأ على مضض، مع العلم أن ذلك كان منافيا لسياسة ومبادئ عدم الانحياز التي تتبناها الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية والتي تنتهجها الجمهورية الجزائرية المستقلة فيما بعد. ينظر: صالح بلحاج، تاريخ الثورة الجزائرية، دار الكتاب الحديث، الجزائر، ص 412.

2 محمد حربي، جبهة التحرير الوطني...، المصدر السابق، ص 241. ينظر كذلك: سعد دحلب، المهمة المنجزة، المصدر السابق، ص ص 290-291. نور الدين حاروش، مواقف بن يوسف بن خدة، المرجع السابق، ص ص349-350.

Redah Malek, l'Algérie à Evian op.cit, pp 193-194.

3 يقول بن خدة في هذا الصدد، بأنه بعد عشرة سنوات من الاستقلال تم تأميم أملاك المعمرين (خاصة الأراضي) بداية سنة 1963، والمناجم سنة 1966 والوحدات الصناعية 1968، والمنشآت البترولية سنة 1971، واسترجاع القواعد الجوية الصحراوية سنة 1967 والمرسى الكبير سنة 1968. ينظر: نور الدين حاروش، مواقف بن يوسف بن خدة النضالية والسياسية، المرجع السابق، ص 353.

لقد ناقش المجلس الوطني للثورة نتيجة المفاوضات مرتين، المرة الأولى حين كانت الاتفاقيات مازالت مسودّة قابلة للتفاوض. وكانت بعض فقراتها، وخاصة ما كان يتعلّق منها بمواقع الجيوش وتحركاتها أثناء الفترة الانتقالية، موضوع خلاف ومخاوف حقيقية. وقد أصرّت الحكومة على طلب مصادقة المجلس على مسودّة الاتفاقيات، مع الوعد بإعادة التفاوض في النقاط موضوع الخلاف، وأعتقد أنّ الحكومة ارتكبت خطأ سياسيا ونفسيا بإصرارها على طلب المصادقة على مسودّة ما زالت قابلة للتفاوض، جعل أعضاء القيادة العامة للجيش يصوّتون برفض هذه المصادقة.

ثم ناقش المجلس، مرة ثانية، هذه الاتفاقيات في صيغتها النهائية بعد إمضائها خلال مؤتمر طرابلس المنعقد ما بين 22 إلى 27 فيفري، وصادق على لائحة[1] وقف إطلاق النار بالإجماع[2]، بما في ذلك السجناء الخمسة الذين أرسلوا إلى بن خدة رسالة بتاريخ 15 فيفري وكلوه فيها للتصويت باسمهم لصالح الاتفاقيات[3] ، ما عدى أعضاء هيئة الأركان الثلاثة (بومدين، قايد أحمد، علي منجلي)[4] والرائد مختار بوعزام (ناصر)، وتحدّدت الأهداف والإجراءات التي يجب اتخاذها، بعد الاستقلال، لمعالجة المآخذ على هذه الاتفاقيات وتجاوزها.[5]

اعتبر المجلس الوطني للثورة من خلال برنامجه الصادر في مؤتمر طرابلس(27 ماي -6 جوان 1962)[6]، اتفاقيات ايفيان انتصار سياسي لا مرد له فقد وضع حد لحرب الإبادة لم يعرف التاريخ مثيلا لها[7]. إلا أننا نجد اتفاقية ايفيان وضعت مقابل الاستقلال قيود التبعية الاقتصادية والثقافية وتطبيق سياسة التعاون بين فرنسا والجزائر ولكن هدا التعاون كان بمثابة نظام استعماري جديد فقد تحول النظام الاستعماري الفرنسي الذي كان ذوا طبيعة استعمارية استيطانية استغلالية إلى استعمار مقنع، يسعى للمحافظة بأشكال جديدة على أهم المصالح الاقتصادية والإستراتيجية لفرنسا وأوصى برنامج طرابلس انه يجب الحذر من هده السياسة الجديدة لفرنسا:((**المهمة العاجلة لجبهة التحرير**

---

1 بن يوسف بن خدة، اتفاقيات ايفيان،... المصدر السابق، ص ص 56-59.

2 Rédha Malek, l'Algérie à Evian , op.cit, p223..

ينظر كذلك: بن يوسف بن خدة، اتفاقيات ايفيان...، المصدر السابق، ص 37 و ص 55. بن يوسف بن خدة، شهادات ومواقف، دار النعمان للنشر والطباعة والتوزيع، الجزائر، 2004، ص 146.

3الملحق رقم (32): مصادقة واعتراف السجناء الخمس باتفاقيات ايفيان.

4 يعود سبب رفض هيئة الأركان لبنود اتفاقيات ايفيان حسب شريف بلقاسم الى القيود المتمثلة في عودة جيش التحرير إلى الثكنات واستبداله بجيش بديل والمتمثل في القوة المحلية، بالإضافة إلى الشرطة والولاة والجهاز التنفيذي الذي كان يضم فرنسيين، زائد على ذلك احتفاظ الجيش الفرنسي بالقواعد العسكرية والمطارات وابقاء السيطرة الفرنسية على قاعدة المرسى الكبير لمدة 15 سنة، والقبول بهذه الأمور يعني في رأي هيئة الأركان إفراغ الثورة من محتواها. ينظر: نور الدين حاروش، مواقف بن يوسف بن خدة، المرجع السابق، ص 351.

ويرى محمد حربي أن هيئة الأركان كانت تريد الاستفادة من تنازلات الحكومة المؤقتة في المفاوضات لوضعها على كرسي الاتهام والظهور كالمدافع الوحيد عن التطلعات الوطنية. وستتوالى الصراعات بينهم دون توقف حتى استلام السلطة من بن بلة المؤيد من طرف هيئة الاركان. ينظر: محمد حربي: جبهة التحرير الوطني الأسطورة والسراب، المصدر السابق، ص 240.

5محمد حربي، جبهة التحرير الوطني...، المصدر السابق، ص 236.

6 ترأس مؤتمر طرابلس"محمد بن صديق يحي"ونائبه "علي كافي"و"عمر بوداود"رئيس فدرالية فرنسا وقام هدا الميثاق على ثلاث مبادئ أساسية وهي: نقد الاستعمار وسياسته -تحليل خصائص الأمة الجزائرية- رسم المستقبل السياسي للجزائر، فوثيقة طرابلس حسب رابح لونيسي صاغتها فئة محدودة في صراع سياسي حاد بين مختلف القوى من اجل السيطرة على دواليب الحكم بعد الاستقلال والذي تحكمت فيه موازين القوى، والذي صاغوا برنامج طرابلس هم – مصطفى لشرف – محمد حربي – عبد المالك تمام – رضا مالك- احمد بن بلة. نص الوثيقة حسب رابح لونيسي لم يعبر عن قيم المجتمع وطموحاته بل جاء معبر عن مصالح ضيقة للطبقة التي تستعد للسيطرة على الحكم. ينظر: رابح لونيسي, دراسات حول إيديولوجية وتاريخ الثورة الجزائرية ,ط2, دار كوكب العلوم، الجزائر, 2012,ص 141.

7 C.A.N. : Micro fiche N° : C055: Procès verbal de la quatrième session de(C.N.R.A) à Tripolis du 27 /05/1962 au 07/06/**1962.**

الوطني هي القضاء بجميع الوسائل على الاستعمار في شكله الذي ما يزال باديا بعد إيقاف القتال)) ، وقد قام أعضاء المجلس الوطني بالتطرق إلى كل بند من بنود اتفاقيات ايفيان وتحليله ومحاولة إيجاد الحلول له فمثلا: نجده تناول الامتيازات التي أعطيت لفرنسا لاحتفاظها بقاعدة المرسى الكبير والمطارات العسكرية والمنشآت النووية وعلى الجزائر في إطار استكمال وحدتها وسيادتها الوطنية التملص من هده البنود تدريجيا [1]

فقد رأى البعض أن اتفاقية ايفيان عبرت عن تنازلات كبيرة قبل بها ممثلو الحكومة المؤقتة، يقول العربي الزبيري في هدا الصدد: ((**إن اتفاقية ايفيان بقدر ما كانت انتصار سياسي باسترجاعها للسيادة الوطنية فمن جهة أخرى ربطت البلاد بقيود التبعية الاقتصادية**))[2]، حيث كما يذكر الأمين شريط في هذا الشأن بأنها: ((**أبقت الجزائر أرضا فرنسية اقتصاديا وثقافيا رغم زوال الوجود السياسي منها ولذا عملت على رسم صورة للدولة الجزائرية المتطورة كما تريدها فرنسا وتتمناها واعتبارها بمثابة استعمار جديد للبلاد**)) [3].

تعرض المجلس الوطني إلى نقد ذاتي في مسار الحكومة المؤقتة الجزائرية وأخطائها ونقائصها التي ركزت على الكفاح من اجل الاستقلال وأهملت الجوانب الأخرى خاصة الجانب الاقتصادي والاجتماعي وحتى الفكري وبالتالي إهمال التربية السياسية والاجتماعية للفرد الجزائري والتركيز على التربية الثورية.

ومن الأسباب والخلفيات التي نتجت عنها هده النقائص تتمثل فيما يلي:

ا-جهل المؤهلات الثورية العميقة للشعب في الأرياف.

ب-المظاهر الإقطاعية في بعض جوانب عمل الحكومة المؤقتة ((**رغم محاربة الحكومة المؤقتة الجزائرية لأسس الإقطاعية الاجتماعية والاقتصادية إلا أنها لم تهتم بمحاربة الإقطاعية السياسية وتجسد ذلك في وجود زعماء سلطويين ويرجع هدا إلى انعدام ثقافة أو تربية ديمقراطية بين الأوساط السياسية والمواطنين بصفة عامة**)).

ج-انفصال القيادة عن الجماهير ((**وجود قطيعة بين القمة والقاعدة الشعبية**))

وينهي المجلس الوطني للثورة من خلال برنامج طرابلس نقده وتحليله لنقائص الحكومة المؤقتة الجزائرية بتأكيد ان تجربة سبع سنوات ونصف أثبتت انه من غير إيديولوجية ناضجة ومنسجمة مع الواقع الوطني وجماهير الشعب.[4]

---

1 النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني(1954-1962): برنامج طرابلس(27 ماي -6 جوان 1962). وزارة الاعلام والثقافة ، الجزائر,1979.

2 محمد العربي الزبيري,تاريخ الجزائر المعاصر (1942-1992),ج2, دار هومة: الجزائر, 2000 ,ص 329.

3 الامين شريط ,التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية (1919-1962),ديوان المطبوعات الجامعية :الجزائر, 1998, ص111.

4 النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني(1954-1962): برنامج طرابلس(27 ماي -6 جوان 1962). وزارة الاعلام والثقافة ، الجزائر,1979.

خامسا: محطات من عمل الحكومة المؤقتة الجزائرية

I. مواجهة سياسة ديغول

سارعت المناورات الاستعمارية والاستحقاقات المفروضة على الحكومة المؤقتة بالمبادرة إلى تفعيل دورها، حيث عقدت اجتماعها الأول يوم 20 سبتمبر 1958 وتقرر خلاله رفع الحجز الذي ضربته جبهة التحرير على التحاق الطلبة بالجامعة إثر إضراب 19 ماي 1956 فكانت هذه أول مبادرة تقوم بها الحكومة[1].

طرح " الجنرال ديغول "مشروع استفتاء 26 سبتمبر 1958 على الشعب الجزائري، فقد جاء سؤال الاستفتاء في الجزائر كباقي الأقاليم الفرنسية بصيغه" هل توافق على الدستور أولا؟" ، بينما خيرت الشعوب الإفريقية الأخرى بين الاستقلال أو البقاء في المجموعة الفرنسية[2] . وتعتبر محطة مهمة في موجة التحرر في إفريقيا، حيث شرعت فرنسا في تصفية استعماراتها من أجل التفرغ للاحتفاظ بالجزائر.

واجهت الحكومة المؤقتة هذا المشروع من خلال بيان أصدره رئيسها فرحات عباس قال فيه: ((**إن الشعب لن يلقي السلاح إلى أن يتم الاعتراف بحق الجزائر في السيادة والاستقلال، والجزائر ليست فرنسا، والشعب الجزائري ليس فرنسيا**..))[3]. وأشار إلى الاستفتاء قائلا: ((إن الاستفتاء حول الدستور الفرنسي الذي بدا اليوم في الجزائر هو ضغط لا يحتمل على شعب يكافح في سبيل استقلال)). [4]

كما اعترضت الحكومة المؤقتة الجزائرية مؤامرة "سلم الشجعان"، التي حاول ديغول إجهاض الثورة التحريرية بتقسيم صفوف الثورة بمواجهتها من الداخل، عن طريق الاتصال بقيادة الولاية الرابعة [5]، نظرا لشساعة مناطق نفوذها وشراسة المعارك بها، فضلا عن موقعها الاستراتيجي، حيث تمكنت القوات الفرنسية من اختراق صفوفها عن طريق زرع خلايا تجسسية بها[6]، وكانت مساعي السلطة الفرنسية هي فصل الداخل عن الخارج، عن طريق البحث عن محاورين من الداخل حيث يؤكد ديغول أنه: "يجب التفاوض مع الولايات، وبالتالي إقصاء الحكومة المؤقتة" [7]

كما صرح ميشال دوبري رئيس الوزراء هو الآخر أمام الجمعية الوطنية بأن " هناك طريقان لإيقاف القتال، طريق مع المقاتلين في الداخل أو توقيف القتال العام في حالة ما اتفق على ذلك مع الهيئة الخارجية". أما

1أحمد توفيق المدني، حياة كفاح، ج3، المصدر نفسه، ص404 .

2 أزغيدي محمد لحسن ، مؤتمر الصومام...، المرجع السابق، ص 213.

3 المرجع نفسه ،ص 214.

4 أزغيدي محمد لحسن ، مؤتمر الصومام...، المرجع السابق، ص 213.

5 هم صالح زعموم قائد الولاية الرابعة ونوابة محمد بونعامة والأخضر بوشامة

6 يكشف أحد قادتها النقيب صايكي بأن تاريخ تأسيسها يعود إلى ما بين 1956 و1957 وتهدف آنذاك إلى تدمير خلايا الجيش والجبهة، ويضيف أن الولاية الرابعة تلقت تلقت سنة 1957 مراسلة من قيادة العلميات الحربية (COM) تخبرها بوجود شبكة تجسس تسمى حامية تعمل لصالح العدو (لابلويت). أما مصطفى بن عمر، وهو الآخر من إطارات الرابعة، فيذكر في مذكراته أن بن الشريف وخلال اجتماع ترأسه سي محمد بوڤرة (قائد الولاية الرابعة) كشف عن وجود اتصالات بين مسؤولين محليين لجبهة التحريري الوطني والجيش الفرنسي في منطقة العمارية سنة 1956 بالولاية الرابعة. ينظر: جريدة الشروق الخميس 15 ديسمبر 2016 ميلادي الموافق لـ 16 ربيع الأول 1438 هجري.

7 علي كافي، المصدر السابق، ص 395 .

العقيد جاكين من جهته قال إن ديغول صرح ((إذا تمكنا من الوصول الى انضمام احد القادة بالداخل، قائد ولاية مثلا، سنفشل فرحات عباس ومجموعته)) [1].

وأما رد الحكومة المؤقتة على فكرة سلم الشجعان فقد جاء بتحديد مجموعة من الشروط لتحقيق الصلح وهي: التوجه للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية لأنها ممثلة الشعب والاعتراف بنهاية الاستعمار وتطبيق حق تقرير المصير للشعب الجزائري، على أساس هذه الخطة يتم إعلان إيقاف النار[2] .

ومن الإجراءات الميدانية التي اتخذتها الحكومة المؤقتة لتعزيز الثورة هي تأسيس لجنة العمليات العسكرية (C.O.M) ، ومن مهامها التموين والتسليح وتسيير العمليات العسكرية ، كما اتُخذ قرار آخر في نفس السياق وهو إدخال الوحدات العسكرية المرابطة بالحدود إلى الداخل في أجل أقصاه شهر[3] .

أما رد الحكومة المؤقتة على إعلان ديغول لمشروعه 26 سبتمبر 1959 المتمثل في تقسيم الجزائر على أساس عرقي وأثني ، وفصل الصحراء عن باقي التراب الوطني، فجاء من خلال بيانها في 28 سبتمبر 1958:"إن الذاتية القومية التي تكونها الجزائر والوحدة الاجتماعية لشعبها هي عناصر موضوعية وجوهرية، ولهذا فمن الوهم تطبيق تقرير المصير بكيفية لا تقر حسابا لهذه الحقائق أو تهدف إلى تمزيق هذه الذاتية وتجزئتها إلى مجموعات عنصرية ودينية، وزيادة على ذلك فإن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تؤكد على وحدة التراب الوطني، وتعبر عن عزيمة الشعب الجزائري التي لا تقهر، في معارضة كل محاولة تقسيم"[4]

أما فيما يخص اعتراف ديغول بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، كانت مناورة من أجل استقطاب الدعم الدولي لها، خاصة بعد قرار الامم المتحدة بأن تحل المشكلة الجزائرية حلا ديمقراطيا سلميا، فكان رد فعل الحكومة المؤقتة من خلال تصريح رئيسها فرحات عباس في 29 فبراير 1960 الذي جاء فيه: "إنه من السخرية التفكير في تجزئة بلادنا وتقسيمها حسب جماعات، جنسية أو دينية أن مثل هذه الحلول لا سبيل إلى قبولها، إن الشعب الجزائري لا يسعه إلا أن يرفضها، وأن الجزائر قد حافظت تحت نير الاستعمال على شخصيتها ووحدتها الترابية إننا لن نقبل بأن تمزق في وقت الذي تدعي فيه لتقرير مصيرها بحرية"[5].

II. النشاط السياسي والدبلوماسي للحكومة المؤقتة

سعى أعضاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية إلى إحياء مآثر تاريخنا وشخصيتنا الوطنية، باسترجاع السيادة الوطنية وبعث الدولة الجزائرية التي غيبها الاستعمار الاستيطاني الفرنسي مدة تزيد عن قرن وثلاثين سنة، عن طريق نشاط دبلوماسي قائم على اهتمام الرأي العام، ويتيح لها توسيع دائرة تحالفاتها، خاصة بعد أول موجة من الاعترافات أتاحت لها ما يشبه الاعتراف الدولي مما دفعها إلى مضاعفة الاتصالات، ومن إرسال البعثات إلى مختلف أنحاء العالم، وإسماع

1 عمار عمورة، الموجز في تاريخ الجزائر، دار ريحانة، الجزائر، 2002، ص 343.

2 أزغيدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام...، المرجع نفسه،ص 215.

3 علي كافي، المصدر السابق، ص288.

4 أزغيدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام...، المرجع السابق،ص ص 219-220.

5 المرجع نفسه،ص ص 219-220.

صوت الجزائر المحاربة في الندوات، والمؤتمرات، والاجتماعات الدولية، من أجل الإسهام في ترقية القضية الجزائرية على الصعيد الدولي[1] ، بتجنيد أكثر للدول العربية والإسلامية والكتلة الأفروآسيوية والمعسكر الشرقي في صفها، وضمان الدعم المادي والدبلوماسي، وتحييد في نفس الوقت المعسكر الغربي والمتمثل أساسا في الحلف الأطلسي الذي كان يدعم الموقف الفرنسي.[2]

احتلت الأبعاد الدبلوماسية[3] والدولية قسما هاما من إستراتيجية الحكومة المؤقتة المسطرة، والمتمثلة أساسا في مواجهة السياسية الخارجية لشارل ديغول، واستعادة المبادرة منه وتدارك الصعوبات التي كانت تعاني منها الثورة داخليا بتحقيق انتصارات دبلوماسية، والسعي إلى تحطيم المؤسسات الاستعمارية القائمة، ببسط تأثيرها تدريجيا على المجال الدولي، والعمل على إعادة بعث للدولة الجزائرية كشخص من أشخاص القانون الدولي، والعمل على وقف قمع الاستعمار والمطالبة بالحقوق الأساسية للإنسان وهي الحرية والمساواة[4]، ووضع عواصم الدول أمام تحدي الاعتراف بها إن عاجلا أو أجلا، وتوفير أداة شرعية ورسمية مع فرنسا من أجل تكذيب ادعاءات ديغول الذي كان يدعي عدم وجود حكومة تمثل الشعب الجزائري للتفاوض معها.[5]

تميز الوضع الدولي بالصراع الإيديولوجي بين المعسكرين الشيوعي بزعامة الاتحاد السوفياتي والمعسكر الرأسمالي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، وبروز الكتلة الافروآسيوية في المعادلة السياسية التي هيمنت عليها الحرب الباردة، فسعت الحكومة المؤقتة الجزائرية للاستفادة من هذا الوضع الدولي الذي يميزه الصراع ، دون أن ينجر عن ذلك تبعية الجزائر للمعسكرين، أي الاستفادة من الدعم المادي والدبلوماسي للدول الاشتراكية مع المحافظة على استقلالية القرار السياسي الجزائري[6]. وأكدت في هذا الصدد المجاهد في مقال لها بعنوان: "الحياد سياستنا الثابتة"، ما يلي: ((ليس مبدأ الحياد الذي نادت به ثورتنا وجعلته حكومتنا الوطنية أساسا ثابتا في سياستها الخارجية موقفا سلبيا من المشاكل العالمية، بل هو التعبير الصادق السليم عن أماني شعبنا وكل الشعوب الناشئة في اختيار طريقها الخاص الذي ليس من المحتم أن يكون هو طريق الشرق أو الغرب))[7]. ويذكر سليمان الشيخ أن قادة الثورة أكدوا في قولهم:((إننا مستعدون للتحالف مع مع الشيطان للقضاء على الاستعمار الفرنسي)) ولكن في نفس الوقت يؤكدون:((يجب علينا أن نسهر بصورة منتظمة

---

1 سليمان الشيخ، الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين...، المرجع السابق، ص 112.

2 عامر رخيلة، الدبلوماسية الجزائرية من 1830-1962، منشورات وزارة المجاهدين، دار هومة، الجزائر، 2007، ص:49.

3 الدبلوماسية :هي علم وفن فهي علم إدارة العلاقات الدولية بين الدول بالوسائل السلمية). ويقول صالح بلقبي (سفير سابق): "إن كلمة دبلوماسية مقتبسة أصلا من دبلوم وهي تلك الوثيقة التي تسلم لكل مكلف مهمة شهادة على صحة تكلفيه به، فيحضى بثقة المبعوث إليه ويوفر له تسهيلات ضرورية لأدائها على الوجه المطلوب). ينظر: عبد الفتاح شبانة، الدبلوماسية، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2002، ص: 12.

4 اسماعيل دبش، السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية ..، المرجع السابق، ص 24.

5 عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي، المرجع السابق، ص ص 132-136.

6 مريم صغير، المواقف الدولية، المرجع السابق، ص 09.

7 المجاهد، العدد 92، 10 أفريل 1961، ص 7.

على الاحتفاظ باستقلال الثورة الجزائرية، بصورة لا يمسها فيه أحد بأذى))[1]، وبهذا سهرت الحكومة المؤقتة في عملها الدبلوماسي على سلامة خياراتها وتصوراتها واستقلالها بتنويع حلفائها.

1. مع المغرب العربي

سخرت الحكومة المؤقتة طاقات كبيرة من أجل بناء صرح مغاربي وهذا واضح من خلال مواثيق الثورة، وسعت إلى تدارك الفرص الضائعة التي توفرت للصرح ألمغاربي منذ قمة مؤتمر طنجة وتعلقاً منها بما نص عليه وأيمانا منها بضرورة استمرار الكفاح المغاربي، لأنها كانت ترى أن استقلال كل من تونس والمغرب لا يكتمل إلا باستقلال الجزائر، فكانت بوادر الدبلوماسية للحكومة المؤقتة إنطلاقا من إقليمها الجهوي وتمثلت أساسا، في مواجهة محاولات الجاهدة للسلطات الفرنسية في تسميم الأجواء على الثورة التحريرية من خلال عزلها على أقطار المغرب العربي، بدأ بالصفقة التجارية التي عرضتها فرنسا على ليبيا في أواخر 1957 والمتمثلة في النفط الجزائري، حيث رفضته ليبيا بشدة وأبقت على دعمها المعنوي والمادي للثورة الجزائرية وصرحت: "إن حل القضية الجزائرية أصبح ضرورة ملحة لاستقرار الامن والسلام في كل المغرب العربي..."[2]. كما أن ليبيا بالنسبة للثورة التحريرية تعد الخزان الرئيسي للأسلحة ، حيث تعتبر المنفذ الوحيد لدخول من الجهة الشرقية.[3]

وهذا ما دفع بالحكومة المؤقتة لدعم هذا الجسر من التضامن والتعاون، حيث كثفت من عملها الدبلوماسي، وذلك من خلال توجه وفد رسمي في 14 فيفري عام 1959 يضم كل من فرحات عباس ، كريم بلقاسم، عبد الحميد بوصوف، وأحمد توفيق المدني (وزير المعارف)، وإبراهيم مزهودي (مدير رئيس الحكومة المؤقتة)[4] ، أين ألقى رئيس الحكومة الحكومة المؤقتة فرحات عباس خطابا للشعب الليبي مشيدا بالدور الذي تلعبه الحكومة الليبية في دعم القضية الجزائرية وشاكر في نفس الوقت الشعب الليبي على التفافه وتضامنه مع الشعب الجزائري[5].

وبهذا أصبحت ليبيا قبلة للسياسيين الجزائريين الذين كثفوا من نشاطاتهم السياسية والدبلوماسية، إذ وفرت الحكومة الليبية الظروف الأمنية والمالية من أجل انعقاد الدورة الثالثة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية في ديسمبر من عام 1959، وأعقبه المؤتمر الرابع في 27 أوت 1961 والذي يعد من أهم المؤتمرات الوطنية ومنعرج حاسم في مسار الثورة الجزائرية، لأنه عالج مسائل الخاصة بالصراع بين هيئة الأركان والحكومة المؤقتة، والذي أفضى إلى تجديد الطاقم الحكومي برئاسة بن يوسف بن خدة، كما عالج المؤتمر القاعدة التفاوضية مع الطرف الفرنسي والمبنية على أساس حق الشعب في الاستقلال وفي تقرير مصيره.[6] ثم انعقد مؤتمر آخر في 22 و 27 فبراير 1962 والذي درس تطورات المفاوضات الثنائية

---

1 سليمان الشيخ، الجزائر تحمل السلاح...، ص 512.

2 جريدة المجاهد، العدد 27، 22 جويلية 1958، ص ص 1-5.

3 مريم صغير، المواقف الدولية، المرجع السابق، ص ص 69-72.

4 جريدة المجاهد، العدد 27، 22 جويلية 1958، ص ص 1-5.

5 ينظر : نص الخطاب الذي ألقاه فرحات عباس في فبراير 1959 بجريدة المجاهد العدد 37.

6 مريم صغير، المواقف الدولية، المرجع السابق، ص ص 64-65.

الثنائية مع فرنسا وعالج قضية الاستفتاء، كما تناول البعد المستقبلي للجزائر المستقلة[1]. وختاما انعقد مؤتمر طرابلس ما بين 25 إلى 31 ماي 1962 الذي حظره أعضاء من الحكومة المؤقتة وأعضاء فيدرالية جبهة التحرير بفرنسا وكذلك القيادة العامة لجيش التحرير إلى جانب قادة الولايات الستة، وقادة التاريخين الخمس الذين تم إطلاق سراحهم، والذي هيئ الأرضية الأساسية التي ستبنى عليها الدولة الجزائر المستقلة .[2]

يمكن القول أن ليبيا كانت الرئة السياسية التي كانت تتنفس منها الثورة التحريرية، وترجمت بحق القناعة بضرورة الوحدة والتضامن انطلاقا من وحدة التاريخ الدين واللغة والمصير المشترك.

وبالتوازي وبحكم الجوار الجغرافي شكل كل من تونس والمغرب موقعا استراتيجيا حيويا للعمل الدبلوماسي للحكومة المؤقتة الجزائرية، أين عمدت الحكومة الجزائرية على عزل تونس والمغرب عن فرنسا، حيث مارست حكومات الجمهورية الرابعة[3] في فترة الثورة التحريرية، كل الضغوطات عليهما من أجل جزأرة الحرب، بالتلويح بإعادة استعمارهما في حالة بقائهما في مساندة الثورة الجزائرية، خاصة بعدما رأت التقارب الذي حدث في مؤتمر طنجة بين تونس والمغرب لمساعدة الثورة التحريرية، لكن مع مجيء ديغول عمل على إقامة علاقات جديدة مبنية على أساس احترام استقلال البلدين قانونيا وعمليا[4]، كما قام باحياء مشكلة الحدود بإنشاء لجان مشتركة لتسويتها.

تعاملت الحكومة المؤقتة بكل حنكة وبصيرة مع المستجدات التي طرأت على مواقف كل من تونس والمغرب الأقصى في دعمهما للقضية الجزائرية. فتعاملت مع قضية الحدود بكل روية، حيث رأت أن هناك مطامع مغربية وتونسية توسعية على حساب الأقاليم الجزائرية، خاصة بعد اكتشاف البترول في الجزائر، فتدخلت الدبلوماسية الجزائرية بكل قوة من أجل وقف المفاوضات التي كانت بين فرنسا وتونس والمغرب حول الحدود، وتأكيد بصفة قطعية أن تسوية المشاكل الحدودية لا يكون إلا مع الحكومة الجزائرية المستقلة، وبهذا طرحت تأجيل تسوية المشاكل الحدودية وترسيمها إلى ما بعد تحقيق الجزائر استقلالها التام.[5]

---

1 المرجع نفسه، ص 66. ينظر كذلك: الملحق رقم (37): أعضاء اللجنة المعينة من طرف CNRA لإعداد المشروع السياسي والاجتماعي والاقتصادي لجبهة التحرير الوطني في 26 ماي 1962 .

2 الملحق رقم (38): صورة تذكارية للقادة المشاركين في اجتماع CNRA في ماي – جوان 1962 . ينظر: مريم صغير، المواقف الدولية، المرجع السابق، ص ص 64-65.

3 شهدت فرنسا أزمة دستورية وسياسية بسبب الثورة الجزائرية، حيث توال سقوط الحكومات المتعاقبة بدأً من: حكومة "بيير ماندیس فرانس" من نوفمبر 1954 إلى 5 فيفري 1955، التي سعت لعسكرة الجزائر وعزل الثورة واعتماد مشروع "جاك سوستيل" . حكومة ادغار فور 'فيفري 1955-جانفي 1956)، اتسمت عهدتها بمعاداة الكولون المتطرفين لمشروعها الإصلاحي المستوحى من دستور 1947، بالإضافة إلى تنامي الثورة وعدم قدرتها على إطفاء لهيبها، حكومة غي مولي (جانفي 1956-21 أفريل 1957) قامت بالقرصنة الجوية في حق القياديين الخمس، وحل أول قناة للمفاوضات السرية مع جبهة التحرير الوطني. حكومة بورجيس مونوري (أفريل 1957-30 سبتمبر 1957) القاء القبض على العربي بن مهيدي وإعدامه وإرغام لجنة التنسيق والتنفيذ مغادرة التراب الوطني ، لكنها تكبدت خسائر كبيرة مادية وبشرية . حكومة فيليكس غيار (نوفمبر 1957-أفريل 1958) سقطت نتيجة الهزائم المتكررة للقوات الفرنسية، وتعثر ديبلوماسية فرنسا في الخارج. حكومة بيير بلينملان (أفريل –ماي 1958) اتهمت حكومته بالتحضير لـ "ديان بيان فو" ديبلوماسية، كانت فرنسا على رمال متحركة، حيث قاد غلاة العسكريين بقيادة الجنرالين "ماسو وسلان" والكولون حركة تمردية في 13 ماي 1958، أسفرت على سقوط الحكومة ومجيء الجنرال ديغول إلى السلطة والذي ستنتقل بموجبه إلى الجمهورية الخامسة. ينظر: المركز الوطني للدراسات والبحث في حركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954.

4 معمر العايب، مؤتمر طنجة المغاربي (دراسة تحليلية تقييمية)، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010، ص 195.

5 Mohmed Harbi, les archives de la révolution, op.cit, p 433.

أما فيما يخص سعي تونس والمغرب إلى احتواء الثورة الجزائرية وإبعادها على التأثير القومي العربي، حيث طلب الوفد التونسي من جبهة التحرير الوطني على ضرورة استشارتها بخصوص تشكيلة طاقم الحكومة المؤقتة، وهذا من أجل خلق تيار قريب من التوجهات النظام البورقيبي[1] الساعي إلى إبعاد النفوذ الناصري على ثورة التحرير الجزائرية[2]، اعتمدت سياسة الحكومة المؤقتة على تحييد حكومتي تونس والمغرب بالحفاظ على التوازن في تعاملها وعلاقاتها مع الدولتين وعدم ترك المجال لبورقيبة ليتصرف بالثورة كما لو كان وصيا عليها. وهذا ما ذكره في هذا الشأن وزير الداخلية لخضر بن طوبال في اجتماع يوم 03 أكتوبر 1959، حيث قال: ((يجب أن نكون حذرين، لأننا بصدد مواجهة توجه دولي غربي، وبورقيبة يعد فيه مجرد حلقة، بهدف أن يكون الحل غربيا...))[3].

وتعرضت الحكومة المؤقتة إلى مشكلة تواجد جيش الحدود على أراضي التونسية والمغربية، حيث أثارت الحكومة التونسية تخوفها من ذلك، حيث اعتبرت التواجد العسكري لجيش التحرير الوطني على أراضيها خطر على أمنها، خصوصا أن عدد القوات التونسية أقل ثلاث مرات من تعداد جيش التحرير الجزائري، وهذا ما دفعها إلى التضييق عليه بمصادرة لمخازن الأسلحة التابعة له، حيث صرح كريم بلقاسم وزير القوات المسلحة في الحكومة المؤقتة: ((إن وضعيتنا العسكرية جد متردية، فالضغوط التونسية لم يسبق لها مثيل، فمنذ ستة أشهر لم يعد بمقدورنا إدخال الاسلحة إلى التراب التونسي، إنهم يريدون معرفة تعدادنا، وحتى م نأكله...التونسيون يريدون لعب دون الوسيط بالضغط علينا بمساعدة الأمريكيين))[4]. ومن هنا تبين أن هناك مؤامرة من طرف القوى الكبرى هدفها القبول بأنصاف الحلول، لذلك قررت الحكومة الجزائرية مصارحة بورقيبة ومحمد الخامس بأن أولوية النضال الذي تتطلبه المصلحة المشتركة مرهون بدعم على الصعيد العسكري، وتعبئة الجماهير المغاربية ضد العدو المشترك.

رغم هذه الخلافات إلا أن دول وشعوب المغرب الغربي أبقت على دعمها للثورة التحريرية، حيث أيدت اتفاقيات ايفيان الذي ينص على حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، حيث صرح الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة قائلا: ((إنه ليوم عظيم في التاريخ العربي، هذا الذي أعلن فيه وقف إطلاق النار بعد كفاح بطولي مرير دام أكثر من سبع سنوات ونصف خاضها الشعب الجزائري على قوى الظلم والطغيان))[5]، أما الملك المغربي الحسن الثاني فصرح عقب عقب الاعلان عن وقف إطلاق النار قائلا: ((أنه ليوم أتمنى أن يكون والدنا المأسوف عليه قد عاشه بصفة خاصة لأنه يفتح الباب في وجه التطور التاريخي للمغرب العربي...))[6]، وبهذا اكتمل صرح المغرب العربي على الأقل على مستوى الاستقلال القطري.

2. مع المشرق العربي والعالم الإسلامي

1 هناك اختلاف في التوجهات بين جمال عبد الناصر والحبيب بورقيبة، فالأول يؤمن بالبعد العربي القومي قريب من المعسكر الشرقي ذو التوجه الاشتراكي، اما الثاني يؤمن بالبعد المغاربي وقريب من المعسكر الغربي ذو التوجه الرأسمالي.

2 عمر بوضربة، النشاط السياسي، المرجع السابق، ص ص 138-139

3 المرجع نفسه، ص ص 142-143.

4 عمر بوضربة، النشاط السياسي، المرجع السابق، ص ص 140-141.

5 جريدة المجاهد، عدد خاص، مارس 1962، ص 17.

6 جريدة المجاهد، عدد خاص، مارس 1962، ص 17. ينظر كذلك: نور الدين حاروش، مواقف بن يوسف بن خدة، المرجع السابق، ص 357.

سعت الحكومة المؤقتة الجزائرية إلى تعزيز علاقتها مع العالم العربي والإسلامي، بفتح الطريق للاعتراف بها والحصول على الدعم لتدويل القضية الجزائرية في المحافل الدولية، وتسهيل عمليات الإمداد والتموين بالمال والسلاح.[1]

يمثل العالم الإسلامي بالنسبة للحكومة الجزائرية المؤقتة، امتداد طبيعي للبعد الديني للشعب الجزائري والمتمثل في الانتماء إلى الأمة المحمدية، لهذا كان نشاط الدبلوماسي مع الفضاء الإسلامي من أجل الحصول على الدعم المادي والمعنوي وكذا تقوية القضية الجزائرية في المحافل الدولية، وكان لدول الإسلامية الغير العربية مثل إندونيسيا وأفغانستان وباكستان وتركيا وإيران الأثر الايجابي في التعجيل في تحقيق مصير الشعب الجزائري وانعتاقه من الاستعمار الفرنسي الغاشم.[2]

بدأ العمل الدبلوماسي لممثلي الحكومة المؤقتة الجزائرية بكثافة في المشرق العربي، حيث مهدت الطريق لإرساء مبادئ حرية تقرير المصير والقضاء على الاستعمار في إطار تحقيق الوحدة العربية وبناء نظام جديد بعيد عن الاستعمار التقليدي، حيث شكلت حرب التحرير الجزائرية حافزا قويا معبرا عن موقف دولي فعال مساند لبقية حركات التحرر، إذ أن الثورة الجزائرية تصنف كخطوة أمامية للتحرر والوحدة العربية، تؤكد الحكومة المؤقتة الجزائرية بأن الوطن العربي هو الإطار الطبيعي والعمق الاستراتيجي والحضاري للثورة الجزائرية[3].

فالوطن العربي كان السند الأساسي ماديا ومعنويا للثورة الجزائرية لدرجة أنها سهلت للوفود الجزائرية سواء من اللاجئين أو العاملين والناشطين سياسيا وفتحت لهم الطريق من أجل ممارسة النشاط السياسي والعسكري في ترابها وعلى أرضها والأمر الأهم أنها أعطت لهم مكانة وحصانة دبلوماسية رغم التوتر الموجود مع الدول الكبرى إزاء هذا التصرف، ومن هنا بدأت تنتشر قواعد ومراكز مدعمة للثورة الجزائرية بعيدا عن العمل والقيادة في التراب الجزائري وهو ما ساهم وكان له الأثر البارز في إرساء معالم الاستقلال وأعطى للثورة بعدا جديدا تمكنه من إدارة النشاط الخارجي والأعمال الخارجية ولكن خارج الحدود الجزائرية والذي لم يلبث طويلا حتى حقق للجزائر ما كنت تصبو إليه والمتمثل أساسا في الاستقلال.[4]

بعد أن قطعت الثورة الجزائرية أشواطا كبيرة من خلال نضال الشعب الجزائري وكفاحه من أجل استرجاع استقلاله المغتصب، كان لزاما الحكومة الجزائرية المؤقتة تكثيف نشاطها السياسي والدبلوماسي، وكانت مصر العربية هي الوجه الأولى بما أنها كانت أول مقر لها، وتمثل عمل الحكومة في هذه الفترة أساسا على مسألة المفاوضات، حيث قام توفيق المدني بإجراء مشاورات مع الرئيس المصري جمال عبد الناصر حول عملية المفاوضات وقد زكى الرئيس المصري هذه

---

1 سيد علي أحمد مسعود، التطور السياسي في الثورة الجزائرية (1960-1961)، دار الحكمة، الجزائر 2010، ص 142.

2 مريم صغير، المواقف الدولية من القضية الجزائرية....، المرجع السابق، ص ص 227-275.

3 إسماعيل دبش، السياسة العربية ...، المرجع السابق، ص ص: 60، 61.

4 سيد علي أحمد مسعود، التطور السياسي في الثورة الجزائرية ، المرجع السابق، ص 142.

الخطوة مؤكدا على ضرورة أن تفضي المفاوضات إلى حل يضمن الاستقلال اللامشروط للشعب الجزائري، حيث خلال لقاء عبد الناصر مع وزير خارجية فرنسا "كريستان بينومع" طالبه بأن تفضي المفاوضات إلى حل يضمن للجزائريين حقوقهم الكاملة في السيادة على أرضهم وأن تكون جبهة التحرير الممثل الوحيد والشرعي للجزائريين، وبهذا كانت مصر السند القوي في تطور مسار المفاوضات بين الحكومة المؤقتة الجزائرية وفرنسا والذي أفضى إلى وقف إطلاق النار قي 19 مارس 1962. [1]

كما سعت الحكومة المؤقتة الجزائرية إلى تدعيم تدفق الإمدادات العسكرية من طرف المصريين عن طريق البحر، بالإضافة إلى الإمدادات عبر البر التي لم تنقطع، كما كانت القاهرة مركزا لتدريب الجزائريين على حرب العصابات ثم إيفادهم بعد ذلك إلى الجزائر للالتحاق بالثورة، بذلك أسهمت مصر في الضغط على فرنسا من أجل الاعتراف بحتمية الثورة الجزائرية، وعلى ضرورة إنهاء الوجود الاستعماري بها.[2] حيث أكدت صحيفة المجاهد: ((إن الحرب الجزائرية باتت موضوع اهتمام دول أخرى فإخواننا المغاربة والتونسيين وسكان البلاد العربية لم يفتئوا في مساعدتنا مساعدة فعالة فقد صار موثق فرنسا أمام الرأي العام الدولي موقفا حرجا))[3].

اعتمدت الحكومة المؤقتة في عملها الدبلوماسي مع مصر على سلامة خياراتها وتصوراتها واستقلالها، حيث كانت مصر تريد التدخل في خيارات تشكيل الحكومة المؤقتة الجزائرية، باعتراضها على رئيسها فرحات عباس، ومساهمتها الفعلية في ما يسمى مؤامرة لعمروري، كل هذا دفع بالحكومة المؤقتة إلى نقل مقر الحكومة إلى تونس، والاكتفاء بالمكتب المركزي لوزارة الشؤون الخارجية الذي بقي مقره في القاهرة.[4] ويذكر كريم بلقاسم وزير خارجية لثاني حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية أن العمل الدبلوماسي مع مصر افتقد للحيوية المطلوبة.[5]

لكن أشكال الدعم والمساندة المصرية للثورة الجزائرية لم تنقطع إلى غاية اتفاقيات ايفيان، فقد صرح جمال عبد الناصر بالمناسبة : "إن قرار وقف القتال الذي انتظرناه طويلا يفتح الطريق للتقارب بين فرنسا والثورة العربية... هو لا يعني نهاية الكفاح بل بدايته الحقيقية لأن عودة السلم يشكل أعظم مسؤولية للأمم الثائرة))[6]

سهرت الحكومة المؤقتة على رعاية علاقتها مع الدول العربية، خاصة منها: العراق، السعودية، الكويت، سوريا، الأردن، فلسطين، لبنان، وهذا سواء من خلال العمل الدبلوماسي معها على انفراد، أو من خلال الجامعة العربية، وسعت على الحصول على الدعم المادي والمعنوي قوي، والمتمثل أساسا في تخصيص منح المالية، شحنات الأسلحة

---

1 مريم صغير، المواقف الدولية...، المرجع السابق، ص 134.

2 مريم صغير، المواقف الدولية...، المرجع السابق، ص 138.

3 المجاهد، العدد1، جوان 1956، ص 16.

4 عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي...، المرجع السابق، ص 150.

5 المرجع نفسه، ص 151.

6 جريدة المجاهد، عدد خاص، مارس 1962، ص 18. ينظر: نور الدين حاروش، مواقف بن يوسف بن خدة، المرجع السابق، ص 357.

لجيش التحرير، وتخصيص مناصب للطلبة الجزائريين في الجامعات والكليات العسكرية، بالإضافة إلى الدعم الدبلوماسي، حيث سعت الحكومة المؤقتة الجزائرية عند الدول العربية إلى تدويل القضية العربية بفضل تصويته لصالحها في دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة، والمساهمة في إعداد اللوائح المقترحة للتصويت والسعي لدول المعسكر الاشتراكي للاعتراف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية واعتبار التواجد الاستعماري الفرنسي في الجزائر يعرض السلم والأمن الدوليين إلى الخطر[1].

عمدت الحكومة المؤقتة في علاقاتها مع الدول العربية على انتهاج سياسة قائمة على:

- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية .

- اتخاذ موقف الحياد في ما يخص الصراعات العربية العربية.

- الحذر من سياسة التحالفات التي أقامتها الدول العربية في إطار انتشار مد القومية العربية .

- التركيز على ضمان استمرارية الدعم المادي والمعنوي العربي للقضية الجزائرية وترقيته باستمرار.

- الارتكاز على الحضور الدبلوماسي العربي في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، لكسب تأييد ومساندة المنظمات والشخصيات الفاعلة، والتأثير على الرأي العام للضغط على الحكومات الغربية، وبالتالي الحصول منها على مواقف أقل عدائية للثورة، وعزل فرنسا عن حلفائها.[2]

وحتى تكتمل حلقات الدعم العربي للثورة الجزائرية وللحكومة المؤقتة الجزائرية، أيدت حكومات وشعوب بلدان الوطن العربي والإسلامي اتفاقيات بين الطرف الجزائري والفرنسي، واعتبرت وقف إطلاق النار انتصارا للشعب الجزائري والأمة العربية على السواء نظرا لخصوصية هذه الحرب وطابعها الديني.[3]

3. باتجاه دول إفريقيا

قامت الحكومة المؤقتة بنشاط دبلوماسي كثيف باتجاه إفريقيا، معتمدة على المصالح المتماثلة والمبنية أساسا على حركة مقاومة الاستعمار وتحقيق الحرية والكرامة، كما ساهم النشاط الدبلوماسي لها في المؤتمرات الإفريقية في توسيع مجال تدخلات المبعوثين الجزائريين في الخارج للدفاع عن قضية الجزائر المكافحة، أين أصبحت هيئة الأمم منبرا لجبهة التحرير الوطني عبر ممثلي الدول الأفرو –آسيوية والجامعة العربية، حيث تمكنت جبهة التحرير الوطني من قبل في المشاركة من خلال ممثلها "لمين دباغين" في مؤتمر القاهرة من ديسمبر إلى 01 جانفي 1958 ، هذا المؤتمر رسخ المبادئ الكبرى لمؤتمر

---

1 عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي...، المرجع السابق، ص ص 151-158.

2 عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي... المرجع السابق، ص ص 147-148.

3 جريدة المجاهد، عدد خاص، مارس 1962، ص 18. ينظر: نور الدين حاروش، مواقف بن يوسف بن خدة، المرجع السابق، ص 358.

باندونغ 1955، ولعبت فيه الجزائر دورا هاما ، أين نصت لائحته المصوت عنها بالإجماع عن: ((استقلال الجزائر وفسح المجال للتفاوض مع جبهة التحرير الوطني))[1].

كما شارك وفد (أحمد بومنجل، فرونز فانون وشوقي مصطفاي) من جبهة التحرير الوطني في مؤتمر أكرا (غانا) بين 08 و15 أفريل 1958، وكان بمناسبة احتفال غانا بالذكرى الأولى لاستقلالها، وقدمت فيه الثورة الجزائرية كمثال للتدعيم والاقتداء، أين صوت المشاركون فيه لصالح حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، وأوصوا ببذل كل الجهود الممكنة من أجل مساعدة الشعب الجزائري وتشكيل مجموعة إفريقية ضمن هيئة الأمم المتحدة، من أجل توحيد العمل لصالح جبهة التحرير الوطني، كما دعت كل من غانا وغينيا وليبيريا واثيوبيا، فرنسا إلى الإسراع بعقد مفاوضات مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية الممثل الشرعي عن إرادة الشعب الجزائري بغية تحقيق الاستقلال وإيقاف إطلاق النار[2].

ساعد مؤتمر أكرا الحكومة المؤقتة في ولوج المسرح السياسي الإفريقي، وبدأت تلعب دورا هاما في الملتقيات والمؤتمرات الإفريقية، حيث انضم وفد الحكومة الجزائرية المؤقتة برئاسة محمد يزيد إلى مؤتمر مونروفيا (ليبريا) من 04 إلى 08 أوت 1959، كعضو رسمي وكامل العضوية، أين رفرف العلم الجزائري إلى جانب رايات البلدان الافريقية المستقلة التسع (9)، فحقت بذلك انتصارا على الصعيد الدبلوماسي ورسخت فعالية الدبلوماسية للجزائر المكافحة[3]. وبرهن على أثر المتصاعد لجبهة التحرير ولقيادتها التنفيذية في المسرح الافريقي، حيث علقت جريدة لومند (Le monde) بتاريخ 1959/7/11 في هذا الصدد بقولها:((إن في وسع الحكومة المؤقتة أن تتباهى بنجاحين، أحدهما من نظام سياسي، هو قبولها داخل اجتماع الدورة كعضو كامل الحق، والاعتراف الرسمي بدرجة أو بأخرى، بأن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تصبح منذ الآن جزءا من الدول الافريقية المستقلة، أما الامر الثاني فهو من نظام رمزي، ويتعلق بقبول الحكومة الليبرية أن يخفق العلم الجزائري غدة أيام فوق مبنى برلمان مونروفيا))[4] .

كثفت الحكومة المؤقتة جهودها نحو إفريقيا لأهمية أصواتها في الأمم المتحدة، حيث شارك وفد[5] من الحكومة المؤقتة في المؤتمر الثالث لدول إفريقيا المستقلة المنعقد في أديس أبابا (إثيوبيا) في الفترة ما بين 14-24 جوان 1960، والذي أقر بانسحاب كل العناصر الإفريقية الداخلة مع الجيش الفرنسي في حرب الجزائر[6] . إلا أن كسب تضامن ومساعدة المجموعة الإفريقية ليس بالأمر السهل، بسبب وجود دول تدور في الفلك الفرنسي والمسماة المجموعة الفرنسية،

---

1 المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، المرجع السابق، ص 90.

2 ينظر نص القرار في المجاهد، العدد 34، 24 /12/ 1958.

3 المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، المرجع السابق،ص92. ينظر: سليمان الشيخ، الجزائر تحمل السلاح...، المصدر السابق، ص113.

4 سليمان الشيخ، الجزائر تحمل السلاح...، المصدر السابق، ص 182.

5 الذي يرأسه محمد يزيد ويتألف من عمر أوصديق المندوب الدائم للحكومة المؤقتة بأكرا وفرانز فانون المندوب الدائم في كوانكري، وكذلك أحمد بومنجل عضو اللجنة الادارية لمؤتمر الشعوب الافريقية. ينظر سليمان الشيخ، الجزائر تحمل السلاح....، المصدر السابق، ص 187.

6 سليمان الشيخ، الجزائر تحمل السلاح...، المصدر السابق، ص ص 122- 187.المجاهد، العدد 67، التاريخ، 1960/7/16

والحريصة على مصالح فرنسا، ستعمل جاهدة على الضغط على الحكومة المؤقتة للجلوس على طاولة المفاوضات المتعطلة بعد لقاء مولان Meulin لمدة ثمانية أشهر[1] ، حيث أراد "ديغول "تحميل الحكومة المؤقتة مسؤولية فشل مفاوضات "مولان" أمام الرأي العام الدولي [2]. كما ساهمت المجموعة الفرنسية إلى حد كبير في إسقاط القرار الأفريقي الأسيوي الملائم للحكومة المؤقتة المتمثل في مطالبتها الأمم المتحدة بالإشراف على الاستفتاء في الجزائر[3]. وخلال هذه الفترة شهدت الجزائر انتفاضة شعبية عارمة يوم 11 ديسمبر1960 في المناطق الحضرية للجزائر، التي أظهرت روح الكفاح والقدرات النضالية للجماهير الجزائر، حيث بلغ صداها إلى الأمم المتحدة وستؤثر تأثيرا كبيرا في مندوبيها، كما أقنعت السلطات الفرنسية بأن الحل الوحيد للقضية الجزائرية هو العودة إلى المفاوضات وأن محاولة فرض الحل العسكري لن يجدي نفعا[4].

خلال مراحل التفاوض (لقاء لوسارن بسويسرا) أراد ديغول تحييد الصحراء وقاعدة المرسى الكبير عن باقي التراب الجزائري، مما دفع الحكومة المؤقتة الجزائرية إلى استعمال كل وسائل الضغط سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي من أجل إحباط مشروع ديغول التقسيمي، فجاء مؤتمر الشعوب الإفريقية في القاهرة في مارس 1961 لمناقشة قضية فصل الصحراء، حيث دافع "بومنجل" ممثل الحكومة المؤقتة بشدة عن قضية وحدة التراب الجزائري، وبهذا الشأن، قرر مؤتمر القاهرة ((التدعيم لموقف الحكومة المؤقتة الجزائرية المتعلق بالصحراء كجزء مكمل للتراب الوطني الجزائري))[5].

ساعدت شخصية فرانز فانون في تنمية العمل الدبلوماسي للحكومة المؤقتة في أدغال إفريقيا ، فمنذ أن عين بدء من مارس 1960 ممثلا دائما للحكومة المؤقتة في أكرا، فقد بذل مجهودا كبير ونشاطا سياسيا عنيفا، يمتد إلى كوناكري وليوبولدفيل، قام خلال صيف 1960م بمهمة استطلاعية خطرة في شمالي مالي، من أجل إنشاء قاعدة تسمح بإيصال أسلحة تصل إلى طريق الصحراء الجزائرية، فمهمته كانت فتح الجبهة الجنوبية، ومن باماكو تنقل الأسلحة والذخائر، بالإضافة إلى التسلل لكل مناطق إفريقيا من أقصى الجنوب إلى أقصى الشمال أي إلى الجزائر القارية، حيث يجب الحصول على أقنية كبير للإبحار عليها في الصحراء[6].

حيث كان الهدف من إنشاء قواعد حدودية للثورة الجزائرية من الجهة الجنوبية هو السيطرة على جميع الطرق وتذليل طرق المواصلات الصعبة وتجتمع بذلك وفود على أرض جزائرية من مالي والسنغال وغانا، ومن ساحل العاج والغابون وليقضوا على الحصن الاستعماري، والتغلب على الصعب المستحيل وإطلاق قارة بكاملها في هجوم على آخر معاقل التواجد الاستعماري[7].

---

1 بن يوسف بن خدة: اتفاقيات ايفيان ،المصدر السابق ،ص 19.

2 المصدر نفسه ،ص 19.

3 سليمان الشيخ، الجزائر تحمل السلاح...، المصدر السابق، ص ص 122

4 بن يوسف بن خدة: اتفاقيات ايفيان ،المصدر السابق ،ص 19. ينظر: محفوظ قداش، وتحررت الجزائر، المرجع السابق، ص 233.

5 المجاهد، العدد 48، 17 أوت 1959، ص 400.

6 محمد بلقاسم، الطاهر جبلي، معمر العايب، القواعد الخلفية للثورة الجزائرية- الجهة الشرقية 1954-1962، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية لثورة أول نوفمبر1954، الجزائر، 2007.ص: 298.

7 محمد بلقاسم، الطاهر جبلي، معمر العايب، القواعد الخلفية للثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص: 299.

وأكدت المجاهد قي هذا الصدد: ((إن شعوبنا الناهضة اليوم أكثر عددا من فيالقة الاستعمار مهما كانت قوتها، كل ما يستطيع أن يقهرنا به هو تشتيت صفوفنا –يتسع علينا نحن ميدان المعركة بقدر ما تضيق المناورة بالنسبة إليه– وعلى ذلك فالشرط الأساسي لإجهازنا عليه إجهازا أخيرا هو أن تصير معركتنا ضده وحده))[1].

وأضافت المجاهد من خلال مقال بعنوان "جوانب من عالمية الثورة الجزائرية" جاء فيه: ((إن كفاح الجزائر المسلح قد دفع الجماهير في أكثر من وطن إفريقي إلى التفكير في سلوك طريق الثورة المسلحة، فإن أسلوب التفاوض الذي سلكته الثورة الجزائرية كشف للمسؤولين في أكثر من وطن إفريقي، أن التفاوض الصحيح لا يمكن أن يستند إلى الفراغ، ولا بد من كفاح جماهيري من تيار ثوري))[2].

وبهذا كان للبعد الإفريقي للثورة الجزائرية دور كبير في إعادة بعث الدولة الجزائرية باسترجاعها لاستقلالها من الاستعمار الفرنسي، حيث كانت السباقة في تأيدها لاتفاقيات ايفيان واعتبرتها انتصارا عظيما لإفريقيا كلها واعتبرت الثورة الجزائرية نموذجا للنضال والكفاح ضد الاستعمار والامبريالية الغربية .

4. باتجاه المعسكر الاشتراكي ودول عدم الانحياز

تحدثت صحيفة المجاهد عن موقف الدول الاشتراكية ودول عدم الانحياز من خلال إصداراتها قائلة: ((ها هو جوزيف بروز تيتو –رئيس يوغسلافيا– الذي طالما طلبت منه فرنسا كلمة تأييد ولو صغيرة، يرفض رفضا باتا في بلاغ مشترك التنازل عن مثله الأعلى الذي يرتكز على مقاومة الاستعباد ولقد وقفت روسيا نفس الموقف حينما حاولت فرنسا إقناعها بمشروعية شن الحرب لاسترجاع المستعمرات))[3].

أثيرت قضية الشعب الجزائري خلال اجتماع المؤتمر الثالث المناهض للاستعمار لدول البحر المتوسط والشرق الأوسط في بلغراد (يوغسلافيا)، كما دعم رؤساء الدول والحكومات غير المنحازة في مؤتمرها المنعقد من 01 إلى 06 سبتمبر 1961، وجهات نظر الحكومة المؤقتة الجزائرية المشاركة في المؤتمر برئيسها بن يوسف بن خدة[4]، أين تم الاعتراف الاعتراف الرسمي بها من طرف يوغسلافيا والباكستان وكمبوديا والافغانستان وغانا، وهذا أعطى ثقل ودعم للحكومة المؤقتة في المسرح الدولي وخاصة من طرف الدول الغير المنحازة.[5]

وتحدثت المجاهد عن حركة التضامن الأفرو آسيو من خلال حركة عدم الانحياز[6] فتقول: ((إن الجبهة المناهضة لجأت، والتي تألقت في باندونغ 1955 وتعززت في 1957، لن تتوقف عن جهودها قبل أن يحصل الشعب الجزائري، وجميع الشعوب المناضلة من أجل حريتها عن أهدافها كاملة))[7].

---

1 المجاهد، العدد 92، 10 أفريل 1961، ص 7.

2 المجاهد، العدد 118، 02 أفريل 1962، ص 11.

3 المجاهد، العدد الأول، جوان 1956، ص 16.

4الملحق رقم (29): وفد من الحكومة المؤقتة الجزائرية برئاسة بن يوسف بن خدة في مؤتمر عدم الانحياز.

5 سليمان الشيخ، الجزائر تحمل السلاح...، المصدر السابق، ص 525.

6 تعد حركة عدم الانحياز ، تنظيم سياسي تأسس على اثر مؤتمر بغراد في سبتمبر 1961، تضم الدول حديثة الاستقلال التي اختارت سياسة الحياد الايجابي وعدم الميل لأي لأي المعسكرين المتصارعين في إطار الحرب الباردة، المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية والمعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفياتي.

7 المجاهد، العدد 15، 01 جانفي 1958، ص 1.

فتحت مشاركة جبهة التحرير الوطني في مؤتمر باندونغ أبواب القارة الآسيوية أمام النشاط الديبلوماسي لوفود الجبهة بالمنطقة، حيث سارعت إلى إنشاء مكاتب لها بأهم دول المنطقة حيث شكلت كل من أندونيسيا، الهند، الصين الدول المحورية في النشاط الديبلوماسي للجبهة في المنطقة الأسيوية، كما تعتبر قوى هامة في الكتلة الآفروآسيوية، فبالنسبة لإندونيسيا فتبنت مواقف ايجابية تجاه الثورة الجزائرية، وهذا لعاملين اثنين أولهما الانتماء الديني المشترك (الإسلام) للشعبين الاندونيسي والجزائري، وثانيا التجربة الاستعمارية للبلدين (الاحتلال البريطاني والهولندي لاندونيسيا)، فتحت بذلك أبوابها للنشاط الدعائي والإعلامي لجبهة التحرير من خلال السماح لها بإنشاء مكتب لها بالعاصمة جاكرتا، كما قدمت الهبات والمساعدات للاجئين الجزائريين، وكانت من أوائل الدول التي اعترفت بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 27 سبتمبر 1958، كما أكد الرئيس "أحمد سوكارنو" في كل مناسبة دولية وقوف اندونيسيا بجانب حرب التحرير الجزائرية وعمل دبلوماسيا من أجل تعبئة الرأي العام العالمي شعوبا وحكومات من أجل تدويل القضية الجزائرية وحتمية استرجاع الجزائر سيادتها: ((من الواضح أن الشعب الجزائري يريد الاستقلال، هذه حقيقة لا يتطرق إليها الشك..إذن فيجب تنظيم استفتاء بالجزائر تحت رقابة الامم المتحدة...ويجب أن يكون موضوع الاستفتاء هو الاستقلال، فهذه القضية قد سويت بالدماء والدموع، ومن المؤكد أن الجزائر المستقلة ستتحقق))[1].

وبرغم الضغوط والتهديدات الفرنسية لها لم تتراجع عن اعترافها بها وعن برمجة زيارة لرئيسها السيد فرحات عباس إليها في خريف 1959، بل وأكدت دعمها وموقفها المبدئي الصارم بمنحها هبة مالية ثانية بعد تلك التي منحتها للثورة و المقدرة بـ: خمس مائة ألف (500.000) دولار في مارس 1958[2] .

وبهذا أصبحت القضية الجزائرية من القضايا الجوهرية في السياسة الخارجية للحكومة الأندلسية، هذا ما يؤكده تصريح رئيسها أحمد سوكارنو في مؤتمر بلغراد 1961 الذي جاء فيه ما يلي: ((إن الصراع المذهبي في نظري ليس هو المشكل الحقيقي في الظرف الراهن، إن المشكل يجب أن يكون حرا في اختيار مصيره وطريقته في الحياة...إن على المؤتمر أن ينادي بوثق الحروب الاستعمارية التي تدور رحاها في الجزائر وفورا، ويجب أن نطالب بتحديد أجل ى يتجاوز عامين لتصفية أشكال الاستعمار في بلادنا)).[3]

وانطلاقا من أندونيسيا عمل السيد لخضر إبراهيمي مسؤول مكتب جاكارتا على توسيع مجالات اتصالاته بالدول المجاورة مثل ماليزيا التي وعدت ممثل الجزائر بالتدخل لدى حكومات الفلبين واليابان بقصد تسهيل نشاط الجبهة بهما، والحصول منها على مواقف مؤيدة في الأمم المتحدة[4] . كما تم تشييد مكتب البعثة الدبلوماسية للحكومة المؤقتة الجزائرية برئاسة "عبد الرحمان كيوان" في طوكيو بداية من أوت 1958، هذا المكتب كان له نشاط واتصالات مع الفلبين وكوريا الشمالية والهند الصينية (كمبوديا اللاوس والفيتنام الشمالية) وتايلاند.. ففي أكتوبر 1960 تم تكوين الجمعية اليابانية لتأييد الجزائر برئاسة "طوكوتو كيتامور"، الذي بعث برقية إلى الحكومة المؤقتة، استلمها "عبد المالك بن حبيلس" رئيس البعثة الدبلوماسية أنذاك، جاء فيها: ((...اعانة الشعب الجزائري بجميع الوسائل للحصول على

---

1 المجاهد، العدد 79، بتاريخ 10 أكتوبر 1960، ص 4. ينظر كذلك: اسماعيل دبش، السياسة العربية والمواقف الدولية....، المرجع السابق، ص 153.

2 مريم صغير، المواقف الدولية..، المرجع السابق، ص ص 238-239.

3 المجاهد، العدد 104، بتاريخ 1961/12/11، ص 6.

4 مريم صغير، المواقف الدولية..، المرجع السابق، ص 239.

استقلاله...ولقد شعرنا بصدمة لتعنت الجانب الفرنسي الذي رفض التفاوض معكم، ولكننا مقتنعون بأن كفاحكم البطولي وتأييد العالم لكم وعطفه على نضالكم سوف يتوج بالنصر حتما... ولكي نتدارك تأخرنا في مساندتكم قررنا تكوين جمعية تعمل على تزويدكم بجميع الوسائل وتخدم قضيتكم داخل الشعب الياباني...)) [1].

وبخصوص الهند فقد دعمت القضية الجزائرية بفضل زعيمها جواهر لال نهرو الذي عرف بتضامنه مع حركات التحرر العالمية، وسيتطور دعم الهند للثورة التحريرية بدءا من سنة 1958 حيث استطاع "توفيق بوعنورة" والسيد "شريف قلال" أن يفتحا مكتبا لجبهة التحرير في نيودلهي، و سيكلل هذا المسعى بنجاح خلال دورة حزب المؤتمر الحاكم الذي جرت أشغاله في جانفي 1959، حيث تمكن ممثل الجبهة من الالتقاء عدة مرات مع مسؤولين سامين في وزارة الخارجية الهندية، وسيتعزز موقف الهند تزامنا مع اغتيال النقابي الجزائري "عيسات ايدير" مؤسس الاتحاد العام للعمال الجزائريين، حيث شهدت حركة احتجاجات في أوت 1959. كما اتخذ السيد شريف قلال من الهند مركزا لنسج اتصالات مع زعماء العالم الثالث الذين كانوا يفدون إليها[2] .

تعتبر جمهورية الصين الشعبية من أوائل الدول الاشتراكية التي سارعت إلى مساندة الثورة الجزائرية والاعتراف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سنة 1958، ثم مبادرتها بتقديم دعوة رسمية لزيارتها، وهو ما أتاح للوفد الجزائري، التشكل من السيدين "بن يوسف بن خدة" و"محمود شريف" خلال شهري نوفمبر و ديسمبر 1958. فرصة التحادث مع الزعيم الصيني ماوتسي تونغ، و قد أعطت هذه الزيارة دفعا قويا للعلاقات الجزائرية الصينية[3]، وعند تقييمها لأهمية الحدث اعتبرت جريدة المجاهد الزيارة "طورا جديدا في تاريخ علاقاتنا الدولية مع الخارج"[4].

ثم زيارة البعثة العسكرية الجزائرية إلى الصين بقيادة كاتب الدولة عمر أو صديق، و التي تشكلت من تسعة ضباط، و هي زيارة جاءت تلبية لدعوة رسمية باسم الحكومة الصينية من نائب رئيس الحكومة وزير الدفاع يوم 30 مارس 1959، ودامت أسبوعين كاملين، درست خلالها تجارب قادة الصين وجيشها وشعبها في الحرب الثورية التي خاضها الشعب الصيني ضد الاستعمار وإمكانية الاستفادة من خبرات القادة الصينيين وتجاربهم في تطوير الكفاح الثوري الجزائري ضد الاستعمار الفرنسي.[5]

ثم جاءت الزيارة الثانية للسيد بن يوسف بن خدة برفقة توفيق المدني بمناسبة العيد السنوي العاشر للثورة الصينية في أكتوبر 1959 ، لضبط حاجيات جيش التحرير الوطني وطرق التموين و الإمداد[6] .

---

1 اسماعيل دبش، السياسية العربية والمواقف الدولية، المرجع السابق، ص 200.

2 المجاهد "الهند إلى جانب الجزائر، 1959/06/04. ينظر: سيد علي أحمد مسعود، التطور السياسي...،المرجع السابق، ص 151.إسماعيل دبش، السياسة العربية والمواقف الدولية....، المرجع السابق، ص ص 157-159.

3 سليمان الشيخ، الجزائر تحمل السلاح، المصدر السابق، ص 522.

4 المجاهد، العدد 40، 1959/04/24.

5 سليمان الشيخ، الجزائر تحمل السلاح، المصدر السابق، ص 522.

6 المجاهد، العدد 40، أول نوفمبر 1959. ينظر: سليمان الشيخ، الجزائر تحمل السلاح، المصدر السابق، ص 522.

هذا التطور في العلاقات الصينية الجزائرية ستجسده زيارة رئيس الحكومة المؤقتة لتضاعف الدعم الصيني بعد ذلك في شكل أسلحة و مساعدات للاجئين بما قيمته 25 مليار فرنك، كما ساهمت الصين في تكوين إطارات عسكرية جزائرية[1] .

كما قام فرحات عباس رئيس الحكومة المؤقتة الجزائرية بزيارة إلى بكين ما بين 29 و6 أكتوبر 1960، مع وفد هام مؤلف من بن طوبال وزير الداخلية في الحكومة المؤقتة، وبن يحي مدير مكتب الرئاسة، وبو منجل مدير الشؤون السياسي لوزارة الإعلام والأمين خان مدير الشؤون السياسية لوزارة الداخلية، أين تمكن من إقامة بعثة دائمة في عاصمة الجمهورية الشعبية الصينية بطلب من هذه الاخيرة.[2]

إن تركيز ديبلوماسية الثورة على كسب الدعم الصيني إنما يندرج ضمن السعي للحصول على أصدقاء أقوياء يقفون إلى جانب الثورة الجزائرية، فالصين الشعبية قوة بشرية هائلة وتتمتع بحق الفيتو بالمجلس الأمن التابع لهيئة الأمم المتحدة، وتحقيقا لنوع من التوازن بين القوتين المتصارعتين في حرب الجزائر على صعيد الدعم الدولي، ففرنسا تتلقى دعما لا مشروطا من قبل دول حلف الشمال الأطلسي، لذلك فقد عدت الحكومة المؤقتة مسألة المراهنة على قوة الصين بمثابة الحل الذي سيجعل الغرب يعيد كل حساباته و يلجأ إلى التسوية السلمية خوفا مما هو أسوأ، والذي عبر عنه السيد محمد لمين دباغين بالحرب العلمية.

لاقت اتفاقيات ايفيان تأييدا ودعما كبيرين على الصعيد الدولي خاصة في صفوف المعسكر الشرقي ودول عدم الانحياز، إذ عبر الرئيس اليوغسلافي جوزيف بروز تيتو من خلال برقية بعثها إلى رئيس الحكومة المؤقتة بن يوسف بن خدة جاء فيها: ((...سيفضي هذا الاتفاق إلى تعاون ودي بين الشعب الجزائري والشعب الفرنسي، وسيكون عاملا قويا لتحقيق السلام والتطور السلمي الهادف إلى تحقيق تطلعات شعوب افريقيا، ومساهمة عظيمة في اقرار السلام والتسوية السلمية المتنازع عليها في العالم بصفة عامة))[3] ، أما فيدال كاسترو الرئيس الكوبي فتابع باهتمام بالغ مراحل المفاوضات، وعبر عن تضامن الشعب الكوبي مع نظيره الجزائري، وأن كوبا دائما مع الكفاح ضد الاستعمار والامبريالية العالمية وأن انتصار الجزائر على هذه القوى هو انتصار كوبا[4]. أما شون لاي (Chou En-Lai) الوزير الأول الصيني فقدم دعمه من خلال تضرح له قال فيه: "أن التكتيك الذي اتبع الجزائريون خلال المفاوضات صائب))[5].

أما البعد الدبلوماسي للحكومة المؤقتة اتجاه الكتلة الشرقية وبالأخص الاتحاد السوفياتي، الذي كان يدعوا إلى حق الشعوب المستعمر بتقرير مصيرها بنفسها ، لكن موقف الاتحاد السوفياتي من القضية الجزائرية اتسم في البداية بمراعاة النظرة الفرنسية التي تعتبر كحليف ضمني من خلال منظور انفصال أوروبا الغربية عن الزعامة الأمريكية، ورغم هذا منح الاتحاد السوفياتي في سنة 1957 دعما عسكريا هاما للثورة الجزائرية وزاد من هذا الدعم عقب المؤتمر الأفرو – آسيوي

---

1 المجاهد، العدد 40 ، أول نوفمبر 1959. ينظر: سليمان الشيخ، الجزائر تحمل السلاح، المصدر السابق، ص 522.

2 المجاهد "الحكومة المؤقتة في عيد الثورة الصينية"، العدد 51، 1960/9/29 المجاهد "رحلة الى بكين"، العدد 52، 1959/12/15.. ينظر: سليمان الشيخ، الجزائر تحمل السلاح، المصدر السابق، ص 522.

3 بن يوسف بن خدة، نهاية حرب التحرير في الجزائر، اتفاقيات ايفيان، المصدر السابق ، ص 41.

4 نور الدين حاروش، المرجع السابق، ص 359.

5 ين يوسف بن خدة، اتفاقيات ايفيان...، المصدر السابق، ص 42.

المنعقد في القاهرة، حيث تمثلت المساعدات في : الأسلحة، وأغذية وأدوية للاجئين الجزائريين وعناية بالجرحى ومنح دراسية للطلاب الجزائريين.. غير أنه، وبعد عودة الجنرال "ديغول" إلى السلطة، خفف دعمه الذي أصبح أكثر سرية، كما رفض الاتحاد السوفياتي وأتباعه الاعتراف[1] بالحكومة المؤقتة للثورة الجزائرية إلا مع أكتوبر 1960 لتشجيع ديغول على الانسحاب من الحلف الأطلسي وربما انشغالا منه بمصالح الحزب الشيوعي الفرنسي. وبالعكس، اعترفت الصين والبلدان الشيوعية المجاورة لها بالحكومة المؤقتة بسرعة واقترحت على الثورة الجزائرية مساعدة اقتصادية وعسكرية غير محدودة وغير مشروطة. إذ في إبريل 1961، قامت كل من تشيكوسلوفاكيا وبلغاريا ويوغسلافيا بالاعتراف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية. ذلك ما شجع على ما يبدو "خروتشيف" على الحذو حذوها، بعد فشل مؤتمر القمة في باريس والعودة إلى "الحرب الباردة" في منتصف سنة 1960. حيث استغلت الحكومة المؤقتة فرصة زيارة خروتشوف إلى باريس وقدمت رسالة إلى السكريتير الأول للحزب الشيوعي تذكره فيها بموقف الجزائريين المجندين في أواخر الحرب العالمية الأولى (أوديسا 1919) تجاه القوات البلشوفية ، ورفضهم مهاجمة الجيش الثوري الروسي رغم أوامر الضباط الفرنسيين، والذي أدى إلى قمعهم من طرف السلطة الفرنسية، بينما كان ديغول خلال تلك الفترة يحاول إفناء الجيش الأحمر على حدود بولونيا[2]، وانتهت الرسالة بمطالبة رئيس مجلس الوزراء السوفياتي بعدم توفير أي جهد لحمل الحكومة الفرنسية على حل المشكلة الجزائرية في إطار احترام حق الشعوب بتقرير مصيرها بنفسها .[3]

وبهذا تمكنت الحكومة المؤقتة من جلب المعسكر الشرقي إلى صفها والضغط على فرنسا وحملها على الاعتراف للشعب الجزائري بحقه في تقرير مصيره والحصول على استقلاله، وكذلك إرغام المعسكر الغربي وحمله كذلك على تعديل موقفه تجاه القضية الجزائرية، خاصة وأن ملامح الانفراج الدولي بدأت تطفوا إلى السطح بين المعسكرين مما سيدفع باضغاف القبضة الامبريالية والاستعمارية في البلاد الأسيوية والإفريقية، ولئن كان على الحرب الباردة أن تتوقف فذلك لكي تفسح المجال لتنافس سلمي واسع بين الشعوب الأكثر نموا لمصلحة الشعوب الأقل حظا .[4]

5. باتجاه المعسكر الغربي

واجهت دبلوماسية الحكومة المؤقتة الجزائرية جبهتين تمثلت الأولى في "ديغول" سياسته لتقزيم الثورة الجزائرية أمام الرأي العام الدولي، وثانيا دول الحلف الأطلسي (بريطانيا، ألمانيا الغربية، الدنمارك، كندا، ايطاليا...) التي كان لها مواقف منسجمة مع فرنسا ، وكذلك دول صاحبة حق "الفيتو" على رئسهم الولايات المتحدة الأمريكية التي لم تتهاون في اتخاذ أي قرار يمس بفرنسا وبسمعتها فيما يخص الثورة الجزائرية، ولهذا سعت الحكومة المؤقتة إلى توسيع نشاطها السياسي والدبلوماسي عند دول الغربية، من خلال المنظمات الغير حكومية وجمعيات إنسانية التي تبنى مواقف مناهضة لسياسة الحكومات، مثل ما قامت به حركات شعبية وشخصيات وطنية يسارية في بريطانيا التي أدانت تأييد بريطانيا لفرنسا في

---

1 اعترف الاتحاد السوفياتي رسميا بالحكومة المؤقتة يوم 1962/03/19، عند وقف اطلاق النار في الجزائر. أنظر نص البرقية التي أرسلها خروتشيف بهذه المناسبة لبن يوسف بن خدة رئيس الحكومة المؤقتة آنئذ، في المجاهد العدد 91 بتاريخ 1962/3/19.

2 سليمان الشيخ، الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين....، المصدر السابق، ص ص519-520. ينظر "رحلة الرئيس خروتشوف إلى فرنسا، والسلام في الجزائر" في المجاهد، العدد 63، بتاريخ 1960/4/25.

3 سليمان الشيخ، الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين....، المصدر السابق، ص ص519-520.

4 المصدر نفسه، ص 533.

حربها ضد الشعب الجزائري، كما ساهمت المظاهرات التي قامت في فيلندا من السماح لعدة منظمات انسانية بتقديم مساعدات طبية ومادية للاجئيين الجزائريين[1] .

كما ركز نشاط مكتب نيويورك العمل على كسب تأييد النقابات العمالية والطلابية وبعض الشخصيات، للتأثير على الرأي العام الأمريكي، وتمكن ممثل الحكومة المؤقتة "عبد القادر شندرلي"[2] التحدث مع السناتور "جون كينيدي" في أوت 1960 في ما يخص منح الشعب الجزائري حق تقرير مصيره، وهي محطة حاسمة ساهم فيها السناتور الأمريكي كينيدي، الذي رافع لعدالة القضية وتقرير المصير، تاركا فرنسا تغرق في تناقضاتها وعزلتها. كما حضر شندرلي المؤتمر العالمي الخامس للبترول ما بين ماي وجوان 1959، أين طرح رؤية الحكومة المؤقتة الجزائرية حول مسألة بترول الصحراء الجزائرية، كما ساهم في الاحتفال بيوم إفريقيا في 1959/04/15 أين رفع العلم الجزائري لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية[3].

تمكنت الحكومة المؤقتة الجزائرية من خلق قوة ثالثة لا يستهان بها داخل المعسكر الغربي ، تتدخل لصالح القضية الجزائرية، تتمثل في الضمير الإنساني الذي لا يخلو منه مكان ولا زمان، والدليل على ذلك موقف النخبة المثقفة الفرنسية التي تضاربت آراؤها ومواقفها حيال الثورة الجزائرية، فبين منحاز إلى صف الظالم وواقف إلى جانب المظلوم، انتصر هذا الأخير في مقاومة نوازع الشر وتبني مبدأ التعبير عن فطرة الخير الكامنة في ذاته، وحرك وخز الضمير العديد منهم ممن استفاقوا من روح التسلط على المستضعفين[4].فوقفوا بجانب الجزائريين في مظاهرات داخل فرنسا ضد القمع العنصري والاضطهاد الاستعماري الفرنسي للشعب الجزائري[5].

وقد انتظم مثقفون وعمال ورجال دين وفنانون وجامعيون، وآخرون من مختلف الطبقات الاجتماعية وشتى التيارات الإيديولوجية الفرنسية للتعبير عن قناعاتهم المناهضة للاستعمار، في إطار تكتل أطلق عليه اسم «شبكة جونسون»[6] المدعومة معنويا من قبل الفيلسوف الوجودي "جون بول سارتر" الذي كان يدير مجلة «الأزمنة المعاصرة»،

---

1 اسماعيل دبش، السياسة العربية والمواقف الدولية...، المرجع السابق، ص 200.م

2 عبد القادر شندرلي،كان مقيما في نيويورك انضم إلى المكتب الإعلامي لجبهة التحرير الوطني هناك، الذي كان صانعوه الأساسين هم آيت أحمد ومحمد يزيد، وكان له دور كبير في كسب الحد الأعلى من التأييد الخارجي وعزل السلطة الاستعمارية على المسرح الدولي، وأسس مجلة باللغة الانجليزية بعنوان Free Algeria تبحث في المشكلة الجزائرية. ينظر: سليمان الشيخ، الجزائر تحمل السلاح...، المرجع السابق، ص 504 و ص 527.

3 عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة...، المرجع السابق، ص 169-170.

4 جميلة.أ ،"منهم فرنسيون وأوروبيون ومناضلون من مختلف دول العالم : أصدقاء الثورة الجزائرية السند الآخر للقضية"، **المساء**، يومية وطنية جزائرية إخبارية، العدد 5981، 10 نوفمبر 2014.

5 اسماعيل دبش، السياسة العربية والمواقف الدولية...، المرجع السابق، ص 200.

6 أسست هذه الشبكة سنة 1957 من طرف فرانسيس جونسون Francic Jeanson فيلسوف ومدير مجلة «Temps Modernes» ، الذي ألف مع زوجته كوليت(Colette) كتاب؛ «الجزائر خارج القانونL'Algérie Hors la loi »عام 1955 . وينتمي أفراد شبكة «جونسون»- أغلبهم من جنسية فرنسية – إلى الطبقة المثقفة ومن جناح اليسار الديمقراطي اتخذوا مواقف مشرفة ضد بلادهم فرنسا ، من بينهم "سارج ريجياني" و"بيار بيري"، بالإضافة إلى "كاترين صوفاج"، "جولييت غريكو"، "فرانسواز ساغان"، "جورج أرنو" و"سيمون دي بوفوار". "جاك بارتيلات" (Jack Berthelet) ، الصحفي جون ماري جوق هن (Jean Marie Boeghin) ، داني برجي(Denis Berger) ، أستاذ الفلسفة "إيتيان بالو" (Etienne Balo) ، أستاذ التاريخ "غوبار بانيو" (Robert Bunnaud) ، "سيمون بلومان" (Simone Blumen)، و"هلان قينات" (Helenne Ghenat) ، "هنري كيريال" (Henri Curiel) مصري الجنسية، (Michel Raptis)المدعو Pablo ...، حيث اختلفوا مع السلطة الفرنسية فيما تقوم به منذ حرب إبادة ضد شعب أعزل واحتلال غير مشروع لأرض ليست أرضهم، ويترجم نشاط الشبكة رأيا سياسيا من البربرية الاستعمارية الفرنسية المسلطة على الجزائر، وموقفا لتعرية تناقضات النظام الاستعماري الذي واصل تضييق الخناق على الديمقراطيين الفرنسيين الذين لا يشاطرونه بخصوص ما يحدث في الجزائر.. وكانت الشبكة تحوز على وثائق تدين النظام الاستعماري الفرنسي وتفضح وسائل الإبادة والتعذيب الممارسة ضد الشعب الجزائري. وشكلت المحاكمة التي جرت سنة

وتضم العديد من الفنانين والكتاب، كانت نشاطات المجموعة متعددة تشمل كتابة ونشر وتوزيع المنشورات، إضافة إلى نقل الأموال والمخابئ والأوراق المزورة لفائدة المجاهدين، وفي 5 سبتمبر 1960، مثل مناضلون من شبكة «جونسون»، منهم 6 جزائريين و17 فرنسيا أمام محكمة عسكرية، وكان خمسة من هؤلاء المناضلين فارين، من بينهم فرانسيس جونسون الذي حكم عليه غيابيا، حيث وقع 121 مثقف منهم شخصيات من عالم الفن والاستعراض والعلم والجامعة، على غرار سارتر، أندري بروتون من «الحركة السريالية» وفرونسواز ساغان، مارغريت دورا، ماندوز، فرانسوا ماسبير وغيرهم، بيانا حول «حق العصيان في حرب الجزائر»، داعين الشباب المجند إلى رفض حمل السلاح ضد الشعب الجزائري الذي عقد العزم سنوات من قبل، على تقرير مصيره عبر الكفاح المسلح.[1]

وخلال المحاكمة تمكن محامو[2] «حاملي الحقائب Les porteurs de valises» من تحويل المحاكمة إلى منبر لمناهضة الاستعمار وإدانة أعمال التعذيب ومعارضتهم للمغامرة الاستعمارية والوسائل الهمجية التي رافقتها، ومن خلال «بيان الـ121»، تظهر المحاكمة للرأي العام بوجود أكثر من ثلاثة آلاف جندي رفضوا الانخراط في حرب لا اسم لها، ومن خلال هذه المحاكمة التي اختتمت في الفاتح أكتوبر بالحكم على 14 مناضلا بعشر سنوات سجنا، تأكد لفرنسا بأكملها أن فئة من الفرنسيين يقدمون المساعدة للجزائريين لدوافع سياسية. [3]

سعت الحكومة المؤقتة الجزائرية إلى تحييد فرنسا وإرغام هذه الدول الرأسمالية للاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، معتمدة على مواثيق الأمم المتحدة. أوردت المجاهد عن الدول الأوروبية: ((إننا لا نعطي لمثل هذه المساعي وهذه المواقف أكثر من قيمتها، ولا نرى فيها إلا أدلة على التطور السياسي والدبلوماسي الذي هو من أهداف منهج ثورتنا الخاصة بعزل فرنسا في الميدان الدبلوماسي لكن هذا لا يمنعنا من أن نستبين ما تطوي عليه هذه المواقف الجديدة من انتباه وتبصر أصبحنا يضيئان القضية الجزائرية في نظر العالم كله وحتى عند حلفاء فرنسا وأعوانها التقليديين))[4].

6. باتجاه هيئة الأمم المتحدة:

عرفت القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة سجالا كبيرا بين أروقتها، حيث وضعت فرنسا ومن ورائها الدول الغربية كل ثقلها من أجل إحباط أي محاولة لإدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية العامة للامم المتحدة متحججة بأنها قضية فرنسية داخلية، وهذا منذ دورتها العاشرة عام 1955، وفي المقابل فإن جبهة التحرير الوطني مدعمة من طرف المنظمة الأفرو آسيوية والدول العربية المنتمية إليها، سعت إلى مناقشة القضية الجزائرية وإعطاء أهمية لحق تقرير المصير غير المعترف به، وتطبيق حق تقرير الذي يعد من مبادئ هيئة الأمم المتحدة، كما أن عدم إدراج ذلك يعد تهديدا

1960 لحاملي الحقائب الأعضاء في شبكة الدعم اللوجيستيكي لحزب جبهة التحرير الوطني إحدى الشرارات التي أحيت الضمائر، مؤكدة للرأي العام الفرنسي حالة الحرب التي حاولت فرنسا التستر عليها منذ الساعات الأولى لنوفمبر 1954، واقتناعا منهم بأن الكفاح المسلح كان الخيار الوحيد لاستقلال الجزائر. ينظر: محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الاسطورة والواقع..، المصدر السابق، ص 232. ينظر كذلك: جميلة.أ ،"منهم فرنسيون وأوروبيون ومناضلون من مختلف دول العالم : أصدقاء الثورة الجزائرية السند الآخر للقضية"، المساء، يومية وطنية جزائرية إخبارية، العدد 5981، 10 نوفمبر 2014.

1 جميلة.أ ،"منهم فرنسيون وأوروبيون ومناضلون من مختلف دول العالم ..."، المرجع السابق.

2 هيئة الدفاع المكونة من المحامين جاك فارجيس، رولون دوما، روبار بادينتار وجيزال حاليمي الذين كان بعضهم من مجموعة محامي جبهة التحرير الوطني، المؤطرين حول مراد أوصديق.

3 جميلة.أ ،"منهم فرنسيون وأوروبيون ومناضلون من مختلف دول العالم : ..."، المرجع السابق.

4 المجاهد، العدد 09، 20 أوت 1957، ص 60.

للسلم والأمن الدوليين، وتمكنت صلابة موقف الكتلة الافرو أسيوية من تسجيل الرسمي للقضية الجزائرية في 01 أكتوبر 1955 بأغلبية ثماني وعشرين (28) صوتا مقابل معارضة سبع وعشرين (27) صوتا، وامتناع دولتين، لكن بعد انسحاب الوفد الفرنسي ومطالب بعض الدول الأمريكية بشطب القضية وطلب الهند بتأجيلها، أدى بالجمعية العامة في 22 سبتمبر 1956 إلى إرجاء القضية إلى دورة أخرى والاحتفاظ بحق طرحها في الدورات المقبلة[1].

بقيت القضية الجزائرية تعرض على هيئة الأمم المتحدة كل سنة ولمدة سبع سنوات حتى عام 1961، حيث طرحت في الدورة الحادية عشر 1956، تمكنت فرنسا من عرقلتها بمساعدة كل من الولايات المتحدة وانكلترا ومن يدور في فلكها، لكن أحرزت جبهة التحرير الوطني انتصارا دبلوماسيا جديد تمثل في تسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية العامة وهذا بناءا على طلب دولة أفرو آسيوية منها ثمانية دول عربية (مصر، المملكة العربية، العراق، والأردن ، ليبيا، سوريا، اليمن، لبنان) إلى جانب ثلاث دول آسيوية (برمانيا، سيلان والفلبين)[2]. لكن أحجمت هيئة الأمم المتحدة عن تحمل مسؤولياتها اتجاه القضية الجزائرية، وقد استنكرت المجاهد الناطق الرسمي لجبهة التحرير الوطني موقفها إذ لم تقم بواجبها كما تمليه مبادئها فتقول: ((إن الأمم المتحدة لم تقم بواجبها كاملا فهي مرة أخرى قد اكتفت بتأكيد المبادئ ولكنها أحجمت عن تحمل مسؤوليتها الكاملة في إذاقة السياسة الاستعمارية المتوحشة))[3].

تجلت الثقافة السياسة لرجالات الثورة في هذه المرحلة من نشاطها الدبلوماسي الكبير في إبطال إدعاءات الفرنسية اعتبار المشكل الجزائري قضية داخلية، حيث عمل وفد جبهة التحرير الوطني في هيئة الأمم المتحدة بالرد على ادعاءات الفرنسية مما جاء فيه أن طبيعة الثورة الجزائرية مردها طبيعة الاستعمار في حد ذاته، وأن الشعب الجزائري كاملا لا يمت بأي صلة للاستعمار الفرنسي، وأن الموجة الاستعمارية في القرن التاسع عشر كانت ذات طابع دولي في مناهجها ووسائلها وامبريالية في مضامينها،، وفي النصف الثاني من القرن العشرين عمد الاستعمار على ترسيخ تواجده بالاعتماد على المؤسسات الدولية الناشئة كهيئة الأمم المتحدة، وقد عبرت جريدة المقاومة المسعى الدبلوماسي الجزائري بقولها: "عمل داخلي في الميدان السياسي والعسكري وعمل خارجي، جعل المشكلة الجزائرية حقيقة واضحة أمام دول العالم وشعوبه وبتأييد حلفائها الطبيعيين وهذا عمل شاق يتطلب تعبئة جميع القوة والموارد الوطنية"[4].

تم طرح القضية من جديد في الدورة الحادية عشر 1957، من طرف 18 دولة أفرو آسيوية، بسبب حالة القلق والاضطرابات والنزاع السائد في الجزائر والتي تسبب كثيرا من الآلام وتهدد العلاقات بين الأمم واعترافا بحق الشعب الجزائري في تقرير المصير طبقا لنص ميثاق الأمم المتحدة. وقد وافقت الجمعية العامة بعد سماعها إلى جميع بيانات التي أدلى بها المندوبون إلى مناقشة القضية الجزائرية، معبرة على أملها في روح التعاون للوصول إلى حل سلمي ديمقراطي بواسطة الوسائل المناسبة وطبقا لمبادئ الأمم المتحدة.[5]

---

1 مريم الصغير، المواقف الدولية...، المرجع سابق، ص ص 296-306.

2 المرجع نفسه، ص 306.

3 المجاهد، العدد 14، 15 ديسمبر 1957، ص 01.

4 جريدة المقاومة، العدد05، بتاريخ 02 جانفي 1957، ص 6.

5 جريدة المقاومة، العدد 7، بتاريخ 16 فبراير 1957، ص 12.

لكن هذا القرار تجاهل تماما الاعتراف الضمني بأن للجزائر كيانا دوليا قائما بذاته وحرص على عدم ذكر طرفي النزاع وحتى كلمة المفاوضات حفاظا على سمعة فرنسا الاستعمارية، ومع ذلك فإن جبهة التحرير الوطني تمكنت من أن تأخذ حيز كبير على مستوى الدولي، كما تمكنت من خلال نشاطها الدبلوماسي إلى التعامل مع مبادئ الأمم المتحدة بكل موضوعية وتتماشى وروح الحلول السلمية العادلة والديمقراطية المسجلة في مبادئ هيئة الأمم المتحدة، وعبرت المجاهد عن ذلك بقولها : ((يجب على الأمم المتحدة أن تشعر بقيمة مسؤوليتها أمام هذه المعركة وأن تتذكر أن لها ميثاقا يبرز وجودها، وهو إنصاف الديمقراطية والسلم والعدل الحقيقي، إن الشعب الجزائري يريد أن يعرف أن العالم يقف إلى جانبه في معركته العادلة، وأن فرنسا في حاجة لأن تعرف بصراحة أن العالم لا يقر الإجرام الاستعماري، ولا يشجعه، ولو كان مقنعا بألفاظ الاشتراكيين الفرنسيين المدلسة، هذا ما ننتظره من الامم المتحدة في هذا الامتحان، ونرجو لها مخلصين أن تنجح فيه...))[1]

ساعد تشكيل الحكومة الجزائرية المؤقتة في إعادة بعث النشاط الدبلوماسي، كما أن الاعتراف بها من عديد الدول، أعطى دفعا قويا لمسار تدويل القضية الجزائر في المحافل الدولية وخاصة على مستوى هيئة الأمم المتحدة، حيث صادف ميلادها الدورة الثالثة عشر للجمعية العامة للأمم المتحدة. [2]

بقي دور الأمم المتحدة هزيلا حتى عام 1958، وأثبت الحل النهائي للقضية الجزائرية أن عامل الوقت كان دائمًا لصالح الثورة الجزائرية، وكلما امتد عمر الثورة ازداد معه التأييد العالمي لقضايا شمال إفريقيا بشكل عام والثورة الجزائرية بشكل خاص، وقد حصل على إثر قنبلة "ساقية سيدي يوسف" في 8 فيفري 1958 [3]، أين نجد تغيير في الموقف الأمريكي المؤيد للسياسة الفرنسية، أين امتنع عن التصويت وهو ما يعد نجاحا للقضية الجزائرية، وأصبح المؤيدون التقليديون لفرنسا يبتعدون شيئا فشيئا عن الأطروحات الفرنسية[4]، نظرا لما قامت به فرنسا من نقل جيوش من أوربا إلى الجزائر، وكان القلق الأمريكي لاعتباره إضعافًا للحلف الأطلسي.وبتأزم الوضع في قارة إفريقيا عامة والقضية الجزائرية خاصة، وتدهور النفوذ العربي بصفة عامة، ظهر التغيير الطارئ على الرأي الأمريكي الذي له صدى كبير في هيئة الأمم المتحدة وفي مصلحة تطور القضية الجزائرية ويمكن اعتبار هذه الظروف الدولية الممهدة لبروز القضية الجزائرية مرة أخرى وبتطورات جديدة وبأكثر فعالية في هيئة الأمم المتحدة.

استمر الفرنسيون في مناوراتهم وحربهم العدوانية ضد الشعب الجزائري، واستغلوا المهلة التي منحتها إياهم الأمم المتحدة لا للبحث عن حل سلمي عادل للقضية، ولكن لمحاولة حلها عسكريًا قبل مجيء الدورة الثالثة عشر، وذلك بتعميم حرب الإبادة وتطبيق أبشع الممارسات الاستعمارية، لكن رغم ذلك فشلت فرنسا في سياستها، خاصة في جانبها الاغرائي والمتمثل أساسا في مشروع قسنطينة، ثم فكرة سلم الشجعان، وجاءت الدورة الثالثة عشر للأمم المتحدة في 9 ديسمبر 1958، ونوقشت القضية الجزائرية وكان ذلك بطلب الكتلة الأفروأسيوية[5] . ومما جاء في طلب هذه المجموعة:

1المجاهد، "القضية الجزائرية للمرة الثالثة"، العدد 11، نوفمبر 1957، ص12.

2 مريم صغير، المواقف الدولية من القضية الجزائرية، المرجع السابق، ص 322

3 مريم صغير، المواقف الدولية من القضية الجزائرية، المرجع السابق ، ص 323.

4 عمر بوضربة، النشاط السياسي...، المرجع السابق، ص 194.

5 مريم الصغير، المواقف الدولية...، المرجع السابق، ص 323.

"أن الحرب ظلت مستمرة في الجزائر دون هوادة فتسبب في تزايد الخسائر والأرواح البشرية، وليس هناك أية بادرة لوجود حل يتفق مع مبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة علائم تثير القلق ظهرت في الأشهر الأخيرة تدل على أن الوضعية قد ازدادت خطورة، لأن الحوادث قد اجتازت الحدود الجزائرية".[1]

وبالفعل نوقشت القضية الجزائرية من طرف اللجنة السياسية كما قدمت 17 دولة مشروع اقتراح يشير إلى حق الجزائريين في الاستقلال وإلى استعداد الحكومة المؤقتة للدخول في مفاوضات مع الحكومة الفرنسية، لكن فرنسا لم تتقدم بأية خطوة جديدة، بل حاولت عرقلة السير العادي للمداولات، بانسحابها من المناقشات وعدم المشاركة حين عرضت القضية[2]، واستمرت الحرب في الجزائر وتمت عملية التصويت من طرف اللجنة السياسية على المشروع الأساسي وأقر للمشروع بأغلبية 35 صوتا مقابل 18 صوتا مع امتناع 18عضوا عن التصويت، ولكن عند عرض هذا القرار على الجمعية لم يتحصل على أغلبية الكتلتين امتنعت عن التصويت 28 دولة من بينها الولايات المتحدة الأمريكية، رفضت الموافقة 18 دولة، أما 35 الدول التي وافقت على المشروع ، ولم يحصل المشروع على أغلبية الثلثين المطلوبة، وهكذا خرجت الدورة الثالثة عشر دون قرار.[3]

وقد استطاع الوفد الجزائري في الأمم المتحدة، وخلال دورتها الثالثة عشر أن يحقق الأهداف التي كانت قد رسمتها الحكومة المؤقتة، ومن بينها الاعتراف بها ولو ضمنيًا في المؤسسة العالمية، وتجلى ذلك على مستوى الأمم المتحدة في استعادة الاعتبار الدبلوماسي لممثلي الحكومة المؤقتة[4]، وهو ما يعبر عنه محمد بجاوي بقوله: "فمنذ تأليف الحكومة المؤقتة لم يعد في وسع الوزراء الجزائريين المشتركين بدورات الأمم المتحدة، أن يتخذوا وضعا دبلوماسيا مستعارا، باندماجهم في وفد عربي، كما كان يجري قبل تشكيل الحكومة المؤقتة، بل أصبح ينظر إليهم من قبل السكرتارية العامة لهيئة الأمم المتحدة، بوصفهم مدعوي وفود صديقة وبهذه الصورة تضع الأمم المتحدة حدا للوضع الزائف...وترد للوزراء الجزائريين صفتهم"[5].

ساعدت هذه المكانة مندوب الجزائر الدائم لدى الأمم المتحدة "عبد القادر شاندرلي" في المشاركة بصفته عضوا كامل الحقوق في عدة هيئات تابعة لأمم المتحدة، فالحكومة المؤقتة الجزائرية أصبحت ممثلة في كتلة الدول الأفرو أسيوية والعربية واللجنة الإفريقية للتنسيق بيد الدول الإفريقية المستقلة حديثا[6]. وبهذا سعت الحكومة المؤقتة في أروقة هيئة الأمم المتحدة للاعتراف بحق الشعب الجزائري في الاستقلال ووجوب التفاوض بين الطرفين وبذلك لم تجد فرنسا من بين 52 دولة إلا 18 دولة التي تساندها في سياستها الاستعمارية، وعندما وجد الجنرال ديغول نفسه مرغما على الاعتراف بحق الجزائر في استقلالها، مع فكرة التفاوض وتقرير المصير في عدة تصريحات صدرت عنه، كان أولها تصريح 16 سبتمبر 1959 حيث جاء بيانه كما يلي :" إذا قدر لي الله الحياة فإنني ألزم نفسي بأن أسأل الجزائريين ماذا يريدون في النهاية،

---

1 المجاهد، "قضيتنا أمام الشعوب وأمام الأمم المتحدة"، العدد 29 ، 17 سبتمبر 1958.

2 El Moudjahid, N° 34 , décembre 1958.

3 يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين ...المرجع السابق، ص 295. ينظر:عبد المالك عودة، قضية الجزائر في الأمم المتحدة، دار القومية للطباعة والنشر، مصر، 1986، ص 18.

4 "شيء جديد في الأمم المتحدة"، المجاهد، عدد 34، بتاريخ 24 ديسمبر 1958.

5 محمد بجاوي، الثورة الجزائرية والقانون، المصدر السابق، ص ص 204-205.

6 المصدر نفسه، ص ص 204-205.

وأن أطلب من الفرنسيين أن يؤيدوا ما يختاره الجزائريون"[1]. لكن خلفيات هذا البيان تتمثل في وضع سند قانوني لسياسته اتجاه الجزائر أمام الرأي العام العالمي، وهو احترامه لمبدأ الشعب الجزائري في تقرير مصيره كما نصت عليه المواثيق والشرائع الأممية، وهذا للانفلات من المضايقات الخارجية خاصة من المجموعة الأفرو آسيوية والاشتراكية، والدليل على ذلك أن ديغول لم يعترف بعد بجبهة التحرير الوطني أو الحكومة المؤقتة كمفاوض يمثل الشعب الجزائري.[2]

رغم اعتراف ديغول بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره إلا أنه بقي تشوبه الكثير من المناورات والعراقيل والقيود[3]، مما دفع باثنان وعشرون (22) دولة من الكتلة الافرو أسيوية من خلال الدورة الرابعة عشر لطرح مشروع قرار يوم 03 ديسمبر 1959 يعترف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، ويدعو الطرفين إلى الدخول في مفاوضات لوقف اطلاق النار وتقرير المصير، ولكن المشروع لم يحصل على أغلبية الثلثين المطلوبة، لذلك تدخل المندوب الباكستاني بالنيابة عن الكتلة الأفروأسيوية (22 دولة) وعرض "قرارا معدلا " يوم 12 ديسمبر، يستعجل الطرفين المعنيين للدخول في محادثات لتقرير البدء في تنفيذ حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره بما في ذلك شروط وقف إطلاق النار". ولم يحصل المشروع على أغلبية الثلثين ، وحصل على 39 صوتا ضد 22 صوتا وامتناع 20 عن التصويت، وذلك بالرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن راغبة في استثارة عداء ديغول لهذا القرار، فقد أعطت صوتها ضد القرار وهو نفس الموقف الذي عبرت عنه المملكة المتحدة (بريطانيا) وقاطعت فرنسا الاجتماع بالطبع لأنها لا تزال مشكلة بزعمها "لا يحق للهيئة الدولية التعرض لمشكلة فرنسا من شؤونها الداخلية".[4]

أثناء انعقاد الجمعية العامة في 12 ديسمبر ونتيجة أعمال الكولسة ومناورات الفرنسية، قلبت بعض الوفود رأيها فأصبحت البرغواي معارضة بعد أن كانت موافقة وكذلك فعلت أستراليا، الأكوادور، الهندوس، لاووس، إذ انتقلت من الامتناع عن التصويت إلى الرفض بينما ظهرت دولة "نيكاراغو" التي كانت غائبة أثناء دورة النداء لتعطي صوتا آخر بالرفض، ولهذا هزم القرار لما أسماه الوفد الفرنسي إستراتيجية وتعاون فرنسا مع مجموعة من أصدقاءها واستنكر الجزائريون وهم يشعرون بالمرارة، هذه النتيجة التي جاءت بسبب مناورات وضعف الحلف الأطلسي الذي وقع حازمًا على طلب فرنسا من أي قرار لصرف النظر عن مضمونه ومحتواه.[5]

وما يلاحظ من هذه الدورة هو تصدع الحلف الأطلسي حيث وجد نفسه هذه المرة محاصرًا، ولم يجد بين يديه ما يدافع به على الموقف الفرنسي الذي لم يعد قادرًا على التهرب من مسؤولياته. لكن هذا الوضع لم يستمر طويلا حيث ستواجه هذه القرارات رد فعل دبلوماسي مؤيد للقضية الجزائرية.[6]

1يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين (ثورات القرن العشرين)، المرجع السابق، ص ص 475-481. ينظر: مريم صغير، المواقف الدولية...، المرجع السابق، ص 331. ينظر كذلك: حول موضوع التصريح الرسمي الخاص بتقرير المصير الشعب الجزائري جريدة المجاهد، عدد 52، بتاريخ 05 أكتوبر 1959، ص ص 1-9.. ينظر: عمار بوحوش، التاريخ السياسي من البداية ولغاية 1962، بيروت، دار الغرب الاسلامي، 1997، ص ص 517-519.

2 أحمد منغور، موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية 1954-1962، إشراف: عبد الكريم بوصفصاف، رسالة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الحركة الوطنية، قسم التاريخ والآثار، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005-2006، ص 196.

3 يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين (ثورات القرن العشرين)، المرجع السابق، ص ص 295-296..

4 المرجع نفسه، ص ص 296-297.

5 المجاهد، العدد 59، بتاريخ 1960/01/11، ص 03.

6 El Moudjahid, N° 57, 15 décembre 1959.

لقد أثرت القرارات المجحفة والمراوغات السياسية التي كان وراءها الحلف الأطلسي على الدبلوماسية الجزائرية، وزادتها عزما على مواصلة المطالبة بالحقوق المشروعة والاعتماد على الشعب الجزائري، في حين واصلت فرنسا حربها الشرسة، وضاعفت من مخططاتها الاستعمارية والعسكرية والسياسية الهادفة إلى إبقاء الجزائر فرنسية حيث شهدت الفترة ما بين "1959 – 1960" اتساع رقعة الحرب واشتداد أوتارها حيث قال ديغول: "أن الذين سبقوه لم يحضنوا الحرب كما ينبغي"، فظهرت عدة مشاريع لتقسيم الجزائر وكلها باءت بالفشل إضافة إلى ظهور عدة مشاريع سياسية وعسكرية كمشروع شال[1]، كما وضع عدة عراقيل أمام مفاوضات مولان Melun تمثلت في أن فرنسا وحدها هي التي تقترح الحل وما على الجزائريين إلا أن يقبلوا، كما حدّد الطرف الفرنسي شروط اللقاء والتفاوض بكيفية انفرادية وهذا ما رفضه ممثلا الحكومة الجزائرية[2]، ويبدو أن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تفطنت لمراوغات تحوُّل السياسة بخصوص حق تقرير المصير وتطبيقه، لأجل ذلك سعت إلى تدويل هذا المسعى وذلك من خلال تقديم مذكّرة إلى هيئة الأمم في 22 أوت 1960، تدعوها إلى الإشراف على عملية الاستفتاء الخاص بحفظ تقرير المصير للشعب الجزائري.[3]

أدرجت القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة بعد الطلب الذي تقدمت به "25 دولة إفريقية أسيوية" إلى السكرتارية العامة لهيئة الأمم لإدراج القضية الجزائرية في دورتها الخامسة عشر15 وذلك يوم 20 جويلية 1960، وكان ذلك في غياب الوفد الفرنسي، وتميزت هذه الجلسات بتدخل العديد من الوفود الحاضرة أعربوا فيها عن ارتياحهم لقبول حق تقرير المصير من قبل الطرفين المتحاربين الذي أعلنه الجنرال ديغول بتصريح 16 سبتمبر1959، فكانت الفقرة الرابعة التي تطالب الأمم المتحدة بالإشراف على الاستفتاء في الجزائر أُدخل عليها تعديل جديد يدعوا الأمم المتحدة إلى الإشراف على الاستفتاء في الجزائر، فإنه لم ينقصها سوى صوت واحد للحصول على أغلبية الثلثين.[4]

وأصبح نصها كالآتي : "إن الجمعية العامة لما كان الطرفان الجزائري والفرنسي قد اتفقا على قبول مبدأ تقرير المصير تقرر ما يلي :

1- حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره واستقلاله.

2- الحاجة الماسة لإيجاد ضمانات وتنفيذها على أساس احترام وحدة التراب الجزائري.

3- إن الجمعية العامة هي المسؤولة على تنفيذ هذا القرار بصورة كاملة.

وتحصل هذا المشروع المعدل على أغلبية 68 صوتا ضد 27 صوتا، وقد امتنعت ثمانية وفود. [5]

---

1 يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين (ثورات القرن العشرين)، المرجع السابق، ص ص297-298.

2 سليمان الشيخ، الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين...، المصدر السابق، ص 506.

3 المصدر نفسه، ص 506.

4 يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع ..، المرجع السابق، ص298. ينظر: سليمان الشيخ، الجزائر تحمل السلاح، المصدر السابق، ص 506.

5 يحي بوعزيز، ثورات الجزائر..، المرجع السابق، ص298. ينظر:سليمان الشيخ، الجزائر تحمل السلاح، المرجع السابق، ص 506 و ص527.

يعتبر تصويت الأمم المتحدة على مساندة القضية نصرًا كبيرًا للثورة الجزائرية إذ أن الأمم المتحدة تبنت بهذا التصويت كثيرًا من المبادئ التي تكافح ثورتنا من أجلها، واعترفت بحق الشعب الجزائري في الاستقلال، ونادت بوجوب المحافظة على الوحدة الترابية للقطر الجزائري، وهذا يعد إنذارًا رسميًا من الأمم المتحدة للحكومة الفرنسية التي تريد تجزئة التراب الجزائري وفصل المناطق الغنية عن بقية القطر الجزائري وإبقاءها تحت السيطرة الأوربية والحكومة الفرنسية بصورة مباشرة كما أن الأمم المتحدة بهذا التصويت تعترف بضرورة توفير الضمانات الكافية لتطبيق تقرير المصير تطبيقًا سلميًا وبمسؤوليتها في ذلك. [1]

كانت هذه الحوادث البارزة في هذه الفترة من الجهة الأولى، مظاهرات 11 ديسمبر1960، التي قامت بها إطارات جيش التحرير الوطني وجبهة التحرير الوطني إذ خرج الشعب الجزائري في أغلب المدن الجزائرية كالجزائر، وهران، قسنطينة، عنابة، باتنة، سطيف، تلمسان، سيدي بلعباس، البليدة، تبسة، بسكرة، بجاية في مسيرات منتظمة ضمن عشرات الآلاف من الجزائريين رجالاً ونساءً وشيوخًا وشبانًا حاملين الأعلام الجزائرية واللافتات، وأثناء المظاهرات اصطدم العدو بكل وحداته وشرائحه فتراجع عن موقفه الذي أظهر فيه العداء للجنرال ديغول يوم 9-10 ديسمبر1960، ووحد صفوفه المتكونة من وحدات الجيش والمليشيات المدنية ليواجهوا المظاهرات السلمية ، وأثناء مظاهراتهم كانوا يسعون بكل الوسائل لإشراكهم فيها وقاموا بجملة من الأعمال التعسفية التي أدت إلى إشتباكات بين الجزائر من جهة أخرى، وقد زاد من إذكاء هذه الأعمال والاصطدام والاشتباكات بالفرق والدوريات العسكرية. [2]

وقد قامت وسائل الإعلام بدور هام في نقل المظاهرات بكل حقائقها وواقعية ونزاهة، الشيء الذي أدى إلى التعريف والتشهير عالميًا بالوضع السياسي والعسكري في الجزائر، وهو ما يزيل الشك من موقف وصمود الشعب الجزائري في جدته وتصميمه على خوض المعركة التحريرية تحت قيادة جبهة التحرير الوطني. [3]

ونظرًا لهذا الضغط الإعلامي فإن بعض الجمعيات المناهضة للاستعمار أصدرت الوثيقة المشهورة التي شارك فيها رجال الفكر والأدب في 05 سبتمبر 1960 والتي أمضاها 121 شخصية فرنسية، وقد استنكر رجال الكنائس ما يجري في الجزائر، وطالبوا الحكومة الفرنسية بفتح ملف الجزائر والشروع في المفاوضات مع قادة جبهة التحرير الوطني لإيقاف الحرب في الجزائر، ووضع الانتهاكات المستمرة في حق المواطنين. [4]

كما شدد الاتحاد الوطني لطلبة فرنسا على ضرورة استمرار المفاوضات، حيث أذاع بيانا جاء فيه: " إن الاتحاد الوطني لطلبة فرنسا، يؤكد من جديد أن المفاوضات مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية والوصول بهذه المفاوضات إلى هدفها المنشود هو وحده الكفيل بوضع حد لهذه الوضعية الدامية"[5].

---

1 يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين (ثورات القرن العشرين)، المرجع السابق، ص298.

2 أزغيدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام ...، المرجع السابق، ص ص 246-248.

3 أحمد منغور، المرجع السابق، ص ص 171-175.

4 أزغيدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام ...، المرجع السابق، ص 244.

5 أحمد منغور، المرجع السابق،، ص 169

إن هذه الانتفاضة الشعبية كذبت هذه الأقاويل والأوهام وقضت على مشروع الجنرال ديغول عن القوة الثالثة، وعن اعتقاد السلطة الاستعمارية، وعن مظاهرات الأوربيين، وقد خرجت الحكومة الجزائرية منتصرة قوية معززة الجانب، ولهذا حاولت جبهة التحرير الوطني من خلال هذه الدورة أن تحصل على تدخل الأمم المتحدة في الإشراف على الاستفتاء حول تقرير المصير في الجزائر و رغم هذا فإن الجمعية العامة لم تستجب لطلب الحكومة بإجراء استفتاء تحت إشرافها، فإن قراراتها المشار إليه يعتبر نصرًا للقضية في المحافل الدولية. [1]

تعتبر الدورة السادسة عشر (**نوفمبر – ديسمبر 1961**) من أهم الدورات بالنسبة للقضية الجزائرية، لأنها تميزت بسير المشكلة الجزائرية إلى حلها النهائي، خاصة بعد إخفاق مفاوضات إيفيان 13 جوان 1961، ومحادثات "لوقران Lugrin" في 20– 29 جويلية 1961 بسبب الاختلافات حول مشكلة الصحراء. ونتيجة للتطور الذي حدث على الساحة الدولية بالنسبة للقضية الجزائرية، والذي رأيناه في الدورات الأخيرة فإن الدعم الدولي والانتصار زاد من الاهتمام بالقضية الجزائرية لأجل التوصل إلى حل نهائي لها، لأنها تشكل خطرًا على الأمن والسلام العالميين. بعد فشل القوات الاستعمارية في عملية التمشيط التي قامت بها ضد جيش التحرير الوطني، سعت الإدارة الفرنسية لتطبيق سلسلة إصلاحات لم تزد عن أنها كانت شكلية سرعان ما فشلت أمام تصاعد العمل الفدائي في المدن والقرى. [2]

توفرت من جديد الشروط المناسبة للعودة إلى المفاوضات، وأصبح الاهتمام كله يدور حول المناقشات بين مبعوثي الحكومة الفرنسية ومندوبي الحكومة المؤقتة وبذلك كان طلب إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية العامة قد جاء من طرف 42 دولة أفرو أسيوية التي أكدت على عودة الهيئة لمناقشة القضية لأن المفاوضات بين الطرفين لم تؤد إلى نتيجة مثمرة.

وقد ذكّرت المجموعة في طلبها للجمعية العامة بقرارها المتّخذ في الدورة الخامسة عشر، والذي يعترف بحالة الحرب في الجزائر التي تهدد السلم والأمن الدوليين ووافقت الجمعية العامة على إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمالها وإحالتها على اللجنة السياسية الأولى لمناقشتها.

وبذلك أكدت هذه اللجنة في دورتها هذه على دراسة ومناقشة كل تفاصيل القضية الجزائرية ليوم 14 ديسمبر1961، وتمت المصادقة على اللائحة دون النقاش حولها بسبب الخطوات التي قطعتها القضية الجزائرية والتطورات التي حدثت في الفرنسي وقد تضمنت هذه اللائحة المقدمة الدعوة إلى استئناف المفاوضات من أجل تطبيق حق تقرير المصير وحصوله على استقلاله الكامل وهذا نصها: "إن ممثلي الدورة الإفريقية الأسيوية بعد أن عبروا عن أنفسهم أمام استمرار الحرب في الجزائر، ولاحظوا عزم الطرفين المعنيين بالأمر، والبحث عن حل تفاوضي سلمي على قاعدة حق الشعب الجزائري في تقرير المصير وفي الاستقلال، فإنهم يدعون الحكومة الفرنسية المؤقتة لاستئناف التفاوض من أجل حق تقرير المصير والاستقلال وذلك في نطاق احترام وحدة وسلامة الوطن الجزائري. وعلى هذا الأساس فإن الجمعية العامة

---

1 أزغيدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام ..، المرجع السابق، ص 246. 244.أحمد منغور، المرجع السابق، ص 169

2 سليمان الشيخ، الجزائر تحمل السلاح...، المرجع السابق، ص 507. ينظر: يحي بوعزيز، ثورات الجزائر ..، المرجع السابق، ص299.

تدعوا الطرفين إلى استئناف المفاوضات التي تهدف إلى حصول الشعب الجزائري على تقرير مصيره مع احترام وحدة وسلامة الوطن الجزائري"[1].

أثناء بدأ مناقشة هذا القرار في اللجنة السياسية والتصويت عليه، ظهر هناك نوع من التحيز من بعض الدول إلى فرنسا، ولكل واحد من هذه الوفود أسبابه، فمنهم من لا يقبل بكلمة الحكومة الجزائرية المؤقتة، ومنهم من يرى مادامت رغبة الطرفين قد تمت على البدء في المفاوضات فإنه لا حاجة للتصويت على مثل هذا القرار، وكما رأى طرف آخر بأن هذا القرار يتناقض مع وجهة نظر فرنسا وأنه اقتصر على الدعوة إلى استئناف المفاوضات، ونتيجة لهذه المواقف نستطيع أن نلمس نية هذه الدول في التحيز إلى فرنسا وإلى الدول الاستعمارية.

وافقت أخيرًا الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة بأغلبية 62 صوتا وامتناع 37 صوتا عن التصويت ، وبهذه النتيجة اعتبر القرار المعلن عنه، والذي صوتت عليه الأغلبية بمثابة نصر للقضية الجزائرية، لأنه اعتراف للشعب الجزائري بحقه في تقريره مصيره وسيادته ووحدته الترابية، وكذلك اعتراف الأمم المتحدة بالصفة الدولية للحكومة الجزائرية المؤقتة وأن القضية الجزائرية هي قضية استعمار لأنها تهدد السلم والأمن الدوليين وهي تشغل بال الأمم المتحدة.[2]

نستنتج من خلال كل ذلك أن الحكومة المؤقتة الجزائرية كانت تدعوا إلى التفاوض، أي اختارت الطريقة السلمية، أما الكفاح المسلح فلم يكن إلا وسيلة لتدعيم موقفها السياسي على عكس ذلك ما نلمسه في السياسة الفرنسية التي تدعوا دائمًا إلى التصعيد العسكري، وإتباع سياسة الإصلاحات في الجزائر التي تخدم القضية وحقه في الاستقلال، إضافة إلى الدور الذي لعبته الكتلة الأفرو أسيوية التي تبنت القضية الجزائرية وعملت على إدراجها ومناقشتها في جلسات هيئة الأمم المتحدة.

هذه العوامل مجتمعة ساهمت في تفعيل دبلوماسية الحكومة المؤقتة من خلال الاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره تحت رعاية أممية، مما جعل القضية الجزائرية تكون سببا في طرح قضية الاستعمار في العالم لجمعية الأمم وسهلت للدول الإفريقية أن تنال استقلالها.

III. الوسائط الدبلوماسية

1. المنظمات:

تمكنت دبلوماسية الحكومة المؤقتة الجزائرية من خلال استخدامها للمنظمات المنبثقة من جبهة التحرير الوطني (الطلابية، النسائية والنقابية...) من استغلال المنظمات الغير حكومية والتظاهرات الدولية ذات الصبغة الثقافية والإنسانية والرياضية وإعلامية ...، للتعريف بعدالة القضية الجزائرية، حيث نشطوا على المستوى الخارجي من خلال الأوساط الدبلوماسية للحصول على الدعم السياسي والمساعدات المادية.

---

1 يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين (ثورات القرن العشرين)، المرجع السابق، ص298.

2 سليمان الشيخ، الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين ..، المصدر السابق، ص 507.

1-1 دعم الاتحاد العام للعمال الجزائريين

سعى كل من الاتحاد الطلاب واتحاد العمال بالتعريف بحقيقة حركة التحرير الجزائرية، والدفاع عن مواقف الحكومة المؤقتة الجزائرية، حيث شارك في جانفي 1959في كوناكري (غينيا) في المؤتمر التأسيس للـ UGTA كما حضر في القاهرة في مؤتمر النقابات العربية[1]، كما انخرط في أوساط النقابات الغربية، حيث نشط الاتحاد العام للعمال الجزائريين من خلال انتسابه للاتحاد الدولي للنقابات الحرّة (CISL) المتأثر بالنقابات الأمريكية، في كسب تأييد الطبقة العمالية في الكتلة الغربية، وتمكن من إقناع "ايرفين برون" قائد الاتحاد النقابي الأمريكي الضخم بعدالة القضية الجزائرية، واتخذ هذا الاتحاد في عدة مرات مواقف مؤيدة لاستقلال الجزائر وأدانا العمل القمعي الذي تقوم به فرنسا، والدعم الذي تتلقاه هذه من حلف الأطلسي[2] ،كما وجه اتحاد العمال يوم 1960/9/14 لكل المنظمات النقابية للأعضاء الداخلين في الحلف، رسالة تضع فيها الطبقة العاملة أمام مسؤولياتها، وطلبت منها أن تعرب عن تضامنها مع الطبقة العاملة الجزائرية، وتأييدها في حربها التحريرية، جاء فيها: ((فلقد حرصنا دوما على فصل عمل الحكومات عن موقف الشعوب والعمال، ولكنه لم يعد من الممكن، بعد ست سنين من الحرب الفظيعة، أن نستمر في الدعوة إلى التضامن العمالي الذي لم يعد يعرف كيف يعبر عن نفسه، في مثل حالة الجزائر بأعمال مشخصة وناجعة))[3]،كما استطاع الاتحاد العام للعمال الجزائري التقرب من النقابات ذات التوجه الشيوعي من أجل إسماع صوت الجزائر المحاربة .

1-2 دعم اتحاد العام الطلبة المسلمين الجزائريين (UGEMA)

وبنفس الإستراتجية دافع اتحاد العام الطلبة المسلمين الجزائريين (UGEMA)، عن توجهات الثورة والحكومة المؤقتة بالانتساب إلى المنظمة العالمية السائرة في فلك الغربي، من أجل كسب الاعتراف الدولي من خلال الحضور في كل الفعاليات العالمية لشرح قضية شعبهم ، والدفاع عن مصالح الثورة وأهدافها ؛ حيث لقي الدعم من المنظمة الطلابية للطلاب الأمريكية الـ USNSA بقراراتها المؤيدة لاستقلال الجزائر، وتقديمها منحا دراسية للطلاب الجزائريين وفي نفي المسعى اتجه نحو البلدان الاشتراكية حيث كان يتمتع بوضع "العضو المشترك" في الاتحاد الدولي للطلاب (UIE)، حيث لقى نفس الدعم والتأييد. [4] وشارك (UGEMA) في عدد كبير من الاجتماعات والمؤتمرات الدولية، مضخمة بذلك عمل الحكومة المؤقتة الدبلوماسي، من بينها المؤتمر الخامس للـ (UIE) في بكين في سبتمبر 1958، كما شارك في كولومبو(سيرلانكا) ما بين 7 إلى 10 ديسمبر في الندوة العالمية السادسة للطلاب أين افتك الاعتراف به وقبول عضويته في المنظمة العالمية الشرقية، وفي القاهرة بالمؤتمر الأول لشبيبة أسيا وإفريقيا (2-8 فيفري 1959) وفي ليما بالمؤتمر الدولي الثاني للطلاب (15-25 فيفري)، ولم يكتفي (UGEMA) بهذا بل راح ا يكثف جهوده لدى الاتحاديات الطلابية العالمية في كل من: سويسرا، هولندا ، ألمانيا، إيطاليا الصين ، أمريكا ، وفي العواصم العربية ، شارحا القضية الجزائرية في هذه الدول والعواصم وكسب تعاطفها ومساندتها[5]. حيث تمكن اتحاد الطلاب من الحصول من الاتحاد

---

1 المصدر نفسه، ص 182.

2 سليمان الشيخ، الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين ...، المصدر السابق ، ص 516.

3 نفسه، ص 513.

4 نفسه، ص 182

5 المصدر نفسه، ص 182.

الطلابي العالمي (CIE) المنعقد في سويسرا على تبني قرار يدين ((كل الحكومات التي تقدم الدعم للسياسية الكولونيالية الفرنسية، ولا سيما حكومات البلاد الداخلة في حلف الاطلسي، التي تسمح بأن يستخدم عونها العسكري والمادي لفرنسا، في متابغة الحرب في الجزائر))[1].

1-3 دعم المرأة لنشاط الحكومة المؤقتة الجزائرية

تعتبر المرأة بالنسبة للثورة الجزائرية الوعاء الذي يضمن الاستمرارية، فقد كانت دائمًا على موعد مع التاريخ فناضلت بعنف وقاومت بشجاعة نادرة إلى جانب أخيها الرجل أثناء المقاومات الشعبية للاستعمار الفرنسي وخلال ثورة نوفمبر 1954م المجيدة، فكانت بذلك مساهمة المرأة الجزائرية من أهم انجازات الثورة التي تمكنت من إدماجها في دواليبها، بعد أن عانت من فترة عزلة أملتها عليها القوانين الرجعية التي فرضها المستعمر.

من الأعمال الهامة التي قدمتها المرأة لصالح القضية الجزائرية خارج البلاد تمثيلها للمرأة الجزائرية حيث أخذ اتحاد النساء الجزائريات على عاتقه مهمة التعريف بالنضال المشروع الذي يخوضه الشعب الجزائري في الأوساط النسائية العالمية وقد شاركت عضوات الاتحاد في العديد من المؤتمرات النسائية الجهوية والعالمية وقمن بدور فعال في الدعاية للثورة ، وهذا ما أدى بعدد كبير من النساء الأجنبيات إلى التعاطف مع الثورة الجزائرية والدعاية لها وفضح الممارسات الاستعمارية وكذلك جمع التبرعات والإعانات لمنكوبي حرب التحرير والأجنبي منها.[2]

من أهم نشاطات المرأة، ذلك الدور الذي لعبته في التعريف بالقضية الجزائرية عبر العديد من الزيارات والمشاركات الدولية، أهمها:

-ألبانيا: في 27 مارس 1958م ، نشطت فروع اتحادات الجزائر في تعريف النساء الألبانيات3 بتضحيات وكفاح المرأة الجزائرية في عدة اجتماعات من خلال نداء وجهته نساء جزائريات فيما يخص إنهاء الحرب بالجزائر واحتجت نساؤنا بكل صرامة على أساليب التعذيب وطالبن بإيجاد حل سلمي للقضية الجزائرية يقضي و ينصف حقوق الشعب الجزائري ، كما قامت نساء ألبانيا بافتتاح كتاتيب لصالح الطفولة الجزائرية في شهر جانفي الماضي 1958 بمساعدة الاتحادات الصناعية الألبانية[4].

-مؤتمر فينيا: من 1 إلى 5 جوان 1958م وجه المؤتمر الدولي الرابع للاتحاد النسائي الديمقراطي دعوة إلى الجزائر المجاهدة ، وتمكن وفد من النساء الجزائريات أن تعطي هذا المؤتمر الصورة الحقيقية عن المرأة الجزائرية التي تعمل في الكفاح التحريري. وأن الترحيب الذي قوبل به وفد النساء الجزائريات في هذا المؤتمر يشهد بالشهرة التي تتمتع بها الثورة الوطنية الجزائرية في آفاق واسعة كما يشهد بالقيمة التي تحتلها المرأة الجزائرية التي تمثل التضحية من أجل الاستقلال الوطني ، وقد حضر المؤتمر وفود 81 قطراً وقد دعيت ممثل الوفد الجزائري إلى أن تصبح عضواً في مجلس الرئاسة وقد تعرض المؤتمر

---

1 المجاهد، العدد 79، تاريخ 1960/9/25.

2 شريف بوقصبة؛ يمينة العابد، "دور المرأة في الثورة التحريرية (1954-1962)"، **كان التاريخية**، دورية عربية الكترونية ربع سنوية، العدد 27، مارس 2015، ص ص 84- 88.

3 رئيسة الاتحاد هي السيدة فيتو كابو، و عقد بمدينة تيرانا.

4المجاهد، العدد 24،29 ماي 1958، ص10.

للقضية الجزائرية وكان أغلب التقارير المقدمة من طرف الوفد تشيع بالجرائم الاستعمارية وكان اسم "جميلة بوحيرد"[1] يردد دائماً على ألسن المتكلمات. كما قدمت ممثلة الجزائر تقريرا مفصلا عما تعانيه المرأة الجزائرية وجاء فيه: "إن جميع بلدان العالم التي تهتم بقضية السلام بالدرجة الأولى تبدي قلقها لاستمرار الحرب في الجزائر وازدياد خطورتها، فشعوب آسيا وإفريقيا في مؤتمر القاهرة وطنجة نددت بخطورة حرب في الجزائر على السلام العالمي، وكان من النتائج المنطقية لمواقفهم هذا هو تأييدهم للشعب الجزائري في نضاله فبإسم النساء الجزائريات اللاتي يناضلن ويتألمن ويطمحن إلى المستقبل من السعادة والشرف، وباسم أولئك اللواتي يسقطن شهيدات في المعارك أناشد نشاء وأمهات العالم أجمع لكي يكون تضامنهن العملي لفائدة حرية الجزائر واستقلالها أكثر قوة وفاعلية، وأناشدهن بصوت متألم لفائدة مئات الألاف من اللاجئين من النسوة والأطفال والشيوخ الفارين من هول الحروب".

ولقد صادق المؤتمر في بيانه الختامي على لائحة خاصة بالجزائر جاء فيها:

- ✓ التأييد الكلي رستقلال الجزائر.
- ✓ التصامن العملي مع المرأة الجزائرية.
- ✓ التنديد بالفضائح والجرائم الفرنسية.
- ✓ الوعد بالزيادة في الإعانة المادية للاجئين الجزائريين خاصة الأطفال.[2]

–مؤتمر مالي–باماكو 13–21 جانفي 1960م: كانت مشاركة الوفد الجزائري فعالة وإيجابية ، ففي مؤتمر باماكو صادق مكتب الجامعة الديمقراطية العالمية للنساءعلى لائحة الجزائر تضمنت مساندة المؤتمر للكفاح البطولي الذي يخوضه الشعب الجزائري من أجل تحرير وطنه:

- ✓ التأكيد على مطالب الشعب والحكومة المؤقتة الرامية إلى تحصيل الضمانات الضرورية لتحقيق تقرير المصير.
- ✓ مناداة جميع الإفريقيات ليحملن رجالهن وأبنائهن في صفوف جيش الاحتلال الفرنسي على أن يبذلن جهودهن حتى تسحب حكومتهن مواطنيها من حرب الجزائر.

–تشيكوسلوفاكيا ماي 1960م: شاركت النساء الجزائريات في تشيكوسلوفاكيا في إطار التعريف بالقضية الجزائرية وكسب تعاطف البلدان الاشتراكية.

–مصر (القاهرة)جانفي 1961م: شاركت المرأة الجزائرية في المؤتمر الأفروآسياوي بالقاهرة، حيث ساعدت على تصوير الوضع حقيقي للمرأة الجزائرية ومعاناتها من العنف الاستعماري، مما زاد من تعاطف هذه الدول مع القضية الجزائرية.

–ألبانيا (تيرانا 1961م): حيث شارك وفد النساء الجزائريات في المؤتمر الخامس للنساء ألبانيات وحضين بمقابلة "أنور خوجة" وانتهزن الفرصة ليطلبن منه اعترافاً بالحكومة الجزائرية المؤقتة.

---

1 ينظر فهرس تراجم الشخصيات في آخر الرسالة.

2شريف بوقصبة؛ يمينة العابد، المرجع السابق، ص ص 84- 88.

-**المعسكر الشرقي**: حضي الوفد الجزائري باستقبال بالسفارة الروسية بمناسبة الذكرى 41 للثورة البلشفية ، وفي 1959م حضور اجتماعات المكتب السياسي في براغ تشيكوسلوفاكيا. وتمكنت النساء الجزائريات من طرح القضية الجزائرية وحق الشعب الجزائري في الحرية والاستقلال.

مثلما كان هناك مظاهرات نسوية قامت بها نساء غير جزائريات نجد ملتقيات نسوية عالجت القضية الجزائرية دون حضور وفد جزائري منها المؤتمر الثاني للاتحاد النسائي التونسي في 13 أوت 1960م افتتح المؤتمر الثاني للاتحاد القومي النسائي تحت إشراف الحبيب بورقيبة رئيس الجمهورية التونسية وبحضور عدد كبير من الشخصيات الرسمية من بينهم الأميرة "عائشة" التي منحت للاتحاد النسائي الجزائري مبلغ ألفي دينار تونسي، وقد صادق المؤتمر على عدة لوائح منها اللائحة الخاصة بالجزائر:

-يشهر بأعمال فرنسا الإجرامية من تشريد آلاف العائلات وتقتيل عشرات الآلاف من الأبرياء وإعدام المجاهدين الأبطال.

-ناشد هذا المؤتمر الضمير العالمي وهيئة الأمم المتحدة بأن تضع حداً لهذه المأساة البشرية، وأكد أنه يوجد حل للقضية الجزائرية سوى بالاعتراف بحريتها واستقلالها.[1]

أما عن الجزائريات بفرنسا، أوليت لها مهمة الاتصال مع النساء الفرنسيات وتعريفهن بالوجه الحقيقي للثورة الجزائرية والأهداف التي ترمي إليها، وعلى هذا الأساس عملت فيدرالية جبهة التحرير على إرسال تنظيم قوي ومتماسك للمرأة المهاجرة وتوسيع قدرتها في المجال السياسي، فقد قمن بعدة تجمعات نذكر منها على سبيل المثال مشاركتها في مظاهرات 17 أكتوبر 1961م، وقد لوحظ وجود العديد من الفرنسيات المتزوجات من الجزائريين في المظاهرات ويحملن لافتات تطالب بإطلاق سراح أزوجهن، وقد أسفرت هذه المظاهرات عن اعتقال 25 امرأة في "روان" وحدها أما عن الحصيلة الإجمالية فقدرت حسب أحد الجرائد الفرنسية* باعتقال 513 امرأة و1189 طفلاً واصطحبتهم إلى مراكز الشرطة. كما قررت قيادة اتحادية جبهة التحرير الوطني بأن يكون يوم 20 أكتوبر يوم تجمع النساء الجزائريات أمام مراكز اعتقال أزواجهن.[2]

كما تظاهرت النساء الجزائريات يوم 9 نوفمبر تضماناً مع السجناء الجزائريين في مدينة "ليون" حيث قامت حوالي 400 من النساء الجزائريات مع أبنائهن بالتجمهر أمام سجن "سان بول" وهن يحملن 8 لافتات كتبت عليها شعارات أطلقوا أزوجنا المعتقلين. [3]

---

1 عبد القادر جغلول، المرأة الجزائرية، ترجمة: سليم قسطون، الطبعة الأولى، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1983، ص ص 123-126.

2 خالدي عبد الحميد: وقفات في جهاد المرأة الجزائرية، من كتاب كفاح المرأة الجزائرية، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1998، ص ص 268-269.

3 سبتي بمينة: "مأثر المرأة الجزائرية"، **مجلة، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر**، العدد 2000، الجزائر، ص ص

1-4 دعم رجال الفن

يعتبر الفن إحدى الوسائل المعتمدة من طرف الحكومة الجزائرية في التعريف بالقضية الجزائرية، وكان المسرح قاطرة الثورة الجزائرية، حيث بدأ مهد لثورة عارمة بدأت تظهر في الأفق ، واستمر نشاطه حتى سنة 1954 حين اندلعت الثورة ، وفي هذه الفترة لقي المسرح ضغطا وتضييقا كبيرين، ولهذا اضطر المسرح أن يلجأ إلى الخارج للقيام برسالته النضالية . وقد مر المسرح في المهجر بفترتين من حيث نوعية النضال السياسي، كانت الفترة الأولى من 1955 إلى 1958 في فرنسا ، والثانية من 1958 إلى 1962 بتونس ، أما الفترة التي كانت في فرنسا لم تعرف كثير من التأثير في مسار الثورة بسبب الضغوط الاستعمارية التي كانت لا تسمح بالنشاط المسرحي المرتبط بالعمل السياسي ، أما في تونس فقد دعمت الحكومة المؤقتة عمل المسرح على تعميق الكفاح النضالي ضد الاستعمار. فكان بمثابة المنبر الذي كان يعلو منه صوت الجزائر وتحول إلى بندقية بيد كل فنان مسرحي بعد أن تأسست الفرقة الفنية الوطنية في شهر أفريل 1958 بتونس وكانت جبهة التحرير الوطني في شهر نوفمبر 1957 قد وجهت نداءات إلى جميع الفنانين الجزائريين لتكوين فرقة فنية ترد على المزاعم الفرنسية والبرهنة أن الجزائر لا يربطها أي رابط . ومن الإنتاج المسرحي المرحلة الخالدة من تاريخ المسرح الجزائري مسرحية (النور) وهي عبارة عن لوحات من كفاح الشعب ، (أولاد القصبة) لعبد الحليم رايس ، و(الخالدون) و(دم الأحرار) ، وكان مصطفى كاتب هو الكتب المسرحيتين الأخيرتين ، وأخرج المسرحيات الأربع [1].

1-5 دعم الرياضي لنشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة الجزائرية

أما على المستوى الرياضي تكون فريق جبهة التحرير الوطني في عام 1957[2] من هواة كرة القدم وأعضاء في فرق متفاوتة المستوى تابعة لبعض الأندية الجزائرية وكان الهدف من تكوين هذا الفريق :

1 . التعريف بالقضية الجزائرية في الأوساط الشبابية العربية والجماهير الواسعة عموما .

2 . جمع التبرعات لفائدة الثورة .

وقد زار الفريق العديد من الدول العربية ، مثل ليبيا والعراق ، السعودية . وكان مرفوقا ببعض قادة الثورة في مقدمتهم العقيد اعمر أوعمران .

---

1 بوعلام رمضاني ، المسرح الجزائري بين الماضي والحاضر ، المكتبة الشعبية ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، بدون تاريخ ، ص ص.21-22.

2 تأسس فريق جبهة التحرير الوطني في 13 أفريل 1958، حيث كان يضم في صفوفه 32 لاعبا، من خيرة الأسماء الجزائرية التي كانت تنشط في الأندية المحلية والأوروبية، وكان صاحب فكرة التأسيس هو المرحوم محمد بومزراق، والذي استمد فكرته بعد مشاركته في مهرجان الشباب العالمي بموسكو لسنة 1957، حيث وجد أنه من الضروري إنشاء منتخب وطني يمثل الجزائر المستقلة عن فرنسا، ويقوم بدور التعريف بالقضية الوطنية في المحافل العالمية، ولم تجسد فكرة بومزراق، إلا بمساعدة زميله المرحوم، محمد علام، والذي كان يعد المسؤول السياسي في فريق جبهة التحرير الوطني، وانضم إليهما فيما بعد سلامي زامر، حيث شغل دور مسؤول العتاد.

وبعد أن اتفق كل من بومزراق وعلام على خطوات إنشاء وتأسيس فريق جبهة التحرير الوطني، شرعا في استدعاء أبرز اللاعبين الجزائريين لكرة القدم داخل الوطن وخارجه، من خلال رسائل وبرقيات، أو الاتصال بهم عن طريق مقربين، وقد وافق جل من تم الاتصال بهم بالفكرة، والتحقوا بتونس، أين تم إطلاق أول منتخب جزائري في كرة القدم.ومن بين أبرز الأسماء التي سجلت حضورها بتونس، نجد الثنائي رشيد مخلوفي والراحل مصطفى زيتوني، والذين يعتبران من نجوم الصفوة في البطولة الفرنسية لكرة القدم، آنذاك، وكانا ضمن قائمة العناصر المدعوة للمشاركة بقميص المنتخب الفرنسي في كأس العالم 1958، لكنهما قررا ترك المونديال، وحمل القميص الجزائري، عوض قميص المستعمر. ينظر:موقع وزارة المجاهدين: http://www.m-moudjahidine.dz/equipe58.html

وكان بعض اللاعبين الذين كانوا ينشطون في الأندية الفرنسية قد تركوا أنديتهم ولبوا نداء الثورة في تكوين فريق تحت لواء جبهة التحرير مثل رشيد مخلوفي ، وبوبكر ، وبن تيفور ، وزيتوني وغيرهم . صدى إعلاميا كبيرا في الأوساط الفرنسية ، الشبانية منها على الخصوص .

بدأ الفريق نشاطه تحت إدارة الراحل بومزراق في نطاق المغرب العربي ، كما قام بجولات في بلدان أوربا الشرقية والصين ، وقد كسب هذا الفريق محبة هواة هذه اللعبة في تلك الدول.[1]

ساعدت هذه النشطات لمختلف المنظمات الجزائرية في إحداث شرخ في انسجام الكتلة الغربية، الحليفة الطبيعية لفرنسا الاستعمارية، كما ساعدت على تنمية السمعة الدولية للحكومة المؤقتة الجزائرية، ومكنتها من تحقيق نجاحات دبلوماسية في مختلف الهيئات الدولية، وكسب عدة أصوات لصالح القضية الجزائرية، وهذا ما تحقق في الدورة الخامسة عشر والسادسة عشر للأمم المتحدة، حيث تم المصادقة على اللائحة التي تنص على استئناف المفاوضات التي تهدف إلى حصول الشعب الجزائري على تقرير مصيره مع احترام وحدة الجزائر[2]، وهذا يعد نصرًا كبيرًا للثورة الجزائرية الممثلة في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، إذ أن الأمم المتحدة تبنت بهذا التصويت كثيرًا من المبادئ التي تكافح ثورتنا من أجلها، واعترفت بحق الشعب الجزائري في الاستقلال، ونادت بوجوب المحافظة على الوحدة الترابية للقطر الجزائري، وهذا يعد إنذارًا رسميًا من الأمم المتحدة للحكومة الفرنسية التي تريد تجزئة التراب الجزائري وفصل المناطق الغنية عن بقية القطر الجزائري وإبقاءها تحت السيطرة الأوربية والحكومة الفرنسية بصورة مباشرة كما أن الأمم المتحدة بهذا التصويت تعترف بضرورة توفير الضمانات الكافية لتطبيق تقرير المصير تطبيقًا سلميًا وبمسؤوليتها في ذلك[3].

وبهذه النتيجة اعتبر القرار المعلن عنه، والذي صوتت عليه الأغلبية بمثابة نصر للقضية الجزائرية، لأنه اعتراف للشعب الجزائري بحقه في تقريره مصيره وسيادته ووحدته الترابية، وكذلك اعتراف الأمم المتحدة بالصفة الدولية للحكومة الجزائرية المؤقتة وأن القضية الجزائرية هي قضية استعمار لأنها تهدد السلم والأمن الدوليين وهي تشغل بال الأمم المتحدة[4].

---

1 التسلح والمواصلات أثناء الثورة التحريرية 56-62 ، منشورات وزارة المجاهدين ، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر ، 2001 ، ص.21-.22

2 ينظر ما سبق. ص ص 86-87.

3 المجاهد، العدد 67، 5 جانفي 1961.

4 سليمان الشيخ، الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين ...، المصدر السابق، ص 507.

2. تدعيم الهياكل الدعائية والإعلامية:

عند اندلاع الثورة التحريرية المسلحة لم يكن رجال الثورة يملكون أجهزة ووسائل الإعلام والدعاية، بل كانوا يعتمدون في ذلك على وسائل إعلام العدو (الصحف، الإذاعة) التي تناقلت خبر تفجير الثورة على الرغم من التحريف والتزييف للحقائق التي كانت تمارسه هذه الوسائل[1]. أدركت بموجبه الثورة أن الوعي بالذات والوعي بالوطن هو الضمان الوحيد لاستمرارية الثورة وتحقيق النصر، مما دفع مسؤولي جبهة التحرير الوطني إلى خلق آلة إعلامية موجهة أولا إلى الشعب الجزائري لتوعيته وتحميله مسؤولية المشاركة في الثورة، ثم إلى الشعب الفرنسي والرأي العام العربي والإفريقي والعالمي، من أجل التضامن مع القضية الجزائرية وعدالتها وحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، فكانت البداية من إصدار نشريات مثل: بيان أول نوفمبر، نشرة الجبل، النهضة، حرب العصابات، صدى التيطري، صدى الصحراء، تطبع بالوسائل التقليدية، تميزت هذه الفترة كذلك بإصدار صحيفة "المقاومة الجزائرية"خلال سنة 1955، من طرف مجموعة من المناضلين ، إحداها في باريس ، والثانية تم إصدارها في تطوان المغرب أما الثالثة بتونس، إن هذه الطبعات الثلاث كانت تختلف في أسلوبها الدعائي وكذلك طريقة تحريرها. ثم توقفت صحيفة المقاومة لتحل محلها "المجاهد" بداية من جوان 1956، ولدت "المجاهد" سرا، وطبعت أعداد السنة الأولى على آلة "الرّونيو" في دهليز مدينة الجزائر، وبعد تفطن سلطات الاحتلال لمدى تأثيرها، قامت بإلقاء القبض على عدد من عمّالها، فاضطرت الصحيفة للصدور في الخارج (المغرب ثم تونس)، وتولى رضا مالك مسؤولية هذه الصحيفة ابتداءا من شهر جويلية 1957 على أساس منفصلتين واحد بالعربية والثانية بالفرنسية منذ سنة 1957 على أساس التوجيه الإعلامي داخليا بالنسبة للدول العربية يختلف عن التوجيه الإعلامي لأوروبا والرأي العام العالمي[2] ، وقد تركزت المادة الإعلامية لجريدة المجاهد على أربعة محاور رئيسية و هي:

- الدفاع و التعبير عن أفكار جبهة التحرير الوطني
- إبراز أصالة الشعب الجزائري.
- العمل على تدويل القضية الجزائرية.
- فضح أساليب و دعاية العدو أمام الرأي العام المحلي و العالمي.

كما أصدرت المنظمات الجماهيرية صحفها مثل " العامل الجزائري " للعمال ، و" الشباب الجزائري " للشبيبة .

كما اهتمت جبهة التحرير الوطني بالإعلام السمعي الذي يعد أداة بارزا في تحريك المشاعر والتعبئة الجماهيرية ، حيث أنشأت " إذاعة الجزائر الحرة المكافحة " ابتداء من سنة 1956 ، في حين كان " صوت الجزائر " ينطلق من إذاعات تونس والمغرب والقاهرة ودمشق منذ منتصف سنة 1955 وتقريبا من كل البلدان العربية.

لقد كانت إذاعة صوت العرب بالقاهرة أول محطة أعلنت عن ميلاد جبهة التحرير الوطني، و بشرت بالنصر المبين، ودعت إلى اللحاق بركب المقاتلين، منددة بالقاعدين والمترددين.

---

1 رشيد حمليل وآخرون، وسائل الإعلام في الجزائر ثورة التحرير إلى الاستقلال ، ص: 372.

2 المرجع نفسه، ص: 143 .

وقد جاء فيها على الساعة السادسة مساء من يوم 1 نوفمبر 1954 " بدأ في الجزائر اليوم الكفاح العظيم من أجل الحرية ، العربية والاسلام ، اليوم الخامس من شهر ربيع الأول 1374 الموافق ل 01 نوفمبر 1954 على الساعة الواحدة صباحا ، بدأت الجزائر في عيش عيشة كريمة . اليوم أعلنت نخبة قوية من أطفال أحرار من الجزائر العصيان من أجل الحرية الجزائرية ضد الإمبريالية الفرنسية الجائرة في افريقيا الشمالية ". و قد أعطيت بعدها نظرة عامة حول الأحداث وفق ما كان يمدها به بوضياف. وكان أول مكتب إعلامي فتح في القاهرة سنة 1955 ، ثم فتحت مكاتب أخرى في بعض البلدان العربية ، في دمشق وبيروت وجدة وعمان وطرابلس ، أما تونس والمغرب فقد فتح بهما مكاتب بعد استقلالهما سنة 1956.[1]

تأسست إذاعة الجزائر الحرة المكافحة في 16 ديسمبر 1956، وبهذه المناسبة وزعت مناشير تعلم المواطنين بإنشاء إذاعة وطنية جزائرية في قلب الجزائر ، حددت فيها ساعات الاستماع و طول موجات البث وعبر صوتها غير المحدد المكان جغرافيا. كانت هذه الإذاعة الثورية سرية متنقلة عبر الحدود المغربية حتى لا تكشفها وسائل المراقبة الفرنسية، وهي عبارة عن شاحنة بها جهاز إرسال المخصص أساسا لحاجيات عسكرية، بالإضافة إلى ميكروفون ومسجل وجهاز لقراءة الاسطوانات ، ومولد كهربائي . توقفت في سبتمبر 1957 ، ثم أعيد بعثها من جديد في 12 جويلية 1959.

كانت إذاعة الجزائر الحرة المكافحة تعمل باستمرار من خلال برامجها التي تبدأها بالعبارة التالية " إذاعة الجزائر الحرة المكافحة صوت جبهة التحرير الوطني و جيش التحرير يخاطبكم من قلب الجزائر ." على تحقيق الأهداف التالية :

- رفع معنويات جنود جيش التحرير الوطني و تحفزهم على مواجهة العدو بقوة.
- استطاعت شمل الجزائريين و تلاحمهم و تقوية إيمانهم بالنصر.
- لعبت دورا رئيسيا في تجنيد أعداد كبيرة من الشعب الجزائري للوقوف الى جانب ثورته و مؤازرتها ماديا و بشريا للقضاء على الاستعمار.
- نقل بلاغات الثورة و مختلف أنحاء الجزائر كلها و التعريف بانتصارات قوات جيش التحرير الوطني و الترويج لها لدى الرأي العام الوطني و الدولي.
- إسماع صوت الشعب الجزائري إلى الرأي العام الدولي بصفة عامة و العربي بصفة خاصة و تحريك مشاعره و اقناعه بعدالة القضية الجزائرية ، و ارتفع نتيجة لذلك أصدقاء الثورة.
- التنديد بالعمليات الإجرامية اللاإنسانية التي كان يمارسها الاستعمار الفرنسي ضد شعب أعزل[2] .

---

1 عواطف عبد الرحمن ، الصحافة العربية في الجزائر ، دراسة تحليلية لصحافة الثورة الجزائرية 1954-1962، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1985 ، ص.62.

2 عواطف عبد الرحمن ، الصحافة العربية في الجزائر ، المرجع السابق ، ص.62.

أما التلفزة فلم تبدأ في البث في الجزائر سوى في 29 ديسمبر 1956 وكانت في البداية محطة ضعيفة لا يتعدى نطاقها الجزائر العاصمة ، وقد جرى توسيع مجال تغطيتها من سنة 1960 بوضع جهاز إرسال في جبال الشريعة قرب البليدة وتبعها كذلك فتح محطة جهوية في مدينة وهران ، واستخدمت اللغتين الفرنسية والعربية في برامجها[1].

دأبت الحكومة المؤقتة الجزائرية ممثلة في وزارة الأخبار برئاسة محمد يزيد، إلى فتح فضاء إعلامي يدعم الجهود الدبلوماسية، فبالإضافة إلى الشبكة الإعلامية داخل البلاد[2]، وجريدة المجاهد لسان حال جبهة التحرير الوطني، والناطق الرسمي باسم الثورة الجزائرية، ودورها الكبير في توعية والتعبئة الشعبية والسياسية، استطاعت الحكومة المؤقتة للجمهورية من تأسيس: " **وكالة الأنباء الجزائرية**" [3] بتونس سنة 1961 م، التي ارتبطت مع وكالات الأنباء العالمية، خاصة وكالة أنباء الشرق الأوسط، لنقل نشرة أخبار يومية مدعمة بخدمة مصورة، مما مكن الإعلام الجزائري من الوقوف ندا لترسانة الإعلامية الاستعمارية وحلفائها [4]، وتمكنت الحكومة المؤقتة الجزائرية من خلق جهاز إعلامي ودعائي قوي يزخر بمئات الإطارات ذات الجاهزية للعمل في الصحافة والإذاعة والمواصلات السلكية واللاسلكية، وغيرها من الميادين الحساسة المرتبطة بالسيادة الوطنية، كالأمن الداخلي والخارجي للدولة الجزائرية، وشبكات الإرسال والاستقبال والشفرة والرموز [5].

كما عززت الحكومة المؤقتة الجزائرية "المكتب الإعلامي" لجبهة التحرير في نيويورك الذي تم فتحه في 1956 ، الذي يعد قاعدة هامة للعمل الدبلوماسي باتجاه الأمم المتحدة، وللعمل السياسي تجاه الرأي العام الامريكي، حيث كثف وفد الحكومة المؤقتة اتصالاتها من خلال مكتب الاعلام بالصحافة والمقابلات والمؤتمرات الصحفية ، فزاد اهتمام الرأي العام الأمريكي بالمشكلة الجزائرية [6].

كما دعمت الحكومة المؤقتة الجزائرية مكاتب الاعلام في الخارج حيث عززت تواجدها في جاكرتا ونيودلهي وكراتشي، وفي الدول الاشتراكية مثل: براغ ، موسكو ، بكين ، بلغراد ، وفي أمريكا اللاتينية فتحت الحكومة المؤقتة مكاتبها في البرازيل والأرجنتين . وتمكنت من تحدي الدعايات الفرنسية أمام الرأي العام الأوربي وفتحت مكاتب إعلامية في لندن واستكهولم وروما وبون وجنيف خلال سنة 1958.[7]

---

1 رشيد حمليل وآخرون، المرجع السابق، ص: 144.

2 ربط العمل الثوري بالإعلام والدعاية وذلك من خلال تنصيب : نظاما اعلاميا في عامة البلاد في كل مدينة وكل قرية وكل عرش وكل حارة وكل معمل وكل جامعة وكل مدرسة... ونشر الوعي السياسي في مراكز الثورة... وانتهاج سياسة تقوم على إطارات مدربة تدريبا سياسيا، ومحنكة تحرص على احترام هيكل المنظمة، ومتيقظة وقادرة على الابتكار...والرد بسرعة وبوضوح على جميع الأكاذيب، واستنكار الأعمال الاستفزازية، وتعميم شعارات جبهة التحرير الوطني وأوامرها بنشر مكاتب كثيرة ومتنوعة تبلغ جميع الدوائر حتى المحصورة منها... وإكثار مراكز الدعاية وتزويدها بوسائل الرقن والطباعة والورق لتسيير عملية نسخ الوثائق الوطنية العامة وطبع المنشورات وتوزيعها... وطبع كتب حول الثورة ونشرة داخلية للتعليمات والإرشادات الموجهة للإطارات...». ينظر: لعوج نصر الدين، المرجع السابق، ص 355.

3 لعوج نصر الدين، المرجع السابق، ص ص 355 -357.

4 الصادق دهاش ، مقتطفات من الإعلام في الثورة التحريرية الكبرى، في ملتقى الإعلام ومهامه أثناء الثورة، مرجع سابق، ص. ص: 149-163

5 لعوج نصر الدين، المرجع السابق، ص 357.

6 سليمان الشيخ، الجزائر تحمل السلاح، المصدر السابق، ص 516.

7 الأمين بشيشي : دور الإعلام في معركة التحرير، الثقافة ، وزارة الثقافة الجزائر ، العدد 104 ، 1994 ، ص ص.54-59 .

وفي إفريقيا بدأت الحكومة المؤقتة نشاطها فيها بعد مؤتمر أكرا عام 1958 ، فبعد حصلت بعض الدول الإفريقية استقلالها بادرت إلى فتح مكاتب إعلامية في كل من أكرا ، وبماكو. وفي شرق إفريقيا حيث ظلت معظم دوله خاضعة للاستعمار اكتفت الحكومة المؤقتة بإرسال بعثات دعائية إلى كينيا وأوغندا وتنجانيقا. [1]

أما الدول التي لم تعترف بالحكومة المؤقتة فكانت بها مكاتب إعلام تحت اسم (بعثة جبهة التحرير) . وفي الدول التي لم توافق على فتح مكاتب إعلام رسمية للثورة الجزائرية، فقد كانت الثورة تقوم بنشاطها الإعلامي فيها من خلال سفارات الدول العربية.[2]

وكانت مكاتب الإعلام تقوم بتوزيع المجاهد والنشرات والتصريحات الرسمية، وتشرف على إعداد التعليقات التي تذاع في الإذاعة ، وتتلقى الأخبار العسكرية وتقوم بتوزيعها على الصحف المحلية ، وتقوم بإعداد نشرة يومية عن تطورات القضية الجزائرية وتوزيعها على الصحف والسفارات .

اهتمت وزارة الأخبار التي يشرف عليها"محمد يزيد" بإنشاء قسم خاص بالسينما سنة 1959 م أعد ستة أفلام وثائقية، كانت مواضيعها تتكلم عن المعارك ، وأعمال حرق الجنود الفرنسيين للقرى والمدن، ويصور نضال أفراد المجتمع الجزائري بمختلف شرائحه ضد الاستعمار، وتم توزيعها على محطات تلفزيونية باسم بعض الشركات العالمية ،نال أولها باسم:" **جزائرنا**" في نوفمبر 1960 م جائزة مهرجان ليبزيغ بألمانيا الشرقية، وسهر القسم الخاص بالتصوير بطبع صور وتوزيعها، كما ساهم قسم الأسطوانات في إنتاج واحد وعشرين أسطوانة لتسجيل الأناشيد والموسيقى والخطب والمحاضرات والأمسيات الشعرية [3] .

هكذا حقق البعد الإعلامي الصورة المتكاملة للثقافة السياسية لأعضاء الحكومة المؤقتة من خلال المشاركة والتواصل مع وسائل الإعلام والدعاية والاتصال العالمية، وانتزعها تعاطف وحماس الشعوب مع مأساة الشعب الجزائري وحقه في تقرير مصيره، واقتناع الدول والمنظمات العالمية بعدالة القضية الجزائرية، وبهذا تمكنت الحكومة الجزائرية على إرغام الإدارة الاستعمارية للجلوس على طاولة المفاوضات.

3. مكاتب الحكومة المؤقتة الجزائرية

لعبت مكاتب الإعلام الخارجي لجبهة التحرير الوطني دورا فاعلا في إيصال صوت الثورة ، كما هو شأن مكتب القاهرة ، الذي يُعد أول المكاتب الإعلامية التي بادرت الجبهة بفتحه عام 1955، ليليه فتح مكاتب أخرى للإعلام في باقي الدول العربية مثل : دمشق، بيروت و عمان. أما تونس والمغرب فقد تم افتتاح مكاتب بهما مباشرة بعد استقلالهما عام 1956 .

---

1 المرجع نفسه، ص ص.54-59 .

2 عواطف عبد الرحمن ، الصحافة العربية في الجزائر ، المرجع السابق ، ص.62.

3 لعوج نصر الدين، المرجع السابق، ص 357. ينظر: عواطف عبد الرحمن ، المرجع السابق ، ص.62.

وفي مارس 1956 افتتحت الجبهة مكتبها الإعلامي بنيويورك ، مما ساهم في إعطاء دفع للثورة التحريرية، و كان ذا أهمية ، نظرا لقربه من مقر الأمم المتحدة، وفي أفريل وماي من سنة 1956 افتتحت مكاتب إعلامية جديدة في كل من جاكرتا ، نيودلهي و كراتشي، وفي غضون عام 1957، فتحت الجبهة مكاتب إعلام جديدة في عواصم الدول الاشتراكية مثل براغ ، موسكو ، بكين و بلغراد ، و حتى في أمريكا اللاتينية مثل البرازيل و الأرجنتين ، في حين لم تبدأ جبهة التحرير الوطني نشاطها الإعلامي في أوروبا إلا في أوائل عام 1958، بفتح مكاتب إعلامية في كل من لندن، استكهولم ، روما، بون وجنيف. أما في إفريقيا فقد بدأت الجبهة نشاطها الدعائي فيها عام 1958 ، بفتح مكاتب بأكرا و كوناكري و باماكو ، في الوقت الذي اكتفت بإرسال بعثات دعائية إلى كينيا و أوغندا[1].

عمدت الحكومة المؤقتة الجزائرية بداية من فيفري 1960 إلى خلق شبكة من المبعوثين[2]، تخضع لوزير الشؤون الخارجية، وتعتمد في الدول التي اعترفت بالحكومة المؤقتة الجزائرية، تساهم في إيصال صوت الجزائر إلى جميع أقطاب العالم من أقصى آسيا إلى أقصى أمريكا، كان رؤساء هذه البعثات يتمتعون عمليا بسائر امتيازات المبعوث الدبلوماسي، رغم أنهم ليسوا سفراء بالمعنى الحقيقي، إلا أن المقر الذي تقيم فيه البعثة على سطحه العلم الجزائري، وله الحرمة الدبلوماسية التي يتمتع بها.[3]

عرف العمل الدبلوماسي دفعا قويا مع تولي كريم بلقاسم الشؤون الخارجية، حيث أعاد تنظيم وزارته في اتجاه عقلنة أفضل، ونجع عملي أكبر، حيث أحاط نفسه بمجموعة غنية الكفاءة، حيث اختار سعد دحلب كسكرتير عام بما يمتاز به من الفنون الديبلوماسية، مع مساعدين هما المحامي مبروك بلحسين ومحمد صديق بن يحي أحد قادة اتحاد العام للطلاب المسلمين الجزائريين (UGEMA)، كما قام بإنشاء أربعة أقسام كبيرة تسمح بمعرفة أكمل للمشكلات الدولية، وتهيئة أفضل لملفاتها، تتمثل هذه الأقسام في كل من:أوروبا وأمريكا؛ الدول الاشتراكية؛ إفريقيا وآسيا ؛ العالم العربي. وستتشكل النواة الأساسية للجهاز الدبلوماسي للدولة الجزائرية المقبلة[4]. ومن بين الشخصيات البارزة في الساحة الدبلوماسية للحكومة المؤقتة نجد كل من: فرحات عباس، بن يوسف بن خدة، محمد يزيد، عبد الحميد مهري، أمين دباغين، أحمد توفيق المدني، عبد الرحمان كيوان، أحمد فرنسيس، محمد بن يحي ومحمد إبراهيمي وآخرون...[5] .كل هؤلاء ساهموا في رسم خطوط القوة في السياسة الخارجية للحكومة المؤقتة، والمتمثلة أساسا في كسب الحد الأعلى من التأييد الخارجي وعزل السلطة الاستعمارية على المسرح الدولي.

---

1 الأمين بشيشي ، دور الإعلام في معركة التحرير، المرجع السابق ، ص ص.54-59 .

2ينظر الملحق (26): جدول يمثل أسماء مكاتب البعثات الدبلوماسية الدائمة للحكومة المؤقتة الجزائرية في الدول الأجنبية.

3 محمد بجاوي، الثورة الجزائرية والقانون، المصدر السابق، ص ص 191-192.

4 سليمان الشيخ، الجزائر تحمل السلاح...، المصدر السابق، ص ص 501-502.

5 ينظر الملحق رقم (27): جماعة من أعضاء وفد جبهة التحرير الوطني بالقاهرة. محمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، المصدر السابق، ص ص 201 -208.

ورث أعضاء الحكومة المؤقتة الجزائرية مفاهيم المقاومة والنضال ضد الاستعمار في الجزائر بشقيه العسكري والسياسي، وعملوا على نقل الواقع الجزائري دوليا، بهدف استرجاع السيادة الوطنية واسترجاع شخصية الشعب الجزائري، واعتمدت سياسة الحكومة المؤقتة على المستوى الدولي ثلاث اتجاهات كما يوضحها محمد يزيد وزير الأخبار في الحكومة المؤقتة[1] ، ويشاركه فيها سليمان الشيخ في كتابه "الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين"، وسماها بـ (المصالح المتماثلة، والمصالح المتكاملة والمصالح المتصارعة).[2]

تتمثل المصالح المتماثلة أو المتشابهة في دول العالم الثالث، التي تحررت أو مازالت تقبع تحت نير الاستعمار، والتي تحمل نفس المعركة التحررية ضد الاستعمار والامبريالية، والشعور المشترك بالحياد ضد الكتلتين (الشرقية والغربية) اللتان تتقسمان مراكز التقرير على المسرح العالمي، وتبلور المفهوم الحيادي في مؤتمر باندونغ 1955، ثم خلال المؤتمرات الأفرو–الأسيوية.

أما الاتجاه الثاني يمثل الحلقة التوافقية أو المتكاملة، وتشمل الدول الإسلامية والعربية بحكم الانتماءات التاريخية المشتركة، الوحدة والمصير المشترك، وبحكم أن الجزائر هي امتداد جغرافي للعالم العربي والاسلامي .

أما المجال الثالث يمثل حلقة التغاير أو التضارب وتشمل المجموعة الغربية الممثلة في الحلف الاطلسي، التي تدعم الاستعمار الفرنسي لضرب الثورة الجزائرية، وتبني في نفس الوقت أسس الاستعمار الجديد والامبريالية، لهذا تصدت الحكومة المؤقتة لها من خلال وفودها وبعثاتها عبر عواصم العالم المختلفة، والعمل على إقناع هذه الدول في حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره ونيل استقلاله، واستغلال بعض صور التناقض والتنافس داخل المعسكر الغربي، من أجل أبعادها عن فرنسا وإقناعها بان الدعم الذي تقدمه لهذه الأخيرة يوشك أن يؤدي على الاضرار بمصالحها في شمال افريقيا[3]، أما فيما يخص التعاون الحكومة المؤقتة الجزائرية مع الدول الغربية يظل خاضعا لمقتضيات الاستقلال الوطني، ووثيق الصلة بالنضال المعادي للامبريالية، ومندرج وفق التعاون والمصالح المشتركة.[4] بعيد عن الصراع الإيديولوجي الدائر بين المعسكرين الغربي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية والمعسكر الشرقي بزعامة الاتحاد السوفياتي، هذا الأخير يعتبر من قبل الحكومة المؤقتة أثناء حربها السياسية والدبلوماسية حليف موضوعي لما يحمله من دعم مادي ومعنوي للقضية الجزائرية، رغم ذلك فان الحكومة المؤقتة غير معنية بهذا الصراع، وتقف على نفس المسافة بينهما.

تتمثل مميزات وخصائص الدولية للحكومة المؤقتة ، بأن عمل أعضاؤها من خلال تنشئتهم السياسية وتنامي ثقافتهم السياسية إلى تحقيق القيم الإنسانية وتطبيق قوانين احترام حقوق الإنسان ليس فقط على مستوى الشعب

---

1 أحمد بن فليس، السياسة الدولية للحكومة المؤقتة الجزائرية، المرجع السابق، ص 482.

2سليمان الشيخ، الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين ..، المصدر السابق، ص 514.

3 سليمان الشيخ، الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين ..، المصدر السابق، 2003، ص 514.

4 المصدر نفسه، ص ص 510-511. ينظر: أحمد بن فليس، السياسة الدولية للحكومة المؤقتة الجزائرية، المرجع السابق، ص 482.

الجزائري، بل على مستوى العالمي وخاصة على مستوى الشعوب المستعمرة، وهذا ما نجده من خلال التأكيد على تعاطف الحكومة المؤقتة الجزائرية في "إطار ميثاق الأمم المتحدة" مع جميع الأمم التي تتبنى حق الشعوب في تقرير مصيرها، ودعمها لمبدأ أساسي في القانون الدولي والمتمثل في توفير السلم والأمن الدوليين، ومن المظاهر الثقافة السياسية نجد البعد الإنساني لعمل الحكومة المؤقتة المتمثل في توقيعها على اتفاقية جنيف في 1960/06/20 لحقوق الإنسان ، فكانت الحكومة الوحيدة التي وقعت على هذه الاتفاقية دون أن تكون مستقلة[1] .

كما عملت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية على إصدار مرسوم بتاريخ 1958/10/04 يقضي باطلاق سراح أسرى الحرب بلا قيد أو شرط، وبهذا جسدت المبادئ السامية في تعاملها مع الأسرى الفرنسيين، كما عرفتهم بحقيقة الثورة حتى تتلاشى عن أعينهم غشاوة الدعاية الاستعمارية التي تصور المجاهدين كمجرمين وسفاحين وتشويه كفاح الشعب الجزائري من أجل استعادة سيادته[2].

1 عبد الحميد مهري : مدخلة في الربيع الثقافي السابع لمدينة سيدي مزغيش يومي 30 و 31 مارس2005 حول الفكر التحرري وأسئلة التحرر، تحت عنوان : أثر الثورة التحريرية في الثقافة الوطنية.

2 Harbi Mohammed, archives de la révolution algérienne ،op.cit،pp45.

خلاصة:

تفاعل أعضاء الحكومة المؤقتة الجزائرية داخليا وخارجيا، سمح بوضع وتنفيذ السياسيات العامة في المجتمع الجزائري الفتي، حيث مكنتهم ثقافتهم السياسية من نقل المجتمع من النمط المفتت إلى النمط المتكامل، فالنمط الأول كان فيه أغلبية الجزائريين سلبيين في توجهاتهم السياسية نحو النظام السياسي الكولونيالي، ونحو دورهم في المجتمع وكذلك نحو الأخرين (السلطة الاستعمارية والكولون) بحيث لا يشعر الجزائريين بأنهم قادرون على التأثير في النظام السياسي كما أنهم يشعرون بالاغتراب في وطنهم ولا يثقون في الآخرين فهو ما يجعلهم غير متعاونين معهم لأنهم غريبين عنهم، أما النمط الثاني ومن خلال التعبئة الشعبية والتفاف الشعب الجزائري حول ثورته وحكومته المؤقتة، أصبح بموجبه الجزائريين ايجابيين في توجهاتهم السياسية نحو حكومتهم المؤقتة، بحيث أصبحوا مدركين بأنهم قادرون على التأثير في النظام السياسي، كما أن لهم كفاءة وفعالية عالية وهم على استعداد للتعاون مع ما يطرحه الطاقم الحكومي من أجل المصلحة العامة للشعب الجزائري. وبهذا تمكن أعضاء الحكومة المؤقتة الجزائرية من تنسيق وتكامل جهودها مع جهود أفراد المجتمع الجزائري والعمل سويا من أجل تحقيق التطور والرفاهية للمجتمع في إطار الجزائر المستقلة والحرة، وهذا التفاعل استبعد في مضمونه المواطنين الذين لا يشاركون بجهودهم لكونهم غير واعين ويغلب عليهم الخمول والسلبية، ولا يعرفون الغايات والأهداف من السياسات العامة التي تسعى السلطة التنفيذية إلى تحقيقها، وهؤلاء يدخلون ضمن الثقافة السياسية الرعوية الضيقة وهي ثقافة تقف حاجزا أمام تحقيق الأهداف الثورة التحريرية، هذه الأخيرة التي تحتاج إلى مواطنين مشاركين ويتحلون بروح المواطنة، ويدركون بأن إرادة الثورة تبدأ منهم وأنهم هم جوهر الثورة ومحورها، لهذا قال العربي بن المهيدي: "ارمي بالثورة إلى الشارع يحتضنها الشعب".

لهذا عمد رجالات الثورة على طرح ثلاث عناصر أساسية في المشاركة في الثورة، أولاها: الوعي بقضية الثورة وأبعادها، ثانيا الوعي بضرورة القضاء على الاستعمار، وثالثا: الوعي بالأساليب والأدوات المصاحبة بضرورة التغيير.

إن المشاركة المواطنين في العملية التحررية لا يمكن دفعها قدما ما لم تظهر أيديولوجيا واقعية نابعة من ظروف الواقع قادرة على جمع المواطنين وحشدهم في الوقت الذي يتطلب فيه الوضوح الفكري ووضوح الهدف، ولهذا فإن النجاح المشاركة في الثورة يتطلب موقعا إيجابيا من قبل الحكومة المؤقتة ودعما منها بوقوف أمام كافة المعوقات التي تحول دون تحقيق الاستقلال، لأن هذه الحكومة ليست على وعي كامل بكافة الاتجاهات والبدائل وقدرتها المحدودة، وهو ما جعل جهودها تستدعي جهود ومشاركة القطاعات العريضة من أفراد المجتمع.

لعبت الحكومة المؤقتة الجزائرية دورا هاما في التنشئة السياسية ورفع مستوى الوعي السياسي لدى أفراد المجتمع الجزائري، من خلال التعبئة والتثقيف السياسي لدى أعضائها ساهمت في رفع مستوى الوعي لدى أفراد المجتمع، من خلال دمجهم في العمل الثوري الذي يعد هدفا ووسيلة في نفس الوقت، أين بنو استراتيجية يتم من خلالها تدريب المواطنين على الأسلوب الثوري، وفي التعرف على الحاجات والمشكلات وكيفية حلها، وبالتالي تنمية قدراتهم على الاعتماد على أنفسهم، كما تعد استراتيجية لتعديل السلوك، فعن طريق المشاركة في مختلف التنظيمات والمؤسسات الثورية

يتغير السلوك الفردي ويتحول إلى سلوك تنظيمي يتفق مع القيم والمعايير التي يضعها هذا التنظيم، ويتطلبها مع الأعضاء المنتمين إليه فهو يتطلب من الفرد المشارك أن يعدل من سلوكه ويتفق مع تلك القيم والمعايير.

نستطيع أن نسجل من خلال عمل الحكومة تبولر وتنمية الثقافة السياسية لدى أعضائها، فخلال سلسلة الاجتماعات والمداولات التي عقدتها الحكومة أمكننا الوقوف على الاتجاهات والمشارب السياسية، حيث نجد الليبرالي، والاشتراكي وحتى الاسلامي، وأن البعد الحضاري والقيم الوطنية كانت موجودة من خلال مختلف أطوار نشاط الحكومة، كما أن حرية التعبير والنقاش وإبداء الآراء كانت سائدة بين أعضاء الحكومة على الرغم من استئثار الباءات الثلاث بقوة التأثير عند صنع القرار ، ومن المظاهر الدالة على الثقافة السياسية لدى الحكومة الجزائرية هو تمثيلها العميق للإرادة الشعبية ، وهذا ما نستشفه من خلال استجابة الشعب الجزائري للنداءات التي دعته فيها إلى دعم المفاوضين بالمظاهرات كما كان عليه الحال في مظاهرات 11 ديسمبر والفاتح نوفمبر1961 ، و17 أكتوبر 1961 بباريس، ومن المظاهر الثقافة السياسية نجد البعد الانساني لعمل الحكومة المؤقتة المتمثل في توقيعها على اتفاقية جنيف لحقوق الإنسان ، فكانت الحكومة الوحيدة التي وقعت على هذه الاتفاقية دون أن تكون مستقلة (53)[1] .

أعطى عمل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بعد إقليمي وعالمي للثقافة السياسية، حيث نسجل انتصاراتها في المعركة الدبلوماسية والسياسية، فبعد الاعتراف بها من قبل عدد كبير من دول العالم واحتلالها لمكانة بارزة في وسط المجموعة الإفريقية الآسيوية، استطاعت أن تتوصل إلى تحقيق استقلال الجزائر في ظل المبادئ والسيادة الكاملة ووحدة الشعب الجزائري، غير أن عملها نحو الداخل وخاصة على الصعيد العسكري عرف صعوبات كبيرة حيث لم تتمكن من توفير السلاح اللازم للثورة بالكمية المطلوبة، وذلك رغم الأطر التنظيمية المختلفة التي أنشأتها وعلى رأسها قيادة الأركان العامة التي انقلبت على الحكومة وتوجهت لمعارضتها على الرغم من أنها هيئة تابعة لها وفق قرار تشكيلها. وبهذا يمكننا القول أن الحكومة المؤقتة رسخت القيم والاتجاهات السياسية والاجتماعية للشعب الجزائري عبر مسيرتها التي دامت أربع سنوات رغم ظروف الثورة الصعبة، واستطاعت أن تحقق الحرية والاستقلال للشعب الجزائري .

يمكن القول أن الثقافة السياسية لأعضاء الحكومة المؤقتة أخذت منعرج جديد، تمثل في الصراع على مستوى القمة وتغييب القاعدة الشعبية وهذا ما سيخلق فجوة بين الحاكم والمحكوم ، ويشكل لدى الأفراد مجموعة من القناعات بخصوص أدوار النظام السياسي بشتى مؤسساته الرسمية وغير الرسمية، وهذا ما سيلقي بضلاله في الخلاف ما بينها وبين هيئة الأركان العامة وانعكاساته فيما يسمى بأزمة صائفة 1962 .

ويبقى أن نقول أن الفكر السياسي الجزائري في الفترة الاستعمارية عامة وفي فترة الثورة خاصة يبقى خصبا بشكل استثنائي، يمكن أن نحدده من خلال التوجه السياسي الذي عرضه مفجري الثورة على الساحة الجزائرية ومتمثل في توحيد الصفوف في بوثقة واحدة هي جبهة التحرير الوطني الممثل الشرعي للثورة. التي تهدف في الأساس إلى التخلص من الاستعمار الفرنسي.

---

1 عبد الحميد مهري : مدخلة في الربيع الثقافي السابع لمدينة سيدي مزغيش يومي 30 و 31 مارس2005 حول الفكر التحرري وأسئلة التحرر، تحت عنوان : أثر الثورة التحريرية في الثقافة الوطنية.

الفصل الرابع: الثقافة السياسية عند فرحات عباس وبن يوسف بن خدة

أولا: جذور الثقافة السياسية عند فرحات عباس وبن يوسف بن خدة

ثانيا: دور الحركة والوطنية في تنمية الثقافة السياسية عند فرحات عباس وبن يوسف بن خدة

ثالثا: دور الثورة الجزائرية في تنمية وتحديث الثقافة السياسية عند فرحات عباس وبن يوسف بن خدة

رابعا: نماذج من الإنتاج الفكري لكل من فرحات عباس وبن يوسف بن خدة

الفصل الرابع: الثقافة السياسية عند فرحات عباس وبن يوسف بن خدة

تمثل الثقافة السياسية فرعا من الثقافة العامة للمجتمع، وهي تتضمن أنساقا متعددة ومختلفة من الثقافات السياسية بحسب الأجيال والبيئات والمهن، وهي عموما تمثل محصلة تفاعل الخبرة التاريخية والوضع الجغرافي والمعتقدات الدينية والظروف الاقتصادية الاجتماعية لبلد ما.[1]

عرف العصر الذي ولد فيه فرحات عباس وبن يوسف بن خدة سيطرت الاستعمار الفرنسي على كامل التراب الوطني الجزائري، وخمد صوت المقاومة الشعبية، نتيجة سكوت الجزائريين ظاهريا وتركهم لسلاحهم الذي لم يستطع مضاهاة الترسانة العسكرية الفرنسية، وتفشى الظلم والقهر والاستبداد نتيجة السياسية الاستعمارية التي قضت على الأخضر واليابس، من سلب الأراضي والأموال وتشتيت القبائل بهدف تفتيت البنية الاجتماعية الأساسية للجزائر، وإبادة جماعية وتهجير قسري وممنهج، ومحاربة مجموع القيم الاجتماعية من الدين الإسلامي واللغة العربية والتاريخ والعادات والتقاليد وتشويه الثقافة والعمل على القضاء على الشخصية الجزائرية عن طريق مجموعة من الإجراءات القانونية التعسفية، وكذا تحييد الزوايا وتوجيهها حسب مصلحتها والتضييق على المدارس القرآنية وسجن الفقهاء أو قتلهم وحرق الكتب الدينية.

عرف الوضع السياسي الجزائري بعد الحرب العالمية الأولى تشكل تيارات سياسية وفكرية متعددة ومتباينة في ثقافتها السياسية، وكذا منطلقاتها الأيديولوجية، وهذا يتضح من خلال تصوراتها السياسية ورؤيتها للمسألة الوطنية ومشروعها الاجتماعي والثقافي ، وتتجلى لنا من خلال إفرازات الحركة الوطنية: الشيوعية، الاندماجية، الإسلامية أو القومية الوطنية [2]. وهكذا تدرج كل من فرحات عباس وبن يوسف بن خدة من خلال مختلف هذه المؤسسات حتى أصبح لهم مجموعة قيم اجتماعية وسياسية ورصيد معرفي استطاع كل واحد منهما انتهاج النضال السياسي وفق توجهاته وطموحاته وقناعاته.

شكلت الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية في مجموعها المناخ العام لبيئة فرحات عباس وبن يوسف بن خدة التي نشآ فيها، وساهمت بقدر كبير في تحديد ثقافتهم السياسية وإبراز الأفكار المحركة لفكرهم السياسي، من خلال مجموعة القيم والعادات والتقاليد والتعابير اللغوية والفكرية الذي أنتجها المجتمع الجزائري في إطار الانتماء العربي الإسلامي الأمازيغي، وكذا من خلال المشروع الاستعماري الغربي والمنظومة الغربية ومضمونها الثقافي، ومدى تأثيرها على منظومة القيم أي السياسة الفرنسية كوسط سوسيو ثقافي وتأثيرها على الشرائح الاجتماعية وتغلغلها في تركيبة المجتمع لإعادة إنتاج مجتمع يفكر بعقلية المدرسة الأوروبية[3]. بالإضافة إلى التوجهات السياسية التي تتجلى لنا من خلال إفرازات الحركة الوطنية[4]، أين تدرج من خلالها بن يوسف بن خدة وفرحات عباس حتى أصبح لهم رصيد معرفي استطاعوا من خلاله انتهاج سبيل النضال السياسي والكفاح المسلح من أجل تحقيق الهدف المنشود وهو قيام دولة جزائرية مستقلة حديثة.

---

1 Ghassan Salamé, démocraties sans démocrates, fayard, Paris, 1994, PP 106 -107.

2 Sahli (Cherif Mohamed), Décoloniser l'histoire,op.cit, PP 95-96.

3 Mustapha Lachraf Abdelkader, Histoire: Culture et Société, op.cit, p45.

وينظر كذلك: عبد الخالق عبد الله، التبعية والتبعية السياسية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1986.

4 Sahli (Cherif Mohamed), Décoloniser l'histoire,op.cit, PP 95-96.

أولا: جذور الثقافة السياسية عند فرحات عباس وبن يوسف بن خدة

تعتبر شخصية فرحات عباس من أبرز الشخصيات تاريخ الجزائر المعاصر، أثارت الكثير من الدراسات والأطروحات، وهذا من خلال نضاله وتطور فكره السياسي، كأحد النخب المفرنسة في الحركة الوطنية ودوره بعد انضمامه إلى الثورة التحريرية، وهناك من اعتبره اندماجيا متنكرا للهوية الوطنية، والبعض الآخر لا ينفي عنه وطنيته المعتدلة، هذا الاختلاف هو الذي جعل هذه الشخصية تلقى الكثير من الجدل، وكان هذا أكثر شيء جذبني لدراسة هذه الشخصية من خلال ثقافته السياسية.

يعد التيار الإصلاحي العلماني- الاندماجي من أبرز التيارات السياسية التي كان لها الأثر الواضح في مسار الحركة الوطنية وهذا من خلال أطروحاتها الفكرية المنافية لقيم ومقومات المجتمع الجزائري من جهة، ومن جهة أخرى نشاطها السياسي والتنظيمي أثناء تلك الفترة.

يمثل فرحات عباس رؤية جيل من النخبة المتأثرة بالثقافة الفرنسية وذات التوجه الليبرالي التي زاوجت بين الأصالة والارتباط بالجذور وبين ثقافة الغرب التي خلقت قناعات سياسية حول المفاهيم المحددة لعلاقة الجزائر كوطن بالدولة الاستعمارية. التي حددت خصوصيته والعوامل الموجهة له ومكانته في الحركة الوطنية.

ستضع مجازر 08 ماي 1945 حد لأوهام الاندماج والتمثل، وهذا ما تبين لفرحات عباس حيث خابت آماله في فرنسا الديمقراطية، فتطور فرحات عباس وأصبح أكثر راديكالية في مطالبه وهذا من خلال حركة أحباب البيان والحرية، حتى إذا جاءت الثورة، وبعد تردد ويأس في إمكانية التعايش مع الاستعمار التحق بها، ومن خلال معالجة الثقافة السياسية لفرحات عباس سنتاول مساره الصعب بكل تحولاته وإخفاقاته.

أما بن يوسف بن خدة فيعد من أبرز الشخصيات الوطنية الفاعلة في الحركة الوطنية والثورة الجزائرية، ويمثل رؤية المثقفين الجزائريين الذين آمنوا بالأمة الجزائرية وبالوطن الجزائري، فكان خيارهم تبني التوجه الاستقلالي الذي أفرز قناعات سياسية حول المفاهيم المحددة لعلاقة الجزائر كوطن بالدولة الاستعمارية، بالاعتماد على أطروحات فكرية مؤكدة لقيم ومقومات المجتمع الجزائري التي أعطاها ثقل في الأوساط الجزائرية وحدد تصوراتها السياسية ورؤيتها للمسألة الوطنية ومشروعها الاجتماعي والثقافي. فأصبح التيار الاستقلالي المرجع الأساسي للعمل السياسي لدى بن يوسف بن خدة، والإطار الذي حدد الأهداف والرؤى وبرر المواقف والممارسات لديه. كما شهد المسار السياسي والثوري لبن خدة مرحلتين مفصليتين ، الأولى متمثلة في مرحلة الانتقال من العمل السياسي السلمي إلى العمل المسلح والتي عرفت بأزمة حركة انتصار الحريات الديمقراطية، والثانية في مرحلة الانتقال من الجزائرية الفرنسية إلى الجزائر المستقلة أو ما يسمى بأزمة صائفة 1962، كما تقلد عدة مسؤوليات وأوكلت إليه عدة مهام من خلال حركة انتصار للحريات الديمقراطية، أو داخل جبهة التحرير الوطني والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، أين اتضحت قدرته على القيادة والتأطير والتنظيم وبأداء احترافي وبدون أية خلفية إيديولوجية أو حسابات سياسة، أو رغبة في السلطة، إن هذا الثراء الوجودي الفعلي هو الذي جعل هذه الشخصية تلقى الكثير من الجدل.

I. التنشئة الأسرية والاجتماعية

تمثل الأسرة والتنظيمات المحلية أولى المؤسسات الاجتماعية والرسمية التي قامت بعملية التنشئة الاجتماعية والسياسية لدى فرحات عباس وبن يوسف بن خدة، وترتكز هذه الجماعات على أساس المواجهة الشخصية والمباشرة.

تعتبر الأسرة المرجعية الأولى في التنشئة السياسية، وخاصة في مجتمعنا الذي مازال يسوده نسق العائلة الممتدة، أين يتم من خلاله صقل الطفل وإعداده لعملية التحصيل المقصود في المدرسة، وأي هفوة تقترف في هذه المرحلة تصبح بذرة للاضطراب والانحراف، إن الأسرة، وإن كانت الوسط الأول الذي تتم من خلاله عملية التطبيع مع السلطة (الإدارة الاستعمارية)، فإن الطفل لا يتلقى تقاليد المجتمع وقيمه وعاداته ومعاييره تلقياً محايداً كما يتوهم البعض، فهو ينتقي ويصوغ ما تلقاه وفق فردية لا يشاركه فيها أحد، وهذا هو سر التغاير بين الأجيال، فلا يمكن أبداً أن تنتقل الأنساق الثقافية والاجتماعية انتقالاً آلياً من جيل إلى جيل، إلا إذا تحجرت التنظيمات الاجتماعية[1] ، كما أن الجماعة نفسها لا تقتصر على مجرد نقل الثقافة، أي أنها ليست ممراً للتراث الاجتماعي والثقافي فحسب، بل إنها تصل الأفراد بواسطة شبكة من العلاقات وتوزيع الأدوار وتحديد المكانة والوضعية الاجتماعية وتزودهم بمقاييس للحكم أو ما يسميه "رالف لينتون" بمركب القيم والاتجاهات التي تصبح في ما بعد نماذج للولاء والانتماء بحيث يعجز الفرد عادة عن التخلص من تأثيراتها وقوانينها خشية النبذ والحرمان[2].

أ. عند فرحات عباس

يعد السياق الاجتماعي والثقافي وكذا الاتجاهات والقيم السائدة في المجتمع المحلي والوسط العائلي لفرحات عباس من أهم التصورات والمعتقدات والقيم السياسية التي ستتشكل لدى الطفل فرحات عباس، بالإضافة إلى تغذيه من التقلبات السياسة الاستعمارية الفرنسية والتحولات التي سيعرفها الشعب الجزائري من خلال الحركة الوطنية والثورة الجزائرية، زائد التطورات الدولية التي عرفها عصره كلها عوامل تأثير وتأثر ستفرزها شخصيته، وهذا ما يعرف بالاقتراب النفسي والاجتماعي للتنشئة السياسية وتداعيتها على ثقافته السياسية.

ولد فرحات المكي عباس[3] يوم الخميس 24 أوت 1899 من أسرة فلاحية صغيرة تنتمي الى قبيلة بني عافر الجبلية التابعة لبلدية الطاهير المختلطة المطلة على البحر الأبيض المتوسط، والتابعة لعمالة قسنطينة، وهي مرتكزة على الأصالة والتقاليد. جده أحمد عباس حضر نزول الفرنسيين بالجزائر واحتلالهم لها، واشترك في مقاومة جيش الاستعماري بقيادة "سان أرنو" St.Arnaud الذي غزى المنطقة وأحرق القرى والدواوير عام 1852 وقتل الأبرياء ونهب الثروات[4]. مما دفع جد فرحات عباس من حمل السلاح من جديد ضد الجيش الفرنسي من خلال مقاومة الشيخ الحاج محمد المقراني والشيخ الحداد في عام 1871، إذ كانت كل قبائل منطقة التل في الشرق الجزائري معنية بهذه الانتفاضة ومن بينها دوار جد فرحات عباس[5]، ومع هزيمة مقاومة المقراني والحداد، قررَّت السلطات الفرنسية حجز ممتلكات

---

1 ينظر إلى مفهوم التنظيم الاجتماعي في مدخل الرسالة.

2 محمد العربي ولد خليفة، المهام الحضارية للمدرسة والجامعة الجزائرية، مساهمة في تحليل وتقييم نظام التربية والتكوين والبحث العلمي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د، ت، ص: 41 وما بعدها.

3ينظر الملحق رقم (03): نسخة من شهادة الميلاد فرحات عباس

4 Ferhat Abbas, Autopsie d'une guerre, op.cit,pp : 160-161.

5 Charles Robert Ageron, Politiques colonial au Maghreb,France:P.U.F,1972,pp..219- 220.

القبائل الثائرة والمقدرة بـ500 ألف هكتار[1] ، مع دفع غرمات مالية عالية كما صادرت فرنسا الغابات والأراضي الصالحة للزراعة، ووزعت على المعمرين[2]. وبهذا عانت عائلة فرحات عباس من السياسة الفرنسية التي إرتكزت على الإستيلاء على الأراضي، والقضاء على النظام العقاري القبلي، وتفكيك بنى المجتمع، خاصة مع ظهور قانون مجلس الأعيان أو ما يسمى (Senatus consult)[3] سنة 1963 الذي نص على القضاء على مبدأ جواز تقسيم وتجزئة الأراضي العامة، وأشار لتكوين الملكية الفردية التي يمكن التخلي عنها للمستعمرين لقاء بعض المال[4]. وبهذا أصبح جده مجرد فلاح بسيط في الأرض، وهكذا أصبحت الأرض تسير وفقا للقيم الثقافية الفرنسية ذي التوجه الرأسمالي والمستندة على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج. فنشأت بالتالي في المجتمع الجزائري الملكية الفردية، وإنجر عن هذا نزع الصفة الإجتماعية عن العلاقات الاقتصادية الضعيفة القائمة في الوسط الجزائري وإلى إنحلالها. فحررت الملكية الفردية للفلاحين الجزائريين من العلاقات الاجتماعية القبلية ، وبدون أن يملأ هذا الفراغ بعلاقات أخرى، فلم يعد المجتمع الجزائري ذلك الكل الهرمي، بل أصبح عبارة عن عائلات صغيرة منفكة ومتحررة من الروابط الاجتماعية السابقة، وأمام سلطة سياسية وقوة عسكرية تابعين لها، غريبة عنهم من حيث الدين واللغة والقيم والعدالة والتعليم والاقتصاد.[5]

ومع إقرار نظام التسجيل المدني في الجزائر في 1881 م اختار جده لقب العائلة " عباس" لتسجيله في الحالة المدنية ليكون لقبا للعائلة بدل اللقب الذي عرفت به من قبل وهو " ابن داوي" "Bendaoui " وأسباب اختيار جده لهذا اللقب فهو يعود إلى اسم الجد الثاني لفرحات عباس.[6]

كان الطفل فرحات عباس مرتبطا جدا بأمه "معزة عاشورة بنت علي" وبحكاياتها في سهراتهم الليلة فكان ينصت إليها كثيرا، ومتعلقا بها فكانت تحكي له عن دخول الفرنسيين إلى منطقتها والمعارك التي خاضتها قبيلة بني عمران، و تربط ذلك بعقاب من الله للمسلمين لأنهم أهملوا دينهم ولم يطبقوه مثل النصارى واليهود[7]. بالإضافة إلى اتصاف أمه بالتسامح بالتسامح والكرم، حيث كانت تتألم لألام الضعفاء ومحبة للفقراء تقدم لهم الأكل واللباس والمال، هذا أثر في تنشئة فرحات عباس وفي مساره النضالي وفي ثقافته السياسية .

---

1 عبد الحميد زوزو ، دور المهاجرين الجزائرين بفرنسا في الحركة الوطنية الجزائرية ما بين الحربين 1919 -1939، المرجع السابق الذكر،ص 38 .

ويقدر "روبير أجرون" الأراضي القبائل المحجوزة بمائة ألف (100 ألف) هكتار. ينظر: Charles Robert Ageron, Politiques coloniales au Maghreb,op.cit.,p.282.

2Ibid, p :282.

3 إستهدف قانون مجلس الأعيان " Senatus consult " تكوين الملكية الفردية وتشكيل الدوار في مكان القبيلة .ويعبر متغير الملكية عن الإرادة في الانتقال بالمجتمع الجزائري من مرحلة ما قبل الرأسمالية إلى مرحلة الرأسمالية بقيمها، وبالتالي الدخول والخضوع للقوانين الاقتصادية الرأسمالية، وفي هذا أزلت العقبات والعراقيل المتعلقة ببيع وشراء العقار بشكل يسمح بتوسع عملية الإستيطان، وأدخلت آليات النشاط الإقتصادي للنظام الرأسمالي .وأما الهدف الثاني فيترتب عن الأول، إذ بعد خلق الملكية الفردية، وانفصال الفرد عن القبيلة، اقتضى الأمر إعادة تجميع عدد من الأفراد المتحررين من الروابط التقليدية السابقة في إطار ما يسمى بالدوار، والغرض منه تفتيت القبائل بشكل يسهل عملية بيع وشراء الأرض، وإقامة المستوطنات وتسهيل حصول الأوروبيين على الأراضي جد خصبة. ينظر: Pierre Bourdieu,Sociologie de l'Algerie,France:P.U.F.,1963,p.63.

4 الهواري عدي، الإستعمار الفرنسي في الجزائر: سياسة التفكيك الإقتصادي والإجتماعي1830 - 1960، ترجمة :جوزيف عبد الله، لبنان:دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، 1983 ،ص 61.

5 الهواري عدي، الإستعمار الفرنسي في الجزائر...، المرجع السابق، ص 61.

6Benjamin Stora, Zakya Daoud, , op.cit,. p p : 162-163

7Ferhat Abbas, Autopsie d'une guerre ,op.cit. p :162.

ساهمت أسرة فرحات عباس في ترسيخ المبادئ الإسلامية لديه، كانت أمه محافظة مطبقة لشعائر الإسلام متواضعة تحب أولادها أكثر من نفسها ومستعدة لأن تضحي بحياتها من أجلهم[1]، توفيت سنة 1948 أي ثلاث سنوات بعد موت زوجها. وبهذا رسخت في ذهن الطفل فرحات تعاليم الدين الإسلامي، حيث كان يرى أن إهمال الدين الإسلامي جريمة، يعاقب عليها الله فلذلك لم يتخل يوما عن احترامه وتقديره ودفاعه عن الدين الإسلامي،.حيث يقول في هذا الصدد: ((أن الإسلام سيبقى الغداء والمحرك الأساسي للمقاومة الجزائرية))[2] وأن حب أمه له و تواضعها وإيمانها بالله أثر في نفسيته كثيرا، فتعلم منها التواضع وحب الفقراء، والعمل على تحسين أوضاعهم وإسعادهم[3].

كان الطفل فرحات عباس في صغره يخالط أترابه من الأطفال، يلعب معهم ويتسابقون مع بعضهم، ويتعلمون المصارعة ، وهذه العوامل بقيت مغروسة في ذهنه طوال حياته، فكان يشعر بالسعادة عند زيارته لهذه المنطقة، وكان يقول بأنه كان يسعد كثيرا بلقاء أناس بسطاء لم تفسد السياسة عقولهم، فبساطتهم مستمدة من طبيعتهم البسيطة، وحياتهم المتواضعة.[4]

كان والده السعيد بن أحمد عباس، مجرد أجير في مزرعة يعمل 15 ساعة في اليوم مقابل 150 فرنك فرنسي قديم[5]، ، تكفل خلالها بتوفير المعيشة لعائلته الكبيرة المتكونة من سبع بنات، وخمسة ذكور، الابن الأكبر عمار تمكن من تولي منصب قايد [6]، أما أحمد فكان كاتبا مساعدا ببلدية الطاهير المختلطة وأخوه الثالث حميد كان طالبا بجامعة باريس باريس فرع الحقوق توفي في سن الخامسة والعشرين بسبب مرض خطير وأخوه الرابع محمد الصالح تلقى تكوينا مهنيا في الفلاحة[7] .

في سنة 1880 تعرف والده السعيد على رجل سياسي فرنسي كان مستشارا عاما في بلدية جيجل ومالكا لمزرعة في دوار فرحات عباس اسمه "دانيار دي فيجي" (Dasnière de Figie) تمكن والده من إقامة صداقة معه، واشتركا معا في تجارة الأبقار، تمكن من جمع أموال واشترى بها أراضي زراعية، وهذه العلاقة مكنته من وظيفة قايد(caïd)[8] في بلدية ستراسبورغ أولا (حاليا بلدية الأمير عبد القادر)[9] الكاملة السلطات وهي مسقط رأس والده

---

1 Benjamin Stora, Zakya Daoud, op.cit, p p : 19 - 20
2 Ferhat Abbas, le jeune algérien, op.cit, p :19.
3 Ibid, p20.
4 Ibid, p p : 162-163
5. Ibid, p.161.
6 Amar Naron, Ferhat Abbas, oũ les chemins de la souveraineté, op.cit, p : 27
7 Jacques Bouveresse, Les délégations financières Algériennes 1898 -1945, t 2, ed, université de Nancy II. France, 1979, p : 897

8 وقد خلق الإستعمار الفرنسي فئات وسيطية بينها وبين السكان الجزائريين ، وتشمل هذه الفئة الوسيطية القياد والباشاغات، والتي كانت تشكل سابقا النخب القديمة والنبلاء، وبعض المرابطين، المرتبطين كثيرا بالقبائل وشكلوا تأطيرا طبيعيا، سمح بتوفير الأمن والنظام والسكينة العامة .وأصبحت هذه الفئة الوسيطية في خدمة المستعمر، فتمت القطيعة بين هذه النخبة الجديدة والجزائريين المحرومي،.وهؤلاء أصبحوا مرتقين جدد في ظل النظام الإستعماري، بفضل إمتلاكهم لموارد سياسية كالثروة، ودخول أبنائهم المدارس الفرنسية والتكلم باللغة الفرنسية، والتشبع بالثقافة الفرنكفونية.

9 هذه البلدة التي أسسها المحتلون في حدود 1875 أخذت اسم عاصمة الألزاس ستراسبورغ، وذلك بقرار من الحاكم العام بالجزائر رقم 1872/4/17/10 وأصبحت بلدية بلدية كاملة السلطات في سنة 1873 مساحتها 3555 هكتارا قسمت إلى 65 وحدة زراعية ومنحت ل 36 عائلة جاؤوا من فرنسا من بينهم 15 عائلة من الألزاس واللورين و44 عائلة جزائرية وصل سكانها سنة 1901 إلى 1710 ساكنا بينهم 145 فرنسيا و 16 من إيطاليا و أسبانيا وغيرهم، وهي بلدية زراعية بالدرجة الأولى تختص في زراعة الحبوب والكروم وتربية الأبقار والأغنام والماعز و الأحصنة والبغال. أنظر : Yves Courriere, L'heure des colonels…, op.cit, 146.

9. Yves Courriere, L'heure des colonels…, op.cit, 146.

وأمه[1] . لكن القانون يمنع وجود القياد في البلديات ذات السلطات الكاملة، فنقل والده إلى دوار بني سيار في بلدية الطاهير الطاهير المختلطة ، ولكن بسبب وقوع خلاف بينهم وبين قايد آخر في تلك المنطقة، نقل والده إلى منطقة أحجار الميس (بوعفرون) التابعة دائما لبلدية الطاهير المختلطة، وذلك في سنة 1889 وبقى فيها إلى أن ترقى إلى منصب آغا شرفيا ثم أحيل على التقاعد سنة1928 ، قد نال السعيد عدّة أوسمة[2] منها وسام الفارس سنة 1918(chevalier) ، وسام الضّابط سنة 1925 (officier)، وسام القائد سنة 1931 (commandeur)،وفي 1927 أصبح إبنه عمّار قايد للطاهير مكان أبيه[3].

ب. **عند بن يوسف بن خدة**

أما بن يوسف بن خدة فولد بعد 21 سنة من ميلاد فرحات عباس، بالتحديد في 23 فبراير 1920 [4] بالبرواقية [5] ، من أسرة محافظة، وعائلة معروفة بالصلاح والتقوى، والده "عبد العزيز بن شيخ محي الدين بن خدة" من مواليد 1884 وكان قاضيا[6]، كما أن جده كان أيضا قاضيا مشهورا بالبرواقية[7]، يلتقي نسبهم مع نسب "الأمير عبد القادر" في جدهم المشترك "قادة بلمختار" ، الذي يعود نسبه إلى أهل البيت "سلالة علي بن أبي طالب"[8]، وأمه "حنيفة "حنيفة ديكاي"، من أسرة محافظة، كان بن يوسف ثالث بين إخوته الستة: فنجد عبد الحليم البكر، الحسين، إبراهيم، محمد وبنت واحدة تسمى صليحة[9]، وقد اختار له أبوه اسم الولي الصالح سيدي بن يوسف صاحب مليانة.

تتضح طبيعة الوسط الثقافي والفكري الذي تربى وترعرع فيه الطفل بن يوسف بن خدة، وكذا الاتجاهات والقيم السائدة في المجتمع المحلي والوسط العائلي لبن يوسف بن خدة، من أهم التصورات والمعتقدات والقيم السياسية التي ستتشكل لديه، حيث كان والده "عبد العزيز" أديبا ومثقفا بالثقافتين العربية والفرنسية، خريج المدرسة الثعالبية[10] ، حافظ لكتاب الله، تقلد عدة مسؤوليات سامية من بينها خوجة عند نائب عامل العمالة " sous préfet" بالمدية سنة 1913، ثم قاضيا بمدينة القل التابعة لعمالة قسنطينة سنة 1914، لينتقل بعدها سنة 1916 إلى البرواقية بقي فيها

---

1. Ibid.

2 الملحق رقم (05): الأوسمة التي نالها السعيد عدّة والد فرحات عباس

3 Ferhat Abbas, autopsie d'une guerre ,op.cit, p: 161.

4 بن يوسف بن خدة، جذور أول نوفمبر 1954، المصدر السابق، ص 601.ينظر كذلك: محمد عباس، رواد الوطنية ...، المرجع السابق ، ص 98.

5 تبعد البرواقية حوالي 30 كلم جنوب ولاية المدية، في قلب الأراضي الريفية الوعرة، والتي تكثر فيها الأشجار المثمرة نتيجة خصبة أراضيه.

6 الجودي بخوش، دور بن يوسف بن خدة في الثورة التحريرية (1954-1962) دراسة تاريخية، تحت إشراف: مسعودة يحياوي مرابط، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة الجزائر (يوسف بن خدة)، 2006-2007، ص 19.

7 نور الدين حاروش، مواقف بن يوسف بن خدة (النضالية والسياسية، المرجع السابق، ص 91.

8 الجودي بخوش، المرجع السابق، ص 19.

9 المرجع نفسه.

10 فتحت المدرسة الثعالبية في عهد الحاكم الفرنسي (شارل جونار) سنة 1904، رغم أن مرسوم إنشائها صدر منذ سنة 1850. تعد ثالث مدرسة أنشأتها فرنسا في كل من تلمسان وقسنطينة والجزائر العاصمة، هذه الأخيرة كان مقرها الحي القصبة بقرب ضريح "عبد الرحمان الثعالبي"، كانت تهدف الى تخريج عدول وقضاة في قانون الأحوال الشخصية الإسلامية في مسألة الزواج والميراث والطلاق الذي بقي معمولا به في سنوات الاحتلال، وكذلك تخريج مترجمين من اللغة العربية الى اللغة الفرنسية والعكس.درّس فيها علماء أجلاء مثل: "الشخ عبد القادر المجاوي"، "الشيخ السعيد" "عبد الحميد بن سماية"، "محمد ابن أبي شنب"، ينظر:نور الدين حاروش، مواقف بن يوسف بن خدة (النضالية والسياسية)، المرجع السابق، ص 91.

مدة سبع سنين، ثم انتقل إلى مازونة بعمالة وهران وبعدها إلى شرشال، وفي سنة 1929 عاد إلى عمالة قسنطينة، لكن أدركته المنية عن عمر لا يتجاوز السن الخامسة والأربعين [1].

تعد التنشئة الاجتماعية التي ترغرع فيها بن خدة هي التي جعلت تمسكه بالخلق الإسلامي والتي كانت له سلاح رافقه خلال حياته وكانت له سندا فكريا وإيديولوجيا تجسد مع مرور الوقت. [2]

أصبح الطفل بن يوسف بن خدة يتيما وهو في سن الحادية عشر (11)، وتولى أخوه الأكبر عبد الحليم[3] مسؤولية العائلة، حيث يذكر بن يوسف أن أخاه ضحى بحياته من أجل إعانتهم وتربيتهم[4]، وتحمل جميع المصاريف الدراسية التي كان بن يوسف في أمس الحاجة إليها.[5]

II. الأوضاع الاقتصادية

أ.عند فرحات عباس

ولد فرحات عباس في منطقة جبلية معزولة وفقيرة تقع على حواف سلسلة جبال البابور المقابلة لسهل جيجل ، سكان هذه المنطقة ينتمون لقبيلة بني عافر، والجزء الشمالي منها ينتمي سكانه لقبيلة بني سيار، وهي قليلة الكثافة السكانية كبقية المناطق الجرداء بجيجل، ويمارس سكانها النشاط الفلاحي المعاشي ذو مردود ضعيف يتمثل خاصة في زراعة أشجار الزيتون، والتين، والشعير، والبصل، والثوم، وتربية الماعز، والدجاج والقليل من الأبقار[6].

تعتبر الجزائر قبيل الاحتلال الفرنسي من الدول الأكثر إنتاج زراعيا في منطقة البحر الأبيض المتوسط، فالفلاحة الجزائرية كانت قائمة على تحقيق الإكتفاء من جهة، وعلى التصدير من جهة أخرى بمساهمتها في التجارة الدولية إذ كانت رائدة في تصدير الحبوب، بما تصدره سنويا للدول الأوروبية خاصة فرنسا، والفلاح الجزائري كان محدود الإمكانيات المادية، وخاصة الآلات الصناعية، وتفكيره كان مرتبطا بالزراعات الحمضيات والعنب .أما كروم النبيذ فكانت زراعته منعدمة، لكون الإسلام يحرم النبيذ باعتباره من المسكرات، وبهذا فإن العجلة الاقتصادية كانت مرتبطة بالقيم الاجتماعية والدينية للمجتمع الجزائري[7].

---

1 الجودي بخوش، المرجع السابق، ص 19.

2 يتضح توجه بن خدة الإسلامي من خلال إنشائه لـ"حركة الأمة" في 21 ماي 1990 بعد الانفتاح السياسي الذي عرفته الجزائر من خلال دستور 1989، وهي حركة سياسية كانت تدعو إلى التشبث بقيم أول نوفمبر 1954 والتي تدعو إلى قيام دولة جزائرية دمقراطية اجتماعية ذات سيادة في إطار المبادئ الإسلامية، والمقصود بها: التمسك بالقيم الوطنية والثقافية والحرية، والرجوع إلى الديمقراطية في الاختيارات الشعبية، إضافة إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، ويرى بن خدة أن اتجاه الحركة لا يمكن أن يكون اشتراكيا ولا رأسماليا بل إسلاميا، كما أسس مع شيخ أحمد سحنون وعبد الرحمن كيوان هيئة التضامن الإسلامي الجزائري والتي كانت تصب كذلك في توحيد التيار الإسلامي منددة في نفس الوقت من انقلاب 1992 –من وجه نظرهم-. والخرق الخطير لحقوق الإنسان . ينظر: بن يوسف بن خدة، شهادات ومواقف، المصدر السابق، ص ص 372-375. ينظر كذلك:: نور الدين حاروش، مواقف بن يوسف بن خدة النضالية .. ، المرجع السابق، ص 143.

3 يذكر سليم بن خدة (نجل بن يوسف بن خدة) في حوار لي معه عبر الهاتف أن عمه عبد الحليم كان من نشطاء الكونفدرالية العامة الاتحادية للشغل confédération général du travail وهي ذات توجه شيوعي ثوري يجمع بين المطالب المهنية الاجتماعية والمطالب الثورية ضد الهيمنة الكولونيالية.

4 نور الدين حاروش، مواقف بن يوسف بن خدة ..، المرجع السابق، ص 91

5 الجودي بخوش، المرجع السابق، ص 20.

6 Benjamin Stora, Zakya Daoud, , op.cit, p p : 18 – 19

7 محمد بلقاسم حسن بهلول، القطاع التقليدي في الزراعة بالجزائر، الجزائر:المؤسسة الوطنية للكتاب، 1985 ،ص ص 115-117.

عمد الاستعمار الفرنسي بعد توطيد أقدامه في الجزائر على القضاء على المقومات الاقتصادية للشعب الجزائري، حيث سخر إمكانياته لهدم العناصر الأساسية للإنتاج الزراعي الذي يعتبر المورد الرئيسي والوحيد للعيش بالنسبة للجزائري، بانتهاجه سياسة مصادرة الأراضي التي اكتست أشكالا مختلفة من خلال مجموعة من الإجراءات والقوانين الجائرة، بداية من مصادرة أراضي الدولة بضم أراضي الوقف بموجب قرار 08 سبتمبر 1830، مرورا بقانون السناتوس كوسنلت لسنة 1863 الذي يسمح ببيع الأراضي المشاعة في المزاد العلني، زيادة على مصادرة الأراضي والأملاك العقارية الجزائرية بمقتضى قانون وارني 1873 وقانون 1887، اللذان يسمحان بإقامة الملكيات الفردية داخل الملكية الجماعية للقبائل والأعراش[1]. أشهر عمليات الحجز التي تمت بعد ثورة المقراني والحداد 1871 بوسط وشرق البلاد والتي مست عائلة فرحات عباس –كما أشرنا سابقا–، أين قدم أكثر من 100000 هكتار للمستوطنين القادمين من منطقة الألزاس واللورين[2] .

وبهذا أوجدت السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر نظام الإقطاعي بحوزة الكولون ، حيث ما بين 1840-1950 تمت مصادرة أكثر 2700000 هكتار من أخصب الأراضي ، ولم يعد يملك الجزائريون سوى 7% من أراضي الساحل وكلها أراضي وعرة وجبلية[3]، مردودها ضئيل لا يتجاوز 5 قنطار في الهكتار، هذا مرده إلى ضعف الإمكانيات المادية والتقنية اضافة لارتباطها بالظروف المناخية[4]، نتج عنها مجاعات متكررة 1867، 1892، 1897، 1905، 1917، 1920 وأزمات اجتماعية في أوساط الجزائريين[5] ، أدت إلى انحلال فئة الفلاحين وإنتاج فئة جديدة جديدة أعظمها من أنصاف البدو تعمل في مزارع الفلاحين كخماسين وفلاحين موسمين وعمال مأجورين، وزيادة ظهور طبقة اجتماعية جديدة تسمى البروليتاري (العامل اليومي) أكثريتهم نزحوا من القبائل المحاربة والغنية نحو المدن الصناعية6، وأنشأو بيوت قصديرة على حافة المدن وعلى أطراف مزارع الكولون[7]، وامتهنوا مهن صغيرة جديدة كالقهوجي والبواب والحمال والاسكافي...، والنقل الحديدي، وأعوان إداريين، ومراقبين داخليين في الثانويات، وأئمة...[8]. وأئمة...[8]. بهذا تم تغير تركيبة البدو والريف والقضاء على الثقافة الفلاحية بتعزيز الحياة الحضرية والتمدن ، وهذا زيادة إلى إلى إحلال اقتصاد الرأسمالي الذي يملك قواعده المعمر مكان الاقتصاد المحلي التقليدي الذي كان يسير عليه الجزائري .

تعتبر التحولات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، الأرضية التي شكلت التصور السياسي والبعد الإيديولوجي لدى فرحات عباس، فمن هذا الواقع استلهم تجاربه الثقافية والسياسية والتي تبلورت في شكل حركة مطلبية من خلال مختلف أطوار نضاله السياسي، مركزا على تحسين أوضاع الفلاحين بإدخال إصلاحات حقيقية وعاجلة لتغيير معالم الريف الجزائري بالاهتمام بالبنية التحتية والخدماتية كالمدارس والمستشفيات وكذا

---

1 الجيلالي صاري، محفوظ قداش، المقاومة السياسية 1900-1954..، المرجع السابق، ص 124.

2 يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية 1830-1954، المرجع السابق، ص34.

3 عبد الحميد زوزو، الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الحربين **" 1914** -1939"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2007، ص 40.

4 C.R Ageron, les Algériens musulmans et la France 1871-1919, presses universitaires de France, Paris, 1968, p :794.

5 يحي بوعزيز، سياسة التسلط...، المرجع السابق ص 40. ينظر كذلك:

Docteur Morand, Episode de L'épidémie de 1866 (et considération qui en découlent sur contagion et les quarantaines), extrait du bulletin de la société de médecine d'Alger, 1er semestre 1867. Imprimante Duclaux, rue du commerce, Alger, p :25.

6 Ferhat Abbas, Le jeune algérien, op.cit, p p : 29 - 31

7 C.R Ageron, les Algériens musulmans et la France, op.cit,1167

8 Ibid, p : 1167.

تحسين أوضاع الفلاحين بإرجاع الأراضي المسلوبة منهم وبتخفيف الضرائب عليهم، وتوفير الإمكانيات من أجل تحسين مردودهم الزراعي[1].

ويشير فرحات عباس من خلال كتاباته عن هذه الفئة قائلا: ((هؤلاء الناس أحبهم ويبادلونني الحب ومنذ دخولي عالم السياسة فكرت لأول مرة في ترقية هؤلاء الفلاحين فهو الهدف الأسمى لكل سياسية محترمة حلمي الوحيد، كان أن أرى الفلاح ينام في سريره بعد أن يأكل جيدا ويقرا جريدته))[2] . كما يروي لنا فرحات عباس أهم المعالم المأسوية المأسوية التي شاهدها في طفولته والمتمثلة في عملية جمع الضرائب على الفلاحين الجزائريين الفقراء المعدمين الغير قادرين على تسديدها، حيث يقول: ((كنت أتذكر جيدا وأنا طفل في المدرسة القرآنية جباة الضرائب عندما يأتون في منتصف سبتمبر من البلدية المختلطة (الطاهير) لجمع الضرائب كانوا يمكثون في بيتنا حوالي عشرة أيام إنه فرق واضح بيننا وبين الفرنسيين، هناك مشهد، ولكنه مشهد مأساوي رأيته بعيني، الفلاحون الفقراء الذين كانوا لا يستطيعون دفع ضرائبهم، يتعرضون للعقاب حيث تعرى رؤوسهم، وتربط أيديهم إلى الخلف، أسأل أعيان الدوار :لماذا هذا العقاب؟ فيجبونني بقولهم :إن والدك ليس قاسيا، القايد مقراني كان يقيدهم، ويسفك اللبن فوق رؤوسهم ليتجمع الذباب لإزعاجهم، وقد توصلت إلى سرقة الأموال من أمي لأدفعها لهؤلاء الفلاحين لتحريرهم، حيث ينقصهم فرنكان أو ثلاثة فقط، هذا شيء مؤلم لي كثيرا))[3] .

وهنا نشير إلى موقفه من والده السعيد، حيث كان يعارض تصرفاته اتجاه الفلاحين، وكذا خدمته اللامشروطة للاحتلال، ويقول عن والده: ((إنه لم يكن من طراز هؤلاء الرجال العظماء الداعين إلى تحسين وضعية الفلاحين، بل كان مجرد مالك أراضي يرتدي برنوسا أحمر يفتخر به كثيرا، ولا تهمه إطلاقا وضعية فلاحيه)) .[4]

من خلال هذا التصادم بين فكر ورؤية فرحات عباس ووالده السعيد، يبين مخزون الاجتماعي الذي سيترسخ في الثقافة السياسية لدى فرحات عباس، حيث كان دائم الصلة بينه وبين المنطقة والفلاحين البسطاء، ويصف فرحات عباس فئته الاجتماعية التي ينتمي إليها بقوله: " أنا من العامة الذين سلبت حقوقهم، وظهورهم مقوسة إلى الأرض تبحث عن الخبز المفقود مغطاة بالجراح والثياب الرثة ...أنا منبوذ وسط المنبوذين"[5].

يتبين من خلال مخلفات السياسة الاستعمارية التي عايشها فرحات عباس في طفولته ستصطدم لا محالة مع فلسفة الحق والعدل والحرية التي سيتشبع بها بعد التحاقه بالمدرسة الفرنسية، وكذا تنشئته الأسرية التي ستخلق لديه مناعة ضد كل ما يصب من أفكار كولونيالية تريد طمس كل ما له صلة بالقيم الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للشعب الجزائري، وبهذا ستتشكل لدى الشاب فرحات عباس ثقافة السياسية متشبعة بالثقافة الفرنسية ولكن مرتبطة بأصالة ومبادئ وقيم الشعب الجزائري، إذ يقول في هذا الصدد:((إن ثقافتنا لم تفصلنا عن شعبنا بل بقي فكرنا دائما عالقا

---

1 Ben jamin stora, zakya daoud , ,op.cit ,p:46

2 فرحات عباس : ليل الاستعمار ،المصدر السابق، ص128.

3 Benjamin Stora, Zakya Daoud, op.cit, p p : 26-27

4حميد عبد القادر، فرحات عباس، المرجع السابق ، ص :22-23.

5 Ferhat Abbas , éditorial de L ' entente Franco - Musulmane, N. 32, du 15 Mai 1937.

لاصقا بأولئك الذين بقوا وراء القافلة))[1]، كما كان يتقاسم أنين ووجع الفلاح الجزئري البسيط إذ يردف قائلا: ((...إني أتألم لألمك، أيها الأخ العزيز ! فأنا أنت وأنت أنا...))[2]، هذا التزاوج الفكري الذي لازم فرحات عباس والذي جعل منه رجل كل المراحل التاريخية بدون منازع نظرا لقدرته على التكيف مع الأوضاع المستجدة، والتي رفعته أن يتربع طيلة الثلاثينات والأربعينيات على مسرح الحركة الوطنية الجزائرية، كزعيم معتدل نظرته في إقامة دولة جزائرية متسامحة ومتفتحة تعيش فيها جميع الفئات السكانية دون تمييز بين المسلمين الأهالي والأوروبيين لكن هذا الطموح اصطدم بعقدة الكولونيالية التي كانت عقبة عثرة أمام هذا الحلم،وعلى هذا الدرب ظل فرحات عباس يسعى للحصول على اعتراف من الإدارة الاستعمارية بالأهالي كمواطنين متساوين في الحقوق والواجبات مع المعمرين الذين ظلوا يرفضون مثل هذه الطروحات والأفكار، مما سيدفعه لاحقا الى الالتحاق بصفوف القوة الثورية المتمثلة في جبهة التحرير الوطني بعد انقطاع السبل في تحقيق المطالب من خلال الخيار السلمي.[3]

ب. عند بن يوسف بن خدة

أما الوضعية الإقتصادية التي عرفها بن يوسف بن خدة لم تختلف كثيرا على الأوضاع الاقتصادية التي عرفها فرحات عباس، بل كانت متشابهة لحد كبير، حيث نشأ في مدينة ريفية، تكثر فيها الأشجار المثمرة نتيجة خصبة أراضيها، أين كان ممنوعا منعا باتا بيع أي قطعة أرض للجزائريين ...رغم أن بعضها لم يكن مستغلا من طرف أصحابها من المعمرين، بل كانوا يشغلون فيها الجزائريون، كخماسين لديهم، في حين كان المستوطنين، أصحاب هذه الأرض، يضيعون أوقاتهم في لعب الورق والجلوس يوميا في "مقهى برونفال "المشهورة "بالبرواقية، لأن عقيدة المستوطن مبنية على حب السيطرة وتطبيق قانون الغالب على المغلوب، كانت سمة المحتلين منذ القديم، ولهذا لن نشاهد مزايا الإنسان الفاتح المتميز بالفضيلة.[4]

كما بلغ حقد المعمرين في هذه المدينة إلى حد الدفع بجزارين بعدم بيع اللحم إلى السكان الجزائريين، وذلك بإيعاز من رئيس بلدية البرواقية، يذكر في هذا الصدد عبد الرحمن فارس هذه الواقعة قائلا:((... حيث كانت متعود على اقتناء اللحم من أحد الجزارين ، فبدخولي عليه بدا محرجا، فدنا مني وهمس في أني :تلقينا أمرا منذ يومين من رئيس البلدية بإعطاء الأولوية للزبائن الأوروبيين))[5]، اتجه عبد الرحمن فارس صوب البلدية، يقول آني راي غولد زيغر: ((استقبله "بارغو "بارغو Pergaud" رئيس البلدية، المزارع وصاحب محطة للعلاج بالمياه المعدنية مهاجما إياه: "لم أكن أعلم أن العربي بإمكانه أن يعين موثقا...))[6]. لذلك الوسط الاجتماعي للمعمريين كان دائما يثير الشغب والفتن ضد المسلمين لكونهم لكونهم بدون رقابة ولا تقع عليهم عقوبات، وقد أعطاهم هذا الشعور بأنهم أصحاب حق طبيعي في تقرير القانون والنظام الذي يسيرون عليه. بعد أن دمروا الدولة الجزائرية 1830 بانتزاع الأرض وإخضاع الشعب، يقول أندري ماندوز

---

1 فرحات عباس ،ليل الاستعمار، دار القصبة للنشر والتوزيع ، المصدر السابق، ص 90. (pdf)

2 فرحات عباس ،ليل الاستعمار،المصدر السابق ، مؤسسة فوضالة المحمدية ،ص 90.

3 Ray mound Aron, l'Algérie et la république, paris, ed : Plon, p,80

4 FARES, Abderahmane, La cruelle vérité, l'Algerie de 1945 à l'indipendance, 1 ere édition, éditions Plon, Paris, 1982, P 20.

5 Ibid, 1982, P 20.

6آني راي غولد زيغر، جذور حرب الجزائر 1940- 1945، ترجمة: وردة لبنان، مراجعة، حاج مسعود حاج، دار القصبة، دار القصبة، الجزائر، 2005، ص: 259.

ساهموا في نمو بارز لعقلية العنصر الأوروبي الذي أصبح السيد المطلق والمهندس والمبدع والمالك الوحيد للجزائر، حيث أصبح يزيد من تطابقه مع البلد بقدر ما يستبعد فيه الساكن الأصليين[1].

كما عرفت الجزائر أثناء الحرب العالمية الأولى أوضاع اقتصادية متدهورة، فالإنتاج الفلاحي ضعيف بسبب الجفاف والمخزون نفذ وكان المحصول يوجه إلى تونس وعلى الخصوص لوزارة الحرب، مما أدى إلى زيادة سعر القمح آنذاك، حيث وصل سعر القنطار إلى 50 و60 فرنك ، ففي رسالة بعثها الحاكم العام إلى الحاكم الفرنسي بفرنسا وصف فيها الحالة المزرية للسكان قائلا:" إن الأهالي جياع" وبادرت فرنسا إلى إلغاء الحقوق الجمركية فاكتسحتها اللحوم المجمدة المستوردة من أمريكا الجنوبية[2]، كما جلبت 78000 عامل جزائري إلى العمل في الجيش الفرنسي[3].

كما كانت الأسواق العامة مغلقة خاصة بالمناطق التي حدثت فيها ثورات وتوقف حصاد الحبوب وقطع الحلفاء، وإلى جانب هذا التدهور الذي عانى منه المجتمع الجزائري جراء القمع الفرنسي، حيث زجت بحوالي ربع مليون من الشباب الجزائري الذين يعيلون أسرهم، في رحى الحرب العالمية الأولى منهم ثمانون ألف ألحقتم بقطاع الصناعة والمناجم ومعامل البارود وقطاع الزراعة لتمويل جبهات الحرب، كما جندت ما لا يقل عن الأربعمائة ألف لمحاربة الألمان مات منهم حسب ما ذكره توفيق المدني ما يزيد عن الثمانين ألف من خيرة أبناء الجزائر.[4]

أثقلت فرنسا كاهل الشعب الجزائري بدفع الضرائب وبالتالي هناك الكثير من الأبناء الجزائريين الذين وجدوا في التجنيد خلاصا من حالتهم الاقتصادية التعسفية التي أدت إلى البؤس والشقاء فقد أكدت المصادر التاريخية أن اغلب الجزائريين كانوا يموتون جوعا نظرا للحالة الاقتصادية التي يعيشونها خلال الحرب فكم من مزارع حرقت،وكم من عمال وزراعيين قتلوا ، وكم من أراضي بزرعها أحرقت كل ذلك جعل من الحالة الاقتصادية في فترة الحرب العالمية الأولى متردية جدا ، وزاد في تدهور القدرة الشرائية لدى الأهالي الجزائريين ومما زاد في سوء الأحوال وانتشار البؤس والحرمان والجوع والموت[5] .

كما تناقصت الاتصالات الاقتصادية مع المترو بول (فرنسا) بصورة كبيرة، فانتقال الصناعة الفرنسية إلى تنفيذ الطلبيات العسكرية جعلها لا تستطيع تزويد المستعمرات ببضائعها، كما كانت المواصلات البحرية مشغولة بالدرجة الأولى بإيصال القوات والشحنات العسكرية، بالإضافة إلى أن النقل بحرا أصبح غير آمن في ظروف تبعية الاقتصاد الجزائري التامة بالاقتصاد الفرنسي[6].

بعد نهاية الحرب العالمية الأولى خرجت فرنسا منهكة عسكريا واقتصاديا، والبنية التحتية مدمرة، بالإضافة إلى الخسائر البشرية التي تمثلت في أكثر من مليون ونصف مليون قتيل، ومليونين وثمان مائة جريح، ولمحو هذه الآثار وإعادة

---

1 أندري ماندوز، الثورة الجزائرية عبر النصوص، ترجمة، ميشال سطوف، مراجعة وإشراف، سمير سطوف، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر، 2007، ص: 200.

2 شارل روبير اجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، المرجع السابق، ص:816

3عمار بوحوش،التاريخ السياسي للجزائر..، المرجع السابق، ،ص ص.214. 215.

4توفيق المدني، هذه هي الجزائر، المصدر السابق، ص161.

5 أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية1900-1930، مرجع سابق،ص.291.

6فوبليكون وآخرون، تاريخ الأقطار العربية المعاصرة من 1917-1970، ج:2، دار التقدم، 1976، ص:316.

بناء اقتصادها عمدت فرنسا على استغلال إمكانيات وخيرات مستعمراتها من بينها الجزائر[1]، التي كان شعبها في الأساس يعيش على هامش الحضارة والتمدن، يعاني الفقر والتخلف الحضاري، فانعكست هذه السياسة الاقتصادية سلبا على الحياة الاقتصادية في الجزائر، فقد تباطأت وتيرة الحياة الاقتصادية فيها بسبب الحرب ، وتعود أسباب الركود أساسا إلى نقص شديد ليس فقط في البضائع الصناعية، بل وفي الخدمات المستوردة أيضا مما كان له أثر وخيم على المواصلات وعلى الصناعة والزراعة، فالارتفاع السريع في الأسعار والنقص في البذور واليد العاملة وصعوبة المواصلات كللت مسيرة الزراعة في الجزائر آنذاك[2]. وزاد على ذلك حالة التضخم وارتفاع الجباية الضريبية على الأهالي الجزائريين[3] ، وبالتالي فالآثار الاقتصادية على المجتمع الجزائري كانت وخيمة تمثلت أساسا في:

- ✓ السطو على أقوات المواطنين.
- ✓ الإمعان في تحصيل الضرائب والتعويضات الجائرة.
- ✓ تناقض الإنتاج بفعل التجنيد.
- ✓ غلاء الأسعار حتى بلغت زيادتها أحيانا نسبة 30% .
- ✓ انخفاض مستويات الدخل مما أدى إلى استشراء البؤس والخصاصة.
- ✓ نهب المواد الأولية وتسخيرها لخدمة المصالح الفرنسية أثناء الحرب وبعدها[4].

عرفت هذه الفترة من حياة بن يوسف بن خدة الذكرى احتفالات المئوية للإحتلال الفرنسي للجزائر، أين تجلت فيها غطرسة وجبروت الكيان الاستعماري والممثل في الإدارة الفرنسية واللوبي الكولونيالي، إذ رفعت أثنائه شعارات المناهضة للعروبة والإسلام والتأكيد على "الجزائر فرنسية" والتفوق الفرنسي المسيحي والعداوة المستحكمة للصليب على الهلال[5]، معتبرين أن وجودهم بالجزائر أقدم من التواجد العربي الإسلامي، لأن فرنسا وريثة روما وما الكنيسة الكاثوليكية إلا استمرار لرجلها المفكر "القديس أوغسطين" مستندين على مبررات من المدرسة التاريخية الاستعمارية في أنه:((جغرافيا وسياسيا شمال إفريقيا استمرار وامتداد لأوروبا، والوجود الفرنسي في الجزائر هو استمرار للفترة الرومانية المسيحية وما الفترة الإسلامية إلا نفق مظلم، كما يرون قصور ذاتي وعجز عرقي عند الإنسان الجزائري))[6]. كما عمد المؤرخون وعلماء الآثار[7] بإنتاج الأطالس الأثرية والمتاحف وكتب التاريخ، تصب كلها في مصب واحد وهو: لا تاريخية للجزائر عربية إسلامية؛ الإلحاح على اللاوجود التاريخي لكينونة ثقافية وسياسية جزائرية سابقة للغزو، مستغلين غياب آثار مكتوبة عن ماض "وطني" والضعف الانسجام العربي الإسلامي والوعي الوحدوي في تلك الفترة[8] ، حيث يذكر في هذا الصدد سعد الله: ((إن زاوية اهتمام هؤلاء المؤرخين بالآداب المحلية والتاريخ المغاربي ومنابع الثقافة المحلية بشكل عام لم يكن إلا من

1الجودي بخوش، المرجع السابق، ص: 17.

2فوبليكوف، المرجع السابق، ص:319.

3شارل روبير اجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، المرجع السابق،ص:838.

4رابح لونيسي وآخرون، تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989، الجزء الأول، دار المعرفة، الجزائر ،ص:214.

5 يوسف بن خدة، جذور أول نوفمبر 1954، المصدر السابق، ص 52.

6 محمد البشير شنيتي، "تاريخ الجزائر القديم من خلال المؤرخين الفرنسيين"، **مجلة الباحث**، العدد، الثالث، نوفمبر 1985، ص.ص: 5- 10.

7 أمثال : Doute ; Rene Bassat ; Masquary,Ray gosse ; Stéphane Gzal ;et Xavier Yacono …ext وهم أساتذة في مجالات التاريخ القديم والدراسات اللغوية واللهجات، واهتموا بالتاريخ إفريقيا الشمالية الفرنسية. ينظر: كميل ريسلير، المرجع السابق، ص 31.

8 احمد توفيق المدني، جغرافية القطر الجزائري، الطبعة 2 ،مكتبة النهضة، 1983، ص138.

زاوية تطبيق مناهج التاريخ على تلك الدراسات، ومن ثم تصنيف التراث الإسلامي ضمن الميثولوجيا المحلية، أو الثقافات البائدة بمعنى وقوفهم موقفا مشبوها من الإسلام واعتبروه نوعا من التقاليد الموروثة والفلكور وكذلك اعتبر معظمهم الفتح الاسلامي غزوا، وركزوا على أحداث معينة لزرع التفرقة بين سكان شمال إفريقيا الذين وحدهم الإسلام مع تشويه الرموز الوطنية من شخصيات فذة باعتبارهم متعصبين وبرابرة))[1] .

بالإضافة للاعتداءات الصارخة على الحريات الأساسية والتضييق على حرية الصحافة والمدارس العربية الإسلامية ومحاربة القضاء الإسلامي[2]، أفرزت هذه الاحتفالات قيم سائدة في الوسط الاجتماعي الاستعماري، أثرت على التنشئة الاجتماعية والسياسية لدى الطفل بن يوسف بن خدة، حيث توسعت لديه المشاعر المبكرة المناهضة للاستعمار، إذ ترسمت أمام عينه الصورة البشعة للاستعمار الفرنسي في تعامله بقسوة واستبداد، وأيضا عن حياة الفقر والبؤس الذي يعيشها الشعب الجزائري، بينما أبناء المحتلين وهم الغرباء عن الوطن يتمتعون بكل خيراتها.

III. البنية الثقافية والعلمية لفرحات عباس وبن يوسف بن خدة

أ. عند فرحات عباس

تشكل المكون الفكري والسياسي عند شخصية فرحات عباس الشاب، نتيجة منحى ثقافي وعلمي خاضع في البداية إلى الرؤية الأبوية التي كانت ترى لزوم دخول الابن للمدرسة الفرنسية والاحتكاك بالمجتمع الفرنسي، فتشبع الطفل فرحات عباس بمبادئ الثورة الفرنسية 1789 "حرية- عدالة- مساواة" بالإضافة إلى ما كانت تمليه عليه المدرسة الفرنسية اللائكية وفق أهداف محددة وصورة مثلى للثقافة الفرنسية، قصد التحكم بالشخصية المدمجة التي بنتها باستخدام الوسائل البيداغوجية ملغية بذلك وجود الأمة الجزائرية وبعدها العربي والإسلامي بإحياء أمجاد روما القديمة وسعي إلى نشر المسيحية[3]، وبذلك انعدم الفضاء الثقافي الجزائري الذي تم السطو عليه وإفراغه من محتواه طوال الوجود الفرنسي في الجزائر، مما خلق اصطدام بين البنية الثقافية والعلمية لفرحات عباس وبين إفرازات الواقع الجزائري الذي يعيش صراع البقاء في ظل الوجود الاستعماري، من هنا كان لزاما معرفة البنية الثقافية والعلمية لشخصية فرحات عباس وتأثيرها في تكوين ثقافته السياسية.

تعتبر فترة نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين من أهم المحطات في تحول البنية الثقافية في الجزائر، حيث قام المستعمر بتجفيف المنابع الثقافية الجزائرية من خلال سياسة التجهيل التي فرضتها الإدارة الفرنسية عن طريق مجموعة من الإجراءات والقوانين الجائرة، سعت كلها في هدم مؤسسات التعليمية والثقافية كالمساجد والزوايا والمدارس القرآنية بالإضافة إلى تقطيع الأواصر الاجتماعية بمصادرة الأراضي والقضاء على القبيلة وإفراغ ثقلها الاجتماعي بترسيخ

1 أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج1، المرجع السابق، ص 34.

2 نور الدين حاروش، مواقف بن يوسف بن خدة (النضالية والسياسية)، المرجع السابق، ص73.

3 Guy Pervillé, les étudiants algériens .., op.cit,p :71

عقلية الفرد على حساب الجماعة من أجل التمكن والسيطرة ، هذا زيادة أفول الثراء الثقافي المتمثل في المواسم الوطنية والدينية والتاريخ واللغة العربية والتي إما اختفت وإما اضطهدت [1].

فقد الجزائري المثقف تدريجيا الاتصال بماضيه نتيجة لفقدان الكتب والمدارس بلغته، فاللغة العربية والثقافة الجزائرية حاصرها الاحتلال الفرنسي ومنعها من حرية التعبير ومسايرة التطور العلمي، ولو في أبسط صوره، ونجم عن ذلك أضرار فادحة في الميدان الثقافي كنتيجة لسياسية التجهيل، وإبعاد اللغة العربية عن منافسة اللغة الفرنسية، وتركها تدرس كثقافة تراثية مقتصرة على المبادئ الأساسية وتعليمها في الكتاتيب والزوايا والتي تم تقليص عددها ودورها.[2] .

يغلب على فئة الشباب الجزائري الذين ولدوا في عهد النظام المدني للاستعمار الفرنسي في الجزائر والذي أصبح بيد الكولون، التي تزامنت مع انتفاضة المقراني 1871-1872، أي أن أغلبيتهم ولدوا في حالة السلم والفقر والجهل والمرض، أكثر هذه الفئة الشبانية ريفية، تقطعت أواصرها الاجتماعية فتميز تفكيرها بالأحادية وقلة الشعور بالمجموعة، يضاف إلى ذلك ضعف المستوى التعليمي، وضعف المدخول اليومي، وعدم القدرة على رفع راية المقاومة الشعبية المسلحة من جديد، وسيطرة أصحاب الطرقية على عقول هؤلاء بنشر الخرفات والأساطير، والخضوع المطلق للقضاء والقدر بمفهومه السلبي. وبهذا ساد استرخاء وهدوء نسبي للشعب الجزائري في مطلع القرن العشرين في محاربته للوجود الاستعماري. فكان من الصعب على النخبة المثقفة نشر أفكارهم داخل هذا المجتمع المتقوقع على نفسه والرافض لأي فكر لا يتماشى مع فكره المتحجر، فكان أمام المثقف خصمين الاحتلال والجهل.[3]

تعرف المنطقة التي ترعرع فيها فرحات عباس (منطقة الطاهير) بأنها منطقة فلاحية منعزلة فطبيعتها الطبوغرافية مغلقة، تتميز كغيرها من المناطق الداخلية بفقرها الثقافي، وعدم وجود مدارس أو جامعات كبرى بها، أو نوادي ثقافية تثري الفضاء الثقافي لدى الشباب، إن ظهور فرحات عباس في هذه المنطقة يعتبر طفرة لأن تحدي المنطقة كان قويا على سكان جيجل الذين أصبح همهم في كيفية الحصول على قوتهم اليومي ومواجهة الأجنبي[4].

إن المكانة الاجتماعية التي ارتقى إليها والد فرحات عباس حيث تقلد منصب قايد، هي التي مكنت الطفل فرحات من متابعة دراسته حتى تخرجه من الجامعة كصيدلي، أدخله والده في البداية إلى المدرسة القرآنية أين تمكن الطفل فرحات من تعلم اللغة العربية، وحفظ بعض آيات القرآن الكريم، كما تعرف على قرائنه من الأطفال واحتك بهما وعاش ظروفهما القاسية حيث كان يمشي حافية القدمين، فلم تكن لديه عقدة الاستعلاء ، بل تعلم على شيخه معلم القرآن "محمد بوكفروس" التواضع واحترام الناس والأخذ بيد الضعيف والصبر وتحمل المشاق[5]. ثم في سن العاشرة أدخله أبوه إلى المدرسة الابتدائية الفرنسية الأهلية[6]، أين أعجب الطفل فرحات كثيرا بها وكان شغوفا لتعلم اللغة الفرنسية، وبعد

1 أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية 1900-1930، المرجع السابق، ص : 61.

2 مصطفى الأشرف، الجزائر الأمة والمجتمع، المصدر السابق، ص 418

3 أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية 1900-1930 ، المرجع السابق، ص : 61 .

4 Jean Lacouture, cinq hommes et la France, ed, Seuil, Paris, 1961, p : 267

5 Benjamin Stora, Zakya Daoud, op.cit, p :27.

6 Ibid, p :23.

سنتين التحق بالمدرسة الفرنسية بمدينة جيجل أين أثبت تفوقه في التحصيل المعرفي حيث يقول: "في أكثر الأحيان كنت أحصل على الرتبة الأولى في الاختبار في الفرنسية"[1].

كما اكتشف الطفل فرحات عباس في مدينة جيجل ثقل الثقافة والتاريخ بأثرها المادي واللامادي. وفي سن السادسة عشر انتقل للدراسة الى المتوسطة بسكيكدة، أين استفاد من النظام الداخلي الذي مكنه بالاختلاط بزملائه الأوروبيين وأطفال القياد، حيث كانوا يحلمون بوظائف إدارية تحقق لهم أحلامهم ورقيهم الاجتماعي، وتبعدهم على الظروف القاسية التي يعيشها أقرانهم من الأهالي الجزائريين، وقد وصفهم عبد العزيز مزيان قائلا: " احتقارها للجماهير الشعبية، وعبادة الترقي الاجتماعي والتوجه نحو أوروبا .. والإيمان بالمعتقد البيروقراطي والتكنوقراطي.. تجمع بين سعة الحال المادية المعروفة وبين النفوذ الاجتماعي مع هيبة التعليم"[2]، على عكس فرحات عباس الذي كان يريد انقاد شعبه من الضياع وإعادة الاعتبار له بتحسين أوضاعه الاجتماعية والثقافية[3].

وفي سن الثامنة عشر انتقل إلى ثانوية قسنطينة التي كان لها دور كبير في تكوين فكره الاجتماعي والسياسي، فقد سمحت له من اكتساب معارف لم تكن معروفة لديه من قبل، كالإطلاع على الفكر الحر سواء في فرنسا أو في مناطق أخرى من العالم، وعلى الأفكار القومية التي انتشرت في أوروبا، وكذا إفرازات عصر الأنوار ومبادئ الثورة الفرنسية، فأصبح مع زملائه الطلبة يتناقشون حول الوضعية المأساوية التي يعيشها شعبهم، ويقارنونه بوضعية الأوربيين [4].

لم يشاهد فرحات عباس على أساتذته التوجه العنصري –على عكس بن يوسف بن خدة–، بل كانوا حريصين على التحصيل العلمي والمعرفي للطلبة سواء المسلمين أو الأوروبيين، وكان لهم الأثر في تكوين رصيده الثقافي المتشبع بالفكر الليبرالي وفلسفة الأنوار وقيم الجمهورية، وهذا ما يذكره في كتابه ليل الاستعمار: ((**كان جل أساتذتنا ومدرسينا يؤمنون بالمبادئ الجمهورية والديمقراطية إيمانا تاما، عرفت كثيرا من دعاة المدرسة الفرنسية ومبشري العلم، إن حبهم لتلامذتهم المسلمين وإخلاصهم لتعليمه لا يساويهما إلا حرصهم على التقارب بين الجزائريين وفرنسا، وأنا شخصيا أينما زاولت دراستي، سواء في ثانوية سكيكدة أو في كلية الجزائر، لم أشاهد أي عنصرية في أساتذتي**))[5] ، لكن على خلاف الأساتذة كان الطلبة الأوروبيين أكثر عنصرية حيث أورد حادثة تعرضه للسخرية من طرف مجموعة قليلة من بعض الطلبة الأوروبيين، حيث سخر منه طالب أوروبي قائلا له: " لو لا فرنسا يا فرحات عباس لكنت راعيا للماعز في دوارك ".فرد عليه فرحات عباس بقوله: " قبل غزو الفرنسيين لوطني كان جدي يملك أرضا وقطيعا من الحيوانات .وأنت هل تستطيع أن تقول لي ماذا كان يملك آباؤك في مالطا؟ أليس الفقر هو الذي جاء بك إلى الجزائر " [6].

---

1 Ibid, p : 25.

2 فلاديمير ماكسيمينكو، الانتلجانسيا المغربية ، المثقفون أفكار ونزعات ، ترجمة: عبد العزيز بوباكير، دار النهضة، دار الحكمة، الجزائر، 1994، ص 173.

3 حميد عبد القادر، فرحات عباس رجل الجمهورية ،المرجع السابق، ص: 25.

4 صالح عباد، الجزائر بين فرنسا و المستوطنين 1830 – 1930، ديوان المطبوعات الجامعية، قسنطينة، 1999 ، ص : 175 .

5 فرحات عباس، ليل الاستعمار، المصدر السابق، دار القصبة، 2005، ص 85.

6 Ferhat Abbas, le jeune algérien, op.cit , p : 15

في سنة 1921 تحصل فرحات عباس على شهادة البكالوريا، وتوقف عن الدراسة لأداء الخدمة العسكرية الإجبارية بمدينة عنابة وبقي ثلاث سنوات في الجيش ، تقلد رتبة رقيب وهي أعلى رتبة تمنح للأهالي الجزائريين، لم تكن هي نفس الرتبة التي تمنح للفرنسيين الذين يتساوون مع الأهالي في نفس المستوى الثقافي[1]. مما عز في نفسية فرحات عباس ، إذ ندد بهذا التمييز العنصري والظلم المتعسف المسلط من طرف الاحتلال قائلا: "تجنيد طلبة الطب والصيدلة في الهيئة الصحية بالجيش، يجب أن تكون رتبتهم العسكرية مساوية لكفاءتهم مثل الفرنسيين".[2]

أثرت هاتين المرحلتين المتمثلة في مرحلة الثانوي والمرحلة الخدمة العسكرية، على شخصية فرحات عباس وعلى تبلور ثقافته السياسية، إذ ستترجم من خلال نضاله السياسي ومطالبته بالاندماج والمساواة في الحقوق والواجبات مع الأوربيين.وكذا مساهماته الفكرية التي تشمل تصوراته لمختلف القضايا التاريخية والسياسية لمراحله النضالية.

في سنة 1923 التحق فرحات عباس بجامعة الجزائر العاصمة فرع الصيدلة، أين فتحت له آفاقا واسعة، من خلال الدراسة ومن خلال نشاطه الطلابي، ولم يكن مسجلا في هذا الفرع سوى ثمانية طلاب مسلمين جزائريين بسبب التضييق من طرف الإدارة الفرنسية. ولم يكن في الجامعة سوى 50 طالبا مسلما و2000 طالب أوروبي[3]. إلى جانب تخصصه في الصيدلة ، كان مهتم بالدراسات التاريخية والإنسانية التي يرى فيها المحرك الأساسي لوعي الشعوب وتحررهم، فكثيرا ما كان يتردد على كلية الآداب والتاريخ أين اطلع بالخصوص على تاريخ شمال إفريقيا، ولكن من خلال الكتب التاريخية الفرنسية، ومؤرخي الاحتلال المتحيزون للاحتلال مثل: "مارسييه" (G.Marçais) و"غوتييه" (Gautier) الذين شوهوا تاريخ الجزائر واعتبروا الوجود العربي الإسلامي في الجزائر احتلالا، كما وصفوا العرب بالعصابات إسلامية[4]، إسلامية[4]، واستشهد فرحات عباس بالمؤرخ الفرنسي غوتيه، صاحب (القرون المظلمة في تاريخ المغرب) les siècles obscurs du Maghreb من خلال كتابه تشريح حرب يؤكد ذلك:((وبعد اثنى عشر قرنا من الغزو العربي للمغرب تعرب بنسبة كبيرة واعتنق الإسلام بقوة))[5] بينما يميعون الاحتلال الفرنسي بتمجيد الرسالة الحضارية التي تحملها فرنسا في في المنطقة كما يعظمون التواجد الروماني قبل ذلك لتبرير وجودهم في الجزائر.[6]

تصدى فرحات عباس من خلال مقالته التي جمعها في كتابه "الشاب الجزائري" ، لدعاة "إفريقيا اللاتينية" وأنصارها من المعمرين في الجزائر وفرنسا، ورأى من خلال مقاله: "الأعراق السامية: الاستعمار والاسلام" (Les races supérieurs : Colonisation et islamisation)، أن ماضي الجزائر في امتداده العربي والإسلامي ينطوي على مخزون ثقافي وعلمي وعلى تقاليد، وكان أفضل إنجاز حضاري ساهمت به في العصر الوسيط، وتوقف عند العصر الروماني في الجزائر، حيث اقتصرت مظاهر الحضارة على بعض المدن، والفئة الحاكمة والمرفّهة التي حكمت منطقة الشمال الإفريقي.ولم يكن هذا النظام قائما على سياسة استيعاب بقية الأفراد من الأهالي الإفريقيين، في إطار سياسي واجتماعي، بل كان كل شيء يصب في روما الأوروبية، إلى أن جاءت رسالة الإسلام إلى ربوع جنوب البحر المتوسط، واضطلع بها

1 Benjamin Stora, Zakya Daoud, op.cit, pp :27-28.
2 Ibid, p :28.
3 Ibid, p :41.
4 Ferhat Abbas, autopsie d’une guerre, op.cit, p : 31.
5 Ibid, p : 32
6 J .C. Vatin, L 'Algérie politique, histoire et société. Paris, Presses de la Fondation nationale des sciences politiques, 2ème éd.,.N°394, 1983pages. , p 25-26.

رجال لم يكن يحدوهم ما حدا الرومان، بل استوطنوا البلاد كأحد أفرادها، ويستشهد فرحات عباس بالمؤرخ والمستشرق الفرنسي لوثروب ستودار (L.Stoddard) صاحب كتاب The New World of Islam (العالم الجديد للإسلام): "فمن جانبهم، كان العرب يعرفون كيف يجمعون سيطرتهم ويوحدونها، فلم يكونوا برابرة متعطشين للدماء، ولم يكن همهم الوحيد اللهث وراء الغنائم والنهب والتدمير. بل على العكس من ذلك تماما، فالعرب جنس وُهِب شمائل، فهم يقدّرون التعليم ويحبّونه، ويحترمون الحضارات القديمة. وفور وصولهم إلى شمال إفريقيا اختلطوا بأهاليهم، وكان رائدهم الإيمان بالعقيدة الواحدة التي استوعبت المنهزمين والمنتصرين في بوتقة واحدة، نجمت عنها حضارة جديدة، وهي حضارة الغرب الإسلامي التي أعادت بعث الثقافات القديمة: الإغريقية والرومانية والفارسية، بفضل جدّية العرب وعبقرية الإسلام وروحه"[1] .

يردف في نفس المقال قائلا: " كانت المدن الإسلامية مراكز كبرى للمساواة الاجتماعية، وبمنزلة البوتقة التي انصهرت فيها جميع فئات المجتمع، أجانب وأهالي، وخصوصا ذلك العمل الجبار الذي قام به شيوخ المدارس، فقد ترسّخت قاعدة سلوك في حضارة الإسلام مؤداها أن البلد المفتوح يرسم فيه التعليم كأولى الأولويات وما يجب أن يبرر وجود الفاتحين أنفسهم. فالتعليم الذي تقرر في هذه البلدان هو تعليم عام، بمعنى أنه يصل إلى الشعب كله من دون تمييز بين الطبقات. والمعلم يفتح (محله) ليلتف الطلبة حوله في حلقة علمية، وإذا ما انتهوا من عنده، صاروا إلى بلد آخر، وهكذا دواليك، بحيث يترددون على جميع جامعات الامبراطورية: قرطبة، فاس، تلمسان، تونس، القاهرة، دمشق، المدينة المنورة. وعليه، فإن هؤلاء الطلبة الذين تواصلوا مع لغتهم العربية الجميلة، هم الذين صاروا خميرة الروح الإسلامية وموطنها الفكري، وأصبح الإنسان البربري يشعر لأول مرّة بوجود حياة وطنية، وأنه يستطيع أن يمثل حياته في الإسلام، وأنه ليس غريبا عنه، بل له نصيبه في تراث الإسلام الفكري والأخلاقي"[2] .

يتضح جليا موقف ورأي فرحات عباس من خلال هذا المقال في الحضارة العربية والإسلامية المبنية على تقبل الآخر وتعمل على استيعابه ليتبنى قيمها ومبادئها بدون إكراه، كما تحفظ له حقوقه قبل أن تلزمه بواجباته. وهذه حقيقة تاريخية فرضت نفسها على وعي كل من اكتشف حضارة الإسلام وتراثه، حيث لم يحرم الفاتحون سكان القبائل البربر من شريعتهم العرفية، بل أضافوا إليها قواعد سلوك تستند إلى عقيدة الإسلام التي أُدغمت في عادات الشعوب وتقاليدها وطريقة تفكيرها ونمط حياتها. لهذا كانت علاقة الإنسان الجزائري بالإسلام علاقة عقيدة ومعاملات، تتوفر على لُحمة التماسك التي تتحيّن الفرصة لتستأنف دورة حضارية وسياسية جديدة، فالقاعدة الصلبة لهده الحضارة في رأي فرحات عباس تتطابق مع "ما تنطوي عليه سريرة وقلب الإنسان"[3].وهكذا، فإن الإيمان في جانبه الحضاري غير قابل للحوض فيه والنيل منه، إذ هو حق راسخ وملازم للفرد مهما تكن ديانته، فلا يمكن معاتبة المسلمين على إيمانهم، حيث يرى فرحات عباس أن العقلية الكولونيالية التي اختزلت الدين الإسلامي في مظاهر التعصب والتخلف، ورأت أنه معاد للحداثة في

1 Ferhat Abbas, Le jeune algérien, op.cit, p83.
2 Ibid, p 87.
3 Ferhat Abbas, Le jeune algérien, op.cit, p 89.

تعبيراتها السياسية والاقتصادية والفكرية، لا تساعد في العيش في إطار الدولة المدنية التي تأبى التعصب وتتسع للتسامح والعيش معا.[1]

يثني فرحات عباس في نفس الوقت على موضوعية بعض المؤرخين أمثال: "شارل أندري جوليان" و"شارل روبير أجيرون" اللذان كتبا بموضوعية عن تاريخ شمال إفريقيا[2] .

هذا ما يدفعنا إلى القول أن تعليم الجزائريين بالنسبة لفرنسا الاستعمارية يمثل إتمام غزو الأرض بغزو الأدمغة [3]. وهذه الفئات المتخرجة من المدرسة الفرنسية حسب أبو القاسم سعد الله تمثل الدرع الواقي لابقاء جزائر فرنسية ولفرض سيطرتها على المجتمع الجزائري[4]. وهذا ما يؤكده فرحات عباس في تلك الفترة : "إن الجزائري يؤمن بفرنسا، تلك التي تأثرت بأفكار فلاسفة القرن التاسع عشر، فرنسا مبادئ 1789 ...، لا يفكر المثقفون المسلمين أبدا في ضرب فرنسا بالخنجر"[5].بينما يرى محفوظ قداش أن هذه الفئة تمثل مبادرات فردية معزولة لجماعة من المثقفين تمتاز بقدر من الثقافة السياسية، تخول لها الحق في مناقشة مسألة التجنيس وتمثيل المسلمين في المجالس النيابية داخل الجزائر وفرنسا [6].

استمد فرحات عباس كذلك ثقافته الواسعة من الأدباء الفرنسيين من عصر التنوير أمثال: "شاتو بريان" (Chateaubriand) صاحب المغامرات الأخيرة لابن سراج[7] الذي يروي فيها خروج آخر ملوك المسلمين من غرناطة سنة 1492[8].وقرأ كذلك للفيلسوف "ديدرو" (Diderot) ولـ "فولتير" (Voltaire) الذي كان يدافع عن الحرية وينبذ سياسة القهر، ويعتبر من منظري عصر التنوير[9]، كما قرأ كذلك لـ "بلزاك" (Balzac) و"فرانس اناتول" (France anatole) و"فيكتور هيجو" صاحب كتاب البؤساء[10]. كما منحه "جون جاك روسو" تعاليم المساواة الأولى و دربه على التفكير السياسي المنظم، هؤلاء الأدباء هم الذين صنعوا فكر فرحات عباس، وكانوا لهم دور كبير في بناء أفكاره وتوجيه سياسته خلال مرحلة نضاله، لأن كتاباتهم تميل كثيرا إلى الجانب الانساني وينبذان الظلم والعنف والاستبداد. وبالمقابل لم تكن لأفكار "كارل ماركس" أو "لينين" أو "تروتسكي" تستهوي فرحات عباس ، إذ كان ينظر بكراهية إلى هؤلاء الشيوعيين أصحاب النظريات المعادية للكرامة الانسانية حسب رأيه.

رغم المراهنات المدرسة الفرنسية وطروحاتها في تكوين جيل جديد فرانكفوني متشبع بالمبادئ اللائكية يعمل على خدمة السياسية الاستعمارية[11]، فإنها لم تستطع اختراق التواصل القِيمي الذي كان ينقله الأجداد والآباء للأبناء والأحفاد، وكانت ثقافته الذاتية محصنة في وجه كل ثقافة مفروضة. وهذا ينعكس على شخصية فرحات عباس، ورغم

---

1 Ibid, p 115.
2 Ibid, p : 31.

3 عبد القادر جغلول، المرجع السابق، ص:77.

4أبو الفاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930، ج2، المرجع السابق، ص ص 192-163.

5 Ferhat Abbas, Le jeune algerien, op,cit,p,.31

6 Mahfoud Kaddache, Histoire du nationalisme, T1,op.cit, p :75.

7 ابن سراج هو الاسم المستعار الذي كان يكتب به فرحات عباس في جريدتي "الاقدام " (Al-Ikddam) و "همزة الوصل" (le trait d'union) . ينظر: Benjamin Stora, Zakya Daoud, op.cit, p : 17

8 Cédérom, Encyclopédie ENCARTA.2015 " Chateaubriand "
9 Amar Naron, op.cit, p: 29
10 Amar Naron, op.cit, p: 29.

11 أبو القاسم سعد الله، أفكار جامحة، المرجع السابق، ص 66.

هذه الثقافة الفرنسية الواسعة التي تحلى بها ، إلا أن جذوره الإسلامية العميقة المغروسة في أرض ونفوس الجزائريين منعته من الدوبان الكلي في الثقافة الفرنسية، بل جابه التطرف الكولونيالي بكشف عوراته، استنادا لمبادئ الديمقراطية المستمدة من الثورة الفرنسية، كما واجه انتقادات لاذعة لمؤرخي الاحتلال المتحيزون للظلم، وبهذا فإن الازدواجية التي يحملها فكر فرحات عباس سترافقه في مختلف محطاته النضالية والسياسة.

ومهما يكن فإن الوسط الطلابي والمحيط الجامعي الذي تخرج منه سنة 1931 حاملا لدبلوم صيدلي من الدرجة الأولى[1]، كان له الأثر في التنشئة السياسية لفرحات عباس، حيث تميز من بين أقرانه بسرعة البداهة وحضور الحجة والتفوق الدراسي، مما أهله أن يكون أحد أبرز نشطاء السياسيين[2] ، وتمكن في فترة وجيزة في تكريس العمل السياسي إلى جانب العمل النقابي، حيث جاهد نفسه على فضح الثقافة الكولونيالية المبنية على العبودية والاحتقار، فكان طموح الطالب عباس هو التأسيس لمرحلة يكون المجتمع الجزائري متجانس خالي من العبودية والعنصرية، معتمدا في ذلك على الوجه المشرق للثقافة الفرنسية ومبادئ ثورة 1789 وقوانين الجمهورية.[3]

ب. **عند بن يوسف بن خدة**

تجسدت البنية الثقافية والعلمية لبن يوسف بن خدة، أولا من خلال المدرسة التي تعد الشكل الثاني للتنشئة السياسية، والتي تعلم من خلالها أنواعا وطرقا جديدة من التفاعل والاتصال، لأنها منقطعة عن مناخ المنزل والأسرة، كما أعطت المدرسة المحتوى والمعلومات التي تزيد وتوسع مشاعره المبكرة، وتبدأ بعض المفاهيم العامة في الوضوح لديه، مثل مفهوم الأمة والحرية وحق الإنتخاب. [(4)]، حيث يرى "تالكوت بارسونز Talcot Parsons"، " أن المدرسة تؤدي وظيفة أساسية تتمثل في إعداد الطفل وجعله يتمسك بالقيم التي تجسد التماسك الإجتماعي، وعلى تنشئة الفرد على القيم السائدة في المجتمع والمتعلقة بالوسط" [(5)] .

ذهاب الطفل "بن يوسف" إلى المدرسة يعني الإنتقال من وسط عائلي محدود إلى وسط مدرسي واسع، يتم فيه الإحتكاك بالمعلمين وبزملاء الدراسة ، والأثر الوسط الاجتماعي أي المسافة التي يقطعها من الأسرة حتى المدرسة، وعلى رأي محمد العربي ولد خليفة:" وتشمل هذه المسافة عملية التطبيع باعتبارها «الختم» الأول الذي لا تنمحي آثاره وطريقة الطفل في تلقي مؤثرات البيئة"[(6)]. كل هذا سيتجلى من خلال تتبع المسار الدراسي لبن يوسف بن خدة وتبعات وتبعات ذلك على صقل شخصيته وتوجهاته السياسية.

التحق بن يوسف بن خدة أولا بمدرسة المسجد وهو في سن الثالثة (03) من عمره، حيث حفظ ما تيسر له من سور القرآن الكريم، وأبجديات اللغة العربية، ليلتحق في سن السادسة (06) بالمدرسة الابتدائية الفرنسية بالبرواقية أين أظهر تفوقا وتمكن من نيل الشاهدة الابتدائية بالاقتدار رغم وفاة والده في سن مبكر من عمره . هذا النجاح مكنه من

1 Benjamin Stora, Zakya Daoud, op.cit, p : 29
2 Ibid ,p :42-43

3 فرحات عباس، ليل الاستعمار،المصدر السابق،ص ص: 144 -145

4محمود أحمد موسى،" دور نظام التعليم في تنشئة الطفل العربي"، **المستقبل العربي**،بيروت،العدد 100 ،جوان 1987 م ،ص154 .

5 عادل السكر، نظرية المعرفة من سماء الفلسفة إلى أرض المدرسة، مصر:الدار المصرية اللبنانية، 1999 ،ص 41 .

6 محمد العربي ولد خليفة، المهام الحضارية للمدرسة والجامعة الجزائرية، المرجع السابق، ص: 41 وما بعدها.

التدرج في المستويات التعليمية حيث تنقل إلى مرحلة المتوسط ثم الثانوي في سن الثالثة عشر من عمره (13)، إذ التحق بثانوية "DU VERIER"(ابن رشد حاليا)–الاستعمارية- بمدينة البليدة[1]، كان البرنامج يقدم باللغة الفرنسية وفق نظام علماني لا يعير أدنى اهتمام بما يمت بصلة إلى الحقائق الجزائرية وتاريخها وثقافتها[2]، وفي فترة الثانوي تعرف بن يوسف على كل من "الأمين دباغين"، "سعد دحلب"، "عبان رمضان"، "علي بومنجل" و"أمحمد يزيد"، وكلهم سيكونون من رواد الحركة الوطنية[3]. الذي وصفهم مدير الثانوية قائلا: "أنتم خناجر تشحذ ضد فرنسا"[4]، رد عليه سعد دحلب[5] من خلال خلال جريدة الأمة بمقال بعنوان:"أنتم خناجر" (vous êtes des poignards!)، التي تم نشره على صفحاتها[6]، مما مما زاد هذا في شجاعة وحماس وقوة زملائه، وتبلورت أفكارهم السياسة في سن مبكر، على خلاف فرحات عباس الذي لم يحظى بزملاء من هذا الطراز ومتشبعين بالتوجه الاستقلالي، بل كان غالبيتهم من الأوروبيين وأبناء القياد، حيث كانوا يتسارعون في الحصول على وظائف إدارية تحقق لهم أحلامهم ورقيهم الاجتماعي، وتبعدهم على الظروف القاسية التي يعيشها أقرانهم من الأهالي الجزائريين، في المقابل كانوا بعيدين كل البعد عن الطرح الاستقلالي للجزائر.

عرفت هذه الفترة من حياة بن يوسف بن خدة الذكرى احتفالات المئوية للاحتلال الفرنسي للجزائر[7]، أين تجلت فيها غطرسة وجبروت الكيان الاستعماري والممثل في الإدارة الفرنسية واللوبي الكولونيالي، إذ رفعت أثنائه شعارات المناهضة للعروبة والإسلام والتأكيد على "الجزائر فرنسية" والتفوق الفرنسي المسيحي والعداوة المستحكمة للصليب على الهلال[8]، معتبرين أن وجودهم بالجزائر أقدم من التواجد العربي الإسلامي، لأن فرنسا وريثة روما[9].

أفرزت هذه الاحتفالات قيم سائدة في الوسط الاجتماعي الاستعماري، أثرت بشكل مباشر على التنشئة الاجتماعية والسياسية لدى الطفل بن يوسف بن خدة، حيث توسعت لديه المشاعر المبكرة المناهضة للاستعمار، إذ ترسمت أمام عينه الصورة البشعة للاستعمار الفرنسي في تعامله بقسوة واستبداد، وأيضا عن حياة الفقر والبؤس الذي يعيشها الشعب الجزائري، بينما أبناء المحتلين وهم الغرباء عن الوطن يتمتعون بكل خيراتها.

وما غذّا هذا التوجه كذلك هو الوسط المدرسي، حيث عانى التلميذ بن يوسف من التمييز العنصري – على خلاف ما عرفه فرحات عباس–، حيث كانت تفرض الإدارة الفرنسية عليهم ارتداء ملابس خاصة بهم تميزهم عن الأوروبين، فبينما يلبس الأوروبيين (البرنيطة) كان المسلمين يجبرون على لبس (الشاشية)[10] ويطلق عليهم اسم الأهالي

---

1 الجودي بخوش، المرجع السابق، ص 21.

2 بن يوسف بن خدة، جذور أول نوفمبر 1954، المصدر السابق، ص 53.

3 المصدر نفسه، ص 601. ينظر كذلك: محمد عباس، رواد الوطنية ..، المرجع السابق، ص 98.

4 نور الدين حاروش، مواقف بن يوسف بن خدة ..،المرجع السابق، ص 94.

5 ينظر فهرس تراجم الاعلام.

6 ينظر الملحق رقم (06) : مقال لسعد دحلب بعنوان: "أنتم خناجر" (vous êtes des poignards!)، جريدة الأمة، أفريل 1939.

7 محمد قنانش، الحركة الاستقلالية في الجزائر ما بين 1919-1939، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص 51.

8 يوسف بن خدة، جذور أول نوفمبر 1954، المصدر السابق، ص 52.

9 محمد البشير شنيتي، المرجع السابق، ص.ص: 5- 10. ينظر: كميل ريسلير، المرجع السابق، ص ص 361-372.

10 الشاشية: هي غطاء الرأس على شكل قلنسوة أو طربوش قصير، مصنوع من الصوف ويصبغ باللون الأحمر، كان منتشر في صفوف الأهالي لرخص ثمنه وكان منافسا لشاشية التونسية. ومن أنواعه البوناطيرو المخروطي الشكل. ينظر: عبد الله بن محمد الشويهد؛ علي متولي السوق، قانون أسواق مدينة الجزائر (1107-1117هـ/1695-1705)، تحرير: ناصر الدين سعيدوني، ط1، دار الغرب الاسلامي، 2006، ص 50.

لدلالة على الطبقة الدونية في المجتمع الكولونياي [1]. حيث تذكر في هذا الصدد آني راي غولد زيغر قائلا: ((أن العلاقة بينهما ما كانت متساوية بأي حال من الأحوال، فالأبوية لكي لا نقول العنصرية هي أساس هذا النظام الاستعماري... لا أحد كان يناقش تفوق الأوروبيين))[2]. اعتقادا منهم بأنهم خلقوا ليكونوا سادة وليكون غيرهم عبيد وأن أية محاولة لتبديل هذه الفروق هي عملية تستهدف نشر الفوضى[3].

بالإضافة إلى عملية التضييق في التحصيل العلمي والمعرفي بإعطائهم العلامات الاقصائية في مختلف المواد، بغرض حرمانهم من مواصلة الدراسة، وما يثبت ذلك هو عدد الأهالي الملتحقين بالمدرسة الفرنسية[4]، إذ نجد في دفعة بن يوسف بن خدة أربع (4) جزائريين من بين ثلاثين (30) تلميذ أوروبي.[5]

رغم الأسلوب العنصري المستعمل من طرف الإدارة الفرنسية والكولون، إلا أننا نجد تمسك بن خدة هو ورفاقه بالقيم الاجتماعية الجزائرية، إذ عبروا عنها من خلال سلوكاتهم اليومية داخل الثانوية، حيث كانوا يصومون رمضان ويتبادلوا الحديث باللهجة الجزائرية، ويعبرون عن انتمائهم لعروبتهم وإسلامهم رغم وجودهم في الوسط الفرنسي ودراستهم باللغة الفرنسية.[6] حيث صرح بن يوسف بن خدة أن من بين رفاقه داخل الإقامة الداخلية بالثانوية شيخ من المدية اسمه "الحسين سليماني" كان يحثهم على عدم ركون والميل للاستعمار، بتذكيرهم بالآية الكريمة من سورة هود: **﴿وَلَا تَرْكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ وَمَا لَكُم مِّن دُونِ اللَّهِ مِنْ أَوْلِيَاءَ ثُمَّ لَا تُنصَرُونَ ﴾** [7].

تحصل بن يوسف بن خدة سنة 1943 على شهادة الباكالوريا، وكان يأمل في متابعة دراسته في جامع الزيتونة، لكن الظروف دفعته للإلتحاق بكلية الطب فرع الصيدلة بالجزائر، حيث تحصل في سنة 1951 على دبلوم الصيدلة[8] .

ثانيا: دور الحركة والوطنية في تنمية الثقافة السياسية عند فرحات عباس وبن يوسف بن خدة

تعتبر التنشئة السياسية موضوعا أساسيا من موضوعات علم الاجتماع، إذ أن جميع المجتمعات الإنسانية تعتمد في تماسكها وتطورها على ما يتوفر لديها من فهم مشترك للقيم والعادات التي تسود المجتمع، ولا يمكن للإنسان أن يصل إلى هذا الفهم المشترك مجرد ولادته، ويمكنه أن يصل إليه عن طريق عملية طويلة وممتدة منذ الولادة وحتى يحتل مكانه، وليشتغل دورا معينا في نظام اجتماعي معين، فالعملية تقترب من الاكتساب أكثر من شيء آخر.وهكذا فقد ارتبطت التنشئة السياسية بالعملية الاجتماعية ،والتي يمكن أن تكون وسيلة لإحداث تغييرات اجتماعية أو سياسية ،ولذلك

---

1 الجودي بخوش، المرجع السابق، ص 21.

2 آني راي غولد زيغر، المرجع السابق، ص91.

3 بسام العسلي، الأمير خالد الهاشمي الجزائري، دار الرائد، الجزائر، 2010ن، ص: 45.

4 كميل ريسلير، المرجع السابق، ص 212.

5 الجودي بخوش، المرجع السابق، ص 21.ينظر كذلك: نور الدين حاروش، مواقف بن يوسف بن خدة ..، المرجع السابق، ص93.

6 الطاهر آيت حمو، رجال صنعوا التاريخ، سلسلة من اللقاءات المسجلة مع مناضلي الحركة الوطنية ومجاهدي ثورة التحرير الكبرى، لقاء مع الرئيس بن يوسف بن خدة، دار الخلدونية، 2011، ص 19.

7 سورة هود: الآية 113.

8 بن يوسف بن خدة، جذور أول نوفمبر 1954، المصدر السابق، ص 601. ينظر كذلك: محمد عباس، رواد الوطنية ..، المرجع السابق ، ص 98.

فالتنشئة السياسية هي عملية إمداد الفرد من خلال هذه الوسائل بمعلومات التي تساعده على اكتساب ثقافة سياسية معينة، تشكل لديه وعيا سياسيا يهيئه للمشاركة في العملية السياسية مستقبلا، ليستطيع أن يتناسق في مجتمعه، "إنها تعني ببساطة العمليات التي يكتسب الفرد من خلالها توجهاته السياسية الخاصة ومعارفه ومشاعره وتقييماته لبيئته ومحيطه السياسي"[1]. تعد بهذا المفهوم الحركة الوطنية الجزائرية الوعاء الحقيقي التي من خلاله تبلورت ونمت الثقافة السياسية لكل رجالات الثورة ومن بينهم فرحات عباس وبن يوسف بن خدة.

I. التنشئة السياسية عند فرحات عباس:

1. تأثره بحركة الأمير خالد:

عرفت الجزائر مع مطلع القرن العشرين نشاطا سياسيا قادته جماعة النخبة، وكان الأمير خالد رائد الحركة الوطنية، حمل مشروع متكامل يجمع الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، أهمها تحقيق المساواة بين الجزائريين والفرنسيين مع الحفاظ على الأحوال الشخصية الإسلامية في ظل المواطنة الفرنسية[2]، وبذلك مثل الرمز السياسي للعديد من الشباب الجزائري المثقف في تلك الفترة، حيث أدت حركته السياسية إلى ازدياد الوعي والحماس لدى النخبة الجزائرية التي كانت تؤمن بإمكانية لعب دور في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، ومن هذه النخبة فرحات عباس الذي استهوته السياسة قبل ممارستها حيث تأثر بشخصية ومواقف الأمير خالد[3]. كان يقرأ بانتظام جريدة الإقدام [4]، وكثير ما كان يتفق مع برنامج حركة الأمير خالد[5]. وكان يرى فرحات عباس أن نشاط الأمير خالد السياسي رغم قصر مدته، ترك أثر إيجابي في صفوف جيله، وساهم في ترقية مستوى السياسي للجزائريين بصفة عامة[6]. وهناك من يرى أن فرحات عباس من خلال نضاله السياسي والاجتماعي، تبنى نفس الرؤى الذي كان الأمير خالد يسير عليها ويعتبرون فرحات عباس حامل العلم الذي سقط من يدي الأمير خالد نتيجة الاعتقال والنفي ثم الوفاة[7]، إذ نجد مطالبه بالاصلاح والتحرر والتحرر الاجتماعي وإلغاء التفاوت الطبقي هي استمرارية لمطالب الأمير خالد، وبهذا مثلت الثقافة السياسية للأمير خالد إحدى التوازنات في تشكيل الثقافة السياسية لدى فرحات عباس الشاب.

2. تأثره بحركة كمال أتاتورك:

إن التحولات التي عرفها العالم بعد نهاية الحرب العالمية الأولى كان لها صدى في أوساط النخبة الجزائرية، حيث كانوا يناقشون مختلف المواضيع منها: النقاط الأربع عشرة للرئيس ويلسون، خاصة مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، وكذلك ما يخص رسم خريطة أوربا من جديد باسترجاع بولونيا وتشيكوسلوفاكيا استقلالهما، وتحرير بلاد البلقان، وقيام روسيا الشيوعية، وتأسيس عصبة الأمم، والانتداب البريطاني والفرنسي على المشرق العربي، وإنشاء حزب الدستور

---

1 مصطفى عبد الله ابو القاسم.محمد زاهي محمد بشير، دراسة تحليلية, التنشئة السياسية، جامعة قاريونس ، بنغازي ليبيا، 1995، ص55.

2 مصطفى الأشرف، الجزائر الأمة والمجتمع، المصدر السابق، ص: 78.

3 Mahfoud Kaddache, Histoire du Nationalisme Algérien, t1,op.cit, p :121.

4 تعتبر جريدة" الإقدام" "EL-IKDAM" التي تأسست في 10 سبتمبر 1920 م لسان حال الشباب الجزائري، كانت تصدر باللغتين العربية والفرنسية، كان يديرها الأمير الأمير خالد.

5 ينظر : حركة الأمير خالد في الفصل الثاني من هذه الرسالة ابتداء من ص 92.

6 Guy Pervillé, les étudiants de l'université française, op.cit, p :224.

ينظر كذلك: فرحات عباس، ليل الاستعمار، المصدر السابق، دار القصبة ، 2005ص 87

7 Amar Naron, Ferhat Abbas ou les chemins de la souveraineté, édition donoel, 1961, P :28

التونسي وحرب الريف وملحمة الأمير عبد الكريم، كلها مواضيع ألهمت الحس السياسي لدى جيل فرحات عباس، ودفعته إلى دخول معترك النضال السياسي، سواء عن طريق مختلف النوادي والجمعيات أو عن طريق الأحزاب السياسية.[1]

ومن بين التحولات التي عرفها العالم هو سقوط الإمبراطورية العثمانية، وتأسيس تركيا الحديثة على يد "كامل أتاتورك"، حيث تأثر الطالب فرحات عباس به وكان مصدر إلهام في مواقفه السياسية المنتقدة للنظام الاستعماري، حيث كان يكتب في جريدة الاقدام وجرائد الشبان الجزائريين تحت اسم مستعار ومركب وهو "كمال بن سراج"، إذ كان يجمع بين شخصيتين مسلمتين متناقضتين، فاسم كمال يرمز إلى كمال أتاتورك ، محرر الترك من جيوش الاحتلال، ورائد التجربة اللائكية فيها، إذ قام بتوقيف العمل بالشريعة الاسلامية بعدما قضى على نظام الخلافة الاسلامية سنة 1924 وأسس الدولة التركية الحديثة بهدف الالتحاق بركب الحضارة الغربية في تلك الفترة[2]. إذ يذكر حبيب بورقيبة في هذا الصدد: "**أول عمل قام به أتاتورك بعد استلامه مقاليد الحكم وهو إلغاء "الخلافة العثمانية" التي كانت في الواقع إسما بدون مسمّى، بالرغم مما كانت ترمز إليه، كأداة جمع شتات المسلمين، ثم أعلن عن قيام النظام الجمهوري**"[3]، وكان لكمال أتاتوترك مشروع مجتمع ورؤية مستقبلية للدولة التي يترأسها، كاستجابة للتحدي الذي فرضه صدام الغرب المسيحي في طوره الاستعماري مع الشرق الإسلامي منذ نهاية القرن 18 ميلادي، وجاء مشروعه كتجسيد للنزعة القومية في الإمبراطورية العثمانية والتي ازدهرت في تركيا مع ثورة الاتحاد والترقي عام 1908م، بالرغم من سياسة العثمنة والأسلمنة التي حاول السلطان عبد الحميد تطبيقها[4] ، فاستمد فرحات عباس مرجعيته الفكرية والسياسية منه وأخذه قدوة من أجل تحرير شعبه من العبودية والقهر الكولون ومواكبة التطور في إطار دولة القانون التي تكفلها مبادئ الثورة الفرنسية. أما الاسم الثاني "ابن السراج" فيمثل آخر حكام المسلمين في الآندلس الذي لم يدافع عن ملكه وهرب إلى المغرب منتكس الرأس باكيا على أطلال ملكه[5]، فمن خلال اختياره لهاتين الشخصيتين، يوجه فرحات عباس رسالة مفادها أن هناك طريقين للشعب الجزائري لا ثالثة لهما إما النهوض ضد العبودية والاضطهاد الكولونيالي بأخذ النموذج التركي، وأما الخضوع والاستسلام الذي يمثله ابن السراج، فكان يجدف فرحات عباس طوال حياته السياسية من أجل تحقيق التحرر من قبضت الكولون في البداية ثم من الاستعمار الفرنسي فيما بعد .

فداع صوت فرحات عباس من خلال مقالاته بين الشبان الجزائريين وأصبح يتقلد مناصب مختلفة ويؤثر في التحولات الاجتماعية والسياسية التي عرفتها الجزائر في فترة العشرينات والثلاثينات من القرن الماضي، هذه المكانة وصل إليها نتيجة شخصيته القوية وقدرته الكبيرة على المجادلة والاقناع وثقافته الفرنسية الواسعة التي أنارت له طريق النضال السياسي مركزا على إرجاع الحقوق الضائعة للمسلمين وفضح سياسة نظام الاحتلال [6].

1فرحات عباس، ليل الاستعمار، المصدر السابق، دار القصبة للنشر، 2005، ص 87.

2Benjamin Stora, Zakia Daoud, op.cit, p :17

3 الحبيب بورقيبة، حياتي أرائي جهادي، نشريات كتابة الدولة للإعلام، تونس، 1978، ص: 45.

4 رضا هلال، السيف والهلال تركيا من أتاتورك إلى أربكان، الصراع بين المؤسسة العسكرية والإسلام السياسي، دار الشروق، القاهرة، 1999، ص ص 79-80.

5 Ferhat Abbas, le Jeune Algérien, op.cit, p :65.

6Benjamin Stora, Zakia Daoud, op.cit, p :17

فكان بذلك فرحات عباس قريب من الفرنسيين وبعيد عنهم في نفس الوقت[1]، قريب منهم من خلال مجموع المدخلات من المكون والرصيد الثقافي ورؤيته المستقبلية للجزائر الفرنسية من خلال مطالبه الاندماجية، وبعيد عنهم من خلال المخرجات السلطوية الكولونيالية، أي عدم قدرة فرنسا على فرض مبادئ الثورة الفرنسية والديمقراطية وقوانين الجمهورية على أوربيي الجزائر ، وترك الأمور في يد الكولون يعتوا فسادا ويشوهوا صورة فرنسا الحاملة للواء الحرية والمساواة والعدل،فكانت جملة هذه المدخلات –الثقافة الفرنسية– وإفرازات المخرجات السلطوية الكولونيالية هي التي خلقت إزدواجية فكرية لدى فرحات عباس، كانت نتيجتها الطبيعية هي وجود مجموعة من الاتجاهات والمدارك ومعايير للقيم والأحاسيس تجاه هذا النظام الكولونيالي وأدواره المختلفة وشاغلي هذه الأدوار (الكولون– والسلطة الحاكمة في الجزائر)، مما سيعطينا نظرة على عملية التنشئة السياسية التي تقدم لنا خطوات أولية في فهم كيفية تكوين الاتجاهات والسلوكات السياسية لدى فرحات عباس من خلال مختلف أطواره النضالية في الحركة الوطنية والثورة الجزائرية . [2]

3. نشاطه كطالب:

يعد المكون الفكري والإيديولوجي للتنظيمات الطلابية أحد أهم المكونات الثقافة السياسية المطروحة في الحركة الوطنية والثورة الجزائرية، حيث حملت الحركة الطلابية في مسيرتها مخاض عسير في إعادة إحياء البعد الحضاري للشعب الجزائري رغم اختلاف في مشارب تنظيماتها[3].

بدأ فرحات عباس حياته السياسية صغيرا عندما كان طالبا في مرحلة الدراسة الجامعية، انتخب رئيسا لجمعية الطلبة المسلمين لجامعة الجزائر سنة 1926، إذ أعطى لها بعد سياسي بعدما كانت تهتم فقط بانشغالات الطلبة الاجتماعية، فقد وصفهم بقوله: "فالحركة الطلابية هي هيئة ثقافية وسياسية كانت تضم الطلبة المسلمين الجزائريين وقد أسماها بجمعية الطلبة"[4]. كما جعلها تتفاعل مع مختلف فئات المجتمع من خلال الحفالات الأسبوعية والمناسبات الدينية [5]، ففي تذكيره للطلبة المتخرجين من الجامعة يقول: "بقدر ما يكون الإنسان مستطيعا بقدر ما يجب عليه تجاه مجتمعه، إن الطلاب المسلمين يجب عليهم الكثير من العمل لصالح مجتمعهم خصوصا أنهم تشربوا الثقافة الفرنسية فعليهم أن يعملوا كثيرا"[6]. وبهذا نجد فرحات عباس في هذه الفترة يتطلع دائما إلى وطن داخل فرنسا، من خلال المطالبة بالتحرر السياسي والثقافي والاجتماعي والاقتصادي للجزائريين المسلمين ولكن تحت عباءة فرنسا الديمقراطية لا فرنسا الاستعمارية .

استمر بروز فرحات عباس في الساحة الطلابية بتعينه في أفريل 1930 نائبا لرئيس مجلس الاتحاد الوطني للطلبة الفرانكفونيين، كما كان نائب رئيس لجمعية الطلبة المسلمين لشمال افريقيا[7] (1926-1927)ثم تولى رئاستها في الفترة ما بين 1927-1931[8]. تمكن من خلال جريدة التلميذ (Ettelmidh) لسان حال جمعية طلبة شمال إفريقيا

1Ibid, p: 11
2Ibid, p :17

3 صالح جديد ,الانتليجانسيا الشابة و الزمن نحو التحرر،جريدة رسالة الأطلس,عدد235 ، الموافق ل5 إلى 11 أفريل1999

4 فرحات عباس ، ، ليل الاستعمار، ،مطبعة فضالة المحمدية، المصدر السابق، ص167

5 Jean Lacouture, cinq hommes et la France, ed, Seuil, Paris, 1961,p :269
6 Amar Naron, op.cit, p :40.

7 يرجع إلى الفصل الأول، ص 31.

8 Guy Pervillé, les étudiants algériens , op.cit, p : 227.voir aussi : Ferhat Abbas ,Autopsie d'une guerre, op.cit.,p :125.

من طرح أفكاره وتصوراته السياسية ذات التوجه الاندماجي، فهو لم يكن يرى في تلك الفترة وضعا آخر للجزائر خارج الإطار الفرنسي، وفي المقابل كان يناضل من أجل مكافحة العنصرية الكولونيالية من خلال تفعيل أفكار الثورة الفرنسية الداعية للعدل والمساواة والإخاء، إذ يقول في هذا الصدد: "إن ما يفسر إصرار جيلي، وإصرار الأجيال السابقة لنا على الالتجاء إلى فرنسا الجمهورية الليبرالية رجاء أن تساعدنا على القضاء على فرنسا الظالمة، اعتقدنا أننا نحتاج فقط لإنارة الأولى لتضع حد للمآسي التي خلفتها فرنسا المحتلة" [1].

تخرج من الكلية المختلطة للصيدلة والطب بالجزائر عام 1931، ثم انتقل إلى سطيف أين تزامن عمله الحر كصيدلي بنشاطه الاجتماعي، من خلال تأسيسه لجمعية خيرية هدفها نشر الأخوة بين الأعضاء وجمع الأهالي الجزائريين، إذ أوجد صلات بين عامة الأهالي وبرجوازية المدن. بهذا تمكن دخول معترك السياسية، إذ شارك في الانتخابات البلدية والجهوية والمالية، وأصبح نائبا فيها جميعا. ومن مؤسسي رابطة النواب، ليصبح مساعد الدكتور بن جلول ودشن ادبه النضالي الملتزم من خلال تأليفه لكتاب (الشاب الجزائري Le jeune Algérien) في سنة 1931، الذي تطرق من خلاله إلى الروح المسلمة والشخصية الجزائرية.

وتمكن الطالب فرحات عباس مع مرور الوقت وتطور الأحداث من التموقع في مركز التأثير الاجتماعي، وتزايد نشاطه في كل الوسائل والوسائط المتاحة (الصحافة، الأحزاب، المؤتمرت، الملتقيات، التجمعات....) التي تعتبر من أصول الثقافة السياسية. وعملية تفعيل دوره في الساحة السياسية والمساهمة في تكوين وعي شعبي يساعد على تحقيق مطالبه السياسية والاجتماعية .

4. نشاطه من خلال اتحاد النواب المسلمين الجزائريين

دخل فرحات عباس ميدان السياسة من بوابة اتحاد النواب المسلمين الجزائريين[2]، حيث يذكر أسباب خوضه المعترك السياسي قائلا: ((أن المحن التي يعيشها وطننا هي التي دفعتني إلى المعركة السياسية، فلو أن فرنسا كانت وجدت حلولا عادلة للمشاكل المطروحة عندنا لكنت بدون شك أفضل أن أفلح حديقتي، ولكن كيف يمكن أن تعيش لنفسك بينما الشدة والضيق ينهكان إخوانك والظلم الذي يضربهم يكاد يكون مسرحيات يومية)) [3].

اكتسب فرحات عباس من خلال نشاطه الحزبي شرعية تمثيل الجزائريين والنطق باسمهم، حيث سعى إلى البحث عن نظام اجتماعي لائق "بالأهالي المسلمين" في إطار المساواة وحسب القوانين الفرنسية وفي فلك الحضارة الأوروبية، حيث كان فرحات عباس متأثرا سياسيا وثقافيا بفرنسا خاصة بثورة 1789 وبمبادئها في الحرية والأخوة والمساواة، وقد اتخذ مهمة الوصول بالشعب الجزائري إلى مثل تلك المبادئ لخلاصه من واقعه الاستعماري، وبذلك ظل مضمون برنامجه

ينظر كذلك عبد الله حمادي ، المرجع السابق ، ص 53.

1 فرحات عباس، ليل الاستعمار، المصدر السابق، دار القصبة، 2005، ص 82.

2 للمزيد من المعلومات ينظر الفصل الثاني من هذه الرسالة ابتداء من ص 100.

3 فرحات عباس، ليل الاستعمار، المصدر السابق، دار القصبة، 2005، ص 106.

السياسي منذ 1927 وحتى الاتحاد الديمقراطي للبيان 1946 [1]، مرورا بحزب البيان 1944، واحدا تقريبا، بالرغم من التطور النسبي الذي شهده خاصة من خلال تجمع البيان والحرية 1944.

لكن فرحات عباس خلال خوضه للمعترك السياسي، أغفل جانب مهم يتمثل أساسا في مجموع القيم الاجتماعية ومقومات الشخصية الوطنية الجزائرية، حيث تعثر في بدايته عندما تأصل من وجود الأمة الجزائرية من خلال مقاله "فرنسا هي أنا"، إذ كان ينظر إلى الجزائر كجزء من فرنسا، وهي التي أعطتها اسمها، وبينت حدودها وأخرجتها من جهلها ووحشيتها، وبالتالي فإن فرحات عباس كان بعيد عن الاتجاه الاستقلالي.[2]

دوافع تبني هذه الأفكار من طرف فرحات عباس تترجمها مناظرة كانت بينه وبين أحمد توفيق المدني، حيث يذكر فرحات عباس قائلا: ((إن فرنسا ملكت البلاد بقوة السلاح وقتل الدافعين الأحرار، وتشريد بقايا الشعب، فتفكير الطبقة المتنورة بالجزائر هو غير تفكير الطبقة المتنورة التونسية، نحن هنا لا نستطيع إطلاقا محاربة فرنسا إلا بواسطة قوانينها، وداخل إطاراتها، فكفاحنا يرتكز على دعامتين أساسيتين: الأولى: فضح الاستعمار وبيان أساليبه واستهتاره بالقيم الإنسانية، وإبلاغ الرأي العام العالمي والفرنسي ما يقاسيه هذا الشعب المسكين من آلام لم يتحملها شعب قبله ونرجو أن لا يتحملها شعب بعد، والثانية: إرغام فرنسا بالحجة والبرهان على تطبيق قوانينها التي تقول بأن الجزائر قطعة من فرنسا، وأن الجزائري فرنسي قانونا، وذلك بموجب إلغاء كل القوانين الاستثنائية الخاصة بالأهالي ويجب إعطاؤنا كل حقوق المواطنة الفرنسية، وبذلك نصبح سعداء مثل بقية المواطنين الفرنسيين، لا حيف ولا ظلم ولا إرهاق، ونشارك على بساط التساوي في كل المجالس البلدية والعمالية والمالية ومجلس الأمة في باريس)) .

يرد عليه أحمد توفيق المدني بقوله: ((أنا معك في المرحلة الأولى من غير احتراز، أما في المرحلة الثانية فلا أكتمك أنني على عكس نظريتك، أنا أتصور الجزائر حرة مستقلة دولة إسلامية عربية .... مرتبطة ارتباطا عضويا مع تونس والمغرب الأقصى وثيقة الصلة ببقية البلاد العربية))

فأجابه فرحات عباس قائلا: ((أقول لك بصراحة مع احترام رأيك إنني رجل واقعي لا لأسير مع الخيال، ولا أتتبع الطرق المسدودة، ولست مؤمنا إطلاقا بوجود شعب جزائري تواق للحرية والاستقلال وليست لنا أمجاد تاريخية تفيدنا من وراء الدهور او تربط بين حاضرنا وماضينا)).

فرد عليه توفيق المدني: ((إنك تعلمت في فرنسا أو في مدارسها بالجزائر، ولم تقرأ إلا كتبها المدلسة، ولم تطلع إلا على آدابها السخيفة الإباحية، ولم تختلط إلا برجالها الذين احتلوا أرضك، وامتهنوا أهلك، واستعبدوا شعبك، الجزائر أمة قائمة الذات، لها تاريخها الحافل، ورجالها الأبطال البواسل، وقد عطرت الدنيا بذكر جهادها المجيد... وإنك إن ناديت بالفرنسية والتفرنس والذوبان في بوتقة الغالب وهو أمر من المحال تحقيقه، فإنك لن تسير طويلا وستجد نفسك ومن التف حولك من شبان هذه الحركة وحيدين تعملون لغير غاية وتسيرون إلى غير هدف...)) [3] .

---

1 ينظر العنصر الخاص بالاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري في الفصل الثاني من هذه الرسالة.

2 يوسف مناصرية، الاتجاه الثوري في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين العالميين 1919-1939، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988،ص 18-19.

3 أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، القاهرة، دار المعارف، 1963، ص 75.

5. مشاركة فرحات عباس في المؤتمر الإسلامي 07 جوان 1936:

استلمت الجبهة الشعبية السلطة في فرنسا في 1 جوان 1936 برئاسة ليون بلوم[1]، وتبنت مشروع موريس فيوليت[2] الذي كانت تدور أهم مطالبه في:

1-إلحاق الجزائر بفرنسا وإدماجها فيها.

2- إعطاء حق الانتخاب لجماعة خاصة من الجزائريين لا يزيد عددهم على 20 ألفا.

3- منح الجنسية الفرنسية لهم مع احتفاظهم بأحوالهم الشخصية الإسلامية.[3]

استجاب لهذا المشروع كل من جمعية العلماء المسلمين والأحزاب الجزائرية التالية: "اتحاد المنتخبين المسلمين الجزائريين" و"الأعضاء الجزائريون في الحزب الاشتراكي الفرنسي" والأعضاء الجزائريون في الحزب الشيوعي، وغاب التيار الاستقلالي المتمثل في نجم شمال افريقيا[4]، حيث دعت هذه التيارات إلى عقد مؤتمر يجمع قادة الأمة على اختلاف مشاربهم السياسية من أجل الاتفاق على الحد الأدنى من المطالب السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وبالفعل انعقد المؤتمر الإسلامي في 07 جوان 1936 الذي شارك فيه فرحات عباس ممثلا عن اتحاد المنتخبين المسلمين الجزائريين، وحمل المؤتمر شعار: "أن الجزائر مرتبطة بفرنسا ارتباطا وثيقا، وليس من العدل ألا تعطى حقها في الحيلة"[5]، ونص على مجموعة من المطالب منها:

1-إلغاء جميع القوانين الاستثنائية التي لا تطبق إلا على المسلمين.

2-الارتباط المطلق بفرنسا مع حذف كل الإجراءات الخاصة، إلغاء النيابات المالية والولاية العامة الجزائرية ونظام البلديات المختلطة.

3-المحافظة على الحالة الشخصية الجزائرية الاسلامية مع إعادة تنظيم الإدارة الشرعية الإسلامية على كيفية معقولة تتفق وقانون الفكر الإسلامي مع فصل الدين عن الدولة، وتطبيق كل قوانينه المقررة حسب منطوقه ومفهومه واسترجاع كل المؤسسات الدينية إلى المجتمع المسلم الذي يمكن له وحده أن يتصرف فيها ويستغلها بواسطة الجمعيات الدينية التي تؤسس بصفة قانونية.

4-التعليم الاجباري للبنين والبنات وجعل التعليم مشتركا بين الجزائريين والأوروبيين.

5-الزيادة في معاهد الصحة من مستشفيات ومستوصفات.

6- الاقلاع عن انتزاع ملكية الأرض من الجزائريين وإلغاء قانون الغابات.

---

1 سياسي فرنسي، ذو توجه اشتراكي، كان نائبا في البرلمان عام 1919، ثم رئيسا للجبهة الشعبية من 1936-1937، توفي سنة 1950. ينظر: Mohamed Tiab, la chronologie algérienne 1830-1960, t1, p 210.

2 موريس فيوليت: وزير دولة مكلف بالشؤون الجزائرية في حكومة الجبهة الشعبية وكان قبلها حاكما عاما بالجزائر. ينظر: Mohamed Tiab, op.cit, p210.

3 Maurice Violette, L'Algérie vivra telle, Paris, Ed Félix Aclan, 1931, p 375.

4 محفوظ قداش ومحمد قنانش، حزب الشعب الجزائري 1937-1939، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر، 1993، ص 110

5 عبد الرحمن بن ابراهيم ابن العقون، الكفاح القومي والسياسي ..، ج1، المصدر السابق، ص19.

7-توحيد هيئة الناخبين في سائر الانتخابات، والنيابة في مجلس الأمة الفرنسي.[1]

دافع فرحات عباس عن هذا المشروع أمام مصالي الحاج واعتبر فكرة الاندماج الوسيلة الوحيدة لرفاهية المجتمع ولإخراجه مما هو فيه من معاناة.[2]

لكن نتيجة ضغط اللوبي الكولونيالي، لم تستجب السلطة الاستعمارية لمطالب وأمال التيارات المشاركة في المؤتمر ومن بينها "اتحاد النواب المسلمين الجزائريين" ، حيث أفشلت الحكومة الشعبية في باريس مشروع بلوم فيوليت 1936 ، رغم التنقلات الكثيفة للوفود الجزائرية نحو باريس للحصول ولو على جزء من هذه الإصلاحات ، هذا الموقف من السلطات الفرنسية خلف استياء في أوساط الجزائريين وفقدوا الثقة فيها ، لكن لم يؤثر على اتجاه النخبة العام وفي توجه فرحات عباس، حيث أدرك فرحات عباس أهمية دور الجماهير في الحياة السياسية خاصة بعد فشل تهديدات النواب بالاستقالة في تحقيق الإصلاحات ، وبقي ينشط في هذا الإطار حيث أكد :" أن المشكل اليوم هو تضافر النتائج المحققة وتعميمها على كل الجزائريين لتحقيق تقدم أخر، وإن ذلك لا يمكن أن يكون إلا في إطار حزب سياسي يكون هدفه محاربة الامبريالية والدفاع عن حقوق الإنسان، وليس هدفه وضع إيديولوجية جديدة"[3]. فبدأ فرحات عباس يفكر في إنشاء حزب سياسي على غرار الحزب الشيوعي الجزائري، الذي تأسس عام 1936م، وحزب الشعب الذي تأسس عام 1937م، وبالفعل أنشأ في أواخر جويلية 1938 م حزب تحت اسم " الاتحاد الشعبي الجزائري"[4].

6. تأسيس فرحات عباس " اتحاد الشعب الجزائري"[5]:

بعد الخلاف الذي جرى بين بن جلول وفرحات عباس حول كيفية وضع هياكل جديدة للحزب النخبة الجزائرية، قام عباس في شهر سبتمبر 1938 بتأسيس" اتحاد الشعب الجزائري"[6]، الذي كان شعاره "بالشعب ومن أجل أجل الشعب"، كما سعى هذا التنظيم إلى تمثيل المسلمين في هيآت ومجالس منتخبة، لخص أهدافه في تكوين جمهورية جزائرية تكون جزءا من الجمهورية الفرنسية.[7] وكانت مطالبه[8] تتمحور حول ما يلي:

- نظام مساواة حيث تنعدم محظوظية الطائفية والمنشأ والجنس.
- نظام اقتصادي يحقق العيش والحياة الفضلى للجميع.
- جزائر تكون مقاطعة فرنسية حقيقية مثلها مثل المقطعات الفرنسية في أم الوطن[9]

---

1 الشهاب، ملحق الجزء الرابع، المجلد 12، ربيع الثاني 1355 هـ الموافق لـ 01 جويلية 1936.

2 عبد القادر حميدة، فرحات عباس رجل الجمهورية، المرجع السابق، ص 70

3 يوسف مناصرية، الاتجاه الثوري في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين العالميين ، المرجع السابق، 1988، ص 18-19.

4 الأمين شريط ، التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية..، المرجع السابق، ص 22 .

5 L'entente, Farhat Abbes, pourquoi nous créions L'union Populaire Algérienne (pour la conquête des droits de l'homme et du citoyen), 1938, p p10-11. 1938 ينظر الملحق رقم (08): تأسيس فرحات عباس " اتحاد الشعب الجزائري سبتمبر

6 الأمين شريط ، التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية ..، المرجع السابق، 1998، ص22 .

7 جريدة الوفاق الفرنسي –الاسلامي، 13 ديسمبر 1937. ينظر: يوسف مناصرية، الاتجاه الثوري ..، المرجع السابق، ص 20.

8 ينظر الفصل الثاني من هذه الرسالة.

9 عبد الرحمان بن براهيم بن العقون، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر، ج2، المصدر السابق، ص 204.

ما يمكن أن نستشفه في هذه المرحلة من حياة فرحات عباس السياسية، أنه ما زال يتبنى التوجه الاندماجي، مع النضال السلمي من أجل تحقيق المساواة في الحريات الأساسية والعدالة الاجتماعية، دون الخوض في المفاهيم الرائجة في تلك المرحلة والتي كان يتزعمها مصالي الحاج وخاصة الدعوة للاستقلال الوطني وتكوين برلمان جزائري.[1]

7. النشاط السياسي لفرحات عباس ما بين 1939-1954:

أدى اندلاع الحرب العالمية الثانية إلى إنهاء العمل السياسي بالجزائر إلى غاية نزول الحلفاء في الجزائر في 8 نوفمبر1942 ، فتجدد العمل السياسي لفرحات عباس، حيث قدم في 20 ديسمبر 1942 إلى الممثل الشخصي للرئيس الأمريكي روزفلت السيد "مورفي" بالإضافة إلى السلطات الجديدة في فرنسا، رسالة موقعة من طرف المنتخبين المسلمين طلبت كشرط للمساهمة في تعبئة الشعب الجزائري للاشتراك في الجهد الحربي التي طلبها الحلفاء، تمكين الشعب الجزائري من الحد الأدنى من الإرادة الذاتية والحرية، لكن الرسالة – كما يقول صاحبها – "لم تحض بأي اعتبار ولم تلق أي جواب"[2].

وحتى بعد تعديلها وتوجيهها في 22 ديسمبر 1942 إلى كل من ممثلا الولايات المتحدة وانجلترا، الذين لم اكتفيا باستلامها دون الرد عليها، أم ممثل فرنسا "الجنرال جيرو" كان موقفه جاف، رفض الدخول في مناقشة مع الوفد الجزائري بدعوى أنه جاء إلى الجزائر ليحارب لا ليتناقش في السياسة [3].هذا التجاهل كان دافعا لعقد اجتماع 3 فيفري 1943 في مكتب المحامي بومنجل بمدينة الجزائر، وضم ممثلين عن كل التشكيلات السياسية الجزائرية، واتفقوا على إصدار وثيقة جديدة تتضمن مطالب الشعب الجزائري، وأسندوا تحريرها إلى فرحات عباس، فكان" بيان الشعب الجزائري" [4] ، الذي كان عنوانه "الجزائر في مواجهة الصراع الاستعماري"[5]، تضمن نقدا حادا للاستعمار باعتباره" استغلال شعب من طرف شعب آخر"، واعترافا باستحالة الإدماج " لأن الكتلة الأوروبية والكتلة المسلمة بقيتا متباينتين الواحدة عن الأخرى بدون مشاعر مشتركة " ودعوة إلى تطبيق مبدأ حق تقرير المصير، إضافة إلى مطالب أخرى كالاعتراف باللغة العربية كلغة رسمية، وإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين على اختلاف انتماءاتهم الحزبية[6].

وفي 31 مارس 1943 ، جرى تسليم هذه الوثيقة للسلطات الفرنسية الممثلة في الوالي العام الجديد "بيروتون" التي تظاهرت بقبولها من حيث المبدأ ، وطالبت من أصحابها تقديم خطة عمل[7]، مما أدى إلى تحرير وثيقة جديدة في 10 جوان 1943، أطلق عليها" مكمل البيان" التي سلمت للجنرال ديغول، واحتوت على فصلين ، فصل متعلق بإصلاحات آجلة يتم إنجازها بعد الحرب ومفادها " أن تصبح الجزائر دولة مستقلة، لها دستور خاص يضعه مجلس

---

1 Claude Collot-Jean Robert Henry, Le Mouvement National Algérien 1912-1954, Alger, OPU, 2ed 1981, p137.

2 فرحات عباس ، ليل الاستعمار، المصدر السابق، ص 17. ينظر: جمال قنان ، قضايا ودراسات ..، المرجع السابق ، ص 193.

3 أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية الجزائرية 1930-1945 ، المرجع السابق ، ص203 . ينظر كذلك: شارل أندري جوليان، إفريقيا الشمالية تسير ..، المرجع السابق، السابق، ص 313.

4 فرحات عباس ، ليل الاستعمار، المصدر السابق، مطبعة فضالة المحمدية، المغرب، ص 167.

5 للتعرف على محتوى البيان الجزائري ينظر الفصل الثاني من هذه الرسالة.

6 عبد الرحمن بن ابراهيم ابن العقون، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر، ج2، المصدر السابق، ص ص241-245.

7 فرحات عباس ، ليل الاستعمار، المصدر السابق، ص 173-174. ينظر: جمال قنان ، قضايا ..، المرجع السابق ، ص195.

تأسيسي جزائري منتخب من طرف كل الجزائريين "وفصل متعلق بإصلاحات فورية، ويتلخص في فكرة الاستقلال الذاتي [1].

ورغم مرونة البيان إلا أن موقف الجنرال ديغول تميز بالرفض الشديد لأي تعديل في دستور الجزائر القديم، كما أبدى ممثله في الجزائر الجنرال " كاترو" نفس الموقف وعندها توجه الجزائريون إلى توحيد صفوفهم وجهودهم، فاتصل فرحات عباس بمختلف المنظمات للتأسيس لحركة سياسة جامعة، تضم أفرادا من مختلف الاتجاهات والأحزاب السياسية، لكنها تملك تصورا لحل مشكلة الاستعمار ، وفي 14 مارس 1944 تأسس تجمع أحباب البيان والحرية[2] .

ومن أهم المواد التي وردت في القانون الأساسي لحركة " أحباب البيان والحرية" المادة الرابعة التي جاء فيها : ترويج فكرة إنشاء دولة جزائرية ، وتأسيس جمهورية مستقلة مترابطة بروابط فيدرالية مع جمهورية فرنسية جديدة مناوئة للاستعمار، وخلق روح التضامن في الجزائريين الإسرائيليين والمسلمين والمسيحيين وبث شعور المساواة ، ورغبة التعايش في السراء والضراء ، تلك الروح التي هي حسب رأينا " أساس تكوين كل أمة"[3]،وقد لقيت هذه الحركة إقبالا جماهيريا كبيرا حيث وصل الاعتقاد ببعض الناس أنه بمجرد انخراطهم في حركة " أحباب البيان والحرية وحصولهم على بطاقة الانخراط ، سيحصلون على الاستقلال وهو ما دفع السلطات الاستعمارية إلى تدبير مؤامرة ماي 1945 م لسحق كل تفكير في الاستقلال وبفعل التواجد الكبير لعناصر حزب الشعب أنسحب فرحات عباس من تجمع البيان بعد رفضه استعمال العنف من قبل أنصار حزب الشعب.

تجدر الاشارة أن خلاف طرأ خلال الفترة ما بين 1944 و1945 بين فرحات عباس والتيار الاستقلالي الممثل في لامين دباغين وزملائه من بينهم بن يوسف بن خدة، حيث نسب فرحات عباس إليه فكرة تأسيس أحباب البيان والحرية، واعتبرها امتدادا لبيان فيفري 1943، لكن دباغين اعتبر تجمع أحباب البيان منفصل عن بيان فرحات عباس في فيفري 1943، معللا ذلك إلى اختلاف برامج الوثيقتين، وكذا الأطراف المشاركة فيها، حيث صدرت وثيقة فيفري من طرف فرحات عباس، أما تجمع أحباب البيان صدر من عدة أطراف وهم حزب الشعب، جمعية العلماء وفرحات عباس، وما يؤكد تجدر الخلاف بين دباغين وفرحات عباس، تصريح دباغين في سنة 1949، حيث قال: ((لقد أسست أحباب البيان فأخذه مني عباس وأسست حركة الانتصار أخذها من مصالي))[4]. وسيلقي هذا الخلاف بظلاله خلال الثورة التحريرية، خاصة أثناء تأسيس الحكومة المؤقتة الجزائرية الأولى.

وهكذا فإن فرحات عباس، الذي تعلم في المدارس الفرنسية وينتمي إلى الطبقة البورجوازية انتهج النهج الإصلاحي فطالب بإجراء إصلاحات في الجزائر خلال الثلاثينيات لتحسين أوضاع الأهالي بدمجهم في المجتمع الفرنسي ليكونوا مسلمين فرنسيين ، ولكن تحالف الإدارة الاستعمارية مع الكولون أدى إلى فشل مساعيهم المختلفة سواء الفردية أو المشتركة مع بقية أطراف الحركة الوطنية، مما دفعه إلى المطالبة بتأسيس حكومة جزائرية وبرلمان متحد مع فرنسا في نظام

---

1 جمال قنان ، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر ...، المرجع السابق ، ص196. ينظر: .فرحات عباس ، ليل الاستعمار، المصدر السابق، ص174 .

2الأمين شريط ، المرجع السابق، ص45 .

3محمد الطيب العلوي ، المرجع السابق، ص201 .

4 بن يوسف بن خدة، شهادات ومواقف...، المصدر السابق، ص 227.

فيدرالي ورفض النظام الاستعماري حتى نهاية الحرب العالمية الثانية ، حيث تفككت الاتحادية ليؤسس فرحات عباس حزبا جديدا هو الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري[1]، أوضح فيه مفهوم تحرير الجزائر : " لقد تركنا نهاية الطرق القديمة المعهودة لنسلك الجادة الكبرى " جادة " الوطن الجزائري " أعني المساواة والحرية، لا اندماج ولا سيد جديد ولا انفصال، شعب فتي يقوم بتثقيفه الديمقراطي والاجتماعي وينجز تجهيزاته الصناعية والعلمية ومواصلا بذلك تجدد الفكر الأدبي بالاشتراك مع دولة كبيرة متحررة، ديمقراطية شابة وحديثة المولد تقودها الديمقراطية الفرنسية الكبيرة تلكم هما الصورة والتعبير في أتم وضوحها لحركتنا من أجل الجديد الجزائري" [2]،

وبهذا يتأكد تحول فكر فرحات عباس ورفاقه من الإدماج إلى الجمهورية ذات الاستقلال الذاتي، والمنضمة إلى الاتحاد الفرنسي، ولكن الإصلاحات السياسية التي تضمنها قانون 20 سبتمبر 1947 الخاص بالجزائر والذي صوت عليه البرلمان الفرنسي يوم 27 أوت 1947 ،كان مخالفا لمطلب الجزائريين الراديكاليين منهم أو المعتدلين ليغلق باب العمل الشرعي السلمي ، ويفتح طريق العنف على مصراعيه . حيث تمكن عبان رمضان من إقناع فرحات عباس بالانضمام إلى الثورة إثر اتصالات بين الرجلين بدأت منذ شهر ماي 1955 [3]، وانتهت بالتحاق فرحات عباس والدكتور أحمد فرنسيس بوفد جبهة التحرير الوطني في القاهرة خلال شهر أفريل 1956 م.

II. التنشئة السياسية عند بن يوسف بن خدة

1. نشاطه كطالب:

تعد الثقافة السياسية نتاجا طبيعيا للتنشئة الاجتماعية والتنشئة السياسية ، فإن مجموع الاتجاهات والمدارك ومعايير للقيم والاتجاهات والأحاسيس التي اكتسبها بن يوسف بن خدة مكنته من إتخاذ موقف مبكر اتجاه النظام الكولونيالي، ودفعته إلى دخول النضال السياسي وهو تلميذ في الثانوية، حيث تشبع بالفكر الوطني مبكرا من خلال اتّصاله الدائم بمناضلي نجم شمال إفريقيا (فرع البليدة)، وتتبعه "لجريدة الأمة"[4] لسان حال نجم شمال إفريقيا، حيث شكل هو وزملائه "سعد دحلب" ؛"الأمين دباغين"؛" أحمد يزيد" و"عبان رمضان" نواة صغيرة بدأت نشاطها بتوزيع أعداد من "جريدة الأمة"في صفوف الطلبة، وفي هذا الصدد يذكر بن يوسف بن خدة: "أن في إحدى الأيام اكتشف مدير الثانوية أن مجموعة من الطلبة ينشطون سرا في صفوف حزب الشعب الجزائري عن طريق توزيع أعداد من جريدة الأمة على الطلبة، فدخل إليهم في إحدى الحصص وقال لهم كلاما جارحا لم يستطع أحد نسيانه، حيث وصفهم بالسكاكين الحادة التي تطعن يوما بعد يوم جسد الدولة الفرنسية"[5].

2. تأثيرات الحرب العالمية الثانية

---

1 ينظر العنصر الخاص بالاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري في الفصل الثاني من هذه الرسالة، ابتداء من ص 116.

2 الجيلالي صاري ، محفوظ قداش : المرجع السابق، ص86

3 حميد عبد القادر، عبان رمضان مرافعة من أجل الحقيقة ،منشورات الشهاب 2003 ،ص ص71 -72.

4 أنشئت جريدة "الأمة" في آخر سنة 1830، رغم أن تأسيسها كان مستقل عن النجم خوفا من مصادرتها ، إلا أنها تعبر عن توجهات وسياسات التيار الاستقلالي، كان من أكبر أدوارها توعية الجماهير في فترة الثلاثينات من خلال حقها في الكرامة والحرية والإنعتاق من مخالب الاستعمار، وكرمز لهدفها الآية الكريمة " وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا ۚ " وقد ضاعت أكثر أعدادها الأولى، ومن محرريها نجد "عمار عيماش" الذي أصبح رئيس تحريرها ثم "بلقاسم راجف" و"كحال أرزقي" و"محمد ربوح" و"عمار خيدر" وغيرهم. ينظر إلى: محمد قنانش، الحركة الاستقلالية في الجزائر ما بين 1919-1939، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص 53.

5 الجودي بخوش، المرجع السابق، ص 21.

مع بلوغ بن يوسف بن خدة سن العشرين، ظهرت أحداث وتطورات على الساحة الدولية والمحلية، أهمها تجلت في بداية الحرب العالمية الثانية وبالضبط أواخر ربيع 1940، عندما انهارت فرنسا فجأة انهيارا كاملا أمام الزحف النازي ، إذ لم تصمد أكثر من خمسة أسابيع، مما فنّد ادعاءاتها بالعظمة، وحطم "أسطورة فرنسا التي لا تقهر"، وأثبت هشاشتها وعجزها عن مقاومة الألمان[1]. كان وقع الهزيمة على الشعب الجزائري إيجابيا حيث ساعدته على التحرر نفسيا، وذلك بتخليصه من عقدة الرهبة التي كانت تشل إرادته الجماعية حتى هذا التاريخ[2]. وغيرت نظرته إلى فرنسا فلم تعد تلك القوة الخارقة للعادة كما تزعم، بل مجرد دولة عادية تنتصر وتنهزم [3].

لم يطرأ على السياسة الفرنسية في الجزائر أي تغيير ،على الرغم من هذه الحالة المزرية التي كانت عليها ، فالقوانين الاستثنائية ظلت سارية المفعول، بل اشتدت واتسعت وطأتها لتشمل مختلف مجالات الحياة الجزائرية، ولحق بتيارات الحركة الوطنية، لاسيما حزب الشعب الذي كان قد صدر قرار بحله في 26 سبتمبر1939 ، ومنعت صحافته عن الصدور، وأعتقل العديد من مسؤوليه، وأعيد زعيمه مصالي الحاج إلى السجن في 04 أكتوبر 1939 ، بعد أن خرج منه في 27أوت 1939 ، وسيمثل في 17 مارس 1941مع سبعة وعشرين مناضلا أمام المحكمة العسكرية ، وتصدر بحقهم أحكامٌ قاسية، بلغ مجموعها 123 سنة أعمال شاقة، و 114 سنة سجن، و 560 سنة نفي وغرامة قدرها 161.000 فرنك[4].

كان تأثير هذا القمع على حزب الشعب الجزائري عكسيا، حيث زاده انتشارا في الأوساط الشعبية وصنع من مصالي أسطورة وهو على قيد الحياة ...ففي أفريل 1941، امتلأت جدران مدينة الجزائر بشعارات حزب الشعب" تحيا الحرية"،" أطلقوا سراح مصالي"،" يحيا حزب الشعب"،" الجزائر للجزائريين ..."وظهرت العديد من الأغاني والقصائد والأشعار الشعبية التي ساندت الدعاية الوطنية وتمجد شخصية مصالي الحاج، حيث كان يرددون هذه الأغاني تلاميذ المدارس والكشافة الإسلامية والرياضيون الشباب... [5]

انطلقت عملية إحياء خلايا حزب الشعب الجزائري التي فكفكها القمع وهيكلة العناصر الجديدة، تشكلت هيئة إدارة جديدة منها: أحمد مزغنة، حسين الأحول، مكري حسين ...[6]، وسيضطلع بقيادة الحزب ابتداء من أكتوبر 1942 طالب في الطب يدعى" لمين دباغين"[7]، الذي يجمع بين الإيمان الراسخ بالعمل الوطني المنظم والثقافة السياسية المتينة، سيكوّن طليعة جيل جديد من الشباب الوطني ذي السقف الثقافي المرتفع والمتخلص من عقدة الخوف و المتمرس

---

1 جمال قنان ، قضايا ودراسات ..، المرجع السابق ، ص 190. ينظر: M'hamed YOUSFI, L'Algérie en marche, Tome I, ENAL, Alger, 1985, p.17. عبد الرحمان ابن العقون ، الكفاح القومي والسياسي ..، الجزء الثاني، المرجع السابق ، ص228 -229 .

2 شارل أندري جوليان، إفريقيا الشمالية تسير ..، المرجع السابق، ص 306-307. ينظر كذلك: شهادة شوقي مصطفى ينظر :محمد عباس، رواد الوطنية، منشورات دحلب الجزائر، .1992 ص252 .

3جمال قنان ، قضايا ودراسات ..، المرجع السابق ، ص 190.

4 Mahfoud Kaddache, , histoire du nationalisme Algérien, TOME II, op.cit, p.611-612.)

ينظر كذلك: عبد القادر وقواق ، مساهمة في تاريخ المقاومة الجزائرية، منشورات دحلب الجزائر1992 ص 50-52.

5 Mahfoud Kaddache, histoire du nationalisme Algérien,TOME II ,Op.cit, P. 622-623.

6 محمود شاكر، التاريخ الإسلامي (التاريخ المعاصر بلاد المغرب)، الطبعة الثانية، المكتبة الإسلامي، بيروت، 1996، ص 258

7 Benyoucef Benkhdda, Les Origines du 1er NOV 1954 .ED Dahlab 1989, P.198. Voir aussi :Mohammed HARBI, Aux origines du FLN, ED Bourgois, Paris 1975, p.16.

على التنظيم في السر والعمل في الخفاء، استلهموا خصائص النضال السياسي وإمكاناته من واقع التجربة الجزائرية في صلته بالاستعمار الفرنسي، الذي كان الأرضية لامتلاك الوعي الكافي بحقائق الجزائر الفعلية والمتمثلة في الانعتاق والتحرر من قبضة الاستعمارية.[1]

يختلف هذا الجيل عن جيل الوطنيين الرواد (قاعدة عمالية) في كونه متحصل على مستوى علمي وقادم من أوساط اجتماعية برجوازية حضرية نشأت في المدن، بن يوسف بن خدة هو أحد هؤلاء المناضلين الراديكاليين المثقفين[2]، فكان بذلك نموذجا لعودة الفئات المثقفة والبرجوازية الوطنية للفضاء الثوري والنضالي، بعد سنوات من التيه في محاولات الاندماج في المنظومة الكولونيالية.

3. انضمام بن خدة ونشاطه في حزب الشعب الجزائري

يعتبر الوعاء الحزبي والمنظمات الاجتماعية من أهم التأثيرات في الثقافة السياسية لدى الفرد، وانخراط بن يوسف بن خدة في سن مبكر في حزب الشعب الجزائري وفي مرحلة حالكة من الحركة الوطنية، أين عرفت تقلبات وتطورات في مطالب هذه الأخيرة، حيث حملت في طياتها البعد الثوري بمضمون سياسي، أثرت الرصيد الثقافي والفكري ودعمت ركائز البعد الوطني لديه، مما سيجعله من خلال ثقافته السياسية يصبح أحد ركائز التوجه الاستقلالي بعد إعادة بعث الحركة الوطنية الجزائرية سنة 1946.

بدأ بن يوسف بن خدة نشاطه السياسي من خلال "منظمة الشبيبة الجزائرية" التي أسسها لمين دباغين سنة 1942،[3] مما جعله واحدا من عناصر النخبة الجزائرية المثقفة الذين انضموا إلى الحزب الشعب الجزائري، والذين لم يتجاوزوا عشرين عنصرا على أكثر تقدير. [4]

يصادف انضمام بن خدة إلى حزب الشعب الجزائري إنزال القوات التحالف في 8 نوفمبر 1942 في الجزائر، إذ كشف مرة أخرى عن الضعف البالغ للقوة الاستعمارية الفرنسية، كما فضح انتهازية الكولون الذين أصبحوا ينادون بحياة أمريكا والحلفاء ، وكان قد انتظم 80 في المائة منهم في نظام فيشي الفاشستي[5]، هذا الوضع الجديد بعث الأمل في نفوس الجزائريين، وشجعت ذلك تصريحات قادة الحلفاء، فخلال لقاء فرانكلين روزفلت[6] ونستون تشرشل[7] أكدا على احترام "حقوق جميع الشعوب الكبيرة منها والصغيرة في العهد الجديد"، وإصدار ميثاق الأطلسي 12 أوت 1941 الذي تضمن في فقرته الثالثة والرابعة اعترافا صريحا بحق جميع الشعوب في تقرير مصيرها[8]، مؤكدا بأنهم " يحترمون حق كل الشعوب في اختيار شكل الحكومة التي سيعيش في ظلها، ويرغبون في استعادة الحقوق السيدة والممارسة الحرة للحكومة لكل من حرم

---

1 محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1939-1951، الجزء الثاني، ترجمة: أمحمد بن البار، دار الأمة، الجزائر، 2011، ص 847.

2 بن يوسف بن خدة، جذور أوا نوفمبر...، المصدر السابق، ص 7.

3 عبد الرحمن بن ابراهيم ابن العقون، الكفاح القومي والسياسي ...، ج2، المصدر السابق، ص 153 وما بعدها..

4 بن يوسف بن خدة، جذور أول نوفمبر...، المصدر السابق، ص 7.

5 فرحات عباس ، ليل الاستعمار، المصدر السابق، مطبعة فضالة المحمدية، المغرب، ص164 .

6 فرانكلين روزفلت رئيس أمريكي(1933م- 1945م) صاحب فكرة العهد الجديد , أمر بدخول الو م ا الح ع 2. هو من وضع الميثاق الحلف الأطلسي.

7 ينظر فهرس تراجم الاعلام.

8 رضوان عينات تابت، 8 أيار/ ماي 45 والابادة الجماعية في الجزائر، ترجمة: سعيد محمد اللحام، منشورات ANEP، الجزائر، 2005، ص 26. ينظر:عامر رخيلة ، 8 ماي 1945 المنعطف الحاسم في مسار الحركة الوطنية، ديوان المطبوعات .الجامعية، الجزائر 1995 ، ص36 - 37 .

منها بالقوة"[1]، وكانت" إذاعات لندن وموسكو وواشنطن تغمر العالم أجمع بالمناداة بحرية الإنسان ومساواة الشعوب"[2]، مما مما أدى إلى" تصاعد النضال الوطني" [3].

يشير بن يوسف بن خدة في حوار له مع محفوظ قداش أن بعد تحطم الأسطورة الفرنسية، الكثير من القادة الجزائريين كان يفضلون التعامل مع الأمريكيين على الفرنسيين[4]، مما دفع تيارات الحركة الوطنية (فعاليات الأهلية) إلى طرح طرح قضية الشعب الجزائري وحقه في الاستفادة من المبادئ المتغنى بها[5].

في المقابل أخذ شباب من حزب الشعب الجزائري على عاتقهم الاتصال مع الأمريكيين وتمكنوا من ذلك من خلال الاتصال ب"مورفي". لكن خرجوا بمفادها تعزيز التنظيم السري والظهور بوصفهم ناطقين حقيقيين باسم الشعب الجزائري.[6]

عرفت حياة بن يوسف بن خدة منعرج جديد، حيث وبعد نجاحه في البكالوريا[7] وقبل التحاقه سنة 1943 بكلية الطب فرع الصيدلة بالجزائر[8]، دخل السجن بتهمة الدعاية والتحريض ضد التجنيد برفض زج الجزائريين في أتون حرب لا تخصهم. حيث شارك بن خدة رفقة زملائه من منظمة الشبيبة الجزائرية (من بينهم لمين دباغين والشيخ الحسين سليماني) في حملة دعائية في البليدة يدعون الشباب الجزائري بعدم الالتحاق بصفوف الجيش الفرنسي، خاصة بعدما ازدادت وتيرة التجنيد منذ نزول الحلفاء بالجزائر ،مما كلفه اعتقال لمدة 8 أشهر[9] بتهمة ما عرف آنذاك ب"الفارين من الجندية". أين يذكر بن خدة أنه تعرض لعذاب شديد في مقرات "مصالح أمن الإقليم" "DST"، كما أصدرت نفس المصالح أمرا يقضي بتجنيده في صفوف الجيش الفرنسي رغما عنه، لكنه اضطر إلى تقديم رشوة لأحد الجنود الفرنسيين مقابل إعفاءه من أداء الخدمة العسكرية وهذا فعلا ما حدث إذ أطلق صراحه بعدما انتهت فترة عقوبته في نهاية شهر أكتوبر 1943.[10]

تزامن ذلك بتولي ديغول De gaule السلطة في فرنسا الحرة، وتعيين الجنرال كاترو Catroux حاكما عاما على الجزائر[11]، ورفض فكرة استقلال الجزائر قطعيا، بل تم فرض الإقامة الجبرية على زعماء الحركة الوطنية على رأسهم

---

1 محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1939-1951، الجزء الثاني، المرجع السابق، ص 911 وص 839-840.

2 فرحات عباس ، ليل الاستعمار، المصدر السابق، ص166 .

3 جمال قنان ، قضايا ودراسات ...، المرجع السابق ، ص191 .

4 محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1939-1951، الجزء الثاني، المرجع السابق، ص 840 وص 911 .

5 عامر رخيلة ، 8 ماي 1945 المنعطف الحاسم في مسار الحركة الوطنية، ديوان المطبوعات .الجامعية، الجزائر 1995 ، ص36 - 37 .

6 محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1939-1951، الجزء الثاني، المرجع السابق، ص 841 .

7 ينظر الملحق رقم (04): شهادة البكالوريا لبن يوسف بن خدة.

8 بن يوسف بن خدة، جذور أول نوفمبر 1954، المصدر السابق، ص 601. ينظر كذلك: محمد عباس، رواد الوطنية ..، المرجع السابق، ، ص 98.

9 القادة الموقوفين من طرف الشرطة الفرنسية: عاشوري علي؛ شريد ميسوم؛ بن شرشالي عبد الرحمان؛ حسان باي وبن يوسف بن خدة. ينظر: محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1939-1951، الجزء الثاني، المرجع السابق، ص 923

10 حوار مع سليم بن خدة على شبكة التواصل الاجتماعي Facebook بتاريخ 2016/11/21.ينظر كذلك: الجودي بخوش، المرجع السابق، ص 23.

11 شارل أندري جوليان، افريقيا الشمالية تسير ..، المرجع السابق، ص 324-325.

فرحات عباس[1] . وأثناء زيارته للجزائر ألقى ديغول خطابا أعلن فيه فكرة تطور الجزائر ضمن المنظومة الفرنسية، وقد عرف فيما بعد بمرسوم 7 مارس 1944 [2]، وتم رفضه تقريبا من جل التيارات السياسية الجزائرية، حيث ندد كل من فرحات عباس والشيخ الإبراهيمي لهذا الأمر ورفضاه، أما بالنسبة لحزب الشعب الذي لا يزال نشاطه محظورا ولكن تأثيره في الساحة الوطنية ما زال قويا، فقد أعلن مصالي الحاج الذي لا زال في المنفى رفضه لهذا المرسوم[3]، أما الشيوعيين فقد صرح ممثلهم "عمار أوزقان" بأنه يساند منح الأهالي الحقوق السياسية ودعا إلى ضرورة أن يدخل في نطاق الحقوق الموظفون والعمال وجميع فئات الشعب حتى يمكن الدخول في نطاق المنظومة الفرنسية[4]

انتقل بن يوسف بن خدة بعد الافراج عنه إلى مدينة الجزائر لمتابعة دراسته الجامعية، وأثناء ذلك عاود الاتصال بلمين دباغين، هذا الأخير وبعد مشاركته في الحياة السياسية العامة كمسؤول أول عن حزب الشعب الجزائري،، أدرك أنه لا يستطيع الانفراد بالفعل الوطني وحده، بل عليه القيام بذلك مع آخرين في الحركة الوطنية،أراد إحياء مبادرة حزب الشعب الجزائري [5]، حيث شرع في اتصالات عديدة مع ممثلي جمعية العلماء وفرحات عباس وابن جلول، كللت هذه المشاورات بالنجاح وتم تأسيس "أحباب البيان والحرية" في أفريل 1944[6].

كانت الجهود مبذولة لتنسيق العمل وتكوين جبهة موحدة، وكانت هناك موجة من الدعاية انطلقت منذ جانفي 1945 تدعوا الناس إلى التحمس لمطالب البيان. وقد انعقد مؤتمر لأحباب البيان أسفرت عنه المطالبة بإلغاء نظام البلديات المختلطة والحكم العسكري في الجنوب وجعل اللغة العربية لغة رسمية، ثم المطالبة بإطلاق سراح مصالي الحاج.وقد أدى هذا النشاط الوطني إلى تخوف الفرنسيين وحاولوا توقيفه عن طريق اللجان التي تنظر إلى الإصلاح، وكان انشغالهم بتحرير بلدهم قد أدى إلى كتمان غضبهم وظلوا يتحينون الفرص بالجزائريين وكانوا يؤمنون بضرورة القضاء على الحركة الوطنية.[7]

وتمكن بن يوسف بن خدة من الاحتكاك بالحركة الوطنية ومناضيلها، حيث كان يحضر رفقة دباغين الاجتماعات العديدة التي ينظمها أعضاء المكتب السياسي لأحباب البيان، مما أكسبه خبرة وتجربة أوسع، وكذلك تعرفه على أبرز القادة في حزب الشعب الجزائري، كأحمد طالب، أحمد بودة، شوقي مصطفاي الحاج شرشالي، أحمد مزغنة حسين إصلاح .... وغيرهم[8]. فترسمت معالم الثقافة السياسية لبن يوسف بن خدة من خلال المشاركة السياسية، ومن خلال توليه لمختلف المسؤوليات التي أسندت اليه، وهذا ما سيتضح من خلال نشاطه في أواخر الحرب العالمية الثانية.

---

1 صلاح العقاد، المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب الأقصى)، دراسة في تاريخ الحديث وأحواله المعاصرة، الطبعة الثانية، القاهرة، 1966، ص 331. ينظر: جمال قنان ، ، قضايا ودراسات ..، المرجع السابق ، ص196.

2 فرحات عباس، ليل الاستعمار، المصدر السابق، ص 181.ينظر: شارل أندري جوليان، افريقيا الشمالية ..، المرجع السابق، ص 326-327.

3 جمال قنان ، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر ..، المرجع السابق، 1994 ، ص 198.

4 صلاح العقاد، المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب الأقصى)، المرجع السابق،، ص 332.

5 إن جدور هذه المبادرة يعود إلى أوت 1938، حيث تقدم حزب الشعب الجزائري بمبادرة ضمنها رغبة تجمع المسلمين، والعمل من أجل إنجاز برنامج وطني مشترك بين التنظيمات الجزائرية المختلفة، ويندرج الأمر ضمن توجهات المؤتمر الاسلامي الذي حث الجميع على البحث عن صيغ جديدة للكفاح المشترك، أو العمل الوحدوي. ينظر: نور الدين ثنيو، إشكالية الدولة في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، الطبعة الاولى، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة: قطر، 2015، ص 240 ينظر كذلك: El Ouma, 27 Aout 1937

6 Mahfoud Kaddache , Histoire du nationalisme algérien, , T2, op.cit , ,P277.

7 Ibid, P277.

8 الجودي بخوش، المرجع السابق، ص 24.

شارك بن يوسف بن خدة مع زعماء الحركة الوطنية في تنظيم مظاهرات في أول ماي 1945، حيث استغل حزب الشعب الجزائري فرصة عيد العمال، من أجل استقطاب الجماهير والتفافه حول مطالب الحزب، وتكون وسيلة ضغط على الفرنسيين بإظهار قوة الحركة الوطنية وأمال جماهير الشعب الحزائري في تغيير جذري بفضل النزعة الوطنية[1]، وعمت المظاهرات كل القطر الجزائري، حيث نزل آلاف المتظاهرين ونادوا بإطلاق سراح مصالي الحاج، واستقلال الجزائر واستنكروا الاضطهاد ورفعوا العلم الوطني[2]، وكانت المظاهرات سلمية، وادعى الفرنسيون أنهم اكتشفوا (مشروع ثورة) في بجاية خاصة لما قتل شرطيان في الجزائر العاصمة، وبدأت الاعتقالات والضرب وجرح الكثير من الجزائريين، وفتح الجنود النار فجأة وسقط عدة قتلة ذكر منهم "بلحفاف" و"عبد القادر زيار"[3]. ولما أعلن عن الاحتفال الرسمي يوم 7 ماي بعد بعد توقيع الهدنة، وتوقع حصول تظاهرات في اليوم التالي (أي 08 ماي)، فشرع المعمرون في تنظيم مهرجان الأفراح، ونظم الجزائريون مهرجانا خاصا بهم ونادوا بالحرية والاستقلال بعد أن تلقوا إذنا من الإدارة الفرنسية[4]. وحملو لافتات تحمل العبارات التالية: "حرروا مصالي" و"عاشت الجزائر حرة" و"فليسقط الاستعمار" و"نريد أن نكون متساوين معكم" و"عاشت شرعة الاطلسي"[5]، لكن قوبلت هذه المظاهرات بمجزرة راح ضحيتها قرابة 45 ألف قتيل.[6]

لقد عرف حزب الشعب الجزائري بعد مجازر ماي 1945، وانفراط عقد "أحباب البيان والحرية"، تطوّرات سياسية وتنظيمية هامة ، تمثلت أولا في التخلص من التهمة الملقاة على عاتقه، حيث أن باقي التيارات السياسية حملت مناضلي الحزب الشعب الجزائري مسؤولية ما حدث من مجازر[7] ، هذا ما أكده الاخضر بن طوبال: "لقد وقعت المسؤوليات علينا، وقد كان واضحا منذ ذلك الحين أنه يجدر بنا شق طريقنا بمفردنا"، هذا لم يثني من عزيمتهم بل زادتهم وعيا بضرورة التحضير المعنوي والتنظيمي والمادي والتوسع على كامل التراب الوطني للانتفاضة المسلحة، التي تعد السبيل الوحيد لإنهاء الوجود الاستعماري بالجزائر[8] .

4. بن خدة عضوا في اللجنة المركزية لحركة من أجل انتصار للحريات والديمقراطية

لقد عرف حزب الشعب الجزائري بعد مجازر ماي 1945، تطوّرات سياسية وتنظيمية هامة تعكس طموح الحزب، والرغبة في إعداده لمواجهة مختلف الاحتمالات التي تفرزها الساحة السياسية، حيث ظهرت سنة 1946 الحركة من أجل انتصار الحريات والديمقراطية (MTLD) وهي تمثل الذراع الشرعي لـ "حزب الشعب الجزائري"، وهذا التنظيم الجديد يعكس الإستراتيجية العامة للحزب، والتي تتّسم بالشمول والطموح ولا تخلو من التعقيد، وقد تبلورت هذه

---

1 كان الجماهير الجزائرية متأثرة بمطالب حزب الشعب الجزائري، وزاد تأزم الأوضاع السياسية والاقتصادية وتزايد القمع والاضطهاد بتصعيد التوتر وخلق حالة العنف، هذه الأحاسيس لم تكن السبب الأساسي لاندلاع العنف في 08 ماي ولكنها ساهمت ولو جزئيا فيها. ينظر: رضوان عينات تابت، 8 أيار/ ماي 45 والابادة الجماعية في الجزائر، ترجمة: سعيد محمد اللحام، منشورات ANEP، الجزائر، 2005، ص56.

2 رضوان عينات تابت، 8 أيار/ ماي 45 والابادة الجماعية في الجزائر، المرجع السابق، ص ص48-50.

3 المرجع نفسه ، ص 51.

4 ا نفسه، ص ص 61 و 79-80.

5نفسه، ص 63.

6نفسه، ص 112.

7 ينظر: الفصل الأول، ص 97 (وعلى إثر مجازر 8 ماي 1945 ساءت العلاقة بين الحزب الشيوعي الجزائري وحزب الشعب، حيث أتهم أعضاء الحزب الشيوعي عناصر حزب الشعب بالوقوف وراء هذه الأحداث، وحملوا الحزب مسؤوليتها، فهو الذي نظم مظاهرات في الأسبوع الأول من هذا الشهر للمطالبة بتحرير مصالي). ينظر: أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية الجزائرية ،ج3، ص247 .

8 رضوان عينات تابت، 8 أيار/ ماي 45 والابادة الجماعية في الجزائر، المرجع السابق، ص 181-182..

الإستراتيجية على مراحل، كنتيجة لتراكم التجارب التي عرفها الحزب، وسيطرت على تفكير المسؤولين حتى في ظروف الأزمة والانقسام، إنّ المعركة الفاصلة مع الاستعمار، وفق هذه الإستراتيجية، تتطلّب توعية الجماهير وتأطيرها سياسيا بمناضلين أكفاء من أمثال بن يوسف بن خدة، وتحقيق قدر من الاتحاد الوطني بين الأحزاب والحركات المناهضة للاستعمار، وتكوين طليعة من المناضلين المدرّبين على الكفاح المسلّح وحرب العصابات، وتحقيق تحالف بين الحركات الاستقلالية في المغرب وتونس يتضمّن الإعداد والاستعداد للكفاح المسلّح، وتوفير الدعم المادي والسياسي من العالم العربي، والعمل مع الحركات والتيارات المناهضة للاستعمار لإخراج القضية الجزائرية من الطوق الذي ضربه حولها الاستعمار الفرنسي.[1]

يعتبر بن يوسف بن خدة من مهندسي هذه الاستراتيجية، حيث ترأس بداية فريق التحرير لـ "الجزائر الحرة" اللسان الناطق لـ (MTLD)[2]. كما شارك بن يوسف بن خدة في مؤتمر حركة انتصار للحريات الديمقراطية ما بين 15 و 16 فيفري 1947 ببلكور، حيث انتخب عضوا في اللجنة المركزية للحركة.

عارض بن يوسف بن خدة أثناء المؤتمر خيار المشاركة في الانتخابات الذي أقره مصالي في فيفري 1947، ولكن نتيجة الاقتراع كانت لصالح المشاركة، مما دفع به الانصياع للعبة الديمقراطية[3]، عين بن خدة بعدها رئيس لجنة دعاية دعاية النشر التي أنشأها الحزب خلال الاجتماع الذي عقده في مدينة زدين [4] بعين الدفلى في ديسمبر 1948[5]، وبذلك أصبح بن خدة يشرف الجانب الإعلامي داخل الحزب [6] ،كما أسندت إليه مهمة الإشراف ومتابعة نشاط مختلف اللجان التي استحدثها الحزب منذ سنة 1949، كلجنة الشؤون النقابية التي كان يترأسها عيسات إيدير، ولجنة الشؤون الرياضية، ولجنة عن حرية التعبير ...، وساهم بن خدة من خلال هذه اللجان في نفوذ الحزب في أوساط الجماهير، وظل يمارس بن خدة مهامه إلى غاية 1951.[7]

5. بن خدة أمينا عاما للجنة المركزية لحركة انتصار للحريات الديمقراطية

أصبح بن يوسف بن خدة في أوت 1951 أمينا عاما خلفا لحسين الحول[8]، استقال هذا الأخير نتيجة الأزمة الأزمة الخطيرة التي مر بها الحزب بداية من سنة 1949، حيث اتهمه مصالي الحاج بتدبير انقلاب ضده[1]، ويذكر بن

1عبد الرحمن بن ابراهيم ابن العقون، الكفاح القومي والسياسي ..، ج2، المرجع السابق،ص199

2 باتريك إفينو؛ جون بلانشايس، حرب الجزائر ملف وشهادات، الجزء الأول، ترجمة: بن داود سلامنية، دار الوعي للطباعة والنشر والتوزيع، رويبة، الجزائر، 2013، ص 64.

3 Sid Ali Abdelhamid , A« la mémoire d'Elmodjahid Hocine Lehouel »,In « Association Historique et culturel du 11 décembre 1960»,Alger, 2006, P73.

4 زدين: قرية فلاحية صغيرة تقع بمقاطعة عين الدفلى حاليا، الاجتماع كان بمزرعة بلحاج الجيلالي الذي كان مسؤول عن التدريب بالمنظمة الخاصة . عرف هذا الاجتماع باجتماع زدين . ينظر :

Benkhadda, Les origines du .., op. cit, P137.138. Voir aussi Mohamed Harbi, Le FLN Mirage et Réalité.., OP Cit, PP 38, 41, Et, Jacques C. Dichemin, Histoire du FLN, La table ronde, Paris, 1962, P47, Et,71, Voir, G. Meynier, OP.Cit, P81.

5 الجودي بخوش، ، المرجع السابق، ص 29.

6 ينظر ما سبق من نفس الفصل (البنية الاعلامية)

7 الجودي بخوش، ، المرجع السابق، ص 29.

8 Mohamed Harbi, aux origines du FLN , op.cit, p 43

ينظر: رضا مالك، الجزائر في ايفيان السرية 1956-1962، المصدر السابق، ص ص 366-367. بن يوسف بن خدة، جذور أول نوفمبر...، المصدر السابق، ص 273.

خدة: ((أن الأزمة التي برزت بين لحول ومصالي، تعود إلى اجتماع اللجنة المركزية الذي انعقد في مدينة البليدة في مارس 1950، في هذه الدورة حاول مصالي استصدار لائحة ترشحه لرئاسة الحزب مدى الحياة، وبالتالي تمنح له السلطة المطلقة في تسيير شؤون الحزب، لكن مشروع اللائحة لم يفز بالأغلبية التي أكدت حرصها على القيادة الجماعية))[2] .

كان موقف بن يوسف بن خدة إزاء موضوع التعيين هو الرفض، حيث صرح قائلا: ((تم تعييني رغما عني أمينا عاما لحزب الشعب الجزائري –الحركة من أجل انتصار للحريات الديمقراطية في أوت 1951))، ويصرح أنه كان يكن الاحترام والتقدير لشخص حسين لحول، ولرصيده النضالي وكرزمته القوية، وشعبيته داخل الحزب –حيث فاز لحول ثلاث مرات متعاقبة بتأييد اللجنة أثناء التصويت–، ثم علل سبب اختياره قائلا:((...لآني كنت أنتمي إلى صفوف المناضلين السريين ولعل هذا هو السبب في اختيار مصالي لشخصي ، أو ربما يعود السبب إلى أنني كنت في مرات عديدة أساند مواقفه في اللجنة المركزية ، أو قد يكون شخص ما اقترح عليه ترشيحي)).[3]

بينما يذكر عبد الرحمان كيوان أن سر تعيين مصالي لبن خدة في هذا المنصب يعود إلى أخلاقه العالية وهدوءه وانضباطه داخل الحزب من جهة، وفضل بن خدة في إعادة تنظيم الحزب بعد القمع الذي عرفه الشعب الجزائري سنة 1945 وطاقته الثورية الهائلة من جهة ثانية[4].

وقد ورث بن خدة واقع صعب للحزب، تمثل أساسا في الأزمة البربرية واكتشاف المنظمة الخاصة، إلا أنه ثبت في منصبه بعد مؤتمر أفريل 1953، رغم قرار مصالي الحاج سحب الثقة منه في سبتمبر 1953، مطالب في نفس الوقت تسليمه السلطات المطلقة لإعادة بعث الحزب من جديد، وإعادته من وجة نظره إلى السكة الثورية التي حاد عنها[5]، إلى أن أعضاء اللجنة المركزية تمسكوا بالأغلبية[6] ببن خدة ورفضوا عرض مصالي[7]، وتعرض خلالها بن خدة إلى عدة صعوبات خاصة بعد انقسام القيادة بين المصاليين والمركزيين[8]، حيث يذكر بن خدة في هذا الصدد قائلا:((تسلمت منصب الأمين العام لحزب الشعب في أوت 1951، في هذه الأثناء كان الحزب في أوج ضعفه بسبب الأزمة البربرية، واكتشاف المنظمة الخاصة وتفكيكها عام 1950))[9].

ظهر الحزب في هذه المرحلة الحساسة عجز كبير في اتخاذ القرار القادر على إخراج الحزب والبلاد من أزمة عميقة الجذور ومتعددة الأبعاد[10]، لخصها عبد الحميد مهري فيما يلي[1]:

---

1 Yves Courrière :la Guerre d'Algérie ,T1, les Fils de la Toussaint ,éd Foyard , 1970, P48.

2 Ben Youcef Ben Khedda : les origines du 1er Novembre 1954, op.cit, , P83

3 بن يوسف بن خدة، جذور أول نوفمبر...، المصدر السابق، ص ص 273-274.

4 الجودي بخوش، المرجع السابق، ص 32.

5 Mohamed Harbi: les archives ..., op, cite , P 47

6 وافق فقط أحمد مزغنة ومولاي مرباح على طلب مصالي الحاج المتضمن سحب الثقة من بن يوسف بن خدة كأمين عام للحزب. ينظر: الجودي بخوش، المرجع السابق، ص 46.

7 Mohamed Harbi : les archives..., op cit ,P113.

8 ينظر الفصل الثاني من هذه الرسالة ص ص 118-122.

9 بن يوسف بن خدة، جذور أول نوفمبر، المصدر السابق، ص 274.

10 Slimane Chikh, L'Algérie en armes, op.cit, P72.

- لقد نجح الحزب في نشر الوعي بمطلب الاستقلال التام لدى شرائح اجتماعية واسعة، ودرّب آلاف المناضلين والإطارات على أساليب العمل السري، وهيّأهم على قبول فكرة العمل المسلّح كوسيلة للاستقلال.
- أخفقت مساعي الحزب في تحقيق الوحدة بين الأحزاب المكوّنة للحركة المعادية للاستعمار بما يعوّض الخسارة التي مُنيت بها الحركة الوطنية بانفراط عقد حركة أحباب البيان والحرية إثر مجازر 8 ماي 1945. فآخر نداء وجّهه الحزب، قبل اندلاع الأزمة في قيادته، لتنظيم "مؤتمر وطني جزائري" لم يلق الصدى المطلوب لدى الأحزاب والهيئات السياسية.
- أخفق الحزب في جعل المشاركة في الانتخابات أداة لتجنيد الجماهير والضغط على الإدارة الاستعمارية، لأنّ الإدارة الفرنسية لجأت لتزوير الانتخابات على نطاق واسع وبصفة مستمرّة. ولأنّ هذه المشاركة ولّدت ردّ فعل سلبي حتى لدى المناضلين. حيث وصفها حسين آيت أحمد بـ "القشة التي قسمت ظهر البعير".[2]
- أخفق الحزب في المحافظة على التنظيم العسكري السرّي الذي بذل في إقامته جهودا كبيرة، بعدما اكتشفت الإدارة الفرنسية أمره واعتقلت عددا كبيرا من أعضائه بما فيهم قائده الوطني أحمد بن بله، واضطرت القيادة لحلّه رسميا ما عدا الفروع الموجودة في جبال الأوراس وبلاد القبائل والجزائر العاصمة.
- أخفق الحزب، رغم المساعي العديدة والحثيثة، في إقناع حزب الدستور بتونس وحزب الاستقلال في المغرب بضرورة إعداد طليعة من المناضلين للشروع في الكفاح المسلّح، عندما يحين وقته، في جبهة مغاربية موحّدة.
- أخفقت الجولة التي قام بها رئيس الحزب مصالي الحاج في البلاد العربية، حسبما قيل، في تسجيل نتائج ملموسة لتوفير الدعم المادي المطلوب لتنفيذ خطط الحزب.

يضاف إلى هذه الحصيلة السلبية، اندلاع الأزمة التي عصفت بوحدة الحزب (الصراع بين المركزيين والمصاليين)، وعدم إطلاع القيادة السياسية على التنظيم الذي أسسه محمد بوضياف وأصحابه منذ ربيع 1952، وتأثيره القويّ في أوساط المناضلين، ومن ثمّ قلّة إدراكها بأنّ الحدّة التي كانت تتّسم بها علاقاتها مع قدماء المنظمة الخاصة خرجت عن طبيعة الاحتكاكات التي نجمت عن اكتشاف المنظمة من طرف الإدارة الفرنسية، لتصبح تعبيرا عن مشروع سياسي لتحضير الانتقال للعمل المسلّح كوسيلة لإخراج الحزب والبلاد من المأزق السياسي الكبير.[3]

جعلت هذه الحصيلة السلبية مواقف القيادة السياسية للجنة المركزية[4]، حذرة ومتردّدة من مشروع الانتقال للكفاح المسلّح، وحالت في آخر الأمر، دون اتخاذ القرار الحاسم الصريح، كما يريده أنصار الانتقال للعمل المسلّح. لأنّ القرار كان يقتضي الخروج من التفكير في دائرة الإستراتيجية التقليدية للحزب. وهي الخطوة التي لم تستطع القيادة

1عبد الحميد مهري، "بيت القصيد، جبهة التحرير الوطني، إلى أين ؟ "، جريدة الشروق اليومي، الصادرة في 14 فيفري 2004. ينظر كذلك مداخلة عبد الحميد مهري بمناسبة صدور كتاب بن يوسف بن خدة: "جذور أوّل نوفمبر" بالسخة العربية ، حيث كتب عبد الحميد مهري مقدمته وساهم في النقاش الدائر الآن حول المرحوم الرئيس بن خدّة، وتطرق إلى عدة محاور من بينها الصراع الذي كان دائر بين المصاليين والمركزيين وانعكاساته.

2 حسين آيت أحمد، روح الاستقلال مذكرات مكافح 1942-1952م، المصدر السابق، ص 08.

3 محمد عباس ، "في كواليس التاريخ، محمد بوضياف..- الطريق الاستثنائي للثورة "، جريدة الشروق اليومي، الصادرة في 14 فيفري 2004.

4 من أهم القادة السياسيين للجنة المركزية نجد: بن يوسف بن خدة، عبد الرحمان كيوان، مصطفى فروخي، سي علي عبد الحميد وحسين لحول المستقيل، أحمد مزغنة، أحمد بود ومولاي مرباح. ينظر: بن يوسف بن خدة، جذور اول نوفمبر، المصدر السابق، ص 273.

السياسية القيام بها، وقام بها محمد بوضياف ومن معه، آخذين بعين الاعتبار فقط ما نجح الحزب في تحقيقه وهو نشر الوعي الشعبي بأهمية مطلب الاستقلال، وتهيئة الشعب والمناضلين لقبول فكرة الكفاح المسلّح كوسيلة لتحقيق هذا الاستقلال.[1]

ويذكر عبد الحميد مهري كمثال على صعوبة الخروج من التفكير التقليدي للحزب في قضية الكفاح المسلح، ما كان يردّده الأخ الحسين الأحول، ويؤمن به أيضا يوسف بن خدّة، من ضرورة توفير قدر من التنسيق المغاربي قبل الشروع في العمل المسلّح بالجزائر، لأنه بدون تنسيق متين مع تونس والمغرب، فإنّ فرنسا ستقدّم تنازلات كبيرة للجارين الشقيقين، قد تؤدّي لعزل الجزائر، والحيلولة دون وصول الإمدادات المنتظرة للثورة. وقد كرّر بن يوسف بن خدة رأيه هذا في أكثر من مناسبة، وبالرغم من أنّ الأحداث قد أثبتت، فيما بعد، صحة هذه الرؤية، فإنّ حدّة المواقف، في جوّ الأزمة والرهانات المفتوحة إذ ذاك، كانت تدفع البعض لتصنيف أصحاب هذا التفكير في خانة المعارضين للكفاح المسلّح. ومن الصعب، بعد امتحان الزمن والأحداث، اعتماد هذا التصنيف المبسّط.[2]

ثالثا: دور الثورة الجزائرية في تنمية وتحديث الثقافة السياسية عند فرحات عباس وبن يوسف بن خدة

I. موقفهما من اندلاع الثورة التحريرية

1. موقف فرحات عباس :

بعد اندلاع الثورة في نوفمبر 1954 حولت جبهة التحرير الوطني بوجودها وعملها الساحة السياسية، حيث أجبرت كل التيارات من الأحزاب وجمعيات ومنظمات، أن تحدد نفسها بالنسبة إليها، كان العمل المسلح يذيق ذرعا بحيث لم تقبل به الأحزاب من بينها حزب الاتحاد الديمقراطي الذي يترأسه فرحات عباس، الذي كان موقفه من اندلاع الثورة يعد مغامرة ولا يمكن القيام بها، وندى فرحات عباس بالبقاء في التعامل مع الإدارة الفرنسية حيث قال في تصريح له: ((نعم نحن نقترح مبدأ الفيدرالية الذي يجعل من الجزائر جمهورية تتمتع باستقلالها الداخلي متحدة مع الجمهورية الفرنسية، وفي داخل الجمهورية الجزائرية يقام نظام يضمن لكل الأقليات ممارسة السيادة... إنني أطرح هذا الاقتراح من جديد على المسؤولين وعلى الرأي العام الفرنسي وأطلب فتح حوار واسع بين المسلمين والأوربيين لأنه أصبح من المستعجل قصد بناء مجموعة فرنسية إسلامية وأخوية))[3] .

واصل فرحات عباس نشاطه الرسمي وكان يشارك في الانتخابات ويقترح حلول سياسية ويتخذ مواقف علنية متدرجة كانت تدور في إطار الديمقراطية الحقيقية والمساواة الفعلية[4]، إلا أنه تأزم الوضع بين فرحات عباس والفرنسيين إلى

---

1 محمد عباس ، "في كواليس التاريخ، محمد بوضياف..- الطريق الاستثنائي للثورة "، المرجع السابق. ينظر: جريدة الشعب الجزائرية،" محمد بوضياف في حديث مع محمد عباس"، ، تاريخ 16-17 نوفمبر 1988.

2 عبد الحميد مهري، "بيت القصيد، جبهة التحرير الوطني، إلى أين ؟ "، جريدة الشروق اليومي، الصادرة في 14 فيفري 2004. ينظر كذلك مداخلة عبد الحميد مهري بمناسبة صدور كتاب بن يوسف بن خدة: "جذور أوّل نوفمبر" بالسخة العربية ، المرجع السابق.

3 محمد حربي، جبهة التحرير الأسطورة والواقع (1954-1962)،المصدر السابق، ص 117.

4 محمد العربي الزبيري، الثورة في عامها الأول، المصدر السابق، ص 279.

أن قامت ثورة نوفمبر وغيرت الموازين وأدرك فرحات عباس أن الطريق مسدود أمامه ولا يستطيع أن يفعل أي شيء لتغيير مجرى الأمور[1].

أقر فرحات عباس في منتصف عام 1955 بمناسبة مناقشة القضية الجزائرية في البرلمان الفرنسي أن الحل المنشود للإتحاد الديمقراطي يقوم على ما يلي: "لقد اخترنا في حزبنا بدون أي خلفية وبكل حرية التداخل مع فرنسا في إطار الاتحاد الفدرالي كمجموعة موسعة"[2]، وبعدما حدث من تزوير في انتخابات أفريل 1955، أخرج فرحات عباس من أحلامه وجعله يقتنع بأنه لما كان الحاكم العام "جاك سوستيل" عاجزا على أن يجعل الأوربيون يقبلون بتغيرات فهو يناور على الجزائريين بهدف عزل جبهة التحرير الوطني[3].

والتقى فرحات عباس رفقة علي بومنجل وفرانسيس برئيس الوزراء بيار منديس (Pierre mendés France) طالب عباس بتطبيق قانون 1947، فأجاب رئيس الوزراء أنه يجهل الملف الجزائري وبالتالي فهو بحاجة إلى متسع من الوقت للاطلاع عليه وعندما عاد فرحات عباس مرة أخرى إلى باريس ثانية كتب ما يلي: "إن الجزائريين سئموا من السيادة الفرنسية"[4].

لاحظ فرحات عباس بأنه كلما أظهر ليونة في مطالبه وسلمية في أساليب نضاله كلما ازداد الاستعمار تعنتا فيهينه ويخيب آماله في كل مرة، مما دفعه إلى تغيير في مواقفه واستسلم لأسلوب العنف الثوري الذي رفضه لعدة عقود، وهكذا التحق فرحات عباس بقطار الثورة.[5]

وقد أسفرت الجهود التي بذلها السيد فرحات عباس عن نتائج إيجابية داخل صفوف النواب التابعين لحزبه حيث بدأت الاستقالات الفردية والجماعية[6]، وسرعان ما تراجع فرحات عباس عن موقفه من اندلاع الثورة، والتحق بجبهة التحرير الوطني بعد الاتصالات التي قام بها مع عبان رمضان وأصبح فرحات عباس رجل ثوري بعدما كان رجل حوار وتغيير عن طريق القانون، وقد تأكد فرحات عباس ما قاله ميصالي الحاج ذات يوم "أنه ما أخذته فرنسا بقوة لا يمكن استعادته وانتزاعه إلا بالقوة"[7]، وبعدها صرح فرحات عباس قائلا: "لا يمكن أن تجري مفاوضات مع فرنسا إلا على على يد رجال جبهة التحرير وبشرط أن تعترف فرنسا أولا وقبل كل شيء بالجنسية والقومية الجزائرية"[8].

---

1 محمد حربي، المصدر السابق، ص 119.

2 أحسن بومالي، أول نوفمبر 1954 بداية النهاية لـ "خرافة الجزائر الفرنسية"، دار المعرفة، الجزائر، 2010، ص 279.

3 محمد حربي، جبهة التحرير الأسطورة...، المصدر السابق، ص 112.

4عبد القادر حميد، فرحات عباس رجل الجمهورية، المرجع السابق،ص ص 123-124.

5 نفسه، ص 124.

6 فضيل الورتلاني، الجزائر الثائرة، دار الهدى، الجزائر، 2007، ص ص 240-241.

7 عبد الرحمن بن إبراهيم العقون، الكفاح القومي السياسي (1947-1954)، الجزء 2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987، ص 205.

8 محمد حربي، المصدر السابق، ص 43.

كما دعا إلى إجلاء قوات الاحتلال الفرنسي من الجزائر وإلا انتقلت الحرب إلى فرنسا، وبهذا التصريح الذي يبين أن فرحات عباس تخلى عن برنامجه في حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، وتأكد أن الثورة هي السبيل الوحيد لاستقلال الجزائر رغم أنه لم يقتنع بها في بدايتها ووقف موقفا سلبيا منها.[1]

2. موقف بن يوسف بن خدة السياسي من اندلاع الثورة

احتل بن خدة موقع الصدارة في فترتين دقيقتين من حياته النضالية؛ الفترة الأولى قبل اندلاع الثورة في أول نوفمبر 1954، والموضوع الرئيسي للخلاف فيها هو إمكانية الشروع في الكفاح المسلح، أما الفترة الثانية تمثلت في إيقاف القتال في 19 مارس 1962 وكان الموضوع الرئيسي للخلاف والجدل فيها يدور حول اتفاقيات إيفيان. وصفها محمد بوضياف وهو في سجنه سنة 1961: "إن الثورة، وهي مهمة إنسانية كبرى، فترتين لهما ثقل خاص يكاد يطفي على كل شيء، البداية والنهاية وهما أيضا الفترتان الأكثر صعوبة لأن كلتيهما تساهم في الانتقال من حالة معينة إلى حالة مغايرة تماما"[2].

كان بن خدة في الفترة الأولى، أمينا عاما للجنة المركزية لحزب انتصار للحريات الديمقراطية، واتسم عهده بأزمة داخل الحزب تمثلت في الانقسام إلى ثلاث اتجاهات:

-الاتجاه الأول: يمثل التيار المصالي، من مطالبه الرئاسة الدائمة لمصالي الحاج مدى الحياة وتخويله جميع السلطات وإدارة الحزب وطرده من يشاء من صفوفه.

الاتجاه الثاني: يضم أنصار اللجنة المركزية، التي عززت مبدأ التسير الجماعي، كما قررت في أوت 1954 نزع جميع السلطات من أيدي مصالي الحاج.

- الاتجاه الثالث: تيار الشروع في الكفاح المسلح الذي كان من ابرز وجوهه محمد بوضياف، ديدوش مراد ومصطفى بن بولعيد.

ويقول فرحات عباس في هذا الصدد : ((قد أتى داء النزاع بدوائه، وستظهر الأيام بأن ذلك الدواء كان من أنجع الأدوية وأنفعها))[3].

تبنى كل تيار من التيارات الثلاث، فكرة العمل المسلح ولكن كانوا يختلفون حول الطريقة والتوقيت[4]، ورغم الخطوات العملية المترددة التي اتخذتها اللجنة المركزية في هذا الاتجاه منها: إنشاء المنظمة العسكرية "البركة"، والمشاركة في تشكيل اللجنة الثورية للوحدة والعمل مع قدماء المنظمة الخاصة، وتقديم مليون فرنك فرنسي للمساعدة على

---

1 محمد حربي، المصدر السابق، ص 43.

2 بن يوسف بن خدة، جذور....، المرجع السابق، ص 18.

3 فرحات عباس، حرب الجزائر وثواراتها –ليل الاستعمار، تر: أبو بكر رحال، د ط، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2009، ص 261.

4 يقول عبد الحميد مهري: أنه لم يقتصر الأمر لديهم –تيارات الثلاثة– على الاختيار النظري والمبدئي بل اتخذت في هذه الفترة عملية على طريق التنفيذ حيث نجد: أ– مصالي الحاج بادر بعد اختتام مؤتمر الذي انعقد في مدينة أورنو Hourno (بلجيكا) في منتصف جويلية 1954، بإنشاء منظمة خاصة للعمل المسلح قامت بالفعل، بعد انطلاقة أول نوفمبر، ببعض العمليات المحدودة في الشرق الجزائري. ب–اللجنة المركزية: قامت بإعادة تشكيل المنظمة العسكرية التي كان اسمها الرمزي "البركة"، تطبيقا لقرار مؤتمر الحزب المنعقد في أفريل 1953، وكلفت لجنة تتألف من: مصالي الحاج، يوسف بن خدة، الحسين لحول، البشير دخلي ومصطفى بن بولعيد. ج–رجال المنظمة الخاصة (L'OS): عملوا بصفة سرية منذ ربيع 1952 في التحضير للكفاح المسلح دون علم القيادة السياسية. ينظر: بن يوسف بن خدة، جدور....، المصدر السابق،ص 19.

التحضير،وإرسال الحسين لحول ومحمد يزيد إلى القاهرة للتأكد من إمكانيات الإمداد العسكري عند اندلاع الثورة[1]، إلا أن القيادة السياسية للجنة المركزية وأمينها العام بن يوسف بن خدة عجزت في اتخاذ القرار الحاسم بالانتقال للكفاح المسلح، ويعود هذا إلى:

1-بقاء القيادة سجينة تنظيم سياسي للحزب وتصور استراتيجي التقليدي الذي تجاوزته الأحداث.

2-صعوبة الخروج من التفكير التقليدي للحزب في قضية الكفاح المسلح وهذا ما كان يردده الحسين لحول ويؤمن به يوسف بن خدة، وهو ضرورة توفير قدر من التنسيق المغاربي قبل الشروع في العمل المسلح بالجزائر، لأن دون ذلك سوف يتم عزل الجزائر والحيلولة دون الوصول الإمدادات المنتظرة للثورة[2]. كما اختلفت اللجنة المركزية مع اللجنة الثورية للوحدة والعمل في تاريخ تفجير الثورة، حيث يذكر في هذا الصدد بن خدة: ((كانت اللجنة الثورية للوحدة والعمل تطالب وتتبنى تفجير الثورة على الفور، بينما كانت اللجنة المركزية تلتمس مهلة إضافية بسبب الأزمة العنيفة التي كانت قائمة بينها وبين أتباع مصالي لهذا كانت ترفض القيام بالعمل المسلح في تسرع وتدهور))[3].

يذكر بن الشيخ الحسين فيما يخص موقف بن يوسف بن خدة من مسألة قيام الثورة، حيث يقول: ((بعد المؤتمر الثاني للحزب (أفريل 1953) للحزب، قرر بن خدة تعيين لجنة متكونة من خمسة أعضاء، مهمتها إعادة بعث المنظمة الخاصة لكن مصالي رفض ذلك، ولم يوافقه إلا بعد ضغط بعض المناضلين عليه، وإصرار بن خدة وحسين لحول على ذلك))[4] .

لكن الرهانات المفتوحة آنذاك، ونسبة التجاوب المغرب وتونس مع هذا التصور أفرغه من محتواه، ودفع البعض من وضع أصحاب هذا التفكير في خانة المعارضين للكفاح المسلح، خاصة في المقابل كان هناك توجه أكثر واقعية في مسألة الكفاح المسلح والمتمثل في قادة الذين فجروا الثورة في أول نوفمبر 1954، الذي استغل هذا الأخير كل ما نجح الحزب في تحقيقه منذ 1945 وهو نشر الوعي الشعبي بأهمية مطلب الاستقلال وتهيئته والمناضلين بقبول فكرة الكفاح المسلح كوسيلة لتحقيق هذا المطلب.[5]

كما أشار مولود قاسم على الإستراتيجية التقليدية للتيارت السياسية وخاصة لحركة انتصار للحريات الديمقراطية بقوله: ((وقد يكون هناك أيضًا من طرف هذه الأحزاب والهيئات نوع من التهرب والتملص والتنصل من المشاركة في المسؤولية والتخلص لأن بعضها كانت مبدئيًا ضد تلك الأعمال،والأخرى لأنها كانت ترى أن لم يحن وقتها

---

1 محمد بوضياف، التحضير لأول نوفمبر 1954، المصدر السابق، ص ص 49-50. ينظر: محمد حربي، الثورة الجزائرية (سنوات المخاض) ،المصدر السابق, ص 60. ينظر كذلك: عثماني مسعود، مصطفى بن بولعيد مواقف وأحداث، دار الهدى، الجزائر، 2009، ص ص 36-45.

2 بن يوسف بن خدة، جذور....، المرجع السابق، ص 27.

3 بن يوسف بن خدة، شهادات ومواقف، مصدر سابق، ص 97.

4 الجودي بخوش، المرجع السابق، ص 56.

5 بن يوسف بن خدة، جذور....، المرجع السابق، ص 27.

بعد أو لأنها وقعت بغير علمها حتى ولو كانت تعرف شيئًا ما عنها، أو لأنها ليست صاحبة البادرة فيها فلا تريد أن تشارك بتأييدها في مسؤولياتها بعد وقوعها))[1].

II. انضمام فرحات عباس وبن يوسف بن خدة للثورة التحريرية

شهدت الثورة تدفق الموجة النضالية الجديدة، تدفقا يعد غير مسبوق من قبل المناضلين المثقفين على غرار عبان رمضان وبن يوسف بن خدة وسعد دحلب ومحمد يزيد، الأمين دباغين، فرحات عباس، أحمد فرنسيس، عمار أوزقان...، الذين استغلوا خبراتهم النضالية في إعداد الإستراتيجية والتنظيم وكذا الاستعلامات. ليساهموا بعدها في إنشاء إدارة تتكفل بالنظام والتنسيق والأوامر ومنها تصدر الخطوط العريضة للسياسة المنتهجة. وهنا يجدر بنا أن نشير إلى الدور الهام الذي قامت به جبهة التحرير الوطني ممثلة في شخصية عبان رمضان في توحيد القوى الثورية وتنظيمها في إطار متناسق يخضع لأوامر قيادة مركزية موحدة، بالإضافة إلى تأسيس لجان تسيير. بالاضافة إلى فتح أبواب حزب جبهة التحرير الوطني أمام كل المناضلين وخاصة المناضلين المنتمين إلى منظمات وأحزاب أخرى على غرار الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وجمعية العلماء المسلمين والحزب الشيوعي الجزائري –كأفراد–، وذلك لتكوين جبهة موحدة تمثل الأفالان الذي يمثل بدوره الأمة بكل مكوناتها وخصوصياتها، وبهذا يكون عبان رمضان قد وضع حدا للطابع الفوضوي الذي ميز العمل النضالي، وهذا بالرغم من تحفظات بن بلة وزيغود يوسف. ومما لا شك فيه أن مؤتمر الصومام كان بمثابة المرحلة المهمة في مسار جبهة التحرير الوطني، إذ خرج بقرارات تاريخية أعطت للكفاح نفسا جديدا، الأمر الذي جعلها نقطة ائتلاف بين جميع المناضلين المثقفين. ليتواصل المد الثوري ليضم طلبة الجامعات والثانويات الذين انخرطوا في صفوف جيش التحرير.[2]

---

1 مولود قاسم نايت بلقاسم، ردود الفعل الأولية داخلا و خارجا على غرة نوفمبر،ط1 ،مطبعة البعث قسنطينة ، 1984 ، ص58

2 أحمد بن نعمان، بن يوسف بن خدة: شهادات ومواقف، المرجع السابق، ص 80.

1. انضمام فرحات عباس للثورة التحريرية

بعد فشل المحاولات بين المسلمين والأوروبيين في الجزائر والتي كانت مستحيلة بسبب الممارسات القمعية للاستعمار، صرح عباس لجريدة (action) التونسية قائلا: "لا أملك أية صفة للتشاور مع فرنسا (...) فالرجال الذين يقودون الحركة هم الذين يملكون شرعية التشاور، واعتقد أن فكرة الجمهورية الجزائرية المستقلة التي اقترحتها لا تزال قائمة لكنني لن أدافع عنها ولا عن أي حل آخر ولن التزم أي عمل سياسي إذا لم تفوضني جبهة التحرير الوطني"، وعلى إثر اجتماع الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري بسويسرا يوم 30 يناير توصل أحمد بومنجل والدكتور فرنسيس إلى إقناع فرحات عباس بضرورة الإعلان الرسمي عن التحاق حركتهم بالثورة[1] .

توجه فرحات عباس من سويسرا إلى القاهرة يوم 26 أفريل 1956 ، وبوصوله إليها عقد ندوة صحفية بمقر جمعية العلماء المسلمين الجزائريين أعلن فيها رسميا وعلنيا عن انضمامه لجبهة التحرير الوطني[2] . لكن انضمامه السري لجبهة التحرير الوطني كان في ماي 1955 .[3]

وفي القاهرة استقبل استقبالا حارا، ويقول بأن أحمد بن بلة قال له: " إنه أسعد يوم في حياتي، ولأبرهن عن فرحتي سأظهر علنا لأول مرة معك أمام الجمهور " .وحضر الندوة الصحفية حسين آيت أحمد، و لمين دباغين، ومحمد خيضر، و أمحمد يزيد، وأحمد توفيق المدني، أعلن في المؤتمر انضمام حزب البيان إلى جبهة التحرير الوطني وتضمن بيان فرحات عباس ما يلي:[4]

- إن النظام الاستعماري هو عدونا الأساسي والحرب لم تكن ضرورة طبيعية وحتمية وإنما هي حرب فرضت علينا فرضا، ولهذا فنحن نتوجه بأنظار إلى الضمير العالمي وإلى الضمير الحر الفرنسي بصورة خاصة.
- إن المفاوضات والتفاهم ليس ممكنا بين الشعبين الجزائري والفرنسي، بل هما مما يتمناه كل الأحرار في العالم على إن هذا لا يمكن أن يكون محلا للخداع والتضليل بعد الآن، إن المفاوضات مع فرنسا لا يمكن أن تتم إلا مع ممثلي جبهة التحرير الوطني أي مع المجاهدين الذين يخوضون معاركهم الآن في سبيل حرية الشعب.

وبهذا فقد رسخ مبدأ السلم الذي وجد في بيان أول نوفمبر، لقد قام بثلاث رحلات إلى باريس، قبل انتقاله إلى القاهرة، الأولى في أفريل ، والثانية في أوت من نفس السنة، والثالثة في أفريل 1956 باحثا عن الحل السلمي، ووضع حد لسفك الدماء ولكن الأبواب أوصدت في وجهه، (1073) هذه الرحلات تركت آثارا حسنة للثورة الجزائرية فيما بعد، فقد أظهرت همجية الفرنسيين، ورفضهم للسلم، والحوار، فرحات عباس سبق الأحداث بدعوته إلى الحوار والذي اضطرت فرنسا اللجوء إليه مرغمة بعد خسائر فادحة في الأرواح، والممتلكات.

2. انضمام بن يوسف بن خدة بالثورة الجزائرية

---

1 عبد القادر حميد، فرحات عباس رجل الجمهورية ، المرجع نفسه،ص 143.

2 Benjamin Stora, Zakya Daoud, op.cit, p :250

3 Jean Lacouture, cinq hommes et la France, ed, Seuil, Paris, 1961,p 312.

4 بسام العسلي، الصراع السياسي نهج الثورة الجزائرية، ط2، دار النفائس، بيروت، 1986، ص 117. أنظر كذلك: Benjamin Stora, Zakya Daoud, op.cit, p :250

بعد قرار الحاكم العام روجي ليونار Roger Léonard بحل حركة انتصار الحريات الديمقراطية وكل الهيئات التابعة لها ومنع نشاطها في كافة تراب الجمهورية الفرنسية، بما فيها عملات الجزائر، تم إلقاء القبض على أكثر من ألفي شخص من مناضلي ومسؤولي حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، مما دفع ببن يوسف بن خدة بتوجيه رسالة معتدلة اللهجة إلى وزير الداخلية "فرانسوا ميتران"، يطالبه فيها بوقف سياسة القمع مع الإفراج على جميع المعتقلين، وفتح باب الحوار أمام كل التيارات الوطنية بما فيهم قادة الثورة، إلا أن ردة فعل السلطة الفرنسية كان بإصدار أمر يقضي بإلقاء القبض عليه في 25 نوفمبر 1954، وزج به في سجن بربروس (سركاجي حاليا) بتهمة المساس بأمن الدولة[1].

تمكن بن يوسف بن خدة أثناء تواجده بالسجن، من إسماع صوته إلى السلطات الفرنسية حيث التقى بالصحفي "روبير بارا" Robert Barrât في جانفي 1955، أين جدد مطالبه السابقة[2].كما التقى بن خدة في مارس من نفس السنة مع مدير ديوان "جاك سوستال" الرائد "فانسان مونتاي"، حيث حاول هذا الأخير إقناع بن خدة بتوجيه نداء إلى الثوار يحثهم فيها على وقف العمليات المسلحة، وانتهاج الأسلوب السياسي بتنظيم انتخابات تسمح للشخصيات المنتخبة برفع المطالب إلى السلطات الفرنسية، لكن بن خدة أدرك أنها مناورة فرنسية تريد استمالته من أجل إطفاء لهيب الثورة، لم يخضع لها وأصر على المطالب السابقة التي أدرجها في رسالته لفرانسوا ميتران.[3] ونشير في هذا الصدد امتعاض عبان رمضان من هذه اللقاءات التي تنظم في سجن بربروس وعبر عن إدانته لها من خلال المناشير التي كتبها في أفريل 1955[4] ، لأنه كان يدرك سياسة جاك سوستال المبنية في خلق قوة ثالثة يتمكن بواسطتها القضاء على الثورة.[5]

رأت المحكمة الفرنسية بالجزائر أن اللجنة المركزية لم يكن لها ضلع فيما يخص الإعلان عن الكفاح المسلح، فقررت إطلاق سراح قادتها من المركزيين والمصاليين في ماي 1955 من بينهم بن خدة.[6]

التحق بن يوسف بن خدة في سنة 1955 بجبهة التحرير الوطني، حيث يذكر في هذا الصدد أنه: ((بعد خروجي من السجن مباشرة حاولت الاتصال بالجبهة، ووفقت في الأمر، فاتصلت بالأخ عبان رمضان الذي كان مسؤولا هنا بالعاصمة وأبدينا رغبتنا في الانضمام إلى صفوف الثورة، فكان شرطه الأول هو حل اللجنة المركزية للحزب ، فقمت مع من بقي من أعضاء اللجنة المركزية[7] لعقد اجتماع لدراسة الأمر، واتخذنا في النهاية قرارا نوصيهم فيه بالانخراط الفوري

---

1 Yves Courrière :la Guerre d'Algérie ,T1, les Fils de la Toussaint ,éd Foyard , 1970, p 447.
2Abderrahmane Kiouane :les débuts d'une diplomatie de guerre ,ed ,Dahlab , Alger ,2000.P01.

3 بن يوسف بن خدة، شهادات ومواقف، المصدر السابق، ص 96.

4 بخوش، المرجع السابق، ص 70.

5 بن يوسف بن خدة، شهادات ومواقف..، المصدر السابق، ص 191.

6 بن يوسف بن خدة، جذور أول نوفمبر...، المصدر السابق، ص 601. ينظر كذلك:

Bernard Droz et Evelyne lever ,Histoire de la guerre d'Algérie 1954-1962 ,Paris, Ed.seuil ,1982, P78.

7 بعد إطلاق صراح قادة اللجنة المركزية، قاموا بإنشاء "التجمع الديمقراطي الجزائري" من أجل تحقيق الوحدة، بين كل الأطياف السياسية بما فيها جبهة التحرير الوطني، وتمكن بن خدة وصالح الوانشي في جويلة 1955 بوساطة حسين لحول من مقابلة أحمد بن بلة في "سان ريمو" بإيطاليا، لكن هذا الأخير نصحهم بالعودة إلى الجزائر، والتقى أحمد بودة بعبان رمضان وطرح عليه فكرة التجمع الديمقراطي الجزائري، لكن عبان رفضها وأعاب على اللجنة المركزية تأخرهم في الانضمام إلى الثورة. ولكن في أكتوبر 1955 تم حل اللجنة المركزية وإنضمام المركزيين فرديا إلى الثورة، حيث التحق كل من بن خدة، عيسات إيدير، صالح لوانشي، الطاهر لعجوزي، عبد الحميد مهري، عبد المالك تمام، ، أحمد بودة، سيد علي عبد الحميدو بن الشيخ الحسين، أما عبد الرحمان كيوان كان من أكثر الأشخاص المعارضين لحل اللجنة المركزية، ولكنه في الأخير بعد وساطة من بن خدة التحق في أفريل 1956 بالثورة وعين عضوا من أعضاء الوفد الخارجي. الجودي بخوش، المرجع السابق، ص ص 67-69.

الفوري في صفوف جبهة التحرير الوطني))[1]، وأصبح على إثرها بن خدة من مساعدي عبان رمضان المقربين، حيث استقر في الولاية الرابعة في منطقة البليدة بطلب من عبان، وأسندت إليه مسؤوليات ثانوية كتوفير الأدوية والألبسة والبحث عن مخابئ للمجاهدين.

III. نشاط فرحات عباس وبن يوسف بن خدة في الثورة التحريرية ما بين 1956-1958.

1. النشاط السياسي لفرحات عباس ما بين 1956-1958

قد أدركت الثورة ضرورة العمل الدبلوماسي لكسب التأييد العالمي، ووضع حد للدعاية الفرنسية المغرضة، ووجدت الشخص المناسب لذلك العمل، وهو فرحات عباس[2] .

شرع فرحات عباس في العمل الدبلوماسي، بجواز سفر سوري، فانتقل إلى طرابلس، ودمشق مع زميله أحمد فرنسيس، والتقى بممثل جبهة التحرير الوطني عبد الحميد مهري في دمشق، الذي أوصلهما إلى السلطات السورية حيث قدمت دعما كبيرا للثورة الجزائرية[3].

وتوجه بعد ذلك إلى سويسرا حيث التقى هناك بمناضلي حركته الذين التحقوا بالثورة[4]، ثم اتجه إلى بلجيكا مع أحمد فرنسيس، ولكنه منع من عقد ندوة صحفية، أرجع إلى سويسرا ومنها عاد إلى القاهرة، كان يأمل من ذلك العمل الدبلوماسي إبراز عدالة الثورة الجزائرية، وكسب أكبر عدد من المؤيدين من أجل الضغط على فرنسا دبلوماسيا لكي ترضخ للاعتراف و التفاوض مع جبهة التحرير الوطني، بداية محاولات المفاوضات الأولى كانت مع عبد الحفيظ بوالصوف في سنة 1956عندما أرسل " غي مولي (Guy Mollet) مبعوثا له " بيار قومين (Pierre Commin)، ولكن المفاوضات فشلت، وشرع بعدها الحزب الاشتراكي الفرنسي في اتصالات مع جبهة التحرير الوطني ففي القاهرة التقى محمد خيضر ب "جورج قورس" (George Gorse) ، وذلك مابين 12 و 30 أفريل 1956 ، وفي بلغراد في نفس السنة التقى خيضر، وبعض شخصيات جبهة التحرير الوطني مع " بيار قومين " كانت جبهة التحرير الوطني تريد من هذه اللقاءات الحصول على الاعتراف الفرنسي بها كممثل شرعي، ووحيد للشعب الجزائري.[5]

لم يشارك فرحات عباس في اللقاءات الأولى، وإنما كان ينتقل من بلغراد إلى دمشق إلى بيروت لدفع المنظمات الدولية للاهتمام بالثورة الجزائرية، وتدويلها[6]. ثم انتقل إلى أمريكا اللاتينية، مع عبد الرحمان كيوان، ودامت مهمتهما فيها، من 10 سبتمبر إلى 15 نوفمبر 1956 زارا خلالها الأرجنتين، وأوروغواي، وباراغواي، والشيلي، والبيرو، وفنزويلا، وقد وجدا تفاهما من طرف الطلبة، والصحافيين، والسياسيين[7] كسب المزيد من الأنصار للثورة الجزائرية. لقد عمل بإخلاص من أجل أجل إنقاذ الجزائر من محنتها مستعملا كل طاقته، وخبرته السياسية لخدمة الثورة الجزائرية.

---

1 بن يوسف بن خدة، شهادات ومواقف، المصدر السابق، ص 194.

2 Benjamin Stora, Zakya Daoud, op.cit, p : 252

3 حميدة عبد القادر، فرحات عباس رجل الجمهورية، المرجع السابق، ص 147.

4 وهم أحمد بومنجل، الهادي مصطفاي، والدكتور ابن عبيد، و بن قطاط، وأحمد طالب الإبراهيمي، و جمام، و أونوغان، وحاج السعيد، ويعلاوي، و بوقلي عمر، والتونسي أحمد بن صالح. ينظر: Benjamin Stora, Zakya Daoud, op.cit, pp : 253-254.

5 Benjamin Stora, Zakya Daoud, op.cit, pp : 253-254.

6 ibid. p : 254

7 Ferhat Abbas, Autopsie d' une guerre, op.cit, p : 184.

2. النشاط السياسي لبن يوسف بن خدة ما بين 1956-1958

بعد التحاق بن يوسف بن خدة بجبهة التحرير الوطني، استقر بالولاية الرابعة في منطقة البليدة بطلب من عبان، وأسندت إليه مسؤوليات ثانوية كتوفير الأدوية والألبسة والبحث عن مخابئ للمجاهدين، وهنا يتضح علو كعب بن خدة ومدى نضج فكره ونمو ثقافته السياسية، حيث قبل بهذه المهام بعد أن كان أحد أعضاء اللجنة المركزية منذ سنة 1947، وأمين عام لحركة انتصار الحريات الديمقراطية في الفترة الممتدة بين 1951 و1954 [1]، وساهم بن خدة خلال هذه الفترة في:

- التنسيق بين العاصمة والولايات.
- الاتصال باتحادية فرنسا والبعثة الخارجية في القاهرة.
- إعداد النشيد الوطني، حيث كانت بداية اقتراحه مع مطلع عام 1956، أين اتفق بن خدة مع عبان رمضان على محتوى النشيد، حيث أكد بن خدة على ضرورة خلوه من أي تمجيد للشخصية[2]، أما عبان أكد على عدم إضفاء الصبغة الدينية عليه حتى لا يتعرض لحملة دعائية من السلطات الفرنسية أو الكنيسة، ويجب أن يعبر على هدف الثورة والمتمثل في التحرر والاستقلال من مخالب الاستعمار، وتم اختيار الشاعر مفدي زكريا لكتابة النشيد الوطني، أما لحن وموسيقى النهائية كانت للموسيقار المصري "محمد فوزي".[3]
- تأسيس صحيفة المجاهد، حيث أسندت إلى بن خدة مهمة الإشراف على العمل الاعلامي داخل الثورة[4]، لما له من تجربة في هذا الميدان من خلال إشرافه على العمل الإعلامي في حركة انتصار للحريات الديمقراطية، وكان من اختار الاسم "المجاهد" لما له من دلالة إيمانية وتعكس الطابع الجهادي الذي يخوضه الشعب الجزائري ضد الاستعمار الفرنسي، وتم إصدار أول عدد في نهاية جويلية 1956.[5]
- تأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين (UGTA) في 24 فيفري 1956، حيث عين بن خدة كمنسق بين جبهة التحرير الوطني والأمانة العامة للاتحاد.[6] وبإيعاز من بن خدة تم إدراج مسألة العمل النقابي النقابي ضمن أجندة مؤتمر الصومام [7]
- تأطير الطلبة بواسطة الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين (UGEMA)[8]. حيث ساهم في تعبئة الطلبة ضد سياسة لاكوست "R.Lacoste "[9] من خلال مظاهرات 19 ماي 1956، حيث برهن الطلبة

---

1 الجودي بخوش، المرجع السابق، ص 71.

2 خالفة معمري، عبان رمضان، تعريب: زينب زخروف، ثالة للنشر، الجزائر، 2008، ص 301. ينظر: الجودي بخوش، المرجع السابق، ص ص 79-82.

3 خالفة معمري، عبان رمضان، المرجع السابق، ص 308. ينظر كذلك: الجودي بخوش، المرجع السابق، ص ص 79-82.

4 بن يوسف بن خدة، شهادات ومواقف، المصدر السابق، ص 100.

5 رشيد حمليل وآخرون، وسائل الإعلام في الجزائر ثورة التحرير إلى الاستقلال، مرجع سابق، ص: 143 . ينظر: الفصل الثالث من الرسالة ص 97.

6 ينظر الفصل الأول العنصر الخاص بالنقابات العمالية ص ص21-28.

7 الجودي بخوش، المرجع السابق، ص 78.

8 ينظر الفصل الأول العنصر الخاص بالنقابات العمالية ص 38

9 تم تعيين روبير لاكوست حاكما عاما في الجزائر من طرف غي مولي رئيس الحكومة، بتاريخ 07 فيفري 1956، وذلك خلفا لجاك سوستيل الذي فشل في القضاء على الثورة في مرحلتها الأولى.

على التفافهم بالثورة حيث تركوا مقاعد الجامعات والكليات والمعاهد، وتوجهوا إلى الجبال ليدعموا كفاح شعبهم وثورتهم[1]

– تنظيم المنطقة المستقلة بالعاصمة (ZAA) ما بين 1956م-1957م[2]. حيث أحكم عبان رمضان سيطرته على الشبكات[3] النشيطة داخل العاصمة منذ 1956م الذي أعاد تنظيمها إلى ثلاث مناطق وحل الشبكات القديمة، حيث أسند الإشراف على هذه المناطق إلى كل من عبان رمضان والعربي بن مهيدي وبن يوسف بن خدة، وتم توزيع المهام عليهم على النحو التالي:

- العربي بن مهيدي يشرف على التنظيم الفدائي التابع لياسف سعدي[4].
- أما مهمة عبان رمضان فكانت تنحصر في تنشيط الثورة على الصعيد الوطني وضمان التنسيق في ما يتعلق بالعضوين الآخرين في هذه اللجنة (كريم بلقاسم الذي أشرف على الولاية الثالثة) وسعد دحلب الذي تولى مهمة إدارة صحيفة المجاهد لسان حال جبهة التحرير الوطني.[5]
- بينما يتولى بن يوسف بن خدة متابعة التنظيم السياسي التابع لإبراهيم شرقي، أي المحافظة السياسية للمنطقة المستقلة، والمنظمات التابعة (الإتحاد العام للعمال الجزائريين، الإتحاد العام للتجار الجزائريين) والشؤون المالية واتصالات لجنة التنسيق والتنفيذ بالمنطقة ZAA.[6] كما بادر بن خدة إلى إنشاء شرطة سياسية داخل الفرع السياسي، مهمتها القضاء على الخونة وعملاء الاستعمار[7].

أصبحت الجزائر العاصمة منطقة مستقلة ابتداء من سبتمبر 1956، حيث منحها مؤتمر الصومام جميع الصلاحيات، لا تخضع لتنظيم الولايات الأخرى، وهذا لما تكتسيه من أهمية إستراتيجية على الصعيد الوطني، حيث أن أغلب سكانها كانوا مهيكلين حيث قدر عددهم بسبع مائة ألف نسمة (700.000)، فحي القصبة[8] لوحده كان يظم يظم حوالي ثمانين ألف (80.000) شخص منخرط في صفوف الجبهة، ولهذا اختيرت لأن تكون مقر لجنة التنسيق والتنفيذ.[9]

3. موقف فرحات عباس وبن يوسف بن خدة من مؤتمر الصومام

1 لحسن إزغيدي، مؤتمر الصومام..،دار هومة، الجزائر، 2009، المرجع السابق، ص 121.

2 لقد تعرضت هذه المنطقة ZAA إلى هجوم شرس للفرقة العاشرة لرجال المظلات بقيادة الجنرال ماسو Massu عشية إضراب الثمانية أيام (29 يناير إلى 05 فيراير 1957م) وباعتقال أبرز نشطائها ياسف سعدي في سبتمبر 1957م واعتقال العربي بن مهيدي فانتهت ملحمة منطقة الجزائر المستقلة الأولى من بداية أكتوبر 1957م.

3 أهم هذه الشبكات: شبكة بلكور بقيادة رباح لخضر ومحمد بن مقدم ورشيد عمارة، وشبكة القبة وحسين بقيادة الاخوة هاشمي، وشبكة بئر مراد رايس تحت قيادة عمار القامة ومسعود بوقادوم، وشبكة باب الواد بقيادة حسين العسكري وبمحمد حمادة، وشبكتي القصبة الأولى بقيادة أحمد شايب والثانية بقيادة مصطفى فتال وبلقاسم بوشفة.... ينظر: بن خدة، شهادات ومواقف، مصدر سابق، ص 79. وينظر: Gilbert Mynier, Histoire intérieur, op.cit, p214.

4 ياسف سعدي (Yacef Saadi) من مواليد 1925م بالعاصمة ابن خباز من القصبة، انخرط في صفوف الحركة الوطنية للثورة حتى أصبح من زعمائها. ينظر: P73 Henri Lemire : Histoire Militaire de la guerre d'Algérie, éd , Albin Michel , Paris,1982,

5 تيزي ميلود، المرجع السابق، ص 74.

6 بن يوسف بن خدة، الجزائر عاصمة المقاومة (1956-1957)، ترجمة: مسعود حاج مسعود، دار هومة، 2005، ص 133.

7 Gilbert Mynier, Histoire intérieur, Op.cit.P 211.

8من أقدم أحياء العاصمة الذي كان يعتبر معقل جبهة التحرير الوطني، صنف ضمن التراث العالمي.

9 الجودي بخوش، المرجع السابق، ص 96.

ساهم ميثاق الصومام في إثراء الثقافة السياسية لقادة جبهة التحرير الوطني بعدما حولها إلى حركة مفتوحة أمام مختلف الإيديولوجيات، التي التحق أنصارها بالمسار الثوري دون أن يقدموا أي دليل على تخليهم عن إيديولوجياتهم السابقة[1]

1.3 مواقف فرحات عباس

1.1.3 موقف فرحات عباس من المؤسسات التي انبثقت عن مؤتمر الصومام:

يرى فرحات عباس أن مؤتمر الصومام وضع تنظيما محكما للثورة التحريرية، وذلك من خلال تزويدها بالعديد من المؤسسات السياسية والعسكرية التي أمنت استمرار الثورة لتحقيق هدف الاستقلال، وأضاف أن المؤسسات التي انبثقت عن مؤتمر الصومام أمنت مواصلة مسار الثورة التحريرية ومن نتائج المؤتمر ميلاد لجنة التنفيذ والتنسيق والمجلس الوطني للثورة، حيث يعتبر فرحات عباس **اللجنة التنسيق والتنفيذ** (عبان رمضان، والعربي بن مهيدي، وكريم بلقاسم، وبن يوسف بن خدة، وسعد دحلب)[2] كـ " نواة لحكومة "، وتمثل هذا اللجنة قيادة الأركان العليا لجبهة التحرير الوطني[3].

كما يرى فرحات عباس أن **المجلس الوطني للثورة الجزائرية** يعد بمثابة (برلمان جزائري)[4] ، وأصبح عضوا دائما فيه إلى جانب العلماء، والمركزيين، وأعضاء المنظمة الخاصة واللجنة الثورية للوحدة والعمل، وجمعية الطلبة المسلمين الجزائريين، الذين انضموا إلى جبهة التحرير الوطني.

2.1.3 موقف فرحات عباس من الصراعات الداخلية بين القادة بعد خروج CEE من أرض الوطن:

عرف فرحات عباس كيف يترفع عن الصراعات الداخلية بين بعض قادة الثورة حول قيادة الثورة وتزعمها، حيث لم يدخل فرحات عباس في لعبة المؤامرات بين الإخوة لأن ثقافته الليبرالية، ونضج فكره السياسي، وقدرته على النظر بعيدا مكنته من تجنب الانضمام إلى دائرة معينة من دوائر الصراع، وقد استطاع فرحات عباس أن يتجاوز هذه الصراعات، لأن كان هدفه السمو بالثورة إلى مرتبة الثورة الشعبية الوطنية فترفع عن الصراعات الداخلية بين القادة، وكثيرا ما كان يتدخل للإصلاح بين المتصارعين.

صحيح أنه أظهر تقاربه الفكري مع عبان، وبن مهيدي، ليس لأسباب شخصية ذاتية، ولكن لقناعات سياسية، وهي أن الثورة عمل متكامل بين كل أبناء الجزائر بدون تمييز مع إعطاء الأولوية للفكر، والعقل، وهذا ما كان ينادي به منذ تأسيسه لحزب إتحاد الشعب الجزائري سنة 1938 ، اتفق مع عبان رمضان في إعطاء الأولية للعمل السياسي الفكري المنظَّرِ، على العمل العسكري الميداني[5].

---

1 محمد العربي الزبيري ، تاريخ الجزائر المعاصر، ج2، المصدر سابق، ص. ص: 119-120

2 Benyoucef Ben Khedda, Abane – Ben M' hidi, op.cit, p :30

3 Ferhat Abbas, Autopsie d' une guerre, op.cit, p : 154.

4 Ibid, p : 154.

5 Benjamin Stora, Zakya Daoud, op.cit, p 266.

3.1.3 موقف فرحات عباس من مقتل عبان رمضان

أول رد فعل لفرحات عباس على اغتيال عبان رمضان الذي تأثر بذلك كثيرا هو محاولة وضع حد لمسؤولياته في لجنة التنسيق والتنفيذ[1]، ولكن الشيخ البشير الإبراهيمي نصحه بالبقاء، وخلال اجتماع لجنة التنسيق والتنفيذ في14 فيفري 1958أكد له كريم بلقاسم بأن عبان رمضان خطر على الثورة، ولذلك وجب قتله فرد عليه فرحات عباس: ((لا أصدق أن عبان كان قادرا على الخيانة، على أي شيء تلومونه؟ لقد كان خلال اجتماعاتنا كان موضوعيا، لبقا وأخويا، متى أظهر رغبة في السيطرة على انتفاضتنا وفرض ديكتاتوريته))، ثم أضاف قائلا: ((إلى أين نحن ذاهبون؟ المسألة تتجاوز اليوم شخص عبان، نحن بحضور قيادة جبهة التحرير الوطني التي تتشكل من تسعة أعضاء عينوا من طرف المجلس الوطني للثورة الجزائرية، خمسة منهم يجتمعون ويقررون التخلص من أحدهم، هل كان لهم الحق في تقرير ذلك؟ لقد أحدثوا بتصرفهم هذا أحدثوا سابقة خطيرة، إنها العودة إلى العصور الوسطى لا غير. إذا استمررتم في هذا التصرف سوف لن تنشؤوا جزائر حرة لكن عدة جزائر بعدد العقداء))[2] ، كما عاتب فرحات عباس كريم بلقاسم قائلا له: ((من أعطاك حق محاكمته ؟ ألا تخاف أن يحدث لك يوما[3]، أو لأبنائك مثل ما حدث لعبان رمضان))[4]

ويصف فرحات عباس عبان رمضان بأنه رجل صريح، وصادق، و موضوعي، حيث أعطى للثورة بعدا شعبيا فقد أخرجها من ملكية الثوريين إلى ملكية عامة للجزائر.[5] حيث يذكر في هذا الصدد فرحات عباس على لسان عبان رمضان قوله: ((أنا لا أتفق مع مستقبل كهذا (يقصد سيطرة الباءات الثلاث) كهذا، الجزائر ليست الشرق حيث يسود المستبدون ويتسلطون على الحكم بدون منازع. سننقذ حرياتنا رغم كل الصعاب وبالتضحية بالنفس إذا اقتضى الأمر))[6].

ويرى فرحات عباس أن ب اغتيال عبان رمضان، واستشهاد العربي بن مهيدي الذي يرى فيه النظرة الواقعية والعميقة للثورة، فإن الثورة الجزائرية فقدت بعض رجالها العظماء.

4.1.3 موقف فرحات عباس من الباءات الثلاث

1 تقرر في أوت 1957 خلال اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية المنعقد بالقاهرة توسيع لجنة التنسيق والتنفيذ إلى 9 أعضاء .وهم :عبان رمضان، فرحات عباس، لخضر بن طوبال، عبد الحفيظ بوالصوف، محمود الشريف، محمد لمين دباغين، كريم بلقاسم، عبد الحميد مهري، عمار أوعمران). أنظر: بن يوسف بن خدة، اتفاقيات ايفيان، المصدر السابق، ص 41.

2 فرحات عباس، "تشريح حرب"، مرجع سابق، ص 228. ينظر: خالفة معمري، عبان رمضان، المرجع السابق، ص ص 488-489.

3 وبالفعل حدث لكريم بلقاسم ما حدث لعبان رمضان، حيث وجد مخنوقا بدوره في فندق بفرانكفورت (ألمانيا) سنة1970 .ينظر : خالفة معمري، عبان رمضان، المرجع السابق، ص 487.

4 Ferhat Abbas, Autopsie d' une guerre, op.cit, pp 228-229.

5 Ibid, pp 228-229.

6 خالفة معمري، عبان رمضان، المرجع السابق، ص 473.

كان فرحات عباس متأثر بالديمقراطية الفرنسية، مما جعله محط انتقاد من طرف العقداء الثلاث، مما ولد نوع من الصراع، وهذا يتضح من خلال انعقاد اجتماع لجنة التنسيق والتنفيذ في القاهرة في 13 مارس 1958 ، أين أبدى فرحات عباس اعتراضه على سلوك العقداء بقوله: ((نصبوا أنفسهم قضاة وليس من حقهم قتل أو إحياء رجال جبهة التحرير الوطني))[1]، علق فرحات عباس على ذلك بأن الحياة الجماعية مستحيلة، ففي نظره أن العقلية القبلية ما زالت مسيطرة على عقول بعض العقداء، ويذكر حادثة وقعت خلال اجتماع 14 أفريل 1958 بين كريم، و بوالصوف وصلت إلى حد التهديد، حيث يقول تدخلت بقوة قائلا لهما " :لا أستطيع تحمل خصامكما، لو يحدث أي شيء لأحد منكما سأنسحب، وأنتقل إلى أوروبا، وسأفضحكما علانية لكي تعرف الجزائر بمدنها، و دواويرها، وجبالها سلوككما أنسيتما بأن الدماء تسفك في الجزائر ؟ ماذا يمثل صراعكما بالنسبة لتضحيات شعبنا"[2] .

2.3 موقف بن يوسف بن خدة من مؤتمر الصومام

1.2.3 مشاركته في صياغة قرارات مؤتمر الصومام

ساهم بن يوسف بن خدة في الإعداد وصياغة برنامج مؤتمر الصومام، حيث كان من بين الأعضاء اللجان[3] التي شكلها عبان رمضان لإعداد والتحضير لأرضية الصومام.[4] حيث ساهم بن خدة وعبد الملك تمام في صياغة بعض المحاور التي كانت لها علاقة مباشرة بمستقبل الثورة وأبعادها السياسية والفكرية والعسكرية[5]، ويمثل أحد أهم المحاور الأساسية خاصة في جانب القانون[6]، حيث تم إدراج النقاط التالية[7]:

أولا: أهداف الثورة: باتخاذ السبل الكفيلة التي تسمح بتحقيق تقرير مصير الجزائر واستقلالها بأقل التكاليف وفي أقرب الآجال. وهذا باتخاذ الخطوات التالية:

- إعطاء الثورة التحريرية أبعاد ومقاييس دولية: كتنظيم الجيش وتأسيس سلطة سياسية معترف بها واحترام قوانين الحرب .
- العمل على إستنزاف القوى العسكرية بعدم السماح لها بتحقيق خياراتها، والاقتصادية باستهداف مجالاتها الحيوية، والاجتماعية بإرغام الرأي العام الفرنسي على تقبل حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، والضغط على السلطة الفرنسية الجلوس للتفاوض.

---

1 Ferhat Abbas, Autopsie d' une guerre, op.cit, p 230.

2 Ferhat Abbas, Autopsie d' une guerre, op.cit, p 131.

3 أعضاء اللجنة: عمر أوزقان (الأمين العام للحزب الشيوعي) ومحمد الصديق بن يحي كلفا بإعداد السياسة الاجتماعية والاقتصادية والعلاقات الخارجية، محمد لبجاوي (قيادي سابق في الحزب الشيوعي)، عبد الرزاق شنتوف (عنصر قيادي في الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية)، بن يوسف بن خدة وعبد المالك تمام (عضو بحزب الشعب). ينظر: عمار بوحوش، تاريخ الجزائر السياسي، المرجع السابق، ص 393. محمد عباس، ثوار عظماء، شهادات 17 شخصية وطنية، المرجع السابق، ص 371. مصطفى هشماوي، جذور أول نوفمبر 1954 في الجزائر، ص 205

4 نور الدين حاروش، مواقف بن يوسف بن خدة، المرجع السابق، ص 243.

5 Gilbert Meynier : Histoire Interieure du F.L.N ,1954-1962, ed Casbah , Alger,2003,P 178.
ينظر كذلك:محمد لحسن ازغيدي، مؤتمر الصومام، 2009، المرجع السابق، ص 136.

6 مصطفى هشماوي، جذور نوفمبر 1954 في الجزائر، منشورات المركز الوطني للحركة الوطنية والثورة الجزائرية، الجزائر، 2001، ص 205.

7 وزارة المجاهدين: النصوص الأساسية لثورة أول نوفمبر 1954، منشورات المؤسسة الوطنية للنضر والإشهار، الجزائر، 2005، ص 34. ينظر كذلك:محمد لحسن ازغيدي، مؤتمر الصومام، المرجع السابق، ص 143. الجودي بخوش، المرجع السابق، ص ص 90-91.

Ben youcef Ben khedda, Abane –Ben m'hidi, leur apport à la Révolution, ed, Dahlab,Alger ,2000,, PP 143-144..

- فرض العزلة السياسية والدبلوماسية على فرنسا إقليميا ودوليا.
- الوقوف إلى جانب الشعب الجزائري، في مقاومته للاضطهاد والقمع الذي تمارسه عليه الآلة الحربية الاستعمارية. وتحويل التيار الشعبي إلى طاقة خلاقة

ثانيا: شروط وقف إطلاق النار: وتتمثل في الاعتراف بالأمة الجزائرية موحدة غير قابلة للتجزئة وإبطال شعار "الجزائر فرنسية"، والاعتراف باستقلال الجزائر وسيادتها الكاملة. والاعتراف بجبهة التحرير الوطني كممثل الوحيد والشرعي للشعب الجزائري.

ثالثا: المفاوضات وإقرار السلام: يتم من خلال: اعتبار جبهة التحرير الطرف الوحيد المخول له قرار وقف إطلاق النار على أساس مبدأ الاستقلال التام بترسيم الحدود الجغرافية والسياسية للدولة الجزائرية، وتحديد الإطار القانوني للأقلية الأوروبية في الجزائر، والتأكيد على أن الثورة ليست حرب أهلية دينية بل ثورة تريد الاستقلال لإقامة جمهورية ديمقراطية واجتماعية تضمن المساواة بين مواطني الوطن الواحد، أما أشكال التعاون الاقتصادي والنقدي والاجتماعي والثقافي تبنى وفق العلاقات الثنائية بين البلدين .[1]

اتضحت معالم الثقافة السياسة لدى بن يوسف بن خدة حيث من خلال مساهمته في صياغة أرضية الصومام وموافقة على هذا البرنامج من طرف الحضور، وانعكاساتها على مسار الثورة الجزائرية، حيث رغم معارضة الوفد الخارجي (خاصة أحمد بن بلة وأحمد محساس) على هذه القرارات، تمكن برنامج الصومام بنقل الثورة إلى مرحلة الشمولية والتنظيم، حيث انبثقت عنه هيئتين أو قيادتين للثورة التحريرية ليصبح العمل وفقهما وبالتالي العمل في إطار جماعي وهما المجلس الوطني للثورة الجزائرية أي برلمان الثورة ولجنة التنسيق والتنفيذ أي الحكومة...كان لبن خدة العضوية فيهما.[2]

2.2.3 موقف بن يوسف بن خدة من قرارات مؤتمر الصومام

يعتبر موقف بن يوسف بن خدة، الأكثر تأييدا ومرافعة لمؤتمر الصومام ومقرراته، لقد اعتبره الحدث التأسيسي لأجهزة الثورة والمنعرج الكبير في تاريخ الجزائر وهذا بفضل البرنامج الذي تمخض عنه، ويُعد في نظر بن خدة أهم اجتماع وطني لقادة الثورة التحريرية خلال مرحلة الكفاح المسلّح، وكان انعقاده ضرورة مُلّحة لتقييم المرحلة الأولى من الثورة المسلّحة، ولوضع الخطوط العريضة لمواصلة الكفاح المسلّح من أجل استرجاع السيادة الوطنية، من خلال تزويد الثورة بقيادة مركزية وطنية موحدة، تقوم بتوحيد التنظيم العسكري وتنظيمه وتسيير الكفاح المسلّح، زيادة على تحديد المنطلقات السياسية والإيديولوجية التي تتحكّم في مسار المعركة الكفاحية وتوجّهها. وكذلك تدارك النقائص المسجّلة في التموين والتمويل، وضعف الاتصال بين المناطق[3].

1محمد لحسن ازغيدي، مؤتمر الصومام، المرجع السابق، ص 143.

Ben youcef Ben khedda, Abane –Ben m'hidi, leur apport à la Révolution, ed, Dahlab,Alger ,1998,, PP 143-144..

2 ينظر : الفصل الثاني من هذه الرسالة، العنصر الخاص بـ الثقافة السياسية من خلال مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 ، ص ص 144-160.

3بن يوسف بن خدة، شهادات ومواقف، المصدر السابق، ص69.

ويشير بن خدة من خلال كتابه " الرئيس بن يوسف بن خدة شهادات ومواقف" أن ما تمخض عن مؤتمر الصومام من قرارات ونتائج تاريخية كانت خطوة كبيرة على الرغم من اعترافه بضعف المشاركة لبعض الولايات كالولاية الأولى مثلا مرجعا الأسباب إلى الأحداث الأليمة التي عرفتها في هذه الفترة والمتمثلة في استشهاد مصطفى بن بولعيد[1].

يرى بن يوسف بن خدة أن قرارات المؤتمر كانت ايجابية حيث خلقت قيادة عليا موحدة لجبهة التحرير تتمثل في المجلس الوطني للثورة الجزائرية، هذه القيادة استطاعت ملأ الفراغ الذي ميّز عمل الوفد الخارجي وجماعة الداخل من عدم التنسيق في المواقف السياسية، كما استطاعت الإجابة عن الأسئلة التي كانت تطرح عليهما في ما يخص المفاوضات وشروطها مع فرنسا.[2]

ويشير بن خدة أن المجلس الوطني للثورة ضم مجموعة من مختلف التيارات السياسية ما عدا الحزب الشيوعي[3] الذي رفض حل نفسه والإشتراك في معركة التحرير الوطني، في حين قد التحقت عناصر من هذا الحزب بصفة شخصية، ويضيف أن قرارت مؤتمر الصومام ترجمت الإحساس الوطني الذي جسدته الثورة التحريرية، رغم ما أثاره بعض القادة على غرار بن بلة ومحساس على قرارات المؤتمر، أنها إنحرفت عن المبادئ التي أعلنها بيان أول نوفمبر خاصة فيما يتعلق بالبعد الإسلامي للثورة الجزائرية وتكوين دولة ديمقراطية في ظل المبادئ الإسلامية.[4] حيث حسب بن بلة أن مؤتمر الصومام طرح الاتجاه اللائكي حاول تشويه مبدأ فصل الدّين عن الدولة أو السياسة لتمرير بعض القناعات المناقضة للمبادئ الإسلامية[5] ، وهو ما أكده "بنجامين ستورا" ((Benjamin Stora)): «إن الطرح اللائكي يعود إلى ثقافة "عبان رمضان" وجماعته المتأثرة بقِيم الجمهورية التي كانت سائدة في ذلك الوقت، ومنتشرة في أوساط جماعة أحباب البيان والمثقفين اليساريين والبورجوازيين»[6].

ويرد بن يوسف بن خدة عن هذه الإدعاءات بأن أرضية الصومام لم تنحرف عن بيان أول نوفمبر الذي يؤكد بأن قرارات المؤتمر قد جسدت مبدأ القيادة الجماعية لتفادي شبح الميصالية، كما أكدت على مبدأ الإعتراف بدون شرط مسبق بالإستقلال اعتمادا على إرادة كامل الشعب الجزائري للتحرر من الإستعمار وقدمت تصورا واضحا بالنسبة لإقامة الدولة الجزائرية المستقلة وبخصوص المسألة الدينية حيث جاء في شهاداته:" لا دولة مونارشية ولا دولة دينية".[7]

ويؤكد بن خدة أن ميثاق الصومام وفر للثورة أرضية إيديولوجية في شكل نظرية كفاح تحرير وطني، وقواعد سلوك ومبادئ محددة ومنسقة: خطة وقيادة ومشروع مجتمع قائم على قيم العمل والانضباط والتنظيم، كما يحددها " عبان

1ينظر فهرس تراجم الاعلام.

2 Ali Dib Fathi, Abdel Nacer et la révolution Algérienne, Paris L'harmattan 1985, p162.

3 Abas Ferhat, Autopsie d'une guerre. Op.cit, p124.

4 تيزي ميلود، المرجع السابق، ص 64.

5 أحمد منصور، حصة تلفزيونية شاهد على العصر تحت عنوان أول رئيس للجزائر بعد الاستقلال يوم 2002/11/03م.. ينظر: أحمد منصور، الرئيس بن بلة يكشف عن أسرار الثورة التحريرية، ط1، الدار العربية للعلوم، لبنان، 2007.

6 Benjamin Stora, Les sources du nationalisme Algérien , Parcours idéologiques Origines des actes, L'Harmattan, Paris 1989, p : 31

7محمد العربي الزبيري: الثورة في عامها الأول، المرجع السابق، ص195.

رمضان" بقوله: «إن قوة الثورة لا تكمن في السلاح فقط ولا في نوعيته، ولا في شجاعة الرجال وحدها، بل تكمن أساسا في قوة التنظيم والانضباط» [1].

3.2.3 عضوية ونشاط السياسي لبن خدة في المجلس الوطني للثورة

يمثل المجلس الوطني للثورة أعلى هيئة قيادة في الثورة ويؤدي دور الهيئة التشريعية، من صلاحياته اتخاذ جميع القرارات من حيث تعيين أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ التي تلتزم بتنفيذ قراراته في مجال العمل والنشاط السياسي والعسكري، ويحدد معالم السياسة التي تنتهجها جبهة التحرير الوطني في الداخل والخارج، برسم خطة عملها وتوزيع جميع السلطات اتخاذ القرار ومراقبة الأجهزة الخاصة بها، هو المؤتمن الأساسي على السيادة الوطنية[2] .

يعد التغير المفاجئ في قيادة الثورة من خلال المؤسسات التي أقرها المؤتمر، فدفع بعدة عناصر من مختلف التيارات السياسية تبوء مناصب القيادية، وهذا ما يتضح من خلال تشكيل أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية CNRA، حيث احتوى مختلف تيارات الحركة الوطنية والعناصر الثورية المفجرة للثورة، فضم عناصر من اللجنة المركزية (حركة الانتصار للحريات الديمقراطية) وعناصر من الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وجمعية العلماء المسلمين، وتكون المجلس الوطني للثورة من أربعة وثلاثين 34 عضوا منهم 17 دائمين و17 إضافين[3].

شارك بن يوسف بن خدة كأحد أعضاء المجلس الوطني للثورة في المؤتمر الأول المنعقد بالقاهرة من 20 إلى 27 أوت 1957[4]، وأهم ما خرج به المؤتمر هو : تأسيس جمهورية جزائرية ديمقراطية اجتماعية غير منافية للمبادئ الإسلامية، إضافة إلى إلغاء أولوية السياسي عن العسكري والداخل على الخارج،وطرح كريم بلقاسم فكرة إسناد مسؤولية الثورة للقيادة التاريخية[(5)] ، وهذا لسد الطريق أمام المركزيين (سعد دحلب، بن يوسف بن خدة)، والتصدي لهيمنة عبان رمضان على هرم السلطة وعزله عن بقية مساندية، وتمكين العسكريين من اعتلاء أعلا المناصب في أجهزة الثورة، وتم توسيع أعضاء لجنة إلى 09 بدلا من 05 أعضاء [(6)] .

تم إقصاء بن خدة من لجنة التنسيق والتنفيذ المنبثقة من هذا الاجتماع، وإدراج القادة الخمسة الموقوفين من طرف فرنسا ضمنها. إلاّ أن بن خدة احتفظ بعضويته في المجلس الوطني للثورة الجزائرية، ولم يتوقّف نشاطه عند هذا بل كان يقوم بعدّة مهام من بينها ترأسه لوفد جبهة التحرير الوطني إلى كلّ من بلغراد ولندن في إطار التعريف بالقضية الجزائرية في المحافل الدولية.[7]

---

1 لخضر بورقعة، مذكرات الرائد سي لخضر بورقعة: شاهد على اغتيال الثورة، تحرير: صادق بخوش، ط: 2 ، دار الأمة ، الجزائر 2000 ، ص:39

2 محمد بجاوي، الثورة الجزائرية والقانون، تر: علي الخش، د ط، دار اليقظة العربية، ص 120.

3 ينظر الفصل الثاني من هذه الرسالة ص 152-153.

4 بن يوسف بن خدة، مذكرات الرئيس، شهادات ومواقف، دار النعمان الطبعة الأولى 2004 ص199.

5 ابراهيم لونيسي ، الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني ، المرجع السابق، 2007، ص 73.

6 تضم اللجنة الثانية : 5 عقداء هم: كريم بلقاسم، عبد الحفيظ بوصوف، عمر أوعمران، لخضر بن طوبال ومحمود شريف و4 سياسيين هم: عبان رمضان، فرحات عباس، محمد الأمين دباغين، وعبد الحميد مهري. ينظر: لونيسي ابراهيم، الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية (1954-1962)، الجزائر: دار هوكة، 2007، ص 75-76.

7 بن يوسف بن خدة، اتفاقيات ايفيان، المصدر السابق، ص 41.

يعود سبب إقصاء بن خدة إلى كونه محسوب على عبان رمضان الذي كان في صراع حاد مع كريم بلقاسم وبوصوف حول الزعامة السياسية التي تعد سمة من سمات الحكم الفردي في الجزائر، وهذا منذ الحركة الوطنية (زعامة مصالي الحاج)، فالحكم الجماعي الذي كان يقوده رجالات الثورة منذ نشأة جبهة التحرير الوطني، أصبح في حقيقة الأمر حكما فرديا وصراعا على السلطة خاصة بعد سنة 1956 على إثر اختفاء القادة التسعة من قيادة الحزب وذلك بسبب اعتقال بعضهم عند تحويل الطائرة واستشهاد آخرين ، ومن هنا يتبين ارتباط الحزب أو الحكم بالشخصيات وليس بالبرامج ، وهذا الحكم الفردي سوف يولد احتكار السلطات في يد فرد أو جماعة قليلة مما يدفع إلى الارتجالية في أخد القرارات[1] ، حيث تقرر في مؤتمر القاهرة تكريس مبدأ ضمني غير مُعلن وهو مبدأ أولوية العسكري على السياسي، خاصة بعد تصفية:"عبان رمضان"[2]في: 1957/12/27 م كبداية لقبر العبقرية السياسية، وتحويل الجيش وليس الجبهة إلى مدرسة للتكوين الإيديولوجي[3].

4.2.3 موقف بن خدة من مقتل عبان رمضان

أبدى بن يوسف بن خدة موقفا يبرز مدى تعلقه الشديد بعبان رمضان والعربي بن مهيدي الذي يعتبرهما من أبرز الشخصيات الثورية، حيث يقول :((أن اسم مؤتمر الصومام يرتبط ارتباطا وثيقا باسم شخص عبان الذي أراد أن يرتقي بمدينة الجزائر إلى مركز عاصمة الدولة الحاملة للسلاح وإعطاء الحركة الثورية طابع التحرر والشرعية))[4]. ويتأسف لكون أنهما يتعرضان للنقد الغير الموضوعي من قبل البعض في عدة مناسبات لا تخدم شهاداتهم ولا الماضي المجيد للوطن، كما يُنعت عبان بنزعته الجهوية[5] المعادية للعروبة والإسلام أو نزعته الفشيستية[6] بل وقد تجرأ عليه البعض بعمالته للعدو[7] للعدو[7] والخيانة، هذا ما دفع بن يوسف بن خدة إلى إعتبار هذه المواقف المعادية لشخصية عبان رمضان بأنها تتسم بالذاتية وعدم النزاهة كما أنها تفتقد إلى المصداقية ولاسيما عندما تأتي من بعض القياديين الثوريين [8].

استدل بن خدة دفاعه عن عبان والمؤتمرين بالرسالة التي بعثها عام 1956م إلى فيدرالية جبهة التحرير الوطني لإدانة العناصر الموالية للبربرية[9] والمصالية وغيرهم من المناهضين للثورة الدين يواصلون عملية التخريب والتقسيم ضد الجالية الجالية الجزائرية المهاجرة وهذه الرسالة تنفي ادعاءات التي تنسب إلى عبان نزعته الجهوية. ويردف بن خدة مدافعا عن عبان رمضان، بأن ثقافته الفرنسية لم تبعده عن أصالته وإنتمائه وهويته الوطنية الجزائرية المتشبعة بالثقافة العربية الإسلامية

---

1 لونيسي (رابح)، الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين، مرجع سابق، ص. ص : 18-19

2 يرى ايف كوريه أن بوصوف هو الذي أمر بقتله في إحدى ضواحي المغرب (بين طنجة وتيطوان) بأمر من لجنة التنسيق والتنفيذ وبموافقة من السجناء الذين أرادوا وضع حد لنشاطه. أنظر: .Yves Courriere, L'heure des colonels, Paris, EdM Fayard, 1970, pp 153-154

3 بلعيد (عبد السلام) ، شهادة حية سمعية ، في منتدى القناة الإذاعية الثانية، بالجزائر في يوم 2005/12/29 م

4بن يوسف بن خدة (يتحدث بعد 23 سنة شهادات) جريدة الشعب، العدد 8786 الجزائر 19 أوت 1985، ص12.

5انتمائه القبائلي ارتباطا بلائحة حزب الشعب القبائلي PPK بعد أزمة النزعة البربرية ربيع 1949م التي كانت تدين (أسطورة الجزائر العربية الإسلامية).

6نسبة إلى الحركة العنصرية الفاشية التي ظهرت بإيطاليا على يد جوزيف موسوليني قبل الحرب العالمية الثانية.

7انظر موقف محساس وأحمد بن بلة في موقفهما من عبان (أحمد منصور، حصة تلفزيونية شاهد على العصر تحت عنوان أول رئيس للجزائر بعد الاستقلال يوم 2002/11/03م).

8يقصد أحمد مهساس وبن بلة وعلي كافي...

9هي ظاهرة حسب بن يوسف بن خدة خلقها الإستعمار تطبيقا لمبدأ فرق تسد وخلق صراعات بين العرب والقبائل ظهرت بين 1946م/1947 كشبيه لأحداث 08 ماي ماي وأصبحت تؤثر على قيادة حزب الشعب.

التي هي أساس عقيدة حزب الشعب الجزائري (حركة انتصار للحريات الديمقراطية). [1] ويرافع بن خدة عن عبان قائلا إن إيمانه بالإنتماء الجزائري دفعه إلى رفض فكرة الجزائر أمة في طور التكوين منذ 1953م التي كان يروجها الحزب الشيوعي الجزائري PCA.[2]

حسب بن يوسف بن خدة أن تيار التفرد بالقيادة والحكم عاد من جديد للساحة النضالية الجزائرية، فكانت بداية تقهقر السلطة الجماعية؟ لأول مرة وتحولها إلى شكل خاص ذي طبيعة عسكرية . ويرى بن خدة أن النقطة الفاصلة التي أدت إلى أخد هذا المنحى هو مقتل عبان رمضان، وبالطبع كانت هذه التصفية سابقة خطيرة أرخت لمرحلة جديدة من تطور أساليب الإزاحة والاستحواذ على مواقع النفوذ.فهي أساليب تتجاوز الإطار المؤسساتي، كما يقول حربي: "**تسوى كل الأمور خارج المؤسسات الموجودة**"[3]. وكما يؤكده أيضا محمد لبجاوي: "**فقد حرف موت عبان كل مصير المنظمات القائدة لجبهة التحرير الوطني، حيث كرس التقسيم المؤسف بين السلطة الشرعية والسلطة الفعلية...(وكان من نتائج ذلك) عدم احترام، وبشكل نهائي، لمبدأ الجماعة فيما يتعلق بالمسائل الهامة، فالثلاثة –يقصد بن طوبال، بوصوف بلقاسم les trois B– يتخذون القرارات والباقي ينصاع**"[4].

وبهذا الاغتيال انتقلت القوة السياسية إلى العقداء أو ما يسمى بالباءات الثلاث، الذين أدى أحكامهم للسيطرة على مصير الثورة إلى تعزيز المنحى التسلطي، واستفحال الاستبداد ليطبع سيطرة هؤلاء العقداء على المجلس الوطني للثورة للثورة منذ 1959، تعني بداية انقسام السلطة الجزائرية بين سلطة رسمية ظاهرة –الحكومة المؤقتة– وسلطة فعلية خفية – الباءات الثلاث– يتسم عملها بالكتمان والسرية.

أصبح العقداء يتصرفون من دون ضابط قانوني، مما جعل بعض الساسة آنذاك يتخوفون على مصير الثورة الجزائرية من هؤلاء، وما يؤكد ذلك ما قاله عبان رمضان: " **قضية من الأهمية بمكان من أن تسند إليهم**"[5].

بالنسبة لبن يوسف بن خدة، فإنه عرف كيف يترفع عن هذه الصراعات الشخصية، ولم تكن تهمه الزعامة بقدر ما كان يهمه استقلال الجزائر، لم يدخل في لعبة المؤامرات بين الإخوة لأن ثقافته الواسعة، ونضج فكره السياسي، وروحه المتسامحة، وقدرته على النظر بعيدا مكنته من تجنب الانضمام إلى دائرة معينة من دوائر الصراع، صحيح أنه أظهر تقاربه الفكري مع عبان، وبن مهيدي، ليس لأسباب شخصية ذاتية، ولكن لقناعات سياسية، وهي أن الثورة عمل متكامل بين كل أبناء الجزائر بدون تمييز مع إعطاء الأولوية للفكر والعقل، حيث سعى بن خدة للتخفيف من حدة الخلاف وإصلاح ذات البين، لكن تصلب أراء الأطراف المتنازعة جعل المشاكل تزداد تعقيدا، فعبان كان يصف بوصوف بالديكتاتوري وكريم بعديم الكفاءة،[6] بينما حُمل عبان مسؤولية الهزيمة في مدينة الجزائر[7]، وقد استطاع بن خدة أن يتجاوز هذه

1ابن يوسف بن خدة، شهادة ومواقف، المصدر السابق، ص92.

2 تيزي ميلود، المرجع السابق، ص 75.

3 Mohamed Harbi, Le FLN mirage et réalité, op.cit, p 197.

4 M.lebjaoui, op.cit, p52.

5 Abdelkader Yefsah, « L'armée et l'état en Algérie de 1962 a1992 » , IN revue des etudes sur le monde musulman et la méditerranée (REMMM) , N° 65 ,1992 , ED Edisud , Aix –EN- Provence, p 50.

6 Abdelkader Yefsah, op.cit, p 50.

7 الجودي بخوش، المرجع السابق، ص 113.

الصراعات، حيث لم يظهر معارضته للأفكار الجديدة[1] التي جاء بها كريم بلقاسم[2]، حيث يذكر خالفة معمري أن أحد أعضاء اللجنة المركزية (الأرجح سعد دحلب) صرح قائلا:((كان علينا إما البقاء مع عبان الذي يملك روح القرار أو اختيار عدم القيام بأي شيء، واختار المركزيون العمل مع صاحب الطبع الهجومي على البقاء في حالة جمود وتردد دون القدرة والرغبة في تحمل عواقب القرار))[3]، ويذكر سعد دحلب أن عبان رمضان بذل كل ما في وسعه، ولكن ((لم نمده بأي دعم.. عبان لم يكن يعرف الاعتدال، أما أنا وبن خدة فقد وضعنا أنفسنا وبدون تردد تحت تصرف لجنة التنسيق والتنفيذ الجديدة))، ويردف دحلب قائلا: ((بعد ذلك بفترة من الزمن وصفهما(بن خدة ودحلب) بكل الكلمات التي كان يعرفها، وصب علينا جام غضبه وسخطه))[4]، من خلال هذه التوجهات لبن خدة، يتبين أنه كان هدفه السمو بالثورة إلى مرتبة الثورة الشعبية الوطنية فترفع عن الصراعات الداخلية بين القادة، حيث كان يعلم أن أية مقاومة قد تصدر منه سوف لن تغير في الأمر شيئا بل ستعقد الأمور أكثر إن لم تكلفه حياته[5].

5.2.3 عضوية ونشاط السياسي لبن خدة في لجنة التنسيق والتنفيذ

تميز نشاط بن خدة من خلال لجنة التنسيق والتنفيذ بالإعلام والاتصالات باتحادات الطلبة والعمال، ولعل من النتائج المهمة التي حققتها هذه لجنة التنسيق والتنفيذ ممثلة في بن مهيدي وعبان رمضان وبن خدة وسعد دحلب وكريم بلقاسم هي خلق قوة ثورية جديدة منبثقة منهم.

تميزت هذه المرحلة كذلك بالعمل الدبلوماسي، حيث استغلت لجنة التنسيق والتنفيذ انعقاد الدورة الحادية عشر للجمعية العامة للأمم المتحدة خلال ديسمبر 1956، وسعت للضغط عليها ولفت انتباهها[6]، وكانت لبن خدة مساهمة مساهمة في هذا النشاط، ولعل إضراب الثمانية أيام (28 جانفي إلى 04 فيفري 1957) الذي دعت إليها لجنة التنسيق والتنفيذ ونظمته يعد أهم حدث في تلك المرحلة[7]، حيث مكن من لفت الرأي العام الدولي إلى القضية الجزائرية وإثبات حقيقة أساسية للفرنسيين وهي أن جبهة التحرير الوطني هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الجزائري[8]، وقد صنف بن خدة هذا الإضراب في خانة أول نوفمبر نظرا لشموليته والنتائج التي حققها[9]، نذكر منها:

- ✓ استجابة واسعة من طرف كل شرائح الشعب الجزائري في كفاح جماعي تحديًا لسلطات الاحتلال وقوته المدجّجة بمختلف الأسلحة بصموده وثباته.
- ✓ تحقيق القطيعة النهائية بين النظام الاستعماري الفرنسي وبين كل أفراد الشعب الجزائري.

---

1 خلال انعقاد مؤتمر القاهرة بين 20 و28 أوت 1957، طلب كريم بلقاسم إعادة النظر في المبدأين الواردين في المؤتمر "أولوية الداخل على الخارج" و"أولوية السياسي على العسكري"، وتعويضهما بمبدأ الأولوية لرجال الساعة الأولى ومفجري الثورة، وصادق المجلس على هذه الاقتراحات وامتنع غن التصويت فقط فرحات عباس والصادق دهيليس، وبهذا تقلص نفوذ عبان وتم زحزحته من قيادة لجنة التنسيق والتنفيذ. ينظر: عمار بحوش، التاريخ السياسي ..المرجع السابق، ص 468.

2 محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر (1945-1962)، المصدر السابق، ص 98.

3 خالفة معمري، عبان رمضان، المرجع السابق، ص 479.

4 سعد دحلب، المهمة المنجزة (من أجل استقلال الجزائر)، المصدر السابق، ص ص 67-68.

5 Courrière : le temps des léopards , éd , Fayard , 1970, P 730., P312.

6 مريم الصغير، المواقف الدولية...، المرجع سابق، ص 306.

7 الطاهر آيت حمو، رجال صنعوا التاريخ، سلسلة من اللقاءات المسجلة مع مناضلي الحركة الوطنية ومجاهدي ثورة التحرير الكبرى، لقاء مع الرئيس بن يوسف بن خدة، الدار الدار الخلدونية، 2010، ص93.

8 Yves Courrière : le temps des léopards, éd , Fayard , 1970, P 730., P825.

9 Ben Youcef Ben khadda , Alger Capitale de la Resistance 1956-1957,Houma, Alger, 2002, p 74.

- ✓ كان الإضراب بمثابه استفتاء، عبّر من خلاله الشعب الجزائري على تمسكه بقيادته الثورية، كممثل شرعي ووحيد له، وبذلك تعزّزت مكانة وسمعة جبهة التحرير الوطني داخليا وخارجيا.
- ✓ الانتصار السياسي في المجال الدولي، إذ تزامن هذا الإضراب مع عرض القضية الجزائرية على هيئة الأمم المتحدة ومناقشتها لفترة أكثر من عشرة أيام ابتداء من 15 فبراير 1957. فقد وافقت الجمعية العامة عللا لائحة تعبر فيها عن "أملها في إيجاد حل سلمي وديمقراطي وعادل للقضية الجزائرية طبقا لميثاق الأمم المتحدة بالتعاون بين الأطراف وبوسائل مناسبة وطبقا لمبادئ الأمم المتحدة"[1] ، وبهذا نجحت معركة الجزائر في إرغام الرأي العام الدولي للتصويت على مشروع قرار متعلّق بالجزائر، إذ اعتبرت القضية الجزائرية من القضايا الدولية التي ينطبق عليها مبادئ ميثاق الأمم المتحدة في حق تقرير المصير، ولذا وجب على فرنسا أن تتجه في هذا الاتجاه لتسوية المشكلة الجزائرية بطرق سلمية عن طريق التفاوض، وبذلك تقوى موقف الثورة الجزائرية على المستويين الداخلي والخارجي ، وكُذّبت مزاعم الاستعمار الفرنسي الذي روّج بأن الوضع في الجزائر يسير نحو الاستقرار، وأن القضية الجزائرية قضية داخلية لا شأن للأمم المتحدة النظر فيها[2]

تجلت الثقافة السياسة لبن يوسف بن خدة في هذه المرحلة من نشاطه الدبلوماسي، في إبطال إدعاءات الفرنسية المتمثلة في اعتبار المشكل الجزائري قضية داخلية، حيث أكد على أن طبيعة الثورة الجزائرية مردها طبيعة الاستعمار في حد ذاته، وأن الشعب الجزائري كاملا لا يمت بأي صلة للاستعمار الفرنسي، وأن الموجة الاستعمارية في القرن التاسع عشر كانت ذات طابع دولي في مناهجها ووسائلها وامبريالية في مضامينها[3].

بعد معركة الجزائر[4] أجبر أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ الأربعة على مغادرة الجزائر عام 1957 [5]، حيث توجه كريم بلقاسم وبن يوسف بن خدة نحو تونس بينما عبان رمضان وسعد دحلب اتجها نحو المغرب لمواصلة مهامهم النّضالية.[6] فحاولت اللجنة أن تعالج المشاكل الداخلية للثورة من الخارج (تونس)، ثم العودة إلى أرض الوطن، ولكن الأحداث سارت نحو الأسوأ. وقد أدى هذا الأمر إلى ظهور أزمة داخلية سنة 1957، تمثلت في الصراع بين كريم بلقاسم وعبان رمضان حول زعامة الثورة، خاصة بعد اعتقال قادة التاريخيين في أكتوبر 1956، ولكن بفضل اللجوء إلى وساطة كل من فرحات عباس وبن يوسف بن خدة وسعد دحلب، تم حل الأزمة مؤقتا بالاتفاق على توسيع لجنة التنسيق والتنفيذ والمجلس الوطني للثورة الجزائرية، وهذا في مؤتمر 20 أوت 1957 بالقاهرة، حيث تم تنحية بن يوسف بن خدة وسعد دحلب المحسوبين على عبان رمضان من لجنة التنسيق والتنفيذ[7] ، إلاّ أن بن خدة احتفظ بعضويته في المجلس الوطني للثورة الجزائرية، رغم محاولات كريم وبوصوف إقصائه نهائيا من أي دور في المؤسسات الثورة، ولم يتوقّف نشاطه عند هذا بل كان يقوم بعدّة مهام من بينها ترأسه لوفد جبهة التحرير الوطني إلى كلّ من بلغراد (يوغسلافيا) ثم في

---

1 جريدة المقاومة، العدد 7، بتاريخ 16 فبراير 1957، ص 12.

2 Ben Youcef Ben khadda, Alger Capitale de la Resistance op.cit, pp 76-78.

3 جريدة المقاومة، العدد05، بتاريخ 02 جانفي 1957، ص 6.

4 ينظر موقف بن خدة من معركة الجزائر في نفس الفصل من هذه الرسالة.

5 الملحق رقم (17): الأمر بإيقاف في حق بن يوسف بن خدة بعد خروجه من العاصمة واكتشاف CEE.

6 خالفة معمري، عبان رمضان، المرجع السابق، ص 444.

7 خالفة معمري، عبان رمضان، المرجع السابق، ص 467.

العاصمة الانجليزية لندن في إطار التعريف بالقضية الجزائرية في المحافل الدولية.[1] وبقي في هذا المنصب إلى غاية تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في سبتمبر 1958.

إن ظهور قيادة مستحدثة وجديدة في هذه الظروف أغلب عناصرها لم تسجل اسمها مع بداية اندلاع ثورة نوفمبر 1954 ، فتحت الباب أمام الكثير من الشكوك ودفعت بالبعض من قادة المناطق إلى البحث عن من وراء تشكل هذه القيادة، فبدأت التفسيرات والتساؤلات تطرح هنا وهناك، كما شكل هذا التوجه الجديد صراعا بين الداخل والخارج، حيث يرى البعض أن قرارات المؤتمر ستجعل كل من أحمد بن بلة ومحمد خيضر ومحمد بوضياف تحت سلطة فرحات عباس وبن يوسف بن خدة وأحمد فرانسيس وعبان رمضان، أي تحت سلطة الاندماجيين والمركزيين الذين ترددوا في الالتحاق بالثورة أو عارضوا توقيتها وطريقتها، بينما كان يرى الوفد الخارجي نفسه الممثل الوحيد للثورة والمؤهل لقيادتها سياسيا وعسكريا، كما أن بناة صرح الثورة الأوائل فرضوا حتى في وعي خصومهم، عقدة المقاتل الأول والملتحق فيما بعد، من ذاك نفهم أن الصراع غدا صراعا داخل الجهاز مع ما يرافق ذلك من مؤامرات وتحالفات ظرفية ودسائس وإشاعات[2] .

لم يجرأ كل منتقدي[3] المؤتمر ومعارضي مبادئه التنظيمية على نكران القيمة التاريخية للمسات التي نقل بها النشاط الثوري برمته من طابع حرب العصبات المعزول عن الجماهير وعن النخب السياسية إلى الطابع المميز لحركات التحرر الوطنية التي تقودها نخبة ثورية تحمل مطالب سياسية وتحضى بالتأييد الشعبي، كما رسخ مبدأ العمل الجماعي وألغى ميزة الاستقلال الذاتي التي تمتعت بها المناطق التاريخية الخنسة وقيادة الوفد الخارجي عندما تمكن من إخضاع كل الأطراف إلى قيادة وطنية مركزية اتخذت من العاصمة مقرا لها.

يرى معظم المؤرخين أن مؤتمر الصومام أعطى للثورة الجزائرية أبعاد تنظيمية في غاية الصرامة والدقة لأنه تمكن من وضع برنامج سياسي متكامل ومحدد الأهداف، حيث رأى مينيية"Meynier" أن : ((المؤتمر قدم هيئات سياسية وعسكرية للجزائر المقاتلة وقدم الآليات الديمقراطية النظرية في إدارتها))[4]، أما بنيامين سطورا Stora فذهب إلى أن الأهمية التاريخية لمؤتمر الصومام تكمن في : ((الجهد التشريعي الذي جاء به المؤتمر للتنظيم النشاط الثوري وتحديد آفاقة))[5]. آفاقة))[5]. وهذا الطرح يتوافق مع ما ذهب إليه جمال قنان الذي اعتبر أن أهمية الصومام تكمن في : ((البرنامج السياسي للثورة الذي تضمنته الوثيقة المعروفة بميثاق الصومام))[6]. أما خليفة معمري فيرى أن: ((أرضية الصومام قدمت جهدا يبدأ يبدأ من تنظيم أعلى مستويات القيادة السياسية والعسكرية للثورة إلى أدناها ولم يغفل الاهتمام بمسألة أخلقة العمل

1 بن يوسف بن خدة، اتفاقيات ايفيان، المصدر السابق، ص 41.

2 محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع ,المصدر السابق ، ص ص 145-146.

3 ينظر موقف بعض القادة من نتائج مؤتمر الصومام في الفصل الثاني من هذه الرسالة ابتداء من ص 158.

4 Meynier, L'Histoire intérieure du FLN ,p258 .

5 Stora , histoire de la guerre d'Algérie , p 38

6 جمال قنان، دراسات في المقاومة والاستعمار، المرجع السابق، ص 144.

المسلح وحرص على منع كل تجاوز في حق الجماهير أو انتهاك لآعراف الجهاد))[1]. ويدهب محمد لحسن أزغيدي إلى أهمية الصومام ((ظهرت في نجاحه في إقامة إدارة جزائرية موازية للإدارة الاستعمارية))[2].

من خلال ما ذكر يتبين الدور الفعال الذي قدمه كل من فرحات عباس وبن يوسف بن خدة في إرساء معالم أولية للمؤسسات الشبيهة بتلك التي تمتلكها الدولة الحديثة. وبهذا تتضح ملامح الثقافة السياسية لديهما، والتي تنمو مع نشاطهما السياسي والثوري في مختلف الهيئات السياسية للثورة التحريرية.

IV. نشاط السياسي لفرحات عباس وبن يوسف بن خدة ما بين 1958-1962

1. نشاط السياسي لفرحات عباس

1.1 انتخابه على رأس أول حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية:

في نهاية جوان 1958 لجنة التنسيق والتنفيذ عملت لكي تتحول إلى حكومة جزائرية تتكون من أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ. وذلك بعد مجيء الجنرال " دي غول" ، وزوال الجمهورية الفرنسية الرابعة، وقيام الجمهورية الخامسة[3].

لقد تم الإعلان في 19 سبتمبر 1958 عن تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بالقاهرة، التي حلت محل لجنة التنسيق والتنفيذ، وضمت كل التيارات السياسية الجزائرية القديمة (اللجنة الثورية للوحدة والعمل، جبهة التحرير الوطني، الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، حركة الانتصار للحريات الديمقراطية والعلماء) ، وتم الاتفاق بالإجماع على تعيين فرحات عباس رئيسا لها، وهو أكثر المعتدلين من بين أعضائها[4].

اختار أعضاء اللجنة فرحات عباس رئيسا للحكومة المؤقتة لاعتداله، وكبر سنه 59 وخبرته الطويلة في النضال السياسي، وعدم ميله لأي تكتل من التكتلات التي كانت موجودة داخل القيادة العليا، كما أنه كان يميل للتعقل ، وعدم التسرع في اتخاذ القرارات وكان سلوكه يبعث على الاطمئنان بين معظم القادة، وقد عاب عليه رضا مالك ذلك السلوك بقوله: ((فرحات عباس رئيس يترأس، ولكن لا يحكم)) [5].

إذ بعد مرور سنة على عمل الحكومة ونتيجة المؤامرات المتتالية على شخص فرحات عباس –محاولة اغتياله من طرف علاوة عميرة– والحكومة المؤقتة – انتقاد العقيد عميروش لها ، واتهامها بعدم الاهتمام بالداخل–[6] ، زيادة على أطماع كريم بلقاسم في تولي رئاسة الحكومة)، تم الاستحواذ على سلطة القرار من طرف الباءات الثلاث (بن طوبال، بوصوف، بلقاسم) .[7]

---

1 Khalfa Mammeri , Abane Ramdane , une vie pour l'Algérie , ED Karim Mammeri , 3°éditions , Alger , 1996 , pp 215-216

2 محمد لحسن أزغيدي، مؤتمر الصومام، المرجع السابق، ص 143.

3 بن يوسف بن خدة، اتفاقيات ايفيان...، المرجع السابق، ص52.

4 Benjamin Stora, Zakya Daoud, op.cit, p 298.

5 Rédha Malek, L'Algérie à Evian,op.cit, p : 42.

6 حميد عبد القادر، فرحات عباس، المرجع السابق ، ص 188.

7 M oh amed Harb i, F. L. N, mirage et réalité, op. cit, p p : 224-225.

إن فرحات عباس لم يكن هدفه البحث عن الزعامة الشخصية، إنما كان هدفه أوسع بكثير من ذلك فكان يسعى بكل طاقته من أجل استقلال الجزائر. وهذا ما كان يردده: " عندما أصبحت رئيسا للحكومة المؤقتة، فكرت دائما فيما يجب أن أقدمه للشعب، ولله" [1].

وقد نشر فرحات عباس تقريرا باسم جبهة التحرير الوطني يوضح فيه الأسباب العميقة لتأسيس الحكومة المؤقتة ومما جاء فيه: ((إن تأسيس حكومتنا يستجيب للرغبات العميقة التي عبر عنها مقاتلو جيش التحرير الوطني البواسل، وكذلك عامة الشعب الجزائري، إنها تؤدي إلى تقوية فكرة الاستقلال عند الجميع ...وباقتراب الاستفتاء سوف يتشجع الشعب الجزائري لكي يهزم سياسة الارتباط، وُأبوة دي غول ...))[2]، والدول الأولى التي اعترفت بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية هي العراق، ومصر، باكستان، و ليبيا، واليمن، والعربية السعودية، والأردن، والسودان، ثم توالت الاعترافات بها من الدول العربية، والإسلامية، والآسيوية، وقد رفض فرحات عباس زيارة عرضتها عليه فرنسا إلى باريس قائلا :((لماذا، هل انهزمنا ؟ جيشنا هو القوي دائما، ولا يجب جلب الإساءة إليه، ولكن يجب أن نتحدث))[3] .

2.1 فتح باب المفاوضات مع فرنسا:

قد صرح فرحات عباس في 19 أكتوبر 1958 من تونس أمام الصحافة الدولية بأن الجزائر لن تضع أي شرط مسبق للحوار مع فرنسا[4] . ويعتبر هذا التصريح حدثا هاما في الدبلوماسية الجزائرية التي فتحت رسميا باب الحوار مع الحكومة الفرنسية، وأثبتت رغبتها في الوصول إلى حل عن طريق التفاوض، حيث قام ديغول في ليلة 16 سبتمبر 1959 على الساعة 8:00 مساء، بإلقاء خطابا خلال نشرة الأخبار المتلفزة أعلن فيه عن إعطاء الجزائر حق تقرير مصيرها، و واضعا لذلك جملة من الشروط منها توقيف القتال[5].

ويعتبر هذا الخطاب نقطة تحول حقيقية في السياسية الفرنسية تجاه القضية الجزائرية، حيث فتح باب المفاوضات، ومن جهتها اشترطت الحكومة المؤقتة الاستقلال المسبق على المفاوضات، ورد فرحات عباس يوم 29 سبتمبر 1959 من تونس على اقتراح الجنرال " دي غول" بقوله " :إن رئيس الجمهورية الفرنسية اعترف علنيا باسم فرنسا، بتصريحه يوم 16 سبتمبر 1959 بإعطاء الحق للجزائريين في تقرير مصيرهم بكل حرية ...هذا التطور لم يكن ممكننا قبل خمس سنوات وقد جاء نتيجة للكفاح الذي انتصر فيه الشعب الجزائري في حرب تعتبر من أشد الحروب الدامية ضد الاحتلال "وقد أعلن عن استعداده للتفاوض لكن بشرط أن يكون ذلك من "أجل الحصول على استقلال الجزائر" [6].

لكن هذه المفاوضات باءت بالفشل ويعلق فرحات عباس على ذلك الفشل بكون المأساة الجزائرية تتحكم فيها أربعة اتجاهات:

1-فرنسا مع 50 مليون نسمة من سكانها.

---

1 Ferhat Abbas, L' indépendance confisquée 1962-1978,ed Flammarion, 1992, p : 21

2 Henri Alleg , La guerre d'Algérie, T : 3, édition, Messidor, temps actuels France, 1981,, p :70

3 Benjamin Stora, Zakya Daoud, op.cit, p : 301.

4 Ibid, p p : 307-308.

5 حميد عبد القادر، فرحات عباس رجل الجمهورية، المرجع السابق، ص 188.

6 Benjamin Stora, Zakya Daoud, op.cit, p : 318.

2-الشعب الجزائري ب 10 ملايين نسمة، والذي أعلن الثورة ضد الاحتلال.

3-مليون فرنسي (محتل) في الجزائر، هدفهم بقاء الجزائر فرنسية.

4-الضباط الفرنسيون الضائعون الثأر من الشعب الجزائري بسبب هزيمتهم في الهند الصينية [1].

3.1 انتخابه مرة ثانية على رأس الحكومة المؤقتة:

اقترح العقيد بوالصوف في أكتوبر 1959 تعيين مجلس وطني جديد للثورة الجزائرية بسبب انتقادات العقداء الثلاث لفرحات عباس ومعهم بن يوسف بن خدة، وعمر أوصديق، ورغبة كريم الشديدة في تولي الرئاسة، ولكن بوالصوف، وبن طوبال، تركوا كريم بلقاسم في مواجهة المركزيين السابقين.

وخلال المؤتمر المنعقد بطرابلس ما بين 16 ديسمبر 1959 ، و 18 جانفي 1960 ، دافع فرحات عباس في مداخلة له يوم 3 جانفي 1960 عن المنجزات التي حققتها الحكومة المؤقتة قائلا: "حافظت على الوفاق بين الوزراء داخل الحكومة المؤقتة ...وتحملت مسؤوليتي كاملة أمام المجالس الولائية، وحافظت على شرف بلدي أمام الأجانب، وكذلك وحدة الثورة، وأصبح لجبهة التحرير الوطني المال، ولجيش التحرير الوطني السلاح، وعلى الصعيد الدبلوماسي فإن سمعة الجزائر في تطور مستمر حتى في فرنسا، وحق تقرير المصير هو دليل على ذلك، وبدون الاتحاد، والأخوة بيننا فإن ذلك سيؤدي إلى انقسامنا، نبقى متحدين لننتصر" [2].

وتولت الحكومة المؤقتة الثانية تعيين هيئة الأركان العامة، تحت قيادة العقيد هواري بومدين، وتعيين أحمد قايد، وعلي منجلي مساعدين له[3] .

بقي فرحات عباس رئيسا للحكومة المؤقتة الثانية، ليتولى مهمة التفاوض مع الحكومة الفرنسية على أساس مبدأ أولوية الاتفاق السياسي على الاتفاق العسكري[4] .وضع فرحات عباس كل طاقته من أجل وفدا " (Melun) تحقيق الاتصال بين الحكومة المؤقتة والحكومة الفرنسية.

وقام خلالها فرحات عباس برحلة مراطونية من أجل تحقيق التأييد الدولي حيث حقق انتصارات دبلوماسية عظيمة للجزائر في الصين، و روسيا، وحتى في الولايات المتحدة الأمريكية حيث ساند السيناتور الأمريكي " جون كيندي "الثورة الجزائرية[5] .

وأصبحت فرنسا في موقف حرج أمام ازدياد انتصارات جيش التحرير الوطني عسكريا،وازدياد تلاحم الشعب الجزائري حول جبهة التحرير الوطني وتمسكه بها، كممثل وحيد له، وكان كذلك دور كبير للنشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة في كشف سياسة الجنرال " دي غول " الجهنمية تجاه الثورة الجزائرية من قتل المدنيين الأبرياء، إقامة المحتشدات،

---

1 Ibid, p p : 322-321.

2 Ferhat Abbas, Autopsie d' une guerre, op.cit, p : 280

3بن يوسف بن خدة،اتفاقيات ايفيا... المصدر السابق، ص 53 .

4 حميد عبد القادر، فرحات عباس رجل الجمهورية، المرجع السابق، ص 198 .

5 المرجع نفسه، ص201.

إنشاء مناطق محرمة، إتباع سياسة الأرض المحروقة، سياسة التقسيم المبنية على تحييد الصحراء عن الجزائر، واستغلال ديغول هذا الملف لزغزغة التلاحم المغاربي والإفريقي بطرح مشروع أفرقة الصحراء، الذي يقوم على فكرة أن الصحراء ليست أرضا جزائرية بال هي اكتشاف فرنسي، وأن ثروتها ملك مشاع ستستغلها فرنسا بالتعاون مع البلدان المجاورة لها، الأمر الذي جعل الرئيس فرحات عباس يقف ضد هذا المشروع الفرنسي شارحا مخاطره بالقول: ((..إن الغاية من وراء ذلك هي محاصرتنا والدفع بنا للدخول في نزاعات ليس فقط مع الفرنسيين لانتزاع الاعتراف بوحدتنا الترابية، ولكن أيضا مع الجيران، في حين أن التضامن معهم يجعل من المحرج جدا الدخول معهم في نزاعات أو أزمات))[1]. وكان لزاما على الحكومة المؤقتة وعلى رأسها فرحات عباس إبطال هذا المشروع، وبدعم السيادة الجزائرية على الصحراء وذلك عن طريق إثراء البعد الافريقي والمغاربي للثورة الجزائرية، وطرح مشروع الوحدة المغرب العربي مما أدى إلى تأجيل مشكلة الحدود مع الجيران إلى ما بعد استقلال الجزائر.[2]

4.1 العمل الدبلوماسي لفرحات عباس على المستوى الدولي

قام فرحات عباس برحالات مكوكية إلى مختلف دول العالم، من أجل التعريف بالقضية الجزائرية، والحصول على تأيد حكومات وشعوب العالم بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، كما سعى لتضيق الخناق على فرنسا في المحافل الدولية من أجل إرغامها للجلوس على طاولة المفاوضات وإنهاء هذا الصراع الذي دام أكثر من قرن وثلاثين سنة ، وأدى الى مآسي كبيرة على الشعب الجزائري، وأصبح يهدد أمن واستقرار العالم.

مع بداية فيفري 1959 قام وفد هام من الحكومة المؤقتة برئاسة فرحات بعدة زيارات رسمية، بدأ بليبيا[3]، وفي أفريل من نفس السنة قام بجولة الى الهند والباكستان، ثم يزور رسميا بلاد الشرق الاوسط (العراق، الكويت ولبنان)، ومن 27 إلى 29 ماي انتقل إلى السودان ثم إلى الاردن، ومع بداية جوان يزور في يوغسلافيا، وعززت هذه الرحلات موقف الحكومة المؤقتة، من الوجهة الدولية، وتقدّم لها مساعدة مادية هامة من الصين ويوغسلافيا، وسمح لها بعد سنة من وجودها من أن تسجّل تقدّما ملحوظا، وأن تحضر الدورة الجديدة للأمم المتحدة، مع بعض التفاؤل، خاصة بعد تصريح ديغول يو 1959/9/16، بحق الجزائريين بتقرير مصيرهم، وبذلك بدأت مرحلة جديدة تمثلت في بداية المفاوضات الرسمية.[4]

5.1 بداية تصادم الحكومة المؤقتة مع هيئة الأركان:

تظهر مرة أخرى المشاكل بين قادة الثورة، وهذه المرة بين هيئة الأركان العامة برئاسة العقيد هواري بومدين، والحكومة المؤقتة بسبب قضية الطيار الفرنسي الذي أسقطت طائرته من قبل جيش التحرير الوطني[5] ، ورفض هواري بومدين طلب فرحات عباس إطلاق الطيار الفرنسي الأسير ، وأمام إصرار فرحات عباس وتدخل العقيدين بوالصوف، وبن

---

1 عبد الله مقلاتي، العلاقات الجزائرية المغاربية إبان الثورة التحريرية الجزائرية (1954-1962)، إشراف: عبد الكريم بوصفصاف، قم التاريخ والآثار، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية ،جامعة منتوري قسنطينة، ص 470.

2 عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص 472.

3 الوفد المشارك في ليبيا: بالاضافة لفرحات عباس؛ بن يوسف بن خدة ومحمد بن الصديق بن يحي

4 سليمان الشيخ، الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين، المصدر السابق، ص 113.

5لمعرفة أحداث إسقاط الطائرة ينظر إلى الفصل الثالث من هذه الرسالة ابتداء من ص 214.

طوبال من أجل تنفيذ قرار الحكومة المؤقتة، قدم العقيد بومدين استقالته من قيادة هيئة الأركان العامة، وتبعه نوابه الرائد عزالدين، علي مجلي، والرائد سليمان (قايد أحمد)، اتهم بومدين في استقالته الحكومة المؤقتة بخروجها عن مبادئ الثورة، وتخلي فرحات عباس عن تلك المبادئ، وسع للبحث عن حليف من المساجين الخمسة، وتوجه أولا إلى بوضياف، ولكنه رفض مساندة هيئة الأركان العامة، وأدان عصيانها، فتوجه إلى بن بلة الذي قبل العرض مباشرة ليكون تحت مسؤولية قيادة هيئة الأركان العامة[1] .كان بومدين ميالا إلى بوضياف، ولكن مرسوله، عبد العزيز بوتفليقة نصحه بتبديل "الفرس" ، والمراهنة على ابن بلة، لأن الأول عنيد، وصارم " [2]. يقول فرحات عباس عن ذلك: "هذا التحالف بقي سريا، وفرض ثقله على مستقبل الوطن".[3]

يتبين من خلال هذا الصراع هشاشة موقف فرحات عباس بسبب مرجعيته التاريخية، التي استغلها معارضيه من أجل تقزيم قراراته وإفشال توجهاته المعارضة لهيئة الأركان، حيث سيتضح ذلك مع بداية ظهور فكرة قبول التفاوض، أين ازدادت حمى الصراع على السلطة، ودخل بومدين في صراع ضد كريم بلقاسم وسانده في ذلك العقيدين بوالصوف، وبن طوبال، وقد فرض العقداء نفوذهم على الحكومة المؤقتة، وفي اجتماع المجلس الوطني المنعقد ما بين 9 و 27 أوت 1961 بطرابلس اتهم قايد أحمد، ومنجلي المفاوضون في إيفيان بمحاولة تصفية الجزائر، ودافع كريم بلقاسم بقوة عن رأيه ومعه بقية الوفد المفاوض، فقدما قايد أحمد، ومنجلي استقالتهما من الوفد، وتعقدت الأمور داخل الاجتماع، واتفق الجميع على تعيين كريم بلقاسم مكان فرحات عباس، لكن بومدين رفض بشدة تعيين كريم بلقاسم في ذلك المنصب، وأيده في ذلك بوالصوف، وتم الاتفاق على تعيين بن يوسف بن خدة، مكان فرحات عباس[4] . وتأسست بذلك الحكومة المؤقتة للجمهورية الثالثة ، بعزل فرحات عباس منها.

يقول فرحات عباس: ((عرض علي منصب وزير دولة، ولكنني رفضته ...وتم عزل العلماء، وقدماء (الاتحاد الديمقراطي لأحباب البيان ...) عند اقتراب الاستقلال ...وخرجت جبهة التحرير الوطني من هذا المؤتمر الرابع مقسمة، و مجزأة، وأصبح الطريق من جديد مفتوح على الصراع ...تحررت من مهمتي، واستجبت لدعوة صاحب الجلالة المغربي، وأَقَمت بالرباط ابتعدت بفرح عن تونس، ومركز الحكومة المؤقتة، والمؤامرات ...ووضعت نقطة شرف بأن لا أعطل مهامها مهما كانت الظروف)) [5] .

انضم فرحات عباس إلى الثورة عن قناعة تامة كان هدفه يتمثل، في فضح الأساليب الجهنمية التي كان يقوم بها الجيش الفرنسي في الجزائر للعالم، باحثا عن الدعم والمساندة العالمية للثورة الجزائرية، وممثلا دبلوماسيا مخلصا لجبهة التحرير الوطني، تحمل مسؤوليته كاملة تجاه الثورة الجزائرية.

2.النشاط السياسي لبن يوسف بن خدة ما بين 1958-1962

1.2مشاركة بن يوسف بن خدة في الحكومة المؤقتة الأولى

1 Benjamin Stora, Zakya Daoud, op.cit, p p : 355-356

2 علي كافي، مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري...، المصدر السابق، ص 282.

3 Ferhat Abbas, L'indépendance confisquée, op.cit, p : 45

4 حميد عبد القادر، فرحات عباس رجل الجمهورية، المرجع السابق، ص 209 .

5 Ferhat Abbas, Autopsie d'une guerre, op.cit, p : 318

رغم التغييرات التي شهدتها لجنة التنسيق والتنفيذ إلا أنها بقيت تدور في حلقة مفرغة، وتعاني من غياب روح الثقة وعدم التجانس بين الأعضاء المشكلين لها، مما أدى إلى فشلها في حل المشاكل التي كانت تعاني منها الثورة في الداخل خصوصا وبخاصة ما تعلق بمشكل الأسلحة والذخيرة. مما دفع بقادة الثورة إلى السعي لتحويل لجنة التنسيق والتنفيذ مع نهاية جوان 1958 إلى حكومة جزائرية تتكون من أعضاء لجنة، وذلك بعد مجيء الجنرال "دي غول" ، وزوال الجمهورية الفرنسية الرابعة، وقيام الجمهورية الخامسة[1].

شغل بن خدة منصب وزير الشؤون الاجتماعية في الحكومة المؤقتة الأولى برئاسة فرحات عباس، وأول مهمة قام بها هي زيارة مصر رفقة محمود شريف وتوفيق المدني في 20 سبتمبر 1958، أين التقى برجل المخابرات المصري فتحي الديب، واحتج أمامه عن صمت السلطات المصرية بشأن اعترافها بالحكومة المؤقتة، وخلال المحادثات تبين لبن خدة امتعاض المصريين من عدم استشارتها فيما يخص تشكيل الحكومة، حيث حاول جماع عبد الناصر أن يحتوي الحكومة المؤقتة بالقاهرة، مما أرغم بن خدة على التدخل والرد على أن تشكيلها يعد شأن الجزائري لا يحق لأي كان إملاء شروطه على قيادة الثورة.[2] فكانت النتيجة نقل مقر الحكومة إلى تونس. من هنا يتبين لنا مدى وعي وإدراك بن يوسف بن خدة للأبعاد الثقافة السياسية التي يجب أن تبعث من داخل المكون السياسي الجزائري دون غيره، وبهذا تعد هذه رسالة إلى كل من تخول له نفسه المساس بالسيادة الوطنية وثوابت القومية للشعب الجزائري.

أوكلت إلى الوزير بن يوسف بن خدة عدة ملفات منها ملف اللاجئين، حيث سعى إلى البحث على المعونات المادية والغذائية وتحسين ظروف تواجدهم خاصة على الحدود التونسية والمغربية، والضغط على السلطات الفرنسية من خلال كسب دعم وتضامن المجتمع الدولي، حيث تمكن بن يوسف بن خدة أثناء زيارته للصين والفيتنام مثلا من الحصول على مساعدات مادية قدرت بأكثر من 500000 روبل وزعت على شكل مساعدات للاجئيين في تونس والمغرب الأقصى[3]. كما قدمت دول كألمانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا لعدة مرات تبرعات خصت بها اللاجئين كالباخرة التشيكوسولفاكية "بوليس فوسيك" التي رست بميناء تونس يوم 12 مارس 1959 محملة بأكثر من سبعمائة طن من الألبسة والأدوية ومختلف الأغدية، أربعة مائة طن منها تبرع بها الصليب الأحمر لجمهورية ألمانيا الشرقية.[4]

كما عمل بن يوسف بن خدة من خلال مختلف المجتمعات التنظيمية التي يشرف عليها سواء طلابية، نسائية أو عمالية ... من استغلال نشاطها في مختلف المحافل الدولية، وحثها على طرح دائما على الطاولة مسألة اللاجئين الجزائريين، وإدانة الأعمال الإجرامية التي تمارسها السلطات في حقهم.

كما أعطى بن يوسف بن خدة أولوية للتكفل بالطفولة والمرأة ، حيث ساهم في إنشاء مراكز إسعاف اليتامى الجزائريين الاجئيين في كل من تونس والمغرب، يكون دورها بالإضافة إلى الاعتناء بالجانب الغذائي والصحي والنفسي، الاهتمام بالجانب العلمي أين تم فتح ورشات تعتني بالتلقين اللغة العربية والفرنسية بالإضافة إلى التكوين في مختلف

---

1 Mohammed Harbi, Une vie debout, Mémoire politique, T 1: 1954 - 1962, édition, Casba, Alger,2001, p: 238

2 بن يوسف بن خدة، شهادات ....، المصدر السابق، ص 105.

3 المجاهد، عدد 37 الصادر بتاريخ 17 مارس 1959، ص 11.

4 المجاهد، عدد 37 الصادر بتاريخ 17 مارس 1959، ص 11.

المجالات المهنية مثل النجارة والكهرباء والخياطة والميكانيك والمعمارية...[1] كما قام بن خدة بإرسال عدة بعثات إلى مختلف الدول الشقيقة والصديقة من أجل اكتساب الخبرة المهنية التي تساعد على خلق يد عاملة كفأ يكون لها دور في بناء الدولة الجزائرية المستقلة.[2]

يعد ملف جرحى جيش التحرير الوطني من الملفات الصعبة والشائكة، حيث تضافرت جهود كل الوزارات من أجل المساهمة فيها، وكان لوزارة الشؤون الاجتماعية دورا فيها، حيث تكفلت بنقل أكثر من 96 منهم للعلاج في مستشفيات أوروبا الشرقية، كألمانيا الشرقية ويوغسلافيا وبلغاريا وتشيكوسلوفاكيا.[3]

أصبح بن يوسف بن خدة يشرف على مختلف الجماعات التنظيمة من بينها UGTA ، التي تعرضت لأبشع القمع من طرف السلطات الاستعمارية، أين تم اعتقال العديد من النقابيين الجزائريين على رأسهم عيسات إيدير، ومصادرة جميع عقارات الاتحاد العام للعمال الجزائريين ونهب جميع ما فيها، وصودرت أمواله التي بلغت 450.000 فرنك فرنسي، وقد أغلق مصرف العمال في جانفي 1957 وحجزت أمواله، وأغلقت جميع مقرات النقابات العمالية في الجزائر بواسطة القوات العسكرية الفرنسية في فبراير 1957. مما دفع بالكثير من النقابيين في صفوف الاتحاد العام للعمال الجزائريين العمل في سرية أو صعود الجبال أو التوجه إلى الخارج[4].

سعى بن يوسف بن خدة كوزير للشؤون الاجتماعية، إلى أعاد هيكلة هذه النقابة في أكتوبر 1958، ورفع وعيها السياسي بفعل ترسيخ التقاليد الثورية النقابية، وتعبئتها للدفاع عن القضية الجزائرية في المحافل الدولية. حيث بدأ نشاط UGETA من خلال عضويتها في الكونفدرالية العالمية للنقابات الحرة[5]، بأن اتخذها وسيلة لإيصال صوت العمال الجزائريين والشعب الجزائري المكافح إلى كل أنحاء العالم وذلك عن طريق المشاركة في المؤتمرات الكونفدرالية وعن طريق بياناتها ضد السياسة الاستعمارية بالجزائر وعن طريق ما كانت تقدمه من مساعدات مادية للاتحاد UGTA وللشعب الجزائري وخاصة للاجئين الجزائريين بتونس والمغرب[6].

وكان لإعلان قبول عضوية الاتحاد العام للعمال الجزائريين داخل الكونفدرالية العالمية للنقابات الحرة آثار ايجابية على الثورة الجزائرية بصف عامة وعلى العمل الدبلوماسي للحكومة المؤقتة الجزائرية حيث كان الاتحاد قاعدة خلفية لها، ومن أهم انجازات الاتحاد:

- إفتكاك دعم الكونفدرالية من خلال مؤتمرها بتونس في جويلية 1957 لمبدأ حق تقرير المصير للشعب الجزائري وفتح مفاوضات عاجلة مع الممثلين المؤهلين للشعب الجزائري. [7]

---

1 المجاهد، عدد 37، الصادر يوم 17 مارس 1959، ص 10.

2 المجاهد، عدد 34، الصادر يوم 24 ديسمبر 1958، ص 105. ينظر كذلك: l'ouvrier Algérien, Numéro Spécial, du 08 Aout 1959, P3.

3 الجودي بخوش، المرجع السابق، ص 129.

4 Weiss (F), Doctrine et action.., op.cit, pp 30-34.

5 انضم الاتحاد UGTA فور تأسيسه إلى الكونفدرالية العالمية للنقابات الحرة ،ينظر الفصل الأول من هذه الرسالة ص 27.

6 المرجع نفسه، ص 292.

7حلوفي بغداد، المرجع السابق، ص ص 292-293.

- كما تمكنت UGTA من خلال مؤتمر الكونفدرالية السادس ببروكسل في ديسمبر 1959 من التوصل من إقناع كل الإطراف المشاركة بأن النظام المطبق في الجزائر انتزع السلطة الفعلية من يد الشعب الجزائري والإرادة الحرة في تحديد مصيره وتطلعاته، وبذلك هو ينتهك ميثاق من مواثيق الأمم المتحدة ويهدد بذلك الاستقرار السياسي والأمن العالمي. كما أشاد المؤتمر بتصريح رئيس الجمهورية الفرنسية "ديغول" الذي اعترف للشعب الجزائري بحق تقرير المصير والرد الايجابي للحكومة المؤقتة الجزائرية[1]

- وبطلب من الاتحاد UGTA صادق أعضاء الكونفدرالية المجتمعين ببروكسل في 09 فيفري 1961 على لائحة تدعوا إلى وقف الدعم المقدم من طرف الحلف الشمال الأطلسي إلى فرنسا وأن المفاوضات بين فرنسا والحكومة المؤقتة الجزائرية يجب أن تبدأ بأسرع وقت ممكن حول مبدأ وقف إطلاق النار والضمانات المقدمة حول تقرير المصير من أجل حصول الشعب الجزائري على الاستقلال.[2]

- تمكن الاتحاد UGTA في اجتماع اللجنة التنفيذية للكونفدرالية ببروكسل من 30 أكتوبر إلى 02 نوفمبر 1961 من افتكاك بيانات خاصة بالجزائر أهما: بعث بنداء ملح من أجل استئناف المفاوضات بسرعة بين الحكومة الفرنسية والحكومة المؤقتة الجزائرية، وكذا احترام الوحدة الترابية ، وإدانة الحركة الإرهابية -OAS - المنتهجة من طرف أطراف تؤخر استتباب الأمن بالجزائر . كما تمكن الاتحاد من خلال لسان الكونفدرالية ببعث بنداء إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة من أجل الإسراع في حل القضية الجزائرية.[3]

وهكذا كانت الكونفدرالية العالمية للنقابات الحرة نافذة للاتحاد العام للعمال الجزائريين ومن ورائه الحكومة المؤقتة الجزائرية على العالم الخارجي حيث تمكنت إحراج فرنسا في الأماكن التي كانت تعتبرها قواعد مناصرة وموالية لها، واستطاع بواسطتها افتكاك واعتراف الهيئات الدولية بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره والإنعام بالحرية والاستقلال.

استطاع بن يوسف بن خدة من خلال عمله كوزير للشؤون الاجتماعية من دمج الطبقة الشغيلة الجزائرية في السياسة العامة للحكومة المؤقتة، حيث كان لـ UGTA دور في تحريك مجموع القيم الاجتماعية لدى عامة الشعب الجزائري من خلال ثقافة سياسية مبنية على تحرير الإنسان من عبودية والتسلط الاستعماري وطمع المعمر البرجوازي ذو الفكر التملكي التوسعي.

كما استطاع بن يوسف بن خدة من جعل الإتحاد العام للعمال الجزائريين من أبرز الاتجاهات الاجتماعية التي لعبت دورًا كبيرًا ومميزًا في بناء الثقافة السياسية لدى الفئة العمالية الجزائرية من خلال مطالبها ومؤتمراتها التي كانت تدعوا إلى إعادة الاعتبار للإنسان الجزائري من خلال نبذ العنصرية والمساواة في الأجور والمنح والضمان الاجتماعي وتحرير المرأة الجزائرية، والاعتراف بالأعياد الإسلامية كأعياد شرعية ومدفوعة الأجر ، كما عمدت الفئة العمالية على رص صفوفها لخدمة أهداف الثورة التحريرية، ووضع تصور مستقبلي لعملية النضال والتنمية. وهذا يدل على الوعي والنضج السياسي الذي تتمتع به الفئة العاملة في الجزائر إبان الثورة. كما أكدت مساهمة الفئة العمالية في الثورة التحريرية للرأي العالمي؛

1خلوفي بغداد، المرجع السابق، ص ص 294-295

2 المرجع نفسه، ص 296

3 نفسه، ص 297

على وحدة الشعب الجزائري ومدى تعلقه وتمسكه بمبادئ جبهة التحرير الوطني التي استوحتها من مجموع القيم الاجتماعية والثقافية للشعب الجزائري.

2.2 موقف بن يوسف بن خدة من الخلافات الدائرة على مستولى الحكومة المؤقتة الأولى

قد غلب على الحكومة المؤقتة الأولى الصراع وتبادل التهم مما جعلها تؤول إلى مأزق حقيقي وصراع دفين واختلافات بين الأطراف ، كما انتقد بن خدة عمل حكومة فرحات عباس الذي هو عضوا فيها قائلا: ((إن الغيابات الطويلة لأعضائها تؤثر في قرارات الحكومة التي يغلب عليها الارتجال، وانعدام الخط السياسي والعسكري الواضح)) ويزيد: ((وبالإضافة للأزمات الداخلية التي كادت تعصف بالحكومة رغم وجود وحدة ونظام يتمثل له الجميع)).[1]

يعد بن يوسف بن خدة من الشخصيات القلائل الذين لم يرضوا بأخطاء وانحرافات مجموعة الباءات أو "الثالوث" والانسداد الذي وصلت إليه حدة الصراع على مستوى هرم السلطة. حيث عرفت صائفة 1959 استحواذ المؤسسة العسكرية على دواليب السلطة، حيث اضطرت الحكومة المؤقتة الأولى تسليم السلطة إلى العقداء العشرة، كانت مهمة هؤلاء العقداء تعيين مجلس وطني جديد للثورة، إلا أنهم دخلوا في دوامة المناقشات والمداولات حول مشاكل جانبية[2]، فأدى هذا إلى تشعب الجلسات التي دامت مائة يوم ولو يخرجوا إلا بنتيجة واحدة ألا وهي تعيين أعضاء المجلس الجديد[3]. حيث اقترح العقيد بوصوف في أكتوبر 1959 تعيين مجلس وطني جديد للثورة الجزائرية بسبب انتقادات العقداء الثلاث لفرحات عباس ومعهم بن يوسف بن خدة، وعمر أوصديق، ورغبة كريم الشديدة في تولي الرئاسة حيث كان يعتبر نفسه الشخصية التاريخية الوحيدة التي مازالت تباشر المسؤولية الفعلية بعد استشهاد كل من "ديدوش" و"بن بولعيد" و"بن مهيدي" وأسر "بيطاط" و"بوضياف"، لكنه لم يفلح لتصلب العقداء الأخرين خاصة: علي كافي، لطفي وبومدين. وتدخل كوسطاء من بينهم بن خدة، لتخفيف حدة الخلاف[4]،وترك بوالصوف، وبن طوبال، كريم بلقاسم في مواجهة المركزيين السابقين.

وخلال المؤتمر المنعقد بطرابلس فيما بين 16 ديسمبر1959 و18 جانفي 1960، الذي يعد اجتماعا عسكريا صرفا، حددت نقاط أعماله في ثلاث قضايا وهي:

الأولى: بلورة برنامج عمل الحكومة المؤقتة...

الثانية: وضع نظام داخلي لجبهة التحرير الوطني.

الثالثة: تعديل عضوية المجلس الوطني للثورة الجزائرية[5]

---

1 أحمد بن النعمان، بن يوسف بن خدة، المرجع السابق، ص 103..

2 علي كافي، المصدر نفسه، ص 256.

3 أحمد بن النعمان، بن يوسف بن خدة، المرجع السابق، ص 104..

4محمد حربي، جبهة التحرير، الأسطورة والواقع، ص 206.

5 محمد حربي، جبهة التحرير، الأسطورة والواقع، ص 205.

شكلت لجنتين لإثراء هذه النقاط، فاللجنة الأولى والمتكونة من : عمر أوصديق، فرونس فانون، عبد الرازق شنتوف ومحمد الصديق بن يحي (وجميعهم ذوي ميول ومسحة يسارية، ولقبو بجماعة الاختصاصيين أو التقنيين أو الخبراء والتكنوقراط...) وقد كلفت باعداد مشروع البرنامج.

أما الثانية فتألفت من: بن يوسف بن خدة، مبروك بن الحسين والأمين خان، وكلفت بملف النظام الداخلي للجبهة. وخرج الاجتماع بقرارات شملت:

أ-تشكيل حكومة مؤقتة جديدة مع إبقاء على فرحات عباس رأسها.

ب-تشكيل لجنة وزارية تكون مسئولة على شؤون الحرب وتشرف على هيئة الأركان تحت مسؤولية الباءات الثلاث.

ج-المصادقة بالإجماع على نصين أساسيين للجبهة .[1] ومما جاء في النصين:

- تبني نظام الدولة الجزائرية المستقلة والمتمثل في جمهورية ديمقراطية وشعبية.
- تحديد سلطات المجلس الوطني للثورة الجزائرية من بينها اعتباره المرجع الوحيد في تقرير وقف إطلاق النار
- تحديد مهام الحكومة المؤقتة والمتمثلة أساسا بإدارة دفة الحرب والإشراف على مصالح الدولة وتعين جملة الضباط الكبار وأعضاء هيئة الأركان، ولها الحق في الدخول بمفاوضات مع الدول الأخرى، وإبرام اتفاقيات معها بشرط المصادقة عليها من طرف CNRA ...

أما النص الثاني فكان يحتوي نظم جبهة التحرير الوطني ودور الحزب ووظيفته.[2]

انتقد العربي الزبيري النصين ووصفهم بالسابقة الخطيرة ،لأنه يمحل إيديولوجية ذات توجه يساري كان رساميها الاختصاصيين أصحاب التوجه اليساري (أوصديق، فانون، بن يحي) الذين كانوا يرون أن مستقبل الجزائر القادم لن يكون عصريا وزاهرا في دائرة العروبة والاسلام !!!، الذي لا يتوافق في الغالب مع المرجعية الفكرية وهوية الثورة، وهذا لو ارتكزنا على مواثيقها سواء بيان أول نوفمبر أو مؤتمر الصومام، وبذلك تمكنوا من رسم معالم الدولة الجزائرية المستقلة ذات التوجه الاشتراكي. ، وأغفلوا بذلك البعدين "الاسلامي" و"البعد المغاربي".[3]

كان بن يوسف بن خدة رئيس لجنة صياغة الوثيقتين، والمسئول الأول عنهما وعن مضمونها، برر هذا الانحراف بادعائه كونه: "**لم ينتبه في حينه إلى هذه الأخطاء الفادحة، لأنه كان يعرف كفاءة أعضاء اللجنة، ويعتقد أنهم تخلوا عن معتقداتهم الإيديولوجية بعد التحاقهم طوعا بجبهة التحرير الوطني**"، كما برر ذلك بانشغاله الكلي بإقناع أعضاء مجلس الثورة الجديد بتبني قراره القاضي (بحتمية رجوع القيادة العليا للثورة إلى أرض الوطن).[4]

---

1 تولى صياغة نص الوثيقتين كل من: بن خدة، عمر أوصديق، محمد الصديق بن يحي، عبد الرزاق شنتوف، فرانز فانون.ينظر: العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، مرجع السابق، ص 118.

2 العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، مرجع السابق، ص 118. سليمان الشيخ، الجزائر تحمل السلاح ...، المصدر السابق، ص ص 116-117.

3 العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، مرجع السابق، ص 118.

4 العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، مرجع السابق، ص 191..

من خلال هذا التغيير في مسار القيم الاجتماعية والثقافية والرصيد الحضاري للشعب الجزائري، أفقد من وجهة نظري بن يوسف بن خدة في هذه اللحظة جزء من ثقافته السياسية التي استمدها من مختلف مراحل تنشئته السياسية، لأنه بلغ محطة المشاركة السياسية، ودوره التأثيري كان واضحا وجليا، وساعد من حيث لا يدري على مرور هؤلاء "الفرانكو-شيوعيين !" إلى تمرير مشروعهم اليساري، يختلف على مسار الثورة وانتماء الشعب الجزائري والتاريخي والحضاري... والمعلوم أن توجهات وإيديولوجية بن يوسف بن خدة تختلف عنهم، نلاحظ عدم استفادته من مركزه السياسي في بلورة ثقافته السياسية بالشكل الصحيح. وهذا لا ينفي صدق وإخلاص بن يوسف بن خدة ونزاهته الثورية، وهو الذي وصفه وليام كوندات (W.Kwindat) بأنه : ((من أبرار العناصر المثقفة والنزيهة والجريئة))[1]، وتمكن من تدارك ذلك خلال مساره السياسي أثناء الثورة ببروز امتعاضه من عمل الحكومة الأولى، وعدم رغبته المشاركة في الحكومة المؤقتة الثانية المشكلة بقرار من نفس هذه الدورة للمجلس الوطني للثورة، احتجاجا على ما كان يناضل لأجله بخصوص عودة قيادة الثورة إلى الداخل، وكذا بسبب رفض المجلس اقتراحه بتشكيل "**سلطة سياسية عسكرية واحدة داخل الجزائر**" [2].

يلاحظ من خلال تصريحات بن خدة أنه كان معارضا للحكومة، ويبحث على حجج وذرائع من أجل إسقاطها، وأكبر ذليل على ذلك ما قاله صديقه سعد دحلب عن مزاولة حكومة المؤقتة نشاطها داخل التراب الوطني، حيث وصفها بالعملية الانتحارية، واستشهد بمغادرة لجنة التنسيق والتنفيذ للتراب الوطني نتيجة ملاحقة ومطاردة الجيش الفرنسي لأعضائها ومنهم بن خدة، حيث نفذوا بأعجوبة من أيدي المظلين سنة 1957.[3]

ويذكر بن الشيخ الحسين في هذا الصدد: ((**أن بن خدة بعد اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية الذي انتهت أشغاله يوم 18 جانفي 1960، لم يكن راضيا على الطريقة الجديدة التي أصبحت الثورة تسير بها، خاصة بعد استحداث ما يسمى اللجنة الوزارية المشتركة، هذه الأخيرة حصرت مستقبل الثورة في أعضائها فقط دون استشارة بقية القادة**))[4].

أعيد تشكيل الحكومة المؤقتة الثانية برئاسة فرحات عباس.[5] ولم توكل لن يوسف بن خدة أية مهمة وخلفه عبد الحميد مهري على وزارة الشؤون الاجتماعية والثقافية. ولكن الخلاف بقي قائما إلى تم إزاحة فرحات عباس من الحكومة ، وتولى يوسف بن خدة رئاستها في أوت 1961. [6]

3.2 بن يوسف بن خدة رئيسا للحكومة الجزائرية المؤقتة الثالثة

1 كواندت، الثورة والقيادة السياسية، مرجع سابق، ص 176.

2مرجع نفسه، ص 189.

3 سعد دحلب، المهمة المنجزة، المصدر السابق، ص 135.

4 الجودي بخوش، المرجع السابق، ص 161.

5 Benjamin Stora, Zakya Daoud, op.cit, p 322.

6 نور الدين حاروش، مواقف بن يوسف بن خدة النضالية والسياسية ، المرجع السابق، ص 306.

في اجتماع المجلس الوطني المنعقد ما بين 9 و 27 أوت 1961 تم الاتفاق على تعيين بن يوسف بن خدة، مكان فرحات عباس[1] ، وتأسست بذلك الحكومة المؤقتة للجمهورية الثالثة* ، بعزل فرحات عباس منها.

أدلى بن يوسف بن خدة بأول تصريح غداة تعيينه على رأس الحكومة المؤقتة حيث قال ما نصه: ((**وإن شعبنا بعد هذه المرحلة الطويلة، المليئة بالدماء، و التي أصبح في منتهاها على أبواب الاستقلال، أصبح يفكر – بعد– لا في الاستقلال و طرق إنجازه فحسب، بل، و أيضا –وبالخصوص– في مهمات ما بعد الاستقلال، و لم ينتظر إنجاز الاستقلال ليفكر في مشاكله، و يبحث لها عن الحلول، لأن ساعة الانتظار – انتظار الاستقلال– قد فات وقتها! و إن رسالة الثورة ورسالة المناضل في جبهة التحرير الوطني، و في المقدمة أعضاء الحكومة الجديدية – هي اليوم أكثر من أي وقت مضى– في المحافظة على الشعلة الثورية، وطاقتها المتفتحة بدون انقطاع، و المحافظة على الحماس الواعي المثمر، بعد الاستقلال أكثر مما كان قبله! إن ما يجب أن نحترس منه منذ الآن هو الشعور بالراحة بعد الاستقلال، و الاستسلام للدعة و العيش الرغيد، لأن الثورة تطلب منا أن نحيا لا ان نعيش، ولأن للثورة أهدافا أبعد من الاستقلال**)).[2]

تصريح بن خدة يدل على حنكة سياسية وبعد نظر، وأن لديه ثقافة سياسية مكنته من إعطاء تصور للمهام التي يجب تحملها من أجل بناء الدولة الجزائرية الحديثة. كما مكنته من إزاحة فرحات عباس ممثل الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، بعد الانتقادات التي لازمته منذ توليه رئاسة الحكومة المؤقتة الأولى والثانية، بأنه دخيل على الثورة ولا يمكن وضع مستقبل الثورة بين يديه. [3]

تمكن المركزيين بقيادة بن يوسف بن خدة وسعد دحلب من العودة إلى السلطة وقيادة الثورة وهذا بتعاون مع كريم بلقاسم مثلما فعلوا في الفترة الممتدة من سنة 1955 إلى غاية 1957، وقد استفادوا من الخلافات التي كانت بين الحكومة السابقة وهيئة الأركان[4]. حيث قامت هذه الأخيرة في 15 أوت 1961 بتقديم استقالتها للحكومة المؤقتة الثانية وذلك إثر حادثة إسقاط الطائرة الفرنسية من طرف وحدات جيش الحدود في 21 جوان 1961 بالتراب التونسي، وأسر طيارها بعد أن قام بقنبلة مركز ملاق التابع لوحدات جيش التحرير[5].

كما شهدت الثورة قبيل تعيين بن خدة كرئيس للحكومة المؤقتة، أوضاع وتطورات جديدة منها[6]:

–تطور السياسة الفرنسية بعد استفتاء جانفي 1961، وتصريح ديغول "De Gaulle" في خطابه بشأن تقرير المصير.

–ميلاد منظمة الجيش السري بمدريد فيفري 1961م.

---

1 حميد عبد القادر، فرحات عباس رجل الجمهورية، المرجع السابق، ص 209 .

* ينظر تشكيل الحكومة المؤقتة الثالثة في الفصل الثالث من هذه الرسالة .

2 بن يوسف بن خدة ، شهادت ومواقف، المصدر سابق، ص ص 19–20. (صحيفة المجاهد، عدد 104 بتاريخ 1961/12/11)

3 M .Harbi, le FLN, op cit, p282.

4 حميد عبد القادر، فرحات عباس رجل الجمهورية، المرجع السابق، ص 209 .

5 علي كافي، المصدر السابق، ص 260.

6 -M.Harbi, Les archives de la Revolution, op, cit, p 322.

افتتاح باب المفاوصات الجزائرية الفرنسية رسميا في 20 ماي 1961م إيفيان السويسرية (20 ماي -13 جوان 1961) ثم لوقران (Lugrin) ما بين 20-28 جويلية 1961.

عرفت الحكومة المؤقتة، برئاسة "بن يوسف بن خدة" في بدايتها فترة من التردد إزاء استئناف المفاوضات. ولكنها وجدت نفسها، ومعها قيادة الأركان العامة، أمام وضعية سياسية تجعل استئناف المفاوضات حتمية لا يمكن تجاهلها. وعندما قررت الحكومة، بموافقة القيادة العامة للأركان، استئناف المفاوضات لم تبعد كثيرا عن خطة التفاوض التي وضعتها الحكومة السابقة. وكان من المفروض أن تدار المفاوضات هذه المرة بتفاهم وتناغم أعمق بين الحكومة وقيادة الأركان وان يتلافى الطرفان الأسباب التي أدت إلى الأزمة التي اندلعت قبل مفاوضات إيفيان الأولى. ويفترض أن هذا التفاهم كان ممكنا ما دام رئيس الحكومة وقيادة الأركان قد انطلقا معا من موقع ناقد للمفاوضات السابقة.[1]

كان على هذه الحكومة الثالثة بقيادتها الجديدة ، أن تواجه قضيتين أساسيتين هما المفاوضات مع السلطات الفرنسية التي توقفت في لوقران خلال شهر جويلية 1961 بسبب قضية الصحراء ، وكذلك قضية الخلاف مع القيادة العامة للأركان بقيادة العقيد هوراي بومدين[2] ، ولكن أغلبية أعضاء الحكومة ورئيسها فضلوا التفرغ لقضية المفاوضات وتأجيل حسم الصراع مع قيادة الأركان[3].

استغلت هيئة الأركان هذا الفراغ وسعت لتحقيق مكاسب جديدة على حساب أعضاء العسكريين في الحكومة، ومن المكاسب نجد عودة كل من بومدين وعلي منجلي وقايد أحمد على رأس هيئة الأركان بعدما أن قدموا في وقت سابق استقالتهم الجماعية. وفي هذا الصدد يقول بن خدة: "فعلا إن أعضاء هيئة الأركان قدموا استقالتهم، وقد قبلت الحكومة هذه الاستقالة، وبعدها أصبحت ترد على الحكومة برقيات وعرائض من الحدود الشرقية والغربية، تطالب برجوع هيئة الأركان مما زاد الأزمة تفاقما، وقد خشيت الحكومة أن يقع تصادم بين الجنود في الحدود، أي بين أنصار الحكومة المؤقتة وأنصار بومدين وهذا سينعكس بدون شك على الوضع بصفة عامة، وتكون نتائجه وخيمة ونحن في خضم المقاوضات))[4].

نجد مرة أخرى بن يوسف بن خدة يخفق في اتخاذ القرارات الحاسمة والصارمة، وهذا إن دل إنما يدل على التردد وغياب نظرة استشرافية لديه، ويذكر هو بنفسه في هذا الصدد:((أن الكثير من الاخوة يلومونني شخصيا ويقولون لماذا لم تتخذ موقفا صارما من هيئة الأركان، مع أن السلطة كانت بيدك، كما أن الحكومة كانت تتمتع برصيد كبير في الداخل

---

1 بن يوسف بن خدة ، جدور أول نوفمبر، المصدر السابق، ص 31.

2 بدأت هيئة الأركان العامة عملها يوم 23 جانفي 1960، وسرعان ما تعارضت صلاحياتها وتصادمت مع صلاحيات اللجنة الوزارية للحرب (الباءات الثلاث)، فيما يخص سير الحرب، سيتفع هيئة الأركان العامة للعمل لصالحها الخاص بوضعها على الحدود، حيث ستضع كل أجهزتها في خدمة توجهاتها، ثلاثة وعشرون (32) فيلق ترابط على الحدود، أي حوالي 23 ألف جندي، بالإضافة إلى خمسة كتائب ثقيلة، جيش كلاسيكي حقيقي يتمرد على كل من يتجرأ على سلبه تفوقه وسيادته. أنظر: علي كافي، المصدر السابق، ص 258.

3 المصدر نفسه، ص 27.

4 بن يوسف بن خدة، شهادات ومواقف، المصدر السابق، ص 108.

والخارج، والحقيقة أنني لا أملك هذه السلطة، فالسلطة كانت بيد الحكومة المؤقتة التي كانت تمارس أعمالها على أساس القيادة الجماعية، وما أنا إلا منفذ للقرارات التي تتخذها هذه القيادة، التي كانت في تلك الفترة عير منسجمة)) [1].

يتضح من تصريح بن خدة أنه يتنصل من مسؤولياته ويرمي مرة أخرى الكرة في سلة المواقف الجماعية، وأنه لا يملك السلطة الفعلية في اتخاذ القرار، وهذا يدل على ضعف في تحمل مسؤولية بحجم رئاسة الحكومة، وهذا سينعكس عمل الحكومة ومستقبله السياسي في المستقبل.

تمثل عمل الحكومة المؤقتة الجديدة في بداية 1962 برئاسة بن خدة أساسا في:

-احترام اتفاقيات ايفيان المبرمة مع فرنسا بصفتها هي الطرف المفاوض.

-الاحتفاظ بالسلطة عن طريق استعمال سلطة جبهة التحرير الوطني.

-عدم استدعاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية لعقد اجتماع له حتى لا تكثر المناقشات حول مستقبل الوطن في وقت غير ملائم لهذا النقاش.[2]

وجهت الحكومة المؤقتة الثالثة في 30 أكتوبر 1961 نداء إلى الشعب الجزائري تدعوه فيه إلى التظاهر يوم الفاتح نوفمبر 1961 حيث جاء فيه: "يوم الأربعاء فاتح نوفمبر 1961 الذي هو الذكري السابعة لثورتنا يطابق من جهة الأحداث مرحلة أساسية ومهمة من كفاحنا ولهذا أعلنا هذا اليوم يوما قوميا لتحقيق استقلال الجزائر في نطاق وحدة الشعب ووحدة التراب الجزائري وسلامته عن طريق التفاوض فورا بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية والحكومة الفرنسية " [3].

استؤنفت المفاوضات على هذا الأساس إلى أن انتهت باتفاقيات" ايفيان "التي صوت عليها المجلس الوطني للثورة الجزائرية بالإجماع في دورته المنعقدة بطرابلس من22 إلى 27 فيفري 1962 ، وبعد التوقيع على هذه الاتفاقيات يوم 18مارس1962 أمر رئيس الحكومة بن يوسف بن خدة بوقف إطلاق النار على أمواج إذاعة تونس ومما جاء في خطابه :"**باسم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ، وبتفويض من المجلس الوطني للثورة الجزائرية ابتداء من 19 مارس 1962على الساعة الثانية عشرة ، أمر باسم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية كل قوات جيش التحرير الوطني المكافحة بوقف العمليات العسكرية والاشتباكات المسلحة على مجموع التراب الوطني** " [4].

نجحت الحكومة المؤقتة في ملف المفاوضات ودخلت الجزائر مرحلة انتقالية تنتهي بإجراء استفتاء تقرير المصير خلال فترة لا تتعدى ستة أشهر وفقا لترتيبات اتفاقيات "ايفيان"، واجهت الحكومة المؤقتة من جديد ضغوطات عناصر قيادة الأركان الذين بدؤوا يتطلعون إلى السلطة ،فقد استطاعوا استمالة عددا من القادة الخمسة المفرج عنهم بعد وقف

---

1 المصدر نفسه، ص 108.

2 محمد حربي، المصدر السابق، 256.

3 ازغيدى محمد لحسن ، المرجع السابق، ص220

4 بن يوسف بن خدة ، اتفاقيات ايفيان، المصدر السابق، ص38

إطلاق النار وعلى رأسهم أحمد بن بلة بدافع إيجاد غطاء سياسي لحركتهم، وخلال اجتماع المجلس الوطني للثورة المنعقد في طربلس من 27 ماي إلى4 جوان 1962 طالبت هذه المجموعة بإنشاء مكتب سياسي من سبعة أعضاء ليشرف على جبهة التحرير الوطني حيث اقترح بن بلة ومحمد خيضر أن يتشكل من القادمة الخمسة :وهم بن بلة ، خيضر وأيت أحمد ، بوضياف ، وبيطاط ويضاف إليهم الحاج بن علا ، ومحمدي السعيد[1] .

وبهذا حاول هؤلاء إبعاد عناصر الحكومة المؤقتة من السلطة السياسية لمرحلة ما بعد الاستقلال ، غير أن رفض حسين أيت أحمد ومحمد بوضياف المشاركة في هذا المكتب أدى إلى فشل هذه المحاولة ، وعندها قدم بن يوسف بن خدة استقالته إلى المجلس الوطني للثورة ولكنها رفضت بالأغلبية[2] . وأمام فشل المجلس في الوصول إلى حل حول الصراع الدائر بين بن بلة المدعوم من قبل قيادة الأركان، والحكومة المؤقتة بدأ عدد من أعضاء المجلس الوطني للثورة يغادرون مواقعهم ، حيث غادر رئيس الحكومة بن يوسف بن خدة طرابلس عائدا إلى تونس وانتهى الاجتماع دون انتخاب قيادة شرعية ، وعلى إثرها اندلعت أزمة صيف 1962 التي انتهت بسيطرة عناصر المكتب السياسي المشكل أساسا من أحمد بن بلة ومحمد خيضر ورابح بيطاط[3] ، على السلطة في الجزائر وتعيين أحمد بن بلة رئيسا للحكومة عام 1962 بدعم ومساندة من قبل قيادة الأركان.

4.2 الدور الدبلوماسي لبن يوسف بن خدة

لعبت الدبلوماسية الجزائرية أثناء الثورة التحريرية دورا أساسيا، وذلك استكمالا للكفاح المسلح في مواجهة الدبلوماسية الفرنسية الساعية إلى إجهاض الثورة الجزائرية، وكان لبن يوسف بن خدة مساهمة كبيرة في هذا المجال، حيث قام بنشاط ديلوماسي كبير على المستوى الدولي، حيث سعى للحصول على الدعم المعنوي والمادي للثورة، بالاضافة إلى البحث عن المزيد من التأييد للقضية الجزائرية. في الأوساط الدولية وعلى المستويين الرسمي والشعبي . حيث قام بن يوسف بن خدة بعدة زيارات لعدة دول إما مترئسا لوفد جبهة التحرير أو عضوا فيه، وامتدت هذه الزيارات إلى الصين، والاتحاد السوفياتي ومنغوليا ويوغسلافيا.

تعتبر جمهورية الصين الشعبية من أوائل الدول الاشتراكية التي سارعت إلى مساندة الثورة الجزائرية والاعتراف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سنة 1958، ثم مبادرتها بتقديم دعوة رسمية لزيارتها، فانتدبت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، بن خدة رئيسا للوفد الذي قام بزيارة دولة إلى جمهورية الصين الشعبية في 27 نوفمبر 1958، حيث أتيحت للوفد الجزائري، المتشكل من "بن يوسف بن خدة" و"محمود شريف" و"سعد دحلب" فرصة التحادث مع الزعيم الصيني ماوتسي تونغ Mao tse Toung، حيث قدم بن خدة شروحات حول الوضعية السياسية والعسكرية في الجزائر وطبيعة الكفاح الذي يخوضه الشعب الجزائري، حيث أكد: ((إن الثورة الجزائرية قد قدمت خدمة كبيرة للمعسكر الشيوعي، باعتبار أن المعسكر الغربي جند أكثر من 700 ألف جندي في حربه على الجزائر، ولهذا نطلب منكم اليوم الضغط على موسكو لتعلن اعترافها بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وتقدم لنا المزيد من

1 Saad dahleb , op cit, p 184.

2 ibid, p 185.

3 Mohamed lebjaoui :op cit ,p172

المساعدات...))[1]، وقد أعطت هذه الزيارة دفعا قويا للعلاقات الجزائرية الصينية[2]، حيث اعتبرت جريدة المجاهد الزيارة بأنها تمثل: "طورا جديدا في تاريخ علاقاتنا الدولية مع الخارج"[3].

تخلل زيارة الصين ، انتقال الوفد الجزائري إلى الفيتنام الشعبية أين استقبل من طرف الرئيس "هوشي منه" Ho chi Mnh والمارشال "جياب" ووزير الشؤون الخارجية "ترونغ شي" Trang chine، حيث أمضيا بلاغا مشتركا أهم ما جاء فيه: ((إن الجزائر والفيتنام كليهما تعرض للاضطهاد الاستعماري، وهما الآن ضمن العائلة الأفروأسياوية، وعن حكومة جمهورية الفيتنام الديمقراطية تؤكد عزمها على مساعدة الشعب الجزائري في كفاحه التحريري))[4]. كما تمكن بن خدة من الالتقاء بمنظمات المجتمع المدني على غرار الكونفدرالية العامة للعمل ومنظمة اتحاد النساء الفيتناميات التي عبرت عن كامل تضامنها مع الشعب الجزائري، وشكر بن خدة من خلال كلمة ألقاها بالمناسبة الشعب الفيتنامي على هذا الدعم ودعا إلى تقوية التعاون والتشاور الأفروآسيوي[5].

كما قام بن يوسف بن خدة على رأس الوفد الجزائري بزيارة إلى موسكو العاصمة السوفياتية في 25 ديسمبر 1958، أين أستقبل من طرف نائب الأول لرئيس الحكومة السوفياتية "ميكويان" " Mikoyan " والمكلف بالشؤون الأفرو أسيوية "محي الدينوف" "Mohieddinov"، ودار الحوار حول حجم المساعدات التي يمكن للطرف السوفياتي تقديمها للثورة الجزائرية، واستغل الوفد الجزائري ثقل الاتحاد السوفياتي على الساحة الدولية باعتباره أحد قطبي الحرب الباردة، وكذا إستراتيجيته الخاصة في صراعه مع الولايات المتحدة الأمريكية، المتمثلة أساسا في استغلاله نقمة شعوب المستعمرات على الدول الاستعمارية الرأسمالية، فقام بمساعدة حركات التحرر في المستعمرات ماديا ومعنويا من أجل إضعاف الدول الرأسمالية الاستعمارية من جهة، وأملا في كسب تلك الشعوب بعد استقلالها في صف المذهب الشيوعي من جهة أخرى، فطلب الوفد الجزائري من السوفيات الاعتراف بالحكومة المؤقتة الجزائرية، إلا إن الرد جاء على النحو الآتي: ((ليس من مصلحتكم أن يعترف بكم الاتحاد السوفياتي؛ لأن ذلك يسبب لكم تضامن قوات الحلف الأطلسي مع فرنسا ضدكم، لكننا سنقدم لكم مساعدات في مجالات أخرى))[6]، لكن هناك سبب آخر يرجع إلى سياسة الرئيس "نيكتا خروتشوف"* المتجهة نحو التعايش السلمي مع المعسكر الغربي، لهذا كان يرى أنه ليس من اللائق مضايقة فرنسا الديغولية(7).

لكن رغم ذلك فيمكن اعتبار الزيارة ناجحة لأنها مكنت الاستفادة من التأييد الدبلوماسي للقضية الجزائرية في المحافل الدولية خاصة على مستوى الأمم المتحدة، وكذا الوعد بتقديم الدعم المادي والعسكري عبر وسطاء منهم الجهورية

---

1 الجودي بخوش، المرجع السابق، ص 135.

2 سليمان الشيخ، الجزائر تحمل السلاح، المصدر السابق، ص 522.

3 المجاهد، العدد 40، 1959/04/24.

4 المجاهد، العدد 34، 24 ديسمبر 1958، ص 08.

5 اسماعيل دبش، السياسية العربية والمواقف الدولية، المرجع السابق، ص 200.

6 باتريك إيفينو؛ جون بلانشايس، حرب الجزائر ملف وشهادات، ترجمة: بن داوود سلامنية، الجزء الثاني، دار الوعي، الجزائر، 2013، ص 09.

* نيكتا خروتشوف، شخصية سياسية سوفياتية، حكم الاتحاد السوفياتي من 1953- إلى 1964، دعا إلى التعايش السلمي بين المعسكرين، بإبعاد شبح الحرب الساخنة لتسوية الخلافات الدولية وتفضيل حلاها بالطرق السلمية وبالحوار، مع القبول بازدواجية النظام الدولي في ظل التعايش وتبادل المصالح والمنافع.

7 عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي ..، المرجع السابق ص 60

العربية المتحدة، وهذا ما تكلل خلال زيارة التي قادت كريم بلقاسم إلى موسكو في ماي 1960، حيث اعترفت في أكتوبر من نفس السنة بالحكومة المؤقتة الجزائرية[1]، وطالب رئيس مجلس الوزراء السوفياتي بعدم توفير أي جهد لحمل الحكومة الفرنسية على حل المشكلة الجزائرية في إطار احترام حق الشعوب بتقرير مصيرها بنفسها . [2]

ثم جاءت الزيارة الثانية للسيد بن يوسف بن خدة برفقة توفيق المدني بمناسبة العيد السنوي العاشر للثورة الصينية في أكتوبر 1959 ، حيث حظي الوفد الجزائري باستقبال كبير من طرف الرئيس ماوتسي تونغ ووزير خارجيته شايي Cheney، حيث تم خلال هذه الزيارة ضبط حاجيات جيش التحرير الوطني وطرق التموين والإمداد[3] . كما تمكن الوفد الجزائري برئاسة بن خدة الالتقاء بمختلف الأسلاك الدبلوماسية المعتمدة، من سفراء دول وكبار ممثلي الدول الشيوعية في آسيا وأوروبا ككوريا الشمالية، الفيتنام، ألمانيا الشرقية ويوغسلافيا، حيث وعدت هذه الدول بالاعتراف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وتقديم مساعدات إنسانية للاجئيين الجزائريين.

إن تركيز دبلوماسية الثورة على كسب الدعم الصيني إنما يندرج ضمن السعي للحصول على أصدقاء أقوياء يقفون إلى جانب الثورة الجزائرية، فالصين الشعبية قوة بشرية هائلة وتتمتع بحق الفيتو بالمجلس الأمن التابع لهيئة الأمم المتحدة، وتحقيقا لنوع من التوازن بين القوتين المتصارعتين في حرب الجزائر على صعيد الدعم الدولي، ففرنسا تتلقى دعما لا مشروطا من قبل دول حلف الشمال الأطلسي، لذلك فقد عدت الحكومة المؤقتة مسألة المراهنة على قوة الصين بمثابة الحل الذي سيجعل الغرب يعيد كل حساباته و يلجأ إلى التسوية السلمية خوفا مما هو أسوأ، والذي عبر عنه السيد محمد لمين دباغين بالحرب العلمية.

هذه المساعي التي قام بها بن يوسف بن خدة في الصين، كان لها انعكاسات ايجابية على الثورة الجزائرية والحكومة المؤقتة، حيث قدم شون لاي (Chou En-Lai) الوزير الأول الصيني دعمه للمفاوضات التي تجريها حكومة بن خدة مع الطرف الفرنسي، حيث صرح شون لاي قائلا: "أن التكتيك الذي اتبع الجزائريون خلال المفاوضات صائب))[4].

كما حضر بن خدة مؤتمر عدم الانحياز المنعقد ببلغراد (يوغوسلافيا سابقا) سنة 1961، وقد برز فيه بن خدة وزاد من نجاح الدبلوماسية الجزائرية، حيث اعترفت في هذه المرحلة أربع دول بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وهي يوغسلافيا وأفغانستان وكمبوديا وغانا[5]، بالاضافة إلى باكستان التي كانت اعترفت بالحكومة المؤقتة قبل المؤتمر أي يوم 03 أوت 1961، مما زاد من تخوف ديغول من تولي بن خدة رئاسة الحكومة حيث رأى فيه الرجل الراديكالي وأكثر ثورية[6]، وهذا ما نستشفه من خلال الخطاب الذي ألقاه بن يوسف بن خدة في 15 سبتمبر 1961 بتونس، أين

---

1 سليمان الشيخ، الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين....، المصدر السابق، ص ص519-520. ينظر "رحلة الرئيس خروتشوف إلى فرنسا، والسلام في الجزائر" في المجاهد، العدد 63، بتاريخ 1960/4/25.

2 سليمان الشيخ، الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين....، المصدر السابق، ص ص519-520.

3 المجاهد، العدد 40، أول نوفمبر 1959. ينظر: سليمان الشيخ، الجزائر تحمل السلاح، المصدر السابق، ص 522.

4 ين يوسف بن خدة، اتفاقيات ايفيان...، المصدر السابق، ص 42.

5 محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، المصدر السابق، ص 228.

6 نور الدين حاروش، مواقف بن يوسف بن خدة ..، المرجع السابق، ص340.

أين أشاد برافعي مشعل المقاومة في ربوع الوطن ، كما ندد بوحشية الاستعمار الفرنسي في الجزائر وافريقيا، الذي بدأت بوادر انهياره تظهر على العلن وأفاق الحرية تلوح في الزمن القريب، كما أشاد بانتصارات الثورة على المستوى الخارجي، حيث اتسعت رقعة البلدان والشعوب المحبة للحرية المساندة للثورة[1]، أما فيما يخص ملف المفاوضات فذكر: ((بأننا مستعدون لتسهيل الحل السلمي للنزاع مع فرنسا، ونظن أنه غير مفيد تأجيل الاستقلال الجزائر، لأن الأمر خطير بالنسبة للسلم الدولي وأيضا للعلاقات المستقبلية بين شعبي الجزائر وفرنسا وأن حلا عادلا وواقعيا ممكن، والمهم هو العدول عن السياسة السلبية التي كانت سببا في توقيف مفاوضات 'ايفيان–لوقرين" ، كما اتخذ موقفا حازما من منظمة الجيش السري حيث جاء في خطابه: "..وفيما يخص المتعصبين الأوروبيين الذين يمارسون في المدن الجزائرية الإعدام التعسفي والسلب والنهب بمساعدة ومجاملة الجيش فإنهم يغرضون للخطر مستقبلهم في الجزائر المستقلة، وفي الوقت الذي نحاول إيجاد حل عادل لمشكلهم فإن أفعالهم لا تشكل إلا عرقلة جديدة للتعايش مع الشعب الجزائري"[2].

كما زار بن يوسف بن خدة أمريكا اللاتينية (الشيلي والبيرو) في 19 أكتوبر 1960[3]، حيث سعى إلى التعريف بالقضية الجزائرية بأنها قضية استعمار يجب تصفيته، ومطالبة هذه الدول الضغط على فرنسا من أجل الجلوس على طاولة التفاوض وفق أرضية تزكي أحقية الشعب الجزائري في تقرير مصيره، وكذلك مطالبة هذه الدول بتفعيل مبدأ هيئة الأمم والمتمثل في حق الشعوب في تقرير مصيرها على فيما يخص المسألة الجزائرية. والملاحظ عن هذه الزيارة أنها من بين المهام القليلة التي أوكلت إلى بن خدة في تلك الفترة لأنه لم يكن متحمسا كثيرا للعمل تحت سلطة اللجنة الوزارية خاصة بعد عودة الخلافات بين الباءات الثلاثة من جهة والحكومة المؤقتة وهيئة الأركان من جهة أخرى.[4]

3.مواقف فرحات عباس وبن يوسف بن خدة من أزمة صائفة 1962

1.3 موقف فرحات عباس

تمثل موقف فرحات عباس في موالاته لجماعة تلمسان، المتمثلة في الثنائي بن بلة وبومدين، و قد أعلن فرحات عباس عن أسباب وقوفه إلى جانب ابن بلة لمراسل جريدة لومند (Le monde) بتاريخ 20 جويليا 1962 بقوله:" إذا كنت بجانب ابن بلة، فأنني أكون بذلك إلى جانب الشرعية" [5]. هذا التأييد مكنه في ما بعد لكي يكون رئيسا للمجلس الوطني التأسيسي الذي لم يستمر طويلا فيه، لأن الشرعية التي وقف إلى جانبها خيبت أمله.

أما عن أسباب عدم وقوفه إلى جانب الحكومة المؤقتة برئاسة ابن خدة، يعود ذلك إلى دسائس، ومؤامرات هذا الأخير مع العقداء الثلاث (كريم، ابن طوبال، بوالصوف) لعزل فرحات عباس من رئاسة الحكومة المؤقتة، وكان لابن خدة دور كبير فيما حدث في صائفة 1962 ، فهو لم يستطع فرض شخصيته، ولا قانون حكومته على العقداء، فكان

1 سعد دحلب، المهمة المنجزة، المصدر السابق، ص ص 250-255.

2 المصدر نفسه، ص ص 254-255.

3 حباش فاطمة، "انجازات الحكومة المؤقتة الجزائرية على عهد الرئيسين فرحات عباس وبن يوسف بن خدة"، الملتقى الوطني الأول: بن يوسف بن خدة 1920-2003، "مسار ومواقف" 18-19 مارس 2015، منشورات مخبر الدراسات التاريخية المتوسطية عبر العصور، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، جامعة يحي فارس، المدية، 2015، ص 05.

4 العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، المصدر سابق، ص 193.

5 Ali Haroun, L'été de la discorde Algérie 1962, édition, Casbah, Alger, 2000, p : 108

ضعيف الشخصية، غير قادر على مواجهة الجيش، الذي تمكن من فرض رأيه على السياسيين، وبذلك فتح المجال أمام الجيش لكي يأخذ السلطة الحقيقية.

على كل حال إن وقوف فرحات عباس إلى جانب جماعة تلمسان لم يكن هدفه الوقوف إلى جانب أي شخص، وإنما كان الوقوف إلى جانب الجزائر كلها من أجل وضع حد لقيام حرب أهلية، فهو في هذا السن المتقدم (63) سنة لم يكن يبحث عن أمجاد تخلده، أو مناصب سياسية من أجل تحقيق منافع شخصية، أو تصفية حسابات، وحتى أن اختلافه في هذه المرحلة مع بن خدة لم يكن لأسباب شخصية محضة، وإنما لعدم قدرة ابن يوسف بن خدة على التحكم في الأوضاع السياسية التي بدأت في زعزعة استقرار الجزائر[1].

1.1.3 فرحات عباس الرئيس الأول للمجلس الوطني التأسيسي:

انتخب فرحات عباس يوم 25 سبتمبر 1962 رئيس للمجلس الوطني التأسيسي حيث تحصل على155 صوتا، و 36ورقة بيضاء ولا صوت ضده [2] ،(مجموع النواب الذين انتخبوا 191 نائب) (أول رئيس لبرلمان جزائري في عهد الاستقلال)، ونقلت إليه سلطة الحكومة المؤقتة، ومهام اللجنة التنفيذية المؤقتة[3] .

وفي هذا اليوم أعلن فرحات عباس خلال الجلسة الأولى للمجلس الوطني التأسيسي عن قيام" :الجمهورية الجزائرية "وطلب منه النواب إضافة " الديمقراطية " ثم بعدها كذلك " الشعبية " وأصبح اسم الجزائر حاملا لثلاث خصوصيات، جمهورية ديمقراطية شعبية ،وطلب النائب محمدي السعيد إضافة خاصية رابعة للجزائر، وهي" الإسلامية " لكن النواب اعتبروا أن ذلك كثيرا فالخصوصيات الثلاثة كافية، و بذلك ظهر الاختيار السياسي– الأيديولوجي للدولة الجزائرية المستقلة وهو: "**الجمهورية الجزائرية الديمقراطية والشعبية**"[4] ، وهذا الاسم مستمد من برنامج طرابلس الذي اتفق عليه المجلس الوطني للثورة الجزائرية بالإجماع.

2.3 موقف بن يوسف بن خدة من أزمة صائفة 1962:

تعود جذور أزمة صائفة 1962 إلى الصراع الذي كان قائما بين الحكومة المؤقتة برئاسة فرحات عباس وهيئة الأركان وهذا مباشرة بعد انعقاد الدورة الثالثة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية في ديسمبر 1959وجانفي 1960، وهذا لسببين رئيسيين اثنين أولهما اتهام الحكومة المؤقتة برفض إمداد هيئة الأركان بالإطارات وإدراج الطلبة ضمن وحدات جيش التحرير الوطني، بل اعتبرتهم الحكومة أطرا مستقبلية ستستفيد منهم الدولة الجزائرية المستقلة، كما اتهمت هيئة الأركان الحكومة بالاهتمام بالنشاط الدبلوماسي على حساب الأوضاع الداخلية متغافلة تعزيز الكفاح المسلح، وثانيا

1 حميد عبد القادر، فرحات عباس رجل الجمهورية، المرجع السابق، ص 218 .

2 Ali Haroun, op.cit, p : 199
3 Rédha Malek, op.cit, p : 269
4 Ali Haroun, op.cit, p : 199

الاختلاف حول المفاوضات مع الطرف الفرنسي، حيث اعتبرت هيئة الأركان أن الحكومة انتهجت سياسة – نيوكولونيالية– قامت على التنازل خلال المفاوضات، وقبولها الدخول فيها في الوقت الذي كانت فيه الأوضاع الثورية مترديةً، وهذا ما دفع هيئة الأركان تدعو لضرورة إعادة تقويم الثورة، وتعزيز الكفاح المسلح لآجل التفاوض.[1]

وتعود أسباب المواقف الحادة، في رأي عبد الحميد مهري إلى دقة الوضعية التي سادت مرحلة نهاية الكفاح المسلح، وضعف الحوار والتشاور السياسي وقلة تبادل المعلومات بالقدر الذي يمكن من التحليل السياسي المشترك بين الدوائر المسؤولة.[2]

ويظهر في هذه المرحلة موقف يوسف بن خدة من مبدأ تقرير المصير في 1959/09/28 الذي عرضه الجنرال ديغول لحل المشكل الجزائري، وقبلته الحكومة المؤقتة برئاسة فرحات عباس، عارضه بن يوسف بن خدة، بصراحة، وشرح موقفه هذا في برقية لأعضاء الحكومة مؤكدا على أن هدف الثورة هو الاستقلال التام وليس تقرير المصير [3] . وطالب بن يوسف بن خدة بضرورة انعقاد الدورة الثالثة للمجلس الوطني للثورة، الذي يمثل الهيئة العليا للثورة وهو الوحيد المخول للفصل في قضية المفاوضات ووقف إطلاق النار، وحسب محمد حربي فإن بن يوسف بن خدة أحد قادة المعارضة للحكومة كان يرى أن الوضع لم ينضج بعد للوصول إلى حل، وينبغي إذا اتخاذ كل التدابير لتحاشي نزع التعبئة، وتأمين تلاحم الجبهة الداخلية، ووزن عواقب فشل المفاوضات[4] واستجابت الحكومة المؤقتة لطلب بن خدة وأصدرت قرارا يقضي بـ:" لن تكون هناك مفاوضات مع الفرنسيين قبل اجتماع المجلس الوطني للثورة"[5].

وعندما اتفق الطرفان الجزائري والفرنسي على الشروع في مفاوضات رسمية بإيفيان الأولى، عينت الحكومة بن يوسف بن خدة عضوا في الوفد المكلف بالتفاوض، لكنه رفض هذه المهمة، تقيدا، على ما أعتقد، بموقفه المبدئي من تقرير المصير. واتخذت قيادة الأركان لجيش التحرير الوطني موقفا مماثلا فرفضت، من جهتها، تعيين "قايد أحمد" ضمن وفد التفاوض. فاستدعت الحكومة المؤقتة قايد أحمد، في جلسة عامة، لمعرفة أسباب رفضه ورفض قيادة الأركان المشاركة في الوفد التفاوضي فعلل هدا الرفض قائلا:"عندما يرفض مسؤول كبير مثل بن يوسف بن خدة المشاركة في هذه المفاوضات فإن وراء الأكمة ما وراءها. (قالها بالفرنسية هكذا Il y a anguille sous roche)" فوجه له إذ ذاك السؤال التالي: إذا صدرت لك الأوامر بالذهاب ضمن الوفد، هل تطبقها بصفتك جنديا؟ فأجاب نعم سأطبق الأوامر، ولكن بدون اقتناع ! فتلقى الأمر المناسب وطبقه.[6]

لكن حدة الخلاف لم تخف، حيث بعد تولي بن خدة رئاسة الحكومة المؤقتة، عادت الخلافات من جديد مع هيئة الأركان، حيث استغلت هذه الأخيرة الخلافات الدائرة بين الباءات الثلاث، وطالبت خلال الاجتماع الوزاري المنعقد

---

1 سيد علي أحمد مسعود، المرجع السابق، ص ص 62-63.

2 بن يوسف بن خدة ، جدور أول نوفمبر، المصدر السابق، ص 30.

3 المصدر نفسه، ص 29.

4 محمد حربي، جبهة التحرير الوطني...، المصدر السابق، ص 234. (من أجل تطوير موقف بن خدة من الحكومة ارجع لمحمد حربي، الاسطورة والواقع، ص 203-204).

5 عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي...، المرجع السابق، ص ص 109-110.

6 بن يوسف بن خدة ، جدور أول نوفمبر، المصدر السابق، ص 29.

في شهر جانفي 1962 بالمحمدية بالمغرب الأقصى، بتشكيل المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني وإلغاء سلطة الحكومة المؤقتة تدريجيا، وهذا ما لم يستسغه بن خدة ولا كريم بلقاسم. مما دفع بأعضاء هيئة الأركان إلى تصعيد حدة الخلاف، حيث عارضت في اجتماع المجلس الوطني المنعقد من 22 و 27 فيفري 1962 نتائج المفاوضات، واتهمت كلا من بن خدة وكريم بلقاسم بالتخاذل أمام الطرف الفرنسي، بإعطائه عدة إمتيازات عسكرية واقتصادية وثقافية تثقل كاهل الدولة الجزائرية المستقلة، وبهذا يمكن القول أن هيئة الأركان عمدت على ضرب مصداقية الحكومة أمام الرأي العام الجزائري، التي كان يعول عليها في قيادته بعد المفاوضات ووقف إطلاق النار.

اشتد الصراع خلال مؤتمر طرابلس المنعقد ما بين 27 ماي و 06 جوان 1962 [1]، حيث انفجرت أزمة ما بين قادة الثورة حول تشكيل مكتب سياسي يكون بمثابة قيادة مركزية مؤقتة لجبهة التحرير الوطني[2]. استطاعت القيادة العامة للجيش اقصاء خصومها من اعضاء الحكومة المؤقتة وكان بمثابة هزيمة لها وخاصة ان رئيسها بن خدة لم يفز بعضوية المكتب السياسي وقد صادق المجلس الوطني على قائمة اعضاء المكتب السياسي ب33 صوت مقابل31 صوت بلا [3]. يذكر بن خدة في هذا الصدد أن: ((**الأزمة لم تكن مرتبطة بمسائل البرنامج أو التوجه الإيدولوجي، لأن جميع أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية صادقوا من طرابلس بالأغلبية على الاشتراكية والحزب الواحد، بل انصب المشكل حول السلطة والرجال الذين يمثلون هذه السلطة**))[4].

تحولت الأزمة التي ظهرت في طرابلس إلى داخل البلاد حيث أخذت ولايات الوطن بحكم رؤيتها لشتات السلطة السياسية إلى اخذ استقلاليتها وإخضاع المناطق التي تحت سلطتها وتسييرها تسييرا ذاتيا وحاول المكتب السياسي بدل جهود كبيرة للقضاء على الوضع الجديد أي فدرالية الولايات[5].

واشتد الخلاف بعد رجوع الحكومة المؤقتة إلى الوطن مع القيادة العامة للجيش المتحالفة مع بن بلة واشتدت هده النزاعات إلى درجة أصبحى فيها اندار الحرب الأهلية يدق ناقوس الخطر على البلاد واشتد الخلاف وتحول إلى درجة الاقتتال بين الإخوة . حيث صرح بن خدة لجريدة الحوار أن: ((أفراد مجموعة تلمسان اخترقت الحدود المغربية، أياما قليلة بعد الإعلان عن الاستقلال ومن بين الشخصيات التي التحقت بالمجموعة، عباس فرحات والشيخ محمد خير الدين. كما وقع عبد الناصر اختياره على بن بلة الذي كان يستطيع استخدامه بسهولة، على عكس الحكومة المؤقتة التي كان له معها عدة خصومات في القاهرة ابتداء من سنة 1959 فوق ذلك كان عبد الناصر يخشى الحكومة المؤقتة التي رأى فيها منافسا خطيرا لزعامته في العالم العربي، ويجب علي أن أقول لقد انتهينا نحن أنفسنا في الحكومة المؤقتة، بعد دخولنا إلى الجزائر —انتهينا– إلى الافتراق، كما أن بعض الوزراء انضموا إلى مجموعة تلمسان. ولقد بلغني أن بوصوف في منطقة

---

1 ينظر العنصر الخاص بمؤتمر طرابلس في الفصل الثاني من هذه الرسالة.

2 عامر رحيلة، مرجع سابق, ص107

3 علي كافي، المصدر سابق, ص360

4 حوار مع جريدة "النصر" حول أزمة صائفة 1962م بتاريخ الأحد 6 ربيع الثاني 4101هـ -1989/11/05. ينظر كذلك: سليمان الشيخ، المصدر سابق, ص412

5 نور الدين زمام، السلطة الحاكمة والخيارات التنموية بالمجتمع الجزائري 1962-1998، دار الكتاب العربي، الطبعة الاولى، الجزائر،2002 ، ص 109.

الشمال القسنطيني اضطر إلى الهروب أمام رجال بن بلة الذين اندفعوا لتوقيفه، كريم وبوضياف شكلا (مجوعة تيزي وزو) وتكلمت الصحافة وقتها عن ما أسمته بـ "التنافر العربي- القبائلي")) [1].

لقد تطور الوضع بسرعة وقعت معارك دامية بين جنود الولايات 4،3،2، وجنود جيش الحدود تحت أوامر بومدين، مما دفع المواطنون للتعبير عن امتعاضهم من هذا الاقتتال، بالتعبير عن موقفه بمظاهرات عفوية رافضة للوضع لتتطور تدريجيا حيث يلقي الشعب بأجساده الحية على الأرض للتوسط بين الطرفين المتقاتلين وبإقامة أجسادهم حاجزا بين القوات المتضاربة. واعترضوا على الإخوة الذين أصبحوا أعداء بين عشية وضحاها،، وجابت قوافل المتظاهرين شوارع العاصمة وهي تهتف (سبع سنين بركات). [2]

وفعلا كان موقف القاعدة رمز للطاقات الثورية التي يملكها الشعب ومرآة عاكسة للوعي السياسي اتجاه لا مسؤولية القمة وحرص الشعب على الوحدة الوطنية . [3]

ويردف بن خد من قائلا: ((بالنسبة إلي، مكثت في الجزائر العاصمة محاولا قدر الإمكان ضمان الشرعية، مع أن الحكومة المؤقتة وجدت نفسها إذن مفرقة وقد طرحت علي المسألة وقتها كما يلي: هل يجب القيام بعملية اختبار قوة – بعبارة أخرى إشعال حرب أهلية للحفاظ على هذه الشرعية مع خطر ما يسببه ذلك من إسالة مرة أخرى دم الجزائريين، وقد رفضت هذا الاحتمال لأنه كان ينبغي للشعب الجزائري تفادي مواجهة دموية جديدة ولأن الجيش الفرنسي مازال قابعا بسلاحه آنذاك في الجزائر ولم أنف بدوري احتمال تدخله أمام جزائريين تمزقهم السلطة)).

في الأخير يمكن القول أن من خلال ميثاق طرابلس يتضح عمق التدمير الذي لحق بمكونات الثقافة السياسية للشعب الجزائري التي استطاع من خلالها افتكاك حريته واستقلاله من أعته استعمار في العصر الحديث، والذي أثر على ظروف تشكل الملامح الأولى للمسألة الوطنية، ومن ثم على كيفية تصور المسألة الاجتماعية، حيث قامت فئة من قادة الثورة بفرض تصورها الخاص للمفاهيم والأساليب التي يدار بها الحكم، ومعالم السياسة العامة والتوجه السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي للدولة الجزائرية المستقلة دون الرجوع إلى الشعب والاحتكام إليه، وبهذا فإن انطلاق سيرورة الاستقلال تشكلت وفق محكمات ومحددات خاصة، تبلورت ضمن ظروف حرب، وترسخت بعد أن غدتها الطموحات الفردية والزعمات المتعددة.

1.2.3اجتماع زمورة:1962/05/24 م:

كرد فعل الحكومة المؤقتة برئاسة بن خدة على ما دار خلال مؤتمر طرابلس، تحركت ولايات الداخل وعقدت اجتماعا في الولاية الثالثة بمنطقة زمورة(برج بوعريريج) [4] ، حضره ممثلون عن الولايات: الثانية،الثالثة، والرابعة، كما حضره

1 حوار مع جريدة "النصر" حول أزمة صائفة 1962م بتاريخ الأحد 6 ربيع الثاني 4101هـ -1989/11/05

2 احمد توفيق المدني، حياة كفاح ،المصدر السابق، ص 116.

3 عامر رحيلة، مرجع سابق, ص118

4 منطقة برج زمورة: تعتبر زمورة من أهم مناطق ومعاقل الثورة الجزائرية تاريخيا تابعة للولاية التاريخية الثالثة (القبائل)، فهي من الناحية الجيوستراتيجية تمتاز بموقع حصين تحيط به جبال عالية وغابات كثيفة، موقع محوري بالنسبة للولايات الثلاث الفاعلة في الثورة (القبائل: مركز العمليات العسكرية الكبرى، ومؤتمر الصومام، الولاية الثانية:الشمال القسنطيني

ممثلون عن فدرالية جبهة التحرير بفرنسا وتونس، ولايات و مناطق كانت محسوبة على الحكومة المؤقتة، وتغيّب عن الاجتماع الولايات الأخرى الموالية لهيئة الأركان (الأولى، الخامسة، السادسة)، وقد أرسل كريم بلقاسم ومحمد بوضياف رسالة مساندة وتأييد للمجتمعين في زمورة[1].

تمثيل الولايات كما أورده بن خدة [2]:

الولاية الثانية : صالح بوبندير(المعروف بصوت العرب) هو قائد الولاية الثانية(الشمال القسنطيني).

الولاية الثالثة: محند ولد الحاج هو قائد للولاية الثالثة(القبائل).

الولاية الرابعة: حسان ويوسف

المنطقة الحرة للجزائر: الرائد عز الدين

فيدرالية فرنسا: عمر، قدور

فيدرالية تونس: (لم يورد ابن خدة اسم الممثل)

انطلقت الأعمال يوم 24 جوان 1962، ناقش الحاضرون الوضع السياسي المتدهور الذي تعيشه الجزائر عشيّة الاستقلال (أزمة صائفة 1962)، وفي موقف أولي يميل إلى الحيادية عاب الاجتماع كلا من الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان، فوُصفت الأولى بالانقسام والضعف وافتقارها لسلطة القرار، واتهم الثانية بالعصيان. وخلص المجتمعون إلى أن هذا النزاع يحدث فراغا سياسيا ويهدد الوحدة الوطنية3.

بناء على هذا التحليل للوضع السياسي قرر المجتمعون في زمورة إنشاء لجنة تنسيق ما بين الولايات لحماية الوحدة الوطنية ، أوكلت لها المهام التالية:

- إعداد قوائم المترشحين للجمعية التأسيسية .

- تحديد شروط انعقاد المؤتمر الوطني والمشاركة فيه.

- تنظيم دمج وحدات الجيش التحرير المعسكرة على الحدود في داخل الولايات (اتخذ هذا القرار للتقليص من صلاحيات هيئة الأركان التي كانت تسيطر على جيش الحدود)

الذي كان مسرحا لعمليات هجوم 20 اوت 1955)، الولاية الأولى الأوراس: مهد الثورة وقاعدتها)، ما وفّر خاصية فريدة جعل منها منطقة عبور واتصال وإمداد، فقدمت بذلك دعما لوجيستيا حيويا للثورة، وهذا ما يفسر زخم الأحداث التي شهدتها المنطقة إبان ثورة التحرير.ينظر:ساعد لعباشي، أزمة صيف 1962، مذكرة مكملة لنيل شهادة الليسانس في التاريخ، إشراف الدكتور صالح لميش، جامعة مسيلة 2009/2008، ص 30.

1 محمد حربي، جبهة التحرير الوطني: الأسطورة والواقع ، المصدر السابق، ص287.

2 نشر يوسف بن خدة ومحمد حربي الوثائق المتعلقة بقرارات اجتماع زمورة ، انظر:

Benyoucef ben khedda, la crise de 1962, edition dahlab,alger, 1997 pp 101 -106. Mohammed harbi, les archive de la revolutionalgerienne1954-1962, edition geune afrique , paris , 1981 , p 343.

3 محمد حربي، جبهة التحرير الوطني: الاسطورة والواقع، المصدر السابق، ص 287.

-إدخال الأسلحة المخزنة في الخارج.

-إعلان حالة طوارئ في أقاليم الولايات المشاركة في الاجتماع (تحسبا لأيّ نشاط مشبوه لهيئة الأركان) ،كما دعا المجتمعون الحكومة المؤقتة إلى الوحدة حفاظا على السيادة الوطنية ، ونددوا بهيئة الأركان[1].

2.2.3 ردود فعل أطراف الأزمة وقيادات الثورة على قرارات زمورة:

حمل وفد بقيادة الدكتور سعيد حرموش والرائد عز الدين (قائد المنطقة الحرة للجزائر) قرارات الاجتماع إلى تونس لإبلاغ جميع أعضاء الحكومة المؤقتة بها، فوافق آيت أحمد ومحمد بوضياف، وقبل رابح بيطاط مناقشتها، في حين عارض أحمد بن بلة ومحمد خيضر، وهذا الأخير استقال من الحكومة مباشرة، وقال عن الاجتماع :" لقد شكلتم حكومة بالداخل 'إذن" وأُعجِب بومدين من موقف خيضر وقال:" إنّ خيضر هذا رجل"[2].

3.2.3 نتائج اجتماع زمورة على مستقبل الجزائر والثورة الجزائرية:

أسلفنا الذكر أن مؤتمر زمورة كان محسوبا على الحكومة المؤقتة وهذا ما عكسه تمثيل الولايات التي لم يكتمل نصابها في الاجتماع، لذلك وإن حاول المجتمعون إبراز الحياد في حل الأزمة فإنهم مع ذلك لم يستطيعوا تناسي خلافاتهم مع هيئة الأركان، تجلى هذا عندما اتهم المؤتمر هذه الهيئة بالعصيان وسنّ قرارات لشلّ نشاطها في القاعدتين الحدوديتين الشرقية والغربية وولايات الداخل.وبذلك يكون اجتماع زمورة قد هيّأ الأجواء للحكومة المؤقتة لاتخاذ القرار الحاسم والمتمثل في إقالة هيئة الأركان العامة للجيش وعزل قادتها وإسقاط رتبهم العسكرية ومسّ ذلك هواري بومدين، والرائدين علي منجلي، وقايد احمد[3]، وهذا قرارا صدر بعد أربعة أيام فقط من انتهاء أشغال الاجتماع[4] .

صرح بن يوسف بن خدة في 30 جوان مبينا موقف الحكومة المؤقتة من جماعة تلمسان وهيئة الأركان ما نصه: **((...وشهدت طرابلس ميلاد تحالف ابن بلة وبومدين، اللذين كان يجمع بينهما الحب المفرط للسلطة! و قد أصبح تحدّي بومدين لسلطة الحكومة المؤقتة يزداد يوما بعد يوم، لاسيما و قد لقي من يشجعه في تمرده عليها، وقد اضطرت هذه الأخيرة إلى اتخاذ عقوبات بشأن أعضاء هيئة الأركان العامة، و هكذا قررت عزل العقيد بومدين و الرائدين قائد أحمد، و علي منجلي، و تجريدهم من رتبهم، و إن كان هؤلاء الضباط قد نجحوا في إسقاط الحكومة المؤقتة، فإنهم ألحقوا في نفس الوقت بالثورة و الشعب ضربات ذات أثر طويل المدى، إنهم طعنوا شرعية السلطة طعنة كبيرة، إذ فقد الشعب غداة الاستقلال الثقة في قادته، و تصدعت وحدة جبهة التحرير الوطني، و بدل تقديم الحلول للانتقادات التي كانوا يوجهونها للحكومة المؤقتة، ساهموا في تدهور الوضع أكثر فأكثر: لقد فتحوا الطريق أمام الانتهازيين و المغامرين والإيديولوجيات الأجنبية الهدامة، استطاع**

---

1 المصدر نفسه، ص 287.

2 محمد حربي، جبهة التحرير الوطني...، المصدر السابق،ص 288

3 Benyoucef ben khedda, la crise de 1962, op.cit, p164.

4 ibid. أنظر مقتطف من خطاب يوسف بن خدة يحذر فيه من سرقة تضحيات الشعب الجزائري من طرف هيئة الاركان، على CD-ROM

عملاؤها في السنوات الأولى للاستقلال أن يتسللوا إلى دواليب الدولة و الحزب، ليراقبوا الأجهزة الحيوية فيها!لقد عشت شخصيا في حياتي –كمناضل – أزمتين كبيرتين: أزمة 53–54 و أزمة صائفة 62، وأستطيع أن أقول بأن المتسببين في هذه، وتلك، كانوا مدفوعين قبل كل شيء بالحب المفرط للسلكة، وعبادة الذات، ولم يكونوا يخشون الله))[1].

رفضت هيئة الأركان الإقالة، وطعنت في قرار الحكومة، وأعلنت التمرد الصريح وباشرت العمل المسلح فحدث صراع دامي بين الطرفين[2] ، وإذا كان البعض[3] حمل مؤتمر زمورة نتيجة هذه التداعيات فإن الحقائق التاريخية تؤكد أن هذا المؤتمر ما هو إلا القطرة التي أفاضت الكأس لأزمة قديمة مختمرة ظهرت بوادرها منذ مؤتمر الصومام[4] ، ولما كانت الأولوية متجهة إلى تحرير البلاد فقد بقيت في طي الكتمان لتعلن عشية الاستقلال في مؤتمر طرابلس (ماي ، جوان 1962) ثم تأخذ تلك الأبعاد في اجتماع زمورة وما بعده.

مثّل اجتماع زمورة بداية النهاية لتلك الأزمة لأنه عجّل بانفجارها في زمن قياسي[5]، فالبلاد كانت لا تتحمل في تلك الفترة الحرجة من تاريخها بقاء أزمة خطيرة من هذا النوع تهزّ أركان المؤسسات القيادية للثورة، فكانت الضرورة تفرض إيجاد الحلول السريعة، حلوة أو مرّة، ولما اختار اجتماع زمورة إحدى هذه الحلول وقع الطلاق بين الحكومة وهيئة الأركان، واندلعت الحرب الأهلية (جويلية وأوت 1962) ما عجل في النهاية من انفراج الأزمة، عندما تنازلت الطائفة المؤيدة لمؤتمر زمورة " جماعة تيزي وزو"[6] عن السلطة لصالح " جماعة تلمسان"[7] حفاظا على الاستقلال والوحدة الوطنية[8].

4.انسحاب فرحات عباس وبن يوسف بن خدة من الحياة السياسية

1.4 انسحاب فرحات عباس

---

1 محمد عباس، "رواد الوطنية"، مرجع السابق، ص 114.

2 لخضر بورقعة، المصدر السابق، ص 121.

3 ذهب محمد حربي بان الأزمة تفاقمت في اجتماع زمورة ، فحكم على الحكومة بالانقسام والفناء، حيث قال:" سجل 26 جوان نهاية الحكومة التي لن تعود غير واجهة تختمي خلفها استراتيجيات متنافسة، لقد تفاقمت المعارضة بين المتحالفين التواقين إلى السلطة" ينظر: حربي، جبهةالتحرير الوطني، مصدر سابق.

4 حسب شهادة عبد الحميد مهري أحد أعضاء الحاضرين في مؤتمر الصومام فإن قضية الصراع على السلطة تعود إلى فترة قبيلالثورة عندما احتدم الجدال بين أنصار العمل المسلح وأنصار العمل السياسي، وأكد أن ما أقره مؤتمر الصومام (أولوية العمل السياسيعلى العسكري والداخل على الخارج) راجع إلى هذه الخلفية ، وإلى خلفية أخرى تتعلق بالصراع بين الأشخاص مجسدا على الخصوص بين عبان رمضان في الداخل و بن بلة في الخارج.هذه شهادة حصلنا عليها من التصريح الذي أدلى بمعبد الحميد مهري لقناة الجزيرة الفضائية في حصة " زيارة خاصة" يوم27-03-2000

5 اختتم اجتماع زمورة يوم 25 جوان1962، لتتسارع الأحداث بعده في تطور خطير للأزمة. ففي 30 جوان 1962 تمّ إقالة هيئةالأركان ، وفي جويلية وأوت تدخل البلاد في حرب اهلية قبل ان تضع الحرب أوزارها في سبتمبر 1962

6 جماعة تيزي وزو المحسوبة على مؤتمر زمورة يقودها كريم بلقاسم، محمد بوضياف، آيت أحمد، محند ولد الحاج ، هذه المجموعة بقيت في المواجهة النهائية في النزاع المسلح ضد ضد بن بلّة وهيئة الأركان.انظر: سليمان الشيخ، المصدر السابق، ص ص 479-495

7 يقودها احمد بن بلة وهيئةالأركان بقيادة هواري بومدين ، تساندها الولاية الأولى والخامسة والسادسة

8 تذكر مصادر أن جماعة تيزي وروما تنازلت عن السلطة إلا لعلمها باستحالة انتصارها على هيئة الأركان التي كانت تمتلك إمكانات عسكرية على عكس جماعة تيزي وزو التي فقدت حتى تأييد الولاية الثانية. ينظر: بورقعة، المصدر السابق، ص 120-121.

قبل فرحات عباس برئاسة المجلس الوطني التأسيسي آملا من ذلك أن يحقق ولو شيئا من أفكاره المبنية على الاعتدال، والديمقراطية، واحترام الحريات الأساسية، ولكن لا شيء من ذلك تحقق، فهو لم يستطع العمل مع ابن بلة الذي لم يكن يؤمن بالديمقراطية، لذلك أدى هذا الاختلاف بينهما إلى رفض فرحات عباس السير مع نظام شمولي، ففي يوم 15 أفريل 1964 خلال انعقاد المؤتمر الوطني لجبهة التحرير الوطني اتهم فرحات عباس بالميولات البرجوازية و معارضة الاشتراكية، وحذف اسمه من جبهة التحرير الوطني.

1.1.4موقفه من الاتجاه الاشتراكي:

عارض فرحات عباس بشدة النظام الاشتراكي الذي انتهجته الجزائر سواء في عهد بن بلة، أو في عهد بومدين معتبرا إياه بأنه نظام اشتراكي ستاليني طوباوي[1] ، ويتساءل عن سبب اختيار ابن بلة، وبومدين لهذا النموذج الاجتماعي ؟ فالإجابة في رأيه بسيطة لأن كل واحد منهما متعطش للسلطة الفردية تحت ضمان النظام الشيوعي مثلهما مثل فيدال استرو، و بريجنيف فهما كعاهلين غير قابلين للعزل[2]، ويقول: " نصحت ابن بلة بالرجوع عن هذا الطريق من أجل مصلحة الجزائر المسلمة ولكنه لم ينصت لصوت العقل". [3]

وقف فرحات عباس ضد النظام الاشتراكي الذي ألغى طبقة اجتماعية، وسمح بظهور طبقة انتهازية برجوازية مخربة للاقتصاد الوطني باسم النظام الاشتراكي، الذي سمح لهم بتسيير مؤسسات الدولة، المالية، والاقتصادية، فجعلوها كملكية خاصة بهم، ونهبوا أموالها، وعطلوا التنمية الاقتصادية في الجزائر. ويعلق فرحات عباس على ذلك بقوله: "إن جبهة التحرير الوطني هي رمز كل الفئات الاجتماعية، لم تستطع والتي حملت الثورة على أكتافها، إنهم ملاك " البرجوازية " خوض كفاحها إلا بانضمام هذه الفئة غير المرغوب فيها الأراضي، الفلاحون، التجار، أعضاء المهن الحرة الذين مولوا الثورة ... ومعظمهم دفعوا حياتهم ثمنا لتدعيمهم لجيش التحرير الوطني" [4] ، هذه الفئة اتهمت بعد الاستقلال بالميولات البرجوازية، وموالاتها للاحتلال، وهمشت، وفُتح المجال لظهور فئة انتهازية، كسبت الأموال عن طريق نهب المال العام في إطار تسييرها للمؤسسات الاشتراكية.

فوقوفه ضد النظام الاشتراكي لم يكن معناه الوقوف ضد الطبقة الفقيرة فهو يعتقد بأن الطبقات الاجتماعية يجب أن تكون متعاونة، ومتماسكة مع بعضها، كما كانت في عهد الثورة التحريرية، مستمدة إيديولوجيتها من الدين الإسلامي، وليست من الإيديولوجية الماركسية، حيث يقول عن ذلك: "**إن الإسلام هو الإيمان بالله، خالق الكون، واحترام الملكية، والحريات الأساسية للإنسان واحترام الكرامة الإنسانية، وهو يؤسس انسجاما اجتماعيا بين كل الطبقات عن طريق الزكاة، والتوزيع العادل للثروة الوطنية، إنه حرية الإنسان .أما الماركسية فهي نكران الله،**

1 ينظر مصطلح الطوباوية في المدخل من هذه الرسالة.

2 Ferhat Abbas, l'indépendance confisquée, op.cit, p : 130
3 Ibid, p : 90.
4 Ibid. p p : 131-132

ومحاربة ظاهرة الدين، وإلغاء الملكية الخاصة، ومصادرة وسائل الإنتاج، وإلغاء الحريات العمومية، إنها صراع الطبقات، وظهور ديكتاتورية البروليتاريا"[1] ، عارض فرحات عباس النظام الاشتراكي الذي انتهجته الجزائر بعد الاستقلال وأقره مؤتمر طرابلس بالإجماع، معتبرا إياه بأنه نظام مستمد من الماركسية الستالينية، وهو لا يتماشى مع الدين الإسلامي الذي يعتنقه الشعب الجزائري، فقد أدخل النظام الاقتصادي الاشتراكي الجزائر في الفوضى، وسوء التسيير.

دعا فرحات عباس إلى اشتراكية أخرى تختلف عن الاشتراكية التي تبنتها الجزائر بعد الاستقلال، وهذه الاشتراكية سماها " الاشتراكية الديمقراطية الإنسانية " وهنا نجده قد حاول هو الأخر كذلك إعطاء الاشتراكية مفهوما إيديولوجيا جديدا ومستمدا أسسها من الدين الإسلامي وعادات وتقاليد المجتمع الجزائري، أراد أن يكون منظرا لنظرية اقتصادية جديدة ولكن اختلطت الأمور عليه، فمن جهة يدعو إلى إقامة اقتصاد موجه ومخطط، وتأميم وسائل الإنتاج الكبرى، ومن جهة أخرى يدعو إلى الديمقراطية الإنسانية التي تسمح للفرد بحق الملكية والبيع والشراء...إلخ، وهذه التوجهات تتعارض مع النظام الاشتراكي، وإنما هي توجهات ليبرالية، ولكنه حاول أن يجعلها مطابقة للدين الإسلامي الذي أعطى للإنسان حرية الملكية وتتماشى مع عقلية الإنسان الجزائري النابعة أساسا من الإسلام، وحتى لا يتهم بذلك بالتوجه الليبرالي الغربي.

على كل حال قد حاول أن يكون منظرا لنظام اقتصادي جديد يمكن أن يتماشى مع الوضع الجزائري في تلك الفترة، ولكن نظريته هذه تحتاج إلى دراسة معمقة من علماء الاقتصاد، وليس عن طريق هذه النظرية المتواضعة التي جاء بها فرحات عباس يمكن بناء مجتمع اشتراكي ديمقراطي إنساني إسلامي، فالاشتراكية مبنية على أساس الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، تتعارض تماما مع الدين الإسلامي الذي يحترم الملكية الفردية، ويظهر كذلك أن استعمال فرحات عباس لمصطلح الاشتراكية كان موضة ذلك الوقت، ولم يلجأ للتعبير الصادق عن اتجاهه الديمقراطي الليبرالي لأن الشعب الجزائري في هذه الفترة كانت تستهويه كلمة الاشتراكية.

عاش مرحلة الاستقلال بعد تقديم استقالته من رئاسة المجلس الوطني التأسيسي منعزلا عن السياسة، ولم يؤخذ لا برأيه ولا بتجاربه، وحينما سمح له بإعطاء رأيه حول الميثاق الوطني سنة 1976 ، أغضب رأيه السلطة الحاكمة في ذلك الوقت، فوضع تحت الإقامة الجبرية في منزله بالقبة القديمة بالجزائر العاصمة .

كان فرحات عباس دائما يعتبر حرية الرأي جزءا لا يتجزأ من كرامة الإنسان، فقد بقي متمسكا بفكرة الديمقراطية والثقافة الليبرالية التي تلغي الولاء للأشخاص، فالولاء في نظره لا يكون إلا للوطن.

من خلال تتبعنا لمسار فرحات عباس يمكن أن نقول عنه أن لديه ثقافة سياسية واسعة مكنته من مسايرة جميع تطورات النضال السياسي في فترة الاستعمارية بشقيها النضال السياسي والكفاح المسلح، وهذا ما تتميز به الثقافة السياسية بأنها متغيرة . فهي لا تعرف الثبات المطلق[2]،

فمن خلال تنشئته السياسية سواء في الأسرة التي كان لها الأثر الكبير في مكاسبه الاجتماعية وقيمه الانسانية، ثم مرحلة الدراسة وتأثره بالثقافة الغربية خاصة الثورة الفرنسية، أو من خلال نشاطه السياسي سواء أثناء فترة الحركة

1 Ibid. p : 124

2علي الصاوي، المرجع السابق، ص 80.

الوطنية أو الثورة التحريرية، جعلته يستخدم ثقافته المتنوعة في معاملته مع الكيان الاستعماري أو حتى مع التيارات السياسية الجزائرية الأخرى، ولم يتأثر بعدم تجاوب كليهما في رؤيته السياسية بل بقي مدافعا عنها، أين ترك بصماته واستطاع أن يحقق بعض توجهاته التي يمكن أن نتفق أو نختلف معها، لكن يبقى أنه صاحب ثقافة سياسية مكنته من معاصرة مختلف الأجيال وتكون له بصمة في الحركة الوطنية والثورة الجزائرية وحتى مع بداية الاستقلال.

2.4 انسحاب بن يوسف بن خدة من الساحة السياسية

تخلى بن يوسف بن خدة عن السلطة الشرعية[1]، مخافة أن يتحول الأمر إلى حرب أهلية، و ما قد ينجر عنه من ضياع لحصاد السنتين من الجهاد و الاستشهاد، ففضل الانسحاب على أن يرهن البلد إلى المجهول والضياع الحتمي للاستقلال والانتقام الشنيع من المجاهدين و تشفي الأعداء في الشهداء... إذا ما انساق نحو التمسّك بالكرسي اللعين تحت شعار "الشرعية الثورية" التي لم تكن تنقصه!![2]

أورد محمد عباس في مقال له بعنوان "الرئيس الذي استسلم للديكتاتورية بدل "الكنغلة"[3] عن بن يوسف بن خدة ما نصه: ((**و قد ارتأينا هنا بهذه المناسبة أن نقدم للقراء شهادته في أزمة 1962 حيث وجد نفسه كرئيس للحكومة المؤقتة أمام أمرين أحلاهما مر: "الدكتاتورية أم الفوضى" فقبل الديكتاتورية على مضض، باعتبارها أخف الضررين حسب قوله، كما اعترف فيما بعد بتصريحه في هذا الشأن قائلا: "بفضل الله خمدت الحرب بين الجزائريين يومئذ و قد ساهمت شخصيا في تجنبها))**[4].

يعلق الأستاذ المجاهد محمد الصالح الصديق عن ذلك الموقف التاريخي بقوله: **"و الناس إزاء انسحاب بن خدة من الساحة فريقان: فريق يراه دليل تعقل و نضج و حكمة، و فريق آخر يراه ضعفا و جبنا، لأنه كان يمثل الشرعية التي تمكنه من المواجهة و خوض المعركة!!و هذا ما جعل بن يوسف بن خدة مثال المدح عند قوم و مثال الذم عند قوم آخرين، في خصوص هذه القضية، و يبقى ترجيح أحد الموقفين على الآخر صناعة دقيقة لا يحسنها غالبا إلا عمالقة السياسة فلندع الأمر لهم..."**[5]

يثبت بن يوسف بن خدة بأن الموقف التخلي عن السلطة لم يكن أبدا ضعفا منه أمام مغتصبي إرادة الشعب الجزائري آنذاك، أكّد أن دولة شقيقة طلبت منه في حينه الصمود و عرضت عليه كل ما يحتاج إليه من سلاح لردع المتمردين، مقابل عدم التنحي عن كرسي الشرعية إلى أن يقول الشعب الجزائري كلمته في استفتاء عام يختار فيه من يحكمه (فردا أو جماعة) بكل حرية و ديمقراطية بعيدا عن الاستبداد العسكري وعملية التزوير للإرادة الشعبية ، وهو ما

---

1 يعد بن يوسف بن خدة بذلك أول رئيس عربي (قبل الجنرال المؤمن سوار الذهب في السودان بعد نجاحه في انقلاب سنة 1988) يتخلى عن الكرسي طواعية من أجل الوطن. بن يوسف بن خدة ، شهادت ومواقف، المصدر سابق، ص 16.

2 بن يوسف بن خدة ، شهادت ومواقف، المصدر سابق، ص 16.

3 الكنغلة: يقصد بها ما حدث للكونغو بعد خروج الاستعمار، بدا القتال بين الاخوة في الداخل....أنظر: نور الدين حاروش، مواقف بن يوسف بن خدة،...، مرجع سابق، ص 385.

4بن يوسف بن خدة ، شهادت ومواقف، المصدر سابق، ص 17. ينظر: نور الدين حاروش، مواقف بن يوسف بن خدة،...، مرجع سابق، ص 385.

5بن يوسف بن خدة ، شهادت ومواقف، المصدر سابق، ص 17.

يتبيّنه القارئ من تصريحه التاريخي الذي أدلى به يوم 1962/08/02 والذي تصور فيه مراحل اجتياز فترة ما بعد تسلم السلطة من الإدارة الاستعمارية آنذاك.[1]

عاش بن خدة مختلف أطوار الصراع على السلطة عشية الاستقلال وحاول أن يحافظ على تماسك الحكومة لغاية استلام مقاليد الحكم من الهيئة التنفيذية المؤقتة، لكن خصوم الحكومة المؤقتة كانوا هم الأقوى.

انسحب بعد الاستقلال من الواجهة السياسية وعاد إلى تخصصه: الصيدلة.توفي في 04 فبراير 2003 ودفن بمقبرة سيدي يحي في العاصمة[2] .

رابعا: نماذج من الإنتاج الفكري لكل من فرحات عباس وبن يوسف بن خدة:

III. الانتاج الفكري عند فرحات عباس

1. الصحافة

دشن فرحات عباس فكره السياسي والاجتماعي وأدبه النضالي الملتزم من خلال نشاطه في ميدان الصحافة التي كانت تعبر بصدق عن الفكر السياسي لفترة العشرينات والثلاثينات ثم بعد ذلك في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، حيث كان له رصيد قوي من المقالات نشرها في صحف مختلفة أهمها:

- جريدة الاقدام وجريدة همزة الوصل، أين كانت أولا خطواته في عالم الصحافة وهو طالب جامعي، أين كانت مقالاته يغلب عليها الطابع النقدي للسياسة الاستعمارية، مبرزا تناقضاتها حول الحقوق السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية للجزائريين المسلمين[3]، وكان يوقعها كما ذكرنا سالفا باسم مستعار هو "كمال ابن السراج"، ومن الأسباب تستره وراء هذا الاسم المستعار هو خوفه من الإدارة الفرنسية أن تكشف أمره فتقطع عنه المنحة الدراسية وتفصله من الدراسة[4]. هذه المقالات جمعها فيما بعد في كتاب سماه "**الشاب** الجزائري" ونشره سنة 1931 ولذلك للرد على الاحتفالات الفرنسية المئوية لاحتلال الجزائر[5]. فداع بذلك صوت فرحات عباس الشاب بين صفوف النخبة، مما سمح له تقلد عدة مناصب منها نائب ثم رئيس الطلبة المسلمين الجزائريين لجامعة الجزائر[6] .
- جريدة التلميذ (Ettelmidh)، أسسها فرحات عباس سنة 1931، وهي مجلة طلابية جامعية كانت تنشر مقالاتها باللغة الفرنسية واللغة العربية، وفتحت المجال لكل الجزائريين المثقفين وحتى من المستوطنين للتعبير عن آرائهم وأفكارهم وكانت تميل إلى الاعتدال، وتروج لأفكار الجمهورية الفرنسية الثالثة. كما كانت منبرا لطرح القضايا الأساسية المتعلقة بمصير الجزائر في مجالات عديدة كالطب والصحة والقانون وعلم الاجتماع .[7]

---

1 بن يوسف بن خدة ، شهادت ومواقف، المصدر سابق، ص 16.

2 محمد عباس، رواد الوطنية (شهادات 28 شخصية وطنية)، المصدر السابق ، ص 98.

3 Jean Lacouture: **Cinq homme et la France,** édition du Seuil, Paris: 1961, p 269.

4 Ferhat Abbas, le Jeune Algérien, op.cit, p :65

5 أبو القاسم يعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج5، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1998، ص 265.

6 Jean Lacouture,op.cit, p 269.

7 : Benjamin Stora et zakya Daoud: op-cit, pp :41- 42

✍ جريدة "الوفاق الفرنسي_L'entente franco-musulmane"[1]: والتي شارك في إصدارها مع ابن جلول في 1933، وكانت لسان حال التوجه الفكر الاندماجي، مع المطالبة بتحسين أوضاع الأهالي الجزائرين الاجتماعية وإزالة القوانين الاستثنائية[2]، وهذا ما يؤكده فرحات عباس من خلال مقاله:"بدون ترقية الأهلي لا وجود لجزائر فرنسية دائمة"[3] ، كما نلمس المطالبة بدمج الأهالي كمواطنين فرنسيين واعتبارهم شركاء حقيقين في في الوطن لهم نفس الحقوق والواجبات، وضرورة تكوين مجتمع جزائري مبني على العدل والاحترام. فمن خلال مقال لفرحات عباس الموسوم بـ:"المسلم المنتخب أمام التكوين السياسي"[4] تعرض فيه إلى أهمية الانتخابات وضرورة مشاركة الجزائريين فيها من أجل الدفاع عن حقوقهم، كما نجد في مقال آخر له: "فرنسا هي أنا..." يؤكد فيه: "... إذا كان 6 ملايين من المسلمين يعيشون على هذه الأرض التي أصبحت منذ 100 سنة فرنسية، يسكنون في أكواخ وحفاة عراة وبدون خبز .هذا العدد الهائل من الجائعين، نريد أن نبني مجتمعا عصريا بواسطة المدرسة، والدفاع عن الفالحين والمساعدة الاجتماعية، نريد رفع المسلم إلى كرامة الإنسان ليكون فرنسيا، هل هناك سياسة الاحتلال أكثر نضجا، لن ننسى أبدا بدون تحرير الأهالي لا وجود لجزائر فرنسية دائمة .إن فرنسا هي أنا .. أنا هو العدد .. أنا هو الجندي ..أنا هو العامل .. أنا هو الحرفي .. أنا هو المستهلك .إبعاد تعاوني ورفاهيتي وضريبتي من العمل الجماعي خطأ فادح .مصالح فرنسا هي مصالحنا من اللحظة التي تكون فيها مصالحنا هي مصالح فرنسا"[5].

ومن أهم ما كتبه في هذه الصحيفة، هو دفاعه على مشروع بلوم فيوليت الذي أصدرته في مارس 1936 اللجنة الشعبية بعد توليها السلطة في فرنسا[6]، وقبوله من طرف المؤتمر الإسلامي، ومعارضته من طرف اللوبي الاستيطاني إذ يعبر عن ذلك من خلال مقاله بعنوان " أنريد إضاعة الجزائر " ومما جاء فيه: ((إننا نعلم أن حكومة الجبهة الشعبية عند وصولها إلى الحكم وضعت مشروع قانون يسمى مشروع بلوم –فيوليت موقع من طرف السادة: شاتون (Chautemps)، ودلاديه (Daladie) يمنح الجنسية الفرنسية لعدد من الجزائريين المسلمين ...المشروع رفض بالرغم أنه غير مؤذ (لا قيمة له) ....يسمح ل 20 ألف، أو 25 ألف من الأهالي بإغراقهم في الهيئة الانتخابية الأولى ....المؤتمر الإسلامي والعلماء، وكل مؤيدي الجبهة الشعبية، وافقوا على ذلك المشروع، ولكنهم وجدوا عداوة من بعض المئات من الأوروبيين، نواب وكبار المحتلين، وذلك خوفا على إمتيازاهم))[7]. ومما جاء في المقال فضحه لأصحاب الامتيازات من المحتلين الذين عمدوا على إلغاء هذا المشروع، إذ يذكر في نفس المقال : ((لم يكن عدد المعارضين من المحتلين كبيرا إنما إمكانياتهم ضخمة، بيدهم الإدارة والأموال الكثيرة، فقد وضعوا أنفسهم حكاما على الجزائريين))[8]. فالخوف عند هؤلاء يكمن في وصول الجزائريين المسلمين إلى المجالس النيابية ووقوفهم ضد القوانين الاستثنائية التي

---

1 جريدة أسبوعية ناطقة باسم فيدرالية النواب المسلمين لقسنطينة، صدر أول عدد منها في 29 أوت 1935، واستمرت حتى 1942، رئيس تحريرها محمد صالح بن جلول ثم فرحات عباس منذ 1937، ضدر منها 134 عددا، تطبع حوالي 3000 نسخة، من خلالها برز فرحات عباس كصحفي محنك، تمكن من طرح أفكاره وتصوراته وانشغالاته بشكل بارع أثر في الرأي العام وفي النخب وما ردة الفعل اتجاه مقالاته لخير دليل على ذلك. أنظر: Jean Lacouture: op-cit, p 273–

2 Ageron, les Algériens musulmans et la France 1871-1919 op.cit, p :794.

3Ferhat Abbas, éditorial de L'entente Franco-musulmane, N° 30,du 11 Juin 1936.

4 Ferhat Abbas, éditorial de L'entente Franco-musulmane, N° 23, du 20 Février 1936.

5 Ferhat Abbas, éditorial de l'entente franco - musulmane N° 24 du 27 février 1936.

6 Ferhat Abbas, la nuit coloniale, op.cit , p : 129

7 Ferhat Abbas, éditorial de L'entente franco - musulmane N° 39 du 23 septembre 1937

8 Ibid.

تخدمهم، وهذا ما كان يناضل من أجله فرحات عباس وهو تحقيق المساواة بين المحتلين والجزائريين المسلمين عن طريق قوة القانون، وهذا لا يتأتى إلى بالتمثيل الكبير للجزائريين في المجالس النيابية والاستشارية.

ومن أهم القضايا التي طرحها فرحات عباس والتي تعد من أكثر وأهم الدراسات التاريخية التي تم التطرق إليها في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ما كتبه في عام 1936 في جريدة الوفاق الفرنسية والمتمثل في مقاله المثير للجدل تحت عنوان **"على هامش الوطنية :فرنسا هي أنا"**، والتي تعد محطة أساسية في نضاله السياسي أين أكد فيه دعوته إلى الاندماج مع فرنسا، مستنكرا وجود الأمة الجزائرية، حيث جاء فيه ما يلي: ((**....** أما رأي فمعروف تماما، فالإحساس الوطني وهو ذلك الشعور الذي يدفع شعبا إلى العيش داخل حدوده الإقليمية ،بل هو الشعور الذي خلق هذا العدد من الأمم ،ولو كنت قد إكتشفت الأمة الجزائرية لغدوت إنسانا وطنيا ، فالرجال الذين ماتوا من أجل المثل الوطنية ،هم محل احترامي وتقديري... إن الجزائر كوطن عبارة عن وهم ، لم أكتشفه بعد لقد سألت التاريخ ،سألت الأحياء والأموات وزرت المقابر،ولم يحدثني أحد عن هذا الوطن ...))[1] وأضاف قائلا: ((يعيش على هذه الأرض ستة ملايين مسلم، أصبحوا فرنسيين ،لكن يجب أن لا ننسى أنه بدون ترقية الأهالي لن تكون هناك جزائر فرنسية دائمة ، إن فرنسا هي أنا لأني ا لعدد والجندي والعامل والحرفي والمستهلك. إبعاد تعاوني ورفاهيتي وضريبتي من العمل الجماعي خطأ فادح ،مصالح فرنسا هي مصالحنا من اللحظة التي تكون فيها مصالحنا هي مصالح فرنسا. هذه الجدية في العمل والفكر هي الحاجز أمام الإقطاعية الجزائرية وتجاوزات هذه الأخيرة تزداد ،وتجعلنا نتأسف على أخذنا بجدية الكتب المدرسية ،ربما تريد العودة بنا إلى الوراء .فات الأوان أننا أبناء عالم جديد مكون من روح وجهود فرنسا ،شعارنا إلى الإمام))[2].

سقط فرحات عباس بهذا المقال في ثنايا السياسة الاستعمارية، مما دفع العديد من الأصوات الجزائرية تندد بهذه الأفكار ومن بينها الشيخ عبد الحميد ابن باديس الذي كتب في مجلة الشهاب في شهر أفريل من عام 1936م ردا بعنوان "كلمتنا الصريحة" ومما جاء فيها: ((**فبالأمس كان يقول أحد كبار المتصوفين: فتشت عليك يا الله***وجدت روحي أنا الله، واليوم يقول المتصوف في السياسية: فتشت عليك يا فرنسا***وجدت روحي أنا فرنسا**))[3].

وأردف الشيخ عبد الحميد ابن باديس قائلا: ((إن هذه الأمة الإسلامية الجزائرية ليست هي فرنسا، ولا يمكن أن تكون فرنسا ،ولا تريد أن تصير فرنسا ولا تستطيع أن تكون فرنسا ولو أرادت ،ولكن أمة بعيدة كل البعد في لغتها وفي أخلاقها وفي عنصرها وفي دينها ،لا تريد أن تندمج ،ولها وطن محدود معين من قبل الدولة الفرنسية))[4].

أما حزب الشعب الجزائري كان رده على المقال عن طريق "جريدة الأمة" في مقال شديد الهجوم جاء فيه: ((كيف بإمكان مثقف مسلم أن يعبر عن مثل هذه المواقف... ماذا أصبح الأمير عبد القادر، واعتراف فرنسا بسيادته بمقتضى معاهدة التافنة، ماذا تعني مقابر بلاد القبائل التي خاضت ثورة 1871 ، ما هو حال الكثير من الثورات الأخرى

1ابن يوسف بن خدة، جذور أول نوفمبر، المصدر السابق، ص 360. أنظر كذلك: Ferhat Abbas: éditorial de l'entente franco-musulmane N°24 du 27 février 1936.

2 Ibid.

3 عبد الحميد بن باديس، مجلة الشهاب، أفريل 1936، ص 43.

4احمد حماني،"صراع بين السنة والبدعة،أو القصة الكاملة للسطو بالإمام الرئيس عبد الحميد بن باديس، 22 ،ط1 ،دار البعث للنشر،قسنطينة1984 ،ص2

،إن تصورنا الوطني واضح فنحن إن سلمنا باللامعقول،وقلنا بأن هذه الأمة الجزائرية، لم تكن موجودة أبدا ،أليس باستطاعة خمسة ملايين شخص،أن يساهموا في إيجاد هذه الأمة ؟)) [1] .

وهناك من يرى أن فرحات عباس بإسقاطه للوطن الجزائري، كان يهدف بجزائر تسودها العدالة والمساواة والأخوة، تزول فيها العنصرية والكراهية، كان يأمل في فرنسا الديمقراطية، فرنسا الثورة الكبرى، أن تفرض ديمقراطيتها وثقافتها على المحتلين الفرنسيين في الجزائر لإعطاء المسلمين حقوقهم والأخذ بأيديهم نحو التطور والرقي، والتحرر، وكانت هذه ضمن الحلول والوسائل المتاحة في ذلك الوقت لإنقاذ الشعب الجزائري من الزوال المادي والاضمحلال المعنوي والإسلام في نظره لا يتعارض مع ذلك[2].

وقد دافع فرحات عباس عن رأيه الإندماجي، معتبرا ذلك مرحلة من مراحل تحرير الجزائر وإن سياسيته في ذلك الوقت كانت واقعية فالشعب الجزائري موجود فعلا ، وهو يتعرض لمحاولة الإبادة ومحو وجوده ،لذا كان يستحيل المطالبة بنظام قانوني يتلاءم ومطالبه الوطنية، وفي هذا السياق يقول الزعيم المغربي علال الفاسي: "فهمت من حديثي مع فرحات عباس خلال لقائي معه في باريس بعد حوار دار بيننا قال لي : "إن المطالبة بالحقوق الفرنسية ليست إلا مرحلة يجب أن تتجاوزها الجزائر وأن استقلال الأمة الجزائرية يجب أن يكون الغاية البعيدة التي نعمل لها"[3]

وما يؤكد هذا الطرح هو ما أعلنه فرحات عباس في أوت 1940 بأنه وجد الوطن الجزائري الذي بحث عنه في المقابر، قائلا: "**إن الوطن الجزائري الذي لم أجده سنة 1936 وجدته اليوم في أوساط العامة من المسلمين**"[4]. إذ توصل بعد قرابة العشرين سنة من نضاله السياسي أن مبادئ الثورة الفرنسية هي من صنع الفكر الفرنسي، ولا تطبق إلا على المجتمع الفرنسي، ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن تطبق في ظل الكيان الاستعماري في الجزائر. وبدأت بذلك مرحلة ثانية من النضال السياسي لفرحات عباس تقترب من مجموع القيم الاجتماعية والثقافية والتاريخية لدى الجزائريين، إذ أبدى اهتماما اكبر بمسألة الهوية الوطنية[5] ، وتخلى عن مواقفه الإدماجية ليصبح ابتداء من 1942 قائد الاتجاه الليبرالي لحركة التحرر الوطنية بالانضمام إلى العلماء وإلى دعاة الاستقلال في حزب الشعب الجزائري من أجل الدفاع عن فكرة برلمان جزائري ودولة مستقلة ملحقة بفرنسا. حرر في هذا الصدد بيان الشعب الجزائري في ديسمبر 1942 الذي وقع عليها كل النواب الجزائريين وكل الشخصيات السياسية الممثلة لجمعية العلماء المسلمين وحزب الشعب، كان هذا

---

1 حميد عبد القادر ، فرحات عباس رجل الجمهورية، المرجع السابق ، ص6

2 Benjamin Stora, Zakya Daoud, op.cit, p : 44.

3 عبد الكريم بوالصفصاف، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وعلاقتها بالحركات الجزائرية الأخرى1931 – 1945 (دراسة تاريخية وإيديولوجية مقارنة)، منشورات .المتحف الوطني للمجاهد ، الجزائر1996

4 Charles – Robert Ageron: "Ferhat Abbas et l'évolution politique de l'Algérie musulmane pendant la deuxièmes guère mondiale", In ,revue d'histoire maghrébine, N°4, Juillet 1975, Tunis, 1975, p 125 .

5 الوطنية: هي وعاء الضمير الجمعي لكل تكتل بشري، ومحتوى لهذا الضمير في نفس الوقت بما يشمله من قيم وعادات وتقاليد ومقومات تاريخية وثقافية، تكيف وعي الجماعة وإرادتها في الوجود والحياة داخل نطاق الحفاظ على كيانها أي وطنها الخاص بها، والمختلفة عن الآخر، فقد أثبتت الدراسات السوسيولوجية أن لكل أمة مجموعة من الخصائص والمميزات الاجتماعية والنفسية والتاريخية والمتجانسة مع بعضها البعض حيث تعبر عن كيان تنصهر فيه الأمة، "فما يهم الناس ليس هو الايديولوجية أو المصالح الاقتصادية بل الايمان، والأسرة والدين والعقيدة، فذلك هو ما يجمع الناس وما يحاربون من أجله ويموتون في سبيله"، ومن هذا الشعور الوطني يستمد الفرد إحساسه بوطنه وانتمائه إليه والتي يشترك فيها مع جماعته. وفي حالة عدم شعور الفرد بانتمائه لجماعته نتيجة عوامل داخلية وخارجية يتولد لديه ما يمكن أن نسميه بأزمة الهوية الوطنية. أنظر:صامويل هنتجتون، صدام الحضارات، إعادة صنع النظام العالمي، ترجمة: طلعت الشايب، ط2، دون دار نشر، 1999، ص 10.

البيان بمثابة الميثاق الحقيقي بالنسبة لكل أنصار الاستقلال في تلك الفترة، وقدمها إلى الحلفاء بواسطة الممثل الشخصي للرئيس الأمريكي (روبرت مورفيRobert Murphy) وإلى حكومة "دي غول" المؤقتة بالجزائر. هذا الالتحام بين التيارات السياسية أدى إلى ميلاد (أحباب البيان والحرية).[1]

- **جريدة "المساواة–l'égalité"**: أصدرها سنة 1944 وكانت بالدرجة الأولى تقوم بالدعاية لصالح بيان الشعب الجزائري الذي قدمه فرحات عباس للحلفاء.توقفت عن الصدور بسبب حوادث 08 ماي 1945، والزج على إثرها فرحات عباس في السجن.2
- **جريدة "الجمهورية الجزائرية la république algérienne**" التي صدرت سنة 1947 ، تعبر عن مبادئ حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري الذي أسسه فرحات عباس في 16 مارس 1946 بعد إطلاق صراحه من السجن ، ومن عنوانها نجد التحول الذي عرفه الفكر السياسي لفرحات عباس بعد الحرب العالمية الثانية وهي تروج لفكرة قيام جمهورية جزائرية متحدة فدراليا مع فرنسا دون الانفصال عنها نهائيا، رافضا بذلك لسياسة الاندماج[3]، التي تجاوزتها الأحداث والظروف الوطنية والدولية التي أفرزتها نتائج الحرب العالمية الثانية، منها حوادث 08 ماي 1945، والتعنت الفرنسي في تلبية مطالب الطبقة السياسية الجزائرية والتحيز الصريح للوبي الكولوني، بالاضافة إلى خروج فرنسا منهارة اقتصاديا وعسكريا وانتقال الزعامة إلى الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي، وانتشار لموجة التحرر ، كلها عوامل جعلت فرحات عباس أكثر حدة في مطالبه، حيث تعالت دعواته إلى إقامة جمهورية متحدة مع فرنسا أي إبقاء ذلك الخيط الرفيع والمتمثل في الارتباط الجزائر فيدراليا بفرنسا دون الاستقلال التام4، وهذا من خلال رؤيته وتصوره المتمثل في إنقاذ شعبه من التخلف وسوء التسيير، وتخليصه من مخالب الاستعمار بأقل التكاليف الممكنة وبدون إراقة للدماء، والعمل على إعطاء دفع للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية في الجزائر، التي تكفل للشعب الجزائري مستقبلا تسير شؤونه بنفسه وبذلك يصبح الانفصال أمرا حتميا. ولكن من جديد اصطدم مشروع فرحات عباس بالصخرة الاستعمارية التي فضلت مصالحها المادية الضيقة على حساب كرامة وحرية الإنسان الجزائري. حيث كتب يقول "منذ سنة 1948 والى غاية 1954 ونحن نطرح المشكل الجزائر ي أمام مجلس الدولة،وأمام الحكومة ،وأمام رئيس الجمهورية والبرلمان الفرنسي ، فوجدنا أنفسنا أمام مؤامرة الدولة الفرنسية برمتها ضد شعب ضحى الكثير في سبيل تحرير فرنسا" [5]، وفي هذا السياق كتب فرحات عباس في جريدة " الجمهورية الجزائرية " مقالا جاء فيه : "إن تنازلت باريس أمام الأوليغارشيات المالية، وأظهرت ضعفها ووهنها بخصوص وعد فرنسا وإحترام القانون الفرنسي وتطبيقه،فانه لن يبقى أمام الجزائريين سوى الاختيار بين السجن أو الجبل" وهذا تصريح بتبنية لفكرة العمل المسلح المنتهج من طرف جبهة التحرير الوطني وتخليه عن العمل السلمي[6].

1 أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية ، ج3، المرجع السابق، ص 190.

2 أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج5، المرجع السابق، ص 270.

3 أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج5، المرجع السابق، ص 265.

4 Ben jamin stora , zakiya daoud,op,cit,p,180,181

5 Ferhat Abbas,la nuit coloniale ,op.,cit,p;187.

6 Ferhat Abbas,la nuit coloniale ,op.,cit,p,p,.108

ومن أجل تفعيل توجهاته وسياسته ضد الاستعمار، نجده ينفتح جهويا من خلال البعد المغاربي وإقليميا من خلال البعد العربي، حيث عمل من خلال الجريدة في تفعيل الدور المغاربي والعربي للقضاء على الاستعمار وتحقيق الرقي والتقدم للشعوب العربية. حيث أشاد ب"جبهة الوحدة والعمل لشمال إفريقيا" التي تأسست بباريس يوم 02 فيفري 1952، وثمن دورها من خلال الاشارة إليها في جريدة الجمهورية والثناء بتأسيس هذه الجبهة السياسية المغاربية.[1]

هذا الثراء الفكري لفرحات عباس من خلال كتاباته المختلفة في الجرائد والمجلات الفرنسية والجزائرية وكذا رسائله السياسية وخطاباته الدعائية أثناء الحمالات الانتخابية تلم على رجل متمكن فكريا له قدرة على تحليل الاوضاع ونقدها والتعبير عن مواقفه وتوجهاته بصراحة كما تبين لنا عن الملكة التي يمتلكها فرحات عباس في تعامله مع الاحتلال وسياسته من خلال استخدامه للقيم الجمهورية ومبادئ الديمقراطية التي تتغنى بها فرنسا. كما يعد هذا الثراء الفكري زاد للثقافة السياسية لدى فرحات عباس، وهذا سيتضح بعد التحاقه بالثورة الجزائرية وترأسه للحكومة المؤقتة الجزائرية .

2. تقارير ورسائل فرحات عباس:

قام فرحات عباس طوال مشواره السياسي سواء في فترة الحركة الوطنية أو خلال نشاطه في فترة الثورة التحريرية، بتقديم مجموعة من التقارير والرسائل سواء للسلطة الفرنسية أو لأفراد أصحاب النفوذ والقرار داخل الإدارة الفرنسية، أو لدول الحلفاء، وكذلك قدم رسائل وتقارير وخطابات أمام الدول الصديقة ومدعمة لحق الشعب الجزائري في تقرير مصيرة، وسنختار نماذج لمعرفة ما مدى تأثير القيم التي تم اكتسابها في مؤسسات التنشئة السياسية الأولى والثانوية التي احتك بها على خطاباته السياسية وكتاباته الصحفية ، أي كيف أثرت التنشئة السياسية لفرحات عباس على أفكاره ومواقفه وأرائه السياسية التي غدت ثقافته السياسة وجعلته رجل كل المراحل سواء في مرحلة النضال السياسي أو مرحلة الثورة الجزائرية .

✍ **تقرير إلى المارشال بيتان (Philippe Pétain)**[2]: أرسل فرحات عباس تقريرا إلى الماريشال بيتان يوم 10 أفريل 1941[3]. الذي يقول عنه بأنه أخر محاولة له لطلب المساواة في الحقوق في إطار الجمهورية الفرنسية، تضمن التقرير خصوصا إلغاء الولاية العامة وتعويضها بحكومة محلية وبرنامج إصلاحي قادر على تلبية رغبات ستة (6) ملايين جزائري، يتمتعون فعلا بحقوقهم السياسية والاجتماعية[4]، لأن كل محاولات الإصلاح في السابق باءت بالفشل حيث لم تستجيب الإدارة الفرنسية لمطالب المؤتمر الإسلامي، ورفض البرلمان الفرنسي المصادقة على مشروع بلوم فيوليت بسبب تعنت وتجبر الكولون وتخوفهم من فقدان امتيازاتهم في الجزائر. من خلال هذا التقرير نرى حنكة ودهاء فرحات عباس حيث حاول الضغط على حكومة فيشي[5] الضعيفة التي تقع بين مخالب الاحتلال النازي. ولكن تماطل هذه حكومة للرد على هذه المطالب إلا بعد مرور أربعة أشهر، وأمام تسارع الأحداث وتغيير موازيين القوى أثناء الحرب العالمية الثانية، جعل سقف المطالب عند فرحات عباس يزداد حيث يقول:" إن الوقت قد فات، فالجزائري المسلم ومنذ مرسوم

1 la république Algérienne éditorial, N°193, du 15 Février 1952.

2 تم نشر هذا التقرير في كتابه الشاب الجزائري (الذي أعاد طبعه سنة 1981).

3 Ferhat Abbas: Le jeune Algérien, op-cit, p 174.

4Ibid, p 02.

5 بعد سقوط باريس في لأيدي النازية في جوان 1940، انسحبت الحكومة الفرنسية منها إلى مدينة فيشي في الجنوب، وكانت برئاسة المارشال بيتان بطل معلاكة "فردان" الشهيرة وهذه الحكومة هي التي وقعت معاهدة الاستسلام مع هيتلر، أنظر: رمضان لاوند "الحرب العالمية الثانية"

كريميو، تمنح له الجنسية والمواطنة الجزائرية أكثر ضمانا وأمنا، وسعيه للتطور والتحرر أصبح منطقيا وأكثر وضوحا"[1]، هذا التصريح سبب له متاعب سياسية فيما بعد.

✍ **بيان الشعب الجزائري 10 فيفري 1943**، كان عنوانه "الجزائر أمام الصراع الدولي، بيان الشعب الجزائري" ، احتوى على خمسة أقسام، تضمنت ديباجته سرد للأحداث التاريخية التي مرت بها الجزائر منذ الاحتلال الفرنسي سنة 1830م إلى تاريخ كتابة البيان، ثم أُتبع بمطالب الأساسية للشعب الجزائري، والمتمثلة أساسا في تحقيق الاستقلال في ظل الجنسية والمواطنة الجزائرية، ووضع حد لأسطورة الجزائر الفرنسية، وبهذا يعد البيان تحولا سياسيا في مطالب الحركة الوطنية، خاصة بالنسبة للنخبة المتشبعة بأفكار وثقافة فرنسا وعلى رأسهم فرحات عباس، الذي كان يردد دائما "أنه بدون تعايش بين الفئات السكانية، وكبح جماح عنصرية الكولون، ستزول حتما الجزائر الفرنسية"[2].

يعد البيان تحولا سياسيا في مطالب الحركة الوطنية عموما، حيث عرف البيان اجماع بين كل أطياف الحركة الوطنية الجزائرية، وما اللقاء والوفاق بين الزعيمين فرحات عباس ومصالي الحاج حول البيان لذليل على ذلك3. وكان صرخة مضوية وخطوة جريئة نحو الوطنية من خلال محاكمته الصريحة للاستعمار وسياسة الإدماج وظلم وتسلط المعمرين.

اعتبر الحلفاء وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية أن القضية الجزائرية شأن داخلي يخص فرنسا وحدها. أما فرنسا اعتبرت البيان خطرا يهدد وجودها في الجزائر خاصة وهي منشغلة في الحرب العالمية[4]. وكان اللوبي الاستعمار وراء إبطال هذا البيان وتلفيق التهم لزعماء الحركة الوطنية بأنهم وطنيون ووهابيون ومتطرفون وأنهم مصدر قلق وتوتر دائمين لسياسة فرنسا.

✍ **وصيتي السياسية**[5]: جاءت في ظروف صعبة عرفها فرحات عباس، حيث حررها مع حلول سنة 1946 وهو في السجن العسكري بقسنطينة، يُلوح فيها عن اعتزاله العمل السياسي مرددا: "أنني تعبت من السياسة، منذ 25 سنة وأنا أناضل من كل أعماق قلبي ضد قوات الاحتلال التي تضطهدنا، إن قلبي قد تعب، يجب أن أتوقف، لترك المجال لرجال جدد، فالمجال هو للأجيال الصاعدة"، كما تطرق فرحات عباس إلى عدة أفكار ومواقف وأراء حول الأوضاع في الجزائر، يمكن أن نقول عنها أنها زاد لنا في معرفة أبعاد ثقافته السياسية، ونذكر منها :

- دعوته لضرورة الاهتمام بانشغالات واهتمامات الإنسان الجزائري بإخراجه من دائرة الثالوث الأسود المتمثل في الجهل والأمية والفقر وتحسين وضعيته الصحية، كما طلب من النظام الاستعماري تحرير الفلاح الجزائري، إذ يذكر في هذا الشأن "إن المشاكل في الجزائر مرتبطة بالحرية، الحرية من العبودية الدنيئة والتي تعود إلى العهد الروماني القديم، حرية 6 ملايين من الجزائريين من عمال في الفلاحة والخماسة، الذين لا يعرفون القراءة والكتابة إنهم أميين...هؤلاء البؤساء هم الذين سيفجرون نار الغضب والكراهية " .

---

1 Ferhat Abbas,la nuit coloniale ,op.,cit,p;85

2 أبو القاسم سعد الله،الحركة الوطنية الجزائرية، ج3، المرجع السابق، ص 226.

3 أبو القاسم سعد الله،الحركة الوطنية الجزائرية، ج3، المرجع السابق، ص 226

4 حميد عبد القادر، فرحات عباس رجل الجمهورية، المرجع السابق، ص 92.

5 Ferhat Abbas « Mon testament politique », manuscrit inédit, retrouvé et publié par Charles – Robert Ageron, dans la Revue Française d ' histoire d ' outre – mer, vol 81, N ° 303, 1994,p p : 187-197 .

ينظر: Charles Robert Ageron, « Un Manuscrit inédit de Ferhat Abbes : Mon testament politique », dans ; Genèse de l'Algérie Algérienne, Bibliothèque d'histoire du Maghreb (Saint Denis), édition Bouchene, 2005, pp 448-466.

- نجده في وصيته يبرأ نفسه وحزبه أحباب البيان والحرية من مجازر 08 ماي 1945 قائلا: "أوكد بشرفي، وأقسم أمام الله، أن "أحباب البيان" لا دخل لهم في أحداث سطيف، وأن أيادينا نقية من أي دم إنسان..."، كما حط جم غضبه على من حرض على هذه الأعمال قائلا: " من هؤلاء المجانين الذين يتصورون بأنهم يستطيعون بواسطة أحداث شعبية إعادة الهدوء الاجتماعي الذي حطمه الاحتلال منذ أكثر من قرن؟ ألا يرون بأن النتيجة العملية لمثل هذه السياسة هي إراقة أودية من الدم المسلمين؟" . وفي المقابل نجده يؤكد على المقاومة السلمية باللجوء إلى العدالة والشرعية في المطالبة بالحقوق !!.
- كما نجده يدافع على توجهه الليبرالي، إذ ألح فرحات عباس على ضرورة تحديث المجتمع الجزائري بنقله من مرحلة ما قبل الرأسمالية إلى مرحلة الرأسمالية ، وما تتطلبه في ذلك من تغيرات في الذهنيات وفي التفكير، بالتحرر من العقليات البالية، والتخلص من رواسب الماضي–أي الثقافة التقليدية السائدة في المجتمع الجزائري–، والتعايش مع باقي الديانات (المسيحية واليهودية) والأجناس في إطار الديمقراطية والحرية وقوانين الجمهورية[1]، حيث يذكر قائلا: "إن الدين ناقل للحضارات وخدم عصره، القبيلة وحدة بيولوجية ناقلة للحضارة في عصرها، إن اتحاد الوطني للساكنة من مختلف الأجناس والديانات، يحدد الطابع العام لتوازن العالم المعاصر، ولتوحيد هؤلاء الناس، دين آخر قد وُلد، دين الديمقراطية والحرية لكل واحد إيمانه، ولكن للجميع الانضباط الجمهوري والدفاع عن الديمقراطية" .
- أما رأيه في قضية فصل الدين عن السلطة فيؤكد ذلك من خلال قوله: "الدين قضية ضمير، وحرية الإرادة، لا يجب أن يكون الدين قمعيا، ويجب أن يعلم بحرية ولكن هنا تتوقف حدوده، لا يجب أن يتدخل الدين في الصراع الطبقي لتكوين الحكومات، قضايا الدولة هي من صلاحيات الدولة". يحدد فرحات عباس تصوره للنظام السياسي الملائم للجزائريين باعتبارهم مسلمين، من خلال المشاركة في مؤسسات الدولة التي تدير شؤونهم وتعبر عن مصالحهم وتلبيها، وتخلق في آن واحد المواطن الملازم للدولة الحديثة، التي تتطابق مع فلسفة الدولة المدنية الحديثة ومبادئها، معتمدا في ذلك على التجربة التركية في عام 1924، حيث أقام أتاتورك نموذج جديد جمع بين قوانين الدولة الأوروبية الحديثة وحال الإسلام في تركيا، أي المواطنين يمارسون حقوقهم السياسية والاجتماعية بحرية، بعيدا عن الاعتبارات الدينية والقبلية والعشائرية أو الجهوية المنافية لروح العصر ونظمه الحديثة. 2
- كما نجده يدافع على من يتبنى التوجه الشيوعي، معللا ذلك بالوضعية الاجتماعية والاقتصادية التي يعيشها الجزائري هي التي تدفعه للدفاع عن خبزه وخبز أولاده والانخراط في التنظيمات التي يختارها، رغم أنه لا يحبذ التوجه الشيوعي، لكن أنانية المحتل الغني واستسلام الجزائري الفقير، هما اللذان صنعا التفاوت الاجتماعي الذي يتغذى منه الفكر الشيوعي، كما يعلل أن انتصار الاتحاد السوفياتي مع الحلفاء ضد الدكتاتوريات (النازية والفاشية) التي أدت إلى دمار كبير للشعوب خلال الحرب العالمية الثانية، ساهم في المد الشيوعي الذي كسب الملايين من البشر لقضيتها.

---

1 ينظر كذلك الفيديو رقم : Ferhat Abbes et la guerre d'Algérie, Archive vidéo INA- You tube, a partir de la 11 eme minute

2 Charles Robert Ageron, « Un Manuscrit inédit de Ferhat Abbes op.cit, pp 448-466.

- أعطى فرحات عباس من خلال وصيته تصوره ومفهومه للعمل السياسي والأرضية الأخلاقية التي يجب أن يتمتع بها رجل السياسة، حيث يذكر: "السياسة قبل كل شيء هي قضية شرف وعلى من يمارسها أن يفي بالتزاماته ويعمل على مواجهة وعوده، ويتحكم في مستلزماته وأنانيته، وبذلك نرتقي إلى صف خدام الشعب، وليس عن طريق الخداع، والنفاق، والنية السيئة، نربي شعبا، ونحضره للمستقبل". كما نجده يؤكد على تبني الطابع الشرعي السلمي في العمل السياسي، ومن ثم استبعاد اللجوء إلى العنف الثوري، وهذا يعود إلى التنشئة السياسية التي تلقاها في المدرسة الفرنسية، كما استوحاها من فكر الزعيم الهندي مهاتما غاندي Mahatma Ghandi الذي ناد بالكفاح السلمي اللاعنفي ضد الاحتلال البريطاني لبلده .
- تطرق فرحات عباس في وصيته إلى أهمية العمل والعلم في تحرير الشعوب أذ نجده يحث الشعب الجزائري على الاجتهاد في العمل والسعي الجاد للتعلم رغم الحضر الاستعماري لهما وهذا من خلال قوله: " الشعوب لا تحتاج شيئا آخر تضيفه لغزو الحرية سوى الطاقة في العمل وحب العلم، أيها الشعب تعلم العمل، تعلم أن تكون ملتزما في العمل. إنها الخطوة الأولى لطريق الحرية. الحقيقة الأولية، أن الشعب لن يكون قويا بالعدد، ولكن بعمله ...."، كما يرى فرحات عباس أن العالم العصري أصبح ورشة واسعة، ومدرسة ضخمة يتم فيها تعلم أفكار جديدة وغرس مناهج جديدة؛ علينا مواكبة هذا التطور بالتخلص من تلك الأفكار البالية والسعي للعمل الجماعي وتحقيق الوعي الذي يمكننا من استرجاع حريتنا إذ يذكر في هذا الصدد: "لا يجب أن نؤمن بالمعجزة، بل يجب أن نؤمن بشرف العمل ونؤمن بالعلم، شعب بدون علماء وبدون تقنيين وبدون مهندسين هو شعب بلا روح، وبدون قاعدة، وحريته وهمية، فهي منعدمة ولا يمكن أن تكون".

✍ تسجيل صوتي له في ندوة صحفية بباريس، جاء بعد إطلاق صراحه من السجن في 16 مارس 1946، أين انتقل إلى فرنسا للدفاع عن نفسه من تهمة التحريض على أحداث 08 ماي 1945، قال فيه: "أنا لست مسؤولا عن أحداث 08 ماي 1945، ولا أصحابي، أتحمل المسؤولية الكاملة في قولي الحقيقة، جئت إلى باريس، وإلى البرلمان طالبا إرسال لجنة تحقيق، لكشف الحقيقة الكاملة، حول تلك الأحداث ومدبريها"[1]. كما حاور في هذا اللقاء كل من ..Albert Camus, Jean Amrouche, Kaddour Sator حول المواضيع المقترحة والتي كانت أساسها سياسة الادماج والشخصية الجزائرية، أين دافع فرحات عباس عن الثانية ومعرجا على الحل السياسي والاقتصادي الذي يمكن الجزائريين من تحقيق طموحاتهم وهو التخلص من النظام القديم قائم على أساس البطش الكولانيالي، كما أكد على ضرورة تجسيد المساواة بين الأهالي الجزائريين والفرنسيين، رافضا أن تكون الامتيازات في يد المعمرين لوحدهم، كما أكد على التمسك بالطابع السلمي والإصلاحي والعمل في إطار الشرعية القانونية والسيادة الفرنسية من أجل إنشاء جمهورية جزائرية مستقلة في إطار فيدرالي مع فرنسا. [2]

1 céderom, La guerre d ' Algérie (V2.0 Française)
2 céderom, La guerre d ' Algérie (V2.0 Française)

النداء الذي وجهه في 01 ماي 1946م للشبيبة الجزائرية الفرنسية الإسلامية[1]، وتبنى من خلالها سياسة جديدة تمثلت في الشعارات التالية: لا للاندماج –لا للأسياد الجدد – لا للإنفصال. ومما جاء في هذا النداء: ((...إن القضية هي تحرير الجزائر من نظام قديم قائم على الاستغلال الكولونيالي، لقد تركنا نهاية الطرق القديمة المعهودة لنسلك الطريق الكبير، طريق الوطن الجزائري، أعني المساواة والحرية، لا ادماجا، ولا سيدا جديد ولا انفصالا !، بل غايتنا هي ابراز شعب فتي ، يتكون تكوينا ديمقراطيا واجتماعيا... متجهز في الميدان الصناعي والعلمي، ودائب في تجديد ثقافته وأخلاقه، مشترك مع دولة قوية حرة، غايتنا هي انشاء دولة فتية تقود خطاها الديمقراطية الفرنسية... لا التشدق المنافق بالمبتدئ الجمهورية، التي كانت تلوكها ألسنة أصحاب رؤوس الأموال، ولا الأوهام، التي كانت تغذيها الشعارات الموروثة عن ماض بائد، كل هذا لم يكن في استطاعته أن يعرقل حركتنا الحكيمة وزحفنا إلى الأمام))[2]، وبهذا الاتجاه السياسي الجديد فإن فرحات عباس قد طويا المطالب الاندماجية، كما أكد على ضرورة تجسيد المساواة بين الأهالي الجزائريين والفرنسيين، رافضا أن تكون الامتيازات في يد المعمرين وأتباعهم من الجزائريين المستفدين من النظام الاستعماري من باشاغات والأغاوات... كما نجده من خلال النداء مطالبته بإنشاء جمهورية جزائرية مستقلة في إطار فيدرالي مع فرنسا. كما أكد على التمسك بالطابع السلمي والإصلاحي والعمل في إطار الشرعية القانونية والسيادة الفرنسية.[3]

مشروع القانون الذي قدمه إلى الجمعية الوطنية الفرنسية يوم 09 أوت 1946 والمتضمن مشروع دستور[4] الجمهورية الجزائرية وتأسيس حكومة جزائرية وعلم جزائري ،كوسيلة لتجنب الأسوأ، وتكون فيها شؤون الدفاع الوطني والعلاقات الخارجية تحت إشراف سلطات الإتحاد، أي ناد بالإستقلال الذاتي المحدود الصلاحيات .إلا أَّن اَّلمجلس الوطني الفرنسي رفض دراسة هذا المشروع بسبب ضغط ورفض المعمرين وناوبهم في باريس، من تقديم أية تنازلات أو إصلاحات "للأهالي "الجزائريين[5].

1الملحق رقم (09): نداء فرحات عباس إلى الشباب الجزائري الفرنسي والإسلامي

2 فرحات عباس، ليل الاستعمار، دار القصبة، 2005، ص 119. ينظرالملحق رقم (09): نداء فرحات عباس إلى الشباب الجزائري الفرنسي والاسلامي. وينظر كذلك:
Claude Collot - Jean Robert Henry, le mouvement national Algérien textes 1912-1954, édition, l' harmattan, Paris, 1978 , p : 214.

3 Slimane Chikh, L'Algérie en armes ou le temps des certitudes, Alger:O.P.U.,1981,pp.46-47.

4 تضمن مشروع "دستور الجمهورية الجزائرية" ما يلي:

المادة الأولى: تعترف الجمهورية الفرنسية للجزائر بسيادتها، وفي نفس الوقت تعترف فرنسا بالجمهورية الجزائرية، والحكومة والعلم الجزائري.

المادة الثانية: تصبح الجمهورية الجزائرية عضوا في الاتحاد الفرنسي، بصفتها دولة شريكة، وتكون العلاقات الخارجية، والدفاع الوطني مشتركا مع الجمهورية الفرنسية ذلك من صلاحيات الاتحاد الذي تعتبر الجزائر طرفا فيه.

المادة الثالثة: تتمتع الجمهورية الجزائرية بكامل السيادة في القضايا الداخلية ومن بينها الشرطة عبر كامل التراب الوطني.

المادة الرابعة والخامسة: يتمتع كل مواطن فرنسي من أصل أوروبي بالمواطنة الجزائرية، وبالتالي تكون له نفس الحقوق التي للمواطنين الجزائريين عبر كامل التراب الجزائري، بما في ذلك حق التصويت، والتوظيف وبالمقابل يتمتع كل مواطن جزائري في التراب الفرنسي بالمواطنة الفرنسية، وتكون له كذلك عبر كامل التراب الفرنسي نفس الحقوق التي للمواطنين الفرنسيين، بما في ذلك حق التصويت والتوظيف.

المادة السابعة: اللغات الرسمية في الجمهورية الجزائرية هي الفرنسية، والعربية، ويكون التعليم العام باللغتين وإجباري للجنسين....

المادة الثامنة: إن المدارس العمومية الموجودة الآن في الجزائر تبقى على حالها الراهن.

المادة التاسعة: سيبقى للحكومة الفرنسية الحق في بناء مدارس أخرى، إلا أن مصاريف هذه المدارس تتحملها الميزانية الفرنسية.

ينظر: فرحات عباس، ليل الاستعمار، دار القصبة، ص ص 122-123. /Ferhat Abbas, la nuit coloniale, op.cit, p p : 156-164

5 Ferhat Abbas, Autopsie d'une guerre, op.cit.,p.137.

✍ منشور موقع باسم فرحات عباس بعنوان "أتهم أوروبا"، حرره للدفاع عن أحباب البيان والحرية، اتهم فيه أوروبا الرأسمالية والامبريالية التي لا تهمها سوى مصلحتها، داعيا الشعب الفرنسي أن ينظر إلى بيان الشعب الجزائري وملحقة بعين الاحترام والتشجيع.[1]

✍ تقرير تحت عنوان "نظرة حول حاضر ومستقبل الجزائر"، قدمه فرحات عباس بصفته الأمين العام لحزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري في المؤتمر الأول لهذا الحزب المنعقد بسطيف أيام 25-26-27 سبتمبر 1948، وجه من خلاله نداءا ضد النظام الإستعماري، ولتحرير الشعوب المستعمرة، وإعتبر أَّنه من حقها أن تتمتع بحقها في ممارسة السيادة، وطالب بدولة جزائرية، وبجمهورية ديمقراطية إجتماعية، حيث يعيش فيها كل الجزائريين بنفس المساواة، مهما كان جنسهم،ودينهم، كما تضمن مطالب تتمثل في تحقيق تنمية شاملة في الجزائر في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مع احترام القيم الاجتماعية للشعب الجزائر، كما تضمن التقرير ضرورة إلغاء أمرية 07 مارس 1944[2]، وتأسيس جمهورية جزائرية متحدة فيدراليا مع فرنسا.[3]

✍ "النظام الاستعماري يلغي العدالة والحضارة": تقرير ألقاه فرحات عباس في المؤتمر الثاني لحزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري المنعقد بتلمسان أيام 16-17-18 سبتمبر 1949، صب جام غضبه على "بول رماديه" (Paul Ramadier)[4] الذي قال: "القانون الوحيد في العالم هو قانون القوة" وحذره من هذه السياسة القائمة على الظلم وإلغاء الآخر، ومذكرا إياه بأن الذين ساروا قبله على هذا المبدأ من أمثال "هتلر" لم يجدوا أمامهم سوى الفشل والانهيار، وفي رأي فرحات عباس أن الديمقراطية الفرنسية وحقوق الانسان وعلومها هي أعظم قوة تملكها فرنسا وعليها أن تستعملها بدل استعمال القوة إذا أرادت أن تبقى محترمة في الجزائر، وأما قوتها العسكرية وقوانينها الاستثنائية في الجزائر فإنها سوف تلاقي نفس الهزيمة التي لاقاها قبلها المستبدون أمثال "هتلر" وغيره، ومقترحا الحل على فرنسا بتطبيق مطالب حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري.[5]

✍ التدخل الممنوع ل: "فرحات عباس" في المجلس الجزائري في 1954/11/26 [6]

أكد فرحات عباس في خطابه الذي ألقائه أمام ''الجمعية الجزائرية'' في 26 من نوفمبر 1954، ومنع على إثرها من طرف النواب المحتلين من استكمال مداخلته، حيث مما جاء فيها : ((أوضح السيد وزير الداخلية بعد خطبته، التدخل الخارجي في الشؤون الجزائرية، وخاصة من الدول العربية، بكل تأكيد هذا عمل جديد، يشير إلى التطور الحقيقي لأخلاقيات المحتلين في القرون الماضية، عندما منحت أوروبا الحق لنفسها في اقتسام آسيا وإفريقيا، بدون أي اشمئزاز من

---

1 عز الدين معزة، فرحات عباس والحبيب بورقيبة دراسة تاريخية وفكرية مقارنة (1899-2000)،إشراف: عبد الكريم بوصفصاف، أطروحة لنيل درجة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، 2010/2009، ص 122.(A.W.C, IR, boite N° 13)

2 قانون منح المواطنة الفرنسية لبعض الجزائريين 07 مارس 1944، أعلنت عليه اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني برئاسة ديغول . أنظر: أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1930-1945، ج3، المرجع السابق، ص 74.

3 1er Congrès National de l'Union Démocratique du Manifeste Algérien , " Regards sur le présent et l'avenir de l'Algérie», Rapport présenté par Ferhat Abbas, Sétif, les 25,26 et 27 septembre1948, pp..10-12.

ينظر كذلك: عز الدين معزة، المرجع السابق، ص 122.

4 Paul Ramadier Président du Conseil du 22 janvier 1947 au 24 novembre 1947, Ministre de la défense nationale du 11 septembre1948 au 28 octobre 1949.

5 A.W.C, IR, boite N° 13.

6 الملحق رقم (13): مواقف (U.D.M.A) مع (F.L.N.): التدخل الممنوع ل: "فرحات عباس" في المجلس الجزائري في 1954/11/26 مأخوذ من : La République Algérienne, 3 décembre 1954.

ذلك، ولكن كان لهم دور ضد الامبراطورية التركية في حربها في اليونان، فجعلوا أنفسهم أوصياء على اليونانيين، فالشاعر الفرنسي الكبير "فيكتور هيجو" (Victor Hugo) قال لطفل يوناني: "أريد البارود والرصاص")).[1] هذه الجملة أثارت حفيظة النواب المحتليين، وعلى إثرها منع فرحات عباس استكمال خطابه، لكن قام فرحات عباس بعد 08 أيام بنشر مضمون مداخلته في جريدته "الجمهورية الجزائرية" (La République Algérienne)، ومما جاء فيه:((سوف يهزم النظام الاستعماري، لأنه ولد في دماء جماهيرنا من الفلاحين، وبلا شك، سوف ينتهي في دماء هؤلاء الأبرياء، ولكنه سوف ينتهي بأي حال من الأحوال. وسوف يموت لأنه يحمل بداخله بذور خرابه الخاص))[2]، وأردف قائلا: ((أن الشعب الجزائري هب للحرب في أول نوفمبر عام 1954 لأن رجال السياسة والمشرعين الفرنسيين قد فشلوا في ترويض المستوطنين الأوروبيين الجشعين، ولأنهم لم ينتزعوا منهم الإصلاحات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية الضرورية))[3].

لكن في نفس الوقت بقي فرحات عباس متشبثا بأفكاره السياسية القديمة، ويتضح ذلك خلال إصراره على أن هدف الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري العام UDMA هو الإبقاء على الطرح الفيدرالي لمشكلة الجزائر، حيث صرح قائلا: ((نعم نحن نقترح مبدأ الفيدرالية الذي يجعل من الجزائر جمهورية تتمتع باستقلالها الداخلي متحدة مع الجمهورية الفرنسية، وفي داخل الجمهورية الجزائرية يقام نظام يضمن لكل الأقليات ممارسة السيادة... إنني أطرح هذا الاقتراح من جديد على المسؤولين وعلى الرأي العام الفرنسي وأطلب فتح حوار واسع بين المسلمين والأوربيين لأنه أصبح من المستعجل قصد بناء مجموعة فرنسية إسلامية وأخوية))[4] . وأضاف قائلا: ((ما يزال يتمثل في الحصول التدريجي على الشخصية السياسية الجزائرية، ومن حق الجزائر أن تكون لها حكومة تتمتع بالحكم الذاتي والاتحاد مع الشعب الفرنسي، مصدر السلام والرخاء لبلدنا))، كما عارض فرحات عباس في نفس الخطبة اندلا ع الثورة التحريرية ، حيث تحدث قائلا: ((هل لابد لي أن أضيف أن حركتنا تقوم على هذه الخطة الشرعية؟ معنى ذلك أن وجود فرنسا ليس هو موضوع الخلاف، وقد ذكرت ذلك في بداية بياني؛ وأؤكده هنا، وفي وسعي أن أمضي إلى أبعد من ذلك وأقول إن الجمهورية الفرنسية الديمقراطية تبقى معنا، بين ظهرانينا، وهذا هو السلام والأمن المكفولان للجميع، ويمثل لبلدنا الرخاء الأكيد)).[5]

الأكيد)).[5]

واستمر فرحات عباس في إتباع أفكاره السياسية المبنية على "التحرر بالتطور، والقانون وبالعلم"، وانزعج بشدة من قيام الثورة الجزائرية، التي وصفها بأنها "عملية انتحارية" سوف تنتهي كما انتهى الحدث الدموي المأساوي في 8 ماي 1945، مما دفعه إلى بدل المزيد من الجهد على نشاطاته السياسية حيث قضى قرابة سنتين في الجزائر، وهو يدق أجراس الإنذار بالخطر لإعاقة ما لا يمكن إصلاحه، فإنه سافر مرارا إلى باريس من 1954إلى 1956، وفي غضون

---

1 La République Algérienne, 3 décembre 1954.

2 ينظر الملحق رقم (13). ينظر كذلك: ليلى بن عمار بن منصور، فرحات عبّاس ذلك الرجل المظلوم، ترجمة: حسين لبراش، دار الجزائر للكتب، الجزائر، 2011، ص 291. ينظر: La République Algérienne, 3 décembre 1954.

3 ليلى بن عمار بن منصور، المرجع السابق، ص ص 291-292.

4 الملحق رقم (11): مواقف (U.D.M.A) مع (F.L.N.): التدخل الممنوع ل: "فرحات عباس" في المجلس الجزائري في 1954/11/26. مأخوذ من: La République Algérienne, 3 décembre 1954. ينظر كذلك: محمد حربي، جبهة التحرير الأسطورة والواقع (1954-1962)،المصدر السابق، ص 117.

5 La République Algérienne, 3 décembre 1954.

زياراته لباريس في شهري أفريل وأوت عام 1955 أتيحت له، فرصة لقاء بعض رجال السياسة الفرنسيين البارزين مثل "منديس فرانس" (Mendes France) و"جي موليه" (Guy Mollet) و"إدجار فور" (Edgar Faure) و"بورجس مانوري" (Bourges Manoury) و"روبير لاكوست" و(Robert Lacoste) و"جاك سوستل" (Jacque Soustelle) وكان السياسي الفرنسي الوحيد الذي رفض مقابلة فرحات عباس هو الجنرال"ديغول" (De Gaulle)، الذي كان يحتقر فرحات عباس، مع أنه كان يقدر ما كان يحاول أن يفعله من أجل فرنسا. [1]

إن ما ذكره فرحات عباس في خطابه يتضمن إقرار نصوص تؤكد المساواة التامة بين المجتمعات الأوروبية، والإسلامية في الجزائر، التي ستساعد على إعطاء صفة أخرى للثورة، بل ربما أيضا أن يسوي لفترة طويلة مشكلة مستقبل الجزائر.

لكن تعنت الادارة الاستعمارية اتجاه مشروع فرحات عباس ، التي فضلت مصالحها المادية الضيقة على حساب كرامة وحرية الانسان الجزائري. دفعت برجل سياسة الاعتدال إلى تبني التوجه الثوري، وفي هذا السياق يذكر ف.إ . غرينشتاين Fred I.Greenstein : ((أن الوعي السياسي عند الفرد ينمو لما يتعرض للأحداث السياسية، ويحتك بالفاعلين الذين يؤثرون فيه، كما أن عَّملية التعلم السياسي تمتد عبر كل حياة الفرد، وخاصة لما يتولى أدوارا سياسية،كنائب في البرلمان..))[2] ،وهكذا فالوعي السياسي لفرحات عباس وإدراكه للمطالب العميقة للجماهير العامة، إزداد من خلال الأحداث السياسية التي عايشها، والمتمثلة أساسا في مجازر ماي 1945 م، والكشف عن المنطق الحقيقي للإستعمار من خلال البرلمان الفرنسي ذاته. حيث قام فرحات عباس بحل حزبه (UDMA) والتحاق بجبهة التحرير الوطني في 1956/04/20، وتبنيه للحل المسلح كخيار لحصول الشعب الجزائري على حريته وكرامته.

3. مؤلفاته

بالاضافة الى أهم التقارير والرسائل والمداخلات والخطب التي قدمها فرحات عباس خلال فترة نضاله السياسي، كان قلمه لا يجف، إذ كان مؤلفا وناقدا جريئا في المسائل والقضايا التي يطرحها وسنتطرق إلى المؤلفات[3] التي تركها لنا وهي:

1عبد القادر حميد، فرحات عباس رجل الجمهورية، المرجع السابق، ص ص 123-124.

2 Fred I.Greenstein , Children and politics,USA:Yale University Press,1965,pp..5-8.

3 -Le jeune Algérien, De la colonie vers la province, Paris, La Jeune Parque, 1931, 152p Rééd. Suivi de Rapport au Maréchal Pétain (1941), Paris, Garnier, 1981, 210p

-Pourquoi nous créons 'Union populaire algérienne, Alger, 1938.

-Manifeste d Peuple algérien, Alger, éd, Libération, 1943.

-J'accuse l'Europe, Alger, éd, Libération, 1944

-Appel à la Jeunesse française et musulmane, face au crime colonialiste et à la forfaiture et administration, Alger, 1946.

-Du Manifeste à la République algérienne, Alger, Imp Générale, 1948, 140p

-Regards sur le présent et l'avenir de l'Algérie, Alger, éd, Libération, 1949, 32p

-Le Régime colonial est la négation de la justice et de civilisation, Alger, éd, Libération, sd(1949), 40p

-Réponses de l'UDMA au Gouv. M.E. Naegelen, Alger, Ed, Libération; sd(1950), 32p avec A. Boumendjel.

- Guerre et Révolution d'Algérie, t. 1, La nuit coloniale, Paris, Julliard, 1962, 237p

-Autopsie d'une guerre. L'Aurore, Paris, Garnier, 1980, 346p" (Jean Déjeux, op-cit, p 16)

1. تأليفه لكتاب (الشاب الجزائري Le jeune Algérien) في سنة 1931، الذي نشره بمناسبة احتفال فرنسا بمئوية احتلالها للجزائر، وهو عبارة عن مجموعة من المقالات التي كتبها في فترة العشرينات، سواء من خلال جريدة الاقدام "للأمير خالد"، أو همزو الوصل لـ "فكتور سبيلمان" أو التقدم لـ"بلقاسم بن التهامي"، مكننا هذا الكتاب من معرفة الأفكار السياسية للشاب فرحات عباس في تلك الفترة، والذي تطرق من خلاله إلى الروح المسلمة والشخصية الجزائرية، وذكر أنه من العبث المساس بهذه المقومات لأنها تفضي إلى الرفض والمقاومة. كما تضمن الكتاب الأفكار الاندماجية التي نادى بها والقائمة أساسا على ربط الجزائر بفرنسا إذ يقول: "إن الجزائر أرض فرنسية، وإننا فرنسيون لنا نظام إسلامي لأحوالنا الشخصية، والمرغوب هو السير من المستعمرة إلى المقاطعة"[1]،كما نجد في صفحات الكتاب نقد لادع للسياسة الاستعمارية ولوحشية وطمع الكولون المبنية على استغلال وقمع الانسان الجزائري، مطالبا في نفس الوقت بتحقيق المساواة والغاء القوانين الاستثنائية، والنهوض بالمجتمع الجزائري في جميع مجالات الحياة الاجتماعية ، الاقتصادية والثقافية حيث يصبح مجتمعا عصريا يأخذ بأسباب المدنية الحديثة ومسلحا تسليحا تقنيا يسمح له بالاندماج بصورة فعالة في الأمة الفرنسية، مع ترك له هامش الحرية في ممارسة قيمه الثقافية والاجتماعية الخاصة به . حيث نجده يستدل بالتجربة اليابانية إذ يذكر: " ..إن جميع الشعوب تصبو، حسب ما فعله اليابان، إلى اقتفاء آثار أوروبا دون أن تضرب بمدنيتها عرض الحائط أو تتنكر لتقاليدها، إن هذه الشعوب في حاجة إلى دولة أوروبية تكون بمثابة صلة وصل بين الماضي والحاضر دون أن تطمع في استعباد الشعوب المستضعفة ..." [2] . كما حث الشاب الجزائري من خلال هذا الكتاب على نفض غبار الخمول والركود، والعمل على تطوير المجتمع الإسلامي ليلتحق بالركب الحضاري ويساعد المجتمع الجزائري الولوج في العصر الحديث، ومنافسة المجتمع الأوربي منافسة الند للند.[3]

وقد أعاد فرحات عباس طبع ونشر هذا الكتاب سنة 1981م، وألحق به رسالته التي أرسلها إلى الماريشال "بيتان" "Pétain" سنة 1941م، بهدف اطلاع الشباب الجزائري على فكرة السياسي عند بداية نضاله ضد الاستعمار وسياسته.

1 **كتاب ليل الاستعمار (La nuit coloniale)**: يعد هذا الكتاب من أهم المصادر فهو شهادة حية على أحداث الفترة الكولونيالية العنصرية وموقفها المعادي للأهالي، وممارسات الادارة الاستعمارية المجحفة في حق الجزائريين، وقد جمع هذا الكتاب بين المذكرات والدراسات التاريخية والتحليلية وهو كذلك ردا قويا على كتابات المؤرخين الفرنسيين.

2 **كتاب تشريح حرب (L'autopsie d'une guerre)**: تطرق فيه فرحات عباس إلى الأحداث التي رافقت ثورة التحرير، منها تلك الصراعات بين الفرقاء وكذلك الأخطاء التي وقعت فيها الثورة، كتصفية بعض الزعامات الوطنية.

---

1 شارل أندري جوليان، إفريقيا الشمالية تسير، المرجع السابق، ص132.

2 فرحات عباس، ليل الاستعمار، المصدر السابق، ص 91.

3المصدر نفسه، ص 91.

3 **كتاب الاستقلال المصادر (L'indépendance confisquée)**: ويعد تشخيصا لحالة الجزائر المستقلة، التي عرفت الصراعات بين الإخوة الأعداء على السلطة وتهميش وتغييب رأي الشعب ومصادرة إرادته الحرة، وفرض نظام فردي شمولي. كما تطرق فيه إلى الصراع الذي برز غداة الاستقلال ومصادرة الحريات وإبعاد الشخصيات الثورية والسياسية التي كان لها دور بارز في الحركة الوطنية والثورة التحريرية.

4 وكان آخر كتاب طبع بعد وفاته يحمل عنوان "غدا سيطلع النهار" (Demain se lèvera le jour)، كتبه وهو في الاقامة الجبرية في عهد الرئيس بومدين، وقد تنبأ فيه فرحات عباس بالعديد من الأزمات التي عرفتها الجزائر بعد وفاته. حيث تطرق إلى آفة –الإرهاب السياسي– فهو يقول: ((ها هو الإرهاب السياسي قد ظهر حتى على أبواب مدينة الجزائر والذي لا يتردد في قتل الأبرياء ويدخل بلدنا في طريق شبيه بما يحدث في لبنان))، وقد استنتج ذلك بعد الأحداث التي وقعت في منطقة الأربعاء، وقد حذر منذ ذلك الوقت من السير نحو ''حرب أهلية''. لم يصل فرحات عباس إلى هذه الفرضية التي تأكدت بعد سنوات من ذلك، من مجرد تخمينات أو شطحات رجل سياسة يريد تحقيق أغراض من وراء ذلك، بل جاءت من قبل رجل جرب الحياة السياسية لمدة تفوق 60 سنة، 40 سنة منها تحت النظام الاستعماري و20 سنة في ظل الدولة المستقلة، ولكنه قضى معظم هذه السنوات الأخيرة في المنفى أو الإقامة الجبرية .

نلاحظ من خلال هذا المنتوج الفكري والإعلامي أن الخطاب الوطني السياسي لفرحات عباس تميز بالتكيف والتغير[1]، على حسب المعطيات والرهنات كل مرحلة من مراحل نضاله السياسي، إذ في البداية كان ينكر أصلا وجود الأمة الجزائرية وربط وجود الوطنية الجزائرية بوجود الأمة الغير الموجودة تاريخيا –في نظره–، لكن في مطالبته بالاندماج طالب بالحفاظ على الأحوال الشخصية للجزائرين المسلمين. ثم انتقل –مع نهاية الحرب العالمية الثانية– من سياسة الاندماج إلى سياسة الاستقلال التدريجي على أن يتم بصفة سلمية إعتدالية أي في إطار الدستور الفرنسي. هذا التحول يعود إلى عام 1943 ومن خلال مطالب بيان الشعب الجزائري ، ونتيجة خيبة أمل في فرنسا الحضارة، وفي رفض الإدارة الفرنسية والمعمرين تقديم أية تنازلات لصالح الأهالي المسلمين، حيث فشل رجال السياسة والمشرعين الفرنسيين في ترويض المستوطنين الأوروبيين الجشعين، ولأنهم لم ينتزعوا منهم الإصلاحات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية الضرورية، كما أن مجازر 08 ماي 1945 كانت القطرة التي أفاضت الكأس حيث اتسعت الهوة بين السكان الأوروبيين والجزائريين المسلمين. فأصبحت مطالب التيارات الوطنية أكثر راديكالية ومنها مطالب فرحات عباس وتياره حركة أحباب البيان الذي كان ينادي بتأسيس جمهورية جزائرية مستقلة في الإطار الفرنسي. فمن خلال هذه الأحداث أصبح فرحات عباس يتطرق باستمرار إلى فكرة الأمة الجزائرية وأصبح يقر بوجود الوطن الجزائري. كما تميزت الفترة ما بين 1945 و1954 في نضال فرحات عباس بتعنيف وتهديد لرجال السياسة الفرنسية كقوله: "إذا بقيت نداءاتنا دون استجابة، فسوف تتجه الجزائر إلى ناحية أخرى" ، رغم هذا التحول السياسي لفرحات عباس لا يمنع من أنه كان ينشط من خلال العباءة الفرنسية ، حيث كان يهدف من خلال حزبه الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري "UDMA " البحث عن السلام

---

1 تتميز الثقافة السياسية بأنها متغيرة. فهي لا تعرف الثبات المطلق، ويتوقف حجم ومدى التغير على عدة عوامل من بينها : مدى ومعدل التغير في الأبنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ودرجة اهتمام النخبة الحاكمة بقضية التغير الثقافي، وحجم الاهتمام الذي توليه وتخصصه الدولة لإحداث هذا التغيير في ثقافة المجتمع، ومدى رسوخ هذه القيم في نفوس الأفراد. أنظر: علي الصاوي، مدخل في الاجتماع السياسي للإدارة، مكتبة نهضة الشرق:جامعة القاهرة، 1995، ص 80.

والرخاء لبلدنا من خلال الحصول التدريجي على الشخصية السياسية الجزائرية، وتكوين حكومة جزائرية تتمتع بالحكم الذاتي متحدة مع فرنسا أي لإبقاء ذلك الخيط الرفيع والمتمثل في الفيدرالية.

ومن جديد اصطدم مشروع فرحات عباس بالصخرة الاستعمارية التي فضلت مصالحها المادية الضيقة على حساب كرامة وحرية الإنسان الجزائري. ومن هنا فإن سياسة الاعتدال التي انتهجها فرحات عباس في نضاله لا تؤدي إلى تحقيق أماني الشعب الجزائري في العيش حرا على أرضه وطنه.مما دفعه إلى تبني التوجه الثوري العنيف في تحقيق مطالب الشعب الجزائري، حيث التحق بجبهة التحرير الوطني في خريف 1955 وعين عضوا بالمجلس الوطني للثورة الجزائرية فور انعقاد مؤتمر الصومام (20 أوت 1956) ثم دخل لجنة مجلس التنسيق والتنفيذ للثورة في أوت 1957. كما ترأس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من سبتمبر 1958 إلى أوت 1961. تحت حكومته شرع في المرحلة الأولى من المفاوضات الجزائرية الفرنسية المتعلقة بإلغاء وضع الجزائر كمستعمرة وتلبية حق الشعب الجزائري في تقرير المصير و الاستقلال.[1]

II. الإنتاج الفكري عند بن يوسف بن خدة

1. الصحافة

تلعب وسائل الإعلام دورا هاما في عملية التنشئة السياسية والاجتماعية، تقوم على زرع قيم ومفاهيم ومبادئ المجتمع التي يعتز بها ويدافع عنها وهي نابعة من تراثه وأصالته، وتعمل على تدعيم الاتجاهات السياسية والقيم التراثية، وخلق مواطن حر يعتز بوطنه وأمته ومدافع عنها بكل ما يملك وما يستطيع، كما أن وسائل الإعلام الجماهيرية تسعى لمواجهة الإعلام المعادي والتصدي له والحيلولة دون أفكاره الهدامة والتي عادة ما تكون موجهة من الدول والأنظمة الامبريالية إلى دول وشعوب المستعمرة، إن قيم الاستعمار وأفكاره ومعتقداته تنشر بواسطة وسائله الإعلامية الجماهيرية، محاولة منها تنظيم الضغوط الثقافية والإعلامية العدوانية المباشرة وغير المباشرة بفضل وسائل التأثر في الرأي، وهذا الواقع المرير عاشه المجتمع الجزائري مع المستعمر الفرنسي، مما دفعه إلى انتهاج الأسلوب الثوري من أجل استرجاع الذات من جديد وإعادة خلق وبناء الشخصية واستعادة الهوية القومية[2].

تختلف البنية الإعلامية لبن يوسف بن خدة عن فرحات عباس من حيث التوجه السياسي والمعتقد النضالي، حيث برز بن خدة مع بداية سنة 1945 من خلال العمل الإعلامي، أين نشط تحت مظلة حزب الشعب الجزائري ثم حركة انتصار للحريات الديمقراطية، حيث كان من طاقم محرري جريده "الحركة الجزائرية" « L'action Algérienne »[3] التي كان على رأسها "عيسات إيدير"، والتي شهدت إقبالا من طرف الجماهير فاق كل التوقعات، حيث عملت الجريدة على نشر فكرة الأمة الجزائرية وتعويد الناس عليها، كما تدعوا من خلال صفحاتها بضرورة تكوين

---

1 فرحات عباس، تشريح حرب، ترجمة: أحمد منور، المسك للنشر، الجزائر، ص ص 408-411.

2مولود زايد الطيب، التنشئة السياسية دورها في تنمية المجتمع، الطبعة الأولى، المؤسسة العربية الدولية للنشر، الأردن، 2001، ص 87-89.

3 أنشأت جريدة "الحركة الجزائرية" سنة 1942، من طرف سيد علي عبد الحميد وأخويه مصطفى وبوعلام، لأحسن حامة، عبد رحمان طالب، عيد لعجالي ومحمد لعمراوي، وقد تم طبع أول عدد من هذه الجريدة في 05 نهج النقيب "إهلر"(Ihler)، لينتقل مقرها بعد العدد الثاني إلى 18 نهج "أنفير فيل" (Anfer ville) في وسط القصبة. ينظر: الجودي بخوش، المرجع السابق، ص 24.

برلمان وحكومة جزائرية. وفي سنة 1946 شارك ضمن جريدة "الأمة الجزائرية"[1]، وقد كانت هذه الجريدة البذرة الطيبة التي أثمرت في نفسيته وتعلقه بحب الوطن، كما ترأس فريق التحرير لجريدة "الجزائر الحرة" [2]اللسان الناطق لـ (MTLD)[3].

خلال نهاية الاربعينات ترأس بن خدة لجنة الاعلام والنشر التابعة لحزب الشعب مع "الحكيم بن الشيخ الحسين" والحاج محمد شرشالي" و"امحمد بن مهل"، حيث أصبح بن خدة يشرف على تحرير عدة جرائد تابعة للحزب، على غرار جريدة "المغرب العربي"[4]، حيث كان يشرف على الطبعة الفرنسية[5]، بينما الطبعة العربية كان يشرف عليها "الحكيم بن الشيخ الحسين"[6]، "الجزائر العربية" و"الجزائر الحرة" و"صوت الجزائر"[7]، يصف لنا الحكيم بن الشيخ الحسين شخصية بن خدة من خلال العمل معه، مؤكدا بأنه رجل ملتزم؛ شجاع؛ ديمقراطي، ويتسم بالخلق الحسن، والحب الصادق للوطن والجدية في العمل الوطني، مستدلا على ذلك بانقطاعه عن الدراسة في الجامعة للتفرغ للنشاط الحزبي، مضيفا بان ثقافة بن خدة وأسلوبه وشجاعته في معالجة المشاكل والتحديات، هي التي سمحت بتوليه أسمى المسؤوليات وفي المراحل حاسمة سواء في فترة الحركة الوطنية أو الثورة التحريرية.[8]

---

1 نور الدين حاروش، مواقف بن يوسف بن خدة النضالية والسياسية ، المرجع السابق، ص 95.

2 الجزائر الحرة: صحيفة أصدرت خلفا لصحيفة الأمة، صدرت باللغة الفرنسية، كانت نصف شهرية أولا، ثم أسبوعية بعد ذلك ودام صدورها من 18 أوت 1949 إلى 06 نوفمبر 1954، تميزت بجرأتها القوية رغم توقيفها عدة مرات من قبل الإدارة الاستعمارية، وأصبحت بعد الانقسام الذي عرفته الحركة تمثل جناح المصاليين بينما أصبح للمركزيين صحيفتهم الخاصة وهي الأمة الجزائرية. ينظر: رضا مالك، الجزائر في اتفاقيات المفاوضات السرية 1958-1962، تر: فارس عضوب، د ط، دار الفرابي، ص ص 366-367.

3 باتريك إفينو؛ جون بلانشايس، حرب الجزائر ملف وشهادات، المرجع السابق، ص 64..

4 جريدة المغرب العربي: صدرت مع بداية جوان 1949 ودامت إلى نهاية 1949، صدرت أعداد منها باللغة العربية وأعداد أخرى باللغة الفرنسية، وكانت موالية للحزب.

5 نور الدين حاروش، مواقف بن يوسف بن خدة النضالية والسياسية..، المرجع السابق، ص 100.

6 نور الدين حاروش، المرجع نفسه، ص 145.

7 صوت الجزائر: تأسست في 29 نوفمبر 1953، وكانت ناطقة باللغة العربية وتوقفت بعد صدور أعداد قليلة منها، حيث حلت محلها صحيفة "صوت الشعب" بتاريخ 02 أوت 1954.

8 نور الدين حاروش، مواقف بن يوسف بن خدة النضالية والسياسية ، المرجع السابق، ص 145.

2. خطابات وتصريحات بن يوسف بن خدة

خلال تولي بن خدة مهام رئاسة الحكومة المؤقتة الجزائرية الثالثة، أدلى بعدة خطابات وتصريحات تبعا لتطور الأحداث، ساهمت بقدر كبير في التعرف على إنتاجه الفكري والسياسي، الذي سيقربنا أكثر من شخصية بن يوسف بن خدة الفاعلة أثناء الثورة التحريرية، وتمكننا من تحديد المنحى التصاعدي للثقافة السياسة لديه، حيث سينتقل من مرحلة اكتساب لمجموع المعارف واتجاهاته السياسية وانتمائه وولائه لها، إلى تحقيق الشرعية السياسية بفعل المشاركة وتعرف على مختلف مخرجاته التي سيكون لها أثر على المسار السياسي لديه.

1. أدلى بن يوسف بن خدة بأول تصريح غداة تعيينه على رأس الحكومة المؤقتة حيث قال ما نصه: **"وإن شعبنا بعد هذه المرحلة الطويلة، المليئة بالدماء، والتي أصبح في منتهاها على أبواب الاستقلال، أصبح يفكر – بعد– لا في الاستقلال و طرق إنجازه فحسب، بل، و أيضا –وبالخصوص– في مهمات ما بعد الاستقلال، و لم ينتظر إنجاز الاستقلال ليفكر في مشاكله، و يبحث لها عن الحلول، لأن ساعة الانتظار – انتظار الاستقلال– قد فات وقتها! وإن رسالة الثورة ورسالة المناضل في جبهة التحرير الوطني، وفي المقدمة أعضاء الحكومة الجديدية –هي اليوم أكثر من أي وقت مضى– في المحافظة على الشعلة الثورية، و طاقتها المتفتحة بدون انقطاع، والمحافظة على الحماس الواعي المثمر، بعد الاستقلال أكثر مما كان قبله! إن ما يجب أن نحترس منه منذ الآن هو الشعور بالراحة بعد الاستقلال، و الاستسلام للدعة و العيش الرغيد، لأن الثورة تطلب منا أن نحيا لا ان نعيش، و لأن للثورة أهدافا أبعد من الاستقلال".**[1]

2. قام بن يوسف بن خدة بإلقاء خطاب إلى الشعب الجزائري في 19 مارس 1962 على أمواج إذاعة تونس[2] ، عقب التوقيع على اتفاقيات ايفيان يوم 18 مارس ، حيث أمر بصفته رئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة بوقف إطلاق النار ومما جاء في خطابه :"**باسم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ، وبتفويض من المجلس الوطني للثورة الجزائرية ابتداء من 19 مارس 1962 على الساعة الثانية عشرة، أمر باسم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية كل قوات جيش التحرير الوطني المكافحة بوقف العمليات العسكرية والاشتباكات المسلحة على مجموع التراب الوطني** " [3] .

توجه بن خدة في بداية خطابه إلى جيش التحرير الوطني وطالبه بصفته رئيس الحكومة بوقف القتال، وكانت الاستجابة سريعة وفي حينها، هذا دليل على السلطة التي كان يتمتع بها بن خدة في تلك الفترة، بالإضافة إلى الظروف التي ساعدته على ذلك، من بينها توقيع الاتفاقية ومصادقة المجلس الوطني للثورة عليها في فيفري من نفس السنة من جهة، ومن جهة أخرى حاجة الشعب الجزائري إلى الحرية والانعتاق من قبضة الاستعمار استيطاني أثقل كاهله طوال قرن واثنين وثلاثون سنة، كلها عوامل ساعدت على استجابة جيش التحرير الوطني لهذا النداء، مع العلم أن هيئة الأركان التي تمثل الجناح العسكري رفضت الاتفاقيات وكذا التوقيع عليها. مما سيخلق بعد ذلك ما يسمى بأزمة صائفة 1962.[4]

---

1 بن يوسف بن خدة ، شهادت ومواقف، المصدر سابق، ص ص 19-20. (صحيفة المجاهد، عدد 104 بتاريخ 1961/12/11)

2 ينظر: خطاب بن يوسف بن خدة يوم النصر 19 مارس 1962 على : https://youtu.be/9pxhCPgZZko

3 بن يوسف بن خدة : اتفاقيات ايفيان، المصدر السابق، ص38

4محمد حربي، جبهة التحرير الوطني...، المصدر السابق، ص 236. ينظر: الفصل الثالث من هذه الرسالة، ص 243.

كما يتطرق في خطابه إلى محتوى اتفاقية ايفيان حيث يؤكد على أنها تتماشى مع مبادئ الثورية التحريرية، والمتمثلة أساسا في:

أولا: الوحدة الترابية للجزائر في حدودها الحالية، وهذا ما يقضي على كل محاولة مكشوفة أو متسترة لتجزئة الجزائر في الشمال أو لفصلها عن صحرائها.

ثانيا: استقلال الجزائر: إن الدولة الجزائرية ستتمتع بجميع مقومات السيادة بما في ذلك الدفاع الوطني والسياسة الخارجية، واتجاهها الخاص في الداخل وفي الخارج.

ثالثا: وحدة الشعب الجزائري التي اعترفت بها فرنسا، وبهذا تخلت عن فكرتها الاستعمارية بتجزئة الشعب الجزائري إلى فئات وطوائف .. إن الوحدة الوطنية للشعب الجزائري تدعم حضارته العربية الإسلامية التي انصهرت في المعركة من أجل الاستقلال.

رابعا: الاعتراف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بوصفها المفاوض الوحيد والممثل الحقيقي للشعب الجزائري، إن هذا الاعتراف قد فرضه الواقع ..

وهكذا فان المفاوضات التي دارت أول الأمر حول ضمانات تقرير المصير قد تطورت يشكل حاسم نحو مفاوضات عامة تشمل كل مستقبل الجزائر، حيث ستمكن الشعب الجزائري من إسترجاع استقلاله وسيادته، بعد تنظيم استفتاء فاصل ونهائي، ستختار الدولة الجزائرية بكل حرية مؤسساتها الخاصة وتسطر نظامها السياسي والاجتماعي الذي يتلاءم مع مصالحها[1].

وفي ميدان السياسة الخارجية يؤكد بن خدة أن الجزائر ستخطّ وتطبق سياستها التي ستختارها بكل حرية وبسيادة تامة .. إن هذه الدولة ستكون دولة ديمقراطية، إنها ستوقع بدون أي تحفظ على ميثاق حقوق الإنسان، وإنها ستقيم مؤسساتها على المبادئ الديمقراطية والمساواة في الحقوق السياسية بين جميع المواطنين بدون تمييز في الجنس أو الدين.

بعد ذلك يقوم بن خدة بتأبين ضحايا الثورة التحررية، الذين دفعوا ثمنا غاليا في هذه الحرب، من أجل استرجاع الوطن السليب، وإعادة الكرامة للشعب الجزائري، حيث يقول: ((رحم الله كل ضحايا الكفاح وجميع الشهداء الذين سقطوا في ميدان الشرف ليحيا الوطن الجزائري، والمجد لجرحانا الذين لا حصر لهم، والذين واجهوا قوى الاستعمار المتكالبة، وعرّضوا حياتهم للخطر..)) [2].

ثم يخص ين خدة حيز من خطابه إلى مناضلي جبهة التحرير الوطني، إذ يقول: ((المجد للمناضلين في جبهة التحرير الوطني الذين كانوا في طليعة المعركة، والمجد للمساجين والموقوفين في المحتشدات الذين تألموا في سجون الاستعمار

1 باتريك إفينو وجون بلانشايس، حرب الجزائر ملف وشهادات، ترجمة: بن داوود سلامنية، الجزء الثاني، دار الوعي، الجزائر، 2013، ص ص 268-269..

2 ينظر: خطاب بن يوسف بن خدة يوم النصر 19 مارس 1962 على : https://youtu.be/9pxhCPgZZko

.. إليكم جميعا تعلن الأمة اعترافها الأبدي، وتتخذ منكم الأجيال القادمة مثلا أعلى، وتجعل منكم ذكرى خالدة .. فبفضلكم وبفضل إخلاصكم وتضحياتكم التي لا حدّ لها، تحققت انتصارات ضخمة في طريق التحرر ..)) [1].

تناول بن خدة في جانب من خطابه إلى الكفاح البطولي الذي قام به الشعب الجزائري أمام إحدى القوات العظمى العالمية في القرن العشرين والتي كانت مدعمة من طرف الحلف الأطلسي، حيث أجبرها على أن تخلي عن مواقفها القديمة وعن حلمها بالجزائر الفرنسية، وأن تعترف بحتمية استقلال الجزائر، رغم أن الاستعمار الفرنسي لم يذخر أي جهد في سبيل ذلك، ومما جاء في خطابه نجد: ((.. لقد تجند أكثر من مليون جندي فرنسي لقهر شعبنا، واستعملوا في سبيل ذلك كل أسلحتهم العصرية من طائرات ومدافع ودبابات وسفن حربية، وبلغ بفرنسا أن أنفقت ثلاثة ملايير فرنك في اليوم في هذه الحرب، وكانت مع ذلك تستفيد من الإعانات الضخمة التي يمدها بها الحلف الأطلسي في جميع الميادين العسكرية والمالية والسياسية والمعنوية، وحاول الاستعمار الفرنسي بواسطة قسم كبير من المستوطنين الفرنسيين في الجزائر أن يتشبث بالجزائر الفرنسية .. كل هذه القوة بماذا قابلها الشعب الجزائري ؟ قابلها أولا بإيمانه بعدالة قضيته وبثقته بنفسه ومستقبله، وقابلها بإرادته التي لا تتزعزع، وعزمه على فك إعلال الاستعمار، وقابلها أخيرا وبالخصوص بوحدة صفوفه في الكفاح)).[2]

ثم تطرق بن خدة إلى صدى الإيجابي للثورة التحريرية عالميا حيث ذكر : ((إن الثورة الجزائرية قد انتزعت إعجاب الجميع، وهي اليوم تتمتع بسمعة عالمية وبتأييد عدد كبير من الأصدقاء في العالم، فإن إخواننا العرب في المغرب والمشرق، وإلى جميع الإفريقيين وإلى الأقطار الاشتراكية، وإلى شعوب العالم الثالث، وإلى الديمقراطيين في فرنسا وأوربا .. إلى كل أولئك نحن مدينون بالشكر والاعتراف بالجميل عمّا وجدنا من طرفهم من مساندة وتأييد)). [3]

كما تناول بن خدة في مضمون خطابه، إلى مساهمة الثورة التحريرية في تحرير باقي الشعوب المستعمرة، حيث يقول: ((.. وإنها قد ساهمت في تحرير القارة الإفريقية، وبرهنت من ناحية أخرى على أن أي شعب، مهما كان صغيرا، ومهما كانت وسائل كفاحه متواضعة، يستطيع أن يقف ويصمد وينتصر على الاستعمار مهما كانت قوته ..)) [4].

كما ركز بن خدة على طمأنة الأقلية الأوروبية وأن لها حقوقها في نطاق سيادة الدولة الجزائرية، وبمقتضى وضعياتهم الخاصة في بلادنا ، حيث يمنح للأوربيين في الجزائر حق الاختيار في الجنسية الجزائرية التي يطلبونها بصفة فردية وبين البقاء على جنسياتهم، وعندئذ يعاملون بمقتضى الاتفاقية الخاصة بالرعايا الفرنسيين، أما الذين يختارون منهم الجنسية الجزائرية فستحفظ لهم ثقافتهم ولغتهم ودينهم، وسيكون لهم تمثيل عادل في الشؤون العامة وخاصة في المجالس. [5]

كما وضع بن خدة الخطوط العريضة للأفاق المستقبلية للدولة الجزائرية المستقلة، حيث أكد على أن الاستقلال سيتيح لنا الانتقال من حالة التعفن الاستعماري إلى طور التحرر والاندفاع في معركة البناء الاقتصادي والتحرر

---

1 ينظر: خطاب بن يوسف بن خدة يوم النصر 19 مارس 1962 على : https://youtu.be/9pxhCPgZZko

2 نور الدين حاروش، المرجع السابق، ص 374.

3 ينظر: خطاب بن يوسف بن خدة يوم النصر 19 مارس 1962 على : https://youtu.be/9pxhCPgZZko

4 خطاب بن يوسف بن خدة يوم النصر 19 مارس 1962 على : https://youtu.be/9pxhCPgZZko

5 خطاب بن يوسف بن خدة يوم النصر 19 مارس 1962 على : https://youtu.be/9pxhCPgZZko

الاجتماعي ، وتشييد ما تهدم طيلة سبع سنوات من الحرب، وتضميد الجراح، ومقاومة البطالة والتخلف، والسعي لبناء مجتمع يكون صورة لوجه الجزائر الفتية، الجديدة، الحرة .. لهذا يطلب بن خدة من الشعب الجزائري الالتفاف حول الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من أجل تحقيق الوحدة والسيادة الوطنية وإرساء قواعد سليمة لجمهورية جزائرية ديمقراطية واجتماعية. [1]

ثم حدد السياسة الخارجية للجزائر المبنية على الحياد، حيث أكد أنه الرغم من وجود قاعدة مرسى الكبير في الجزائر، فإن الجزائر المستقلة ستبقى وفية لسياسة الحياد وعدم الانحياز التي سُطرت أخيرا في مؤتمر بلغراد، وأن الجزائر المستقلة لن تشارك في أي حلف عسكري، وستنظم دفاعها الخاص بسيادة مطلقة، وإن إقامة التوقيت المحدد لجلاء القوات الفرنسية عن الجزائر التي عانت الاحتلال الأجنبي أكثر من قرن، يعتبر نصرا مبينا. [2]

كما تطرق بن خدة إلى نوع التعاون الذي ستقيمه الدولة الجزائرية مع فرنسا، حيث أكد أنها ستقام على أساس المساواة والاحترام لسيادة كلا البلدين، وعلى المصالح المتبادلة، ويشمل هذا التعاون الميادين الاقتصادية والفنية والمالية والثقافية، وكذلك استثمار ثروات الصحراء، ويمكن قبول بلدان أخرى مجاورة ضمن هذه المؤسسة.

كما أكد بن يوسف بن خدة في خطابه على أن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ستواصل تحمل مسؤولياتها إلى أن تتكون حكومة نهائية منبثقة عن المجلس الوطني الجزائري الذي سينتخب بعد مدة قصيرة من يوم الاستفتاء. [3]

صرح بن يوسف بن خدة مبينا موقف الحكومة المؤقتة من جماعة تلمسان وهيئة الأركان، حيث قام في 30 جوان 1962 بصفته رئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة بعزل ثلاثي الأركان العامة بومدين والرائدين قايد أحمد وعلي منجلي، ومما جاء في تصريحه نجد: "...**وشهدت طرابلس ميلاد تحالف ابن بلة وبومدين، اللذين كان يجمع بينهما الحب المفرط للسلطة! و قد أصبح تحدّي بومدين لسلطة الحكومة المؤقتة يزداد يوما بعد يوم، لاسيما و قد لقي من يشجعه في تمرده عليها، وقد اضطرت هذه الأخيرة إلى اتخاذ عقوبات بشأن أعضاء هيئة الأركان العامة، وهكذا قررت عزل العقيد بومدين والرائدين قائد أحمد، و علي منجلي، وتجريدهم من رتبهم، وإن كان هؤلاء الضباط قد نجحوا في إسقاط الحكومة المؤقتة، فإنهم ألحقوا في نفس الوقت بالثورة والشعب ضربات ذات أثر طويل المدى، إنهم طعنوا شرعية السلطة طعنة كبيرة، إذ فقد الشعب غداة الاستقلال الثقة في قادته، وتصدعت وحدة جبهة التحرير الوطني، وبدل تقديم الحلول للانتقادات التي كانوا يوجهونها للحكومة المؤقتة، ساهموا في تدهور الوضع أكثر فأكثر: لقد فتحوا الطريق أمام الانتهازيين والمغامرين والإيديولوجيات الأجنبية الهدامة، استطاع عملاؤها في السنوات الأولى للاستقلال أن يتسللوا إلى دواليب الدولة والحزب، ليراقبوا الأجهزة الحيوية فيها!لقد عشت شخصيا في حياتي –كمناضل – أزمتين كبيرتين: أزمة 53–54 وأزمة صائفة 1962، وأستطيع**

1 خطاب بن يوسف بن خدة يوم النصر 19 مارس 1962 على : https://youtu.be/9pxhCPgZZko

2 خطاب بن يوسف بن خدة يوم النصر 19 مارس 1962 على : https://youtu.be/9pxhCPgZZko

3 ينظر: خطاب بن يوسف بن خدة يوم النصر 19 مارس 1962 على : https://youtu.be/9pxhCPgZZko

أن أقول بأن المتسببين في هذه، وتلك، كانوا مدفوعين قبل كل شيء بالحب المفرط للسلطة، وعبادة الذات، و لم يكونوا يخشون الله"[1].

يتبين لنا من خلال محتوى الخطاب، حدة الأسلوب الذي استعمله بن خدة، لأنه في صدد الدفاع عن الحكومة المؤقتة وعن شرعيتها، حيث قام باتخاذ إجراءات ردعية إتجاه هيئة الأركان، وكذلك قام بفتح النار على خصومه وعلى رأسهم بن بلة الذي قام بإنشاء قيادة مؤقتة له في تلمسان[2]**، حيث اتهمه بالديكتاتورية وحب السلطة، ولا يهمه الاحتكام إلى العمل المؤسساتي وفق الإطار الديمقراطي، حيث يؤكد بن خدة ذلك في تصريح آخر له عقب وصول أعضاء الحكومة لأرض الوطن، بعد إعلان الاستقلال في 03 جويلية 1962 قائلا: ((إن الإرادة الشعبية تشكل سدا منيعا في وجه الديكتاتورية العسكرية التي يحلم بها البعض، وأمام الحكم الفردي والطامحين والمغامرين والديماغوجيين))**[3] .

ثم يتطرق بن خدة من خلال تصريحه، إلى أمر مهم وهو تسلسل فئة من الانتهازيين الذين ركبوا الموجة وتمكنوا من التموقع والتوغل في مختلف مراكز اتخاذ القرار، وحملوا معهم توجهاتهم الفكرية والإيديولوجية التي ستؤثر على توجهات النظام السياسي للجزائر المستقلة.

نشير هنا أنه لم يكن هناك تجاوب كبير مع توجهات بن خدة، حيث ظهرت معارضة كبيرة له، خاصة بعد تشكيل المكتب السياسي من طرف بن بلة، إذ صرح فرحات عباس قائلا: ((وجودي إلى جانب بن بلة يعني أنني أقف إلى جانب الشرعية))[4] **، وصرح خيضر قائلا: ((أن جماعة بن خدة لم تعد لها أيه سلطة لحل الأزمة))** [5]**، هذه التصريحات وغيرها أضعفت الجهاز الحكومي، وأرجحت كفة جماعة تلمسان في تولي السلطة في الفترة المقبلة.**

أمام هذا الوضع استسلم بن خدة للأمر الواقع، وأعلن انسحابه من الساحة السياسة، حيث صرح بن خدة بعد ذلك مبينا أسباب تركه للسلطة قائلا: ((بفضل الله خمدت الحرب بين الجزائريين يومئذ وقد ساهمت شخصيا في تجنبها))[6] .

3. مؤلفاته:

قام بن يوسف بن خدة بتأليف عدة كتب هامة في تاريخ الجزائر المعاصر، ذات الطابع الأكاديمي، صدرت باللغة الفرنسية ما عدى كتاب "شهادات ومواقف"، وتم ترجمت معظمها إلى اللغة العربية، وهي كالتالي:

1. **نهاية الحرب التحرير في الجزائر "إتفاقيات إيفيان 1962"، Les accords d'Evian**، صدر في طبعته الأولى باللغة الفرنسية عن ديوان المطبوعات الجامعية بالجزائر سنة 1986، تم ترجمته إلى اللغة العربية سنة

---

1 محمد عباس، رواد الوطنية (شهادات 28 شخصية وطنية)، مرجع السابق، ص 114.

2 نور الدين حاروش، رؤساء الجزائر، دار الأمة، الطبعة الاولى، الجزائر، 2012، ص 121.

3 نور الدين حاروش، رؤساء الجزائر ،المرجع السابق، ص 383.

4 المرجع نفسه، ص 384

5 نفسه، ص 384

6 نفسه، ص 385.

1991، من طرف لحسن زغدار ومحل العين جبائلي، ومراجعة من الصديق عبد الحكيم بن الشيخ حسين. عدد صفحات الكتاب الصادر باللغة العربية 140 صفحة، وهو من الحجم المتوسط.

من خلال هذا الكتاب، يتوجه بن يوسف بن خدة بصفته رئيس للحكومة المؤقتة الجزائرية إلى الشباب الجزائري للتعرف على حقيقة مجريات اتفاقيات ايفيان التي جرت مع الطرف الفرنسي، أين يؤكد على وقوف GPRA في وجه أعته قوة استعمارية في تلك المرحلة، وكيف تمكنت من افتكاك السيادة الوطنية مع الحفاظ على الوحدة الترابية للجزائر، التي أقرها بيان أول نوفمبر، مع التنويه إلى الإبقاء على صفة المرونة في ما يخص المسائل الفرعية الوقتية التي تنتهي مع الزمن.[1]

أثناء تصفحنا للكتاب يلاحظ أن ثلثيه عبارة عن ملاحق، قدرت بـ 14 ملحق على مجموع 90 صفحة، كما شمل الكتاب تمهيد ومقدمة وثلاث عناوين رئيسية.

تناول بن خدة في العنصر الأول " أهداف جبهة التحرير الوطني وتباين وجهات النظر بين الجزائر وفرنسا"، أين طرح لنا بن خدة المرجعية التي اعتمدتها الحكومة المؤقتة في مفاوضاتها والمتمثلة أساسا في بيان أول نوفمبر الذي يؤكد على الوحدة الترابية ووحدة الأمة الجزائرية وكذا السيادة الجزائرية، وجبهة التحرير الوطني الممثل الشرعي والوحيد للشعب الجزائري، كما يتطرق بن خدة إلى توجهات فرنسا ممثلة في رئيسها ديغول خاصة بعد إقرار هذا الأخير في 16 سبتمبر 1959 بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، وإرغامه للجلوس على طاولة المفاوضات.[2]

ثم يتطرق الجزء الثاني من الكتاب إلى مختلف أطوار المفاوضات إيفيان، التي تعد من وجهة نظر بن يوسف بن خدة من أهم الاستحقاقات التي واجهت الحكومة الجزائرية المؤقتة، حيث بعد إعلان ديغول مبدأ تقرير المصير في 16 سبتمبر 1959 في خطاب مذاع ومنقول على التلفزيون، أين طرح ثلاث اختيارات: إما الاستقلال، وإما الفرنسة وإما المشاركة مع فرنسا، هذا الخيار الذي تبناه ديغول إعطاء حكم ذاتي أي السيادة المحدودة[3]، رغم المواقف المتباعدة واعتراض الحكومة المؤقتة لهذا الاستفتاء، لأنه يتعارض مع مفهوم الأمة الجزائرية المكونة من شعب واحد، وتتعارض مع قرارات مؤتمر الصومام الخاصة بمسألة المفاوضات والتحديد الدقيق لشروط وثق إطلاق النار، والمبنية أساسا في: الاعتراف بالأمة الجزائرية الموحدة وحدة لا تتجزأ، سيادة الجزائر في كل المجالات بما في ذلك الدفاع الوطني والشؤون الخارجية، إلا أنها اعتبرته منفذ ووسيلة ديمقراطية وسلمية تمكن الشعب الجزائري من تحقيق الإستقلال.[4]

ثم يعالج الكتاب في جزئه الأخير إلى نهاية المفاوضات وما نتج عنها من قرار وقف إطلاق النار في 18 مارس 1962، حيث اعتبره بن يوسف بن خدة انتصارا للشعب الجزائري ، حيث تمكن من افتكاك حريته من أعته قوة في

1 Guy Pervillé. Ben Khedda (Benyoucef) : *Les accords d'Évian*. In: *Revue française d'histoire d'outre-mer*, tome 75, n°280, 3e trimestre 1988. p. 369.

2 بن يوسف بن خدة، اتفاقيات إيفيان، المصدر السابق، ص ص 11-16.

3 المصدر نفسه، ص 17.

4 نفسه ص ص 16-28. للمزيد من الاطلاع على سير المفاوضات يرجى التوجه إلى الفصل الثالث من هذه الرسالة الذي ابتداء من ص 224.

تلك الفترة وهي فرنسا الاستعمارية، كما نوه بالموقف النضالي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية حول تشبتها بمبادئ أول النوفمبر وكفاحها من أجل الوحدة الوطنية.[1]

أما الكتاب في جزئه الخاص بالملاحق، فهو عبارة على مجموعة مهمة من الوثائق ذات الصبغة التاريخية والسياسية والتنظيمية قدمها بن خدة من أجل إعطاء الصبغة الأكاديمية للكتاب ، وإثراء موضوعه بمختلف الوثائق ذات الدلالة وتعطي أكثر مصداقية لشهادته ومواقفه. [2]

كما نجد في آخر الكتاب تسلسل تاريخي لأهم الأحداث والمحطات التي عرفها تاريخ الجزائر المعاصر من 1919 إلى غاية تاريخ 03 جويلية 1962.[3]

2. **جذور أول نوفمبر 1954، Les origines du premier novembre**، سنة 1986م صدر عن منشورات دحلب. وأعيد طبعه مع زيادة وتنقيح عام 2003. ثم طرحت طبعة أخرى باللغة العربية سنة 2012، وتحوي على 612 صفحة.

من خلال دراستنا لهذا لكتاب[4] استوقفتنا عدة حقائق تاريخية وشهادات ومواقف خاصة ببن يوسف بن خدة في الفترة التي سبقت اندلا ع الثورة التحريرية، وكان هذا الكتاب مصدرا هاما في موضوعنا،

تناول ولكن ارتأينا التطرق إلى حقيقة تاريخية –لم أتناولها سابقا في رسالتنا– تناولها الكتاب والمتمثلة في الأزمة البربرية التي عرفتها حركة انتصار الحريات الديمقراطية مع مطلع سنة 1949، وموقف بن يوسف بن خدة منها باعتباره أمينا عاما للجنة المركزية للحزب، ولما لهذه الأزمة من أثر على الثقافة السياسية للمجتمع الجزائري بصفة عامة ورجالات الثورة بصفة خاصة ومن بينهم بن يوسف بن خدة.

خصص هذا الكتاب الفصل الثاني من القسم الثاني (من صفحة 235–264) للحديث عن الأزمة البربرية[5]، والذي جاء بعنوان "أزمة النزعة البربرية في الحركة الوطنية" ، حيث يذكر بن يوسف بن خدة أن النواة الأولى للمجموعة البربرية ظهرت في سنة 1946، حيث برز بشكل واضح نفوذ العناصر اليسارية[6] المنحدرة من أصول قبائلية داخل الحركة، واستطاعت هذه العناصر السيطرة على اللجنة المركزية وعلى خلايا الحزب بفرنسا، ويذكر بن خدة أن من ابرز هذه العناصر حسين آيت أحمد واعلي بناي وعمر ولد حمودة وعلي لعمش، وبشكل خاص الطالب محند علي يحي

---

1 نفسه، ص ص 26–37.

2 بن يوسف بن خدة، اتفاقيات إيفيان، المصدر السابق، ص ص44–129

3 نفسه، ص ص 130–139.

4 اعتمدت في دراستي لهذا الكتاب على طبعة 2012.

5 تعود جذور المشكلة البربرية إلى بدايات الجمهورية الفرنسية الثالثة، حيث ركز الاستعمار الفرنسي على بلاد القبائل، أين وجه إليها إرساليات مسيحية تبشيرية وعمل على نشر التعليم بها أكثر من أية منطقة أخرى، وعمد على تأسيس بها نخبة مفرنسة تؤمن بالزعم بالأصول الرومانية والآرية للقبائل، وتعتبرهم أقرب إلى الفرنسيين وأكثر استعدادا للاندماج في الأمة الفرنسية. ينظر: مقران يسلي ،الحركة الدينية والإصلاحية في منطقة القبائل1920 ، ماجستير، قسم الفلسفة ، جامعة الجزائر ،1991 ، ص119. ينظر: الثقافة الأمازيغية في الفصل الأول من هذه الرسالة ص ص 6–7 .

6 وكان هؤلاء متأثرين بالماركسية والحزب الشيوعي ويرفضون العروبة والإسلام،، اللذين يعتبرهما حزب الشعب ثابتين رئيسيين للثوابت الوطنية. ينظر: بن يوسف بن خدة، جذوؤ أول نوفمبر، المصدر السابق، ص ص 237–238.

المعروف برشيد، الذي تمكن بدعم من واعلي بناي من أن يصبح عضوا باللجنة المركزية- الذي تربطه به علاقة قرابة- في نوفمبر 1948 ، حيث استطاع الطالب أن يحصل على بعثة من الحزب إلى فرنسا في ربيع من نفس السنة وراح يعمل لكسب المناضلين بالحزب لهذا التيار، وعند انفجار الأزمة البربرية في ربيع 1949 تمكن بأن يجعل اللجنة المديرة لنشاط الحزب بفرنسا تصدر قرارا (باستنكار خرافة الجزائر العربية المسلمة)، كما تولى رئاسة تحرير جريدة "النجم" مستغلا أعمدتها للترويج لأفكاره اللائكية.[1]

ثم تحدث الكتاب عن مبادرة اليساريون إلى إنشاء حركة شعبية القبائلية (PPK) بعد سيطرتهم المطلقة على فدرالية الحزب في فرنسا، وأقر أعضاء الفدرالية بأغلبية 28 صوتا من جملة 32 استخدام القوة ضد اللجنة المركزية، ورفض أي فكرة لاعتبار الجزائر عربية إسلامية، وعارضوا فكرة جمع التبرعات لمساعدة فلسطين بالرغم من قرارات قيادة الحزب. [2]

ثم يتناول الكتاب قرار قيادة الحزب المتمثل في ضرورة استرجاع سيطرتها على فدرالية فرنسا، وأوفدت كل من شوقي مصطفاي عضو المكتب السياسي وسعيدي الصادق المعروفة ببلاد القبائل وبعد فشل مهمتهما، انضم إليهما محمد خيضر وبلقاسم راجف-وثلاثتهم قبائليين- الذي استخدموا كل الوسائل بما فيها العنف لاسترجاع الفدرالية في شهر أفريل 1949 [3]، وبطرد المنشقين من الحزب، وهي على الأرجح عناصر مدسوسة من قبل اليسار الفرنسي لتعطيل المجهود النضالي للحركة. [4]

ويردف بن خدة في خضم حديثه على الأزمة البربرية، ان من انعكاساتها إبعاد الحسين آيت احمد[5] من رئاسة المنظمة الخاصة وتعويضه بأحمد بن بلة ، وهنا ينبغي الإشارة إلى أن القضاء على الأزمة البربرية تولت الدور الأساسي فيها عناصر قبائلية من أمثال راجف بلقاسم، كريم بلقاسم، مصطفاوي شوقي وسعيدي صادق، ضمن إستراتيجية مدروسة من قيادة الحزب..[6]

---

1 بن يوسف بن خدة، جذور أول نوفمبر، المصدر السابق، ص 241.

2 المصدر نفسه، ص 235-245 وص 525 .ينظر: محمد حربي، جبهة التحرير، المصدر السابق، ص ص 61-66.

3 مُنع الأربعة من دخول مكتب الحزب من طرف البربريست الذين صاروا يسيطرون على مركز قوة معتمدين على المغتربين من القبائل الصغرى في الدائرة التاسعة عشرة والدائرة العشرين لمدينة باريس .وفي بروفنس ناحية الجنوب الشرقي. وبفضل البشير بومعزة قاومت القاعدة هذه العناصر. وحدث الاشتباك العنيف وبعد معركة ضارية تمكن مندوبو القيادة من السيطرة على الوضع واسترداد مكاتب الحزب من البربريست بواسطة مجموعة من الفدائيين الحزبيين بقيادة بلقاسم راجف. وقام المناضلون بتطهير مقرات الحزب في سائر نواحي باريس وفرنسا من هذه العناصر واستغرق هذا التطهير ثمانية عشر شهرا من العمل الدؤوب وقرر الحزب طرد محند علي يحي وكل الذين عملوا معه أو أيدوه. كما تقرر غلق صحيفة نجم شمال إفريقيا التي كانت تصدر في فرنسا .وخلاصة ما توصل إليه الحزب من هذه المحنة أن هذه النزعة البربرية Berbérisme تعتبر عملا تدميريا للحركة الوطنية تعمل لصالح الاستعمار. وانضم معظم هؤلاء المطرودين إلى الحزب الشيوعي منهم الصادق هجريس الذي صار زعيم الحزب الشيوعي الجزائري فيما بعد.

4 بن يوسف بن خدة، جذور أول نوفمبر، المصدر السابق، ص ص 235-245 وص 525 . ينظر: محمد حربي، جبهة التحرير...، المصدر السابق، ص ص 61-66.
.66

5 يرى حسين آيت أحمد من خلال كتابه " روح الاستقلال" أن الثقافة البربرية تكمن في البحث عن المطلق (Absolue)، عن المساواة والتقدم في المجال الروحي والفكري، ورفض تجفيف الحيوية الاجتماعية والروحية للمجموعة- نلاحظ هنا استعماله لكلمة رفض دليل على أنه رجل ثائر ضد أي شكل من أشكال التعالي والسيطرة- وكذلك أن الثقافة البربرية لها القدرة على الإصغاء التي تعبر عن مبدأ الحوار وآلة تمكن من جس النبض والإحساس بآلام الشعوب، وهذه الثقافة إرث ضارب في القدم يرى أنه يجب تطويره وصقله. ينظر: حسين آيت أحمد، روح الاستقلال، المصدر السابق، ص 17..

6 حسين آيت أحمد، روح الاستقلال، المصدر السابق، ص 199 ص 208.

يذكر بن يوسف بن خدة أن غالبية المناضلون القبائل يرفضون أفكار هؤلاء التي يعتبرونها من تأسيس الاستعمار الفرنسي وكان أول من نبه إلى هذا الخطر الأستاذ أحمد بودة الذي أثار المسألة في اجتماع اللجنة المركزية في ديسمبر 1948 وهاجم البربريست فناقشه حسين آيت أحمد وبناي وولد حمودة. أما بلاد القبائل فقد قاومت هذا التيار وطهرت منه إحدى عشرة قسمة للحزب ولم تشذّ سوى قسمة واحدة وهي عين الحمام وبلغت مقاومة البربريست حدا تبادلوا فيه الرصاص حيث جرح أحد دعاته بتيزي وزو وهو علي فرحات[1].

وفي هذا الإطار صرح مصالي الحاج في مؤتمر "هورنو" عام 1954م الذي عقده في بلجيكا، قائلا: "لقد أقصيت بلا تمييز العناصر المزعجة متهما إياها بالضلوع في النزعة البربرية".

ولكن من خلال كتاب "مذكرات مكافح" الذي أصدره حسين آيت أحمد سنة 1983 تتضح الشبهات التي وجهتها القيادة اتجاهه، حيث يقول فيه: ((وفيما يخص الشباب الذين بادروا بطرح مطلب اللغة البربرية والذين وجهوا إلينا اللوم بأننا لم نستطع أو بالأحرى لم نعرف كيف نعرض هذه القضية في المؤتمر (مؤتمر حزب الشعب–حركة انتصار الحريات الديمقراطية المنعقد في فيفري 1947) أجيبهم بأننا لم نتوقف قط عن المطالبة بذلك وهويتنا البربرية رافقت حياتنا2، فكنا نعيشها، وإذا لم نر –عن خطأ بدون شك– وجوب المطالبة صراحة بحق كتابة اللغة البربرية وحق تعليمها، فإن الحزب لم يكن بوسعه عمليا أن يمنحها هذا الحق ولو أراد ذلك لم تكن له السلطة الفعلية لمنح ذلك))[3].

هذا الموقف لحسين آيت أحمد رد عليه بن يوسف بن خدة في شهاداته من خلال كتابه "جذور أول نوفمبر"، حيث يقول: ((لم أكن شخصيا، أضمر أبدا أي شكل من العداوة تجاه آيت أحمد ، وأنا أعلم أنه ناضل منذ شبابه اليافع في صفوف حزب الشعب، وأنه ينتمي إلى جيل الرواد الذين نشروا أفكار الاستقلال والمبادئ الأولية للتنظيم الثوري في منطقة القبائل وهذا مبدأ أساسي للحزب ما بين 1945م و1946م.....غير أنه كان من خلال سلوكه اليومي وأفكاره التي يجاهر بها، يميل إلى تمجيد منطقة القبائل التي هي مسقط رأسه، والتنويه بها على حساب الوطن الجزائري الذي ينبغي أن يحتل الأسبقية في سلم اهتماماته))[4].

كما ذكر بن يوسف بن خدة في نفس الكتاب "جذور أول نوفمبر" بعض الأسماء البارزة للمناضلين الذين وقفوا في وجه دعاة النزعة البربرية وساندوا توجه الحزب الشعب –حركة انتصار الحريات الديمقراطية–، أمثال: كريم بلقاسم5، عبان رمضان، عمار أعمران، عيسات إيدير، بلقاسم راجف، ثم يضيف : "أن المشاركين في

---

1 بن يوسف بن خدة، جذور أول نوفمبر، المصدر السابق، ص ص 244-245.

2 ومع ذلك نجد أن حسين آيت أحمد كان من الموقعين لميثاق جبهة التحرير الجزائر المعلن بالقاهرة يوم 17 جانفي 1955، مع كل من : أحمد بن بلة ومحمد خيضر والشيخين البشير الابراهيمي والفضيل الورثلاني والذي جاء فيه أن: –الجزائر عربية الجنس مسلمة العقيدة، فهي بالاسلام والعروبة كانت وعلى الإسلام والعروبة تعيش.–الجزائر جزء لا يتجزأ من المغرب العربي، الذي هو جزء من العالم العربي الكبير. وإن اتجاهها إلى العروبة وتعاونها مع الشعوب والحكومات والجامعة العربية أمر طبيعي. لهذا فإن انتفاضة حسين آيت أحمد في أكتوبر 1963 من خلال جبهة القوى الاشتراكية، كانت انتفاضة معارضة سياسية ولا يمكن اعتبارها تعبيرا عن الخصوصية القبلية. ينظر: .لقمان مغراوي، أزمة الهوية في السياسة التعليمية الجزائرية، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، تخصص: التنظيم السياسي والإداري، إشراف أ.د: عقيلة ضيف الله، جامعة الجزائر يوسف بن خدة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2005/2004، ص 57. ينظر كذلك: أحمد بن نعمان، الهوية الوطنية الحقائق والمغالطات، شركة دار الأمة، برج الكيفان الجزائر، 1996، ص 144. محمد حربي، جبهة التحرير الوطني: الأسطورة والواقع،المصدر السابق, ص ص 18-19.

3 حسين آيت أحمد، مذكرات مكافح، المصدر السابق، ص 106.

4بن يوسف بن خدة، جذور أول نوفمبر، المصدر السابق، ص ص 248-249.

5"كريم بلقاسم" من بين المعراضين للنزعة البربرية في 1949 ، الذي كان يردد في سائر الاجتماعات التي كان يرأسها عبر مختلف أرجاء منطقة القبائل بقوله: "إن النزعة البربرية البربرية لا يمكنها إلا أن تضر مساعينا الوطنية، إنها سلاح فتاك نضعه بأنفسنا بين أيدي عدونا الاستعمار، وفي يوم من الأيام سوف تقودنا هذه الفكرة إلى التناحر فيما بيننا نحن الذين توحدنا عقيدة واحدة"5. ولكن نجد بلقاسم كريم في سنة 1959 حسب محمد حربي كان "يطلب بتوازن بين القبيلين والعرب داخل قيادة جبهة التحرير الوطني، إذ إذ كان يحاول على منوال قادة آخرين في جبهة التحرير الوطني أن يبقى في الصف الأول باستخدام محاجة مستندة إلى الدفاع عن مصالح منطقة كانت إقليمية وسيلة للتفاوض". ينظر: شوقي عبد الكريم، دور العقيد عميروش في الثورة الجزائرية 1954، دار هومة، الجزائر، 2004، ص 52. ينظر كذلك: محمد حربي، جبهة التحرير....، المصدر

في مؤتمر الصومام بعثوا رسالة إلى إدارة فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا، يدعونها إلى شن حرب حاسمة ضد "دعاة النزعة البربرية" وغيرهم من المحرضين على "انقسام صفوف الهجرة الجزائرية".1

بينت الأزمة البربرية أنه هناك أطرافا تراهن على استغلال هذا الموضوع لتفكيك المجتمع وضربه من الداخل وبالتالي إجهاض كل عمل ثوري محتمل، كما أن نفي التمييز الديني في التعامل الاجتماعي، تبرزه الوثيقة من خلال تمسكها باحترام مبادئ الإسلام حتى لا تكون حكرا على فئة دون أخرى، على أساس أنه دين الأغلبية الساحقة في المجتمع، وبالتالي فهو عامل انصهار لمختلف الفئات كشعب وأمة وهو كذلك يكتسي دورا خاصا في صيانة ووحدة المجتمع الجزائري وكرامته. [2]

ويذكر بن يوسف بن خدة عن أزمة النزعة البربرية في حزب الشعب الجزائري .إن مهندس هذه النزعة هو الحاكم العام الفرنسي "شاتينيون" الذي أدرك أن سر قوة الحركة الوطنية الجزائرية في وحدتها فأوعز إلى المخابرات الفرنسة أن يحركوا هذه النزعة داخل حزب الشعب الذي هو العمود الفقري للحركة الوطنية. وفي رأيه فإن أخطر حاكم فرنسي هو "شاتينيون". حيث ذكر أنه ينبغي أن نفرق بين مصطلحين بربرية Berbérité ونزعة بربرية Berbérisme الأولى عنصر من تاريخنا أما الثانية فهي من صنع الاستعمار من باب فرق تسد. [3]

يؤكد بن يوسف بن خدة من خلال شهاداته أنه صيدلي خريج جامعة فرنسية تعلم بالفرنسية ولا يحسن اللغة العربية الفصحى لكنه وطني يرى أن ثوابت الجزائر هي الإسلام والعروبة واللغة العربية بلا ترسيم للأمازيغية . حيث يرى أن مفهوم العروبة لا يتأسس على اعتبارات عرقية ولا على أساس بشر، وأن ثمة شعوب سمراء لكن شديدة الارتباط بعروبتها، ضاربا بذلك مثال وهو الشعب السوداني، كما عارض بن خدة بصفته رئيس للحكومة المؤقتة المفهوم القائم على مبدأ التفرقة العرقية وقابله بمفهوم مناقض مستند على مبدأ وحدة الأمة.

ومن هنا يمكن القول أن عندما تعلى في المجتمعات قيمة الثقافة القومية يتجه الفرد بولائه نحو الدولة ككل بما يتضمنه ذلك من شعور بالمسئولية العامة وإعلاء المصلحة العامة على المصلحة الخاصة. والاهتمام بالقضايا القومية. أما فى المجتمعات التي تعلى من قيمة الثقافة المحلية يتجه الفرد بولائه إلى أسرته أو قبيلته أو جماعته الدينية أو العرقية أو اللغوية على حساب الدولة ويصاحب ذلك غياب الشعور بالمسئولية العامة والانغلاق على القضايا المحلية والذاتية.

كما تتضمن الثقافة السياسية التفاصيل الخاصة بهوية الفرد والجماعة ،لذلك يمكن القول أن الاستقرار السياسي يعتمد على الثقافة السياسية. فالتجانس الثقافي والتوافق بين ثقافة النخبة والجماهير يساعدان على الاستقرار،

السابق، ص 18. ينظر كذلك:الملحق رقم (16) رسالة من قادة المجتمعين في الصومام (كريم بلقاسم، عبان، أوعمران، زيغود، بن طوبال، سي الشريف) إلى مسؤوليي فيدرالية فرنسا يحثونهم على محاربة MNA وأصحاب النزعة البربية.

1 بن يوسف بن خدة، جذور أول نوفمبر، المصدر السابق، ص ص 533-535. ينظر الملحق رقم (16).

2 البوعبدلي المهدي ، مرجع سابق، ص2262

3 بن يوسف بن خدة، جذور أول نوفمبر، المصدر السابق، ص ص 533-535.

أما التجزئة الثقافية والاختلاف بين ثقافة النخبة وثقافة الجماهير، فإنه يشكل مصدر تهديد لاستقرار النظام السياسي[1].
وما يمكن أن نستخلصه أن الامازيغية والعروبة والإسلام تشكل معا البوثقة الأساسية لهويتنا، أي أنهم صفحتان لورقة واحدة لا يمكن تمزيق واحدة دون الأخرى2 .

3. **الجزائر عند الاستقلال –أزمة صيف 1962 : Algérie à l'indépendances, la crise de 1962** ، سنة 1997م صدر عن منشورات دحلب، عدد صفحاته 185 .

يتطرق هذا الكتاب إلى فترة مهمة من تاريخ الثورة التحريرية، وهي المرحلة التي تلت المفاوضات مع فرنسا أي بعد مارس 1962، حيث يطرح بن يوسف بن خدة في هذه الكتاب شهادته على الصراع الدائر بين الحكومة المؤقتة من جهة وهيئة الأركان وجماعة تلمسان من جهة أخرى، وكيف تمكنت هذه الأخيرة من انتزاع السلطة عن طريق القوة، ويذكر بن خدة الدافع وراء التخلي عن السلطة لجماعة تلمسان والمتمثل في الحفاظ على دماء الجزائريين، وقد قسم محتوى الكتاب إلى ثلاث أجزاء بالإضافة إلى مقدمة والخاتمة، يلي ذلك قائمة ملاحق ثرية بالوثائق ذات الدلالة تثري الفترة المدروسة وتثبت أقول صاحبها.

سلط بن يوسف بن خدة في مقدمة هذا الكتاب، على الأسباب التي دفعته إلى الإدلاء بشهادته على حدث هام في حياة الحرب التحريرية، وهذا من خلال مشاركته في حصة تلفزيونية سنة 1992 التي تناولت : "الملفات الكبرى لاتفاقيات ايفيان"، لكن حسب بن خدة أنها انحرفت عن مسارها بالتركيز على بعض الآراء الذاتية والديماغوجية، وأعاب عليها أنها لم تفتح المجال أمام الشخصيات الفاعلة في تلك المرحلة، كقادة ولايات الداخل ومعاناتهم في تموين جبهات القتال بالسلاح، مما دفعه حسب رأيه إلى تأليف كتاب يتكلم على أزمة صائفة 1962، للرد على ما ورد على لسان بعض الشخصيات التي شاركت في الحصة التلفزيونية، و كان من المفروض أن ينشر الكتاب في عام 1993، لكنه تأخر إلى غاية 1997 ، ويرجعها بن خدة إلى الظروف الأمنية الداخلية التي عاشتها الجزائر آنذاك.

تناول بن خدة من خلال الجزء الأول الصراع بين GPRA وهيئة الأركان العامة "le conflit GPRA-Etat Major Général "، وهذا بداية من تعيين المكتب السياسي خلال المجلس الوطني للثورة الجزائر بطرابلس في 27 -05 جوان 1962، وطريقة مغادرة الحكومة المؤقتة طرابلس متجهة إلى تونس، بعد الخلاف الحاد الذي كان بين بن بلة ورئيس الحكومة المؤقتة بن خدة. ثم يتطرق بن خدة في هذا الجزء على إقدامه بصفته رئيس الحكومة المؤقتة على حل هيئة الأركان العامة في 30 جوان 1962، وعدم استجابة هذه الأخيرة وقيامها بإنشاء المكتب السياسي من تلمسان وإبعاد أو تهميش شروط الحكومة المؤقتة، ذاكرا بذلك أعضاء المكتب ومهام كل عضو على حدا .[3]

كما تناول هذا الجزء من الكتاب مسألة السيادة الوطنية واللغة العربية، وكذا تطرق إلى مجمل نفقات الحكومة المؤقتة التي كان يترأسها في الفترة ما بين سبتمبر 1961 إلى غاية 30 جوان 1962، والتي قدرت بـ 11 مليار و 900 مليون فرنك قديم، أين أخذت هيئة الأركان حصة الأسد فيها بنسبة 45.81%.

1 http://www.saidaa.com/vb/showthread.php?t=2333 (Date :07/01/2013) (H : 18 :00)

2 محمد مشاطي، مسار مناضل، منشورات الشهاب، 2010، ص 167.

3 Ben youcef ben khedda , la cris de 1962, op cit, P 32.

ثم عالج الجزء الثاني من الكتاب والذي جاء تحت عنوان "اللجنة المركزية لحزب الشعب الجزائري، حركة انتصار الحريات الديمقراطية والكفاح المسلح" (La comité central du PPa-MTLD et la lutte armée)، سؤال التالي: هل كان بالإمكان إعلان الثورة قبل الفاتح نوفمبر 1954؟، ولإجابة على هذا السؤال تطرق بن خدة عن جذور أول نوفمبر، أين تناول المسار النضالي لحزب الشعب–حركة انتصار الحريات الديمقراطية منذ مؤتمر فيفري 1947م، واتخاذ إشارة العمل المسلح وإنشاء المنظمة الخاصة، كما تناول الخلاف الذي وقع مع اللجنة الثورة للوحدة والعمل التي اختارت العمل المسلح الفوري لنجد في المقابل اللجنة المركزية تفضله لكن بشكل آخر (الخلاف بين التأجيل والتعجيل).[1]

ثم تناول الوضع المالي للجنة المركزية "les finances du comité central"، حيث عرض الحصيلة المالية للجنة المركزية أثناء توليه أمانتها، وكيف يتم جمعها وصرفها، فيذكر بن خدة أن العائدات المالية تتراوح بين 3.5 و 4 مليون فرنك قديم شهريا، بالإضافة إلى قطع ذهبية بقيمة 3 ملايين فرنك مما يرفع الرصيد المالي الذي كان بحوزة اللجنة المركزية عشية أول نوفمبر 1954 إلى حوالي 10 ملايين فرنك قديم، جزء منها يأتي من قسيمة انخراط المنتخبين،خاصة مندوبي الجمعية الجزائرية، أما بقية المساهمات فكانت تأتي من اشتراكات المناضلين والمتعاطفين ، وكانت تنفق هذه المبالغ على الأعضاء الدائمين، حيث بلغت أجور المنتخبين في حدود 300 ألف فرنك شهريا عام 1954، حيث يأخذ كل عضو 30 ألف فرنك من أعضاء اللجنة التوجيهية أما مصالي الحاج فيتقاضى 40 ألف، أما الباقي يتوجه إلى خزينة الحزب. أين ينفق جزء منها على المعتقلين وأسرهم والمحامين الموكلين للدفاع عنهم، إلى جانب وسائل الاعلام، وغير ذلك من أنشطة الحزب، كما ذكر القيمة المالية التي تم دفعها إلى اللجنة الثورية للوحدة والعمل والتي تراوحت ما بين 04 إلى 05 ملايين.[2]

أما الجزء الثالث فتطرق إلى أزمة صائفة 1962 وجاء بعنوان: "أزمة 1962، أزمة إدارة" " la crise de 1962 une crise de direction" ، حيث أرجع بن خدة جذورها إلى تسيير الثورة من الخارج، بداية من لجنة التنسيق والتنفيذ مرورا بالحكومة المؤقتة الجزائرية، حيث كان يلح على دخولها إلى أرض الوطن لكي تكون قريبة من أرض الأحداث. كما تعرض إلى غياب الكفاءات التي يمكنها تسيير البلاد بعد الاستقلال، وأكد بن خدة أن جماعة تلمسان لم تنتصر نتيجة ما تحمله من أفكار سياسة وإيديولوجيا، وإنما نتيجة التعطش للسلطة.

كما أكد على الفراغ الإيديولوجي والثقافي الذي عانت منه الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية والمجلس الوطني للثورة الجزائرية، والذي انعكس سلبا على توجهات السياسة الجزائرية بعد الاستقلال، حيث أقر برنامج طرابلس وباتفاق على انتهاج النهج الاشتراكي، خلافا لتوجه الرأسمالي الذي كانت تتبناه فرنسا الاستعمارية من جهة، وتأثر بن بلة بماو تسي تونغ واشتراكية جمال عبد الناصر من جهة أخرى.

يتضح من خلال تصفحنا لهذا الكتاب أن صاحبه يريد إخلال ذمته المالية والسياسية، وتبرير مواقفه سواء أثناء توليه أمانة اللجنة المركزية خاصة فيما يخص تردده في اندلا ع العمل المسلح، أو أثناء تولية رئاسة الحكومة المؤقتة الجزائرية،

1 Ibid, P 64.
2 Ben youcef ben khedda , la crise de 1962, op cit, P P 69.70

حيث يؤكد على أن اتفاقية ايفيان تعد انتصارا للثورة الجزائرية، ويقزم في وقت نفسه معارضة هيئة الأركان لبنودها، كما يؤكد أن انسحابه من السلطة كان من أجل حقن الدماء الجزائريين وإبعاد شبح الحرب الأهلية والحفاظ على الوحدة الوطنية.

رغم هذا فإن كتاب " الجزائر عند الاستقلال –أزمة صيف 1962 " لبن يوسف بن خدة، يعد مصدر مهم في كتابة تاريخ الجزائر المعاصر، ويعد قيمة علمية رغم ذاتية صاحبه، لهذا على دارس التاريخ مقارنة ما يحمله هذا النوع من الكتب بمصادر ومراجع أخرى[1]، وهذا من أجل إثراء أي موضوع يتناول هذه الفترة من تاريخ الجزائر، وحتى يقترب الباحث بأكبر قدر ممكن من الحقيقة التاريخية .

قام رابح لونيسي بدراسة نقدية لشهادات ومذكرات التي صدرت من مجاهدين وصناع القرار في فترة الثورة التحريرية ومن بينها مؤلفات بن يوسف بن خدة، حيث يذكر أن :" ..لا ننكر ظهور العديد من الكتابات و المذكرات حول أزمة صيف 1962، وكأن الجزائري يريد أن يفهم من خلالها جذور أزمة الجزائر الحالية، لكن ما يؤسف له أن جل الكتابات في هذا الموضوع قد ظهرت على أيدي مجاهدين كانوا ضد تحالف بن بلة–بومدين، وعلى رأس هؤلاء ما كتبه بن يوسف بن خدة عام 1997 ثم علي هارون بعد خمس سنوات من ذلك دون أن ننسى لخضر بورقعة الذي أورد عنها جزء كبير في كتابه"شاهد على إغتيال الثورة"، وكأن بكل هؤلاء أرادوا بكتابتهم حول أزمة1962 القول للشعب الجزائري بأن المستقبل قد حكم لصالح موقفهم المعارض لذلك التحالف وأن خصومهم عام 1962 هم السبب فيما آلت إليه الجزائر بعد ثلاثين سنة من الإستقلال لأنهم لم يحترموا الشرعية وهم الأوائل الذين أسسوا لقاعدة الاستيلاء على الحكم بالقوة والبقاء فيه بنفس الأسلوب))[2]

عبان –بن مهيدي ومساهمتهما في الثورة الجزائرية: Aban-Ben M'hidi, leur apport à la Révolution Algérienne، صدر سنة 2000 عن منشورات دحلب.

قدم بن يوسف بن خدة من خلال هذا الكتاب مرافعة عن شخصيتي عبان رمضان والعربي بن مهيدي، واعتبرهم من مهندسي الثورة المباركة، من خلال ما قدماه في مؤتمر الصومام. كما هاجم الذين زوروا التاريخ في نظره ، وروجوا الدعايات المغرضة لتشويه صورة الزعماء الذين ضحوا بالنفس والنفيس من أجل هذا الوطن وتحرير هذا الشعب من العبودية، حيث رد مطولا على ما أورده علي كافي في مذكراته " من المناضل السياسي إلى القائد العسكري (1954–1962)" من إتهامات لهاتين الشخصيتين[3]، كما أبطل ما روجت له مخابرات عبد الناصر وبعض البعثيون

---

1 أما بشأن الكتابات الأكاديمية التي كتبت عن أزمة صائفة 1962 فنجد مثلا: كتاب قيم لصاحبه "جيلبر مينييه"Gilbert Meynier بعنوان"التاريخ الداخلي لجبهة التحرير الوطني (1954-1962) Histoire intérieure du FLN"، الذي تطرق في جزء كبير منه للصراعات داخل الثورة مع محاولته تفسير ذلك. وتكمن أهمية هذا الكتاب في اعتماده على أرشيف الجيش الفرنسي الذي وضعته مصلحة تاريخ الجيش البري الفرنسي في يد المؤرخين مؤخرا

كتاب آخر لمحمد حربي بعنوان: "questions de méthode à propos de le F.L.N mirage et réalité " الذي أعطى عدة حقائق حول الصراع الدائر في تلك الفترة.

2 رابح لونيسي, « الصراعات الداخلية للثورة الجزائرية في الخطاب التاريخي الجزائري » / *Insaniyat* ,إنسانيات [En ligne], 25-26 | 2004, mis en ligne le 02 septembre 2012, consulté le 26 avril 2015. URL : http://insaniyat.revues.org/6492

3 علي كافي، من المناضل السياسي..، المصدر السابق، ص 123.

ومن دار في فلكهم حول البطل عبان رمضان والصوماميون أمثال بن مهيدي، كريم بلقاسم، زيغوت يوسف، عميروش، الشيخ براهيم مزهودي، أوعمران، سي محمد بوقرة إلخ... رحمهم الله جميعا... [1]

يذكر بن خدة في كتابه هذا، أن عبان رمضان تعرض على غرار جميع الشخصيات الكبرى في التاريخ للتشويه حيث عاب عليه البعض "نزعته الجهوية " المعادية للعروبة والإسلام تارة و"نزعته الفاشية" تارة أخرى. بل لقد تجرأ البعض الآخر اليوم على نعته بـ"عميل للعدو" ورميه بالخيانة.[2]

4. **"الرئيس بن يوسف بن خدة شهادات ومواقف"** ، صدر عن شركة دار الأمة، سنة 2007. صدر باللغة العربية وهو عبارة عن مجموع شهاداته ومواقفه، التي أوردها في كتبه السابقة تم جمعها في هذا الكتاب، بالإضافة إلى بعض البيانات التي أصدرها أثناء التسعينات.

سنتطرق في معالجتنا لهذا الكتاب إلى موقف بن يوسف بن خدة من أحمد بن بلة، حيث تناول في الوثيقة[3] رقم 26 التي أوردها في الملحق التي تحمل محضر استماع يحمل توقيع بن بلة أول رئيس للجمهورية يتضمن تصريحاته أمام الأمن الإستعماري في العاصمة بتاريخ 12 ماي 1950م غداة القبض عليه لما كان مسؤولا أولا عن المنظمة الخاصة.

هذه الوثيقة بقدر ما هي مادة خاما تنشر لأول مرة على نطاق واسع بالجزائر بقدر ما تعبّر عن موقف بن خدة تجاه بن بلة المتباعدين في المواقف تجاه مؤتمر الصومام من جهة وتجاه عبان رمضان[4] على وجه الخصوص.

خاصة لما يأتي التعليق على الوثيقة بأن الشجاعة المعهودة في أحمد بن بلة كانت غائبة عندما القي عليه القبض[5] في 1950 بعد اكتشاف المنظمة الخاصة، أين اعترف بأشياء كثيرة دون أن يعذب كما يقول بن خدة ، وهذا ما كان سببا من أسباب الخلاف بينه وبين عبان وانتهى بإبعاده من قيادة[6] الثورة في مؤتمر الصومام.

إن القارئ لهذا النوع من الخبر يستنتج أنه كان بإمكان صاحب الكتاب ألا يذكر أمرًا مثل هذا في شهادات متباعدة زمنيا حيث اكتشاف المنظمة الخاصة كانت في 1950م بينما موقف بن بلة من مؤتمر الصومام وقراراته وأعضائه كان في 1956م وهذا ما يضع بن يوسف بن خدة في موقف غير مناسب.

---

1 Benyoucef Benkhedda, Aban-Ben M'hidi, leur apport à la Révolution Algérienne, éd Dahleb, Alger, 2000.

2 ينظر إلى موقف بن يوسف بن خدة من مقتل عبان رمضان في نفس الفصل من هذه الرسالة.

3الملحق الذي جاء في كتاب: " الرئيس بن يوسف بن خدة شهادات ومواقف "،محضر استماع الإستعماري بتاريخ 12 ماي 1950م لأحمد بن بلة، ص 132.

4التصريحات التي جاءت في حوار شاهد على العصر في قناة الجزيرة من طرف أحمد بن بلة حول عبان رمضان (أنظر موقف بن بلة).

5 قاد بن بلة هجوم بريد وهران، في أفريل من سنة 1949، أين استطاع هو وزملائه الإستلاء على 3.170.000 فرنك فرنسي ، واتجه إلى العاصمة متخفّيا بوثائق مزوّرة ، كما أمر حمّو بوتليليس قائد المنظّمة الخاصّة لوهران بتحويل الأموال من اجل نقلها للعاصمة من طرف النّائب في المجلس الوطني الفرنسي محمد خيضر و إيصالها من اجل شراء السّلاح من ليبيا و تخزينها لدى مصطفى بن بولعيد ، لكن بعد الوشاية به من طرف كوبيس..و اسمه بلحاج الجيلالي.. تمّ القبض على بن بلّة كمسؤول وطني للمنظّمة الخاصّة خلفا لآيت احمد تمّ القبض عليه في فراشه في العاصمة بتاريخ 14-05-1950 و معه سلاحه وأموال، ثمّ تمّ تحويلة لسجن البليدة بتاريخ 17-05—1950، وحكم عليه يوم 11-03-1952بالسّجن لمدة 7 سنوات، وغرامة مالية قدرت بـ120000 فرنك ، وبـ 10 سنوات محروم من الحقوق المدنية، لكن في ليلة السّبت إلى الأحد 16-03-1952 بعد أربعة ايّام من الحكم عليه نجح مع رفيقه محساس أحمد في الهروب من السّجن على السّاعة الواحدة إلى الثّالثة صباحا. ينظر : الملحق رقم (10): القبض على بن بلّة ...محاكمة بن بلّة ....هروب بن بلّة

6إبعاده من عضوية لجنة التنسيق والتنفيذ CCE 1956م.

أما النقطة الثانية فالوثيقة تؤكد أن أحمد بن بلة لم يذكر في محضر الإستماع إلى إسم خليفة بلوزداد على رأس المنظمة الخاصة وهو حسين آيت أحمد الذي لا يذكره إلاّ باسمه المستعار وهو "سي مجيد".

وقد اعتبر بن يوسف بن خدة أن "تحرير الجزائر"[1] العبارة التي جاءت في الوثيقة إفشاء السر بينما المعروف هو أن الإستقلال كان مطلبا منذ أحداث 08 ماي 1945م[2].

إن العلاقة التي كانت تجمع أحمد بن بلة و حسن آيت أحمد ومحمد خيضر تتأكد فعلا من الإعترافات التي جاءت بها الوثيقة لما يقول أحمد بن بلة "بصفتي رئيس المنظمة[3].

من خلال هذه الشهادة يتبين الخلاف الذي كان موجود بين الشخصيتين، نتيجة لعدة عوامل، أولها معارضة بن بلة لقرارات مؤتمر الصومام من بينها انضمام بن خدة لCEE، ثم العامل الثاني هو إبعاد بن خدة من السلطة في أزمة صيف 1962، حيث استولى عليها بن بلة بإيعاز من بومدين، ثم جاءت مرحلة الاستقلال التي عارض فيها بن خدة النظام القائم في الجزائر، خاصة بعد انقلاب 1965م، هذه العوامل والخلافات هي إحدى الدوافع التي أملت على بن خدة للكتابة حول أزمة 1962. وإظهار معارضته لبن بلة وجماعة تلمسان ويحملها مسؤولية المشاكل والأزمان الحادة التي عرفتها الجزائر في فترة الاستقلال والتي انعكست على الأوضاع السياسية والأمنية في التسعينات.[4]

5. الجزائر عاصمة المقاومة (1956-1957): Alger capital de la résistance، صدر عن منشورات هومة، سنة 2002.

يصف بن خدة من خلال كتابه : "الجزائر عاصمة المقاومة 1956-1957" معركة الجزائر بأنها كارثية على مستوى المنطقة المستقلة للجزائر (ZAA)، حيث شل تنظيمها السياسي، باكتشاف تواجد أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ، وكان أول ضحية العربي بن المهيدي الذي ألقي عليه القبض يوم 23 فيفري 1957، مما اطر باقي الأعضاء مغادرة العاصمة. وكان لمعركة الجزائر أثر إيجابي على الثورة، رغم انتصار الجيش الفرنسي فيها إلا أنها أصبحت معضلة تلاحق الإدارة الفرنسية على مستوى الرأي العام الفرنسي والدولي[5]. حيث يذكر بن خدة: ((معركة الجزائر ظهرت نتائجها نتائجها واضحة بقوة، إذا كانت نصرا بالنسبة لفرنسا، فليس إلا نصرا مؤقتا في كل الأحوال، بمعنى أدق كانت نصرا تتبعه وضعية مشكلة، محتواها قنابل سياسية مؤجلة الانفجار، والتي وضعت الجمهورية الفرنسية في وضعية صعبة))[6].

6. أما بالنسبة للكتب التي تحت الطبع كتابان لم تترجم إلى العربية بعد:
   - رفاق مصالي يحاكمونه.

1بن يوسف بن خدة، الرئيس شهادات ومواقف، المصدر السابق، ص257.

2وهي المجازر التي عرفتها سطيف خراطة وقالمة، راح ضحيتها 45 ألف شهيد بعد نكران فرنسا لوعودها وهي المنعرج في تاريخ الحركة الوطنية الذي أدى إلى نشأة التيار الثوري OS.

3 Mohamed Harbi, Archives de la révolution Algérienne,op.cit, p296.

4 مجلة عصور، العدد 06-07، ص 36. ينظر: رابح لونيسي, « الصراعات الداخلية للثورة الجزائرية في الخطاب التاريخي الجزائري » / *Insaniyat* ,إنسانيات [En ligne], 25-26 | 2004, mis en ligne le 02 septembre 2012, consulté le 26 avril 2015. URL : http://insaniyat.revues.org/6492

5 Ben Youcef Ben khadda, Alger Capitale de la Resistance, op.cit, pp 78-79.

6 Ibid, p 79.

- خروج لجنة التنسيق والتنفيذ.

خلاصة الفصل الرابع

لقد مكنتني دراسة الثقافة السياسية لكل من "فرحات عباس" و"بن يوسف بن خدة" ، من استخلاص جملة من النقاط نرى أنها ذات دلالة تتمثل أساسا في دراسة تنشئتهم الاجتماعية والسياسية، حيث نشأ كل من "فرحات عباس" و"بن يوسف بن خدة" في وسط عائلي ميسور، يطلق عليهم بالطبقة البرجوازية الجزائرية الصغيرة، سمحت لكل منهما الالتحاق بالمدرسة الفرنسية والتشبع بثقافتها، لكن تأثيرها كان مختلف بالنسبة لكل منهما، ففرحات عباس آمن بالقيم الفرنسية المتمثلة في الديمقراطية والحرية والجمهورية والتوجه الليبرالي، وسعى من خلال مشواره السياسي تجسيدها على أرض الجزائر، حيث جعله يتبنى خطابا نخبويا اندماجيا، متغافلا على أن فرنسا الاستعمارية ليس نفسها فرنسا المتروبول. في المقابل بن يوسف بن خدة أدرك من صغره جبروت وطغيان الاستعمار الفرنسي مما جعل تكوينه السياسي والنضالي قائما على السعي لمقاومة المشروع الاستعماري. وبهذا اختلفت التنشئة السياسية لدى الرجلين.

رغم اختلاف توجهاتهما السياسية وثقافتهما السياسة إلا أننا نجد أنهما يسعيان إلى تحقيق الحقوق السياسية والاقتصادية والثقافية للشعب الجزائري، ففرحات عباس أرادها ضمن قوانين الجمهورية الفرنسية وتحت مظلتها أي السعي إلى اندماج المجتمع الجزائري في المجتمع الفرنسي وفي الحصول على المواطنة الفرنسية وتحقيق المساواة. أما بن يوسف بن خدة أراد الاستقلال التام للجزائر عن فرنسا.

لكن الأطروحات السياسية لفرحات عباس بدأت تتقارب شيئا فشيئا مع توجهات "بن يوسف بن خدة" بداية من الحرب العالمية الثانية ومجازو 08 ماي 1945م، وخاصة بعد اندلاع الثورة الجزائرية، تخلى فرحات عباس عن توجهاته الاندماجية والتحق بالثورة ، كما التحق "بن يوسف بن خدة" بها بعد خروجه من السجن، حيث ساهم كل من منهما في تفعيل الدور المؤسساتي للثورة سواء من خلال المشاركة في لجنة التنسيق والتنفيذ والمجلس الوطني للثورة، ولكن ما يميزهما هو ترؤسهم للحكومة المؤقتة الجزائرية، إذ تجلت ثقافتهم السياسية، وشاركوا في رفع القضية الوطنية في المحافل الدولية، فاضحين أساليب الاحتلال الجهنمية وأكاذيبه وجرائمه الإنسانية في حق شعب أراد الحرية والاستقلال. كما أرغموا الطرف الفرنسي أثناء المفاوضات بقبول حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، وهذا ما تجسد من خلال التوقيع على اتفاقيات إيفيان ووقف إطلاق النار.

أما فيما يخص الصراعات التي كانت موجودة بين قادة الثورة الجزائرية، فيمكن القول إنّ "فرحات عباس" و"بن يوسف بن خدة" ترفعا عنها وغلبوا المصلحة العليا على المصلحة الشخصية، وسعوا قدر الإمكان إلى إصلاح ذات البين، دون إقحام نفسهما فيها، وهذا ما يعاب عليهما حيث كانوا سلبيين في بعض المواقف مما جعلهم محط اتهام من طرف البعض.

وما يمكن أن نستخلصه كذلك وفاء وإخلاص كل من "فرحات عباس" و"بن يوسف بن خدة" لمبادئ القيادة الجماعية، ونذرا حياتهما لخدمة الشعب الجزائري، ورفضا الولاء والزعامة الفردية، وجعلا ولاءهم للجزائر، وبهذا ساهم كل من "فرحات عباس" و"بن يوسف بن خدة" في استرجاع السيادة الوطنية.

ويبقى أن نشير إلى الظلم والتعسف الذي لحقهما بعد الاستقلال من طرف النظام القائم، حيث تم سجنهما واحتقارهما ووضعهما في الإقامة الجبرية، لكن لم يثن ذلك من عزيمتهما حيث اهتما بكتابة تاريخ الجزائر المعاصر، عبر مجموعة من المؤلفات أصبحت مصدرا مهما يرجع إليه الباحث في دراساته الأكاديمية.

خاتمة

ما يمكن أن نستخلصه من خلال موضوع بحثنا أن الكثير من رجالات الثورة الجزائرية استمدوا أفكارهم السياسية من خارج الأطر الأكاديمية (مراكز مختلفة وعديدة للفكر والتجربة السياسيين: مؤسسات تعليمية للفكر السياسي، معاهد وأبحاث، ووسائل الإعلام الجماهير...)، بل عن طريق الوسط السوسيو ثقافي (التركيبة الاجتماعية والثقافية) التي بني عليه المجتمع الجزائري، الذي يعكس جزءا كبيرا من القيم والاتجاهات السياسية المكتسبة التي ساهمت في بناء الهوية الجزائرية لدى هؤلاء الرجال. نلمس ذلك من خلال مختلف مؤسسات التنشئة السياسية من بينها: الأسرة والقبيلة التي يرجع إليها الفضل في إشباع حاجاته المادية والروحية والثقافية والسياسية، وذلك بتوفير لهم الغطاء الديني من خلال المدارس القرآنية، كذلك الثقافة الشعبية الشفوية التي ساهمت في انغماس عدد كبير من الأفراد في مؤسسات مشتركة ذات بعد جماهيري وسمات ثقافية ذات بعد وطني محض.

والملاحظ أن عملية التنشئة السياسية لدى أعضاء الحكومة المؤقتة كان لها دور متداخل، بمعنى لا يمكن القول بأن دور الأسرة مثلا يقف عند حد معين أو مرحلة معينة، لكن يمكن القول أن دور الأسرة أو غيرها يقل أو يزيد في مرحلة معينة من حياة الفرد، ففي المرحلة الأولى من حياة الفرد يبدو دور الأسرة هو الرئيس والأعظم وهكذا دواليك مع بقية المؤسسات.كما أن مؤسسات المجتمع المدني (النوادي، الجمعيات، الاتحادات العمالية والتجمعات المهنية...)، هي عبارة عن طبقات اجتماعية يستخدمها الفرد لتحديد ذاتيته وترتيب مكانته الاجتماعية، كل هذه العوامل ساهمت **في نقل الثقافة السياسية أو خلقها أو تغييرها عند أعضاء الحكومة المؤقتة الجزائرية،** سواء كانت ظاهرة أو خفية .

ويمكن أن نستخلص كذلك أنّ رغم الأفعال المنافية للمبادئ القانونية والأخلاقية الممارسة من طرف الاستعمار الفرنسي في حق الجزائريين ثقافيا والسعي إلى إدماجهم مدنيا وسياسيا... إلا أن تمسك المجتمع الجزائري بكيانه المدني، اللغوي، والديني...، كان يعكس بحق مدى تعلقه بتراثه وانتمائه الثقافي العربي الإسلامي، مما أدى إلى نشأة جيلا كاملا من الجزائريين في القرى والأرياف والمدن الجزائرية الكبرى، تربى في حضن قيمه الوطنية والحضارية كما تمسك بأصالته العربية الإسلامية، فأعطى بذلك نفسا وروحا جديدين للفرد الجزائري، بإحياء جذوته الإيمانية والعقائدية، كما رفض الإدماج وكل صور التبعية، واضطلع بمهمة حماية كيان وهوية المجتمع والأمة والذود عن الكرامة والمقدسات، فهيأ بعمله هذا الظروف الملائمة لعملية التحرير الوطني، عبر توفير شروط ميلاد جيل نوفمبر، الذي فجر الثورة في وجه العدو الفرنسي، فقضى على أحلامه أوهامه معا !؟.

وما حري بالملاحظ أنّ أعضاء الحكومة المؤقتة استكملوا ثقافتهم السياسية أثناء انشغالهم العميق في الصراعات السياسية مع المستعمر الفرنسي ومحاولة الاستجابة لمتطلبات شعبهم الشغوف للحرية والانعتاق من الاستعمار، فاستطاعوا صياغة مبادئ سياسية جديدة ضمن إطار اجتماعي أوسع، هذا ما نستشفه من خلال الثورة الجزائرية، التي جاءت كحتمية تاريخية للحيلولة دون التصفية الحضارية للأمة الجزائرية، والتي تميزت بوجود ثقافة سياسية تعبر عن مجموع الرؤى والتصورات الفكرية، السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية والدينية للشعب الجزائري، هي ثقافة سياسية وطنية تحررية ثورية،

انطلقت قاعدتها الوطنية من الأصول التاريخية المساهمة في نشأتها، وكذا من الوعي الثوري بالذات، والشعور بالهوية الحضارية القائمة على الدوافع المحفزة والموحدة للأمة الجزائرية .

وتظهر الثقافة السياسية لأعضاء الحكومة المؤقتة من خلال البعد التاريخي للثورة الجزائرية في كشف حقيقة تاريخ الاستعمار الفرنسي الذي سجل بدماء الجريمة مهامه الحضارية، وصياغة نظرة مستقبلية للحياة تجمع أصالة الماضي مع تطلعات حداثة المستقبل.

ونستنتج أيضا أن سمة الحياة السياسية الجديدة التي عبر عنها رجالات الثورة من خلال جهاز الحكومة المؤقتة، هي هذه الثقافة السياسية، التي استطاعت اختراق معطيات الاستعمار الظاهرة، ووصلوا من خلالها إلى عمقه النفسي والحضاري، الذي كان يستمد منها وجوده وقوته، فلا ثقافة سياسية بدون فهم معطيات الواقع الذي تتكون وتتشكل فيه تلك الثقافة، والواقع الذي شكل ركيزة الثوار الجزائريين هو الاستعمار نفسه، ومنه استطاعوا تجاوزه، وتجاوز المكونات النفسية والحضارية التي كونها فيهم.

كما سمح تفاعل أعضاء الحكومة المؤقتة الجزائرية داخليا وخارجيا، بوضع وتنفيذ السياسيات العامة في المجتمع الجزائري الفتي، حيث مكنتهم ثقافتهم السياسية من نقل المجتمع من النمط المفتت إلى النمط المتكامل، فالنمط الأول كان فيه أغلبية الجزائريين سلبيين في توجهاتهم السياسية نحو النظام السياسي الكولونيالي، ونحو دورهم في المجتمع وكذلك نحو الأخرين (السلطة الاستعمارية والكولون) بحيث لا يشعر الجزائريين بأنهم قادرون على التأثير في النظام السياسي كما أنهم يشعرون بالاغتراب في وطنهم ولا يثقون في الآخرين، فهو ما يجعلهم غير متعاونين معهم لأنهم غربيين عنهم، أما النمطّ الثّاني ومن خلال التعبئة الشعبية والتفاف الشعب الجزائري حول ثورته وحكومته المؤقتة، أصبح بموجبه الجزائريين ايجابيين في توجهاتهم السياسية نحو حكومتهم المؤقتة، بحيث أصبحوا مدركين بأنهم قادرون على التأثير في النظام السياسي، كما أن لهم كفاءة وفعالية عالية وهم على استعداد للتعاون مع ما يطرحه الطاقم الحكومي من أجل المصلحة العامة للشعب الجزائري. وبهذا تمكن أعضاء الحكومة المؤقتة الجزائرية من تنسيق وتكامل جهودها مع جهود أفراد المجتمع الجزائري والعمل سويا من أجل تحقيق التطور والرفاهية للمجتمع في إطار الجزائر المستقلة والحرة، وهذا التفاعل استبعد في مضمونه المواطنين الذين لا يشاركون بجهودهم لكونهم غير واعين ويغلب عليهم الخمول والسلبية، ولا يعرفون الغايات والأهداف من السياسات العامة التي تسعى السلطة التنفيذية إلى تحقيقها، وهؤلاء يدخلون ضمن الثقافة السياسية الرعوية الضيقة وهي ثقافة تقف حاجزا أمام تحقيق أهداف الثورة التحريرية، هذه الأخيرة التي تحتاج إلى مواطنين مشاركين ويتحلون بروح المواطنة، ويدركون بأن إرادة الثورة تبدأ منهم وأنهم هم جوهر الثورة ومحورها.

لهذا عمد رجالات الثورة إلى طرح ثلاث عناصر أساسية في المشاركة في الثورة، أولاها: الوعي بقضية الثورة وأبعادها، ثانيا الوعي بضرورة القضاء على الاستعمار، وثالثا: الوعي بالأساليب والأدوات المصاحبة بضرورة التغيير.

إن مشاركة المواطنين في العملية التحررية لا يمكن دفعها قدما ما لم تظهر أيديولوجيا واقعية نابعة من ظروف الواقع قادرة على جمع المواطنين وحشدهم في الوقت الذي يتطلب فيه الوضوح الفكري ووضوح الهدف، ولهذا فإن نجاح المشاركة في الثورة يتطلب موقعا إيجابيا من قبل الحكومة المؤقتة ودعما منها بوقوف أمام كافة المعوقات التي تحول دون تحقيق

الاستقلال، لأن هذه الحكومة ليست على وعي كامل بكافة الاتجاهات والبدائل وقدرتها المحدودة، وهو ما جعل جهودها تستدعي جهود ومشاركة القطاعات العريضة من أفراد المجتمع.

لعبت الحكومة المؤقتة الجزائرية دورا هاما في التنشئة السياسية ورفع مستوى الوعي السياسي لدى أفراد المجتمع الجزائري، من خلال التعبئة والتثقيف السياسي لدى أعضائها ساهمت في رفع مستوى الوعي لدى أفراد المجتمع، من خلال دمجهم في العمل الثوري الذي يعد هدفا ووسيلة في نفس الوقت، أين تم بناء استراتيجية يتأتى من خلالها تدريب المواطنين على الأسلوب الثوري، وفي التعرف على الحاجات والمشكلات وكيفية حلها، وبالتالي تنمية قدراتهم على الاعتماد على أنفسهم، كما تعد استراتيجية لتعديل السلوك، فعن طريق المشاركة في مختلف التنظيمات والمؤسسات الثورية يتغير السلوك الفردي ويتحول إلى سلوك تنظيمي يتفق مع القيم والمعايير التي يضعها هذا التنظيم، ويتطلبها مع الأعضاء المنتمين إليه فهو يتطلب من الفرد المشارك أن يعدل من سلوكه ويتفق مع تلك القيم والمعايير.

كما تبلورت الثقافة السياسية لدى أعضاء الحكومة المؤقتة كذلك من خلال مختلف المواثيق والمراسيم الثورية سواء في بيان أول نوفمبر الذي نادى بالاستقلال التام عن فرنسا وبتأسيس جمهورية جزائرية ديمقراطية شعبية في إطار المبادئ الإسلامية، كما أكد البيان بأن السيادة ملك للشعب، وهذا ما أكده العربي بن المهيدي بمقولته: "**ألقوا بالثورة إلى الشارع يحتضنها الشعب**"، أراد بن المهيدي تمرير رسالة مفادها أننا لسنا الوحدين على الساحة، ولسنا وحدنا في الميدان فكل الشعب الجزائري معنا، مما حولها فعلا من ثقافة سياسية ضيقة وتابعة فرضها المستعمر إلى ثقافة سياسية مشاركة، فسحت المجال للجميع سواء أفراد أو كيانات سياسية أو إصلاحية بالالتحاق بالثورة والانضمام إلى جبهة التحرير الوطني، كما أنهم رسخوا مبدأ القيادة الجماعية التي بقيت على المحك طوال فترة النضال سواء في مرحلة النضال السياسي أو في مرحلة الكفاح المسلح.

كما تجلت الثقافة السياسية من خلال ميثاق الصومام، الذي حدد مشروع مجتمع قائم على قيم العمل والانضباط والتنظيم، كما سهم مؤتمر الصومام في إثراء الثقافة السياسية لرجالات الثورة من خلال نشاط جبهة التحرير على المستويين الداخلي والخارجي، وحولها إلى حركة مفتوحة أمام مختلف التيارات ، التي التحق أنصارها بالمسار الثوري دون أن يقدموا أي دليل على تخليهم عن إيديولوجيتهم السابقة، وهذا ما خلق تنوع في التوجهات السياسية لدى رجالات الثورة، سوف يخلق صراعا كان في بدايته صحي، ولكن سرعان ما أدى إلى تناقضات داخلية، وبهذا فإن سوف نشهده في فترة الاستقلال باستمرار المشاكل الإيديولوجية الأمر الذي حال دون استقرار الجزائر سياسيا واجتماعيا واقتصاديا.

أعطى عمل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بعدا إقليميا وعالميا للثقافة السياسية، حيث نسجل انتصاراتها في المعركة الدبلوماسية والسياسية، فبعد الاعتراف بها من قبل عدد كبير من دول العالم واحتلالها لمكانة بارزة في وسط المجموعة الإفريقية الآسيوية، استطاعت أن تتوصل إلى تحقيق استقلال الجزائر في ظل المبادئ والسيادة الكاملة ووحدة الشعب الجزائري، غير أن عملها نحو الداخل وخاصة على الصعيد العسكري عرف صعوبات كبيرة حيث لم تتمكن من

توفير السلاح اللازم للثورة بالكمية المطلوبة، وذلك رغم الأطر التنظيمية المختلفة التي أنشأتها وعلى رأسها قيادة الأركان العامة التي انقلبت على الحكومة وتوجهت لمعارضتها على الرغم من أنها هيئة تابعة لها وفق قرار تشكيلها.

وساهمت الحكومة المؤقتة في بلورة وتنمية الثقافة السياسية لدى رجالات الثورة، فخلال سلسلة الاجتماعات والمداولات التي عقدتها الحكومة أمكننا الوقوف على الاتجاهات والمشارب السياسية، حيث نجد الليبرالي، والاشتراكي وحتى الإسلامي، وأن القيم الاجتماعية والسياسية، المتمثلة في البعد الحضاري والقيم الوطنية كانت موجودة من خلال مختلف أطوار نشاط الحكومة، كما أن حرية التعبير والنقاش وإبداء الآراء كانت سائدة بين أعضاء الحكومة على الرغم من استئثار الباءات الثلاث (بن طوبال، بوصوف، بلقاسم) بقوة التأثير عند صنع القرار، ومن المظاهر الدالة على الثقافة السياسية لدى الحكومة المؤقتة الجزائرية هو تمثيلها العميق للإرادة الشعبية، وهذا ما نستشفه من خلال استجابة الشعب الجزائري للنداءات التي دعته فيها إلى دعم المفاوضين بالمظاهرات كما كان عليه الحال في مظاهرات الفاتح نوفمبر 1961م، ومن المظاهر الثقافة السياسية نجد البعد الإنساني لعمل الحكومة المؤقتة والمتمثل في توقيعها على اتفاقية جنيف لحقوق الإنسان، فكانت الحكومة الوحيدة التي وقعت على هذه الاتفاقية دون أن تكون مستقلة، وبهذا يمكننا القول أن الحكومة المؤقتة رسخت القيم والاتجاهات السياسية والاجتماعية للشعب الجزائري عبر مسيرتها التي دامت أربع سنوات رغم ظروف الثورة الصعبة، واستطاعت أن تحقق الحرية والاستقلال للشعب الجزائري.

كما اتجه قادة الثورة في التفكير لمرحلة ما بعد الاستقلال، بوضع برنامجا ومنهاجا للثورة الجزائرية المستقلة، والمتمثل في تحقيق الثورة الديمقراطية الشعبية، الذي عرف ببرنامج طرابلس، وهو الذي أخد فيما بعد تسمية "ميثاق طرابلس" الذي حدد معالم السياسة العامة والتوجه السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدولة الجزائرية.

ومن خلال ميثاق طرابلس يتضح عمق التدمير الذي لحق بمكونات الثقافة السياسية للشعب الجزائري التي استطاع من خلالها افتكاك حريته واستقلاله من أعته استعمار في العصر الحديث، والذي أثر على ظروف تشكل الملامح الأولى للمسألة الوطنية، ومن ثم على كيفية تصور المسألة الاجتماعية، حيث قامت فئة من قادة الثورة بفرض تصورها الخاص للمفاهيم والأساليب التي يدار بها الحكم، ومعالم النظام السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي والثقافي للدولة الجزائرية المستقلة دون الرجوع إلى الشعب والاحتكام إليه، وبهذا فإن انطلاق سيرورة الاستقلال تشكلت وفق محكمات ومحددات خاصة، تبلورت ضمن ظروف حرب، وترسخت بعد أن غذّتها الطموحات الفردية والزعامات المتعددة.

مهما يكن فقد حصل ميثاق طرابلس بالإجماع على إقرار الشرّعية الثّورية، برفض مجال التعددية السياسية والفكرية، وتحويل جبهة التحرير الوطني إلى حزب طلائعي حاكم ووحيد، وتبنى النظام الاشتراكي كمنهج للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والفكرية، كأول نص نظري للجبهة في بداية الاستقلال، فسدَّ الفراغ الإيديولوجي، بوضع مشروع مجتمع للمستقبل، كشف عن كثير من الأمور الحسّاسة، وساهم نص البيان في التنبيه للكثير من الأخطاء الإستراتيجية في العلاقة بين السلطة والمجتمع، والشخصية والثقافة الوطنية، وهي أمور على غاية من الأهمية والفائدة حتى بالنسبة لسلوكنا الراهن وفي المستقبل.

أمّا فيما يخص مقومات الشّعب الجزائري الثّقافية والحضارية وثوابت الأمة، التي هي منبع أي ثقافة سياسية، فإن مشروع طرابلس لم يراع هذا، إذ نجده حيد الكثير منها مقترحوه الذين انساقوا وراء شعارات الساعة وأخضعوه لذاتيتهم المتأثرة بالثقافة الأوروبية الشرقية وطبعوه بمفاهيم وقيم غريبة عن المجتمع الجزائري العربي الإسلامي، فوقع فصم وحدثت قطيعة بين ما يمكن تسميته بمقتضيات الحال أو بضرورة الواقع وقيم المجتمع وثوابت الأمة.

وتوصلنا من خلال بحثنا أنّ عملية تفعيل الثقافة السياسية اتضحت معالمها أثناء المرحلة الأول من الاستقلال، وهي فترة البناء في جميع المجالات السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية إذ نجد أنّ الثقافة السياسية لرجالات الثورة –الذين حملوا مشعل البناء– اصطدمت بوجود هيكل إداري موروث من الإدارة الفرنسية بالجزائر وظهور شرائح اجتماعية تعبر عن تطلعاتها وتخدم أهدافها بغض النظر إن كان متطابقة مع أهداف الثورة أو لا، مما خلق واقع من الصعب على القيادات الثورية تصفيتها أو الحد من نفوذها، لا سيما أن أغلب رواد الثورة كانوا في حقيقة الأمر يفتقدون إلى التكوين السياسي والخبرة —وهذا باعتراف أحمد بن بلة– في التسيير الإداري والممارسات اليومية لشؤون الحكم، فثورة البناء والتشييد، وإدارة وتسيير الموارد البشرية فإنها تحتاج إلى رجال مثقفين ومخلصين للوطن، فالإخلاص والثورية وحدهما غير كافيان لمرحلة البناء والتشييد. وهذا ما يؤكده فرحات عباس في قوله: "**إن ثورتنا ارتكبت أخطاء جسيمة، واستمرت إلى ما بعد الاستقلال، ويرجع ذلك إلى نفسية بعض المقاتلين وقادهم التي كانت في غالبيتها نفسية الأميين، وعندما أصبحت السلطة تمارس من هؤلاء الأميين الذين لا يعرفون القراءة، والكتابة، خافوا زوال السلطة من أيديهم، وعندما تأتي الأوامر للمقاتلين من هؤلاء الأميين، نجد تفسيرا لبعض الحوادث**"، فهو يرجع ذلك الصراع إلى الجهل الذي يجعل الإنسان متعصبا لرأيه ولو كان على خطأ، والثورة الجزائرية مكنت بعض الأميين من الوصول إلى مراكز هامة في القيادة بسبب وطنيتهم، لكن يفتقدون الخبرة في تسيير دواليب الحكم، مما جعل هذه القوة تشد الجزائر دوما إلى دائرة النفوذ الفرنسي، زائد عن الإفرازات التي خلفها الاستعمار على مدى مائة واثنين وثلاثين سنة.

ويبقى أن نقول أن الفكر السياسي الجزائري في الفترة الاستعمارية عامة وفي فترة الثورة خاصة يبقى خصبا بشكل استثنائي، يمكن أن نحدده من خلال التوجه السياسي الذي عرضه مفجري الثورة على الساحة الجزائرية ومتمثل في توحيد الصفوف في بوثقة واحدة هي جبهة التحرير الوطني الممثل الشرعي للثورة. التي تهدف في الأساس إلى التخلص من الاستعمار الفرنسي.

وفي الأخير يمكن القول أن الثورة الجزائرية كانت منذ البداية حركة جماعية، وقيادة جماعية، ومعانة جماعية وأفقا لا جماعيا، حيث تأجل الحسم، وظلت مسألة الفرز الحضاري مشروعا مؤجلا لما بعد الاستقلال، أين تجسد هرم السلطة في الجزائر المستقلة، وفق محكمات ومحددات خاصة، تبلورت ضمن ظروف الحرب، وتشكلت وترسخت الطموحات

الفردية والزعامات المتعددة، و كأن عجلة الزمن تعيدنا إلى نقطة البداية ألا وهي الصراع الذي كان يدور بين المصاليين والمركزيين على مبدأ القيادة الجماعية، والذي رسخه القادة الأوائل لثورة التحرير.

قائمة الملاحق

1. الملحق رقم (01): المستوى الثقافي والعلمي لوزراء الحكومة المؤقتة الجزائرية
2. الملحق رقم (02): المستوى الثقافي والعلمي لبعض القيادات التي تقلدت مهام إدارية وسياسية قبل وأثناء تشكيل الحكومة المؤقتة الجزائرية زائد انتمائهم السياسي قبل الثورة التحريرية.
3. الملحق رقم (03): نسخة من شهادة الميلاد فرحات عباس
4. الملحق رقم (04): شهادة البكالوريا لبن يوسف بن خدة
5. الملحق رقم (05): الأوسمة التي نالها السعيد عدّة والد فرحات عباس
6. الملحق رقم (06) : مقال لسعد دحلب بعنوان:"أنتم خناجر" (!vous êtes des poignards) جريدة الأمة، أفريل 1939.
7. الملحق رقم (07): الجمعيات والنوادي الثقافية التي كانت تنشط قبل الحرب العالمية الأولى
8. الملحق رقم (08): تأسيس فرحات عباس " اتحاد الشعب الجزائري سبتمبر 1938
9. الملحق رقم (09): نداء فرحات عباس إلى الشباب الجزائري الفرنسي والإسلامي
10. الملحق رقم (10): القبض على بن بلّة ...محاكمة بن بلّة ....هروب بن بلّة
11. الملحق رقم (11): استفتاء حول اتحاد الجزائريين من خلال الجبهة المشتركة للدفاع واحترام الحرية
12. الملحق رقم (12): صورة للقادة الستة –مفجري الثورة–
13. الملحق رقم (13): مواقف (U.D.M.A) مع (.F.L.N) : التدخل الممنوع ل: "فرحات عباس" في المجلس الجزائري في 1954/11/26
14. الملحق رقم (14) :نداء الطلبة للإضراب التاريخي 19 ماي 1956 فرع الجزائر
15. الملحق رقم (15): صورة للقادة المشاركين في مؤتمر الصومام
16. الملحق رقم (16): رسالة من قادة المجتمعين في الصومام (كريم بلقاسم، عبان، أوعمران، زيغود، بن طوبال، سي الشريف) إلى مسؤوليي فيدرالية فرنسا يحثونهم على محاربة MNA وأصحاب النزعة البربرية.
17. الملحق رقم (17) :الأمر بإيقاف في حق بن يوسف بن خدة بعد خروجه من العاصمة واكتشاف CEE
18. الملحق رقم (18): خط موريس
19. الملحق رقم (19): خريطة مشروع شال العسكري عامي 1959–1960
20. الملحق رقم (20): خريطة المطالب المغربية في الأراضي الجزائرية
21. الملحق رقم (21): تشكيلة أول حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية
22. الملحق رقم (22): صورة تذكارية لبعض أعضاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية الأولى
23. الملحق رقم (23): اجتماع الحكومة المؤقتة الجزائرية الأولى سنة 1958
24. الملحق رقم (24): تحليل فرحات عباس للمغزى السياسي لإعلان عن الحكومة المؤقتة (تصريح بتاريخ 26 سبتمبر 1958)
25. الملحق رقم (25):جدول البلدان التي اعترفت بالحكومة المؤقتة الجزائرية
26. الملحق(26): جدول يمثل أسماء مكاتب البعثات الدبلوماسية الدائمة للحكومة المؤقتة الجزائرية في الدول الأجنبية
27. الملحق رقم (27): جماعة من أعضاء وفد الحكومة المؤقتة الجزائرية بالقاهرة.
28. الملحق رقم (28): اجتماع لأعضاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية الثالثة برئاسة بن يوسف بن خدة
29. الملحق رقم (29): وفد من الحكومة المؤقتة الجزائرية برئاسة بن يوسف بن خدة في مؤتمر عدم الانحياز.

30.الملحق رقم (30): صورة مأخوذة للجنرال ديغول من اللقاء المتلفز في 16 سبتمبر 1959.

31.الملحق رقم (31): مصادقة المجلس الوطني للثورة على مفاوضات الجارية بين GPRA والحكومة الفرنسية في 22 إلى 27 فيفري 1962.

32.الملحق رقم (32): مصادقة واعتراف السجناء الخمس باتفاقيات ايفيان

33.الملحق رقم (33): إمضاء وقف إطلاق النار بين ممثل GPRA "كريم بلقاسم" وممثل الحكومة الفرنسية "لويس جوس"

34.الملحق رقم (34): أعضاء الهيئة التنفيذية المؤقتة برئاسة عبد الرحمان فارس

35.الملحق رقم (35): تولي عبد الرحمان فارس رئاسة الهيئة التنفيذية.

36.الملحق رقم (36): مهام الهيئة التنفيذية المؤقتة

37.الملحق رقم (37): أعضاء اللجنة المعينة من طرف CNRA لإعداد المشروع السياسي والاجتماعي والاقتصادي لجبهة التحرير الوطني في 26 ماي 1962 .

38.الملحق رقم (38): صورة تذكارية للقادة المشاركين في اجتماع CNRA في ماي – جوان 1962

39.الملحق رقم (39): استفتاء تقرير المصير

40.الملحق رقم (40): صورة لتحالف محمد شعباني مع جماعة تلمسان (بن بلة– بومدين–بوتفليقة)

41.الملحق رقم (41): الصورة لبعض قادة الثورة بوجدة على الحدود المغربية الجزائرية بتاريخ 27 مارس 1962.

42.الملحق رقم (42): رسالة من الرئيس الفرنسي ديغول إلى عبد الرحمان فارس رئيس الهيئة التنفيذية المؤقتة في 1962/07/03.

الملحق رقم (01): المستوى الثقافي والعلمي لوزراء الحكومة المؤقتة الجزائرية[1]

الاسم واللقب	المستوى الثقافي والعلمي	الانتماء السياسي قبل 1954	المهام الموكلة إليه خلال الثورة الجزائرية
فرحات عباس	صيدلي	UDMA	عضو في CNRA +CEEرئيس GPRA (الأولى والثانية)
بن يوسف بن خدة	صيدلي	MTLD/ أمين اللجنة المركزية	عضو في CNRA +CEEثم وزير الشؤون الاجتماعية في GPRA الأولى ثم رئيس GPRA الثالثة
كريم بلقاسم	ابتدائي	MTLD +OS	من أعضاء ستة+ثلاثة التاريخيين /عضو في CEE+CNRA/نائب الرئيس ووزير القوات المسلحة في GPRA الأولى ثم وزير الخارجية في GPRA الثانية ووزير الداخلية في GPRA الثالثة
لخضر بن طوبال	ابتدائي	MTLD +OS	عضو في CEE+CNRA/وزير الداخلية في GPRA
عبد الحميد بوصوف	ابتدائي	MTLD +OS	عضو في CEE+CNRA / وزير المواصلات والاتصالات العامة والمخابرات في GPRA الأولى والثانية ووزير التسليح والاتصالات العامة في الثالثة
أحمد بن بلة	مستوى ثانوي	MTLD +OS	من أعضاء ستة+ثلاثة التاريخيين /نائب الرئيس الوزراء
محمد بوضياف	ابتدائية/شهادة مالية	MTLD +OS	من أعضاء ستة+ثلاثة التاريخيين /وزير دولة
حسين آيت أحمد	شهادة بكالوريا	MTLD +OS	من أعضاء ستة+ثلاثة التاريخيين /وزير دولة
محمد خيضر		MTLD +OS	من أعضاء ستة+ثلاثة التاريخيين /وزير دولة
رابح بيطاط	شهادة ابتدائية	MTLD +OS	من أعضاء ستة+ثلاثة التاريخيين /وزير دولة
محمد الأمين الدباغين	طبيب	MTLD	وزير الشؤون الخارجية
محمود الشريف	عسكري محترف	UDMA	عضو لـ CEE/ وزير التسليح والتموين
عبد الحميد مهري	ثانوي	MTLD/ مركزي	عضو لـ CEE/ وزير شؤون شمال إفريقيا ثم ممثل الثورة في سوريا
أحمد فرنسيس	طبيب	UDMA	عضو CEE/ وزير الشؤون الاقتصادية والمالية
محمد يزيد	ليسانس حقوق	عضو في MTLD/اللجنة المركزية	وزير الأخبار والإعلام
أحمد توفيق المدني	صحفي /كاتب	جمعية العلماء المسلمين الجزائريين	وزير الشؤون الثقافية
الأمين خان	طالب (طب)	MTLD	عضو مجلس ولاية قسنطينة/كاتب دولة في GPRA الأولى
عمر أوصديق	خريج مدرسة المعلمين	MTLD	عضو مجلس ولاية الجزائر/كاتب دولة في GPRA الأولى/ ممثل الثورة في غينيا
مصطفى اسطنبولي	طالب (حقوق)	MTLD	عضو مجلس ولاية وهران/كاتب دولة في GPRA الأولى
محمدي السعيد	زاوية قرآنية	دون انتماء حزبي	رئيس القيادة الشرقية /وزير دولة (منصب فخري دون أي مسؤولية خاصة) في GPRA الثانية

1ينظر:

Achour Cheurfi, Dictionnaire de la révolution Algérienne 1954-1962 ,Casbah éditions, Alger, 2004 , p495 .
Achour Cheurfi , La classe politique Algérienne de 1900 à nos jours , Casbah éditions , Alger , 2000, 511p.
Benjamin Stora , Dictionnaire biographique de militants nationalistes Algériens , Ed L'Harmattan , 1985 ,405 p.
Louis Blin (et autres) , Algérie : 200 hommes de pouvoir , Indigo publications ,Paris , 1992 , 129p .
Mohamed Harbi , le FLN : mirage et réalité , pp 396-422.....

سعد دحلب	بكالوريا رياضيات	MTLD/ اللجنة المركزية	وزير الشؤون الخارجية

الملحق رقم (02): المستوى الثقافي والعلمي لبعض القيادات التي تقلدت مهام إدارية وسياسية قبل وأثناء تشكيل الحكومة المؤقتة الجزائرية زائد انتمائهم السياسي قبل الثورة التحريرية[1]

الاسم واللقب	المستوى الثقافي والأصول المهنية	الانتماء السياسي قبل اندلا ع الثورة التحريرية	المهام الموكلة إليهم خلال الثورة التحريرية
أعمر أوعمران	ابتدائي	MTLD+OS	عضو CNRA +CEE
عبان رمضان	بكالوريا رياضيات	MTLD+OS	عضو CNRA+CEE
عبد السلام بلعيد	طالب جامعي	MTLD/اللجنة المركزية	مدير ديوان وزارة الثقافة
آيت أحسن مزيان	محامي	MTLD	مدير ديوان وزارة القوات المسلحة
محمد بجاوي	دكتوراه (حقوق/اقتصاد)	UDMA	ديوان رئاسة GPRA الثانية
مبروك بلحوسين	محامي	MTLD	ديوان وزارتي التسليح والخارجية
محمد بن يحي	محامي	MTLD	ديوان رئاسة GPRA الثانية
خليفة لعروسي	مهندس زراعي	دون انتماء حزبي	ديوان وزارة التسليح والاتصالات
الحاج شرشالي	ابتدائي	MTLD	ديوان وزارة الشؤون الاجتماعية
عبد الرزاق شنتوف	محامي	MTLD	ديوان وزارة الداخلية
مولود إيدير	عسكري محترف	دون انتماء حزبي	ديوان وزارة القوات المسلحة
شوقي مصطفاي	طبيب	MTLD	ديوان وزارة شؤون شمال إفريقيا
محمد حاج حمو	محامي	دون انتماء حزبي	ديوان وزارة الاعلام
رضا مالك	طالب (فلسفة)	MTLD	مدير تحرير المجاهد (بالفرنسية)
مصطفى الأشرف	خريج السربون	MTLD	ديوان وزارة الاعلام
محمد حربي	طالب (تاريخ)	MTLD	ديوان القوات المسلحة والخارجية
محمد خميستي	طالب (طب)	MTLD	عضو مكتب فدرالية فرنسا
مسعود آيت شعلال	طالب (طب)	MTLD	ممثل GPRA في لبنان
أحمد طالب الابراهيمي	طالب (طب)	MTLD	عضو مكتب فدرالية فرنسا
عبد اللطيف رحال	ليسانس رياضيات	العلماء/UDMA	ديوان رئاسة GPRA
لخضر إبراهيمي	طالب (ع سياسية)	دون انتماء حزبي	ممثل GPRA في أندونيسيا

1ينظر:

Achour Cheurfi, Dictionnaire de la révolution Algérienne 1954-1962 ,Casbah éditions, Alger, 2004 , p495 .
Achour Cheurfi , La classe politique Algérienne de 1900 à nos jours , Casbah éditions , Alger , 2000, 511p.
Benjamin Stora , Dictionnaire biographique de militants nationalistes Algériens , Ed L'Harmattan , 1985 ,405 p.
Louis Blin (et autres) , Algérie : 200 hommes de pouvoir , Indigo publications ,Paris , 1992 , 129p .
Mohamed Harbi , le FLN : mirage et réalité , pp 396-422.....

محمد شريف ساحلي	ليسانس (فلسفة)/معلم	MTLD	ممثل GPRA في السويد
محمد صالح منتوري	ليسانس حقوق	دون انتماء حزبي	المنظمة المدنية لجبهة التحرير الوطني في تونس
محمد خير الدين	تاجر	العلماء	ممثل GPRA في المغرب
الطيب بولحروف	موظف	MTLD	ممثل GPRA في ايطاليا
أحمد بومنجل	محامي	UDMA	عضوِ CNRA/ عضو مكتب فدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا
طيب ثعالبي/علال	معلم لغة عربية	MTLD	ممثل GPRA في المغرب ثم تونس
صالح الوانشي	ابتدائي	MTLD/مركزي	عضوِ CNRA/عضو فدرالية ج ت و بفرنسا
محمد البجاوي	تاجر	دون انتماء حزبي	عضوِ CNRA/ عضو فدرالية ج ت و بفرنسا
عمر بوداود	ابتدائي/تاجر	MTLD+OS	عضوِ CNRA/ عضو فدرالية ج ت و بفرنسا
علي هارون	محامي	دون انتماء حزبي	عضوِ CNRA/ عضو فدرالية ج ت و بفرنسا
أحمد دوم	أجير سكة حديد	MTLD	عضو فدرالية ج ت و بفرنسا
أحمد محساس	ابتدائي	MTLD+OS	عضو فدرالية ج ت و بفرنسا
محمد مشاطي	ابتدائي	MTLD+OS	عضو فدرالية ج ت و بفرنسا
عبد الرحمان قراس	ابتدائي	MTLD+OS	عضو فدرالية ج ت و بفرنسا
سعيد يوعزيز	أجير	PPA+OS	عضو فدرالية ج ت و بفرنسا
عمار عدلاني	عامل في منجم	MTLD	عضوِ CNRA/ عضو فدرالية ج ت و بفرنسا
نور الدين بن سالم	ابتدائي	MTLD	عضوِ CNRA/ عضو فدرالية ج ت و بفرنسا
مراد طربوش	ابتدائي	MTLD	عضو فدرالية ج ت و بتونس
عبد القادر شندرلي	ليسانس آداب/ع سياسية	دون انتماء حزبي	ممثل GPRA في نيويورك
عبد المالك بن حبيلس	ليسانس فلسفة	MTLD/مركزي	ممثل GPRA في طوكيو
العر–دماغ العتروس	مترجم	MTLD	عضو الوفد الخارجي
أحمد بودا	ابتدائي	MTLD/العلماء	ممثل GPRA بطرابلس
عبد الرحمن كيوان	محامي	MTLD/مركزي	ممثل GPRA في بكين
أحمد حماي –قاسي	ابتدائي	UDMA	ممثل GPRA في تونس
محمد سحنون	ليسانس حقوق/اقتصاد	PPA	ديوان وزارة الخارجية
عبد المالك تمام	محامي	MTLD	عضو لجنة تحرير القوانين/المجاهد
أرزقي بوزيدة	محامي	MTLD	مدير ديوان وزارة الخارجية
عزيز بن ميلود	طالب (حقوق)	PPA	لجنة الصحافة والإعلام بفرنسا
حفيظ كرمان	طالب	MTLD	مكتب GPRA ببون ألمانيا الشرقية

عمر خوجة	طالب	MTLD	مكتب GPRA ببرن سويسرا
عبد الرحمن بن العقون	ابتدائي	MTLD	مكتب GPRA بالأردن
بوعلام أوصديق	طالب	دون انتماء حزبي	مكتب GPRA بباماكو مالي
محمد كلو	طالب	MTLD	مكتب GPRA بلندن
زهير إحدادن	طالب	MTLD	لجنة تحرير المقاومة ثم المجاهد
محمد الميلي	زيتوني	العلماء/MTLD	لجنة تحرير المقاومة ثم المجاهد
شريف حاج سعيد	محامي	UDMA	ديوان وزارة المالية (مع أحمد فرانسيس)
مسعود بوقادوم	محامي	MTLD/مركزي	ديوان وزارة الخارجية (فترة دباغين)
ابراهيم كابويا	ابتدائي	UDMA	ممثل GPRA بلبنان ثم غينيا
منجي زين الدين	ابتدائي	MTLD	عضو فدرالية ج ت و بفرنسا
حاج عزوط	ثانوي	العلماء/MTLD	مدير ديوان بوزارة التسليح والاتصالات العامة 1961-1962 (عبد الحفيظ بوصوف)
الأمين بشيشي	زيتوني	العماء/MTLD	لجنة تحرير المقاومة والمجاهد
عبد المجيد مزيان	ليسانس فلسفة	MTLD	محرر صحفي وإذاعي
التجاني هدام	دكتوراه طب	MTLD	ديوان رئاسة GPRA
عبد الله شريط	ليسانس آداب	MTLD	مدير تحرير المجاهد (بالعربية)
عزيز حسان	ليسانس علوم سياسية	MTLD	مدير مكتب ج ت و (لندن)
مولد قاسم آيت بلقاسم	ليسانس ترجمة	MTLD	ممثل GPRA لدى الجامعة العربية
محمد قصيري	طالب	MTLD	مدير مكتب GPRA بدمشق
صالح محبوبي	طالب	MTLD	مدير مكتب GPRA بمدريد
توفيق بوعتورة	طالب	MTLD	عضو ديوان وزارة الخارجية

الملحق رقم (03): نسخة من شهادة الميلاد فرحات عباس[1]

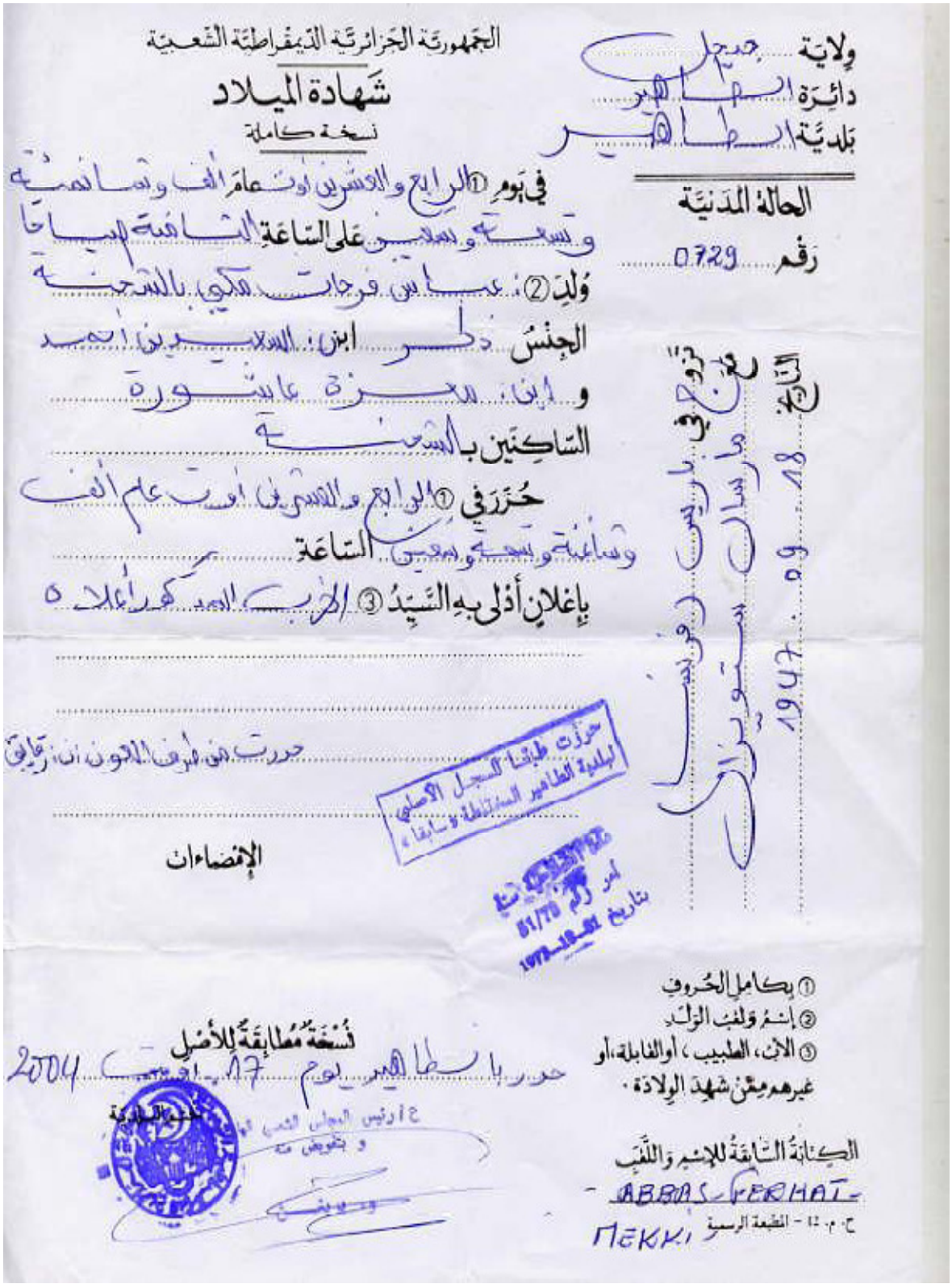

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

شهادة الميلاد

نسخة كاملة

ولاية جيجل

دائرة الطاهير

بلدية الطاهير

الحالة المدنية

رقم 0729

في يوم ① الرابع والعشرين أوت عام ألف وثمانمئة وتسعة وسبعين على الساعة الثامنة صباحا

ولد ②: عباس فرحات مكي بالشحنة

الجنس ذكر ابن: السعيد بن أحمد

و ابن: معزة عاشورة

الساكنين بالشحنة

حرر في ① الرابع والعشرين أوت عام ألف وثمانمئة وتسعة وسبعين الساعة

بإعلان أدلى به السيد ③ الحزب المذكور أعلاه

حررت من طرف العون ان: رقايق

الإمضاءات

حررت طبقا للسجل الأصلي لبلدية الطاهير المختلطة سابقا

تزوج في باريس رفرنسا مع مارسال ستويزال

التاريخ 18 . 09 . 1947

① بكامل الحروف

② إسم ولقب الولد

③ الأب، الطبيب، أو القابلة، أو غيرهم ممن شهد الولادة.

نسخة مطابقة للأصل

حرر بالطاهير يوم 17 أوت 2004

الكتابة السابقة للإسم واللقب

ABBAS-FERHAT-MEKKI

ح. م. 12 - المطبعة الرسمية

---

1 عز الدين معزة، فرحات عباس ودوره في الحركة الوطنية ومرحلة الاستقلال 1899-1985، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، تحت إشراف: عبد الكريم بوصفصاف، جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، السنة الجامعية 2005/2004، ص 285.

الملحق رقم (04): شهادة البكالوريا لبن يوسف بن خدة[1]

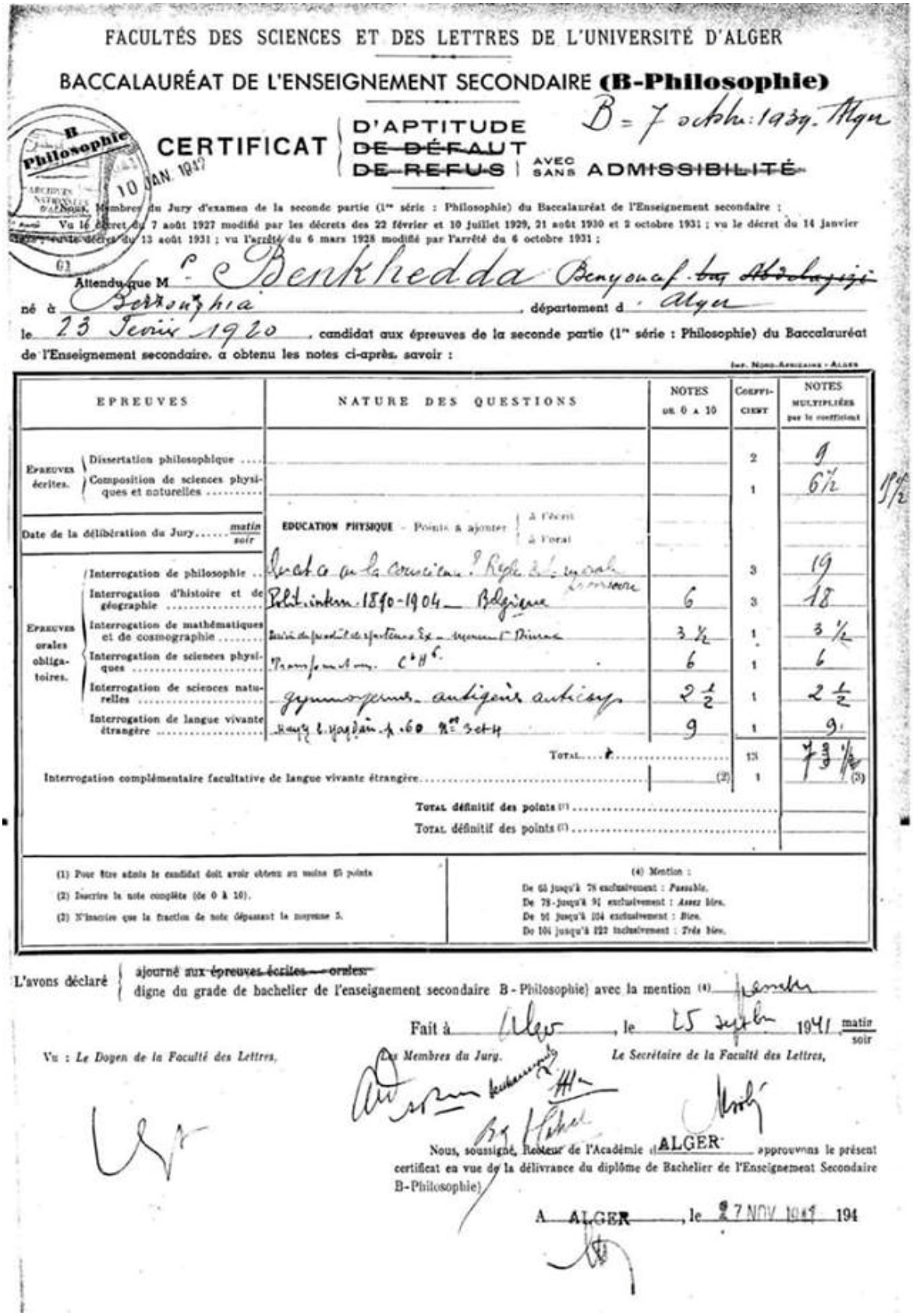

FACULTÉS DES SCIENCES ET DES LETTRES DE L'UNIVERSITÉ D'ALGER

BACCALAURÉAT DE L'ENSEIGNEMENT SECONDAIRE **(B-Philosophie)**

B = 7 octobre 1939. Alger

B Philosophie — 10 JAN. 1947

CERTIFICAT { D'APTITUDE / ~~DE DÉFAUT~~ / ~~DE REFUS~~ } AVEC / ~~SANS~~ ADMISSIBILITÉ

Nous, Membres du Jury d'examen de la seconde partie (1re série : Philosophie) du Baccalauréat de l'Enseignement secondaire ; Vu le décret du 7 août 1927 modifié par les décrets des 22 février et 10 juillet 1929, 21 août 1930 et 2 octobre 1931 ; vu le décret du 14 janvier [illegible] décret du 13 août 1931 ; vu l'arrêté du 6 mars 1928 modifié par l'arrêté du 6 octobre 1931 ;

Attendu que M. Benkhedda Benyoucef ~~ben Abdelaziz~~

né à Bouzaréah, département d'Alger

le 23 Février 1920, candidat aux épreuves de la seconde partie (1re série : Philosophie) du Baccalauréat de l'Enseignement secondaire, a obtenu les notes ci-après, savoir :

Imp. Nord-Africaine - Alger

ÉPREUVES	NATURE DES QUESTIONS	NOTES de 0 à 20	COEFFICIENT	NOTES MULTIPLIÉES par le coefficient
Épreuves écrites. — Dissertation philosophique			2	9
Épreuves écrites. — Composition de sciences physiques et naturelles			1	6 ½
Date de la délibération du Jury..... matin / soir	EDUCATION PHYSIQUE — Points à ajouter : à l'écrit / à l'oral			
Épreuves orales obligatoires. — Interrogation de philosophie	Devoir en classe ? Réponse à l'oral		3	19
Interrogation d'histoire et de géographie	Polit. intern. 1870-1904 — Belgique	6	3	18
Interrogation de mathématiques et de cosmographie	Suite de fonctions Ex — Théorème de Dirac	3 ½	1	3 ½
Interrogation de sciences physiques	Transformations C⁴H⁶	6	1	6
Interrogation de sciences naturelles	Gymnospermes — antigène anticorps	2 ½	1	2 ½
Interrogation de langue vivante étrangère	Hauy L. Jaydin p. 60 N° 3 et 4	9	1	9
	TOTAL.....		13	73 ½
Interrogation complémentaire facultative de langue vivante étrangère		(2)	1	(3)
	TOTAL définitif des points (1)			
	TOTAL définitif des points (1)			

(1) Pour être admis le candidat doit avoir obtenu au moins 65 points

(2) Inscrire la note complète (de 0 à 20).

(3) N'inscrire que la fraction de note dépassant la moyenne 5.

(4) Mention :
De 65 jusqu'à 78 exclusivement : *Passable.*
De 78 jusqu'à 91 exclusivement : *Assez bien.*
De 91 jusqu'à 104 exclusivement : *Bien.*
De 104 jusqu'à 120 inclusivement : *Très bien.*

L'avons déclaré { ajourné aux ~~épreuves écrites — orales~~ / digne du grade de bachelier de l'enseignement secondaire B - Philosophie) avec la mention (4) Convenable

Fait à Alger, le 25 Juin 1941 matin / soir

Vu : *Le Doyen de la Faculté des Lettres,* — *Les Membres du Jury.* — *Le Secrétaire de la Faculté des Lettres,*

Nous, soussigné, Recteur de l'Académie d'ALGER approuvons le présent certificat en vue de la délivrance du diplôme de Bachelier de l'Enseignement Secondaire B-Philosophie).

A ALGER, le 27 NOV 1941 194

1 وثائق مسلمة من طرف سليم بن خدة نجل يوسف بن خدة.

الملحق رقم (05): الأوسمة التي نالها السعيد عدّة والد فرحات عباس[1]

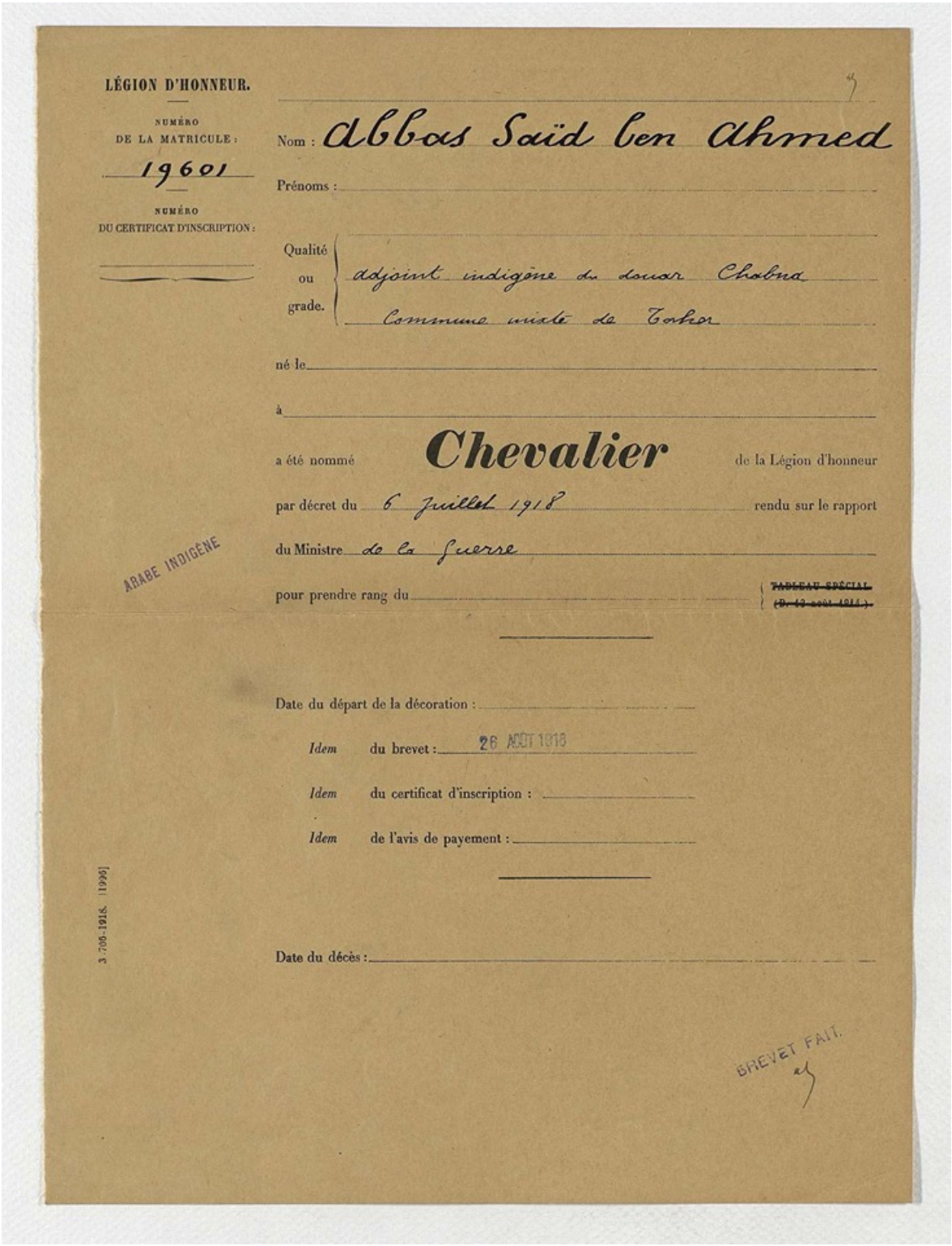

LÉGION D'HONNEUR.

NUMÉRO DE LA MATRICULE : 19601

NUMÉRO DU CERTIFICAT D'INSCRIPTION :

Nom : Abbas Saïd ben Ahmed

Prénoms :

Qualité ou grade. adjoint indigène du douar Chabna Commune mixte de Taher

né le

à

a été nommé **Chevalier** de la Légion d'honneur

par décret du 6 juillet 1918 rendu sur le rapport

du Ministre de la Guerre

pour prendre rang du ~~TABLEAU SPÉCIAL (D. 13 août 1914.)~~

ARABE INDIGÈNE

Date du départ de la décoration :

Idem du brevet : 26 AOÛT 1918

Idem du certificat d'inscription :

Idem de l'avis de payement :

Date du décès :

BREVET FAIT.

3.709-1918. [1920]

1 http://gallica.bnf.fr/ark:/12148 (Recueil officiel Des Actes de la préfecture de Constantine année 1932)
Voir aussi : journal official de la République Française ,N° 79, jeudi 2 avril 1936

française est élevée ; le meilleur agent de la commune mixte de Fort-National ; a su recruter un chiffre important d'ouvriers pour le service des travailleurs coloniaux.

Abbas Saïd ben Ahmed, adjoint indigène du douar Chabna, commune mixte de Taher. Titres exceptionnels : bon agent entièrement dévoué à notre cause ; a obtenu un nombre notable d'engagements dans l'armée et aux travailleurs coloniaux ; n'a pas hésité à accepter de faire partie de la mission algérienne envoyée au grand chérif de la Mecque.

Stambouli Ahmed ben Amara, khadja interprète de la commune mixte de l'oued Marsa. Titres exceptionnels : agent précieux d'un

Au grade d'officier.

MM.

Aliane Abdellah ben Lakhdar, caïd du douar El-Euch (commune mixte de Tablat) (département d'Alger). Chevalier du 25 août 1919.

Oudia Moussa ben Mohamed, caïd du douar Tablat (commune mixte de Tablat) (département d'Alger). Chevalier du 6 juillet 1918.

Saïah Mustapha ben Mohamed ben Henni, conseiller général à Orléansville (département d'Alger). Chevalier du 24 février 1921.

Bendali Slimane ben Smaïne, caïd à Fedj-M'Zala (département de Constantine). Chevalier du 25 octobre 1915.

Derguini Tahar ben Mohammed, caïd du douar Aokas (commune mixte d'Oued-Marsa) (département de Constantine). Chevalier du 8 juillet 1918.

Abbas Saïd ben Ahmed, caïd à Chahna (commune mixte de Taher) (département de Constantine). Chevalier du 6 juillet 1918.

Boumaïza Ammar ben Mohammed Tahar, agriculteur et conseiller municipal à Bône (département de Constantine). Chevalier du 1er octobre 1920.

Benguadir Amara ben Ahmed, caïd du douar Kherada, conseiller municipal de

23

MINISTÈRE
DE
L'INTÉRIEUR

RENSEIGNEMENTS produits à l'appui du projet de décret tendant à nommer COMMANDEUR *de la Légion d'Honneur*

Nom et prénoms	ABBAS (Said ben Ahmed) Agha Honoraire
Date et lieu de naissance	Beni-Siar, commune mixte de TAHER en I860
Situation ou fonction....	Agha Honoraire
Domicile	TAHER (Constantine)
Nationalité (1)	Française
Services militaires	Néant
Services civils	46 ans de services
Situations diverses (2).... (Professions, fonctions administratives, fonctions électives).	Adjoint-Indigène à Strasbourg (I880 -I886 -Caid à Beni-Siar et Chahna (commune mixte de Taher) depuis le 4 Mars I887. ~~Caid retraite (46 ans de services)~~

(1) Si le candidat a acquis la qualité de citoyen français, indiquer la date de décret de naturalisation.
(2) Indiquer la date de nomination à chaque grade, emploi, fonctions, etc..., ainsi que le temps passé dans chaque situation.

2.000-5-30. — Communes n° 349 ter. - BLIDA. — IMP. A. MAUGUIN.

DEPARTEMENT DE CONSTANTINE

ARRONDISSEMENT de BOUGIE

COMMUNE MIXTE

DE TAHER

N°

EXTRAIT DU REGISTRE-MATRICE

DE L'ACTE DE NAISSANCE

d'un nommé Abbas " Saïd ben Ahmed

demeurant à ,,

Communes n° 277. — Blida. — Imp. Adm. A. Mauguin.

Date de l'ouverture des opérations de constitution de l'Etat civil des indigènes dans la circonscription	16 Septembre 1890
Date du dépôt du registre-matrice à la Mairie	31 Janvier 1891
Date de la levée du Dépôt	28 Février 1891
Date de l'arrêté du Gouverneur général homologuant les travaux	24 Juillet 1891
Date de la clôture définitive du Registre	31 Juillet 1891
N° d'ordre du registre-matrice	27
Nom patronymique	Abbas
Prénoms (noms anciens), noms des ascendants et surnoms, s'il y a lieu	Saïd ben Ahmed ben Mohammed
Profession	Cultivateur
Age	Trente ans ou mil huit cent soixante un environ
Lieu de naissance	Beni Siar
N° de l'arbre généalogique	2.
Observations	Délivré sur papier libre pour affaires Administratives

POUR EXTRAIT CERTIFIÉ CONFORME :

Taher, le huit Février mil huit cent quatre vingt dix

L'ADMINISTRATEUR,

L'Adjoint

COMMUNE MIXTE DE TAHER — DÉPARTEMENT DE CONSTANTINE

Missions à l'étranger, dans les Colonies, etc.... (2)

A fait partie de la mission envoyée à la Mecque en 1917

Services rendus dans les établissements de bienfaisance, commissions, etc. (2) .....

"

Services rendus pour la diffusion de l'instruction française, le développement des centres de travail indigènes, la modernisation de l'outillage agricole, le maintien de la sécurité, etc. (2).....

"

Distinctions honorifiques déjà obtenues (2)...

Officier de la Légion d'Honneur (14 Juillet 1925)

Chevalier du Mérite agricole (1926)

Chevalier du Nichan Iftikhar (25 avril 1906)

(2) Indiquer la date de nomination à chaque grade, emploi, fonctions, etc..., ainsi que le temps passé dans chaque situation.
(3) Accompagner d'un rapport donnant le détail de ces services qui doivent avoir une valeur exceptionnelle et sortir du cadre ordinaire du devoir professionnel.

Détails sur les services extraordinaires rendus par le Candidat (3) ....

Officier du 14 Juillet 1925 - Retraité en 1927 après 46 ans de services, ABBAS Said a été promu à la dignité d'Agha Honoraire par arrêté de M. le Gouverneur Général en date du 23 Juillet 1929 en raison de sa longue et si utile carrière.

Son élévation au grade de Commandeur de la Légion d'Honneur serait pour ce vieux et loyal serviteur de la France la suprême récompense.

Avis très favorable : Mérite exceptionnel - Personnalité indigène de premier plan d'un loyalisme à toute épreuve.

Bougie le 16 Août 30

Lieut Colonel Commandant

AVIS FAVORABLE

Constantine, le 1er Décembre 1930

Le Préfet,

Le Ministre de l'Intérieur certifie en outre qu'il résulte de l'enquête que la moralité de M _____ permet son admission dans la Légion d'Honneur.

Paris, le _____ 193...

Le Ministre de l'Intérieur,

VU et PROPOSE

Le Gouverneur Général,

P. Le Gouverneur Général,

Le Secrétaire des Colonies,

الملحق رقم (06) : مقال لسعد دحلب بعنوان:"أنتم خناجر" (vous êtes des poignards!) جريدة الأمة، أفريل 1939.[1]

Malheur aux faibles !

C'est avec stupéfaction que le monde entier a appris le coup de force allemand contre le peuple tchèque. Il est évident qu'au mois de septembre 1938, dans la question des Sudètes, au point de vue strict des peuples à disposer d'eux-mêmes et de la justice, aucune personne, imbue de bon sens ne pouvait contester aux Allemands Sudètes le droit de revendiquer leur retour dans la Mère-patrie, ni à l'Allemagne de réclamer et de demander la libération des Allemands Sudètes par la Tchécoslovaquie et leur incorporation dans le Reich allemand.

Mais ce qui vient de s'accomplir en ce mois de grâce mars 1939, c'est tout à fait différent. L'impérialisme allemand ne peut avoir d'excuses à ce sujet que celles invoquées, à chaque occasion de rapines, par les vautours colonialistes.

Cette fois-ci ce ne sont plus des Allemands opprimés et dominés et qu'il fallait libérer, dont il s'agit. C'est un peuple qui n'a rien de commun avec l'Allemagne, ni par sa langue ni par sa culture ni au point de vue racial, que l'impérialisme allemand vient de subjuguer par la force, de la même façon que l'impérialisme italien a fait pour l'Abyssinie, l'impérialisme français pour le Maroc, l'Algérie et la Tunisie, la Syrie, l'impérialisme anglais pour la Palestine et d'autres pays, au mépris même du principe de nationalité et du droit des peuples à disposer d'eux-mêmes, invoqué par le Reich allemand au mois de septembre 1938 pour la question des Sudètes.

...

C'est pour cela que nous, algériens, qui ne pactisons avec aucun impérialisme, peuple opprimé par l'impérialisme français, et qui savons ce qu'est la domination étrangère, nous plaignons le malheureux peuple tchèque, comme tous les pays asservis d'ailleurs, qui vient de perdre sa liberté et de subir à nouveau la botte de l'envahisseur.

Aussi, dans ce journal, qui combat pour la justice et la liberté du peuple algérien, nous adressons au peuple tchèque, au nom du peuple opprimé d'Algérie, l'expression de nos plus vives sympathies à l'occasion des malheurs qui viennent de le frapper.

Mais n'oublions pas qu'au moment même où l'impérialisme allemand vient de consommer son coup de force sur la Tchécoslovaquie, l'impérialisme français n'est pas resté inactif.

...

L'impérialisme français vient à son tour et juste pendant qu'hypocritement la France crie à qui veut l'entendre qu'elle est « l'amie de l'Islam », de commettre une nouvelle agression contre les arabes, contre le peuple syrien.

Elle vient de faire occuper militairement la ville de Damas et de retirer, par la force du sabre, aux autorités syriennes le pouvoir de gouverner, exactement comme l'Allemagne vient de le faire aux autorités de Prague, et de faire arrêter les chefs patriotes syriens.

La France accuse les autres de renier leur signature et se targue à chaque instant d'être la « championne du respect des traités et de la parole donnée ». Nous aurions bien applaudi s'il en était ainsi. Mais, malheureusement, c'est tout le contraire de ce qu'elle proclame qu'elle pratique. Certes, nous ne rendons pas responsable le peuple français, mais l'impérialisme français.

...

Depuis deux ans et demi que la France a signé un traité avec la Syrie, depuis juillet 1936 que le traité franco-syrien attend d'être ratifié par le gouvernement français comme il est ratifié loyalement par le gouvernement syrien, au lieu de le ratifier et de laisser le peuple syrien maître de ses destinées, au contraire, par tous les moyens l'impérialisme français cherche à éluder sa signature, à créer par des agents à sa solde, des troubles pour chercher des motifs à renier purement et simplement sa signature et remettre le peuple syrien sous sa botte.

Ce n'est pas d'aujourd'hui que l'impérialisme français agit de la sorte et considère les traités comme des chiffons de papier et la parole donnée comme une simple formalité sans valeur : cité du Bardo avec la Tunisie, traité franco-marocain, convention du 5 juillet 1930 avec le gouvernement algérien, etc...

...

Au nom du peuple musulman d'Algérie, nous protestons énergiquement contre la non-ratification du traité franco-syrien par la France, ratification qui aurait engendré une détente dans les relations franco-musulmanes.

Nous protestons avec force contre l'occupation militaire de la ville de Damas et contre l'arrestation des chefs syriens.

Au nom du peuple d'Algérie, nous assurons le peuple frère de Syrie de toute notre sympathie et de notre solidarité.

A. M.

Un ancien communiste arabe donne son impression sur le revirement des communistes

Malgré tout ce qu'on a dit sur le parti communiste, malgré ce qu'on a écrit sur la duperie de sa doctrine, surtout depuis le tournant de 1935, envers le monde musulman, je suis allé hier au Hall de l'Automobile, avec sympathie, assister au meeting organisé par la région algéroise de ce parti pour recevoir son secrétaire général Maurice Thorez.

Je n'osais pas croire qu'un parti qui depuis sa fondation en France faisait de la libération des hommes le point essentiel de sa doctrine puisse tourner en dérision ce thème fondamental.

J'ai encore dans la mémoire la circulaire Barthel qui incitait la nation algérienne à secouer le joug oppresseur.

La lecture journalière de ses appels en faveur du peuple espagnol qui lutte pour sa dignité sur cette terre renforçait mon opinion.

Je croyais dans ma naïve candeur que ces hommes s'étaient réellement chargés de la mission d'aider leurs semblables à reconquérir la place qui leur a été extorquée au milieu des humains.

Ma dernière croyance en l'aide qui doit nous venir des partis organisés de France s'envole.

Oui, il n'est plus possible de la concevoir de quelque manière que ce soit. Ils n'admettront jamais que nous puissions un jour leur tendre la main en égaux, en hommes libres.

J'en arrive même à penser que tous sont imbus de leurs sentiments de race quoi qu'en dise le professeur d'histoire Maurice Thorez, qui nie la notion de race et se fait le champion de la nation.

■

Musulmans, mes frères, notre seul secours, nous devons désormais le puiser en nous. Unissons-nous, je vous en conjure. Serrons nos rangs. Plus de sentimentalisme. Formons bloc.

Nous n'avons pas à conseiller à la France une ligne de conduite.

Soyons forts avant tout si nous ne voulons pas périr.

La France choisira si elle doit s'attirer notre sympathie ou notre ressentiment.

La croisade acharnée de l'impérialisme français contre les musulmans nord-africains

Une fois de plus, nous venons d'être l'objet d'une deuxième interdiction de meeting organisé par la Fédération de la Seine du parti du Peuple algérien pour protester contre l'ignoble et barbare procès qui s'est déroulé à Alger le 23 janvier dernier.

Un jugement vraiment raciste est rendu le 30 du même mois où 25 de nos vaillants militants se sont vu accablés de condamnations iniques : 13 à 152 mois de prison, 11 à 72 mois de prison, et par-dessus le marché, l'application de la loi scélérate de la privation des droits civils, civiques et politiques, c'est-à-dire le baillon et les menottes.

Le crime commis par ces braves militants est d'avoir exprimé hautement la pensée du peuple algérien.

Le gouvernement français peut s'enorgueillir, en 18 mois de temps, il a offert au peuple algérien un joli cadeau de 36 condamnations dont 25 à 440 mois d'emprisonnement, 11 à 72 mois (sursis) tous ceux-ci ornés de la privation des droits, on s'imagine la reconnaissance que lui devra ce peuple pour cette générosité.

Tout cela s'est produit et se produit malgré nous, car nous n'avons jamais cessé de dire et de répéter que ni la prison, ni la privation de nos droits ne nous arrêtera de suivre le chemin triomphal que nous nous sommes tracé dans le sein du P.P.A. Qu'on le veuille ou non, nous atteindrons bon gré mal gré notre but, qui est l'émancipation totale des 7 millions d'âmes réduites à l'esclavage par l'impérialisme colonialiste éhonté.

Des tergiversations ! Nous en avons assez, notre patience n'a que trop duré à attendre une France qui ne veut rien donner.

Si nous n'avons pas la possibilité de réunir nos compatriotes dans les salles publiques, nous irons les trouver dans leurs chambres pour les éclairer et les mettre au courant de tout ce qui se passe chez nous.

Toutefois, nous n'arrivons pas à comprendre ce qui nous vaut cette grande attention que nous porte le gouvernement de Marianne.

Dans toute la France des défilés, des manifestations de toutes couleurs sont tolérées. Nous avons vu, des Polonais (sans toucher au respect qu'on leur doit), manifester avec la Croix gammée en tête sans être inquiétés.

Et nous, on ne nous permet même pas de nous réunir dans une salle.

Voilà de quoi nous amène à passer outre et bien des choses encore que nous avons cultivé de supporter.

Peuple algérien ! Ton salut est entre tes mains. Unis-toi et en avant pour arracher ton droit à la vie.

Le P. P. A. t'a tracé le chemin.

BANAUN.

Algérie pittoresque ?

Sous l'autorisation de M. le Gouverneur général de l'Algérie, un film intitulé « L'Algérie Pittoresque » se déroule actuellement dans toute l'Europe, précisément à Liège, Belgique.

Ce film, félicitons-le ! sert la cause algérienne au détriment de la France. Certes, c'est une faute commise involontairement par M. Le Beau et ses acteurs, car tout en montrant à l'opinion européenne, les quelques châteaux et villas construits (par qui ? et pour qui ?) ils ont été obligés de filmer les centaines de gosses à l'âge scolaire qui ciraient des souliers à la place du gouvernement. Ceci n'échappera à personne, que ces gosses-là, s'ils font ce métier comme des machines automatiques (comme on le dit sur l'écran) c'est parce que les portes des écoles leur sont fermées et que leurs parents sont expropriés par la colonisation, ce qui les met dans l'obligation de travailler dès l'âge de 5 ans.

Ici nous dirons bravo à M. Le Beau et ses acteurs ! Puisque lui-même autorise à dévoiler les méfaits de son gouvernement. Et encore il y a plus, tout en employant le mot pittoresque, on voit sur l'écran des femmes arabes et kabyles fabriquant leurs ustensiles avec de la terre. Mais dans quel état sont ces femmes ! Les pieds nus, le corps en haillons, les cheveux ébouriffés et leur enfant tout autour d'elles dans un état pire, montrent aux plus nigauds combien est faux le mot pittoresque, qui peut se remplacer par le mot lamentable. Dans la salle, je suis le seul Algérien, mais j'ai entendu des rumeurs critiquant l'hypocrisie de M. Le Beau et de ses gouvernants. Ceci m'a réjoui, et doit contenter tous ceux qui sont soucieux du sort de l'Algérie, car les événements travaillent pour nous.

Disons maintenant à M. Le Beau et aux gouvernants de la France que ce n'est ni en projetant des films pittoresques, ni en prononçant des discours, à la radio et aux écrans, que le problème algérien se résoudra. Il n'existe qu'une seule solution, celle de la franchise, et logique, reconnaître que les peuples nord-africains ont faim savoir qu'ils ont fait preuve d'une grande patience, à travers laquelle ils ont montré mille et une fois leur loyalisme.

Mais aujourd'hui, l'opinion publique est trop éclairée, tout le monde sait la vérité coloniale.

Ces peuples en ont assez ils sont décidés coûte que coûte à lutter pour la vie. L'opinion mondiale sera avec eux.

Donc si la France ne veut pas se séparer de ses colonies, qu'elle ouvre les portes des prisons, qu'elle rende les moyens de vivre aux Arabes du pays ; qu'elle reste fidèle envers ses engagements, seuls moyens de s'assurer l'appui et l'amitié de ses sujets d'hier auxquels elle a promis l'émancipation et le bonheur, et ne leur a donné que brutalité, pauvreté et injustice.

Avant de terminer, je fais appel à vous, Algériens, le moment est propice, n'hésitez pas à vous unir et savoir dire ce que vous voulez : le pain, la paix et la liberté.

Un Algérien de Liège.

Vous êtes des poignards !

Il faut croire qu'ils étaient bien bêtes ceux-là qui firent un jour la conquête de l'Algérie ! Eh ! pourquoi toute cette cavalcade sanglante, ces incendies, ces massacres, pourquoi tant de milliers d'hommes sacrifiés si le but était de créer des ennemis à la France ; l'Allemagne, ennemie héréditaire, l'Angleterre de cette époque, n'étaient donc pas suffisantes pour venir de plus dresser les quelques millions d'Arabes contre la France !

Vous me direz que les Français ne sont pas venus faire de nous des ennemis, mais des alliés et des frères.

Comment ? Vous n'avez donc pas entendu ce professeur, docteur ès-sciences qui nous disait l'autre jour de son air le plus calme et le plus réfléchi : « Vous êtes des poignards que nous aiguisons afin que vous vous plantiez mieux dans le cœur de la France ! » Vous n'étiez donc pas là, absents sans doute ; mais, maintenant que vous savez, que pouvez-vous dire ? Oserez-vous soutenir encore que la France est venue nous civiliser et faire notre bonheur ? Ce professeur ne vous dit-il pas que si nous allons à l'école (nous les quelques dizaines qui pouvons nous payer ce luxe) c'est bien malgré cette France et parce qu'elle ne peut faire autrement ; et puis en plein vingtième siècle, n'avons-nous rien à apprendre que de baragouiner le français, car vous reconnaîtrez avec moi que toute la civilisation française consiste à apprendre à une poignée d'arabes à baragouiner le français.

C'est vrai ! C'est l'école qui nous a appris que nos maîtres ne nous ont jamais rien appris et qu'ils nous ont toujours maintenu au rang des esclaves ; et c'est par lui que nous avons pris conscience de nous-mêmes. Mais, nos maîtres ne croyaient pas arriver à ce résultat ! Une chose leur tenait à cœur, la destruction de l'Islam, et ils s'étaient vite rendu compte que ce n'était l'affaire ni des incendies ni des massacres ; avec les milliers de missionnaires, pensèrent-ils, l'école seule arriverait à déraciner l'Islam des cœurs des musulmans ; là le petit arabe ignorant tout de sa langue et de sa religion n'entendra plus parler d'Islam que pour apprendre que c'est une religion fanatique et barbare. Voilà quelle était leur pensée quand ils se mirent à nous enseigner la langue française. Mais je vous disais qu'ils avaient l'esprit bien borné et à ce titre, ils ne tinrent aucun compte du peuple qu'ils venaient exploiter. Une seule chose les préoccupait, c'étaient les richesses de l'Algérie (car il ne faut pas oublier que s'ils avaient la haine de l'Islam, c'étaient avant tout des rapaces) et dans leur aveuglement, ils négligèrent tout moyen d'entente avec ce peuple encore sain et dont le passé glorieux pouvait ressusciter un jour. Et non seulement ils restèrent sourds à tous nos appels, mais à mesure que grossissait leur ventre, ils devenaient de plus en plus exigeants. Aujourd'hui, c'est trop tard ! L'arbitraire, vice radical de l'impérialisme a rallumé la flamme qu'on croyait à jamais éteinte ; les brimades, les vagues de répression attisent chaque jour un peu plus. Partout le nationalisme se développe. Partout s'élèvent des cris de haine et d'horreur contre le colonialisme oppresseur. Le peuple indigné ne veut plus supporter d'injustices. Il comprend maintenant que son salut ne dépend que de lui-même et rejette d'un grand coup de pied tous les projets d'où qu'ils viennent. Ce sont maintenant ses libertés qu'il revendique et qu'il est décidé à reconquérir. Il sait qu'il est insignifiant à côté des Français dont il admire la puissance, mais une foi inconnue des peuples oppresseurs l'anime, et contre cette foi on ne pourra jamais rien.

Ould MOHAMMED.

MÉDÉA

Monsieur le Sous-Préfet de Médéa,

Nous avons l'honneur de porter à votre connaissance les faits suivants :

Il existe à Médéa un collecteur, M. Bensaïd, dont les agissements à l'égard des Musulmans de notre ville deviennent de plus en plus révoltants qu'ils peuvent avoir les conséquences les plus terribles non seulement pour l'économie de la ville, mais encore — ce qui est plus grave, — pour l'ordre public de la ville et le prestige de la France.

Nous n'avons pas à vous analyser les méfaits économiques subis par la ville depuis que ce triste individu a le monopole du Marché de Médéa ; vous êtes au courant de cela plus que quiconque : ... de matières nécessaires à notre ville se dirigent vers d'autres marchés pour fuir les droits illégaux et exorbitants exigés par le collecteur de Médéa ; que de petits commerçants sont devenus chômeurs et ont préféré la misère et l'oisiveté au travail et au commerce dont le seul profiteur est le collecteur de Médéa.

Tous les droits que perçoit M. Bensaïd peuvent être qualifiés de par vol : car il ne se conforme en rien au cahier des charges ; ou bien il exige des droits pour des objets exempts (de ces droits) ou bien il perçoit plus que les règlements municipaux le prescrivent ; c'est souvent le tarif quadruple, sinon plus — du tarif légal que M. Bensaïd réclame.

Et le plus beau c'est qu'il vole ainsi au nom de la loi française car en exigeant ce qu'il exige, si l'Arabe proteste, le collecteur fait immédiatement appel à un agent de police, souvent soudoyé par lui et ce dernier menace l'Arabe de prison en cas de non payement. L'Arabe respectueux de l'uniforme et de l'administration à tous les échelons, cède et croit que ce qu'exige de lui M. Bensaïd soutenu par l'agent in... de l'uniforme est exigé par la loi française approuvée par les plus hautes sphères du gouvernement français ; et si l'Arabe proteste — intérieurement — c'est contre cette loi française dont M. Bensaïd n'apparaît que le docile instrument.

Et ainsi Bensaïd, collecteur de Médéa fait de ses vols une affaire de lois et de souveraineté française ; celui qui essaie de se soustraire à ses vols se soustrait à la loi et celui qui proteste contre ses brimades porte atteinte à la souveraineté française.

La population de Médéa, paisible et laborieuse, proteste énergiquement contre les vols et brimades de M. Bensaïd et demande qu'enquête soit ouverte contre lui par M. le Préfet, afin de mettre fin à ses agissements avant que l'irréparable soit fait.

Veuillez agréer, Monsieur le Sous-Préfet, l'assurance de nos sentiments respectueux et de notre profond dévouement.

Suivent 80 signatures.

Abonnés, renouvelez votre abonnement sans plus tarder, au siège du journal ou à Chabanes Ali, 1, rue Basse-des-Carmes, Paris

Appel au peuple musulman algérien

Musulmans Algériens, l'Islam ne peut continuer à tolérer cette bassesse et ce manque d'élémentaire dignité dans lequel vous semblez vous plaire et vous éterniser. Vous ne pourriez sans insulter le nom que vous portez, continuer à vivre dans cette suite lamentable de misère dont vous ne cherchez même pas à vous soulager.

Quoi donc, Musulmans Algériens ! ne sentez-vous plus battre dans votre poitrine un cœur sensible et semblable à celui que vous ont légué vos glorieux aïeux qui bravent la faim, bravent le froid, bravent le fer des nations beaucoup plus nombreuses, qu'eux-mêmes ont planté dans la moitié de l'Europe et du monde le glorieux étendard vert étoilé.

Ne sentez-vous plus au seul nom de Islam, de patrie, de famille, bouillonner en vous cette ardeur héroïque qui a réussi à faire trembler le monde ?

...

Musulmans algériens ! Ce n'est pas à la révolte que nous vous poussons. Ou plutôt si, c'est à la révolte ! C'est envers vous-même. Réveillez-vous donc et prenez comme soutient le souvenir des innombrables gloires que vous ont laissé vos aïeux, soyez-en fier, soyez-en digne.

Jetez de votre esprit toutes ces servitudes et les mesquineries, soyez un peuple uni et fier.

Donnez au monde une leçon de courage en vous réveillant de cette léthargie séculaire par laquelle vous risquez de sombrer l'Algérie musulmane.

Travaillez pour que vos enfants et les fils de vos enfants soient un peuple libre, un peuple fier, un peuple de l'Islam.

En protestant contre la détention scandaleuse de Messali et de ses compagnons ;

En soutenant partout leur cause qui est la vôtre, en les aidant de tout votre cœur et par toutes vos possibilités. En réclamant partout et toujours vos droits à une vie meilleure.

En n'ayant peur ni de la prison, ni de la fatigue, ni de la mort.

En lisant et en diffusant partout le journal *El Ouma*.

Vous pourrez alors dire que vous avez commencé, seulement commencé, à mériter le nom d'Algérien, le nom de musulman, et votre nom d'homme.

EL OUATANI.

1 El Ouma, Avril 1937.

الملحق رقم (07): الجمعيات والنوادي الثقافية التي كانت تنشط قبل الحرب العالمية الأولى [1]

الجمعيات و النوادي الثقافية التي كانت تنشط قبل الحرب العالمية الأولى

اسم الجمعية أو النادي	تاريخ تأسيسها	مقرها
الجمعية الرشيدية	1902	الجزائر
الجمعية التوفيقية	1908	الجزائر
الجمعية الإسلامية القسنطينية	1910	قسنطينة
الجمعية الصادقية	1910	عنابة
جمعية الإتحاد	1911	معسكر
الجمعية الأخوية	1912	معسكر
الجمعية الصديقية	1913	تبسة
جمعية الطليعة	1895	الجزائر
جمعية الهلال	1910	عنابة
جمعية الانطلاقة الإسلامية	1911	قسنطينة
نادي صالح باي	1907	قسنطينة
نادي الشبان الجزائريين	1911	تلمسان
نادي الشبيبة العنابية	1911	عنابة
نادي الصادقية	1912	الأصنام " الشلف "

1 عبد الغني حروز، دراسة حول نادي الترقي ودوره في الحركة الاصلاحية بالجزائر 1939/1927، المدرسة العليا للأساتذة، الجزائر، 2007، ص 158.ينظر: خثير عبد النور وآخرون، منطلقات وأسس الحركة الوطنية (1830-1954)، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية والثورة الجزائرية، الجزائر، 2007، ص 156.

الملحق رقم (08): تأسيس فرحات عباس " اتحاد الشعب الجزائري سبتمبر 1938

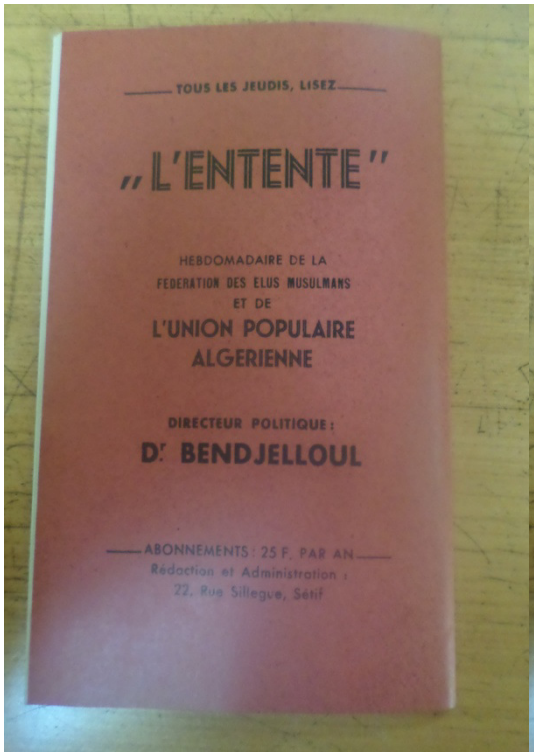

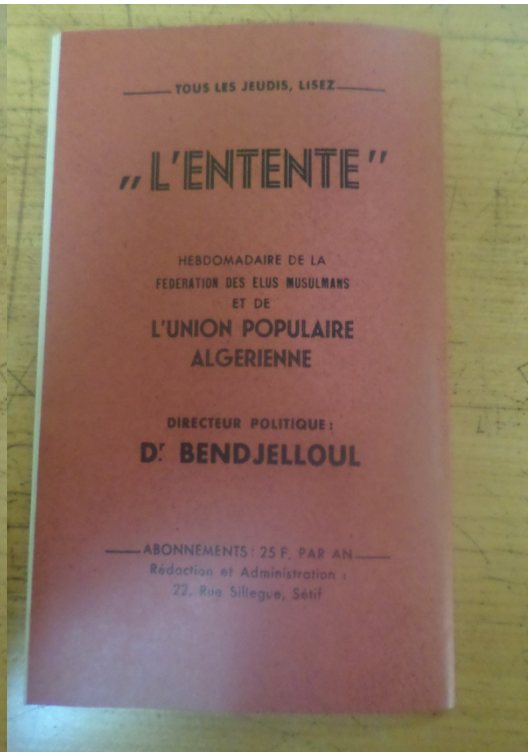

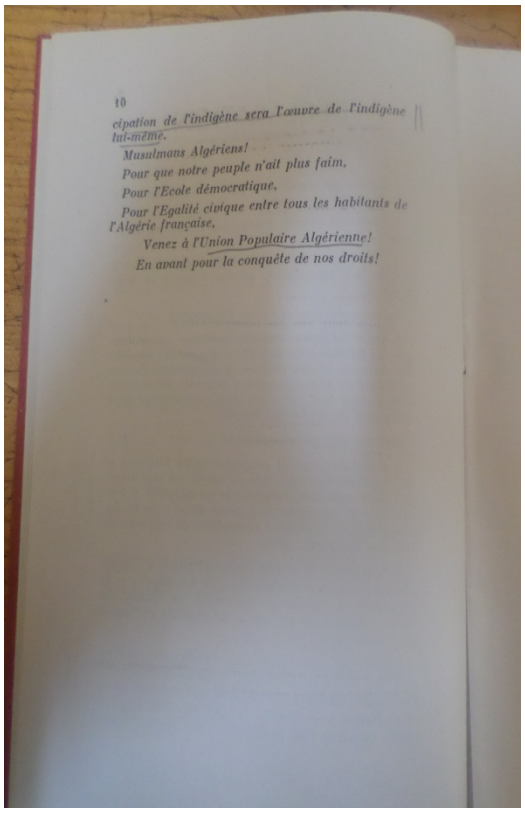

10

cipation de l'indigène sera l'œuvre de l'indigène lui-même.

Musulmans Algériens!

Pour que notre peuple n'ait plus faim,

Pour l'Ecole démocratique,

Pour l'Egalité civique entre tous les habitants de l'Algérie française,

Venez à l'Union Populaire Algérienne!

En avant pour la conquête de nos droits!

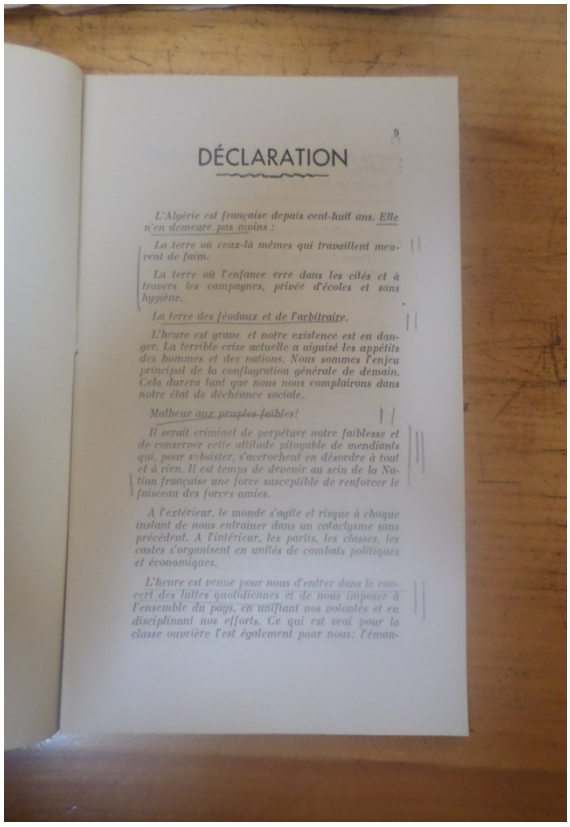

9

DÉCLARATION

L'Algérie est française depuis cent-huit ans. Elle n'en demeure pas moins :

La terre où ceux-là mêmes qui travaillent meurent de faim.

La terre où l'enfance erre dans les cités et à travers les campagnes, privée d'écoles et sans hygiène.

La terre des féodaux et de l'arbitraire.

L'heure est grave et notre existence est en danger. La terrible crise actuelle a aiguisé les appétits des hommes et des nations. Nous sommes l'enjeu principal de la conflagration générale de demain. Cela durera tant que nous nous complairons dans notre état de déchéance sociale.

Malheur aux peuples faibles!

Il serait criminel de perpétuer notre faiblesse et de conserver cette attitude pitoyable de mendiants qui, pour subsister, s'accrochent en désordre à tout et à rien. Il est temps de devenir au sein de la Nation française une force susceptible de renforcer le faisceau des forces amies.

A l'extérieur, le monde s'agite et risque à chaque instant de nous entraîner dans un cataclysme sans précédent. A l'intérieur, les partis, les classes, les castes s'organisent en unités de combats politiques et économiques.

L'heure est venue pour nous d'entrer dans le concert des luttes quotidiennes et de nous imposer à l'ensemble du pays, en unifiant nos volontés et en disciplinant nos efforts. Ce qui est vrai pour la classe ouvrière l'est également pour nous: l'éman-

الملحق رقم (09): نداء فرحات عباس إلى الشباب الجزائري الفرنسي والإسلامي[1]

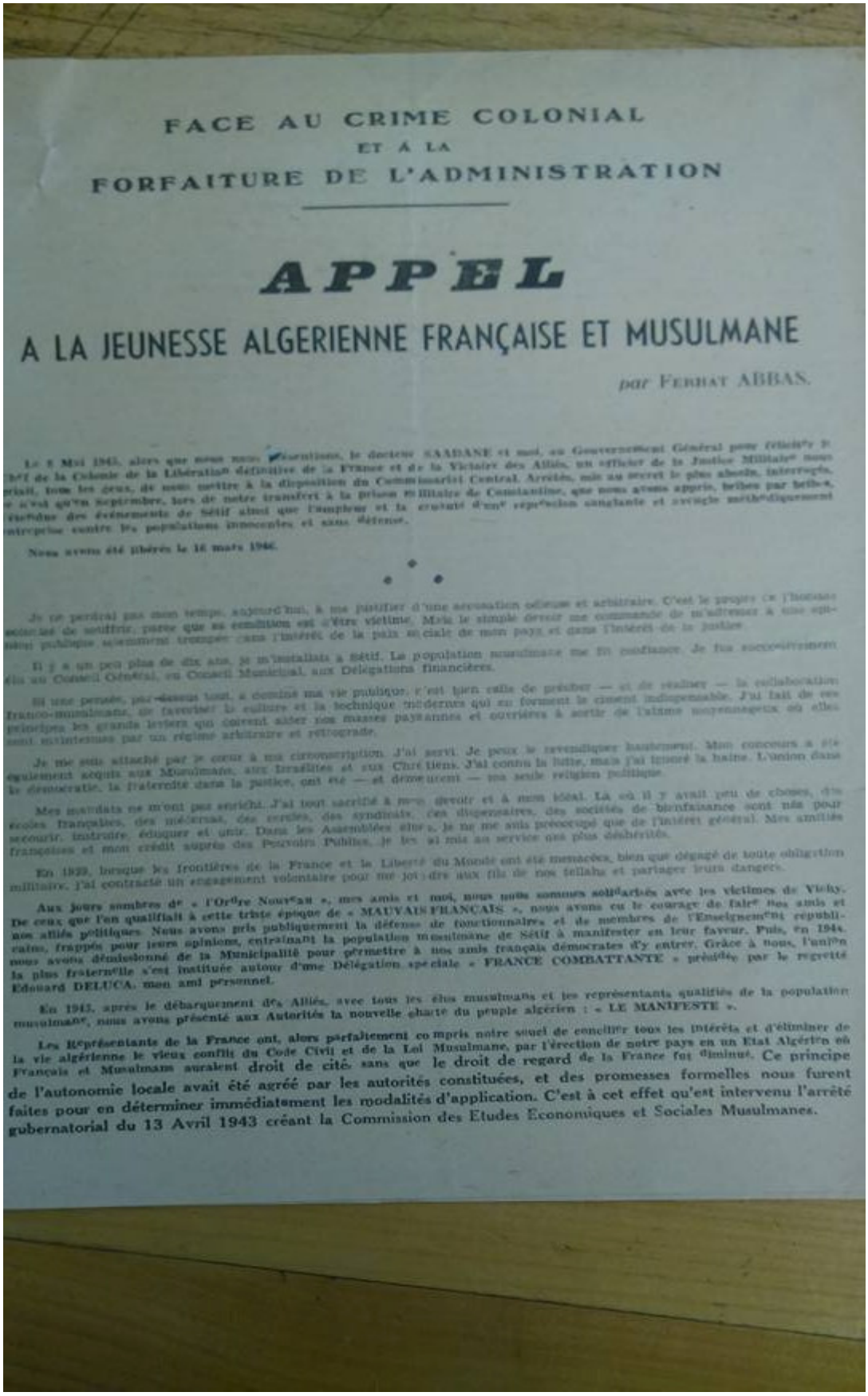

FACE AU CRIME COLONIAL

ET A LA

FORFAITURE DE L'ADMINISTRATION

APPEL

A LA JEUNESSE ALGERIENNE FRANÇAISE ET MUSULMANE

par FERHAT ABBAS.

Le 8 Mai 1945, alors que nous manifestions, le docteur SAADANE et moi, au Gouvernement Général pour célébrer le 5ème de la Colonie de la Libération définitive de la France et de la Victoire des Alliés, un officier de la Justice Militaire nous arrêta, tous les deux, de nous mettre à la disposition du Commissariat Central. Arrêtés, mis au secret le plus absolu, interrogés, ce n'est qu'en septembre, lors de notre transfert à la prison militaire de Constantine, que nous avons appris, bribes par bribes, l'ampleur des événements de Sétif ainsi que l'ampleur et la cruauté d'une répression sanglante et savante méthodiquement entreprise contre les populations innocentes et sans défense.

Nous avons été libérés le 16 mars 1946.

* * *

Je ne perdrai pas mon temps, aujourd'hui, à me justifier d'une accusation odieuse et arbitraire. C'est le propre de l'homme politique que de souffrir, parce que sa condition est d'être victime. Mais le simple devoir me commande de m'adresser à une opinion publique sciemment trompée dans l'intérêt de la paix sociale de mon pays et dans l'intérêt de la justice.

Il y a un peu plus de dix ans, je m'installais à Sétif. La population musulmane me fit confiance. Je fus successivement élu au Conseil Général, au Conseil Municipal, aux Délégations financières.

Si une pensée, par-dessus tout, a commandé ma vie publique, c'est bien celle de prêcher — et de réaliser — la collaboration franco-musulmane, de favoriser la culture et la technique modernes qui en forment le ciment indispensable. J'ai fait de ces principes les grands leviers qui devaient aider nos masses paysannes et ouvrières à sortir de l'ultime ostracisme où elles sont maintenues par un régime arbitraire et rétrograde.

Je me suis attaché par le cœur à ma circonscription. J'ai servi. Je peux le revendiquer hautement. Mon concours a été également acquis aux Musulmans, aux Israélites et aux Chrétiens. J'ai connu la lutte, mais j'ai ignoré la haine. L'union dans la démocratie, la fraternité dans la justice, ont été — et demeurent — ma seule religion politique.

Mes mandats ne m'ont pas enrichi. J'ai tout sacrifié à mon devoir et à mon idéal. Là où il y avait peu de choses, j'ai créé écoles françaises, des médersas, des cercles, des syndicats, des dispensaires, des sociétés de bienfaisance sont nés pour secourir, instruire, éduquer et unir. Dans les Assemblées élues, je ne me suis préoccupé que de l'intérêt général. Mes amitiés françaises et mon crédit auprès des Pouvoirs Publics, je les ai mis au service des plus déshérités.

En 1939, lorsque les frontières de la France et la Liberté du Monde ont été menacées, bien que dégagé de toute obligation militaire, j'ai contracté un engagement volontaire pour me joindre aux fils de nos fellahs et partager leurs dangers.

Aux jours sombres de « l'Ordre Nouveau », mes amis et moi, nous nous sommes solidarisés avec les victimes de Vichy. De ceux que l'on qualifiait à cette triste époque de « MAUVAIS FRANÇAIS », nous avons eu le courage de faire nos amis et nos alliés politiques. Nous avons pris publiquement la défense de fonctionnaires et de membres de l'Enseignement républicains, frappés pour leurs opinions, entraînant la population musulmane de Sétif à manifester en leur faveur. Puis, en 1944, nous avons démissionné de la Municipalité pour permettre à nos amis français démocrates d'y entrer. Grâce à nous, l'union la plus fraternelle s'est instituée autour d'une Délégation spéciale « FRANCE COMBATTANTE » présidée par le regretté Edouard DELUCA, mon ami personnel.

En 1943, après le débarquement des Alliés, avec tous les élus musulmans et les représentants qualifiés de la population musulmane, nous avons présenté aux Autorités la nouvelle charte du peuple algérien : « LE MANIFESTE ».

Les représentants de la France ont, alors parfaitement compris notre souci de concilier tous les intérêts et d'éliminer de la vie algérienne le vieux conflit du Code Civil et de la Loi Musulmane, par l'érection de notre pays en un Etat Algérien où Français et Musulmans auraient droit de cité, sans que le droit de regard de la France fut diminué. Ce principe de l'autonomie locale avait été agréé par les autorités constituées, et des promesses formelles nous furent faites pour en déterminer immédiatement les modalités d'application. C'est à cet effet qu'est intervenu l'arrêté gubernatorial du 13 Avril 1943 créant la Commission des Etudes Economiques et Sociales Musulmanes.

1Farhat Abbes, Appel à la Jeunesse française et musulmane, face au crime colonialiste et à la forfaiture et administration, Alger, 1946.

نـــــــــداء

الى الشباب الجزائري الفرنسي والاسلامي

يوم ٨ ماي سنة ١٩٤٥ بينما كنا انا والدكتور سعدان بالولاية العامة لتهنيء رئيس حكومتنا بتحرير فرنسا النهائي وبانتصار الحلفاء القى علينا القبض وبقينا في غيابات السجن المضيق بالجزائر وفي شهر سبتمبر فقط لما نقلنا الى السجن العسكري بقسنطينة سمعنا بالحوادث الدامية المهولة التي جرت بسطيف وبالفظائع والاعمال الزجرية الشنيعة التي ارتكبت ضد الابرياء العزل من سكان تلك الناحية وقد اطلق سراحنا يوم ١٦ مارس سنة ١٩٤٦ .

لا اضيع الوقت في اثبات براءتي من التهمة الدنيئة التي وجهت علي لان نصيب كل من اصيب ببلاء الاستعمار ان يسام الخسف ويذوق الوان العذاب لكن واجبي يقضي علي بان اخاطب الرأي العام وابين له حقائق طالما اخفيت عليه .

منذ اكثر من عشر سنين حللت بمدينة سطيف واستقررت بها وانتخبني مسلموها عضوا بالمجالس الثلاثة وكان همي الوحيد وضالتي المنشودة الدعوة الى التعاون والعمل المشترك بين المسلمين والفرنسيين وكانت رعايتي بالامور المنوطة بعهدتي تشمل المسلمين واليهود والمسيحيين على حد سواء وكان ومازال الاتحاد في اطار الديمقراطية والاخوة في دائرة العدل والعدالة هما المذهب السياسي الوحيد الذي اتمسك به واخضع لسلطانه .

في سنة ١٩٤٣ بعد نزول الحلفاء اتفقت مع جميع النواب المسلمين ورؤساء الحركات المختلفة وقدمنا للسلطة الحاكمة كراس مطالب الشعب الجزائري الجديد وهو (المانيفيست) او البيان وقد فهم ممثلو فرنسا مقاصدنا الحسنة حيث طلبنا تأسيس دولة جزائرية يعطى فيها الفرنسيون والمسلمون السوية الحقيقية التامة في كل ما له مساس بالشؤون الوطنية دون ان تتنازل فرنسا عن حق الاشراف الذي لها على هذه البلاد وهذا هو الاستقلال الداخلي او المحلي الذي وافق عليه ولاة الامور وواعدونا بالسعي العاجل في تحقيقه وتطبيق اصوله ؛ في ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٤٣ صدر الامر بحل القسم الاهلي من النيابات المالية وبابعاد احد رئيسيه وابعادي انا معه فتفككت وحدة النواب لكن لم يحدث فشل ولا وهن في الشعب بل مازادته المحن الا حماسا وتمسكا قويا بمطالبه وللعمل على الظفر بهذه المطالب اسسنا جريدة (المساواة) في سبتمبر ١٩٤٤ وحزب احباب البيان والحرية في جانفي سنة ١٩٤٤ : بكل صراحة وبكل وضوح وجلاء بسطنا القضية لدى السلطة الحاكمة ولدى الرأي العام فمن الفرنسيين من فهمنا وايدنا ومنهم ويا للاسف من عمل في طي الخفاء ليشوه سمعتنا ويوغر الصدور علينا وعلى من انتمى الينا والاغراء والفتك بنا والغاية الوحيدة من هذه الاعمال الاثيمة كلها هي احباط اعمالنا واخفاق مساعينا وابقاء دار ابن لقمان على حالها سادة وعبيد وافراد يتقلبون في النعيم ازاء شعب كامل لا يملك من حطام الدنيا سوى اطمار بالية ! ...

اما نحن فما زلنا على مبدئنا وخطتنا (فالبيان) باق ونحن باقون للبيان شعارنا : لا اندماج ولا سيطرة قديمة في ثوب جديد ولا انفصال غايتنا تحرير الجزائر من قيود النظم والاساليب الاستعمارية التي اكل الدهر عليها وشرب وبناء مستقبل وطننا على قواعد تاريخية حتى يتمكن من الانخراط في سلك الديمقراطية العالمية ؛ لهذا ينبغي للشباب الجزائري ان يتغلب على فوارقه الجنسية وعلى الاوربيين ان ينبذوا فكرة التفرق .

اما من الناحية الاسلامية فينبغي نبذ فكرة (الكونسيبت تيوكراتيك) ومعناه تصور الحكم الالاهي الذي كان له شيء من الشأن في القرون الوسطى وقد دالت دولة التبشير الديني ولم يبق المجال الا لعمل الرجال الذين يخدمون اوطانهم على أساس الواجب الاجتماعي والمأمورية الانسانية وان (الناسيونا ليزم) وهو الملية او القومية الاسلامية غلطة تاريخية فلا يلزم سكان ارض واحدة ووطن واحد ان يدينوا بدين واحد فالجزائري المسيحي او الاسرائيلي يجب ان يكون اخا للجزائري المسلم دون ان يفكر هذا في اخراجه من الحظيرة ولا ان يسعى ذلك في ادماجه او في بقائه تحت نير العبودية ؛ ان (البيان) عبارة عن اتحاد حر بين رجال احرار وشعوب حرة ، ورغم الجريمة الاستعمارية وسوء الفهم الذي مازال مخيما على بعض العقول فان الجزائر الجديدة المرتبطة بعهد فرنسا الجديدة ستنشأ وتنمو بفضل جهود الديمقراطيين الفرنسيين والمسلمين .

(١ ماي ١٩٤٦)

فرحات عباس

الملحق رقم (10): القبض على بن بلّة ...محاكمة بن بلّة ....هروب بن بلّة[1]

ACTION POLICIÈRE DECISIVE A ALGER

L'Echo d'Oran
FONDÉ EN 1844
LE PLUS FORT TIRAGE DE L'AFRIQUE DU NORD

Depuis plus d'un siècle toute l'actualité nord-africaine

N° 28.667 - 106e année — PRIX : 8 FRANCS — Dimanche 14 et lundi 15 mai 1950

ARRESTATION du chef «national» de l'organisation spéciale paramilitaire du P.P.A.

Conseiller municipal de Marnia il dirigea lui-même l'attaque de la poste d'Oran

(De notre correspondant général : André SEGUIN)

Alger, 14 mai. — Sous la direction de commissaire divisionnaire, chef de la P.R.G., la Police des Renseignements généraux vient de procéder à l'arrestation du nommé Bentalla Mohammed, conseiller municipal à Marnia, dépt de 24 ans et chef national de l'organisation spéciale paramilitaire P.P.A.-M.T.L.D.

Cette arrestation a été réalisée à Alger.

Bentalla est l'un des organisateurs, et sans doute le chef du « hold up » de la Poste d'Oran. Au moment de son arrestation, il a été découvert à son domicile outre un pistolet automatique, une somme importante d'argent qui paraissait devoir servir au fonctionnement des groupes de combat.

Bentalla était porteur de fausses pièces d'identité et était recherché depuis l'affaire de la Poste d'Oran.

Bentalla a été lacé sous mandat de dépôt. L'affaire ne pourrait et pourrait réserver des surprises considérables.

A.

VIOLENT ORAGE A AIN-FÉKAN
UN JEUNE BERGER EST EMPORTÉ PAR UN OUED EN CRUE

Importants dégâts aux cultures

(DE NOTRE CORRESPONDANT PARTICULIER)

Ain-Fékan, 14 mai.

Vers 15 heures, hier après-midi, un orage d'une violence extrême s'abattit sur la région.

Pendant un quart d'heure, des nappes d'eau tombèrent littéralement plusieurs ravins qui, en un instant, devinrent infranchissables. Ces deux éléments...

M. Ferhat Abbas condamné pour diffamation
...à 5.000 francs d'amende et 50.000 francs de dommages intérêts

Constantine, 13 mai. (U.S.I.P.) — Alors qu'il venait de déposer sa plainte originale d'Alger, M. le docteur Ferhat Abbas, président du conseil municipal de Sétif, a comparu, hier, devant la 1re chambre correctionnelle de Constantine, présidée par M. Bonnet, pour répondre de la plainte en diffamation déposée contre lui par le docteur Gilbert, maire de Philippeville, à la suite d'un article publié par le journal « La République algérienne » et signé du docteur M. Ferhat Abbas, leader du parti algérien. Cet article, intitulé « Les Algériens sont-ils des citoyens comme les autres ? », était ainsi conçu :

M. le docteur Gilbert avait attaqué Ferhat Abbas en diffamation pour un article particulièrement injurieux paru en avril 1947. L'opinion publique algérienne était alors très émue des attentats qui venaient d'être commis contre des particuliers français et musulmans, qui ne cachaient pas leur opinion progressiste. Ces attentats avaient notamment pour but de provoquer la panique dans la population européenne et d'inciter celle-ci à se retirer dans la Métropole, ce qui aurait pour conséquence de faciliter la tâche des éléments fascistes qui, en Algérie, préparaient la guerre civile.

Ferhat Abbas, en effet, pour que justice soit faite, a été condamné, le 8 mai 1950, M. Ferhat Abbas a été condamné à 5.000 francs d'amende, à 50.000 francs de dommages intérêts symboliques, et aux dépens. — C. B.

L'« au revoir » de Jouvet

Après son triomphal passage à Oran dans l'étude des Gobs Kasnetz, Louis Jouvet et sa compagnie nous ont quittés, hier, rechargés, nous ont-ils proclamé, de l'accueil du public oranais. Et le grand comédien a même ajouté, sur un air fameux : « Ce n'est qu'un au revoir... » (Photo : L'Echo d'Oran.)

Les élèves de l'école militaire de Miliana à Alger

CONSTANTINE (AFP). — Venant nous arriver à Constantine par le train d'Alger, les élèves de l'école militaire préparatoire nord-africaine de Miliana, sous leur drapeau et leur encadrement.

Après avoir défilé dans les principales artères de la ville, ils ont gagné le quartier Sidi-Rached.

A 17 heures, les élèves de l'école militaire de Miliana ont participé à la cérémonie des couleurs, place Maréchal Foch.

A 21 heures, ils ont également participé à une retraite aux flambeaux et ont ensuite été applaudis pendant de la fête donnée sur leur passage.

L'abondance de matières nous oblige à renvoyer à demain le grand reportage de René PERNOUD « CONTRE LA MISÈRE DES HOMMES »

Le général CALLIES sera vendredi à ORAN

L'arrivée officielle du général Callies à Oran aura lieu le vendredi 19 mai.

Il suivra le programme ci-après : De 9 h. 30 à 9 h. 45. — La délégation ira officiellement au Monument aux morts.

De 10 h. à 11 h. 15. — Réception, des autorités civiles et militaires à l'Hôtel de la Division.

De 11 h. 30 à 12 h. — Visite officielle.

De 12 h. à 13 h. 30. — Réception des officiers de réserve au Cercle des Officiers d'Oran.

De 13 h. 30 à 15 h. — Visite officielle.

De 15 h. 30 à 15 h. 15. — Inspection à Bir-Rhorab.

15 h. 45. — Départ pour la Senia.

16 h. — Départ pour Alger.

Un avion de tourisme fait un atterrissage forcé
Dégâts matériels

Dimanche, 13 mai (dernier).

Ce matin, un avion de tourisme de Turin-club de Bordeaux, qui se rendait à Sidi-Ben-Adonis, et qui avait à bord MM. Lajaunie Jacques et Lionel Martinez, a dû faire un atterrissage forcé à Aïn Fezza, à 12 kilomètres de notre centre.

L'appareil est à Rivaz à l'école de pilotage, est légèrement endommagé. Aucun des deux occupants n'est indemnes. — V.

Un enfant en blesse gravement un autre avec un canif

Au cours d'une discussion survenue hier, à midi, entre notre Mohamed Ben Boumaza, 14 ans, et Bouhadi Hassen, 17 ans, domiciliés tous les deux 33, rue Sidi Salah, le premier a porté au second un coup de canif dans la région du cœur, occasionnant l'ouverture de ce dernier à l'hôpital.

Le blessé a été soigné par le Docteur Benoît, médecin de police du 2e arrondissement, assisté de M. Fernandez, secrétaire, stagiaire aux responsabilités.

L'élection des conseillers municipaux du 2e collège de Tiaret

Tiaret, 14 mai (U.S.I.P.)

A la suite de l'annulation par le Conseil d'Etat des élections municipales survenues le 1er collège, une consultation électorale a eu lieu aujourd'hui.

Inscrits : 1.603. Votants : 1.611. Bulletins nuls : 1. Suffrages exprimés : 1.610. Majorité absolue : 806.

Ont obtenu : Jules CHAS : 1.024 ; parti communiste : 58 ; liste indépendante : 528.

LE RALLYE HUMORISTIQUE DU C.A.B.A. A OBTENU UN GROS SUCCÈS

Sur l'aérodrome de Sidi-Bel-Abbès, les concurrents arrivent. Voici « Clarès », volontaire du tourisme, accompagné de « Jacky », pensionnaire aux allures de jockey.

CLIRE NOTRE INFORMATION EN PAGE 11

La société de prévoyance et de secours mutuel des policiers d'Algérie élit son conseil d'administration

Constantine, 14 mai (AFP).

Le cinquième congrès de la Société de Prévoyance et de Secours mutuel des policiers d'Algérie a procédé, au cours de sa dernière séance de travail à l'élection du Conseil d'administration et du bureau central de la société.

Celui-ci est ainsi composé :

Président, M. Vignier ;
Vice-président administratif, M. Berger Charles ;
Vice-président pour le département d'Alger, M. Pellet ; pour le département de Constantine, M. Bertrand ; pour le département d'Oran, M. Sommelet ;
Trésorier général, M. Gourbeyre ;
Trésorier adjoint, M. Tallarelle ;
Secrétaire général, M. Leroy ;
Secrétaire-adjoint, M. Bailly ;
Président de la commission de contrôle des finances et des comptes, M. Simon.

M. Moos retarde son départ de Paris

Paris, 14 mai (A.F.P.).

M. Moos, Résident général de France en Tunisie, qui devait regagner son poste après avoir pris part à la réunion de vendredi dernier à l'Elysée, a différé son départ de quelques jours afin de régler dans le meilleur délai certaines questions intéressant le Maghreb.

Des avions à réaction au-dessus d'Oran

Hier matin, peu après 10 heures, l'express 1112, venant de Maroc et qui arrive à Oran à 10 heures, a 5 cinq kilomètres de notre localité, il est passé à une vitesse vertigineuse, survolant un tracteur Caterpillar de 65 chevaux, appartenant à M. Virgile Serrano.

Deux Monstrueux s'y trouvaient, le conducteur Nicolas Ben Amar, 22 ans, et le graisseur.

Ce dernier, alors que le tracteur venait de s'engager sur la voie, aperçut le train et s'élança à terre. Le conducteur voulut faire marche-arrière mais n'en eut guère le temps.

La locomotive happa le tracteur et le coupa en deux, projetant à 10 mètres en arrière le conducteur. On n'eut bientôt à la déplorer que la mort par arrachement qu'il échappa à la mort.

Le train stoppa trois ou peut-être en courant. Témoins, par les voyageurs, partis à leur secours, ils ne purent que constater que leur malheureux compagnon qu'il rapporta de Lamoricière et l'attendait depuis 40 minutes, à cause de voyageurs qui quitte Oran à 11 h. 55.

Le mécanicien a été relevé en gare de Lamoricière et remarqua aussitôt que Ben-Amara pour réparations. C'est une la première fois que de pareils accidents se produisent en notre lieu. — A. P.

PRES DE LAMORICIÈRE
Le train du Maroc happe un tracteur

(De notre correspondant particulier)

Lamoricière, 14 mai.

La mosaïque du Cercle Dom Bosco et les élèves des établissements scolaires sur les marches de la Cathédrale pendant l'exécution de l'« Hymne à l'Etendard »

L'ORAN A FÊTÉ AVEC LA MÊME FERVEUR LA VICTOIRE ET JEANNE D'ARC

C'est avec un élan de ferveur particulière que les Oranais ont célébré, hier, la fête de la victoire, associant dans ce pieux recueillement l'humble bergère de Domrémy, symbole toujours vivant de la libération du territoire et de l'esprit de sacrifice qui anime, à travers les siècles, le cœur des soldats de France.

Avec les autorités, tant civiles que militaires et religieuses de tous les cultes, notre jeune armée, son ancêtre combattante et ses anciennes plus lointaines musulmane, qui viennent de se joindre à elles, les élèves des écoles d'Alger, son insigne de ralliement et un symbole d'union.

Une messe de désolations a été célébrée. Devant les drapeaux rassemblés et avec le cérémonial habituel, le chanoine Lamothe, vicaire général, directeur des services de Cultes, a célébré la messe du Saint-Esprit, de l'E.M. de la division, dont faits officiers de la Légion d'honneur les chefs de bataillon Calmels (Infanterie), le commandant Rouaffer (Justice militaire), les capitaines Gleize (Train), Cayrey, (Artillerie), Pellmer (Génie), Berdoni (Intendance). Les lieutenants Rieu (Artillerie), Bernhard (Infanterie), Bernhard (Infanterie), Tanghal (Infanterie), chevalier.

Après l'émotion générale, le général Gillet épingle la médaille militaire et la croix de guerre sur la poitrine de la jeune Bruyère, dont le père, adjudant-chef du 4e R.A.C., tombé pour la France en Indochine. Après avoir donné l'accolade à la jeune fille, le général a remis à chacune...

Sont ensuite décorés de la médaille militaire : les adjudants-chefs Diaz (1-49e R.A.), Beaufort (2e Train), Vinolia (CAB 302), Forster (Base Militaire d'Oran) ; les adjudants Pongetti (1-66 R.A.), Berkandia (Base Militaire d'Oran), Hastef (Infanterie), Nougier (1/9 CUMA), Bourcart (Service de Santé), Bonnet (Service de Santé), les maréchaux des logis Richemond (ouid Dahmane (Artillerie), Verdié (Cavalerie), Dumont (Train des Equipages) ; le caporal-fumiste (Base Militaire d'Oran).

LE DÉFILÉ

Un défilé marquera la prise d'armes. Il donne l'occasion d'admirer une fois de plus la tenue impeccable des troupes du 2e R.T.A. du 66e R.A. du 2e Train, de la Marine, de l'Aviation. La présence des commandants de la « Jeanne d'Arc », amenée à Arzew, offre à cette manifestation un cachet particulier et l'on remarque notamment tous des marins du 2e Train, impeccables, incorporés des...

Salutés par les « Guides de France » les autorités gravissent les degrés de la Cathédrale

Après une quinzaine de jours d'instruction seulement, les « Bérets » du 2e Train manœuvrent déjà admirablement sur les tracés de leurs aînés.

La mosaïque du Cercle Dom Bosco et les élèves des établissements scolaires sur les marches de la Cathédrale pendant l'exécution de l'« Hymne à l'Etendard »

Sur l'aérodrome de Sidi-Bel-Abbès, les concurrents arrivent. Voici « Clarès », volontaire du tourisme, accompagné de « Jacky », pensionnaire aux allures de jockey.

CLIRE NOTRE INFORMATION EN PAGE 11

Salutés par les « Guides de France » les autorités gravissent les degrés de la Cathédrale

Après une quinzaine de jours d'instruction seulement, les « Bérets » du 2e Train manœuvrent déjà admirablement sur les tracés de leurs aînés.

Source gallica.bnf.fr / Bibliothèque nationale de France

1 L'Echo d'Oran, N°28667, 14 et 15 mai 1950.

الملحق رقم (10 +): القبض على بن بلّة ...محاكمة بن بلّة ....هروب بن بلّة [1]

– B E N B E L L A Mohamed –
dit " Hemmided"
Alias MEBTOUCHE Abdelkader – MEZZIANI Messaoud –

Né le 25.6.1916 à MARNIA (Oran) de f. Embarek ben Mhadjoub et de Fatma bent El-Hadj.
– *SIGT : 1m,78, yeux [illegible], cheveux noirs frisés, lèvre inférieure épaisse, visage ovale, menton fuyant, nez légèrement busqué, pli inférieur oreille dr. lobes collés, sourcils réunis, naevus 3 cm. dessus et à droite fourchette. – F.D. 44225 – 43344.*

TRES DANGEREUX

– OBJET : D.U. 16/52, 17/52, 14/54, 15/54, fiches JA. 54/41, JA. 55/1729.

DOSSIER 2.286 –

et de « Champion ».

Double évasion à la prison de Blida

ALGER, 16 mars (d.n.c.g.). — Moins de quatre jours après leur condamnation par le tribunal correctionnel de Blida, deux des principaux chefs du P.P.A., les nommés Mohamed ben Bellah et Massas Ahmed, qui s'étaient vu infliger respectivement 7 et 5 ans de prison, se sont évadés de la maison d'arrêt de Blida.

Cette évasion s'est faite dans la nuit de samedi à dimanche, entre une heure et trois heures du matin. Profitant d'une liberté relative à l'intérieur de la prison, les deux bandits ont réussi, au moyen d'une corde confectionnée avec des couvertures et des chiffons, à escalader les deux murs de clôture qui bordent la Maison d'arrêt et le jardin y attenant et à sauter sur la route Montpensier qui longe ce jardin.

Mais il s'est avéré que cette opération n'avait pu s'accomplir qu'avec l'aide de complices extérieurs.

A la police d'établir les responsabilités, car il est quand même inadmissible que d'aussi dangereux bandits soient surveillés aussi mal.

1 الصفحة الخاصة لبن يوسف بن خدة : Ben youcef Benkhada على الفايسبوك (يشرف عليها ابنه سليم بن خدة).

الملحق رقم (11): استفتاء حول اتحاد الجزائريين من خلال الجبهة المشتركة للدفاع واحترام الحرية[1]

المنار

جريدة سياسية، ثقافية، دينية، حرة

طوبنا لمطالب كل محر * طمى، وبدت معالمها الكبار
فحيتنا الشواطىء من بعيد * وأوما بالشعاع لنا «المنار»

السنة الثانية
عدد ١٧
الجمعة ٢٣ جمادى ١ ١٣٧٢
٦ فبراير ١٩٥٣
الثمن ٢٥ ف

هذا الاستفتاء

حمود بوزوزو

هذا الاستفتاء هو الاول من نوعه في الصحافة العربية الجزائرية . وهذه الطريقة لفهم المشاكل وبسطها والبحث عن حلولها جديرة بالاعتبار لما فيها من ازالة اللبس والغموض وتلقيح الافكار بتعميم السؤال . وقد وعدت «المنار» قراءها في اول عدد برز منها بانها تسلك الطريقة الموضوعية «بعرض المسائل عرضا مجردا من كل غرض وهوى وفتح ابحاث ودراسات وبسط المشكلات المتعلقة بكل ميدان بسطا واضحا والبحث عن الحلول المعقولة بحثا واسعا».

والموضوع الذى تطرقه اليوم من اهم المسائل الحيوية للجزائر . وهو الاتحاد ، الاتحاد الذي كل يدعو له والذى لم يتحقق رغم الاتفاق العام على ضرورته ووجوبه . فظهر من هذا ان تحقيق الشيء الذى ثبتت ضرورته وتأكد وجوبه منوط بالامكان . فاذا كان الاتحاد ضروريا واجبا فلماذا لا يتحقق ؟ اليس ذلك في الامكان ؟ ام هو في الامكان لكن دونه موانع ؟ ما هي هذه الموانع ؟ لاشك انها في اختلاف الآراء على اساس الاتحاد اى البرنامج الذى يبنى عليه . فعلى اى اساس يبنى الاتحاد ؟ فان وقع الاتفاق على اساس معين فماهي الوسائل لجمع الكلمة حوله للتنفيذ ؟ هذا موضوع الاستفتاء الذى تقوم به «المنار» لاول مرة في تاريخ الصحافة العربية الجزائرية . وهو موضوع — كما يعلم القراء — من صميم برنامج «المنار» التى وعدت الامة بالسعي في توحيد الكلمة ودعت الى ذلك مرارا بعبارات متنوعة حتى لايكاد يخلو عدد منها من الدعوة الى توحيد الصفوف وتنظيم الكفاح وقد نادت في فاتحة سنتها الاولى «بوجوب توحيد سياستنا حتى تكون جبهة واحدة ترمي الى غاية واحدة بوسائل متحدة» وفي فاتحة السنة الثانية وعدت بانها «ستعنى عناية خاصة بالاتحاد القومي وبالمساهمة في الدعوة الى الوحدة الاسلامية . وستكون هذه العناية مسخرة في خدمة المصلحة العامة للامة الجزائرية والعالم الاسلامي دون عداء لاى جنس اودين».

وبذلك تعهدت «المنار» بشيء هام عسير . غير انها لاتراه مستحيلا لأن ما تطلبه قد حصل بالفعل في الماضي : فالمحاولات التي وقعت قد نجحت ولكن لم يطل نجاحها . ولا تزال عالقة بالاذهان منظمة «احباب البيان والحرية» ثم من بعدها «الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها» وكل هذا يدل على ان الاتحاد ليس من المستحيل وانه ممكن الحصول غير انه عسير الدوام. فمن اين جاء العسر ؟ تلك هي النقطة الغامضة التي نرجو بهذا الاستفتاء الوصول الى توضيحها . والجزائر في حاجة الى جميع ابنائها لحل المشكل . ولذا كان هذا الاستفتاء موجها الى كل

وان راى غيره خطأ ينبذ . ولو كان كل راى مصيبا لتعدد الحق ، وهو محال وباجتهاد جميع المخلصين يمكن تجلي الحق.

وانا لنرجو من المفكرين المخلصين ان يشاركوا بآرائهم في هذا الموضوع الحيوى ولئن لم تنجح المحاولات الماضية فلا داعى الى اليأس «انه لاييأس من روح الله الا القوم الكافرون» ، ولا مانع من محاولة جديدة بطريقة جديدة . فان نجحت هذه المحاولة فذاك المبتغى والافكما قال الشاعر :

وعلي ان اسعى وليس علي ادراك النجاح

«والمنار» تشكر جميع الجزائريين الذين تفضلوا ويتفضلون بالاجابة عن اسئلتها مبرهنين بذلك على ما لديهم من مزيد العناية بمصير هذه الامة ، وترجو ان تخرج من هذا الاستفتاء نتيجة ايجابية تدفع بالامة الى الامام وتعدها لاستقبال الاحداث اعدادا تخرج به ظافرة سالمة .

استفتاء هام فى قضية الاتحاد

١) هل تعتقدون ان الاتحاد في الجزائر ممكن ؟

٢) على اي اساس ؟

٣) ما هى وسائل تحقيقه ؟

أمر الهى

يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن الا وأنتم مسلمون واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا.

(قرآن كريم)

ثلاث اسئلة تلقيها المنار على الرأى العام الجزائرى

راى فضيله الشيخ العربى التبسى

(١ الاتحاد فى الجزائر ضرورى لان المنقذ فى وقت الخطر هو تكتل الشعب بأكمله . فقد شاهدنا ان كل امة من الامم في ظروف خنق ذاتيتها وتهديد الخطر لها تزول الحزبية منها لانها مضرة بها. فالحالة بالجزائر لا تبرر تعدد الاحزاب . فبقاء الاحزاب فيها اطالة لعمر الاستعمار وقد ناديت بهذا فى سنة ١٩٤٥ .

فلابد من اتحاد «شعبى» لا «حزبى» اى تحاد بمعنى «وحدة الشعب» لا اتفاق الاحزاب . فان الذى شاهدناه من الاحزاب هو انها تمثل ضدية بعضها لبعض. ونشاط هذه الضدية ابرز من نشاطها ضد الاستعمار . وهذا ما يظهر جليا في الانتخابات . فالاتحاد الشعبى هو الذى يستطيع ان يغير الحال فى الجزائر.

٢) ويكون هذا الاتحاد على اساس ان الاجناس والالوان واللغات و «الاروبية» و«الافريقية» يجب الغاؤها وجعل جميع السكان مواطنين لهم فى وطنهم من الماديات والادبيات ما لجميع المواطنين فى الاوطان الاخرى . وقضية التفاضل الجنسى فى الجزائر وجعل الديمقرطية على صنفين وفى معاملتين كل ذلك امور تجعل هذا الوطن الجزائرى شبيها بجنوب افريقيا . فلفظ «مسلم» فى الجزائر معناه الحرمان من كل حق، ولفظ «فرنسى» معناه استحقاق كل شيء. ولهذا نعتقد ان النظام القائم على هذه الأوضاع لا يصلح للعيش فيه ولا يعين على اخوة انسانية فى المستقبل .

٣) ووسائل تحقيق الاتحاد هى:

راى الاستاذ احمد توفيق المدنى

انى لأشكر «للمنار» الزاهر اثارته لهذا الموضوع القومي الحيوى فى الساعة التى تجابهنا فيها احداث عظيمة والتى حمي فيها وطيس المعركة بيننا وبين الاستعمار واصبح فن الواجب المحتم علينا ان نوحد الصفوف وان نجمع الشمل وان نواجه المواقف الجديدة المقبلة كتلة واحدة متينة كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضا.

١) اما ان الاتحاد الوطني واجب محتم ولا مفر منه فهذه حقيقة محسوسة ملموسة ارى انه من العبث البحث فيها او الجدال حولها ، فانت تجد كلمة الاتحاد فى جميع الاوساط وعند كل الطبقات فقد اصبح الاندفاع الشعبى و «التوحيد» تيارا جارفا لا يستطيع ان يعاكسه احد.

٢) لكن على اى قاعدة يمكن انجاز هذا الاتحاد وما هي الطريقة التي تبرزه للوجود وتجعله حقيقة واقعة ؟ هذا هو محل البحث .

في الامة احزاب عملت عملها في الحقل الوطني حسب اجتهادها وطاقتها . وفي الامة شخصيات مستقلة ذات وطنية وايمان وعمل ، وان لم تتقيد بحزبية . فهل يمكن ان يقع اتحاد بين الاحزاب في شكلها الحاضر وبين الشخصيات الوطنية المستقلة ؟ وهل يكون الاتحاد على هذه الصفة مفيدا صالحا ؟ وهل هو يحقق رغبة الامة ويجعل منها كتلة صعبة التفكك ؟ اقول بكل صراحة انني لا اعتقد ذلك . بل اعتقد خلاف ذلك . فان تجاريب السنوات الماضية وآخرها تجربة «الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية» قد اثبتت ان مثل هذا الاتحاد الذى يقع على اسس الحزبية انما مآله الفتور او الانهيار . وانه

راى الاستاذ عبد القادر وفواق

١ — انى موقن ان الاتحاد ممكن في الجزائر . وما يدفعني الى هذا الراي هو ان الاتحاد صار غاية كل فرد من افراد امتنا وارادة الامة ارادة من الله تعالى كما يقول المثل المعروف .

قد تحققت الامة ان الاتحاد واجب لان فيه حياتها وانه سلاح في يدها لا نظير له وادركت ان الخلاف وتشتت الشمل من جملة المكاره التي سلطها عليها النظام الاستعمارى . والآن وقد عرفت الداء فلابد من السعي في ايجاد الدواء مهما كانت المصاعب .

٢ — الاتحاد لا يكون متينا الا اذا بنى على المبادىء اولا . وقد علمنا التجارب انه اذا كان على مطالب كلها جزئيات لا يجدى نفعا وسرعان مايصير اثرا بعد عين.

لاشك انه اجتمعت لنا والحمد لله كل المميزات التي يجعلها الفلاسفة والمؤرخون مميزات الامة : التاريخ المشترك واللغة والمبتغيات والقطر .. والنزاع كله انحصر الآن في القطر . فمن المخالفة للحقائق الواقعية ان يجعل قطرنا قسمة من اراض ليست منه في شيء .

وقد اعترف لنا ببعض هذه الحقيقة برلمان فرنسا حين وافق على قانون ٢٠ سبتمبر ١٩٤٧ المدعو بقانون نظام الجزائر.

الجزائر شعب له الحق في تقرير مصيره هذه حقيقة يجب ان تتفق عليها جميع الهيئات والشخصيات الجزائرية .

يجب ان نبنيه على ايمان قوى شديد بمستقبل وطننا وتكون قوة هذا الايمان بقدر المصائب العظيمة التى اصابتنا حتى نقتل ذلك الفشل الذى اعترانا بعد الضربات الكثيرة التى

راى فضيله الشيخ الطيب العقبى

١ — اعتقد ان الاتحاد ممكن ا كان الاخلاص . لان القلوب المخلص تتحد بطبيعة الحال . والاتحاد واج علينا بحكم ديننا الحنيف الذى ام بالاتحاد ونهى عن الخلاف والنزاع ولو لم يكن ممكنا لما امر به الله ورسو لان الاسلام لايكلف الانسان ب لا يطيقه . والاتحاد واجب علينا — م جهة اخرى — بحكم وضعيتنا الشا اذ هذه الحالة تستدعى جمع الكل وتوحيد الجهود فى سبيل تحرير امت من الاستعباد .

اما امكان هذا الاتحاد فهو متوقف على الاخلاص .

٢ — انني بلوت هذه الامة خدمتى لها اكثر من ثلاثين س وقاسيت فى سبيل الاصلاح ما قاسي وكانت التجربة قاسية كادت تؤدى ا اليأس من نجاة هذه الامة المغبونة ولكن اعتقادى في اصلاح حالها لا يزال اليوم على ما كان عليه امس وهو ان نجاة هذه الامة لا يحصل فى التمسك بالكتاب والسنة وال على ضوء تعاليمهما قولا وعمل فالاسلام هو الذى وحدها فى الماض وهو الذي يوحدها اليوم وغدا . و اساس للوحدة اشد قوة من القر الكريم والدين الاسلامي الحنيف لان الاسلام اقر العدل والاخوة والمسا والتسامح ومحا العنصرية والظلم والعدوا

واذا وقع الاتحاد على هذا الاسا لم يحصل الا الخير .

٣ — والوسيلة لتحقيق هذا الاتح هي جمع العاملين المخلصين من ا هذه الامة وان كان ثبوت الاخلا عسيرا لانه لايطلع عليه الا عالم الغ ولكن فى الاعمال والمواقف شه به ودليلا عليه . وينبغى جمع العامل

---

1 جريدة المنار، 6 فيفري 1952.

الملحق رقم (12): صورة للقادة الستة –مفجري الثورة–[1]

الملحق رقم (13): مواقف (U.D.M.A) مع (.F.L.N) : التدخل الممنوع ل: "فرحات عباس" في المجلس الجزائري في 1954/11/26[1]

1 تم تحميلها من الشبكة العنكبوتية

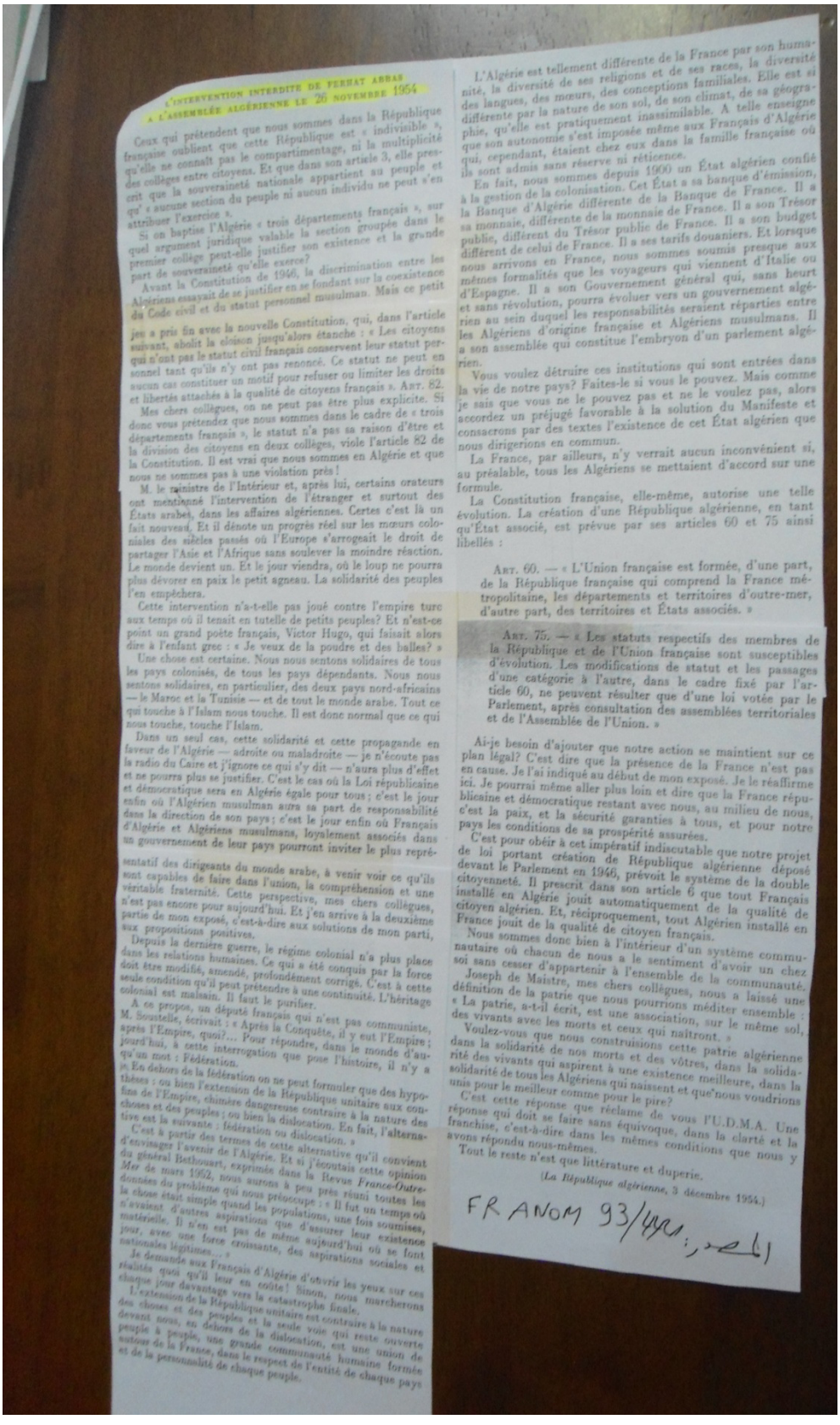

L'INTERVENTION INTERDITE DE FERHAT ABBAS
A L'ASSEMBLÉE ALGÉRIENNE LE 26 NOVEMBRE 1954

Ceux qui prétendent que nous sommes dans la République française oublient que cette République est « indivisible », qu'elle ne connaît pas le compartimentage, ni la multiplicité des collèges entre citoyens. Et que dans son article 3, elle prescrit que la souveraineté nationale appartient au peuple et qu' « aucune section du peuple ni aucun individu ne peut s'en attribuer l'exercice ».

Si on baptise l'Algérie « trois départements français », sur quel argument juridique valable la section groupée dans le premier collège peut-elle justifier son existence et la grande part de souveraineté qu'elle exerce?

Avant la Constitution de 1946, la discrimination entre les Algériens essayait de se justifier en se fondant sur la coexistence du Code civil et du statut personnel musulman. Mais ce petit jeu a pris fin avec la nouvelle Constitution, qui, dans l'article suivant, abolit la cloison jusqu'alors étanche : « Les citoyens qui n'ont pas le statut civil français conservent leur statut personnel tant qu'ils n'y ont pas renoncé. Ce statut ne peut en aucun cas constituer un motif pour refuser ou limiter les droits et libertés attachés à la qualité de citoyens français ». ART. 82.

Mes chers collègues, on ne peut pas être plus explicite. Si donc vous prétendez que nous sommes dans le cadre de « trois départements français », le statut n'a pas sa raison d'être et la division des citoyens en deux collèges, viole l'article 82 de la Constitution. Il est vrai que nous sommes en Algérie et que nous ne sommes pas à une violation près!

M. le ministre de l'Intérieur et, après lui, certains orateurs ont mentionné l'intervention de l'étranger et surtout des États arabes, dans les affaires algériennes. Certes c'est là un fait nouveau. Et il dénote un progrès réel sur les mœurs coloniales des siècles passés où l'Europe s'arrogeait le droit de partager l'Asie et l'Afrique sans soulever la moindre réaction. Le monde devient un. Et le jour viendra, où le loup ne pourra plus dévorer en paix le petit agneau. La solidarité des peuples l'en empêchera.

Cette intervention n'a-t-elle pas joué contre l'empire turc aux temps où il tenait en tutelle de petits peuples? Et n'est-ce point un grand poète français, Victor Hugo, qui faisait alors dire à l'enfant grec : « Je veux de la poudre et des balles? »

Une chose est certaine. Nous nous sentons solidaires de tous les pays colonisés, de tous les pays dépendants. Nous nous sentons solidaires, en particulier, des deux pays nord-africains — le Maroc et la Tunisie — et de tout le monde arabe. Tout ce qui touche à l'Islam nous touche. Il est donc normal que ce qui nous touche, touche l'Islam.

Dans un seul cas, cette solidarité et cette propagande en faveur de l'Algérie — adroite ou maladroite — je n'écoute pas la radio du Caire et j'ignore ce qui s'y dit — n'aura plus d'effet et ne pourra plus se justifier. C'est le cas où la Loi républicaine et démocratique sera en Algérie égale pour tous; c'est le jour enfin où l'Algérien musulman aura sa part de responsabilité dans la direction de son pays; c'est le jour enfin où Français d'Algérie et Algériens musulmans, loyalement associés dans un gouvernement de leur pays pourront inviter le plus représentatif des dirigeants du monde arabe, à venir voir ce qu'ils sont capables de faire dans l'union, la compréhension et une véritable fraternité. Cette perspective, mes chers collègues, n'est pas encore pour aujourd'hui. Et j'en arrive à la deuxième partie de mon exposé, c'est-à-dire aux solutions de mon parti, aux propositions positives.

Depuis la dernière guerre, le régime colonial n'a plus place dans les relations humaines. Ce qui a été conquis par la force doit être modifié, amendé, profondément corrigé. C'est à cette seule condition qu'il peut prétendre à une continuité. L'héritage colonial est malsain. Il faut le purifier.

A ce propos, un député français qui n'est pas communiste, M. Soustelle, écrivait : « Après la Conquête, il y eut l'Empire; après l'Empire, quoi?... Pour répondre, dans le monde d'aujourd'hui, à cette interrogation que pose l'histoire, il n'y a qu'un mot : Fédération.

» En dehors de la fédération on ne peut formuler que des hypothèses : ou bien l'extension de la République unitaire aux confins de l'Empire, chimère dangereuse contraire à la nature des choses et des peuples; ou bien la dislocation. En fait, l'alternative est la suivante : fédération ou dislocation. »

C'est à partir des termes de cette alternative qu'il convient d'envisager l'avenir de l'Algérie. Et si j'écoutais cette opinion du général Bethouart, exprimée dans la Revue *France-Outre-Mer* de mars 1952, nous aurons à peu près réuni toutes les données du problème qui nous préoccupe : « Il fut un temps où la chose était simple quand les populations, une fois soumises, n'avaient d'autres aspirations que d'assurer leur existence matérielle. Il n'en est pas de même aujourd'hui où se font jour, avec une force croissante, des aspirations sociales et nationales légitimes... »

Je demande aux Français d'Algérie d'ouvrir les yeux sur ces réalités quoi qu'il leur en coûte! Sinon, nous marcherons chaque jour davantage vers la catastrophe finale.

L'extension de la République unitaire est contraire à la nature des choses et des peuples et la seule voie qui reste ouverte devant nous, en dehors de la dislocation, est une union de peuple à peuple, une grande communauté humaine formée autour de la France, dans le respect de l'entité de chaque pays et de la personnalité de chaque peuple.

L'Algérie est tellement différente de la France par son humanité, la diversité de ses religions et de ses races, la diversité des langues, des mœurs, des conceptions familiales. Elle est si différente par la nature de son sol, de son climat, de sa géographie, qu'elle est pratiquement inassimilable. A telle enseigne que son autonomie s'est imposée même aux Français d'Algérie qui, cependant, étaient chez eux dans la famille française où ils sont admis sans réserve ni réticence.

En fait, nous sommes depuis 1900 un État algérien confié à la gestion de la colonisation. Cet État a sa banque d'émission, la Banque d'Algérie différente de la Banque de France. Il a son Trésor public, différent du Trésor public de France. Il a son budget différent de celui de France. Il a ses tarifs douaniers. Et lorsque nous arrivons en France, nous sommes soumis presque aux mêmes formalités que les voyageurs qui viennent d'Italie ou d'Espagne. Il a son Gouvernement général qui, sans heurt et sans révolution, pourra évoluer vers un gouvernement algérien au sein duquel les responsabilités seraient réparties entre les Algériens d'origine française et Algériens musulmans. Il a son assemblée qui constitue l'embryon d'un parlement algérien.

Vous voulez détruire ces institutions qui sont entrées dans la vie de notre pays? Faites-le si vous le pouvez. Mais comme je sais que vous ne le pouvez pas et ne le voulez pas, alors accordez un préjugé favorable à la solution du Manifeste et consacrons par des textes l'existence de cet État algérien que nous dirigerions en commun.

La France, par ailleurs, n'y verrait aucun inconvénient si, au préalable, tous les Algériens se mettaient d'accord sur une formule.

La Constitution française, elle-même, autorise une telle évolution. La création d'une République algérienne, en tant qu'État associé, est prévue par ses articles 60 et 75 ainsi libellés :

ART. 60. — « L'Union française est formée, d'une part, de la République française qui comprend la France métropolitaine, les départements et territoires d'outre-mer, d'autre part, des territoires et États associés. »

ART. 75. — « Les statuts respectifs des membres de la République et de l'Union française sont susceptibles d'évolution. Les modifications de statut et les passages d'une catégorie à l'autre, dans le cadre fixé par l'article 60, ne peuvent résulter que d'une loi votée par le Parlement, après consultation des assemblées territoriales et de l'Assemblée de l'Union. »

Ai-je besoin d'ajouter que notre action se maintient sur ce plan légal? C'est dire que la présence de la France n'est pas en cause. Je l'ai indiqué au début de mon exposé. Je le réaffirme ici. Je pourrai même aller plus loin et dire que la France républicaine et démocratique restant avec nous, au milieu de nous, c'est la paix, et la sécurité garanties à tous, et pour notre pays les conditions de sa prospérité assurées.

C'est pour obéir à cet impératif indiscutable que notre projet de loi portant création de République algérienne déposé devant le Parlement en 1946, prévoit le système de la double citoyenneté. Il prescrit dans son article 6 que tout Français installé en Algérie jouit automatiquement de la qualité de citoyen algérien. Et, réciproquement, tout Algérien installé en France jouit de la qualité de citoyen français.

Nous sommes donc bien à l'intérieur d'un système communautaire où chacun de nous a le sentiment d'avoir un chez soi sans cesser d'appartenir à l'ensemble de la communauté.

Joseph de Maistre, mes chers collègues, nous a laissé une définition de la patrie que nous pourrions méditer ensemble : « La patrie, a-t-il écrit, est une association, sur le même sol, des vivants avec les morts et ceux qui naîtront. »

Voulez-vous que nous construisions cette patrie algérienne dans la solidarité de nos morts et des vôtres, dans la solidarité des vivants qui aspirent à une existence meilleure, dans la solidarité de tous les Algériens qui naissent et qu'nous voudrions unis pour le meilleur comme pour le pire?

C'est cette réponse que réclame de vous l'U.D.M.A. Une réponse qui doit se faire sans équivoque, dans la clarté et la franchise, c'est-à-dire dans les mêmes conditions que nous y avons répondu nous-mêmes.

Tout le reste n'est que littérature et duperie.

(*La République algérienne*, 3 décembre 1954.)

FR ANOM 93/4421

الملحق رقم (14) :نداء الطلبة للإضراب التاريخي 19 ماي 1956 فرع الجزائر[2]

---

1 **FR ANOM 93/4421**

2 المجاهد ،العدد ,1 د.ت ,ص__ 19-20

(أيها الطلبة الجزائريون:بعد اغتيال أخينا زدور بلقاسم من طرف الشرطة الفرنسية و بعد الفتك بأخينا الكبير الطبيب بن زرجب، وبعد المأساة التي أصابت أخانا الشاب الإبراهيمي التلميذ بالمعهد الثانوي ببجاية حيث أكلته النار حيا في قريته التي أحرقها الجيش الفرنسي أثناء عطلة عيد الفصح، وبعد تنفيذ الإعدام بدون تحقيق ولا استنطاق ولا محاكمة على الأديب الجليل رضا حوحو الكاتب بمعهد ابن باديس بقسنطينة الذي كان في جماعة ممن أخذهم العدو كرهائن، وبعد التعذيب البغيض والتنكيل الشنيع الذي قاساه الطبيب هدام بقسنطينة والطبيبان بابا أحمد وطبال بتلمسان، وبعد إلقاء القبض على رفقائنا عمارة ولونيس والصابر والتاوتي اللذين انتزعوا وأنقذوا اليوم من سجون الإدارة الفرنسية وبعد اللقاء كذلك علي الرفيقين زروقي وماحي ونفي رفيقنا ميهي، وبعد الحملات الدامية إلى إدخال الرعب في قلوب أعضاء الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين وبعد كل ذلك فها نحن نرى الشرطة تختطف من بين أيدينا في ساعة الفجر أخانا فرحات حجاج الطالب في القسم الداخلي للمدرسة الثانوية ببن عكنون بالعاصمة الجزائرية،وقد عذبته وحبسته عشرة أيام بمشاركة السلطة القضائية والإدارة العليا بالجزائر اللتين كانتا على علم بقضيته إلى أن بلغنا وأحشائنا تتلهب من الأسى إن شرطة مدينة جيجل ذبحته بمساعدة الحراسة المحلية المسلحة.

ولنا أن نسأل بعد تلك المناكر هل ذهبت أدراج الرياح تلك الإنذارات الصادرة من .؟ إضرابنا الرائع يوم 20 جانفي1956 وحقيقة الأمر أن المزيد من الشهادات الدراسية لا يؤدي بنا إلى تحسين الحالة الراهنة المتمثلة في جثث ذوينا المفتوك بهم فتكا ذريعا. ولماذا يا ترى تصلح تلك الشهادات التي ما زالت تعرض علينا بينما يناضل شعبنا نضال الأبطال ة نتهك حرمات أمهاتنا وزوجاتنا أخواتنا ويتساقط أولادنا و شيوخنا تحت رصاصات الرشاشات ونيران القنابل والكبريت المحرق.ونحن إطارات الغد فماذا ومن يعرض علينا لنسيره؟ ...لا شك الخرائب وأكواما من الأجساد الهامدة المقطعة إربا إربا كالتي بمدن قسنطينة وتبسة وسكيكدة وتلمسان وغيرها من المراكز الأهلية التي صارت أسماؤها مسجلة في تاريخ البطولة ببلادنا.وإننا لنشعر بأن وقوفنا موقف القاعد المتفرج أما الحرب التي تجري معاركها تحت أعيننا يجعلنا شركاء في المفتريات البذيئة الصادرة من الأفاكين والآثمين ضد جيشنا الباسل، كما نشعر كذلك بأن الهناء الزائف الذي ركنا إليه لم يعد يرضي ضميرنا. ولذا فأن الواجب يناديا إلى القيام بمهمات أخرى أكيدة الاستعجال جاسمة إلى حد بعيد تفرضها الظروف علينا فرضا وتتسم بسمة السمو والمجد.فالواجب يناديا إلى تحمل الآلام ليلا و نهارا بجانب من يكافحون و يموتون أحرارا تجاه العدو. وعليه فإننا نقوم من الآن بالإضراب عن الدروس والامتحانات لأجل غير محدود، فلنهجر مقاعد الجامعات ولنتوجه إلى الجبال والأوعار، ولنلتحق كافة بجيش التحرير الوطني وبمنظمته السياسية جبهة التحرير الوطني. أيها الطلبة والمثقفون الجزائريون أنرتد على أعقابنا والحال أن العالم ينظر إلينا والوطن يناديا والبلاد تدعونا إلى حياة العز والبطولة والمجد)). الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين.

الملحق رقم (15): صورة للقادة المشاركين في مؤتمر الصومام[1]

---

1 صورة من الصفحة الخاصة لبن يوسف بن خدة : Ben youcef Benkhada على الفايسبوك (يشرف عليها ابنه سليم بن خدة).

من اليمين إلى اليسار :

زيغود يوسف-عبان رمضان-العربي بن مهيدي- كريم بلقاسم-أوعمران

الملحق رقم (16): رسالة من قادة المجتمعين في الصومام (كريم بلقاسم، عبان، أوعمران، زيغود، بن طوبال، سي الشريف) إلى مسؤوليي فيدرالية فرنسا يحثونهم على محاربة MNA وأصحاب النزعة البربرية. [1]

ANNEXE 5

FRONT DE LIBERATION NATIONALE
-:-:-

Algérie, le 20 Août 1956.

Aux responsables de la Fédération du F.L.N. de France:

Les principaux responsables de l'Oranie, Algérois et Constantinoi réunis quelque part en Algérie, après avoir pris connaissance de votre rapport général non daté, vous renouvellent leur confiance et vous assurent deux plus totale d'un appui total dans votre travail de clarification, de consolidation du F.L.N. en France et de liquidation des Berbéristes, Messalistes et autres contre-révolutionnaires qui continuent leur travail de sape et de division au sein de l'émigration algérienne.

Nous tenons à vous informer qu'une entente parfaite régne au sei des dirigeants de la Révolution. Cette entente sera, nous en sommes convaincus, plus forte que jamais maintenant que l'uniformisation et la centralisation sont complétement réalisées.

Les problèmes de doctrine et d"autorité" ont été étudiés et résolus. Les solutions seront rendues publiques dès que nous aurons obtenu l'approbation des frères intéressés qui sont à l'extérieur.

Des instructions seront données aux responsables des villages et des douars qui adressent des lettres à desûléments du F.L.N. en Franc afin que cet état de choses cesse. Nous vous communiquerons les adresses des collecteurs de fonds en France que vous contacterez avec le mot d'ordre suivante "Je viens d'Alger". A l'avenir l'argent vous sera ainsi directement versé et nous espérons qu'il n'y aura plus de malen tendus.

Nous recevons continuellement des plaintes émanant d'Algériens terrorisés par les bandes armées à la solde du M/M.A. Nous voudrions arriver à détruire ces bandes par n'importe quel moyen. Vous nous avez parlé d'une organisation spéciale; Est-elle en mesure de s'attaquer et de détruire ces bandes? Sinon, nous sommes en mesure de vous envoyer de hommes qui ont fait leurs preuves dans ce genre de travail et nous pourrons vous garantir qu'ils liquideront trés vite le M.N.A. ses sbires et autres.

Dans l'espoir qu'à l'avenir nos rapports seront plus étroits et plus fructueux, recevez chers frères nos salutations patriotiques.

Signé: Benmehidi
Krim
Abbane
Ouamrane
Zirout
Bentobal
Si Chérif

---

* Anne-Marie Louanchi. *Salah Louanchi. Parcours d'un militant algérien.* Ed. Dahlab. Juillet 1999

---

1 صورة من الصفحة الخاصة لبن يوسف بن خدة : Ben youcef Benkhada على الفايسبوك (يشرف عليها نجله سليم بن خدة).

الملحق رقم (17) :الأمر بإيقاف في حق بن يوسف بن خدة بعد خروجه من العاصمة و اكتشاف CEE[1]

1من الصفحة الخاصة لبن يوسف بن خدة : Ben youcef Benkhada على الفايسبوك (يشرف عليها نجله سليم بن خدة).

rnal
r 15 FRANCS
★ ★
355-58, 473-25 - C.C.P. 110-04 - Rédaction
1er) - Tél. : RIC 81-88 - Publicité Métropole
RIS et 7, place Antonin-Poncet. LYON

JEUDI 14 MARS 1957
★
NOUVELLE SERIE
N° 2.375
12e ANNEE

ALGER NATIONALE

A Alger, pour prendre contact avec la CGA

M. JOSEPH COUREAU A VISITÉ HIER LA MITIDJA DE L'EST

A la gare de l'Agha, M. Joseph Coureau (au centre), a été accueilli par MM. Lamy (à g.), président de l'Union Algérienne de la C.G.A. ; Baron (à dr.) secrétaire général de la Fédération d'Alger des Exploitants Agricoles. Au second plan, en partie caché par M. Lamy, M. Thomas-Richard, directeur de l'Union Algérienne de la C.G.A. (Inf. page 4)

ACTIVEMENT RECHERCHE DEPUIS L'ARRESTATION DE BEN M'HIDI

Benkhedda Benyoussef

responsable politico-militaire pour Alger est dans le maquis

BENKHEDDA BENYOUCEF, dont le nom a été avancé lors de l'arrestation de Larbi Ben M'Hidi, membre du Comité de Coordination et d'Exécution du F.L.N., a-t-il quitté Alger ?

L'homme qui était jusqu'au démantèlement de l'organisation par les forces de l'ordre au cours de leurs brillantes actions des mois de janvier et de février, le responsable politico-militaire du F.L.N. pour Alger (fait assez rare, car dans les autres régions il y a une direction politique et une direction militaire, confiée chacune à des hommes différents) a réussi à échapper à toutes les recherches. Benkhedda Benyoucef, qui a été nommé au Comité de Coordination et d'Exécution le 20 août 1956, au cours de la réunion des chefs rebelles dans la Soummam, a, selon les renseignements que nous avons pu obtenir, rejoint un maquis quelque part en Algérie, d'où il tentera sans doute de mettre sur pied une nouvelle organisation terroriste pour Alger, à moins que d'ici là les forces de l'ordre réussissent à le joindre et à l'arrêter.

Il pleut en Oranie

Les nuages atteindront-ils Alger et Constantine ?

(Lire nos informations en page 4)

Les assassins du commissaire Frédy devant le tribunal militaire

GACEM ET LABDI PEINE CAPITALE

Medjkane, T.F. à perpétuité
Debih, morf par contumace

Des incidents ont marqué la fin de l'audience

(LIRE NOS INFORMATIONS EN PAGE 3)

Mohamed Gacem (à gauche) et Ali Medjkane

13 MARS 57

JEAN MARCHAT A ALGER

الملحق رقم (18): خط موريس[1]

1 جمال قندل، خطا موريس وشال (على الحدود الجزائرية التونسية والمغربية) وتأثراتها على الثورة الجزائرية (1957-1962)، دار الضياء للنشر الجزائر، 2006، ص 59.

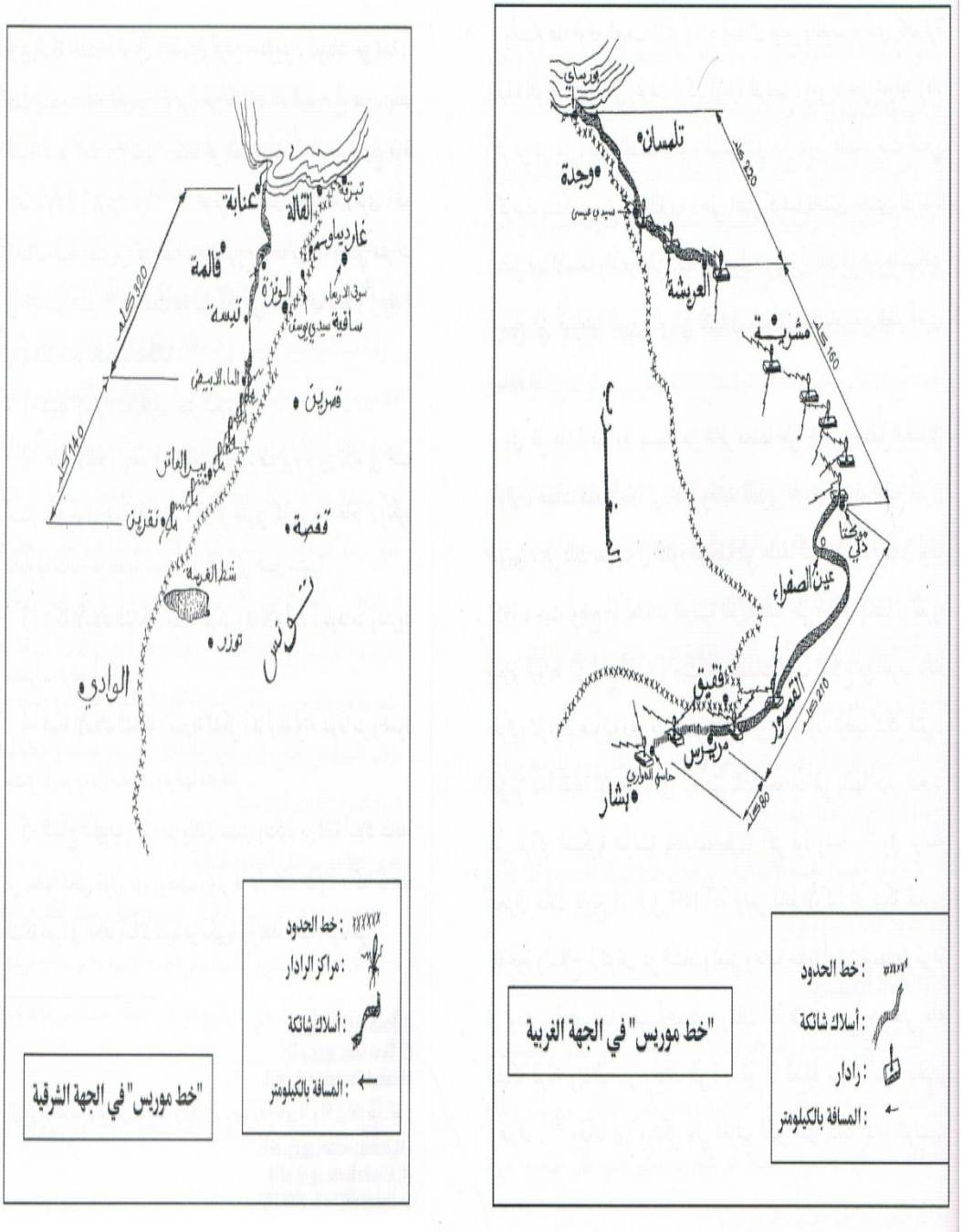

الملحق رقم (19): خريطة مشروع شال العسكري عامي 1959-1960[1]

1 يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ص 160.

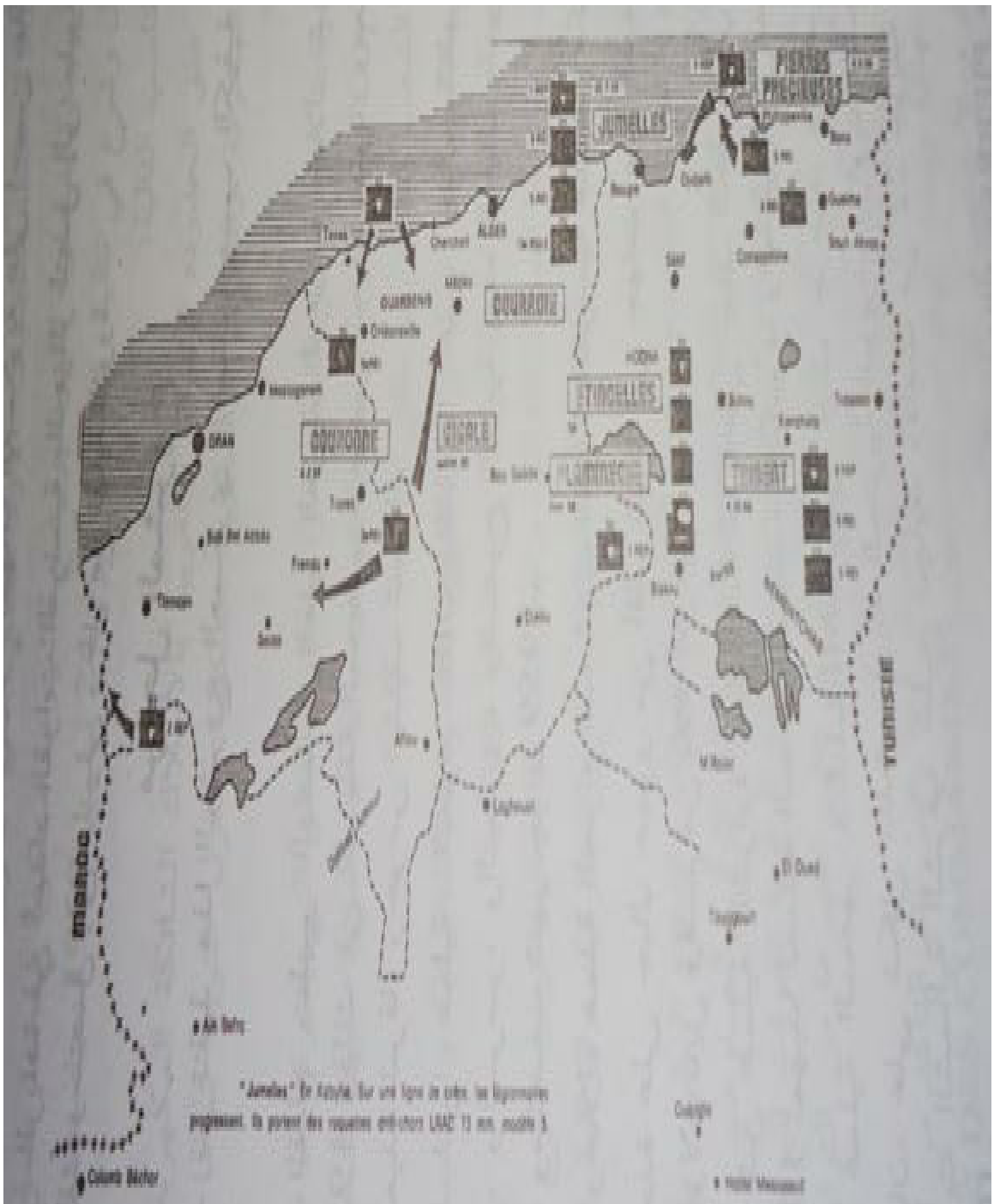

"Jumelles" En Kabylie. Sur une ligne de crête, les légionnaires progressent. Ils portent des roquettes anti-chars LRAC 73 mm, modèle 5.

Les grandes opérations du "Plan Challe" se déroulent en 1958 dans toute l'Algérie. Les unités d'intervention : légionnaires et parachutistes : constituent un "rouleau compresseur" qui ratisse successivement de vastes régions du djebel avec l'aide des troupes de secteur. La première région visée est l'Oranie où le 3e RFI opère dans la région de Frenda : Saïda. Puis c'est "Courroie" dans l'Ouarsenis. Suit la Kabylie, en juillet 1958, avec sept jours de l'opération "Etincelles" qui élimine la moitié du potentiel rebelle des monts du Houdna. Vient ensuite "Jumelles" avec des moyens considérables. En Sept., se déroule à l'est la série des "Pierres Précieuses".

الملحق رقم (19): خريطة المطالب المغربية في الأراضي الجزائرية[1]

الخريطة الملحقة باتفاقية لالة مغنية في 1845/03/18 م

1 **Chronologie relatives aux différentes prises de position du Maroc FR ANOM 81/350,**

الملحق رقم (21): تشكيلة أول حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية[1]

الجمعة
١٩ سبتمبر
١٩٥٨
٣٠ فرنكا
طبعة خاصة

المجاهد

للسلاح المركز لجبهة التحرير الوطني الجزائري

ميلاد اول حكومة حرة للجمهورية الجزائرية

يعلن عنه داخل الجزائر وفي عواصم الاقطار العربية

ست حكومات تعترف منذ الساعات الاولى

(الجمهورية التونسية، المملكة المغربية، باكستان، ليبيا، العراق، اليمن)

جبهة التحرير الوطني
الجزائري

بسم الله الرحمن الرحيم

جيش التحرير الوطني
الجزائري

باسم الشعب الجزائري ،
نظرا للسلطات التي خولها المجلس الوطني للثورة الجزائرية الى لجنة التنسيق والتنفيذ (لائحة ٢٨ اوت ١٩٥٧) فان لجنة التنسيق والتنفيذ قد قررت تكوين حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية وقد حددت تشكيلها كما يلي :

رئيس الحكومة :	فرحات عباس
نائب رئيس ووزير القوات المسلحة :	كريم بلقاسم
نائب رئيس :	محمد بن بلة
وزراء دولة :	حسين آيت احمد ـ رابح بطاط محمد بوضياف ـ محمد خيضر
وزير الشؤون الخارجية :	محمد الامين دباغين
وزير السلاح والتموين :	محمود الشريف
وزير الداخلية :	الاخضر بن طبال
وزير الاتصالات العامة والمخابرات :	عبد الحفيظ بوالصوف
وزير شؤون المغرب العربي :	عبد الحميد مهري
وزير الشؤون الاقتصادية والمالية :	احمد فرنسيس
وزير الاخبار :	محمد يزيد
وزير الشؤون الاجتماعية :	ابن يوسف بن خدة
وزير الشؤون الثقافية :	احمد توفيق المدني
كتاب الدولة :	الامين خان ـ عمر الصديق مصطفى اصطنبول

ان الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية مسؤولة امام المجلس الوطني للثورة الجزائرية . وهي تباشر مسؤولياتها ابتداء من هذا اليوم الجمعة ٤ ربيع الاول ١٣٧٨ هـ. الموافق ليوم ١٩ سبتمبر ١٩٥٨ م. على الساعة الواحدة بعد الزوال بتوقيت الجزائر .

١٩ سبتمبر ١٩٥٨ م.

1 المجاهد، صبعة خاصة، 19 سبتمبر 1958.

الملحق رقم (22): صورة تذكارية لبعض أعضاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية الأولى[1]

1من الصفحة الخاصة لبن يوسف بن خدة : Ben youcef Benkhada على الفايسبوك (يشرف عليها نجله سليم بن خدة).

الملحق رقم (23): اجتماع الحكومة المؤقتة الجزائرية الأولى سنة 1958[1]

1من الصفحة الخاصة لبن يوسف بن خدة : Ben youcef Benkhada على الفايسبوك (يشرف عليها نجله سليم بن خدة).

الملحق رقم (24): تحليل فرحات عباس للمغزى السياسي لإعلان عن الحكومة المؤقتة

(تصريح بتاريخ 26 سبتمبر 1958)[1]

« المجاهد »

١٠/١٠/٥٨

الرئيس فرحات عباس

حديث مع :

تقدمت جريدة « المجاهد » الى الرئيس فرحات عباس بجملة من الاسئلة تتعلق بمختلف نواحي الموقف الراهن فتفضل بالاجابة فيما يلي :

سؤال : اعترف عدد من البلدان بحكومة الجمهورية الجزائرية ، بعد اعلانها فهل لنا ان نامل في اعتراف بلدان اخرى في مستقبل قريب ؟

الجواب : ان تشكيل الحكومة الجزائرية يعتبر قبل كل شيء استجابة لارادة الشعب الجزائري الاجماعية فالحكومة الجزائرية تكتسب شرعيتها من هذا الشعب . اما اعتراف بلدان فهنا فتلك قضية اخرى . وقد اعترف بنا الى الآن ١١ بلدا . ونحن متاكدون من ان هناك عددا آخر سيعترف بنا . لكن من الصعب — وانتم توافقونني على ذلك — ان اتكهن بعدد الحكومات التي ستعترف بنا في المستقبل .

سؤال : تعتبر رحلتكم الحالية الى تونس ذات صبغة شخصية . فهل يمكنكم ان تقولوا لنا شيئا عنها ؟

الجواب : صحيح ان مغزى هذه المرة يكتسي صبغة شخصية ، وانا افكر في العودة مرة اخرى الى تونس في مهمة رسمية لاشكر للشعب التونسي وحكومته تاييدهما وتضامنهما لقضية استقلال الجزائر ولتوحيد المغرب العربي الكبير .

وفي كل حال فلن اغادر تونس دون ان التمس مقابلة الرئيس بورقيبة . فذلك ليس واجبا فقط ، ولكنه وفاء ايضا لصداقة الامة التي تربطني بفخامة الرئيس ، هذا كل ما استطيع ان اقوله .

سؤال : ما هي القيمة التي يكتسيها خطاب دي غول في نظركم ، وكيف يمكن ان تتصور مناقشة القضية الجزائرية في الامم المتحدة التي ستقاطعها فرنسا وتحاول احباطها حسب الانباء الاخيرة ؟

الجواب : ابدا بالامم المتحدة اولا — ان الحكومة الفرنسية اعلنت عن عزمها على التغيب اثناء عرض القضية الجزائرية لكن ذلك لن يمنعها من ان تكون حاضرة عن طريق وفود اخرى . وقد اتصلنا فعلا بالانباء التي اشرتم اليها . وان وفدنا في الامم المتحدة على علم بها وسيعرف بمعاونة الوفود الصديقة كيف يحبط هذه المناورة التي نظمتها حكومة باريس في آخر ساعة .

اما موقف الجنرال دي غول من المشكل الجزائري فليس في استطاعتي الا ان اكرر ما سبق لي ان قلته بهذا الصدد وهو ان الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية مستعدة لان تضع حدا لهذه الحرب المشتعلة منذ اربع سنوات بالجزائر وان الحكومة الجزائرية مستعدة لان يتلقى ممثلوها مع ممثلي الحكومة الفرنسية والبحث عن الشروط السياسية والعسكرية لايقاف القتال . وان كانت حكومة دي غول لها نفس استعداد الحكومة الجزائرية ، فان اللقاء بين الطرفين يمكن ان يتحقق في امد قريب . اما ان كانت حكومة دي غول على العكس من ذلك تفضل المناورة ومخادعة شعبنا مرة اخرى ، فان محاولاتها ستفشل كما فشلت محاولات الحكومة التي سبقت دي غول وستكون الحكومة الفرنسية هي وحدها المسؤولة عن استمرار الحرب .

سؤال : لماذا يعتبر اعلان الحكومة الجزائرية والاعتراف بها خطوة نحو تسوية النزاع ؟

الجواب : ان اربع سنوات من حرب تحمل مشاقها شعب شجاع لايمكن الا ان تنتهي — في نظري — الا الى تجسيم شخصية هذا الشعب والى اعلان حكومته الوطنية الشرعية . وتشكيل الحكومة الجزائرية هو خطوة نحو هذا النجاح وهو من ناحية اخرى من شانه ان يجعل التفاوض بين الجزائر وفرنسا ، اكثر سهولة ودقة من ذي قبل ، لكن ذلك يتوقف مرة اخرى على تفهم الحكومة الفرنسية وعلى تطور الشعب الفرنسي . ان قسما كبيرا من هذا الشعب قد ظل مخدوعا منذ اربع سنوات ولكن ماساة الحرب الجزائرية اصبحت اليوم ماثلة في كل عائلة فرنسية .

ان الدم الذي اراقه الشعب الجزائري منذ اربع سنوات يصرخ طالبا الانصاف للجزائر وهذا ما يجعلني اليوم اتوجه على رؤوس الملا الى هذا الشعب الفرنسي ، واني لا اظن ان هذا الشعب قد تخلى عن تقاليده التحريرية .

ان الشعب الفرنسي هو الذي سيخرج مرفوع الراس من هذه المحنة عندما يفرض السلم ويحقق فتح مفاوضات بين حكومته والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية .

إلى أبنـــاء الهقار

في جنوب الصحراء

ايها التوارق الاحرار ، منكم واليكم اوجه هذا النداء .

ايها الاخوة في جنوب العاصمة عامة ، وفي اجزر خاصة .

الا فاعلموا بان المستعمر الفرنسي يريد ان يفرق جزائرنا قسمين ، جنوبا وشمالا . ويسعى لابعادنا عن اخواننا الشماليين بالعاصمة الجزائرية العربية المناضلة . وان هذا لا يزيدنا الا تضامنا واتحادا مع بعضنا البعض .

وليس هناك تارقي ولا عربي في الجنوب ولا في الشمال . فالجزائر المكافحة وطن واحد . لا يتجزأ مهما دبر المستعمر وقدر ومهما نصب لذلك من مكائد واتخذ من وسائل .

واؤكد لكم ايها التوارق الاحرار — ولا ريب تعلمونه — وهو انه لا وجود في قطرنا للخرافة الاستعمارية المزيفة مما نسميه من جنوب وشمال ، فلا جنوب بدون شمال ولا شمال بدون جنوب . وهذه حقيقة بديهية يتجاهلها المستعمر لتفرقتنا .

ولكن بئس تدبيره . فها نحن اليوم جنبا لجنب مع اخواننا الشماليين ، صفا واحدا بالصحراء الكبرى نكافح ضد المستعمر البغيض الذي لا ريب سيكون ماله الهزيمة والاندحار .

سننتصر عليه — ايها الامجاد — بفضل تضامننا واتحادنا وكفاحنا في صعيد واحد بالجنوب والشمال تحت راية الجزائر المجاهدة المظفرة .

واما حلم المستعمر ببترولنا .. فلنؤكد لهذا المستعمر بان بترول الصحراء هو بترول الجزائر العربية ، وسندافع عنه بجميع الوسائل ومهما كلفنا ذلك من تضحيات وعذاب ليتاكد المستعمر بانه ان واصل تخديره للعالم في قضية بترولنا ، فليتاكد باننا قادرين على نسف جميع الانابيب والمنشآت الاستعمارية .

وان هذه السنة ستكون بحول الله مباركة علينا وويلا على المستعمر . بفضل وحدتنا وكفاحنا ايها الاحرار .

ايها التوارق الامجاد لتعلموا ان المعركة ستستمر واننا سنحارب ونقاتل الى آخر قطرة من دمنا لحماية قطرة واحدة من بترولنا ... وللذود عن شبر واحد من تربتنا الطيبة الماجدة .

ايها التوارق — في الجبال وفي الصحراء في الوديان وفي الشعاب كونوا على حذر من المستعمر هذا الطاغية الذي قتل . ومازال يقتل اولادكم وشيوخكم وينتهك حرمات نسائكم وبناتكم .

يا سكان الصحراء .. شددوا الخناق على عدوكم وطاردوه في الجنوب والشمال حتى يلقى السلاح .

ها هي عاصمة اجزر تبتدئ كفاحها المجيد . وتناديكم بالاتحاد والعزم والصبر ، والوقوف في وجه عدو الله وعدوكم . والله معكم .

عاش سكان الصحراء الاشاوس ، وعاشت الجزائر حرة مستقلة .

الشيخ احمدون كبير رؤساء التوارق .

تحطيم سيارة مصفحة : الشعب الفرنسي لايعلم مدى الخسائر التي تلحق بجيشه

في مفترق الطرق

[بقية]

ولكن في وسط هذه الملابسات الاستعمارية التي يبرهن عليها الفرنسيون مرة اخرى تعلن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية امام العالم عن رغبتها الحقيقية في انهاء الحرب بواسطة التفاوض . وذلك في البيان الذي اصدرته بالقاهرة يوم ٢٦ سبتمبر كما بينت فيه انها مستعدة لان تبنى علاقات جديدة مع الديموقراطية الفرنسية رغم الدماء والاحقاد . ولكنها ذكرت فيه من ناحية اخرى بعزيمة شعبنا التي لا تنثني في انتزاع استقلاله الوطني . ثم اعلنت مؤخرا عن اطلاق سراح عدد من الاسرى الفرنسيين عند جيش التحرير الوطني بدون اي شرط . وكل هذا ينبغي ان يوليه الراي العام العالمي والفرنسي ما يستحق من الاعتبار .

ان الحكومة الجزائرية — ونحن على ابواب العام الخامس من حربنا — تتقدم بصفة رسمية الى الحكومة الفرنسية لتعرض عليها السلم والتفاوض .

واعلنت امام العالم كله انها مستعدة لاجراء مقابلة مع ممثلين عن الحكومة الفرنسية لتحديد الشروط العسكرية والسياسية لوقف القتال .

ان الاستعمار الفرنسي بعد اربع سنوات من الحرب ومن المجهودات الفاشلة في التغلب على الثورة الجزائرية — يجب عليه اليوم ان يستخلص العبرة من فشله ، والعبرة من عروضنا السلمية عليه . وهي ان كل اطالة للحرب ستكون على حسابه . وايضا على حساب صداقة الشعب الفرنسي مع شعب المغرب العربي .

والجنرال دي غول يجب ان يختار اليوم بين طريق السلم وطريق الحرب .

(المجاهد)

ج 1-417

---

1 جريدة المجاهد، 10 أكتوبر 1958.

الملحق رقم (25):جدول البلدان التي اعترفت بالحكومة المؤقتة الجزائرية[1]

العراق	**19سبتمبر 1958**
تونس	**19سبتمبر 1958**
ليبيا	**19سبتمبر 1958**
المغرب	**19سبتمبر 1958**
العربية السعودية	**20سبتمبر 1958**
الأردن	**20سبتمبر 1958**
الجمهورية العربية المتحدة	**21سبتمبر 1958**
الصين الشعبية	**22سبتمبر 1958**
السودان	**22سبتمبر 1958**
كوريا الشمالية	**25سبتمبر 1958**
فيتنام	**26سبتمبر 1958**
أندونيسيا	**27سبتمبر 1958**
غينيا	**30سبتمبر 1958**
منغوليا الشعبية	**15ديسمبر 1958**

1 أحمد بن فليس، السياسة الدولية للحكومة المؤقتة الجزائرية (1958-1962)، اشراف: سليمان الشيخ،شهادة الماجستير في العلوم السياسية فرع العلاقات الدولية، معهد العلوم السياسة والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1985.

15جانفي 1959	**لبنان**
12جوان 1959	**يوغسلافيا**
10جويلية 1959	**غانا**
21سبتمبر 1959	**اليمن**
17جوان 1960	**توغو**
3أكتوبر 1960	**الاتحاد السوفياتي**
18فيفري 1961	**مالي**
19فيفري 1961	**الكونغو**
25مارس 1961	**تشيكوسلوفاكيا**
29مارس 1961	**بلغاريا**

الملحق(26): جدول يمثل أسماء مكاتب البعثات الدبلوماسية الدائمة للحكومة المؤقتة الجزائرية في الدول الأجنبية[1]

اسم الممثل	الوظيفة	المكان	المدة
أحمد توفيق المدني	رئيس البعثة الخارجية	القاهرة	من 1956 لغاية الاستقلال
عبد الحميد مهري	رئيس مكتب جبهة التحرير الوطني	دمشق	من 1956 لغاية الاستقلال
محمد الغسيري يكن	رئيس مكتب البعثة الديبلوماسية للحكومة المؤقتة الجزائرية	دمشق	من 1958 لغاية الاستقلال
عبد الرحمن العقون	رئيس مكتب جبهة التحرير الوطني، ثم رئيس مكتب البعثة الديبلوماسية للحكومة المؤقتة الجزائرية	الأردن (عمان)	من 1956 لغاية الاستقلال
أحمد بودة	رئيس مكتب البعثة الجزائرية لجبهة التحرير الوطني	بغداد	من 1956 لغاية جويلية 1958

1 أحمد بن فليس، السياسة الدولية للحكومة المؤقتة الجزائرية (1958-1962)، اشراف: سليمان الشيخ،شهادة الماجستير في العلوم السياسية فرع العلاقات الدولية، معهد العلوم السياسة والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1985.

	رئيس البعثة الديبلوماسية للحكومة المؤقتة الجزائرية	----------	من 1958 لغاية الاستقلال
		ليبيا	
حامد اروالجية	رئيس البعثة الديبلوماسية للحكومة المؤقتة الجزائرية	بغداد	من 1958/7/14 لغاية 1961/10/15
محمد قصوى	رئيس البعثة الدبلوماسية للحكومة المؤقتة الجزائرية	بغداد	من أكتوبر 1961 حتى الاستقلال
محمد قصوى	رئيس البعثة الديبلوماسية للحكومة المؤقتة الجزائرية	بغداد	من أكتوبر 1961 حتى الاستقلال
العباس الشيخ الحسين	رئيس البعثة الديبلوماسية للحكومة المؤقتة الجزائرية	السعودية	من شهر جويلية 1958 لغاية الاستقلال
ابراهيم كابوية	رئيس البعثة الديبلوماسية للحكومة المؤقتة الجزائرية	لبنان	من نهاية 1958 لغاية الاستقلال
مصطفاي شوقي	رئيس البعثة الديبلوماسية للحكومة المؤقتة الجزائرية	المغرب	
الطيب بولحروف	رئيس البعثة الديبلوماسية للحكومة المؤقتة الجزائرية	ايطاليا (روما) وسويسرا (جنيف)	من ديسمبر 1958 لغاية الاستقلال
عبد الحفيظ كرمان	رئيس مكتب البعثة الخارجية لجبهة التحرير ثم رئيس مكتب رئيس البعثة الديبلوماسية للحكومة المؤقتة الجزائرية	المانيا الغربية (بون)	من 1957 إلى غاية 1961
محمد الشريف سحلي	رئيس البعثة الدبلوماسية للحكومة المؤقتة الجزائرية	ستوكهولم (السويد) اضافة إلى الدول الاسكنافية كالنرويج والدنمارك وفلندا	من غاية 1958 لغاية الاستقلال
عبد الرحمن كيوان	رئيس مكتب الجبهة ثم رئيس البعثة الديبلوماسية للحكومة المؤقتة الجزائرية	اليابان (طوكيو) اضافة غلى اتصالاته مع الفلبين، كوريا كمبوديا ،اللاوس، تايلاند	من أوت 1958 لغاية ديسمبر 1960
		الصين الشعبية (بكين) اضافة الى اتصالاته مع: فيتنام الشمالي، منغوليا، كوريا الشمالية وكذا اتصالاته بموسكو وهذا لغاية افتتاح مكتب بهذه الآخير في نهاية 1960	من ديسمبر 1960 لغاية الاستقلال
عبد المالك بن حبيلس	رئيس البعثة الديبلوماسية للحكومة المؤقتة الجزائرية	اليابان (طزكيو)	من 1960 لغاية الاستقلال

حواس بةقادوم	رئيس البعثة الديبلوماسية للحكومة المؤقتة الجزائرية	اسبانيا (مدريد)	من 1958 لغاية الاستقلال
الأخضر الابراهيمي	رئيس البعثة الديبلوماسية للحكومة المؤقتة الجزائرية	اندونيسيا	من 1956 لغاية الاستقلال
محمد يعلا	مستشار يعثة جبهة التحرير الوطني ثم رئيس البعثة الديبلوماسية للحكومة المؤقتة الجزائرية	يوغسلافيا (براغ)	من 1959 لغاية 1962
توفيق بوعتورة	رئيس مكتب الجبهة	اكرا (غانا)	من 1957 لغاية 1959
فرانز فانون	رئيس البعثة الدبلوماسية للحكومة المؤقتة الجزائرية	أكرا (غانا)	من 1959 لغاية نهاية عام 1960
محمد كلو	مبعوث الجبهة ثم رئيس البعثة الديبلوماسية للحكومة المؤقتة الجزائرية	بريطانيا	من 26 أكتوبر 1956 لغاية أواخر 1960

	رئيس البعثة الديبلوماسية للحكومة المؤقتة الجزائرية	-----	-----
		باكستان (كراتشي)	من 1961 لغاية الاستقلال
الشريف قلال	رئيس مكتب الجبهةثم رئيس البعثة الديبلوماسية للحكومة المؤقتة الجزائرية	الهند	من 1957 لغاية 1961
العياشي ياكر	رئيس البعثة الديبلوماسية للحكومة المؤقتة الجزائرية	الهند	من 1961 لغاية الاستقلال
عبد المالك بن حبيلس	رئيس البعثة الديبلوماسية للحكومة المؤقتة الجزائرية	الصين الشعبية (بكين)	من سنة 1958 إلى نهاية عام 1960
الشريف قلال	رئيس البعثة الديبلوماسية للحكومة المؤقتة الجزائرية	بريطاميا	من أواخر 1960 لغاية الاستقلال

الملحق رقم (27): جماعة من أعضاء وفد الحكومة المؤقتة الجزائرية بالقاهرة. [1]

جماعة من أعضا
وفد جبهـة
التحرير الوطني
بالقاهرة .
من اليمين إلى
اليسار ، السادة
محمـد خيضر
الدكتور أمين
الدباغين —
الدكتور أحمد
فرنسيس —
أحمـد توفيق
المـدني —
عباس فرحات
أحمد بودة —
عبـد الرحمان
كيوان .

1 أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، المصدر السابق، ص 208.

الملحق رقم (28): اجتماع لأعضاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية الثالثة برئاسة بن يوسف بن خدة[1]

1 صورة من الصفحة الخاصة لبن يوسف بن خدة : Ben youcef Benkhada على الفايسبوك (يشرف عليها ابنه سليم بن خدة).

الملحق رقم (29): وفد من الحكومة المؤقتة الجزائرية برئاسة بن يوسف بن خدة في مؤتمر عدم الانحياز. [1]

1 صورة من الصفحة الخاصة لبن يوسف بن خدة : Ben youcef Benkhada على الفايسبوك (يشرف عليها ابنه سليم بن خدة).

الملحق رقم (30): صورة مأخوذة للجنرال ديغول من اللقاء المتلفز في 16 سبتمبر 1959.

الملحق رقم (31): مصادقة المجلس الوطني للثورة على مفاوضات الجارية بين GPRA والحكومة الفرنسية في 22 إلى 27 فيفري 1962. [1]

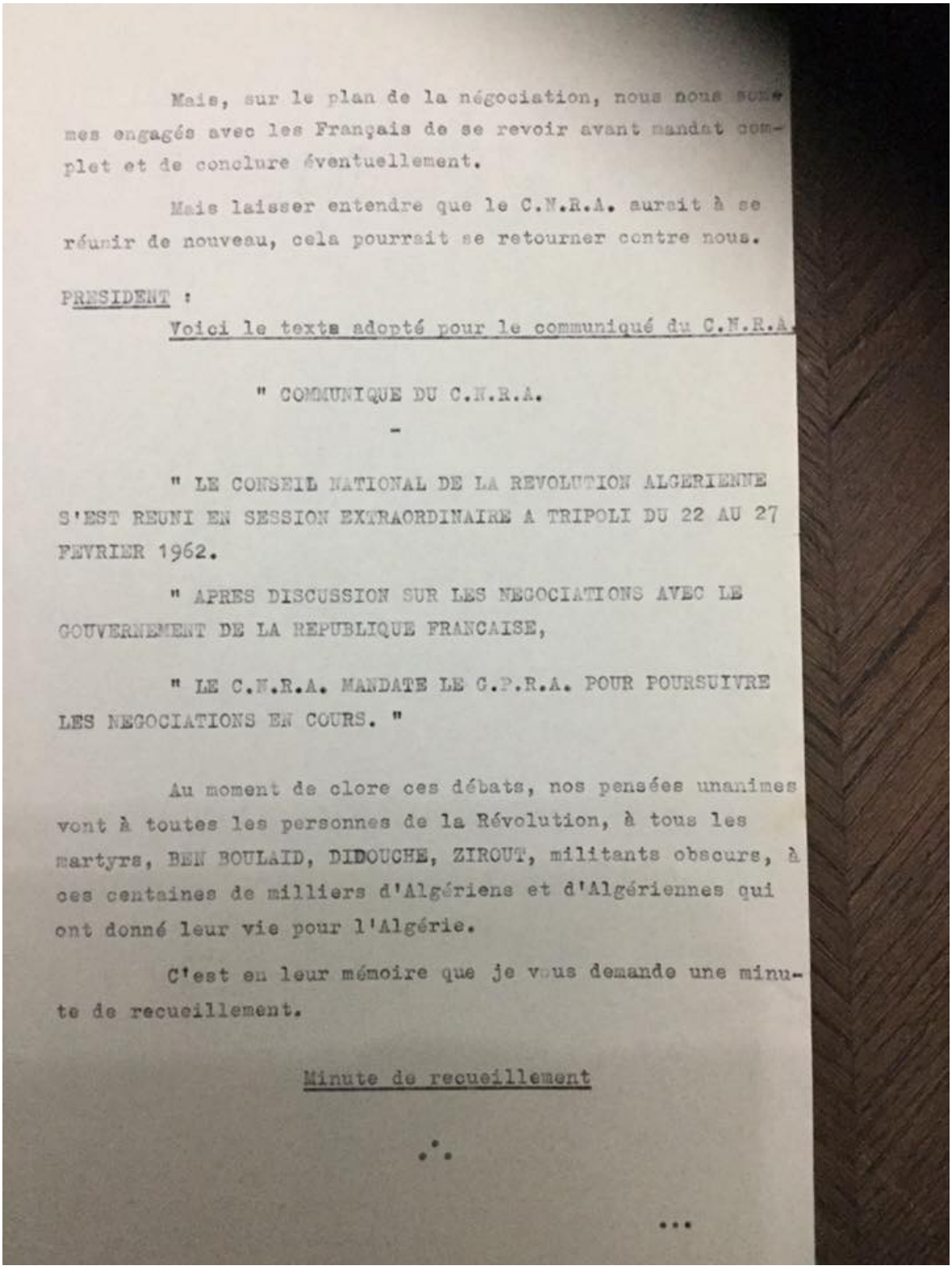

Mais, sur le plan de la négociation, nous nous sommes engagés avec les Français de se revoir avant mandat complet et de conclure éventuellement.

Mais laisser entendre que le C.N.R.A. aurait à se réunir de nouveau, cela pourrait se retourner contre nous.

PRESIDENT :

Voici le texte adopté pour le communiqué du C.N.R.A.

" COMMUNIQUE DU C.N.R.A.

-

" LE CONSEIL NATIONAL DE LA REVOLUTION ALGERIENNE S'EST REUNI EN SESSION EXTRAORDINAIRE A TRIPOLI DU 22 AU 27 FEVRIER 1962.

" APRES DISCUSSION SUR LES NEGOCIATIONS AVEC LE GOUVERNEMENT DE LA REPUBLIQUE FRANCAISE,

" LE C.N.R.A. MANDATE LE G.P.R.A. POUR POURSUIVRE LES NEGOCIATIONS EN COURS. "

Au moment de clore ces débats, nos pensées unanimes vont à toutes les personnes de la Révolution, à tous les martyrs, BEN BOULAID, DIDOUCHE, ZIROUT, militants obscurs, à ces centaines de milliers d'Algériens et d'Algériennes qui ont donné leur vie pour l'Algérie.

C'est en leur mémoire que je vous demande une minute de recueillement.

Minute de recueillement

...

1 صورة من الصفحة الخاصة لبن يوسف بن خدة : Ben youcef Benkhada على الفايسبوك (يشرف عليها ابنه سليم بن خدة).

الملحق رقم (32): مصادقة واعتراف السجناء الخمس باتفاقيات ايفيان[1]

«الى الاخوة فى المجلس الوطني للثورة الجزائرية» .

لقد اتصلت بنا حكومتنا مرات عديدة ، خلال الاسابيع الاخيرة ، فقد انتدبت فى البداية للاتصال بنا الاخ بن يحي ، وبعده انتدبت الاخ بن طوبال ، واخيرا قدم وفد يضم الاخوة : كريم ، بن طوبال وبن يحي ، للاتصال بنا بدوره .

وقد سلمت الينا وثائق تتعلق بالمفاوضات الجارية بين حكومتنا والحكومة الفرنسية ، وان المعلومات الشفهية التى اعطيت لنا والخاصة بوضعيتنا فى الداخل ، تشير بجلاء الى ان هذه المفاوضات يجب ان تستمر الى نهايتها المحتومة .

وان الاتفاقيات التى تمخضت عن هذه المفاوضات لم تعد تنتظر لكي تحظى بالتزامنا العلني والرسمي ، سوى موافقة ومصادقة مجلسنا الوطني للثورة الجزائرية .

نحن الموقعون ادناه نعلن موافقتنا ومصادقتنا على هذه الاتفاقيات المبرمة من قبل حكومتنا .

حرر بأولنوى فى 15 فيفري 1962

التوقيع : «حسين ايت احمد - بن بلة - بيطاط - بوضياف - خيضر»

1 بن يوسف بن خدة، شهادات ومواقف، دار النعمان للنشر والطباعة والتوزيع، الجزائر، 2004، ص 146.

الملحق رقم (33): إمضاء وقف إطلاق النار بين ممثل GPRA "كريم بلقاسم" وممثل الحكومة الفرنسية "لويس جوس"[1]

1من الصفحة الخاصة لبن يوسف بن خدة : Ben youcef Benkhada على الفايسبوك (يشرف عليها نجله سليم بن خدة).

Quatre mots treizième feuillet.

et dernier.

En foi de quoi, le présent document a été signé par les représentants mandatés du Gouvernement de la République et par le représentant du Front de Libération Nationale, président de la Délégation du FLN.

FAIT A EVIAN le 18 mars 1962

Louis JOXE

BELKACEM KRIM

Robert BURON

Jean de BROGLIE

الملحق رقم (34): أعضاء الهيئة التنفيذية المؤقتة برئاسة عبد الرحمان فارس [1]

إن مهمة الهيئة التنفيذية المؤقتة، هي تسيير الشؤون العامة فيما بين وقف إطلاق النار والاستقلال، وهي تعمل بالتنسيق مع المحافظ السامي الفرنسي في الجزائر، تتولى الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، والحكومة الفرنسية باتفاق بينهما تعيين أعضاء الهيئة التنفيذية المؤقتة:

- ✓ الرئيس: عبد الرحمان فارس.
- ✓ نائب الرئيس: روجي روت.
- ✓ مندوب للشؤون العامة: الدكتور شوقي مصطفاي (رئيس مجموعة جبهة التحرير الوطني).
- ✓ مندوب للشؤون الاقتصادية: بلعيد عبد السلام.
- ✓ مندوب للزراعة: أمحمد الشيخ.
- ✓ مندوب للشؤون المالية: جان منوني.
- ✓ مندوب للشؤون الإدارية: عبد الرواق شنتوف.
- ✓ مندوب للأمن العام: عبد القادر الحصار.
- ✓ مندوب للشؤون الاجتماعية: بومدين حميدو.
- ✓ مندوب للأشغال العامة: شارل كونيق.
- ✓ مندوب للشؤون الثقافية: الشيخ إبراهيم بيوض.
- ✓ مندوب للبريد: محمد بن تفتيفة.

MINISTERE D'ETAT
CHARGE DES AFFAIRES ALGERIENNES

Décret du 6 avril 1962
portant nomination des membres de l'Exécutif provisoire en Algérie.

Le Président de la République,
Sur le rapport du Premier ministre, du ministre d'Etat chargé du Sahara, des départements d'outre-mer et des territoires d'outre-mer et du ministre d'Etat chargé des affaires algériennes,
Vu la loi n° 61-44 du 14 janvier 1961 concernant l'autodétermination des populations algériennes et l'organisation des pouvoirs publics en Algérie avant l'autodétermination ;
Vu le décret n° 62-306 du 19 mars 1962 portant organisation provisoire des pouvoirs publics en Algérie,

Décrète :

Art. 1er. — L'Exécutif provisoire est constitué comme suit :
Président : M. Abderrhamane Fares.
Vice-président : M. Roger Roth.
Délégué aux affaires générales : M. Chawki Mostefai.
Délégué aux affaires économiques : M. Belaïd Abdesselam.
Délégué à l'agriculture : M. M'Hamed Cheikh.
Délégué aux affaires financières : M. Jean Mannoni.
Délégué aux affaires administratives : M. Abderrazakh Chentouf.
Délégué à l'ordre public : M. Abdelkader El Hassar.
Délégué aux affaires sociales : M. Boumedienne Hamidou.
Délégué aux travaux publics : M. Charles Koenig.
Délégué aux affaires culturelles : M. Hadj Brahim Bayoud.
Délégué aux postes : M. Mohamed Benteftifa.

Art. 2. — Le Premier ministre, le ministre d'Etat chargé du Sahara, des départements d'outre-mer et des territoires d'outre-mer, le ministre d'Etat chargé des affaires algériennes et le secrétaire d'Etat au Sahara, aux départements d'outre-mer et aux territoires d'outre-mer sont chargés, chacun en ce qui le concerne, de l'exécution du présent décret, qui sera publié au *Journal officiel* de la République française.

Fait à Paris, le 6 avril 1962.

C. DE GAULLE.

Par le Président de la République :
Le Premier ministre,
MICHEL DEBRÉ.

Le ministre d'Etat chargé des affaires algériennes,
LOUIS JOXE.

Le ministre d'Etat chargé du Sahara,
des départements d'outre-mer et des territoires d'outre-mer,
LOUIS JACQUINOT.

Le secrétaire d'Etat au Sahara,
aux départements d'outre-mer et aux territoires d'outre-mer,
JEAN DE BROGLIE.

الملحق رقم (35): تولي عبد الرحمان فارس رئاسة الهيئة التنفيذية. [1]

1 Journal officiel de la république française, 7 Avril 1962.

CANDIDAT UNIQUE
PAR 100 VOIX CONTRE
13 BULLETINS BLANCS

L'Echo d'Oran
FONDÉ EN 1844
LE PLUS FORT TIRAGE ET LA PLUS FORTE VENTE DE L'AFRIQUE DU NORD
N° 29.602 PRIX : 15 FRANCS Mercredi 13 mai 1953

M. FARÈS EST ÉLU PRÉSIDENT DE L'ASSEMBLÉE ALGÉRIENNE

...et M. Chekkal Ali second vice-président

LE NOUVEAU BUREAU DE L'ASSEMBLEE ALGERIENNE
Président
M. FARES Abderrahmane
1er vice-président

ALGER, 12 mai. — Atmosphère de solennité, spectacle renouvelé des joutes du forum : des plantes vertes aux palmes tombantes ornent l'escalier monumental, des Gardes Républicains gantés de blanc présentent l'arme et attendent immobiles ; dans les couloirs la foule des délégués, des hauts-fonctionnaires, des invités à cette grande première, s'entasse malgré une chaleur accablante, salue avec déférence le Gouverneur général Léonard qui assistera à cette première prise de contact, inaugurant officiellement les travaux, apportant le réconfort de son autorité à la jeune Assemblée.

Il n'est certes pas question d'élection présidentielle, mais de tous ces petits riens, inattendus, qui font le charme

De notre envoyé spécial :

des délégués. Il évoque les récentes élections municipales, s'appesantit sur les événements fastes, compatit aux deuils, dépeint l'économie sous des jours sombres, mais proclame sa confiance dans les destinées du pays.

Et c'est une belle leçon d'optimisme qui se dégage du discours d'un homme à l'étonnante jeunesse de cœur « que l'on peut, dira en réponse le Gouverneur général, donner en exemple à ceux qui, trop souvent, oublient que le progrès individuel ou collectif exige tout d'abord un effort personnel persévérant et tenace ».

Mais M. Roger Léonard ne veut pas ouvrir la session sans tirer un enseignement du scrutin municipal : trouver des motifs nouveaux de

1 Journal, L'écho d'Oran, N° 29602, mai 1962.

الملحق رقم (36): مهام الهيئة التنفيذية المؤقتة[1]

TITRE III

De l'exécutif provisoire.

Art. 9. — Les responsabilités relatives à la gestion des affaires publiques propres à l'Algérie sont confiées à un exécutif provisoire dont la composition est fixée comme suit :

Un président.
Un vice-président.
Dix membres.

Sous réserve des pouvoirs que le Gouvernement continue à exercer directement en Algérie et qui sont définis à l'article 11 ci-dessous, l'exécutif provisoire assure la préparation et la mise en œuvre de l'autodétermination en Algérie.

A cet effet, il propose les membres de la commission centrale de contrôle prévue par le règlement de l'autodétermination.

Il assure la gestion des affaires publiques propres à l'Algérie jusqu'à la mise en place des institutions issues du suffrage universel qui seront établies après l'exercice de l'autodétermination.

Il dirige l'administration et les services civils de l'Algérie sur lesquels il exerce l'autorité hiérarchique.

Les présentes dispositions ne modifient pas les conditions d'application en Algérie de l'article 34 de la Constitution.

Art. 10. — Le territoire de l'Algérie, sur lequel l'exécutif provisoire exerce ses compétences, comprend les quinze départements suivants : Alger, Batna, Bône, Constantine, Médéa, Mostaganem, Oasis, Oran, Orléansville, Saïda, Saoura, Sétif, Tiaret, Tizi-Ouzou, Tlemcen.

Art. 11. — Les affaires publiques relatives à l'Algérie pour lesquelles le Gouvernement conserve une compétence directe sont :

La politique étrangère, la défense et la sécurité du territoire, la justice, la monnaie, les relations économiques entre l'Algérie et les autres pays, ainsi que le maintien de l'ordre en dernier ressort en accord avec l'exécutif provisoire, sauf empêchement grave ;

Sous réserve des attributions qui seront données par décret à l'exécutif provisoire, l'enseignement, les télécommunications, les ports et les aérodromes.

Il sera procédé par décret à la répartition entre les services de l'Etat et ceux de l'Algérie.

Il n'est rien modifié aux compétences des départements et des communes de l'Algérie.

Art. 12. — La responsabilité de l'exécutif provisoire est collective.

Au sein de l'exécutif :

a) Le président, assisté du vice-président, sera chargé notamment de la préparation et de la mise en œuvre de l'autodétermination ;

1 Journal officiel de la république française, N°3020, N° 3037, N° 3644, N° 4205.7 Avril 1962.

b) Les membres de l'exécutif provisoire seront respectivement :

Délégué aux affaires générales ;
Délégué aux affaires économiques ;
Délégué à l'agriculture ;
Délégué aux affaires financières ;
Délégué aux affaires administratives ;
Délégué à l'ordre public ;
Délégué aux affaires sociales ;
Délégué aux travaux publics ;
Délégué aux affaires culturelles ;
Délégué aux postes.

Le décret qui nomme les membres de l'exécutif fixe les attributions de ceux-ci, notamment en ce qui concerne la direction des services placés sous l'autorité de l'exécutif.

Art. 13. — Le président et les membres de l'exécutif provisoire constituent leur cabinet et en proposent la liste à l'exécutif pour ratification.

Art. 14. — L'exécutif provisoire a le pouvoir réglementaire pour les affaires propres à l'Algérie.

Il nomme aux emplois dans l'administration de l'Algérie.

Il doit accélérer l'application de la politique de promotion des Algériens musulmans et faciliter l'accession de ceux-ci aux postes administratifs, notamment aux postes d'autorité.

Art. 15. — L'exécutif assure le maintien de l'ordre. La force de l'ordre visée au titre IV ci-dessous, ainsi que des services de police, sont placés sous son autorité.

Art. 16. — Les préfets et les sous-préfets sont placés sous l'autorité de l'exécutif provisoire pour ce qui relève des attributions de celui-ci ; ils sont nommés après consultation de l'exécutif.

Art. 17. — Dans les conditions fixées par le décret prévu à l'article 1er de la loi du 14 janvier 1961, l'exécutif délibère de la préparation et de la mise en œuvre de l'autodétermination. Il prend à cet effet des décisions réglementaires.

Le scrutin d'autodétermination aura lieu dans un délai de trois à six mois à compter de la date de publication du présent texte ; la date en sera fixée sur proposition de l'exécutif provisoire dans les deux mois qui suivront l'installation de celui-ci.

Art. 18. — Le haut-commissaire de la République est tenu préalablement informé des réunions de l'exécutif et de leur ordre du jour. Il reçoit dans les moindres délais les procès-verbaux des délibérations. Il peut assister aux séances et y être entendu.

Il peut réclamer une seconde délibération ; celle-ci est alors de droit.

Le haut-commissaire de la République et l'exécutif créent ensemble des organes de travail dans les domaines où une préparation commune des décisions est rendue nécessaire par la répartition des compétences. Il en est notamment ainsi pour la préparation de l'autodétermination et pour le maintien de l'ordre.

TITRE IV

CHAPITRE Ier

DE L'ORGANISATION DES POUVOIRS PUBLICS PENDANT LA PERIODE TRANSITOIRE ET DES GARANTIES DE L'AUTODETERMINATION

a) La consultation d'autodétermination permettra aux électeurs de faire savoir s'ils veulent que l'Algérie soit indépendante et, dans ce cas, s'ils veulent que la France et l'Algérie coopèrent dans les conditions définies par les présentes déclarations.

b) Cette consultation aura lieu sur l'ensemble du territoire algérien, c'est-à-dire dans les quinze départements suivants : Alger, Batna, Bône, Constantine, Médéa, Mostaganem, Oasis, Oran, Orléansville, Saïda, Saoura, Sétif, Tiaret, Tizi-Ouzou, Tlemcen.

Les résultats des différents bureaux de vote seront totalisés et proclamés pour l'ensemble du territoire.

c) La liberté et la sincérité de la consultation seront garanties conformément au règlement fixant les conditions de la consultation d'autodétermination.

d) Jusqu'à l'accomplissement de l'autodétermination, l'organisation des pouvoirs publics en Algérie sera établie conformément au règlement qui accompagne la présente déclaration.

Il est institué un Exécutif provisoire et un Tribunal de l'ordre public.

La République est représentée en Algérie par un Haut Commissaire.

Ces institutions et notamment l'Exécutif provisoire seront installées dès l'entrée en vigueur du cessez-le-feu.

e) Le Haut Commissaire sera dépositaire des pouvoirs de la République en Algérie, notamment en matière de défense, de sécurité et de maintien de l'ordre en dernier ressort.

f) L'Exécutif provisoire sera chargé notamment :

— d'assurer la gestion des affaires publiques propres à l'Algérie. Il dirigera l'administration de l'Algérie et aura pour mission de faire accéder les Algériens aux emplois dans les différentes branches de cette administration ;

— de maintenir l'ordre public. Il disposera, à cet effet, de services de police et d'une force d'ordre placée sous son autorité ;

— de préparer et de mettre en œuvre l'autodétermination.

g) Le Tribunal de l'ordre public sera composé d'un nombre égal de juges européens et de juges musulmans.

h) Le plein exercice des libertés individuelles et des libertés publiques sera rétabli dans les plus brefs délais.

i) Le F. L. N. sera considéré comme une formation politique de caractère légal.

j) Les personnes internées tant en France qu'en Algérie seront libérées dans un délai maximum de 20 jours à compter du cessez-le-feu.

k) L'amnistie sera immédiatement proclamée. Les personnes détenues seront libérées.

l) Les personnes réfugiées à l'étranger pourront rentrer en Algérie. Des commissions siégeant au Maroc et en Tunisie faciliteront ce retour.

Les personnes regroupées pourront rejoindre leur lieu de résidence habituel.

L'Exécutif provisoire prendra les premières mesures sociales, économiques et autres destinées à assurer le retour de ces populations à une vie normale.

m) Le scrutin d'autodétermination aura lieu dans un délai minimum de trois mois et dans un délai maximum de six mois. La date en sera fixée sur proposition de l'Exécutif provisoire dans les deux mois qui suivront l'installation de celui-ci.

CHAPITRE II

DE L'INDEPENDANCE ET DE LA COOPERATION

Si la solution d'indépendance et de coopération est adoptée, le contenu des présentes déclarations s'imposera à l'Etat algérien.

A. — De l'indépendance de l'Algérie.

I. — *L'Etat algérien* exercera sa souveraineté pleine et entière à l'intérieur et à l'extérieur.

Cette souveraineté s'exercera dans tous les domaines, notamment la défense nationale et les affaires étrangères.

L'Etat algérien se donnera librement ses propres institutions et choisira le régime politique et social qu'il jugera le plus conforme à ses intérêts. Sur le plan international, il définira et appliquera en toute souveraineté la politique de son choix.

L'Etat algérien souscrira sans réserve à la Déclaration universelle des Droits de l'Homme et fondera ses institutions sur les principes démocratiques et sur l'égalité des droits politiques entre tous les citoyens sans discrimination de race, d'origine ou de religion. Il appliquera, notamment, les garanties reconnues aux citoyens de statut civil français.

II. — *Des droits et libertés des personnes et de leurs garanties.*

1. *Dispositions communes.*

Nul ne pourra faire l'objet de mesures de police ou de justice, de sanctions disciplinaires ou d'une discrimination quelconque en raison :

— d'opinions émises à l'occasion des événements survenus en Algérie avant le jour du scrutin d'autodétermination ;

— d'actes commis à l'occasion des mêmes événements avant le jour de la proclamation du cessez-le-feu.

Aucun Algérien ne pourra être contraint de quitter le territoire algérien ni empêché d'en sortir.

2. *Dispositions concernant les citoyens français de statut civil de droit commun.*

a) Dans le cadre de la législation algérienne sur la nationalité, la situation légale des citoyens français de statut civil de droit commun est réglée selon les principes suivants.

Pour une période de trois années à dater du jour de l'autodétermination, les citoyens français de statut civil de droit commun :

— nés en Algérie et justifiant de dix années de résidence habituelle et régulière sur le territoire algérien au jour de l'autodétermination ;

— ou justifiant de dix années de résidence habituelle et régulière sur le territoire algérien au jour de l'autodétermination et dont le père ou la mère né en Algérie remplit, ou aurait pu remplir, les conditions pour exercer les droits civiques ;

— ou justifiant de vingt années de résidence habituelle et régulière sur le territoire algérien au jour de l'autodétermination, bénéficieront, de plein droit, des droits civiques algériens et seront considérés, de ce fait, comme des nationaux français exerçant les droits civiques algériens.

Les nationaux français exerçant les droits civiques algériens ne peuvent exercer simultanément les droits civiques français.

Au terme du délai de trois années susvisé, ils acquièrent la nationalité algérienne par une demande d'inscription ou de confir-

MINISTERE D'ETAT CHARGE DES AFFAIRES CULTURELLES

Autorisation de l'acquisition par l'Etat d'un terrain sis à Paris (8e).

Par arrêté du 12 février 1962, est autorisée l'acquisition par l'Etat d'un terrain d'une superficie de 63,47 mètres carrés, sis à Paris (8e), rue d'Edimbourg, n° 25.

Architecture.

Par arrêté en date du 26 janvier 1962, M. Trouvelot (Jean), architecte en chef des monuments historiques, adjoint à l'inspection générale, a été nommé inspecteur général des monuments historiques, à compter du 1er janvier 1962.

Musées de France.

Par arrêté en date du 19 mars 1962, Mlle Olga Fradisse, conservatrice du musée classé des beaux-arts d'Orléans, est nommée conservatrice des musées contrôlés ci-après désignés :

Musée historique de l'Orléanais.
Musée Jeanne-d'Arc d'Orléans.

MINISTERE D'ETAT CHARGE DES AFFAIRES ALGERIENNES

Décret du 6 avril 1962 portant nomination des membres de l'Exécutif provisoire en Algérie.

Le Président de la République,

Sur le rapport du Premier ministre, du ministre d'Etat chargé du Sahara, des départements d'outre-mer et des territoires d'outre-mer et du ministre d'Etat chargé des affaires algériennes,

Vu la loi n° 61-44 du 14 janvier 1961 concernant l'autodétermination des populations algériennes et l'organisation des pouvoirs publics en Algérie avant l'autodétermination ;

Vu le décret n° 62-306 du 19 mars 1962 portant organisation provisoire des pouvoirs publics en Algérie,

Décrète :

Art. 1er. — L'Exécutif provisoire est constitué comme suit :

Président : M. Abderrhamane Fares.
Vice-président : M. Roger Roth.
Délégué aux affaires générales : M. Chawki Mostefai.
Délégué aux affaires économiques : M. Belaïd Abdesselam.
Délégué à l'agriculture : M. M'Hamed Cheikh.
Délégué aux affaires financières : M. Jean Mannoni.
Délégué aux affaires administratives : M. Abderrazakh Chentouf.
Délégué à l'ordre public : M. Abdelkader El Hassar.
Délégué aux affaires sociales : M. Boumedienne Hamidou.
Délégué aux travaux publics : M. Charles Koenig.
Délégué aux affaires culturelles : M. Hadj Brahim Bayoud.
Délégué aux postes : M. Mohamed Benteftifa.

Art. 2. — Le Premier ministre, le ministre d'Etat chargé du Sahara, des départements d'outre-mer et des territoires d'outre-mer, le ministre d'Etat chargé des affaires algériennes et le secrétaire d'Etat au Sahara, aux départements d'outre-mer et aux territoires d'outre-mer sont chargés, chacun en ce qui le concerne, de l'exécution du présent décret, qui sera publié au *Journal officiel* de la République française.

Fait à Paris, le 6 avril 1962.

C. DE GAULLE.

Par le Président de la République :

Le Premier ministre,
MICHEL DEBRÉ.

Le ministre d'Etat chargé des affaires algériennes,
LOUIS JOXE.

Le ministre d'Etat chargé du Sahara, des départements d'outre-mer et des territoires d'outre-mer,
LOUIS JACQUINOT.

Le secrétaire d'Etat au Sahara, aux départements d'outre-mer et aux territoires d'outre-mer,
JEAN DE BROGLIE.

MINISTERE DE LA JUSTICE

Décret du 6 avril 1962 mettant fin au détachement d'un magistrat.

Par décret en date du 6 avril 1962, vu l'avis du Conseil supérieur de la magistrature, il est mis fin, à compter du 31 mars 1961, aux dispositions du décret du 17 septembre 1957 maintenant M. Keromes, magistrat du siège du deuxième grade de l'ancien cadre d'outre-mer, en position de détachement auprès du ministre des affaires étrangères pour exercer les fonctions d'expert judiciaire auprès des juridictions laotiennes.

Décret du 6 avril 1962 portant détachement d'un magistrat.

Par décret en date du 6 avril 1962, vu l'avis du Conseil supérieur de la magistrature, M. Bonjean, magistrat du siège du deuxième grade, premier groupe, est placé en position de service détaché auprès du ministre de la coopération, à compter de la veille du jour de son embarquement, pour être mis à la disposition de la République du Togo.

Administration pénitentiaire.

Par arrêté du 29 mars 1962, est muté, par nécessité de service, en la même qualité, à la maison centrale de Poissy : M. Frenot (Robert), sous-directeur de 2e échelon au centre d'observation de Château-Thierry.

Décisions de justice.

OFFICIERS PUBLICS ET MINISTÉRIELS

Par jugement rendu le 8 mars 1962, le tribunal de grande instance de Vannes interdit temporairement l'exercice de ses fonctions à Me Huet (Francis), notaire à Mauron, et commet en qualité d'administrateur de son étude Me Le Goff, notaire à Josselin.

MINISTERE DES AFFAIRES ETRANGERES

Décret du 4 avril 1962 portant nomination d'un consul de France au Cap.

Par décret en date du 4 avril 1962, M. de Montalembert (Max), chancelier de 1re classe, 5e échelon, consul adjoint au consulat général de France à Hong-Kong, est nommé consul de France au Cap (emploi vacant).

MINISTERE DE L'INTERIEUR

Décret du 6 avril 1962 admettant un sous-préfet à faire valoir ses droits à une pension de retraite.

Par décret en date du 6 avril 1962, M. Jean-Jacques Kielholz, sous-préfet en disponibilité, est admis, sur sa demande, à faire valoir ses droits à une pension de retraite.

Autorisation à l'office public des habitations à loyer modéré du département du Rhône de rétrocéder à titre gratuit un terrain à la commune de Tarare (Rhône).

Par arrêté en date du 7 mars 1962, l'office public des habitations à loyer modéré du département du Rhône a été autorisé à rétrocéder à titre gratuit à la commune de Tarare (Rhône), en vue de l'aménagement d'espaces verts, un terrain sis en ladite localité, d'une superficie de 1.901,90 mètres carrés, tel qu'il figure au plan annexé à l'arrêté.

Création de postes de professeur technique adjoint dans les départements des Oasis et de la Saoura.

Par arrêté du 31 mars 1962, sont créés à compter du 1er octobre 1961 les postes de professeur technique adjoint de centres d'apprentisage désignés ci-après :

Collège d'enseignement technique municipal féminin, à Touggourt : un poste d'enseignement de la couture.

Collège d'enseignement technique municipal féminin, à Ghardaïa : un poste d'enseignement de la couture.

Création de classes dans le département de la Saoura.

Par arrêté du 6 avril 1962, sont créées à compter du 1er octobre 1961 les écoles et classes ci-après désignées dans le département de la Saoura :

Arrondissement de Colomb-Béchar.

Colomb-Béchar. — Collège d'enseignement général : un poste mathématiques-sciences.
Colomb-Béchar. — Ecole de garçons : 20e classe.
Colomb-Béchar. — Collège d'enseignement technique : un poste d'enseignement général féminin.
Colomb-Béchar. — Ecole de filles : 21e classe.
Colomb-Béchar. — Ecole de garçons de la Barga : 9e, 10e, 11e classe.
Colomb-Béchar. — Ecole de filles de la Barga : 9e, 10e, 11e classe.
Colomb-Béchar. — Ecole de garçons de Béchar-Djedid : 18e 19e, 20e (classe agricole).
Colomb-Béchar. — Ecole de filles de Béchar-Djedid : 12e classe.
Colomb-Béchar. — Ecole de garçons de Debdaba : 19e classe.
Abadla. — Ecole de garçons : 6e classe.
Taghit. — Ecole de garçons : 6e classe.
Beni-Ounif. — Ecole de garçons : 6e classe.
Kenadsa. — Ecole de garçons du Vieux-Ksar : 13e classe.
Kenadsa. — Ecole de filles : 12e, 13e classe.
Kenadsa. — Ecole de garçons de Ksar-Djedid : 11e, 12e classe.
El Ahmar, Ksour du Nord. — Ecole mixte : création d'une école à trois classes.

Arrondissement de Beni-Abbès.

Beni-Abbès. — Ecole de garçons : 6e classe.
Beni-Abbès, Ouled-Khodier. — Ecole mixte : création d'une école à une classe.
El Ouata. — Ecole mixte : 3e classe.
Igli. — Ecole de garçons : transformation de la 5e classe en cours agricole.

Arrondissement de Tindouf.

Tindouf. — Ecole de garçons : création d'une école à deux classes.

Arrondissement de Timimoun.

Timimoun. — Ecole de garçons : 7e classe (classe agricole).
Charouine. — Ecole de garçons : réouverture d'une école à deux classes.
Hadj Guelmane. — Ecole mixte : création d'une école à deux classes.
Deldoul, Ouled-Abdou. — Ecole mixte : création d'une école à deux classes.

Arrondissement d'Adrar.

Adrar. — Ecole de garçons : 7e classe.
Timadamine. — Ecole mixte : création d'une école à une classe.
Zaouiet-Kounta. — Ecole de garçons : 3e classe.
Tsabit. — Ecole mixte : création d'une école à une classe.

Cautionnement d'un économe de collège national d'enseignement technique.

Par arrêté du 12 avril 1962, le cautionnement de M. de Lafon Boutary (Joseph), nommé économe au collège national de l'enseignement technique de garçons de Touggourt (département des Oasis), par arrêté du ministre de l'éducation nationale en date du 1er septembre 1961, est fixé à 500 NF pour l'année 1961 et à 1.000 NF pour l'année 1962.

Le cautionnement peut être soit constitué en numéraire ou en rentes sur l'Etat, soit remplacé par la garantie résultant de l'affiliation à une association française de cautionnement mutuel agréée.

Cabinet du ministre.

Le ministre d'Etat chargé des départements et territoires d'outre-mer,

Vu le décret du 15 avril 1962 portant nomination des membres du Gouvernement,

Arrête :

Art. 1er. — Sont nommés au cabinet du ministre d'Etat :

Directeur du cabinet.

M. Hugues Vinel, contrôleur général de l'administration de la marine (C. R.).

Chargé de mission auprès du ministre.

M. Marcel Chapron, préfet.

Chef de cabinet.

M. René Letellier, sous-préfet hors classe.

Conseillers techniques.

M. Pierre Brasseur, inspecteur de la France d'outre-mer.
M. Jules Daber, conseiller honoraire de l'Union française.
M. Jean Marquet, préfet.

Attaché de cabinet.

M. François Zuccarelli.

Chef du secrétariat particulier.

Mlle Jeannine Vignot.

Art. 2. — Le présent arrêté sera publié au *Journal officiel* de la République française.

Fait à Paris, le 18 avril 1962. LOUIS JACQUINOT.

Délégation de signature.

Le ministre d'Etat chargé des départements et territoires d'outre-mer,

Vu le décret n° 47-233 du 23 janvier 1947 autorisant les ministres à déléguer leur signature ;

Vu le décret du 15 avril 1962 portant nomination des membres du Gouvernement ;

Vu l'arrêté du 18 avril 1962 portant nominations au cabinet du ministre d'Etat,

Arrête :

Art. 1er. — Délégation générale et permanente de signature est donnée à M. Hugues Vinel, directeur du cabinet, pour signer au nom du ministre d'Etat tous actes, arrêtés ou décisions.

Art. 2. — Le présent arrêté sera publié au *Journal officiel* de la République française.

Fait à Paris, le 18 avril 1962. LOUIS JACQUINOT.

Commission consultative des marchés passés par les services relevant du ministre d'Etat chargé du Sahara, des départements d'outre-mer et des territoires d'outre-mer.

Par arrêté du 13 avril 1962, M. Gaston Tatareau, commissaire aux prix à la direction générale des prix et des enquêtes économiques, est nommé membre titulaire aux deux sections de la commission consultative des marchés de l'Etat passés pour le secrétariat général des départements d'outre-mer et pour la direction des territoires d'outre-mer, en remplacement de M. Antoine Martin, commissaire aux prix, appelé à d'autres fonctions.

MINISTERE D'ETAT CHARGE DES AFFAIRES ALGERIENNES

Décret n° 62-524 du 21 avril 1962 relatif aux délégations de signature de l'Exécutif provisoire.

Le Premier ministre,

Sur le rapport du ministre d'Etat chargé des affaires algériennes,

Vu le décret n° 62-306 du 19 mars 1962 portant organisation des pouvoirs publics en Algérie, et notamment son article 14, alinéa 1er, aux termes duquel « l'Exécutif provisoire a le pouvoir réglementaire pour les affaires propres à l'Algérie » ;

الملحق رقم (37): أعضاء اللجنة المعينة من طرف CNRA لإعداد المشروع السياسي والاجتماعي والاقتصادي لجبهة التحرير الوطني في 26 ماي 1962 . [1]

GOUVERNEMENT PROVISOIRE
DE LA
RÉPUBLIQUE ALGÉRIENNE

Présidence du Conseil

REF : P/AC/15/216.-

Tunis, le 26 mai 1961

Le Président du Conseil

au frère Benkhedda Benyoussef

TUNIS

Cher frère,

Comme suite à la réunion du Conseil des Ministres, tenue en ta présence, je te communique la composition de la commission désignée pour mettre à jour le contenu politique, social et économique du F.L.N. en tant que parti politique :

Président : BENKHEDDA.

Membres : Omar OUSSEDIK
Dr. Fanon
Dr. Khane
Ali Yahia (U.G.T.A.)
Ait Chellal (U.G.E.M.A.)

Certains membres de cette commission sont encore absents de Tunis. En attendant leur arrivée, je pense que le travail peut commencer avec ceux des frères présents. Les Ministres et le Président sont prêts à vous fournir tous les renseignements utiles.

En toute fraternité.

Ferhat ABBAS.

1من الصفحة الخاصة لبن يوسف بن خدة : Ben youcef Benkhada على الفايسبوك (يشرف عليها نجله سليم بن خدة).

الملحق رقم (38): صورة تذكارية للقادة المشاركين في اجتماع CNRA في ماي – جوان 1962 . [1]

1من الصفحة الخاصة لبن يوسف بن خدة : Ben youcef Benkhada على الفايسبوك (يشرف عليها نجله سليم بن خدة).

الملحق رقم (39): استفتاء تقرير المصير[1]

RÉFÉRENDUM D'AUTODÉTERMINATION
DU 1er JUILLET 1962
Voulez-vous que l'Algérie devienne un État indépendant coopérant avec la France dans les conditions définies par les déclarations du 19 mars 1962?
هَلْ تُرِيد أَنْ تُصْبِحَ اَلْجَزَائِر دَوْلَة مُسْتَقِلَّة مُتَعَاوِنَة مَعَ فِرَنْسَا حَسَبَ الشروطِ الـمُقَرَّرة في تَصْرِيحَات ١٩ مَارس ١٩٦٢؟
OUI
نعم

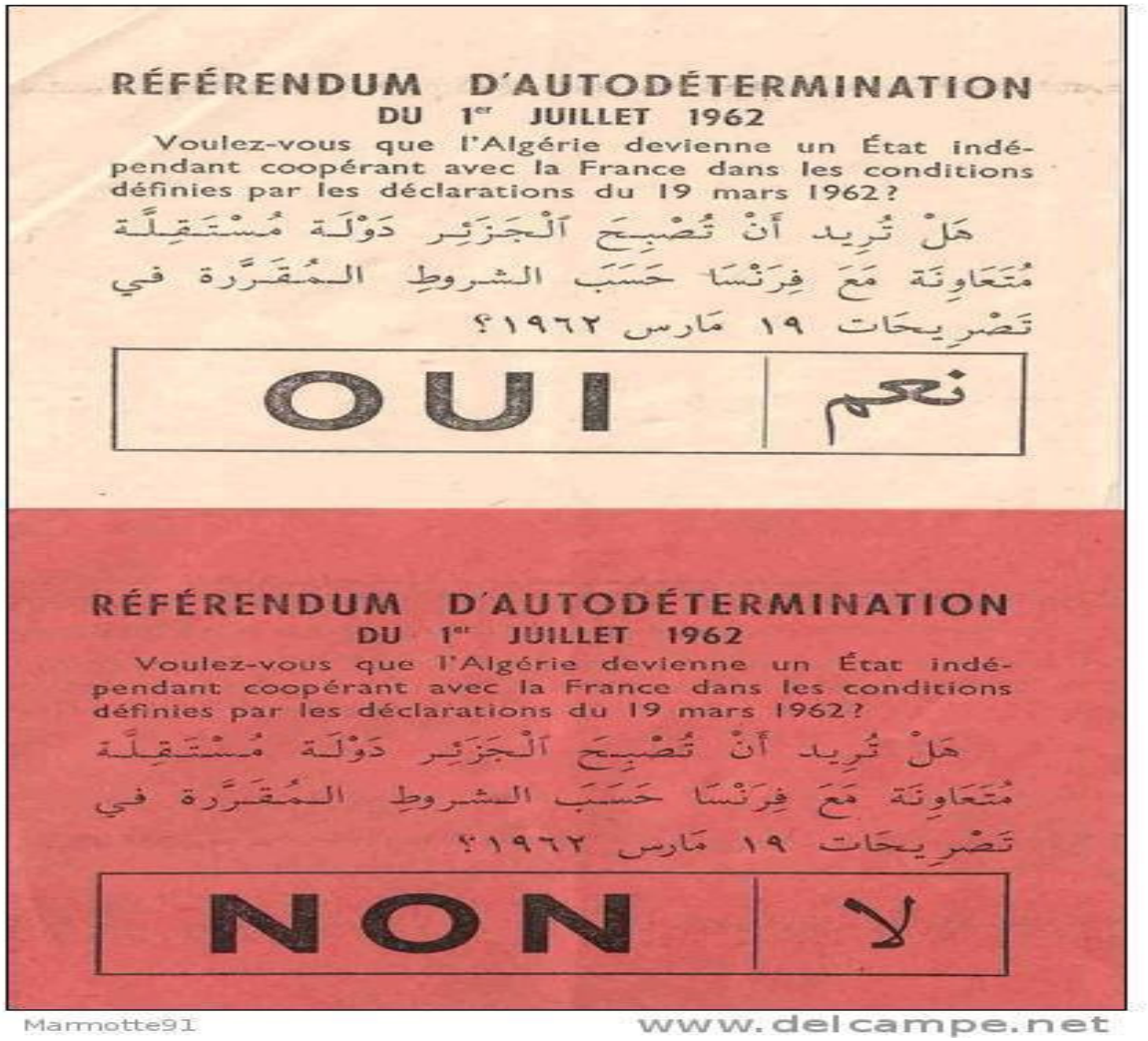
RÉFÉRENDUM D'AUTODÉTERMINATION
DU 1er JUILLET 1962
Voulez-vous que l'Algérie devienne un État indépendant coopérant avec la France dans les conditions définies par les déclarations du 19 mars 1962?
هَلْ تُرِيد أَنْ تُصْبِحَ اَلْجَزَائِر دَوْلَة مُسْتَقِلَّة مُتَعَاوِنَة مَعَ فِرَنْسَا حَسَبَ الشروطِ الـمُقَرَّرة في تَصْرِيحَات ١٩ مَارس ١٩٦٢؟
OUI
نعم
RÉFÉRENDUM D'AUTODÉTERMINATION
DU 1er JUILLET 1962
Voulez-vous que l'Algérie devienne un État indépendant coopérant avec la France dans les conditions définies par les déclarations du 19 mars 1962?
هَلْ تُرِيد أَنْ تُصْبِحَ اَلْجَزَائِر دَوْلَة مُسْتَقِلَّة مُتَعَاوِنَة مَعَ فِرَنْسَا حَسَبَ الشروطِ الـمُقَرَّرة في تَصْرِيحَات ١٩ مَارس ١٩٦٢؟
NON
لا
Marmotte91
www.delcampe.net

1من الصفحة الخاصة لبن يوسف بن خدة : Ben youcef Benkhada على الفايسبوك (يشرف عليها نجله سليم بن خدة).

الملحق رقم (40): صورة لتحالف محمد شعباني مع جماعة تلمسان (بن بلة– بومدين–بوتفليقة) [1]

1من الصفحة الخاصة لبن يوسف بن خدة : Ben youcef Benkhada على الفايسبوك (يشرف عليها نجله سليم بن خدة).

الملحق رقم (41): الصورة لبعض قادة الثورة بوجدة على الحدود المغربية الجزائرية بتاريخ 27 مارس 1962.[1]

1من الصفحة الخاصة لبن يوسف بن خدة : Ben youcef Benkhada على الفايسبوك (يشرف عليها نجله سليم بن خدة).

الصورة بوجدة على الحدود المغربية الجزائرية بتاريخ 27 مارس 1962

01 عقيد وعمران 04 شيخ محمد خير الدين 07 رابح بيطاط 10 زعيم افريقي 13 يوسف دالي 16 الموستينو نيتو (انغولة) 19 جمال بن جنجي 22 هواري بومدين
02 زعيم افريقي 05 احمد بن بل 08 عقيد علاهم محمد 11 مختار بن سعيد 14 عبد اللطيف بسايح 17 سمورة ماشيل (موزمبيق) 20 عربي طيبي 23 عبدالجليل خلايجي
03 عبد الحليم (ومران) 06 راندراشيد 09 محمد بوضياف 12 خالد بن علي 15 نيلسون منديلا 18 سعيد حديدي (محامي سيدي بلعباس) 21 ملازم أول بوزيان

الملحق رقم (42): رسالة من الرئيس الفرنسي ديغول إلى عبد الرحمان فارس رئيس الهيئة التنفيذية المؤقتة في 1962/07/03.[1]

LETTRE DU PRESIDENT DE LA REPUBLIQUE FRANÇAISE
au
PRESIDENT DE L'EXECUTIF PROVISOIRE DE L'ETAT ALGERIEN

LE GENERAL DE GAULLE

Paris, le 3 juillet 1962

Monsieur le Président,

La France a pris acte des résultats du scrutin d'autodétermination du 1er juillet 1962 et de la mise en vigueur des déclarations du 19 mars 1962. Elle a reconnu l'indépendance de l'Algérie.

En conséquence et conformément au chapitre 5 de la déclaration générale du 19 mars 1962 les compétences afférentes à la souveraineté sur le territoire des anciens départements français d'Algérie, sont, à compter de ce jour, transférées à l'Exécutif Provisoire de l'Etat algérien.

En cette solennelle circonstance, je tiens à vous exprimer, Monsieur le Président, les vœux profondément sincères, qu'avec la France tout entière, je forme pour l'avenir de l'Algérie.

Je vous prie de croire, Monsieur le Président, à ma haute considération.

C. DE GAULLE.

Monsieur Abderrahmane FARES
Président
de l'Exécutif Provisoire
de l'Etat Algérien.

1من الصفحة الخاصة لبن يوسف بن خدة : Ben youcef Benkhada على الفايسبوك (يشرف عليها نجله سليم بن خدة).

قائمة المصادر والمراجع

📖 القرآن الكريم

I. النصوص الوثائقية:

📖 النصوص الأساسية لثورة أول نوفمبر 54 (نداء أول نوفمبر، مؤتمر الصومام، مؤتمر طرابلس)، تصدير: عبد العزيز بوتفليقة، منشورات المؤسسة الوطنية للاتصال النشر والإشهار، الجزائر، 2008.

📖 برنامج طرابلس(27 ماي –6 جوان 1962),منقولة من كتاب النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني(1954-1962)، وزارة الإعلام والثقافة :الجزائر,1979.

II. محفوظات المركز الوطني للأرشيف (C.A.N.) بالجزائر العاصمة، جمعت في علب مصورة (Micro fiches) وهي نوعان:

1. محفوظات الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وخاصة محاضر اجتماعات الحكومة المؤقتة، وتقارير العلاقات الخارجية، والسياسة العامة، وهي كثيرة أهمها في الدراسة:

✍ C.A.N. (G.P.R.A.), Ministère des affaires étrangère Algérienne, Boite :03, Dossier: 03, Document : 10, (C.C.E) « Télégramme de protestation adressé au président : BOURGUIBA », Le Caire 13/07/1958.

✍ C.A.N. (G.P.R.A.), Boite :03, Dossier: 03, Document : 3,«FERHAT ABBAS », «Le problème des frontières entre l'Algérie et le Maroc», du 11/07/1961.

✍ CAN : GPRA, G009, Communiqué du GPRA 12/11/1959 Tunis, Le Président : « FERHAT ABBAS » .

2. محفوظات أرشيف المجلس الوطني للثورة الجزائرية: في شكل تقارير ورسائل هامة حول نشاطات قادة الثورة ومؤسساتها السياسية، خاصة وزارة الإعلام ووثائقها الدعائية.

1) C.A.N. : Micro fiche N° : C005+ C006+ C007 : Procès verbal de la première session de (C.N.R.A) à Tripolis du 16 /12/1959 au 18/01/1960.

2) C.A.N. : Micro fiche N° : C010 : Compte rendu des cent jours des réunions au sommet des dix Colonels à Tunis du 11/08/1959 au 16 /12/1959 .

3) C.A.N. : Micro fiche N° : C024+ C025+ C031+ C033 : Procès verbal de la deuxième session de(C.N.R.A) à Tripolis du 09 /08/1961 au 27/08/1961.

4) C.A.N. : Micro fiche N° : C055: Procès verbal de la quatrième session de (C.N.R.A) à Tripolis du 28 /05/1962 au 07/06/1962.

5) C.A.N. : Micro fiche N° : C054+ C055 : Projet du programme pour la réalisation de la révolution démocratique populaire.

III. المصادر

✍ باللغة العربية

📖 الإبراهيمي (محمد البشير):

- ✓ أثار الإمام البشير الإبراهيمي، المؤسسة الوطنية للكتاب، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985.
- ✓ آثار محمد البشير الإبراهيمي (1954-1962)، تقديم: محمد عبد الهادي، ج5، دار الغرب الإسلامي، تونس، 2009.

📖 ابن خلدون (عبد الرحمن) ، تاريخ ابن خلدون، المجلد 6 ، دار الكتب العلمية، الطبعة الثالثة، بيروت، 2006.

- أوزقان (عمار) ، الجهاد الأفضل (كلمة حق عند سلطان جائر)، ترجمة: ميشال سطوف، سهلة بينيشو، علي عراب، دار القصبة، الجزائر، 2005، ص 108.
- آيت أحمد (حسين) ، مذكرات مقاتل، روح الاستقلال (1942-1952)، ترجمة: سعيد جعفر، منشورات البرزخ، 2002.
- بن خدة (بن يوسف):
  - ✓ نهاية حرب التحرير في الجزائر ، اتفاقيات إيفيان ، تعريب: لحسن زغدار ومحل العين جبائلي، مراجعة عبد الحكيم بن الشيخ الحسين، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1987 .
  - ✓ شهادات ومواقف، تقديم: أحمد بن النعمان، دار النعمان، الطبعة الأولى، الجزائر، 2004.
  - ✓ جذور أول نوفمبر 1954، ترجمة: مسعود حاج مسعود، دار الشاطبية للنشر والتوزيع/مؤسسة بن يوسف بن خدة، الطبعة الثانية، 2012.
  - ✓ الرئيس بن يوسف بن خدة شهادات ومواقف ، دار الأمة، الجزائر، 2007.
- بورقعة (لخضر)، مذكرات الرائد سي لخضر بورقعة: شاهد على اغتيال الثورة، تحرير: صادق بخوش، ط: 2 ، دار الأمة ، الجزائر ، 2000 .
- بوضياف (محمد) ، التحضير لأول نوفمبر 1954، عناية وتقديم: عيسى بوضياف، دار النعمان للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، 2011
- دحلب (سعد) ، المهمة منجزة من أجل استقلال الجزائر، منشورات دحلب، الجزائر، 1986
- الديب (فتحي) ، جمال عبد الناصر والثورة الجزائرية ،الطبعة الاولى ،دار المستقبل العربي ،القاهرة مصر1984
- ديغول (شارل) ، مذكرات الأمل، ترجمة: سموحي فوق العادة، منشورات عويدات، بيروت، 1971.
- الزبيري (محمد العربي):
  - ✓ تاريخ الجزائر المعاصر (1942-1962)،ج2، دار هومة، الجزائر 2000.
  - ✓ الثورة الجزائرية في عامها الأول ، المؤسسة الوطنية للكتاب: الجزائر، 1984
- زكريا (مفدي) ، تاريخ الصحافة العربية في الجزائر، تحقيق أحمد حمدي، منشورات مؤسسة مفدي زكريا، الجزائر، 2003.
- الشيخ (سليمان) ، الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين، ترجمة محمد حافظ الجمالي، دار القصبة للنشر، الجزائر 2003.
- عباس (فرحات) :
  - ✓ ليل الاستعمار ،ترجمة: أبو بكر رحال، منشورات anep ، الجزائر،2005.
  - ✓ حرب الجزائر وثورتها، ليل الاستعمار، ترجمة أبو بكر رحال،مطبعة فضالة المحمدية، المغرب
  - ✓ تشريح حرب، ترجمة: أحمد منور، المسك للنشر، الجزائر.
- عباس (محمد):
  - ✓ ثوار...عظماء (شهادات 17 شخصية وطنية)، دار هومة، الطبعة الثانية، الجزائر، 2003.
  - ✓ رواد الوطنية (شهادات 28 شخصية وطنية)، دار هومة، الجزائر، 2009.
- العقون (عبد الرحمان بن إبراهيم):
  - ✓ الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر، ج1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.
  - ✓ الكفاح القومي السياسي (1947-1954)، الجزء 2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987.
- كافي (علي) ، مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري (1946-1962)، دار القصبة، الجزائر، 1999.
- كشيدة (عيسى) ، مهندسو الثورة، تقديم: عبد الحميد مهري، ترجمة: موسى أشرشور، منشورات الشهاب، 2003.
- حربي (محمد):

- ✓ الثورة الجزائرية ...سنوات المخاض، ترجمة: نجيب عياد وصالح المثلوثي، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1994.
- ✓ جبهة التحرير الأسطورة والواقع (1954-1962)، ترجمة: كيمل داغر، ط1، مؤسسة الابحاث العربية، بيروت، 1983
- ✓ حياة تحدٍّ وصمود، مذكرات سياسية 1945 – 1962 ، ترجمة: عبد العزيز بوباكير وعلي قسايسية، دار القصبة للنشر، الجزائر 2004.

📖 مشاطي (محمد)، مسار مناضل، ترجمة: زينب قبي، منشورات الشهاب، 2010.

📖 المدني (توفيق أحمد):

- ✓ حياة كفاح (مع ركاب الثورة التحريرية)، الجزء الثالث، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع .الجزائر 1982 .
- ✓ هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، بدون تاريخ.
- ✓ جغرافية القطر الجزائري، الطبعة 2 ،مكتبة النهضة، 1983.
- ✓ كتاب الجزائر، القاهرة، دار المعارف، 1963.

📖 الأشرف (مصطفى)، الجزائر الأمة والمجتمع، تر:حنفي بن عيسى، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.

📖 ملاح (عمار) ، المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية من 19 مارس إلى سبتمبر 1962، دار الهدى، الجزائر، 2005

📖 مهساس (أحمد):

- ✓ الجزائر ثورة وديمقراطية، دار المعرفة، الجزائر.
- ✓ الحركة الثورية في الجزائر (من الحرب العالمية الأولى إلى الحرب الثورة المسلحة)، ترجمة: الحاج مسعود مسعود ومحمد عباس، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2002 .

📖 ميل (روبير) ، مذكرات أحمد بن بلة، ترجمة: العفيف الأخضر، منشورات دار الأدب بيروت، بدون تاريخ.

📖 نايت بلقاسم (مولود قاسم) ، "ردود الفعل الأولية على أول نوفمبر داخلا وخارجا أو بعض مآثر فاتح نوفمبر"، الطريق إلى نوفمبر كما يرويها المجاهدون، المقاومة الوطنية والحركات السياسية حتى ليلة نوفمبر1954، المجلد الأول، الجزء الثالث، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون تاريخ نشر .

📖 الورتلاني (الفضيل) ، الجزائر الثائرة، دار الهدى، الجزائر، 2007.

✍ باللغة الأجنبية:

📖 Ben Kheda(Benyoucef) :

- ✓ Abane- Ben Mhidi—leur apport à la révolution Algérienne, Ed: Dahlab, Alger 2000
- ✓ la crise de 1962, edition dahlab,alger, 1997 .
- ✓ Les origines du 1er Novembre 1954, Ed, Dahleb, Alger 1989.
- ✓ Alger Capitale de la Resistance 1956-1957,Houma, Alger, 2002

📖 Benhabyles (Chérif), l'Algérie française vue par un indigène. Alger, 1914.

📖 Boudiaf (Mohamed),"La preparation du premier November 1954",ed : Darenoamane, Alger,2011

📖 Dahleb (Saad), pour l' indépendance de l' Algérie mission accomplie, édition dahleb , Alger 2001

📖 Ferhat Abbas :

- ✓ de la colonie vers la province : Le Jeune Algérien, Paris :aux éditions de la Jeune Parque, 1931
- ✓ Le Jeune Algérien. Ed. Garniers Frères, Paris, 1981
- ✓ Autopsie d'une guerre, édition Garnier frères paris 1980.
- ✓ L'indépendance confisquée 1962-1978,ed Flammarion, 1992.

📖 Harbi (Mohamed) :

- ✓ Le FLN Mirage et Réalité, Des origines a la prise du pouvoir 1954-1962, 2éme Ed, Ed J.A, Paris , 1985.
- ✓ Une vie debout, Mémoire politique, T 1: 1954 - 1962, édition, Casba, Alger,2001
- ✓ Les archives de la révolution algérienne, Edition jeune Afrique, Paris 1981

- Haroun (Ali), L'été de la discorde Algérie 1962, édition, Casbah, Alger, 2000.
- Ihddadan (Zohir), Histoire de la presse Indigène en Algérie, des origines jusqu'en 1930, Edition ENAL, Alger
- Lachraf (Abdelkader Mustapha), Histoire: Culture et Société, ANEP, Alger, 2004
- Lebjaoui (Mohamed), Vérités sur la révolution Algérienne, A.N.E.P, Alger 2005
- Mabrouk (Belhocine), LE courrier Alger- le Caire (1954-1956), Le congre de la Soummam dans la révolution, Edition Casbah 2000.
- Mahsas (Ahmed), Le mouvement révolutionnaire en Algérie de 1ére gerre mondial a 1954 : essai sur la formation du mouvement nationale, l'harmattan, Paris, 1979.
- Malek (Rédha), L'Algérie à Evian, histoire des négociation secrètes 1956, 1962, édition, A.N.E.P,Alger, 2001

IV. المراجع

باللغة العربية

- ابن قينة (عمر)، المشكلة الثقافية في الجزائر، دار أسامة، الاردن، 2000.
- أبو الصفصاف (عبد الكريم) ، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وعلاقتها بالحركات الجزائرية الأخرى (1931-1945)، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1996.
- أبو زكريا (يحيى) ، "التجارب الاشتراكية في الجزائر وآثار تحولها إلى سياسات السوق وأثر العولمة وإعادة الهيكلة"، مركز دراسات الوحدة العربية، المعهد السويدي بالإسكندرية، التاريخ: 25 نوفمبر 2005.
- أبو عرجة (تيسير) ، دراسات في الصحافة والاعلام، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط1، 2000،
- احدادن (زهير) ، مدخل لعلوم الإعلام والاتصال، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991
- أركون (محمد) ، الفكر العربي، ترجمة: عادل العوّا. دار عويدات- بيروت- سلسلة زدني علما، 1979.
- أزغيدي (محمد لحسن) ، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956-1962، دار هومة، الجزائر، 2009.
- إيفينو (باتريك) ؛ بلانشايس (جون) ، حرب الجزائر ملف وشهادات، ترجمة: بن داوود سلامنية، الجزء الثاني، دار الوعي، الجزائر، 2013.
- الاقداحي (هشام محمود) ، علم الاجتماع السياسي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009.
- أوعمران (الشيخ) ، جيجلي (محمد) ، "محاكمة جائرة في حق الشهيد محمد بوراس مؤسس الكشافة الاسلامية"، جريدة الشروق اليومي، العدد 1523، يوم 31 أكتوبر 2005.
- ب.كواندت (وليم) ، الثورة والقيادة السياسية الجزائر 1954-1968، مركز الدراسات والأبحاث العسكرية، دمشق 1981.
- بن نبي (مالك) ، مشكلة الثقافة، ترجمة عبد الصابور شاهين،ط4، دار الفكر، بيروت، بدون سنة.
- بن نعمان (أحمد) ، الهوية الوطنية الحقائق والمغالطات، شركة دار الأمة، برج الكيفان الجزائر، 1996.
- بوحوش (عمار) ، التاريخ السياسي للجزائر من البداية لغاية 1962م، الطبعة الأولى، بيروت دار العرب الإسلامي 1997م.
- بوعزيز (يحي) :
  - ✓ الاتجاه اليميني في الحركة الوطنية من خلال نصوصه 1912-1948، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987.
  - ✓ سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1985.
  - ✓ مظاهر المقاومة وروادها في الشرق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1980.

- ✓ الاتهامات المتبادلة بين مصالي الحاج واللجنة المركزية وجبهة التحرير الوطني ، 1946-1962 ، دار هومة ، الجزائر ، 2003
- ✓ ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، الجزء الثاني، ثورات القرن العشرين، الطبعة الثانية، منشورات المتحف الوطني للمجاهد.

📖 بومالي (لحسن):

- ✓ استراتيجية الثورة في مرحلتها الأولى 1954-1956، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع 1991م.
- ✓ أول نوفمبر 1954 بداية النهاية لـ "خرافة الجزائر الفرنسية"، دار المعرفة، الجزائر، 2010.

📖 تابت (رضوان عينات) ، 8 أيار/ ماي 45 والابادة الجماعية في الجزائر، ترجمة: سعيد محمد اللحام، منشورات ANEP، الجزائر، 2005.

📖 تركي (رابح)، التعليم القومي والشخصية الجزائرية (1931-1956)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الجزائر، 1981.

📖 توران (ايفون) ، المواجهات الثقافية في الجزائر المستعمرة (المدارس والممارسات الطبية والدّين 1830-1880)، ترجمة: محمد عبد الكريم أوزغلة، مراجعة والاشراف: مصطفى ماضي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2005.

📖 جغابة (محمد) ، بيان أول نوفمبر 1954 دعوة إلى الحرب، رسالة للسلام قراءة في البيان، تقديم: محمد العربي ولد خليفة، دار هومة، بدون طبعة ، بدون سنة، الجزائر.

📖 جغلول (عبد القادر) :

- ✓ تاريخ الجزائر الحديث، دار الحداثة للطباعة والنشر، 2007.
- ✓ الاستعمار و الصراعات الثقافية في الجزائر، ترجمة: سليم قطوس ،ط1 ، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1984.
- ✓ تاريخ الجزائر الحديث دراسة سوسيولوجية، ترجمة: فيصل عباس، مراجعة: خليل أحمد خليل، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1981

📖 الجوهري (عبد الهادي) ، دراسات في العلوم السياسية وعلم الاجتماع السياسي، المكتبة الجامعية، الطبعة الثامنة،الاسكندرية، 2001.

📖 الجيلالي (عبد الرحمان) ، تاريخ الجزائر العام، ج الرابع، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994.

📖 حاروش (نور الدين) ، مواقف بن يوسف بن خدة النضالية والسياسية (قراءة في تاريخ الجزائر الحديث)، دار الأمة، الجزائر، 2012.

📖 حلوش (عبد القادر)، سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، ط .1 دار الأمة، الجزائر،1999 .

📖 حمادي (عبد الله) ، الحركة الطلابية الجزائرية (1871-1962) "مشارب ثقافية وايديولوجية"، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الطبعة الثانية منقحة ومزيدة، 1995

📖 الحبيب (محمد محمود)، إيديولوجية حركة العمل في الشرق الأوسط، دراسة مقارنة مع الدول النامية، مطبعة حداد، البصرة، 1968.

📖 حميد (عبد القادر):

- ✓ فرحات عباس، رجل الجمهورية، دار المعرفة، الجزائر، 2001 .
- ✓ عبان رمضان مرافعة من أجل الحقيقة ،منشورات الشهاب، 2003 .

📖 خرفي (صالح) ، عمر بن قدور الجزائري، المؤسسة الوطنية للكتاب،الجزائر، 1984.

📖 الخطيب (أحمد) ، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأثرها الإصلاحي في الجزائر، الجزائر :المؤسسة الوطنية للكتاب .1985.

- خلف التميمي (عبد المالك) ، "الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي"، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، الكويت، 1983.
- رخيلة (عامر):
  - ✓ التطور السياسي والتنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني. (1962-1980), (د-ط), ديوان المطبوعات الجامعية:الجزائر 1993.
  - ✓ 8 ماي 1945 المنعطف الحاسم في مسار الحركة الوطنية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر1995
- ريسلير (كميل) ، السياسة الثقافية الفرنسية في الجزائر، ترجمة: تير طيار، دار الكتابات جديدة للنشر الالكتروني، ط1، أوت 1996
- الزبير (سيف الإسلام):
  - ✓ تاريخ الصحافة في الجزائر، ج2، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1982.
  - ✓ تاريخ الصحافة في الجزائر، ج3، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1982.
- الزرق (مغنية) ، نشوء الطبقات في الجزائر، تر: سمير كرم، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1980.
- زمام (نور الدين) ، السلطة الحاكمة والخيارات التنموية بالمجتمع الجزائري 1962-1998، دار الكتاب العربي، الطبعة الاولى، الجزائر،2002.
- زوزو (عبد الحميد) :
  - ✓ المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة (مؤسسات ومواثيق)، دار هومة، الجزائر، 2009.
  - ✓ الهجرة و دورها في الحركة الوطنية بين الحربين 1919-1939، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر.
- الساعاتي (حسن سامية) ، الثقافة والشخصية : بحث في علم الاجتماع الثقافي ط2، دار النهضة العربية، بيروت، 1983.
- سعد الله (أبو القاسم):
  - ✓ الحركة الوطنية الجزائرية (1900-1930)، ج: 2 ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1983 .
  - ✓ الحركة الوطنية الجزائرية (1900-1930)، ج2، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان، ط1، 1992.
  - ✓ الحركة الوطنية الجزائرية 1930-1954، ج3، ط4، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1992.
  - ✓ تاريخ الجزائر الثقافي، الجزء الأول، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، 1998.
  - ✓ تاريخ الجزائر الثقافي، الجزء الخامس، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت.
  - ✓ تاريخ الجزائر الثقافي ، الجزء السادس، دار الغرب الاسلامي، الطبعة الاولى، بيروت، 2007،
  - ✓ تاريخ الجزائر الثقافي، الجزء العاشر (1954-1962)، دار الغرب الاسلامي، الطبعة الاولى، بيروت، 2007
  - ✓ أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر ، ج2 ، ط1 ، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1996.
  - ✓ أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج3 ، ط1 ، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1996 .
  - ✓ أبحاث واراء في تاريخ الجزائر،ج.4،ط.1،دار الغرب الإسلامي،الجزائر،1996
  - ✓ أفكار جامحة، المؤسسة الوطنية للكتاب، ط1، الجزائر، 1988.
- سعيدوني (ناصر الدين):
  - ✓ البوعبدلي (المهدي) ، الجزائر في التاريخ، العهد العثماني، ج4، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.
  - ✓ الجزائر منطلقات وآفاق، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، 2000.
- سعيود (أحمد) ، العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني 1954-1962، وزارة الثقافة، 2008.
- سيد علي (أحمد مسعود)، التطور السياسي في الثورة الجزائرية 1960-1961، دار الحكمة، الجزائر، 2010
- شوقي (عبد الكريم)، دور العقيد عميروش في الثورة الجزائرية 1954،دار هومة، الجزائر، 2004.

- صاري (أحمد) ، شخصيات وقضايا من تاريخ الجزائر المعاصر، تقديم: أبوقاسم أبو القاسم سعد الله، المطبعة العربية، غرداية، 2004.
- الصاوي (علي) ، مدخل في الاجتماع السياسي للإدارة، مكتبة نهضة الشرق:جامعة القاهرة، 1995.
- الطيب العلوي (محمد) ، مظاهر المقاومة الجزائرية الجزائرية – 1830 -1954، منشورات المتحف الوطني للمجاهد.
- عباد (صالح) ، الجزائر بين فرنسا والمستوطنين 1830-1930، ديوان المطبوعات الجامعية، قسنطينة، 1999.
- عبد الخالق (عبد الله)، التبعية والتبعية السياسية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1986.
- عبد المعطي (علي محمد)، السياسة بين النظرية والتطبيق، دار الجامعة المصرية، الإسكندرية 1976 .
- عثماني (مسعود)، مصطفى بن بولعيد (مواقف وأحداث)، دار الهدى، الجزائر، 2009.
- عدي (الهواري) ، الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكيك الاقتصادي الاجتماعي 1830-1960، ترجمة جو زف عبد الله، ط1 ، دار الحداثة، بيروت 1983 .
- العربي ولد خليفة (محمد) ، المحنة الكبرى، الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية، الجزائر، 1999.
- العسلي (بسام) ، الصراع السياسي نهج الثورة الجزائرية، ط2، دار النفائس، بيروت، 1986.
- العقاد (صلاح)، المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب الأقصى)، دراسة في تاريخ الحديث وأحواله المعاصرة، الطبعة الثانية، القاهرة، 1966
- غليون (برهان) ، اغتيال العقل، ط6، دار الفارس للنشر والتوزيع، عمان.
- غيليسبي (جوان) ، الجزائر الثائرة، تعريب: خيري حماد، ط1، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1961.
- قداش (محفوظ):
  - ✓ الأمير خالد ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 1987 .
  - ✓ الجزائر جزائريون تاريخ الجزائر (1830-1954)، دار الثقافة، بيروت، ط1، 1983
- قنانش (محمد) ، المواقف السياسية بين الاصلاح والوطنية في فجر النهضة الحديثة، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980.
- قنان (جمال)، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1994.
- لونيسي (إبراهيم)، الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية (1954-1962)، دار هومة، الجزائر 2007
- ماكسيمينو (فلاديمير) ، "الانتلجانسيا المغاربية" المثقفون أفكار ونزاعات، ترجمة: عبد العزيز جوباكيير، دار الحكمة، دار النهضة، الجزائر، 1994.
- مبروك (بلحسين)، المراسلات بين الداخل والخارج، (الجزائر والقاهرة)، (1954-1956)، دار القصبة للنشر، الجزائر 2004 .
- محمد عبد الرحمن (عبد الله) ، علم الاجتماع السياسي (النشأة التطورية والاتجاهات الحديثة والمعاصرة)، دار النهضة العربية، بدون تاريخ.
- منغور (احمد) ، موقف الراي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية ،(د-ط)، دار التنوير: الجزائر، 2008.
- الميلي (محمد):
  - ✓ فرانس فانون والثورة الجزائرية, ط 1, الشركة الوطنية للنشر والتوزيع: بيروت –لبنان 1973.
  - ✓ ابن باديس و عروبة الجزائر، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980.
- ناصر (محمد) ، الصحف العربية الجزائرية من 1847-1939، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980

- هلال (علي الدين) ، مسعد (نيفين) ، النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير ، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة 5 ، بيروت، 2012.
- هلال (عمار) ، أبحاث و دراسات في تاريخ الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1995.
- هنتجتون (صامويل) ، صدام الحضارات، إعادة صنع النظام العالمي، ترجمة: طلعت الشايب، ط2، دون دار نشر، 1999.

المراجع باللغة الأجنبية

- Alleg (Henri) :
  - ✓ La guerre d'Algérie, T : 3, édition, Messidor, temps actuels France, 1981.
  - ✓ La guerre D'Algérie, De l'Algérie des origines à L'insurrection, T1, temps actuels , Paris1981
- Almond (G), The Ciric Cultures: Political Attitudes and Democracy in Five Nation, University Press, Princeton, 1963.
- Baghli (Abdelouahad), « l'itinéraire d'un chef meute Khaled Marzouk Scouts Musulmans Algériens groupes El Mansourah de Tlemcen 1936-1962 », Edition Daoud Brikci, Tlemcen, 2000
- Bourdien (Pierre), Sociologie de l'Algérie, presse universitaire, Paris, 1980 .
- Bouveresse (Jacques), Les délégations financières Algériennes 1898 -1945, t 2, ed, université de Nancy Π. France, 1979.
- C. Dichemin (Jacques), Histoire du FLN, La table ronde, Paris, 1962
- Charles – Robert Ageron :
  - ✓ "L'Emir Khaled fut-il le premier nationaliste algérien ?". In politiques coloniales au Maghreb, P.U.F, 1973.
  - ✓ "Ferhat Abbas et l'évolution politique de l'Algérie musulmane pendant la deuxièmes guère mondiale", In ,revue d'histoire maghrébine, N°4, Juillet 1975, Tunis, 1975.
  - ✓ Histoire de l'Algérie contemporaine (1871 – 1954), Tome II, PUF.
  - ✓ Les Algérien Musulmans Et La France (1871-1919), P.U.F.
- Cheurfi (Achour), La classe politique algérienne de 1900 à nos jours (dictionnaire biographique), Casbah editions, Alger, 2001
- Chikh (Slimane), L'Algérie en armes, Ou le temps des certitudes, 2eme Edition, Edition Casbah, Alger 1998
- Courrière (Yves) :
  - ✓ L'heure des colonels, Paris, Ed M Fayard, 1970.
  - ✓ La guerre D'Algérie 1958.1962. L'heure des colonels. Les feux du désespoir, T2, R. Laffont, Paris1990 .
- Dépont (O.) et Copolani (X.), Les confréries religieuses musulmanes, Impr. Jordan- Alger, 1897.
- Esquer (Gabriel), Histoire de L'Algérie (1830-1960), presse universitaire de France (Vendôme, impr.de P.U.F), 1960.
- Ghassan (Salamé), démocraties sans démocrates, fayard, Paris, 1994.
- Gionard (Pierre) ; Algérie L'œuvre Française, Edition : Robert Laffont, Paris, 1984
- Gouthier (Y), Kexmas (J), Naissance et croissance de la république Algérienne démocratique et populaire ,ed Marketing , Paris
- Guentari (Mohamed), Organisation politico – Administrative et militaire de la révolution algérienne de 1954 à 1962, Tome 1, OPU, Alger 2000
- Harbi (Mohamed) ET, Meynier (Gilbert), Le FLN documents et histoire, 1954.1962.Ed, Casbah, Alger, 2004
- kaddache (Mahfoud) :

- ✓ Histoire du nationalisme algérien ,2éme édition tome 1 , ENAL, Alger 1993 p 189.
- ✓ La vie politique à Alger de 1919 à 1939,éd SNED Alger, 1970.

- Khalifa (Mohamed), Ahmed Ben bella : Itinéraire, Edition Maintenant, Alger,1987.
- Lacouture(Jean), cinq hommes et la France, ed, Seuil, Paris, 1961
- Le Tourneau (Roger), Les Villes musulmanes de l'Afrique du Nord, 1957.
- Maameri (Khelifa), Abbane Ramdane, héros de la guerre d'Algérie, L'Harmattan, Paris 1988
- Mérad (Ali), Le réformisme musulman en Algérie de 1925 à 1940 : essais d'histoire religieuse et sociale, Mouton-Paris,1967.
- Meynier (Gilbert), Histoire intérieure du FLN 1954-1962, préface de Mohamed Harbi, Casbah Editions, Alger, 2003.
- Michalion (Thiery), Le monde diplomatique (des états contre leur société, l'Algérie des cousins), Paris , 16 novembre.
- Mirant (Jean), la France et les œuvres indigènes en Algérie, Publication du comité national métropolitain du centenaire de L'Algérie.
- Mohamed Teguia (Mohamed), L'Algérie en guerre, OPU, Alger
- Mourise (Duverger), Sociologie De La Politique, PUF, Paris, 1973.
- Naron (Amar), Ferhat Abbas, oŭ les chemins de la souveraineté ed, Donoel, France, 1961.
- Nouschi (André),La Naissance Du Nationalisme algérien 1914-1954, Editions de minuit, paris.
- Perville (Guy) , préface de Mohamed Harbi: les étudiants algériens de l université française (1880-1962), édition casbah, dépôt légal .Alger mai 1997
- Roudout (L.), L'Islam et les musulmans d'aujourd'hui, vol.1,Paris 1958, pp.204_206.
- Sahli (Cherif Mohamed), Décoloniser l'histoire (Voix de l'anticolonialisme), Edition ANEP, 2007, l'université du Michigan, sept 2010.
- Stora (Benjamin) , Zakya Daoud, Ferhat Abbas une autre Algérie, édition, Casbah,1995.
- Stora (Benjamin) :
  - ✓ histoire de l Algérie coloniale 1830-1954, ENAL Rahma .
  - ✓ Les sources du nationalisme Algérien , Parcours idéologiques Origines des actes, L'Harmattan, Paris 1989
- Talidoros (George), Arabo Islamique et la naissance du nationalisme Algérien (1830-1962), Alger, entreprise du livre, 1985.
- Vant Riet (Simone), « Introduction à l'histoire contemporaine, le monde musulman contemporain , Bruxelles, 1962.
- Vatin (J.C), L'Algérie politique-histoire et société, presse de la fondation des sciences politique, Paris, 1974.
- Yazid (Mohamed), il ya 24 ans Bandoeng, Algérie actuelité, semaine su 26 avril au 2 mai 1979
- Yefsah (Abdelkader), la question du pouvoir en Algérie, Alger E.N.A.L , 1990

V. ملتقيات ومشاريع مخابر بحث

- أعلوان (اسعيد) ، "قيم الإسلام في مواثيق الثورة التحريرية الجزائرية (من خلال بيان أول نوفمبر 1954 من ميثاق مؤتمر الصومام 1956، برنامج طرابلس 1962)"، مقالة لمخبر الدراسات التاريخية والفلسفية، من كتاب: القيم الفكرية والإنسانية في الثورة

التحريرية الجزائرية (1954-196)، الجزء الاول، رئيس المشروع: عبد الكريم بوصفصاف، جامعة منتوري، كلية الآداب والعلوم الانسانية ، قسنطينة، 28 أفريل 2003.

- بن داهة (عدة)، "الخلفيات الحقيقية للتشريعات العقارية في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي (1830-1873)"، الملتقى الوطني حول العقار في الجزائر إيان الاحتلال الفرنسي 1830-1962، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أو ل نوفمبر 1954، المنعقد بولاية معسكر، يومي 20-21 نوفمبر 2005.
- البزاز (سعد توفيق عزيز) ، "تطور الحركة العمالية والنقابية في الجزائر بين عامي 1830-1962"، مجلة التربية والعلم، المجلد (19)، العدد (5)، قسم التاريخ /كلية الآداب، جامعة الموصل، العراق، 2012.
- لونيسي (رابح)، إيديولوجية الثورة بين النظرية والتطبيق، إشراف: محمد مجاود وآخرون، الأبعاد الحضارية للثورة الجزائرية، ملتقى مغاربي يومي 11-12 جوان 2003، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر 2005.
- لونيسي (رابح) وآخرون، تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989، الجزء الأول، دار المعرفة، الجزائر
- مهري (عبد الحميد) ، مدخلة في الربيع الثقافي السابع لمدينة سيدي مزغيش يومي 30 و 31 مارس2005 حول الفكر التحرري وأسئلة التحرر، تحت عنوان : أثر الثورة التحريرية في الثقافة الوطنية.
- مقدم (عبد الحفيظ) ، المؤشرات الثقافية على التسيير والتنمية، بحوث ومناقشات الملتقى الدولي المنعقد بالجزائر (الثقافة والتسيير)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992.
- فيلالي (صالح) ، "الخلفيات الايديولوجية لثورة أول نوفمبر 1954"، أعمال الملتقى الدولي الأول حول: ثورة التحرير الجزائرية والاستعمار الفرنسي (المنطلقات-الحقائق والأبعاد)، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، دار الهدى، الجزائر، 2007.
- قنان (جمال) ، "الدلالة الحضارية لثورة نوفمبر 1954 وأبعادها المستقبلية"، أعمال الملتقى الدولي الأول حول : ثورة التحرير الجزائرية والاستعمار الفرنسي (المنطلقات-الحقائق والأبعاد) 11 و12 ديسمبر 2006، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، ، دار الهدى، 2007

VI. المجلات والدوريات العلمية

- أكيلال (محمد أحسن)، "التنصير في منطقة القبائل"، البصائر، العدد 360، ديسمبر 2013
- بلحسن (عمار) ، "المشروعية والتوترات الثقافية حول الدول العربية والثقافة في الجزائر"، المستقبل العربي، مركز الدراسات الوحدة العربية، العدد 141، بيروت، 1990.
- بن أزواو، "إيديولوجية جبهة التحرير الوطني من خلال بيان أول نوفمبر ومؤتمر الصومام"، مجلة النائب المجلس الشعبي الوطني، الجزائر، عدد خاص، سنة 2004،
- تركي (رابح) ، "وضع النساء و الفتيات الجزائريات في التعليم".. مجلة الثقافة، العدد: 84 الجزائر 1984.
- الجيلالي (عبد الرحمان)، "الجامع الكبير لمدينة الجزائر معماريا وتاريخيا"، مجلة الأصالة، الجزائر، 1972.
- رخيلة (عمار) ، أبعاد ومفاهيم في بيان أول نوفمبر، مجلة المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954، العدد 14، 2001
- رزاقي (عبد الرحمن)،" الحركة الوطنية وفكرة العمل المسلح "، مجلة الباحث، العدد 2، نوفمبر 1984 ، المطبعة المركزية الجيش
- زبير (محمد) ، "دور الثقافة في بناء المغرب الكبير"، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 97، بيروت، 1985
- زيدان (محمد) ، "الدولة عند جمال الدين الأفغاني الجامعة الإسلامية والدولة القومية"، مجلة المستقبل، الأربعاء 8 آب 2012 - العدد 4424 - رأي و فكر -.
- ساجد (أحمد عبل) ، "الشيخ عبد الحميد بن باديس والوعي القومي"، مجلة المستقبل العربي، السنة الثالثة والعشرون، العدد 254، أفريل، 2000.
- شنيتي (محمد البشير) ، "تاريخ الجزائر القديم من خلال المؤرخين الفرنسيين"، مجلة الباحث، العدد، الثالث، نوفمبر 1985

- قنان (جمال):
  - ✓ "تشكيل الحكومة المؤقتة: نقلة نوعية في دبلوماسية جبهة التحرير الوطني"، الذاكرة، سنة الثالثة، العدد الرابع، 1996م.
  - ✓ نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث (1500-1830)، دار هومة، الجزائر، ط1، 1995.
- محساس (أحمد) ، التعليم و الثقافة خلال الحقبة الاستعمارية ، مجلة الثقافة، العدد :85-الجزائر 1995
- الهشماوي (مصطفى) ، "جذور نوفمبر 54 " ، المقاومة السياسية ، مجلة أول نوفمبر، العد 148، 1996.
- هلال (عمّار) ، " الحركة الوطنية بين العمل السياسي والعمل الثوري 1947 – 1954: ظروف ميلاد المنظمة الخاصة السرية "، مجلة أول نوفمبر، العددان153.154، 1997.
- Bromberger (Serge), " Qui tient la barre de l'Algérie en 1954", **Historia Magazine**, 1954 la guerre D'Algérie.

VII. الشهادات السمعية البصرية:

- ابن بلة (أحمد) ، شهادة حية سمعية بصرية ، موقع أنترنيت
- ابن طوبال (لخضر) ، شهادة سمعية بصرية في تاريخ الجزائر، قرص مضغوط
- بلعيد (عبد السلام) ، شهادة حية سمعية ، في منتدى القناة الإذاعية الثانية، بالجزائر في يوم 2005/12/29
- شهادة عبد الحميد مهري ، من التصريح الذي أدلى به لقناة الجزيرة الفضائية في حصة " زيارة خاصة" يوم27-03-2000
- مقتطف من خطاب يوسف بن خدة يحذر فيه من سرقة تضحيات الشعب الجزائري من طرف هيئة الاركان، على CD-ROM
- منصور (أحمد) ، حصة تلفزيونية شاهد على العصر تحت عنوان أول رئيس للجزائر بعد الاستقلال يوم 2002/11/03م.

VIII. الجرائد

المصادر:

- مجلة الشهاب، أفريل 1936.
- المقاومة الجزائرية ، العدد 3 ، الموافق ل 3 ديسمبر1956
- أعداد خاصة بجريدة المجاهد لسان الناطق باسم جبهة التحرير الوطني:
  - ✓ المجاهد، العدد1، جوان 1956
  - ✓ المجاهد ، ج: 1 ، ع: 2 ،سنة 1956م.
  - ✓ ابن مهيدي (محمد العربي) ، ثورتنا وأهدافها الأساسية، المجاهد ، الجزء: 1، العدد: 2، سنة 1956 م، وزارة الإعلام، الجزائر 1984 م.
  - ✓ جريدة المجاهد، العدد 10، بتاريخ 5 سبتمبر عام 1957
  - ✓ المجاهد ، العدد 11 ، الموافق ل 1 نوفمبر1957
  - ✓ المجاهد في عددها 15 الصادر في 1958/01/5
  - ✓ المجاهد : العدد 27 الصادر بتاريخ 7 ماي 1958
  - ✓ جريدة المجاهد، العدد 27، 22 جويلية 1958
  - ✓ المجاهد، طبعة خاصة، 19 سبتمبر 1858
  - ✓ جريدة المجاهد، العدد 30 (10-10-1958): تحليل فرحات عباس للمغزى السياسي لإعلان عن الحكومة المؤقتة
  - ✓ المجاهد، "مرحلة جديدة للثورة الجزائرية"، عدد 41، الصادر بتاريخ: 1958/11/29
  - ✓ المجاهد في عددها 42 الصادر في 1958/12/8

- ✓ المجاهد العدد 43، فبراير 1959 .
- ✓ المجاهد "الهند إلى جانب الجزائر "، 1959/06/04
- ✓ المجاهد، العدد 49، 24 أوت 1959
- ✓ المجاهد، عدد خاص، أول نوفمبر 1959
- ✓ المجاهد، العدد 57، 15 ديسمبر 1959
- ✓ المجاهد، العدد 58، 24 ديسمبر 1959
- ✓ المجاهد، العدد 60، في 25 جانفي 1960
- ✓ المجاهد، العدد 67، التاريخ، 1960/7/16
- ✓ المجاهد العدد 61، 8 فيفري 1960
- ✓ المجاهد ، عدد ، 74 ، الموافق ا 8 أوت1960
- ✓ المجاهد، العدد 79، بتاريخ 10 أكتوبر 1960
- ✓ المجاهد، العدد 92، 10 أفريل 1961
- ✓ المجاهد، عدد 104 بتاريخ 1961/12/11
- ✓ المجاهد، عدد خاص، مارس 1962
- ✓ المجاهد، العدد 118، 02 أفريل 1962

- Ferhat Abbas, éditorial de L'entente Franco-musulmane, N° 30,du 11 Juin 1936.
- Ferhat Abbas, éditorial de L'entente Franco-musulmane, N° 23, du 20 Février 1936.
- Ferhat Abbas, éditorial de l'entente franco - musulmane N° 24 du 27 février 1936.
- Ferhat Abbas , éditorial de L ' entente Franco - Musulmane, N. 32, du 15 Mai 1937.
- Ferhat Abbas, éditorial de L'entente franco - musulmane N° 39 du 23 septembre 1937
- El Ouma, 27 Aout 1937.
- El moudjahid :20 août 1956- 20 aout1957,n° 9 Alger :20 août1957.
- El Moudjahid, du 29 mai 1958 .

المراجع

- المجاهد الأسبوعي، العدد 1787، الصادر في 4 ديسمبر 1994.
- الخبر الأسبوعي، العدد 3624 ليوم 10 نوفمبر 2004م.
- المجاهد الثقافي، العدد 16 ،أكتوبر 1980.
- جريدة " اليوم " في 1999/10/03 .
- عباس (محمد)، " في كواليس التاريخ، الدكتور الأمين الدباغين..- محاولة حرق المراحل "، جريدة الشروق اليومي، الصادرة في 01 نوفمبر 2007.
- عباس (محمد)، "في كواليس التاريخ، محمد بوضياف..- الطريق الاستثنائي للثورة "، جريدة الشروق اليومي، الصادرة في 14 فيفري 2004.
- مهري (عبد الحميد) ، "بيت القصيد، جبهة التحرير الوطني، إلى أين ؟ "، جريدة الشروق اليومي، الصادرة في 14 فيفري 2004.
- جريدة النهار الجزائرية، رحيل أول رئيس للجزائر المستقلة المجاهد أحمد بن بلة –
- الشروق اليومي، حوار مع الأمين خان، بتاريخ 2015/10/05، العدد 4877.

- الشروق اليومي، حوار مع الأمين خان، بتاريخ 2015/10/06، العدد 4878.
- الشروق اليومي، حوار مع عثمان سعدي حول مساهمة الطلبة في المقاومة والثورة، 17 نوفمبر 2005
- Kafi (Ali) , Interview au journal : Algérie Actualité , N° : 1140 , du 20/08/1987

IX. الرسائل الجامعية

- بخوش (الجودي) ، دور بن يوسف بن خدة في الثورة التحريرية (1954-1962) دراسة تاريخية، تحت إشراف: مسعودة يحياوي مرابط، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الجزائر (يوسف بن خدة)، 2006-2007.
- بن حويدقة (علي) ، الحياة السياسية بمنطقة سيدي بلعباس (من نهاية الحرب العالمية الأولى إلى اندلاع الثورة التحريرية 1919-1954)، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، تحت إشراف: محمد مجاود، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سيدي بلعباس، قسم التاريخ، 2009/2008
- بن ديدة (مختار)، الثقافة السياسية وإشكالية السلطة في الجزائر "دراسة سوسيو سياسية"، رسالة دكتوراه في علم الاجتماع السياسي، تحت اشراف: محمد مجاود، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سيدي بلعباس، شعبة علم الاجتماع، 2008-2009
- بن طيب (جلول) ، مسألة الهوية في أدبيات الحركة الوطنية الجزائرية (1919-1954)، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: محمد مجاود، كلية الاداب والعلوم الانسانية، معهد التاريخ، سيدي بلعباس، السنة الجامعية: 2010/2009.
- بومالي (لحسن) ، "ظاهر من تنظيم جبهة التحرير الوطني في بداية الثورة 1954-1956"، رسالة ماجستير، معهد الإعلام والاتصال، جامعة الجوائر، 1985.
- تيزي (ميلود) ، "مواقف بعض قيادي الثورة من مؤتمر الصومام،"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: مجاود محمد، كلية الآداب والعلوم الانسانية، سيدي بلعباس، قسم التاريخ، 2005-2006.
- خلوفي (بغداد) ، الحركة العمالية الجزائرية ونشاطها أثناء الثورة التحريرية 1954-1962، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، تحت إشراف: بن نعمية عبد المجيد، جامعة وهران، قسم التاريخ وعلم الآثار، 2014-2015
- خمري (الجمعي) ، حركة الشبان الجزائريين والتونسيين 1900 - 1930، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة قسنطينة، 2002-2003.
- خيثر (عبد النور) ، تطور الهيئات القيادية في الثورة التحريرية 1954-1962، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ المعاصر،إشراف الدكتور شاوش حباسي، جامعة الجزائر 2006.
- الدراجي (بوزياني) ، العصبية القبلية وأثرها على النظم والعلاقات في المغرب الأوسط (من القرن السادس إلى القرن التاسع الهجري)، رسالة ماجستير في التاريخ الاسلامي، تحت إشراف: موسى لقبال.
- علوان (أمال)، أثر الحركة الكشفية الاسلامية على الحركة الوطنية والثورة التحريرية (1935-1962)، رسالة دكتوراه تخصص التاريخ الحديث والمعاصر، تحت إشراف: مجاود محمد، كلية االعلوم الإنسانية والاجتماعية، سيدي بلعباس، 2013/2012.
- العمري (مومن) ، حركة الانتصار للحريات الديمقراطية نشأتها وتطوراها 1946 -1954، رسالة ماجستير، جامعة منتو ري / قسنطينة- قسم التاريخ،1999 -2000.
- كوسة (فاطمة الزهرة)، أزمة الهوية عند الشباب الجزائري دراسة استكشافية، بحث مقدم لنيل درجة ماجستير في علم النفس العيادي، إشراف الدكتور فرحات بلمان، قسم علم النفس وعلوم التربية والأرطفونية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2005/2004.

- لعوج (نصر الدين)، الأسس الإيديولوجية والأبعاد الحضارية للثورة الجزائرية (1954-1962 م)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: محمد مجاود ، جامعة الجيلالي ليابس بسيدي بلعباس، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الإنسانية، شعبة التاريخ، السنة الجامعية: 2012-2013.
- لونيسي (ابراهيم) :
  - ✓ التجربة الديمقراطية في الوطن العربي –الجزائر نموذجا-(1952-1992)، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر: جامعة الجزائر 2003-2004.
  - ✓ القضايا الوطنية في جريدة المبشر (1847-1870)، تحت إشراف: أبو القاسم سعد الله، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 1993-1994.
- مصطفى أوعامري، "المقاومة السياسية الوطنية بعمالة وهران ما بين (1942-1951) تجربة التحالفات وإرهاصات الثورة الجزائرية"، أطروحة دكتوراه، قسم التاريخ، جامعة وهران-السانيا، 2009/2008.
- مغراوي (لقمان) ، أزمة الهوية في السياسة التعليمية الجزائرية، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، تخصص: التنظيم السياسي والإداري، إشراف عقيلة ضيف الله، جامعة الجزائر يوسف بن خدة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2005/2004، ص 57.
- مهديد (إبراهيم) ، "انتخابات الأهالي بوهران 1919-1939"، رسالة الدراسات المعمقة، قسم التاريخ، وهران، 1979.
- ولد النبية (كريم)، الجزائريون والإدارة المحلية الاستعمارية في عمالة وهران (1866-1947)، رسالة دكتوراه، قسم التاريخ، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2005-2006.

- Medjaoud (Mohamed), « l'Action Réformiste de l'association des Oulémas Musulmans Algériens 1920-1940 », thèse de doctorat nouveau régime histoire et civilisation, université Paul Valery Montpelier III , 1991-1992

X. القواميس والمعاجم

- ابن منظور: لسان العرب المحيط
- الحنفي (عبد المنعم) ، المعجم الفلسفي ، ط: 1،مكتبة مدبولي، القاهرة 1992
- موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، الطبعة الثالثة، 1990.
- Emmanuel Fouquet ; Dictionnaire Hachette Encyclopédique .
- Dictionnaire biographique de militants nationalistes Algériens E.N.A / P.P.A / M.T.L.D. 1926 - 1954, Editions L'harmattan, Paris, 1985

XI. الشبكة العنكبوتية

- http://www.echoroukonline.com/ara/articles/151759.html 2012/12/21
- http://www.saidaa.com/vb/showthread.php?t=2333 (ate :07/01/2013) (H : 8 :00)
- http://gallica.bnf.fr/ark:/12148 (Recueil officiel Des Actes de la préfecture de Constantine année 1932).
- https://www.facebook.com/profile.php?id=100005614699337&hc_ref=SEARCH&fref=nf
- https://www.facebook.com/Docsaliben (صفحة خاصة بسليم بن خدة)
- https://www.facebook.com/BenkheddaBenyoucef/?ref=hovercard

فهرس تراجم الشخصيات الواردة في الرسالة

* أوعمران (الشيخ وآخرون)، معجم مشاهير المغاربة، منشورات دحلب، الجزائر 2004.

* بلحاج (صالح)، تاريخ الثورة الجزائرية، دار الكتاب الحديث، الجزائر 2010.

* بن داهة (عدة) ، ظاهرة الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر (1830-1962)، أطروحة دكتوراه مرقونة، ملحق خاص ببيوغرافيا الشخصيات الواردة في الأطروحة، ص. ص: 580-592

* حربي (محمد)، الثورة الجزائرية- سنوات المخاض- سلسلة صاد، موفم للنشر، الجزائر 1994.

* مجموعة أساتذة، قرص مضغوط: تاريخ الجزائر (1830-1962)، المركز الوطني للحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954.

* مقلاتي(عبد الله)، أعلام شهداء وأبطال الثورة الجزائرية، منشورات بلوتو، الجزائر 2009.

- Benjamin Stora, Dictionnaire Biographique **De Militants Nationalistes Algériens E.N.A-P.P.A-M.T.L.D (1962-1954), edition l'harmattan, Paris, 1985.**
- **Cheurfi (Achour), La Classe politique Algérienne de 1900 à nos jours, Dictionnaire Biographique, Casbah, Alger 2001.**
- **Encyclopedie Universalis 1990.**
- **Gérard(Jeans- Louis), Dictionnaire historique et biographique de la guerre d'Algérie, Ed : Jean Curutchet, Paris 2000.**
- **La Rousse : Grand Dictionnaire Encyclopédique, 3 Volume, Librairie Larousse,**
- **Mohamed Harbi. Aux Origines Du F.L.N.Le Populisme Révolutionnaire en Algérie Paris 1975**.
- **WWW. Wikipedia.**

1) آيت أحمد (حسين): أحد التسعة التاريخين الذين فجروا الثورة، ولد بتاريخ 20 أوت 1926 ب (عين الحمام) بالقبائل الكبرى، وهو سليل عائلة كبيرة من المرابطين،واصل تعليمه في المدارس الفرنسية إلى غاية إنهاء المرحلة الثانوية ،انضم في سنة 1942 إلى حزب الشعب الجزائري، وبحكم نشاطه الثوري البارز عين في سنة 1947 عضوا في المكتب السياسي لحركة الانتصار.ح.د، وخلف محمد بلوزداد على رأس المنظمة الخاصة، فأشرف بذلك على تأطير و هيكلة القوة الثورية المدافعة عن الخيار العسكري، أزاحته الأزمة البربرية سنة 1949 من منصبه رغم إسهامه الفعال في التخلص من مثيري الفتنة، ومن ذلك لم يرشح لمناصب فاعلة في السلطة الجزائرية، إثر عملية بريد وهران و اكتشاف المنظمة السرية كان محل بحث السلطات الفرنسية التي حكمت عليه بالسجن غيابيا، فر إلى القاهرة وأصبح عضوا في الوفد الخارجي لحركة الانتصار و أحد المدافعين عن التوجه الثوري، وعند ادلاع الثورة عين عضوا في الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني، وأسندت له عدة مهام سياسية وإعلامية،منها تمثيل الثورة في مؤتمر باندونغ، والدفاع عن القضية الجزائرية في نيويورك، حيث تنقل إليها عشية عرض مشروع مناقشة القضية الجزائرية بالأمم المتحدة، اعتقل مع الزعماء الجزائريين الذين اقتنصت السلطات الفرنسية طائرتهم في 22 أكتوبر 1956، وظل في السجن إلى غاية وقف إطلاق النار، وقد عين وزير دولة في الحكومة الجزائرية المؤقتة(1958-1962) بعد الاستقلال عارض نظام ابن بلة كنائب في المجلس التأسيسي، ثم قاد تمردا عسكريا في منطقة القبائل باسم حزبه الجديد{جبهة القوى الاشتراكية} ألقي عليه القبض في سنة 1964 وحكم عليه بالإعدام ثم صدر العفو عنه، لكنه بقي في سجن الحراش، فر من السجن في أفريل 1966، واستقر في الخارج يشن معارضته ضد النظام الجزائري،عاد إلى الجزائر في سنة 1990 و أعاد تنشيط حزبه القديم الذي شارك في الانتخابات التشريعية والمحلية، ورشح آيت أحمد نفسه للانتخابات الرئاسية في سنة 1999، وما يزال إلى اليوم يواصل نشاطه السياسي، إلى جانب خوضه معترك الكتابة التاريخية، وقد طلع علينا بمذكراته الشخصية القيمة التي غطت الفترة ما بين 1942-1952 بعنوان: روح الاستقلال، والثانية بعنوان: الحرب وما بعد الحرب.

الصفحات:4-5 - 35-36-43-47- 78 -139-142-148-151-170-188-190-194-201-
215-219-220-228-233-236-240-241-343-350-357-383-393-426-427-428-
435

2) **أوزقان عمر**: ولد في 1910/03/07، من عائلة فلاحية تعرضت أراضيها للاغتصاب بعد ثورة 1871، تردد على المدرسة القرآنية في سن الخامسة و السادسة من عمره، ثم دخل المدرسة الابتدائية الفرنسية، بائع جوال لجريدة: (vendeur de journaux à la criée) (Echo d'Alger)ثم تيليغرافي بالبريد، أسس فرعا نقابيا '1926'. انخرط في الشبيبة الشيوعية '1930' أنشأ جريدة (L'œil des P.T.T) السرية، أمينا للحزب الشيوعي الجزائري في إقليم الجزائر الوسطى خلفا لبن علي بوقرط- المقبوض عليه 1934- رئيس تحرير جريدة (La Lutte Sociale) موفد إلى المؤتمر العالمي للكومنترن في جويلية-أوت 1935 عضو في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الفرنسي في مؤتمر فيلربان (Villeurbanne) (يناير 1936)، أمينا للمؤتمر الإسلامي بصفة مناضل في الحزب الشيوعي الجزائري، تصارع بدنيا مع مناضلي حزب الشعب في مهرجان تلمسان، نائب عام لبلدية الجزائر (1937) ، انسحب من الحزب الشيوعي بعد التوقيع على الحلف الجرماني السوفياتي، ثم عاد إليه خلال الحرب العالمية الثانية، نائب شيوعي عن الجزائر العاصمة في 1945، أمينا أولا للحزب الشيوعي الجزائري حتى 1948، تقرب من جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، وفي سنة 1955 انخرط في صفوف جبهة التحرير الوطني، وساهم في تحرير وثيقة مؤتمر الصومام (1956) أدخل السجن سنة 1958، نائب (1962) وزير الفلاحة الجزائرية (1962-1964) مدير مجلة (Révolution Africaine) (1964-1965)

الصفحات:01-04-68-134-167-191-202-338-348-349-352-361

3) **عمر أوعمران** :ولد في ذراع الميزان يوم 19 يناير 1919م انخرط في حزب الشعب عام 1941م ألقي عليه القبض في سبتمبر 1947م إثر الحملة الإنتخابية كان من المشاركين في الثورة التحريرية بالمنطقة الثالثة، شارك في مؤتمر الصومام 1956م وأسندت إليه مهمة التسليح في لجنة التنسيق والتنفيذ 1957م-1958م.

الصفحات:120-150-168- 221-290

4) **أرسلان (الأمير شكيب)(1869-1946)** :اشتهر بلقب " أمير البيان " كاتبا وأديبا ومفكرا لبنانيا، وأحد أشهر المفكرين السياسيين في العالم الإسلامي، وأحد دعاة وحدته السياسية والثقافية، له مجموعة من المؤلفات أشهرها: " الحلل السندسية"، " لماذا تأخر المسلمون وتقدم غيرهم؟ " الارتسامات اللطاف" " تاريخ غزوات العرب" ، " عروة الاتحاد"، " حاضر العالم الإسلامي.

الصفحات: 105.

5) **الأفغاني (الشيخ جمال الدّين) " (1839-1897)** ولد في مدينة أسعد آباد في أفغانستان سنة 1839 و توفي سنة 1897، تجول شرقا و غربا واكتسب ثقافة واسعة من خلال رحلاته واطلاعا ته، دعا إلى تحقيق الوحدة الإسلامية، من أهم كتاباته" إبطال مذهب الدهريين و بيان مفاسدهم"، .ينظر :أبو الصفصاف عبد الكريم، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، الطبعة الأولى، دار البعث، الجزائر 1981 ، ص60 . ينظر: محمد زيدان ، المرجع السابق، ص 63 -64.

الصفحات:103-104

6) **الأشرف (مصطفى)**: مفكر ومنظر للثورة الجزائرية ورجل سياسي، ولد بسيدي بإحدى قرى عيسى التابعة لولاية المسيلة سنة 1917،درس بالجزائر ثم بفرنسا حيث حصل على شهادة اللسانس في الفلسفة، انظم إلى عدة تنظيمات سياسية و كتب في صحفها، وتولى رئاسة تحرير جريدة {نجم الجزائر} التي كانت تصدر بباريس،التحق بصفوف جبهة التحرير الوطني مبكرا، وعمل في مجال التنسيق السياسي و الاتصال الخارجي، كان يرافق بن بلة في تنقلاته، وقد اعتقل مع الزعماء الأربعة إثر اختطاف طائرتهم في أكتوبر 1956، وبقي في السجن إلى غاية وقف إطلاق النار، شارك في تحضير مشروع برنامج طرابلس، عمل بعد الاستقلال مديرا لجريدة المجاهد، ثم عين سفيرا في الأرجنتين وبعدها مستشارا برئاسة الجمهورية، وأسند إليه هواري بومدين وزارة التربية في السبعينات،عرف بتوجهه التغريبي الماركسي الذي كان محل انتقاد التوجه العربي الاسلامي، له عدة كتب

تاريخية وفكرية وأدبية، منها تلك التي تؤرخ لسيرته الذاتية
{أعلام و معالم}، الجزائر: المجتمع والدولة باللغة الفرنسية.
الصفحات: 31-36-154-178-201-202-304

7) الرجيمي (الجيلالي) من مواليد 1924 بالجزائر العاصمة، إلتحق بPPA خلال الحرب العالمية الثانية، أمين نقابة الخبازين، عضو المنظمة الخاصة ومسئول فيها عن مدينة الجزائر ومتيحة، عضو اللجنة المركزية ، ألقي عليه القبض سنة 1950 بعد اكتشاف المنظمة الخاصة .

الصفحات: 2[14]

6) الإبراهيمي (الشيخ البشير) (**1889 – 1965م**): رئيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأحد رجال الاصلاح البارزين ولد قرب برج بوعريريج في يوم 14 جويلية 1889 نشأ في أسرة محافظة ولقنه خاله علوم الدين، أكمل دراسته في المدينة المنورة، واتفق مع ابن باديس على العودة إلى أرض الوطن، وخوض معركة الإصلاح، شارك بفعالية في تأسيس وتنشيط جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في سطيف، ثم منذ 1932م بتلمسان كمعقل أول للدعوة الإصلاحية بغرب الجزائر، ، وتولى رئاستها بعد وفاة ابن باديس عام 1940، وفي عام1952 غادر الجزائر للاستقرار بالمشرق العربي والدفاع عن القضية الجزائرية، ربط الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني الاتصال يه في بداية الثورة، وقبل القيام بتوجيه دعوة للشعب الجزائري للمشاركة في الثورة، ثم اختلف مع قيادة الجبهة بالقاهرة، وتباحث مع بعض العناصر المصالية بهدف وحدة الصف الوطني لكن هذا جنى عليه الكثير، اذ اتهم بمعارضة قرارات الجبهة، وسافر إلى باكستان، ظل يساند القضية الجزائرية إلى غاية الاستقلال، وكان يأمل في إحياء جمعية العلماء من جديد، وتجسيد الطابع الإسلامي للجزائر، واختلف الدارسون في تقييم نشاطه الإصلاحي بين من اعتبره زعيم الثقافة الوطنية العربية في الجزائر، وبين من اتهمه بالتعاون مع "الإخوان المسلمين" في مصر، ثم اختلف مع أحمد بن بلة وتوفي عام 1965، وقد خلف سجلا حافلا من المقالات والبحوث والخطب جمعت في كتابين: 'عيون البصائر' و 'في قلب المعركة'.

الصفحات:01-26-75-77-104 -105-125-126-128-129-130-131-135-164-360-

431

8) الإبراهيمي(أحمد طالب):نجل الشيخ البشير الإبراهيمي، ولد ببرج بوعريريج سنة 1932،بدأ يسطع نجمه مناضلا في صفوف الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري و طالبا بكلية الطب في باريس حيث أسس مجلة {الشباب الإسلامي}. يعد من الوجوه الطلابية البارزة، ساهم بفعالية في تأسيس الإتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين عام 1955، وانتخب أمينا عاما له، وقد كان مدافعا على إضافة كلمة {المسلمين} للإتحاد تأكيدا على هويته الوطنية و الدينية، انظم إلى فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا قبل إعلان الإضراب الطلابي، و تولى مسؤولية الشؤون المالية و العلاقات الخارجية،وفي نفس الوقت كان يشرف على تسيير التنظيم الطلابي إلى غاية سبتمبر 1961،عينته الحكومة الجزائرية المؤقتة ممثلا لها في القاهرة إلى غاية الحصول على الاستقلال. بعد الاستقلال عمل أستاذا بجامعة الجزائر،قم تولى عدة حقائب وزارية منها : وزارة التربية، وزارى الخارجية، ترشح للانتخابات الرئاسية في سنة 1999،ثم ابتعد عن النشاط السياسي،له العديد من المؤلفات و الإسهامات العلمية، وقد أخرج مؤخرا مذكراته السياسية التي تؤرخ لحياته النضالية.

ينظر: Ahmed Taleb-Ibrahimi, mémoires d'un Algérien, rêves et épreuves1932-1965, T1 ,(éd Casbah 2006).

الصفحات:65-355

9) العموري (محمد): من مواليد 14 جوان 1929 بالقرب الاوراس، من القادة الاوائل للثورة وأحد مفجريها، عضو المجلس الوطني للثورة سنة 1957، قائدا للولاية الاولى وعضو لجنة العمليات بالحدود الشرقية، عرف بثقافته الواسعة والأصلية وبوطنيته الخالصة، اغتيل في 16 مارس 1959.

الصفحات:206-230

10) أوصديق (عمّار): من مواليد 1920 بعين الحمام (منطقة القبائل)، منحدر من عائلة محافظة، درس ببوزريعة ثم واصل تعليمه الثانوي بين عكنون، انخراط في PPA في سنة 1942، عضو مندوبية القبائل لأول مؤتمر لـ MTLD في فيفري 1947 إذ شارك في تحرير مقرراته مع آيت أحمد، وعضو اللجنة المركزية من1947 إلى 1948، سجن في البليدة من 1948 إلى 1951 خلال الثورة سمي بسي الطيب وعضوCNRA من 1957 إلى 1962، كاتب الدولة في GPRA من 1958 إلى 1959، رئيس بعثة كوناكري من 1960إلى1961، المستشار السياسي لمنطقة المستقلة الجزائر (ZAA) ببلجيكا من1963 إلى1964 ثم بصوفيا ثم موسكو ثم نيودلهي ثم روما.

الصفحة: 139-220-232-233-242-265-370-377-378

11) باجي (مختار): من مواليد 17 أفريل 1919 بمدينة عنابة، من أسرة متواضعة انتقلت بسوق أهراس، انخرط في صفوف حزب الشعب وكان من أبرز نشطائه بالمنطقة، ترشح عام 1947 للانتخابات البلدية ضمن حركة انتصار للحريات الديمقراطية وتم انتخابه، وفي نفس السنة عين مسؤولا عن فرع المنظمة الخاصة بالمنطقة إلى غاية 1950 حيث ألقي عليه القبض... كان من الاعضاء جماعة "22"، استشهد يوم 19 نوفمبر 1954. الصفحة: 78-152-162

8) بلحاج (الجيلالي عبد القادر) ولدفي جانفي1921بزدين بضواحي بعين الدفلى، كان أبوه نقيب في الجيش الفرنسي، ولذا كان بلحاج الجيلالي خريج المدرسة العسكرية بشرشال برتبة مرشح، انضم إلى PPA-MTLD بعد الحرب العالمية الثانية ، من مؤسسي المنظمة الخاصة، وبمزرعته انعقد مؤتمرMTLD يوم 13 نوفمبر 1947، كان مسؤول التدريب بالمنظمة الخاصة (مفتش عام بالمجلس الأعلى للمنظمة)، وعندما اكتشفت المنظمة الخاصة ألقي عليه القبض ثُم أطلق سراحه، وبدأ العمل مع السلطات الفرنسية بعد أن شكل ميليشيا سلحتها فرنسا لتكون ضد الثورة التحريرية بالولاية الرابعة، وعرف باسم " كوبيس"، أما عن عناصر جيشه فلم تكن تعرف أنه عميل للسلطات الفرنسية إلاّ القليل، قتل من طرف أعوانه في أفريل 1958.

الصفحات: 142-341

12) بلحروف (الطيب): من عنابه انضم إلى PPA خلال الحرب العالمية الثانية، عضو اللجنة المركزية 195إلى1952، عضو اللجنة الفيدرالية لجبهة التحرير الوطني بفرنسا من 1956 إلى 1957، ممثل جبهة التحرير الوطني بسويسرا في 1958 ثم ممثلا بروما من 1959 إلى 1962 ثم سفيرا بروما ثم ببلغراد ثم ببيونيس ايريس ثم ليما.

الصفحات: 121.

13) بلعيد عبد السلام: من مواليد 1928 ببلاد القبائل قضى شبابه في منطقة الدهامشة بالعين الكبيرة(بضواحي سطيف, درس في مدارس حزب الشعب و تغذى بالمبادئ الثورية, اعتقل خلال مظاهرات 8 -1954ماي 1945 عين عضوا في اللجنة المركزية لحزب الشعب, ثم حركة الانتصار ما بين1953 عاش في فرنسا ما بين 1954 و 1956 و درس في جامعة قر ونوبل انضم خلال ماي 1955 إلى جبهة التحرير و في نهاية 1956 دخل إلى الجزائر و تسلل خفية إلى التراب المغربي و اشتغل مع عبد الحفيظ بوصوف و خليفة لعروسي ثم عين مستشار عبد الحميد مهري على الشؤون الاجتماعية, ثم مستشار توفيق المدني سنة 1958كما عين خلال رئاسة بن خدة مسؤولا للشؤون الاقتصادية منذ مارس 1962و في عهد ابن بلة تولى مديرا عاما لسوناطراك و في عهد الرئيس بومدين تولى وزارة الصناعة والطاقة وأبعد عن قرار السلطة خلال حكم الشاذلي بن جديد ليعود من جديد رئيسا للحكومة خلال المرحلة الانتقالية التي تولى رئاستها علي كافي.

الصفحات: 64-239

14) بلقاسم كريم: (1922- 1969) البطل الرمز {أسد الجبال} يعد من القادة البارزين وصانعي ملحمة الثورة التاريخيين،أدخله والده مدرسة صاروي الابتدائية بالعاصمة ولكنه انقطع عن الدراسة وعاد إلى قريته ليشارك أباه أعباء الحياة، وأوجد له والده الذي كان نائب قايد الدوار منصب عمل ككاتب في البلدية، جند للخدمة العسكرية في عام 1943، وكانت تجربة مفيدة زادت من تكوين شخصيته العسكرية وإبراز مواهبه القيادية، انضم إلى حزب الشعب /حركة الانتصار،ح،د، وظهر اهتمامه جليا بالقضية الوطنية، وعرف في وقت مبكر ان الطريق إلى خلاص وطنه من المستعمر لن يكون إلا ثوريا، انخرط في المنظمة الخاصة ووهب حياته لخدمتها، إذ صعد منذ عام 1947 إلى الجبل بعد أن حكمت عليه المحاكم الفرنسية حكما بالإعدام وظل كريم و أوعمران وآخرون في الجبال يجندون الشباب و يعدون العدة للثورة المسلحة التي طال انتظارها.بعد اجتماع الاثنين و العشرين التاريخي اقترح مصطفى بن بوالعيد عقد لقاء مع كريم بلقاسم لضم منطقة القبائل التي ما تزال ميصالية، وتأكد بعد اللقاء به أن منطقة القبائل على أتم الاستعداد لحمل لواء الثورة وفي ليلة الصفر كان

كريم مع موعد انطلاق الثورة، وقد عمل كريم على دعم و تنظيم المنطقة وواجه مشكلة التسليح و التنسيق، وأظهر حزما وتشددا في مواجهة القياد والحركى، وحققت منطقته نتائج باهرة في المعارك التي خاضتها، وإثر اعتقال رابح بيطاط عين نائبه أوعمران على قيادة المنطقة الرابعة، وأتاح المجال لعبان رمضان في أن يظهر قدراته في التنسيق و التنظيم، وواجه المخططات الفرنسية التي استهدفت منطقة القبائل ومنها عملية لاكوست لتجنيد الجزائريين لمواجهة الثوار، و بذل جهودا كبيرة في إنجاح مؤتمر الصومام ، وأظهر قدرات عالية أهلته ليصبح عضوا فاعلا في لجنة التنسيق والتنفيذ وقياديا في مؤسسات الثورة التي شكلت بالخارج، وقد أوكلت له مهمة الإشراف على الجهاز العسكري المرابط بالحدود التونسية، أبدى رزانة قوية وكفاءة عالية في مواجهة الصعاب وتقوية الوحدات العسكرية عن طريق الهيكلة والتدريب، وبرز كعضو فاعل في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ، حيث شغل فيها منصب وزير القوات المسلحة، وهيمن رفقة بن طوبال وبوالصوف على جهاز الثورة القيادي، تولى في تشكيلة الحكومة المؤقتة الثانية وزارة الخارجية ونيابة رئيس الحكومة وتولى في حكومة بن خدة وزارة الداخلية، وقاد مفاوضات ايفيان في مارس 1962، و قد أظهر في المفاوضات دهاء لا يقل عن دهائه العسكري، فكان نموذجا للقائد المثالي الذي صنعته ملحمة الثورة الجزائرية، بعد الاستقلال برز قطبا في المعادلة السياسية، وهمش دوره تدريجيا فاختار المعارضة بالخارج، اتهمه النظام بالتآمر على السلطة وأصدرت ضده محكمة الثورة بوهران حكما بالإعدام، وفي 20 أكتوبر 1969 عثر عليه مقتولا في فندق بفرانكفورت بألمانيا.

الصفحات:أ-42-148-149-150-152-163-165-166-168-170-171-190-194-197-
-202-206-208-214-216-218-219-220-221-222-230-231-235-236-237-242-
-246-249-258-260-263-293-355-356-357-361-362-364-365-366-369-370-
372-373-377-381-385-390-392-428-429-434-447-448-449-471-489

15) بوصوف (عبد الحفيظ): مناضل في حزب الشعب- حركة انتصار الحريات، والمنظمة الخاصة، SO(1947-1949). مسئول دائرة سكيكدة لفيدرالية حركة انتصار الحريات(1952) ثم تلمسان(1954). عضو في لجنة ال 22، نائب العربي بن مهيدي لقيادة المنطقة الخامسة بالغرب الجزائري في أول نوفمبر(1954-1956). قائد الولاية الخامسة(1956-1958). وزير الاتصالات و المواصلات في الحكومة المؤقتة الأولى (1958) ثم وزير النسليح و الاتصالات العامة،وزارة ال M.A.L.G الشهيرة (1960-1962). ابتعد عن الساحة السياسية بعد الاستقلال متفرغا لأعماله الخاصة، توفي يوم 31 ديسمبر 1980.

الصفحات: 150-170-174-194-197- 202-214- 216-218-219-222-230-231-
237-258-362-364-367-369-377-391-449-452

16) بن طوبال (لخضر): من ناحية ميلة بالشمال القسنطيني. ناضل في حزب الشعب، وكان عضوا في المنظمة الخاصة بمنطقة الأوراس(1947-1949)، وعضوا في لجنة ال22، وعضوا إضافيا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية (أوت 1956). قائد الولاية الثانية خلفا لزيغود يوسف(1956-1957).عضو في لجنة التنسيق و التنفيذ الثانية(1957) مكلف بالشؤون الداخلية ثم رئيس دائرة الشؤون الداخلية بنفس اللجنة(أفريل 1958)، وزير الداخلية في الحكومة المؤقتة الأولى والثانية (1958-1961)، وزير دولة بدون حقيبة في الحكومة المؤقتة الثالثة. بعد الاستقلال تولى بن طوبال منصب الرئيس المدير العام للشركة الوطنية للصلب و الحديد (SNS) ورئيس الاتحاد العربي للحديد والصلب.

الصفحات: 150-174-183-216- 218- 219- 230-231-233-237-260-270-372

17) بن خدة بن يوسف: ينظر سيرته الذاتية في الفصل الرابع من هذه الرسالة

الصفحات:ب-هـ-ز-ح-ك-43-51-66-85-139-171-188-191-218-219-221-222-
229-233-235-236-237-238-240-241-242-244-247-248-250-252-269-

-337-336-335-334-323-322-321-313-310-307-306-305-301-300-270
-353-352-351-349-348-347-346-345-344-343-342-341-340-339-338
-369-368-367-366-365-364-363-362-361-360-359-358-356-355-354
-390-389-387-386-385-384-383-382-381-380-379-377-375-374-373
-424-423-422-421-420-419-418-417-399-398-395-394-393-392-391
-448-447-437-436-435-434-433-432-431-430-429-428-427-426-425
485-472

18) ابن باديس (الشيخ عبد الحميد) (1889-1940) ولد في قسنطينة من عائلة بربرية مستعربة وعريقة ترجع شهرتها إلى القرن الثاني عشر، درس على يد الشيخ حمدان لونيسي الذي كان مع الشيخ عبد القادر المجاوي أحد المدافعين عن التقاليد القومية في أواخر القرن التاسع عشر، انتقل ابن باديس إلى جامع الزيتونة بتونس، وبعد إنهاء تعلمه اشتغل بالتدريس في الجامع الأخضر بقسنطينة (1911-1914) ثم سافر إلى الشرق، وعند عودته استقر بتونس من سنة 1914 إلى 1918، وعند رجوعه إلى الجزائر اشتغل بالتدريس من جديد وكون الإطارات الدينية للجزائر، تلك الاطارات التي ستشغل المناصب الرسمية بعد الاستقلال، فولاء عائلته لفرنسا لم تمنعه من الانضمام مبكرا إلى صف المناهضين للاستعمار، وقد أسس سنة 1925 جريدة (المنتقد) للترويج لفكرة الوطن، منعت الجريدة في جويلية 1925 بسبب مساندتها لحركة الأمير عبد الكريم في (الريف) المغربي فكان أن أُصدر ابن باديس (الشهاب) (1925-1939) ، لقد أثرت أعمال ابن باديس على الفكر الاجتماعي الجزائري، ورغم عدم معرفته بالنظريات الاجتماعية الحديثة فقد كانت له رؤية واضحة للفرق بين المجتمع الجزائري التقليدي وبين المجتمع الذي خلقه الاستعمار بطريقة (اصطناعية) حاصل على شهادة التطويع من جامع الزيتونة 1912 ثم قام برحلة إلى الشرق (الحجاز ، دمشق ، لبنان ، ثم مصر) حيث آمن بالحركة الفكرية التي تعتمد على التربية الإسلامية القائمة على القرآن والسنة، عن طريق التعليم المنطلق من إصلاح الفرد إصلاحا تربويا ودينيا واجتماعيا للمحافظة على الشخصية الجزائرية العربية الإسلامية المتفتحة على روح العصر، والمؤمنة بالوحدة الوطنية في إطار عربي إسلامي وإنساني ، وبفضل مجهود إصلاحي زاد عن سبع وعشرين سنة كلها حيوية ونشاط ودرس وتدريس وتربية وتعليم، أجمع الدارسون على تأكيد دوره الريادي في بعث الأمة الجزائرية، واعتباره أب النهضة الجزائرية وموقظ معجزة الحياة في الجزائر، ومرشد الأمة وإمامها.

ينظر عبد الكريم بوالصفصاف، جمعية العلماء... المرجع السابق، ص ص58 .

الصفحات:37- 127-130-402-469

19) ابن بولعيد (مصطفى) ناضل في حزب الشعب-حركة انتصار الحريات منذ 1946.من قادة المنظمة الخاصة في الأوراس(1947-1948). محايد من أنصار الوحدة و العمل المسلح أثناء الأزمة بين الميصاليين والمركزيين(1953-1954). عضو في اللجنة الثورية للوحدة و العمل (C.R.U.A) واجتماع ال 22، ولجنة الخمسة المنبثقة عنه ثم لجنة الستة التي نظمت اندلاع الثورة. ألقي عليه القبض في شهر فيفري 1955 على الحدود الليبية التونسية وهو في طريقه إلى الشرق بحثا عن الأسلحة. فر من سجن قسنطينة في نوفمبر 1955. استشهد في جبال الأوراس يوم 23 مارس 1956 بجهاز راديو مفخخ ألقته طائرة فرنسية في إحدى غابات المنطقة.

الصفحات:أ-25- 43- 78-144-146-147-148-149-150-152-163-165-167-170-190-194-232-347-360-377.

20) ابن بلة (أحمد): (1916- 2012) ناضل في حزب الشعب-حركة انتصار الحريات الديمقراطية، عضو قيادي في المنظمة الخاصة، مكلف بمنطقة وهران ثم قائد لها خلفا لآيت أحمد في 1949 ، ألقي عليه القبض سنة 1950 وفر من

سجن البليدة مع محساس عام 1952، ثم انتقل إلى القاهرة. عارض المركزيين والميصاليين في أزمة1953-1954 ودعا إلى العمل المسلح، شارك من الخارج في الإعداد لأول نوفمبر، وأصبح أحد أعضاء الوفد الخارجي لجبهة التحرير مع خيضر وآيت أحمد بالقاهرة (1954-1956)، عارض قرارات مؤتمر الصومام وعبان رمضان، ألقي عليه القبض في الطائرة المحتجزة يوم 22 أكتوبر 1956 وظل بالسجن إلى غاية التوقيع على اتفاقيات إيفيان، نائب الرئيس في الحكومة المؤقتة(1958-1962).عارض الحكومة المؤقتة في أزمة 1962 فتحالف مع بومدين وجيش الحدود، رئيس أول حكومة جزائرية بعد الاستقلال (سبتمبر 1962) ورئيس الجمهورية ابتداء من سبتمبر 1963 إلى أن أطاح به العقيد بومدين وقيادة الجيش في 19 جوان 1965 وأودع السجن إلى غاية 1980 حيث أطلق سراحه الرئيس الشادلي بن جديد، توجه إلى أوربا عام 1982، وعاد إلى الجزائر بعد الانفتاح(1990). أنشأ في عام 1994 حزب الحركة من أجل الديمقراطية في الجزائر(ADM) الذي اختفى من الساحة السياسية عام 1997، توفي في 11 / 04 / 2012

الصفحات: د- 167-178-187-188-189-191-192-197-215-220-233-236-240-241-349-350-359-360-367-372-383-384-387-391-393-394-395-396-423-424-427-431-432-434-435-447-449-464-465.

21) ابن جلول (الطاهر) ولد عام 1896 في الثلاثينات كان د.بن جلول أكثر شهرة من بن باديس وعباس ومصالي، من أصل بورجوازي بمدينة قسنطينة، وكداع من دعاة الاندماج توصل إلى التغلب على أقدم حلفاء فرنسا في ولاية قسنطينة، كعائلتي بن باديس، مستشار عام سنة 1931، رئيس فيدرالية المنتخبين عام 1933 بقي زعيم الحركة المطلبية بدون منازع حتى عام 1936. بتكوين المؤتمر الإسلامي بدأ نجمه يأفل، بعد عام 1945 كان عضوا في الجمعية الوطنية (البرلمان) وينتمي إلى طائفة{المنتخبين المفبركين}، بعد انتفاضة 20 غشت/آب 1955 كان من بين أبرز أعضاء مجموعة ال 61 التي اعتبرت {سياسة الإدماج المزعومة (....) قد تجاوزها الزمن}، لكن يتراجع بعدها ويغيب من الساحة السياسية، ويقضي بقية حياته في فرنسا.

الصفحات:121-123-127-128-327-331-400

22) ابن مهيدي (العربي) من عين مليلة،ناضل في حزب الشعب-حركة انتصار الحريات الديمقراطية. عضو في المنظمة الخاصة. رفض الانحياز للميصاليين و المركزيين في أزمة 1953، داعيا إلى الوحدة و العمل المسلح. من مؤطري اجتماع ال22 وعضو في لجنة الخمسة المنبثقة عنه وفي لجنة الستة التي فجرت أول نوفمبر، مكلف بقيادة المنطقة الخامسة للغرب الجزائري، حضر مؤتمر الصومام كممثل عن المنطقة الغربية، عضو في لجن التنسيق والتنفيذ الأولى(أوت 1956) مكلف بالعمل العسكري في العاصمة، من مقرري إضراب الثمانية أيام (28 جانفي-4فيفري 1957) الذي صادف انطلاق معركة الجزائر، ألقي عليه القبض من قبل المظليين بالعاصمة يوم 23 فيفري 1957، وقتل بالسجن في ليلة 3-4 مارس التالي.

الصفحات:أ-147-150-155-164-166-168-170-172-190-192-194-232-355-356-357-362-364-365-377-433-434

23) ابن نبي (مالك): المفكر والمناضل الجزائري من مواليد فاتح جانفي 1905 بقسنطينة، تلقى تعليمه بمسقط رأسه وفي باريس، و قد تأثر بالفكر الإصلاحي لجمعية العلماء المسلمين واهتم بدراسة قضايا العالم الاسلامي. انضم مبكرا إلى صفوف الثورة وعمل في الوفد الخارجي للجبهة، عمل في مكتب الصحافة للجبهة بالقاهرة وساهم في تحرير كلمة الجزائر بإذاعة صوت العرب، كما شارك في وفود جبهة التحرير الوطني الخارجية إلى كثير من البلدان، حيث اطلع أكثر على معاناة الشعوب المستعمرة، بعد الاستقلال كرس جهوده لخدمة التعليم والثقافة، ولكنه وجد معارضة كبيرة لأفكاره من قبل المفرنسين، أقيل من منصب مدير التعليم العالي بوزارة التربية و عمادة جامعة الجزائر سنة 1967، وتعرض لظروف صعبة ولسياسة التهميش، وتوفي بعد مرض طويل يوم 31 أكتوبر 1973 و قد ترك عدة مؤلفات منها، مذكرات شاهد عصر، الظاهرة القرآنية...الخ .

الصفحات: 132- 206

24) **ابن سماية (الشيخ عبد الحميد)** (1886-1933)، رجل فكر وطني جزائري ناقم ضد الاستعمار، أشاد به الشيخ محمد عبده خلال زيارته للجزائر 1905، تتلمذ عنه العديد من العلماء الجزائريين المصلحين. ينظر: بشير بلاح، موجز تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر (1889/1830م)، دار المعرفة، الجزائر، 1999، ص 344.

الصفحات:52

25) **ابن التهامي (أبو القاسم)، (1873-1937)**، طبيب عيون، ومناضل في الحركة الوطنية، حيث تزعم حركة الشباب الجزائري، طالب بالإدماج ضمانا لمزيد من الحقوق السياسية للجزائريين، اختلف مع الأمير خالد حول مسألة اكتساب الجنسية الفرنسية 1923، أصدر جريدة " التقدم" للدفاع عن فكرة الإدماج، أيد مطالب المؤتمر الإسلامي 1936، تفرغ بعدها للمحاضرات في نادي الترقي بالجزائر العاصمة حتى وفاته 1937 . ينظر: أحمد صاري، المرجع السابق، ص 113.

الصفحات: 53

26) **بن رحال محمد:** شخصية جزائرية بارزة في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، تردد محمد بن رحال على المدرسة القرآنية ثم المدرسة الفرنسية – العربية قبل أن ينتقل إلى مدينة الجزائر لمواصلة دروسه الثانوية (1870 – 1874) كان من أعضاء الطريقة الدرقاوية التي كانت تهيمن على الغرب الجزائري، وأصبح مقدما لزاوية من زواياها، استقال من مسؤوليته سنة 1884، عمل في الفترة ما بين 1903 – 1907 عونا إسلاميا في المجلس العام لعمالة وهران، انتخب مستشارا عاما سنة 1920 عن دائرة الرمشي، كما انتخب مندوبا ماليا وأعيد انتخابه مستشارا عاما سنة 1925 فعين نائبا لرئيس العام للعمالة بوهران. كما كتب بن رحال في جرائد: الحق، الأقدام، التقدم ونشط العديد من المحاضرات في النوادي والجمعيات الثقافية خاصة جمعية الراشدية، نادي تلمسان الإسلامي، كان من الشخصيات الوطنية التي ساهمت كثيرا في تشكيل الحركة الوطنية الجزائرية، ولقد حاول جاهدا مستغلا ثقافته الواسعة واطلاعه الواسع على ثقافات العالم الخارجي لترقية المجتمع الجزائري، حيث كان لكثرة سفره اثر فعال في تطوير أفكاره وإذكاء مشاعره نحو القومية الإسلامية، والغيرة الوطنية، وإدراكه مدى تخلف وطنه بالمقارنة مع دول العالم، فعاهد نفسه على حماية وطنه وشعبه من ظلم الاستعمار، ولذلك نجده يدافع ويحافظ على حقوق الشعب الجزائري بكل الوسائل، ويسعى جاهدا للمحافظة على الشخصية الجزائرية العربية الإسلامية، الممارسات التعسفية للاستعمار الفرنسي، ولقد ظل بن رحال الشخصية الجزائرية الكبيرة قبل ظهور الأمير خالد، توفي بن رحال سنة 1928ينظر: عبد الرحمان الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، ج4، دار لثقافة، لبنان، د ت، ص: 463. ينظر كذلك: عبد القادر جغلول، تاريخ الجزائر الحديث، المرجع السابق، ص 124.

الصفحات:87

27) **بن شنب محمد:** ولد بالمدية سنة 1869، توفي سنة 1929 كان من عائلة ميسورة مالكة للأرض، كانت لها علاقة بالنظام التركي في الجزائر، تعلم القران واللغة العربية ثم اللغة الفرنسية في المدية، التحق بدار المعلمين ببوزريعة، وتخرج منها معلما اللغة الفرنسية، تعلم اللغة الايطالية بالجزائر، ودرس البلاغة على يد عبد الحليم بن سماية. كان مهتما بالتدريس حيث نجده قد تقلد عدة مناصب وكرس حياته لخدمة اللغة العربية وآدابها، تحصل بن أبي شنب على دبلوم العربية من جامعة الجزائر، وتدرج أثناء امتهانه للتدريس ابتداء من المدرسة الكتانية الرسمية بقسنطينة سنة 1898، خلفا للأستاذ المجاوي، ثم درس بالمدرسة الثعالبية سنة 1901، ودرس بجامعة الجزائر حيث رقي بها إلى أستاذ محاضر في سنة 1908 وتحصل بها على شهادة الدكتوراه سنة 1920.والى جانب أعماله في المجال التربوي نجد له أعمال جليلة في مجال التأليف والأحياء، فلقد نفض الغبار عن التراث الجزائري والعربي، اهتم ونشر عددا من المؤلفات التي تبرز دور العلماء الذين برزوا في الجزائر والبلاد العربية الأخرى في الحضارة الإسلامية وتناول أيضا مؤلفات فيها رحلات قام بها علماء الجزائر داخل الوطن وخارجه.كما حقق ونشر بعض الآثار الأدبية القديمة ومن بين ما نشره في حركة الأحياء للتراث التاريخي نجد له كتاب حاول من خلاله

إبراز دور كل من تلمسان وبجاية في تاريخ الحضارة الإسلامية، أي مساهمة الجزائر في تاريخ الحضارة الإسلامية، ونشر فيها تراجم لعدد كبير من علماء الجزائر والمغرب، وكان الهدف من عمله هذا هي التصدي لهجوم الفرنسيين على التاريخ الجزائري، والذين يدعون بان الجزائر لا وجود لتاريخ لها وأنها لم تكن لها حضارة، وبذلك فالهدف من وراء عمله هذا هو إقناع الفرنسيين بالحضارة ومساهمة الجزائريين فيها .والى جانب أعماله في حركة الأحياء التاريخية التي شارك فيها رفقة عدد من العلماء والمصلحين الجزائريين، نجده أيضا يقوم ببعض الأبحاث التي تتعلق بالتاريخ، مثل بحث حول تاريخ الأندلس وصقلية والمغرب وساهم خلاله في جمع وكتابة 64 ترجمة لعلماء مختلفين أندلسيين ومغاربة. ينظر: عبد الرحمان الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، ج4، دار لثقافة، لبنان، د ت، ص: 30.

الصفحات: 87

28) بن قدور عمر: ولد بمدينة الجزائر سنة 1886 حفظ القران وتعلم اللغة والأدب والفقه بالجزائر، ثم سافر إلى المشرق ليتم دراسته، ويقوم بنشاط صحفي ملحوظ فكان مراسلا لعدة صحف كانت تصدر بتونس ومصر وتركيا وفي سنة 1908، رجع عمر بن قدور الجزائري إلى الجزائر تولى منصب رئاسة تحرير القسم الغربي بجريدة الإخبار، وفي سنة 1909 حاول مع عمر راسم أن يصدر جريدة عربية لكنه لم ينجح وفي سنة 1913 اسس جريدة الفاروق، ومع بداية الحرب العالمية الأولى اتهم بميله السياسي لتركيا واعتقل ونفي إلى مدينة الاغواط وعند نهاية نفيه ورجوعه إلى مدينة الجزائر استأنف نشاطه الصحفي في جريدة الصديق مع محمد بن بكير. ومنه فان نشاط الصحفي عند عمر بن قدور، من ابرز الوسائل التي استطاع بواسطتها نشر فكرته الإصلاحية، والإسهام في بعث اليقظة الجزائرية الحديثة، إذا كانت الصحافة عنده من أهم الأدوات الإصلاحية للكشف عن داء الأمة وآفاقها وإيجاد الدواء الناجح لتنوير المسلمين. وتوقف عمر بن قدور النشاط الصحفي سنة 1921 واعتزل ميدان الإصلاحي وبدا يعيش حياة الزهد والتصوف حتى وافته المنية سنة 1932 بالجزائر، للمزيد انظر: زهير احدان ، إعلام الصحافة الجزائرية، ج2، دار احدادن للنشر والتوزيع، الجزائر، ص: 12 – 13.

الصفحات: 84-87

29) بن الموهوب (محمد المولود): هو من رواد النهضة الفكرية والثقافية ومن ألمع الشخصيات الجزائرية التي لعبت دورا متميزا خلال الربع الأول من القرن العشرين، وهو من أبرز من مهد لظهور الحركة الإصلاحية في الجزائر بداية من العشرينات، ويعتبر أبو القاسم سعد الله "أن ليس هناك مثقف جزائري آخر قد فهم وأثر على تاريخ بلاده كما فعل ابن الموهوب"، وذلك أن ابن الموهوب كان بمثابة مقدمة لحركة بن باديس الإصلاحية فيما بعد، كان بن الموهوب من دعاة الأخذ بالحضارة الغربية والتجديد ومحاربة الجمود والتحجر، حيث كان يرى أن التخلف الذي وصلت إليه الأمة جاء نتيجة حتمية لانحصار دائرة العلم، وامتداد دائرة الجهل، فقد استبد البسطاء بالأمر، وتحكموا في سير دواليب الحياة الاجتماعية وصاروا يحكمون بالتعسف والجور باسم الدين، وان كان ابن الموهوب صريحا في ميدان الإصلاح الديني بمقاومته للبدع والأمراض الاجتماعية، فانه كان حافظا في الميدان السياسي فلم يفصح عن موقفه من قضايا عديدة . تحولت بفضل ابن الموهوب كتلة المحافظين من مجموعة مفككة وبدون فعالية إلى مجموعة نشيطة مؤثرة تتمتع ببرنامج إصلاح معين.ينظر: احمد صاري، المرجع السابق، ص ص 20-25.

الصفحات: 74-87

30) نبذة تاريخية عن حياة ونضال الشهيد " بن عبد المالك رمضان"

– 1مولده و نشأته و تعليمه : بالرغم من ميلاده بقسنطينة أختصر المسافة و الزمن و مضى قدما بحثا عن قدر جمعه يوما بمدينة مستغانم ليأتي من أقصى الشرق ، لأقصى الغرب يعلم الأجيال أن الوطن واحد مهما تباعدت حدوده و أن القضية واحدة فريدة تلبي تحرير الأرض و العرض و الدين و الوطن.

–بن عبد المالك رمضان ذلك الشهيد المغوار الذي أقلق ليالي الفرنسيين و أرعب نهارهم ذلك كان يحسب له ألف حساب و

هو يصول و يجول منفذا كبريات العمليات بمنطقة الظهرة ، بات إسما لامعا يتضح جليا في سجل شهدائنا، من مواليد 1928 بقسنطينة، ترعرع فيها و هو ثالث إخوته .

-دخل المدرسة الإبتدائية لمزاولة الدراسة حيث تحصل على الشهادة باللغة الفرنسية و تابع دراسته حتى نهاية مرحلة المتوسط.

- 2نضاله السياسي : دخل العمل السياسي في سن مبكرة (14 سنة) عام 1942 ضمن صفوف حزب الشعب الجزائري ثم بعده في صفوف حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية عام 1946 ثم بعد ذلك إنضم إلى المنطقة الخاصة السرية (لوس. (

-في سنة 1948 إهتم بالعمل في ميدان التجارة حيث إتخذ ها رداء يخفي من وراءها نضاله و عمله السياسي في سبيل تحرير البلاد.

-في بداية سنة 1949 هاجر إلى فرنسا يقنته أن الثورة سبيل وحيد لتحرير الأرض من ظلم مستعمر يتمتع بكل رفاهية في حين يصلب شعب بأكمله و يذيقه الغبن و الهوان.

-بعد عودته إلى أرض الوطن سنة 1951 كثف نشاطه مما لفت أنظار المستعمر إليه .

-فلت العديد من المرات من كمائن العدو المدبرة ، و منها وشايات الخونة تلك التي أدت إلى إلقاء القبض على جماعة من المجاهدين أذيقت أمر العذاب فتم الإفصاح عن أماكن المخازن و الأسلحة رغم كل ذلك واصل كفاحه في تلك الظروف فتنقل من شرق البلاد إلى غربها و إستقر بنواحي مستغانم.

-كان الشهيد من بين جماعة الـ 22 و بعد تحديد الأهداف و توزيع المهام قام الشهيد بجمع السلاح قصد الإستعداد للثورة.

- 3نشاطه الثوري: كفاح الشهيد البطل و نشاطه المكثف زرع الهلع في صفوف العدو ، حيث قام العدو بتوزيع مناشير على جميع مراكز البوليس و الدرك في القطر تحذر من خطورة هذا البطل المغوار الذي سجل 07 عمليات رفقة مجاهدي المنطقة ليلة * أول نوفمبر 1954 * بمنطقة ويليس من بينها هجوم مسلح على مقر الدرك الوطني و تخريب محول الكهرباء منطقة سيدي علي.

- 4ظروف إستشهاده : تاريخ هذا الشهيد تشهد له مساحات و نواحي مستغانم و كل الظهرة التي سقط بها الشهيد صبيحة يوم 1954/11/04 بعد اشتباك مع قوات العدو بدوار أولاد سيدي العربي ، الذي نصب كمينا لمجموعة الشهيد بن عبد المالك رمضان والتي كان بها كل من المجاهد المتوفي دوار الميلود الذي أصيب في هذه المعركة برصاصة في رجله اليمنى و المجاهدين المرحومين بن زكارة لخضر و حميتي عفيف ، ليسقط البطل بن عبد المالك رمضان شهيدا بهذه المعركة في سبيل الوطن وتحمل بلدية بن عبد المالك رمضان اسمه حاليا .

ليلة أول نوفمبر 1954 : عرفت منطقة مستغانم كسائر مناطق الجزائر إندلاع الثورة بقيادة الشهيد بن عبد المالك رمضان و مجاهدي المنطقة على رأسهم الشهيدين برجي عمر وبرجي قدور بسبع (07) عمليات بمنطقة ويليس سابقا – بن عبد المالك رمضان حاليا . وكذى هجوم مسلح على مقر الدرك الوطني و تخريب محول الكهرباء بمنطقة سيدي علي.

. 04 نوفمبر 1954: عرف هذا اليوم اشتباكا بين مجموعة بن عبد المالك رمضان وقوات العدو بدوار أولاد سيدي العربي، و من خلال الكمين الذي نصب للمجموعة التي كان بها كل من المجاهد المتوفي دوار الميلود إثر إصابة برصاصة برجله اليمنى، رفقة المجاهدين المرحومين بن زكارة لخضر وحميتي عفيف، والمشهودة بسقوط البطل بن عبد المالك شهيدا في سبيل الوطن

31) بوتليليس (حمو): من مواليد 05 سبتمبر 1920 بوهران، انخرط في فوج "النجاح" للكشافة الاسلامية سنة 1937 واهتم بتنظيم الأفواج الكشفية بالغرب الجزائري، انضم إلى صفوف حزب الشعب الجزائري سنة 1939، كان عضوا في مجلس بلدية وهران ممثلا لحركة انتصار الحريات الديمقراطية وكذلك مرشحا في انتخابات أفريل 1948، عيّن ضمن مجلس قيادة المنظمة الخاصة مسؤولا عن شمال عمالة وهران، بعد اكتشاف أمر المنظمة ألقي عليه القبض يوم 08 ماي 1950، وعشية الافراج عنه 21 أكتوبر 1957، أختطف واغتيل. ينظر: علوان أمال، المرجع السابق، ص 172.

32) بودة (أحمد) من مواليد 03 أوت 1907 بعين طاية شرق مدينة الجزائر، أمي لغاية سن المراهقة، كون نفسه بفضل عمله في المطبعة، انضم إل ىENA ثم PPA ،حصل على ثقافة مفعمة

بالفكر الإسلامي الشعبي، عين وكيلا لجريدة الحزب المسماة " البرلمان الجزائري-Parlement Algérien " التي أصدرها المسجونين داخل سخن الحراش، وخلال الحرب العالمية الثانية أصبح عضوا في مديرية الحزب التي تعمل في السرية مع حسين عسلة ومحمد بلوزداد في أفريل 1943 ، وشارك في مظاهرات ماي 1945بالعاصمة ، وعين على رأس مجموعة من المناضلين بتابلاط والأربعاء لقيادة الثورة إثرى مجازر 08 ماي 1945، شارك في مؤتمر MTLD وعضو اللجنة المركزية .

الصفحات: 120-140-141-339-428

33) بوراس (محمد ()): من مواليد 27 ماي 1908 بحي العناصر بمليانة، من أسرة فقيرة، تلقى تعليمه في مدرسة تعليم القرآن المسماة "الفلاح" في نفس الوقت كان يتابع دراسته في المدرسة الفرنسية بمليانة، في سنة 1926 استقر بالعاصمة وعمل أمين مكتب بمفتشية البحرية، انخرط في صفوف حركة نجم شمال إفريقيا، كما أنه كان يتردد على نادي الترقي مهد الحركة الإصلاحية والثقافية في الجزائر، فتشبع بمبادئ جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وتأثر برجالها في مقدمتهم الشيخ عبد الحميد ابن باديس، حيث شارك في مظاهرات شعبية كبيرة سنة 1933 ضد منع الإدارة الفرنسية العلماء من النشاط خاصة الطيب العقبي. ثم في سنة 1935 أنشأ أول فوج كشفي "الفلاح" بالقصبة -الجزائر العاصمة- بعد المشاورة مع الشيخ عبد الحميد ابن باديس، ليكون هذا الفوج نقطة انطلاق لتأسيس فيدرالية الكشافة الإسلامية الجزائرية في جويلية 1939. حكم عليه بالإعدام في 27 ماي 1941 بتهمة التعاون مع الأمان ضد فرنسا، ودفن في القبة.

34) الصفحات: 6-7-77

35) **بوحيرد (جميلة)**، إحدى جميلات الجزائر اللائي صنعن ملحمة نضال المرأة الجزائرية. ولدت بمدينة الجزائر سنة 1934 من أسرة تعود في أصولها إلى منطقة بجاية، درست المرحلة الابتدائية، ولم يكن هناك شيئ يميزها عن بقية حوريات الجزائر، غير أن انخراطها في صفوف الثورة صنع منها ملحمة بطولية.التحقت في صيف 1956 بصفوف الثورة، وكلفت بنقل القنابل إلى بيت عمها مصطفى، وكذا تنفيذ عمليات فدائية، وأصبحت مسؤولة عن مصلحة الاتصالات ،اكتشفت الشرطة أمرها واعتقلتها في 19 فيفري 1957، تعرضت لشتى أنواع التعذيب، و أحيلت إلى المحاكمة بتهمة الإرهاب وحكم عليها بالإعدام ،أثار هذا الحكم استنكارا دوليا ،ورافع محاميها الفرنسيان {جورج أرنو} و {جاك فرجاس} عن قضيتها مشهران بالتعذيب الذي تعرضت له بوحيرد، وصدرت الدعوة إلى إعادة محاكمتها، وأمام موجة الضغط والاستنكار خففت الحكومة الفرنسية الحكم إلى السجن المؤبد، وخرجت بوحيرد بعد وقف إطلاق النار منتصرة، عاشت بعد الاستقلال في الجزائر حياة بسيطة بعد أن انفصلت عن زوجها جاك فرجاس، ومازلت إلى اليوم تعيش حياة مغمورة على الرغم من أن شهرتها عمت الشرق والغرب زمن الثورة التحريرية.

الصفحات:285

36) **بورقيبة الحبيب(1903-2000)**، مناضل تونسي، أسس الحزب الدستوري الجديد 1934 فتعرض لمتابعة القمع الفرنسي، حتى اندلا ع الثورة التونسية 1952 حيث اضطرت فرنسا للتفاوض معه، حيث استقبله الشعب التونسي استقبالا احتفاليا كبيرا 1955، فوقع مع فرنسا في 1955/06/03 معاهدة استقلال داخلي، متحديا معارضة " صالح بن يوسف" ليصل في إطار سياسة المراحل " خذ ثم طالب" إلى توقيع وثيقة الاستقلال التام، فتزعم أول حكومة بعد الاستقلال، وأصدر في 1956/08/13 " مجلة الأحوال الشخصية لبناء تونس على أسس عصرية علمانية، وفي 25 جويلية 1957 ألغى النظام الملكي فخلع الباي محمد الأمين وأصبح أول رئيس للجمهورية التونسية.

الصفحات:222-234-260- 261-286-325

37) **بوضياف محمد (سي الطيب الوطني)**: من الرجال التارخيين الذين فجروا الثورة، صاحب ماضي عريف في النضال الوطني، ورئيس المجلس الأعلى للدولة المغتال في جوان 1992. ولد بالمسيلة سنة 1919، و هو من أسرة مشهورة في المنطقة، دخل المدرسة الابتدائية و لم يكمل صف السنة الخامسة تكميلي لينقطع عن الدراسة، تجند إبان الحرب العالمية الثانية في صفوف الجيش الفرنسي، اكتسب خبرة قتالية عالية وازداد وعيه الوطني تفتقا، انضم إلى حزب الشعب وأصبح عضوا بارزا في حركة الانتصار ح،د. عين مسؤولا عن الحركة بدائرة سطيف، وتولى مسؤولية المنظمة الخاصة في عمالة قسنطينة في الفترة ما بين 1948-1950، وإثر اكتشاف المنظمة الخاصة حكم عليه غيابيا بثمان سنوات سجنا، ظل متخفيا وعاش حياة السرية، وقد سعى جاهدا إلى تفعيل التوجه الثوري،انتقل في سنة 1953 إلى فرنسا لتولي رئاسة اتحادية فرنسا لحركة الانتصار.ح،د.

وهناك اختلف مع مصالي الحاج، ولما عاد إلى أرض الوطن سعى مع نشطاء المنظمة الخاصة إلى تأسيس اللجنة الثورية للوحدة والعمل، وقد انتخب منسقا وطنيا للجنة، ودعا قدماء المنظمة الخاصة الثوريين إلى عقد اجتماع الاثنين والعشرين، وقام بدور رئيسي في إنضاج خيار الكفاح المسلح وساهم بفعالية في التحضير لاندلاع الثورة التحريرية، و قد كلف بمهمة قيادية حساسة هي التنسيق بين الداخل والخارج، وقد كان مقررا قبل أسبوعين من اندلاع الثورة سفره إلى القاهرة لتقل الوثائق والتعليمات للوفد الخارجي، وأشرف على إنشاء اتحادية الجبهة بفرنسا، ثم تولى في إطار نشاط الوفد الخارجي مهمة التسليح والتموين عبر قاعدة المغرب، نشط في تنسيق العمل مع المقاومة المغربية وتمكن من إبرام اتفاق إنشاء جيش مغاربي موحد في فيفري 1955، ونجح في إرساء قواعد خلفية للثورة بالمغرب،اعتقل في أكتوبر 1956 ضمن الوفد الجزائري الذي حل ضيفا على الملك محمد الخامس، وظل بوضياف معتقلا رفقة زملائه زعماء الثورة إلى غاية وقف إطلاق النار، و قد نال شرف تعيينه عضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية ووزير دولة في الحكومة المؤقتة عشية الاستقلال كان مؤهلا لأن يكون زعيما سياسيا، لكنه لم يتجاوب مع رغبات هيئة الأركان العامة للجيش، وقف إلى جانب الشرعية وعارض ابن بلة و زمرته في أزمة صائفة 1962، فاعتقل بأمر من ابن بلة بالصحراء في جوان 1963 ثم طلب منه مغادرة الوطن، فاستقر أولا بفرنسا مستميتا في حملة معارضته للنظام، واختار في نهاية السبعينات الاستقرار بالمغرب رفقة أفرادعائلته، وفي عام 1992 اقترح عليه النظام الجزائري العودة إلى الجزائر لتولي رئاسة الدولة، فقبل الاستجابة لنداء الوطن وهو في سن متقدم، اغتيل في غمرة الأزمة السياسية والأمنية التي شهدتها البلاد يوم 28 جوان 1992، فالتحق شهيدا بالرفيق الأعلى وذلك من دون أن يسعفه الحظ في تقديم شهاداته عن أدوار نضال رائدة زخرت بها مسيرته الكفاحية.

الصفحات:أ-ز-144-146-147-148-149-150-151-153-163-167-170-188-190-194-201-219-220-232-233-236-240-241-242-290-344-347-367-372-377-383-391-392-393-449

38) بومدين (هواري): اسمه الحقيقي بوخروبة محمد. تلميذ بمدرسة الكتانية في قسنطينة، في نوفمبر 1954 كان طاليا بجامعة الأزهر، في 1956 أرسله بن بلة إلى المغرب مرافقا شحنة أسلحة وزوده برسالة توصية إلى بوصوف قائد الولاية الخامسة بوجدة. أصبح بسرعة أحد نواب بوصوف ثم قائدا للولاية الخامسة (أوت 1957)، مسؤول قيادة العمليات العسكرية الغربية(أفريل 1958) ثم هيئة الأركان الغربية(أكتوبر 1958-ديسمبر1959). قائد هيئة الأركان العامة(1960-1963)، عضو اللجنة المركزية والمكتب السياسي (أفريل 1964). قائد الفريق الذي أطاح بالرئيس بن بلة في انقلاب 19 جوان 1965، رئيس مجلس الثورة والحزب والحكومة(1965-1976) ثم رئيس الجمهورية ابتداء من 10 ديسمبر 1976 إلى غاية وفاته بعد مرض في 27 ديسمبر 1978.

الصفحات:د-189-197-202-206-230-231-232-233-234-235-238-242-247-252-370-372-373-377-381-382-387-391-393—396-416-423-433-435-484-490-500

39) بن يحيى (محمد الصديق): ولد عام 1932 بجيجل,تحصل على ليسانس في الحقوق من جامعة الجزائر, وكان ممثل سابق للاتحاد العام للطلبة الجزائريين، انخرط في حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية عام 1951, في 1956 مثل جبهة التحرير الوطني بمؤتمر المنعقد بباندونغ, عين عضوا بالمجلس الوطني للثورة الجزائرية, ثم عضوا بالحكومة المؤقتة الجزائرية 1960, ثم عين رئيس ديوان بالحكومة المؤقتة ما بين (1960-1962).

الصفحات:65-170-178-202- 270- 293- 378

40) بيرنغار: (Beranguer Alfred) (1915-1996) الأب المسيحي المناضل من أجل القضية الجزائرية، لم يتردد في فضح النظام الاستعماري في الجزائر، حيث كتب نصا صريحا سنة 1955 بعنوان: Regards chrétiens sur la situation en Algérie، أكد فيه أنه من الطبيعي أن يصبح المسلمون وطنيين ثوريين، وعبر عن موقفه المؤيد من أجل

استقلال الجزائر، وضع في الميدان خلايا سرية لمساعدة العائلات الذين يلتحق أولياؤهم بالجبال، ومون جيش التحرير الوطني بالأدوية واللباس، عينته جيهة التحرير ممثلا لها في أمريكا اللاتينية، حيث لعب دورا كبيرا في إقناع معظم دولها للتصويت لصالح عدالة القضية الجزائرية، كما أقنع شعوبها لفتح أرصدة مالية لدعم اللاجئين الجزائريين في المغرب وتونس.

الصفحات:397-410

41) بيتان (فيليب): Philippe Pétain (1856-1951)، عسكري ورجل دولة فرنسي لقب بالمارشال سنة 1918 بعد انتصاره التاريخي في معركة فردان سنة 1916 ضد الجيش الألماني، أصبح رئيس حكومة فيشي المتعاونة مع هتلر (1940-1944)، فاتهم بالخيانة العظمى وحكم عليه بالإعدام الذي خفف إلى السجن مدى الحياة حتى وفاته 1951.

الصفحات: 405-415.

42) بلوم ليون (Blum (Léon)(1870- 1950)، سياسي اشتراكي فرنسي يهودي تولى رئاسة حكومة الجبهة الشعبية من تحالف أحزاب اليسار الفرنسية في الجمهورية الثالثة مرتيت: الأولى بين(1936/06/04- 1937/06/22) والثانية لمدة شهر بين 1938/03/13-1938/04/10، أدخل إصلاحات اجتماعية واسعة، وإجراءات تأميمية في قطاعي المال والتجارة، ثم كان أخر رئيس للحكومة المؤقتة للجمهورية الفرنسية من من 1946/12/16 إلى1947/01/16، أول اشتراكي وأول يهودي يتولى رئاسة الحكومة الفرنسية، أحد المؤسسين الرئيسيين للحزب الاشتراكي الفرنسي الحديث سنة 1920 بعد انسحاب الشيوعيين منه، اعتقل خلال الحرب العالمية الثانية (1940-1945) من طرف الجيش الألماني، وهو من أبرز الشخصيات في الحركة العمالية الفرنسية.

الصفحات: 117-122

43) بلحسين (مبروك) ولد ببجاية 1921، تخرج من كلية الحقوق بجامعة الجزائر، ساهم في نضال الحركة الطلابية الجزائرية ، وناضل في حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية حتى سنة 1949 حيث انسحب بعد الأزمة البربرية، واشتغل بالمحاماة في بجاية، انتخب عضو في بلدية بجاية 1953، أسبح مناضلا في جبهة التحرير الوطني بعدما كلفه " عبان رمضان" في خريف 1955 بمهمة الاتصال بمجاهدي ناحية الصومام، ثم طلب منه في ربيع 1956 الانتقال إلى فرنسا للعمل في اتحادية جبهة التحرير الوطني، انتقل إلى تونس وعمل مذيعا ومحررا بصحيفة المجاهد، تولى عدة مسؤوليات في ميدان التسليح والدبلوماسية، إذ عين مساعدا ثم مديرا ديوان " عمار أوعمران المكلف بالتسليح والتموين، ثم عمل مع " محمود الشريف" في نفس المهمة إلى غاية نوفمبر 1959، عين في مطلع 1960 أمينا عاما مساعدا بوزارة الخارجية وعمل مع كريم بلقاسم، وأصبح في نهاية 1961 منتدبا للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في دول أمريكا اللاتينية، عين نائبا في المجلس التأسيسي بعد الاستقلال، تفرغ بعد عزل " أحمد بن بلة" للمحاماة، نشر الوثائق التي كانت بحوزته عن وزارة الخارجية في كتاب: مراسلات الجزائر القاهرة.

الصفحات:293

44) بوروبية (بوعلام): ولد بمنطقة القبائل، كان عاملا بالمصالح الاجتماعية لميناء الجزائر أين نشط داخل الكونفديرالية العامة للشغل في قطاع الموانئ والأرصفة، انضم في صفوف جبهة التحرير الوطني مباشرة مع اندلاع الثورة في 1954، ساهم في تأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين في فيفري 1956، وعين أمينا وطنيا مكلفا بالمال في أول أمانة للاتحاد، سجن من 26 ماي 1956 إلى غاية الاستقلال . ينظر: Bourouiba Boualem, les syndicalistes algériens, leur cimbat de l'éveil à la libération 1935-1962, Dahleb/ZNAG, Alger, 2001, p 47.
الصفحة: 51

45) بيطاط (رابح) :من مؤسسي جبهة التحرير الوطني، و أول قائد للولاية الرابعة و رئيس المجلس الشعبي الوطني في مرحلة الاستقلال. ولد بعين الكرمة بقسنطينة في 19 ديسمبر 1925،درس المرحلة الابتدائية واشتغل في معمل ابن شيكو للتبغ،

ناضل في حزب الشعب و في حركة الانتصار.ح،د.و أصبح عضوا فاعلا في قيادة المنظمة السرية، حكم عليه غيابيا بعشر سنوات سجنا عام 1951 وعاش حياة السرية. شارك في التحضير لاندلاع الثورة التحريرية و عين قائدا على المنطقة الرابعة،أشرف على توجيه العمليات العسكرية الأولى ، و ألقي عليه القبض في مارس 1955 إثر وشاية،وحم عليه بالسجن المؤبد و الأعمال الشاقة، تعرض للتعذيب و التنكيل في عدة سجون بالجزائر، ثم نقل إلى فرنسا بعد عام 1958، نفذ اضرابا عن الطعام بهدف الاعتراف به كسجين سياسي، وهو ما حصل عليه إثر تعيينه وزير دولة،فنقل عام 1961 إلى قصر توركان حيث الزعماء الأربعة الذين اعتقلوا في أكتوبر 1956،أطلق سراحه بعد وقف إطلاق النار. عشية الاستقلال وقف إلى جانب جماعة تلمسان، و عين نائب رئيس أول حكومة جزائرية. وعضوا في المكتب السياسي للحزب قدم استقالته احتجاجا على تهميشه و غادر الجزائر إلى الخارج، أيد انقلاب 19 جوان 196، وعين وزير دولة عام 1965، ثم وزيرا للنقل عام 1972،انتخب رئيسا للمجلس الشعبي الوطني في مارس 1977، وتولى الرئاسة بالنيابة بعد وفاة بومدين، أعيد انتخابه رئيسا للمجلس و استقال منه في 2 أكتوبر 1990 وابتعد عن السياسة إلىأن توفي عام 2000.

الصفحات:145-150-163-178-188-190-219-220-233-237-240-383-393

46) دباغين (محمد لمين)،(1917-2003) من مواليد 1917 بحسين داي بالجزائر العاصمة من عائلة ميسورة، درس الطب في تعليمه العالي، أحد المنظمين لـ AEMAN، انضم لـ MTLD منذ سنة 1939، عارض التجنيد الإجباري بالبليدة سنة 1943، ترأسا الأمانة العامة لحزب الشعب الجزائري خلال الحرب العالمية الثانية، خلفا لمصالي الحاج خلال غيابه في رئاسة الحزب، انتخب نائبا في البرلمان الفرنسي من 1946/1951، اختلف مع القيادة السياسية لحزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية سنة 1947، رفض رئاسة قيادة الثورة، والتحق بالوفد الخارجي بالقاهرة حيث عين رئيسا له سنة 1956 وعضوا في المجلس الوطني للثورةCNRA ، ثم عين عضوا في لجنة التنسيق والتنفسذ سنة 1957، وعين وزيرا للخارجية في أول حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية حتى سنة 1959 حيث اختلف مع " فرحات عباس" استقال من الحكومة المؤقتة في 1959/03/15 بعد حادثة عميرة علاوة ، فاعتزل السياسة بعدها ليتفرغ لمهنة الطب حتى وفاته.

ينظر: أحمد توفيق المدني، حياة كفاح (مع ركاب الثورة التحريرية)، الجزء الثالث، المصدر السابق، ص 405. ينظر كذلك: علي كافي، المصدر السابق، ص ص 235-236.

الصفحات: أ-119-139-140-149-163-175-191-214-218-219-221-222-230-233-264-270-293-321-333-335-336-338-339-348-350-386-449-452.

47) دحلب (سعد)(1919-2000): ولد بقصر الشلالة (ولاية تيارت حاليا) سنة1919 ، زاول دراسته في مسقط رأسه، بعدها انتقل إلى المدية و منها إلى البليدة أين تحصّل على شهادة البكالوريا 1939-.1940 التحق بالحياة العملية كموظف في مصلحة الضرائب، استدعي للتجنيد في المدرسة العسكرية بشرشال أين تخرّج منها برتبة عريف. كان دائم الإطلاع على الصحف الوطنية الصادرة آنذاك وخاصة جريدة الأمة لسان حال حزب نجم شمال إفريقيا، وجريدة الأمة العربية لصاحبها شكيب أرسلان .كتب أول مقال سياسي في صحيفة الأمة تحت عنوان " أنتم الخناجر" تناول فيه معاناة المجتمع الجزائري.بعد انقضاء مدة تجنيده انضم إلى حزب الشعب الجزائري عام 1944 فرع قصر الشلالة وشارك في مؤتمر أحباب البيان والحرية الذي انعقد في مارس 1945 بالعاصمة إلى أن ألقت عليه السلطات الاستعمارية القبض يوم 18 أبريل وبقي في السجن إلى غاية أوت1946 ، شارك في انتخابات 1947 كممثل للحزب في قصر الشلالة وانتخب عضوا في اللجنة المركزية لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية في مؤتمر أفريل 1953 أين انفجرت أزمة الحزب التي قال في شأنها :" إنّ جوهر الخلاف يكمن في الاختلاف بين جيلين من الإطارات، الرعيل الأول وفي مقدمتهم مصالي والرعيل الثاني وفي مقدمتهم بعض الجامعيين ، كما يكمن أيضا في التباين بين مستويين في رؤية الأحداث و معالجتها ".كان سعد دحلب من ضمن مناضلي الحركة الوطنية الذين مستهم اعتقالات السلطات الفرنسية غداة اندلاع الثورة، حيث أودع سجن بربروس وبقي فيه حتى

ربيع1955 ، بعدها التحق بصفوف جبهة التحرير الوطني في صيف نفس السنة. وفي شهر فبراير من سنة 1956 قام بأول مهمة في إطار الجبهة حيث كلفه عبان رمضان و يوسف بن خدة بالاتصال بالمنطقتين الأولى والثانية بهدف الإعلام والتنسيق و قد التقى خلاله زيغود يوسف في المنطقة الثانية وكتب تقريرا شاملا عن هذه المهمة نشره في جريدة المقاومة الجزائرية تحت عنوان " عائدا من الجبل " ، وبسبب هذه المهمة اعتقل بالقرب من المدية ولم يطلق سراحه إلا في خريف. 1956 لم يشارك في مؤتمر الصومام. عين عضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ الأولى مكلّفا بالإعلام والتوجيه. انتقل إلى المغرب عبر الولاية الخامسة مع عبان رمضان بعد استشهاد البطل العربي بن مهيدي بعد أن نقل مقر قيادة لجنة التنسيق والتنفيذ إلى الخارج. بعد تنحيته من هذه اللجنة أصبح نائبا لفرحات عباس ، عين بعدها عضوا في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية حيث شغل خلالها عدة مناصب منها: نائبا لوزير الإعلام محمد يزيد في الحكومة المؤقتة الأولى. ثم أمينا عاما لوزارة الخارجية في الحكومة المؤقتة الثانية مع كريم بلقاسم عام.1959 وبعدها وزيرا للخارجية في الحكومة المؤقتة الثالثة 1961 ، كما شارك في مفاوضات ايفيان التي حددت مصير الجزائر. بعد الاستقلال عين سفيرا بالمغرب، كتب مذكراته بعنوان: مهمة منجزة من أجل استقلال الجزائر".

الصفحات:أ-163-170-171-191-202-220-223-235-237-242-249-293-321-322-335-348-355-356-362-364-365-366-379-380-384-426-430-433-447-450-459

48) ديدوش مراد"، بطل قوري آمن بالكفاح المسلح ودعا إليه، وكان له شرف قيادة منطقة الشمال القسنطيني ليلة الفاتح نوفمبر 1954. ولد بمدينة الجزائر في 19 جويلية 1927، و بها تلقى تعليمه الابتدائي و الثانوي، لم يتمكن من مواصلة الدراسة و عمل في شركة السكة الحديدية. انخرط في حزب الشعب إبان الحرب العالمية الثانية، وانتدب في سنة 1947 لتأطير المنظمة السرية، و عين قائدا جهويا لمنطقة شمال قسنطينة،وبعد إكتشاف المنظمة السرية تعرض لملاحقات الشرطة فاختفى في العديد من الأماكن رفقة بن مهيدي، ساعد ابن بو العيد على إنشاء ورشة صناعة أدوات متفجرة استعدادا للثورة. وفي سنة 1952 عين مسؤولا عن الحزب في منطقة البليدة و المدية، وتمكنت الشرطة من الوصول إليه و اعتقاله لكنه فر أثناء عملية نقله و التحق بالعاصمة. وفي نهاية عام 1952 عين مسؤولا في فيدرالية فرنسا و قام هناك بمجهود معتبر في عملتي التوجيه و التنظيم. إثر أزمة حزب حركة الانتصار بادر مع زملائه الناشطين في انشاء اللجنة الثورية للوحدة و العمل و حث على الإسراع في إعلان الثورة شارك في الاجتماعات التحضيرية للثورة و عين ديديوش قائدا لمنطقة العاصمة، ثم حول في اللحظة الأخيرة إلى منطقة الشمال القسنطيني، وأظهر البطل شجاعة و قدرة فائقة على التنظيم، حيث قاد العديد من العمليات الباهرة رغم قلة الأسلحة و بعد أشهر من الكفاح و بينما كان رفقة عدد من المجاهدين متنقلا بوادي كركر حاصره العدو فقرر ديدوش خوض المعركة، وسقط شهيدا في معركة غير متكافئة يوم 18 جانفي 1955. فكان البطل ديدوش مراد أول من سقط شهيدا مت القادة التارخيين للثورة،وفقدت فيه الثورة شخصية فذة و بطلا مغوارا. كان رحمه الله يتمتع بنظرة سياسية ثاقبة فضلا عن الشخصية العسكرية الفذة، و أن الدارس لموافقه و أفكاره يقف على ملامح العبقرية الفذة، وقد أجاب مرة أحد جنوده الذي سأله عن مدة الكفاح المسلح قائلا: {سنخوض أربع سنوات من الكفاح لنرغم فرنسا على التخلي عن فكرة الجزائر فرنسية، و ليحتضن الشعب الثورة ثم نخوض المعارك و المجابهات مع فرنسا أربع سنوات أخرى، و ننتظر استقلالنا} و كانت هذه نظرة استشافية بعيدة صدقت في الميدان.

الصفحات: أ-78-92-144-145-146-147-148-150-153-162-190-192-194-232-347-377

49) ديغول (شارل)(1890-1970): تخرج من مدرسة عسكرية سنة 1912 تخصص سلاح المشاة، عسن جنرال فيلق، وناسبا لكاتب الدولة للدفاع الوطني، قاد المقاومة الفرنسية ضد الألمان في جوان 1940، ترأس حكومة فرنسا الحرة بلندن في 18 جوان 1943، ترأس اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني التي أصبحت في جوان 1944 تسمى الحكومة المؤقتة للجمهورية

الفرنسية، أول رئيس للجمهورية الفرنسية الخامسة، اشتهر بمناوراته الاستعمارية تجاه الثورة الجزائرية، ألف عدة كتب حول موضوع الإستراتيجية والتصور السياسي والعسكري منها " نحو جيش جديد"، ابن السيف" ، فرنسا وجيشها".

الصفحات:53-123-124-166-205-207-208-221-223-243-244-245-246-247-249-255-257-259-265-267-271-277-278-279-280-333-338-369-371-372-376-381-386-389-413-425

50) راسم (عمر): ولد بالجزائر العاصمة سنة 1884 تلقى تعليمه بكتاتيبها ثم درس بالمدرسة الثعالبية فترة قصيرة واعتمد بعد ذلك على نفسه في التكوين، وهو من المثقفين الجزائريين مزدوجي اللغة، اشتهر بنشاطه السياسي والصحفي على الخصوص،فلقد كان خطاطا ورساما وصحفيا، ومصلحا دينيا واجتماعيا ، كان شعاره المحاربة في سبيل إصلاح الدين على مذهب الشيخ محمد عبده فجعله شعارا لمسيرته الإصلاحية. وكان عمر راسم يتحسر إلى ما آل إليه الشعب والأوضاع المزرية التي كانت تعيشها الجزائر، من خلو المساجد من الراكعين الساجدين وامتلاء الشوارع باللصوص والفجار والسكارى، وانتشار الآفات الاجتماعية والميوعة والخلاعة بين صفوف الشباب الجزائري، فلم يستطع إخفاء حسرته على هذه الأوضاع المزرية التي فيها الشعب، وسعى لإصلاحها ، ودعا عمر راسم إلى تطبيق الاشتراكية كحل لابد منه لمحو الفوارق الطبيعية .وانطلاقا من آراء عمر راسم يمكن اعتباره أول صحفي صدع بالمذهب السلفي على صفحات الجرائد الجزائرية العربية بدون خوف أو تردد ولو أدى به ذلك إلى الزج به في السجن الذي قضى به كل سنوات الحرب العالمية الأولى .تم سجنه بسبب آرائه المعادية للدارة الفرنسية والتي اعتبرته هذه الأخيرة أنها محاولة لتأليب الشعب على الإدارة، أطلق سراحه في عام 1921 بعد السجن انصرف إلى فن الخط والرسم وفي سنة 1931 انشأ مدرسة تعليم التصوير والزخرفة العربية والشرقية، توفي في سنة 1959 تاركا وراءه أعمالا عديدة وعددا كبيرا من التلاميذ. ينظر: صالح عباد، الجزائر بين فرنسا والمستوطنين 1830-1930، المرجع السابق، ص:213. ينظر كذلك: جمال قنان، مشاغل المجتمع الجزائري من خلال الصحافة 1882 – 1914، مجلة المصادر، العدد 3، السداسي الاول، 2004، ص :77. محمد ناصر، المقالة الصحفية الجزائرية نشأتها تطورها وإعلامها، من 1903 إلى 1931، مج 1، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1978، ص: 78.

الصفحات: 81-84

51) العمودي (عبد القادر) : ولد خلال سنة 1925 بوادي سوف وبها نشأ وترعرع وتلقى تعليمه الأول حيث بدأ بتعلم القرآن الكريم بالجامع (الكتاب). بعدها التحق العمودي بالمدرسة الإبتدائية الوحيدة بالوادي ، وبها زاول مشواره التعليمي إلى غاية الحصول على الشهادة الإبتدائية خلال الموسم الدراسي 1937-1938، بعد ذلك إنتقل إلى مدينة بسكرة لمواصلة التحصيل العلمي وكان زميله في نفس القسم محمد العربي بن مهيدي. انظم إلى صفوف حزب الشعب في بداية الأربعينات، كان عبد القادر العمودي أحد مسؤولي المنظمة بقسنطينة . وعن التحضير للثورة يقول هذا الأخير: " ... عند التحضير للثورة تقرر أن يكون أكبر عدد ممكن من مناضلي المنظمة السرية القادرين على اتخاذ القرار حاضرين وأن يكونوا ممثلين لمناطق التراب الوطني قدر الإمكان لإعطاء البعد الوطني والصدى الواسع للثورة، وهذا هو الهدف الذي كنا نسعى إليه وحققناه ". واصل نشاطه خلال الثورة على هذا المنوال إلى غاية وقف إطلاق النار في 19 مارس 1962 حيث شاهد الأعلام الوطنية ترفرف على شرفات وأزقة الجزائر وعاش أفراح الشعب الجزائري باسترجاع السيادة الوطنية .

الصفحة: 78

52) زيغود يوسف(1921-1956) :حاز على شهادة ابتدائية، دفعته ظروف الفقر في سكيكدة للعمل كخماس في مزارع المستوطنين، ثم اشتغل بالسباكة، ناضل في صفوف الكشافة وحزب الشعب، أصبح نائبا لرئيس بلدية سمندو (بسكيكدة) سنة 1947، أشرف على المنظمة الخاصة بسكيكدة واعتقل سنة 1950 بعد اكتشافها بسجن عنابة، حيث فر رفقة زملائه، وعاش متخفيا بالأوراس، حضر اجتماع الإثنين والعشرين، وفي أول نوفمبر 1954 شن عمليات جريئة في سمندو، وساعد " ديدوش مراد" في زرع خلايا الثورة، قاد هجومات الشمال القسنطيني في 20 أوت 1955، شارك في إثراء مؤتمر الصومام وعمل على تجسيدها في الميدان، بعدما كلفه المؤتمرون بمهمة رأب الصدع بين قادة الأوراس، استشهد في معركة بطولية ضد العدو في 1956/09/23.

الصفحات: 78-150-152-162-164-165-168-170-191-349

53) حربي (محمد): من مواليد 1911 بالحروش، مناضل في حزب الشعب – حركة انتصار الحريات، كان قريبا من عناصر اللجنة الثورية للوحدة والعمل، من أوائل قياديي فيدرالية فرنسا لجبهة التحرير الوطني، نائب قائد الفيدرالية 1956، عضو في الديوان المدني لكريم بلقاسم بوزارة القوات المسلحة 1959 ، ومستشار في ديوان دحلب بوزارة الخارجية 1961، من محرري برنامج طرابلس 1962 ، مكلف بمهمة في رئاسة الجمهورية لدى أحمد بن بلة، عارض انقلاب 19جوان 1965، سجن لمدة خمس سنوات، لجأ إلى فرنسا 1973، أستاذ التاريخ في جامعات فرنسية، له مؤلفات عديدة عن تاريخ الحركة الوطنية وجبهة التحرير الوطني والتاريخ السياسي للجزائر المعاصرة.

الصفحات: ز-64-97-193-218-235-389

54) فارس (عبد الرحمان): من مواليد أقبو بولاية بجاية يوم 30 جانفي 1911، يعد من الليبراليين ، انتخب في المجلس التأسيسي عام 1949، ترأس المجلس الجزائري في الجنوب عام 1953، عمل موثقا بمدينة القليعة غرب مدينة الجزائر..مع 1955 اقترب من أطروحات جبهة التحرير الوطني، نشط ضمن فيدرالية جبهة التحرير بفرنسا لجمع التمويل للثورة عم طريق الاشتراكات من المهاجرين، لكن اعتقلته السلطات الفرنسية في نوفمبر 1960 وتم اطلاق صراحه بعد وقف اطلاق النار يوم 19 مارس 1962، لم يلقى في البداية التأييد من طرف الحكومة المؤقتة لتولي رئاسة الهيئة التنفيذية المؤقتة ، لكن تراجعت عن ذلك فيما بعد، بعد تصلب موقف الفرنسي، وعين على رأس الهيئة التنفيذية المؤقتة،ثم انتخب نائبا في المجلس التّأسيسي عن عمالة تيزي وزّو كما عيّنه بن بلة رئيس غرفة الموثّقين للعاصمة بتاريخ 10-01-1963، توفّي بتاريخ 13-05-1991 بزمّوري. .

الصفحات: 239-240-310-448-490-491-502

55) سويداني (بوجمعة): ولد يوم 10 جانفي 1922 من ولاية قالمة، ومن أسرة متواضعة، متحصل على الجزء الأول من شهادة البكالوريا، كان عضوا في جمعية الكشافة الاسلامية الجزائرية، ولاعب كرة قدم في فريق الترجي القالمي، قام بالخدمة العسكرية الاجبارية، انضم لحزب الشعب الجزائري في سنة 1943. ثم إلى المنظمة الخاصة عند تأسيسها في فبراير 1947، شارك في الهجوم على بريد وهران، كان من مفجري الثورة سنة 1954 حيث كان مساعد رابح بيطاط في المنطقة الرابعة، استشهد يوم 16 أفريل 1956 بعد وقوعه في حاجز قرب مدينة القليعة.

الصفحات: أ-78-142-150

56) كيوان (عبد الرحمان) :كان محاميا و عضوا في حزب الشعب، وكبقية المثقفين فإنه سرعان ما ارتقى إلى المناصب القيادية. عضو في سكرتارية حركة انتصار الحريات عام 1954، وأصبح اسمه رمزا للإصلاحية. كان النائب الثاني لرئيس بلدية العاصمة(جاك شوفالييه). اعتقل في نوفمبر 1954 و أطلق سراحه في مارس 1955. رفض موافقة بن خدة على الانضمام إلى جبهة التحرير بدون شرط. ونادى بالاستقلال الذاتي عوض المطالبة بالاستقلال التام. شهرت به جبهة التحرير في إحدى منشوراتها. فكان آخر من انضم،وشارك في المفاوضات مع مبعوثي غي موللي، عام 1956، باسمه الخاص. عين سفيرا للحكومة المؤقتة في بكين عام 1961 ولم يلعب أي دور بعد الحرب، أصبح مديرا للوظيفة العمومية عام 1974.

الصفحات: 268-293-342-353-452-481

57) كنيدى جون(Kennedy (John) 1917–1963)، الرئيس الخامس والثلاثين في الولايات المتحدة الأمريكيةبين (1961-1963) كمرشح للحزب الديمقراطي وهو أول رئيس أمريكي كاثوليكي، تولى الرئاسة في فترة شديدة الاضطراب في الحرب الباردة، اشتهر بمواقفه التحررية، اغتيل 1963.

الصفحات: 414-415

58) كريميو اسحاق–يعقوب Isaac-Jacob CREMIEUX : (1796–1880) فرنسي يهودي ماسوني، مارس المحاماة (1828) استقر في باريس (1830) سافر إلى سوريا(1840)، تقرب من محمد علي باشا، نائب (1842–1848)، بالمجلس التشريعي التأسيسي– نائب عن مقاطعة دروم (Drôme) (1869–1870) وزير العدل (1870/03/04–1871/02/17)، زار الجزائر 17 مرة آخرها في جوان 1870، أصدر 06 مراسيم تنظم الحياة في الجزائر، منها : مرسوم يضع حدا للإدارة العسكرية في الجزائر مرسوم يمنع اليهود من تعدد الزوجات مرسوم 1870/10/24 الذي منح الجنسية الفرنسية ل 35.000 يهودي جزائري تلقائيا (d'office) انتخب نائبا لعمالة الجزائر العاصمة (1872–1875)، ثم عضوا لمجلس الشيوخ(1875–1880).

الصفحات: 44 -136

59) لسير ونستون ليونارد سبنسر تشرشل: هو رئيس الوزراء في المملكة المتحدة من عام 1940 وحتى عام 1945. وفي عام 1951 تولى تشرشل المنصب ذاته إلى عام 1955. أكد في 10 نوفمبر 1942 في خطابه في قيلد هول بلندن "أن الاعلان يطبق فقط على الشعوب الاوروبية المحتلة من قبل النازيين". ينظر: محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1939–1951، الجزء الثاني، المرجع السابق، ص 911 .

الصفحة: 127

60) لاكوست روبرت Lacoste (Robert) بدأ نشاطه السياسي كمناضل في النقابة الفرنسية للعمال، انضم للمقاومة إلى جانب ديجول ضد الاحتلال النازي سنة 1944 ، انتخب نائبا للحزب الاشتراكي في مقاطعة ولادته " دوردوني" (1946–1968)، استلم حقيبة وزارة الصناعة في عدة حكومات فرنسية، أصبح وزيرا مقيما في الجزائر بين 9 فيفري 1956 و 15 أفريل 1958 ، انتخب سناتورعن الحزب الاشتراكي في 1971/09/26، توفي في 1989/03/9.

الصفحات: 162- 214

61) لافيجري شارل Charles Martial Allemand LAVIGERIE : (1825–1892) قسيس في 1849/06/02، دكتوراه في الآداب (1850)، دكتوراه في العلوم الدينية (1853) أستاذ مختص في تاريخ الكنيسة بجامعة سوربون (1854)، زار دمشق و حاول الاتصال بالأمير عبد القادر (1860)، أسقف نانسي (1863)، رئيس أساقفة الجزائر العاصمة (1866)، في سنة 1867 اشترى مساحة أرضية زراعية واسعة بالحراش، بنى فوقها ضيعة جمع فيها الأيتام و دربهم على حرفة الفلاحة، و في سنة 1868 أنشأ مؤسسة الآباء البيض (Pères blancs) كما أنشأ أيضا معهد الأخوات (Sœurs Blanches) بالتعاون مع " ماري سالومي" ، في سنة 1882 عينه البابا ليون Léon XIII كاردينالا، ثم رئيسا لأساقفة قرطاجة (1884)، و في 1890 حقق أمنية البابا في توحيد الكاثوليك بفرنسا. توفي بالجزائر العاصمة في 1892/11/18، وحول جثمانه إلى روما.

الصفحات: 43-51

62) لبجاوي(محمد) قيادي في جبهة التحرير الوطني و مسؤول فدرالية الجبهةبفرنسا. من منطقة القبائل، ولد سنة 1926 بمدين الجزائر، ناضل في حركة الانتصار،ح،د. وكان تاجرا معروفا ،انضم مبكرا إلى صفوف الثورة، وعمل مساعدا لعبان رمضان في العاصمة، حيث كلفه بأداء عدة مهام في فرنسا و تونس، كما كان له دور مهم في تأسيس الاتحاد العم للعمال الجزائلريين و ربطه بجبهة التحرير الوطني، طلبت منه لجن التنسيق و التنفيذ إثر مؤتمر الصومام الإشراف على رئاسة اتحادية جبهة التحرير الوطني بفرنسا، فعمل على تأطير المهاجرين الجزائريين و تنظيم الاتحادية، و الاتصال بالأحرار الفرنسيين، ألقت عليه مصالح الأمن الفرنسية القبض سنة 1957 و أودعته سجن فران المشهور ثم لاسانتي إلى غاية عام 1962. أيد تحالف تلمسان و عين بعد الاستقلال مستشارا لابن بلة، وقد عارض سياسة هواري بومدين و عاش في المنفى، أعلن في سنة 1976 عن تشكيل الحركة المسلحة للقوى الديمقراطية الجزائرية المعارضة بتشجيع من الحسن الثاني ،وتبنى الطرح المغربي

بخصوص الصحراء الغربية،وعاد إلى الساحة السياسية سنة 1988 إلى جانب ابن بلة، لكنه انسحب بسرعة ، ألف عدة كتب باللغة الفرنسية منها{حقائق حول الثورة الجزائرية} وكتاب حول معركة الجزائر ردا على ما كتبه الجنرال ماسو.

الصفحات:167-196-202-216-363-451

63) لحول (حسين) من مواليد 17 ديسمبر1917 بمدينة سكيكدة، درس في ثانوية سكيكدة، إلتحق بحزب ENA عام 1936، ثم حزب الشعب الجزائري عام1937، وأصبح كاتبا لفرعه بالعاصمة، ثم دخل اللجنة المركزية، ثم سافر في بعثة مع بعض المناضلين إلى تونس خلال فيفري عام1937باسم أحباب جريدة الأمة التي كان عضوا في لجنة تحريرها لشرح سياسة الحزب للإخوة التونسيين في الحزب الدستوري. اعتقل يوم 27 أوت 1937 مع الحاج مصالي و مفدي زكريا وغرافة إبراهيم، وكذلك حكم عليه بالسجن لمدة عامين، وأعيد اعتقاله لعدة مرات، كما رشحه الحزب وهو في السجن للانتخابات البلدية يوم 17 أكتوبر 1937بالمدية، ثم ترشح لانتخابات البرلمان الفرنسي في سنة 1946 بمدينة وهران، وبعد إنشاء المنظمة الخاصة أصبح عمله موزعا بينها وبين العمل الانتخابي، عين مسئولا عن على جهاز الحركة واللجنة التنظيم. أضرب عن الطعام بسجن بربروس ليحصل على حق السجين السياسي. علم السجناء اللغة الفرنسية وشارك في تحرير جريدة " البرلمان الجزائري – Parlement Algérien ". وقف مع مصالي في معارضة التعاون مع الألمان النازيين التي تحمس لها جماعة " لجنة العمل الثورية لشمال إفريقيا – CARNA "، في سنة 1949 عين أمينا عاما للحزب، أختلف مع مصالي وفريقه، كما كان من أنصار الدعوة لعقد المؤتمر الوطني في ديسمبر 1953، وشارك في مؤتمر الحزب أيام 15 و16 و17 أوت 1954 الذي قرر عزل مصالي. أنشأ مع عبد الرحمان كيوان جريدة " الأمة الجزائرية" ضد جريدة " الجزائر الحرة " التي يشرف عليها مصالي. بعد اندلاع الثورة مثّل جبهة التحرير في الخارج.

الصفحات: 139-140-145-342-348

64) المجاوي (عبد القادر): ولد عبد القادر المجاوي سنة 1848 بتلمسان، من أسرة اشتهرت بالمكانة العلمية، وقد تركزت دراسته حول: العلوم الشرعية وآداب اللغة العربية والفقه وأصوله، والفرائض والتفسير، الحديث الشريف، بالإضافة إلى علم المنطق والحساب والفلك والتاريخ والأدب، بالإضافة إلى استعداداته الفطرية، تأثر بالوضع الذي كانت تعيشه بلاده، والذي ازداد سوءا في ظل السيطرة الفعلية للمعمرين، كل هذه الأمور لعبت دورا حاسما في تحديد توجه ووسائله في ميدان العمل الإصلاحي. فنجد جهوده العلمية والإصلاحية قد تبلورت في عدة ميادين وهي التربية والتعليم والصحافة والتأليف ، واستطاع أن يساهم بحركته هذه في إحياء نهضة علمية في المنطقة، "... أحييت النفوس وأنعشت الروح .. "، حيث عمل في سنة 1878 كمدرس بالمدرسة الكتانية، درس بها مختلف العلوم، كتحفيظ القران، الحديث، الفقه، المنطق، الأدب، وعلم الفلك والحساب، كما عينته الإدارة الفرنسية في المدرسة الثعالبية، ثم واصل المجاوي نشاطه بالعاصمة، وساهم في تدعيم الجو الثقافي بها، إلى جانب كوكبة من الأساتذة مثل: عبد الحميد بن سماية، المفتي بن زكري، الحفناوي... كما اثر المجاوي على الحياة الثقافية في العاصمة عن طريق المؤسسات والنوادي والجمعيات. لقد أنتج المجاوي مصلحين وعلماء واصلوا عمله الإصلاحي مثل: السعيد بن زكري، الشيخ عمر بن دراجي قاضي الحنفية بالجزائر، وابرز تلامذته: محمد المولود بن الموهوب، وبالموازاة مع نشاطه التعليمي فقد ساهم المجاوي في الحركة الصحفية، حيث ساهم في كل من: المنتخب، جريدة المغرب 1903، شارك في جريدة كوكب إفريقيا في الفترة ما بين (1908-1909)، ومن أهم القضايا التي نالت القسط الأوفر من اهتمامات الشيخ عبد القادر المجاوي هي التربية، فلقد برزت شخصيته كمربي في هذا المجال، فحاول أن يعطي منهجا للتربية، قائما على أسس علمية حديثة كما خصص جزء من اهتماماته للمربي، باعتباره طرفا في العملية التربوية، واهتم أيضا إلى جانب كل هذا بالناحية الاقتصادية وحث الجزائريين على تقليد الغربيين فيما توصلوا إليه في هذا المجال، والعلوم الحديثة. توفي عبد القادر المجاوي بقسنطينة في 06 أكتوبر 1914 تاركا وراءه اثر طيبا. ينظر: عمر بن قينة، عبد القادر المجاوي، حياته وآثاره، مجلة الثقافة، العدد 48، ديسمبر 1978، ص: 114.

الصفحات: 84-88

65) لعموري محمد(1928-1959) مناضل وطني شجاع، قائد المنطقة الأولى 1956 ، ثم قائدا للولاية الأولى خلفا ل: " محمد الشريف" الذي عين عضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ في الخارج، عين 1958 عضوا في قيادة أركان الحدود الشرقية، عارض " كريم بلقاسم" فنفي إلى جدة ثم إلى مصر، عاد إلى تونس محاولا تغيير الوضع وإنقاذ الثورة، فاكتشفت محاولته، واتهم

بتدبير انقلاب، وحكمت عليه محكمة الثورة بالإعدام 1959.

الصفحات:206-230

66) ماروك (محمد) من مواليد 08 ماي 1922 بالروينة بعين الدفلى، درس الثانوية بمليانة ثم واصل تعليمه العالي بالجزائر، مناضل في PPA ، نائب رئيس بلدية مليانة في سنة 1949، عضو اللجنة النقابية لفدرالية فرنسا لـ MTLD (1952– 1954)، عضو المكتب السياسي لMNA (1954 – 1958).

الصفحات: **124**

67) مالك (رضا): مولود بتاريخ 21 ديسمبر 1931 بباتنة من الاوائل الذين التحقوا بصفوف ثورة أول نوفمبر المجيدة, حيث كان عضوا في لجنة إدارة الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين سنة 1955 الى جانب توليه منصب مدير أسبوعية "المجاهد" لسان حال جبهة التحرير الوطني .
وخلال الفترة الممتدة من ماي 1961 الى مارس 1962 تقلد الفقيد منصب الناطق الرسمي للوفد الجزائري في مفاوضات "إيفيان", ناهيك عن كونه أحد محرري ميثاق مؤتمر طرابلس سنة 1962 .بعد الاستقلال تقلد المرحوم العديد من المناصب الدبلوماسية والسياسية ، حيث تم تعيينه سفيرا للجزائر في العديد من العواصم العالمية كباريس وواشنطن وموسكو، ولندن، ليشغل سنة 1977 منصب وزير الاعلام والثقافة، ثم رئيس المجلس الاستشاري الوطني في أبريل من سنة 1992 قبل ان يعين عضوا خامسا في المجلس الأعلى للدولة في يوليو من نفس السنة، فوزيرا للشؤون الخارجية بداية من فبراير 1993, ليعين رئيسا للحكومة بداية من أوت 1993, ويتولى نفس المنصب مجددا من يناير 1994 الى غاية أبريل من ذات السنة. علاوة على هذه المناصب السياسية والدبلوماسية أسس الفقيد سنة 1995 حزب التحالف الوطني الجمهوري وترأسه .
على الصعيد الفكري كان للمرحوم ،المتحصل على شهادة ليسانس في الأداب والفلسفة من جامعتي الجزائر وباريس, العديد من الاصدارات من بينها " الرهان الحقيقي رهان العصرنة في الجزائر وفي الإسلام" و كتاب "الجزائر في إيفيان" وآخر حول "تاريخ المفاوضات السرية 1962/1956." توفي في 29 جويلية 2017 بعد صراع مع المرض، عن عمر يناهز 86 سنة.

الصفحات:202-249-368-451-

68) ماو تسي تونغ Mao tse Toung (**1893–1976**)، **زعيم الحزب الشيوعي الصيني منذ 1935، كان سياسيا بارعا، وقائدا عسكريا محنكا، ومنظرا إيديولوجيا مختصا معتمدا على الفلاحين، عمل على تطوير مفهوم جديد للشيوعية الماركسية تعرف بالماوية حلت محل تعاليم كونفوشيوس التقليدية، أصبح نموذجا للحرب الثورية وحركات التحرر.**

الصفحات:384–386–432

67)**مزغنة (أحمد) :** من مواليد 29 أفريل 1907 بالبليدة، كان إسكافي خلال سنة 1925،مناضل في الحزب الوطني الثوري(PNR)من 1930 إلى 1933، وفي ENA من 1933إلى 1939، عضو مكتب PPA –MTLD من 1943 إلى 1954، عضو MNA من 1954 إلى 1955، ألقي عليه القبض عدة مرات (31 مارس 1938وكذلك في سنة 1943و1945)، عضو المكتب السياسي لPPA عضو اللجنة المركزية سنة 1947، نائب عن مدينة الجزائر العاصمة خلال سنة 1946، ممثل MTLD في لجنة التنسيق المنتخبين الديمقراطيين والمناهضة للاستعمار التي أنشأت في ماي 1948بباريس مع التجمع الديمقراطي الإفريقي(RDA) ، في جويلية 1948 تبنى مؤتمر المناهض للإمبريالية لشعوب آسيا وإفريقيا . بعد اندلاع الثورة التحريرية ألقي عليه القبض بالقاهرة بأمر من جبهة التحرير في 11جويلية 1955، وأطلق سراحه قبيل الاستقلال ، توفي في سنة 1982.

الصفحات:139-140-336-339

69) مصالي الحاج: (1896/05/16-1974/06/03) بعد أن تعب والده من العمل في الأرض، أصبح مقدما لضريح سيدي عبد القادر الجيلالي، كان ينتمي إلى الزاوية الدرقاوية في عام 1905 ، دخل إلى المدرسة الفرنسية و سعان ما تخلى عن الدراسة في 1908، شارك في مظاهرات ضد التجنيد الإجباري وعمره 13 سنة، استمع إلى خطبة الحاج جلولي شلبي الذي دعا التلمسانيين إلى الهجرة، جند في الجيش الفرنسي عام 1918، رقي إلى رتبة رقيب واحتج كتابيا على الفارق في الراتب بينه وبين رفقائه الفرنسيين من نفس الرتبة (7.5 فرنكا مقابل 1.5 فرنكا)، سرح من الخدمة العسكرية

في1921/02/28، فعاد إلى الجزائر ثم رجع إلى فرنسا سنة 1923 حيث عمل في عدة مصانع بباريس حتى غاية 1927/10/08، ثم بائعا متجولا في الشوارع (1927-1933)، كان يحضر المحاضرات العامة في جامعة بوردو، وعقد صلات مع المهاجرين المغاربة والأفارقة وجالية الهند الصينية، انضم إلى الحزب الشيوعي الفرنسي ثم تزوج من شيوعية، انخرط سنة 1926 في نجم شمال إفريقيا، ثم أصبح أمينا عاما له وعمره 28 سنة فرئيسا له سنة 1927، حضر مؤتمر بروكسل المعادي للإمبريالية (1927)، التقى سنة 1935 بشكيب أرسلان في جونيف، أسس حزب الشعب الجزائري في 1937/03/11 أبعد سنة 1941 إلى لامبيز، ثم إلى برازفيل سنة 1945، أنشأ حركة الانتصار من أجل الحريات الديمقراطية في أكتوبر 1946، وفيما بين 1947-1954 خاض ميصالي معركة سياسية قاسية ، وضع فيما بين 1952-1959 تحت الإقامة الجبرية، في 1954/07/15 أنصار ميصالي يعقدون مؤتمرا في هورنو ببلجيكا، في نهاية ديسمبر أنشأ ميصالي الحركة الوطنية الجزائرية (M.N.A) وفي فبراير –مارس 1956 بدأت المواجهات المسلحة بين الميصاليين وجيش التحرير الوطني الجزائري، في 05 جوان 1958 انضم ميصالي إلى اقتراحات ديغول حول تقرير المصير، و رفض المشاركة في ندوة ايفيان(1961)، شرع سنة 1970 في تحرير مذكراته، توفي 1974.

الصفحات: 50-71-104-116-117-118-119-133-135-138-139-140-141-143-145-146-151-152-153-154-157-158-159-330-332-333-335-338-340-342-343-347-351-362-406-428-432-436

70) ميتران فرانسوا (François) Mitterrand(1916-1996)، رجل دولة فرنسي اشتراكي من عائلة بورجوازية كاتوليكية، سجن خلال الحرب الثانية، وفر ، أيد المارشال بيتان، تولى 12 حقيبة وزارية في حكومات الجمهورية الرابعة، يهمنا منها في الجزائر خاصة وزير الداخلية في حكومة منديس فرانس بين (19جوان 1954-23فيفري1955) اشتهر بقوله: الجزائر هي فرنسا"، ثم وزير العدل في حكومة غي مولي بين (01 فيفري 1956- 13جوان 1957) حيث اشتد القمع والتعذيب في الجزائر وصادق على ثلاثين حكم بالإعدام على مناضلي جيش وجبهة التحرير الوطنيين، وكان من أشد المعارضين لعودة شارل ديغول إلى الحكم، شغل منصب أمين عام للحزب الاشتراكي مما أهله لشغل منصب رئيس الجمهورية الفرنسية لفترتين رئاسيتين بين (1981- 1995)، مات بالسرطان في 1996/01/08.

الصفحات: 133-431

71) محمد الخامس(1909-1961)، ملك المغرب (1927-1953) حيث نفي إلى جزيرة مدغشقر (1953-1955)، أعلن مساندنه علنيا للوطنيين في خطابه التاريخي بطنجة في 13 ماي 1947، اضطرت فرنسا لإعادته إلى عرشه بعد اندلاع الثورة في المغرب ثم الجزائر، فأصبح ملكا للمغرب المستقل 1956، يعتبر أحد زعماء الحركة التحررية في الوطن العربي.

الصفحات:300-363-367-

72) مفدي زكرياء (1908-1977) أصبح عضوا نشيطا في جمعية طلبة مسلمي شمال إفريقيا المناهضة لسياسة الإدماج، عضو في نجم شمال إفريقيا ثم حزب الشعب الجزائري، أسس رفقة باقي المناضلين جريدة الشعب لسان حال حزب الشعب، اعتقل عدة مرات، التحق بالثورة سنة 1955، ساهم في تحرير جريدة المجاهد إلى غاية الاستقلال، اشتهر بكتابة النشيد الرسمي الوطنس: قسما" إلى جانب ديوان اللهب المقدس، وإلياذة الجزائر.

الصفحات:**82-91**

73) ماسو (جاك) (Massu (Jacques ولد سنة 1908 من أسرة عسكرية، تخرج من المدرسة العسكرية وعين في الفيلق 16 للقناصة السنغاليين، حيث شارك في العديد من المعارك في كل من المغرب وتونس وليبيا والطوغو والنيجر والهند الصينية، التحق سنة 1954 بفرقة المظليين التي أصبحت منذ جويلية 1956 الفرقة العاشرة للمظليين والتي تمثل في نفس

الوقت نخبة الجيش الفرنسي، وفي 1957/04/3 استلم قيادة هذه الفرقة مع الإشراف في نفس الوقت على القطاع العسكري للجزائر العاصمة، فارتبط اسمه بمعركة الجزائر حيث منحت له كامل السلطات المدنية والعسكرية للإرهاب والترهيب فبالغ في التعذيب، لعب دورا كبيرا في محاولة انقلاب 13 ماي 1958 الذي أعاد الجنرال ديغول إلى الحكم، والذي عينه قائدا للقوات العسكرية الفرنسية بالجزائر، له عدة مؤلفات أهمها:

La vrai bataille d'Alger, Plon, Paris 1971
Le Torrent et la digue, Plon, Paris 1971

الصفحات: 326

74) نابلون الثالثCharles Louis- NAPOLEON BONAPARTE : (1807/1873) هو أول رئيس للجمهورية الفرنسية (1848/12/10)، و ثالث إمبراطور فرنسي (1852–1870) شهدت فترة حكمه مشاركة فرنسا في حرب القرم (1854–1856)، وفي حملة المكسيك (1861–1867)، و انهزام الجيش الفرنسي في الحرب ضد بروسيا (1870)، ووقوعه أسيرا في يد الألمان، كما توسعت الإمبراطورية الفرنسية في عهده بثلاث مرات.

الصفحات: 46

75) سوستال جاكJacques SOUSTELLE : (1912-1990) سياسي فرنسي، مختص في علم السلالات البشرية، درس الآداب و الفلسفة بليون، تخرج من المدرسة العليا للأساتذة (1929)، تحصل على شهادة في علم الأجناس البشرية (1930) أستاذ مبرز في الفلسفة (1932)، دكتور في الآداب الفرنسية (1937)، تولى مهام علمية في المكسيك (1932–1940) تخصص في الحضارات الأمريكية، أستاذ في العلوم الاجتماعية منذ 1951، اتجاهه ماركسي عالمي، (معادي لستالين و للفاشية) التحق بالقوات الفرنسية الحرة في لندن (1940)، كلفه ديغول بمهمة دبلوماسية في أمريكا اللاتينية(1941)، حيث أنشأ لجانا لمساندة فرنسا الحرة عين مديرا للإدارة العامة للخدمات البشرية (D.G.E.R) بالجزائر (1934–1944) ثم وزيرا للإعلام و للمستعمرات في حكومة فرنسا المؤقتة (1945) حاكما عاما على الجزائر (1955–1956، أنشأ التجمع من أجل الجزائر فرنسية(R.A.F) سنة 1959، ناضل من أجل عودة ديغول إلى الحكم إلا أنه دخل في صراع معه بسبب موقفه من الثورة الجزائرية. التحق بالمنظمة الإرهابية السرية. في عهده اندلعت ثورة 1954/11/01، و أعلنت حالة الطوارئ في بلاد القبائل والوراس (1955) و رفع عدد المجندين إلى 100.000 رجل، ووقعت حوادث 1955/08/20 التي عممت بعدها حالة الطوارئ في كامل الجزائر (1955/08/30) منحت له سلطات خاصة في 1956/01/12، نفي إلى روما حتى سنة 1968، حيث تفرغ للكتابة فألف خاصة:

Aimée et Soufrante Algérie, Plon, Paris 1956
Le Drame Algérien, Plon, Paris 1957 .
L'éspérance trahie, Mayenne, Ed : L'Alma, Paris 1962.
Vingt-huit ans de Gaullisme, Table ronde, Paris 1968

أهلته لعضوية الأكاديمية الفرنسية حتى وفاته في 1990/10/07

الصفحات:402–

76) "عبان رمضان"، مناضل وعضو لجنة التنسيق والتنفيذ ومهندس مؤتمر الصومام ولد في 20 جوان 1920 في قرية عزوزة قرب الأربعاء ثاث ايراثن، ترعرع في عائلة متواضعة، درس في معهد البليدة وتحصل سنة 1941 على شهادة الباكلوريا، واضطر للبحث عن مهنة، فعمل سكرتيرا عاما لبلدية شلغوم العيد، جند في صفوف الجيش الفرنسي أثناء الحرب العالمية الثانية،انضم قي سنة 1943 إلى حزب الشعب، وكان بسطيف عندما اندلعت حوادث 8 ماي 1945، عين مسؤولا في المنظمة الخاصة، وقد قبض عليه سنة 1950 في عنابة وحكم عليه بست سنوات سجنا، استغلها في المطالعة والتفكير وتأثر بالأفكار الثورية الماركسية،أطلق سراحه في جانفي 1955 من سجن الحراش، فاتصل به أوعمران الذي طلب انضمامه للثورة، قرر

الالتحاق بصفوف الثورة وعين مستشارا لكريم في الشؤون السياسية، ثم كلف بتنظيم منطقة الجزائر العاصمة، عمل على ربط الاتصال بين مختلف المناطق، وتأسيس المنظمات الشعبية، وكسب الحركات السياسية وضمها لجبهة التحرير الوطني، وقد كان يملك قدرات فائقة وخبرة عالية في التنظيم والتجنيد، ويبرز ذلك من خلال التوجهات التي صبغها على وثيقة مؤتمر الصومام، ومن خلال بعثه لتنسيق محكم بين قادة المناطق والوفد الخارجي، وقاد لجنة التنسيق و التنفيذ و حقق نجاحات مهمة على مختلف الأصعدة ومنها إدارة معركة الجزائر العاصمة، وبعد فشل معركة الجزائر قرر الخروج إلى تونس، و لم يتفطن لسياسة العزل و الاقصاء التي أحاكها ضده القادة العسكريون، فهمش في التشكيلة الثانية للجنة التنسيق والتنفيذ، ومن أجل التخلص منه ووضع حد لمعارضته خطط العسكريون لاغتياله سريا دون محاكمة، فاستدرج إلى المغرب و قتل في 26ديسمبر 1957 وأعلنت جريدة المجاهد في ماي 1958 عن خبر استشهاده في ميدان الشرف، وهو خبر أثار شكوك الكثيرين الذين امتعضوا من تصفية هذا البطل والسياسي المحنك، ومن تسلط العسكريين على شؤون الثورة.

الصفحات: - 146-147-148-149-150-151-152-153-154-155-156-157-158-159-160-161-162-180- 206- 218- 232-247-274-276-279-371-373-383-387-402-414-433-

77) عباس فرحات: ينظر السيرة الذاتية في الفصل الرابع من هذه الرسالة

الصفحات: أ-ب-هـ-ز-ح-ك-43-51-66-85-139-171-188-191-218-219-221-222-229-233-235-236-237-238-240-241-242-244-247-248-250-252-269-270-300-301-305-306-307-310-313-321-322-323-334-335-336-337-338-339-340-341-342-343-344-345-346-347-348-349-351-352-353-354-355-356-358-359-360-361-362-363-364-365-366-367-368-369-373-374-375-377-379-380-381-382-383-384-385-386-387-389-390-391-392-393-394-395-398-399-417-418-419-420-421-422-423-424-425-426-427-428-429-430-431-432-433-434-435-436-437-447-448-453 - 455-463-479

78) عبد الناصر (جمال)(1918–1970) ثاني رؤساء مصرمنذ 1954 بعد الرئيس " محمد نجيب"، زعيم الثورة المصرية في 23 جويلية 1952، أصبح زعيما للمد التحرري القومي العربي، لعب دورا قياديا في بعث الروح القومية العربية التحررية، له دور قيادي في تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية 1964، أصبحت أفكاره " الناصرية" مذهبا سياسيا للاشتراكية العربية، تحول إلى رمز للكرامة والحرية العربية ضد استبداد الاستعمار وطغيان الاحتلال وأذنابه.

الصفحات: 193-213-376- 381-411-

79) عبده (محمد) (1849– 1905 م) أشهر علماء المسلمين المعاصرين الدعاة إلى الإصلاح، حرر جرسدة الوقائع المصرية، له رسالة التوحيد وهي عبارة عن دروس في الدين الإسلامي ألقاها على تلامذة المدرسة السلطانية في بيروت 1885، وطبعت 1897، اتصل بجمال الدين الأفغاني، وسهرا على تحرير مجاة " العروة الوثقى".

الصفحات:99- 100-101-113-

80) عيسات إيدير: مؤسس وأمين عام الاتحاد العام للعمال الجزائريين، ولد في مقلة بتيزي وزو يوم 17 جوان 1915، درس المرحلة الابتدائية والثانوية بتيزي وزو، وانقطع عن الدراسة لإعالة أسرته، عمل في ورشة صيانة الطائرات وانخرط في صفوف الحركات النقابية، اهتم بالدفاع عن مصالح العمال الجزائريين وأسس فرعا نقابيا مواليا لحركة الانتصار.ح.د. طرد من عمله بسبب أفكاره الوطنية، وكافح من أجل الحصول على وظيفة جديدة، وذلك دون أن يتخلى عن فكرة إنشاء نقابة جزائرية،انخرط مبكرا في صفوف الثورة، وقد كلفه عبان بإنشاء نقابة جزائرية مستقلة، واستطاع أن يوحد كلمة النقابيين

الجزائريين، ويعلن في 24 فيفري عن إنشاء الإتحاد.ع.ع.ج. ونظرا لخطورة موقفه هذا ألقت الشرطة الفرنسية القبض عليه في ماي 1956، وعرضته للتعذيب والاعتقال بعدة محتشدات، منها محتشد بوسوي إلى أن توفي عيسات إيدير في 26 جويلية 1959.

الصفحات: 212 – 323-

81) عميروش العقيد (آيت حمودة)(1927-1959)، وطني ثائر منذ صغره، انخرط في حزب الشعب والمنظمة الخاصة، ألقي عليه القبض 1950، ومنع من الإقامة في العاصمة، فسافر إلى فرنسا 1954، عاد إلى الجزائر مباشرة بعد اندلاع الثورة، حيث اشتهر بملك الجبال" ووصل إلى قيادة الولاية الثالثة1957، وحرص على التنسيق بين الولايات، ودعم " سي الحواس" في القضاء على المصاليين، استشهد في 29 مارس 1959

الصفحات:278-408-409-

82) العقبي (الشيخ الطيب) (1898-1960)من مواليد بسكرة، هاجر في سن الخامسة من عمره مع أسرته إلى المدينة المنورة، حيث تلقى تعليمه على يد شيوخها، عمل مع شريف مكة في جريدة " القبلة" التي أصبح رئيسا لها بعد الحرب العالمية الأولى 1919، التقى بالأمير " شكيب أرسلان" الذي شجعه للعودة إلى الجزائر لبعث الأمة الجزائرية، ونشر الدعوة الإصلاحية بها، عضو مؤسس لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين 1931، اشنهر بمقالاته الصحفية النارية أولا في الصحف التونسية، ثم أسس جريدة " صدى الصحراء" سنة 1925، ثم جريدة " الإصلاح" سنة 1927 التي استمرت حتى 1948، التحق بنادي الترقي بالعاصمة 1929، حيث تكلف بتقديم خمس محاضرات في الأسبوع، وصفته الدعاية الفرنسية المغرضة ب " النبي الجديد" ، رفض منصب الإفتاء ليعيش حرا، لعب دورا بارزا في المؤتمر الإسلامي 1936، حيث حيكت ضده مؤامرة تدبير اغتيال مفتي الجزائر " الشيخ كحول" فاعتقل لمدة ستة أيام للتحقيق، ثم أفرج عنه ليبقى تحت المراقبة لمدة ثلاث سنوات حيث تمت تبرئته نهائيا، لكنها لم تزده إلا سمعة وشهرة.

الصفحات: 123-124-127

83) فانون (فرانز) (1925- 1961)، مناضل مارتيني ساند القضية الجزائرية وانخرط في صفوف الثورة التحريرية ،واصل تعليمه في فرنسا وتخرج طبيبا نفسيا، كانت بلاده خاضعة للاستعمار الفرنسي فتجند للدفاع عن حقوق شعبه المهضومة،جند في الحرب العالمية الثانية وعمل طبيبا بمستشفى الأمراض العقلية بالبليدة في 1953 إلى غاية جانفي 1957، وهو في الجزائر أظهر تعاطفا كبيرا مع قضية الشعب الجزائري وندد بمظاهر القمع التي يتعرض لها، و قاده تعاطفه مع الثورة إلى لقاء العديد من مسؤوليها فالتقى بعبان رمضان وابن خدة، وأعلن استقالته وانتماءه إلى صف الثورة الجزائرية، سافر إلى تونس حيث شارك في نشاط الثورة الخارجي، وأول عمل قام به المساهمة في تحرير صحيفة المجاهد، وعمل طبيبا في جيش الحدود حيث اكتشف معاناة اللاجئين الجزائريين، وفي ديسمبر 1958 عين عضوا في الوفد الجزائري إلى مؤتمر أكرا، وعين في سنة 1959 ممثلا دائما للحكومة المؤقتة في غانا، حيث لعب دورا مهما في كسب تعاطف الزعماء الأفارقة مع قضية الجزائر وهييئ الظروف لإنشاء الجبهة الجنوبية على الحدود المالية- النيجرية، أصيب بسرطان الدم الذي أنهك قواه، وقد نقل إلى موسكو ثم واشنطن للعلاج لكن دون جدوى، إذ توفي بمستشفى واشنطن يوم 6 نوفمبر 1961، ونقل جثمانه إلى الحدود وأدخل سرا إلى منطقة الطارف حيث وري جثمانه، وقد كان جزائريا يحق بتبنيه لقضية ناضل من أجلها واستشهد في سبيلها، وغذى روحها بأفكاره التحررية الثورية التي ذاع صيتها وأصبحت تمثل منهاجا لحركات التحرر في العالم الثالث.

الصفحات:195-236-383-387-

84) فيوليت (موريس) (Violet (Maurice)" (1870- 1960.) رجل سياسي فرنسي عضو في البرلمان الفرنسي عن الحزب الاشتراكي الديمقراطي، عمل حاكما عاما بالجزائر بين (1925-1927) اشتهر بمشروعه الإصلاحي سنة 1931 المعروف باسمه والذي حاربه المستوطنون، ألف تجربته الجزائرية في كتابه: L'Algérie vivra-t-elle, Alcan, Paris 1931, 503 pages

الصفحات: 49- 63-82-117- 147-

85) فرانسيس (الدكتور أحمد) (1912-1968) درس المرحلة الثانوية بوهران، وتخرج طبيبا ليباشر مهنته إبتداءا من سنة 1942 في مدينة سطيف، شارك فرحات عباس في تكوين AML سنة 1943 و ألقي عليه القبض بعد أحداث 8 ماي 1945 وسجن بالمشرية إلى غاية 1946، واصل نضاله السياسي بباريس حيث انتخب عضوا في البرلمان الفرنسي عن حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، و قد ارتبط مساره النضالي بفرحات عباس والتحق معه بصفوف الثورة التحريرية عام 1956، عمل في الوفد الخارجي للجبهة بالقاهرة، وشارك في عدة وفود إلى الخارج في إطار نشاط البعثة الخارجية للجبهة، تولى العديد من المسؤولياتن وعين وزيرا للمالية في أول حكومة جزائرية مؤقتة، ونظرا لخبرته السياسية اختير ليكون عضوا في أداء المرحلة الأولى من المفاوضات، بعد الاستقلال عين وزيرا للمالية في حكومة ابن بلة، لكنه غادر المسرح السياسي مبكرا مع فرحات عباس.

الصفحات:162-172-189-207

86) رشيد رضا (محمد) (**1865- 1935 م**) ولد في لبنان، من علماء الإصلاح، صاحب مجلة " المنار" المشهورة بالقاهرة، وتلميذ الشيخ محمد عبده، نشر تفسير القرآن على منهج أستاذه محمد عبده.

الصفحات: 99-114-

87) التبسي (العربي)(1895-1957)، أحد شيوخ جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، وأحد شهداء الثورة الجزائرية، جمع مبكرا بين فكرة الإصلاح والثورة، ساهم منذ عودته سنة 1925 من الأزهر والزيتونة في نشر حركة الإصلاح بمنطقة تبسة، وانتخب سنة 1935 كاتبا عاما للجمعية، ليصبح سنة 1940 نائبا للرئيس، وتولى رئاسة الجمعية بعد رحيل رئيسها إلى القاهرة، اعتمد عليه " عبان رمضان" في عدة مهام ثورية، أثار جنون الاستعمار بخطبه وكتاباته الثورية، لهذا اختطفه الجيش الفرنسي، فلم يعرف له أثر بعدها.

الصفحات:101-133-

88) تيتو جوزيف بروز TiTo(1892-1980)، زعيم أوربي ثوري، أمين عام الرابطة الشيوعية اليوغسلافية، زعيم الحركة التحررية والوحدوية اليوعسلافية من السيطرة الألمانية النازية، وزعيم تحرري مؤسس حركة عدم الانحياز 1961.

الصفحات: 414-

89) " خالد الأمير " (**1875-1936**) ينتمي الأمير خالد أكثر من أية شخصية أخرى إلى الميثولوجيا التاريخية للجزائر المعاصرة. فكل التيارات من أكثرها اعتدالا إلى أكثرها تطرفا تتذرع به وتؤكد انتماءها إليه، فهذه الحظوة التي يتمتع بها لم تأته من وضوح رؤيته (عثر أخيرا على وثيقة يطلب فيها من الرئيس الأمريكي ولسن حق الجزائر في تقرير مصيرها)، بل من عراقة نسبه ، وكذلك من رفضه التنكر لماضي الجزائر، فهو لم يكن من الذين يركنون للهزيمة ويقبلون بها، فكثيرا ما كان يردد في وجه المستعمرين:{أنا عربي وأريد أن أبقى عربيا}،إن استماتة حفيد الأمير عبد القادر في الدفاع عن هذا الانتماء وعن قناعاته هو سبب شعبيته رغم تنازلاته ومراوغاته، ومما يجب ملاحظته هو أنه كان يتمتع بكل الامتيازات التي أعطاها الاستعمار لسلالة الأمير عبد القادر، فقد درس في معهد لويس لوجران الشهير ثم في الكلية العسكرية بسان سيرو ، وكان يتقاضى منحة قضائية، بدأت مشاكل الأمير خالد مع الإدارة سنة 1913 حين قرر الدخول في الحياة السياسية ومساندة برنامج {الجزائر الفتاة}(الشبان الجزائريون)، فالاحترام الذي كان يتمتع به بين الناس وهيأته الأرستقراطية جلبت انتباه الإدارة والفرنسيين المتعودين بخنوع الأعيان وعبوديتهم، وبعد انتخابه مستشارا بلديا ثم مستشارا عاما وتسميته مندوبا ماليا، اعتزل الحياة السياسية سنة 1923 باتفاق بينه وبين السلطة، وبعد هجرة قصيرة إلى الشرق عاد إلى الجزائر واستعاد نشاطه السياسي سنة 1924 وقد تحالف مع الشيوعيين وفكر في الهجرة إلى الإتحاد السوفياتي، وانتهى دوره سنة 1926 ٬ عند ظهور نجم

شمال إفريقيا. ينظر محفوظ قداش : الأمير خالد ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 1987 ص27 . ينظر كذلك: بسام العسلي، الأمير خالد الهاشمي الجزائري، دار النفائس، ط2 ، بيروت، 1986 ، ص : 124 .

الصفحات: 37-84-110-114-115-116-117-324-325

90) خيضر (محمد) :أحد قادة جبهة التحرير الوطني التارخيين، شارك ابن بلة في السلطة عام 1962 بصفته أمين عام المكتب السياسي للحزب الواحد واختلف معه، و بعد سنوات من المعارضة عثر عليه مقتولا يوم 3 جانفي 1967 بمدريد. من عائلة فقيرة انتقلت من بسكرة لتستقر بالعاصمة، ولد محمد يوم 13 مارس 1912، لم يتمكن من مواصلة دراسته الابتدائية فعمل في مصنع للتبغ، واعتمد على نفسه في إنماء ثقافته واكتساب خبرات متعددة، لأداء الخدمة العسكرية، واعتقل في عام 1939 باعتباره عضوا بارزا في حزب الشعب، وأطلق سراحه عام 1942 ليوضع تحت الإقامة الجبرية في سور الغزلان، ساهم في تأسيس ح.ن. ح.د وقد رشحه الحزب ليصبح نائبا في البرلمان الفرنسي، دافع بشراسة عن عدالة القضية الجزائرية وعبر بشجاعة عن مواقفه الثورية، استعمل حصانته البرلمانية في نقل أموال بريد زهران بسيارته الخاصة في أفريل 1949، وعارض بشدة أمر الحزب بتسليم نفسه للإدارة ودبر أمر فراره إلى مصر، استقر في القاهرة منذ جوان 1951 عضوا قياديا في الوفد الخارجي للحركة، وكانت له مشاركة فعالة في التعريف بالقضية الجزائرية، شارك في التحضير لاندلا ع الثورة التحريرية وسمي عضوا في الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني، وبرز كواحد من القيادات السياسية المهمة للثورة الجزائرية إلى جانب ابن بلة، أدار المفاوضات السرية الأولى، و أعتقل يوم 22 أكتوبر 1956 في الطائرة التي كانت تنقل زعماء الثورة من الرباط إلى تونس، عينته الحكومة الجزائرية المؤقتة منذ إنشائها شرفيا وزير دولة، وعندما أطلق سراحه وقف إلى جانب ابن بلة وأصبح أمينا عاما لحزب جبهة التحرير الوطني، وما لبث أن اختلف مع ابن بلة وعارض سياسته في تنظيم الحزب والدولة، فغادر البلاد إلى أوربا وأعلن معارضته لابن بلة و لخليفته هواري بومدين، وقد اتهمه النظام بتحويل أموال الحزب للمعارضة عندما كان مسؤولا عن أموال جبهة التحرير الوطني، وبين المعارضة وكنز المال كان مصير الاغتيال و سقطت بذلك إحدى الشخصيات القيادية المهمة في النضال الوطني.

الصفحات: 139-148-151-167-170-178-180-190-192-193-201-215-219-220-233-237-240-241-243-350-353-383-484-493-424-427-435-449.

91) خروتشوف نيكيتا(1894– 1971): زعيم شيوعي ورجل دولة سوفياتي، حكم الآتحاد السوفياتي بين (1953-1964)، تميز حكمه بمعاداة الستالينية، وأرسى أسس التعايش السلمي.

الصفحات: 229-271-385

92) عمروش (جون): كاتب وروائي وشاعر وصحفي أمازيغي جزائري يكتب باللغة الفرنسية **اسمه الحقيقي الموهوب عمروش، ولد لأسرة** قبايلية أمازيغية **تحولت للمسيحية. وجون لقبه به أحد الآباء الفرنسيين الذين ترعرع بينهم ولد سنة 1906 في ايغيل علي ولاية بجاية وتوفي في 16 أفريل 1962 في** باريس**. لما شبّ وبلغ مرحلة الوعي بالذات في جزائر الاحتلال، وجد نفسه . حسب قوله . "أمام استحالتين":– "استحالة الرجوع إلى مجتمعه الأصلي وديانته الإسلامية" من جهة و"استحالة الاندماج في مجتمع المستوطنين" من جهة ثانية، ويصف لنا حاله تلك بقوله: "إن الاقتلاع العنيف الذي حدث لي، أجبرني على أن أعيش منذ الصبا ليس مشاكل التكيف والاندماج في مجتمع أجنبي وحسب، بل أن أعيش كذلك بعمق أكبر مشاكل التأصُّل الإنساني وعلاقته بتماسك شخصية الفرد." ونجد نفس النبرة والانكسار في رسالة إلى الكاتب الصحفي بيار . أنري سيمون جاء فيها: "أراسلك باسم أقلية ممزّقة، ليست من المسلمين ولا من الأوربيين؛ أقلية لا تثير اهتمام أحد.." ، هذا التمزّق والصراع الذاتي الناجم عنه ازداد حدّة بعد اندلا ع ثورة التحرير.. لقد اضطرّته أحداثها وتداعياتها إلى اتخاذ مواقف جريئة خاصة ضد التعذيب، ومن أجل حل ديمقراطي للقضية الجزائرية عبر استفتاء تقرير المصير.. وكانت لذلك عواقب عائلية وإدارية. ينظر: محمد عباس ،**

"جان عمروش ومأساة..الانسلاخ"، بوابة الشروق، **2010/03/06**.

الصفحات:208

93) غاندي مهاتما(1869-1948)، السياسي والزعيم الروحي للحركة الاستقلالية في الهند، بطل سياسة المقاومة السلبية وسياسة اللاعنف، تحول يوم ميلاده في 02 أكتوبر اليوم الدولي للاعنف، زعيم المؤتمر الوطني الهندي 1921 ، سهر على إقامة وئام ديني ووطني بين المسلمين والهندوس في المجتمع الهندي.

الصفحات:408

94) غي موللي (Guy Mollet)(1905-1975): أستاذ للأدب الإنجليزي، انخرط سنة 1921 في منظمة الشباب الاشتراكي، ثم عضو في الحزب الاشتراكي منذ سنة 1923، فر من السجن النازي خلال الحرب العالمية الثانية والتحق بالمقاومة، أصبح 1945 رئيس بلدية " أراس الفرنسية" ثم رئيس اللجنة الدستورية 1946، سكرتير عام للحزب الاشتراكي الفرنسي بين (1946-1969) ، وزير دولة في حكومة الجبهة الاشتراكية 1946، ثم رئيس حكومة فرنسا من فيفري 1956 إلى ماي 1957، ووزير للأشغال العمومية

(1958-1959) وختم مشواره كرئيس ديوان البحث للاشتراكية (1969-1975) خلف مجموعة من المؤلفات أهمها:

13 Mai 1958-13 Mai 1962, Plon, Paris 1962.
15 ans après la constitution de 1958 , Albin Michel, Paris 1973.
Bilan et perspectives socialistes, Plon, Paris 1958

الصفحات:352-413

95) كامو (ألبير): ولد في 07 نوفمبر 1913 بقرية الذرعان قرية عنابة، فيلسوف وجودي وكاتب مسرحي وروائي وصحفي فرنسي-جزائري , تمكن من إنهاء دراسته الثانوية ثم تعلم بجامعة الجزائر من خلال المنح الدراسية وذلك لتفوقه ونبوغه حتى تخرج من قسم الفلسفة بكلية الآداب، وانخرط في المقاومة الفرنسية أثناء الاحتلال الألماني، رغم أنه كان روائيا وكاتبا مسرحيا في المقام الأول, إلا أنه كان فيلسوفا. وكانت مسرحياته ورواياته عرضا أمينا لفلسفته في الوجود والحب والموت والثورة والمقاومة والحرية، وكانت فلسفته تعايش عصرها، وأهلته لجائزة نوبل سنة 1957، فكان ثاني أصغر من نالها من الأدباء. من رواياته نجد: السقوط (1956).الغريب. L'Étranger (1942)، الطاعون .La peste (1947)، السقطة La Chute (1956)، لمقصلة، الإنسان المتمرد L'Homme révolté 1951، الموت السعيد. ومن مسرحياته: كاليجولا Caligula، سوء تفاهم Le malentendu ، الحصار العادلون L'état de siège. أما موقف كامو من الثورة الجزائرية فيرى العديد من المثقفين الجزائريين والعرب أنه قام بتسويغ مضمر وغير واع للاحتلال الفرنسي للجزائر في محاولة لتجميله. وهي عقيدة رافقت كامو في مختلف كتاباته، من خلال إصراره على إعادة إنتاج نفس النموذج الثقافي الفرنسي في الجزائر رغم عدم تعبيره عن الهوية الجزائرية.لقد مثل كامو الوعي الغربي الفرنسي العميق لحركة التاريخ بتصلبه تجاه حق الشعب الجزائري في نيل حريته. وبقي على موقفه حتى وفاته في 04 يناير 1960.لقد تغاضى عن التاريخ محاولا جعل الجزائر فرنسية والإبقاء عليها فرنسية واحتواء التاريخ الجزائري في إطار تاريخ فرنسا الأم. وبهذا لم يشفع أدب الكاتب وإبداعه وشهرته في خياناته الثقافية والإيديولوجية حيث اخترق كل القيم والثوابت بدعوى الحداثة وما بعد الحداثة؟. لقد جسد فعلا مقولة ادوارد سعيد" **حيث وصفه بـ " رجل أخلاقي في موقف غير أخلاقي." ينظر**: محمد يحياتن .مفهوم التمرد عند ألبير كامو وموقفه من ثورة الجزائرية التحريرية.ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1984.ص 75. وينظر كذلك: ادوارد سعيد، الثقافة والامبريالية. ترجمة كمال ابوديب.ط1 دار الآداب بيروت 1998.

الصفحات: 389

96) وودرو ويلسون (28 ديسمبر 1856 – 3 فبراير 1924) : الرئيس الثامن والعشرون للولايات المتحدة الأمريكية

بالفترة من 4 مارس 1913إلى 4 مارس 1921. بداية حياته السياسية :كان ثاني رئيس ديمقراطي يحكم لمدتين متواليتين بالبيت الأبيض بعد أندرو جاكسون . تولى الرئاسة في فترة رئاسته الأولى (1913–1917) أبقى بلاده محايدة إزاء الحرب العالمية الأولى. أما في انتخابات عام 1916 فاز ضد مرشح الحزب الجمهوري تشارلز إيفانز هيوز .في أبريل 1917 أعلنت حكومته الحرب على الإمبراطورية الألمانية بعد كشف تواطؤ سري بين الأخيرة وبين المكسيك ضد أمريكا. قاد الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن فازت بالحرب العالمية الأولى، وعرف ببنوده الأربعة عشر للسلم وهو أول من أعطى الحمامة كرمز للسلم. المبادئ الأربعة عشر: 1– تقوم العلاقات الدولية على مواثيق سلام عامة، وتكون المعاهدات الدولية علنية وغير سرية./ 2– تأمين حرية الملاحة في البحار خارج المياه الإقليمية في السلم والحرب، إلا ما ينص عليه الاتفاق الدولي خلافا لذلك./3– إلغاء الحواجز الاقتصادية بقدر الإمكان وإيجاد مساواة بين الدول المتعاونة في المحافظة على السلام./4– تخفيض التسلح إلى الحد الذي يكفل الأمن الداخلي./5– وضع إدارة عادلة للمستعمرات تنفذ ما يحقق مصالح سكانها./6– الجلاء عن الأراضي الروسية كلها والتعاون مع أي حكومة روسية يختارها الشعب./7– الجلاء عن أراضي بلجيكا وتعميرها./8– الجلاء عن فرنسا ورد الألزاس واللورين وتعمير ما خرب منها بسبب الحرب./9– إعادة النظر في حدود إيطاليا بحيث تضم جميع الجنس الإيطالي./10– منح القوميات الخاضعة للإمبراطورية النمساوية حق تقرير مصيرها./11– الجلاء عن صربيا ورومانيا والجبل الأسود، وإعطاء صربيا منفذا إلى البحر وإقامة علاقات جديدة بين دول البلقان كافة مبنية على أسس قومية وتاريخية، وضمان حريتها السياسية والاقتصادية./12– ضمان سيادة الأجزاء التركية وإعطاء الشعوب الأخرى غير التركية التي تخضع لها حق تقرير المصير، وحرية المرور في المضائق لجميع السفن بضمان دولي./13– بعث الدول البولندية بحيث تضم جميع العنصر البولندي، وإعطائها منفذا إلى البحر، وضمان استقلالها السياسي والاقتصادي دوليا./14– إنشاء عصبة الأمم.

الصفحات: 92

فهرس المحتويات

إهداء	
شكر وتقدير	
قائمة المختصرات	
مقدمة	**أ–ل**
مدخل في المفاهيم والمصطلحات	**14**
الفصل الأول: الأصول والمكونات الثقافة السياسية لدى أعضاء الحكومة المؤقتة	**31**
أولا: الأصول الثقافة السياسية لدى أعضاء الحكومة المؤقتة	**31**
I. الثقافة العربية والإسلامية	**32**
II. الثقافة الأمازيغية	**33**
III. الثقافة الفرنسية.	**36**
ثانيا: المكونات الثقافة السياسية لدى أعضاء الحكومة المؤقتة	**39**
I. الاقتصادية والاجتماعية	**39**
I. التقاليد القبلية ونمط التنشئة الأسرية	**42**
II. الزوايا والطرق الصوفية	**44**
III. النقابات العمالية	**46**
II. الثقافية	**54**
1. التعليم	**54**
2. المنظمات الطلابية	**58**
أ–الجمعية الودادية للتلاميذ المسلمين في إفريقيا الشمالية	**60**
ب–جمعية الطلبة المسلمين الجزائريين بفرنسا	**61**
ج–جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين	**62**
د–الاتحاد الوطني للطلبة الجزائريين	**63**
3. النوادي والجمعيات	**68**
3–1–الجمعيات	**69**
أ–الجمعية الراشيدية	**69**
ب–الجمعية التوفيقية	**69**
ج–الجمعية الصديقية	**70**
د–الجمعيات الرياضية	**70**

3-2-النوادي	74
أ-النوادي الثقافية	74
ب-نادي صالح باي	74
ج-نادي الترقي	74
3-3- الجمعية الإصلاحية المتمثلة في جمعية العلماء المسلمين الجزائريين	75
4. الحركة الكشفية الإسلامية الجزائرية	76
III. الإعلامية -الصحافة-	79
1. الصحافة الفرنسية الحكومية	79
2. صحافة المعمرين	81
3. صحافة المتعاطفين مع "الآهالي"	83
4. صحافة الأهلية الوطنية	84
ثالثا: معالم اليقظة الجزائرية	86
I. ظهور النخبة الجزائرية ومسار تطور ثقافتها السياسية	86
II. بداية الأطروحات السياسية من خلال تشكيل الوفود وتقديم المطالب	91
III. حركة الإحياء التاريخي	94
رابعا: العوامل الداخلية المساهمة في بناء الثقافة السياسية عند أعضاء الحكومة المؤقتة	95
I. فشل المقاومة الشعبية.	95
II. الإجراءات الفرنسية التعسفية	95
III. تمكين سياسة الاستيطان الأوربي	96
IV. محاولة القضاء على مقومات الشخصية الجزائرية	98
V. صدور مرسوم التجنيد الإجباري 1912	100
خامسا: العوامل الخارجية المساهمة في إذكاء الثقافة السياسية عند أعضاء الحكومة المؤقتة	102
I. النهضة العربية والإسلامية	102
II. زيارة بعض علماء المشرق العربي للجزائر	105
III. الاعتداء الإيطالي على ليبيا	106
IV. الحرب العالمية الأولى	106
الفصل الثاني: دور الحركة الوطنية في إذكاء الثقافة السياسية لدى أعضاء الحكومة المؤقتة الجزائرية	113
أولا: انبعاث التيارات السياسية	113
I. حركة الأمير خالد	114
II. التيار الاستقلالي: نجم شمال إفريقيا وحزب الشعب الجزائري	116
III. اتحادية المنتخبين المسلمين الجزائريين	121

IV. جمعية العلماء المسلمين الجزائريين	125
V. الحزب الشيوعي الجزائري	131
ثانيا: النشاط السياسي ما بين 1945–1954	135
I. مجازر 08 ماي 1945	135
II. الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري	136
III. تأسيس حركة الانتصار الحريات الديمقراطية	138
IV. المنظمة الخاصة L'OS	141
V. التحضيرات الأولى للكفاح المسلح	144
VI. تأسيس اللجنة الثورية للوحدة والعمل	146
VII. اجتماع لجنة "22":	147
ثالثا: دور الثورة التحريرية الجزائرية في تنمية الثقافة السياسية لدى أعضاء الحكومة المؤقتة	151
I. اندلا ع الثورة التحريرية	151
II. الثقافة السياسية من خلال نداء أول نوفمبر 1954:	153
1. البرنامج السياسي	155
2. الأهداف الداخلية	156
3. الأهداف الخارجية	157
4. وسائل الكفاح	158
5. قبول مبدأ السلم بشروط	159
6. الأبعاد المستقبلية لبيان أول نوفمبر	159
7. إيديولوجية جبهة التحرير الوطني من خلال بيان أول نوفمبر 1954.	160
III. الثقافة السياسية من خلال مؤتمر الصومام 20 أوت 1956	162
1. ظروف عقد المؤتمر	162
2. قرارات المؤتمر	169
1.2 على الصعيد السياسي	169
2.2 على الصعيد العسكري	171
3.2 نتائج المؤتمر	172
VI. الثقافة السياسية من خلال مؤتمر طرابلس (27 ماي– 06 جوان 1962)	177
1. مشروع طرابلس	178
2. الانتقادات التي وجهت لبرنامج طرابلس	185
3. نتائج المؤتمر	188
رابعا:من هؤلاء القادة؟	190
I. الرعيل الأول	190
II. تدفق الموجة النضالية الجديدة	191
III. المستوى التعليمي لقادة الثورة	192

IV. بناء القوى السياسية من خلال الثقافة السياسية لدى أعضاء GPRA	196
الفصل الثالث: الثقافة السياسية من خلال عمل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية	200
أولا: مخاض تأسيس الحكومة المؤقتة	201
I. على المستوى الداخلي	201
II. على المستوى الخارجي	208
ثانيا: الأهداف من تأسيس الحكومة المؤقتة	215
ثالثا: تشكيلات الثلاث للحكومة المؤقتة الجزائرية	217
a. تشكيل الحكومة المؤقتة الأولى	218
1. الموقف المحلي ودولي من إنشاء الحكومة المؤقتة	222
2. اعتراف الدول العربية بالحكومة المؤقتة الجزائرية	225
3. اعتراف الدول الإسلامية بالحكومة المؤقتة الجزائرية	227
4. اعتراف الدول الإفريقية والآسيوية بالحكومة المؤقتة الجزائرية	228
5. العقبات التي اعترضت عمل الحكومة المؤقتة الأولى	229
1 تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية الثانية	231
1-1 الخلاف ما بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وهيئة الأركان العامة	234
III. تشكيل الحكومة الثالثة المؤقتة للجمهورية الجزائرية	235
1. مسار الحكومة المؤقتة الجزائرية الثالثة	238
2. عودة الخلافات بين هيئة الأركان العامة والحكومة الثالثة المؤقتة للجمهورية الجزائرية	240
رابعا: مفاوضات وإتفاقيات إيفيان	243
I. الاتصالات الأولية بين الحكومة المؤقتة الجزائرية وممثلي ديغول.	243
1-1 لقاء "مولان " (Meulin):	243
2-1 لقاء " لوسارن " (**Lucerne**)	245
II. محادثات ايفيان ونهاية المفاوضات	246
1. إيفيان الاولى **Evian**	246
2. لقاء لوقران (**Lugrin**)	247
3. لقاء "بال" (**Balle**) **1961/29/28** ثم **1961/11/09**.	249
4. مفاوضات إيفيان الثانية	249
III. دراسة لمحتوى اتفاقية ايفيان	250
IV. دراسة المجلس الوطني للثورة الجزائرية لعمل الحكومة المؤقتة – اتفاقيات المفاوضات–	252
خامسا: محطات من عمل الحكومة المؤقتة الجزائرية	255
I. مواجهة سياسة ديغول	255
II. النشاط السياسي والدبلوماسي للحكومة المؤقتة	257
1. مع المغرب العربي	258
2. مع المشرق العربي والعالم الإسلامي	261

3. باتجاه دول إفريقيا	264
4. باتجاه المعسكر الاشتراكي ودول عدم الانحياز	267
5. باتجاه المعسكر الغربي	271
6. باتجاه هيئة الأمم المتحدة	274
III. الوسائط الدبلوماسية	282
1. المنظمات	282
1.1دعم الاتحاد العام للعمال الجزائريين	282
2.1دعم اتحاد العام الطلبة المسلمين الجزائريين (UGEMA)	283
3.1دعم المرأة لنشاط الحكومة المؤقتة الجزائرية	284
4.1دعم رجال الفن	287
5.1دعم الرياضي لنشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة الجزائرية	287
2. تدعيم الهياكل الدعائية والإعلامية	289
3. مكاتب الحكومة المؤقتة الجزائرية	292
خلاصة الفصل الثالث	296
الفصل الرابع: الثقافة السياسية عند فرحات عباس وبن يوسف بن خدة	300
أولا: جذور الثقافة السياسية عند فرحات عباس وبن يوسف بن خدة	301
I. التنشئة الأسرية والاجتماعية	302
أ– عند فرحات عباس	302
ب–عند بن يوسف بن خدة	305
II. الأوضاع الاقتصادية	307
أ– عند فرحات عباس	307
ب–عند بن يوسف بن خدة	310
III. البنية الثقافية والعلمية لفرحات عباس وبن يوسف بن خدة	314
أ– عند فرحات عباس	314
ب–عند بن يوسف بن خدة	321
ثانيا: دور الحركة الوطنية في تنمية الثقافة السياسية عند فرحات عباس وبن يوسف بن خدة	323
I. التنشئة السياسية عند فرحات عباس:	324
1. تأثره بحركة الأمير خالد	324
2. تأثره بحركة كمال أتاتورك	325
3. نشاطه كطالب	326
4. نشاطه من خلال اتحاد النواب المسلمين الجزائريين	328
5. مشاركة فرحات عباس في المؤتمر الإسلامي 07 جوان 1936	329

6. تأسيس فرحات عباس لاتحاد الشعب الجزائري	331
7. النشاط السياسي لفرحات عباس ما بين 1939–1954	332
II. التنشئة السياسية عند بن يوسف بن خدة	334
1. نشاطه كطالب	334
2. تأثيرات الحرب العالمية الثانية	335
3. انضمام بن خدة ونشاطه في حزب الشعب الجزائري	336
4. بن خدة عضوا في اللجنة المركزية لحركة من أجل انتصار للحريات الديمقراطية	340
5. بن خدة أمينا عاما للجنة المركزية لحركة من أجل انتصار للحريات الديمقراطية	342
ثالثا: دور الثورة الجزائرية في تنمية وتحديث الثقافة السياسية عند فرحات عباس وبن يوسف بن خدة	345
I. موقفهما من اندلا ع الثورة التحريرية	345
1. موقف فرحات عباس	345
2. موقف بن يوسف بن خدة من اندلا ع الثورة	346
II. انضمام فرحات عباس وبن يوسف بن خدة للثورة التحريرية	348
1. انضمام فرحات عباس للثورة التحريرية	350
2. انضمام بن يوسف بن خدة للثورة الجزائرية	351
III. نشاط فرحات عباس وبن يوسف بن خدة في الثورة التحريرية ما بين 1956–1958.	352
1. النشاط السياسي لفرحات عباس ما بين 1956–1958	352
2. النشاط السياسي لبن يوسف بن خدة ما بين 1956–1958	353
3. موقف فرحات عباس وبن يوسف بن خدة من مؤتمر الصومام	355
1.3 مواقف فرحات عباس	356
1.1.3 موقف فرحات عباس من المؤسسات التي انبثقت عن مؤتمر الصومام	356
2.1.3 موقف فرحات عباس من الصراعات الداخلية بين القادة بعد خروج CEE من أرض الوطن	356
3.1.3 موقف فرحات عباس من مقتل عبان رمضان	357
4.1.3 موقف فرحات عباس من الباءات الثلاث	357
2.3 موقف بن يوسف بن خدة من مؤتمر الصومام	358
1.2.3 مشاركته في صياغة قرارات مؤتمر الصومام	358
i. موقف بن يوسف بن خدة من قرارات مؤتمر الصومام	359
3.2.3 عضوية ونشاط السياسي لبن خدة في المجلس الوطني للثورة	361
4.2.3 موقف بن خدة من مقتل عبان رمضان	362
5.2.3 عضوية ونشاط السياسي لبن خدة في لجنة التنسيق والتنفيذ	365
IV. النشاط السياسي لفرحات عباس وبن يوسف بن خدة ما بين 1958–1962	368
1. النشاط السياسي لفرحات عباس	368

1.1 انتخابه على رأس أول حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية	368
2.1 فتح باب المفاوضات مع فرنسا	369
3.1 انتخابه مرة ثانية على رأس الحكومة المؤقتة	370
4.1 العمل الدبلوماسي لفرحات عباس على المستوى الدولي	371
5.1 بداية تصادم الحكومة المؤقتة مع هيئة الأركان	372
2. النشاط السياسي لبن يوسف بن خدة ما بين 1958–1962	373
1.2 مشاركة بن يوسف بن خدة في الحكومة المؤقتة الأولى	373
2.2 موقف بن يوسف بن خدة من الخلافات الدائرة على مستوى الحكومة المؤقتة الأولى	377
3.2 بن يوسف بن خدة رئيسا للحكومة الجزائرية المؤقتة الثالثة	380
4.2 الدور الدبلوماسي لبن يوسف بن خدة	384
3.مواقف فرحات عباس وبن يوسف بن خدة من أزمة صائفة 1962	387
1.3 موقف فرحات عباس من أزمة صائفة 1962	387
1.1.3 فرحات عباس الرئيس الأول للمجلس الوطني التأسيسي	388
2.3 موقف بن يوسف بن خدة من أزمة صائفة 1962	389
1.2.3 اجتماع زمورة:1962/05/24 م	392
2.2.3 ردود فعل أطراف الأزمة وقيادات الثورة على قرارات زمورة	393
3.2.3 *نتائج اجتماع زمورة على مستقبل الجزائر والثورة الجزائرية:*	394
4 انسحاب فرحات عباس وبن يوسف بن خدة من الحياة السياسية	395
1.4 انسحاب فرحات عباس	395
1.1.4موقفه من الاتجاه الاشتراكي	396
2.4 انسحاب بن يوسف بن خدة من الساحة السياسية	398
رابعا: نماذج من الإنتاج الفكري لكل من فرحات عباس وبن يوسف بن خدة	399
I. الإنتاج الفكري عند فرحات عباس	399
1. الصحافة	399
2. تقارير ورسائل فرحات عباس	405
3. مؤلفاته	414
II. الإنتاج الفكري عند بن يوسف بن خدة	417
1. الصحافة	417
2. خطابات وتصريحات بن يوسف بن خدة	419
3. مؤلفاته	424
خلاصة الفصل الرابع	437
الخاتمة	440
قائمة الملاحق	447

البيبليوغرافيا	504
فهرس تراجم الشخصيات	527
فهرس المحتويات	556